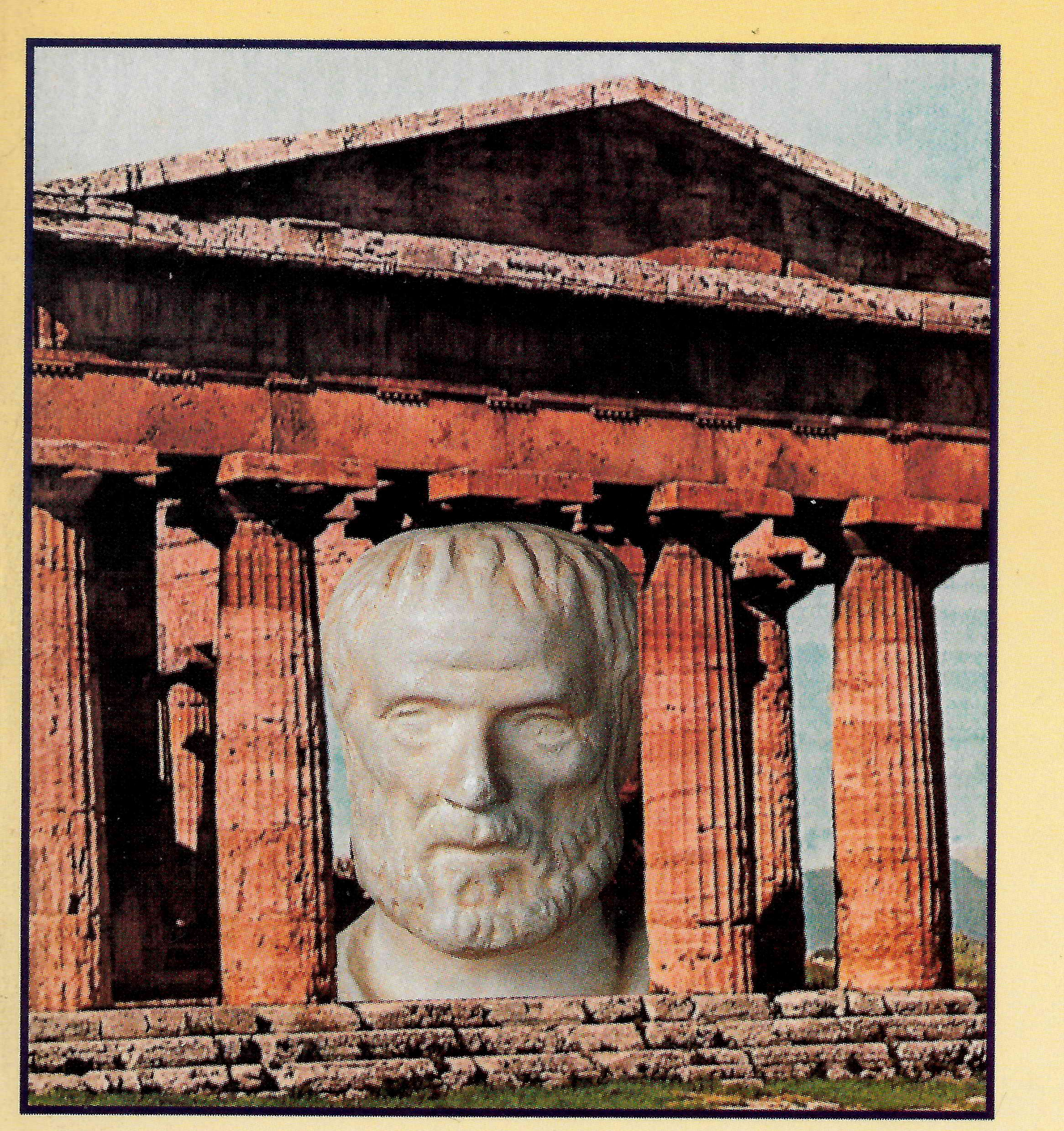
سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق ارسطو

1



- كتاب: «المقولات»
- كتاب: «العبارة»
- كتاب: «القياس»
- كتاب: «البرهان»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

د. جيرار جهامي

د. رفيق العجم

دار الفكر اللبناني



المجلد الأول

كتاب «قاطيغورياس»

أو

كتاب «المقولات»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

د. جيرار جهامي　　　　د. رفيق العجم

١٩٩٩

دار الفكر اللبناني

بيروت





دار الفكر اللبناني
للطباعة والنشر والتوزيع
كورنيش بشارة الخوري - بناية تمارا
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلفون: ٦٤٤٤١٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠
فاكس: ٦٣٠٧٥٧ - بيروت، لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩٩



مـقـدمـة

كان أرسطو يميل، منذ البدء، أي قبل دخوله الأكاديمية، إلى علم الجدل. ويُقال أن أفلاطون وَكَلَ إليه تدريس الجدل. في الواقع كان هذا العلم، آنذاك، في أوج عزّه، بسبب المناقشات الفلسفية والخلافات القائمة بين المدارس العديدة، فكانت المناقشات تمثِّل دوراً كبيراً في تكوين علم الجدل. هذه المرحلة المهمة هيَّأت المعلِّم الأول لوضع مجموعة المنطق الصوري، فجاء الكتاب الأول ممهداً لقضاياه المتشابكة يدور حول المقولات. هذا وقد ظلَّ هذا المنطق مسيطراً لقرون حتى ظهور المنطق الحديث المنبثق من العلوم الرياضية الصرفة. والآن يدور النقاش بين أرباب علم المنطق حول معرفة علاقة المنطق الأرسطاطالي والمنطق الحديث. فيؤكِّد بعضهم أن المنطق الحديث لا يختلف عن منطق أرسطو اختلافا جوهرياً؛ ويؤكِّد البعض الآخر العكس. ومهما اختلفت الأحكام، فإن المنطق الأرسطي يمثِّل، في نظر الجميع، مرحلة جديدة من مراحل نضج الفكر الإنساني واستقلاله عن المعطيات الخارجية.

لقد تكلّم أرسطو، في الجدل، عن مفاهيم ميتافيزيقية. وما كان يهمّه الوصول إليه تلك الماهيات الثابتة الضرورية منها. غير أنه كان يهدف في كلامه إلى تحديد مواضع الجدل وقوانينه. فإذا ما حلَّل المفردات، فلكي يحدِّد معناها الواضح، ويزيل بالتالي الغموض



والالتباسات والتلاعب بالألفاظ. وإذا ما قسّم القضايا إلى موجبة وسالبة، وكلية وجزئية، فما ذلك إلاَّ ليحدِّد علاقات المحمول بالموضوع، ولكي يعرف هل المحمول قابل أو غير قابل للإسناد إلى الموضوع؛ وإذا كان قابلاً، فهل إلى الموضوع كله أم إلى جزء منه. وهو يدرك الكليات، من الجنس والنوع والفصل والعرض والماهية، ليحدِّد أنواع إضافات المحمول إلى الموضوع. وانطلاقاً من المفردات التي يحلِّلها، وصل إلى المعروف بالمقولات، ومن ثمّ إلى الجملة المركَّبة في العبارة.

هذا وشكّ كثيرون في صحة نسبة كتاب المقولات إلى أرسطو، فنسبوه إلى أحد تلاميذه. غير أن اتفاقه مع الكتاب الخاص من المتافيزيقا، على تحديد معاني المفردات، يثبت إلى حد بعيد صحة نسبته إلى أرسطو.

يبدأ في الكتاب بدرس المفردات، وينتهي إلى درس المقولات العشر. وتمثِّل هذه المفردات، من الناحية المنطقية، الحدود التي ينتهي إليها تحليل القضايا. إنها الألفاظ المفردة المعبِّرة عن تصورات الفكر خارج التركيب. ومن حيث أن التصورات الكثيرة تعبِّر عن إدراك العقل للموضوع، فالمقولات العشر هي وجهات النظر الممكنة إلى الموضوع الواحد، وذلك على النحو التالي: الجوهر، الكمية، الكيفية، الإضافة، المكان، الزمان، الوضع، الملك، الفعل والانفعال. والمقولة هي كلي من حيث هي كلي، فيستحيل عليها أن تكون موضوعات. وعليه لا يعني أرسطو هنا، بلفظة جوهر، الجوهر الفرد أو الجوهر الأول، بل الجوهر الثاني أي الماهية أو الكلي النوعي أو الجنسي. والجدل هو الذي يفرض درس هذه المقولات. لأن معرفة ما إذا كان المحمول جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو عرضاً لا تكفي لتكون المناقشة منطقية وواضحة، بل يجب

فوق ذلك معرفة المقولة التي دخل تحتها الجنس أو النوع أو الفصل(*).

إن الجداول الواردة عن مؤلَّفات أرسطو في المصادر العربية تستهل دائماً بهذا الكتاب «المقولات». والذي نلاحظه على الفور، في ما يقول عنه ابن النديم، أنه لا يذكر شيئاً عن تقليد النقل السرياني للمقولات، ما عدا الإشارة إلى رجل يُعرف «بتاون». مع أن النقل المذكور عريق وفي منتهى الأهمية. فإن لدينا ترجمات سريانية منشورة لأساتذة من مدرسة قنسرين: يعقوب الرهاوي (+ ٩٠هـ، ٧٠٩م) وجاورجيوس أسقف العرب (١٠٦هـ، ٧٣٤م). وكان أن راج الكتاب في الأوساط المسيحية السريانية حيث شُرح غير مرة.

هذا، وإنَّا نفهم من ابن النديم، أن حنين بن إسحق هو الذي نقل

(*) لا بد من أن ننبّه منهجياً إلى أنّا لدى كلامنا على كتاب أرسطو، سنورد، بعد عنوانه وبين قوسين، مراجعه عند ابن النديم وحاجي خليفا، بطبعة فلوغل (FLÜGEL) والقفطي بطبعة ليبرت (LIPPERT). ثم نذكر بعد ذلك، ودائماً بين القوسين، طبعة أو طبعات الكتاب إذا كان مطبوعاً. على أنّا، فيما يتعلّق بالمنطقيات، سنحيل باستمرار على المخطوط ذي الرقم ٢٣٤٦ من مكتبة باريس الوطنية. إن هذا المخطوط يحتوي على ما أسميناه «نشرة ابن سوار» لكل كتب أرسطو في المنطق. ولقد قام عبد الرحمن بدوي بطبعه تحت عنوان «منطق أرسطو». وسنحيل على هذا الكل، في خلال بحثنا، بالدلالة إلى «المخطوط الباريسي» أو «نشرة ابن سوار» أو «طبعة بدوي» حيث تمّ وصف المخطوط المذكور. هذا ولدينا أيضاً مخطوط الفارابي بذي الرقم ٣٣٦٨ من مكتبة أحمد الثالث، بطبنك في اسطنبول، يحتوي على عنوان أرسطو في كتبه الأربعة، المقولات، العبارة، والتحليلي الأول والثاني. وبقي علينا بعدها العودة إلى طبعة المقولات لخليل الجر.

فإننا نحيل على هذه المراجع الأربعة بالدلالة الآتية:

(م) للمخطوط الباريسي.

(ك) للمخطوط التركي.

(ب) لطبعة بدوي.

(ج) لطبعة الجرّ.

الكتاب إلى العربية. ويصرّح القفطي بذلك، مضيفاً إلى أن هذا النقل كان من «الرومية». وقد نُسبت هذه الترجمة أيضاً إلى حنين في المخطوط الباريسي. فضلاً عن أنه في حاشية من المخطوط ذاته، ربما كانت من الناشر ابن سوار، قد ورد ذكر ترجمة لحنين ولكن إلى السريانية. ولعلّنا هنا أمام الطريقة المألوفة من مدرسة الرجل. كان هو ينقل الأصل اليوناني إلى السريانية، ثم يدفعه لصياغته في العربية إلى أحد تلاميذه. على أن إسحق كان هو الاختصاصي المعيَّن في ميدان الفلسفة. هذا وقد طبع هذه الترجمة للمقولات كلٌ من زنكر (ZENKER) وبويج (BOUYGES) والجرّ وبدوي.

ثم ينتقل ابن النديم، بعد انتهاء كلامه على ناقلي الكتاب، إلى الذين فسَّروه وشرحوه من اليونان أو الهلّنستين. وهم: «فرفوريوس، واصطفن الاسكندراني، وأللنيس، ويحيى النحوي، وأمونيوس، وثامسطيوس، وثاوفرسطوس، ، وسنبليقيوس، ورجل يُعرف بتاون كان تفسيره موجوداً بالسرياني والعربي». ولقد حاولوا تعريف هذا الرجل بافتراضات لم تتغيَّر على تلك التي نجدها عند اشتينشنيدر (STEINSCHNEIDER) ص ١٦ ــ ١٧ ــ ٣٧.

أما فرفوريوس فتفسيره للمقولات هو كتاب «المدخل» أو «الإيساغوجي» المشهور. ولقد عرفه العرب بعد السريان، ووجدوا عندهم أكثر من ترجمة. لم يكن فرفوريوس مجهولاً إذاً عند العرب، إنما بيَّنت الأبحاث حوله على مدى عمق معرفتهم له. ويفترض فالتزر (WALZER) أنه كان من الاسكندرانيين المتأخرين، كما أنه يذكر له شروحاً في كتب «الأورغانون» الأربعة الأولى. ويلاحظ أن ابن سوار يتخذه مرجعاً أساساً في إثباته لنص نشرته للمقولات. وإنّا لنبيِّن ذلك من حواشي هذه

النشرة، كما أنَّا نتبيَّن من حواشي أخرى رجوع ابن سوار إلى أمونيوس وتفسيره.

هذا وإن ابن النديم يلاحظ أنه أضيف إلى تفسير سنبليقيوس الذي يذكره ابن سوار أيضاً في نشرته، نص كان من غيره. كما أنه يستغرب إضافة قطعة تُنسب إلى أمليخوس، وهي، في نظر الشيخ أبي زكريا، يحيى بن عدي، من الاسكندر. على أن ابن سوار يعود، هو أيضاً، في نشرته للمقولات (الجزّ ص ٣٧١) إلى «نسخة أمليخوس»، لكنه لا يلبث أن يستشهد بالاسكندر. ولعلَّه في ذلك كله يتقيَّد بنسخة سنبليقيوس التي كانت بين يديه، أو بالأحرى لدى يحيى بن عدي.

فعلى هذا المعنى، فيما نرى، يجب أن نفهم ما نقرأ في «الفهرست» بعد ذلك من أن أبا سليمان السجستاني المنطقي استنقل كتاب المقولات «أبا زكريا بتفسير الاسكندر الأفروديسي نحو ثلثمائة ورقة». والواقع أن مصدر معرفتنا لكتاب المقولات هو الحسن بن سوار تلميذ ابن عدي، وواضع نشرة الكتاب في المخطوط الباريسي. وهو يعتمد، في هذه النشرة، نسخة أستاذه عن ترجمة حنين أو بالأحرى إسحق ابنه. على أنه قد وضع في نشرته لتلك النسخة تمهيداً، وزوَّدها بحواشي، فتمَّم بذلك معلوماتنا عن الكتاب بالمواد التي ذكرها، وقد استقاها من أصول يونانية وسريانية وعربية (بدوي، منطق أرسطو، الجزء الأول، ص ١ ــ ٥٥).

كل ذلك الذي سبق ذكره يتعلَّق بالمفسّرين الهلنستيين لكتاب المقولات، أما من فسَّر هذا الكتاب من فلاسفة المسلمين فأبو بشر متى والفارابي.

وآثار الفارابي في المنطق معروفة، وهي تشكِّل ما يمكن أن



يوصف «بالمركَّب الداخلي». فلقد وضع الرجل أكثر من شرح لكتب «الأورغانون»، وذلك بالعناوين المألوفة التي ربما أخذها العرب عن الهلنستيين أنفسهم. كأن نجد له، إن رجعنا إلى المصادر في شتى الكتب المنطقية، «شرحاً صغيراً» و «شرحاً أوسط» و «شرحاً كبيراً» أو «تعليقات». ولقد عُثر في اسطنبول على مخطوط «شرح صغير» وضعه أبو نصر في «المقولات» نشره مؤخراً رفيق العجم ضمن سلسلة الجُمَع المنطقية الفارابية. وكان اشتينشنيدر قد أشار إلى مجموعة من الترجمات العبرية يجوز أن تكون ترجمة لذلك «الشرح». لكن أحداً لم يجرِ حتى الآن المقارنة بين الطرفين، وأيّاً كان الأمر، فإن ابن باجه (+ ٥٣٣هـ، ١١٣٨م) وضع تعليقات على شروح الفارابي في «الأرغانون»، ما زالت محفوظة مع «متن» نص أبي نصر في مجموعة الاسكوريال المخطوطة رقم ٢١٦ التي يحتوي الجزء الثالث عشر منها على ما ورد من الرجلين في «المقولات».

أما تفسير أبي بشر فقد استخدمه ابن سوار في نشرته بصورة تعليقات ربما كانت تشتمل على ملاحظات القويري أحد تلامذة متى، والرباط بين المدرسة المشائية في بغداد والتقليد الاسكندراني.

ويجدر بالقول أننا نستطيع أن نذكر، إلى جانب شرحي الفارابي وأبي بشر اللذين عرفهما ابن النديم، شروحاً عديدة عدة، تحيطنا علماً بها مصادر غير الفهرست. فالقفطي يذكر في المقولات شرحاً لثابت بن قرة. وإن بين الآثار المنسوبة إلى جابر بن حيان، تفسيراً في الكتاب ذاته. وكذلك القول في أبي القاسم ابن العبّاد (اشتهر حول ٣٨٠هـ، ٩٩٠م) وعبد اللطيف البغدادي (٦٢٩هـ، ١٢٣١م).

أما شروحات ابن رشد في كتابنا فإننا نعرف له منها «تلخيصاً» وتفسيراً أوسط. ويقع الأول بحروف عبرية في مخطوطين أوروبيين



وصفهما بويج (MFO, VIII,1922)، وبترجمتين عبريتين من يعقوب بن ماخير (+ ١١٨٩ م) وصموئيل بن يهوذا (+ ١٣٢١ م) ثم إن «التفسير» قد نشره بويج معتمداً المخطوطات الثلاث المتوافرة، وهو موجود أيضاً بالترجمة العبرية ليعقوب أناتولي (+ ١٣٢٩م). كذلك نشره جيرار جهامي عام ١٩٨٢ في منشورات الجامعة اللبنانية، استناداً إلى مخطوطات فلورنسا ولايدن ومشهد. ولذلك التفسير ترجمات لاتينية، نقلت إحداها فقط عن النص العربي مباشرة، وكان صاحبها غليوم اللوني (Guillaume de LUNE).

هذا وإن ابن النديم يختم أخيراً «كلامه على قاطيغورياس» بذكر الذين وضعوا «المختصرات» و «الجوامع» مشجّرة كانت أو غير مشجّرة، أي مجزَّأة أو غير مجزَّأة إلى فصول. فمنهم «ابن المقفع، وابن بهريز، والكندي، وإسحق بن حنين، وأحمد بن طيب، والرازي.

أما «المختصر» أو «التلخيص» و «الجامع» فمصطلحان مألوفان في الفكر العربي؛ لكنّا نرى أنهما لم يصبحا كذلك إلاَّ بعد أن دخل على ذلك الفكر التقليد الفلسفي الهلنستي. وهما يقابلان، من هذه الناحية، ما كان وما زال يسمّى في التقليد الفلسفي الأسكولي «COMPENDIUM» وأيضاً «EPITOME». وأما الرجال أصحاب تلك «المختصرات والجوامع» فمعروفون، غير أنه لا بد من توضيح علاقاتهم بكتابنا.

يردّد ابن صاعد في «طبقاته» ما يقوله ابن النديم في «فهرسته» من أن لابن المقفع «تلخيصاً» في المقولات. ولقد أيَّد القولين اكتشاف المخطوط رقم ٣٣٨ من مكتبة جامعة القديس يوسف في بيروت، الذي يشتمل على ما يكاد يكون ترجمة «لمختصر» يوناني في المدخل، والمقولات، والعبارة، والتحليلي الأول. والكل منسوب إلى ابن المقفع.



فظن فُرلاني «FURLANI» أن الرجل هو صاحب «كليلة ودمنة»، وأنه وضع ترجمته العربية عن نص بالفارسية. ثم ردّ على كراوس بأن صاحب الترجمة هو ولد ابن المقفع المعروف، وقد وضع ترجمة عَن نص بالسريانية أو اليونانية. وأيّاً كان الأمر، فإن «المختصر المقفعي» هو الخطوة الأولى، فيما نعرف، من دخول «المقولات»، ومن ثم أرسطو، إلى عالم الفكر العربي. ولقد ورد في خاتمة المخطوط أن «أبا نوح» و «سلم الحرّاني» ترجما الكتاب بعد ابن المقفع. أما أبو نوح فسنعود لنراه مهتماً «بكتاب الطوبيقا» أو «الجدل». وأما سلم الحرّاني فهو أحد الذين أوفدهم المأمون إلى بيزنطية للحصول على مخطوطات يونانية.

بعد ابن المقفع، يذكر ابن النديم ابن بهريز من أصحاب «المختصرات والجوامع» ولا يورد له عنواناً في الموضوع بعد ذلك، في حين أنه يذكر للكندي عنوانين: أحدهما «رسالة في المقولات العشر» ويبدو أنه من فن «الجوامع»، وكأنه هو الذي يشير إليه في «الفهرست» هنا. والآخر «قصد أرسطاطاليس في المقولات»، وقد يكون نسخاً أو تلخيصاً لكتاب يوناني في التمهيديات الفلسفية. أما إسحق بن حنين فلدينا ترجمة عبرية «عن النفس» عن أصل عربي يُنسب إليه؛ ولسنا ندري هل هو الكتاب الذي يشير إليه ابن النديم، أم أن ذكر إسحق هنا خطأ، وسهو من صاحب «الفهرست».

وننتهي أخيراً إلى «مختصري» أو «جامعي» كل من أحمد بن الطيب والرازي. فالأول هو السرخسي تلميذ الكندي. على أن لابن الطيب أبي الفرج أيضاً شرحاً في المقولات محفوظاً بصورة هوامش في مخطوطين مصريين لترجمة إسحق، وبصورة تلخيص صاحبه مجهول في «المكتب الهندي» (شرقي ٣٨٦٣). أما الرازي فلقد ورد له، في ثبت



مـؤلفـاتـه فـي «الفهـرسـت»، العنـوان التـالـي: «كتـاب جمـل معـانـي قاطيغورياس».

د. فريد جبر

* * *



ملاحظات حول تحقيق النص

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

(أ) كتاب المقولات.

م = مخطوط باريس؛ ب = بدوي؛ ك = مخطوط تركيا؛ ج = طبعة الجر.

(ب) كتاب العبارة.

م = مخطوط باريس؛ ب = بدوي؛ ك = مخطوط تركيا؛ ف = طبعة كوتش ومارو.

٢ ـ هناك ترقيمان وردا في الهوامش:

(أ) الأول بالعربية إشارة إلى ترقيم نص المخطوط الباريسي.

(ب) الثاني بالفرنسية إشارة إلى ترقيم نص تريكو (TRICOT) وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين مزدوجين [ ] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثلة بحرف «ن» والزوائد بحرف «ز».

٥ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة «فوق».



٦ ــ نُقلت الحواشي الواردة في المخطوط في حواشي نصّنا المحقق.

٧ ــ أضفنا في الحواشي بعض الشروحات لعددٍ من الألفاظ والمعاني المنطقية.

٨ ــ معظم القواطع (النقاط والفواصل) من وضعنا ضبطاً لمعاني النص.



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطو طاليس المسمَّى قاطيغورياس(*) أي المقولات(**)

منقول عن الحواشي في المخطوط.

(*) مدخل عام (١٥٧ أ):

قال الحسن بن سُوار: أما غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب فهو الكلام في الألفاظ البسيطة التي في الوضع الأول الدالة على أجناس الأمور العالية من حيث هي دالة بتوسط الآثار التي في النفس منها، وفي الأمور من حيث يُستدل عليها باللفظ. فهذا، هو غرضه في هذا الكتاب. فقولنا إن «غرضه الكلام في الألفاظ» للفصل بين هذا القول وبين من قال أن كلامه في الأمور. وقولنا: «بسيطة» للفصل بينها وبين الألفاظ المركَّبة الدالة، مثل قولنا: «الإنسان يمشي». فإن هذا هو لفظ دال، إلاَّ أنه مركَّب؛ والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي يتلو هذا. وقولنا: «التي في الوضع الأول» للفصل بينها وبين الألفاظ التي في الوضع الثاني. لأن الألفاظ «التي في الوضع الأول» هي الأسماء والحلى التي أوقعت أولاً على الأمور وصيِّرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجملة، مثل تسميتنا لهذا فضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً؛ وبالجملة كل الألفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد. والألفاظ التي في الوضع الثاني هي الألفاظ التي تدل على ما ميزناه من الألفاظ التي في الوضع الأول. مثل إنّا سمَّينا كل لفظ دال على معنى محصَّل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمرو؛ وكل ما يدل، مع ما يدل عليه، على زمان كلمة، مثل قام ويقوم. فهذه الألفاظ التي في الوضع الثاني؛ وذلك أن بعد وجود تلك وضعنا هذه.

وقولنا «دالة» للفصل من الألفاظ غير الدالة مثل بْلِيطوري وعَنْقَاْ مغرب. فإن الكلام في هذه هو من شأن اللغوي. فإن هذا يتكلم في المهمل وغير =



. . . .

المهمل. وقولنا «على أجناس الأمور» الموجودة لنوضح على أي شيء تدل الألفاظ التي غرضه الكلام فيها، فتفصل بذلك من الألفاظ الدالة على معان أخر، مثل الألفاظ الدالة على الأشخاص والجزئيات. وأما قولنا «من حيث هي دالة» لنفصل بين الكلام في الألفاظ من حيث هي ألفاظ وبينها من حيث هي دالة. فإن ذاك إنما هو للنحويين، ومن غرضه الكلام في أجزاء القول وفي صحة اللفظ وسقمه؛ وهذا للمنطقيين لأن المنطقي لما كان غرضه التفرقة بين الصدق والكذب، وكان الصدق والكذب إنما هو في الأقاويل الدالة، فسبب دلالتها على الأمور ما يلزم أن يكون قصده أن ينظر في الألفاظ حيث هي دالة. وأما زيادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الأمور فهو أن الألفاظ إنما تدل أولاً على (الأمور) التي تلك الآثار صور لها. وأما زيادتنا «وفي الأمور من حيث يستدل عليها بالألفاظ»، فلأن الأمور ينظر فيها ويبحث عنها على أربع جهات: نظراً طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً (في الماهية) ونظراً منطقياً. فالنظر الطبيعي هو أن ينظر في الأمور من حيث هي في هيولى وحركة، والتعليمي فهو أن ينظر في الأعظام من حيث تجردها في الوهم. وينظر (بالماهية و) في الصورة المفارقة للهيولى والمادة؛ والنظر المنطقي فهو أن ينظر في الأمور من حيث يستدل عليها بالألفاظ. فإن المنطقي ليس يتكلم في الجوهر والجسم، أو من حيث هو في الحركة أو من حيث (هو) مقدار أو عظم. وإنّما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولي «جوهر». فكأنه يقول إن الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولي «جوهر» هو الذي منه أول ومنه ثان ومن خواصه كذى ومن صفته كذى. وقصده في معرفة الأمور النظر في إضافتها بعضها إلى بعض لينظر أيّها ينبغي أن يكون محمولاً فقط وأيّها موضوعاً فقط وأيُّها يصلح أن يكون محمولاً وموضوعاً. فهذا هو غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب. وهذا ما يجب أن نقول في شرحه.

وَأمّا منفعته فظاهرة. وذلك أنه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان البرهان هو قياس ما احتجنا أن نعلم ما القياس. ولما كان القياس مؤلّفاً من مقدمتين على الأقل احتجنا إلى علم المقدمات. ولما كانت المقدمات =



مركّبة من موضوع ومحمول احتجنا إلى علم المحمول والموضوع التي هي الأسماء والكَلِمُ. ولأنَّ الأسماء والكَلِم هي من الألفاظ التي في الوضع الثاني احتجنا إلى أن نعرف أولاً الألفاظ التي في الوضع الأول. وهي الألفاظ الدالة على الأمور الموجودة، وهي ما يعرِّفناه في هذا الكتاب.

وأمَّا سَمَتُهُ فمختلَف فيها. فقوم رسموه بالكتاب الذي قبل طوبيقا مثل ما فعل دراسطوس الأفروديسي؛ وقوم عنونوه في أجناس الموجودات مثل فولوطيوس؛ وآخرون في العشرة أجناس؛ وآخرون في المقولات وقوم رسموه المقولات على ما هو عليها الآن. وسواء قلت المقولات أو قاطيغورياس.

وأمّا وَاضِعُهُ فهو أرسطوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب من مدينة أسطغاريا من رستاق ماقودينا. وذلك يتبيَّن من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره إياه في كتبه الصحيحة النسبة إليه، ومن شهادة المفسرين الثقات بأنه له. وسمقلقيوس يحكي عن رجل يقال له أدرسطوس أنه أخبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب أرسطوطاليس أنه قد يوجد كتاب آخر في المقولات يُنسَب إلى أرسطوطاليس. وهو أيضاً مختصر الألفاظ؛ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير؛ ومبدأه «الموجودات منها ما يقال على موضوع»؛ وإن عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا؛ وإنما هو مختصَر في ألفاظه فقط.

وقد زعم قوم أن هذا الكتاب ليس لأرسطوطاليس لمخالفته آراء فيه رأي أرسطوطالس. فمن ذلك ما قيل في هذا الكتاب من الجواهر المحسوسة أُوَل، والأجناس والأنواع جواهر ثواني. وزعموا أن هذا مخالف لرأي أرسطوطاليس. ومن ذلك أن أرسطوطاليس يرى أن المضافين معاً بالطبع. وواضع هذا الكتاب يقول أن المعلوم أقدم من العلم والمحسوس أقدم من الحس. ومن ذلك أن واضع هذا الكتاب يقول أن أنواع الحركة ستة، الكون والفساد والنما والنقص والاستحالة والنقلة. وفي السماع الطبيعي يبيِّن أرسطوطاليس أن الحركة تلحق ثلثة أجناس فقط، وهي الكم والكيف والأين؛ ويخرج الكون والفساد من أن يكونا حركة وإن كانا لا يتمان إلاَّ بحركة. وقد حلَّلنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب.

وأمّا مرتبة هذا الكتاب فهي ظاهرة من جملة ما تقدم لأنه يجب أن يُقدَّم على =



= سائر الكتب المنطقية.

وأمَّا **النحو** الذي يستعمله فيه من أنحاء التعليم فهي ثلثة: المحدَّد والمقسَّم والمبرهَن. وسنقف على ذلك في موضعه عند استعماله إيَّاه.

وأمّا من أي العلوم هو فظاهر، وذلك أنه من المنطق.

وأمَّا **الأجزاء** التي ينقسم إليه فثلثة. ففي القسم الأول منها يتكلَّم في أشياء فيها. وهي المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك. وفي القسم الثاني من أقسام هذا الكتاب يتكلم في الألفاظ الدالة على الأجناس الأُوَل التي غرضه الكلام فيها. وفي القسم الثالي يتكلَّم في معانٍ ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً أكثر مما عند الجمهور منها علم ما وإن لم يكن على الكفاية، وهي المتقابلات والمتقدِّم والمتأخِّر ومعاً والحركة له. وهذا القول كافٍ في الرؤوس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق.

(**) **المقـولات:**

قال الحسن بن سوار: قال قوم مثل فرفوريوس: إن اللفظة البسيطة الدالة على أمر ما من حيث هي دالة هي مقولة. فلأن غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الألفاظ، بالواجب رسم بالمقولات. وقال قوم إنه رسم بالمقولات لأن غرضه الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة على الأجناس العالية إذ هي المحمولة على ما تحتها، وليس شيء منها موضوعاً لغيره؛ وهذا فقد جرت العادة أن تُسمَّى الواحدة منها مقولة. وأنا أظن أن قول هؤلاء أصوب، إذ كان المقول بالحقيقية هو المحمول. وهذه الأجناس التي كلامه فيها هي محمولة بالحقيقة، إذ ليس فوقها ما يحمل عليها. ويقال إن أرخوطس رسم كتابه في المقولات، وهو يتضمن المعاني التي يتضمنها كتاب أرسطوطالس هذا إلاَّ في معاني يسيرة من الأقاويل الكلية. والأشياء الكلية هي التي تكون أبداً محمولة وليست موضوعة لشيء من الأشياء. ورسم هذا الكتاب «المقولات» ولم يرسم «في المقولات» أو «بالمقولات» لأن العادة جارية بين القدماء أن يوسموا الكتاب الذي غرضهم الكلام فيه بإسم مستقيم لا مصرَّف. مثل قولهم كتاب طوبيقا، كتاب سوفسطيقا، كتاب السياسة وما يجري هذا المجرى.



القسم الأول

ـ ١ ـ

في المتفقة(***) والمتواطئة وما يتلو ذلك

(***) المتفقة أسماؤها:

قال الحسن: لما قسَّم الحمل في جملة كلامه في الجوهر إلى «حمل على» و «حمل في» وقال: إنَّ «حمل في» يحمل على طريق المتفقة أسماؤها و «حمل على» على طريق المتواطئة أسماؤها احتاج أن يعرِّفنا أولاً ما المتفقة وما المتواطئة. ولما قال في الكلام في الكيفية: «فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها»، وذكرها أيضاً في المضاف، احتاج أن يعرِّفنا ما المشتقة أسماؤها. وقدم الكلام في المتفقة والمتواطئة على المشتقة كأنها وسط بين المتفقة والمتواطئة وحادثة عنهما وكالمتركبة منهما لأنها تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما. ولأنها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحد احتجنا أن نعلم أولاً ما الاشتراك في الاسم وما الاشتراك في الحد. وقدَّم المتفقة على المتواطئة لأن المتواطئة هي التي تشترك في الاسم والحد فلأنها تشترك في الاسم وفي الحد احتجنا أن نعلم أولاً ما الاشتراك في الاسم. وفي ذلك علل أخر يطول شرحها.

وأرسطوطاليس يقول: «إن المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عام لها. وأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم، فمخالف». ولما زاد مفسرو كتابه هذا على هذا الرسم ما زاد في إيضاحه ونفي اعتراض المتشككين عنه قالوا: «إن المتفقة أسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه. فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف». ولما كان هذا القول دالاً على معنى المتفقة أسماؤها وكان كالحد لها أو الرسم، وجب أن يكون فيه ما يقوم مقام =



يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة. وذلك إن الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه. وباقي ما أورد فصول تفصل المتفقة من الأشياء الداخلة في طبقتها وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة.
فقولنا «فقط» للفصل من المتواطئة. إذ المتواطئة يعمُّها مع الاسم الحد أيضاً كما قلنا؛ ويفصلها أيضاً عن المترادفة أسماؤها. وذلك أن المترادفة أسماؤها تشترك في الحد كما قلنا.

وقوله في رسم المتفقة أسماؤها: «إن الاسم فقط عام لها» يفهم منه إنه لا شركة لها في الحد.

وقوله «عام» يفصلها من المتباينة أسماؤها ومن المشتقة أسماؤها لأن المتباينة أسماؤها لا تشترك في الاسم. فلذلك هو غير عام لها. والمشتقة أسماؤها تشترك في بعض الاسم، فلذلك لا يكون عاماً لها.

وقولنا «واحدٌ بعينه» ينبّهنا على أنه ينبغي أن يكون الاسم العام للمتفقة «واحد بعينه» لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات، لا في الضم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الأشمام. لأن الاسم إن اختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة أسماؤها، مثل قولنا «نفس» بسكون «الفاء» و «نفس» بفتح الفاء و «نفس» بكسر الفاء. فإن الفاء سكنت أحياناً وحركت أحياناً بالفتح والكسر فاختلف الاسم وبطل به شرط المتفقة أسماؤها. لأن الأول الذي بسكون الفاء يدل على النفس من الحيوان. والثاني الذي بفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء، والثالث الذي بكسر الفاء على الضن بالشيء.

وقولنا: «فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمختلف» فللفصل بين المتفقة أسماؤها وبين المتواطئة والمترادفة. إذ المتواطئة والمترادفة مشتركة في الحد. فإن الذي نريد بقولنا في هذا الموضع «القول» الحد والرسم؛ ونريد بقولنا: «الجوهر» ذات الشيء. فكأنّا قلنا: «فأما حد ذات الشيء الذي بحسب الاسم فمخالف». وهذه عادة جارية بين اليونانيين لأنهم إذا أرادوا أن يفصلوا القول المعبِّر عن ذات الشيء من الأقاويل الأخر قالوا: «قول الجوهر» أي القول =



الواصف والمعبِّر والمنبِىء عن ذات الشيء وماهيته.

وقولنا: «الذي بحسب الاسم» يريد به الذي يسوي الاسم وينعكس عليه ويطابقه، أعني الذي دلالته ودلالة الحد واحدة بعينها، مثل دلالة اسم الإنسان وحده على معنى واحد بعينه. لأنّا إن لم نأخذ الحد الذي بحسب ذلك الاسم الذي يساويه وأخذناه بحسب شيء هو أعم منه كانت المتفقة من المتواطئة. مثال ذلك: الكلب البرّي والكلب البحري. فإن لهذين اسم عام لهما وهو قولنا «كلب». ولهما حدّ واحد بعينه وهو قولنا: «جسم متنفس حساس متحرك بإرادة». وهذا الحدّ لهما ليس بحسب اسم الكلب بل بحسب اسم الحيوان. فإذا أخذ الكلب البري والبحري على هذه الجهة لم يكونا من المتفقة أسماؤها بل من المتواطئة أسماؤها.

وأمّا قولنا: «خاص» فهو لأن يكون الاسم مطابقاً للحدود لا يفضل عليه ولا ينقص منه.

وأمّا قولنا: «مخالف» فنريد به آخر.

أقسام المتفقة أسماؤها:

منها ما يكون بالاتفاق وكيف كان ومنها ما يكون بفكر ورويّة من المسمي. وهذا من ذلك:

(أ) ما يتوقع كونه. (ب) ما يكون على طريق التذكار. (ج) ما يسمى للتذكرة والأمل. (د) ما يسمى كذلك من النسبة. (هـ) ما يكون على طريق الاستعارة التي تكون في المماثلة مثل تسميتنا لسفل الجبل رجل الجبل. (و) ما يكون على طريق المماثلة التي تكون من النفس مثل تسميتنا بعض الناس لحلمه وفضله سقراط. (ز) وما يكون على طريق المماثلة التي تكون من البدن والتخطيط كالإنسان المصوَّر المشابه للإنسان الحي، فإن هذين الاسم فقط =



عام لهما وهو الحيوان. وهذا النحو استعمله أرسطوطاليس. (ح) ومنه ما هو مأخوذ من شيء كتسميتنا من الصناعة الموسيقى أمراً إنه موسيقي. (ط) وما هو من واحد بمنزلة الأشياء المأخوذة من فاعل واحد ومبدأ واحد كما نقول في الدفتر، أنه طبي وفي المبضع أنه طبي. وهذه إما بإضافتها بعضاً إلى بعض فهي من المتفقة أسماؤها، وإما بإضافتها إلى ما منه بدأت فهي من المشتقة أسماؤها. (ي) وما هو إلى واحد بمنزلة الأشياء التي تسوق إلى غاية واحدة مثل قولنا في الدواء إنه صحي. وفي القسم الخامس والتاسع والعاشر نظر (هـ، ط، ي).

(أ) «يقال» لفظة مشتركة تدل على ما يلفظ به، وعلى الحد، وعلى الرسم، وعلى الصفة، وعلى الحمل. فإنا إذا قلنا «يقال» قد نشير إلى الحمل.

(ب) «الاسم» يقال على ضربين: عام وخاص. فالعام هو الذي يقال على كل جزء من أجزاء القول، والخاص فهو المحدود في باري أرمينياس..

(ج) «فقط» تقال على ضربين: للتفرقة بين الشيء وبين سائر الأشياء سواه، مثل قولنا: إن العالم واحد فقط، وإن الشمس واحدة فقط، وإن الخط طول فقط. ويقال للتفرقة بين الشيء وبين ما يشاركه في معنى ما بمنزلة قولنا: إن ذيوجانوس كان عليه قميص فقط أي أنه لم يكن عليه مع القميص جبة. ومثل قولنا: إن أخيلوس بقي في الحرب ومعه ترس فقط.

(د) «عام» يقال على أربعة أضرب: على ما يمكن قسمته وهو محدود بمنزلة الضيعة؛ وعلى ما يمكن قسمته لكنه غير مقسوم بمنزلة الملعب. وعلى ما يشترك فيه أشياء كثيرة معاً ويوجد بجملته في كل واحد منها من غير تجزؤ بمنزلة «صوت المنادي». وهذا الضرب هو المستعمل في حد المتفقة.

(هـ) «قول» (أ) يقال على الحد. (ب) وعلى الرسم. (ج) وعلى القول المحدود في باري وأصنافه. (د) وعلى الصورة الحاصلة في النفس من الأمر. (هـ) وعلى عناية الله. (و) وعلى القياس والاستقراء والمثال. (ز) وعلى قوة المنطق. (ح) وعلى الخارج بالصوت، وعلى ما يخرج بالحساب في القرعة على رأي القدماء.

(و) «جوهر» يقال على كل ذات وعلى المعنى المقابل للعرض.



(١٥٨أ) - 1a : المتفقة أسماؤها تُقال[١] إنها[٢] التي الاسم[٣] فقط[٤] عام[٥] لها، فأما قول[٦] الجوهر[٧] الذي بحسب[٨] الاسم فمخالف[٩]. ومثال ذلك الإنسان والمصوَّر[١٠] حيوان؛ فإن هذين الاسم فقط عام لهما[١١]؛ فأما 5 قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف. وذلك أن مُوَفِّياً[١٢] إن وفَّى[١٣] في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان[١٤] كان القول[١٥] الذي

---

(١) يريد بقوله «تقال» توصف وتحدّ وترسم بأنها التي الاسم فقط عام لها. وأمونيوس يقول إن من عادته، إذا أورد شيئاً قد قاله القدماء من قبله قال «تقال»، مثل قوله ها هنا فإنه قال «تقال». وإنما قال هذا لأن القدماء قبله قد استعملوا ذلك. فإن الشاعر قد ذكر المتفقة أسماؤها. وإذا أورد شيئاً لم يستعمل قبله قال «أقول» و «اسمي». مثل قوله في القياس «إني أسمي حداً ما إليه تنحل المقدمة». يقال (ب، ج، ك).

(٢) قوله «إنها» بحسب ما نقله إسحق أليس نحيل لأنه يصير جملة القول كأنه قضية. أعني قوله «المتفقة أسماؤها يقال إنها كيت وكيت». ويخرجُ عن أن السرياني واليوناني. وأظن أن إسحق زاده ليحسن به الكلام.

(٣) يريد الاسم العام. (فوق السطر في المخطوط).

(٤) يعني دون الحد. (فوق السطر في المخطوط).

(٥) يريد ما تشترك فيه الأشياء اشتراكاً واحداً وبالسوية مثل صوت المنادي.

(٦) الحد. يعني نقول «الجوهر» (فوق).

(٧) الوجود، الذات (فوق).

(٨) أي الذي ينعكس على الاسم ويساويه أي لا يفضل الاسم على الحد ولا يعجز عنه بل يكون مطابقاً له.

(٩) أي غير (فوق).

(١٠) يعني الإنسان المصوَّر (فوق).

(١١) لها (ب، ك).

(١٢) أي محدَّداً (فوق).

(١٣) أي حدَّد (فوق).

(١٤) أي ما معنى قولنا فيه أنه حيوان (فوق).

(١٥) أي الحد (فوق).



يُوَفِّي[١٦] في كل واحد منهما خاصياً[١٧] له[١٨].

والمتواطئة[١٩] أسماؤها[٢٠] يقال إنها التي الاسم ذلك الإنسان

---

(١٦) أي الذي يُحَدُّ به ويورده لكل واحد منهما (فوق).

(١٧) خاصاً (ب).

(١٨) أي يساويه وينعكس عليه (فوق).

(١٩) أي التي يحمل فيها مع الاسم الحد أيضاً. وهكذا عبَّر عنها بالسريانية.

(٢٠) يجب أن تعلم أن أكثر ما يتضمنه حدّ المتواطئة أسماؤها موجود في حدّ المتفقة، والمراد به واحد. فهو لذلك مستغني عن شرح. ولتعلم معما (أي مع ما) قيل إن المتواطئة تشارك المتفقة في أن الاسم عام لها، وتخالفها في أن المتواطئة ليس إنما يعمَّها الاسم فقط بل الحد الذي بحسب الاسم أيضاً عام لها. وقد تخالف المتواطئة المتفقة بأشياء. من ذلك:

(أ) إن اسم المتواطئة يدل على شيء واحد واسم المتفقة على أشياء كثيرة.

(ب) وأيضاً فإن اسم المتواطئة إذا سمع فهم منه معنى واحد وتصور منه في نفس سامعيه أمر واحد؛ واسم المتفقة نفهم منه معاني مختلفة.

(ج) والمتواطئة لا تصدق الموجبة والسالبة فيها. وأما المتفقة فإنه تصدق فيها.

(د) وأيضاً فإنه إن لم يوجد كثرة لم توجد المتفقة، وإن ارتفعت الكثرة لم ترتفع المتواطئة.

يجب أن تعلم أن هذا الفصل من كلام أرسطوطاليس يوجد في النسخ مختلف. فهو في أكثرها على ما نقله إسحق، وفي بعضها هكذا: «المتواطئة أسماؤها تقال التي الاسم لها والحد واحد بعينه».. وأما أيا مبليخوس، فليس في نسخته لفظة الجوهر. وقال إن في بعض النسخ لا يوجد «الذي بحسب الاسم»، وإنه يجب أن نفهمه نحن من خارج وسوارين موافق لهذا. والذي في نسخة الاسكندر مثل ما نقله إسحق. بل أسقط منه «الذي بحسب الاسم» وقال ينبغي أن نفهمه من خارج.

(٢١) أي المثال على المتواطئة أسماؤها «الحيوان». فإنه محمول على الإنسان والثور.

فإن كل واحد من هذين، أعني الإنسان والثور، يسمى باسم الحيوان ويحدّ بحدّ الحيوان.



10 والثور حيوان ـ فإن[٢٢] هذين، أعني الإنسان والثور، يلقَّبان[٢٣] بإسم عام، أعني حيواناً[٢٤] وقول الجوهر واحد بعينه أيضاً. وذلك أن مُوَفِّياً إن وفَّى في كل واحد منهما[٢٥] ما معنى أنه حيوان كان القول الذي يوفي واحداً بعينه.

(١٥٨ب) والمشتقة[٢٦] أسماؤها يقال إنها التي لها لقب شيء بحسب اسمه، 15 غير أنها مخالفة[٢٧] له[٢٨] في التصريف[٢٩]. ومثال ذلك الفصيح[٣٠] من الفصاحة[٣١] والشجاع من الشجاعة.

---

(٢٢) فإن (ن ب).

(٢٣) اللقب هو اسم طارىء على أمور لها اسم آخر. فلأنه سمى الإنسان والثور حيواناً قال إنهما يلقبان باسم عام أعني حيواناً.

(٢٤) منها (ب).

(٢٥) منها (ب).

(٢٦) الفاضل يحيى بن عدي قال: «ينبغي أن يقال: إن المشتقة أسماؤها تقال إنها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير أنها مخالفة له في التصريف».
قال الحسن بن سوار: يحتاج في تمام المشتقة أسماؤها إلى خمسة أشياء:
(أ) أن يكون لها شركة في الاسم. (ب) وشركة في المعنى. (ج) واختلاف في الاسم. (د) واختلاف في المعنى. (هـ) وأن يكون اسم أحدهما مأخوذاً من الذي منه اشتق الاسم.
ومتى نقص واحد من هذه الشروط لم يكن ذلك من المشتقة أسماؤها.

(٢٧) ينبغي أن نفهم من خارج: بألقابها.

(٢٨) له (ن ب).

(٢٩) يعني بالتصريف شكل اللفظ. قال الحسن: التصريف هو لفظ يزاد على الاسم يخرجه عن استقامته، كانت تلك الزيادة في آخر الاسم مثل قولنا: «نحوي» أو كانت في أوله مثل قولنا «الأبيض». وأصناف التصاريف خمسة على ما ذكرته من ذلك في كتاب العبارة.

(٣٠) النحوي (فوق).

(٣١) من النحو (فوق).



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ـ ٢ ـ

[الأقوال المختلفة]

التي تُقال[١]: منها ما يُقال بتأليف[٢]، ومنها ما يُقال بغير[٣] تأليف. فالتي تقال بتأليف[٤] كقولك الإنسان يحضر، الثور يغلِب[٥].
والتي بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور، يحضرُ، يغلِب.

20 الموجودات[٦]: ....

(١) اختلف المفسرون والفلاسفة في معنى قوله «تقال» اختلافاً شديداً. ومعناه على ما أرى فهو أن الألفاظ الدالة، منها ما يقال بتأليف أي يدل على معنى ما مؤلف، ومنها ما يقال بغير تأليف أي يدل على معنى غير مؤلف مفرد، مثل قولنا جوهر، كم، كيف.

(٢) مثل الأقاويل الجازمة كقولنا: «الإنسان يحضر» (فوق).

(٣) مثل حدود المقدمة كقولنا: الإنسان، يحضر (فوق).

(٤) أما تقدمته «التي تقال بتأليف» على «التي تقال بغير تأليف» فإيراده غير لائق بهذه التعاليق.

(٥) في نقول السرياني: «الإنسان يغلب».

(٦) قال الحسن بن سوار: بعد أن قسم أرسطوطاليس الألفاظ الدالة على الأمور إلى القسمة التي لا يكون أقل منها الحاصرة لسائر الألفاظ الدالة، وهي التي قسمها بها إلى ما يقال بتأليف وإلى ما يقال بغير تأليف، وكان المتصل بهذا القول قسمة الألفاظ التي تقال بغير تأليف إلى المقولات العشر، عدل عن ذلك إلى قسمة الأمور الموجودة. فهو يقسمها إلى الجوهر الكلي، مثل الإنسان، وإلى العرض الجزئي مثل نحو ما، وإلى العرض الكلي مثل العلم، وإلى الجوهر الجزئي مثل زيد؛ ويعرفنا ما معنى قوله «في موضوع» وما معنى قوله «ولا في =

موضوع». فهذا جملة ما يقوله في الفصل الذي أوله «الموجودات منها ما يقال على موضوع ما» وإلى قوله: «متى حمل شيء على شيء». وقسمته هذه ليست قسمة الأمور بما هي أمور وإنما هي قسمة لها من حيث يستدل عليها باللفظ. وإنما قسَّم الأمور ولم يقسِّم الألفاظ الدالة عليها لأنَّ قِسْمَةَ الأمور أصح ونحن بها أعرف ولأنا بها أعرف، وكانت قسمة الألفاظ الدالة هي كانقسام الأمور التي يدل عليها بتلك الألفاظ من حيث هي مدلول عليها، قسَّم الأمور. فإنَّا نعرف منها قسمة الألفاظ الدالة عليها، وهو ما غرضه الأول قسمته.

ولما كان هذا الفصل يتضمن رسم الجوهر ورسم العرض والإنباء عن معنى الكلي والجزئي، وكانت هذه المعاني من أقوى العُمُد في تصحيح الآراء المنطقية والفلسفية تحقق علينا إيراد رسومها وإيضاحها.

ونبدأ أولاً بتحقيق معنى الجوهر ومعنى العرض فنقول:
إن أرسطوطاليس يريد بقوله في الموضع «جوهر» ما ليس هو البتة في موضوع ما. ويريد بقوله عرض ما هو في موضوع. ويريد بقوله «في موضوع» الموجود في شيء لا كجزء منه وليس يمكن أن يكون قوامه خلواً (ممَّا هو فيه).
وقد ينبغي أن نشرح كل واحد من هذين الرسمين ليكون مفهوماً عندنا.
ونبدأ أولاً بشرح معنى قول أرسطوطالس في الجوهر إنه «الذي ليس البتة في موضوع ما»، بأن نقتصّ ما كنا قلناه من ذلك في مقالتنا في صورة النار. فنقول:
إن قوماً قالوا إن أرسطوطالس يريد بقوله: «إن الجوهر هو الذي ليس البتة في موضوع ما» أي أنه ليس هو في شيء من الموضوعات البتة. ولست أعلم كيف صرف هؤلاء كلام أرسطوطالس إلى ما صرفوه إليه، إذ كان لم يقل به أحد من المتقدمين ولا رآه إنسان من المتأخرين؛ وهو مع ذلك قول يلزمه محال وغير مطابق لآراء أرسطوطالس في هذا الكتاب وفي كثير من كتبه. والمفسرون مجمعون على خلافه.

فأما المحال الذي يلزمه فهو أنه إذا كان معنى الجوهر أنه الذي ليس في موضوع من الموضوعات البتة كانت جميع الفصول أعراضاً إذ ليس شيء منها يوجد خلواً من موضوع. وأيضاً فإنه يلزم ألا يكون من الأمور شيء جوهراً إلاَّ



= الهيولى الأولى فقط إذ كانت وحدها من بين سائر الأمور ليست في موضوع من الموضوعات.

وأمَّا أنه لا يطابق آراء أرسطوطالس في هذا الموضع فظاهر لأنه لما قسَّم الأمور إلى ما هو في موضوع وإلى ما ليس هو في موضوع ما البتة، وكانت هذه القسمة قسمة تقابل، وكان العرض معناه أنه الذي هو في موضوع والجوهر معناه أنه الذي ليس هو البتة في موضوع ما يجب أن يكون إذا فهمنا ما معنى قوله في موضوع، وهو معنى العرض، أن يكون ما يقابل ذلك المعنى ويناقضه هو معنى الجوهر. ولما كان أرسطوطالس قد شرح مراده بقوله في موضوع وقال: «إني أريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما فيه»، أن يكون ما يقابل ذلك ويناقضه هو معنى الجوهر.

وهو أنه الذي ليس بموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً ممَّا هو فيه. وقولنا هذا وقولنا أن الجوهر هو الذي ليس بعرض واحد.

والعرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه، فكل موجود هو غير هذا فهو جوهر.

فهذا هو معنى الجوهر وهذا هو معنى العرض وهو مطابق لسائر أصناف الجوهر ما كان منها بمعنى الهيولى أو بمعنى الصورة أو بمعنى المركب. فإن كل واحد من هذه ليس هو موجوداً في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه. ولما كان هذا هو معنى الجوهر وذاك هو معنى العرض إنما يكون كل واحد من هذين معلوماً عندنا إذا شرحنا ما معنى القول «إنه موجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه». فنقول:

عدد أنحاء الشيء في الشيء وهي «يا» مع العرض.

إن قولنا «في» من جملة هذا الاسم هو الذي يقيمونه أعني أنهم يقيمون ما يفهم منه مقام الأمر العام ــ الجنس إن شئت فقل ــ وباقي ما أورد مضافاً إلى هذا الأمر العام من الألفاظ هي فصول تفصل العرض مما يشاركه في هذا الأمر العام. فقولنا «شيء» يفصله من (أ) وجود الكل في الأجزاء؛ فإن الكل وجوده في أشياء. وقولنا «لا كجزء منه» يفصله من الأشياء الموجودة في شيء كجزء منه مثل (ب) الجزء في الكل، (ج) والجنس في النوع، (د) والنوع في =

الجنس، (هـ) والصورة في الهيولى. فإن كل واحد من هذه فيما هو موجود فيه ليس «لا كجزء» بل «كجزء». وقولنا «ليس يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه» يفصله مما هو موجود في شيء لا كجزء لكن قد يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه، إمَّا في الفكر وإما في الوجود. أما في الوجود فمثل (و) الشيء في الفاعل، (ز) والشيء في الكمال، (ح) والشيء في الأناء. وأما في الوهم فمثل وجود الشيء في (ط) المكان، (ي) والزمان. فإن الشيء الموجود في المكان والزمان إن رفعنا في الوهم ما هو موجود فيهما وهو المكان والزمان، بقي موجوداً. وأما العرض فإنا إن رفعنا في الوهم ما هو موجود فيه، وهو الجوهر، لم يوجد. فالمقابل لمعنى العرض هو معنى الجوهر. وأريد بقولي «المقابل» أي ما هو لا عرض.

فأما إن المفسرين فهموا من كلام أرسطوطالس قوله «هو الذي ليس البتة في موضوع ما» غير الذي فهمه هؤلاء فذلك ظاهر. لأنه قال من يعتد بقوله منهم، وهو أومونيوس: إن قول أرسطوطالس إن «من الموجودات ما يقال على موضوع وليست البتة في موضوع ما»؛ وزيادته لفظة «ما» إشارة منه إلى أنه إنما يريد بالموضوع ها هنا الشيء المشار إليه والواحد بالعدد. فإن هذا هو الموضوع للأعراض. ونعم ما قال هذا المفسر لأن لفظة «ما» التي قرنها بقوله «موضوع» إنما هي للتخصيص والتعيين.

وذاك أن أرسطوطالس ليس يوقع هذا الاسم وهو قولي «موضوع» على الهيولى الأولى وعلى الجسم غير المكيف وعلى الجسم المحسوس على ما قد بين في صدر المقالة الثانية من كتاب الكون والفساد. فقوله «ليس هو البتة في موضوع ما»، أي ليس هو في الموضوع الفلاني. ويريد بالفلاني ها هنا الذي العرض موجود فيه. والذي العرض موجود فيه هو الذي له جزء. فإن بقوله إن العرض هو «الموجود في شيء لا كجزء منه» دل على أن العرض موجود في شيء له جزء. والجوهر إذ هو مقابل العرض هو الذي ليس هو البتة في شيء له جزء أي في الشيء الذي له جزء. ومما يزيد ذلك تأكيداً ما حكاه بعض المفسرين عن فرفوريوس. وهو هذا.

قال فرفوريوس: «نقول إن الموضوع يقال على ضربين، على ما يراه الرواقيون



= والذين هم أشد تقادماً. الأول منهما الهيولى التي هي غير مكيفة، وهي التي يقول أرسطوطاليس إنها بالقوة. والثاني الجسم المكيف الموجود بالفعل، المشار إليه. فهذا الجسم فيه أشياء. أما بإضافتها إلى الموضوع الأول أعني الهيولى فهي مما في موضوع كالألوان والأشكال وبالجملة الكميات. فإن هذه بإضافتها إلى الهيولى الأولى هي مما في موضوع إذ كانت موجودة في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامها خلواً مما هي فيه. فإما إذا أضيفت هذه إلى الموضوع الثاني فإنها ليست كلها مما يقال في موضوع إلاّ إذا كانت غير متممة لجوهر الشيء ولا مقوِّمة له. فإنها إذا كانت كذلك كانت مما في موضوع. وإذا لم تكن كذلك أعني إذا كانت مقوِّمة ومتمِّمة فإنَّها ليست ممَّا في موضوع مثل البياض. فإنه أما في الصوف فمما هو في موضوع إذ كان ليس مقوماً لذات الصوف؛ وأما في الثلج فمما ليس في موضوع إذ كان مقوماً لجوهر الثلج وجزء موضوع مع الجوهر. وعلى هذا المثال أيضاً الحرارة. فإنها أما في النار فجزء من الجوهر. وأما في الحديد فمما في موضوع أعني عرض، إذ كانت توجد وتبطل من الحديد عن غير فساده.

فأرسطوطالس يريد بقوله الموضوع الموضوع الثاني وهو الجوهر الذي هو شخص وهو الذي عبَّر عنه بقوله «لا على موضوع ولا في موضوع». فكلما يحمل على هذا الجوهر ويقال عليه لا على أنه جوهري له بل كالعرض فهو مما يقال في موضوع بمنزلة الحرارة في الحديد. فكل يحمل عليه على أنه مقوِّم لذاته، بمنزلة الحرارة في النار؛ فإنَّها، أمَّا للنار فهي جزء وأمَّا بالإضافة إلى الهيولي الأولى فمما في موضوع وعرض.

قال الحسن: فهذا معنى ما حكاه هذا المفسر عن فرفوريوس. فقد بان ما معنى قولنا جوهر وما معنى قولنا عرض وسمفليقيوس يطعن فيما قاله فرفوريوس ويقول: إنه قد يمكن الإنسان فيما أظن أن يردّ هذا القول فيقول: «إنه إذا كان الذي في موضوع هو يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له فقط، ما يكون: أرسطوطالس لم يحصر بقوله «الذي في موضوع» و «الذي لا في موضوع» سائر المقولات. لأنه إذا كان الذي لا في موضوع يدل على الجوهر والذي في موضوع ليس يدل على جميع الكيفيات بل على التي هي دخيلة فقط، ما يلزم =

(١٥٩أ) منها(٧) ما يُقال على موضوع ما وليست البتة في ....

= أن يكون: لم يحصر بهذه القسمة سائر الأجناس.

قال الحسن: والجواب عن هذا أن الكيفيات التي ليست دخيلة على الجوهر بل هي مقوِّمة لجوهر الشيء جزء منه هي جواهر إذ كان قد بيّن أرسطوطالس أن أجزاء الجواهر جواهر. فإذا كانت جواهر فهي داخلة في جملة الجوهر.

[فالقسمة إذاً التي أوردها قد حصر بها ساير أجناس الموجود. ولعل أن أرسطوطالس إنما لم يقل إن الجوهر هو الموضوع، بل عبَّر عنه بقوله إنه لا في موضوع ليحصر في الجوهر هذه الكيفيات] [محذوف ج] المقوِّمة لجوهر الشيء. فقد بان بما ذكرناه ما معنى جوهر وما معنى عرض. ولما كان كل واحد من هذين إما أن يكون عاماً ومحمولاً على أشياء أخر بما هي وإما ألاَّ يكون محمولاً البتة حدث عن ذلك قسمة أخرى للموجودات، أعني التي تنقسم بها إلى الكلي وإلى الجزئي. فإذا تركَّبت هذه مع الجوهر والعرض كان عنها الجوهر الكلي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «على موضوع ولا في موضوع». فإنه أراد بقوله: «على موضوع» الكلي، وبقوله: «لا في موضوع» الجوهر. وكان عنها العرض الجزئي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «في موضوع وليس على موضوع». فإنه أراد بقوله «في موضوع» العرض و «ليس على موضوع» الجزئي. وكان عنها العرض الكلي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «موضوع» و «في موضوع». وكان عنها الجوهر الجزئي وهو الذي عبَّر عنه بقوله: «ليس هو في موضوع ولا يقال على موضوع». فهذا ما نقوله في تفسير هذا الفصل على الإجمال.

(٧) **الحَسَنُ**: كأنه يقول إن من الموجودات ما هو جوهر كلي مثل الأجناس والأنواع وهي التي يسميها جواهر ثواني وليست أعراضاً. وإنما قال «يقال» ليعرِّفنا أن وجود هذه الجواهر إنما هو في الوهم بأن يحكم العقل بوجودها من حيث يلتقطها من الأشخاص. فلذلك قال: يقال.

وفرفوريوس يقول: إنَّ رسم أرسطوطالس الكلّي بأنه «يقال على موضوع»، يتبيَّن منه أنه تصوّر واختراع للنفس. فلذلك قال «يقال على موضوع». فهذا ما يقوله فرفوريوس. وأخلق أن يكون كما يقول لأن المشائين لا يرون وجود الأمر الكلي إلاَّ في النفس. فإن رئيس نحلتهم يقول إن الكلي إما ألاَّ يكون موجوداً وإما أن يكون وجوده أخيراً. وتيقَّن هذا إلى أن تعلم أنَّ ليس من الصور ما هو مفارق للمادة سوى الباري تبارك وتعالى هو الفوز عندهم وهو الأمر كله.



موضوع ما[٨]، كقولك «الإنسان». فقد يُقال على «إنسان ما»[٩] وليس هو البتة في موضوع ما[١٠]. ومنها ما هي في موضوع[١١] وليست تُقال أصلاً على موضوع ما[١٢]. وأعني بقولي[١٣] «في موضوع» الموجود في شيء لا لجزء منه، وليس يمكن أن يكون قِوامه[١٤] من غير الذي[١٥] هو فيه. 25
ومثال ذلك «نحو ما»[١٦]، فإنه في موضوع[١٧]، أي في النفس[١٨]. وليس يُقال أصلاً على موضوع ما[١٩]. «و بياض ما» هو في موضوع أي في الجسم، إذا كان كل لون في جسم، وليس يُقال البتة على موضوع ما. ومنها ما يُقال على موضوع[٢٠] وهي أيضاً في موضوع.
1b- ومثال ذلك العلم، فإنه في موضوع أي في النفس، ويُقال على موضوع أي على الكتابة. ومنها ما ليست هي في موضوع ولا تُقال على

(٨) أي إن من الموجودات ما هو كلي. فإن قوله «على موضوع» إنما هو إشارة إلى الكلي وقوله «ما» للتعيين والتخصيص. وقوله «وليست البتة في موضوع ما» أي: وليست أعراضاً البتة (فوق).

(٩) سقراط (فوق).

(١٠) أي: وليس هو في سقراط على أنه في موضوع (فوق).

(١١) أي عرض (فوق)، كلي الجوهر (ز ك).

(١٢) جزئي (فوق).

(١٣) ولما كان هو المخترع لهذا الاسم، أعني قوله في موضوع، أخذ يشرحه. وهذا هو رسم العَرَض (فوق).

(١٤) خلواً (ز ك).

(١٥) شخص العرض (ز ك).

(١٦) في السرياني. كتابة ما (فوق).

(١٧) نحوسيبويه عند العرب وزسوسيانوس عند اليونانيين(فوق).

(١٨) أي في نفس سيبويه (فوق).

(١٩) أي أنه ليس يُحمل على شيء من الأشياء حملاً جوهرياً (فوق)، ما (ن ب).

(٢٠) هذا هو العرض العام (فوق).

5 موضوع[٢١]. ومثال ذلك إنسان ما أو فرس ما. فإنه ليس شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ولا يقال على موضوع ما[٢٢].

(١٥٩ب) وبالجملة الأشخاص والواحد بالعدد لا يُقال على موضوع أصلاً. فأما في موضوع فليس مانع يمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه. فإن «كتابة ما» هي من التي في موضوع، أي في النفس، وليست تُقال على موضوع أصلاً.

---

(٢١) هذا هو الجوهر الجزئي (فوق).

(٢٢) ما (ن ب).

ـ ٣ ـ

[محمول المحمول، الأجناس والأنواع]

10 متى[1] حُمل شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع، قيل

---

(١) قال أرسطوطالس: «متى حمل شيء» وما يتلو ذلك إلى قوله «الأجناس المختلفة».

قال الحسن بن سوار: لمَّا شرح أرسطوطالس معنى قوله «في موضوع» وقال: «إنِّي أريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه من غير الذي هو فيه»، وذكر ما الذي يريد بقوله «لا على موضوع». وقال: «إن الذي لا على موضوع هو الجزئي»، أخذ أن يشرح ما معنى قوله «على موضوع» وما الشيء اللازم له. على أنه ظاهر مما قيل فيما تقدم أنه يريد بقوله «على موضوع» الكلي أعني المحمول بالتواطؤ. وذلك أنه إذا كان الجزئي «لا على موضوع» فإن الذي «على موضوع» هو الكلي. وإذا كان إنما يريد بقوله «على موضوع» المحمول بالتواطؤ، فإن الذي يلزم هذا ويخصه أن كل ما يحمل عليه بالتواطؤ فإنه محمول على موضوعه أيضاً. مثال ذلك: إن الإنسان محمول على زيد بالتواطؤ وقد يحمل على الإنسان «الحيوان» أيضاً بالتواطؤ، وعلى الحيوان «الجسم» بالتواطؤ. فإن هذه كلها محمولة على الإنسان بالتواطؤ وعلى زيد. والفاضل يحيى اختار أن يغيِّر ترتيب هذا الفصل لتنحل عنه شكوك تعترضه ويقال هكذا: «حمل المحمول على الموضوع متى حمل شيء على شيء قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً». ولما قال أرسطوطالس هذا أخذ أن يورد عليه مثالاً. وكلامه فيه مفهوم مستغنى عن شرحه.

على جهة أخرى الحمل صنفان: حمل على الموضوع وحمل ما في الموضوع. =



كل ما يُقال على المحمول على الموضوع أيضاً. مثال ذلك إن الإنسان يُحْمَل على إنسان ما ويُحمل على الإنسان الحيوان. فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما أيضاً محمولاً. فإن إنساناً ما هو إنسانَ وهو حيوان[٢].

15 الأجناس المختلفة[٣] التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض، فإن

= وحمل ما في الموضوع هو على ضربين: إمَّا على طريق الاشتراك في الاسم مثل قولنا: «الإنسان يتحرك»؛ وإما على طريق المشتقة أسماؤها مثل أن نقول إن «الإنسان نحوي». فغرض أرسطوطالس أن يعرِّفنا حمل «ما» على الموضوع لينفصل به من حمل «ما» في الموضوع لأنه يحتاج أن يستعمل أصناف هذه الحمول في هذا الكتاب وفيما بعده. فهو يقول: إن حمل «ما» على الموضوع هو الحمل الذي يكون بالتواطؤ وهذا يكون في الأشياء التي من طبيعة واحدة أعني التي ترتقي إلى مقولة واحدة مثل الإنسان والحيوان والمتنفس. فإن هذه كلها ترتقي إلى مقولة واحدة وهي الجوهر؛ والأعلى منها يحمل على ما تحته «حمل على». فأمَّا حمل ما في الموضوع فليس من طبيعة واحدة أعني من مقولة واحدة. فإنّا إذا قلنا إن الققنس أبيض فطبيعة الققنس مخالفة لطبيعة البياض. ولذلك صار حمل البياض على ققنس مما هو في موضوع. فحمل «ما» على الموضوع يعطي اسمه وحدّه لما يحمل عليه. وحمل «ما» في الموضوع لا يعطي حده البتة. فأما اسمه فقد يعطي أحياناً ولا يعطي أحياناً.

(٢) فإن كل الحيوان يُحمل على كل إنسان فهو على إنسان ما (ز ك).

(٣) قال أرسطوطالس: نقل إسحق: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتَّباً تحت بعض، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة.

نقل حنين إلى السرياني ونقلي إلى العربي: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة في النوع وفصولها أيضاً.

نقل يعقوب الزاهد بنقلي إلى العربي: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة النوع والفصول أيضاً. على هذا فسر اصطفن وأوَّل مفيودورس.

نقل يونان الراهب بنقلي إلى العربي: الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً



فصولها أيضاً في النوع مختلفة مثل الحيوان والعلم[٤]. من ذلك أن فصول الحيوان كقولك المشّاء والطائر وذو الرجلين والسابح؛ وفصول العلم ليست شيئاً[٥] من هذه. فإنه ليس يخالف علمٌ علماً بأنه ذو رِجلين. فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها. فإن الفصول التي هي أعلى تُحمَل على الأجناس التي تحتها حتى يكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع. -20-

---

= تحت بعض مختلفة في النوع والفصول. من ذلك أن فصول الحيوان كقولك المشاء والطائر وذو الرجلين والسابح. وفصول العلم ليست شيئاً من هذه. فإنه ليس يخالف علم علماً بأنه ذو رجلين. فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض فليس مانع يمنع من أن تكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها. فإن الفصول والأجناس التي بعضها تحت بعض لا شيء يمنع أن تكون فصولها واحدة بأعيانها. وذلك التي هي أعلى تُحمل على الأجناس التي تحتها حتى تكون فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع. فإن الأجناس التي فوق تُحمل على الأجناس التي تحتها. فإذاً بأي عدد كانت فصول الذي يحمل هكذى تكون موجودة فصول الموضوع.

(٤) مثل الحيوان والعلم (ز ك، ن ب).

(٥) أشياء (ب).



القسم الثاني

في الألفاظ الدالَّة على الأجناس الأُوَل التي غرضه الكلام فيها

ـ ٤ ـ

[في المقولات]

25 كل واحد من التي تُقال بغير تأليفٍ أصلاً، فقد يدلُّ إمَّا على «جوهر»، وإمَّا على «كم»، وإمَّا على «كيف»، وإمَّا على «إضافةٍ»، وإمَّا على «أين»[١]، وإمَّا على «متَى»، وإمَّا على «موضوعٍ»، وإمَّا على «أن يكون له»، وإمَّا على «يفعل»، وإمَّا على «ينفعل».

فـ «الجوهر»، على طريق المثال كقولك «إنسانٌ»، «فرسٌ». و «الكم» كقولك «ذُو ذراعين» «ذو ثلاثِ أذرعٌ»، و «الكيف» كقولك -2a- «أبيض» «كاتب»، و «الإضافة» كقولك «ضعفٌ» «نِصفٌ»، و «أين» كقولك «في لوقين»[٢] «في السوق»، و «متى» كقولك «أمس» «عاماً أول»،

---

(١) حيث (فوق).

(٢) اسم بلد (فوق).



و «موضوع» كقولك «متّكى» «جالس»[٣]، و «أن يكون له» كقولك «مُنتعل» مُتسلِّح»[٤]، و «يفعل» كقولك ««يقطع» «يحرق»، و «ينفعل» كقولك «ينقطع» «يحترق». وكل واحد من هذه التي ذُكرت إذا قيل[٥] مُفرداً على حياله، فلم يُقَلْ بإيجابٍ ولا بسلبٍ[٦] أصلاً. لكنَّ بتأليف بعض هذه إلى بعض تحدث الموجبة أو السالبة. فإنَّ[٧] كلَّ مُوجِبةٍ أو سالبةٍ يُظنُّ أنها إمَّا صادقةٌ وإمَّا كاذبة. والتي تُقال بغير تأليفٍ أصلاً، فليس منها شيء لا[٨] صادقاً ولا كاذباً. ومثال ذلك «إنسانٌ»[٩]، «أبيض»، «يحضر» «يظفر».

(١٦أ) 5

10

(٣) جالساً (ب).

(٤) متنعّل، مسّلح (ب).

(٥) (قبل) (ز ب).

(٦) بسلب (ب).

(٧) وان (ب).

(٨) لا (ن ب).

(٩) إنسان (ن ب).



ـ ٥ ـ

في الجوهر[١]

فأمَّا الجوهر الموصوف بأنَّه أوَّليٌ[٢] بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يُقال على موضوع ما ولا هو في موضوع ما. ومثال ذلك «إنسانٌ ما» أو «فَرَسٌ ما»[٣]. فإمَّا الموصوفة بأنها جواهر ثوان فهي الأنواع
15 التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنَّها أُوَلٌ. ومع هذه أجناس[٤] هذه الأنواع أيضاً. ومثال ذلك إن إنساناً ما هو في نوع أي في الإنسان، وجنس هذا النوع الحيّ. فهذه الجواهر تُوصف بأنَّها ثوان كالإنسان والحي. وظاهر ممَّا قِيل، أنَّ التي تُقال على موضوع[٥] فقد يجب ضرورة
20 أن يُحمَلُ ٱسمُها وقولُها[٦] على ذلك الموضوع. ومثال ذلك إنَّ الإنسان يُقال على موضوعٍ أي على إنسانٍ ما[٧]، فٱسمه يُحمل عليه. فإنَّك تحمل الإنسان على إنسانٍ ما؛ وقول[٨] الإنسان أيضاً يُحمَل علىَ إنسانٍ ما. فإنَّ
25 إنساناً ما هو إنسان وهو حيٌّ؛ فيكون الاسم والقول يُحمَلان على الموضوع. فأمَّا التي في موضوع ففي أكثرها لا يُحمل على الموضوع
(١٦٠ب) لا ٱسمها ولا حدُّها. وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يُحمل ٱسمها

---

(١) يعني كل ما سوى الجواهر الأُوَل (فوق).
(٢) أوّل (ب).
(٣) وفرس ما (ب).
(٤) الأجناس (ب).
(٥) تقال على إنسان (ز ك).
(٦) يقال (ز ج).
(٧) باسمه وحده (ز ك).
(٨) وقولك (ك).

30 على الموضوع؛ فأمَّا قولها فلا يمكن. ومثال ذلك إن الأبيض هو في موضوعٍ، أي في الجسم، وهو يُحمل على الموضوع؛ وذلك إن الجسم قد يُوصف بأنَّه أبيض. فأمَّا قول الأبيض فليس يُحمل في حالٍ من الأحوال على الجسم.

وكلُّ ما سِوَاها[٩]: فإمَّا أن يكون على موضوعات أي يُقال على
35 الجواهر الأُوَل؛ وإمَّا أن يكون في موضوعاتٍ أي يُقال فيها. وذلك ظاهر من قِبَلِ التصفُّح للجزئيات. مثال ذلك أنَّ الحيَّ يُحمل على الإنسان، فهو أيضاً على إنسانٍ ما. فإنَّه إن لم يكن ولا على واحدٍ من أشخاص الناس،
-2b- فليس هو ولا على إنسان أصلاً. وأيضاً إنَّ اللون في الجسم، فهو أيضاً في جسمٍ ما. فإنَّه إن لم يكن في واحدٍ من الجزئية، فليس هو ولا في
5 الجسم أصلاً فيجب أن يكون كل ما سواها[١٠]: إمَّا أن يكون على موضوعاتٍ أي يُقال على الجواهر الأُوَل، وإمَّا أن يكون في موضوعاتٍ أي يُقال فيها. فيجب إذن، إن لم تكن[١١] الجواهر الأُول، ألاَّ يكون سبيلٌ إلى أن يوجد شيءٌ من تلك الأُخَر. وذلك إن كل ما سواها[١٢]: فإمَّا أن يكون على موضوعاتٍ، أي يُقال عليها، وإمَّا في موضوعاتٍ، أي فيها.

والنوع[١٣] من الجواهر الثانية، أولى بأن يُوصف جوهراً من الجنس لأنَّه أقرب من الجوهر الأول. وذلك إنَّ مُوفِّياً إن وفّى الجوهر الأول ما هو كان إعطاؤه النوعِ، و[١٤]إعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك، إلاَّ أنَّ

---

(٩) تقال على إنسان ما (ز ك).

(١٠) يقال (ز ك).

(١١) يكن (ب).

(١٢) وقولك (ز ك).

(١٣) الأخير (ز ك).

(١٤) في (ز ج).



(١٦٢أ) 10 عطاءه النوع[١٥] أشدَّ ملائمةً وأبين في الدلالة عليه من أَعطائه الجنس. مثال ذلك أنَّه إن وفَّى إنساناً ما ما هو كان إعطاؤه أنَّه إنسانٌ أبين في الدلالة عليه من إعطائه[١٦] أنّه حيّ. فإنَّ ذلك أخصُّ بإنسانٍ ما وهذا أعمّ. وإن[١٧] وفّى[١٨] شجرة[١٩] ما ما هي، كان إعطاؤه أنَّها شجرة أبين في الدلالة عليها من إعطائه أنَّها نبت. وأيضاً فإنَّ الجواهر الأُول لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولة عليها أو موجودة

15 فيها، فلذلك صارت أولى وأحق بأن تُوصف جواهر. وقياس[٢٠] الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس، إذ كان النوع موضوعاً للجنس، لأنَّ الأجناس تُحمل على الأنواع؛ وليس تنعكس

20 الأنواع على الأجناس. فيجب من ذلك أيضاً أنَّ[٢١] النوع أولى وأحق بأن يُوصف جوهراً من الجنس.

وأمَّا ما كان من الأنواع ليس هو جنساً، فليس الواحد منها أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً. إذ كان ليس توفيتك في إنسان ما أنَّه

25 إنسان أشدُّ ملاءمةً من توفيتك في فرسٍ ما أنه فرس. وكذلك ليس الواحد من الجواهر الأُول أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً؛ إذ كان ليس ما أولى بأن يُوصف جوهراً من فرسٍ ما. وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد الجواهر[٢٢] الأُول جواهر ثواني لأنها وحدها تدلُّ على الجوهر[٢٣] الأول من بين ما يُحمل[٢٤] عليه. فإنَّ

30 مُوَفياً إن وفَّى إنساناً ما ما هو، فوفَّاه بنوعه أو بجنسه، كانت توفيته له

---

(١٥) إعطاءه النوع (ن ب).
(١٦) وفي (ج).
(١٧) مثل سقراط (فوق).
(١٨) وفي (ج).
(١٩) مثل دلبة (فوق).
(٢٠) ما بين (ز ك).
(٢١) يكون (ز ك).
(٢٢) الجوهر (ب).
(٢٣) الجواهر (ب).
(٢٤) تحمل (ب).



ملائمةً. وإذا وفّاه بأنّه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنّه حيّ. وإن وفّاه بشيءٍ ممّا سوى ذلك، أي شيء كان، كانت توفيته له غريبةً مستنكرة، كما إذا وفّى بأنّه أبيض أو أنّه يُحضر أو شيءٍ من أشباه (١٦ب)
ذلك أي شيءٍ كان. فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهر. وأيضاً لأنَّ (35)
الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولةٌ عليها، أو موجودةٌ فيها، لذلك صارت أولى وأحقَّ بأن تُوصف جواهر.

(3a-) وقياس الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها عند سائر الأمور الأُخر كلها. وذلك أنَّ سائر الأمور كلها على هذه تحمل. فإنّك تقول في إنسانٍ ما أنّه نَحويّ[٢٥]، فأنت اذا تقول (5) «نَحويّاً» على الإنسان وعلى الحيّ. وكذلك [٢٦] يجري الأمر في سائر ما أشبهه.

وقد يعمُّ كلَّ جوهرٍ أنّه ليس في موضوع. فإنَّ الجوهر الأول ليس يقال على موضوع، ولا هو في موضوع. والجواهر الثواني قد يظهر بهذا الوجه أنّه ليس شيءٌ منها في موضوع. فإنَّ الإنسان يُقال على موضوع أي (10) على إنسانٍ ما، وليس هو في موضوع، أي فيه. وذلك أنَّ الإنسان ليس هو في إنسانٍ ما. وكذلك أيضاً الحيّ يُقال على موضوعٍ[٢٧]، أي على إنسانٍ ما، وليس الحيُّ في إنسانٍ ما. وأيضاً التي في موضوع، فليس مانع (15) يمنع من أن يكون ٱسمها في حالٍ من الأحوال يُحمل على موضوع. وأمّا قولها فلا سبيل إلى أن يُحمل عليه. فأمّا الجواهر الثواني فإنّه يُحمل على الموضوع قولها وٱسمها. فإنّك تَحمل على إنسانٍ ما قول الإنسان وقول (20) الحيّ. فيجب من ذلك أنَّ الجوهر ليس هو ممّا في موضوع. إلاّ أنَّ هذا

---

(٢٥) فصيح (فوق).

(٢٦) تجري الأمور (ب).

(٢٧) الموضوع (ب).

ليس بخاصَّةٍ للجوهر. لكن[٢٨] الفصل أيضاً[٢٩] هو ممَّا ليس في موضوع. فإنَّ الماشي وذا الرجلين يُقالان على موضوعٍ، أي على الإنسان؛ وليسا في موضوع. وذلك أنَّ ذا الرجلين ليس هو في الإنسان 25 ولا الماشي. وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يُقال عليه الفصل. مثال ذلك أنَّ المشَّاء، إن كان يُقال على الإنسان، فإنَّ قول المشَّاء محمول على الإنسان؛ وذلك أن الإنسان مشَّاء. ولا تُغلطنا أجزاء 30 الجواهر فتوهمنا أنَّها موجودةٌ في موضوعاتٍ أي في كلِّياتِها[٣٠]، حتَّى (١٦٣أ) يضطرنا الأمر إلى أن نقول إنَّها ليست جواهر لأنَّه لم يكن قولٌ ما يُقال في موضوع على هذا الطريق على أنَّه في شيءٍ كجزء منه.

وممَّا يوجد للجواهر والفصول أنَّ جميع ما يُقالُ منهما إنَّما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها. فإنَّ كلَّ حمل يكون منهما فهو أمَّا أن 35 يُحمل على الأشخاص وأمَّا على الأنواع. فإنه ليس من الجوهر[٣١] الأوَّلِ حملٌ أصلاً، إذ كان ليس يُقال على موضوعٍ ما البتة. فأمَّا من الجواهر الثواني فالنوع يُحمل على الشخص والجنس على النوع وعلى الشخص. - 3b - وكذلك الفصول تُحمل على الأنواع وعلى الأشخاص. والجواهر الأُوَل تقبل قول أنواعها وأجناسها؛ والنوع يقبل قول جنسه إذ كان كل ما قيل 5 على المحمول فإنَّه يُقال أيضاً على الموضوع. وكذلك تقبل الأنواع والأشخاص قول فصولها أيضاً. وقد كانت المتواطئة أسماؤها[٣٢] هي التي الاسم عامٌّ لها والقول واحد بعينه أيضاً. فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول، فإنَّما يُقال على طريق المتواطئة أسماؤها.

---

(٢٨) يكون (ز ك).

(٢٩) لأن (ز ك).

(٣٠) يعني أن الأجزاء موجودة في الكل (فوق).

(٣١) الجواهر (ب).

(٣٢) وقد كانت المتواطئة تقال (ب).

10 وقد يُظنُّ بكلِّ جوهر أنَّه يدلُّ على مقصودٍ إليه بالإشارة. فأمَّا الجواهر الأُوَل فبالحق الذي لا مِرية فيه أنَّها تدلُّ على مقصودٍ إليه بالإشارة، لأنَّ ما يُستدلُّ عليه منها شخص وواحد بالعدد. وأمَّا الجواهر الثواني فقد يُوهم ٱشتباه شكل اللقب منها أنَّها تدلُّ على مقصودٍ إليه
15 بالإشارة، كقولك: «الإنسان الحيوان». وليس ذلك حقّاً، بل الأولى أنَّها تدلُّ على أيِّ شيءٍ، لأنَّ الموضوع[٣٣] ليس بواحدٍ كالجوهر الأول، لكن الإنسان يُقال على كثير و[٣٤]الحيوان. إلاَّ أنَّها ليست تدلُّ على أي شيءٍ على الإطلاق بمنزلةِ الأبيض. فإنَّ الأبيض ليس يدل على شيءٍ غير أي
20 شيء. فأمَّا[٣٥] النوع والجنس، فإنَّهما يفرزان[٣٦] أيَّ شيء «في الجوهر» وذلك أنهما إنَّما يدلان على جوهر ثانٍ ما. إلاَّ أن الإفراز[٣٧] بالجنس يكون أكثر حصراً من الإفراز[٣٨] بالنوع. فإنَّ القائل «حيوان» قد جمع بقوله أكثر ممَّا يجمع القائل «إنسان».

ومِمَّا للجواهر[٣٩] أيضاً أنَّه لا مضادَّ لها[٤٠]. فماذا يُضادّ الجوهر
25 الأول، كإنسانٍ ما[٤١]؟ فإنَّه لا مضادَّ له. ولا للإنسان أيضاً ولا للحيوان مضادٌّ. إلاَّ أنَّ ذلك ليس خاصياً[٤٢] بالجوهر، لكنه في أشياء أيضاً كثيرة غيره. مثال ذلك في الكم: فإنَّه ليس لذي[٤٣] الذراعين مضاد، ولا
١٦٢ب للعشرة، ولا لشيءٍ ما يجري هذا المجرى. إلاَّ أن يقول قائلٌ: إنَّ القليل
30 ضدُّ الكثير أو الكبير ضدُّ الصغير. لكنَّ الكمَّ المنفصل لا مُضادَّ له.

---

(٣٣) يعني أن الموضوع الذي تقال عليه الجواهر الثواني ليس هو واحداً.
(٣٤) في (ب).
(٣٥) كذلك (ز ب).
(٣٦) يقرران (ب).
(٣٧) الإقرار (ب).
(٣٨) الإقرار (ب).
(٣٩) الجواهر (ك).
(٤٠) فإنه لا مضاد (ز ك).
(٤١) كالإنسان (ك).
(٤٢) خاصاً (ك، ب).
(٤٣) يعني من طريق ما هو ذو ذراعين (فوق).

وقد يُظنُّ بالجوهر أنّه لا يقبل الأكثر والأقلّ. ولست أقول إنَّه ليس
35 جوهر بأكثر من جوهرٍ في أنَّه جوهرٌ. فأنَّ ذلك شيءٌ قد قلنا به. لكنّي
أقول: إن ما هو في جوهرٍ جوهر ليس يقال أكثر ولا أقل. مثال ذلك أنَّ
هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون إنساناً[٤٤] أكثر ولا أقلَّ، ولا إذا
قيس بنفسه وإذا قيس بغيره: فإنَّه ليس أحدٌ من النَّاس إنساناً بأكثر من
- 4a - إنسان غيره، كما أنَّ الأبيض أبيض بأكثر ممَّا غيره أبيض[٤٥]، والخيِّر
وخيِّر بأكثر ممَّا غيره خيِّر. وكما[٤٦] أن الشَّيء إذا قيس بنفسه أيضاً قيل
أنه أكثر وأقلّ. مثال ذلك إن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال أنَّه في هذا
5 الوقت أبيض بأكثر ممَّا كان قبل، وإذا كان حارّاً فقد يُقال أنَّه حارٌ بأكثر
ممَّا كان أو أقل، فإمَّا الجوهر فليس يُقال أكثر ولا أقل. فإنَّه ليس يقال
في الإنسان أنَّه في هذا الوقت إنسانٌ بأكثر ممَّا كان فيما تقدَّم ولا في
10 غيره من سائر الجواهر. فيكون الجوهر لا يقبل الأكثر والأقلَّ.

وقد يُظنُّ أنَّ أُوْلى الخواصّ بالجوهر أنَّ الواحد منه بالعدد هو بعينه
قابلٌ للمتضادات. والدليل على ذلك أنَّه لن يقدر أحدٌ أن يأتي بشيء ممَّا
15 ليس هو جوهراً[٤٧] الواحد منه[٤٨] قابلٌ للمتضادّات. مثال ذلك أنَّ اللون
الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود. ولا[٤٩] الفعل الواحد
بالعدد هو بعينه يكون[٥٠] مذموماً أو محموداً. وكذلك يجري[٥١] الأمر
في سائر الأشياء ممَّا ليس بجوهرٍ. فأمَّا الجوهر فإنَّ الواحد منه بالعدد
هو بعينه قابل للمتضادات. مثال ذلك «إنسانٌ ما». فإنَّ هذا الواحد هو
بعينه يكون أبيض حيناً وأسود حيناً، وحاراً وبارداً، وطالحاً وصالحاً.

---

(٤٤) يعني من طريق ما هو إنسان (فوق).
(٤٥) يعني أشد بياضاً (فوق).
(٤٦) فكما (ك).
(٤٧) جوهر ليس (ك).
(٤٨) بالعدد هو بعينه (ز ب).
(٤٩) لا (ن ب).
(٥٠) يكون (ن ك).
(٥١) يجري (ن ب).

20 ولن يوجد ما يجري هذا المجرى في شيءٍ ممَّا سوى الجوهر أصلاً. اللَّهم إلاَّ أن يرُدَّ ذلك رادٌّ بأن يقول: إنَّ القول والظن ممَّا يجري هذا المجرى. لأنَّ القول بعينه مظنونٌ صدقاً وكذباً. مثال ذلك أنَّ القول إن

١٦٤أ) صدق في جلوس جالسٍ فإنَّه بعينه يكذب إذا قام. وكذلك القول في

25 الظن. فإنَّ الظَّانَّ إن صدق في جلوس جالسٍ كذب إذا قام متى كان ظنُّه به ذلك الظن بعينه. فنقول: إنَّ الإنسان، وإن اعترف بذلك، فإنَّ بين الجنسين[٥٢] اختلافاً. وذلك أنَّ الأشياء في الجوهر إنَّما هي قابلةٌ

30 للمتضادات بأن تتغيَّر أنفسها. لأنَّ الشيء إذا كان حاراً فصار بارداً فقد تغيَّرَ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود، وإذا كان مذموماً فصار محموداً؛ وكذلك[٥٣] في سائر الأشياء: كلُّ واحدٍ منها قابلٌ للمتضادات بأن يقبل نفسه التغيُّر. فأمَّا القول والظن فإنَّهما ثابتان غير زائلين لا ينحو من

35 الأنحاء ولا بوجه من الوجوه. وإنَّما تحدث المضادَّة[٥٤] فيهما بزوال

4b - الأمر[٥٥]. فإنَّ القول في جلوس جالسٍ ثابت بحاله. وإنَّما يصير صادقاً حيناً وكاذباً حيناً بزوال الأمر. وكذلك القول في الظن أيضاً. فتكون[٥٦] الجهة[٥٧] التي تخصُّ الجوهر أنَّه قابل المتضادات بتغيُّره بنفسه[٥٨]. هذا[٥٩] إن اعترف الإنسان بذلك، أعني أن الظن والقول قابلان

5 للمتضادات. إلاَّ أنَّ ذلك ليس بحق. لأنَّ القول والظن ليس إنَّما يقال فيهما إنَّهما قابلان للأضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئاً، بل[٦٠] من طريق أنَّ حادثاً يحدث في شيءٍ غيرهما. وذلك أنَّ القول إنَّما

---

(٥٢) الجهتين (ب).

(٥٣) بنفسه (ب).

(٥٤) يحدث المضاد (ب).

(٥٥) يعني الأمر الذي يقعان عليه (فوق).

(٥٦) فلتكن (ب).

(٥٧) يعني من التغير (فوق).

(٥٨) في نفسه (ب).

(٥٩) هذه (ك).

(٦٠) لكن (ب).



10 يُقال فيه إنَّه صادق أو إنَّه كاذب من طريق أنَّ الأمر[٦١] موجود أو غير موجود، لا من طريق أنَّه[٦٢] نفسه[٦٣] قابل للأضداد. فإنَّ القول بالجملة لا يقبل الزوال من شيءٍ أصلاً ولا الظن. فيجب ألَّا يكونا قابلين لِلأضداد إذ[٦٤] كان ليس يحدث فيهما ضِدٌّ أصلاً. فأمَّا الجوهر فيُقال فيه أنَّه قابل للأضداد من طريق أنَّه نفسه قابل للأضداد. وذلك أنه يقبل المرض

15 والصِّحَّة والبياض والسواد. وإنَّما يُقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنَّه هو نفسه يقبل كلَّ واحدٍ من هذه وما يجري مجراها. فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أنَّ الواحد منه بالعدد هو بعينه قابلٌ للمتضادات[٦٥] بتغيُّره في نفسه.

فهذا فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر. وقد ينبغي الآن أن نُتبِع ذلك بالقول في الكم.

---

(٦١) يعني الأمر الذي يقع عليه (فوق).

(٦٢) يعني القول (فوق).

(٦٣) يكون (ز ك).

(٦٤) إن (ز ك).

(٦٥) المتضادات (ك).



ـ ٦ ـ

في الكم

(١٦٥ب)

20 وإمَّا الكمُّ فمنه منفصل(١) ومنه متصل. وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء فيه(٢) لها وُضع بعضها عند بعض، ومنه من أجزاء ليس لها وضعٌ. فالمنفصل مثلاً هو العدد والقول. والمُتَّصل، الخطُّ والبسيط والجسم: وأيضاً ممَّا يطيف بهذه الزمان والمكان.

25 فإنَّ أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌّ مشترك أصلاً يلتام عنده بعض أجزائه ببعض. مثال ذلك أن الخمسة، إذ هي جزء من العشرة، فليس تتصل بحدٍ مشتركٍ الخمسة منها بالخمسة، لكنها منفصلة. والثلثة والسبعة 30 أيضاً ليس(٣) يتصلان بحدٍ مشتركٍ. وبالجملة، لست تقدر في الأعداد على أخذ حَد مشترك بين أجزائها، لكنها دائماً منفصلة. فيكون العدد من المنفصلة. وكذلك أيضاً القول هو من المنفصلة. فأمَّا أنَّ القول كمٌّ فظاهر لأنَّه يُقدَّر بمقطع ممدود أو مقصور. وإنَّما أعني ذلك(٤) القول الذي يخرج بالصَّوت وأجزاؤه(٥) ليست تتَّصل بحدٍّ مشترك. وذلك أنَّه لن(٦) يوجد حدّ مشترك تتصل به المقاطع، لكن كل مقطعٍ منفصلٌ على حياله.

5a - فأمَّا الخطّ فمتَّصل. لأنَّه قد يتهيَّأُ أن يؤخذ حدٌّ مشتركٌ تتصل به

(١) متفصِّل (ج).

(٢) يعني أنها بالقوة (فوق).

(٣) ليسا (ك).

(٤) إن (ك).

(٥) فأجزاؤه (ك).

(٦) لا (ب).



أجزاؤه، كالنقطة، وفي البسيط الخطّ. فإن أجزاء السطح قد تتَّصل بحدٍّ ما مشترك. وكذلك أيضاً في الجسم قد تقدر أن تأخذ حدّاً مشتركاً وهو الخطُّ أو البسيط، وتتصل به أجزاء الجسم. وممَّا يجرِي هذا المجرى أيضاً الزمان والمكان. فإنَّ الآن[٧] من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المستأنف. والمكان أيضاً من المتصلة؛ لأن أجزاء الجسم تشغل مكاناً، وهي تتَّصل بحدٍّ ما مشترك، فتكون أجزاء المكان أيضاً التي يشغلها واحد واحد من أجزاء الجسم تتصل بالحدِّ بعينه الذي به تتصل أجزاء الجسم. فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلاً إذ كانت أجزاؤه قد[٨] تتصل بحدٍّ واحدٍ مشترك. وأيضاً منه[٩] ما هو قائم من أجزاء فيه، لها وضعٌ بعضها عند بعضٍ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع. مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضع بعضها عند بعضٍ؛ لأنَّ كل واحد منها موضوع بحيث هو. وقد يمكنك أن تدل وترشد أين كلِّ واحدٍ منها موضوع من[١٠] السَّطح، وبأيِّ جزءٍ من سائر الأجزاء يتَّصل. وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضع ما. وذلك أنَّه قد يمكن على هذا المثال في كلِّ واحدٍ منها أن تدل[١١] عليه أين هو موضوع، وأيُّ الأجزاء يصل ما بينها، (وكذلك أجزاء المصمت وأجزاء المكان)[١٢].

فأمَّا العدد فلن يقدر أحدٌ أن يرى فيه أنَّ أجزاءه لها وضعٌ ما بعضها عند بعضٍ، ولا أنَّها موضوعة بحيثٍ ما، ولا أنَّ أجزاء ما من أجزائه يصل[١٣] بعضها ببعض. ولا أجزاء الزمان فإنَّه لا ثبات لشيءٍ من أجزاء

---

(٧) العرض (ب).

(٨) قد (ن ب).

(٩) يعني من الكم (فوق).

(١٠) في (ب).

(١١) يدل (ج).

(١٢) الجملة بين قوسين (ن ك).

(١٣) يتصل (ب).



الزمان؛ وما لم يكن ثابتاً، فلا سبيل إلى أن يكون له وضع ما. بل الأَوْلى أن يُقال إن لها ترتيباً ما، لأنَّ بعض الزمان متقدِّمٌ، وبعضه متأخِّرٌ.

30 وكذلك العدد؛ لأنَّ الواحد في العدِّ قبل الاثنين، والاثنين قبل الثلاثة؛ فيكون[١٤] بذلك ترتيب ما. فأمَّا وضعاً فتكاد[١٥] ألَّا تقدر أن تأخذ لها. والقول أيضاً كذلك، لأنَّه لا ثبات لشيءٍ من أجزائِهِ؛ فإنَّه إذا نطق به مضا[١٦] فلم يكن إلى أخذه فيما بَعْدُ سبيل؛ فيجب ألَّا يكون لأجزائه

35 وضع، إذ كان لا ثبات لشيءٍ منها. فمنه[١٧] إذن[١٨] ما يقوم من أجزاء لها وضع، ومنه من أجزاءٍ ليس لها وضعٌ.

فهذه فقط التي ذكرت يقال لها بالتحقيق كمٌّ؛ وأمَّا كُلُّ ما

5b سواها[١٩]، فبالعرض يقال ذلك فيها. فإنَّا إنَّما نقول فيما سوى هذه أنَّها كمٌّ ونحن نقصد قصد[٢٠] هذه. مثال ذلك إنَّا نقول في البياض إنَّه مادٌّ كثير[٢١]، وإنَّما نشير إلى أن البسيط[٢٢] كثير[٢٣]. ونقول في العمل إنَّه طويلٌ، وإنَّما نشير إلى أنَّ زمانه طويلٌ. ونقول أيضاً في الحركة إنَّها كثيرة[٢٤]. فإنَّ كلَّ واحد من هذه ليس يقال له «كم» بذاته. والمثال في

---

(١٤) فيكون (ن ب).

(١٥) فيكاد (ج).

(١٦) هكذا في الدستور بخط إسحق مضا بألف (فوق).

(١٧) يعني من الكم (فوق).

(١٨) إذا (ج).

(١٩) يعني مما ينسب إلى الكم (فوق).

(٢٠) مقصد (ك).

(٢١) كبير (ك).

(٢٢) يعني البسيط الذي ذلك البياض موجود فيه.

(٢٣) كبير (ك).

(٢٤) يعني أن تفهم من خارج ونحن نشير إلى زمانها.

ذلك أنَّ موفّياً، إن وفّى «كم»[٢٥] هذا العمل، فإنّما يحده بالزمان، فيقول
5 عمل سنة، وما أشبه ذلك. وإن وفّى «كم» هذا الأبيض، فإنّما يحدُّه
بالبسيط. فإنَّه إنّما يقول في مبلغ البياض بمبلغ البسيط. فتكون هذه فقط
التي ذُكرت يُقال لها بالتحقيق وبذاتها «كم». فأمَّا ما سواها، فليس منها
10 شيء هو بذاته «كم»، بل إن كان ولا بُدَّ فبالعرض.

والكمّ أيضاً لا مضادّ له أصلاً. فأمَّا في[٢٦] المنفصلة[٢٧] فظاهرٌ أنه
ليس له مضادٌّ أصلاً. كأنك قلت[٢٨] لذي الذراعين أو لذي الثلث الأذرع
أو للسطح أو لشيءٍ ممَّا أشبه ذلك. فإنَّه ليس لها ضدٌّ أصلاً. إلاَّ أن يقول
قائلٌ: إنَّ الكثير مُضادٌّ للقليل، أو الكبير للصَّغير. وليس شيءٌ من هذه
15 البتّة[٢٩] كمّاً؛ لكنَّها من المضاف. وذلك أنَّه ليس يُقال في شيءٍ من
الأشياء البتّة[٣٠] بنفسه إنَّه كبيرٌ أو صغير، بل بقياسه إلى غيره. مثال ذلك
أنَّ الجبل قد يُوصف صغيراً والسمسمة كبيرةً بأنَّ هذه أكبر ممَّا هو من
جنسها، وذاك أصغر ممَّا هو من جنسه. فيكون القياس إنَّما هو إلى شيءٍ
غيره. فإنَّه لو وُصف شيءٌ صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وُصف الجبل[٣١] في
20 حالٍ من الأحوال صغيراً والسمسمة كبيرة. وأيضاً قد نقول إنَّ في القرية
أناساً كثيراً، وفي مدينة أيثينية أُناساً قليلاً على أنهم أضعاف أولئك[٣٢].
ونقول[٣٣] إنَّ في البيت أُناساً كثيراً وفي الملعب أُناساً قليلاً، على أنَّهم
أكثر منهم كثيراً. وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلث الأذرع وكلُّ واحدٍ ممَّا

---

(٢٥) لم (ب).
(٢٦) في (ن ك).
(٢٧) المتصلة (ج).
(٢٨) قلت (ن ك).
(٢٩) البتة (ن ب).
(٣٠) البتة (ن ب).
(٣١) الجبل (ن ب).
(٣٢) هؤلئك (ب).
(٣٣) فنقول (ب).

25 أشبههما يدلُّ على كمّ. فأمَّا الكبير والصغير فليس يدلَّان على كمّ، بل على مُضافٍ. فإنَّ الكبير والصغير إنَّما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر؛ فيكون من البيِّن أنَّ هذين من المضاف. وأيضاً إن وضعت أنهما كمّ،
30 أو وُضعت أنهما ليس(٣٤) بكَمّ، فليس لهما مضادٌّ البتَّة. وذلك أنَّ الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه، وإنَّما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد. وأيضاً إن يكن(٣٥) الكبير والصغير متضادَّين وُجد الشيء بعينه قابلاً للمتضادات معاً، وأن كلَّ واحدٍ منهما أيضاً مضادٌّ
(١٦٦أ) لذاته؛ لأنَّ الشيء بعينه قد يوجد كبيراً وصغيراً معاً(٣٦) إذ كان عند هذا
35 صغيراً، وهو بعينه عند غيره كبير(٣٧). فيكون قد(٣٨) يوجد الشَّيء بعينه
- 6a - كبيراً وصغيراً في زمان بعينه، حتى(٣٩) يكون قد يقبل الضدَّين معاً. إلَّا أنَّه(٤٠) من المتفق عليه أنَّه ليس يمكن أن يقبل شيءٌ واحدٌ الضدَّين معاً. مثال ذلك في الجوهر. فإنَّ الجوهر من المتفق عليه أنَّه قابلٌ للمتضادات(٤١). إلَّا أنه لن يصحَّ ويسقم(٤٢) معاً، ولا يكون أبيض وأسود معاً؛ ولا شيء من سائر الأشياء البتَّة يقبل الضدَّين معاً، ويوجد
5 أيضاً(٤٣) كلُّ واحدٍ منهما مضاد لذاته. وذلك أنَّه إن كان الكبير مضاداً(٤٤) للصغير، وكان الشيء الواحد بعينه كبيراً وصغيراً معاً، فالشيء يكون مضاداً(٤٥) لذاته(٤٦) إلَّا أنَّه من المحال أن يكون شيءٌ مضادّاً لذاته(٤٧).

---

(٣٤) ليسا (ب).
(٣٥) يكون (ك).
(٣٦) حتى (ز ب).
(٣٧) كبيراً (ك).
(٣٨) قد (ن ك).
(٣٩) (إذن) (ب).
(٤٠) لأنه (ب).
(٤١) المتضادات (ب).
(٤٢) ويقسم (ك).
(٤٣) حينئذ (ز ب).
(٤٤) مضاد (م ك).
(٤٥) مضاد (م ك).
(٤٦) لذاته (ن ب).
(٤٧) لذاته (ن ب).

فليس الكبير إذاً مضاداً للصغير، ولا الكثير للقليل. فتكون هذه، وإن قال
10 الإنسان[٤٨] إنّها ليست من المضاف بل من الكُمِّ، ليس فيها تضادّ[٤٩].

وأكثر ما ظُنَّتِ المضادة في الكَمّ موجودة في المكان. لأنَّ المكان الأعلى يضعون أنَّه مُضادٌّ للمكان الأسفل، ويعنون[٥٠] بالمكان الأسفل
15 المكان الذي يلقى الوسط. وإنَّما ذهبوا إلى ذلك لأن البعد[٥١] بين الوسط وبين أطراف العالم[٥٢] أبعد البعد. ويشبه أن يكونوا إنَّما اجتلبوا الحدَّ لسائر المتضادات من هذه؛ لأنَّهم إنَّما يحدّون المتضادات بأنَّها التي بُعدها بعضها من بعض غاية البعد، ويجمعها جنس واحد.

20 وليس بمظنون بالكَمّ أنَّه قابل للأكثر والأقل. مثال ذلك ذو الذراعين. فإنَّه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا. وكذلك في العدد، مثال الثلثة والخمسة. فإنَّه ليس يُقال إنَّ هذه خمسة بأكثر ممَّا هذه ثلثة، أو إنَّ هذه ثلثة بأكثر ممَّا هذه ثلثة. ولا يقال أيضاً في زمانٍ إنَّه زمان
25 بأكثر من غيره، ولا[٥٣] يُقال بالجملة في شيء ممَّا ذكر الأكثر ولا الأقل[٥٤]. فيكون إذاً الكمُّ غير قابلٍ للأكثر[٥٥] والأقل.

وأخصُّ الخواص بالكَمّ[٥٦] أنَّه يُقال مساوياً وغير مساوٍ. ومثال ذلك الجثة، تقال مساوية وغير مساوية. وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على

---

(٤٨) إنسان (ك).

(٤٩) مضاد (ب).

(٥٠) ويعبّرون (ب).

(٥١) هذه هي العلة في وضعهم أن الأعلى ضد الأسفل (فوق).

(٥٢) يعني السماء (فوق).

(٥٣) ولا (ن ك).

(٥٤) ولا الأقل (ن ك).

(٥٥) الأكثر (ب).

(٥٦) خواص الكم (ب).

30 هذا المثال يُقال مساو وغير مساو. وأمَّا سائر ما لم يكن كمًّا، فليس
١٦٦ب) يكاد[٥٧] يظن به أنَّه يُقال مساوياً وغير مساوٍ. مثال ذلك الحالُ. ليس
يكاد[٥٨] أن تُقال مساويةً ولا غير مساويةً، بل الأحرى[٥٩] أن تقال
شبيهةً. والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساوٍ، بل شَبيه.

35 فيكون أخصُّ خواص الكمّ أنَّه يُقال مساوياً وغير مساوٍ.

---

(٥٧) إن (ز ك).

(٥٨) تكاد (ج).

(٥٩) بالأحرى (ج).



— ٧ —

في التي من المضاف

يُقال في الأشياء إنَّها من المضاف متى كانت ماهياتها إنَّما تُقال بالقياس إلى غيرها، أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أيَّ نحوٍ كان. مثال ذلك أنَّ الأكبر ماهيَّته إنَّما تُقال بالقياس إلى غيره؛ وذلك أنَّه يُقال أكبر من شيء؛ والضعف ماهيته بالقياس إلى غيره؛ وذلك أنَّه إنَّما يُقال ضعفاً[١] لشيء. وكذلك كلُّ ما يجري هذا المجرى. ومن المضاف أيضاً هذه الأشياء: مثال ذلك الملكة والحال والحس والعلم والوضع. فإنَّ جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنَّما تُقال بالقياس إلى غيره، لا غير. وذلك أنَّ الملكة إنَّما تُقال ملكة لشيءٍ، والعلم علمٌ بشيءٍ. والوضع وضع لشيء[٢]، والحس حسٌّ بشيء. وسائر ما ذكرنا يجري هذا المجرى. فالأشياء إذاً التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تُقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أيّ نحوٍ كان، لا غير. مثال ذلك الجبل يُقال كبيراً بالقياس إلى غيره. فإنَّه إنَّما يُقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء. والشبيه إنَّما يُقال شبيهاً بشيء. وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يُقال بالإضافة. والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع، والوضع من

- 40 -
- 6b -
5
10

---

(١) ضعف (ك).

(٢) لشيء (ن ب).



المضاف. فأمَّا يضطجع أو يقوم أو يجلس فليست من الوضع بل من الأشياء المشتقّ لها الاسم من الوضع الذي ذكر.

15 وقد توجد أيضاً المضادة في المضاف. مثال ذلك الفضيلة والخسيسة: كل واحد مضاد لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم(٣) والجهل. إلاّ أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف. فإنه ليس للضعفين ضد ولا للثلثة الأضعاف، ولا لشيءٍ ممَّا كان مثله.

20 وقد يظنّ المضاف(٤) أنَّه(٥) يقبل الأكثر والأقل. لأنَّ الشبيه يقال أكثر شبهاً وأقل شبهاً(٦)؛ وغير المساوي يُقال أكثر وأقلّ؛ وكل واحدٍ (١٦١أ) منهما من المضاف. فإنَّ الشبيه إنَّما يُقال شبيهاً بشيء، وغير المساوي 25 غير مساوٍ لشيء. ولكن ليس كله(٧) يقبل الأكثر والأقل. فإنَّ الضعف ليس يقال ضعفاً(٨) أكثر ولا أقلّ ولا شيئاً ممَّا كان مثله.

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول. مثال ذلك العبد يقال عبد للمولى، والمولى يقال مولى للعبد؛ والضعف ضعف للنصف، والنصف نصف للضعف؛ والأكبر أكبر من الأصغر، 30 والأصغر أصغر من الأكبر. وكذلك أيضاً في سائرها، ما خلا أنَّهما(٩) في مخرج اللفظ ربما اختلف تصريفهما(١٠). مثال ذلك العلم يقال علم بمعلوم(١١)، والمعلوم معلومٌ للعلم؛ والحسُّ حسّ بمحسوس والمحسوس محسوس للحس. ولكن ربما ظنّاً غير متكافئين متى لم يُضَفْ(١٢) إلى

---

(٣) العلم (ك).
(٤) بالمضاف (ب).
(٥) أيضاً (ز ج).
(٦) وأقل شبهاً (ز ج).
(٧) كل مضاف (ك).
(٨) ضعف (ك).
(٩) إنها (ب).
(١٠) يعني المضافين أحدهما إلى الآخر (فوق).
(١١) لمعلوم (ك).
(١٢) يعني الأول إلى الثاني (فوق).

الشيء[١٣] الذي إليه يضاف إضافة[١٤] معادلة، بل فرط المضيف. مثال

35 ذلك الجناح إن أضيف إلى ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح لأنَّ الأوَّل لم تكن إضافته معادلة، أعني الجناح إلى ذي الريش.

- 7a - وذلك أنَّه ليس من طريق أن ذا الريش ذو ريش أُضيف إليه في[١٥] القول الجناح، لكن من طريق أنه ذو جناح؛ إذ كان كثير غيره من ذوي الأجنحة لا ريش له. فإن جعلت الإضافة معادلة رجع أيضاً بالتكافؤ. مثال ذلك الجناح جناح لذِيَ الجناح وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح. وخليق أن

5 يكون ربَّما نضطر إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسماً موضوعاً إليه تقع الإضافة معادلةً. مثال ذلك إنَّ السكان إن أضيف إلى الزورق لم[١٦] تكن إضافته معادلةً، لأنَّه ليس من طريق أنَّ الزورق زورق أضيف إليه في القول السكان، إذا كان قد[١٧] يوجد زواريق لا سكان لها. ولذلك

10 لا يرجع بالتكافؤ، لأنَّه ليس يقال إنَّ الزورق زورق بالسكان. لكن خليق أن تكون الإضافة أعدل إذا قيلت على هذا النحو: السكان سكان لذي السكان، أو على نحو ذلك، إذ ليس يوجد اسم موضوع. فيرجع حينئذ متكافئاً إذا[١٨] كانت الإضافة معادلة له[١٩]. فإنَّ ذا السكان إنما هو ذو

(١٦٧ب) 15 سكان بالسكان. وكذلك أيضاً في سائرها. مثال ذلك أنَّ الرأس تكون إضافته إلى ذي الرأس أعدل من إضافته إلى الحيّ. فإنَّه ليس الحيّ من طريق ما هو حيٌّ له رأس، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له. وهكذا[٢٠] أسهل ما لعله يتهيأ لك به أخذ[٢١] الأسماء فيما لم يكن لها

---

(١٣) للشيء (ك).

(١٤) إضافة (ز ك).

(١٥) في (ن ك).

(١٦) ولم (ك).

(١٧) قد (ن ج).

(١٨) إذ (ج).

(١٩) له (ن ب).

(٢٠) وكذلك (ب).

(٢١) استخراج أو اختراع (فوق).

20 أسماء موضوعة، أن تضع[٢٢] الأسماء من الأول[٢٣] للتي[٢٤] عليها ترجع بالتكافؤ، على مثال ما فعل في التي ذكرت آنفاً: من الجناح، ذو الجناح؛ ومن السكان ذو السكان.

فكلّ الإضافات[٢٥] إذا أُضيفت على المعادلة قيل[٢٦] أنَّها يرجع[٢٧] بعضها على بعض بالتّكافؤ. فإنَّ الإضافة إن وقعت جزافاً[٢٨] ولم تقع
25 إلى الشيء الذي إليه تُقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ. أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيء البتَّة من المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ، ولها أسماء موضوعة، فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيءٍ من اللوازم[٢٩]، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول. مثال ذلك أنَّ
30 العبد إن لم يُضف إلى المولى، لكن إلى الإنسان، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيءٍ ممَّا أشبه ذلك، لم يرجع بالتكافؤ، لأنَّ الإضافة لم تكن معادلةً. وأيضاً متى أُضيف شيءٌ إلى الشيء الذي إليه ينسب بالقول إضافة معادلة، فإنَّه إن ٱرتفع سائر الأشياء كلها العارضة[٣٠] لذاك بعد أن يبقى ذلك الشيء وحده الذي إليه الإضافة، فإنَّه يُنسب إليه بالقول أبداً
35 نسبة معادلة. مثال ذلك العبد إنَّما يُقال بالإضافة إلى المولى، فإن ٱرتفعت سائر الأشياء اللاحقة[٣١] للمولى ــ مثال ذلك أنَّه ذو رجلين، أنَّه قبول للعلم، إنَّه إنسانٌ ــ وبقي أنَّه مولى فقط، قيل أبداً العبد بالإضافة إليه. فإنَّه يقال إنَّ العبد عبد للمولى[٣٢]. ومتى أضيف شيء إلى الشيء

(٢٢) يعني تشتق (فوق).
(٢٣) يعني على الأول (فوق).
(٢٤) التي (ك).
(٢٥) يرجع (ك).
(٢٦) قيلت (ج).
(٢٧) ترجع (ك).
(٢٨) جزءاً (ب).
(٢٩) الأعراض (فوق).
(٣٠) اللازمة (فوق).
(٣١) اللازمة، العارضة (فوق)، المعارضة (ك).
(٣٢) المولى (ب).



- 7b - الذي يُنسب إليه بالقول[٣٣] على غير معادلة ثمَّ ٱرتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة، لم يُنسب إليه بالقول. فلننزل[٣٤] أن العبد[٣٥] أضيف إلى الإنسان، والجناح إلى ذي الريش، وليرفع من

5 الإنسان أنَّه مولى. فإنَّه ليس يُقال حينئذٍ العبد بالقياس إلى الإنسان. وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن ولا[٣٦] العبد. وكذلك فليرفع أيضاً

(١٦٨أ) من ذي الريش أنَّه ذو جناحٍ. فإنه لا يكون حينئذٍ الجناح من المضاف.

10 وذلك أنَّه[٣٧] إذا[٣٨] لم يكن ذو الجناح[٣٩] لم يكن الجناح لشيء. فقد يجب أن تكون الإضافة إلى الشيء الذي إليه يقال[٤٠] معادلة. وإن كان يوجد اسم موضوعاً[٤١] فإن الإضافة تكون سهلة[٤٢]؛ وإن لم يوجد فخليق أن يكون يضطر[٤٣] إلى ٱختراع اسم[٤٤]. وإذا وقعت الإضافة على هذا[٤٥] النحو، فمن البيِّن أنَّ المضافات كلها يرجع[٤٦] بعضها على بعض في القول بالتكافؤ.

وقد يظن أن[٤٧] كل مضافين فهما معاً في الطبع؛ وذلك حقٌّ[٤٨]

15 في أكثرها. فإنَّ الضعف موجود والنصف معاً؛ وإن كان النصف موجوداً

---

(٣٣) القول (ك).
(٣٤) فلينزل (ب).
(٣٥) أن (ك).
(٣٦) ولا (ب).
(٣٧) عن (ب).
(٣٨) إذا (ن ك).
(٣٩) ذو جناح (ك).
(٤٠) تقال (ج).
(٤١) موضوع (ك).
(٤٢) لأنه (ز ك).
(٤٣) نضطر (ج).
(٤٤) الأسماء إذا (ك).
(٤٥) هذه (ك).
(٤٦) ترجع (ج).
(٤٧) (لأن) (ب).
(٤٨) يعني أن صحة هذا القول بيِّنة في أكثر المضاف وإن كانت في اليسير منه غير بيّنة (فوق).



فالضعف موجود؛ وإن كان العبد موجوداً[٤٩] فالمولى موجود. وكذلك
20 يجري الأمر[٥٠] في سائرها. وقد يفقد كلُّ واحد منها الآخر مع
فقده[٥١]. وذلك أنَّه إذا لم يوجد الضعف لم يوجد النصف، وإذا
لم يوجد النصف لم يوجد الضعف. وعلى هذا المثال يجري الأمر فيما
أشبهها[٥٢].

وقد يُظنُّ أنَّه ليس يصحُّ في كل مضافين أنهما معاً في الطبع.
وذلك أنَّ المعلوم مظنون بأنَّه أقدم من العلم، لأن أكثر تناولنا العلم
25 الأشياء[٥٣] من بعد وجودها. وأقل ذاك أولاً شيء البتَّة يوجد من[٥٤]
العلم والمعلوم[٥٥] جاريين معاً. وأيضاً المعلوم إن فُقد فُقد معه العلم
به. فأمَّا العلم فليس يُفقد معه المعلوم. وذلك أنَّ المعلوم إن لم يوجد،
لم يوجد العلم، لأنَّه لا يكون حينئذٍ علم بشيءٍ البتة. فأمَّا إن لم يوجد
العلم، فلا شيء مانع من أن يكون المعلوم. مثال ذلك تربيع الدائرة[٥٦]:
30 إن كان[٥٧] معلوماً فعلمه لم يوجد بعد ـ فأمَّا هذا المعلوم نفسه فإنِّيته[٥٨]
قائمة. وأيضاً الحيّ إذا فُقد لم يوجد العلم؛ فأمَّا المعلوم فقد يمكن أن
يكون كثير منه موجوداً. وكذلك يجري الأمر في باب الحس أيضاً.
35 وذلك أنه قد يُظنّ أنَّ المحسوس أقدم من الحسّ، لأن المحسوس إذا
فُقد فُقِدَ معه الحس به. فأمَّا الحسُّ فليس يُفقدُ معه المحسوس. وذلك
أنَّ الحواس إنَّما وجودها بالجسم وفي الجسم. وإذا فُقد المحسوس[٥٩]

---

(٤٩) موجود (ك).
(٥٠) تجري الأمور (ب).
(٥١) مع فقده الآخر (ك).
(٥٢) أشبه همّا (ك).
(٥٣) العلم بالأشياء (ب)؛ العلم الأشياء (ك).
(٥٤) (من) (ب).
(٥٥) العلم بالمعلوم (ك).
(٥٦) تربع للدائرة (ك).
(٥٧) أن يكون (ب).
(٥٨) أي ذاته (ز ك).
(٥٩) فقد (ز ك).

- 8a - فُقـد الجسـم أيضـاً إذا[٦٠] كـان الجسـم شيئـاً مـن المحسـوسـات. وإذا
(١٦٨ب) لم يوجد الجسم فُقِدَ الحس أيضاً، فيكون المحسوس يُفقد معه الحس.
فأمَّا الحسُّ فليس يُفقد معه المحسوس. فإنَّ الحيَّ إذا فُقد فُقد الحسُّ،
وكـان المحسـوس مـوجـوداً مثـل الجسـم والحـارّ والحلـو والمـر وسـائـر
5 المحسوسـات الأُخَـر كلّهـا. وأيضـاً فإنَّ الحسَّ إنَّما يكـون مـع الحـاسِّ.
وذلك أنَّ معاً يكون الحيُّ والحسُّ. فأما[٦١] المحسوس فموجود من قبل
وجود الحيِّ والحِسّ. فإنَّ النار والماء وما يجري مجراهما، ممَّا منه قوام
10 الحيـوان، مـوجـودةٌ[٦٢] مـن قبـل أن يـوجـد الحيـوان بـالجملـة أو الحـسّ.
فلذلك قد يُظنّ أنَّ المحسوس أقدمُ وجوداً[٦٣] من الحسّ[٦٤].

وممَّا فيه موضع شكّ: هل الجواهر ليس جوهر منها يقال من باب
المضـاف علـى حسـب مـا يُظـنّ، أو ذلـك[٦٥] يمكـن فـي جـواهـرٍ مـا مـن
15 الجواهر الثواني؟ فأمَّا في الجوهر الأول فإن ذلك حق؛ وذلك أنَّه ليس
يقال من المضاف كُليَّاتها ولا أجزاؤها. فإنَّه ليس يقال في إنسانٍ ما إنه
إنسان ما لشيءٍ، ولا في ثورٍ ما إنَّه ثورٌ ما لشيءٍ. وكذلك أجزاؤها أيضاً
فـإنَّـه ليـس يقـال فـي يـدٍ مـا أنَّهـا يـدٌ[٦٦] مـا لإنسـانٍ[٦٧] لكـن أنَّهـا يـد
20 لإنسانٍ[٦٨]. ولا يقال في رأسٍ ما إنه رأسٌ ما لشيءٍ، بل رأسُ لشيءٍ.
وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها. فإنَّه ليس يُقال إنَّ الإنسان إنسانٌ
لشيءٍ، ولا أنَّ الثور ثورٌ لشيءٍ، ولا الخشبة خشبةٌ لشيء، بل يقال إنها
ملك لشيء. فأمَّا في هذه فإنَّ الأمر ظاهر أنَّها ليست من المُضاف.

---

(٦٠) إذا (ك).
(٦١) وأمَّا (ب).
(٦٢) فوجوده (ك).
(٦٣) وجود (ك).
(٦٤) الحي (ب).
(٦٥) مما (ز ك).
(٦٦) يد (ن ك).
(٦٧) لإنسان (ن ب).
(٦٨) لإنسان (ن ك).



وأمَّا[٦٩] في بعض الجواهر الثواني فقد يدخل في أمرها الشك. مثال.
25 ذلك أن الرأس يقال إنَّه رأسٌ لشيء، واليد يقال إنَّها يدٌ لشيء، وكلُّ
واحد ممَّا أشبه ذلك. فيكون قد يُظنُّ أنَّ هذه من المضاف. فإن كان
تحديد التي من المضاف قد وفَّى على الكفاية فحلُّ الشك الواقع في أنَّه
30 ليس جوهر من الجواهر يُقال من المضاف، إمَّا ممَّا يصعب جدّاً، وإمَّا
ممَّا لا يمكن. وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من
المضاف الوجود لها هو أنَّها مضافةٌ على نحوٍ من الأنحاء فلعله يتهيَّأُ أن
١١٦أ) يُقال شيءٌ في فسخ ذلك. فأمَّا التحديد المتقدِّمُ، فإنَّه يلحق كلُّ ما كان
35 من المضاف؛ إلاَّ أنَّه ليس معنى القول أنَّ الوجود لها هو أنَّها مضافةٌ هو
معنى القول إنَّ ماهيَّاتها تقال بالقياس إلى غيرها.

وبيِّنٌ من ذلك أنَّ من عرف أحد المضافين محصَّلاً عرف أيضاً ذلك
الذي إليه يضاف مُحصَّلاً. وذلك ظاهر من هذه: فإنَّ الإنسان متى علم
أن هذا الشيء من المضاف، وكان الوجود للمضاف هو[٧٠] مضاف على
8- نحوٍ من الأنحاء، فقد علم أيضاً[٧١] ذلك الشيء الذي هذا عنده بحالٍ
من الأحوال. فإنه إن لم يعلم أصلاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من
الأحوال، لم يعلم ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال. وذلك بيِّنٌ أيضاً
في الجزئيات. مثال ذلك الضعف. فإنَّ من علم الضعف على التحصيل،
5 فإنَّه على المكان يعلم أيضاً[٧٢] ذلك الشيء الذي هذا[٧٣] ضعفه محصَّلاً.
فإنَّه إن لم يعلمه ضعفاً لشيءٍ واحدٍ مُحصَّل، فليس يعلمه ضعفاً أصلاً.
وكذلك[٧٤] أيضاً إن كان يعلم أنَّ لهذا المشار إليه أحسن فقد يجب

---

(٦٩) فأمّا (ك).
(٧٠) أنه (ز ج).
(٧١) أيضاً (ن ك).
(٧٢) أيضاً (ن ك).
(٧٣) هو (ب).
(٧٤) وذلك (ك).

لذلك[٧٥] ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه
10 محصَّلاً. فإنَّه ليس يجوز أن يكون إنَّما[٧٦] يعلم أنَّ هذا أحسن ممَّا دونه
في الحسن. فإنَّ ذلك إنَّما يكون توهُّماً، لا علماً. وذلك أنَّه ليس يعلم
يقيناً أنَّه أحسن ممَّا هو[٧٧] دونه. فإنَّه ربَّما اتُّفق ألاَّ يكون شيء دونه.
فيكون قد ظهر[٧٨] أنَّه واجب ضرورة متى علم الإنسان أحد المضافين
15 محصَّلاً، أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخر الذي إليه أضيف محصَّلاً.

فإنَّ الرأس واليد وكل واحد ممَّا يجري مجراهما ممَّا هي جواهر،
فإن ماهيَّاتها أنفسها قد تعرف محصَّلة. فأمَّا ما يضاف إليه فليس واجباً أن
يُعرف. وذلك أنَّه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا،
ويد من هذه. فيجب من ذلك أنَّ هذه ليست من المضاف. وإذ[٧٩]
20 لم تكن هذه من المضاف فقد يصح[٨٠] القول أنَّه ليس جوهر من الجواهر
من المضاف. إلاَّ أنَّه خليق أن يكون قد يصعب التقحّم على إثبات
الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُتدبَّرْ مراراً كثيرة. فأمَّا التشكّك[٨١]
فيها فليس ممَّا لا درك فيه.

---

(٧٥) ذلك (ب).
(٧٦) أيضاً (ك).
(٧٧) هي (ب).
(٧٨) ظاهراً (ب)؛ قد أظهر (ك).
(٧٩) وإن (ب).
(٨٠) اتضح (ك).
(٨١) الشك (ب).

ـ ٨ ـ

في الكيف والكيفية

١٦٩ب) وأُسَمِّي بالكيفيّة تلك التي بها[١] يقال في الأشخاص كيف هي.

25 والكيفية ممَّا تُقال[٢] على أنحاء شتَّى.

فليسمَّ نوعٌ واحدٌ من الكيفية ملكة وحالاً. وتخالف[٣] الملكة الحال، في أنَّها أبقى وأطول زماناً. وما[٤] يجري هذا المجرى العلوم والفضائل. فإنَّ العلم مظنون به أنَّه من الأشياء الباقية التي تعسر

30 حركتها[٥] وإن كان الإنسان إنَّما شدا من العلم، ما لم يحدث عليه تغيُّر فادح عن[٦] مرضٍ أو غيره ممَّا أشبهه. وكذلك أيضاً الفضيلة، مثل العدل أو[٧] العفَّة وكل واحدٍ مما أشبه ذلك، قد يُظن بها[٨] أنَّها ليست بسهلة الحركة ولا سهلة التغيُّر. وأمَّا الحالات فتسمَّى بها الأشياء السهلة الحركة

---

(١) لها (ب)؛ من قبلها، بحسبها (فوق).

(٢) يقال (ج).

(٣) في (ز ك).

(٤) ومما (ب ك).

(٥) إلاَّ أن يحدث على الإنسان تغيّر فادح من مرض أو غيره، كما حدث على القوم الذين نسوا أسماءهم (ز ك).

(٦) من (ب).

(٧) و (ب).

(٨) بها (ن ب).



السريعة التغيُّر، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك. فإنَّ الإنسان قد قَبِل بهذه حالاً على ضرب من الضروب، إلاَّ أنه قد يتغيَّر بسرعة، فيصير بارداً بعد أن كان حاراً وينتقل[٩] من الصحة إلى المرض. وكذلك الأمر في سائرها. إلاَّ أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له لطول المدة، حالاً[١٠] طبيعيَّة لا شفاء لها أو عسرت حركتها جداً. فلعلّه أن يكون للإنسان أن[١١] يُسمِّي هذه حينئذٍ ملكة.

ومن البيِّن أنَّه إنَّما يُقتضى ٱسمُ الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً وأعسر حركة. فإنهم[١٢] لا يقولون فيمن كان غير متمسِّك بالعلوم تمسُّكاً يعتدُّ به، لكنَّه سريع التنقل، أنَّ له ملكة. على أنَّ لمن كان بهذه الصفة حالاً ما في العلم إمَّا أخسُّ وإمَّا أفضل. فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أنَّ هذه سهلة الحركة، وتلك أطول زماناً وأعسر تحرُّكاً. والملكات هي أيضاً حالات وليست الحالات ضرورة ملكات[١٣]. فإنَّ[١٤] من كانت له ملكة فهو بها بحالٍ ما أيضاً من الأحوال. وأمَّا من كان بحالٍ من الأحوال فليست له لا محالة ملكة.

وجنسٌ آخر من الكيفية[١٥] هو الذي به نقول ملاكزيِّين ومحاضريين أو مصحاحين أو ممراضين: وبالجملة[١٦] ما قيل بقوةٍ طبيعيَّةٍ أو لا قوَّةٍ. وذلك أنَّه ليس يقال كل واحد من أشباه هذه لأنَّ له حالاً ما، لكن من قِبَل أن له قوة طبييعيَّة أو لا قوةٍ. وذلك أنَّه ليس يقال كل واحد من أشباه هذه لأنَّ له حالاً ما، لكن من قِبَلِ أنَّ له قوة طبيعية أو لا قوة في أن

(٩) ينقل (ب).

(١٠) حال (ك).

(١١) الإنسان (وأن) (ب)؛ الإنسان (ك).

(١٢) يعني الناس أو أهل اللغة (فوق).

(١٣) الملكات (ب).

(١٤) كأن (ب).

(١٥) قوة ولا قوة (ز ك).

(١٦) أو بالجملة (ب).

20 يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا ينفعل[١٧] شيئاً[١٨]. مثال ذلك أنّه يقال ملاكزيون أو محاضريون ليس من قِبَل أنّ لهم حالاً[١٩] ما، لكن من قِبَل أنّ لهم قوة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة. ويقال مصحاحون من قِبَل أنّ لهم قوة طبيعية على ألاّ ينفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة. ويقال
25 ممراضون من قِبَل أنّه لا قوة لهم طبيعية على ألاّ ينفعلوا[٢٠] شيئاً[٢١]. وكذلك أيضاً الأمر في الصَّلب وفي اللِّين. فإنّه يقال صلب من قبل أنّ له قوّة على ألا ينقطع بسهولة: ويقال لين من قبل أنّه لا قوة له على هذا المعنى نفسه. وجنس ثالث من الكيفية كيفيات ٱنفعالية وٱنفعالات، ومثالات ذلك هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مجانساً[٢٢] لهذين،
30 وأيضاً الحرارة والبرودة والبياض والسواد. وظاهر أن هذه كيفيات لأنّ ما قبلها قيل فيه بها «كيف هو» مثال ذلك العسل. يقال «حلو» لأنّه قبل الحلاوة؛ والجسم: يقال أبيض لأنه قيل البياض. وكذلك يجري الأمر في سائرها.

35 ويقال كيفيات ٱنفعالية ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي
- 9b - قبلت هذه الكيفيات ٱنفعلت شيئاً. فإنّ العسل ليس يقال حلواً[٢٣] من قِبَل أنّه ٱنفعل شيئاً، ولا واحد من سائر ما أشبهه. وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقالان كيفيتين ٱنفعاليتين ليس من قِبَل أنّ تلك الأشياء
5 أنفسها التي قبلتها ٱنفعلت شيئاً. بل إنّما يقال لكل واحدةٍ[٢٤] من هذه

---

(١٧) يفعل (ك).
(١٨) ينبغي أن يفهم قوله لا ينفعل شيئاً، لا ينفعل انفعالاً ما.
(١٩) حال (ك).
(٢٠) ينبغي أن تفهم زيادة في هذا القول أيضاً: «من الآفات العارضة» (فوق).
(٢١) بسهولة (ز ب).
(٢٢) مجانس (ك).
(٢٣) حلو (ك).
(٢٤) واحد (ب).

الكيفيات التي ذكرناها كيفيات ٱنفعالية من قِبَل أنها تحدث في الحواس ٱنفعالاً. فإنَّ الحلاوة تحدث ٱنفعالاً[٢٥] ما في المذاق، والحرارة في اللمس. وعلى هذا المثال سائرها أيضاً.

10 فأمَّا البياض والسواد وسائر الألوان، فليس إنَّما تُقال كيفيات ٱنفعالية بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدَّم ذكرها، لكن من قِبَل أنَّها أنفسها إنَّما تولَّدت عن ٱنفعال. ومن البيِّن أنَّه قد يحدث عن الانفعال تغايير كثيرة في الألوان. من ذلك أن المرء إذا خجل ٱحمرَّ وإذا فزع ٱصفرَّ وكل واحدٍ مما أشبه ذلك[٢٦]. فيجب من ذلك إن كان أيضاً (١٧٠ب)

15 إنسان قد ناله بالطبع بعض هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية، فلازم أن يكون لونه مثل ذلك اللون. وذلك أنَّه إن حدثت الآن عند الخجل حالٌ ما لشيءٍ ممَّا للبدن[٢٧] فقد يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحال بعينها

20 في الجبلَّة الطبيعية، فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله[٢٨]. فما كان من هذه العوارض كان ابتداؤه عن ٱنفعالات ما عسرة حركتها ذات ثباتٍ، فإنَّه يقال لها كيفيات. فإنَّ الصفرة أو السواد[٢٩] إن كان تكونه في الجبلَّة الطبيعية فإنه يدعى كيفية إذ[٣٠] كنا قد يقال فينا به «كيف نحن». وإن[٣١] كان إنَّما عرضت الصفرة أو[٣٢] السواد من مرض مزمنٍ[٣٣] أو من إحراق

25 شمس فلم تسهل[٣٤] عودته إلى الصَّلاح أو بقي ببقائنا، قيلت هذه أيضاً كيفيات. وذلك أنَّه قد يقال فينا بها على ذلك المثال «كيف نحن». فأمَّا

---

(٢٥) افعالا (ب).

(٢٦) ينبغي أن يفهم من خارج: «يجري هذا المجرى» (فوق).

(٢٧) كأنه قال للون البدن (فوق).

(٢٨) يعني مثل اللون العارض (فوق).

(٢٩) والسواد (ب ك).

(٣٠) إن (ب).

(٣١) أو أن (ب).

(٣٢) و (ك).

(٣٣) فزمن (ن ك).

(٣٤) يسهل (ج).

ما كان حدوثه عمّا يسهل ٱنحلاله ووشيك عودته إلى الصَّلاح قيل
30 ٱنفعالاً[٣٥]؛ وذلك أنَّه لا يقال به في أحدٍ «كيف هو». فإنَّه ليس يقال
لمن ٱحمرَّ لخجلٍ[٣٦] «أحمري»[٣٧]، ولا من ٱصفرَّ للفزع «مصفر»؛ لكن
أنَّه ٱنفعل شيئاً[٣٨]. فيجب أن تقال هذه وما أشبهها ٱنفعالات، ولا تقال
كيفيات.

وعلى هذا المثال[٣٩] يقال في النفس أيضاً كيفيات ٱنفعالية
وٱنفعالات[٤٠]. فإنَّ ما كان تولّده فيها[٤١] منذ أول التكوّن عن
ٱنفعالاتٍ ما فإنَّها أيضاً تُقال كيفيات. ومثال ذلك تِيْهِ العقل والغضب وما
35 يجري مجراهما[٤٢]. فإنَّهم[٤٣] به يقال فيهم[٤٤] بها «كيف هم». فيقال
-10a- غضوب وتائه العقل. وكذلك أيضاً سائر أصناف تيه العقل إذا لم تكن
طبيعية[٤٥]، لكن كان تولُّدها عن عوارض ما أُخر يعسر التخلص منها
أو هي غير زائلةٍ أصلاً، يقال كيفيات. وذلك أنَّه يقال فيهم بها[٤٦] «كيف
5 هم». وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح،

---

(٣٥) انفعالات (ب)؛ أفهم من الانفعال ها هنا عارض ما (فوق).
(٣٦) عن احمر خجل (ب)؛ عن احمر بخجل (ك).
(٣٧) احمر (ك).
(٣٨) أفهم من انفعل شيئاً: «عرض له عارض» (فوق).
(٣٩) المثل (ب).
(٤٠) فإن كان تولده فيها منذ أول التكوين (ب).
(٤١) يعني في النفس (فوق).
(٤٢) مجراها (ب).
(٤٣) فإنهما (ك).
(٤٤) يعني الناس الذين تكون هذه حالهم (فوق).
(٤٥) كيفية (ك).
(٤٦) بها (ن ك).

فإنَّها تقال ٱنفعالات. مثال[٤٧] ذلك الإنسان إن اغتمَّ[٤٨] فأسرع غضبه.
(١٧١أ) فإنَّه ليس يقال غضوباً من أسرع غضبه بمثل هذا الانفعال[٤٩] بل أحرى
10 أن يقال أنَّه ٱنفعل شيئاً[٥٠]. فتكون هذه إنَّما تقال ٱنفعالات لا كَيفيات.

وجنس رابع من الكيفية الشكل والخلقة الموجودة في واحدٍ واحدٍ؛ ومع هذين[٥١] أيضاً الاستقامة والانحناء وشيء[٥٢] إن كان يشبه هذه؛ وبكل[٥٣] واحدٍ من هذه يقال «كيف الشيء». فإنَّه قد يقال في الشيء بأنَّه
15 مثلث أو مربع «كيف هو»؛ وبأنَّه مستقيم أو «منحنٍ». ويقال أيضاً كل واحد بالخلقة «كيف هو». فأمَّا المتخلخل والمتكاثف، والخشن والأملس، فقد يظن أنَّها تدل على «كيف ما»؛ إلاَّ أنَّه قد يشبه أن تكون
20 هذه وما أشبهها مباينة للقسمة التي في الكيف. وذلك أنَّه قد يظهر أنَّ كل واحدٍ منها أحرى بأن يكون إنَّما يدل على وضع ما للأجزاء. فإنه إنَّما يقال كثيف بأنَّ[٥٤] أجزاءه متقارب بعضها من بعض؛ ويقال متخلخل بأنَّ أجزاءه متباعدة بعضها عن[٥٥] بعض؛ ويقال أملس بأن أجزاءه موضوعة
25 على ٱستقامة ما، ويقال خشن بأنَّ بعضها يفضل وبعضها يقصر. ولعله قد يظهر للكيفية ضرب ما آخر، إلاَّ أنَّ ما يذكر خاصةً من ضروبها فهذا مبلغة. فالكيفيات[٥٦] هي هذه التي ذُكرت.

وذوات الكيفية هي التي يقال بها[٥٧] على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان. فأمَّا في أكثرها وفي[٥٨] جميعها، إلاَّ

---

(٤٧) مثل (ب).
(٤٨) غمّ (ب).
(٤٩) الانفعال العارض (ز ك).
(٥٠) العارض (فوق)؛ عرض له عارض (فوق).
(٥١) هذا (ب).
(٥٢) (أي) شيء (آخر) (ب).
(٥٣) وكل (ب).
(٥٤) فإن (ك).
(٥٥) من (ك).
(٥٦) والكيفيات (ك).
(٥٧) يعني الكيفية (فوق).
(٥٨) أو في (ب).

30 الشاذ منها، فإنَّما يقال على طريق المشتقة أسماؤها. مثال ذلك من البياض أبيض، ومن البلاغة بليغ، ومن العدالة عدل(٥٩)؛ وكذلك في سائرها. وأمَّا في الشاذ منها فلأنَّه لم يوضع للكيفيات أسماء، فليس يمكن أن يكون(٦٠) يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها. مثال ذلك

35 «المُحاضري» أو «الملاكزي» الذي يقال بقوة طبيعية؛ فليس يقال في اللسان اليوناني عن كيفية من(٦١) الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها.

10 - ١٠ب) وذلك أنه لم يوضع للقوي في اللسان اليوناني اسم فيقال بها(٦٢) هؤلاء(٦٣) كيف هم، كما وضع للعلوم، وهي التي بها يقال ملاكزيين أو مناضليين من طريق الحال. فإنَّه يقال علم ملاكزي، أي علم الملاكزة(٦٤)، وعلم(٦٥) مناضلي أي علم المناضلة. ويقال في حالهم من

5 هذه(٦٦) على طريق المشتقة أسماؤها «كيف هم». وربَّما كان لها(٦٧) اسمٌ موضوع(٦٨)، ولا يقال المكيَّف بها على طريق المشتقة أسماؤها. مثال ذلك من الفضيلة مجتهد، فإنَّ الذي له فضيلة إنَّما يقال مجتهد. ولا يُقال في اللسان اليوناني من(٦٩) الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها. وليس ذلك في(٧٠) الكثير. فذوات الكيفية تُقال التي تدعى من الكيفيات التي

10 ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان.

وقد يوجد أيضاً في الكيف مضادة(٧١). مثال ذلك أنَّ العدل ضد

---

(٥٩) عادل (ك).

(٦٠) أن (ز م).

(٦١) ومن (ز م).

(٦٢) يعني بالقوى (فوق).

(٦٣) هو لا (ج).

(٦٤) الملاكزة (ن ب).

(٦٥) أو علم (ب).

(٦٦) يعني من هذه العلوم (فوق).

(٦٧) يعني الكيفية (فوق).

(٦٨) (للكيف) (ز ب).

(٦٩) يذهب إلى أن العادة لم تجرِ في اللسان اليوناني بمثل ما جرت في غيره أن يقال من الفضيلة فاضل، لكن إنما يقال مكانه مجتهد (فوق).

(٧٠) من (ك).

(٧١) مضاد (ك).

الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك. وأيضاً ذوات الكيفية بها. مثال ذلك الجائر للعادل، والأبيض للأسود. إلَّا أنَّ ذلك ليس فيها
15 كلها[٧٢]. فإنَّه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لما أشبه ذلك من الألوان ضد أصلاً، وهي ذوات كيفية. وأيضاً إن كان أحد المتضادين، أيهما كان، كيفاً، فإنَّ الآخر أيضاً يكون كيفاً. وذاك[٧٣] بيِّنٌ لمن تصفَّح سائر النعوت. مثال ذلك، إن كان العدل ضدَّ الجور وكان العدل كيفاً،
20 فإنَّ[٧٤] الجور أيضاً كيف. فإنَّه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر النعوت: لا[٧٥] الكم مثلاً ولا المضاف[٧٦]، ولا أين ولا واحداً من سائر ما يجري مجراها بتة[٧٧] ما خلا الكيف. وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف.

25 وقد يقبل[٧٨] أيضاً الكيف الأكثر والأقل. فإنَّه يقال إنَّ هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل. وهيٌ أنفسها تحتمل[٧٩] الزيادة. فإنَّ الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد بياضه فيصير
30 أشد بياضاً. وليس كلها ولكن أكثرها. فإنَّه مما يشك فيه، هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة. وكذلك في سائر الحالات. فإنَّ قوماً[٨٠]
(١٧٢أ) يمارون في أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا أقل من

---

(٧٢) يعني في ذوات الكيفية (فوق).

(٧٣) يعني أنه إن كان أحد المتضادين داخلاً في الكيفية مثلاً، فيجب أن تعلم أن الآخر إنما يدخل في الكيفية أيضاً. وذلك إنك إن تصفحت سائر النعوت ما خلا الكيفية لم تجده يدخل في شيء منها. ذلك (ب ك).

(٧٤) وإن (ب).

(٧٥) ولا (ك).

(٧٦) والمضاف (ب).

(٧٧) البتة (ك).

(٧٨) قبل (ك).

(٧٩) أيضاً (ز ك).

(٨٠) قوم (ك).



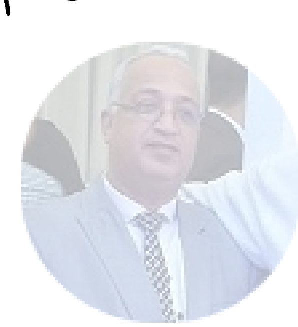
35 عدالة، ولا صحَّة أكثر ولا أقلُّ من صحَّةٍ؛ ولكنهم يقولون إنَّ «لهذا
11a - صحة أقلَّ مما لغيره»، ولهذا عدالة أقلُّ مما لغيره(٨١). وعلى هذا المثال
«لهذا كتابة أقل من كتابة غيره»، وسائر الحالات. فأمَّا ما يسمى(٨٢) بها
فإنَّها تقبل الأكثر والأقل بلا شك. فإنَّه يقال إنَّ هذا أبلغ(٨٣) من غيره
وأعدل وأصح(٨٤). وكذلك الأمر في سائرها.

وأمَّا المثلَّث والمربَّع فلن يظن أنَّهما يقبلان الأكثر ولا الأقل(٨٥)،
5 ولا شيء من سائر الأشكال البتَّة. فإنَّ ما قبل قول(٨٦) المثلث أو قول
الدائرة فكله على مثال واحد مثلثات ودوائر. وما لم يقبله(٨٧) فليس يقال
إنَّ هذا أكثر من غيره فيه. فإنَّه ليس المربَّع في أنَّه دائرة أكثر من
10 المستطيل إذ كان ليس يقبل ولا واحد منهما حدّ(٨٨) الدائرة. وبالجملة
إنَّما يوجد أحد(٨٩) الشيئين أكثر من الآخر إذا كانا جميعاً يقبلان قول(٩٠)
الشيء الذي يقصد له. فليس كل الكيف إذاً يقبل الأكثر والأقلّ. فهذه
التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصة(٩١) الكيفية. فأمَّا «الشبيه» و «غير
15 الشبيه»، فإنَّما يقالان في الكيفيات وحدها. فإنَّه ليس يكون هذا شبيهاً
بغيره بشيءٍ غير ما هو به كيف. فتكون خاصَّة الكيفية أنَّ بها يقال:
«شبيه» و «غير شبيه».

وليس ينبغي أن يتداخلك الشك فتقول: إنَّا قصدنا للكلام(٩٢) في
20 الكيفية فعدّدنا كثيراً من المضاف، إذ الملكات والحالات من المضاف.

---

(٨١) مما لغيره (ن ب).
(٨٢) تسمى (ج).
(٨٣) من البلاغة (فوق).
(٨٤) من الصحة (فوق).
(٨٥) والأقل (ب)؛
(٨٦) رسم، حد، حد، رسم (فوق).
(٨٧) وما قبله (ب).
(٨٨) قول (ب).
(٨٩) يعني في ذلك الشيء الذي قبلا
(٩٠) حد، رسم (فوق).
(٩١) شيء خاصية (ك).
(٩٢) الكلام (ك).



فإنَّه تكاد أن تكون أجناس هذه كلها وما أشبهها إنَّما تقال من المضاف؛
25 وأمَّا[٩٣] الجزئيات فلا شيء منها البتَّة[٩٤]. فإنَّ العلم، وهو جنس، ماهيَّته إنَّما تقال بالقياس إلى غيره. وذلك أنَّه إنَّما يقال علم بشيءٍ. فأمَّا الجزئيات فليس شيءٌ منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره. مثال ذلك النحو، ليس يقال نحواً بشيء[٩٥]، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء اللَّهمَّ إلاَّ أن تكون هذه أيضاً قد تقال من المضاف من طريق الجنس.
(١٧٢ب) مثال ذلك النَّحو يقال علماً بشيءٍ لا نحواً[٩٦] بشيء، والموسيقى
30 علماً[٩٧] بشيءٍ لا موسيقى بشيء. فيجب أن تكون الجزئيات[٩٨] ليست[٩٩] من المضاف. ويقال لنا ذوي كيفية بالجزئيات؛ وذلك أنَّه إنَّما لنا هذه: فإنَّا إنَّما يقال لنا علماً بأنَّ لنا من العلوم الجزئية. فيجب من ذلك أن تكون هذه[١٠٠] أيضاً، أعني الجزئيات، كيفيات؛ وهي التي بها تدعى ذوي كيفية، وليس هذه من المضاف. وأيضاً إن أُلفِيَ[١٠١] شيء واحدٌ بعينه كيفاً ومضافاً، فليس بمنكر أن يعدّ في الجنسين جميعاً.

---

(٩٣) فأمَّا (ك).

(٩٤) ينبغي أن نفهم من خارج: «يقال من المضاف» (فوق).

(٩٥) لشيء (ك).

(٩٦) نحو (ك).

(٩٧) علم (م، ج).

(٩٨) يعني العلوم الجزئية (فوق).

(٩٩) ليس (ب).

(١٠٠) هذه (ن ب).

(١٠١) ألغي (ب).



— ٩ —

في يفعل وينفعل

11b - وقد يقبل «يفعل» و «ينفعل» مضادة والأكثر والأقل. فإنَّ «يُسَخِّنُ» مضاد «ليبرد» و «يسخن» مضاد «ليبرد»[١]، و «يُلَذُّ»[٢] مضاد «ليتأذَّى». فيكونان قد يقبلان المضادَّة، وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل: فإنَّ يسخن

5 قد يكون أكثر وأقل، ويسخن[٣] أكثر وأقل، ويتأذَّى أكثر وأقل. فقد يقبل إذن[٤] «يفعل» و «ينفعل» الأكثر والأقل.

فهذا مبلغ ما نقوله في هذه.

وقد قيل في الموضوع أيضاً في باب المضاف أنَّه إنَّما يقال من الوضع على طريق المشتقَّة أسماؤها.

10 فأمَّا في الباقية أعني في «متى» وفي «أين»[٥]، وفي «له»، فإنَّها، إذا[٦] كانت واضحة، لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بدءاً؛ من أنَّه يدلُّ: أمَّا على «له» فمنتعل، متسلح، وأمَّا على «أين» فمثل قولك في «لوقين». وسائر ما قلناه[٧] فيها.

15 فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قصدنا.

---

(١) ويبرد مضاد يسخن (ك).
(٢) ويلتذ (ك).
(٣) ويبرد (ك).
(٤) إذا (ج).
(٥) وأين (ب).
(٦) إذ (ك).
(٧) نقلناه (ب).



القسم الثالث

في معانٍ ذكرها في المقولات ويُحقَّق الكلام فيها تحقيقاً أكثر ممَّا عند الجمهور منها علمٌ ما وإن لم يكن على الكفاية

ـ ١٠ ـ

[في المتقابلات]

وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهةٍ من شأنها أن تتقابل. فنقول: إنَّ الشيء يُقال إنَّه يُقابل غيره على أربعة أوجهٍ. أمَّا على طريق المضاف، وأمَّا على طريق المضادَّة، وأمَّا على طريق العدم (١٧٣أ) والملكة، وأمَّا على طريق الموجبة والسالبة. فتقابل واحدٍ واحدٍ من هذه 20 إذا قيل على طريق الرَّسم: أمَّا على طريق المضاف، فمثل الضِّعف للنصف؛ وأمَّا على طريق المتضادَّة[١]، فمثل الشرير والخيِّر؛ وأمَّا على

(١) المضادة (ب).



طريق العدم والملكة، فمثل العمى والبصر؛ وأمَّا على طريق الموجبة والسالبة، فمثل جالسٌ، ليس بجالسٍ.

25 فما كان يقابل على طريق المضاف، فإنَّ ماهيَّته تُقال بالقياس إلى(٢) الذي إياه(٣) يُقابل أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إليه. مثال ذلك الضعف عند الضعف. فإنَّ ماهيَّته إنَّما تُقال بالقياس إلى غيره. وذلك أنَّه إنَّما هو ضعفٌ لشيءٍ. والعلم أيضاً يُقابل المعلوم على طريق 30 المضاف؛ وماهيَّة العلم إنَّما تقال بالقياس إلى المعلوم. والمعلوم أيضاً فماهيَّته إنَّما تقال بالنسبة إلى مقابلهٔ، أي إلى العلم؛ فإنَّ المعلوم إنَّما يُقال إنَّه معلوم عند شيءٍ أي عند العلم. فما كان إذاً يُقابل على طريق المضاف، فإنَّ ماهيَّته إنَّما تُقال بالقياس إلى غيره، أو يقال بعضها عند بعضٍ على نحو آخر.

فأمَّا على طريق المتضادَّة(٤) فإنَّ ماهيَّاتها(٥) لا تُقال أصلاً بعضها 35 عند بعض، بل إنَّما يُقال إنَّ(٦) بعضها مضاد(٧) لبعضٍ. فإنَّه ليس يقال إنَّ الخيِّر هو خيِّرٌ للشرير، بل مضاد له، ولا الأبيض للأسود، بل مضاد له. 12a - فتكون هاتان المتقابلتان(٨) مختلفتين. وما كان من المتضادة هذه حالها، أعني أنَّ الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أن(٩) الأشياء التي تنعت بها يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها، فليس(١٠) فيما بينهما(١١) متوسِّطٌ أصلاً. وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما

---

(٢) إلى (ن م).
(٣) إليه (ج).
(٤) المضادة (ب)؛ يعني المتقابلة على طريق المتضادة (فوق).
(٥) ماهيتها (ب).
(٦) محذوف (ك).
(٧) مضادة (ب).
(٨) المقابلتان (ب).
(٩) من (ز ك).
(١٠) وليس (ك).
(١١) بينها (م ج).



موجوداً فيها، فتلك فيما بينهما متوسِّطٌ لا محالة. مثال ذلك الصِّحَّة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان؛ ويجب ضرورة أن يكون أحدهما، أيهما كان، موجوداً في بدن الحيوان، أمَّا المرضِ وأمَّا الصحة. والفرد والزوج ينعت بهما العدد؛ ويجب ضرورة أن يوجد[١٢]
5 أحدهما، أيهما كان، في العدد؛ أمَّا الفرد وأمَّا الزوج، وليس فيما بين هذه متوسطٌ البتة، لا بين الصحة والمرض[١٣]، ولا بين الفرد والزوج.
(١٧٣ب) فأمَّا ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما، فتلك فيما بينها متوسطٌ.
10 مثال ذلك السواد والبياض من شأنهما أن يكونا في الجسم، وليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً في الجسم. فإنَّه[١٤] ليس كل جسم فهو إمَّا أبيض وإما أسود. والمحمود والمذموم قد يُنعت بهما الإنسان، ويُنعت[١٥] بهما أيضاً أشياء كثيرة غيره. إلاَّ أنه ليس بواجب[١٦] ضرورة
15 أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تنعت بهما. وذلك أنَّه ليس كل شيءٍ فهو إمَّا محمود وإما مذموم. فبين هذه متوسطات ما. مثال ذلك أنَّ بين الأبيض وبين الأسودالأدكن والأصفر وسائر الألوان. وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمودٍ ولا مذمومٍ. فإنَّ في بعض الأمور
20 قد[١٧] وضعت أسماء للأوساط[١٨]. مثال ذلك أنَّ بين الأبيض وبين الأسود الأدكن والأصفر. وفي بعضها لا يمكن العبارة عن الأوسط باسم؛ بل[١٩] إنَّما يُحدُّ الأوسط بسلب[٢٠] الطرفين. مثال ذلك: لا جيّد ولا
25 رديء، ولا عدل ولا جور.

---

(١٢) أن يوجد (ن ك).
(١٣) وبين المرض (ك).
(١٤) فإن (ك).
(١٥) ينعت (ج).
(١٦) واجب (ك).
(١٧) وقد (ك).
(١٨) للأوسط (ك).
(١٩) بل (ن ب).
(٢٠) بسبب (ب).



فأمَّا العدم والملكة، فإنَّهما يقالان في شيءٍ واحد بعينه. مثال ذلك البصر والعمى في العين. وعلى جملة(٢١) من القول: كل ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحدٍ منهما. وعند ذلك نقول في كل

30 واحدٍ ممَّا هو قابل للملكة أنَّه عادم عندما لا تكون موجودةً للشيء الذي من شأنها أن تكون موجودةً له وفي(٢٢) الحين الذي من شأنها أن تكون له فيه. فإنَّا إنَّما نقول «أدرد» لا لمن لم تكن له أسنان، ونقول «أعمى» لا لمن لم يكن له بصر. بل إنَّما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه. فإنَّ البعض(٢٣) ليس(٢٤) له حين يولد لا بصر ولا أسنان ولا يقال فيه أنَّه «أدرد» ولا أنَّه «أعمى».

35 وليس أن تُعدم(٢٥) الملكة وأن توجد(٢٦) الملكة هما العدم والملكة. من ذلك أنَّ(٢٧) البصر ملكة(٢٨)، والعما عدمٌ؛ وليس(٢٩) أن يوجد البصر هو البصر، ولا أن يوجد العمى هو العمى. فإنَّ العمى هو عدمٌ ما. فأمَّا أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يعدم البصر وليس هو

40 العدم. فإنَّه لو كان «العمى» و «أن يوجد العمى» شيئاً واحداً بعينه، لقد كانا جميعاً ينعت بهما شيء(٣٠) واحد بعينه. غير أنَّا نجد الإنسان يقال له

-12 b- «أعمى» ولا يقال له «عمى» على وجه من الوجوه. ومظنون أنَّ هذين أيضاً يتقابلان(٣١)، أعني أنَّه تعدم(٣٢) الملكة وأن توجد(٣٣) الملكة كتقابل

---

(٢١) الجملة (ك).
(٢٢) في (ك).
(٢٣) مكان أن يقول بعض الحيوانِ.
(٢٤) ليس (ن ك).
(٢٥) يعدم (ج).
(٢٦) يوجد (ج).
(٢٧) أن(ن ك).
(٢٨) البصر ملكةَ (ن ج)
(٢٩) فليس (ك).
(٣٠) شيئاً (ك).
(٣١) متقابلان (ك).
(٣٢) يعدم (ج).
(٣٣) يوجد (ج).



(١٧٤أ) العدم والملكة؛ وذلك أنَّ جهة المضادة واحدة بعينها. فإنَّه كما العمى

5 يقابل البصر، كذلك[٣٤] الأعمى يقابل البصير.

وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجبة ولا سالبة. فإنَّ الموجبة قول موجبٌ والسالبة قول سالبٌ. فأمَّا ما تقع عليه الموجبة

10 والسالبة فليس منها شيء هو قول[٣٥]. ويقال في هذه أيضاً أنَّها يقابل[٣٦] بعضها مثل الموجبة والسالبة؛ فإنَّ في[٣٧] هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها؛ وذلك أنَّه كما[٣٨] أن الموجبة تقابل السالبة مثال ذلك قولك «إنه جالس» لقولك «إنَّه ليس بجالس»، كذلك يتقابل أيضاً الأمران اللذان يقع

15 عليهما كل واحد من القولين، أعني «الجلوس» «لغير الجلوس».

فأمَّا أنَّ العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف، فذلك ظاهر. فإنَّه ليس ماهيته[٣٩] تقال بالقياس إلى مقابله. وذلك أنَّ البصر ليس هو

20 بصراً بالقياس إلى العمى، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلاً. وكذلك أيضاً ليس يقال العمى عمى للبصر بل إنَّما يقال[٤٠] العمى عدم للبصر[٤١]؛ فأمَّا «عمى للبصر»[٤٢] فلا يقال. وأيضاً فإنَّ كل مضافين فكل

---

(٣٤) يريد أن قياس العما إلى البصر هو قيام الأعمى إلى البصير (فوق).

(٣٥) الجملة: فأما... قول (ن ب).

(٣٦) تقابل (ج).

(٣٧) في (ن ك).

(٣٨) أنه كما (ن م ب ج).

(٣٩) يعني ماهية كل واحد منهما (فوق).

(٤٠) ينبغي أن نفهم من قوله في هذا الموضع عمى للبصر لا ما يفهم من قول القائل عمى البصر. فإن هذا قد يجوز أن يقال. بل أن العمى شيء هو للبصر على طريق الأعطاء والملكة.

(٤١) للعمى عدم للبصر (ك).

(٤٢) عمى البصر (ك).



واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ. فقد كان يجب في العمى أيضاً [٤٣] لو كان من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء 25 الذي إليه يضاف بالقول. لكنه ليس يرجع بالتكافؤ؛ وذلك أنَّه ليس يقال «إنَّ البصر هو بصر للعمى».

ومن هذه الأشياء [٤٤] يتبيَّن أيضاً أنَّ التي تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلة تقابل المضادة [٤٥]. فإنَّ المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون، أو في الأشياء التي تنعت بها. فإنَّ 30 الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلاً كانت [٤٦] الأشياء التي يجب ضرورةً أن تكون أحد الشيئين منها موجوداً في القابل: مثال ذلك في المرض والصحة والفرد والزوج.

فأمَّا [٤٧] اللذان [٤٨] بينهما متوسط [٤٩] ما فليس [٥٠] واجباً ضرورة في ب) حين من الزمان أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء. فإنَّه [٥١] ليس كل شيء [٥٢] قابل [٥٣] فواجب ضرورة أن يكون إمَّا أبيض وأمَّا أسود، وإمَّا حارّاً وإمَّا بارداً. وذلك أنَّه ليس مانع من أن يكون إنَّما يوجد فيه

---

(٤٣) أيضاً (ن ج).

(٤٤) ينبغي أن نفهم من خارج: «التي أنا قائلها».

(٤٥) في الدستور بخط إسحق: «المضاف». والذي يجب أن يكون: «المضادة» على ما أثبتناه (فوق)؛ المضاف (م ج).

(٤٦) مكان أن يقول: «قد قلنا» يقول «كانت» (فوق).

(٤٧) أما (ك).

(٤٨) يعني المتضادين (فوق).

(٤٩) متوسط (ن ب).

(٥٠) ليس (ك).

(٥١) وأنه (ك).

(٥٢) كل شيء (ن ك).

(٥٣) قابلا (ب).

شيءٌ ممَّا في الوسط. فإنَّه قد كانت[٥٤] الأشياء التي بينها متوسط ما هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورة أن[٥٥] يكون أحد[٥٦] الشيئين[٥٧] موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما موجوداً بالطَّبع؛ مثل أن[٥٨] للنار أنَّها حارة، وللثلج أنَّه أبيض. وفي هذه وجود أحد الشيئين محصَّلاً واجب،

40 لا أيُّهما ٱتَّفق. فإنَّه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود.

- 13a - فيكون ليس يجب وجود أحد الشيئين أيُّهما كان في كل قابل، لكن وجود الواحد فيما هو له بالطبع دون غيره؛ ووجود الواحد في هذه محصلاً، لا أيُّهما ٱتَّفق.

فأمَّا في العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين

5 ذُكرا؛ وذلك أنَّه ليس يجب ضرورة أن يوجد دائماً في القابل أحدهما أيهما كان. فإن ما لم يبلغ بعد إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنَّه أعمى ولا أنه بصير. فيكون[٥٩] هذان ليسا من المتضادات[٦٠] التي ليس[٦١] بينها[٦٢] متوسط أصلاً؛ ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينها متوسط ما. فإنَّ أحدهما موجود في كل قابلٍ

10 ضرورةً أعني أنه إذا صار[٦٣] في حدّ[٦٤] ما من شأنه أن يكون له بصر، فحينئذ يقال له أعمى أو بصير وليس يقال فيه[٦٥] أحدهما[٦٦] محصلاً، لكن أيهما[٦٧] ٱتفق. فإنَّه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر، بل أيهما

---

(٥٤) مكان «قد قلنا» (فوق).

(٥٥) وأن (ك).

(٥٦) يعني الضدين (فوق).

(٥٧) المضافين (ز ك).

(٥٨) (يوجد بالطبع) (ز ب)؛ يقال (ز ك).

(٥٩) فيكونان (ك).

(٦٠) المضادات (ك).

(٦١) التي ليس (ن ب).

(٦٢) بينهما (ك).

(٦٣) يعني الحيوان (فوق).

(٦٤) أحد مما (ب).

(٦٥) منه (ك).

(٦٦) أحدها (ب).

(٦٧) أيها (ب).



ٱتفق. فأمَّا المتضادات التي بينها متوسط، فلم يكن يلزم ضرورة، في وقت من الأوقات، أن يكون أحدهما موجوداً في الكل، لكن في
15 البعض؛ وفي هذه أيضاً أحدهما محصَّل. فيكون قد تبيَّن من ذلك أنَّ التي تُقال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تقابل المتضادات.

(١٧١أ) وأيضاً فإنَّ المتضادات إذا[٦٨] كان القابل موجوداً، فقد يمكن أن
20 يكون تغيُّرٌ من كل واحدٍ من الأمرين إلى الآخر، ما لم يكن الواحد موجوداً[٦٩] لشيء بالطبع. مثل ما للنار الحرارة. فإنَّ الصحيح قد يمكن أن يمرض، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً، والصالح[٧٠] قد يمكن أن يصير طالحاً، والطالح قد يمكن أن يصير صالحاً. فإنَّ الطالح[٧١] إذا نقل إلى معاشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجمل، فإنَّه قد يأخذ في[٧٢] طريق الفضيلة ولو يسيراً.
25 وإن هو أخذ في هذا[٧٣] الطريق مرة واحدة فمن البيِّن أنَّه إمَّا أن ينتقل عما كان عليه على التمام، وإمَّا أن يمعن في ذلك إمعاناً كثيراً. وذلك أنَّه كلما مرَّ ٱزدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة. وإذا أخذ في هذا الطريق، ولو أخذاً يسيراً[٧٤]، منذ أول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يمعن
30 فيه، ثم تمادى في ذلك ودام عليه، ٱنتقل على التمام إلى الملكة المضادة لها إن لم يقصر[٧٥] به الزمان. فأمَّا[٧٦] العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغيُّر من البعض إلى البعض. فإنَّ التغيُّر من الملكة إلى

---

(٦٨) إن (ب).
(٦٩) للشيء (ك).
(٧٠) والمرء الصالح (ك).
(٧١) الصالح (ب)؛ (ج).
(٧٢) على (ج).
(٧٣) هذه (ب).
(٧٤) أخذ اليسير (ب).
(٧٥) يقطع به (فوق).
(٧٦) إنما (ك).



العدم قد يقع؛ وأمّا من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع. فإنّه لا من
35 صار أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصلع يعود ذا جمة، ولا من كان
أدرد تنبت له الأسنان.

- 13b - ومن البيِّن أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس
تقابلها[٧٧] ولا على واحدٍ من هذه الأنحاء التي ذكرت. فإنَّ في هذه
وحدها يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما[٧٨] صادقاً، والآخر كاذباً،
ولا في المضاف، ولا في العدم والملكة. مثال ذلك الصحة والمرض
5 متضادان، وليس واحدة[٨١] منهما لا صادقاً ولا كاذباً[٨٢]؛ وكذلك
(١٧٥ب) الضعف والنصف يتقابلان على طريق المضاف وليس[٨٣] واحد منهما
لا صادقاً ولا كاذباً[٨٤]. ولا أيضاً التي على جهة العدم[٨٥] والملكة مثل
البصر والعمى. وبالجملة، فإنَّ التي تقال بغير تأليف أصلاً، فليس شيءٌ
10 منها لا صادقاً ولا كاذباً. وهذه التي ذكرت كلها إنّما تقال بغير تأليف.

إلاَّ أنَّه قد يُظنُّ أنَّ ذلك يلزم خاصَّة في[٨٦] المتضادات التي تقال
بتأليف. فإنَّ سقراط صحيح «مضاد» لـ «سقراط مريض». لكنَّه ليس يجب
ضرورة دائماً، ولا في هذه، أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً. فإنَّ
15 سقراط إذا كان موجوداً كان أحدهما صدقاً والآخر كذباً. وإذا لم يكن
موجوداً فهما جميعاً كاذبان. وذلك أنَّه متى لم يكن سقراط موجوداً البتة

---

(٧٧) تقابلهما (ك).
(٧٨) يعني أحد القولين (فوق)، أحدها (ب).
(٧٩) المضادات (ك).
(٨٠) يعني أحد المتضادين (فوق).
(٨١) واحد (ك)؛ (ج).
(٨٢) لا صدقاً ولا كذباً (ك).
(٨٣) فليس (ك).
(٨٤) لا صدقاً ولا كذباً (ك).
(٨٥) العرض (ك).
(٨٦) من (ك).



لم يكن صدقاً[87]، لا أنَّ سقراط مريض ولا أنه صحيح. فأمَّا في[89] العدم والملكة، فإنَّ العين إذا لم تكن موجودة أصلاً لم يكن ولا واحد
20 من الأمرين صدقاً. ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صادقاً[90]. فإنَّ «سقراط بصير» مقابل لـ «سقراط أعمى» تقابل العدم والملكة. وإذا كان موجوداً فليس واجباً[91] ضرورة أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً. فإنَّه، ما لم يأتِ الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى، فهما جميعاً كاذبان. ومتى لم يكن أيضاً سقراط أصلاً،
25 فعلى هذا الوجه أيضاً الأمران جميعاً كاذبان؛ أعني أنَّه بصير وأنَّه أعمى.

فأمَّا في الموجبة والسالبة، فأبداً[92]، كان موجوداً[93] أو لم يكن موجوداً[94]، أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً. فإنَّ القول بأنَّ «سقراط مريض» وأنَّ «سقراط ليس مريضاً»، إن كان سقراط موجوداً، فظاهر أنَّ
30 أحدهما صادق أو كاذب؛ وإن لم يكن موجوداً، فعلى هذا المثال. فإنَّ القول بأنَّ[95] «سقراط مريض»، إذا لم يكن سقراط موجوداً، كاذب[96]؛ والقول بأنَّه «ليس مريضاً»[97] صادق. فيكون في هذه وحدها خاصة أحد القولين أبداً صادقاً أو كاذباً[98]؛ أعني التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة.

---

(٨٧) صادقاً (ك).

(٨٨) وأمّا (ب).

(٨٩) محذوف (ب).

(٩٠) صدقاً (ب)؛ فإن سقراط إذ كان موجوداً كان أحدهما صدقاً والآخر كذباً (ز ك).

(٩١) مثل أن يكون في عينه ما يحمل أن يقدح، فليس يقال في سقراط لا أنه بصير ولا أنه أعمى (فوق).

(٩٢) فإنه لو (ز ك)؛ سواء (ز ب).

(٩٣) يعني سقراط (فوق).

(٩٤) فإن (ز ب).

(٩٥) إن (ك).

(٩٦) كان كاذباً (ب).

(٩٧) بمريض (ك).

(٩٨) وكاذباً (ك).



ــ ١١ ــ

[فـي الأضـداد]

35 والشر[١] ضرورة مضاد للخير، وذلك بيِّنٌ بالاستقراء في الجزئيات.

(١٧٦أ) مثال ذلك المرض للصحة، والجور للعدل، والجبن للشجاعة. وكذلك

- 14a - أيضاً في سائرها. فأمَّا المضاد للشر فربَّما كان الخير، وربَّما كان الشر؛ فإنَّ النقص هو شر يضادّه الإفراط وهو شر. وكذلك التوسط[٢] مضاد

5 لكل واحد منهما وهو خير. وإنَّما يوجد ذلك في اليسير من الأمور؛ فأمَّا في أكثرها فإنَّما الخير دائماً مضادٌّ للشر.

وأيضاً فإنَّ المتضادين ليس واجباً ضرورة، متى كان أحدهما موجوداً، أن يكون الباقي موجوداً. وذلك أنَّه، إن كانت الأشياء كلها صحيحة، فإنَّ الصحة تكون موجودةً؛ فأمَّا المرض فلا. وإن كانت

10 الأشياء كلها بيضاء فإنَّ البياض موجود؛ فأمَّا السواد[٣] فلا. وأيضاً إن كان أنَّ «سقراط صحيح» مضاداً لأنَّ «سقراط مريض»، وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين فيه بعينه[٤]، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً، أن يكون الباقي أيضاً موجوداً. فإنَّه متى كان موجوداً أنَّ «سقراط صحيح» فليس يمكن أن يكون أنَّ «سقراط مريض».

15 ومن البيِّن أنَّ كل متضادين، فإنَّما شأنهما أن يكونا في شيء واحد

---

(١) والرداءة (فوق).

(٢) هو (ز ك).

(٣) الأسود (ب).

(٤) في شيء واحد بعنه (فوق).



بعينه. فإنَّ الصحة والمرض في جسم الحيّ، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق، والعدل[٥] والجور في نفس الإنسان. وقد يجب، في كل
20 متضادين، إمَّا أن يكونا في جنسٍ واحدٍ بعينه، وإمَّا أن يكونا في جنسين متضادين، وإمَّا أن يكونا أنفسهما جنسين. فإنَّ الأبيض والأسود في جنسٍ واحدٍ بعينه، وذلك أنَّ جنسهما اللون. فأمَّا العدل والجور[٦] ففي جنسين متضادين: فإنَّ الجنس لذاك[٧] فضيلةٌ، ولهذا رذيلة. وأمَّا الخير والشر
25 فليسا[٨] في جنسٍ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء.

(٥) فالعدل (ك).

(٦) الحق (ب).

(٧) لذلك فليس (ب).



ـ ١٢ ـ

فـي المتـقـدِّم

يقال إن شيئاً[١] متقدِّمٌ لغيرة على أربعة أوجه:

(١٧٦ب) أمَّا الأول وعلى التحقيق فبالزمان. وهو الذي به[٢] يقال إنَّ هذا أسنُّ من غيره أو هذا أعتق من غيره. فإنَّه إنَّما يُقال أسن أو أعتق من جهة أنَّ زمانه أكثر.

30 وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود. مثال ذلك أن الواحد متقدِّم للاثنين، لأنَّ الاثنين متى كانا موجودين لزم[٣] بوجودهما وجود الواحد. فإن[٤] كان الواحد موجوداً فليس واجباً ضرورةً وجود الاثنين. فيكون لا يرجع بالتكافؤ[٥] من وجود الواحد لزوم وجود 35 الاثنين. ومظنون أنَّ ما لم[٦] يرجع منه بالتكافؤ في[٧] لزوم الوجود فهو متقدِّمٌ.

وأمَّا[٨] المتقدِّم الثالث فيُقال على مرتبة ما، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل. فإنَّ في العلوم البرهانية قد يوجد المتقـدِّم والمتـأخِّر في

---

(١) شيء (ك).
(٢) به (ن ك).
(٣) لزموا (ك).
(٤) وإن (ك).
(٥) التكافؤ (ب).
(٦) لا (ب).
(٧) ني (ن ك).
(٨) فأمّا (ب).

-14b- المرتبة. وذلك أنَّ الأُسطقسات[٩] متقدمة للرسوم في المرتبة، وفي الكتابة[١٠] حروف المعجم متقدمة للهجاء؛ وفي الأوقاويل أيضاً، على هذا المثال، الصَّدر متقدم[١١] للاقتصاص في المرتبة.

5 وأيضاً مما هو خارج عما ذكر، الأفضل والأشرف[١٢] قد يظن أنَّه متقدِّم في الطبع. ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين يخصّونهم بالمحبة أنَّهم[١٣] متقدمون عندهم. ويكاد أن يكون هذا 10 الوجه أشد هذه الوجوه مباينة[١٤]. فهذا يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يُقال عليها المتقدِّم.

ومظنون أنَّ هاهنا نحواً آخر للمتقدِّم خارجاً من الأنحاء[١٥] التي ذُكرت. فإنَّ السبب من الشيئين اللذين يرجعان بالتَّكافؤ في لزوم الوجود، على أي جهة كان، سبباً لوجود الشيء الآخر، فبالواجب يقال إنَّه متقدِّم 15 بالطَّبع. ومن البيِّن أنَّ هاهنا أشياء ما تجري هذا المجرى. أنَّ «الإنسان موجود» يرجع بالتكافؤ في[١٦] لزوم الوجود على القول الصادق فيه. فإنَّه إن كان الإنسان موجوداً فإنَّ القول بأنَّ «الإنسان موجود» صادقٌ. وذلك ١٧١أ) يرجع بالتكافؤ. فإنَّه إن كان القول بأنَّ «الإنسان موجود» صادقاً، فإنَّ الإنسان موجود. إلاَّ أنَّ القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود 20 الأمر، بل الذي يظهر أنَّ الأمر سبب[١٧]، على جهةٍ من الجهات، لصدق

---

(٩) يعني بالاسطقسات أصول البرهان أي مقدّماته ويعني بالرسوم الأشكال القياسية التي بالمقدّمات تقع رسومها (فوق).

(١٠) الكتاب (ك).

(١١) متقدم (ن ب).

(١٢)والأشرف (ن ك).

(١٣) إنهما (ك).

(١٤) يعني لمعنى المتقدم (فوق).

(١٥) جملة محذوفة (ك).

(١٦) في (ن ب).

(١٧) سبباً (ك).

القول؛ وذلك أنَّ بوجود الأمر أو بأنَّه غير موجود يقال إنَّ القول صادق أو كاذب. فيكون قد يقال إن[18] شيئاً متقدم[19] لغيره على خمسة أوجهٍ.

(١٨) إن (ن ك).
(١٩) متقدّماً (ك).



ـ ١٣ ـ

فـي «معـاً»

25 يقال «معاً» على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكوّنهما في زمان واحدٍ بعينه. فإنَّه ليس واحد منهما متقدِّماً ولا متأخراً. وهذان يقال فيهما أنَّهما «معاً» في الزمان.

ويقال «معاً» بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان[١] بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر. مثال ذلك في 30 الضعف والنصف. فإنَّ هذين يرجعان بالتكافؤ. وذلك أنَّ الضعف إذا كان موجوداً فالنصف موجود، والنصف إذا كان موجوداً[٢] فالضعف موجود. وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر.

والتي هي من جنسٍ واحدٍ قسيمة بعضها لبعض يقال إنَّها «معاً» 35 بالطبع. والقسيمة بعضها لبعضٍ يقال إنَّها التي بتقسيمٍ واحدٍ. مثال ذلك الطائر قسيم المشاء والسابح. فإنَّ هذه قسيمة بعضها لبعضٍ من جنسٍ واحدٍ. وذلك أنَّ الحيَّ ينقسم إلى هذه، أعني إلى الطائر والماشي والسابح. وليس واحد من هذه أصلاً متقدِّماً ولا متأخِّراً. لكنَّ أمثال هذه 15a - مظنون بها[٣] «معاً» بالطبع. وقد يمكن أن يقسَّم كل واحدٍ من هذه أيضاً إلى أنواع. مثال ذلك الحيوان المشاء[٤] والطائر والسابح. فتكون تلك

---

(١) يعني أحدهما على الآخر (فوق).

(٢) موجود (ك).

(٣) إنها (ز ك).

(٤) والمشاء (ك).



أيضاً «معاً» بالطبع، أعني التي هي من جنسٍ واحدٍ بتقسيمٍ واحد. **فأمّا**
5 الأجناس فإنّها أبداً متقدِّمة. وذلك أنَّها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود.
مثال ذلك أنَّ السابح إذا كان موجوداً، فالحيّ موجود. وإذا كان الحي
موجوداً[5]، فليس واجباً ضرورة أن يكون السابح موجوداً. فالتي تقال
(١٧٧ب) إنَّها «معاً» بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود وليس واحد من
10 الشيئين سبباً أصلاً لوجود الآخر؛ والتي هي من جنسٍ واحد قسيمة
بعضها لبعض. فأمَّا التي تقال على الإطلاق إنَّها «معاً» فهي التي تكوُّنها
في زمانٍ واحدٍ بعينه.

(٥) موجود (ك).



ـ ١٤ ـ

في الحركة

أنواع الحركة ستة: التكوُّن والفساد والنمو والنقص والاستحالة والتغيُّر بالمكان.

15 فأمَّا سائر هذه الحركات بعد الاستحالة، فظاهر أنها مخالفة بعضها لبعض. وذلك أنَّه ليس التكون فساداً، ولا النمو نقصاً، ولا التغيُّر بالمكان. وكذلك سائرها. فأمَّا الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنَّه

20 يجب ضرورة أن يكون ما يستحيل[١] بحركةٍ ما من سائر الحركات. وليس ذلك بحقّ. فإنَّا نكاد[٢] أن يكون في جميع التأثيرات[٣] التي تحدث فينا، أو في[٤] أكثرها، يلزمنا[٥] الاستحالة، وليس يشوبنا في ذلك شيء من سائر الحركات. فإنَّ المتحرِّك بالتأثير ليس يجب لا أن ينمي ولا أن يلحقه نقص. وكذلك في سائرها. فتكون الاستحالة غير سائر الحركات.

25 فإنَّها لو كانت هي وسائر الحركات شيئاً واحداً، لقد كان يجب أن يكون ما ٱستحال فقد نما لا محالة، أو نقص، أو لزمه شيء من سائر الحركات. لكن ليس ذلك واجباً. وكذلك أيضاً ما نمى أو تحرَّك حركة ما أخرى، كان يجب أن يستحيل. لكنَّ كثيراً من الأشياء تنمى ولا تستحيل.

---

(١) إنَّما يتمّ (ز ب).

(٢) يكاد (ج).

(٣) يعني الانفعالات (فوق).

(٤) في (ن ك).

(٥) تلزمنا (ب).

30 مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف حتى يحدث العلم فقد تزايد، إلاَّ أنَّه لم يحدث فيه حدث أحاله[٦] عمَّا كان عليه. وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى. فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركات يُخالف[٧] بعضها لبعض. والحركة على الإطلاق يضادها السكون. وأمَّا (١٧٨أ)

- 65 b - الحركات الجزئية فتضادها الجزئيات. أمَّا التكوُّن فيضاده الفساد، والنمو يضاده النقص، والتغيُّر بالمكان يضاده السكون في المكان. وقد يشبه أن يكون قد تقابل[٨] هذه الحركة خاصَّةً التغيُّر[٩] إلى الموضع المضاد لذلك

5 الموضع. مثال ذلك التغيُّر إلى فوق للتغيُّر إلى أسفل، والتغيُّر إلى أسفل للتغيُّر إلى فوق. فأمَّا الحركة الباقية من الحركات التي وُصِفَت فليس يسهل أن يُعطى لها ضدّ. فقد[١٠] يشبه أن لا يكون لهذه ضد، أللَّهم إلاَّ يجعل جاعل في هذه أيضاً المقابل هو السكون في الكيف أو التغيُّر إلى

10 ضدِّ ذلك الكيف؛ كما جُعِل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغيُّر إلى الموضع[١١] المضادّ. فإنَّ الاستحالة تغيُّر بالكيف. فيكون يقابل الحركة في الكيف السكون في الكيف أو التغيُّر[١٢] إلى ضدِّ ذلك الكيف؛ مثل مصير الشيء أسود بعد أن كان أبيض. فإنَّه[١٣]

15 يستحيل إذا حدث له تغيُّر إلى ضدّ ذلك الكيف.

---

(٦) حاله (ب).

(٧) مخالفة (ب)، (ك).

(٨) قابلة (ب).

(٩) الانقلاب (ز ك).

(١٠) وقد (ك).

(١١) موضع (ك).

(١٢) والتغيّر (ك).

(١٣) وإنّه (ك).

ـ ١٥ ـ

في «لـه»

إنَّ «له» يقال عَلى أنحاء شتَّى.

وذلك أنَّها تقال إمَّا على طريق الملكة والحال أو كيفية ما أخرى. فإنَّه يُقال فينا[١] إنَّ «لنا» معرفة و «لنا»[٢] فضيلة. وإمَّا على طريق الكمّ؛ مثال ذلك المقدار الذي يتَّفق أن يكون للإنسان؛ فإنَّه يقال إنَّ[٣] له مقداراً طوله ثلث أذرع أو أربع[٤] أذرع. وإمَّا على طريقِ ما يشتمل على البدن[٥]، مثل الثوب[٦] أو الطيلسان؛ وإمَّا في جزءٍ منه، مثل الخاتم في

20

(١) يعني معشر الناس (فوق).

(٢) لا (ك).

(٣) إنه (ج).

(٤) أربعة (ك).

(٥) هذا إنَّما قاله على حسب عادة اليونانيين. فإنَّ اليونانيين قد يقولون مكان ما يقول العرب «عليه ثوب»، «له ثوب». وكذلك مكان «عليه خاتم»، «له خاتم» (فوق).

(٦) هذا إنَّما قاله حسب عادة اليونانيين. فإنَّ اليونانيين يقولون مكان ما يقول العرب «عليه ثوب»، «له ثوب»، وكذلك مكان «عليه خاتم»، «له خاتم». قال الحسن بن سوار: وجدت هذا التعليق ثانياً في نسخة الفاضل يحيى وبخطه مكتوباً بالحمرة وأخلق أن يكون موجوداً أيضاً بخط إسحق ناقل هذا الكتاب لأنَّ الفاضل يحيى قابل بالنسخة المذكورة دستور إسحق الذي بخطه وصححها عليه واجتهد في المقابلة حتى أنه توخَّى أن تكون نسخته منقوطة بحسب نقط الدستور. وقد يظن أنه مكرر. وليس كذلك فإن العلامات التي على الحروف تدل على أن إسحق قصد لإثباته ثانية. وإنَّما قصد لإثباته فيما أظن ليكون أحد التعليقين من أجل الثوب والآخر من أجل الخاتم.

الإصبع؛ وإمّا[٧] على طريق الجزء، مثال ذلك اليد أو الرجل؛ وإمّا على
25 طريق ما في الإناء، مثال ذلك الحنطة في المُدْي[٨] أو الشراب في الدّنِ.
فإنّ اليونانيين يقولون إن الدّن له شراب، بمعنى[٩] «فيه» شراب. والمُدي
«له» حنطة «فيه» حنطة. فهذان[١٠] يُقال فيهما «له» على طريقٍ ما في
(١٧٨ب) الإناء. وإمّا على طريق الملك[١١]، فإنَّه قد يُقال إنَّ[١٢] «لنا» بيتاً و «لنا»
ضيعة. وقد يُقال في الرجل أيضاً إنَّ «له» زوجة، ويقال في المرأة إنَّ
«لها» زوجاً. إلاّ أنَّ هذه الجهة التي ذُكرت في هذا الموضع[١٣] أبعد
الجهات كلها من «له». فإنَّ قولنا «له امرأة» لسنا ندل به على شيءٍ أكثر
30 من المقارنة[١٤].

ولعلَّه قد يظهر لقولنا «له» أنحاء ما أُخر. فأمَّا الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول فيكاد أن يكون قد أتينا على تعديدها.

تمَّ كتاب أرسطوطالس المسمَّى قاطيغوريا أي المقولات.

وصحَّحه الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل.

قوبل به نسخة كُتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين، فكان موافقاً. والحمد لله على أنعامه.

---

(٧) فأما (ك).

(٨) المدى كيل ما. مكان ما يقول العرب: «إنَّ الكيل فيه كذا، والدن فيه كذا»، يقول اليونانيون: «الكيل له كذا، والدن له كذا».

(٩) يعني.

(١٠) فهذا (ب).

(١١) الملكة (ك).

(١٢) إن (ن ك).

(١٣) هذه المواضع (ب).

(١٤) المقاربة (ب).

المجلد الثاني

كتاب «باري أرمينياس»

أو

كتاب «العبارة»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر



مقدمة

كتاب «العبارة» هو أول كتاب أرسطي دخل الأوساط السامية عن طريق السريان. فقد نقل السمعاني قولاً لعبد يشوع أصبح مشهوراً: «إن إيبا و كومي وبروبا نقلوا من اليونانية إلى السريانية كتب المؤوِّل ثيودوروس المصيصي أو مؤلفات أرسطو». ولقد ثبت أن لبروبا ترجمة للايساغوجي، وشرحاً لكتابي العبارة والتحليلي الأول. ومع أنه ليس لدينا عن الرجل إلاَّ ما يسمح به الافتراض، فالثابت عنه من هذه الناحية هو أن ما وضع في كتاب العبارة كان كأنه التمهيد لما وصلنا، جيلين أو ثلاثة أجيال بعده، عن سرجيوس الراسعيني (+٥٣٦م) والجدير بالملاحظة هنا هو أن عبد يشوع، إذ يذكر أرسطو ومؤلفاته، لا سيما العبارة، إنما يتصوّر هذه المؤلَّفات أدوات تحضيرية لتفسير «الكتاب المقدّس» وصاحبها معاوناً لثيودوروس المصيصي إمام المفسّرين. هذا وإن بومشترك (BAUMSTARK) ينسب إلى بروبا ترجمة كتاب العبارة الموجودة مخطوطة بالرقم ١٥٨ في مكتبة الفاتيكان. فضلاً عن أنّا على يقين من ترجمة جاورجيوس، أسقف العرب، السريانية لكتابنا؛ وقد طبعها هوفمان (HOFFMANN) ثم فُرلاني.

أما في ما يتعلّق بمصير كتاب «العبارة» عند العرب، فإن أقوال ابن النديم فيه ليست بالوضوح التي جاءت عليه في «المقولات». ولقد أشار اشتينشنيدر إلى رداءة نص «الفهرست» وفساده (ص ٤٠). ففي ضوء تصحيحاته، نذكر أولاً اقتراحنا لقراءة ذلك النص، ثم نقبل على توضيحه والتوسّع فيه.



«الكلام على باري أرميناس: ١) نقل حنين إلى السرياني وإسحق إلى العربي. ٢) المفسّرون: الاسكندر ولم يوجد، يحيى النحوي، أمليخس، فرفوريوس، ولجالينوس تفسير، ولثاوفرسطس. اصطفن وهو غريب غير موجود. قويري، متى أبو بشر، الفارابي. ٣) ومن المختصرات والجوامع: حنين، إسحق، ابن المقفع، الكندي، ابن بهريز، ثابت بن قرة، أحمد بن الطيب، الرازي». وقد انتهى نص الفهرست في ذلك.

يظهر إذاً أن حنيناً هو الذي نقل الكتاب من اليونانية إلى السريانية. ثم نقله ابنه إسحق من السريانية إلى العربية، وفقاً للتقليد المرعيّ في مدرسته.

أما ترجمة إسحق العربية فهي المعتمدة في نشرة المخطوط الباريسي. طبعها بُلّاك ثم بدوي، على أن هوفمان طبع ترجمة عربية أخرى كانت مخطوطاً برقم ٩ من مجموعة بتزمان في مكتبة برلين. وقد استخدم كل هذه الترجمات، سريانية وعربية، مينيو بلويللو (MINIO PALLUELLO) في طبعته العلمية للنص اليوناني سنة ١٩٤٩. على أن الترجمة العربية لكتابنا لم تنقل إلى اللاتينية في القرون الوسطى، بل كانوا يستخدمون ترجمة بويثيوس القديمة، أو ترجمة غيليوم ده مُربكه (G. DE MOERBEKE) من اليونانية.

وفيما يتعلّق بالمفسّرين فإن المجال لا يتسع هنا لذكر ما ورد من حواشي في المخطوط الباريسي عن المواد والنصوص اليونانية التي كانت في متناول الغرب، لدى ترجماتهم لكتاب «العبارة». ولما لم يذكر بُلّاك أو بدوي تلك الحواشي في طبيعتهما، فلا يسعنا أن نستدرك الأمر بالإحالة عليها. فنكتفي هنا بالملاحظات الآتية:



أولاً: إن التفسير «الغريب غير الموجود» ليس تفسير جالينوس، بل تفسير اصطفن الاسكندراني. ولا تعني لفظة غريب هنا النادر، كما يذهب إليه بيترز (PETERS) بعد هوبنغر (HOBENGER) وموِلّر (MÜLLER)، بل المعروف قليلاً كما يلاحظ اشتينشتيدر (ص ٤٠). ثم إن ابن النديم يذكر مفسّرين عربيين لكتاب العبارة وهما أبو بشر متى والفارابـي.

ثـانيـاً: يستخـدم ابـن سـوار تفسيـر أبـي بشـر متى فـي المخطـوط الباريسي، ولكن من خلال يحيـى بن عدي، فيما ترجح ذلك أن الرجل إنما اعتمد في نشرته نسخة إسحق الأصلية التي كان يملكها ابن عدي، ونسخة أخرى نقلها ابن زرعة عن تلك الأولى الأصلية.

ثالثاً: نجهل تماماً تفسير الفارابـي ما عدا الوارد في المصادر، إلى أن اكتشف مخطوطاً في مكتبة تركية. فطبعه كوتش (KUTSCH) ومارو (MARROW) في بيروت سنة ١٩٦٠. ولقد كان الأساس لتعليقات ابن باجه (+ ٥٣٣هـ، ١١٣٨م) على كتاب «العبارة».

رابعاً: إنّـا نقـع، عـن غيـر طـريـق ابـن النـديـم، والقفطي، وحـاجـي خليفـا، علـى مفسّـريـن غيـر متـى والفـارابـي. فـإن كـراوس يـذكـر تفسيـراً لجابر بن حيان، اكتشف في مكتبة أوكسفرد (٥٣٤ رقم ١٥). وهنالك أيضـاً تفسيـر مخطـوط لأبـي الفـرج ابـن الطيّـب. لكـن الـواقـع أن الفكـر العربـي أغفل هذين التفسيرين، وربما أغفل غيرهما أيضاً.

خامساً: لابن رشد تلخيصاً وتفسيراً أوسط لكتاب العبارة يخضعان نشراً وطبعـاً لمـا أسلفنـا قـولـهُ فـي كتـاب «المقـولات». علـى أن الترجمـة العربية للتفسير الوسيط ما تزال معروفة في مخطوطات كثيرة وضعها بويج (MFO, VIII, 1922)، وفي ترجمة عبرية وضعها يعقوب أناتولي سنة ١٢٣٢. كما أن لدينا لتلك الترجمة العربية ترجمتين لاتينيتين. نقل

إحداهما عن الأصل العربي مباشرة غليوم اللوني، والثانية نقلها عن الترجمة العبرية يعقوب متشيتو، وهي الآن مطبوعة في النشرة البندقية (١٥٥٠) لترجمة آثار ابن رشد باللاتينية. هذا ويجدر بالذكر أيضاً تفسير آخر لكتاب العبارة وضعه المنطقي الأندلسي ابن طملوس (+ ٦٢٠هـ، ١٢٢٣م).

سادساً: في ما يتعلّق بأصحاب الجوامع والمختصرات التي يذكرها ابن النديم، فنحيل على ما ذكرناه عنهم في بياننا عن كتاب «المقولات». لكن يجب أن نضيف أنّا لا نجد في ثبت مؤلفات الكندي، الوارد في الفهرست، ذكراً لتفسير ما وضعه الرجل في كتاب «العبارة».

د. فريد جبر



الفصل الأول

ـ ١ ـ

[القول والفكر والشيء ـ الحقّ والباطل]

١٦أ

-١ قال(١) : ينبغي أَن نضع(٢) أولاً(٣) ما الاسم وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك ما الإيجاب وما السلب(٤) ، وما الحكم(٥) وما(٦) القول(٧) . فنقول :

---

(١) إنما قصد أرسطوطاليس لتحديد هذه الستة الأشياء . أما القول الجازم فلأن كلامه فيه ؛ وأما الاسم والكلمة فلأنهما جزءاه ؛ وأما الموجبة والسالبة فلأنهما نوعاه ؛ وأما القول المطلق فلأن جنسه محذوف (ك) .

(٢) الحد أحد أنواع الوضع وقوله «نضع» أراد به «نحد» . يعني بقوله «نضع ما الاسم» أي نحد الاسم حتى نعلم ما هو . استعمل اسم الوضع لأن حدود الأشياء المفهومة كأنها موضوعة وضعاً من قبل أن تبيَّن بالقول (ك) .

(٣) أراد أولاً في المرتبة (فوق ـ ك) .

(٤) الحسن ، من نسخته : في النقول القديمة ، وعلى ما فسّره المفسرون الموثوق بهم : «ما السلب وما الإيجاب» .

(٥) الحكم والقضاء والجزم والحتم بمعنى واحد .

(٦) أصناف الأقاويل على رأي اللِينوس أربعة : المتضرع والسائل .. والأمر .. والجازم ... ونقول إن الندا ليس هو صنفاً من أصناف القول لكنه جزء من أجزائه لأنه يستعمل في جميع أصناف القول . وتبيّن أنه ليس يقول هكذا «كل قول مؤلّف من اسم وكلمة» ، والندا فليس هو مؤلَّفاً من اسم وكلمة ؛ فليس هو إذا قولاً (فوق) .

(٧) إنما رتّب في هذا الموضع الإيجاب والسلب والقول الجازم والقول المطلق بهذا =

إن ما يخرج بالصوت دالٌّ على الآثار التي في النفس ، وما يكتب دالٌّ على ما
يخرج بالصوت[٨] ، وكما[٩] أَنَّ الكِتاب ليس هو واحداً[١٠] بعينه لِلجميع[١١]
كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحداً بعينه لهم[١٢] . إلاَّ أن الأَشياء التي
ما[١٣] يخرج بالصوت دالٌّ[١٤] عليها أوّلاً[١٥] ، وهي آثار النفس ، واحدةٌ
بعينها للجميع[١٦] ؛ والأَشياء التي آثار النفس أَمثلةٌ لها ، وهي المعاني[١٧] ،
توجد أَيضاً واحدةٌ للجميع[١٨] . لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه .
وقد تكلّمنا فيه في كتابنا «في النفس»[١٩] . وكما[٢٠] أَنَّ في النفس ربما كان
الشيء معقولاً من غير صدقٍ ولا كذب، وربما كان الشيء[٢١] معقولاً قد
لزِمه ضرورة أَحد هذين الأَمرين ، كذلك الأَمر فيما يخرج بالصوت . فإِنَّ

= الترتيب وخالفه عند تحديده لكل واحد منها لأنه **قدّم** في هذا الموضع ما غرضه الكلام فيه ، وقدّم في ذلك الموضع ما يحتاج إلى استعماله في تحديد الآخر .

(٨) الخلاف بين ما يخرج بالصوت وبين الباقية .

(٩) ليس ينبغي أن نفهم من قوله «كما» ثم نسقه عليه بقوله كذلك أن المعنى الأول سبب للثاني ، لكن أن الأول مثال للثاني . ـ فكما (ف) .

(١٠) واحد (ك، ف) .

(١١) أي لكل الناس (فوق) .

(١٢) إلاّ . . . للجميع ، واقع «في زمان» (ف) .

(١٣) ما (ن ك).

(١٤) ذلك (ك) .

(١٥) قوله أولاً لأن ما يخرج بالصوت إنما يدل على المعاني لا على الأشياء .

(١٦) أي لكل الناس (فوق) .

(١٧) فهي (ز ك) .

(١٨) للجميع (ن ف).

(١٩) جملة : «لكن . . . النفس» (ن ف، ك).

(٢٠) في اشتراكها (فوق) .

(٢١) الشيء (ن ف، ك).



الصدق والكذب إنَّما هما[٢٢] في التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم[٢٣] أنفسها تشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا «إنسانٌ» أو «بياضٌ»[٢٤] متى لم يستثنَ معه بشيء ؛ فإنَّه ليس هو بعد حقًّا ولا باطلاً ، إلاَّ[٢٥] أنه دالٌّ على المشار إليه به . فإنَّ قولنا أيضاً عنز أَيل قد[٢٦] يدل على معنًى ما ، لكنه ليس هو بعد حقًّا ولا كذباً ، ما لم يستثنَ معه بوجودٍ أو غير وجودٍ ، مطلقاً[٢٧] أو في زمان .

---

(٢٢) هي (ب) .

(٢٣) «الكلمة» عند اليونانيين نظير المسمّى «فعل» عند النحويين من العرب . فهي دالّة على فعل مثل ضرب ، أو على انفعال مثل ضرب ، أو على وجود مجرّد مثل كان ويكون .

(٢٤) في النقول أبيض (فوق) .

(٢٥) إلاّ (ن ك) .

(٢٦) فقد (ك) .

(٢٧) الحسن : أبو بشر يقول إن بعض المفسّرين يزعم أنه يريد بقوله مطلقاً الزمان الحاضر ، وبالزمان الزمانين المطيفين بالحال . وقوم قالوا إنه إنما أراد بقوله مطلقاً الزمان الدائم وبالزمان عليه أعني الحال والمستقبل والماضي .





ـ ٢ ـ

في الاسم

[الأَسماء البسيطة والمركَّبة ـ الأَحوال]

(١ ب) فالاسم[١] هو لفظةٌ[٢] دالَّةٌ بتواطؤ مجرَّدةٌ من الزمان ، وليس واحداً

2 من أجزائها دالاًّ[٣] على انفراده . وذلك أَنَّ «فليبس»[٤] إذا أُفرد منه «إبس» لم يدلُّ بانفراده على شيءٍ كما يدلُّ في قولك «قالوس[٥] إبس» أَي «فرسٌ فارهٌ»[٦] . وليست الحال أَيضاً في الأَسماء المركَّبة كالحال في الأَسماء

25 البسيطة . وذلك أَنَّ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيءٍ[٧] أصلاً .

---

(١) فالاسم (ن ف) .

(٢) صوت دال . هكذا في السرياني .

(٣) دال (ف) .

(٤) قاليس (ف، ك) .

(٥) أي (ك) .

(٦) قلّيبس اسم إنسان . وهذه اللفظة في اليوناني مركبة من إيس وهو فرس ومن قالوس وهو فاره . ونظير ذلك في العربي قولنا عبد الملك إذا جعل اسماً لرجل . فإنه إذا أفرد منه الملك لم يدل على حياله على شيء مثل ما يدل إذا كان وصفاً لرجل بأنه عبد الملك .

(٧) الاسم البسيط هو ما دل على معنى مفرد مثل قولك «يد» وليس يدل جزء من هذا الاسم أعني «الياء» و «الدال» على معنى أصلاً . والاسم المركب هو ما دل على معنى مركب بوجه من الوجوه . مثل قولك فيلوسوفس أي مؤثِر الحكمة . فإنه في لسان اليونانيين اسم واحد مركب ، إلا أن هذا الاسم قد يوهم الجزء منه ، كقولك =

وأَمّا الاسم المركَّب فمن شأْن الجزء[٨] منه أن يدلَّ على شيءٍ ، لكن ليس على الانفراد[٩] . مثل قولك : «فيلوسوفس» أي «مؤثِر الحكمة»[١٠] . فأَمَّا قولنا «بتواطوءٍ»[١١] فمن قِبَل أَنَّه ليس من الأَسماء اسمٌ[١٢] بالطبع إلَّا إذا صار دليلاً ؛ فإنَّ الأَصوات أيضاً التي لا تكتب نجدها[١٣] قد[١٤] تدلُّ[١٥] ، مثل

30 أصوات البهائم ، إلَّا أنه ليس شيءٌ منها اسماً . فأما قولنا «لا إِنسان»[١٦]

= الحكمة مثلاً ، أنه يدل ، وليس ذلك على الحقيقة . وذلك أن مؤثِر الحكمة إنما يدل على الإنسان . فالحكمة في هذا الاسم ليست تدل على الانفراد لكن مع شيء آخر أضيف إليها .

(٨) أي أن الصوت الذي هو جزء من الاسم المركب يعرض له أن يوافق اسم شيء آخر .

(٩) على انفراد (ك) .

(١٠) جملة : «مثل قولك . . . الحكمة» محذوفة (ف) .

(١١) أبو بشر . بعض القدماء يرى أن الأسماء بالطبع ومنهم من يرى أنها بتواطوء . ومن يرى أنها بالطبع ، بعضهم رأى أنها بمنزلة الخلق والجبلات مثل مخطوط وبعضهم يرى أنها ملائمة مناسبة للمسميات بمنزلة أفلاطون . ومن يرى أنها بتواطوء بعضهم يرى أنها كيف ما اتفق بمنزلة أقراطيس الذي سمى أحد أولاده ألف والآخر ياء ؛ ومنهم من رأى أنها بتواطوء إلا أنها مناسبة ملائمة للمسميات مثل أرسطوطاليس ، لأن أكثر الأسماء في اليوناني مشتقة من أفعال المسميات ومن أحوالها .

ثم قال أبو بشير : يجب أن يغيَّر ترتيب هذا الكلام ويصير هكذا «وأما قولنا بتواطوء فمن قبل أنه ليس ، من الأسماء اسم بالطبع . فإن أصوات البهائم قد تدل وليس شيء منها اسماً إلا إذا صار دليلاً .

الحسن : الذي أرى فهو هذا : كأنه يقول أما زيادتنا في حد الاسم «بتواطو» فمن قِبَل أن ليس من الأسماء اسم بالطبع ؛ وأما زيادتنا «دال» فلأن ليس من الأصوات (بالأحمر فوق التاء : الألفاظ) ما يكون اسماً إلا إذا صار دليلاً .

(١٢) ليس شيء من الأسماء اسماً . . . (ك) .

(١٣) فيحدِّها (ب) .

(١٤) قد (ن ك) .

(١٥) فتدلّ (ب) ؛ على شيء (ز ف) .

(١٦) ينبغي أن تعلم أن اليوناني يركب حرف «لا» مع الاسم تركيباً يصير أن به جميعاً في صورة اسم واحد .



فليس باسمٍ ، ولا وضع له أيضاً اسمٌ ينبغي أن يسمَّى به . وذلك أنَّه ليس بقولٍ[١٧] ولا سالبة . فليكن اسماً غير محصَّل .

-16 b فأمَّا الاسم إذا نُصب أو خُفض أو غُيِّر تغييراً[١٨] آخر[١٩] مما أُشبه ذلك ، فليس يكون اسماً لكن تصريفاً من تصاريف الاسم . وحدّ الأسماء المصرَّفة ، هو ذلك الحدُّ الذي للأسماء إذا لم تصرَّف ، بعينه ؛ إلَّا أنَّ الفرق بين تلك وبين هذه أنَّه إذا أُضيف إلى الأسماء المصرَّفة كان ، أو يكون ، أو هو الآن ، لم تصدق ولم تكذب . والاسم إذا أُضيف إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً . ومثال ذلك «فلانٍ» ، بالخفض[٢٠] كان أو لم يكن ،
5 فإن هذا القول ليس هو بعد صادقاً ولا كاذباً[٢١] .

---

(١٧) (قضية) (ز ب) .

(١٨) ما (ز ك) .

(١٩) آخر (ن ب) .

(٢٠) بالحفظ (ك) .

(٢١) صادق ولا كاذب (ك) ؛ جملة : ومثال ذلك . . . كاذباً (ن ف) .



ـ ٣ ـ

في الكلمة

(١٨٠ أ)

وأَما الكلمة فهي[١] ما يدلُّ ، مع ما تدلُّ عليه ، على زمان . وليس واحد[٢] من أَجزائها[٣] يدلُّ على انفراده . وهو[٤] أبداً[٥] دليل ما يقال على غيره[٦] . ومعنى قولي : «إِنَّه[٧] ، معما يدلُّ [٨]عليه ، يدلُّ على زمان» ، هذا المعنى الذي أَنا واصفه . أَمَّا قولنا «صحة» فاسمٌ ، وأَما قولنا «صحَّ» ، إِذا عنينا[٩] الآن ، فكلمة . وذلك أَنَّ هذه اللفظة تدلُّ ، مع ما تدلُّ عليه ، على أَنَّ الصحة قد وجدت للذي قيل فيه إنه «صحّ» في الزمان الحاضر . والكلمة دائماً دليل ما يقال[١٠] على غيره، كأَنك قلت ما يقال على 10

---

(١) التي (ز ك) .

(٢) واحداً (ك) .

(٣) أجزائه (ف، ب) .

(٣) الحَسَن : أجزائها (فوق) .

(٤) وهي (فوق) ؛ (ب ، ك) .

(٥) إنما قال أبداً ، لأن الاسم قد يقال على الاسم أي يوصف به لا أن ذلك ليس من ذاته ولا أبداً مثل الكلمة .

(٦) غيرها (ب) .

(٧) إنها (ك) .

(٨) [تدل] (ب) .

(٩) به (ز ك) .

(١٠) أي أنها أبداً تدل على أمر موجود في غيره .



الموضوع[١١] أو ما يقال في الموضوع[١٢] . وأمّا قولنا «لا صح» أو قولنا «لا مرض» فلست أسميّه كلمة . فإنه ، وإن كان يدلُّ معما يدلُّ عليه ، على زمانٍ ، فكان أيضاً دائماً على شيءٍ[١٣] ، إلاَّ أنَّه ليس لهذا الصنف اسمٌ موضوع . فلتسمَّ[١٤] كلمة غير محصلة . وذلك أنها تقال[١٥] على شيءٍ من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود على مثال واحد[١٦] . وعلى هذا[١٧] المثال قولنا «صح» الذي يدلُّ به على الزمان الماضي[١٨] أو «يصحُّ» الذي يدلُّ به[١٩] على الزمان المستأْنف ليس بكلمةٍ ، لكن تصريفٌ[٢٠] من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة[٢١] أن الكلمة تدلُّ على الزّمان الحاضر ، وهذان[٢٢] وما أشبههما يدلُّ على الزمان الذي حوله[٢٣] .

وأقول إنَّ الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدلُّ على شيء . وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه السامع قنع به . إلاَّ أنها لا تدلّ بعد على أنَّ الشيء هو[٢٤] أو ليس هو[٢٥] .

---

(١١) أي ذاتياً . (فوق) .

(١٢) أي عرضياً . (فوق) .

(١٣) فكان إنما أيضاً دائماً يقال على شيء (ك) ؛ وكان (ف) ؛ [إلاَّ] (ب) .

(١٤) فليسُمَّ (ف) .

(١٥) أي تدل (فوق) .

(١٦) أي أن الكلمة غير المحصّلة تدل إذا قيلت على مثال دلالة الكلمة المحصّلة .

(١٧) ذلك (فوق) .

(١٨) زمان المُضيّ (ب) .

(١٩) به (ن ف) .

(٢٠) تصريفاً (ك) .

(٢١) أي الكلمة المستقيمة .

(٢٢) وهذين (ب ، ف) .

(٢٣) يعني الماضي والمستقبل .

(٢٤) [هو] (ز ب) .

(٢٥) أبو بشر : يريد بقوله «على أن الشيء» أي أنها لا تدل على الصدق ؛ ويسمى الصدق «الوجود» من أنه هو الموجود في الحكم . ويريد بقوله «أو ليس هو» أي =



فإنّا[٢٦] ولا لو قلنا «كان» أو «يكون» دللنا على المعنى وكذلك قولنا «لم يكن» أو «لا يكون» ، ولا لو قلنا «إن»[٢٧] مجرداً على حياله دللنا عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ؛ لكنه يدلُّ، معما يدلُّ عليه، على تركيبٍ
25 ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المتركّبة[٢٨]

= أنها أيضاً لا تدل على الكذب . ويسمى الكذب «ليس هو» من قبل أن الكذب هو «لا موجود» الذي في الحكم .

(٢٦) إنه (ب) .

(٢٧) فلا لو قلنا «إنه» (ب) .

(٢٨) المركّبة (ف) .



— ٤ —

في القول

١٨ ب)

أما القول[١] فهو لفظٌ دالٌ ، الواحد من أَجزائه قد يدلُّ على انفراده على طريق أَنَّه لفظةٌ ، لا على طريق أنه إيجاب[٢] . وأَعني بذلك أَن قولي «إنسان» مثلاً قد[٣] يدلُّ على شيءٍ ، لكنه ليس يدلُّ على أنه موجود أَو غير موجود ، لكنه يصير إِيجاباً أَو سلباً إِن أُضيف إليه شيءٌ آخر . فأَما المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس بدالٍ[٤] ، لكنَّه حينئذ صوت فقط . وأَما في الأَسماء المضعَّفة فقد يدلُّ المقطع من مقاطعها ، لكن[٥] دلالة ليست بذاته ، على ما تقدَّم من[٦] قولنا . 30

وكل[٧] قول فدالٌ ، لا[٨] على طريق الآلة[٩] ، لكن كما قلنا على -1

---

(١) اسم القول في العربية قد يستعمل على العموم على كل ما قيل اسماً مجرَّداً كان أو فعلاً مجرّداً أو مجموعاً منهما ويستعمل على الخصوص مكان الكلام . وعلى هذا المعنى دون ذاك يستعمله اليونانيون ، فحده على حسب ذاك يكون هذا الحد الذي ذكره .

(٢) جملة : لا على طريق أنه إيجاب (ن ك) .

(٣) قد (ن ك) .

(٤) يدل (ب) .

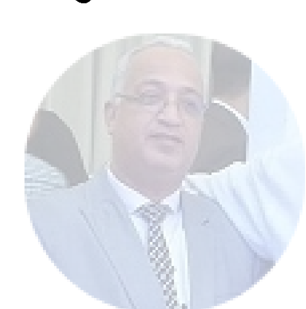
(٥) لكن (ن ب) .

(٦) في (ك) .

(٧) فكل (ك) .

(٨) ليس (ك) .

(٩) يريد أنه ليس بآلة من الآلات الطبيعية فيكون طبيعياً ، بل موضوع بتواطوء .



طريق المواطأة . وليس كلُّ قولٍ فجازم(١٠) ، وإنَّما الجازم القول الذي يوجد(١١) فيه الصدق أَو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود في الأَقاويلِ كلِّها .
5 ومثال ذلك(١٢) الدعاء ، فإِنه قول ما ، لكنه ليس بصادقٍ ولا كاذب . فأما سائر الأَقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها(١٣) أولى بالنظر في الخطب أو الشعر . وأَما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر .

(١٠) بحازم (ب، ف) ؛ جازماً (ك) .
(١١) وُجِد (ب) .
(١٢) محذوف (ك) .
(١٣) يليق (ز ك) .



ـ ٥ ـ
[القضايا البسيطة والقضايا المركّبة]

فأَقول إِنَّ القول الواحد الأَوَّل الجازم هو الإِيجاب ؛ ثم من بعده
10 السلب . وأَما سائر الأَقاويل كلِّها فإِنما تصير واحداً برباطٍ يربطها[١] . وقد يجب ضرورة في كل قول جازمٍ أَن يكون جازماً عن كلمةٍ أَو عن تصريفٍ من تصاريف كلمة[٢] . وذلك أَن قول[٣] «الإِنسان» ما لم يستثنَ معه أنهِ الآن[٤] أَو كان أَو يكون ، أَو شيءٌ من نظائر هذه ، فليس هو بعد جازماً . وإِنما صار قولنا «حي مشاء ذو رجلين» واحداً لا كثيراً لأَنه يدلُّ على واحد ، لا من
15 قِبَل أَنه قيل على تقارب بعضه على أَثر بعضٍ . إلا أَن هذا المعنى من غير ما قصدنا له .

١٨ أ) فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاًّ على واحدٍ أو كان بالرِّباط واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالاًّ على كثير ، ولا على واحد ، أَو لم يكن مرتبطاً . فيحصل الآن أَن كل واحدٍ من الاسم والكلمة لفظةٌ فقط إذ كان ليس لقائلٍ أن يقول إنه يدلُّ في اللَّفظ[٥] على شيء يحكم به : إما في جواب

---

(١) الرباط عند اليونانيين هو الحرف الذي يوصل به بين المعنى والمعنى فيدل على الحال في اتصالهما ويزيد في الشرح ، مثل الواو الزائدة وأما وغيرهما مما أشبههما .
(٢) الكلمة (ك) .
(٣) يعني «حد» (فوق) .
(٤) وقد (ز ك) .
(٥) لفظ (ب) .

20 مسئلة[٦] سائل ، وإما في غير ذلك ممَّا يبتدئه الإنسان من تلقاء نفسه . وأَمَّا الحكم البسيط الكائن من هذه[٧] فبمنزلة إيقاع شيءٍ على شيءٍ أو انتزاع شيء من شيء . والمؤلَّف من هذه[٨] فبمنزلة القول الذي صار مركَّباً . والحكم البسيط لفظٌ دالٌّ على أَن الشيء ، موجود[٩] أَو غير موجود ، على حسب قسمتنا للأَزمان[١٠] .

(٦) مسئلة (ن ب) .

(٧) يعني من الأسماء والكلم (فوق) .

(٨) يعني من الأحكام البسيطة (فوق) (ز ك) .

(٩) موجوداً (م) .

(١٠) قسمة الأزمان (ب) ؛ للزمان (ف) .



ـ ٦ ـ

في الإيجاب والسلب . [تقابلهما]

25 وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيءٍ على شيءٍ ؛ والسلب هو[١] الحكم بنفي شيءٍ عن شيءٍ . وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجودٌ الآن بأنه ليس بموجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه[٢] موجود ، وعلى ما هو موجود بأنَّه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بإنَّه ليس بموجود ـ وعلى[٣] الأزمان أيضاً الخارجة من[٤] الزمان الذي هو الآن قد يمكن مثل[٥] ذلك ـ
30 فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب ، وفي كل ما سلبه أن يوجب . فمن البيِّن إذاً أن لكل إيجاب سلباً قبالته[٦] ، ولكلِّ سلب إيجاباً قبالته . فليكن التناقض[٧] هو هذا : أعني إيجاباً[٨] وسلباً متقابلين[٩] . وأعني
35 بالتقابل[١٠] أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتّفاق[١١] في الاسم وسائر ما أشبه ذلك ممَّا استثنيناه[١٢] كله[١٣] لمطاعن المغالطين .

---

(١) فهو (ك) .
(٢) أنه (ف) .
(٣) وعلى (فوق) ؛ وفي (ب) .
(٤) عن (ب) .
(٥) مثال (ك) .
(٦) يعانده (فوق) ؛ يقابله (ك) .
(٧) المناقضة (فوق) .
(٨) إيجاب (ف) .
(٩) متعاندين (فوق) .
(١٠) بالمتقابل (ب ، ك) .
(١١) يعني الاشتراك (فوق) .
(١٢) اشترطناه (فوق) .
(١٣) استثنينا كلماً (ب) ؛ قد استثنينا كله (ف) .



الفصل الثاني

ـ ٧ ـ

[الكلِّي والجزئي ـ تقابل القضايا بالتناقض والتضاد]

(١٨١ ب) ولمَّا كانت المعاني بعضها كلِّياً وبعضها جزئياً ـ وأَعني بقولي «كلِّياً» ما
40 من شأْنه أَن يحمل[١] على أَكثر من واحدٍ ، وأَعني بقولي جزئياً ما ليس ذلك
-17 b- من شأْنه : ومثال ذلك أَن قولنا «إنسان» من المعاني الكلِّية وقولنا[٢] «زيدٌ»
مِن الجزئيَّة ـ فواجبٌ ضرورةٌ متى حكمنا بوجود أو غير وجود ، أَن يكون
أَحياناً لمعنى من المعاني الكلِّية ، وأَحياناً لمعنى من المعاني الجزئيَّة .

فمتى[٣] كان الحكم كلِّياً على معنى[٤] كلّي بأَن له شيئاً موجوداً أو غير
5 موجود ، كان الحكمان متضادَّين . وأعني بقولي «حكماً كلِّياً على معنى
كلِّي» مثل قولك «كل إنسانٍ أبيض» وقولك «ولا إِنسان واحدٍ[٥] أبيض»[٦] .
ومتى كان الحكم على معنى كلِّي ولم يكن هو كلِّيًا ، لِم يكن الحكمان في
أنفسهما متضادين . غير أن المعنيين اللَّذين يُستدلّ عليهما بهما قد يمكن
أحياناً أن يكونا متضادَّين[٧] . وأعني بقولي «الحكم غير الكلِّي على المعنى

---

(١) أن ينعت به (فوق) .
(٢) وقولي (ب) .
(٣) ومتى (ف)؛ متى (ب).
(٤) (ن ب) .
(٥) واحداً (ب) .
(٦) الحكم الكلي هو قوله «كل» وقوله «ولا واحد» ؛ والمعنى الكلي هو قوله «إنسان» .
(٧) هذا إنما يقع في المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط . فإن نفي أحدهما يوجب=

10 الكلّي» مثل قولك «الإنسان هو أبيض» ، «الإنسان ليس هو أبيض» . فإن قولنا «إنسان» ، وإن كان كليًّا ، غير أن الحكم عليه لم يستعمل كلّياً . وذلك أن «كل»[٨] يدلّ[٩] على أن الحكم كلّي ، لا المعنى متى كان كلّياً . وأما في المحمول، فإن حمل الكلّي كلّياً ليس بحقٍ وذلك[١٠] أنه ليس يكون
15 إيجاباً[١١] يحمل فيه في محمول كلّي محمول كلّي[١٢] ؛ ومثال[١٣] ذلك قولك «كل إنسان هو كل حيوان» .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابليْن على طريق التناقض ، متى كان يدلّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلّي ليس بكلّي . ومثال ذلك «كل إنسان أبيض» «ليس كل إنسان أبيض» ؛ ولا إنسان واحد[١٤]
20 أبيض» ، «قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض» . ويكونان متقابليْن على طريق التضاد متى كان فيهما الإيجاب الكلّي والسلب الكلّي . ومثال ذلك «كل إنسان أبيض» «ولا إنسان واحد[١٥] أبيض» . ومن قبل ذلك صارت هاتان لا
25 يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فأما المقابلتان لهما ، فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه ، مثل قولك «ليس كل إنسان أبيض» و «قد يكون

= الآخر . كأننا قلنا «العدد زوج» «العدد ليس بزوج» . فوجب من قولنا إنه «ليس بزوج» أنه «فرد» . والفرد ضد الزوج .

(٨) كلاً (ك) .

(٩) تدل (ب) .

(١٠) وجدنا في اليوناني : «وذلك أنه ليس يكون إيجاب واحد فيه شيء محمول كلياً على شيء كلي» .

(١١) حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمول كلي (ب) ، بدل جملة : «يحمل فيه في محمول كلي محمول كلي» .

(١٢) محمولاً كلياً (ك) .

(١٣) مثال (ب) .

(١٤) واحداً (ب) .

(١٥) واحداً (ب) .

إنسان واحدٌ أبيض» . ـ فما كان من المناقضات الكلّية كليًّا فواجبٌ ضرورة

(١٨٢ أ) أن يكون أحد الحكمين من كل مناقضةٍ منها صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان منها في الأشخاص ، ومثال ذلك «زيدٌ أبيض» «ليس زيدٌ

30 أبيض»[١٦] . وما كان منها في معانٍ كلّيةٍ وليس بكلّي فليس أبداً يكون أحد الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكننا أن نقول قولاً صادقاً معاً إن «الإنسان أبيض» و «ليس الإنسان أبيض» ، و «إن الإنسان جميل» و «ليس الإنسان جميلاً» . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميلٍ ، وما كان متكوناً فليس بموجود[١٧] . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن

35 هذا خُلف، من قِبَل أنه قد يظهر أن قولنا «ليس الإنسان أبيض» يدّل معاً على هذا القول أيضاً وهو أنه «ولا إنسان واحد أبيض» . وليس[١٨] ما يدلّ عليه هذا هو ما يدلّ عليه ذاك[١٩] ، ولا هما ضرورةً معاً[٢٠] .

ومن البيِّن أن السلب الواحد إنما يكون لإيجابٍ واحدٍ ، وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجاب ، ومن

-18 a- شيءٍ واحدٍ بعينه[٢١] : من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلّية، وكلّياً كان أو جزئياً ؛ وأعني بذلك ما أنا ممثّله «زيدٌ أبيض» ، «ليس زيدٌ أبيض» .

---

(١٦) زيد ليس بأبيض (ك) .

(١٧) وجدنا في اليوناني : «ما صار فليس هو» .

(١٨) فليس (م ، ب ، ك) .

(١٩) ذلك (ك) .

(٢٠) يعني : ليست مساوية لها من جميع العناصر ؛ يعني المهملة والكلية السالبتين . وبيان ذلك في المادة الممكنة .

(٢١) يعني «من موضع واحد» (فوق) .

فأما إن كان الشيء[٢٢] مختلفاً[٢٣] أو كان واحداً بعينه إلاَّ أنه من شيءٍ[٢٤] مختلفٍ[٢٥] ، لم يكن[٢٦] مقابلاً ، لكنَّه يكون[٢٧] لدالٍّ آخر غيره[٢٨] . والمقابل لقولنا «كل إنسان أبيض» «ليس كل إنسان أبيض»، ولقولنا «إنسان ما أبيض» ، «ولا إنسانٌ واحد[٢٩] أبيض» ، ولقولنا «الإنسان هو أبيض» «الإنسان ليس هو أبيض» .

فقد حصل من قولنا أن الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهة المناقضة لسلبٍ واحدٍ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛ وأنه[٣٠] ليس كل مناقضةٍ فهي صادقة أو كاذبة ؛ ومن قِبَل أي شيء ومتى تكون صادقة أو كاذبة[٣١] .

---

(٢٢) يعني المحمول .

(٢٣) فأما إن كان هذا الشيء أراد المحمول مختلفاً (ك) .

(٢٤) شيء (ن ف) .

(٢٥) يعني الموضوع (فوق) ؛ أراد الموضوع (ز ك) .

(٢٦) يعني السلب (فوق) .

(٢٧) يعني الإيجاب (فوق) .

(٢٨) يعني سلباً (فوق) .

(٣٩) واحداً (ب) .

(٣٠) فإنه (ف) .

(٣١) أراد جمع تقابل المقدمات (ز ك) .



ـ ٨ ـ

[وحدة القضايا وتعدّدها. القضايا المشتركة وتقابلها]

والإيجاب أو السلب يكون[١] واحداً متى دلَّ بشيء[٢] واحد على شيءٍ واحدٍ : إما كلّي على معنى كلّي وإما لا على مثالٍ واحدٍ[٣] . مثال ذلك «كل 15 إنسان أبيض» ، «ليس كل إنسان أبيض» ، «الإنسان هو أبيض» ، «الإنسان ليس هو أبيض» ؛ «ولا إنسانٌ واحد[٤] أبيض» ، قد يكون إنسانٌ ما أبيض» . ـ هذا إن كان قولنا «أبيض» إنما يدلّ على معنى واحدٍ . فأما إن كان قد وضع (١٨٢ ب) لمعنيين إسمٌ واحدٌ فمن قِبَل المعنيين اللذين لهما صار ليس بواحدٍ لا يكون الإيجاب واحداً[٥] . مثال[٦] ذلك أنه إن وضع واضعٌ للفرس والإنسان إسماً 20 واحداً كقولك «ثوب» مثلاً ، فإن قوله حينئذٍ إن «الثوب أبيض» لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله «الفرس والإنسان أبيض» ؛ ولا فرق بين هذا القول وبين قوله «الفرس

---

(١) يكونان (ك) .

(٢) لشيء (ب) .

(٣) يعني بقوله «وأما لا على مثال واحد» المعنى الكلي إذا لم يكن له سور كلي .

(٤) واحداً (ب) .

(٥) واحد (م) .

(٦) مثل (ب) .

أبيض» «والإنسان[٧] أبيض» . فإذ[٨] كان هذان يدلّان على أكثر من واحدٍ
25 وكانا أكثر من واحدٍ ، فمن البيِّن أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً ،
وإما ألّا[٩] يكون يدلُّ على شيء . وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً .
فواجبٌ[١٠] ألّا يكون في مثل ذلك أيضاً أحدٌ ما في المناقضة صادقاً والآخر
كاذباً .

---

(٧) الإنسان (ف) .
(٨) فإن (ك) ؛ وإذا (ب) .
(٩) أن (ف) .
(١٠) أن لا (ف) .

ـ ٩ ـ

[تقابل المستقبلات الممكنة]

ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضا[١] فواجبٌ ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً ؛ أما
30 في الكلمة على معنى كلّي فأحدهما أبداً صادقٌ والآخر كاذبٌ . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأمّا الكليّة التي لا تقال على معنًى كلّي فليس ذلك[٢] واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

فأما المعاني الجزئية المستقبلة[٣] ، فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه[٤] إن كان كل إيجابٍ أو سلبٍ إما صادقاً وإما كاذباً ،
35 فواجبٌ في كل شيء أن يكون[٥] موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه «لا» ، فمن البيِّن أنه يجب ضرورةً أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادقٌ أو كاذب[٦] . وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه. فإن قولنا في شيء
-18 b- إنه أبيض أو غير أبيض إن كان[٧] صادقاً فواجبٌ ضرورةً أن يكون هو أبيض

---

(١) كذى وجد في الدستور بخط إسحق «مضا» بألف على هذه .

(٢) يعني دائماً (فوق) .

(٣) المزمعة ، المستأنفة (فوق) .

(٤) (ن ك) .

(٥) يكون (ز ف) .

(٦) صادقاً أو كاذباً (ك) .

(٧) [كان] (ب) .

أو[٨] غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صدقاً . وإن لم يكن فكذباً . وإن كان كذباً فليس هو . فواجبٌ
5 إذاً[٩] ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكوَّن أو مما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الشيء[١٠] منهما ، أيّهما كان ؛ ولا شيءٌ من الأشياء مزمعٌ بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة - بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق . وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب ؛ ولو لم يكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحدٍ . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك .

10 وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه[١١] «سيصير أبيض» صادقاً . فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكوَّن ، أيها كان ، بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً . وإن كان القول في شيء بأنه[١٢] في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد كان دائماً حقاً ، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجودٍ ولا يصير موجوداً[١٣] . وما كان لا يمكن ألّا[١٤] يصير موجوداً فمن المحال ألّا[١٥] يصير موجوداً[١٦] . والشيء الذي من المحال ألّا[١٧] يصير موجوداً فواجبٌ ضرورةً

---

(٨) وأما (ك) .
(٩) أن (ف) .
(١٠) شيء (ب) .
(١١) أنه (ك) .
(١٢) أنه (ك) .
(١٣) موجود (ك) .
(١٤) أن لا (ك ، ف) .
(١٥) أن لا (ك ، ف) .
(١٦) وارد مرتين (ف) .
(١٧) أن لا (ز ك) .

15 أن يكون . فجميع الأشياء إذاً المزمعة بالوجود فواجبٌ ضرورةً أن تكون . فليس يكون إذاً شيء من الأشياء على أيّ الأمرين اتفق ولا بالاتفاقِ ، وذلك أنه إن كان شيء[١٨] بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورةً .

وأيضاً فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً ، كأنك قلت القول بأنَّ الشيء سيكون، [١٩]والقول بأن الشيء[١٩] ليس يكون . أما أولاً فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب ، وهو كذب ، سلبه غير
20 صدق[٢٠] ، والسلب ، وهو كذبٌ ، إيجابه غير صدق[٢١] . ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً ، فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعاً . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غدٍ صادقاً ، فواجب أن يصير كذلك في غدٍ . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك[٢٢]
(١٨٣ ب) وليس لا يصير كذلك في غدٍ[٢٣] حقاً[٢٤] فليس هو على أيّ الأمرين اتفق .
25 ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون[٢٥] حرباً[٢٦] ولا ألاَّ تكون[٢٧] .

فهذا ما يلزم من الأمور الشنعة وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب وسلب ـ إمَّا ممَّا يقال كلياً على معنى وإما مما يقال جزئياً ـ فواجبٌ ضرورةً
30 أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أيّ الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً[٢٨] وجودها وكونها

---

(١٨) من الأشياء (ز ك) .
(١٩) والشيء بدل «والقول بأن الشيء» (ك).
(٢٠) صادق (ب) .
(٢١) صادق (ب) .
(٢٢) جملة «في . . . كذلك» محذوفة (ك) .
(٢٣) فليس (ز ك) .
(٢٤) في (ز ك) .
(٢٥) يكون . . . يكون (ف) .
(٢٦) بمعنى (ز ك) .
(٢٧) أن لا (ف) .
(٢٨) جميعها (ف) ؛ كلها (ك) .

واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نروّى في شيء ولا أن[٢٩] نستعدَّ له أو نأخذ أهبته[٣٠] ، كأنّا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنَّه ليس مانعٌ يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلاً[٣١] ، ويقول آخر إنه لا يكون ؛ فيصحّ لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذٍ بأنه يكون صادقاً . ـ وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال[٣٢] المناقضة وبين ألاَّ يقال[٣٣] ؛ وذلك أنه من البيِّن أن الأمور تجري مجاريها وإن لم يوجب موجبٌ شيئاً منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون ، من قِبَل أنه قد أوجب أو[٣٤] قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد زمانٍ آخر كم مقدارِه . فإذ[٣٥] كانت حاله في الزمان كله حالاً يصدق فيه معها أحد القولين دون الآخر ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدق حتى يكون كلُّ واحدٍ من الأشياء التي تكون حاله أبداً حال ما يكون[٣٦] ضرورةً . وذلك أنَّ ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس يمكن ألاَّ يكون ؛ وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذ[٣٧] كانت هذه الأشياء محالاً ـ لأنّا قد نرى أموراً تحدث[٣٨] مبدؤها من الرويّة فيها وأخذ الأهبة لها ، وقد نجد[٣٩] بالجملة في الأشياء

---

(٢٩) أن (ن ف) .
(٣٠) أهبة (ب) .
(٣١) مثلاً (ن ك) .
(٣٢) تقال (ف) .
(٣٣) تقال (ف) .
(٣٤) أو (ن ك) .
(٣٥) فإن (ب) ؛ فإذا (ك) .
(٣٦) حال ما يكون (ن ك) .
(٣٧) فإذا (ك) .
(٣٨) يحدث (ب ، ك) .
(٣٩) يجد (ف) .

التي ليست مما يفعل(٤٠) دائماً إلا مكان لفعل الشيء(٤١) وترك فعله على مثالٍ واحدٍ حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء

10 وألّا(٤٢) يكون . وهاهنا أشياء كثيرة بيِّنٌ من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزّق فلا يتمزّق ، بل يسبق(٤٣) إليه البلى .

(١٨٤ أ) وعلى ذلك المثال قد يمكن ألّا(٤٤) يتمزّق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزيق

15 إليه لو لم يكن يمكن(٤٥) ألّا(٤٦) يتمزّق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوة ـ فظاهرٌ إذاً أنه ليس جميع الأشياء

20 فوجودها أو كونها ضرورةً ، بل بعض الأشياء يجري(٤٧) على أي الأمرين اتفق ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها ؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر . إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك(٤٨) .

فنقول الآن إن الوجود للشيء إذا كان موجوداً ضروريٌّ ؛ وإذا لم يكن

25 موجوداً فنفي الوجود عنه ضروريٌّ . وليس كل موجودٍ فوجوده ضروريٌّ ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضروريٌّ . وذلك أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجُد هو القول بأن وجوده ضرورةً على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود . وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضاً . وذلك أن كل شيءٍ فوجوده الآن أو غير وجوده واجبٌ ضرورةً ؛

---

(٤٠) يفعل (ب) ؛ تفعل (ف) .

(٤١) شيء (ب ، ك) .

(٤٢) [ألا] (ف) .

(٤٣) يسبقه (ب) .

(٤٤) أن لا (ف) .

(٤٥) يمكن (ن ب) .

(٤٦) أن لا (ف) .

(٤٧) تجري (ف) .

(٤٨) يعني الذي هو أحرى بالوجود (فوق) ؛ ذاك (ب ، ك) .



ووجوده فيما يستقبل أو غير[٤٩] وجوده واجبٌ ضرورةً . غير أنّا إذا فصلنا
30 فقلنا : أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورةً . ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب ستكون غداً أو تكون ، واجبٌ ضرورةً . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ، فليس بواجبٍ ضرورةً ؛ ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجبٍ[٥٠] ضرورةً . لكن الواجب ضرورةً إنما هو أن تكون أو لا تكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأقاويل الصادقة إنما تجري على حسب ما عليه الأمور ، فمن البيِّن أن ما كان منها يجري على أيّ الأمرين اتفق ويحتمل[٥١] الضدَّين
35 فواجبٌ ضرورةً أن تكون المناقضة أيضاً تجري فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائماً أو فيما ليس فقده دائماً . فإن ما جرى[٥٢] هذا المجرى فواجبٌ[٥٣] ضرورةً أن يكون أحد جزأي النقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو واحداً مشاراً[٥٤] إليه بعينه بل أيهما اتفق . وربما
ب) كان أحد المتناقضين أحرى بالصدق[٥٥] ، إلَّا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون صادقاً أو كاذباً .

-1 فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجابٍ وسلبٍ متقابلين فأحدهما[٥٦] صادق ضرورةً والآخر كاذبٌ ضرورةً . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بموجود إلا أنه ممكن أن يكون وألاّ[٥٧] يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجري فيه على ما وصفنا .

---

(٤٩) وغير (ف) .
(٥٠) فواجب (ف) .
(٥١) تحتمّل (ب) .
(٥٢) يجري (ك) .
(٥٣) واجب (ف) .
(٥٤) أو أحد المشار (ب) .
(٥٥) من الآخر (ز ك) .
(٥٦) وأحدهما (ك) .
(٥٧) أن لا (ف) .



5 ولما(*) كان الإيجاب دليلاً على أن شيئاً يقال على شيء وهذا الشيء هو اسمٌ أو ما لا اسم له ؛ وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ؛ وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدَّم ، فقلنا إنّا لا نسمّي[٥٨] قولنا «لا إنسان» اسماً بل نسميه اسماً[٥٩] غير محصَّل ، لأن[٦٠] الاسم غير المحصَّل أيضاً إنَّما يدل من وجه على شيء واحدٍ ؛ وكذلك أيضاً
10 قولنا «لا صحّ» ليس بكلمة بل كلمة غير محصَّلة ـ فواجبٌ أن يكون كل إيجاب أو سلب[٦١] مؤلَّفاً إما من اسم وكلمة وإما من اسم غير محصَّل وكلمة غير محصَّلة[٦٢] .

وليس يكون إيجابٌ[٦٣] ولا سلبٌ خلواً من كلمة . فإنَّ قولنا «كان» أو «يكون» أو «سيكون» أو «يصير» أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما قد وضع كلمة ، وذلك أنه يدل ، معما يدل عليه ، على زمان .

(*) ابتداءً من هذا المقطع ، ألحق بدوي النص بالفصل الثالث .

(٥٨) إنه لا يسمى (ف) . (٥٩) إسماً (ن ب) .

(٦٠) قوله «لأن» يتصل بقوله «هذا الشيء هو اسم أو ما لا اسم له» .

(٦١) وسلب (ف) .

(٦٢) اسم غير محصّل أو كلمة غير محصّلة (ب) .

(٦٣) تركيب هذه المقدّمات جرى على أنها من اسم وفعل فقط . ولو كان قصدنا المعنى وحده من غير أن نعني بالعبارة لكان حقها في العربي أن تقال على هذا النحو : «الإنسان موجود» ، «الإنسان غير موجود» ، «لا إنسان موجود» ، «لا إنسان غير موجود» ؛ «كل إنسان موجود» ، «ليس كل إنسان موجود» ، «كل لا إنسان موجود» ، «ليس كل لا إنسان موجوداً» . وإلا لكانت حينئذ إنما تكون مؤلفة من اسمين : وهما قولنا «إنسان» و «لا إنسان» وقولنا «موجود» ، «لا موجود» وفعل . فلما اضطررنا إلى أن نجري العبارة على عادة اليونانيين ـ وهي التي وصفناها قبل نقلنا هذه المقدمات إلى العربي نقلاً جمعنا به مع تشاكل المعنى الاتفاق في العبارة حتى صارت مؤلّفة من اسم وفعل ـ فجعلنا مكان موجود ، وهو اسم ، يوجد وهو فعل .



15 فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا[٦٤] «الإنسان يوجد» ، «الإنسان لا يوجد» ؛ ثم[٦٥] بعده «لا إنسان يوجد» ، «لا إنسان لا يوجد» ؛ وأيضاً «كل إنسانٍ يوجد» ، «ليس يوجد كل إنسان» ؛ «كل[٦٦] لا إنسانٍ يوجد» ، «ليس يوجد كل لا إنسان» . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي حول الزمان الحاضر[٦٧] .

---

(٦٤) هذا القول إنما يصح إذا فهمنا عادة اليونانيين التي عليها أجري ؛ وذلك أن العرب قد توجب (على) الإنسان البياض فتقول «زيد أبيض» فيكون هذا القول موجباً ؛ وتسلب البياض فتقول «زيد ليس أبيض» فيكون هذا القول سالباً . وزيد اسم وأبيض اسم فتكون الموجبة والسالبة ؛ وقد تأتلف في لسانهم من اسمين من غير حاجة إلى كلمة . وقد قلنا فيما تقدَّم أن معنى الكلمة عند اليونانيين بمعنى الفعل عند العرب . وليس هذه عادة اليونانيين في مثل هذه الموجبة أو السالبة . وذلك أنهم إذا قالوا «زيد أبيض» فحكم هذا القول في لسانهم أن يضاف إليه فعل يدل على وجود البياض لزيد مثل كان أو يكون . فربما أفصحوا به وربما أضمروه وفهموه من خارج . (فعلى) حسب هذه العادة ينبغي أن يكون فهمنا لهذا القول وما بعده مما يجري مجراه أعني حسب عادة العرب في كلامها .

(٦٥) من (ز ك) .

(٦٦) أيضاً (ز ك) .

(٦٧) وغيره (ز ف) .

الفصل الثالث

ـ ١٠ ـ

[الفرق بين القضية الثلاثية والثنائية وبيان العدول والتحصيل وتقسيمهما إلى المتقابلات وتحصيل المتلازمات وبيان الأقسام المحتملة]

(١٨٥ أ)

20 فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محمولاً(١) إلى ما يحمل ، فإنَّ التناقض(٢) حينئذٍ يقال(٣) على ضربين(٤) . ومثال ذلك قولنا «يوجد إنسان عدلاً»(٥) . فقولنا(٦) «يوجد» شيءٌ ثالثٌ مِقرون بما(٧) في هذا

---

(١) محمولاً ثالثاً (ك) .

(٢) جملة الإيجاب والسلب (فوق) .

(٣) يكون (ك) .

(٤) أي بسيط ومعدول (فوق) ؛ ضدين (ب) .

(٥) عادلاً (ك) .

(٦) إنما أجاز أن يسمى «يوجد» ، وهو فعل ، اسماً لأن النحويين عندهم يسمون على العموم كل ما لفظ به اسماً .

(٧) بها (ب) .



الإيجاب إما اسم وإما كلمة ؛ فيحصل[٨] من قِبَلْ ذلك أربعة[٩] : اثنان[١٠] منها[١١] يكون حالهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب[١٢] كحالِ العدميتين عندهما[١٣] ، والاثنان[١٤] ليسا[١٥] كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا «يوجد» إمَّا أن يقرن ويضاف[١٦] إلى قولنا «عدل» أو إلى قولنا «لا عدل» ؛ وكذلك السلب أيضاً . فتصير[١٧] أربعة . 25

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رسمنا هذا[١٨]

---

(٨) الأقاويل وهي تعني المقدمات .

(٩) يعني البسيطتين وهما قولنا «يوجد إنسان عدلاً» ، «ليس يوجد إنسان عدلاً» ، والمعدومتين (فوقها : المتغيرتين) وهما قولنا «يوجد إنسان لا عدلاً» ، «ليس يوجد إنسان لا عدلاً» .

(١٠) يعني أن المعدولتين إذا قيستا بالبسيطتين كانت السالبة من تينك صادقة مع الموجبة من هاتين وبالعكس . وكذلك تصدق العدميتان مع البسيطتين . ويعني بالعدميتين مثل قولك «يوجـد إنسان جائراً» «ليس يوجد إنسان جائراً» .

(١١) أي من الأربعة وهي المعدولتين (فوق) .

(١٢) أي عند البسيطتين (فوق) .

(١٣) أي عند البسيطتين (فوق) .

(١٤) يعني المعدولتين إذا قيستا بالعدميتين لم يجر الأمر فيهما ذلك المجرى .

(١٥) [الآخران] (ب) .

(١٦) أو يضاف (ف) .

(١٧) فيصير (ب) .

(١٨)

يوجد إنسان عدلاً	ليس يوجد إنسان عدلاً
موجبة مطلقة تصدق على واحِد	سالبة مطلقة تصدق على أربعة
ليس يوجد إنسان جايراً	يوجد إنسان جايراً
سالبة عدمية تصدق في أربعة	موجبة عدمية تصدق في واحد
ليس يوجد إنسان لا عدلاً	يوجد إنسان لا عدلاً
سالبة معدولة تصدق في اثنين	موجبة معدولة تصدق في ثلثة

قال الفاضل يحيـى إنه لم يجد هذا اللوح في الدستور

[I] يوجد إنسانٌ عدلاً . سلب هذا القول . ليس يوجد إنسانٌ عدلاً .
يوجد إنسانٌ لا عدلاً سلب هذا القول(١٩) ليس يوجد إنسانٌ لا عدلاً .

30 فإن قولنا في هذا الموضع(٢٠) «يوجد» و «لا يوجد» قد أضيف إلى قولنا «عدل» و «لا عدل» فهذه الأقاويل نسقت في هذا الموضع على ما تقال(٢١) عليه في كتبنا في «تحليل(٢٢) بالعكس»(٢٣) . وعلى ذلك المثال يجري الأمر وإن(٢٤) كان الإيجاب لاسم(٢٥) لاسم كلي . ومثال ذلك :

[II] كل إنسانٍ يوجد لا عدلاً سلب هذا القول : ليس كل إنسانٍ يوجد لا عدلاً

غير أنه على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدمات التي على القطر ، وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان . وهاهنا اثنتان أخريان تحدثان من قولنا «لا إنسان»(٢٦) إذا جعلناه كالشيء الموضوع . فنقول :

[III] يوجد لا إنسان عدلاً . سلب هذا القول : ليس يوجد لا إنسان عدلاً .
-20 a- يوجد لا إنسان عدلاً . سلب هذا القول : ليس يوجد لا إنسانٌ لا عدلاً .

وليس هاهنا مناقضات أكثر من هذه . وهاتان المتقابلتان هما

---

(١٩) جملة : «سلب هذا القول» (ن ك) .
(٢٠) الموضوع (ب) .
(٢١) يقال (ف) .
(٢٢) هو مقالات أنولوطيقا .
(٢٣) بالقياس (ب) .
(٢٤) إن (ب) .
(٢٥) اسم (ف) .
(٢٦) ملاحظة في أول ص (١٨٥) غير مدلول عليها . ـ الفاضل يحيى : إما أن يكون الموضوع قابل للضدين ، أي العدل والجور مثلاً ، أو غير قابل لهما . فإما كان قابلاً لهما فإما أن يكون أحدهما فيه بالفعل دائماً وأما الآخر بالفعل غير دائم ؛ **وإما** =



مفردتان[٢٧] بأنفسهما غير تينك ، من قِبَل أن[٢٨] الذي استعمل فيهما اسمٌ غير محصَّل ، وهو قولنا «لا إنسان» .

١ ب) وما كان منها[٢٩] لا يصحّ[٣٠] فيه كلمة[٣١] الوجود ، مثل ما وقع فيه
5 منها «يصح» أو «يمشي» ، فإن هذا الصنف من الكلم يفعل فيها إذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بعينه الذي كان يفعله حرف «يوجد» أو ما أشبهه لو قرن بها . ومثال ذلك «كل إنسانٍ يمشي» ، «ليس كل إنسان يمشي» ؛ «كل لا إنسان يمشي» ، «ليس كل لا إنسان يمشي» . فإنه ليس يجوز أن يقال «ليس كل إنسانٍ»[٣٢] بل إنما ينبغي أن يوضع حرف السلب وهو قولنا «لا» على

= أن يكون أحدهما فيه في وقت ما والآخر في وقت آخر ؛ وإما أن يكون الضدان والتوسط فيه بالقوة . فهذه هي الخمسة الأمور التي لا يخلو الشيء منها . ثم قال : وأما السبب في تسميته لهاتين المقدمتين عدميتين فهو هذا : الأفضل أولى بالوجود ؛ فإذن الأخس أولى بالعدم . والعدل أفضل من الجور ، فهو أولى بالوجود من الجور ؛ فالجور إذن أولى بالعدم من العدل . وأما السبب في أن أرسطوطاليس لم يجعل للمقدّمات العدمية مقدّمات معدولة ، فهو أن العدل ، إذ هو مناسب للوجود ، هو أبين وأوضح من الجور الذي هو مناسب للعدم . فلذلك ضده الذي هو الجور . والملاأمة التي بين البسائط العدمية ومعدولاتها إلى البسائط العدلية ومعدولاتها ملا أمة واحدة . فلذلك استغنى بتلك التي هي أوضح عن هذه التي هي أخفى .

(٢٧) مفردان (ك) .

(٢٨) ما قيل من قبل الآن . . . (ب) .

(٢٩) يعني من المناقضات (فوق) .

(٣٠) تصح (ف) ؛ يصلح (ك) .

(٣١) أي فعل (فوق) .

(٣٢) ينبغي أن تفهم من خارج «لا يمشي» لتكون المقدمة السالبة لقولنا «كل لا إنسان يمشي» «ليس كل إنسان لا يمشي» .

10 قولنا «إنسان»[٣٣] . فإن قولنا «كل» ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على أن الحكم كلي . وقد تبيَّن ذلك من قولنا «الإنسان يمشي» ، «الإنسان ليس يمشي» ، «لا إنسان يمشي» ، «لا إنسان ليس يمشي» . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كليًّا . فقد بان من ذلك أن قولنا «كل» أو قولنا[٣٤] «ولا واحد» ليس يزيدان على أن يدلاَّ أنَّ الإيجاب والسلب للاسم 15 كله . فأما الباقي[٣٥] فيجب أن تكون الزيادة[٣٦] فيه واحدة بعينها . ولما كان السلب الدال على أنه «ولا حيوانٌ واحد[٣٧] يوجد عدلاً» ضد الذي يقال[٣٨] به إن «كل حيوانٍ يوجد عدلاً» ، فمن البيِّن أنَّ هذين لا يكونان في حالٍ من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمرٍ واحدٍ بعينه . فأما[٣٩] المقابلان لهما فقد يكونان في حالٍ من الأحوال[٤٠] . ومثال ذلك «ليس كل 20 حيوانٍ يوجد عدلاً» و «قد يوجد حيوانٌ ما عدلاً» .

فأمَّا التي تلزم[٤١] وتتبع فهي هذه : أمَّا قولنا «كل إنسانٍ يوجد عدلاً» ، فإنه يلزمه قولنا «ولا إنسان واحد[٤٢] يوجد لا[٤٣] عدلاً» ؛ وأمَّا قولنا «قد يوجد إنسانٌ ما عدلاً» ، فإنَّه يلزمه المقابل له وهو قولنا «ليس كل

---

(٣٣) يعني الاسم الموضوع .
(٣٤) وقولنا (ف) .
(٣٥) يعني بالباقي ما يبقى من المقدمة بعد قولنا «كل» وما يشبهه .
(٣٦) يعني بالزيادة قولنا «لا» الذي زدناه على قولنا «إنسان» فقلنا «لا إنسان» .
(٣٧) واحداً (ب) .
(٣٨) يعني الإيجاب (فوق) .
(٣٩) وأما (ف ، ك) .
(٤٠) ينبغي أن نفهم من خارج كذلك .
(٤١) قانون برقلس في لزوم بعض المقدمات لبعض هو هذا : كل مقدمتين متساويتين في الكمية والموضوع مختلفتين في الكيفية والمحمول فهما متساويتين .
(٤٢) واحداً (ب) . (٤٣) (ن ب ، ك) .

إنسان يوجد لا عدلاً» . وذلك أنه يجب ضرورةً أن يوجد واحدٌ(٤٤) .

2 ومن(٤٥) البيِّن أيضاً أنَّا في الأشخاص إذا كنَّا صادقين في الجواب عن المسألة بالإيجاب(٤٦) بالسلب(٤٧) . ومثال ذلك جوابنا في المسألة عن سقراط «هل هو عدلٌ» بأن نقول «لا» . فإنا نقول «فسقراط إذاً «لا عدلٌ»(٤٨) . وأمَّا في الحكم الكليِّ فليس يقال فيه(٤٩) على هذا المثال حقاً ؛ 3 وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك «أكلّ(٥٠) إنسانٍ حكيم» ؟، «لا» ؛ «فكل إنسان إذاً لا حكيم» ؛ فإن هذا القول كذبٌ ؛ والقول الصادق إنَّما هو «فليس كل إنسانٍ إذاً حكيماً» . وهذا القول هو المقابل(٥٢) لذلك القول ؛ فأما ذلك(٥٣) فإنه مضاد له .

فأمَّا المتقابلة من قِبَل الأسماء والكَلِم غير المحصلة ـ ومثال ذلك في أ) قولنا «لا إنسان» أو «لا عدل» ـ فإنَّه يُظَنّ بها أنَّها بمنزلة السلب من غير 3 اسم(٥٤) أو من غير كلمة(٥٥) ؛ وليست كذلك . وذلك أنَّه واجبٌ ضرورةً في

---

(٤٤) يعني أنه يجب أن يوجد ولو عدل واحد .
(٤٥) وهو من (ك) .
(٤٦) بالسلب (ب) ؛ فالسلب (ك) .
(٤٧) [صدقت قضية موجبة كذلك] (ب) .
(٤٨) ليس بعدل (فوق) ؛ ليس بعدل (ف) .
(٤٩) ما نقول (ز ك) .
(٥٠) كل (ك) .
(٥١) الصدق (ف) .
(٥٢) القابل (ب) .
(٥٣) ذاك (ف) .
(٥٤) يعني إن كان غير المحصل كلمة (فوق) .
(٥٥) يعني إن كان غير المحصل اسماً (فوق) .

السلب أن يصدق أو يكذب(٥٦) . ومن قال «لا إنسان» فليس هو أحرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال «إنسان» ، ما لم يضف إلى قوله شيئاً ؛ بل هو دونه في ذلك(٥٧) .

وقولنا إن(٥٨) «كلّ لا إنسان يوجد عدلاً» ليس يدل على مثل ما يدل عليه واحدة(٥٩) من تلك ولا المقابل لهذا القول ، وهو قولنا «ليس كل لا إنسان يوجد عدلاً» . فأما قولنا «كل لا إنسان يوجد لا عدلاً» ، فإنه يدل على مثل ما يدل عليه قولنا «ليس يوجد شيء(٦٠) لا إنسان عدلاً»(٦١) . 40

-20 b- والأسماء والكَلِم إذا بدِّلت أماكنها فدلالتها تبقى بحالٍ واحدةٍ بعينها . ومثال ذلك «يوجد إنسانٌ عدلاً» ، «يوجد عدلاً إنسان» . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنًى واحدٍ بعينه سوالبُ أكثر من واحدة . غير أنّا قد بيّنّا أن الإيجاب الواحد إنّما له سلبٌ واحدٌ ، وذلك أن سلب قولنا «يوجد إنسانٌ عدلاً» هو قولنا «ليس يوجد إنسانٌ عدلاً» . فأما سلب قولنا 5 «يوجد عدلاً إنسان»(٦٢) إن لم يكن هذا القول وقولنا «يوجد إنسانٌ عدلاً» واحداً بعينه ، فهو إما قولنا «لا يوجد عدلاً لا إنسان» وإما قولنا «لا يوجد

---

(٥٦) تصدق أو تكذب (ف) .

(٥٧) ليس يشير بهذا القول إلى أن من قال «إنسان» قد قال صدقاً أو كذباً ؛ لكن الذي يشير إليه أن من قال «إنسان» فقد أشار ، على حال ، إلى معنى معروف محصل ؛ ومن قال «لا إنسان» فلم يشر إلى معنى بعينه ؛ فهو أبعد من أن يكون قد صدق أو كذب .

(٥٨) إن (ن ك) .

(٥٩) واحد (ك) . (٦٠) من الأشياء (ز ك) .

(٦١) ينبغي أن يفهم من قولنا «ليس شيء» مثل ما يفهم من قولنا «ولا واحد» . فإنّا إنّما اضطررنا إليه ليجري في العبارة على عادة العرب .

(٦٢) لا إنسان (ك) .



عدلاً إنسان» . لكن الأول منهما هو سلب قولنا «يوجد عدلاً لا إنسان» ،
والثاني سلب قولنا «يوجد إنسان[٦٣] عدلاً» . فيكون قد صار لإيجابٍ واحدٍ 10
سلبان[٦٤] . فقد بان أنَّ الأسماء والكَلِم إذا بُدّلت أماكنها كان الإيجاب
أو[٦٥] السلب[٦٦] واحداً بعينه .

---

(٦٣) لأن هذه المقدمة إذا قيست بتلك وجدت تشاطرها العدل والكذب .

(٦٤) سلبين (م في الحاشية) .

(٦٥) كذى وجد بخط إسحق .

(٦٦) والسلب (ف) .



ــ ١١ ــ
[القضايا المركَّبة]

فأما إيجابٌ واحدٌ لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً[١] واحداً . وأعني بقولي «واحداً» ليس متى كان الاسم الموضوع واحداً ولم يكن الشيء الذي من تلك[٢] معنى واحداً . مثل قولنا «الإنسان» مثلاً «حي ، ذو رجلين ، آنس» . فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحدٌ أيضاً . فأما المجتمع من قولنا «أبيض» وقولنا «إنسان» وقولنا «يمشي» ، فليس هو معنى واحداً . (١٨٦ ب) فليس يجب إذاً ، إن أوجب موجب لهذه شيئاً واحداً ، أن يكون القول إيجاباً واحدًا لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ؛ فأمَّا الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها لشيءٍ واحدٍ كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلمَّا كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر[٤] من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً من مناقضةٍ واحدةٍ ، فليس

---

(١) وسلباً (ك) .

(٢) ذلك (ك) .

(٣) وأما (ف) .

(٤) الأخير (ف) .



يجب أن يكون الجواب عن هذه[٥] واحداً ، إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحدٍ ، ولو كان حقًّا . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا «في المواضع»[٦] .

ومع[٧] ذلك فإنه من البيِّن أن السؤال عن شيءٍ «ما هو» ليس سؤالاً منطقيًّا . وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطي في السؤال المنطقي أن يختار المسؤول أحد جزئي المناقضة ، أيهما شاء ، حتى يحكم به . فقد[٨] ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول: «هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا» .

ولما كانت الأشياء[٩] التي تُحمل فرادى ، بعضها تُحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحداً وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخبر بالفرق في ذلك . فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه[١٠] فرادى[١١] بأنه حي ، وبأنه ذو رجلين ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحدٍ . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان[١٢] وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيءٍ واحدٍ . وليس ، متى كان القول عليه بأنه بصير[١٣] حقًّا[١٤] ، والقول عليه بأنَّه طبيبٌ حقاً ، فواجبٌ أن يكون طبيباً بصيراً[١٥] .

---

(٥) يعني التي الاسم فيها واحد وما تحته من المعاني أكثر من واحد .

(٦) يعني كتاب طوبيقا .

(٧) فمع (ب) .

(٨) وقد (ب) .

(٩) الأسماء (ف) .

(١٠) فيه (ف) .

(١١) كذا وجد بخط إسحق .

(١٢) ينبغي أن نفهم من قولنا ها هنا اسم الكلي .

(١٣) يعني أنه يبصر بعينه وليس أعمى .

(١٤) حقاً (ن ك) .

(١٥) أي بصير بالطب (فوق) .



وذلك أنه ، إن كان لأنَّ كلَّ واحدٍ من القولين حقٌّ ، فقد يجب أن يكون مجموعهما[١٦] حقّاً ، لزم من ذلك أشياء كثيرة شَنِعة . وذلك أن قولنا على إنسانٍ من الناس إنه «إنسان» حقٌ ، وقولنا عليه إنه أبيض»[١٧] ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً[١٨] أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً[١٩] ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك

40 أجمع صادقاً[٢٠] أيضاً حتى نقول[٢١] عليه بأنه إنسان ـ أبيض ـ أبيض ـ ،

-21 a- ويمر ذلك بلا نهاية . وقد نقول[٢٢] أيضاً عليه بأنه طبيب وبأنه أبيض ، وبأنه

(١٨٧ أ) يمشي ، فقد يجوز[٢٣] أن تقال هذه عليه مراراً كثيرةً بالتركيب بلا نهاية . وأيضاً إن كان سقراطٌ هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراطٌ إنسانٌ . وإن

5 كان إنساناً[٢٤] وكان ذا رجلين فهو إنسانٌ ذو رجلين . فقد بان من ذلك أنَّ من قال بأن التأليف واجبٌ وجوده على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شَنِعةً .

فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع[٢٥] . فنقول :

إن ما كان من المعاني التي تحمل ومن المعاني التي عليها يقع[٢٦] الحمل إنما يقال[٢٧] على شيءٍ واحدٍ بعينه أو بعضاً على بعض بطريق

10 العرض ، فإن هذه ليس تصير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنًى واحداً .

---

(١٦) مجموعها (ب) .
(١٧) حقّ (ز ف) .
(١٨) صادق (م ، ف) .
(١٩) صادق (م) .
(٢٠) صادق (م) .
(٢١) يقال (ب) .
(٢٢) يقال (ب) .
(٢٣) يجب (ب) .
(٢٤) إنسان (ب) .
(٢٥) توضع (ف) .
(٢٦) يقع عليها (ف) .
(٢٧) تقال (ف) .



وذلك أنهما جميعاً عرضان لحقا شيئاً واحداً . وإن[٢٨] كان القول أيضاً بأن الأبيض طبيب صادقاً ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنًى واحداً . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ؛ فيجب من ذلك ألاّ[٢٩] يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنًى واحداً .

15 ومن قِبَل ذلك صار الطبيب ليس بصيراً على الإطلاق ، بل هو حيٌّ ذو رجلين ؛ وذلك أن هذين ليسا بطريق العَرَض ؛ ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً في الآخر[٣٠] . ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض[٣١] ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حيٌّ أو ذو رجلين . وذلك أنّا قد حصرنا في قولنا إنه إنسانٌ أنه حيّ وأنه ذو رجلين .

لكن[٣٢] قد يصدق القول على[٣٣] الشخص على الإطلاق . ومثال

20 ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض . إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول شيءٌ من التقابل[٣٥] الذي تلزمه مناقضةٌ ؛ فليس يكون حقاً بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال في الإنسان الميِّت إنه إنسانٌ . ومتى لم يكن ذلك ، فقد

25 يصدق . بل نقول[٣٦] إنه متى وجد ذلك فيه فهو[٣٧] أبداً غير صادقٌ ؛ ومتى لم يوجد فليس أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا «أوميروس[٣٨] موجود شيئاً

---

(٢٨) فإن (ك) .

(٢٩) أن لا (ف) .

(٣٠) ينبغي أن نفهم من خارج تمام الكلام يمكن أن يجمع حتى يصير ولا واحداً .

(٣١) يعني أنه لا يجوز أن يكون عليه القول بأنه أبيض كما قال قبل .

(٣٢) ينتقل بكلامه إلى ما إذا صدق مجموعاً كيف يكون الحال فيه إذا قيل فرادى .

(٣٣) القول على (ن ف) .

(٣٤) محصور (ف) .

(٣٥) المتقابل (ب) .

(٣٦) بقوله (ك) ؛ يقول (ف) .

(٣٧) هو (ك) .

(٣٨) أميروس (م) .



ما» ، كأنك قلت «شاعراً» . فهل هو موجود أو[٣٩] لا[٤٠] ؟ فإن قولنا «موجود» إنما حملناه على أوميروس[٤١] بطريق العرض . وذلك أنّا إنما قلنا إنه «موجود شاعراً» ، ولم يحمل[٤٢] «موجوداً»[٤٣] على أوميروس بذاته .

30 فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى (١٨٧ ب) قيلت الأقاويل[٤٤] مكان الأسماء وكان محمولاً بذاته لا بطريق العرض ؛ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيءٌ ما على الإطلاق ، صادقٌ . فأما ما ليس بموجود فليس القول فيه بأنه «شيءٌ موجود» ، من قِبَل قولنا فيه[٤٥] إنه يوجد متوهَّماً ، قولاً صادقاً . وذلك أن المتوهَّم[٤٦] فيه ليس أنه[٤٧] موجود ، بل أنه غير موجود .

---

(٣٩) أم (ف) .
(٤٠) كأنه قال : فهل يوجب ذلك أن نقول إن أوميروس موجود أو لا .
(٤١) أميروس (م) .
(٤٢) نحمل (ب) .
(٤٣) موجود (ك) .
(٤٤) يعني الحدود (فوق السطر) .
(٤٥) قولنا فيه (ز ب) .
(٤٦) التوهم (ب) .
(٤٧) أنه (ن ك) .



الفصل الرابع

ـ ١٢ ـ

[تقابل القضايا ذوات الجهة]

وإذ قد لخّصنا هذه المعاني، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف
35 الإيجاب والسلب بعضها عند[١] بعض: ما كان منها[٢] فيما يمكن أن يكون
وما لا يمكن، وفيما يحتمل أن يكون وما لا يحتمل، وما كان منها في
الممتنع والضروري. فإن في ذلك مواضع[٣] للشك.

وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلَّفة إنما يكون العناد
بينها[٤] بعضها لبعض فيما كان منها مبنيًّا على قولنا «موجود» ولا «لا
21- موجود». ومثال ذلك أن سلب قولنا «يوجد إنسانٌ» قولنا «ليس يوجد
إنسانٌ» لا قولنا «يوجد لا إنسان»، وسلب قولنا «يوجد إنسان عدلاً» قولنا
«ليس يوجد إنسانٌ عدلاً» لا قولنا «يوجد إنسان لا عدلاً». لأنه إن كان
يقال[٥] على كلِّ شيءٍ إما الإيجاب وإما السلب[٦]، فقد يصدق إذاً في
5 الخشبة القول بأنها توجد[٧] إنساناً لا عدلاً».

---

(١) عن (ب).
(٢) منهما (ك).
(٣) كذا وجد بخط إسحق.
(٤) فيها (ف).
(٥) إن كان يصدق إن كان يقال (ك).
(٦) إما إيجاب وإما سلب (ك).
(٧) لأن الموجبة، وهي قولنا «الخشبة توجد إنساناً عدلاً» كاذبة، فسالبة هذه وهي =

فإذا كانت المناقضات إنما ينبغي أن تؤخذ[٨] على هذا القياس أعني بقولنا[٩] «يوجد» أو «لا[١٠] يوجد» ، وكانت أيضاً الأقاويل التي[١١] لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال فبها مما[١٢] يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أنَّ سلب قولنا «إنسانٌ يمشي»[١٣] ليس يكون قولنا «لا إنسان يمشي» ، بل قولنا «إنسانٌ ليس يمشي» . وذلك أنه لا فرق بين قولنا «إنسانٌ يمشي» وبين قولنا «يوجد إنسانٌ ماشياً» .

10 فإذ[١٤] كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضعٍ ، فينبغي أن يكون أيضاً سلب قولنا «يمكن أن يوجد» قولنا «يمكن ألا يوجد» لا قولنا «لا يمكن[١٥] أن يوجد» . غير أنه قد يظن أن قولنا «قد يمكن أن يوجد» وقولنا «قد يمكن ألا يوجد» معنًى واحدٌ بعينه . وذلك أن كلَّ ما كان ممكناً أن ينقطع أو أن يمشي فممكن[١٦] ألاّ ينقطع وألاّ[١٧] يمشي . والحجة في ذلك

15 أن كل ما كان ممكناً على هذا النحو فليس أبداً بفعلٍ[١٨] ؛ فلذلك قد يكون له السلب أيضاً . وذلك أنه قد يمكن ألاّ[١٩] يمشي المشاء وألاّ[٢٠] يرى المرئي[٢١] . إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيءٍ واحدٍ بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذاً سلب قولنا «قد يمكن أن يكون» قولنا «قد يمكن (١٨٨ أ)

الصادقة إنما هي «الخشبة لا توجد إنساناً عدلاً» .

(٨) توجد (ب ، ف) .

(٩) قولنا فيها (ب) .

(١٠) ولا (ك) .

(١١) جملة : لا يلفظ . . . مما (ن ك) .

(١٢) لما (ب) .

(١٣) ليس (ز ب) .

(١٤) قد (ز ف) .

(١٥) لا «يمكن . . . (ب)» .

(١٦) فيمكن (ب ، ك) .

(١٧) أن لا (ف) .

(١٨) يفعل (ب ، ف) .

(١٩) أن لا (ف) .

(٢٠) ولا (ف) .

(٢١) الرائي (ب) .



ألاّ[22] يكون» لأنه يلزم من ذلك إما[23] الإيجاب والسلب معاً لمعنًى واحدٍ بعينه في معنًى واحدٍ بعينه ؛ وإما أن تكون زيادة اللواحق التي بها يصير[24] القول إيجاباً أو سلباً[25] ليس تلحق قولنا[26] «يكون» أو «يوجد» أو قولنا «لا يوجد» . فإذ[27] كان الأوَّل من هذين ممتنعاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً[28] .

فالسالب إذاً لقولنا «يمكن أن يوجد» إنما هو قولنا «لا يمكن أن يوجد» . وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً «يحتمل أن يوجد» . وذلك أن سلب هذا القول أيضاً[30] هو قولنا «لا يحتمل أن يوجد» . والأمر في الباقية يجري على هذا النحو أعني في الواجب وفي الممتنع[31] . فكما أنَّ في تلك[32] كان ما يلحق فيزاد فيها[33] قولنا «يوجد» وقولنا «لا يوجد» ، فأما المعاني الموضوعة فكانت مرةً «الأبيض» ومرةً «الإنسان» ، كذلك يصير الأمر هاهنا . فيصير قولنا «يوجد» كالموضوع . فأمّا قولنا «يمكن» و «يحتمل» فيصير زياداتٍ تلحق ليحدِّد[34] بها ، كما حدّد في تلك بقولنا «يوجد» و «لا يوجد» الصدق والكذب ، كذلك تحدّد[35] هذه ما يمكن

---

(22) أن لا (ف) .

(23) أن يكون (ك) .

(24) يصير بها (ب) .

(25) في المقدمات الممكنة (ك) .

(26) أن نلحق قولنا (ب) .

(27) فإذا (ب) .

(28) مختاراً ، مقبولاً (فوق) .

(29) فالسلب (ك) .

(30) أيضاً (ن ك) .

(31) والممتنع (ف) .

(32) يعني في المقدمات التي ذكرها آنفاً من غير أن يكون فيها ذكر الجهة .

(33) منها (ب) .

(34) لتحدد (ف) .

(35) يحدد (ب) .



وجوده وما لا يمكن وجوده . فإنَّ سلب قولنا «يمكن أن يكون» قولنا «لا
35 يمكن أن يكون» . فأمّا سلب قولنا «يمكن[٣٦] ألاَّ[٣٧] يكون» فإنه[٣٨] قولنا
لا يمكن[٣٩] ألاّ[٤٠] يكون». ولذلك قد نرى أنه يلزم[٤١] بعضها بعضاً من
قِبَل أن «ما كان ممكناً أن يوجد» «فممكن ألاَّ[٤٢] يوجد» . وذلك أن الشيء
الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألاَّ[٤٣] يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست
-22 a- مناقضات[٤٤] . فأمّا قولنا «يمكن أن يوجد» وقولنا «لا يمكن أن يوجد» ،
فلا[٤٥] يصدقان معاً في شيءٍ واحدٍ بعينه في حال من الأحوال لأنهما
متقابلان ؛ ولا قولنا أيضاً «يمكن[٤٦] ألاَّ[٤٧] يوجد» وقولنا «لا يمكن ألاَّ[٤٨]
يوجد»[٤٩] يصدقان معاً في حالٍ من الأحوال .

وعلى هذا المثال سلب قولنا «واجبٌ ضرورةً أن يوجد» ليس هو قولنا
5 «واجبٌ ضرورةً ألا يوجد» ، بل قولنا «ليس واجباً ضرورةً أن يوجد» .
فأما[٥٠] سلب قولنا «واجبٌ ضرورةً ألاّ يوجد» فإنه قولنا «ليس واجباً ضرورةً
ألاّ يوجد» . وأيضاً سلب قولنا «ممتنع أن يوجد» ليس هو قولنا «ممتنع
ألاّ[٥١] يوجد» بل قولنا «ليس ممتنعاً أن يوجد» . فأما سلب قولنا «ممتنع
ألاّ[٥٢] يوجد»[٥٣] فإنَّه قولنا «ليس ممتنعاً ألاّ[٥٤] يوجد» .

---

(٣٦) يمكن (ن ك) .
(٣٧) أن لا (ف) .
(٣٨) فإنه (ن ك) .
(٣٩) ليس يمكن (ك) .
(٤٠) أن لا (ف) .
(٤١) تلزم (ف) .
(٤٢) أن لا (ف) .
(٤٣) أن لا (ف) .
(٤٤) بمناقضات (ك) .
(٤٥) فليس (ف ، ك) .
(٤٦) ممكن (ب) .
(٤٧) أن لا (ف) .
(٤٨) أن لا (ف) .
(٤٩) جملة : «وقولنا لا يمكن ألاّ يوجد» (ن ب) .
(٥٠) وأما (ب) .
(٥١) أن لا (ف) .
(٥٢) أنا لا (ف) ؛ ألاّ(ن ك) .
(٥٣) جملة : «بل قولنا . . . ألا يوجد» (ن ك) .
(٥٤) أنا لا (ف) .



ب) وبالجملة ، فإنما ينبغي ، كما قلنا ، أن ينزل[٥٥] قولنا «يوجد» و «لا

10 يوجد» منزلة الموضوع[٥٦] ويلزم الإيجاب والسلب هذه المعاني[٥٧] ثم تقرن[٥٨] بقولنا «يوجد» وقولنا «لا يوجد» . فإن هذه الأحكام ينبغي أن يعتقد[٥٩] أنها الأحكام المتعاندة :

ممكن . . . لا ممكن . محتمل . . . لا محتمل . ممتنع . . . لا ممتنع . واجبٌ[٦٠] . . . لا واجبٌ . حقٌّ . . . لا حقٌّ .

---

(٥٥) يتنزل (ب) .

(٥٦) للموضوع (ك) .

(٥٧) يعني الجهات (فوق) .

(٥٨) نقرن (ف) .

(٥٩) نعتقد (ف) .

(٦٠) ضرورة ، واجب ضرورة (فوق) .



ـ ١٣ ـ

[نسق الموجَّهات]

فأما اللوازم[١] فهكذا يجري نسقها إذا وُضعت :

15 يلزم من قولنا «ممكن[٢] أن يوجد» قولنا «محتمل[٣] أن يوجد» ، وهذا ينعكس على ذاك[٤]، ويلزم منه ويلزمه أيضاً[٥] قولنا «ليس ممتنعاً أن يوجد» وقولنا «ليس واجباً أن يوجد» . ويلزم قولنا «ممكن ألّا يوجد» وقولنا «محتمل ألّا يوجد» قولنا «ليس واجباً ألّا يوجد» وقولنا «ليس ممتنعاً ألّا[٦] يوجد» . ويلزم قولنا «لا يمكن أن يوجد» وقولنا «لا يحتمل أن يوجد» قولنا 20 «واجبٌ[٧] ألّا يوجد» وقولنا «ممتنع أن يوجد» . ويلزم قولنا «لا يمكن ألّا يوجد» وقولنا «لا يحتمل ألّا يوجد» قولنا «واجبٌ أن يوجد» وقولنا «ممتنع

---

(١) يعني ما يتبع ويلزم ويجب من وضع غيره .

(٢) يمكن (ف) .

(٣) يحتمل (ف) .

(٤) ذلك (ب ، ك) .

(٥) يلزمه أيضاً (ك) ؛ ويلزم عنه أيضاً (ف) .

(٦) أن لا ، هكذا مكررة في النص (ف) .

(٧) واجب (ب) .



ألاّ[٨] يوجد» . فلنتأمل ما نصفه[٩] من هذا الرسم الذي نرسمه[*] .

[الترتيب الأول]

[I]

ممكن أن يوجد

محتمل أن يوجد

ليس ممتنعاً أن يوجد

ليس واجباً أن يوجد .

[الترتيب الثالث]

[III]

ليس ممكناً أن يوجد

ليس محتملاً أن يوجد

ممتنعٌ أن يوجد

واجبٌ ألاّ يوجد .

[الترتيب الثاني]

[II]

ممكن ألاّ يوجد

محتمل ألاّ يوجد

ليس ممتنعاً ألاّ يوجد

ليس واجباً ألاّ[١٠] يوجد .

[الترتيب الرابع]

[IV]

ليس ممكناً ألاّ يوجد

ليس محتملاً ألاّ يوجد

ممتنع ألاّ يوجد

واجبٌ أن يوجد .

فقولنا «ممتنع» وقولنا «لا ممتنع» يلزمان قولنا «محتمل» وقولنا «لا محتمل»[١١] وقولنا «ممكن» وقولنا «لا ممكن»[١٢] لزوم مناقضةٍ[١٣] . إلاّ أنّ ذلك على القلب . وذلك أنّ الذي يلزمِ قولنا «ممكن[١٤] أن يوجد» سلب

---

(٨) أن لا ، هكذا مكررة في النص (ف) .

(٩) نضعه (ف) .

(*) وردت الترتيبات في (ك) وفقاً لتسلسلها المباشر ، أي الترتيب الأول يقابله الثاني والترتيب الثالث يقابله الرابع .

(١٠) أن لا ، هكذا مكررة في الرسمَ (ف) .

(١١) يحتمل (ف) .

(١٢) يمكن (ف) .

(١٣) لزوم المناقضة (ب) .

(١٤) يمكن (ف) .

قولنا «ممتنع أن يوجد» ، والذي يلزم سلب ذلك[١٥] إيجاب هذا . وذلك أنّ الذي يلزم قولنا «ليس ممكناً أن يوجد» إنما هو قولنا «ممتنع أن يوجد» ؛ فإن[١٦] قولنا «ممتنع أن يوجد» هو إيجابٌ وقولنا «ليس ممتنعٌ»[١٧] سلبٌ .

فأمّا الواجب[١٨] فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه . فإنّ[١٩] من البيِّن أنه ليست هذه حاله لأنّ الذي فيه إنما هو الأضداد . فأمّا المناقضة فعلى حيالها[٢٠] . وذلك أنه ليس سلب قولنا «واجبٌ ألاّ[٢١] يوجد» قولنا «ليس واجباً أن يوجد» ، وذلك أنَّه قد يجوز أن يصدق القولان جميعاً في المعنى الواحد بعينه : فإن «ما كان واجباً ألاَّ[٢٢] يوجد» «فليس واجباً أن يوجد» . والسبب في أنّ اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر ، أن الممتنع حقُّه في القول بضدّ الواجب ، وإن[٢٣] كان الممتنع والواجب[٢٤] قوتهما واحدة بعينها[٢٥] . وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألاّ[٢٦] يوجد ؛ وما كان ممتنعاً ألاّ[٢٧] يوجد فواجبٌ أن يوجد . فقد يجب ، إن كانت تلك تجري[٢٨] على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا ممكن[٢٩] ، أن تكون هذه[٣٠] على الضدّ . فإنَّ الواجب والممتنع قد يدلاّن على معنًى واحدٍ بعينه ، غير أنَّ ذلك على جهة القلب .

-22 b-

5

(١٥) ذاك (ك) .
(١٦) وإن (ف) .
(١٧) ممتنعاً (ف) ؛ ممتنعاً هو (ك) .
(١٨) نعني الضروري (ز ب) .
(١٩) فإنه (ف) .
(٢٠) يعني متفرّقاً .
(٢١) أن لا (ف) .
(٢٢) أن لا (ف) .
(٢٣) فإن (ب) .
(٢٤) فإن . . . فبالواجب (ك) .
(٢٥) يعني أنهما جميعاً متفقان في أنهما لا محالة .
(٢٦) جملة : «بل ألاّ يوجد» (ن ف) .
(٢٧) أن لا (ف) .
(٢٨) يعني المقدمات التي للممتنع .
(٢٩) يمكن ولا يمكن (ف) .
(٣٠) يعني المقدمات التي للواجب .



أو[٣١] نقول إنَّه[٣٢] ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه ، وذلك أنَّ «ما كان واجباً أن يوجد» «فممكن[٣٣] أن يوجد» ؛ وإن لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم[٣٤] إما الإيجاب وإما السلب . فإن «لم يكن ممكناً أن يوجد» «فممتنع أن يوجد»[٣٥] فالذي[٣٦] هو أوجب[٣٧] إذاً أن يوجد[٣٨] ممتنع[٣٩] أن يوجد ؛ وذلك خلفٌ[٤٠] . وأيضاً فإنّ قولنا «ممكنٌ أن يوجد» يلزمه قولنا «ليس ممتنعاً أن يوجد» ؛ ويلزم هذا قولنا «ليس واجباً أن يوجد» . فيجب من ذلك أن يكون ما هو «واجبٌ أن يوجد» «ليس واجباً أن يوجد» ؛ وذلك خلف . وأيضاً فإنه ليس يلزم[٤١] قولنا «واجبٌ أن يوجد» قولنا «ممكن أن يوجد»[٤٢] ولا قولنا «واجب ألاّ[٤٣] يوجد» . وذلك أنَّ القول بالممكن[٤٤] قد يتفق فيه الأمران[٤٥] جميعاً . وأمّا هذان فأيّهما[٤٦] كان[٤٧] صادقاً لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألاّ[٤٨] يوجد . وإن

(٣١) يريد بهذا القول إصلاح الرسم الذي كان قد وضعه .

(٣٢) ولعله خليق أن يكون .

(٣٣) ممكن (ك) .

(٣٤) يلزمه (ك) .

(٣٥) جملة : «فممتنع أن يوجد» (ن ب) .

(٣٦) والذي (ف) .

(٣٧) واجب (ب) ؛ (ك) .

(٣٨) لأن إن الذي يوجد (ك) .

(٣٩) فمتنتع (ف) .

(٤٠) محال ، شنيع ، قبيح (فوق) .

(٤١) في نسخة أخرى : فإنه ليس يلزم قولنا «ممكن أن يوجد» قولنا «واجب أن يوجد» ولا قولنا «واجب ألا يوجد» .

(٤٢) ليس يلزم من قولنا «ممكن أن يوجد» قولنا «واجب أن يوجد» (ك) .

(٤٣) أن لا (ف) .

(٤٤) الممكن (ب) .

(٤٥) يعني أنه قد يتفق أن يكون الشيء وألاّ يكون المعنى .

(٤٦) فإنهما (ك) ؛ قد (زب) .

(٤٧) قد كان (ب) .

(٤٨) أن لا (ف) .

كان واجباً أن يوجد أو ألاّ[٤٩] يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد[٥٠] بقي إذاً أن يكون الذي يتبع قولنا «ممكن أن يوجد» إنما هو قولنا «ليس واجباً ألاّ[٥١] يوجد» ، فإنَّ هذا قد يصدق أيضاً مع قولنا «واجبٌ أن يوجد» . وذلك أنّه يصير نقيضاً للقول اللازم لقولنا «ليس يمكن[٥٢] أن
25 يوجد» . فإنه قد يلزم هذا القول قولنا «ممتنع أن يوجد» وقولنا «واجبٌ ألاّ[٥٣] يوجد» الذي سلبه «ليس واجباً ألاَّ[٥٣] يوجد» . فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضاً على هذا الوجه الذي وصفناه[٥٤] ؛ وإذا[٥٥] وُضِعت كذلك لم يلحق ذلك[٥٦] شيءٌ محالٌ .

ولعلّ الإنسان أن يشك[٥٧] فيقول : هل يلزم قولنا «واجبٌ أن يوجد»
30 قولنا «ممكن[٥٨] أن يوجد» ؟ فإنه إن[٥٩] لم يكن يلزمه فنقيضه يتبعه[٦٠] ، وهو قولنا «ليس يمكن[٦١] أن يوجد» . وإن قال قائلٌ إنَّ هذا القول ليس هو نقيض ذاك[٦٢] ، فواجب أن يقول[٦٣] إن نقيضه قولنا «يمكن ألاّ[٦٤] يوجد» . والقولان جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب[٦٥] . غير أنّا قد نرى أيضاً أن الشيء الواحد بعينه يمكن أن[٦٦] يقطع وألاّ[٦٧] يقطع ، ويمكن أن

---

(٤٩) أو لا (ف) .
(٥٠) وقد (ك) .
(٥١) أن لا (ف) .
(٥٢) ممكناً (ب) .
(٥٣) أن لا (ف) .
(٥٤) وضعناه (ف ، ك) .
(٥٥) فإذا (ف) .
(٥٦) ذاك (ف) .
(٥٧) يسأل (ب ، ك) .
(٥٨) يمكن (ف) .
(٥٩) فإن بدل فإنه إن (ك) .
(٦٠) فهو (ك) .
(٦١) ممكناً (ك) .
(٦٢) ذلك (ب) .
(٦٣) نقول (ف) .
(٦٤) أن لا (ف) .
(٦٥) يزيد في هذا القول في الشك في أن «يمكن» يلحق «واجب» .
(٦٦) [أن] (ب) .
(٦٧) أن لا (ف) .

يوجد وألّا يوجد . فيجب من ذلك أن يكون ما هو «واجبٌ أن يوجد» «يحتمل ألّا[٦٧] يوجد» ؛ وهذا أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن[٦٨] أن يوجد أو أن يمشي ، فقد يقدر[٦٩] على ما هو مقابل لذلك ؛ بل هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ؛ وأول ذلك في الممكنة[٧٠] التي ليست قواها بنطق ومثال ذلك «النار» ؛ فإنها[٧١] تُسخِن كل ما لقيته ، وقوتها[٧٢] ليست بنطق . فالقوى التي تكون بنطقٍ هي واحدةٌ بأعيانها لأشياء كثيرةٍ ولأضدادها . فأمّا القوى التي ليست بنطقٍ فليس كلّها كذلك ، لكن الأمر على ما قلنا في النار . وذلك أنه ليس ممكناً أن تحرق وألّا[٧٣] تحرق ؛ وكذلك غيرها مما بفعل[٧٤] دائماً . إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطقٍ قد يمكن فيها[٧٥] أيضاً أن تقبل معاً المتقابلات[٧٦] . وإنما قلنا هذا القول ليعُلم[٧٧] أنه ليس كل إمكانٍ[٧٨] فهو للأشياء المتقابلة[٧٩] ولا فيما يقال في النوع الواحد[٨٠] بعينه ؛ وإن[٨١] بعض الإمكان مشترك[٨٢] في الاسم . وذلك أن الممكن ليس هو[٨٣] مما يقال على الإطلاق[٨٤] ، بل منه

---

(٦٧) مكررة .

(٦٨) أي في قوته (ز ب) .

(٦٩) نحتاج في فهم ما يذهب إليه في هذا القول إلى أن نعلم أن اسم الممكن في اللسان اليوناني مستخرج مشتق من القوة والقدرة على الشيء .

(٧٠) القادرة ، القوية (فوق) .

(٧١) فإنها (ن ب) .

(٧٢) وقواتها (ك) .

(٧٣) أن لا (ف) .

(٧٤) تفعل (ب) ؛ يفعل (ف ، ك) .

(٧٥) فيه (ك) .

(٧٦) المقابلات (ك) .

(٧٧) لتعلم (ف) .

(٧٨) قدرة ، قوة ؛ (فوق) .

(٧٩) المقابلة (ك) .

(٨٠) يعني الذي يكون بغير نطق .

(٨١) كان (ز ب) .

(٨٢) مشتركاً (ب) .

(٨٣) هو (ب) .

(٨٤) أي على معنى مفرد (فوق) .

ما يقال حقًّا لأن الشيء بفعلٍ[٨٥] . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن المشي

(١٩٠ أ) ممكن له لأنه يمشي . وبالجملة قولنا في الشيء إن كذا ممكن له ، لأنه

10 بالفعل بالحال التي يقال إنها ممكنة[٨٦] . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنه[٨٧] من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان[٨٨] إنما هو في الأشياء المتحرِّكة وحدها . فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحرِّكة . والقول بأنه[٨٩] ممكن أن يمشي وأنه[٩٠] يمشي صادقاً فيما هو دائب يمشي وبفعل[٩١] وفيما[٩٢] من

15 شأنه المشي . فأما ما قيل ممكناً[٩٣] على هذا الوجه فليس بصادقٍ إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورةً . وأما على الوجه الآخر فإنه صادقٌ . فإذ[٩٤] كان الكلّي لاحقاً[٩٥] بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجبٌ أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلاَّ أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مبدؤها كلها قولنا «واجبٌ» وقولنا «ليس

20 واجب[٩٦] أن يوجد» أو [٩٧]«ألاّ يوجد»[٩٧] . ثم ينبغي أن نتأمل كيف[٩٨]

---

(٨٥) يفعل (ب ، ف ، ك) .

(٨٦) له (زف ، زك) .

(٨٧) لأن (ف) .

(٨٨) وهذه القوة أو القدرة إنما هي .

(٨٩) يمكن (ف) .

(٩٠) أو إنه (ف ، ك) .

(٩١) بالفعل (ب) ؛ ويفعل (ك) .

(٩٢) هو (زب) .

(٩٣) ممكن (ك) .

(٩٤) فإذا (ف) .

(٩٥) لا حق ، (فوق) ، كذى في الدستور بخط إسحق .

(٩٦) واجباً (ف) .

(٩٧) أوْلا (ب ، ك) ؛ وأن لا (ف) .

(٩٨) [يكون] (ب) .



لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجبٌ ضرورةً فهو بالفعل[٩٩] . فيجب من ذلك ، إذ كانت الأشياء الأزلية أقدم ، أن يكون أيضاً الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء[١٠٠] بالفعل دون القوة . ومثال ذلك الجواهر الأول ؛ وبعضها مع[١٠١] قوة[١٠٢] ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها أشد تأخّراً ؛ وبعضها[١٠٣] ليست[١٠٤] في حالٍ من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوى[١٠٥] فقط .

(٩٩) الإمكان (فوق) .
(١٠٠) الإمكان (ك) .
(١٠١) مثل القوة على المشي في الإنسان أي إمكان المشي له .
(١٠٢) إمكان ؛ (فوق) .
(١٠٣) مثل انقسام العِظَم ، ويريد العدد بلا نهاية .
(١٠٤) ليس (ب) .
(١٠٥) قوة (ب) .

الفصل الخامس

ـ ١٤ ـ

[تضاد القضايا]

وقد ينبغي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب أو الإيجاب ضد الإيجاب[١] وهل قولنا «كل إنسان عدل» هو ضد قولنا[٢] «ولا[٣] إنسانٌ 30 واحد[٤] عدلٌ» أو[٥] إنما هو ضد قولنا «كل إنسانٍ جائر» ؛ كأنك قلت «سقراط عدلٌ» ، «سقراط ليس بعدلٍ» ، «سقراط جائر» : أيّ الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إنْ كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم[٦] في الذهن ، وكان في الذهن ضد الاعتقاد إنما هو اعتقاد ضده[٧] ـ ومثال ذلك أن اعتقادنا 35 أن «كل إنسان عدلٍ» ضد اعتقادنا أن «كل إنسانٍ جائر» ـ فواجبٌ ضرورةً أن (١٩٠ ب) يكون أيضاً الحال في الإيجابين اللذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال . وإن[٨] لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد لم يكن أيضاً الإيجاب هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر أيّ

---

(١) ضد الإيجاب أبداً إنما هو الإيجاب (ف) .

(٢) لقولنا (ف) .

(٣) و [لا] (ب) .

(٤) واحداً (ب) ؛ واحد (ن ف) .

(٥) وإنما (ب) .

(٦) تقوم (ب) .

(٧) ضد (ب) .

(٨) فإن (ك) .

اعتقادٍ حق هو المضاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبه ، أو اعتقادنا وجود ضده ؟

وأعني بذلك هذا المعنى هاهنا عقد صادقٌ في خيرٍ ، وهو أنه خير ، وعقد آخر كاذبٌ وهو أنه ليس بخير ، وعقد غيره وهو أنه شرٌ . فأي هذين ، ليت شعري ، هو ضد العقد الصادق ؟ وإن كانا[٩] واحداً[١٠] فالمضادة في أيّهما هي[١١] ؟ فنقول : إنَّ ظننا أن العقدين المتضادين إنما يُحدّان بأنهما لسببين[١٢] متضادين باطل . وذلك أن الاعتقاد في خيرٍ أنه خيرٌ ، والاعتقاد في شر أنَّه شر خليق أن يكون واحداً[١٣] بعينه[١٤] ، بل هو حقّ ، واحداً كان أو أكثر من واحدٍ . وهذان[١٥] متضادان . غير أنه ليس من قِبَل أنهما لضدين فهما ضدان[١٦] بل[١٧] من قبل أنهما بحال تضاد ؛ فإذ[١٨] كان هاهنا عقدٌ في خير أنه خير ، وعقدٌ أنه ليس بخير ، وعقد أنَّه شيءٌ آخر ليس هو موجوداً

---

(٩) كان (ب) .
(٩) أي إن كان معناهما واحداً (فوق) .
(١٠) يعني بقوله «وإن كانا واحداً» أي وإن كانا في المكان والعقد الصادق واحداً ؛ أي كان معناهما واحداً (زب) .
(١١) هو (ب) .
(١٢) لشيئين (ف) .
(١٣) واحد (م) .
(١٤) قوله «واحداً» أي حقاً ، وأكثر من واحد أي قوتين .
(١٥) جملة : «وهذان . . ضدان» (ن ب)؛ فهٰذان (ك).
(١٦) يوجد أن لشيئين متضادين لضدين فهما ضدان (ف) ؛ يوجدان لسببين متضادين هما متضادان (ك) .
(١٧) لكن (ك) .
(١٨) فإن (ب ، ك) .

10 ولا يمكن أن يوجد ، فليس ينبغي أن يوضع الضد واحداً من تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فيما ليس بموجودٍ أنه موجود ، أو فيما[١٩] هو موجودٌ بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد[٢٠] فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع المتضاد فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضاً التكوّن . والتكوّن إنما

15 يكون من المتقابلات . فمن هذه إذاً تدخل الشُبه .

فإذ[٢١] كان الشيء الخير هو خير[٢٢] وليس بشرٍ ، وكان الأول له بذاته ، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه[٢٣] إنما عرض له أن يكون ليس بشرٍّ ، وكان العقد الذاتي[٢٤] في كل واحدٍ من المعاني أحرى بالصدق متى كان حقًّا ، أو بالكذب متى كان باطلاً ، وكان العقد في خيرٍ ما أنه ليس بخير

20 عقداً باطلاً لأمرٍ ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقداً باطلاً[٢٥] لأمرٍ عرضي ، فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أحرى بالكذب من اعتقاد ضده . والذي هو أحرى بالكذب في كل واحدٍ من المعاني هو المعتقد[٢٦]

(١٩١ أ) لضده . وذلك أن الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد

(١٩) وفيما (ف ، ك) .
(٢٠) جملة : «فيما ليس . . . الاعتقاد» (ن ك) .
(٢١) فإذا (ك) .
(٢٢) خيراً (ب) .
(٢٣) أنه (ن ف) .
(٢٤) الثاني (ف) .
(٢٥) عقد باطل (ك) .
(٢٦) يعني أن الذي يعتقد أنه أبعد هو الذي ينبغي أن يعتقد أنه ضد .

بعينه . فإذ[٢٧] كان الضد هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدّ مضادةً ، فمن

2 البيِّن أن هذا هو الضد . فأما[٢٨] الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقادٌ مقرونٌ بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليقٌ أن يخطر بباله أيضاً فيه أنه ليس بخير .

وأيضاً[٢٩] فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجري الأمر على هذا المثال ، فقد يُرى[٣٠] أن ما قيل في ذلك صواب . وذلك[٣١] أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضد في كل موضع ؛ وإما ألا يكون فهي موضعٍ من المواضع ضدًّا[٣٢] . والأشياء[٣٣] التي ليس يوجد فيها الضد أصلاً ، فإن الكذب فيها إنما هو العقد المعاند للحق . ومثال ذلك من ظنَّ بإنسانٍ أنَّه ليس بإنسانٍ فقد ظنّ ظنًّا كاذباً . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدان[٣٤] فسائر الاعتقادات إنما الضد فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنَّه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه

3 ليس بخير يجريان على مثالٍ واحدٍ . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير[٣٥] . وهو عقدٌ حقٌّ ، أيُّ عقدٍ ، ليت شعري ، هو ضده ؟ فإنَّه ليس يجوز[٣٦] أن يقال إنَّ[٣٧] ضده اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن في حالٍ

---

(٢٧) فإن (ك) .

(٢٨) وأما (ف) .

(٢٩) وأيضاً (ن ف) .

(٣٠) نرى (ف) .

(٣١) جملة : «وذلك . . . المواضع ضداً» (ن ف) .

(٣٢) ضداً أصلاً (ك) .

(٣٣) فالأشياء (ك) .

(٣٤) الضِدَّين (ب) .

(٣٥) هو (ف ، ك) .

(٣٦) يحق (ك) .

(٣٧) إن (ن ك) .

من الأحوال أن يصدقا **معاً من قِبَل** أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر .
فيلزم في ذلك الشيء أن يكونا صادقين معاً ؛ ولا ضده أنه ليس بشر . فإن
40 هذا أيضاً صدقٌ . فقد بقي إذاً[٣٨] أن يكون ضد العقد فيما ليس بخير أنّه
-24 a- ليس بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أنّ هذا باطل . فيجب من
ذلك أن يكون أيضاً[٣٩] ضدّ العقد فيما هو خيرٌ أنه خير[٤٠] العقد فيما هو
خيرٌ أنه ليس بخير .

ومن البيِّن أنَّه لا فرق في ذلك ، وإن جعلنا الإيجاب كليًّا . وذلك أنَّ
5 الضد يكون حينئذٍ السلب الكلي . ومثال ذلك أن ضد العقد أن كلَّ ما هو
خير فهو خير ، العقدُ أنه ولا واحدٍ من الخيرات خير . وذلك أن العقد في
الخير أنَّه خير الذي يعقل[٤١] الخير على المعنى الكلي هو العقد بعينه في أي
خيرٍ كان أنَّه خير . ولا فرق بين هذا وبين العقد أنَّ[٤٢] كلَّ ما كان خيراً فهو
خير . وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

-24 b- فإذ كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب
والسلب في اللفظ دلائل[٤٣] لما[٤٤] في النفس ، فمن البيِّن أن ضد الإيجاب
أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلّي . ومثال ذلك أن
10 قولنا «كل خير فهو خير» أو قولنا «كل إنسانٍ فخير» ، قولنا «ولا خير واحد»
أو قولنا «ولا إنسانٌ واحدٌ» . فأما[٤٥] نقيضه فقولنا[٤٦] «ليس كل خيرٍ» أو
«ليس كل إنسانٍ»[٤٧] .

---

(٣٨) إذاً (ن ك) .
(٣٩) أيضاً (ن ب) .
(٤٠) خير (ن ب) .
(٤١) يعقد (ب) .
(٤٢) فإن (م) .
(٤٣) دليل (ف) .
(٤٤) ما (ب) .
(٤٥) وأما (ك) .
(٤٦) فهو قولنا (ب) .
(٤٧) [خيراً] (ب) ؛ خير (زف) .

ومن البيِّن أنَّه ليس يمكن أن يكون حقٌّ ضد الحقِّ ، و[٤٨] لا رأي لرأي ولا نقيض لنقيضٍ[٤٩] . فإنَّ وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأمّا الضدان فليس يمكن أن يوجدا معاً في شيءٍ واحدٍ بعينه .

تم كتاب أرسطوطاليس «باري أرمينيس» أي «في العبارة» . نقل إسحق بن حنين . نُقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كُتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها من خط يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً[٥٠] .

---

(٤٨) و (ن ب) .

(٤٩) نسخة يوجد «أن لشيئين متضادين» .

يعني أن قولنا النار حارة والماء بارد ليس عقدين متضادين بل ينبغي أن يكون موضوع واحد يحمل عليه شيئان مثل النار باردة والنار حارة .

(٥٠) تم كتاب باري أرميناس أي العبارة نقل حنين بن إسحق والحمد لله رب العالمين (ك) .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

---

(٨٣) [illegible]

(٨٤) [illegible]

[illegible]

[illegible]

(٨٥) [illegible]

[illegible]

فهرس المحتويات



سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق أرسطو

المجلد الثالث

كتاب «أنالوطيقا الأولى»

أو

كتاب «القياس»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة





سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطقِ أرسطو

المجلّد الثالث

كتاب «أنالوطيقا الأولى»

أو

كتاب «القياس»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة



سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق أرسطو

المجلد الثالث

كتاب «أنالوطيقا الأولى»

أو

كتاب «القياس»

مقدمة وتعليق

د. فريد جبر

مراجعة



مقدمة

إن المصادر العربية تذكر ترجمات سريانية كثيرة لهذا الكتاب . لكنا لم نعثر منها حتى الآن إلا على ترجمتين نسبت إحداهما إلى پروبا النسطوري ، وهي تشتمل على الفصول السبعة الأولى من مقالة الكتاب الأول ، ولدينا منها مخطوطات كثيرة . أما الترجمة الثانية فتشمل الكتاب كله وهي بقلم جاورجيوس ، أسقف العرب ، طبعها فُرْلاني سنة ١٩٣٥ . ولقد أضاف ناشر «الأنالوطيقا الأولى» في المخطوط الباريسي اسمين آخرين هما تيوفيل أو تيوفيلي وأثناسيوس البلذي ، رجع إليهما ، مع من رجع إليهم ، في ما يتعلق بـ «النقول السريانية» .

أما تيوفيلي فاسمه الكامل ثيوفيل بن توما الحمصي الرهاوي (+ ١٦٩ هـ = ٧٨٥ م) . وهو مسيحي ماروني كان يعمل منجّماً للخليفة المهدي ، ومترجماً من اليونانية إلى السريانية . وأما أثناسيوس البلذي «الراهب» ، أو «الراهب» فقط (+ ٧٧ هـ = ٦٩٦ م) ، فهو أحد تلامذة مدرسة قِنسْرين . وقد أصبح بطريركياً لليعاقبة (جر، ص ٢٦) .

كما أنه لكل من پروبا وجاورجيوس تفاسير أيضاً لكتابنا ما تزال محفوظة في مخطوطات عديدة . على أن في مخطوطين منها رسالة لسرجيوس الراسعيني يعالج فيها منزلة كتابنا بين مؤلفات أرسطو، ومعنى «الشكل» في الفصل السابع من المقالة الأولى في الكتاب ذاته ، ولدينا أيضاً

رسالة من سيفروس سيبوخْتْ (+ ٤٧ هـ = ٦٦٧ م) في أقيسة «التحليلي الأول». لكن لا نعرف، من تفسير الجاثليق النسطوري حنا نيشوع (+ ٨١ هـ = ٧٠٠م) لهذا الكتاب ، إلا عنوانه الوارد في فهرست عبد يشوَع .

أما نصّ الفهرست فنورده على الوجه الآتي:

«الكلام على أنالوطيقا الأولى

١ ـ نقله ثيادوروس إلى العربي . ويقال : عرضه (أو عُرِض) على حنين فأصلحه .

٢ ـ ونقلٍ حنين قطعة منه إلى السرياني . ونقل إسحق الباقي إلى السرياني .

٣ ـ المفسِّرون = فسَّر الإسكندر إلى الأشكال الحملية (بدلا من الجميلة) تفسيرين ، أحدهما أتم من الآخر . وفسَّر ثامسطيوس للمقالتين جميعاً في ثلاث مقالات . وفسَّر يحيى النحوي إلى الأشكال الحملية (بدلاً من الجميلة) . وفسَّر قويري إلى الثلاثة الأشكال أيضاً . وفسَّر أبو بشر متى للمقالتين جميعاً . وللكندي تفسير هذا الكتاب» . انتهى نصّ الفهرست .

إن أول سؤال يقابلنا هنا يتعلَّق بناقل الكتاب «إلى العربي» يقول ابن النديم أنه ثيادوروس . ويقول ناشر المخطوط الباريسي أنه «تذاري» (لا نذاري كما يدوّن بيترز» الذي يبدو اسمه تعريباً للإسم «ثيادوروس» . ويؤيد هذا عثورُنا على مخطوط آخر للترجمة ذاتها في مجموعة شستربتي ، بالرقم ٣٧٦٩ ، حيث تنسب تلك الترجمة إلى «ثيادوروس» أيضاً . فلا صعوبة في كون الإسمين صيغتين مختلفتين لمسمّى واحد ورجل واحد . ولكن مَن هو هذا الرجل ؟

لا يمكن أن يكون ثيادورس أبو قرة، إذا تقيّدنا بقراءة «الفهرست» في الطبعة المصرية (ص ٣٦٢): «ويقال : عرضه على حنين» . فإن أبا قُرة توفي



سنة ٢١٠ هـ (٨٢٥ م) وولد حنين سنة ١٩٤ هـ (٨١٠ م). ولذلك يتساءل آشتينشنيدر ألم يكن الرجل أسقف الكَرْخ في بغداد، ذاك الذي يذكره ابن أبي أصيبعة في الأطباء ؟ ويرى بدوي أن هذا «افتراض لا نجد ما يؤيِّده أو يفنِّده» . لكنا نستطيع بعد الرجوع إلى بعض المخطوطات ، أن نقرأ نص «الفهرست» على الوجه الآتي : «نقله ثيادوروس . ويُقال : عُرض (بدلاً من عرضه) على حنين فأصلحه» . وكأن بيترْز قد اختار هذه القراءة ، وتبعه فيها فِلْزر . فإن هذا الأخير يرى من الجائز أن يكون أبو بشر متى هو الذي اختار «ترجمة ثيادوروس أبي قرة العربية» للقراءة الفلسفية في مدرسة بغداد ، فعدل عن ترجمة ابن البطريق وثلاث ترجمات أخرى يعود إليها ـ بدون أن يذكر أصحابها ـ ابن سوار ناشر المخطوط الباريسي . وأيًّا كان الحال ، فإن ترجمة ثيادوروس ، أو تذاري ، بدت لابن سوَار جديرةً بأن تعتمد ، لأنها كانت قد عُرِضت على حنين فأصلحها . وكان أخذ «النقل القديم» هكذا ، بعد إعادة النظر فيه ، أمراً مألوفاً في مدرسة حنين . نعرفه من «الرسالة» التي وضعها هذا الأخير شارحاً فيها الطريقة المعتمدة في حلقته للوصول إلى ترجمات تكاد تكون في منتهى الأمانة للأصول المترجمة . فإنهم كانوا يتفقون على بعض «النقل القديم» ، بعد إصلاحه وتصحيحه ، بدلاً من أن يضعوا ترجمات جديدة . على أن عكس الطريقة كان يقع أيضاً ، كأن يصلح ثابت بن قرَّة ما كان ذوو مَدْرسة حنين قد نقلوه .

لكن الظاهر ، فيما يتعلق بكتابنا أن حنيناً كان قد فكَّر بأن ينقله هو ذاته إلى العربية ، إذ باشر نقل «قطعة منه» و «نقل إسحق الباقي» إلى السريانية . ونعلم أن هذه الطريقة كانت متبوعة ، هي أيضاً في مدرسة الرجل ؛ إذ أنه كان ، مع ابنه ، من النادرين في إجادة اللغة اليونانية . ولا شك أن ابن سوار قد راجع ، في ضوء هذا النقل السرياني لحنين وابنه ، ترجمة ثيادوروس المصحَّحة ، إذ أثبتها في نشرته في المخطوط الباريسي . والدليل على ذلك أنا نقرأ لدى التحليلي الثاني ، ٣٣ ب ٤٤ ، ما يلي : «إلى هذا الموضع بلغ



نقل حنين بالسريانية . وما يتلو ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو من نقل إسحق» (بدوي، منطق ١ ، ١٤٨) .

هذا ، وإن ابن النديم ، بعد كل الذي سبق ذكره ، ينتهي إلى سلسلة مُفسِّري الكتّاب يونانيين وعرباً .

وأول من يذكره من هذا القبيل هو الإسكندر ، الذي ، فيما ورد في «الفهرست» ، «فسَّر إلى الأشكال الحملية» . والواقع أن تفسير الإسكندر يشمل كتابنا كُلَّه . لكن التقليد المسيحي الإسكندراني كان يمنع الباحثين أن يتجاوزوا «الأشكال الحملية» ، في قراءتهم للتحليلي الأول . ولقد تبعهم في ذلك اليعاقبة من السريان الغربيين . ويشهد على قولنا هذا ما أورده الفارابي في «ظهور الفلسفة» من أن يوحنا بن حيلان كان قد تمنّع أولاً من أن يقرأ معه إلى أبعد من الحدّ الذي يفرضه التقليد ، إذ كان يرى في ذلك تحدّياً لإيمانه المسيحي . ويدلّ على هذا التقليد ما نعرفه من مصادر أخرى عن تلخيص الرازي «لأنالوطيقا الأولى» ، والمختصرات التي وضعها في كتابنا ابن المقفع ، وسُلَّم الحُرَّاني ، وأبو نوح . فإن كل هذه الآثار لا تتجاوز الفصول السبعة الأولى من المقالة الأولى من كتابنا . وهكذا يجب القول والتعليل في تفسيريْ كل من يحيى النحوي والقويري اللذين لم يتعديًا «الأشكال الحملية» . على حين أن ثامسطيوس شمل بتفسيره «المقالتين جميعاً في ثلاث مقالات» . ويجدر بالملاحظة هنا أن التفسير المنسوب إلى هذا الرجل في «شروح أرسطو اليونانية» من طبعة برلين ، هو نصّ منحول إليه . أما العرب فكان لديهم ، لإثبات ترجماتهم ، النص الصحيح . وكذلك القول في نصّ اللينس الذي أشرنا إليه سابقاً في المقدمة لكتابنا في «المقولات» .

ثم ينتقل ابن النديم ، بعد كلامه على المفسّرين الهلنسّتيين ، إلى ذكر المفسِّرين العرب ، فيورد اسم رجلين هما أبو مبشر متى ، والكندي . مع أن للفارابي أيضاً شروحاً نجد عناوينها في «الفهرست» ذاته ، الذي ينقل عنه



القفطي وابن أبي أصيبعة . أما مؤلّفات الرجل في الموضوع فليس لدينا منها سوى «الجامع» ، و «التفسير الصغير» . أما «التفسير الوسيط» فما يزال مفقوداً ، على حين أنّا نعرف أن «التفسير الكبير» كان بين يدي ابن ميمون (+ ٦٠١ هـ/ ١٢٠٥ م) ، الذي يذكره في كتابه «المسلّمات الطبية» . فضلاً عن أن ابن باجة يعود إليه ويتخذه أساساً لجملة من التعليقات ما تزال محفوظة في مخطوط الأسكوريال رقم ٦١٢ : ٥ ـ ٦[١] . ولقد ذكرنا في موضعه ما كان موقف الفارابي من يوحنا بن حيلان ، عندما تمنّع هذا الأخير من أن يتجاوز ، في قراءة كتابنا ، الفصول السبعة الأولى من المقالة الأولى . وهذا يعني أن أبا نصر شمل بتفسيره كل الكتاب .

وكذلك فعل أبو بشر متى الذي لم تكن نسطوريته لتفرض عليه ـ مثلما كان الأمر لدى اليعاقبة المغربيين ـ أن يتقيّد بالتقليد الإسكندراني . والمؤسف هنا هو أن تفسير أبي بشر ما يزال مفقوداً . لكن تلميذه يحيى بن عدي استخدمه ، على ما هو بارز في حواشي المخطوط الباريسي . كما أن ابن سُوار في نشرته هذه يستخدم أيضاً التعليقات التي كان وضعها ابن عديّ بالسريانية وانتهى منها سنة ٣١٧ هـ/ ٩٢٩ م ، (بدوي = منطق ١ : ١٣٢) . على أن تلك التعليقات ليست مضمون الكتاب الذي يذكره ابن النديم ليحيى بن عدي أيضاً ، وعنوانه «الطريق إلى حلّ القياس» .

أما الكندي ، فلقد ورد له ، غير التفسير المشار إليه هنا ، وفي محل آخر من الفهرست، كتاب تحت عنوان «توضيح قول بطليموس في الكتاب الأول من المجسطي عن قول لأرسطو في الأنالوطيقا» . وقد لخّص تلميذه السرخسي كتابنا ، الذي يُذكر له تفسير آخر نُسب إلى جابر بن حيان .

هذا وإن لدينا من ابن سينا كتاباً في «القياس» لم يكن شرحاً «للتحليلي

(١) نشر بعضها ماجد فخري في «مجلة الأبحاث»، الجامعة الأميركية، بيروت.

الأول» ، بل «جواباً» من الشيخ الرئيس عن «سؤال» طرحه عليه «أبو سعيد أبو الخير» . إنما للرجل كتاب آخر في «علم البرهان وبيان أن كل تعليم وتعلّم من علم سابق» ، وضعه ، فيما يقول ، بعد أن «فرغ من أمر المشترك لجميع القياسات وهو الكلام في التأليف» . وهذا قول يعني أن ابن سينا كان قد ألّف «رسالة» في موضوع «الأنالوطيقا الأولى» ، قبل أن ينصرف إلى «رسالته» في «أصول علم البرهان» . كما أن لابن رضوان «أجوبة لمسائل منطقية من كتاب القياس» ربما كان مضمونها ما يشتمل عليه مخطوطا الأسكوريال «في المنطق» بالرقمين ٧٩٩ و ٨٧٧ . وفي الأسكوريال مخطوطان (٦١٢ : ٩ ـ ١٠ ، و ٦٤٩ ، ١) في المنطق كذلك ، وهما للجرجاني (+ ٥٣١ هـ/ ١١٣٦ م) ولابن طُملوس (+ ٦٢٠ هـ/ ١٢٢٣ م) .

ولدينا من ابن رشد أخيراً تلخيص للكتاب المذكور ما يزال مخفوظاً بنصّه العربي ، وبترجمتيه العبريتين ليعقوب بن ماخير ولصموئيل ابن يهودا . كما أنّا نعرف له أيضاً «تفسيراً وسيطاً» محفوظاً في أصله العربي ، وفي ترجمتين عبرية ولاتينية . وكلا الكتابين ما يزال مخطوطاً (بويج ، ١٩٢٢ ، MFO VIII) .

د . فريد جبر



ـ ملاحظات حول تحقيق النص ـ

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس

ب: كتاب بدوي

ك: مخطوط تركيا

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش:

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارةً إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارةً إلى ترقيم نص تريكو (Tricot)، وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفين [. . .] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثَّلةً بحرف (ن) والزوائد بحرف (ز).

٥ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق) وتحت السطر بكلمة (تحت).

٦ ـ نُقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط في حواشي نصّنا المحقّق.

٧ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.

الأولى ، بن [illegible] [illegible] عن [illegible] [illegible] سعيد

[illegible] تعليم

[illegible]

[illegible]

(٦٦ أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

أنولوطيقا الأولى

نقل تذاري[١]

المقالة الأولى[٢]

نظرية القيـاس

[الفصل الأول]

- ١ -

[المقدّمة ـ الحدّ ـ القياس وأنواعه ـ قول الكل واللاشيء]

- 24a - إن أوّل[٣] ما ينبغي[٤] أن نذكر هو الشيء الذي عنه فحصنا هاهنـا

---

(١) الكتاب الثالث من كتب المنطق لأرسطوطاليـس ويسمَّى أنالوطيقا وهو مقالتان ، ترجمة تذاري بن بسيل أخي أسطفن (زك) .

(٢) من أنالوطيقا (زك).

(٣) لما أراد أن يسوق إلى علم ما في هذا الكتاب صرّح أولاً بغرضه فيه ليبيّن منفعته ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيّره مثل كتاب واحد .

(٤) يجب أن يفهم قوله هاهنا «ينبغي» أنه أورده على العموم على المقدمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغي أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدمة وما الحد .



والغرض الذي إليه قصدنا . فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان(٥) ،

15 وغرضنا العلم البرهاني(٦) . ومن بعد ذلك فلنبيّن ما المقدمة ، وما الحد ، وما السلوجسموس(٧) ، وأي السلوجسمات(٨) كامل(٩) ، وأيها غير كامل . ومن بعد ذلك ما المحمول(١٠) على كل الشيء(١١) أو ليس بمحمول(١٢) على شيء منه(١٣) .

فالمقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء أو سالب(١٤) شيئاً عن شيء . وهي(١٥) إما كلي(١٦) وإما جزئي(١٧) وإما مهمل(١٨) . . وأعني بالكلي ما قيل

---

(٥) اللينوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يخرج بالصوت ؛ والعلم البرهاني هو العلم الحاصل في النفس من ذلك القياس . فغرضه في هذا الكتاب البرهان ، والغرض في البرهان هو العلم البرهاني.

(٦) في النقول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدمة البرهانية هي اقتضاب أحد جزئي التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالاً ، بل يقتضب اقتضاباً (فوقها : يأخذ أخذاً) ، وأن الجدلية هي مسألة عن التناقض.

(٧) القياس ، الجامعة (فوق) ؛ أي القياس (زك).

(٨) القياسات (فوق) ؛ القياسات (زك).

(٩) أي تام (فوق).

(١٠) الحسن . ما بين هاتين العلامتين ، هو في النقول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل الشيء أو ليس بمحمول على شيء منه بتة (فوق) ـ + نسخة : ما القول في كل الشيء أو ليس بمقول في شيء منه . + المقول كامل أي تام . (كل هذا يتعلق بلفظة «المحمول») المقول (فوق «المحمول»).

(١١) شيء . (فوق).

(١٢) بمقول (فوق).

(١٣) بتة ؛ (فوق) ؛ بمقول على كله ولا على شيء منه (ك) ؛

(١٤) سلب (ك) . (١٥) وهو .

(١٦) كلية (تحت) ؛ كلية . . . جزئية مهملة . . (١٧) جزئية (تحت) .

(١٨) قال الفاضل يحيى ابن عدي : لعل أرسطوطالس إنما لم يذكر المقدمة الشخصية لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها . وقول القائل : المقدمة على الإطلاق ، ينصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف =



على كل الشيء أو لم يقل على واحد منه[١٩] . والجزئي[٢٠] ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يقل على بعضه ، أو لم يقل على كل الشيء[٢١] . 20 والمهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد[٢٢] أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك[٢٣] أن علم الأضداد واحد[٢٤] ، وكقولك إن اللذة ليست خير[٢٥] .

والفرق[٢٦] بين[٢٧] المقدمة الأفودقطيقية وهي البرهانية ، وبين المقدمة الديالقطيقية وهي الجدلية ، أن[٢٨] البرهانية هي أحد جزئي

= واللام داخلتين للتعريف ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول القائل الشاعر وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله هاهنا المقدمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم . وهذه إنما هي المسؤولية على القياس التي بها قوامه . وهذه لا تكون إلاّ كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كلياً ، ولذلك لا يكون شخصياً البتة.

(١٩) الكلي ولا على واحد منه (فوق بالأحمر) .

(٢٠) نقله تاوفيلا هكذا : الجزئي ما قيل على واحد أو ليس لكل ؛ وأعني بالجزئي (ك) .

(٢١) شيء .

(٢٢) ألاّ (ك) .

(٢٣) وذلك أن كقولك (ك) .

(٢٤) يعني أن علمهما يدرك معاً .

(٢٥) بخير ؛ بخير (ك) .

(٢٦) إنما أورد الفرق بين المقدمات ليأخذ حد المقدمة المطلقة القياسية .

(٢٧) والفرق الذي شأنه البرهان إنما يأتي بالمقدمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنها أحد جزئي التناقض ، كقولك : الإنسان حي . فأما الذي شأنه الجدل ، فإن سبيله أن يسأل عن جزئي التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزءين : أعني الجزء الذي يقر به المسؤول منهما ، فيجعله مقدمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يستعمله صاحب الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه طريق برهاني .

(٢٨) هو أن (ك) .



25 التناقص . لأن المبرهن ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق ؛ وأن الجدلية[٢٩] هي مسألة عن جزئي التناقض . وليس[٣٠] بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق في أنه قد يكون من صنف كل واحد منهما سلجسموس[٣١] . وذلك لأن المبرهن والسائل قد يقيس[٣٢] كل واحد منهما إذا[٣٣] أخذ شيئاً مقولاً على شيء أو غير مقول[٣٤] ، فيكون[٣٥] إذاً على

30 نحو ما قلنا المقدمة القياسية[٣٦] في الجملة[٣٧] موجبة[٣٨] شيئاً لشيء أو سالبة شيئاً عن شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حق مأخوذة من - 24b -

10 الأوائل ، وتكون المقدمة الجدلية ، إما للسائل فمسئلة عن جزئي التناقض ، وإما للقائس ، فاستعمال[٣٩] الرأي[٤٠] المحمود[٤١] ، كما قد بيّن في كتاب (٦٦ ب) طوبيقا ، (وهو كتاب[٤٢] صناعة الجدل) . وسنقول فيما نستأنف[٤٣] من القول ، ما المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة

---

(٢٩) وأن المقدمة الجدلية .

(٣٠) نقل حنين في السرياني : لا فرق في كون القياس من كل واحدة منهما .

(٣١) قياس (فوق) ؛ سلو جيسموس (ك) .

(٣٢) أي يؤلف قياساً قد يُسَلْجَس يقيس (ك) .

(٣٣) نقل تاوفيل : إذا أخذ شيء مقولاً على شيء إما بالإيجاب وإما بالسلب ؛ إذا ما (ك) .

(٣٤) مقولاً عليه .

(٣٥) فتكون (ب) .

(٣٦) السلوجيسموسية القياسية (ك) .

(٣٧) على الإطلاق .

(٣٨) نقل حنين : إيجاب أو سلب شيء مقولاً على شيء على النحو الذي قلنا . تفسير «على النحو الذي قلنا» : يعني إما كلي ، وإما جزئي وإما ما (غير محدود) .

(٣٩) مُلَجمس القائس (ك) .

(٤٠) يريد بالرأي ما رآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا مما تقدّم بالبرهان من هذه الأوائل . والمحمود الظاهر من الآراء ما رآه الناس .

(٤١) البيان المحمود (فوق)

(٤٢) يوجد في السرياني (فوق) .

(٤٣) أي من الكتب المنطقية (فوق) .



15 القياسية[٤٤] والمقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية ، ونستقصي القول في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت فقد نكتفي بما قلناه[٤٥] من ذا[٤٦] .

فالذي[٤٧] نسميه[٤٨] الحد هو ما[٤٩] إليه تنحل[٥٠] المقدمة ،

(٤٤) المقدمة السلوجيسموسية القياسية (ك) .
(٤٥) قلنا (ب).
(٤٦) الآن (فوق) ؛ من ذلك (ك) .
(٤٧) والذي (ك) .
(٤٨) قال الحسن : غرض أرسطوطاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل (وهو قوله : وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه) أن يتكلم في عشرة معاني هي كالأحوال والمبادىء لعلم ما في هذا الكتاب بأسره ولما بعده من الكتب المنطقية . أ : فالأول منها هو الشيء الذي نفحص عنه . ب : والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي نفحص عنه ما هو . ج : والثالث ما المقدمة . د : والرابع ما الحد . هـ : والخامس ما القياس ـ و : والسادس ما القياس الكامل . ـ ز : ما القياس غير الكامل . حـ : والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا أو هذا في كل هذا . ـ ط : والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا . ـ ي : والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه نفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهاني ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياس ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلف من مقدمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ، التي هي الحدود ، أحتاج إلى أن يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ومنه غير كامل احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولمّا كان القياس لا بد من أن تكون فيه مقدمة كلية ، إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي الثاني والثامن والتاسع والعاشر . فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردها في صدد كتابه.
(٤٩) إنما قال هذا لأنه وحده سمى الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المقاييس.
(٥٠) تنقسم (فوق) .

وذلك[٥١] كالمقول[٥٢] . والذي يقال عليه المقول[٥٣] ، إما بزيادة يوجد ولا يوجد[٥٤] أو بانقسام[٥٥] يوجد ولا يوجد[٥٦] .

فأما القياس[٥٧] فهو قول إذا[٥٨] وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم
20 شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها[٥٩] . وأعني[٦٠] بذاتها أن نكون لا نحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي ألف منها القياس[٦١] إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن
25 مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد أو أشياء[٦٢] مما هو

---

(٥١) وذلك كالمقول وكالذي يبنى عليه (يعني الموضوع) المقول بإيجاب أو سلب .

(٥٢) مثل المقول (فوق بالأحمر) ؛ تنقسم تنحل (ك) .

(٥٣) نسخة : بزيادة يوجد أو بانفصال يوجد أو بانفصالهما أو مع انفصالهما .

(٥٤) بزيادة ولا توجد (ك) .

(٥٥) يعني بانفصالهما (ك) .

(٥٦) نسخة : فأما السلوجيسموس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب عنها بذاتها ، لا بالعرض . هو في تفسير ثمسطيوس «لوجود تلك الأشياء» .

(٥٧) في النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد عرض لزم (فوق) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء . وأعني «لوجود تلك الأشياء» أن «من أجل هذه يلزم يعرض . وأعني «من أجل هذه يعرض يلزم» ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة حد من خارج في أن يكون ضرورياً .

(٥٨) نسخة : متى (فوق) .

(٥٩) وأما السلوجيسموس القياس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب عنها بذاتها لا بالعرض شيئاً آخر اضطراراً (ك) .

(٦٠) بقولي (فوق) ؛ أعني بقولي بذاتها (ك) .

(٦١) السلوجيسموس القياس (ك) .

(٦٢) المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين .



واجب عن المقدمات التي ألّف منها ، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة[٦٣] .

وإنما يقال[٦٤] إن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل 30 الموضوعة[٦٥] شيء لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه[٦٦] .

---

(٦٣) في النقول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : وقولنا إن في كل هذا يوجد هذا وإن «على كل هذا يحمل هذا» ـ هو واحد بعينه ؛ محذوف (ك) .

(٦٤) ونقول (فوق بالأحمر).

(٦٥) الموضوع (ك) .

(٦٦) الكلام في عكس المقدمات.

ـ ٢ ـ
[عكس القضايا المطلقة]

- 25a - وكل مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة[١] . وكل واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة[٢] والسالبة كل
5 واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملة .

ومن المقدمات المطلقة[٣] ـ فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيئتها لا محالة[٤] . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خيراً[٥] فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا محالة ، غير[٦] أنها لا
(٦٧ أ) تنعكس كهيئتها كلية ولكن جزئية . فإنه ، إن كان كل لذة خيراً ، فإن بعض
10 الخير لذة . ـ فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه إن كان بعض اللذة خيراً ، فبعض الخير لذة . وأما السالبة منها فليس لها انعكاس لا محالة ، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان .

15 فلتكن أولاً السالبة الكلية مقدمة[٧] آ[٨]بَ[٩] ،فإن كان لا شيء من

---

(١) في القول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية .
(٢) والموجبة (ك).
(٣) أي الوجودية.
(٤) الكلام في عكس المقدمات .
(٥) خير (ب) .
(٦) إلا (فوق) .
(٧) مقدمات (ك) .
(٨) فرس (ز ب) .
(٩) إنسان (ز ب).

بَ آ ، فلا[١٠] شيء من آ بَ . لأنه[١١] إن كان بعض آ بَ وكان ذلك البعض مثلاً[١٢] حَـ[١٣] ، فإنه ليس بحق أن يقال إنه[١٤] لا شيء من بَ آ لأن جَـ هي بعض آ . فإن[١٥] كانت كل بَ آ فإن بعض آ بَ ، لأنه إن كان لا شيء من آ بَ فإنه لا شيء من بَ آ ، وقد كان الموضوع أن كل آ بَ . ـ وكذلك إن كانت المقدمة جزئية[١٦] . لأنه إن كان بعض بَ آ فإن بعض آ بَ لا محالة . لأنه إن كان لا شيء من آ بَ فلا شيء[١٧] من بَ آ . فإن كان بعض بَ ليس آ فليس بالضرورة أن بعض آ ليس بَ . كما أنه إن كان في موضع بَ «حي» وفي موضع آ «إنسان» ، فإنه ليس «كل حي إنسان»[١٨] و «كل إنسان حي» .

---

(١٠) ولا . . . فولا (ك) .

(١١) لأنه وردت في الأصل مكررة : لأنه لأنه (ب) .

(١٢) في المثل ؛ وأيضاً في (ك) .

(١٣) الناس (ز ب) .

(١٤) آب (ب) .

(١٥) وإن (ب) .

(١٦) الجزئية (ك) .

(١٧) فإنه لا شيء ؛ فإنه ليس شيء (ك) .

(١٨) إنساناً (ب) .

ـ ٣ ـ

[عكس القضايا ذوات الجهة]

وكذلك يعرض[١] في المقدمات الاضطرارية . لأن الكلية السالبة تنعكس كلية . فأما الموجبتان[٢] فكل واحد[٣] منهما[٤] تنعكس جزئية .
30 لأنه إن كان باضطرار لا شيء من بَ آ فباضطرار[٥] لا شيء من آ بَ . لأنه[٦] إن جاز أن يكون بعض آ بَ فقد يجوز أن يكون بعض بَ آ . وإن[٧] كان باضطرار أن كل بَ آ أو بعضها آ فباضطرار[٨] بعض آ بَ ؛ لأنه[٩] إن كان بعض آ بَ بلا[١٠] اضطرار ، فإن بعض بَ آ بلا[١٠] اضطرار[١١] . وأما
35 السالبة[١٢] الجزئية ، فلا تنعكس للعلة التي ذكرنا فيما تقدم .

---

(١) يعرض يلزم (ك).
(٢) الموجبات (فوق) .
(٣) واحدة (ك) .
(٤) منها (فوق) .
(٥) فبالاضطرار (ك) .
(٦) لأن (ك) .
(٧) أو أن (ك).
(٨) فباضطرار أن (ك).
(٩) وجدت هذا الفصل في نقل ثاوفيل هكذا: وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فاآ ليس يكون في شيء من ب البتة. وقد كان موضوعاً أن آ على كل ب لا على بعضها (في ب: الفصل ≠ النص فاآ ليس يكونِ في شيء من ب البتة ≠ فليس يكون في شيء بَ البتة؛ أو لا).
(١٠) لا (ك) .
(١١) لا من الاضطرار (فوق).
(١٢) وأما الجزئية السالبة (ك).



فأما المقدمات الممكنة فلأن[١٣] الممكن يقال على ضروب كثيرة ـ على الاضطراري وعلى[١٤] المطلق وما هو في باب الإمكان ـ تكون المقدمات الموجبة[١٥] في جميع هذه الضروب التي يقال عليها الممكن تنعكس انعكاساً واحداً على مثال ما وصفنا . لأنه إن كان كل بَ آ أو بعض بَ آ بالإمكان ، فإن بعض آ بَ بإمكان ، لأنه إن كان لا شيء من آ بَ ولا شيء من بَ آ . وقد تبيّن ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال[١٦] ما تقدم . ولكن كل ما يقال أنه ممكن ، مما هو باضطرار ليس بموجود[١٧] أو مما[١٨] هو بالإطلاق[١٩] ليس[٢٠] بموجود[٢١] ، فإنه ينعكس على نحو ما تقدم . مثل أنه إن قال قائل «ممكن ألا يكون أحد[٢٢] من الناس فرساً ، أو قال «يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض» ، فإن أحد هذين القولين باضطرار ليس بموجود وأما الآخر[٢٣] فليس بالاضطرار موجود[٢٣]، وعلى نحو ما تقدم تنعكس[٢٤] المقدمة . لأنه إن كان يمكن ألا يكون أحد[٢٥] من الناس فرساً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن[٢٦] كان يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض فقد يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، لأنه[٢٧]

---

(١٣) فإذ (ك).

(١٤) المطلق (فوق) . ثاوفيل : والذي ليس من الاضطرار

(١٥) الواجبة .

(١٦) مثل .

(١٧) موجود .

(١٨) مما ما هو (ك) .

(١٩) في السرياني : أو فيما ليس من الاضطرار موجود .

(٢٠) ليس هو (ك) .

(٢١) موجود .

(٢٢) واحد (ك) .

(٢٣) فبالاضطرار وعلى. . . (ب) .

(٢٤) نقل ثاوفيلا : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .

(٢٥) واحد (ب ، ك) .

(٢٦) وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض (ب) .

(٢٧) لأنه إن كان بعض الأبيض ثوباً بالضرورة فبالضرورة يكون بعض الثياب

إن كان بالضرورة شيء من البيض ثوباً فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب
15 أبيض[٢٧] . وقد تبيّن ذلك فيما[٢٨] تقدم. فأما الجزئية السالبة فإن حالها
في الانعكاس على نحو ما وصف[٢٩] فيما تقدم . ـ وأما ما يقال من الممكن،
على جهة الأكثر في الاشياء الطبيعية[٣٠] على نحو تحديد[٣١] ما الممكن ،
فإنه لا ينعكس[٣١] في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ؛ ولكن المقدمة
الكلية لا تنعكس ، وأما الجزئية فتنعكس[٣٢] . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا
20 في الممكن . وأما الآن فليكن الذي نبيّن معما قد قيل أن[٣٣] قول القائل
«ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك» و «يمكن ألا يكون في بعضه» هو
قول موجب . وذلك لأن[٣٤] قولك «ممكن» في شكل قولك «يوجد» . وكل
قول[٣٥] يضاف إليه ، «يوجد» ، فإنه موجب لا محالة . كقولك «يوجد ليس
بخير أو «يوجد ليس بأبيض» . وفي الجملة «يوجد»[٣٦] هذا» . وسيبين ذلك
25 فيما يستأنف . وأما في الانعكاس ، فهن شبيهات بتلك الأخر .

= أبيض (ك) ؛ وإن كان يمكن ألاّ يكون شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض (ب) .

(٢٨) مما (فوق).

(٢٩) وصفت (فوق).

(٣٠) ليس في السرياني «الأشياء الطبيعية» . أعني الأشياء التي في الكون والفساد . في ك : مثل الرجلين للإنسان ومثل اليدين ومثل الأصابع أنها خمس . وزعم مادري (تاذري ؟ تذاري ؟ إن أرسطو إنما قصد بهذا الجزء من الممكن لأنه في هذا الجزء فقط يريد أن يتكلم).

(٣١) سرياني في عدة نقول : وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر ، وفيما يمكن على نحو تحديدنا الممكن فإنه لا ينعكس (ك).

(٣٢) في ترجمة ابن البطريق : «فأما الجزئية فلا ترجع» . قد أخطأ .

(٣٣) مع ما قد قيل إن (ب) .

(٣٤) أن (ك) .

(٣٥) كل قول أيضاً (ك) .

(٣٦) ليس (ك)؛ ليس (فوق).



ـ ٤ ـ

[القياس الحملي من الشكل الأول]

فإذ[١] قد حددت هذه الاشياء ، فلنقل بأي ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس[٢] . وبعد[٣] ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان ، لأن الكلام في القياس[٤] أولى بأن يقدم من أجل[٥] أن القياس أعم من البرهان، لأن البرهان هو قياس ما[٦] وليس كل قياس برهاناً[٦] .

فإذا ما كانت الحدود الثلاثة مرتبة بعضها مع بعض[٧] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجوداً في[٨] كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياس[٨] كامل . وأعني بالأوسط الذي هو في شيء

---

(١) فقد ؛ (فوق) .
(٢) قياس سيلوجيسموس (ك) .
(٣) ومن بعد (فوق) .
(٤) السيلوجيسموس (ك) .
(٥) لأجل (فوق) .
(٦) وليس كل سيلوجيسموس قياساً برهاناً (ك) ؛ نقل ثاوفيل : وإذ قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأي ومتى وكيف يكون كل قياس . وأولاً يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً ـ . وهذا موافق لنقل أثالس وحنين موافق لتذارى .
(٧) الشكل الأوّل (على الهامش بالأحمر) .
(٨) فيه (فوق) ؛ (٨) قياس سيلوجيسموس (ك) .

وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط ؛ والرأسين[٩] أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ـ ومثال ذلك أن آ إن كانت مقولة على كل[١٠] بَ وكانت بَ تقال على كل حَـ ، فمن الاضطرار أن تقال آ على كل حَـ . وقد وصفنا ما يقال على كل الشيء فيما تقدم . ـ وأيضاً إن كانت آ غير مقولة على شيء من بَ وكانت بَ تقال على[١١] كل حَـ، فإن آ لا تقال على شيء من حَـ .

فإن كان الأول في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير ، فليس يكون من الرأسين قياس ، لأنه لا يؤلَّف منهما[١٢] شيء باضطرار[١٣] . وذلك أن الأول ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير ، فليس يكون منهما قياس[١٤] باضطرار ، لا جزئي ولا كلي[١٥] . فحدود الموجود في[١٦] الحي والإنسان والفرس ، وحدود ما ليس بموجود في شيء الحي والإنسان والحجر . فالحياة[١٧] في كل إنسان والإنسانية[١٨] لا في شيء من الخيل والحياة موجودة في كل الخيل ؛ وأيضاً الحياة في كل إنسان والأنسية لا في شيء من الحجارة ،

---

(٩) الرأسان (ب) .

(١٠) نقل أثالس : على كل شيء من ب ـ يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ؛ وكيف (ب) كيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبته إلى الأوسط .

(١١) كل (ب) .

(١٢) منها (م ، ب) .

(١٣) لأنه لا يكون شيء من الاضطرار لوجود هذه ؛ هكذا هو في سائر النقول السريانية

(١٤) شيء (فوق) .

(١٥) في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه : «فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد من الاضطرار ، لا يكون قياس» . (بد : . . . شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس) .

(١٦) الكلي (ك) .

(١٧) والحياة (ك) .

(١٨) والأنسية (ك) .



10 فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة[١٩] . ـ وكذلك إذا لم يوجد الأول في شيء من الأوسط ولا الأوسط في شيء من الأخير لا يكون[٢٠] قياس . فحدود الموجود في الكل النطق والفرس والإنسان ، وما ليس بموجود النطق والفرس والحمار[٢١] .

فإذا كانت الحدود كلية في هذا[٢٢] الشكل الأول ، فقد[٢٣] بيّنا متى 15 يكون قياس ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا وجد القياس .

ب) فأما إذا وجد أحد الحدود كلياً والآخر جزئياً، وكان[٢٤] الكلي هو الرأس الكبير ، موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الجزئي هو الرأس الصغير 20 وكان موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس[٢٥] كامل . وأما إذا[٢٦] كان الكلي هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا[٢٧] ، كائناً[٢٨] ما كان، فليس يمكن أن يكون قياس . والرأس الكبير[٢٩] هو المقول على الأوسط والصغير هو المقول عليه الأوسط ـ . ومثال ذلك أن آ موجودة في

---

(١٩) الفصل المعلَّم على أوّله وآخره على رأس السطور من هذه العلامة (×)، لم أجده في شيء من النقول السريانية .

(٢٠) لا يكون سيلوجيموس قياس (ك) .

(٢١) في السرياني : العلم والخط والطب ، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة .

(٢٢) هذا (ن ك) . (٢٣) فقد (فوق) .

(٢٤) في السرياني : وكان الجزئي عند الأخير .

(٢٥) سيلوجيسموس (ك) .

(٢٦) ثاوفيل : «ومتى كان الكلي عند الطرف الأصغر أو سالباً ، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن أن يكون قياساً.

(٢٧) ملاحظة بالأحمر : يريد «على غير ما وصفنا» من لزوم الشريطة أن يكون الصغير في جزئية موجبة .

(٢٨) كائن (م) .

(٢٩) الأكبر (فوق).

كل بَ ، و بَ في بعض حَـ . فإن[٣٠] كان ما قيل أوّلاً في الحدود الكلية جائزاً ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة لبعض حَـ . ـ وأيضاً إن لم تكن آ موجودة في شيء من بَ وكانت موجودة في بعض حَـ . فمن الاضطرار أن تكون آ غير مقولة على بعض حَـ ، وقد حدّ القول فيما لا يقال على شيء ، فيكون[٣١] هذا إذاً قياس كامل[٣٢] . ـ وعلى هذا المثال أيضاً إن كانت بَ حَـ مهملة غير محدودة وكانت موجبة ، لأن القياس في الجزئية والمهملة واحد[٣٣] . وذلك أنه إن كانت آ موجودة في كل بَ، وكانت بَ في حَـ وغير محدودة فإن آ في حَـ وغير محدودة ، وأيضاً إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ ، وكانت بَ في حَـ وغير محدودة، فإن آ لا في حَـ وغير محدودة. فالقياس[٣٤] إذاً سواء إذا[٣٥] استعملت غير المحدودة أو الجزئية .

25

فأما[٣٦] إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير ، موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الأخير[٣٧] غير محدود أو جزئياً ، سالباً كان أو

30

---

(٣٠) ثاوفيل : فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آنفاً موجوداً ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة لبعض حآ ـ . موافق لنقل أثالس في المعنى .

(٣١) فيصير (ك) .

(٣٢) قياساً كاملاً (ب)

(٣٣) هذا الفصل المعلَّم على أوله وآخره بهذه العلامة (×). وقد علِّم عليه في أوائل الأسطر، لم يوجد في شيء من النقول السريانية .

(٣٤) نسخة : فالفكرة .

(٣٥) إذا (ن م) .

(٣٦) هذا الفصل هو شديد الاختلاف في النقول السريانية ، وهي في نقل ثاوفيل وأثالس على هذه الصفة : «فأما إذا كان الحد الكلي موضوعاً عند الطرف الأصغر ، موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، أي لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة ولا جزئيّة» . وهو في نقل حنين على هذه الصفة : «فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير ، موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة» .

(٣٧) الآخر (فوق)؛ الأكبر (ك) .



موجباً ، فليس[٣٨] يكون قياس . ومثال ذلك أن آ موجودة في بعض بَ أو غير موجودة[٣٩] و بَ في كل حَـ . فحدود الموجود في الكل : الخير والقَنِيَّة والحكمة ، وما ليس بموجود في شيء : الخير والقَنِيَّة والجهل . ـ وأيضاً إن كانت بَ غير موجودة لشيء من حَـ و آ موجودة لبعض بَ أو غير موجودة للبعض أو غير موجودة للكل ، فلن يكون من ذلك قياس . فحدود الموجود : الأبيض والفرس وقفنس ، وما ليس بموجود : الأبيض والفرس والغراب . ـ وكذلك إذا كانت آ بَ غير محدودة .

26b - لا ولا يكون القياس[٤٠] إذا كان الحد الكلي هو الرأس الكبير ، موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الصغير سالباً جزئياً . لأن الذي[٤١] لا يوجد فيه الحد الأوسط ، فقد يوجد في جميعه الحد الأكبر ولا يوجد في شيء منه . ومثال[٤٢] ذلك أن آ موجودة في كل بَ، و بَ غير موجودة لبعض حَـ أو غير موجودة لكل حَـ . فحدود ذلك الحي والإنسان والبياض ، ثم المأخوذ من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ؛ فليكن[٤٣] ذلك قفنوس والثلج . فالحي مقول على كل[٤٤] هذا، وغير مقول على شيء من ذلك؛ فلن يكون إذن قياس[٤٥] ـ وأيضاً آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ غير موجودة في بعض[٤٦] حَـ . فحدود ذلك غير النامي والإنسان والأبيض ؛ ثم ليؤخذ من الأبيض[٤٧] ما لا يقال عليه الإنسان مثل[٤٨] قفنوس والثلج ، فيصير غير قياس[٤٩] . ـ ولأن الواضعة أن بَ ليست بموجودة لبعض حَـ ، فهي غير

---

(٣٨) فلن (ك) .

(٣٩) «أو غير موجودة» (ن م، ب) .

(٤٠) السلوجيسموس (ك) .

(٤١) كأن الشيء (ب) .

(٤٢) مثال (ك) .

(٤٣) وليكن (ك) .

(٤٤) كل (ن ك) .

(٤٥) فليكن إذن سلوجيسموس قياس (ك) .

(٤٦) لبعض (ك)

(٤٧) البياض (فوق) .

(٤٨) فليكن ذلك (ك) .

(٤٩) سلوجيسموس (ك) .

محدودة[٤٩] ـ لأنه جائز أن تكون التي ليست بموجودة لبعض ليست بموجودة لشيء بتة أو ليست بموجودة لكله ـ وقد تبين فيما تقدم من القول أنه إذا كانت حدود كهذه[٥٠] الحدود ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس ـ فبيّن أنه إذا كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن
20 قياس أيضاً . ـ وقد يُستدل على ذلك الذي تقدم من هذه أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلتا المقدمتين جزئيتين ، موجبتين كانتا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، فلن يكون قياس[٢] البتة . فالحدود[٥١] العامة[٥٢] لجميعها[٥٣] : أما[٥٤] لما هو موجود في
25 الكل ، فالحي والأبيض والإنسان ؛ وأما لما ليس هو موجود[٥٥] في شيء ، فالحي والأبيض والحجر .

(٦٩ ب) فقد استبان أن جميع ما يؤخذ في هذا الشكل من القياسات[٥٦] كاملة ، لأن جميعها يتبيّن[٥٧] من المقدمات المأخوذة في القياس وهي تلك
30 المأخوذة[٥٨] في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها ، وهي : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنا نسمي ما كان كذلك الشكل الأول[٥٩] .

---

(٤٩) يعني بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين ففي المادة الممكنة قد تصدق مع الإيجاب الجزئي ؛ فأما في المادة الممتنعة فقد تصدق مع السالبة الكلية ، وهي نقيض الإيجاب الجزئي.

(٥٠) أي أن تكون الصغرى سالبة كلية (من شرحنا) .

(٥١) والحدود .

(٥٢) فحدود الموجود العامة (فوق) .

(٥٣) جميعها (ك) .

(٥٤) ما ليس (ك) .

(٥٥) موجوداً (ب) .

(٥٦) السلوجيسمات (ك) .

(٥٧) تبين (ب) .

(٥٨) الموجودة (ك) .

(٥٩) إنقضى الشكل الأول

ـ ٥ ـ

الشكل الثاني

وإذا كان شيء واحد بعينه مقولاً[١] على شيء بكليته وغير مقول على
35 آخر البتة ، أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما أو غير مقول على شيء من كل واحد منهما[٢] ، فإني أسمي ما كان مثل هذا الشكل الثاني واسمي المقول[٣] على كليهما الأوسط ، واللذين يقال هذا عليهما الرأسين ، وافرض الكبير من الرأسين الموضوع[٤] عند الأوسط والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً[٥] في الموضع[٦] على الرأسين .
27ب - وليس يكون في هذا الشكل قياس[٧] كامل البتة ؛ وقد يوجد فيه القياس[٨] إذا كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس[٨] إنما يوجد إذا كان الأوسط في كل أحد الرأسين أيهما كان ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود
5 القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن بَ ليست

(١) محمولاً (فوق) .
(٢) جملة : «أو غير . . . منهما» (ن ب) .
(٣) القول (ب) .
(٤) القريب (فوق) : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .
(٥) متقدم (فوق) .
(٦) الوضع (فوق) .
(٧) سلجيسموس قياس (ك) .
(٨) السلجيسموس (ك) ؛ [وهكذا في سائر الصفحات] .

موجودة في شيء من آ وموجودة في كل شيء من حـَ ، فليست آ في شيء من حـَ . ومن[9] أجل أن بَ مفروضة[10] ليست في شيء من آ والسالب الكلي يتكافأ في الرجوع ، فليست آ في شيء من بَ ؛ و بَ مفروضة في كل شيء من حـَ ، فليس آ في شيء من حـَ . وقد وضح هذا بما قدمناه[11] من القول في الشكل الأول . ـ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل شيء من آ وغير موجودة في[12] شيء من حـَ ، فإن حـَ غير موجودة في شيء من آ . لأن حـَ
10 غير موجودة في شيء من بَ[13] ، و بَ موجودة في كل آ ، فليس حـَ في شيء من آ . وقد رجع هذا أيضاً إلى الشكل الأول . ولأن السالب الكلي قد يتكافأ ، فتصير آ غير موجودة في شيء من حـَ . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

(٧٠ أ) فقد تبيَّن أن القياس موجود إذا كانت الحدود على ما قلت . ولكنه
15 ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد باضطرار من اللاتي[14] في البدء[15] .

فإن قيلت بَ على كل شيء من آ ومن حـَ ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود «الجوهر والحي والإنسان» ؛ وغير الموجود «الجوهر والحي والحجر» ، والأوسط منهما الجوهر . ـ وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن بَ مقولة على شيء من آ ولا من حـَ . فحدود المَوجود «الخط والحي والإنسان» ؛ وغير الموجود «الخط والحي والحجر» .

---

(٩) من (ك) .
(١٠) إنها (زك) .
(١١) قدمنا (ك) .
(١٢) كل (ك) .
(١٣) لأن بَ . . . من جَـ (ك) .
(١٤) التي (ك) .
(١٥) جملة : «بآخر يوجد . . . في البدء» (ز ب) .



فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ، ووجد القياس ، فمن الاضطرار أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياس باضطرار .

فأما إذا كان الأوسط كلياً عند الرأس الكبير منهما ، موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً وكان أيضاً مخالفاً للكبير في شكله ، أعني إن كان الكبير موجباً كان الصغير سالباً ، وإن كان الكبير سالباً كان الصغير موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس جزئي . مثال ذلك أنه إن كانت بَ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في بعض حَـ ، فمن الاضطرار أن تكون آ غير موجودة في بعض حَـ ، لأن آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في بعض حَـ ؛ فلن توجد آ في بعض حَـ . فرجع هذا القياس أيضاً إلى الشكل الأول . ـ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل شيء من آ وغير موجودة في بعض حَـ ، فمن الاضطرار أن تكون آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن لم يكن كذلك فلتكن إذاً آ موجودة في كل حَـ ؛ وقد فرضت بَ موجودة في كل آ ؛ فقد وجب إذاً أن تكون بَ موجودة في كل حَـ. وقد كان فرض أن بَ غير موجودة في بعض حَـ. وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل آ وغير موجودة في كل حَـ ، فقد يكون قياس أن آ غير موجودة في كل حَـ . والبرهان على ذلك مثل الذي قبله . ـ فإن كانت بَ غير موجودة في كل آ وموجودة في كل حَـ ، لم يكن قياس . فحدود الموجود : الحي[١٦] والجوهر والغراب ؛ وحدود غير الموجود : الحي والأبيض والغراب . ـ ولن يكون القياس أيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض آ وغير موجودة في شيء من حَـ . فحدود الموجود ، «الحي والجوهر والحجر» . وحدود غير الموجود «الحي والجوهر والعلم» .

فأما إذا كان الكلي من الرأسين مخالفاً للجزئي[١٧] في شكله ، فقد

---

(١٦) هو الأوسط (زك) .

(١٧) مخالفاً الجزئي (م، ب)؛ مخالفه (ك) .

10 تبيّن متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . فأما إذا كانا متشابهين في الشكل . وذلك أن يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياس البتة .

فليكونا أولاً سالبين ، وليكن الكلي هو الرأس الكبير ، فتكون بَ غير موجودة في شيء من آ وغير موجودة في بعض حَـ ، فلن يكون قياس لأنه قد 15 يستطاع أن تكون آ موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود «الأسود والثلج والحي» ، وأما حدود الموجود في كل[١٨] فلن توجد[١٩] ، إذ صارت بَ غير موجودة في بعض حَـ ، وقد يجوز أن توجد في بعض حَـ ، . .ولو كانت آ توجد في كل حَـ وقد فرضت بَ غير موجودة في شيء من آ ، لكانت بَ غير موجودة في شيء من حَـ . ولكن بَ قد يجوز أن توجد في بعض حَـ لأنها إنما فرضت غير موجودة في[٢٠] بعضها . فإذا[٢١] كان قد يجوز[٢٢] ، إذا كانت بَ مفروضة غير موجودة في بعض حَـ ، أن تكون بَ[٢٣] موجودة في بعض حَـ وألاّ تكون موجودة في شيء 20 منها[٢٤] ، فلن[٢٥] يستطاع أن يؤتى بحدود الموجود في كلٍّ . ولكن يعرف أنه لا يكون قياس من قِبلَ أنها غير محدودة ، لأنه قد يجوز أن تكون بَ

---

(١٨) إنما لم توجد حدود والمقدمتان سالبتان ، كبرى كلية وصغرى جزئية، وينتج منها : كل ولا واحد، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسي ـ وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية ـ من قِبَل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية . فيصير لذلك هذا الاقتران مساوياً للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

(١٩) يوجد (ب).

(٢٠) في شيءٍ من بعضها (ك) .

(٢١) إذ (ب) .

(٢٢) جملة : «أن . . قد يجوز» (ن ب) .

(٢٣) بَ (ن ب) .

(٢٤) ناقص في اليوناني .

(٢٥) إنما لم يكن أن توجد حدود تتبين بها هذه القرينة التي من سالبتين ، العظمى كلية والصغرى جزئية ، لشيئين : واحد منهما أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهي الجزئية وفهمنا بدل «ليس كل» «بعض» ، جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا . أعني أن «لا كل» ، وهو النتيجة ، نقيض «كل» الذي نحن في طلبه . والآخر أنا إذا وضعنا نقيض قولنا ، وهو أنه يتهيأ حدود تنتج «كل» ، ووضعنا آ على كل حآ ـ ، وألّفنا =



موجودة[٢٦] في بعض حَـ وغير موجودة في شيء منها . وهي إذا لم تكن في شيء منها لم يكن قياس . فبيّن أنه لا يكون الآن أيضاً قياس باضطرار .

أ) فليكونا موجبتين ، وليكن الكلي هو الرأس الكبير أيضاً فتكون بَ موجودة في كل آ وموجودة[٢٧] في بعض حَـ ، فلن يكون قياس ، لأنه[٢٨] يستطاع أن تكون آ موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : البياض وقفنس والحمام[٢٩] . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى أن يؤتى بها للسبب الذي ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . ـ فإن كان الكلي هو الرأس الصغير وكانت بَ غير موجودة في شيء من حَـ وغير موجودة في بعض آ ، فقد يستطاع أن توجد آ في كل حَـ وألا توجد في شيء منها . فحدود الموجود «الأبيض والحي والغراب» ، وما ليس بموجود «الأبيض والحجر والغراب» . وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبين . فحدود الموجود «الأبيض والحي والققنس» ، وما ليس بموجود «الأبيض والحي والثلج» .

3 فقد وضح أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين في هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية، أنه لا يكون قياس البتة . لا ولا يكون[٣٠] أيضاً إذا كان الأوسط موجوداً في[٣١] البعض في كل واحد من الرأسين أو غير موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً[٣٢] في البعض من

= من هذه ومن العظمى التي في تلك القرينة سولوجسموس ، فإنه ينتج نقيض المقدمة الصغرى على هذا المثال.

(٢٦) غير موجودة في بعض حآ ـ وغير موجودة شيء منها وموجودة في بعض حآ ـ وغير موجودة في شيء منها . وإذا لم. . . (ك) .

(٢٧) كل آو موجودة (ن ب) .

(٢٨) لا (زك).

(٢٩) الحجر (ب) .

(٣٠) قياس (زك) .

(٣١) من (فوق) .

(٣٢) موجود (م) .

أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة في كلها[٣٣] «الأبيض والحي والإنسان» ؛ وحدود غير الموجود «الأبيض والحي وغير النامي» .

- 28a - فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجد القياس فمن الاضطرار أن توجد الحدود على[٣٤] ما وصفنا . وإن وجدت[٣٥] الحدود كذلك فمن الاضطرار أن يكون قياس . وقد عُرف أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير

5 كامل . وإنما يكمل إذا أُلحق فيها أشياء أما:[٣٦] مما يوجد باضطرار[٣٦] من الحدود الموضوعة، وأما من شريطة[٣٧] توضع عند استعمال[٣٨] البرهان

(٧١ ب) على جهة الخُلف . وقد عرف أنه لا يكون في هذا الشكل قياس موجب ولكن كلها سالبة ، الكلية منها والجزئية[٣٩] .

---

(٣٣) لكنها (ك) .
(٣٤) كما (فوق) .
(٣٥) وجد في (ب ، م) .
(٣٦) مكرر (م) .
(٣٧) يعني أنا نشترط ؛ عندما نريد تبيين نتيجة القياس بالخلف ، بأن نقول إنه إن كانت كذباً فليوضع أن نقيضها صدق ؛ وهذا هو اشتراط.
(٣٨) يعني عندما نلتمس أن نبين نتيجتنا بالقياس السابق إلى الكذب .
(٣٩) انقضى الشكل الثاني (زب).



ـ ٦ ـ

[الشكل الثالث](١)

10 فإن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في كله أو غير موجودين(٢) في شيء منه، فإني أسمي هذا الشكل الثالث ، والأوسط(٣) هو الذي يقالان عليه والرأسين المقولين(٤) . والكبير منهما أبعد من الأوسط ، والصغير أقربهما منه ؛ والأوسط يوضع خارجاً

15 عن(٥) الرأسين أخيراً في الوضع . ـ وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس(٦) كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا ما كانت الحدود عند الأوسط كلية وغير(٧) كلية .

فإذا كانت كلية وكانت آ و حَـ موجودتين في كل بَ ، فمن الاضطرار

20 أن تكون آ في بعض حَـ ، لأن الموجب قد يرجع ، فتكون بَ موجودة في بعض حَـ ؛ وقد كانت آ موجودة في كل بَ ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة في بعض حَـ . وقد صار القياس(٨) بنحو الشكل الأول . وقد نقدر

---

(١) العنوان (ن ك، م) .

(٢) جملة: «كله أو غير موجودين» (نَ ب). .

(٣) واسمي الأوسِط (ك) .

(٤) والرأسان (هما) المقولان (ب) ؛ واسمي الرأسان المقولان (ك) .

(٥) من (ب ، م) . (٧) أو غير (ب) .

(٦) سلوجيسموس (ك) . (٨) السلوجيسموس (ك) . [وهكذا في سائر الصفحات].

على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبما نضع[٩] . فإنهما إذا كانتا
25 موجودتين في كل بَ وأُخذَ بعضُ بَ وهو نَ[١٠] ، فإن آ و حَـ موجودتان فيه[١١] . فقد صارت آ موجودة في بعض نَ حَـ[١٢] .

وإن كانت حَـ موجودة في كل بَ و آ غير موجودة في شيء منها ، فإنه قد يكون قياس أن آ غير موجودة في بعض حَـ اضطراراً . وقد يبيَّن[١٣] ذلك إذا قُلبت مقدمة حَـ بَ ؛ ويستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، بمنزلة ذلك الأول .

30 فأما إن كانت حَـ غير موجودة في شيء من بَ و آ موجودة في كل شيء منها ، فلن يكون حينئذ قياس . فحدود الموجود في الكل «الحي
(٧٢ أ) والفرس والإنسان» ؛ وما ليس بموجود في شيء «الحي وغير النامي والإنسان» . ـ وكذلك أيضاً إذا كانتا غير موجودتين في شيء من بَ ؛ فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود «الحي والفرس وغير النامي» ؛ وما ليس
35 بموجود «الإنسان والفرس وغير النامي» . والأوسط منها غير النامي .

فقد وضح أيضاً في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون قياس أن[١٤] الرأس الأول موجود في بعض الرأس الآخر[١٥] . فأما إذا كانا
- 28b - سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجباً وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس أن الرأس الأول ليس بموجود في

---

(٩) وبالافتراض (فوق) .
(١٠) وهو حَـ (م، ب).
(١١) موجودتين (ب) ؛ موجودتين له فيه (ك) .
(١٢) في نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب؛ نَ (ن ب).
(١٣) نجد (فوق) .
(١٤) إذ (ب) .
(١٥) الأخير (م، ب).

بعض الرأس الآخر[١٥] . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياس .

فإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط ، أيهما كان ، والآخر جزئياً ، وكانا كلاهما موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن كانت حَـ موجودة في كل بَ و آ موجودة في بعضها، فمن الاضطرار أن تكون آ في بعض حَـ ، لأنه قد يرجع الموجب فتكون بَ موجودة في بعض آ ؛ وقد كانت حَـ موجودة في كـل بَ، فتكون حَـ في بعض آ فـ آ إذاً موجودة في بعض حَـ .

وأيضاً إن كانت حَـ موجودة في بعض بَ وكانت آ موجودة في كل شيء من بَ ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة في بعض حَـ . وبيان ذلك هو بيان الذي قبله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالوضع على ما بيّنا فيما تقدم .

فأما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجب ، فقد يكون[١٦] قياس . وذلك إن كانت حَـ موجودة في كل بَ وكانت آ غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء منها و حَـ موجودة في كل بَ ؛ فـ آ إذاً موجودة في كل بَ ؛ وليست كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى الإحالة[١٧] إذا أخذ شيء هو بعض بَ مما لا يوجد في آ .

فإن[١٨] كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكون[١٩] قياس . وذلك إن كانت آ موجودة في كل بَ و حَـ غير موجودة في بعضها ، فلن يكون

---

(١٥) الأخير (م ، ب) .
(١٦) فيكون (ب) .
(١٧) الاستحالة (فوق) .
(١٨) وإن (ك) .
(١٩) يكن (ب) .



قياس . فحدود الموجود في كل[٢٠] «النامي والإنسان والحي»[٢١] .

25 وأما[٢١] حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد إذ[٢٢] صارت حَـ قد توجد في بعض ب[٢٣] ولا توجد في بعض . وإذا كانت آ موجودة في كل بَ و حَـ موجودة في بعضها ، فإن آ موجودة في بعض حَـ . فلن يجوز

30 إذاً أن توصف بأنها[٢٤] غير موجودة في شيء منها . ولكن إذ[٢٥] صارت غير موجودة في بعضها ، فإنها غير محدودة . فقد وضح أنه لا يكون قياس .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلياً وكان[٢٦] الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس . وذلك إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ و حَـ موجودة في بعضها ، فإن آ غير موجودة في بعض حَـ . ويتبين ذلك

35 ويصير إلى الشكل الأول ، إذا قُلبت مقدمة حَـ بَ . ـ وإن كان الصغير منهما هو السالب ، فلن يكون قياس[٢٧] . فحدود الموجود «الحي والإنسان والمائي»؛ وحدود غير الموجود «الحي والعلم والمائي»[٢٨] . ولن[٢٩]

- 29a - يكون قياس إذا كانا كلاهما سالبين ، وأحدهما كلي والآخر جزئي . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً عند[٣٠] الأوسط «الحي والعلم والمائي»[٣١] ؛ وحدود الموجود «الحي والإنسان والمائي» . وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلي «الغراب والثلج والبياض» ؛ وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن تُحَدّ[٣٢] إذ كانت[٣٣] حَـ قد توجد في

---

(٢٠) الكل (فوق) .

(٢١) والأوسط منهما الحي. فأما بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضع من نسخة الشيخ: سقط «تركيب الحدود»؛ في ك: بعد النامي والإنسان والحي + و «الأوسط منهما الحي».

(٢٢) إذا (ك) .

(٢٣) إذا صارت (ك) .

(٢٤) أنها (ق ، ك) .

(٢٥) إذا (ب ، ك) .

(٢٦) فإن كان (ك) .

(٢٧) لن تكون قياسة (م ، ك) .

(٢٨) البري . (يد البحري) (فوق) .

(٢٩) ولا (فوق) .

(٣٠) عن (ب) .

(٣١) سرياني : البري . (فوق بالأحمر).

(٣٢) يحد (ب) .

(٣٣) إذا صارت (ك) .



5 بعض ولا توجد في بعض . فإذا[٣٤] كانت آ موجودة في كل حَـ و حَـ

١٧أ موجودة في بعض بَ ، تصير آ موجودة في بعض بَ ، وقد وضعت بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قِبَل أنها غير محدودة[٣٥] كما وصفنا .

وإذا كان[٣٦] كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين ، أو كان أحدهما موجوداً والآخر غير موجود، أو كان[٣٧] أحدهما موجوداً في بعض والآخر ليس بموجود في الكل ، أو كانا غير محدودين[٣٨] ، فلن يكون قياس البتة . فحدود الموجود العامة لها «الحي

10 والإنسان والبياض» ؛ وحدود غير الموجود «الحي وغير النامي والبياض»[٣٩] .

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون ؛ وتبيّن أنه إذا كانت الحدود على ما وصفت فمن الاضطرار أن يكون قياس . وإذا كان قياس فالحدود على ما وصفت اضطراراً . وتبيَّن أيضاً أن كل

15 القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة ، وأنها قد تكمل إذا ما زيد[٤٠] فيها[٤١] . وتبيَّن[٤٢] أنه لا سبيل إلى أن يؤلَّف منها قياس كلي ، لا سالب ولا موجب .

---

(٣٤) وإذا (ب ، ك) .

(٣٥) موجودة (ك) .

(٣٦) كان (ن ب) .

(٣٧) كانا (م) .

(٣٨) موجودين (فوق) ؛ ومن ثم : الحاشية : بخط أبي بكر «سقط تركيبها»

(٣٩) الأبيض (فوق) ؛ فالحي على بعض الأبيض أو غير موجود في بعضه ، والإنسان على بعض الأبيض أو غير موجود في بعض والحي على كل إنسان (ك) ؛ يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخُلف وإما افتراض.

(٤٠) بخط أبي بكر : شيء آخر . يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض.

(٤١) بخط أبي بكر : شيء آخر ؛ شيء آخر (ز ك) .

(٤٢) ويتبين (ب).



ـ ٧ ـ

[الأضرب غير المباشرة
في الأشكال الثلاثة ـ رد الأقيسة]

وقد وضح[١] في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات[٢] التي
20 قد وصفنا ، موجبين[٣] كان الحدان أو سالبين[٤] فلن يجب شيء باضطرار[٥] . وأنه[٦] إذا كان أحد الحدين موجباً والآخر سالباً وكان السالب كلياً فإنه قد[٧] يكون قياس[٨] في كل حين[٩] فيما بين الرأس الصغير والكبير . وذلك إن كانت آ موجودة في كل بَ أو[١٠] بعضها ، و بَ غير
25 موجودة في شيء من حَـ ، فإن المقدمتين إذا قلبتا صارت حَـ غير موجودة لبعض آ اضطراراً . ـ وعلى هذا المثال الشكلين الآخران[١١] .

وقد تبيّن أنه إن[١٢] استعملت غير المحدودة مكان الموجبة[١٣]

(١) يريد أنه وضح في التصفح في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون قياس ، موجبتين كانت المقدمتان (ب : المقدمتين) أو سالبتين ، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين ؛ وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانتا (ب : محذوف) كليتين أو إحداهما كلية .

(٢) السلوجيسمات (ك) . (٣) موجبين الحدان العاليان جزئيين أو سالبين (ب) . (٤) موجبين كان الحدين العاليين جزئيين أو سالبيين (م) ؛ موجبين كان الحدان أو السالبان (ك) . (٥) فإنه إذا كان كلا الحدين مهملين أو سالبين أو جزئيين لا يكون منها قياس [سلوجيسموس] (ك) باضطرار ؛ (٦) فإنه (ك) . (٧) قد (ن ك) . (٨) سلوجيسموس (ك) . (٩) أي دائماً (ك) . (١٠) في (زك) . (١١) الشكلين الآخرين (م)؛ الشكلان الآخران (ب). (١٢) إذا (ب، ك). (١٣) الموجبة (ن ب).



الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

30 وتبيّن أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صيّرت إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقول جزم[١٤] وإما بالخُلف . وكمالها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ؛ وكمالها بالخُلف كما تكمل بوضع الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير إن كانت آ و حـَ موجودتين في كل بَ[١٥] ، فإن آ موجودة في بعض حـَ . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض حـَ فهي غير موجودة في شيء منها ، و حـَ موجودة في كل بَ فتصير آ غير موجودة في شيء من بَ ؛ وقد كانت[١٦] موجودة في كلها . فقد عاد القياس[١٧] إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

29b - وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع[١٨] إلى القياسات الكلية من الشكل الأول ، لأنه قد وضح أن انحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلي 5 وبعضها إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت آ موجودة في كل بَ و بَ موجودة في بعض حـَ فإن آ موجودة في بعض حـَ ؛ فإن كانت غير موجودة في[١٩] شيء منها وموجودة في كل بَ ، 10 فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ ؛ وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهان في الجزئي السالب من الشكل الأول . لأنه[٢٠] إن كانت آ غير

---

(١٤) أي بالعكس لأن العكس (ب : القياس) أيضاً هو جزم . في ك + بين «قول جزم» و «اما بالخلف : «الجزم أعم من الانعكاس لأن الجزم يقال على الانعكاس وغيره مثل قولنا كل إنسان حيوان ، وعكس ذلك بعض الحيوان إنسان .. والجزم يقال على هذين . وفي هذا الموضع إنما أراد بقوله «جزم» الانعكاس .

(١٥) شيء من ب (ك) . (١٦) وقد كانت آ (ك) . (١٧) السلوجيسموس (ك) . (١٨) ترجع (ك) . (١٩) جملة: بعض حـَ . . . في (ن ب). (٢٠) لأنه (ن ب).

موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في بعض حَـ ؛ فإن آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء من حَـ ؛ وهي غير موجودة في شيء من ب . فتصير بَ غير موجودة في شيَء من حَـ .

15 فهذا أيضاً إنما عرف من الشكل الثاني، و[٢١]لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترفع[٢٢] كلها إلى القياسات الكلية من الشكل الأول . وقد تبيّن أن القياسات الجزئية التي في[٢٣] الشكل الأول ترفع إلى هذه التي[٢٤] من الشكل الثاني ، فبيِّن إذاً أن هذه الجزئية ترفع إلى القياسات الكلية التي في

20 الشكل[٢٥] الأول ـ وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها ، إذا كانت الحدود كلية أو جزئية ، فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول .

25 وهذه قد رفعت إلى الكلية . فقد وضح أن كلها ترفع إلى الكلية[٢٦] من الشكل الأول .

فقد أتينا على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نفي شيء ؛ وبيّنا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكل غير الشكل الذي هو منه[٢٧] .

---

(٢١) و (ن ب) (٢٢) ترتفع (ب). (٢٣) من (ك). (٢٤) التي (ن ب، ك). (٢٥) شكل (ك).

(٢٦) جملة: وضح... الكلية (ن ب). من السطر الرابع هكذا وردت الجملة عند بدوي: «فهذا أيضاً» إنما عرف من الشكل الثاني، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل الأول ترتفع إلى هذه من الشكل الثاني. فبين إذاً...»

(٢٧) بالأحمر : «قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه في هذا الوضع ما هذه حكايته» . «استتمت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وثلاثمائة . والحمد لله ولي العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بأنعامه على جميع خلقه» .
انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الوضع من كتاب القياس يقرأ الحدث من الاسكندرانيين . ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزء غير المقروء . وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدمات ذوات الجهة .



انقضى الشكل الثالث ـ وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ الحَدَث من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزء غير المقروء . وهو الكلام في المقاييس المؤلَّفة من المقدمات ذوات الجهة[٢٨] .

(٢٨) ورد هذا المقطع بالأحمر أيضاً .

ـ ٨ ـ

في تأليف القياسات

[القياسات ذوات الجهة ـ الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين]

ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضاً ـ
30 وذلك أن أشياء كثيرة موجودة غير أن وجودها من غير اضطرار ، وأشياء أخر[١] ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون ـ فبيّن[٢] أن المقاييس المؤلَّفة من[٣] صنف صنف[٤] من هذه المقدمات مختلفة ، وليس حدودها واحدة . ولكن القياس الاضطراري من حدود (٧٤ ب)
35 اضطرارية والمطلق من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة[٥] .

أما الاضطرارية فقريبة من المطلقة لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدمات الاضطرارية والمطلقة .. فيكون[٦] قياس أو لا يكون[٧] . والفرق بينهما[٨] أن في الاضطرارية يزاد اسم الاضطرار على - 30a -

---

(١) أخرى (ب) .
(٢) فتبيّن (ب) .
(٣) عن (ك) .
(٤) صنف (ن ب) .
(٥) وللممكن من ممكنة (ك) .
(٦) تكون (م ، ك) .
(٧) المقدمات الاضطرارية . والمطلقة تكون قياساً أو لا تكون (ب) .
(٨) **تحتها** : بينها ؛ بينها (م ، ك) .



الحدود ؛ وأما المطلقة فإنها تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرارية كرجوعها في المطلقة وبحدٍ واحد يُحَدّ فيهما المقول[٩] على الكل ولا على شيء[١٠] . وفي سائر انحاء الأشكال تتبيّن بالعكس نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبيّن[١١] فيها نتيجة القياس المطلق . وأما[١٢] في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية واجبة والجزئية سالبة ، فليس تتبيّن نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبيّن نتيجة القياس المطلق[١٢] . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدمة الجزئية السالبة ، فيفرض منه حدٌّ لا يكون المحمول مقولاً[١٣] على شيء منه ، ويعمل القياس عليه ، لأنه[١٤] يكون اضطرارياً على هذه[١٥] المقدمات . فإذا كان القياس اضطرارياً على هذا الحد المفروض ، فإنه أيضاً اضطراري على الحد الذي منه فرض هذا . لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ؛ ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

---

(٩) المعقول (ب) .

(١٠) بخط أبي بكر رحمه الله ؛ ولا على شيء (ن ك) .

(١١) تتبينه (ب) .

(١٢) أما (ن ك).

(١٣) ولا (ك) .

(١٤) لا (ك) .

(١٥) بهذه (فوق)، (ك).

ـ ٩ ـ
تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الأول[١]

15 فقد يعرض أن تكون النتيجة أحياناً اضطرارية إذا كانت إحدى المقدمتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى . كالقول بأن[٢] آ باضطرار في كل[٣] ب أو ليس في شيء[٤] منها ، و بَ في كل حَـ . فإذا أخذت المقدمات هكذا تكون آ باضطرار في كل حَـ

(٧٥ آ) 20 أو ليس في[٤] شيء منها . فلأن آ باضطرار في كل بَ أو ليس في شيء منه ، و حَـ واحد[٥] من بَ ، هو[٦] بيِّن أن آ باضطرار تقال على حَـ أو لا تقال . ـ فإن لم تكن مقدمة آ بَ اضطرارية ولكن مقدمة بَ حَـ[٧]، فإنه ليس تكون

25 النتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت هكذا يعرض أن تكون آ في بعض ب بالضرورة ، ويبين ذلك في الشكل الأول والثالث . وذلك كذب ، لأنه قد يجوز أن تكون بَ من الأشياء التي يمكن ألا تكون آ في شيء منها . وأيضاً

30 هو بيِّن من الحدود أن النتيجة ليست باضطرارية[٨] ، مثل أنه إن كان آ متحرِّكاً و بَ حياً و حَـ إنساناً . فإن[٩] الإنسان[١٠] هو حي بالضرورة ،

---

(١) في تأليف المقدمات الوجودية والاضطرارية في الشكل الأول (ك) .

(٢) إن (ك) .

(٣) كل (ن ك).

(٤) فيه (فوق)، (ك).

(٥) جزء (ك) .

(٦) وهو (ك) .

(٧) ولكن مقدمة ب حَـ(ن ب).

(٨) اضطرارية (ك) .

(٩) فإن [كان] الإنسان (ب) .

(١٠) الفاضل يحيى متى : أظنه «كل إنسان (مخطوط) فإن كان (م) .



والحي متحرِّك لا بالضرورة وليس الإنسان متحرِّكاً بالضرورة . ـ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة آ بَ سالبة ؛ والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدّم .

35 وأما في المقاييس الجزئية فإنه ، إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية : واجبة كانت الكلية أو[11] سالبة . ـ فلتكن أوّلاً الكلية اضطرارية بأن[12] تكون آ في كل بَ باضطرار ، و بَ في بعض حَـ مطلقاً . فإذن آ بالضرورة 40 في بعض حَـ ، لأن حَـ موضوعة لـ بَ و آ هي في كل بَ باضطرار . وكذلك 30 - يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدم . فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول إنها ليست اضطرارية محال . كما أنه ولا في المقاييس الكلية ، وكذلك في 5 المقاييس السالبة . وأما الحدود «فمتحرِّك[13] وحي وأبيض» .

---

(١١) أم (ك) .

(١٢) أن (ك) .

(١٣) فهي محرّك (فوق) ؛ (ك) .

ـ ١٠ ـ

تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الثاني[١]

(٧٥ ب) فأما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدمة السالبة اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية . وإن كانت الواجبة[٢] اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن أولاً السالبة اضطرارية . وليكن كون آ في كل شيء من بَ غير ممكن . ولتكن أيضاً آ في كل حَـ مطلقاً . فلأن السالبة ترجع[٣] ، فإن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من آ ؛ و آ هي في كل حَـ . فإذن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَـ ، لأن حَـ موضوعة لـ بَ . ـ وكذلك يعرض إن صيّرت مقدمة حَـ سالبة ؛ لأنه إن لم يمكن أن تكون[٤] آ في شيء من حَـ ، فإنه لا يمكن أن تكون حَـ في شيء من آ[٥] . وأما آ ففي كل بَ . فإذن ليس يمكن أن تكون حَـ في شيء من بَ ، لأنه أيضاً يكون الشكل الأول . فإذن[٦] ولا بَ يمكن أن تكون في شيء من حَـ ، لأن السالبة ترجع .

فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية ، فليس[٧] النتيجة اضطرارية .

---

(١) العنوان (ن م) .

(٢) الموجبة (ك) .

(٣) السالب يرجع (ك) .

(٤) لأنه إن لم يمكن (م) ؛ لأنه إن لم تكن (ب) .

(٥) ب (ك) .

(٦) فإذا (ك) .

(٧) فليست (ب) .



20 فلتكن آ في كل بَ بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من حَـ ؛ فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأول . وقد تبيّن في الشكل الأول أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطرارية ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذن ولا بهذه المقدمات تكون النتيجة اضطرارية . ـ على أنه إن وضع أنها اضطرارية
25 يعرض لـ حَـ بالضرورة أن لا تكون في بعض آ ؛ لأنه إن كانت بَ بالضرورة ليست في شيء من حَـ ، و حَـ بالضرورة ليست في شيء من بَ ، و بَ هي في بعض آ بالضرورة إذ[٨] كانت آ هي في كل بَ بالضرورة . فإذن حـ
30 بالضرورة ليس هي في بعض آ . ولكن ليس بممتنع أن تكون آ من الأشياء التي يمكن أن تكون حَـ في كلها[٩] . وقد يتبيّن[١٠] أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها تحدث[١١] عن المقدمات باضطرار . فلتكن آ حياً[١٢] و بَ إنساناً[١٢] و حَـ أبيض . ولتكن من هذه الحدود مقدمات مثل مقدمات آ بَ حَـ ، وهي : الحي في كل إنسان
35 بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض . فإذن[١٣] : الإنسان ليس في
٧٠ أ) شيء من الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة . لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس[١٤] ما دام الحي ليس[١٥] في شيء من الأبيض . فإذن[١٦] إذا نظمت هذه المقدمات صارت النتيجة اضطرارية . فأما
40 وحدها[١٧] ، فلا .

---

(٨) إذا (ك) .
(٩) أن تكون أَحَ في كلها (ك) .
(١٠) تبين (ب) .
(١١) تجِب (فوق) (ك) .
(١٢) حي ، إنسان (ك) .
(١٣) فإذاً (ك) .
(١٤) على الإطلاق (فوق) .
(١٥) ليس (ن ب) .
(١٦) فإذا (ك) .
(١٧) يعني قوله «ولكن ليس ما دام الحي ليس (ب : محذوف) في شيء من الأبيض» وقوله «إذا نظمت المقدمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ـ إلى أن طبع الأمور التي جعلت حدوداً ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبداً . فألّفت المقدمات هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلّف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

- 31a - وعلى هذا المثال تكون نتيجة المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت المقدمة[١٨] السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا[١٩] كانت الموجبة كلية وضرورية والسالبة جزئية[٢٠] لم تكن النتيجة
5 ضرورية . فلتكن أوّلاً السالبة كلية واضطرارية . وذلك أن تكون آ باضطرار ليس في شيء من بَ ، وفي بعض حَـ . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون بَ في شيء من آ و آ في بعض حَـ . فإذن بَ بالضرورة ليس في
10 بعض حَـ . ـ وأيضاً : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن مقدمة[٢١] آ بَ[٢٢] الواجبة[٢٣] ؛ فإن كانت آ في كل بَ بالضرورة ، و آ ليس في بعض حَـ ، فبيّن أن بَ ليس في بعض حَـ ، لكن ليس باضطرار[٢٤] . والحدود التي بها يتبين ذلك هي التي بها بيان ما تقدم من مقاييس هذا الشكل الكلية ـ
15 وأيضاً : إذا كانت السالبة اضطرارية وجزئية فليس[٢٥] النتيجة[٢٦] اضطرارية . وبيان ذلك من الحدود التي تقدمت .

---

(١٨) المقدمات (م ، ب) .

(١٩) إذا (ن ك).

(٢٠) وضرورية أو جزئية (ب) .

(٢١) المقدمة (ب) .

(٢٢) ب (ك) .

(٢٣) الموجبة (ك) .

(٢٤) بالضرورة (ك) ؛ بضرورة (فوق) .

(٢٥) فليس (ن ب) .

(٢٦) «فالنتيجة» «وجزئية فليس» فوق.



ــ ١١ ــ

تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الثالث[١]

وأما في الشكل الأخير ، فإذا كانت المقدمات كلية واجبة ، فإنها إذا كانت اضطرارية[٢] فالنتيجة اضطرارية . فإذا[٣] كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة ، وكانت السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواجبة[٤] اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية .

20

25 فلتكن أوّلاً كلا[٥] المقدمتين واجبتين ، وذلك أن تكون آ و بَ في كل حَـ ؛ ولتكن مقدمة آ حَـ اضطرارية[٦] ، فلأن بَ في كل حـ ، فإن حَـ في بعض بَ من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئية واجبة . فإذن[٧] إن كان آ في كل حَـ بالضرورة ، و حَـ في بعض بَ ، كان آ بالضرورة في بعض بَ ، لأن بَ موضوع لـ حَـ ، ويكون الشكل الأول . ـ كذلك يتبيّن إن كانت

30

(١) العنوان (ن م)؛ أقيسة الشكل الثالث (ب).

(٢) أي إن كانت إحداهما ضرورية ، أيهما كانت ؛ وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٣) إن (ك) .

(٤) الموجبة (ك) .

(٥) كلتا (ب) .

(٦) إذا كان إحدى المقدمتين ضروري (ب : ضرورياً) ، عكس أرسطو غير الضروري . وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

(٧) فإذاً (ك) .

مقدمة بَ حَـ اضطرارية ؛ لأن مقدمة حَـ آ ترجع جزئية وتصير حَـ في بعض آ ، و بَ في كل حَـ بالضرورة . فإذن بَ في بعض آ بالضرورة .

ولتكن أيضاً مقدمة آ حَـ سالبة ومقدمة بَ حَـ واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية . فلأن حَـ ترجع على بعض بَ و آ بالضرورة ليس في شيء من حَـ ، فإذن آ[٨] بالضرورة ليس في بعض بَ ، لأن بَ موضوع لـ حَـ . ـ فإن كانت الواجبة اضطرارية فليست[٩] النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة بَ حَـ واجبة واضطرارية ، ومقدمة آ حَـ سالبة وغير اضطرارية . فلأن الواجبة ترجع جزئية ، تكون حَـ في بعض بَ بالضرورة . فإن كانت آ ليست في شيء من حَـ و حَـ في بعض بَ بالضرورة ، فإن آ ليس في بعض بَ ، ولكن ليس بالضرورة ؛ لأنه قد تبيّن في الشكل الأول أنه إذا لم تكن المقدمة السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية . وأيضاً قد يتبيّن ذلك من الحدود . فلتكن آ خيراً و بَ حيّاً و حَـ فرساً[١٠] . فالخير ليس في شيء من الفرس ، والحي في كل فرس بالضرورة ، ولكن ليس بالضرورة «بعض الحي ليس خيراً» إن كان ممكناً أن يكون كل حي خيراً . فإن لم يكن ممكناً أن يكون كل حي خيراً[١١] فليصيّر الحدّ إما نائماً وإما مستيقظاً[١٢] ، لأن كل حي قابل لهذين .

فقد بان إذن أنـه[١٣] إذا كانت المقدمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية . فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين[١٤] ، فإنه إن كانت الكلية اضطرارية فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدم ، لأن الجزئية الموجبة[١٥] ترجع . فإذا كان بَ في كل حَـ

35 — 40 — 31b — 5 — 10 — 15

---

(٨) ف آ (ك) .
(٩) فليس (ك) .
(١٠) خير ، حي ، فرس (ك) .
(١١) جملة : أن . . . خيراً (ن ك) .
(١٢) مستيقظ (ك) .
(١٣) إذن أنه (ن ك) .
(١٤) واجبتين (فوق) ؛ (ك) .
(١٥) الواجبة (فوق) .



بالضرورة ، و آ موضوع لـ حَـ فإذن[١٦] بَ في بعض آ بالضرورة . وبالرجوع تكون آ في بعض بَ بالضرورة . ـ وكذلك إن كانت مقدمة آ حَـ كلية واضطرارية لأن بَ موضوع لـ حَـ . ـ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليس[١٧] النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة بَ حَـ جزئية واضطرارية ، ولتكن آ[١٨] في كل حَـ[١٩] لا بالضرورة . فإذا رجعت مقدمة بَ حَـ يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الكلية فيه لا اضطرارية ، والجزئية اضطرارية . وقد تبيّن أنه إذا كانت المقدمات في الشكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضطرارية . فإذن ، ولا في هذا الشكل تكون النتيجة اضطرارية . وذلك يتبيّن من الحدود : فليكن آ مستيقظاً و بَ ذا رجلين و حَـ[٢٠] حياً . فـ بَ بالضرورة في بعض حَـ و آ في كل حَـ ، وليس آ في بَ بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعض ذي الرجلين مستيقظاً . وكذلك يتبيّن من هذه الحدود أنه إن كانت مقدمة آ حـ جزئية واضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية .

فإن كانت إحدى المقدمتين واجبة ، والأخرى سالبة ، وكانت الكلية سالبة واضطرارية فالنتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت آ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَـ و بَ هي[٢١] في بعض حَـ ، فإن آ بالضرورة ليس في بعض بَ . ـ فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية كلية كانت أم[٢٢] جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . والحدود المستعملة ، إذا كانت المقدمة الكلية واجبة واضطرارية ، هي «يقظان وحي وإنسان» ، والحد الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت الجزئية الواجبة

---

(١٦) فإذاً (ك) .
(١٧) فليست (ب) .
(١٨) ب(ك) .
(١٩) بالأحمر : ج ب (إذن : ج ب بدلاً من ج آ) .
(٢٠) مستيقظ ، ذو رجلين ، حي (ك) .
(٢١) هما (ب) .
(٢٢) أو (ك) .

- 32a - اضطرارية ، فالحدود هي «يقظان وحي وأبيض» . لأن الحي بالضرورة في[٢٣] بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، وليس بالضرورة اليقظان ليس في بعض الحي . ـ فإذا كانت الجزئية[٢٤] السالبة

5 اضطرارية ، فلنستعمل من الحدود مثل ذي الرجلين والمتحرك والحي[٢٥] ؛ وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين[٢٦] .

(٢٣) في (ن ب) .

(٢٤) الجزئية (ن ك) .

(٢٥) ومتحرك وحي ما (ك).

(٢٦) الحيوان (فوق) .



ـ ١٢ ـ

[مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذوات الجهة الاضطرارية]

ب) فهو(١) بيّن(٢) أنه لا يكون قياس ينتج القول المطلق(٣) من غير أن يكون(٤) كلا(٥) المقدمتين مطلقتين . فإن القول الاضطراري قد ينتجه قياس توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية . وإنه في الاضطراري والمطلق ، واجبة كانت المقاييس أو سالبة ، فإن إحدى المقدمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة . أعني بالشبيهة(٦) أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدمة مطلقة ؛ وإن كانت اضطرارية كانت المقدمة اضطرارية . فإذن هو بين أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدمة اضطرارية أو مطلقة . وذلك يكفي في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق ، وما الفصل بينهما .

---

(١) (إن في هذا كله ملاحظات خمس في النص) :

(أ) قال الفاضل يحيى : وجدت في نقل قديم هذا الموضع على هذه الحكاية «فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين وجوديتين (ب : موجودتين) فأما المضطرة فقد تكون» .

(ب) وفي نقل آخر : «فظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود بما هو موجود» .

(جـ) وأيضاً : «فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن بالثلثة الحدود كلتا المقدمتين» .

(٢) يعني أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدمتان كلتاهما موجبتين.

(٣) يعني في هذا الموضع بقوله «المطلق» ، الموجب ؛ وإنما هذا القول خبره بالأشكال الثلاثة.

(٤) تكون (ك) .

(٥) كلتا (ب) .

(٦) بشبيهة (ك) .

ــ ١٣ ــ
في الممكن

15 فلنتكلم[١] الآن على الممكن متى[٢] يكون عليه قياس[٣] ، وكيف[٤] ، وبماذا[٥] . فأقول : إن الممكن هو الذي ليس باضطراري[٦] ؛
20 ومتى وضع أنه موجود لم يعرض من ذلك محال لأن الاضطراري إنما يسمى[٧] ممكناً باشتراك الإسم . فأما[٨] أن يكون هذا الذي حدّدناه[٩] هو الممكن ، فإنه بيّن من القضايا الموجبة[١٠] والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومحال أن يكون ، واضطراري ألا يكون إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض . فإذن[١١]
25 والقول المناقض لهذا وهو «يمكن أن يكون ، وليس بمحال أن يكون ، ولا اضطراري أن لا[١٢] يكون»، إما أن يدل على معنى واحد، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض . لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه

---

(١) يتكلم في القياس الكائن من المقدمات الممكنة بعد حده أوّلاً الممكن.
(٢) يعني في أي وقت يكون . أي أنه يكون عليه القياس حين تكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .
(٣) القياس (ك) .
(٤) يعني بأي تركيب .
(٥) يعني بأي شرائط .
(٦) اضطراري (ك) .
(٧) سمّي (ب) .
(٨) وأما (ك) .
(٩) حددنا (ك) .
(١٠) الواجبة السالبة (ك) .
(١١) فإذا (ك) .
(١٢) ألاّ (ك) .



الموجبة[١٣] وإما السالبة[١٣] . فإذن[١٤] الممكن غير اضطراري ؛ وما هو غير اضطراري فإنه ممكن[١٥] . وقد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض ، ليس[١٦] أعني الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجباً رجعت في المقابلة . فيرجع القول بأنه ممكن[١٧] أن يكون على القول بأنه ممكن ألا يكون ؛ وأما القول بأنه يمكن[١٨] أن يكون في كل الشيء فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون في[١٩] شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله . والقول إنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن غير اضطراري ، وما ليس اضطرارياً[٢٠] يمكن ألا يكون ، فبيّن إذن أنه إن كان يمكن أن يكون آ في بَ ، فإنه يمكن[٢١] ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يعرض في القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدمات هي واجبة غير سالبة . لأن القول القائل «يمكن» يصير القضية موجبة على نحو ما يصيرّها قول[٢٢] القائل و «هو» أو «موجود»[٢٣] ، كما قيل أوّلاً .

فإذ قد حددت هذه الاشياء ، فإنّا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضربين : الضرب الواحد ما كان على الأكثر وغير ثابت الاضطرار ، مثل أن يشيب الإنسان أو ينمى[٢٤] أو ينقص ؛ وفي الجملة ما كان مطبوعاً[٢٥] أن يكون لأن[٢٦] ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غير باقٍ

---

(١٣) الواجبة السالبة (ك) .
(١٤) فإذا (ك) .
(١٥) جملة : «وما . . . ممكن» (ن ك) .
(١٦) لست (ب) .
(١٧) يمكن (فوق) .
(١٨) أنه (ك) .
(١٩) أن يكون ولا في . . . (ك).
(٢٠) باضطراري (ك) .
(٢١) ممكن (ك) .
(٢٢) أو القائل هو . . . (م) .
(٢٣) قول القائل هو . . . (ب) .
(٢٤) ينموا (ك) .
(٢٥) طبيعياً (فوق) .
(٢٦) إلا أن (ك) .

10 أبداً ؛ فأما والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع(٢٧) فيه إما أن يكون اضطرارياً ، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب الآخر هو غير المحدود(٢٨) وهو(٢٩) الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون . مثال ذلك أن يمشي الحيوان ، أو ، إذا مشى ، حدثت رجفة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بضدها .

فكل واحد من صنفي الممكن قد ينعكس على المقدمات المتناقضة ،
15 غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ؛ لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على
(٧٨ ب) الممكن(٢٩) الذي ليس هو أولى أن يكون منه ألا(٣٠) يكون . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس(٣١) برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف
20 الحال . وأما الحد(٣٢) الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام(٣٣) والفحص عن مثل هذا الممكن . وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يعتد(٣٤) طلبه .

---

(٢٧) الطبيعي (فوق) . (٢٨) الغير محدود (ك) .

(٢٩) قال الحسن : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التي نسخت من نقل والدي وإنما نقله «أبو بكر ؟ : الراء ظاهرة فقط» أعزه الله من «ورقة ملصوقة : طالسرياني وعارضت «ورقة ملصوقة : النقل» السرياني فوجدته فيه فينبغي أن يقرأ ولا يسقط ؛ محذوف كله (ك) .

(٣٠) تحتها : «بأن لا يكون» ؛ بأن لا يكون (ب) .

(٣١) برهان (ك) . (٣٢) الحد (ن ك) .

(٣٣) يريد الكلام والـ «فحص» في الصناعات المهمة (ب: المهيئة) وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

(٣٤) يعتاد (ك) ؛ لم يعد «إلى طلبه» (ب) .

وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديداً أكثر . وأما الآن فنقول متى يكون
25 قياس من المقدمات الممكنة ، وما هو . فلأن القول أنه يمكن أن يكون[٣٥]
الشيء في الشيء قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما
بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه . لأن القول إن[٣٦] حَـ يمكن أن تكون مقولة
على ب يدل على أحد هذين ؛ إما أن آ مقولة على بَ ، وإما أنها ممكنة أن
30 تقال عليها . فهو بيِّن أن قول القائل إن آ يمكن أن تكون في كل بَ يكون
على ضربين . فلنقل أوّلاً ، إن كان ب ممكناً في حَـ و آ ممكن في بَ ، أي
قياس كان[٣٧] ، وما هو ؟ فإنه إذا أُخِذت المقدمات هكذا تكون ممكنة ؛
35 وأما إذا كانت بَ موجودة في حَـ و آ ممكنة في[٣٨] بَ تكون المقدمة
الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاكلة
مثل ما فعل في المقاييس الأُخَر .

---

(٣٥) في الخط الأحمر ؛ أن يكون (ن ب، ك).
(٣٦) بأن (ك) .
(٣٧) يكون (فوق) ؛ (ب).
(٣٨) فيه (فوق بالأحمر) ؛ (ك) .

ـ ١٤ ـ
تأليف الممكن في الشكل الأول

(٧٩ أ) فإذا كانت آ ممكنة في كل بَ ، و بَ ممكنة في كل حَـ يكون قياس[١]

40 تام أن آ ممكنة في كل حَـ . وذلك بين من حد الممكن . لأنه على نحو ما

- 33a - حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل . ـ وكذلك إن كانت آ يمكن

ألا[٢] تكون[٣] في شيء من بَ و بَ ممكنة في كل حَـ ، فإن آ يمكن ألا

تكون[٤] في شيء من حـ . لأنه أن تكون آ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنة هو

5 أن تنفى آ عن جميع ما هو بإمكان موضوع لـ بَ .

فإن كانت آ[٥] ممكنة في كل بَ و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من

حَـ ، فإنه ولا قياس واحد[٦] يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا

10 رجعت في الإمكان مقدمة بَ حَـ ، يكون القياس الأول . لأنه إذا كانت بَ

ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ ، فإنه يمكن أن تكون في كل حَـ ؛ وذلك

قد قيل فيما تقدّم . فإذاً إذا كانت بَ في كل حَـ ، و آ في كل بَ ، يكون

ذلك القياس الأول . ـ وكذلك إن كانت المقدمتان سالبتين ممكنتين ؛

---

(١) قياساً تاماً (م ، ب) . (٢) أن لا (ك) ؛ مكررة.

(٣) في المتن : «لا يمكن أن تكون» وفوقها «يمكن ألا تكون» ؛ لا يمكن أن تكون (ب) .

(٤) ولا (زك) . (٦) واحداً (ب) .

(٥) آ (ن ك) . (٧) مثل (فوق)؛ مثل (زك) .

أعني[٧] أنه إن كانت آ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ . لأن بهذه المقدمات المأخوذة ولا قياس واحد يكون ؛ فإذا رجعت المقدمات يكون القياس . ـ فهو بيِّن أنه إذا وضعت المقدمة التي عند الطرف الأصغر سالبة أو كلا المقدمتين ، إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غير تام ؛ لأنه إنما تجب النتيجة عنه من الرجوع[٨] .

فإن أخذت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياس تام . لأنه إن كانت آ ممكنة في كل بَ ، و بَ ممكنة في بعض حَـ ، فإن آ ممكنة في بعض حَـ . وذلك بيِّن أيضاً من حد الممكنة[٩] . ـ وأيضاً إن أمكن ألا تكون آ في شيء من بَ ، وأمكن أن تكون بَ في بعض حَـ ، فإنه ضرورة يمكن ألا تكون أ في بعض حَـ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم .

فإن أخذت المقدمة الجزئية سالبة والكلية موجبة[١٠] ، وكان وضع الحدود على نحو ما تقدّم ، كمثل أن آ ممكنة في كل بَ ، و بَ يمكن ألا تكون في بعض حَـ ، فإنه لا يكون قياس من هذه المقدمات المأخوذة . فأما إذا رجعت المقدمة الجزئية ووضعت بَ ممكنة في بعض حَـ ، تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون[١١] فيما تقدم .

فإن كانت المقدمة عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف الأصغر كلية ، واجبتين كانتا أو سالبتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ، أو كانتا جزئيتين أو مُرسلتين ، فإنه لا يكون قياس البتة : لأنه ليس شيء يمنع أن

---

(٨) في السرياني : «إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتام . وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري» .

(٩) الممكن (ك) .

(١٠) واجبة (ك) .

(١١) كان يكون (ك) .



40 تفضل بَ على آ وتقال على أكثر مما تقال عليه آ . فليكن ما به تفضل بَ
- 33b - على آ حَـ . و آ ليست بممكنة[١٢] في كل حَـ ، ولا ممكنة أن لا تكون في
شيء منه ولا ممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون ـ إذا[١٣] كانت
المقدمات الممكنة ترجع وكانت بَ ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه
آ . وأيضاً هو بيّن من الحدود أنه إذا كانت المقدمات هكذا يكون الحد الأول
5 أحياناً غير ممكن في شيء من الأخير[١٤] ، ويكون أحياناً في كله باضطرار .
فالحدود التي تعم هذه كلها : أما لما هو باضطرار ، «فحي وأبيض
وإنسان» ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون ، «فحي وأبيض وثوب» . فبيِّن أنه إذا
كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياس البتة . لأن كل قياس إما أن يكون لما
10 هو ، وإما أن يكون موجوداً[١٥] لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن[١٦] .
فهو بيِّن أنه ليس يكون عن هذه المقدمات قياس لما هو ممكن[١٧] ، ولا لما
هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يبطل القياس السالب ، والسالب يبطل
(٨٠ أ) الواجب . فقد بقي أن يكون القياس عنها لما هو ممكن[١٨] ؛ وذلك أيضاً
15 محال ، لأنه قد تبيّن أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأول أحياناً
يكون بالاضطرار[١٩] في كل الأخير[٢٠] ، ويكون أحياناً غير ممكن في شيء
منه . فإذاً[٢١] ليس يكون قياس لما هو ممكن ، لأن الاضطراري ليس هو
ممكناً[٢٢] .

وهو بيِّن أنه إذا كانت الحدود كلية في المقدمات الممكنة ، أبداً

---

(١٢) ممكنة (ك) .
(١٣) إذ (ب ، ك) .
(١٤) الآخر (ك) .
(١٥) جملة : «لما هو . . . موجوداً» (ن ك) .
(١٦) لما هو ، بدل وإما لما هو ممكن (ك) .
(١٧) جملة : «لما هو ممكن» (ن ك) .
(١٨) إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو (ب : يتلوا) ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو نقل إسحق .
(١٩) باضطرار (ك) .
(٢٠) الآخر (فوق) ؛ الآخر (ك) .
(٢١) فإذن (ك) .
(٢٢) ممكن (ك) .

يكون[٢٣] قياس في الشكل الأول ، موجبة[٢٤] كانت أو[٢٥] سالبة . غير أن القياس يكون عن المقدمات الموجبة تاماً وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ[٢٦] الممكن في غير الاضطراريات ، ويكون ذلك على نحو ما حدّدنا : لأنه قد يغفل[٢٧] أحياناً .

(٢٣) يكون أبداً (ك) .
(٢٤) واجبة (ك) .
(٢٥) أم (ك) .
(٢٦) معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن .
(٢٧) ذلك (زك) .



ـ ١٥ ـ

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول

25 فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر تكون القياسات كلها تامة وتكون النتيجة ممكنة على نحو ما حددنا الممكن . فإذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأصغر ممكنةً ، تكون المقاييس كلها غير تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو
30 ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من الأصغر بالضرورة أو ليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألا يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله .

35 فلتكن آ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ موجودة في كل حَـ ؛ فلأن حَـ موضوعة لـ بَ و آ ممكنة في كل بَ ، هو بيِّن أن آ ممكنة في كل حَـ . والقياس في ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدمة آ بَ سالبة وكانت مقدمة
(٨٠ ب) 40 بَ حَـ موجبة[١] ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة[١] مطلقة ، فإن القياس يكون تاماً أن آ يمكن ألا تكون في شيء من حَـ .

- 34a - وهو بيّن أنه إذا صيِّرت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف[٢] ذلك فينبغي أن نبيِّن أنه تكون

---

(١) واجبة (ك) .

(٢) خلاف (ك) .

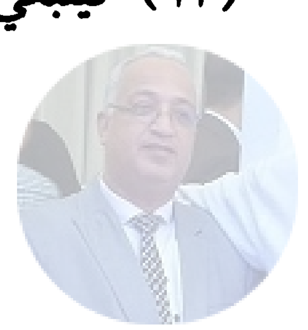


مقاييس بأن يرفع الكلام إلى المحال . وفي ذلك ما يتبيّن[٣] أن المقاييس غير تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدمات المأخوذة[٤] فقط .

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت آ موجودة ، فبالضرورة بَ موجودة . وإذا[٥] كانت آ ممكنة ، فإن بَ بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكر[٦] بَ من النظام فلتكن آ ممكنة و بَ غير ممكنة . فإذا[٧] كان الممكن في وقت ما هو ممكن[٨] يجوز أن يكون ، وغير الممكن[٩] في وقت ما هو غير[١٠] ممكن لا يجوز أن يكون ، وكانت آ ممكنة و بَ في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه يمكن أن تكون آ من غير أن تكون بَ ؛ وإن[١١] أمكن أن تكون آ من غير أن تكون بَ ، فيجوز أن تصير آ إلى الوجود ، لأن الشيء الذي كان في وقت ما كان هو موجود[١٢] . ـ وينبغي[١٣] أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط ، ولكن وفي الحقيقة والوجود وفي[١٤] سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحائهما[١٥] في ذلك واحد . ـ وليس ينبغي أن يُفهم من قولنا إنه إذا كانت آ موجودة فإن بَ تكون موجودة أن آ شيء واحد[١٦] ، وأن هذا الشيء الواحد[١٧] يوجب شيئاً آخر ؛ لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن وجود شيء واحد[١٨] ؛ ولكن أقل

---

(٣) يبيّن (م ، ب) .
(٤) الموجودة (ب) ؛ المأخوذة (في حاشية ب) .
(٥) في المتن : «فأما كانت «وفوق «فأما» «وإذا» . فإذا (ك) ؛ فأما «إن» كانت (ب) .
(٦) أي من أن يكون المتبوع يلزمه التابع (فوق) .
(٧) فإذ (ك) .
(٨) ممكناً (ب) .
(٩) والغير ممكن (ك) .
(١٠) الممكن (ك) .
(١١) فإن (ك) .
(١٢) موجوداً (ب) .
(١٣) فينبغي (ب) .
(١٤) في (م ، ب) .
(١٥) أنحائها (م ، ب) .
(١٦) أحد (ك) .
(١٧) الأحد (ك) .
(١٨) واحد (فوق) ؛ أحد (ب ، ك) .



ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدمات على ما قيلت في القياس .
لأنه إذا[١٩] كانت حَـ مقولة على دَ ، و دَ مقولة على زَ فـ حَـ مقولة على زَ
20 بالضرورة ـ وإن كانتا كلتاهما ممكنتين ، فإن النتيجة تكون ممكنة . فإن[٢٠]
(٨١ أ) صيّر أحد المقدمتين[٢١] والنتيجة بَ ، فإنه ليس فقط إذا كانت آ اضطرارية
تكون بَ اضطرارية ، لكن وإذا كانت آ ممكنة تكون بَ ممكنة .

25 وإذ قد أتينا على ذلك[٢٢] ، فهو بيِّن أنه إذا وضع كذب غير محال ،
فإن الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذباً غير محال . مثل ما إن
كانت آ كذباً غير محال ، وبوجود آ توجد بَ ، فإن بَ أيضاً كذب غير
محال . فلأنه[٢٣] قد تبيَّن أنه إذا كانت آ موجودة فتكون[٢٤] بَ موجودة ،
30 وإذا كانت آ ممكنة تكون بَ ممكنة ، وموضوعنا أن آ ممكنة ؛ فـ بَ إذن
ممكنة . لأنها إن كانت غير ممكنة يكون[٢٥] الشيء الواحد ممكناً ، وغير
ممكن[٢٥] .

فإذ قد حُدِّدَتْ هذه الاشياء ، لتكن آ موجودة في كل بَ ، و بَ ممكنة
35 في كل حَـ ، فإذن بالضرورة آ ممكنة في كل حَـ . وإلا فلتكن آ غير ممكنة
في كل حَـ ، ولتوضع بَ موجودة في كل حَـ ؛ وذلك كذب[٢٦] ، إلا أنه
غير محال . فإن كانت آ غير ممكنة في كل حَـ و بَ موجودة في كل حَـ ،
40 فإن آ ليس ممكنة في كل بَ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ولكن
قد كان موضوعاً أن آ ممكنة في كل بَ . فإذن بالضرورة يمكن أن تكون آ
- 34b - في كل[٢٧] حَـ . لأنه لما وضع كذب غير محال عرض منه محال . ـ وقد

---

(١٩) (ك ، ب) .
(٢٠) وإن (م ، ب) .
(٢١) المقدمات (فوق) ؛ المقدمات (ك) .
(٢٢) فإذا قد أثبت ذلك (ك) .
(٢٣) ولأنه (ك) .
(٢٤) تكون (ك) .
(٢٥) يكون الشيء الواحد بعينه ممكناً غير ممكن (ك) .
(٢٦) كذلك (ب) .
(٢٧) كل (ن ك) .



يمكن أيضاً أن ينتج المحال بالشكل الأول إذا وضع أن بَ موجودة في كل حَـ . لأنه إن كانت بَ موجودة في كل حَـ ، و آ ممكنة في كل بَ ، فإن آ ممكنة في كل حَـ . ولكن قد كان موضوعاً أن آ ليست ممكنة في كل حَـ .

وينبغي أن تؤخذ المقدمات الموجودة في الكل في[٢٨] غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان ما يشار إليه ، ولكن مرسلاً . لأن بمثل هذه المقدمات تعمل المقاييس . لأنه إن أُخِذَتْ المقدمة[٢٩] موجودة في وقت محدود لا يكون قياس . لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتاً ما موجوداً في[٣٠] كل متحرِّك ، إذا لم يتحرَّك شيء غيره ، والمتحرِّك ممكن في كل فرس ، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس . وأيضاً ليكن الطرف[٣١] الأول حياً ، والأوسط متحركاً والأخير إنساناً[٣٢] ؛ ولتكن مقدمات[٣٣] هذه الحدود مثل التي قبلها . فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن الإنسان بالضرورة حيّ . فهو بيِّن أنه ينبغي أن يؤخذ[٣٤] الكلي في زمان مرسل .

فلتكن أيضاً الكلية السالبة آ بَ ، ولتؤخذ آ غير موجودة في شيء من بَ ، ولتكن بَ ممكنة في كل حَـ ، فإذن آ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ . وإلا فلتكن غير ممكنة[٣٥] . ولتوضع بَ موجودة في كل حَـ مثل ما فعلنا[٣٦] آنفاً . فإذن آ بالضرورة موجودة في بعض بَ ؛ والقياس على ذلك في الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذن[٣٧] يمكن ألا تكون آ في شيء من

(٢٨) من (ك).

(٢٩) المقدمات (ب).

(٣٠) على (فوق) .

(٣١) يعني في زمان مشار إليه (فوق) .

(٣٢) متحرك إنسان (ك) .

(٣٣) المقدمات (ب) .

(٣٤) نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل ؛ يوجد (ب) .

(٣٥) أي بالضرورة أن يكون في البعض بضع نقيض النتيجة .

(٣٦) يريد بقوله «مثل ما فعل آنفاً» ، أي نقلها من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذباً غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من موجبتين ؛ فعل (ك) .

(٣٧) فإذاً (ك) .



حَـ ، لأنه لما[٣٨] وضع كذب غير محال عرض منه محال . ونتيجة هذا القياس ليست[٣٩] على نحو ما حدّدنا الممكن ؛ ولكن تكون آ ليس بالضرورة في شيء من حَـ ، لأن هذه نقيض المقدمة التي وضعت[٤٠] ، لأنه
30 وضع آ بالضرورة في بعض حَـ ؛ والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال يوجب أبداً نقيضة[٤١] المقدمة الموضوعة . ـ وهو[٤٢] أيضاً بيِّن من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن آ غراباً و بَ مفكراً و حـ إنساناً[٤٣] . فـ آ ليس في شيء من بَ لأنه ليس[٤٤] مفكر واحد غراباً ؛
35 وأما[٤٥] بَ فممكنة في كل حَـ لأن المفكر[٤٦] في كل إنسان ؛ ولكن آ بالضرورة ليس في شيء من حَـ . فليس إذن النتيجة ممكنة ، ولا أبداً اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون آ متحركاً و بَ عالماً و حَـ إنساناً[٤٧] . فـ آ
(٨٢ أ) 40 ليس في شيء من بَ ، و بَ ممكنة في كل حَـ ، والنتيجة ليست اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة ولا إنسان واحد متحرِّك ، ولا بالضرورة
- 35a - «إنسان ما متحرِّك» . فهو بيِّن أن النتيجة هي أن آ ليست بالضرورة في شيء من حَـ . وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدود غير هذه .

فإن صُيِّرت السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا يكون
5 من هذه المقدمات قياس البتة . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون[٤٨] على نحو ما كان يعرض في المقاييس المتقدمة . ولتكن[٤٩] آ موجودة في كل بَ و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ . فإذا كانت الحدود على هذه الحال ليست يعرض شيء بالضرورة . فإن انعكست مقدمة بَ حَـ وأخذت

---

(٣٨) إن (زك) .
(٣٩) ليس (ك) .
(٤٠) لأن هذه هي نقيضة للمقدمة (ك) .
(٤١) «نقيض» (فوق) ؛ نقيض (ب) .
(٤٢) وهو (ن ك).
(٤٣) غراب ، مفكر ، إنسان (ك) .
(٤٤) ولا (ك) .
(٤٥) فأمّا (ك) .
(٤٦) المتفكر (فوق) .
(٤٧) متحرك ، عالم، إنسان (ك) .
(٤٨) تكون (ب) .
(٤٩) فلتكن (ك) .



10 بَ ممكنة في كل حَـ يكون قياس مثل ما تقدَّم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدمة . ـ وكذلك يعرض وإن كانت[٥٠] كلتا المقدمتين سالبتين وكانت مقدمة آ بَ مطلقة ومقدمة بَ حَـ ممكنة ؛ فإنه ليس يكون من هذه المقدمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون
15 قياس . فلتؤخذ آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَـ ، فمن هذه[٥١] ليس يكون شيء باضطرار . فإن أخذت ب ممكنة في كل حَـ إذ كان حقاً وتُركت[٥٢] مقدمة آ بَ على حالها ، يكون
20 أيضاً القياس الذي تقدم . فإن وُضعت بَ غير موجودة في شيء من[٥٣] حَـ أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياس البتة ، سالبة كانت مقدمة آ بَ أو موجبة[٥٤] . والحدود التي توجب[٥٥] ما هو بالضرورة : أبيض وحي وثلج ؛ وأما ما ينتج ما لا يمكن أن يكون : فأبيض وحي وقير .

25 فهو بيّن أنه إذا كانت الحدود كلية[٥٥] ، وكانت إحدى المقدمتين
(ب) مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت المقدمة التي عند الطرف الأصغر ممكنة ، يكون قياس أبداً[٥٦] . غير أنه أحياناً تكون النتيجة من المقدمات المأخوذة ، وأحياناً إذا انعكست المقدمة . وأما متى يكون كل واحد من هذين ، ولأي علّة ، فقد قلنا .

30 فإن أخذت إحدى المقدمنين جزئية والأخرى كلية ، وكانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر ممكنة ، سالبة كانت أو موجبة[٥٧] ، والجزئية موجبة مطلقة[٥٨] ، يكون قياس تام على نحو ما كان[٥٩] يكون إذا كانت الحدود
35 كلية . والبرهان على[٦٠] ذلك هو كالذي تقدم . فإن صيّرت المقدمة

---

(٥٠) كانتا (م) .
(٥١) جهة (ك) .
(٥٢) فتركت (ك) .
(٥٣) من (ن ب) .
(٥٤) واجبة (فوق) ؛ (ك) .
(٥٥) تنتج (فوق) ؛ (ك) .
(٥٦) أبداً قياس (ك) .
(٥٧) أم واجبة (ك) .
(٥٨) جملة : «والجزئية موجبة مطلقة» .
(٥٩) كان (ن ك) .
(٦٠) في (فوق) ؛ (ك) .

التي[٦١] عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ، وصيّرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت المقدمات أو موجبة[٦٢] أو واحدة سالبة والأخرى موجبة[٦٣] ، فإنه تكون بالضرورة[٦٤] قياسات غير تامة . إلا أن منها ما يتبيَّن برفع الكلام إلى المحال ، ومنها بانعكاس الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدم من المقاييس . وأما القياس الذي يتبيَّن بالانعكاس ، فهو إذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ، وكانت الجزئية سالبة ممكنة : مثل ما إن كانت آ موجودة في كل بَ ، أو غير موجودة في شيء منه ، و بَ ممكنة ألا تكون في بعض حَـ وارتجعت مقدمة بَ حَـ في الإمكان ، يكون قياس . ـ فأما[٦٥] إذا كانت مقدمة بَ حَـ جزئية سالبة مطلقة ، ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة[٦٦] : أبيض وحي وثلج ؛ وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض ، وحي وقير . وينبغي أن يؤخذ البرهان من مقدمات مهملة[٦٧] . ـ فإن صيّرت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر[٦٨] سالبة كانت أو[٦٩] واجبة[٧٠] وممكنة أم مطلقة ، فإنه ولا على[٧١] واحدة من الجهتين يكون قياس البتة . ولا إذا

40 - 35b - 5 10 15

---

(٦١) التي (ن ب) .

(٦٢) أم واجبة (ك) .

(٦٣) واجبة (ك)

(٦٤) بالضرورة تكون (ك) .

(٦٥) وأمّا (ك) .

(٦٦) واجبة (ك) .

(٦٧) يعني أن البرهان ، يؤخذ من أن المقدمات مهملة . قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها ، وهو «حي» مسلوب من الأصغر ، وهو «الثلج» من الاضطرار . قال أنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدمات التي يبين بها (أن) الاقتران غير قياسي مقدمات مهملة ، أي تصدق مع المقدمة ونقيضها . فلذلك هي غير محدودة مهملة

(٦٨) الأكبر (ك) .

(٦٩) أم (ك).

(٧٠) موجودة (م) ؛ موجبة (ب) .

(٧١) ولا على شيء واحد (ك) .



(أ) كانت المقدمات جزئية أو مهملة ، ممكنة كانت أو مطلقة ، يكون قياس البتة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم[٧٢] . والحدود التي تنتج
20 نتيجة اضطرارية موجبة[٧٣] : حي وأبيض وإنسان ، وأما التي تنتج «ما لا يمكن أن يكون» : فحي وأبيض وثوب . ـ فهو بيِّن أنه إذا صيّرت المقدمة الكلية عند الطرف الأكبر أبداً يكون قياس . وأما إذا صيّرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيء البتة .

---

(٧٢) يقدم (ب) .

(٧٣) واجبة (ك).



ـ ١٦ ـ

تأليف الضروري والممكن[١] في الشكل الأول

فأما إذا[٢] كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرِى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كان تكون القياسات التي ذكرناها آنفاً . ويكون
25 تاماً إذا صُيِّرت المقدمة الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدمات موجبة[٣] : كلية كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة[٣] والأخرى سالبة ، وكانت
30 الموجبة[٣] اضطرارية ، تكون النتيجة ممكنة غير مطلقة . فإن صُيِّرت المقدمة السالبة اضطرارية[٤] تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة ، كلية كانت المقدمات أم غير كلية . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة على نحو ما أخذ فيما تقدم أولاً . وليس يكون للنتيجة[٥] الاضطرارية السالبة قياس تجب النتيجة عنه ؛ فالذي[٦] «ليس هو باضطرار» غير الذي «باضطرار ليس هو» .

35 وهو بيِّن أنه إذا كانت المقدمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون آ بالضرورة في كل بَ و بَ ممكنة في كل

---

(١) الممكن والاضطراري (ك) .

(٢) فإذا (ك) . (٣) واجبة ؛ الواجبة (ك) .

(٤) جملة : «تكون النتيجة . . . اضطرارية» (ن ب) .

(٥) على النتيجة (ك) . (٦) والذي (م ، ب) .

4 حَـ ، فيكون قياس غير تام أن آ ممكنة في كل حَـ . وأما أنه غير تام فهو بيّن
- من البرهان ، لأنه على نحو ما تبيّن[٧] فيما تقدّم يكون بيان ذلك . ـ فلتكن
أيضاً آ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ بالضرورة في كل حَـ ، فيكون من ذلك
ب) قياس تام أن آ ممكنة في كل حَـ ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدمات
5 الأولى المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدمات متشاكلة في الكيفية ، فلتكن أولاً السالبة اضطرارية بأن[٨] تكون آ غير ممكنة في شيء من بَ و بَ ممكنة في كل حَـ ؛
10 فيجب ألا توجد آ في شيء من حَـ . وإلا فلتوضع آ موجودة إما في كل حَـ وإما في بعضها ؛ وقد كان موضوعاً أن آ غير ممكنة في شيء من بَ ؛ فلأن السالبة تنعكس ، هو بيِّن أن بَ غير ممكنة في[٩] آ و آ موجودة في كل حَـ أو في بعضها . فإذن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من حَـ أو غير ممكنة في
15 بعضها . وقد كان موضوعاً أولاً أن بَ في كل حَـ . وهو بيّن أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو موجود . ـ فلتكن أيضاً المقدمة الموجبة اضطرارية بأن تكون آ ممكنة ألاّ تكون في شيء من بَ و بَ بالضرورة موجودة في كل حَـ . والقياس في
20 ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست بما[١٠] ليس هو موجوداً ، ولكن بما[١٠] يمكن أن لا يكون ، لأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أُخِذَتْ . وليس يكون بيان[١١] ذلك برفع الكلام إلى الإحالة[١٢] ، لأنه إن وضعت آ غير موجودة في شيء من حَـ ، وقد وضع أن آ ممكنة ألاّ تكون في شيء من
25 بَ ، فإنه ليس يعرض من ذلك محال . ـ وإن صُيِّرت المقدمة السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما

---

(٧) بُيّن (ك) .
(٨) أن (ك) .
(٩) في شيء من آ (ك) .
(١٠) مِمَّا (م ، ب) .
(١١) أن يتبين (ك) .
(١٢) المحال (ك) .

تقدم . وإذا[١٣] لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . ـ وأيضاً ولا إذا كانتا جميعاً سالبتين بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتج ما هو موجود هي أبيض وحيّ وثلج ؛ وأما التي تنتج ما ليس بموجود ، أعني نتيجة مطلقة سالبة ، فأبيض وحي وقير .

(٨٤ أ)

30

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما[١٤] ليس موجوداً ، أعني سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت آ غير ممكنة أن تكون في شيء من بَ و بَ ممكنة أن تكون في بعض حَـ ، فإن آ يجب أن تكون ليست في بعض حَـ . لأنه إن كانت آ موجودة في كل حَـ و آ غير ممكنة في شيء من بَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من آ . وإذا كانت آ موجودة في كل حَـ[١٥] ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من حَـ[١٦] . ولكن قد كان موضوعاً[١٧] أن بَ ممكنة في بعض حَـ . ـ وأما إذا كانت المقدمة الجزئية الموجبة[١٨] في القياس السالب اضطرارية مثل مقدمة بَ حَـ[١٩] ، أو كانت الكلية التي في القياس الموجب اضطرارية كمقدمة آ بَ ، ليس[٢٠] تكون النتيجة مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . ـ فإن صيّرت الكلية عند الطرف الأصغر موجبةً[٢١] كانت أو سالبة وكانت ممكنة[٢٢] ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي حي وأبيض وإنسان . وأما الحدود التي[٢٣] تنتج سالبة اضطرارية[٢٤] ، فحي

35

40

- 36b -

5

---

(١٣) فإذا (ك) .
(١٤) مما (ك) .
(١٥) جملة : «فإن . . . في كل حَـ» (ن ك) .
(١٦) فإن بَ غير ممكنة في شيء من آ . وإذا كانت آ موجودة في كل حَـ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من حَـ (ب) .
(١٧) موضوع (م) .
(١٨) الواجبة (ك) .
(١٩) ت و حَـ (ب) .
(٢٠) «و» ليس (ب) .
(٢١) واجبة (ك) .
(٢٢) وكانت ممكنة (ن ب) .
(٢٣) فأما التي (ك) .
(٢٤) اضطرارية (ن ك) .

وأبيض وثوب ؛ وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة : فحي وأبيض وغراب . وأما الحدود التي تنتج سالبة مطلقة فحي وأبيض وقير . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة[٢٥] موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فحي وأبيض وقفنس . وأما[٢٦] التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني[٢٧] سالبة اضطرارية ، فحي وأبيض وثلج . ـ وكذلك لا يكون قياس إذا أُخِذَتْ المقدمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة موجبة[٢٨] : فحي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فحي وأبيض وغير متنفس ؛ لأن الحي في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة[٢٨] اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذن هذه الحدود نافعة في جميع هذه النتائج .

فهو بيّن مما قد[٢٩] قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركَّبة من مقدمات ممكنة ومطلقة ، أو مركَّبة من مقدمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في المقاييس التي السالبة[٣٠] فيها اضطرارية فإن[٣١] النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو بيِّن أن هذه المقاييس[٣٢] كلها غير تامة ، وأنها تتم بالمقاييس[٣٣] التي ذُكرت قبلها .

---

(٢٥) واجبة مطلقة (ك) .

(٢٦) فأما (ك) .

(٢٧) أعني (ك) .

(٢٨) واجبة (ك) .

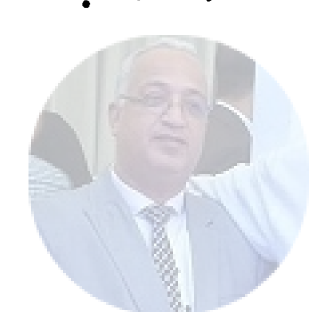
(٢٩) قد (ن ك) .

(٣٠) وكذلك (ك) .

(٣١) وإن (ك) .

(٣٢) يعني المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٣٣) بالأشكال (فوق) ؛ بالأشكال (ك) .



— ١٧ —

تأليف الممكن في الشكل الثاني

وأما في الشكل الثاني : إذا أخذت كلتا المقدمتين ممكنتين ليس يكون قياس ، موجبتين[١] كانتا أم سالبتين أم[٢] كليتين أم جزئيتين . ـ وأما إذا كانت الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة[٣] مطلقة ، فإنه لا (٨٥ أ)
30 يكون البتة قياس . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس يكون أبداً . ـ وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت واحدة اضطرارية والأخرى ممكنة . وينبغي أن يفهم[٤] أن الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم أولا[٥] .

35 وينبغي[٦] أولاً أن نبيِّن أن المقدمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس . مثل أنه إن كانت آ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، فليس بالضرورة ب ممكنة ألا تكون في شيء من آ . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألاّ تكون بَ في شيء من آ . فلأن المقدمات الموجبة الممكنة ترجع على

---

(١) واجبتين (ك) .

(٢) أو (ك) .

(٣) الواجبة (ك) .

(٤) أي يفهم أنه يريد الممكن الذي لا اضطراري وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال .

(٥) أولاً (ن م، ب) .

(٦) قيل ينبغي : في عكس المقدمة السالبة الكلية الممكنة (ك) .



40 المقدمات السالبة ، المتضادة منها والمتناقضة ، وكانت بَ ممكنة ألا تكون
3 - في شيء من آ ، فإنه بيِّن أن بَ ممكنة أن تكون في كل آ . وذلك كذب ،
لأنه ليس ، وإن كان[٧] المحمول ممكناً في كل الموضوع ، يكون بالضرورة
الموضوع ممكناً في كل المحمول . فإذن ليس تنعكس السالبة الكلية
الممكنة .

5 وأيضاً لأنه ليس بممتنع[٨] ، إذا أمكن آ ألا تكون في شيء من بَ أن
تكون بَ بالضرورة ليس في بعض آ ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون[٩] في
شيء من الإنسان ، لأنه يمكن[١٠] أن يكون في كلهم ؛ وليس هو[١١]
صدق[١٢] أن يقال إن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن
الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبيّن أوّلاً أن
ب) الاضطراري ليس بممكن . ـ وأيضاً ليس يتبيّن ، برفع الكلام إلى المحال ،
10 أنها تنعكس ، مثل أنه «إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول إن بَ
يمكن ألا تكون في شيء من آ كذباً[١٣] ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون
بَ في شيء من آ صدقاً[١٤] ، لأن إحداهما موجبة[١٥] والأخرى سالبة[١٦] .
وإن كانت هذه حقاً ، فإن بَ بالضرورة في بعض آ ، فإذن[١٧] : و آ
بالضرورة في بعض بَ . ولكن[١٨] هذا محال» . لأنه ليس ، إذا كانت
15 بَ ليست ممكنة[١٩] ألا تكون في شيء من آ ، فإن بَ بالضرورة في بعض

(٧) إن (ك) .
(٨) يمتنع (فوق) ؛ (ك) .
(٩) ولا (زك) .
(١٠) ممكن (ك) .
(١١) هو (ن ك) .
(١٢) صدقا (ب) .
(١٣) إذا كان القول في ب يمكن ألا تكون ولا في شيء من آ كذب (ك) .
(١٤) صدق (ك) .
(١٥) واجبة (ك) .
(١٦) أي متناقضتين (فوق) .
(١٧) فإذا آ في بعض بالضرورة ؛ وذلك محال (ك) .
(١٨) يعني هذه الطريق التي ساقت إلى الخلف محال .
(١٩) إذا كانت ب ليس بالإمكان (فوق) ؛ (ك) .

آ . لأن القول إن بَ ليست[٢٠] ممكنة ألا تكون في شيء من آ على ضربين : أحدهما[٢١] أن بَ في بعض آ بالضرورة ، والآخر أن يكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض آ ، ليس في كل آ يمكن ألا يكون ، كما أنه ولا الذي في بعض الشيء بالضرورة هو ممكن في كله . فإذا كانت القضية بأنه إذا كانت حَـ غير ممكنة في كل دَ فإنها بالضرورة ليست في بعض دَ[٢٢] كذباً[٢٣] ، لأنه قد يجوز أن[٢٤] تكون حَـ في كل دَ ، ولكنها في بعضها بالضرورة ؛ من أجل ذلك قلنا إنها غير ممكنة في كلها . فإذن[٢٥] القول إن الشيء يمكن في كل الشيء يناقض أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بيِّن أنه على هذا الممكن الذي هو على نحو ما حدّدنا أولاً[٢٦] لا ينبغي أن تؤخذ[٢٧] النقيضة أن «الشيء في بعض الشيء[٢٨] بالضرورة» ، ولكن إنه «بالضرورة ليس في بعضه» . فإذا أُخِذ ذلك ليس يعرض محال البتة . فإذن ولا قياس يكون . فهو بيّن مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

(٨٦ أ)

فإذ[٢٩] قد تبيَّن ذلك ، فلتوضع آ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، وممكنة أن تكون في كل حَـ . فإذا فعل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدمة ليس[٣٠] تنعكس . ولا بوضع النقيضة أيضاً يكون قياس ؛ لأنه إن وضع أن بَ[٣١] ممكنة في كل حَـ ليس يعرض من

---

(٢٠) ليس بالإمكان (ك) .
(٢١) الواحد (ك) .
(٢٢) حَـ (ب) .
(٢٣) كذب (ك) .
(٢٤) لأنه قد يجو(ز) بأن (ب) .
(٢٥) فإذاً (ك) .
(٢٦) أولاً (ن ب) .
(٢٧) توجد (ب) .
(٢٨) بدل «في بعض الشيء» ورد «الكل» (ك) .
(٢٩) فإذا (ك) .
(٣٠) ليست (ك) .
(٣١) يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

ذلك كذب ، لأن آ يمكن أن تكون في كل حـَ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . ـ وفي الجملة ، إن كان قياس فهو بيّن أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت مطلقة . وهو إما أن يكون
40 موجباً أو سالباً ؛ وليس يمكن أن يكون واحد منهما . لأنه إن وضع أنه
37b - موجب يتبين من الحدود أن النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة(٣٢) ، فيتبين منها أيضاً أن النتيجة اضطرارية موجبة(٣٣) . فلتكن آ أبيض و بَ إنساناً
5 و حـَ فرساً . فـ آ وهي الأبيض ممكنة في الحد الواحد كله(٣٤) ، وممكنة ألاّ تكون في شيء من الآخر . ولكن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حـَ ، وليس يمكن ألا تكون فيه . وهو بيِّن أن بَ محال أن توجد في حـَ ، لأنه ولا فرس واحد إنسان ؛ وهو أيضاً بين أن بَ ليس يمكن ألا تكون في حـَ ، لأنه بالضرورة ولا فرس واحد إنسان . وقد تبيّن فيما تقدم أن الاضطراري
10 ليس هو ممكناً(٣٥) . فليس يكون إذا قياس .

وكذلك يتبيّن وإن غُيِّر مكان السالبة أو إن أخذ(٣٦) كلتا المقدمتين
15 موجبتين أو سالبتين . والبرهان في ذلك بهذه الحدود(٣٧) . فهو بيِّن أنه إذا كانت كلتا المقدمتين ممكنتين ، ليس(٣٨) يكون قياس البتة .

---

(٣٢) وإن كان سالباً (ك) .

(٣٣) واجبة (ك) .

(٣٤) و آ هي ممكنة أن تكون في أحد الحدين كلية (م ، ب) .

(٣٥) ممكن (ك) .

(٣٦) أخذت (ب) .

(٣٧) نص يوناني ناقص : في بدوي حاشية ٣ ؛ مقطع ناقص هنا ، + أضافه بدوي نقلاً عن اليوناني : «وإذا كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، أو إذا كانت كلتاهما جزئيتَين أو مهملتين ، أو على أي نحو كان تعديل المقدمات ، كان البرهان بتلك الحدود» .

(٣٨) فليس (ب) ؛ تصحيح فوق السطر ؛ النص المذكور هنا هو نص (ك).

ـ ١٨ ـ

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني[١]

(٨٦ ب) فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت
20 الموجبة[٢] مطلقة والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياس أبداً كلية كانت المقدمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم وبتلك الحدود . ـ فإذا كانت المقدمة الموجبة[٢] ممكنة والسالبة مطلقة ، يكون
25 قياس . وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وممكنة في كل حَـ . فإذا انعكست السالبة تكون بَ غير موجودة في شيء من آ ، و آ ممكنة في كل حَـ . فيكون قياس بالشكل[٣] الأول أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَـ . وكذلك يعرض أن صُيِّرت السالبة عند حَـ . ـ وأما إن كان كلا[٤]
30 المقدمتين سالبتين ، وكانت الواحدة[٥] مطلقة والأخرى ممكنة[٥] فإنه[٦] ليس يجب عن هذه المقدمات شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَـ كما كان يعرض
35 فيما تقدم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . ـ فإن صيّرنا[٧] كلتيهما

---

(١) تأليف مقدمات الممكن والوجودي في الشكل الثاني (ك) .

(٢) الواجبة (ك) .

(٣) الشكل (ك) .

(٤) كانت كلتا (ب) ؛ كلتا (م) .

(٥) الواحدة ممكنة والأخرى مطلقة (ب ، م) ؛ إحداهما . . . (فوق) .

(٦) فإن (تحت) (ب) .

(٧) صيّرتا كلتيهما (م) ؛ صيرتا كلتاهما (ب) ؛ صيرنا كلاهما (ك) .

موجبتين[٨] ليس يكون قياس . أما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة فهي : صحة وحي وإنسان ؛ وأما التي تنتج نتيجة سالبة ، فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة ، كلية كانت أم جزئية ، ليس[٩] يكون قياس البتة . وذلك يتبيّن كما يتبيّن في المقاييس التي قبل هذه وبتلك[١٠] الحدود . وأما إذا كانت المقدمة السالبة مطلقة ، يكون[١١] قياس بالانعكاس[١٢] ، كما كان الأمر في المقاييس التي قبل . ـ وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين سالبتين وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب من هذه المقدمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس ، كما كان[١٣] فيما تقدم من المقاييس . ـ فإن أخذت المقدمة السالبة مطلقة جزئية ، فإنه ليس يكون قياس ، موجبة[١٤] كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياس إذا كان كلا[١٥] المقدمتين مهملتين أو جزئيتين ، موجبتين كانتا أو سالبتين . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم وبتلك[١٦] الحدود .

---

(٨) واجبتين (ك) .
(٩) فليس (ب) .
(١٠) وبتيك (فوق) .
(١١) فيكون (ب) .
(١٢) الانعكاس، بدل «قياس بالانعكاس» (ك) .
(١٣) يكون (ب) ؛ كان يكون (ك) .
(١٤) واجبة (ك) .
(١٥) كانت كلتا (م،ب).
(١٦) وبتيك (تحت) (ب).

ـ ١٩ ـ
تأليف الممكن والضروري[١] في الشكل الثاني[٢]

فإن أخذت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة، وكانت
15 السالبة اضطرارية، يكون قياس ليس «أنه[٣] يمكن ألا يكون» فقط ولكن[٤]
«إنه ليس موجود[٥] فيه» . فأما إذا كانت الموجبة[٦] اضطرارية ، ليس[٧]
يكون قياس . ـ وبيان ذلك أن تكون آ بالضرورة غير موجودة في شيء من بَ
20 وممكنة في كل حَـ . فإذا انعكست السالبة تكون بَ بالضرورة غير
موجودة في شيء من آ ، و آ ممكنة في كل حَـ ، فيكون قياس أيضاً بالشكل
الأول أن بَ ممكنة[٨] ألا تكون في شيء من حَـ . وهو بيِّن مع بيان ذلك أن
بَ غير موجودة في شيء من حَـ . وإلا فلتوضع بَ موجودة في بعض حَـ و آ
غير ممكنة في شيء من بَ ؛ فإذن آ غير ممكنة في بعض حَـ . ولكن قد كان
25 موضوعاً أن آ ممكنة في كل حَـ . وعلى هذا النحو يتبيَّن ذلك وإن[٩] صُيِّرت
السالبة عند حَـ . ـ ولتكن أيضاً الموجبة اضطرارية والأخرى ممكنة ، مثل

---

(١) الاضطراري (فوق) .
(٢) تأليف مقدمات الممكن والاضطراري في الشكل الثاني (ك) .
(٣) لأنه (ك) .
(٤) ولكنّه (فوق) .
(٥) موجوداً (ب) .
(٦) الواجبة (ك) .
(٧) فليس (ب) .
(٨) يمكن (فوق) ؛ يمكن (ك) . (٩) [فـ] إن (ب) .

أن آ يمكن أن لا تكون[١٠] في شيء من بَ ؛ ولتكن آ[١١] في كل حَـ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياس البتة ، لأنه قد
30أ يعرض أحياناً أن تكون بَ بالضرورة غير موجودة في حَـ . وبيان ذلك أن تكون آ أبيض و بَ إنساناً[١٢] و حَـ ققنس[١٣] . فالأبيض في كل ققنس بالضرورة ، وممكن ألا[١٤] يكون في شيء من الإنسان ، والإنسان بالضرورة ليس في شيء[١٥] من[١٦] الققنس. وهو بيِّن أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجة ممكنة ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً[١٧] . وأيضاً
35 ولا اضطرارية ، لأن الاضطرارية إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين ، (ب) وإما[١٨] إذا كانت السالبة اضطرارية . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه للحدود وتكون بَ موجودة في حَـ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون حَـ
40 موضوعة لـ بَ وتكون آ ممكنة في كل بَ وموجودة في كل حَـ بالضرورة . مثل أنه إن كانت حَـ يقظان ، و بَ حياً و آ متحرِّكاً[١٩] . فالمتحرِّك[٢٠] في
381 - كل يقظان بالضرورة وممكن في كل حي ، وكل يقظان حي . فهو بيّن أنه ليست تكون نتيجة سالبة مطلقة من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبيَّن أنها قد تكون أحياناً موجبة[٢١] مطلقة . ولا واحدة من الموجبات[٢٢]

---

(١٠) ولتكن آ ممكنة إلا (فوق بالأحمر) ؛ ولتكن آ ممكنة ألا تكون في شيء من ب (ك) .
(١١) آ (ن ك) .
(١٢) إنسان (ك) .
(١٣) أن تكون آ أبيض ب إنساناً جَ ققنس (ب) .
(١٤) لا (ك) .
(١٥) ألا تكون. . . فالإنسان بالضرورة ليس. . . (ب) .
(١٦) والأبيض إنسان بالضرورة ليس (م) .
(١٧) ممكن (ك) .
(١٨) أو (ب) .
(١٩) إن كان. . . حي. . . متحرك (ك) .
(٢٠) فالتحرك (ب ، م) .
(٢١) واجبة (ك) .
(٢٢) الواجبات (ك) .

5 المناقضة لهذه السوالب تجب . فإذن ليس يكون قياس البتة . ـ وكذلك يتبيّن وإن حوّلت المقدمة الموجبة[٢٣] .

فإن كانت[٢٤] المقدمتان متشاكلتين[٢٤] فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياس أبداً إذا انعكست المقدمة الممكنة ، كما كان يعرض فيما تقدم . وبيان ذلك أن تؤخذ[٢٥] آ غير ممكنة في بَ ، وممكنة ألا تكون في حَـ . وإذا[٢٦]
10 انعكست المقدمتان حتى تكون بَ غير ممكنة في شيء من آ ، و آ ممكنة في كل حَـ يكون الشكل الأول . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدمة آ حَـ . ـ فإن وضعنا المقدمتين موجبتين[٢٧] ليس[٢٨] يكون قياس[٢٩] ، لأنه بيِّن أن
15 النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم تؤخذ مقدمة سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضاً ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحياناً سالبة اضطرارية . مثل أنه إن وضعت آ أبيض و بَ ققنس و حَـ إنسان . ولا واحدة من السوالب المناقضة لهذه الموجبات[٣٠] تكون نتيجة[٣١] . لأنه قد تبيَّن أن بَ بالضرورة ليس في شيء من حَـ . فإذاً ليس يكون قياس البتة .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت المقدمة السالبة
25 كلية اضطرارية فإنه يكون قياس أبداً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة .

---

(٢٣) ملاحظة في ك ص ٨٥ من الصورة : «وكذلك يتبين إن كانت المقدمة الموجبة هي مقدمة آ بَ» .

(٢٤) كانتا المقدمتين متشاكلتين (ك) .

(٢٥) توجد (ب) .

(٢٦) إذا (ك) .

(٢٧) واجبتين (ك) .

(٢٨) فليس (ب) .

(٢٩) قياساً (م ، ب) .

(٣٠) ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السوالب (فوق) ؛ الواجبات (ك) .

(٣١) النتيجة (ك) .

وبيان ذلك من الانعكاس . فأما[٣٢] إذا كانت المقدمة الموجبة[٣٣] اضطرارية ، فإنه ليس يكُون قياس البتة ، لأن ذلك يتبيَّن على نحو ما يتبيَّن في المقاييس الكلية وبتلك[٣٤] الحدود . ـ وكذلك لا يكون قياس إذا[٣٥] أُخذت المقدمتان موجبتين[٣٦] . والبيان في ذلك هو ما تقدم في المقاييس الكلية . ـ فإذا كانت كلتا[٣٧] المقدمتين سالبتين وكانت إحداهما كلية اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس كما كان يكون فيما تقدم . ـ وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدم وبتلك الحدود .

فهو بيِّن مما قيل[٣٨] أنه إذا وُضِعَتْ المقدمة السالبة كلية اضطرارية يكون قياس[٣٩] أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا[٤٠] يكون ، أي سالبة ممكنة[٤١] ، لكن «ولما[٤٢] هو غير موجود» أي سالبة مطلقة[٤٣] . فأما[٤٤] إذا[٤٥] وضعت الموجبة[٤٦] اضطرارية لا[٤٧] يكون قياس البتة . وهو بيِّن أن[٤٨] بترتيب واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياس أو لا يكون . وهو بيّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

---

(٣٢) وأما (ب) .
(٣٣) الواجبة (ك) .
(٣٤) وبتيك (ك) .
(٣٥) وإذا (م ، ب) .
(٣٦) المقدمتين واجبتين (ك) .
(٣٧) كِلَا (ك) .
(٣٨) قد قيل (ك) .
(٣٩) القياس (تحت) (م ، ب) .
(٤٠) ألاَّ (ك) .
(٤١) ممكنة (ن ك) .
(٤٢) لما (م ، ب) .
(٤٣) مطلقة (ن ك) .
(٤٤) واما (ك) .
(٤٥) وإذا (فوق) .
(٤٦) واجبة (ك) .
(٤٧) فلا (ب) .
(٤٨) أنه (ب) .

ـ ٢٠ ـ
تأليف الممكن في الشكل الثالث

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدمتان ممكنتين ، 5 أو كانت إحداهما ممكنة . فإذا كانت المقدمات ممكنة فبالحري[١] النتيجة ممكنة . وكذلك تكون النتيجة ممكنة إذا كانت إحداهما[٢] ممكنة والأخرى[٣] مطلقة . فإن صُيِّرت إحداهما اضطرارية وكانت موجبة[٤] ، فإن 10 النتيجة ليست تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صُيِّرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة[٥] كما كانت تكون فيما تقدم. وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أوّلاً فيها .

(٨٨ ب) فلتكن المقدمات أوّلاً ممكنة بأن[٦] يكون كلا آ بَ ممكن[٧] أن يوجد 15 في كل حَـ ، فلأن[٨] الواجبة تنعكس جزئية ، وكانت بَ[٩] ممكنة أن توجد في كل حَـ ، فإن حَـ ممكنة في بعض بَ . فإذن إن كانت آ ممكنة في كل حَـ و حَـ ممكنة في بعض بَ ، فإن آ ممكنة في بعض بَ لأنه يكون الشكل

---

(١) تكون (ك) .
(٢) الواحدة (فوق) ؛ الواحدة (ك) .
(٣) الأخيرة (ب) .
(٤) واجبة (ك) .
(٥) ممكنة (فوق) .
(٦) فإن (ك) .
(٧) ممكناً (ب ، ك) .
(٨) ولأن (ك) .
(٩) جـ (فوق) .

الأول فإن كانت آ ممكنة ألاّ تكون في شيء من حـ وكانت ب ممكنة في كل حـ ، فإنه يجب أن تكون آ يمكن ألا تكون في بعض ب ؛ لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس[١٠] . ـ فإن وضعت المقدمتان سالبتين ، فإنه ليس يجب عنهما[١١] شيء ضرورة . فإذا[١٢] انعكست المقدمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقدم . لأنه إن كان كلا آ ب ممكناً[١٣] ألا يكون في شيء من حـ وانعكست المقدمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .

وإن[١٤] كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أوّلاً على نحو ما كان يكون في المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون آ ممكنة في كل حـ و ب ممكنة في بعض حـ ؛ فيكون أيضاً الشكل الأول إذا انعكست المقدمة الجزئية . لأنه إن كانت آ ممكنة في كل حـ و حـ ممكنة في بعض ب ، فإن آ ممكنة في بعض ب . وكذلك يعرض إن صُيِّرت مقدمة ب حـ كلية . ـ وكذلك يعرض إن صُيِّرت مقدمة آ حـ سالبة ، ومقدمة ب حـ موجبة[١٥] ؛ لأنه يكون أيضاً[١٦] الشكل الأول بالانعكاس . ـ فإن صُيِّرت المقدمتان سالبتين وكانت إحداهما[١٧] كلية والأخرى جزئية ، فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمات يكون قياس كما كان يكون فيما تقدم .

وأما إذا أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون آ بالضرورة في كل ب وغير ممكنة في شيء منها . أما حدود النتيجة الموجبة[١٨] : فحي وإنسان وأبيض ؛ وأما حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض[١٩] ؛ والحد الأوسط هو الأبيض .

---

(١٠) الانعكاس (ك) .
(١١) عنها (فوق) ؛ (ك) .
(١٢) وإذا (ك) .
(١٣) ممكن (ك) .
(١٤) فإن (ك) .
(١٥) واجبة (ك) .
(١٦) أيضاً يكون (ك) .
(١٧) الواحدة (فوق) ؛ (ك) .
(١٨) الواجبة (ك) .
(١٩) فابيض (ك) .

ـ ٢١ ـ
تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما تقدم من ترتيب الحدود . ـ فلتكن أوّلاً المقدمات موجبة[١] ، ولتكن آ موجودة في كل حـَ ، و بَ ممكنة أن توجد في كل حـَ . فإذا انعكست مقدمة بَ حـَ يكون الشكل الأول ، وتكون النتيجة أن آ ممكنة في بعض بَ . لأنه حين كانت تكون المقدمة الواحدة في الشكل الأول ممكنة ، كانت تكون النتيجة ممكنة . ـ وكذلك يعرض أن كانت مقدمة بَ حـَ مطلقة وكانت مقدمة آ حـَ ممكنة[٢] ؛ وأيضاً إذا كانت مقدمة آ حـَ سالبة وكانت مقدمة بَ حـَ واجبة ، وكان[٣] أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون ممكنة لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . وقد تبيَّن أنه إذا كانت إحدى المقدمتين ممكنة في هذا الشكل[٤] تكون النتيجة ممكنة . ـ فإن صُيِّرت المقدمة السالبة ممكنة

(١) واجبة (ك) .

(٢) جملة : «وكذلك . . . ممكنة» (ن ب)؛ في حاشية من (ب): ـممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بَ حـَ مطلقة وكانت آ حـَ ممكنة .

(٣) وكانت (ب) .

(٤) في (ك) ، بعد «في هذا الشكل» : «يريد بهذا الشكل الشكل الأول» .



عند الطرف الأصغر أو[٥] صُيِّرتا كلتاهما[٦] سالبتين فإنه[٧] ليس[٨] يكون من هذه المقدمات الموضوعة قياس . وأما[٩] إذا قُلِبَتْ الصغرى[٩] يكون[١٠] قياس[١١] كما كان يكون فيما تقدم[١٢] .

فإن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة[١٣] ، فإن القياس يكون على هذا النحو لأن[١٤] كلها تتم بالشكل الأول . فإذن هو بيِّن أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . ـ فإن كانت الموجبة[١٥] كلية والسالبة جزئية ، يكون قياس . وبيان ب) ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن بَ موجودة في كل حَـ ، ولتكن آ 3 ممكنة ألا تكون في بعض حَـ ، فإذن هو واجب ضرورة أن آ ممكنة ألا تكون في بعض بَ ، لأنه إن كان آ في كل بَ بالضرورة ، وكانت بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ بالضرورة في كل حَـ ؛ لأن ذلك قد تبيَّن بديًّا[١٦] . ولكن قد 4 - كان موضوعاً أن آ ممكنة[١٧] إلا تكون في بعض حَـ .

فإن أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك[١٨] الحدود .

---

(٥) مصلح : نقلته من السرياني .
(٦) كلاهما (ك) .
(٧) فإنه ليس يكون قياس من المأخوذة (ك) .
(٨) ليس (ن ب) .
(٩) ولكن إذا عكست الممكنة (ك) .
(١٠) فيكون (ب) .
(١١) قياس (ن ب م) .
(١٢) وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه : «وإن صيّرت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر ، فإنه ليس يكون قياس ؛ كما لم يكن فيما تقدم» . وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها . وفي ك من ٨٦ ، بعد «ولكن إذا عكست الممكنة يكون قياس كما كان يكون فيما تقدم ، + : «فإن صيّرت السالبة مطلقة عند الطرف الأصغر أو صيرتا كلتاهما سالبتين ، فإنه ليس يكون قياس أصلاً» .
(١٣) واجبة (ك) .
(١٤) لأنها (ب) .
(١٥) الواجبة (ك) .
(١٦) بدءاً (ب).
(١٧) ممكن (ك) .
(١٨) وبتيك (ك).

- ٢٢ -
تأليف الممكن والضروري[١] في الشكل الثالث

5 فإن كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكان كلا[٢] المقدمتين موجبتين[٣] ، يكون[٤] قياس أبداً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة[٥] والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة[٦] اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة
10 ممكنة وسالبة مطلقة . وأما سالبة اضطرارية فليس يكون عليها قياس . كما أنه لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدمتين أوّلاً موجبتين[٣] بأن تكون آ في كل حـ بالضرورة ، و بَ ممكنة في كل حـ . فلأن آ بالضرورة[٧] في كل حـ ، و حـ
15 ممكنة في بعض بَ ، فإن آ تكون بالإمكان في بعض بَ ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأول . وكذلك يتبيّن إن وضعت مقدمة بَ حـ اضطرارية ومقدمة آ حـ ممكنة . - فلتكن أيضاً إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون آ
20 ممكنة ولا في شيء من حـ ، و بَ في كل حـ باضطرار[٨] ، فيكون أيضاً

---

(١) الاضطراري (فوق) ؛ (ك) .
(٢) وكانت كلتا (ب) .
(٣) واجبتين (ك) .
(٤) فيكون (ب) .
(٥) واجبة (ك) .
(٦) الواجبة (ك) .
(٧) باضطرار (ك) .
(٨) اضطرارية (ك) .

الشكل الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة . فهو بيِّن أن[٩] النتيجة
٩ أ) تكون ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات هكذا في الشكل الأول ،
25 فإن النتيجة تكون ممكنة . ـ فإن كانت المقدمة[١٠] السالبة اضطرارية ، فإن
النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة[١١] . وبيان ذلك أن تكون آ
بالضرورة غير موجودة في شيء[١٢] من حَـ ، و ب ممكنة في كل حـ . فإذا
30 ارتجعت مقدمة بَ حَـ الواجبة ، يكون الشكل الأول وتصير هذه[١٣] المقدمة
السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت[١٤] تكون المقدمات فيه هكذا ، كانت آ
غير موجودة في بعض حَـ[١٥] وممكنة ألا تكون في بعضها[١٦] . فإذن آ غير
موجودة في بعض بَ . ـ فإن صُيِّرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر
سالبة ، فإنها إن كانت ممكنة يكون قياس[١٧] بانعكاس المقدمة الممكنة ،
35 كما كان يكون فيما تقدم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون قياس[١٨] .
لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون آ في كل بَ بالضرورة وتكون أحياناً بالضرورة
غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة موجبة[١٩] كلية
هي : فرس ونائم وإنسان نائم[٢٠] ؛ وأما التي تجمع نتيجة سالبة كلية[٢١] :
ففرس ويقظان وإنسان نائم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ؛ لأنه
40 إن كانت كلتا المقدمتين موجبتين[٢٢] يكون قياس[٢٣] أن النتيجة ممكنة لا

---

(٩) أن (ن ك) .
(١٠) المقدمات (فوق) ؛ (م ، ب) .
(١١) ممكنة سالبة وممكنة مطلقة (ك) .
(١٢) في بعض حَـ (ك) .
(١٣) هذه (ن ك) .
(١٤) كانت (ن ك) .
(١٥) بَ (م ، ب) .
(١٦) كانت بعضه (ك) .
(١٧) تكون قياساً (م ، ب) .
(١٨) قياساً (م ، ب) .
(١٩) واجبة (ك) .
(٢٠) نائم (ن ك) .
(٢١) كلية سالبة (ك) .
(٢٢) واجبتين (ك) .
(٢٣) قياساً (م ، ب) .

- 40b - مطلقة . وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة[٢٤] وكانت الموجبة[٢٥] اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس الكلية ، لأنه بالشكل الأول ضرورة تتم هذه المقاييس . فإذن كما عرض في تلك المقاييس ، كذلك وفي[٢٦] هذه بالضرورة يعرض . فإن صُيِّرت السالبة الكلية عند الطرف الأصغر ، فإنها ، إن كانت ممكنة يكون قياس[٢٧] بالانعكاس وإن كانت اضطرارية ليس يكون قياس[٢٨] . ويبيَّن ذلك على نحو ما يبيَّن في المقاييس الكلية وبتلك[٢٩] الحدود .

(٩٠ ب) فهو بيّن في[٣٠] هذا الشكل متى يكون قياس وكيف[٣١] يكون ، ومتى لا[٣٢] يكون ، ومتى تجمع نتيجة ممكنة ، ومتى مطلقة ؛ وهو بيِّن أيضاً[٣٣] أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتم بالشكل الأول[٣٤] .

---

(٢٤) واجبة (ك) .

(٢٥) الواجبة (ك) .

(٢٦) في (ك) .

(٢٧) تكون قياساً (ب) .

(٢٨) تكون قياساً (م ، ب) .

(٢٩) وبتيك (ك) .

(٣٠) من (ك) .

(٣١) أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأول .

(٣٢) لا (ن ك) .

(٣٣) وهذا أيضاً بيّن (م ، ب) .

(٣٤) تمّ القول في تأليف القياسات.

- ٢٣ -

في أن جميع السلوجيسمات[١] ترتقي إلى السلوجيسمات[١] التي في الشكل الأول

فهو[٢] بيِّن مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تتم بالمقاييس الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحل. وأما أن كل قياس[٣] في الجملة هكذا هو فالآن يتبيّن إذا تبيّن أن كل قياس إنما يكون بواحد من هذه الأشكال الثلاثة[٤] .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبيِّن أن الشيء[٥] موجود وإما غير موجود . وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ؛ وإما أن يكون جزماً أو بشريطة . وأما القياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس الذي يكون بشريطة . فلنتكلم أوّلاً على المقاييس الجزمية[٦] . لأنه إذا تبيّنت[٧] هذه تبيّنت المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ؛ وفي الجملة المقاييس التي تكون عن شريطة .

فإن احتيج أن يقاس أن آ مقول على بَ[٨] أو غير مقول فيجب ضرورة أن يؤخذ[٩] شيء مقول على شيء . ـ فإن أخذ أن آ مقولة على بَ ، يكون

---

(١) المقاييس (ك) .
(٢) وهو (ك) .
(٣) مقياس (فوق)؛ (ك).
(٤) الثلاثة (ن ك) .
(٥) الشكل (ب) .
(٦) الجزئية (ب) .
(٧) تتبيّن (ك) .
(٨) حـ (ب) .
(٩) يوجد (ب) .

المأخوذ هو المطلوب أوّلاً . ـ فإن أخذت آ مقولة على حَـ و حَـ غير مقولة على شيء ولا شيء مقول عليها ، ولا شيء مقول على آ ، فإنه لا يكون
35 قياس البتة . لأنه بصفة شيء واحد على شيء واحد لا يعرض شيء باضطرار . فإذن يجب أن تضاف إلى ذلك مقدمة أخرى . ـ فإن أخذت آ مقولة على شيء آخر أو أخذ[١٠] شيء آخر مقولاً على آ أو على حَـ ، فإنه ليس شيء يمنع أن يكون قياس[١١] ؛ ولكنه لا يكون القياس على بَ بهذه المقدمات المأخوذة . وكذلك لا يكون قياس على بَ وإذا كانت حَـ في
40 شيء آخر ، وذلك الشيء في آخر ، وذلك أيضاً في آخر ، وكان ذلك غير متصل بـ بَ . لأنّا نقول في الجملة إنه ولا قياس واحد[١٢] يكون البتة
- 41a - لشيء[١٣] على شيء إذا لم يؤخذ[١٤] بينهما وسيط[١٥] مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل[١٦] من مقدمات ؛ فأما[١٧] القياس الذي
(٩١ أ) على هذا الشيء ، فمن المقدمات التي على ذلك الشيء . وأما القياس الذي
5 لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدمات التي لهذا على هذا . فمحال أن تؤخذ[١٨] مقدمة على بَ إذا لم يوجد شيء مقول عليها أو مسلوب عنها . وأيضاً محال أن تؤخذ مقدمات آ بَ على حَـ إن لم يوجد شيء واحد مشتركاً

---

(١٠) وأخذ (ك) .
(١١) قياساً (م) .
(١٢) واحداً (ب) .
(١٣) لشيء (ن ك) .
(١٤) يوجد (ب) .
(١٥) وسط (فوق) ؛ (ك) .
(١٦) أي القياس المطلق إنما يكون من المقدمات . وأما القياس الذي على الشيء بعينه من أي شيء كان فإنما يكون من المقدمات التي على ذلك الشيء من أي شيء كان . وأما القياس الذي ليس شيء بعينه على شيء بعينه فمن المقدمات التي لهذا على هذا .
(١٧) وأمّا (ك) .
(١٨) توجد (ب) .



لهما ، ولكن لكل[١٩] واحد منهما[٢٠] شيئاً[٢١] يقال عليها خاصة آو يسلب عنها . فإذن ينبغي أن يؤخذ شيء واحد وسيطاً بينهما يكون موصلاً[٢٢] للصفات إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . ـ فإن كان يجب ضرورة أن يؤخذ[٢٣] شيء مشتركاً[٢٤] لهما ـ وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل آ على حـَ و حـَ على بَ ، أو بأن يحمل حـَ على كلتيهما ، أو بأن تحمل كلتاهما على حـَ ـ وكان ذلك هو الأشكال التي ذكرنا ، فهو بيِّن أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن آ على بَ ، فإن ذلك بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون[٢٥] بوسط واحد .

وهو بيِّن أن المقاييس الجزمية[٢٦] بالأشكال التي ذكرنا تتم ؛ وأما المقاييس التي برفع الكلام إلى المحال إنّما[٢٧] تتم بواحدة من هذه الأشكال ، فهو بيِّن مما نقول . كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ، أما بالكذب فتنتجه[٢٨] جزماً[٢٩] ، وأما المطلوب الأول فتوجبه

---

(١٩) يعني أن يكون لكل واحد من الحدين في المقدمة ما يقال عليه خاصة دون الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضاً ما يحمل على أحدهما موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحدهما محمولاً على الآخر .

(٢٠) منها (فوق) .

(٢١) شيئاً (فوق) .

(٢٢) موصل (ك) .

(٢٣) يوجد (ب) .

(٢٤) مشترك (ك) .

(٢٥) كما يكون (ز ب) .

(٢٦) الجزئية (ب) .

(٢٧) فإنما (ب) .

(٢٨) فنتيجة (ب) .

(٢٩) أما قوله «جزماً» فيعني أنك تنتجه (ب : فمعنى ذلك نتيجة) بقياس من جزمي ، أي حملي . ومعنى الكذب والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تتبين أن «الحيوان على كل إنسان» ، فتضع نقيض المطلوب على حسب ما تفعل في برهان الخلف ، وهو «الحيوان غير موجود في بعض الإنسان» . وتحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فتأخذ مقدمة مقرور بها (كذا ب : مقر) وهي الحيوان على كل ناطق . فينتج لها من «الحيوان غير موجود في بعض الإنسان» و «موجود في كل ناطق» ، من الضرب الرابع من الشكل الثاني : «الناطق غير =

شرطاً إذا عرض شيء محال بوضع النقيضة . مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد(*) . فالذي ينتج جزماً هو أن الزوج مساوٍ(٣٠) للفرد . وأما الذي 30 يتبيَّن شرطاً فهو أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك ، لأنه يجب عن نقيضه هذا القول الكذب . لأن هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يُرفع إلى المحال : أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة . فإذن القياس 35 جزماً(٣١) يكون على الكذب في المقاييس التي تُرفع إلى المحال . وأما (٩١ ب) المطلوب الأول فيتبيّن(٣٢) شرطاً . وقد قلنا فيما تقدم أن المقاييس الجزمية بهذه الأشكال تكون وكذلك تكون سائر المقاييس الشرطية كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها(٣٣) على المقدمة المحولة فيها أبداً يكون القياس الجزم ؛ 40 وأما المطلوب الأول ، فإنه يجب إما عن اصطلاح وإما عن شريطة أخرى . - فإذا كان ذلك حقاً ، فكل برهان وكل قياس إنما يكون بهذه الثلاثة - 41b - الأشكال التي ذكرنا . وإذ تبيّن(٣٤) ذلك فهو بيِّن أن كل قياس إنما يتم بالشكل الأول وينحل إلى المقاييس الكلية منه(٣٥) .

= موجود في بعض الإنسان . وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس حزمي . والمطلوب الأول ، لما بطل نقيضه صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

(٣٠) مساوي (م) .

(٣١) أي أن القياس الجازم هو الحملي إنما يطلب أن ينتج براهين الخلف الكذب .

(٣٢) فيبيّن (فوق) .

(٣٣) في كل هذه الشرطية (ك) .

(٣٤) وإذا (ب ، ك) .

(٣٥) منه (ن ب) .

(*) يعني به ضلع المربع وقطره وهو الخط الذي يخرج من إحدى زواياه إلى المقابلة لها . فإن هذين الخطين (ص : الخط) ليس يوجد لهما مقدار واحد يعدهما معاً . ومعنى ذلك أن المقدار الذي يعد أحدهما فيعرفه (ص : فتعرفه) ، إذا مسح به الآخر لم يعرفه بل يتصل معه بصلة ليس لها نسبة منطقية إلى المقدار العاد . ومعنى النسبة المنطقية أن تكون نسبة عددية مثل النصف والثلث والربع والتسع وغير ذلك من سائر النسب العددية . «المحولة» (ص : المحركة) يعني المقدمة المحولة (المحركة) وهي المستثناة . هي التي يقع بين المخاطبين شك فيحتاج أحدهما إلى إقامة القياس عليها إلى أن تصح



ـ ٢٤ ـ

[وضع الكيف والكم في المقدمات]

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة[(١)] ومقدمة كلية ، لأنه[(٢)] بلا مقدمة كلية وإما[(٣)] ألا يكون قياس ؛ وإما أن يكون ، غير أنه ليس على المطلوب ، وإما أن تكون المقدمة نفسها في المطلوب . ـ فليكن الشيء المطلوب[(٤)] أن اللذة الموسيقية فاضلة . فإن قدّم أحد أن اللذة فاضلة ولم يرد في قوله «كل» ، ليس يكون قياس . وإن قدّم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة الموسيقية[(٦)] فإنه لا يكون قياس[(٥)] على الشيء المطلوب . فإن قدّم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقد استعمل الشيء المطلوب مقدمة . ـ وبيان ذلك في الاشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين عند القاعدة متساويتان . فلنخرج إلى المركز خطي آ بَ . فإن أخذ أحد زاوية آ حَ[(٧)] متساوية لزاوية بَ دَ[(٧)] من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضاً إن أخذ زاوية حَ مساوية لزاوية دَ[(٨)] من غير

---

(١) واجبة (ك) .

(٢) لم يبين أنه لا يكون قياس من سالبتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها ها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ، وأفسد ذلك بإلزامه «كل» «ولا واحد» .

(٣) إما (ب ، ك) .

(٤) جملة : «وإما . . . المطلوب» (ن ك) .

(٥) قياساً (م ، ب) .

(٦) التي سبقته (ب) .

(٧) آ + حَـ مساوية لزاوية حَـ + ءَ (ب) .

(٨) حَـ (ب) .

أن يأخذ الزاوية(٩) كلها التي بقطعة(١٠) الدائرة ؛ وإنه إذا أخذ(١١) من زوايا
20 متساوية زوايا متساوية تبقى منها زوايا متساوية وهي(١٢) زَ ، فإنه يقدم(١٣)
في قوله المطلوب الأول .

فهو إذن بيِّن أنه في كل قياس ينبغي أن تكون مقدمة كلية وأن الشيء الكلي من مقدمات كلية يتبيَّن ، وأ ن(١٤) الجزئي قد يتبيَّن من مقدمات كلية وقد يتبيَّن من مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذن إن كانت النتيجة
(٩٢ أ) 25 كلية فينبغي أن تكون المقدمات كلية . وإن كانت المقدمات كلية فقد يمكن ألا تكون النتيجة كلية . وهو بيّن أن في كل قياس إما أن تكون كلتا المقدمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة . أعني ليس في أن تكون

---

(٩) قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في القطعة (ب : النقطة) من الدائرة متساوية .
(١٠) تقطعه (ب) .
(١١) أي نقص (فوق) .
(١٢) تبين أن زاويتي هـ ز (ب : هـ د) وهما على قاعدة مثلث آ بَ و متساويتان إذا أخذ أن كل زوايا أنصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية (ب : يبقى) . وذلك أن الزاوية التي يحيط بها خط آ وهو أحد (ب: خط آ وهو أحد) قطري الدائرة ، والقوس التي تقررها (ب : تقدرها) من الدائرة وهي التي عند آ (ب : محذوف آ) مساوية للزاوية التي عند ب التي يحيط بها قطر ب والقوس التي تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية د (ب : زاوية وهي دَ) وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث آ بَ وقوس «آ حَـ وزاوية حَـ (ب ، بَ) آ حَـ وهي التي تحيط بها أيضاً قوس حَـ دَ (ب ، بَ : آ) وقاعدة المثلث ، وهما متساويتان لأنهما زاويتا قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة ، بقيت زاويتا هـ ز (ب : هَـ دَ) ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ، متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية + متساوية ، هَـ وَ زَ (ك) .
(١٣) قد تقدم (ب) .
(١٤) فإن (ب) .



واجبة أو سالبة ، لكن وفي آ حَ تكون اضطرارية[١٥] أو مطلقة أو ممكنة ـ وينبغي أن تتفقد[١٦] سائر الصفات[١٧] . وهو بيِّن متى يكون قياس[١٨] مرسل[١٩] ومتى لا يكون ، ومتى يكون ناقصاً[٢٠] ومتى يكون تاماً ؛ وأنه إذا كان قياس فبالضرورة تكون الحدود على نحو من الأنحاء التي ذكرنا .

---

(١٥) اضطرارية (ن ك) .

(١٦) نتفقد (ب) .

(١٧) يعني الممكن الذي ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوي .

(١٨) يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم التام والناقص .

(١٩) أي ليس على شيء لغيره قياس مطلق ، مرسلاً (ب ، ك) .

(٢٠) الناقص هو الذي يبين لزوم نتيجة بمقدمات أخرى سوى التي أخذت في القياس مما هو لازم من تلك التي أخذت في القياس وذلك إما بعكس وإما بافتراض .

— ٢٥ —

[تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج]

وهو بيِّن أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر ، وإن[١] لم تكن النتيجة الواحدة تتبيَّن بأوساط مختلفة . مثل أن هَـ تتبيَّن[٢] بمقدمتي[٣] آ ، بَ وبمقدمتي[٤] حَـ دَ أو بمقدمتي آ بَ وبمقدمتي آ حَـ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوساط[٥] كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن المقاييس ليست واحدة ، لكنها[٦] كثيرة . وأيضاً إذا أخذت كل واحدة من مقدمتي آ بَ بقياس ـ مثل أن تؤخذ مقدمة آ بمقدمتي دَ هَـ وأيضاً مقدمة بَ بمقدمتي زَ ثَ أو[٧] تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً[٨] والأخرى قياساً . لكن

40

42a

---

(١) إن (م ، ك) .

(٢) المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن «ليس كل إنسان بأبيض» ، والأسود والإنسان الأسود هو الوسط .

(٣) بمقدمات (ك) .

(٤) أو بمقدمتي (ك) .

(٥) أوصاف (م ، ب) .

(٦) ولكنها (ك) .

(٧) أن (ك) .

(٨) معنى الالتقاط الاستقراء فهو أن نتبيَّن وجود محمول لموضوع بوجوده في جريان ذلك الموضوع مثل أن نتبيّن أن كل حيوان يحرّك فكه الأسفل بأن نتصفح واحداً واحداً من جريان الحيوان فنجده يحرّك فكه الأسفل .



وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة وهي آ بَ حَـ .
فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس واحدة ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجة[٩] واحدة بحدود كثيرة ؛ وأما على نحو ما تنتج حـ[١٠] من آ بَ فمحال .

وإلا فلتكن هَـ منتجة من آ بَ حَـ دَ . فإذن بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبيّن أوّلاً أنه إذا كان قياس ، فبالضرورة تكون المقدمات هكذا . فلتكن آ و بَ[١١] على هذه النسبة . فإذن تكون منها نتيجة وهي[١٢] إما هَـ وإما إحدى حَـ و دَ[١٣] أو شيء آخر غير هذه . ـ فإن كانت النتيجة هَـ فإن القياس يكون من مقدمتي آبَ. و[١٤] حَـ دَ أيضاً، إن[١٥] كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً منهما نتيجة : وهي إما هَـ وإما إحدى آ بَ[١٦] وإما شيء[١٧] آخر غير هذه[١٨] . فإن كانت النتيجة هَـ أو إحدى آ بَ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما يمكن أن تكون النتيجة بأوساط[١٩] كثيرة . فإن كانت النتيجة غير هذه[٢٠] ، فإن المقاييس تكون كثيرة وغير[٢١] متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة حَـ إلى دَ نسبة يكون

---

(٩) اضطرارية أو مطلقة .
(١٠) يعني الطرفين والأوسط .
(١١) آ و بَ (م ، ب ، ك) ؛ آ بَ (ك) .
(١٢) هي (ك) ؛ هي (ن ب) .
(١٣) حَـ ءَ (ك) .
(١٤) آ بَ و (ن ك) .
(١٥) فإنه أن (ك) .
(١٦) وأما إحدى آ ب (ن ك) .
(١٧) شيء (ن ك) .
(١٨) يقتضي (نقصي ؟) الكلام فإن كانت النتيجة هـ ، فإن في آ ب كفاية في أن تنتج هـ ، وإن كانت لا تنتج هـ ولكن تنتج حَـ د وكانت حـ د تنتج هـ فإن آ ب تنتج هـ بأوساط وتكون القياسات كثيرة والنتائج كذلك وتكون كل إثنين منها فيهما كفاية في أن تنتج نتيجتها الخاصة (التي بجهة ؟) .
(١٩) بحدود (فوق) .
(٢٠) هـ (م ، ب) .
(٢١) غير (ك) .

منها قياس ، فإن أخذها[٢٢] يكون باطلاً اللهم[٢٣] إلا أن تكون مأخوذة من أجل شيء[٢٤] ما مثل التقاط أو ستر[٢٤] النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشاكل لهذه[٢٥] . ـ فإن كانت من مقدمتي آ بَ نتيجة غير هَـ ومن مقدمتي 25 حَـ دَ إما إحدى آ بَ أو شيء غيرهما[٢٦] ، فإن المقاييس تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هَـ[٢٧] . فإن لم يكن من مقدمتي حَـ دَ نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أخذهما[٢٨] باطلاً وألا[٢٩] يكون قياساً على المطلوب الأول . فإذاً هو بيِّن 30 أن كل برهان وكل قياس يكون بثلاثة حدود فقط .

فإذ[٣٠] كان ذلك بيِّناً فإنه[٣١] بيّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين

---

(٢٢) أحدهما (ب ، ك) .
(٢٣) اللهم (ن ك) .
(٢٤) شيء ما (ن ك) .
(٢٥) وينتج هـ بقياسات كثيرة بعضها فوق بعض وإن كانت آ ب تنتج شيئاً أو أشياء (لا حل ؟ به ، فليس آ ب (لقاحاً) في أن تنتج هـ . وقد وضع أنها نتيجة . فإن لم تكن (لقاحاً) وكانت منتجة هـ ح د .
(٢٦) غيرها (ك) .
(٢٧) ستر النتيجة فعل من أفعال السائل على طريق الجدل وهو أن يستر على المجيب ويخفي عليه نتجه التي يبطل بها وضع المجيب بأن ينتج بعض ذلك الوضع عن المقدمات بتسلمها بالسؤال من المجيب . وقصد المجيب ذلك الوضع بأن لا يسلم من المقدمات ما ينتج بعض وضعه وأخذ ما يستر به السائل للنتيجة أن تسلم عن مقدمات كثيرة تكون في جملتها المقدمات التي تنتج نقيض وضعه فيكون التكثير بتلك المقدمات الأخر يخفي عليه أن السائل يقصد إلى تسليم ما يبطل به وضعه . حتى لا يشعر المجيب بها فيمتنع من تسلم المقدمات التي ينتجها لأن قصد السائل إبطال وضع المجيب بأن ينتج الخ . . .
(٢٨) أحدهما (ب) .
(٢٩) والآخر (م ، ب) .
(٣٠) فإذا (ك) .
(٣١) فهو (ك) .



35 لا أكثر ، لأن الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن[٣٢] يضاف إليهما شيء لتتميم[٣٣] القياسات كما قيل فيما تقدم . فهو بيّن أن أي قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً[٣٤] وذلك أن بعض النتائج التي ذكرت قبل قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة[٣٥] فإن هذا القول إما ألا
40 يوجب شيئاً باضطرار أو يكون فيه شيء لا يحتاج إليه بيان المطلوب .

٤ - فإن[٣٦] أُخِذَتْ المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود
(٤٢ أ) أفراد ، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف
5 المقدمات في العدد . ـ فإذا أنتج الشيء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة[٣٧] كمثل آ بَ بأوساط حَـ دَ ، فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحداً ؛ لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون في الوسط أو خارجاً منها[٣٨] . وعلى كلتا الجهتين
10 يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجاً ، فإن الحدود[٣٩] أفراد ، وإذا[٤٠] كانت الحدود أزواجاً
15 فالمقدمات[٤١] أفراد ؛ لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أين ما وضع الحد . فإذاً إن كانت المقدمات أزواجاً والحدود أفراد[٤٢] و[٤٣]زيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما[٤٤] ، وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود

---

(٣٢) الآن (ك) .
(٣٣) لتتم (ك) .
(٣٤) أي اثنين .
(٣٥) جملة : «وذلك . . . مقدمة» (ن ك) .
(٣٦) فإذا (ك) .
(٣٧) غير متصلة (ك) .
(٣٨) منهما (ك) .
(٣٩) فالحدود (ك) .
(٤٠) فإذا (ك) .
(٤١) والمقدمات (ك) .
(٤٢) وإن كانت أفراد والحدود أزواج (ز ك) .
(٤٣) وإن (ز ك) .
(٤٤) عددها (ك) .

والمقدمات كما كانت في[٤٥] المقاييس الأُخَر[٤٦] ، لأنه إذا زيد حد واحد[٤٧] ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ؛ لأنه لا يجتمع من الحد المزاد ومن الحد الأخير الذي قبله نتيجة ؛ وأما منه ومن سائر الحدود الأخر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزاد دَ على حدود آ بَ حَـ . فإنه إذا زيد يعرض أن تزداد نتيجتان[٤٨] ، وهما نتيجة آ دَ ونتيجة بَ حَـ . وكذلك وفي سائر هذه[٤٩] ، إذا زيدت تحت حَـ . فإن جعلت فوق آ حدثت نتيجة دَ بَ و دَ حَـ . وإن جعلت بعد آ حدثت نتيجة آ بَ ونتيجة دَ بَ[٥٠] . وكذلك[٥١] الحدود[٥٢] . فإن زيد الحد في الوسط ، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج . لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ما خلا حد واحد[٥٣] . فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذن النتائج تكون تتكثر أكثر[٥٤] من الحدود ومن المقدمات .

---

(٤٥) في (ن م ، ب) .

(٤٦) يعني البسيطة .

(٤٧) مفرد (ز ك) .

(٤٨) تزداد بنتيجتين (ك) .

(٤٩) هذا (ب) .

(٥٠) جملة : «وكذلك . . . دَ بَ» (ن ك) .

(٥١) وفي سائر (زم ، ز ب)

(٥٢) ما بين المضروب عليه بجرة لم يوجد في السرياني بنقل إسحٰق .

(٥٣) حداً واحداً (ب) .

(٥٤) بكثير أكثر (ك) .



ـ ٢٦ ـ

[أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل]

ب) فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا موجودة ، وأيّما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبيّن ، فإنه أيضاً بيِّن لنا أي المطلوب يكون القياس فيه صعباً ، وأيما يكون القياس فيه هيّناً.

3 لأن الذي يتبيَّن في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هيِّن ؛ وأما الذي يتبيَّن بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب . والكلي الموجب[1] يتبيَّن بالشكل الأول فقط ، وبذلك[2] على ضرب واحد . وأما الكلي السالب فيتبيّن بالشكل[3] الأول والثاني[4] : أما بالأول فعلى[5] ضرب واحد ، وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبيّن بالشكل الأول والثالث : أما بالشكل الأول فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل[6] الثالث فعلى ثلاثة أَضْرُب[7] ؛ وأما الجزئي السالب فإنه يتبيّن في كل الأشكال ، إلا أنه يتبيّن في الشكل الأول على ضرب واحد ، وأما في الثاني

40 فعلى ضربين ؛ وأما في الثالث فعلى ثلاثة ضروب[8] .

43- فهو بيّن إذاً أن إيجاب الكلي الموجب صعب جداً وإبطاله هيّن .

---

(١) الواجب (ك) .
(٢) الشكل (زب) .
(٣) فيتبين بالأول (ب) .
(٤) فقط (ك) .
(٥) بالأول على (ب) .
(٦) بالثالث (ك) .
(٧) ضروب (ك) .
(٨) أضرب (ب) .



وبالجملة[٩] إبطال الكلية أسهل[١٠] من إبطال الجزئية . لأنه إنْ يتبيَّن[١١] أن المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي يبطل أنه موجب[١٢] كليَ . والسالب الجزئي يتبيّن في كل الأشكال ؛ وأما السالب الكلي ففي شكلين[١٣] .
5 وكذلك يعرض في[١٤] إبطال السالب الكلي ، لأنه إنْ يتبيّن أن المطلوب كلي موجب أو جزئي موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . ـ وأما إبطال الجزئيات فعلى ضرب واحد : إما أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما إيجاب[١٥] المطلوبات الجزئية فسهل[١٦] ،
10 لأنها تُتبيّن في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . ـ وفي الجملة ، لا ينبغي أن نغفل أن الإِبطال قد يكون ببعضها[١٧] لبعض، أي إبطال كلي بإيجاب
(٩٤ أ) الجزئي[١٨] وإبطال الجزئي بالكلي. وأما إيجاب الكلي فمحال أن يكون بإيجاب الجزئي؛ وأما إيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلي. وفي ذلك ما يتبين أن الإِبطال أسهل من الإِيجاب.

15 فقد تبيّن مما قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حد وكم مقدمة ، وكيف ينبغي أن تكون نسبتها . وأيضاً أي مطلوب يتبيّن في أي شكل ، وأيّما في أشكال كثيرة ، وأيّما في أشكال قليلة .

---

(٩) وفي الجملة (ك) .
(١٠) أهون (ك) .
(١١) إن تبيَّن (ب) .
(١٢) واجب (ك)؛ وهكذا في سائر النص.
(١٣) الشكلين (ك) .
(١٤) من (ك) .
(١٥) إثبات (ك) .
(١٦) فهيّن (فوق) ؛ (ك) .
(١٧) لبعضها ببعض (ك) .
(١٨) وإن إبطال الكلي بإثبات الجزئي (ك) .



الفصل الثاني
على اكتساب المقدمات

ـ ٢٧ ـ
[قواعد عامة للأقيسة الحملية]

2 فينبغي الآن أن نقول كيف نكتسب أبداً للشيء المطلوب الموضوع مقاييس ، وبأي سبيل نأخذ أوائل كل شيء . لأنه ليس ينبغي أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغي لمن علمها أن تكون له قوة على أن يعملها .

2 فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء البتة قولاً حقيقياً كلياً مثل قليون[١] وقلياس[٢] ، وكل شيء جزئي محسوس ؛ وأشياء أخر تحمل على هذه ؛ وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً[٣] ؛ ومنها ما يقال على آخر ويقال عليها آخر ، مثل ما يقال الإنسان على قليون والحي على الإنسان . ـ وهو بيِّن أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد 30 من المحسوسات على هذا النحو. وهو أنه لا يقال[٤] على شيء آخر إلا

(١) في الحاشية : الزيادة عن الأصل اليوناني وناقص في المخطوطة (ب).

(٢) ملان وزيد وقلياس (ك) .

(٣) جملة: «وأشياء. . . أيضاً» (ن ك).

(٤) هو لا يقال (م،ب).



بالعرض . لأنّا قد نقول أحياناً «ذلك الأبيض سقراط» و «ذلك الجائي
35 قلياس»[٥] . وسيتبيّن[٦] فيما بعد أن الأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق .
ولكن ليكن ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من الأشياء ما يقال على آخر ولا
يبرهَن عليه مقول آخر إلا على جهة الرأي المحمود . وأما الأشياء الجزئية
40 فإنها لا تقال على أُخَر ، ولكن تقال عليها أُخَر . وأما الأوساط فيمكن فيها
الجهتان[٧] ، لأنها تقال على أُخَر ويقال فيها أُخَر . وأكثر ما يكون الكلام
والفحص عن هذه[٨] الأوساط .

- 43b - فينبغي أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة : بأن
(٩٤ ب) يؤخذ المطلوب أوّلاً فيوضع وينظر[٩] ما حدود الشيء وما خواصه[١٠] . ثم
من[١١] بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها الشيء[١٢] وكل
ما لا يمكن أن يوجد[١٣] في الشيء . وأما الأشياء التي لا يمكن الشيء فيها
5 فلا ينبغي أن تؤخذ من جهة أن[١٤] الكلية السالبة ترتجع[١٥] . وينبغي أن
نميّز[١٦] أيّما من اللواحق[١٧] يقال بماذا ، وأيما منها خواص للشيء . وأيما

---

(٥) في (ك) : بعد «قلياس» : يعني المحمول .
(٦) وسيبين (ب) .
(٧) الجهتين (فوق) .
(٨) هذه (ن ك) .
(٩) موضع ونظر (ك) .
(١٠) وخواصه (ب) .
(١١) من (ن ك) .
(١٢) في (ك) ، بعد «التي يلحقها الشيء» : يعني موضوعه .
(١٣) يؤخذ (ب) .
(١٤) أن (ن ك) .
(١٥) ترجع (ب) .
(١٦) غير (فوق)؛ نقسم (تحت) .
(١٧) في (ك) : «يعني المحمولات» . ثم : «. . . وأيما ، أي من طريق ما هو ، منها يقال على الشيء بالعرض .

منها يقال على[١٨] الشيء بالعرض . وينبغي أيضاً أن نميّز أيّما من هذه يقال بالرأي المحمود[١٩] ، وأيما منها يقال بالحقيقة ، لأنه كلما أكثر أحد من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة ؛ وكلما أكثر من اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن . ـ وينبغي أن يختار[٢٠] ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئي ، ولكن اللاحقة لكل الشيء ، مثل أنه لا ينبغي أن يختار[٢٠] ما هو لاحق لإنسان ما ، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان ، لأن القياس إنما يكون بالمقدمات الكلية . فإن كانت المقدمة مهملة ، فإنه غير بيّن أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بان أنها كلية . ـ وكذلك ينبغي أن يختار[٢٠] الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي أن يؤخذ كله لاحقاً[٢١] ، مثل أن الإنسان يلحقه كل الحي ، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن ينبغي أن يؤخذ[٢٢] الشيء اللاحق مرسلاً وكما هو جارٍ[٢٣] في القول ، لأن القول الآخر غير نافع محال[٢٤] . مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل خير . ولكن ينبغي أن يضاف «الكل» إلى الموضوع . ـ فإن[٢٥] كان الموضوع الذي ينبغي أن تؤخذ لواحقه محاطاً لشيء[٢٦] ، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة[٢٧] هي لاحقة بالمحاط ؛ لأن كل ما لحق الحي فهو[٢٨] لا حق للإنسان . وكذلك ما لا يلحق الحي . وينبغي أن تؤخذ

(١٨) مع .
(١٩) «نسخة» بالظن . ـ في (ك) : «الرأي المحمود وهو المظنون عند الجميع أو الأكثر» .
(٢٠) نختار (ب) .
(٢١) لاحق (ك) .
(٢٢) كل (زك) .
(٢٣) جاري (ك) .
(٢٤) محال وغير نافع (ك) ؛ محال غير نافع (ب) .
(٢٥) فإذا (ك) .
(٢٦) في (ب): «بشيء» وفوقها «الشيء» .
(٢٧) الغير لاحقة (ك) .
(٢٨) فإنه (ك) .

خواص كل شيء لأن للنوع خواص[٢٩] دون الجنس ، لأنه بالضرورة في
30 سائر الأنواع الأخر توجد[٣٠] خواص . ـ ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء
(٩٥ أ) المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحي محيطاً بالإنسان فهو لا حق لكل ما يلحقه الإنسان . بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها[٣١] . ـ وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق[٣٢] ، لأن قياس الشيء الذي هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة
35 بالأوائل[٣٣] . ـ ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياس . وسنبيِّن علّة ذلك فيما يستأنف .

---

(٢٩) خواصاً (ك) .

(٣٠) تؤخذ (م ، ب) .

(٣١) أم لا (ك) .

(٣٢) لا على الأكثر (ك) .

(٣٣) يعني المقدمات (ك) .

ـ ٢٨ ـ

[قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحمليات]

فإذا أردنا أن يؤخذ[١] أن شيئاً محمولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول وفي[٢] لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق[٣] الموضوع شيئاً واحداً ، فبالضرورة يقال المحمول على كل الموضوع . ـ فإذا أردنا أن ننتج ليس موجبة كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلا الطرفين . فإن كانا شيئاً واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر[٤] . ـ فإذا[٥] أردنا أن[٦] نوجب أن المحمول لا يقال على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في لواحق[٧] الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول ؛ أو بالعكس ، أعني أن ننظر وفيما[٨] لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لواحق المحمول . فإن كان بعض هذه شيئاً[٩] أحداً على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ؛ لأنه يكون أحياناً[١٠] القياس الذي في الشكل الأول وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . ـ فإن أردنا أن نوجب أن

40 | 44a | 5

---

(١) يوجد (ب) ؛ توجب (ك) .
(٢) في (ب) .
(٣) لوازم (ك) .
(٤) جملة : «فإذا أردنا . . . الأصغر» (ن ك) .
(٥) فإن (ك).
(٦) أن (ن ك) .
(٧) لاحق (م ، ب) .
(٨) فيما (ك) .
(٩) الأشياء (ك) .
(١٠) «من» بدل «أحياناً» (ك) .

10 المحمول ليس هو مقولاً[١١] على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في ما يلحقه[١٢] الموضوع[١٣] وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول؛ فإن كان بعض هذه شيئاً أحداً[١٤] فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع.

ويتبيّن كل واحد مما قلنا بياناً أكثر هكذا[١٥] : لتكن لواحق آ[١٦] بَ

15 وموضوعاتها حَ ، وما لا يمكن أن يكون في آ فليكن دَ . وأيضاً (٩٥ ب) لتكون لواحق هَـ[١٦] زَ وموضوعاتها يَ ، وما لا يمكن أن يكون فيها ثَ . ـ فإن أصبت من حَـ و زَ شيئاً أحداً ، فإن آ بالضرورة تكون في كل هَـ ، لأن زَ

20 في كل هَـ و آ في كل حَـ ، فإذن آ في كل هَـ . ـ فإن أصبت من حَـ و يَ شيئاً أحداً فإنه بالضرورة تكون آ في بعض هَـ ، لأن آ موجودة في حَـ ، و هَـ في كل يَ . ـ فإن أصبت من زَ و دَ شيئاً أحداً[١٧] ، فإنه يجب أن تكون آ غير موجودة في شيء من هَـ بقياس متقدم؛ لأن الكلية السالبة ترتجع وزَ[١٨] دَهما

25 شيء أحَدٌ . فـ آ غير موجودة في شيء من زَ و زَ هي في كل هَـ . ـ وأيضاً إن أصبت من بَ و ثَ شيئاً أحداً ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من هَـ ؛ لأن ب موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من هَـ ؛ لأن بَ هي ثَ وقد[١٩] كانت ثَ غير موجودة في شيء من[٢٠] هَـ . ـ فإن أصبت من دَ[٢١] و يَ شيئاً أحداً ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض هَـ ، لأنها غير موجودة في يَ . وذلك لأنها ولا في دَ موجودة ، و يَ موضوعة لـ هَـ[٢٢] . فإذن آ

30 غير موجودة في بعض هَـ . ـ فإن أصبت من يَ و بَ شيئاً أحداً[٢٣] ، فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن يَ تكون موجودة في كل آ ، لأن بَ

---

(١١) بمقول (ك) .
(١٢) فيما يلحق (ب) .
(١٣) موضوعات الموضوع .
(١٤) أحد (ب) .
(١٥) على هذا المثال (فوق) .
(١٦) هي (ز ب) .
(١٧) واحداً (ب) .
(١٨) ءَ بدل ز (ب) .
(١٩) قد (ن ك) .
(٢٠) من (ن ك) .
(٢١) بَ (ب) .
(٢٢) له (ب) .
(٢٣) واحداً (ك) .

موجودة في كل آ وأما هـ فموجودة في كل بَ[٢٤] لأن بَ هي يَ[٢٥] . وأما آ فإنها ليس بالضرورة في كل هـ[٢٦] ، ولكنها في بعضها بالضرورة من جهة[٢٧] أن الكلية الموجبة[٢٨] ترتجع جزئية .

فهو بيّن أنه ينبغي أن نتفقد[٢٩] ما ذكرنا في حدّي كل مطلوب ، لأن بهذه تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد[٣٠] من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية حداً . مثلما إذا قصدنا[٣١] إلى لواحق هـ فهو أولَى أن ننظر في وَ زَ[٣٢] من أن ننظر في[٣٣] زَ فقط. وإذا نظر في لواحق[٣٤] آ فهو أولى أن ننظر في وَ حَـ من أن ننظر في حَـ، لأنه إن كانت آ موجودة في وَ زَ[٣٥] فإنها وفي زَ موجودة، وفي هـ. فإن كانت آ ليست لاحقة لـ وَ زَ[٣٥] فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ زَ[٣٥] . وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء[٣٦] لأنه إن كان لاحقاً للأوائل[٣٧]، فإنه لاحق لما تحت ذلك؛ وإن كان ليس لاحقاً للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقاً لما تحتها .

وهو بيّن أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدمتين . فإن المقاييس كلها تكون في الأشكال التي ذُكرت . لأنه يتبيّن أن آ موجودة في كل هـ إذا أُخذ[٣٨] شيء من هـ و زَ[٣٩] شيئاً واحداً[٤٠] ؛ ويكون هذا المأخوذ الحد

---

(٢٤) أي نعمد (ك) .
(٢٥) يَ هي بَ (م ، ب) .
(٢٦) ب (ك) .
(٢٧) جهة (ن ك) .
(٢٨) الواجبة (ب) .
(٢٩) نفتقد (ك) .
(٣٠) أي نعمد (ك) .
(٣١) قصد (ك) .
(٣٢) «مثل ، الحي» (فوق)؛ «د» بدل ز (ب) .
(٣٣) في (ن ك) .
(٣٤) «يعني بقوله ما يلحق: موضوعاتها . (الحاشية ب) .
(٣٥) دَ بدل زَ (ب) .
(٣٦) (آ) (ز ب) .
(٣٧) له الأوائل (ب) .
(٣٨) وُجِدَ (ك) .
(٣٩) الح ، والز (ك) .
(٤٠) أحداً (فوق)؛ (ك) .

10 الأوسط وتكون الأطراف آ و[٤١] هـ ؛ فيكون الشكل الأول . ـ ويتبيّن[٤٢] أن آ موجودة في بعض هـ إذا أخذ شيء من حـ و يَ شيئاً واحداً[٤٣]، ويكون ذلك في الشكل الثالث ؛ ويكون الحد الأوسط يَ[٤٤] . ـ ويتبيّن[٤٥] أن آ غير موجودة في شيء من هـ إذا أخذ شيء[٤٦] من دَ و زَ شيئاً واحداً ؛
15 ويكون على هذه الجهة الشكل الأول والثاني : أما الشكل الأول فلأن آ غير موجودة في شيء من زَ إذ[٤٧] كانت ترتجع السالبة و زَ موجودة في كل هـ ؛ وأما الشكل الثاني فلأن دَ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في كل هـ . ـ ويتبين أن آ غير موجودة في بعض هـ إذا كان دَ يَ[٤٨] شيئاً واحداً ؛ وذلك الشكل الثالث ، لأن آ تكون غير موجودة في شيء من يَ وتكون هـ
(٩٦ ب) موجودة في كل يَ . ـ فهو إذن بيّن أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال
20 التي ذُكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدمات ما يلحق كلا الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياس البتة . لأنه في الجملة ليس يوجب شيء من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يسلب شيء من لواحق الطرفين ؛ لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في الواحد وغير موجود في الآخر .

25 وهو بيِّن أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن يعمل قياساً[٤٩] : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً[٥٠] ، وإذا[٥١] كانت موضوعات آ وما لا يمكن أن يكون في هـ شيئاً واحداً ؛ وأيضاً إن كان

---

(٤١) و (ن ك) .
(٤٢) ونتبيّن (ب) .
(٤٣) حَ و زَ (ب)؛ من الح وإلى شيء أحد (ك) .
(٤٤) اليَ (ك).
(٤٥) ويبين (ب) .
(٤٦) شيء (ن ب) .
(٤٧) فإذاً (ك) .
(٤٨) زَ يَ (ب) .
(٤٩) قياس (ك) .
(٥٠) أحداً (فوق) ؛ (ك) ؛ وكذلك في سائر النص.
(٥١) فإن (ك) .

مما لا[٥٢] يمكن أن يكون في كل[٥٣] واحد منهما شيء واحد[٥٤] ؛ فإنه لا يكون قياس عن ذلك . ـ لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً أحداً مثل بَ زَ ، يكون الشكل الثاني وتكون مقدماته موجبة[٥٥] . ـ فإن كانت موضوعات آ وما لا يمكن أن يكون في هَـ شيئاً واحداً مثل هَـ ثَ ، فإنه يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الصغرى فيه سالبة . ـ فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئاً أحداً مثل دَ ثَ فإن كلتا المقدمتين تكونان[٥٦] سالبتين إما في الشكل الأول وإما في الشكل[٥٧] الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياس البتة .

وهو بيِّن أنه[٥٨] إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد[٥٩] ، وأنه ليس[٦٠] ينبغي أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولاً فإن النظر إنما يكون من أجل الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عرض بأن يؤخذ[٦١] أضداد وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس ينحل إلى أحد هذه الأنحاء التي ذكرنا . مثل أنه إن كانت بَ و زَ أضداداً وغير[٦٢] ممكنة أن تكون في شيء أحد ، فإنه يكون قياس عن ذلك أن آ غير موجودة في شيء من هَـ[٦٣] ؛ فإذن[٦٤] بالضرورة تكون بَ و ثَ شيئاً أحداً[٦٥] . ـ وأيضاً إن كانت بَ و يَ لا يمكن أن تكون في شيء أحد[٦٦] ، فإنه يكون قياس[٦٧] أن

(٥٢) مما (ن ك).

(٥٣) كل (ن ك) .

(٥٤) شيئاً واحداً (ك) .

(٥٥) واجبة (ك) .

(٥٦) تكون (ك) .

(٥٧) الشكل (ن ك) .

(٥٨) أنه (ن ك) .

(٥٩) أحد (ك) .

(٦٠) لا (ك) .

(٦١) توجد (ب) .

(٦٢) أو غير (ك) .

(٦٣) ناقص من اليوناني، وساقط من نص (ب) الجملة التالية: «فإذن. . . في شيء من هَـ» .

(٦٤) فإذا (ك) .

(٦٥) واحداً (ك) .

(٦٦) واحد (ك) .

(٦٧) قياساً (ب).

آ غير موجودة في بعض هـَ . لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني لأن بَ موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من هـَ . فإذن بالضرورة تكون يَ وبعض دَ شيئاً أحداً لأنه لا فرق بين أن تكون بَ و يَ غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون يَ و دَ شيئاً واحداً(٦٨) ، لأنه قد أخذ جميع ما لا يمكن أن

15 يكون في هـَ (٦٩) .

فهو بيِّن أن من هذا النظر ليس يكون قياس البتة . لأنه إن أخذت(٧٠) بَ و زَ أضداداً ، فإن القياس إنما يكون بأن بَ و ثَ شيء أحد . ويعرض

20 للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم(٧١) في غير الطريق الاضطرارية(٧٢) جهة أنهم(٧٣) يغفلون(٧٤) أن بَ و ثَ شيء أحد .

---

(٦٨) أحداً (ك) .

(٦٩) قوله: لا يمكن أن يكون في شيء أحد ـ جمع به جميع المتقابلات، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها في شيء أحد. وحقاً إن القياس على أن آ موجودة في بعض هـَ يكون في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه، وذلك أنه إذا كانت بَ و يَ التي هي موضوع هـَ متقابلتين، ومن البيّن أن يَ إذا كانت أخص من هـَ فهي غير موجودة في بعض هـَ. وكل مباين لـ هـَ أيّ مباينة كانت: كلية كانت أو جزئية، فقد سمّي ث، فيكون حينئذ بَ و ثَ شيئاً واحداً، و بَ هي محمول و ثَ هي مباينة لـ هـَ، إلا أن مباينتها جزئية. فقد تقوّمت لنا مقدمتان: إحداهما القابلة بَ على كل آ، والأخرى بَ التي هي ثَ غير موجودة في بعض هـَ. وهذا هو، كما قال الفيلسوف، نظم الشكل الثاني. والنتيجة كما قال أن آ غير موجودة في بعض هـَ.

(٧٠) أخذنا (ك) .

(٧١) نظرهما (ك) .

(٧٢) يعني الاضطراري في هذا الوضع من أن يذهب إلى أخذ الأوسط أضداداً ليس تحته نتيجة، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محمولة وموضوعة ، ممكن بقياسٍ آخر يوجب ذلك .

(٧٣) إنهما (ك) .

(٧٤) يعقلون (ب) .



ـ ٢٩ ـ

[تفقد الأوسط في المقاييس التي تُرفع إلى المحال ، وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذوات الجهة]

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها إنما تكون باللواحق التي للطرفين وبالتي يلحقها الطرفان . والنظر في القياس الجزمي والرافع إلى المحال واحد : لأن الشيء الذي يتبيّن جزماً يكون أن يتبيّن برفع الكلام إلى المحال وبحدود[1] واحدة . والذي يتبيّن برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبيّن جزماً . مثل أن[2] آ غير موجودة في شيء من هَـ . وإلا فلتكن موجودة في بعضها . ولأن[3] بَ موجودة في كل آ ، و آ موجودة في بعض هَـ ، فإن بَ موجودة في بعض هَـ . ولكن كانت بَ غير موجودة في شيء من هَـ . ـ وأيضاً إن آ موجودة في بعض هَـ . لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من هَـ ، وكانت هَـ موجودة في كل يَ فإن آ غير موجودة في شيء من يَ ، ولكن قد كانت موجودة في كلها[4] . ـ وكذلك يعرض في سائر المطلوبات . لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيان الذي يكون برفع الكلام إلى المحال من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان[5] . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذي[6] يقيس[7] جزماً أو

---

(١) وحدود (ك) .
(٢) أن (ن ك) .
(٣) لأن (ك) .
(٤) في كل هَـ (م ، ب) .
(٥) الطرفين (ك) .
(٦) الذي (ك) .
(٧) نقيس (ب) .

40 يرفع[٨] الكلام إلى المحال ، لأن كلا البرهانين من حدود واحدة . مثل[٩] أن نتبيّن[١٠] أن آ غير موجودة في شيء من هـ . لأنه إن صُيِّرت مَوجودة في
- 45b - بعضها كانت بَ موجودة في بعض هَـ ، وذلك محال . فإن أخذت بَ غير موجودة في شيء من هَـ وموجودة في كل آ ، فإنه يتبيّن جزماً أن آ غير موجودة في شيء من هَـ . وأيضاً أن نتبيّن[١١] جزماً أن آ غير موجودة في شيء من هَـ[١٢] : فإن ذلك أيضاً يتبيّن برفع الكلام إلى المحال إن وضعت آ موجودة في بعض هَـ . وكذلك يعرض في سائر المطلوبات لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يؤخذ[١٣] حد آخر[١٤]
5 مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا[١٥] ارتجعت[١٦] هذه المقدمة وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزمياً وبتلك الحدود بعينها التي بها يكون[١٧] القياس الرافع إلى المحال . لأن القياس الجزمي ينفصل
10 من الرافع إلى المحال بأن[١٨] كلتا المقدمتين تؤخذ في الجزمي حقاً ؛ وأما في الرافع إلى المحال فإن الواحدة تؤخذ[١٩] كذباً .

وسيبين[٢٠] ذلك فيما يستأنف[٢١] بياناً أكثر إذا نحن تكلمنا على
15 المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بيّناً أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس[٢٢] جزماً والقائس برفع الكلام إلى المحال .

وأما في سائر المقاييس الشرطية مثل التي تكوّن بتحويل القول أو

---

(٨) برفع (ب) .
(٩) ما (زك) .
(١٠) يبين (ب) .
(١١) يتبين (ب) .
(١٢) جملة: «وأيضاً . . . من هَـ» (ن ك) .
(١٣) يوجد (ب) .
(١٤) واحد (ك) .
(١٥) فلأن إذا (ك) .
(١٦) معنى ارتجعت : أي أخذت نقيضها الذي كان أولاً قبل أن أقلبه إلى الكذب .
(١٧) كان (ك) .
(١٨) كأن (ك) .
(١٩) توجد (ب) .
(٢٠) سنبين (ب) .
(٢١) نستأنف (ب) .
(٢٢) المقيس (فوق) .

بكيفية[٢٣] ، فإن النظر ليس يكون في المقدمات الشرطية منها ، ولكن في القول المحوّل . والنظر في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزمية . وينبغي أن نتفقد ونقسم[٢٤] على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية .

فعلى هذا النحو يتبيّن كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبيّن على نحو آخر مثل ما نتبيّن[٢٥] الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية . لأنه إن كانت حـ و يَ شيئاً واحداً ، وكانت هـ موجودة في يَ فقط ، فإن آ موجودة في كل هـ . وأيضاً إن كانت دَ و يَ شيئاً واحداً وكانت هـ مقولة على يَ فقط ، فإن آ غير مقولة على شيء من هـ . فهو بيِّن أنه وعلى[٢٦] هذه الجهة ينبغي أن ينظر[٢٧] . ـ وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحد وبحدود واحدة في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ[٢٨] في الأشياء الممكنة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبيّن أن بهذه يكون قياس الممكن . وكذلك في سائر الصفات[٢٩] .

---

(٢٣) (الاستثناء) . يعني تحويل القول أن (يؤخذ مقابل التالي) بأن يحول (عن) كيفيته (عند) (الاستثناء) . فإن كان موجباً استثني «بسالب وإن كان سالباً استثني بموجب» . فقولنا : إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ؛ ومعنى «أو بكيفية» أن يستثنى المقدم ويبقى على كيفيته الأولى ، إن كان سالباً فسالب وإن كان موجباً فموجب . مثلُ إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان لكنه إنسان .

(٢٤) شرح متى: تقسيم؛ نميز (فوق).

(٢٥) تتبين (ب) .

(٢٦) على (م ، ب) .

(٢٧) ننظر (ب) .

(٢٨) يوجد (ك) .

(٢٩) إنما كانت الحدود التي منها تأليف القياسات المطلقة والقياسات الممكنة واحدة بأعيانها لأن المطلقة (طبيعتها = طبيعته) طبيعة الممكن وذلك أن الشيء الذي هو موجود الآن فقط قد كان قبل وجوده ممكناً والذي هو غير موجود الآن فقط قد كان قبل الآن ممكناً .

فهو[٣٠] بيّن مما قيل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، لكن ومحال أن تكون بغيرها . لأنه قد تبيّن أن كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال التي ذُكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو[٣١] من الملحوقة[٣٢] ، لأن من هذه تكون المقدمات واكتساب الحد الأوسط . فإذن ليس يمكن أن يكون قياس بأشياء أُخَر .

40

46a -

(٩٨ ب)

(٣٠) فقد تبين (ك) .

(٣١) أو (ن ك) .

(٣٢) الأشياء اللاحقة أي «المحمولة» و «الملحوقة» ، أي «الموضوعة» .



ــ ٣٠ ــ

[البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات]

أما المأخذ في الأشياء كلها فواحد[١]، أعني في الفلسفة وكل صناعة وكل تعليم بأنه[٢] ينبغي أن تعرف في كل مطلوب الأشياء الموجودة في الشيء والتي فيها يوجد الشيء. ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن[٣]. ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود. ويكون النظر[٤] في السلب على نحو ما وفي الإيجاب على نحو آخر. أما الحقيقي، فمن الحقيقة؛ وأما المقاييس الجدلية فمن[٥] المقدمات المأخوذة من الرأي المحمود.

وقد قيلت في الجملة أوائل المقاييس كيف هي، وعلى أي نحو ينبغي أن يكتسب. لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في

---

(١) أعني المذهب العام في استنباط المقاييس في الصناعات كلها واحد، وهو الذي (ذكرتم بعدها) لكل من واحد من الصناعات بطرق خاصة بحسب مواردها أعني الصنائع الخمس القياسية، وهي الفلسفة والجدل والسوفسطاء (يعني السوفيسطاء) والخطاة والشعر.

(٢) لأنه (ك).

(٣) يعني «بالشيء» جزءي المطلوب ويعني «بالتي فيها يوجد» الموضوعات؛ ويعني «بالشيء» «جزءي المطلوب» ويعني بـ «يكتسب ذلك على أكثر مما يمكن» «أن توجد تلك (المواد) الموصوفة من المحمول والموضوع بأكثر ما يمكن».

(٤) للنظر (ك).

(٥) من (ك).

الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب على الكلي أو على الجزئي[٦] ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة .

15 وينبغي أن نختار في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدمات خاصية[٧] مثل ما إن كان المطلوب خيراً أو علماً . ـ فإن أكثر المقدمات[٨] في[٩] كل صناعة خاصية لتلك[١٠] الصناعة ؛ ولذلك[١٠] يحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ؛ لأنه

20 لما علمت الظاهرات علماً كافياً حينئذ وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذن إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن نظهر[١١] البراهين حينئذ بسهولة . لأنه إن لم يتخلف

25 شيء في[١٢] الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة ، فإنا نقوى[١٣] أن[١٤] نجد برهان كل ما له برهان ، وما ليس له برهان يتبيّن ذلك فيه[١٥] .

فقد قيل في الجملة كيف ينبغي أن تُختار المقدمات . أما

30 بالاستقصاء[١٦] فقد خبرنا بذلك في كتاب «الجدل» .

---

(٦) إيجاب الكل . . . الجزء (فوق) .
(٧) خاصة (ب) .
(٨) مقدمات (فوق) .
(٩) في (ن ك) .
(١٠) كذلك (ك) .
(١١) تظهر (ب) .
(١٢) من (ك) .
(١٣) نقول (ب ، ك) .
(١٤) إننا (ب) .
(١٥) يعني أن ما ليس له برهان فقد يصلح أن يستعمل فيه الطريق الذي قيل أنه على العموم وكيف ينبغي أن تختار المقدمات ، وهو الذي في هذا المذهب .
(١٦) يعني القول الخاص في الاستنباط لمقاييس ما ليس له برهان .

ـ ٣١ ـ

[القسمـة]

وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزء صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يعرف . لأن القسمة كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أبداً شيئاً فوقانياً[١] . ـ أما أولاً فهذا بعينه أغفل[٢] كل المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء . فإذن وهم مستعملون القسمة[٣] ما كانوا فهموا أي شيء الذي[٤] يمكن أن يتبيّن قياساً ، ولا أن ما يتبيّن بالقياس هكذا يتبيّن على نحو ما قلنا . ـ لأنه إذا احتيج أن يتبيّن[٥] شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد الأوسط الذي به يكون القياس أصغر أبداً من الطرف الأول . وأما في القسمة فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحي آ والمائت ب والأزلي[٦] حـ ؛ وأما الإنسان الذي ينبغي أن يوجد[٧] حده فليكن دَ . فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حي إما أن يكون مائتا أو أزليا[٨] . وذلك هو أن كل آ إما أن يكون بَ أو حـ . وأيضاً يضع أن الإنسان «حي» في قسمته ، ثم يأخذ أن آ محمول على دَ . فالقياس[٩] هو أن

---

(١) شيء فوق (ك) .
(٢) اغفله (ب) .
(٣) مستعملوا للقسمة (م ، ب) .
(٤) أنهى الذي (م) .
(٥) تبيين (ك) .
(٦) حي ، مائت ، أزلي (ك) .
(٧) يؤخذ (ب) .
(٨) مائت ، أزلي (ك) .
(٩) والقياس (ك) .

كل دَ إما أن يكون بَ أو حَـ ؛ فإذن الإنسان بالضرورة إما أن[١٠] يكون مائتاً
10 أو أزلياً ؛ وإما حياً مائتاً فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان ،
وهو[١١] الذي كان ينبغي أن يبرهنه . وأيضاً إذ يضع[١٢] أن آ هو حي
مائت ، وذو الأرجل بَ وغير ذي الأرجل حَـ ، والإنسان دَ ، فإنه يأخذ أن آ
15 إما أن تكون في بَ أو في حَـ . لأن كل حي مائت إما أن يكون ذا أرجل أو
يكون غير ذي أرجل . ويأخذ آ مقولة[١٣] على دَ لأنه أخذ أن الإنسان حي
مائت . فإذن بالضرورة الإنسان هو حي ذو أرجل أو غير ذي أرجل . وأما
ذو أرجل فليس بالضرورة ، ولكن يأخذ ذلك ؛ وهذا أيضاً الذي كان يجب
20 أن يبرهن . وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرض أن يكون الحد
الأكبر هو الأوسط ؛ وأما الفصول والحد[١٤] الذي كان يجب أن يكون عليه
البرهان فتكون أطرافاً[١٥] . وآخر[١٦] ذلك أن يكون هذا هو إنسان[١٧] أو ما
(٩٩ ب) كان الشيء المطلوب ؛ فليس[١٨] يقولون شيئاً بيّناً البتة[١٩] حتى إنه يعرض

---

(١٠) أن (ن ك) .
(١١) هو (ن ك) .
(١٢) نضع (ب) .
(١٣) مقولاً (ك) .
(١٤) القسمة يظن بها أنها تنتج حد الشيء (حد للشيء) (فأخبر) أنه ليس كذلك .
(١٥) قوله «أطراف» مثل قوله «إما ناطق وإما غير ناطق» . وقد بين هذا فيما بعد» ؛ أطراف (م ، ك) .
(١٦) وأخذ (ب) .
(١٧) إن هذا هو لإنسان (ب) .
(١٨) وليس (ب) .
(١٩) أي ليس يضعون البتة في القسمة أشياء بينة لا تحتاج إلى برهان حتى يلزم عنها شيء آخر اضطراراً كما هو في القياس ، بل يضعون فيها أشياء غير بينة تحتاج إلى برهان . والذي يجعلونه نتيجة القسمة لا يلزم عن أحدهما الأشياء الموضوعة فيها اضطراراً . (فالذي) يضعونه في القسمة أخذهم (= أخذهما) الحيوان إما ناطق وإما غير ناطق . وهذا ليس أبداً بين بنفسه بل يحتاج فيه إلى برهان . ثم يضعون أن =



منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون أنه يمكن أن تُكتسب المقدمات على نحو ما قيل . فهو بيّن أنه لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس في العرض أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجهل هل هي هكذا أو هكذا . مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك وللضلع[٢٠] . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له[٢١] مقدار مشترك ، فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذن ليس للقسمة أن تبرهن شيئاً ؛ لأن السبيل هذه[٢٢] هي[٢٣] ، وبهذه السبيل ليس يتبيّن شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك آ والطول بّ والقطر حّـ . ـ فهو بيّن أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل نظر ، ولا في الشيء الذي يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعاً .

فهو بيّن ما قد قيل من أي الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن نقصد في كل مطلوب .

= الإنسان حيوان وهذا أيضاً (قد ينبغي) أن يكون بيناً بنفسه (لم ؟ ينتجون) أن الإنسان حيوان ناطق . وهذا لا يلزم عما وضع في القسمة اضطراراً بل (إنما يؤخذ أخذاً) . والذي يلزم اضطراراً هو أن الإنسان إما ناطق وإما غير ناطق ولم يكن المطلوب هذا ولا هذا . القياس (ينتفع) به لأنه ينتج (مسلوباً) فيه .

(٢٠) والضلع (ب) .

(٢١) له (ن ك) .

(٢٢) جملة : «كان . . . هذه» (ن ك) .

(٢٣) هي (ن ب) .



الفصل الثالث[١]

ـ ٣٢ ـ

[قواعد لاختيار المقدمات والحدود والأوسط والشكل]

40 وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف نرفع[٢] المقاييس إلى الأشكال
47a - التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن ننظر[٣] فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس وكانت[٤] لنا قدرة على أن نوجدها أيضاً[٥] ، وأيضاً على أن نردّ
5 ما[٦] كان منها إلى الأشكال التي ذكرنا ، فإن ذلك تمام غرضنا الأول . ويعرض فيما[٧] سنتكلم فيه الآن من حل المقاييس إلى الأشكال أن يتحقق[٨] ما قيل أوّلاً ويكون أبيَن هكذا كما قيل . لأنه يجب أن يكون الحق شاهداً لنفسه ومتفقاً من[٩] كل جهة .

10 فينبغي أولاً أن نتعاطى أخذ[١٠] مقدمتي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل[١١] . والكثيرُ هو مؤلف ، والقليل

---

(١) القسم الثالث من أنالوطيقا (ك).
(٢) تُرفع (ب) .
(٣) ينظر (ب) .
(٤) وكان (ك) .
(٥) أيضاً (ن ك) .
(٦) قد (زك) .
(٧) ممّا (ب) .
(٨) نتحقق (ب) .
(٩) في (م) .
(١٠) أحد (ب) .
(١١) يعني أن قسمة الشيء إلى أعظم أجزائه أسهل من قسمته إلى أصغر أجزائه التي هي أجزاء أجزائه .



الذي منه التأليف[١٢] . وأيضاً من بعد ذلك ينبغي أن نفحص أيّما المقدمة الكبرى وأيّما الصغرى[١٣] ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة . لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ؛ وذلك إما في المساءلة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدمة التي بها تنتج الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها . فينبغي إذن أن[١٤] نفحص إن كان أُخِذ في القياس[١٥] شيء لا نحتاج[١٦] إليه ، أو إن كان ينقصه شيء نحتاج إليه ، لكي[١٧] نرفض ما لا نحتاج إليه ونضع ما نحتاج إليه حتى نبلغ الإتيان[١٨] إلى المقدمتين . لأنه بلا هاتين ليس يكون أن يرد الكلام إلى الأشكال . ـ ومن الكلام ما تسهل[١٩] فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء اضطراري ، مثل أنه إن قدم أن ببطلان غير[٢٠] جوهر ليس يبطل جوهر ، وببطلان أجزاء الجواهر[٢١] تبطل[٢٢]

---

(١٢) يعني أن الجزء العظيم من الشيء هو «أيضاً مؤلف من الشيء نفسه» .

(١٣) والجزء الصغير هو الذي منه مؤلف الجزء العظيم .

(١٤) إن إذن (ك) .

(١٥) والقياس (فهو) : فأجزاؤه العظمى هي المقدمات وأجزاؤه الصغرى هي الحدود التي هي أجزاء المقدمات .

(١٦) يحتاج (ب)؛ وهكذا في سائر النص .

(١٧) لكن (م ، ب) .

(١٨) يبلغ الإنسان (ب) .

(١٩) قال بآ: المثال في ذلك ما تستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبرى ويلغون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؛ وما تستعمله الخطباء : فإنهم يذكرون الصغرى ويلغون الكبرى . بما قد ذكره المفسرون في تفاسير هذا الكتاب .

(٢٠) الذي يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجواهر (ب : الجوهر) ليست لا جوهر وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزم ذلك من قبل أن ما لم يكن لا جوهر (ب : جوهراً) فهو جوهر» .

(٢١) الجوهر (ك) .

(٢٢) يبطل (ك) .

الجواهر . لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجوهر بالضرورة جوهراً . غير أن ذلك ليس هو مجتمعاً من[٢٣] هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدمات . وأيضاً إن[٢٤] كان إنسان موجوداً[٢٥] فحي موجود ؛ وإن
30 كان حي موجوداً[٢٦] ، فجوهر موجود ؛ فإن كان إنسان موجوداً فجوهر موجود بالضرورة[٢٧] . غير أنه غير مجتمع بعد من هذه المقدمات لأنه[٢٨] ليس تناسب المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخدعة في هذا الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطراري من الموضوعات فيه . لأن القياس هو اضطراري ، ولكن الاضطراري يذهب على أكثر مما يذهب عليه
35 القياس . لأن كل قياس اضطراري ، وليس كل اضطراري قياساً[٢٩] . فإذاً ليس يجب إذا عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ، ينبغي أن نتعاطى رفع ذلك إلى شكل . ولكن ينبغي أن تؤخذ أولاً[٣٠] المقدمتان ، ومن بعد ذلك ينبغي أن نقسمها إلى الحدود . وينبغي أن يصير الحد الأوسط من الحدود
40 المقول في كلا المقدمتين . لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلى (١٠٠ ب) المقدمتين في كل الأشكال .

- 47b - فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة ، وآخر محمول عليه في الأخرى ، أو كان محمولاً في الواحدة وآخر مسلوب عنه في الأخرى[٣١] ، فإنه يكون الشكل الأول . فإن كان الحد الأوسط محمولاً في

---

(٢٣) «في وفوقها» من (ك) .

(٢٤) حقاً هذا القول في أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد وأغمض من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم ليس بقياسي (بد : بقياس) بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للإنسان موجوداً ، فالجوهر موجود .

(٢٥) الإنسان موجود (ك) .

(٢٦) موجود (ك) .

(٢٧) فإذن . . . موجود . . . موجوداً (ك) .

(٢٨) لأن (ك) .

(٢٩) قياس (ك) .

(٣٠) ينبغي أولاً أن تؤخذ (ك) .

(٣١) جملة : «أو . . . الأخرى» (ن م، ب) .



الواحدة مسلوباً في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط . فإن[٣٢] كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً[٣٣] والآخر مسلوباً[٣٤] ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط في كل شكل . وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديداً واحداً يكون للحد الأوسط . فهو بيّن أن أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياساً[٣٥] ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط . ولأنه[٣٦] معلوم عندنا[٣٧] أيّما من المطلوبات يتبيّن في كل واحد من الأشكال ، وفي أيّما يتبيّن الكلي ، وفي أيّما يتبيّن الجزئي . فإنه بيّن أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به[٣٨] . فكل ما كان من المطلوبات يتبيّن بأشكال كثيرة ، فإنا إنما نعرف الشكل الذي به يتبين المطلوب[٣٩] بوضع الحد الأوسط .

---

(٣٢) وإن (ك) .
(٣٣) محمول (ك) .
(٣٤) مسلوب (ك) .
(٣٥) قياس (ك) .
(٣٦) فلأنه (م ، ب) .
(٣٧) عندنا معلوم (ك) .
(٣٨) مثل الجزئية السالبة فإنها تبين في الأشكال كلها . والموجبة الجزئية تبين في الشكل الأول وفي الشكل الثالث . والموجبة الكلية تبين في الأشكال الأول خاصة والسالبة والكلية في الشكل الأول وفي الشكل الثاني .
(٣٩) بين المطلوبات (ك) .

ـ ٣٣ ـ

[وضع الكم في المقدمات]

15 فقد يعرض أن نُختدَع مراراً كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض شيء اضطراري كما قيل أوّلاً . وقد تعرض أحياناً الخدعة من تشابه وضع الحدود الذي لا ينبغي أن نغفله . مثل أنه إن كانت[١] آ مقولة على بَ و بَ مقولة على حَـ فإنه يظن أنه ، إذا كانت الحدود هكذا ، يكون قياس[٢] .

20 ولكنه ليس يكون عن ذلك شيء اضطراري البتة[٣] ولا قياس . فلتكن آ أزلياً[٤] و بَ أرسطومانس متوهماً[٥] و حَـ أرسطومانس . فهو حق أن تكون آ في بَ ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبداً ؛ وهو حق أن تكون بَ في حَـ لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهماً ، وأما آ فهي[٦] غير[٧] موجودة في

25 حَـ لأن أرسطومانس في طبيعته يتلف . لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، ولكنه[٨] كان ينبغي أن تؤخذ مقدمة آ بَ كلية ؛ ولكن هو كذب أن يُقضى بأن كل أرسطومانس متوهم هو أبداً ، إذ كان أرسطومانس في طبيعته أن يتلف . ـ

---

(١) كان (م) .

(٢) قياساً (م) .

(٣) بتة (ك) .

(٤) أزلي (ك) .

(٥) هو متوهم (ك) .

(٦) فهي (ن م ، ب) .

(٧) فغير (ب) .

(٨) لكن (م ، ب) .



وأيضاً فليكن حَـ ميقالوس ، ولتكن بَ ميقالوس موسيقوس ، و آ أن يتلف غداً . فهو حق أن يقال إن ب على حَـ ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضاً أن يقال آ على بَ ، لأنه يتلف غداً موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال آ على حَـ فهو كذب[٩] . وهذا المثال والمثال الذي قبله واحد ، لأن ليس بحق[١٠] أن يقال إن كل ميقالوس موسيقوس يتلف غداً ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخدعة تكون من الفصل الخفي اليسير ، لأنه إذ[١١] كان القول[١٢] «هذا في هذا موجود»[١٣] كأنه ليس ينفصل من القول ، إن هذا في كل هذا موجود» ، يسلّم أن يكون قياس .

(٩) كذلك (ب) .

(١٠) يحق (ب) .

(١١) إذا (ك) .

(١٢) القول (ن م، ب) .

(١٣) موجوداً (ب) ؛ وجود (ك) .

ـ ٣٤ ـ

[الحدود المجرّدة والحدود العينية]

40 وقد يعرض مراراً كثيرة الكذب من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة . مثل أنه إن كانت آ صحة وكانت بَ مرضاً[١] و حـ إنساناً[١] ، فهو - 48a - حق أن يقال إن آ ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من بَ ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن بَ في كل حـَ لأن «كل 5 إنسان قابل للمرض»[٢] . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلّة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي . لأنه إن وضع بدل الحالات القابلة للحالات[٣] ، ليس يكون 10 قياس . مثل أنه إن وضع بدل «الصحة» «صحيحاً» وبدل «المرض» «مريضاً»[٤] ، فإنه[٥] ليس حق[٦] أن يقال أنه ليس يمكن أن يكون المريض صحيحاً[٧] . فإن لم يؤخذ[٨] ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن[٩] ؛ وذلك ليس بمحال ؛ لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . ـ وكذلك 15

---

(١) مرض ، إنسان (ك) .

(٢) لأنه ليس كل إنسان قابل (قابلاً : ب) للمرض (م ، ب) .

(٣) الحالات مثل الصحة والمرض ؛ القابلة للحالات مثل الصحيح والمريض .

(٤) مرمضاً (ك) .

(٥) لأنه (ب ، ك) .

(٦) حقاً (ب) .

(٧) من المستحيل على المريض أن يصح (ب) .

(٨) يوجد (ك) .

(٩) لممكن (ك) .



يعرض الكذب في الشكل الثاني ، لأن الصحة ليس يمكن أن تكون في شيء من المرض ويمكن أن تكون في كل إنسان ؛ فإذن المرض ولا في واحد من الناس[١٠] . ـ وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن
2 الصحة والمرض والعلم والجهل ، وفي الجملة الأضداد يمكن أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم . لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد[١١] كانت ممكنة بعضها في بعض .

فهو بين أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخدعة من وضع الحدود .
ب) لأنه إذا أخذت[١٢] بدل الحالات القابلة للحالات ، ليس يعرض كذب
25 البتة . فهو بيّن أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ[١٣] ذو الحال بدل الحال ويصير حداً .

---

(١٠) وأما في الشكل الثاني ، فالكِذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، لكن من الممكن أن توجد في كل إنسان ، وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس .
(١١) أحد (ك) .
(١٢) أخذ (ب ، ك) .
(١٣) يوجد (ك) .

ـ ٣٥ ـ
[وضع الحدود المركَّبة]

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيراً
30 أن يكون الحد كلاماً لا اسم له . ولذلك هو صعب أن ترفع هذه المقاييس
إلى الأشكال . وقد يخدع أحياناً[١] من أجل ذلك[٢] ويظن أنه قد يكون
قياس فيما لا وسط له[٣] . فلتكن آ قائمتين و بَ مثلث و حَـ متساوي
الساقين . فـ آ موجودة[٤] في حَـ من أجل بَ ، وموجودة في بَ ليس من
35 أجل شيء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذن ليس لـ آ بَ وسط ،
إذ هو مبرهن[٥] . فهو بيّن أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء
واحد[٦] ، ولكن قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً[٧] كما كان في هذا المثال
الذي ذكرناه .

---

(١) إحدانا (ك) .
(٢) يعني من أمثال هذه (فوق) .
(٣) فيه (ب) .
(٤) موجود (ك) .
(٥) في السرياني : وهو مبرهن .
(٦) يعني كاسم واحد .
(٧) كاملاً (ك) .

ـ ٣٦ ـ

[وضع الحدود في مختلف الأحوال : في حالة الرفع وفي الحالات الأخرى]

40 وأما القول أن الطرف الأول هو[١] موجود في الأوسط، والأوسط هو[٢] موجود في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها
48 - صفة لبعض ، أو أن الطرف الأول موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود في الأخير[٣] . وكذلك يعرض إذا قيل إن «الشيء ليس موجوداً في الشيء» . وكم كانت أنحاء ما إذا قيل «كان» صدقاً على عدد تلك الأنحاء[٤] ، ومعانيها تدل[٥] على القول[٥] إن الشيء موجود في الشيء
5 أو غير موجود . مثل أن الأضداد علم واحد فيها . فلتكن آ علماً واحداً[٦] و بَ الأضداد . فـ آ هي موجودة في بَ ، ليس أن الأضداد هي علم واحد ، ولكن أنه صدقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .

10 وقد يعرض أن يكون الطرف الأول صفة للأوسط[٧] ، ولا يكون الأوسط صفة للثالث[٨] . مثل أنه إن كانت الحكمة علماً[٩] ، والحكمة

---

(١) هو (ن ب). .
(٢) هو (ن ك) . (٣) الآخر (ب) .
(٤) يعني بذلك الأنحاء التي تقال (عليها في وعلى واسار) ذلك من الحروف . ويحتمل أن تكون المقولات الأجناس المذكورة في قاطيغورياس .
(٥) بدل القول (م ، ب) .
(٦) علم واحد (ك) . (٨) الثالث (ك) .
(٧) الأوسط (م، ب) . (٩) علم (ك) .

للخير ، فإن النتيجة أن للخير علماً[٩] . فأما[١٠] الخير فليس هو علماً ،
15 وأما الحكمة فإنها علم[١١] . ـ وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأول غير صفة للأوسط . مثل أنه إن كان في كل ضد أو كل كيفية علم ، والخير ضد أو كيفية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً . وليس
20 الخير علماً ، ولا الكيفية ، ولا الضد ؛ ولكن الخير هو هذه . ـ وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأول صفة للأوسط ، ولا الأوسط صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث ، وأحياناً غير صفة له . مثل أنه إن كان ما فيه
25 علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً . فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير[١٢] جنس . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان «هذا غير موجود في هذا» أن «هذا ليس هو هذا» .
30 ولكن أحياناً أن «هذا ليس لهذا» وأحياناً أن «هذا ليس في هذا» . مثل أنه ليس للحركة حركة ولا للكون كون ، وللذة كون ، فليس إذاً اللذة كون[١٣] . ـ وأيضاً إن للضحك[١٤] علامة وليس للعلامة علامة فإذن ليس الضحك[١٥] علامة[١٦] . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتيجتها

---

(١٠) وأمّا (ك) .
(١١) الحكمة فإنها علم (ن ك) .
(١٢) جملة : «صفة . . . الخير» (ن ك) .
(١٣) إذا اللذة كون (م) ؛ فليس إذاً اللذة كوناً (ب) ؛ فليس إذن اللذة كون (ك) .
(١٤) الضحك (ك) .
(١٥) للضحك (ك) .
(١٦) هذا الكلام في الضحك وفي العلامة وفي السكون وفي الحركة وفي اللذة وسائر ما جانس» هذا ينبغي أن يؤخذ جزء الموضوع أن آن مقروناً بالموضوع كما هوا هذا في المقالات أو جزء المحمول إن كان مقروناً بالمحمول مثل قولنا هذا المال لزيد . فإن المحمول ها هنا قولنا «لزيد» واللام جزء المحمول . فأراد أرسطاطاليس أن هذا الجزئي ينبغي أن يترك في المقدمات على حالتها ولا يغير .



سالبة بأن يقال الحد الأوسط على الحدين كيف قيل[١٧] . ـ وأيضاً أن الوقت ليس هو زمان[١٨] محتاج[١٩] إليه ، لأن للإلّه وقتاً[٢٠] ، وليس للإلّه زمان محتاج إليه من جهة أنه ليس للّه شيء نافع . لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقت[٢١] وزمان[٢٢] يحتاج[٢٣] إليه وإلّه[٢٤] . وأما المقدمة[٢٥] فينبغي أن تقال على نحو ما يقع به[٢٦] الحق . وذلك قول كلي أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد : مثل إنسان أو خير أو أضداد ، لا لإنسان ولخير ولأضداد . وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا ضعف لهذا وهذا من هذا ، وما شاكل ذلك .

4 -

---

(١٧) أي على المحمول الذي تكون به المقدمة صادقة مثل قولنا «ليس للعلامة علامة» . فإنها إنما تصدق إذا كان فيها صرف اللام . وأما إذا قلنا «ليس العلامة علامة» وحذفنا اللام كانت كاذبة .

(١٨) زماناً (ب) .

(١٩) محتاجاً (ب) .

(٢٠) وقت (ك) .

(٢١) وقتاً (م ، ب) .

(٢٢) وزماناً (ب) .

(٢٣) تحتاج (ب) .

(٢٤) إلّها (ب) .

(٢٥) المقدمات (م ، ب) .

(٢٦) بها (ك) .

— ٣٧ —

[مختلف أنواع الحمل]

وأما أن يكون هذا موجوداً[١] في هذا و[٢]أن يكون هذا صدقاً[٣] على هذا فينبغي أن يؤخذ على أنحاء[٤] المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلاً أو من جهة ، وإما أن يقال مبسوطاً[٥] أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على الشيء . فينبغي أن تُتفقَّد هذه الأشياء وتُحدَّد كما ينبغي . 10

---

(١) موجود (ك) .

(٢) أو (ك) .

(٣) صدق (ك) .

(٤) راجع حاشية (٤) في الفصل ٣٦ .

(٥) متوسطاً (ك) .



ـ ٣٨ ـ

[وضع الحدود المكرَّرة في المقدمات]

وأما الحد المكرَّر[١] في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ، لا مع الأوسط . أعني أنه إن كان قياس أن العدل يعلم أنه خير ، فـ «إنه خير» ينبغي أن يقال مع الطرف الأول . وبيان ذلك أن تكون آ «يعلم أنه خير»[٢] و بَ خير و حَـ عدل . فهو صدق أن يقال إن آ على بَ ، لأن ب) الخير يعلم أنه خير ؛ وأيضاً بَ صدق أن تقال على حَـ ، لأن العدل خير . فعلى هذه الجهة يكون أن يحل القياس . فإن وضع «أنه خير» مع بَ ، فإنه لا ينحل القياس . لأنه صدق أن يقال آ على بَ ؛ وأما بَ فغير صدق أن يقال على حَـ ، لأنه إن يقال «إن العدل خير إنه خير[٣]» كذب وغير مفهوم . ـ وكذلك إن تبيّن أن الصحيح[٤] معلوم[٥] من جهة أنه[٦] خير أو أن عنزايَل[٧] متوهَّم من جهة[٨] أنه ليس أو أن الإنسان تالف[٩] من جهة[١٠] أنه محسوس ، لأنه[١١] في كل المقاييس التي[١٢] فيها الحد المكرَّر ينبغي أن يصير التكرار عند الطرف الأول .

---

(١) المركز (ك) .
(٢) بما هو خير .
(٣) بما هو خير .
(٤) الصحة (ك) .
(٥) معلومة (ك) .
(٦) إنها (ك) .
(٧) غير أُيَّل (ب) .
(٨) أي هو متوهم أنه ليس بموجود .
(٩) يتلف (م ، ب) .
(١٠) أي بما هو محسوس .
(١١) لأن (ك) .
(١٢) ينبغي (ز ب) .

وليس وضع الحدود واحداً إذا تبين الشيء مرسلاً أو غير مرسل ؛

30 أعني مثل ما إذا تبيّن أن الخير معلوم أو إذا تبيّن أنه معلوم ما . ـ ولكن إن تبيّن مرسلاً أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير «الموجود» حداً أوسط . وإن تبيّن أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط «موجوداً ما» . فليكن آ «يعلم أن موجوداً ما . و بَ موجوداً[١٣] ما ، و حَـ خير . فإذن تكون نتيجة «أن الخير يعلم أنه خير»[١٤] لأن «موجوداً» ما هو علامة للذات

35 الخاصية . ـ فإن صُيِّر الموجود حداً أوسط[١٥] وقيل مرسلاً على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياس[١٦] أن[١٧] «الخير يعلم أنه خير» ولكن أنه موجود . فليكن آ «يعلم أنه موجود خير»[١٨] و بَ موجود ، و حَـ خير .

- 40b - فهو بيِّن أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي محمول النتيجة فيها غير مرسل .

---

(١٣) موجود (ك) .

(١٤) بما هو خير .

(١٥) وسطاً (ك) .

(١٦) قياساً (م ، ب) .

(١٧) لأن (ك) .

(١٨) أن خير موجود (ك) .



ـ ٣٩ ـ

[استبدال الأقوال المتساوية]

وينبغي[١] أن تبدَّل الأسماء إذا كان معناها[٢] واحد[٣] ، والأخبار بالأخبار والإسم بالخبر[٤] . وينبغي أبداً[٥] أن يؤخذ مكان الخبر إسم ، لأنه 5 أهون لوضع الحدود . مثل أنه إن لا فرق بين القول[٦] أن[٧] المظنون ليس هو جنساً للمتوهم وبين القول أن[٨] المتوهم ليس هو بمظنون[٩] ـ لأن معنى الإسم ها هنا هو ومعنى الخبر واحد ـ فإنه ينبغي أن تصير[١٠] الحدود «مظنوناً ومتوهماً»[١١] .

---

(١) فينبغي (م ، ب) ؛

(٢) معناهما (م، ب).

(٣) واحداً (ب) .

(٤) والخبر (م ، ب) .

(٥) أبداً (ن م، ب) .

(٦) بين (زم) .

(٧) أن (ن م، ب) .

(٨) أن (ن ب) .

(٩) مظنوناً (ك) .

(١٠) تعدّ (ب) .

(١١) مظنون ومتوهم (ك) .

ـ ٤٠ ـ

[استعمال أداة التعريف]

10 فلأن ليس هو واحداً أن يقال «إن اللذة هي خير» و «إن اللذة هي الخير» ، فإنه ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن كان القياس «إن اللذة هي الخير» فينبغي أن يصير «الخير» حداً[1] . وإن[2] كان القياس «إن اللذة خير» فينبغي أن يصير الحد «خير»[3] . وكذلك في (١٠٣ أ) سائر الأشياء .

---

(١) حد (ك) .

(٢) فإن (م ، ب) .

(٣) خيراً (م ، ب) .

ـ ٤١ ـ

[تفسير بعض العبارات]

15 وليس هو واحداً أن يقال «إن الذي توجد فيه بَ في كله توجد آ» ، وأن يقال «في كل الذي توجد[١] فيه بَ توجد[٢] آ» ، ولا معناهما[٣] واحد . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون بَ في حـَ ولا في كله . فلتكن بَ خيراً ، ولتكن حـَ أبيض . فإن كان يوجد في أبيض ما خير[٤] فهو حق أن يقال إن الأبيض خير[٤] . غير أنه ليس كل أبيض[٥] يجب أن يكون خيراً . ـ

20 فإن كانت آ في بَ[٦]، وكانت آ لا تقال على كل ما تقال عليه بَ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون آ ليس فقط لا في كل حـَ ، ولكن ولا في حـَ البتة يجب أن تكون ، كانت بَ مقولة على كل حـَ أو كانت مقولة على حـَ فقط . فإن كانت آ تقال على كل[٧] ما تقال عليه بَ بالحقيقة ، فإنه يعرض ، إذا قيلت بَ على شيء كله ، أن تقال آ على كل ذلك الشيء . ـ فإن قيلت آ

25 على[٨] الذي على[٩] كله تقال بَ ، فإنه ليس شيء يمنع ، إن كانت بَ

---

(١) يوجد (ب) .

(٢) في (ز ب) .

(٣) معناها (ك) .

(٤) جيداً (فوق) .

(٥) الأبيض (ك) .

(٦) كل (زك) .

(٧) في السرياني : على أي شيء كان مما يقال عليه بآ .

(٨) في السرياني : فإن قيلت على الذي تقال عليه ب كل كله ، فإنه أي أن ما توجد له بآ توجد آ لكله (بالأحمر) .

(٩) على (ن ك) .

مقولة على حـ ، ألاّ تكون آ مقولة على كل حـ أو لا تكون مقولة على حـ البتة . ـ فهو بيّن في الثلاثة الحدود أنه إن كانت ب مقولة على كل الشيء ، فإن آ تكون مقولة على كل الشيء . أعني[١٠] أن جميع الأشياء التي يقال عليها بَ يقال على كلها آ . فإن كانت بَ على الكل فـ آ أيضاً هكذا[١٠] . 30 فإن كانت بَ ليست مقولة على كل الشيء ، فليس بالضرورة آ مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يُتوهَّم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأنّا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل الهندسي الذي يسمي خطاً قدمياً وخطاً مستقيماً لا عرض له ؛ وليس هو كما نسميه ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما يستعمل[١٠] . لأنه في الجملة إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء وآخر[١١] نسبته إلى هذا كنسبة جزء[١٢] (١٠٣ ب) إلى كل[١٢] ، فإنه ولا من مثل واحد من هذه يبيّن المبين[١٣] ولا يكون قياس البتة . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعلم للمتعلم[١٣] ، لا - 50a - أنه[١٤] محال[١٥] أن يتبيَّن شيء قياساً بلا هذه ، أعني على جهة ما يتبيّن الشيء من الأشياء التي يكون منها[١٦] القياس .

---

(١٠) جملة : «أعني . . . هكذا» (ن ك) ؛ أي في ضميره غير ما يعمله هذا من المخطوط والأشكال . ويؤلف القياس على ما في ضميره لا على ما يعمله هذا .

(١١) آخر (ب) .

(١٢) كل إلى جزء (م ، ب) .

(١٣) المتبين (فوق) ؛ المطلوب الذي يقصد بيانه هو المطلوب بالبرهان ، وأما المطلوب بالقياس الجدلي فليس يقصد بيانه وتعليم وإنما يقصد إبطال وضع المجيب لا (لعلم) .

(١٤) لأنه (ك) .

(١٥) لا يمكن (فوق) .

(١٦) فيها (تحت) .

ـ ٤٢ ـ

[حل الأقيسة المركَّبة]

5 ولا[١] ينبغي أن نغفل[٢] أن في القياس الواحد[٣] ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه بآخر . فهو بيّن أن حل المقاييس كذلك . ولأنه[٤] ليس كل مسألة هي مرتبة في كل شكل ،
10 لكن في واحد واحد ، فبيِّن من النتيجة في أي شكل ينبغي أن نطلب[٤] .

---

(١) جملة: «ولا . . . كذلك» ملحقة بالفصل ٤١ (ب) .

(٢) أن نغفل (ن ب) .

(٣) مثل أن من مقدمتين كليتين نتيجة كلية في الشكل الأول وجزئية في الثالث إن كانتا موجبتين ؛ وفي الأول والثاني سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة وجزئية في الثالث .

(٤) هذا الفصل المعلَّم على أوله وآخره هكذا (+) لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فنقل .

ـ ٤٣ ـ
[ردّ الحدود]

وكل ما كان من[١] الكلام مناقضاً لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الإسم الذي نقض من الحد ولا الحد[٢] كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول . مثل أنه إن يتبيّن أن الماء ليس مشروباً
15 فإنه ينبغي أن تصير الحدود : المشروب وماء البحر والماء[٣] .

---

(١) من (ن ب).
(٢) ولا الحد (ن ك) .
(٣) والماء وماء البحر (ك) .

ـ ٤٤ ـ

[حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية]

وأيضاً ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن تحل[١] من ذلك المكان الموضوع ، لأنها ليس يتبيّن ما تبيّنه[٢] بقياس ، ولكن على تواطؤ يقرّ بها كلها . مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوة ما واحدة[٣] ليست للأضداد فولا[٤] علم واحد للأضداد ، ثم بعد ذلك تبيّن أن 20 ليس[٥] كل[٦] قوة للأضداد[٧] مثل الصحيح والمريض ، وإلا فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحاً مريضاً . فألا[٨] تكون للأضداد كلها قوة واحدة ، فإن ذلك قد تبيّن قياساً . وأما ألا يكون للأضداد كلها علم واحد 25 فإنه لم يتبيّن قياساً ، وإن كان ينبغي أن يقر[٩] به ضرورة ولكن ليس قياساً ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل ، وأما أن ليس للأضداد قوة واخدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشريطة[١٠] .

30 وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل ذلك[١١] . ولكن القياس الذي ينتج المحال يمكن[١٢] أن يحل لأنه عن

---

(١) يحل (ب) .
(٢) بينه (ب) .
(٣) قوة واحدة (م ، ب) .
(٤) ولا (م ، ب) .
(٥) في السرياني : ليس كل قوة .
(٦) كل (ن ب) .
(٧) الأضداد (فوق) .
(٨) فأن لا (م ، ب) .
(٩) نقر (ب) .
(١٠) توضع (فوق) ؛ فوضع (ك) .
(١١) كذلك (ب) .
(١٢) يكون (م) .

قياس[١٣] يتبيّن . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين .
وينفصل القول الذي يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التي ذكرناها من
(١٠٤ أ) قبل أن في تيك المقاييس ينبغي أن يواطأ المكلم ويقرِّر إن كان يراد منه
الإقرار . مثل أنه إن تبيّن أن[١٤] للأضداد قوة واحدة فإنه يكون للأضداد علم
35 واحد . وأما في المقاييس التي ترفع إلى المحال[١٥] ، فإنه بلا تواطؤ ولا
تقرير يقرون النتيجة[١٦] من جهة أن الكذب يكون بيّناً . مثل ما إذا صُيِّر
مقدار مشترك للضلع والقطر يعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أُخَر كثيرة تبيَّن عن شريطة . وقد ينبغي أن تُتفقَّد وتُتعلَّم
40 تعلماً يقينياً . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ،
- 50b - فسنتكلم فيما يستأنف[١٧] . وأما الآن ، فليكن هذا بيّناً أنه ليس يكون أن
تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأي علّة .

---

(١٣) قياساً (م ، ب) .
(١٤) أن (ن م، ب) .
(١٥) الكلام (ك) .
(١٦) بالنتيجة (ك) .
(١٧) نستأنف (ب) .



ـ ٤٥ ـ

[ردّ الأقيسة من شكل إلى آخر]

فكل ما كان من المطلوبات يتبيَّن في أشكال كثيرة ، فإنه إن كان قيس في واحد من الأشكال، قد يكون[١] أن يُحل إلى شكل آخر. مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأول ، فإنه[٢] قد يحل إلى الشكل الثاني . والذي في الشكل الثاني قد يحل إلى الأول ؛ وليس ذلك أبداً ، ولكن أحياناً ؛ وسنبيِّن ذلك فيما يستأنف . ـ لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . فإن رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط ، لأن بَ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في كل حَـ . ـ وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئياً مثل ما إذا كانت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ في بعض حَـ . لأنه إذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط .

وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأول . وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأول . ـ وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ . فإذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأول ، لأن بَ تكون غير موجودة في شيء من آ و آ موجودة في كل حَـ . ـ فإن كانت الموجبة عند بَ والسالبة عند حَـ

(١) فقد تكون (ب) .

(٢) فقد (م) ؛ قد (ب) .



فينبغي أن يصير الحد الأول حَـ لأنها غير موجودة في شيء من آ و آ موجودة في كل بَ . فإذن[٣] حَـ غير موجودة في شيء من بَ . فإذن بَ ليست موجودة في شيء من حَـ لأن السالبة ترجع .

25 فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ . لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأول . لأن بَ تكون غير موجودة في شيء من آ و آ موجودة في بعض حَـ . ـ وأما إذا كانت

30 الموجبة[٤] عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأول . مثل ما إذا كانت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حَـ . لأن مقدمة آ بَ ليس ترجع . وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأول . وأما

35 مقاييس الشكل الأول فكلها تنحل إلى الشكل الثالث . ـ وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ ، و بَ في بعض حَـ . فلأن[٥] الجزئية الموجبة[٦] ترجع ، تكون حَـ في بعض بَ . وكانت آ في كلها . فإذن يكون الشكل الثالث . ـ وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع . فإذن آ غير موجودة في شيء من بَ ، و حَـ موجودة في

40 بعض بَ[٧] .

- 51a - وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتنحل . ـ وبيان ذلك أن تقال آ و بَ على كل حَـ ؛ فإذن حَـ ترجع على كل واحدة

5 منهما[٨] رجوعاً جزئياً . فإذن[٩] حَـ في بعض بَ ، ويكون على هذه الجهة

---

(٣) فإن (ك) .

(٤) الواجبة (ك) .

(٥) لأن (ب) .

(٦) الواجبة (ك) .

(٧) وموجودة في بعض حَـ (ك) .

(٨) واحدة منها (ب) .

(٩) فإن (ك) .

الشكل الأول . ومعنى واحد يكون إذا كانت آ في كل حَـ و حَـ في بعض بَ . وإذا كانت آ في كل حَـ و بَ في بعضها لأن بَ على حَـ . فإن كانت بَ في كل حَـ و آ في بعض حَـ ، فإن الحد الأول ينبغي أن يوضع بَ ، لأن بَ في كل حَـ ، و حَـ في بعض آ . فإذن بَ في بعض آ . ولأن الجزئية الواجبة ترجع ، فإن آ تكون في بعض بَ . ـ وكذلك ينبغي أن نفعل إذا كان القياس سالباً كلياً . وبيان ذلك أن تكون بَ موجودة في كل حَـ ، و آ غير موجودة في شيء منها . فـ حَـ تكون بالرجوع في بعض بَ ، و آ غير موجودة في شيء من حَـ . فإذن يكون الحد الأوسط حَـ . ـ وكذلك أيضاً إذا كانت المقدمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن آ تكون غير موجودة في شيء من حَـ و حَـ بالرجوع تكون في بعض بَ . ـ فإن أخذت المقدمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في بعضها . لأنه إذا ارتجعت مقدمة بَ حَـ تصير كلتا[١٠] المقدمتين جزئيتين .

وهو بيّن أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدمة الصغرى ينبغي أن تعكس في كلا[١٠] الشكلين ؛ لأن بعكس هذه كانت تكون النقلة .

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث ؛ وأما الآخر فلا ينحل ؛ لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحل . ـ لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض جَـ[١١] فإن كلا بَ حَـ يرجعان على آ . فإذن تكون بَ غير موجودة في شيء من آ ، و حَـ في بعض آ . فإذن الحد الأوسط آ . ـ فإذا كانت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حَـ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين تكون كلية بالرجوع .

---

(١٠) كِلاَ (ب) .
(١١) من حَـ وموجودة في بعض بَ (ك) .

(١٠٥ ب) وأما المقايس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل الثاني إذا

35 كانت المقدمة السالبة كلية . مثل ما إذا كانت آ غير موجودة في شيء من حـ و بَ موجودة في كل حـ أو في بعض حـ ، لأن حـ بالرجوع تكون غير موجودة في شيء من آ وموجودة في بعض بَ . ـ فإن كانت المقدمة السالبة جزئية ، فإن القياس لا ينحل ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

40 وهو بيِّن أن مقاييس واحدة بأعيانها في هذه الأشكال[١٢] ليس لها انحلال ولا إلى الشكل الأول[١٣] كانت تنحل . وأن سائر[١٤] المقاييس كلها تنحل إلى الشكل الأول ؛ فأما هذه فإنها إنما[١٥] تتبيّن برفع الكلام إلى المحال . - 51b -

وهو بيّن مما[١٦] قد قيل كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن[١٧] الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

---

(١٢) الأشكل (ب) .
(١٣) لا في الشكل (م) ؛ ولا في الشكل (ب) .
(١٤) وسائر (ب) .
(١٥) إنما (ن ب) .
(١٦) بما (ك) .
(١٧) وأي (ك) .



ـ ٤٦ ـ

[الحدود المحدودة والحدود غير المحدودة في الأقيسة]

وقد يغفل اختلافاً[١] في أن يقاس على الشيء بإيجاب أو بسلب ، التوهم بأن القول «ليس هو هذا[٢]» والقول «هو لا هذا» يدل على معنى واحد أو[٣] على معنى مختلف : مثل القول «ليس هو أبيض» و «هو لا أبيض . لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالبة[٤] «هو أبيض» القول «هو لا أبيض» ، ولكن «ليس هو أبيض» . ـ وقياس ذلك هو أن نسبة «يمكن أن يمشي» إلى «يمكن ألا يمشي» ، كنسبة «هو أبيض» إلى «هو لا أبيض» ، وكنسبة «يعلم خيراً» إلى «يعلم لا خيراً» ؛ ومعنى القول «إنه يعلم الخير» و «هو عالم بالخير» واحد . وكذلك ، «يقدر أن يمشي» و «هو قادر أن يمشي» . فإذن ومعنى الأقوال المناقضة لهذه واحد : «ليس يقدر أن يمشي» و «ليس هو قادراً أن يمشي» . فإن كان القول أن «ليس هو قادراً» أن يمشي «يدل على ما يدل عليه» هو[٥] قادر أن لا[٦] يمشي» ، فإنه يجب أن يتفقا معاً في شيء أحد . لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشي وألا يمشي ؛ وأيضاً «هو عالم بالخير» و «عالم لا بالخير» . فأما الموجبة[٧]

---

(١) اختلاف (م) .
(٢) ليس هو إلا هذا (ك) .
(٣) وعلى (ك) .
(٤) سالب (ب) .
(٥) هو (ن ك) .
(٦) ألاَّ (ك) .
(٧) الواجبة .

والسالبة المتناقضتان[٨] ، فليس يمكن أن تتفقا في شيء واحد[٩] معاً . فكما أن القول «ليس يعلم خيراً» و «يعلم لا خير» ليس هو شيئاً واحداً[١٠] ،
(١٠٦ أ) كذلك ليس هو شيئاً واحداً القول «ليس هو خيراً» و «هو لا خير» . لأن الأشياء التي في نسبة واحدة إن كان بعضها[١١] مختلفاً فبعضها مختلف . -
25 وكذلك ليس[١٢] القول «هو لا مساو» و «ليس هو مساوياً»[١٣] شيئاً واحداً[١٤] ، لأن القول «هو لا مساو» يقع على شيء ما موضوع وهو غير مساو[١٥] . فأما[١٦] القول «ليس هو مساوياً» فليس له شيء موضوع . ولذلك ليس كل شيء فإما[١٧] أن يكون مساوياً أو غير مساو وكل شيء إما أن يكون مساوياً[١٨] أوْ لا يكون مساوياً . ـ والقول أيضاً إن «هذا هو عود
30 ليس بأبيض» و «ليس هو عود[١٩] أبيض» ليس يتفق معاً في شيء واحد[٢٠] ، لأنه إن كان عوداً[٢١] ليس بأبيض فهو عود ، وإن كان ليس هو عوداً أبيض فليس هو بالضرورة عود» . فإذن هو بيّن أن ليس سالبة القول «هو خير» القول «هو لا خير» . فإذا كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه
35 الموجبة[٢٢] أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ، فبيّن أنها موجبة[٢٣] ؛ ولكل موجبة[٢٣] سالبة . فإذن سالبة هذه «ليس هو لا خير»[٢٤] .

ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب . وبيان ذلك أن تكون علامة[٢٥] «هو خير» آ و «ليس هو خير» بَ و «هو لا خير» حَـ؛ ولتكن حَـ تحت

---

(٨) المتناقضتين (ك) .
(٩) أحد (ك) .
(١٠) شيء واحد (ك) .
(١١) ليس (زك) .
(١٢) ليس (ن ك) .
(١٣) ليس (زك) .
(١٤) شيء واحد (م ، ك) .
(١٥) الغير ما ودائماً بدلاً من مساوٍ (ك) .
(١٦) وأما (ك) .
(١٧) إما (فوق)؛ إما (ب) .
(١٨) جملة : «غير مساوٍ . . . مساوياً» (ن ب) .
(١٩) عدداً (ب) .
(٢٠) أحد (ك) .
(٢١) عدد (ك) .
(٢٢) واجبة (ك) .
(٢٣) واجبة (ك) .
(٢٤) خيراً (ب) .
(٢٥) علاقة (ب) .

بَ . وأما علامة «ليس هو لا[٢٦] خير» فـ دَ ؛ ولتكن[٢٧] دَ تحت آ . ـ فكل شيء إما أن توجد فيه آ وإما بَ . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . ـ وإما حَـ وإما دَ وليس[٢٨] يجتمعان معاً في شيء واحد . ـ والذي يوجد فيه حَـ بالضرورة يوجد في كله بَ ؛ لأنه إن كان حقاً أن يقال «إن هذا لا أبيض» ، فحق أن يقال «إن هذا ليس هو أبيض» . لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض ؛ أو أن يكون عوداً[٢٩] أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فإذن إن لم تكن الموجبة فالسالبة . ـ وليس أبداً حَـ في بَ ، لأن ما لم يكن عوداً البتة ، فليس هو عوداً ليس بأبيض[٣٠] . ـ وبالعكس الذي توجد فيه آ في كله يوجد دَ ، لأنه إما أن يكون فيه حَـ أو دَ . فلأنه لا يمكن معاً أن يكون «أبيض» وأن يكون «لا أبيض» ، فإن دَ تكون فيما فيه آ موجودة ، لأنه صدق أن يقال على ما هو «أبيض» أنه ليس «غير أبيض» . ـ وأما آ فيقال ليس على كل دَ لأن آ[٣١] ليس هي صدقاً أن تقال على ما ليس هو عوداً إنه عود أبيض[٣٢] . فإذن دَ صدق ، وأما آ فليست صدقاً عليه أنه عود أبيض[٣٢] . ـ فهو بيّن أنه ليس يجتمع آ و حَـ في شيء واحد . وأما بَ و دَ[٣٣] فقد يجتمعان في شيء واحد .

وكذلك نسبة المقدمات العدمية إلى المقدمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن آ[٣٤] هو مساو و بَ «ليس هو مساوٍ»[٣٥] ، و حَـ «هو لا مساو» و دَ «ليس هو لا مساوٍ»[٣٦] .

---

(٢٦) لا (ن ب).
(٢٧) فلتكن (ك)
(٢٨) فليس (ك) .
(٢٩) عدد (ك) .
(٣٠) لا أبيض (فوق بالأحمر) .
(٣١) حَـ (ك) .
(٣٢) ليس بأبيض (ك) .
(٣٣) حَـ (ك) .
(٣٤) في ك : بعد «ليس غير مساوي» : آ) مبسوطة موجبة يوجد مساوياً ـ آ) مبسوطة سالبة ليس يوجد مساوياً ـ آ) عدمية سالبة ليس يوجد متفاصلاً ـ ب) عدمية موجبة يوجد متفاصلاً ـ د ـ معدولة سالبة ليس يوجد غير مساوي ـ ح ـ معدولة موجبة يوجد غير مساو ؛ آ ـ مساوي و ت لا عادي وحآ غير مساوي ، و ءَ ليس غير مساوٍ (ك) .
(٣٥) و حَـ ليس مساوياً (ب) .
(٣٦) مساوياً (ب) .

وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض . فإن[٣٧] السالبة[٣٨] تصدق أن أشياء[٣٩]
20 ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض . وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها لا أبيض فكذب[٤٠] . وكذلك ليس سالبة ، «كل حي أبيض» هي «كل حي لا أبيض» ، لأن كليهما كذب ، ولكن «ليس كل حي أبيض» . فلأن القول «هو لا أبيض» يدل على غير ما يدل عليه «ليس هو أبيض» ،
25 وكان[٤١] القول الواحد هو[٤٢] موجبة[٤٣] والآخر سالبة ، فإنه بيّن أنه ليس نحو برهانها[٤٤] واحداً[٤٥] . مثل أنه إن وجد[٤٦] حيوان ليس بأبيض[٤٧] أو يمكن ألا يكون أبيض فحق[٤٨] ، أن يقال[٤٩] إنه لا أبيض . وذلك أن هذه هو الغير أبيض . ونحو البرهان على القول بأنه حق أن يقال إنه أبيض أو[٥٠]
30 إنه لا أبيض هو نحو واحد بعينه وهو نحو الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول . فإن القول بأنه حق هو ترتيب على مثل ترتب الموجود . وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه «صدق أن يقال أبيض» ليست القائلة «صدق أن يقال إنه لا أبيض» ؛ لكن القائل إنه «ليس صدق أن يقال

---

(٣٧) فإما (ب) .

(٣٨) الجزئية؛ وليس هو في السرياني (بالأحمر) .

(٣٩) أشياء (ن ك) .

(٤٠) كذب ، اختلاف (فوق) ؛ والمعنى أن المتوهم يعقل هذا الاختلاف بين هذين القولين : «ليس هو هذا» و «هو لا . . . هذا (ب) .

(٤١) وكأن (ب) .

(٤٢) هو (ن ك) .

(٤٣) واجبة (ك) .

(٤٤) برهانهما (ك) .

(٤٥) واحد (ك) .

(٤٦) يوجد (ب) .

(٤٧) ليس شيء من الحي أبيض (ك) .

(٤٨) وكل حي لا أبيض ولكن برهان كل حي أبيض وكل حي لا أبيض . وقد اختصرت الجملة التالية حتى آخر الصفحة هكذا: «على نحو أحد يكون لأنهما جميعاً بإيجاب برهان في الشكل الأول (ك) .

(٤٩) إنه أبيض أو (ز ب) .

(٥٠) جملة: «وذلك. . . أو» (ن ب).

إنه أبيض». فإن كان صدقاً[٥١] أن يقال «إن كل[٥٢] إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس»، فينبغي أن يؤخذ «كل[٥٣] حي هو موسيقوس أو لا موسيقوس»؛ فإنه[٥٤] يتبرهن[٥٥]. وأما أن «ليس واحداً من الناس موسيقوس»، فإن ذلك يُبرهَن[٥٦] سلباً على الثلاثة الضروب التي ذكرنا.

وفي الجملة، إذا كانت آ بَ هكذا حتى إنه لا يمكن أن تكون معاً في شيء واحد، وكل واحدة من الأشياء فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة؛ وكانت أيضاً حَـ دَ على هذه الجهة، وكانت آ لاحقة لـ حَـ وغير راجعة عليها؛ فإن دَ تكون لاحقة لـ بَ غير راجعة عليها، ويمكن أن تجتمع آ دَ في شيء واحد. وأما بَ حَـ فمحال أن تجتمعا[٥٧] في شيء واحد. ـ فليبيّن أوّلاً[٥٨] أن دَ لاحقة لـ بَ. فلأن كل واحد من الأشياء[٥٩] بالضرورة ليس يخلو منه إحدى حَـ دَ، والذي فيه توجد بَ محال[٦٠] أن تكون فيه حَـ موجودة من جهة أن آ تنحصر في حَـ و[٦١] آ ت محال[٦٢] أن تجتمعا في شيء واحد معاً، فإنه بيِّن أن دَ لاحقة لـ بَ. ـ وأيضاً لأن حَـ غير راجعة على آ وكل واحد من الأشياء إما أن توجد فيه حَـ أو دَ، فإن آ دَ يمكن أن تكونا في شيء واحد[٦٣]. ـ وأما بَ حَـ فمحال أن تجتمعا في شيء واحد معاً من أجل[٦٤] أن آ منحصرة في حَـ، لأنه[٦٥] يعرض من ذلك محال. ـ

---

(٥١) صدق (ك).

(٥٢) ما هو (فوق).

(٥٣) إن ما هو حيوان (فوق).

(٥٤) إنه (ك).

(٥٥) يتبيّن بياناً (فوق).

(٥٦) يتبرهن (فوق).

(٥٧) فلا يجتمعان (ب).

(٥٨) أولاً (ن ك).

(٥٩) «حَـ و ءَ» (ك).

(٦٠) لا (ب).

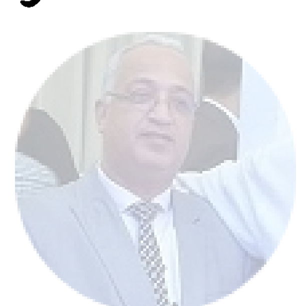
(٦١) ف (ك).

(٦٢) لا يمكن (ب).

(٦٣) أحد (ك).

(٦٤) بل (ب).

(٦٥) وإذن (ب).



فهو إذن بين أن بَ غير راجعة على دَ[٦٦] لأنه يمكن أن تجتمع دَ آ معاً في شيء واحد .

15 فقد يعرض أحياناً أن نختدع في هذا الترتيب من أجل أنه لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي[٦٧] ليس يخلو من أحدهما واحد من الأشياء . مثل أنه إن كان محالاً[٦٨] أن تجتمع آ بَ في شيء واحد[٦٩] ، والذي توجد فيه إحداهما فبالضرورة لا توجد فيه الأخرى ؛ وكذلك أيضاً حـَ[٧٠] دَ ، والذي توجد فيه حـَ ففي كله توجد آ لأنه يعرض بالضرورة أن (١٠٧ ب) تكون بَ موجودة في الذي توجد فيه دَ . وذلك كذب . وبيان ذلك أن

20 تؤخذ[٧١] زَ سالبة آ بَ و ث[٧٢] سالبة حـَ دَ . فكل شيء بالضرورة إما أن توجد فيه آ أو زَ[٧٣] ؛ لأنه إما أن توجد فيه الموجبة[٧٤] وإما السالبة . وأيضاً في[٧٥] كل شيء[٧٦] إما أن توجد حـَ وإما أن توجد ثَ[٧٧] ، لأنهما موجبة وسالبة ؛ وكان موضوعاً أن آ موجودة في كل ما توجد فيه حـَ . فإذن الذي توجد فيه زَ[٧٨] في كله توجد ثَ[٧٩] . وأيضاً لأن كل واحد من

25 الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زَ بَ ، وكذلك ولا من إحدى ثَ دَ، وكانت ثَ لاحقة لـ زَ، فإن بَ لاحقة لـ دَ، لأن ذلك

---

(٦٦) حَ (ك) .

(٦٧) التي (ك) .

(٦٨) المجال (ب) ؛ من الأشياء مثل أنه إن كان محل أن يجتمع (م) .

(٦٩) أحد (ك) .

(٧٠) حـَ (ن ك).

(٧١) توجد (ب) .

(٧٢) بَ (ب) .

(٧٣) ءَ (ب) .

(٧٤) الواجبة (ك) .

(٧٥) في (ن م).

(٧٦) كل شيء (ن ك) .

(٧٧) إما أن توجد حـَ ، وإما أن توجد حـَ وإما أن توجد تَ (ب) .

(٧٨) ءَ (ب) ؛ وهكذا في سائر النص.

(٧٩) بَ (ب) .



هو عندنا معلوم . فإذن إن كانت آ لاحقة[٨٠] لـ حَـ فإن بَ لاحقة لـ دَ . ـ وذلك كذب. لأنه بخلاف ذلك كان الاتباع في التي تناسبها[٨١] هكذا. 30 لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن توجد فيه آ أو دَ ولا[٨٢] أيضاً بَ أو زَ لأن زَ ليس هي سالبة آ ، لأن سالبة «الخير» هي «ليس خيراً» وليس هي «لا خير» ولا «لا ـ خير» ؛ وسالبة الشر هي «ليس شراً»[٨٣] وليس هي «لا شر» ولا «لا شر» . وكذلك يعرض في حَـ دَ لأن السوالب المأخوذة اثنتان[٨٤] .

تمت المقالة الأولى من أنالوطيقا الأولى. نُقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدي بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة. . . قوبل به نسخة كتبت أيضاً من خط يحيى بن عدي ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها[٨٥] .

---

(٨٠) خرم في الأصل (م) ؛ آ لاحقة لـ حَـ (ب) .
(٨١) قلنا أن هناك قلباً في تناسبها (ب) .
(٨٢) خرم في الأصل (ب) .
(٨٣) شر (ك) .
(٨٤) اثنتين (ب) .
(٨٥) اختلفت الخطوط في هذه الأسطر الأخيرة.

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الثانية من أنالوطيقا الأولى
[خصائص القياس ـ النتائج الكاذبة ـ أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس]

ـ ١ ـ

[تعدد النتائج في الأقيسة]

35

قد بيّنا في كم شكل وبأي مقدمات وكم ومتى وكيف يكون كل قياس[١] ؛ وأيضاً ما الأشياء التي ينبغي أن ينظر[٢] فيها في إثبات الشيء ونقضه ، وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أي صناعة وأيضاً[٣] بأي سبيل نأخذ أوائل الأشياء . ـ فلأن المقاييس[٤] منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبداً تجمع أشياء كثيرة ؛ وأما الجزئية فالموجبة[٥] منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط لأن المقدمات الأُخَر تنعكس ، وأما السالبة فليس تنعكس ؛ والنتيجة هي شيء مقول على شيء . فالمقاييس[٦] الأُخَر إذن تجمع أشياء كثيرة . مثل أنه إن تبيّن أن آ مقولة[٧] على كل بَ أو على بعضها ، فإن بَ بالضرورة تكون مقولة على بعض آ ؛ وإن لم تكن آ مقولة على شيء من بَ فإن بَ لا تكون مقولة على شيء من آ ؛ وذلك خلاف[٨] ما تقدم . فإن لم تكن آ في بعض بَ ، فليس

40 - 53a - 5 10

(١) سلوجيسموس (ك) .
(٢) ننظر (ب) .
(٣) أيضاً (ك) .
(٤) السلوجيسمات (ك) .
(٥) والموجبة (ك) .
(٦) فالسلوجيسمات (ك) .
(٧) مقول (ك) .
(٨) بخلاف (ب) .



بالضرورة بَ غير موجودة في بعض آ ، لأنه قد يمكن أن تكون في كلها .

فهذه علّة عامية[٩] لكل المقاييس الكلية[١٠] والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم في المقاييس الكلية على ضرب آخر : إن قياساً واحداً يكون في الحدود الموضوعة للحد الأوسط وللنتيجة[١١] . مثل أنه إن كانت آ حَـ نتيجة بتوسط بَ ، فإن كل ما هو موضوع لـ بَ أو لـ حَـ فبالاضطرار[١٢] على كله تقال آ . لأنه إن كانت بَ مقولة على كل[١٣] دَ و آ مقولة على كل بَ ، فإن آ تكون مقولة على كل دَ . وأيضاً إن كانت حَـ مقولة على كل هَـ و آ مقولة على كل حَـ ، فإن آ مقولة على كل هَـ . ـ وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً . ـ وأما في الشكل الثاني فإن القياس[١٤] إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة[١٥] فقط . مثل أنه إن لم تكن آ مقولة على شيء من بَ ومقولة على كل حَـ فإن النتيجة أن بَ ليست مقولة على شيء من حَـ . فإن كانت دَ موضوعة لـ حَـ فإنه يتبيّن[١٦] أن بَ ليست مقولة على شيء من دَ . وأما أن بَ ليست مقولة على ما هو موضوع لـ آ[١٧] ، فإنه ليس يتبيّن بقياس[١٨] . وإن كانت بَ ليست مقولة على هَـ ، إذ كانت هَـ موضوعة لـ آ ؛ ولكن أن بَ ليست مقولة على شيء من حَـ قد[١٩] تبيّن[٢٠] بقياس؛ وأما أن لا[٢١]

---

(٩) عامة (ك) .

(١٠) على ضرب آخر أن قياساً واحداً (ك) .

(١١) أو النتيجة (ك) .

(١٢) بالاضطرار (ك) .

(١٣) كل (ن ب).

(١٤) السلوجيسموس (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(١٥) للنتيجة ، يعني التي تنتج نتائج جزئية (ك) .

(١٦) بيّن (فوق) ؛ بيّن (ك) .

(١٧) لألف (ك) .

(١٨) بسلوجيسموس آ ت هَـ (ك) .

(١٩) فقد (ك) .

(٢٠) يتبين (ب) .

(٢١) ألاّ (ك) .

تكون آ مقولة على بَ ، فإن ذلك أخذ بلا برهان . فإذن ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون بَ مقولة على هـ .

فأما[٢٢] في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع

35 للنتيجة[٢٣] شيء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا[٢٤] أخذت هذه المقدمة جزئية . وأما إذا كان موضوعاً للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل القياس[٢٥] ، مثل أنه إن كانت آ مقولة على كل بَ و[٢٦] بَ مقولة على بعض حَـ ، فإن ما كان موضوعاً لـ حَـ ليس عليه قياس وما كان موضوعاً لـ بَ يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس

40 المتقدم[٢٧] . ـ وكذلك يعرض[٢٨] في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعاً للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛ وأما الآخر فيكون عليه قياس ،

- 53b - غير أنه ليس من أجل القياس[٢٩] . وفي[٣٠] القياسات الكلية كان يتبيّن ما كان موضوعاً للحد الأوسط من مقدمة غير مبرهنة . فإذن إما ألا يكون ثَمَّ[٣١] قياس ، وإما ثَمَّ وها هنا .

---

(٢٢) وأمّا (ك) .

(٢٣) النتيجة (ب) .

(٢٤) إن (ب) ؛ (ك) .

(٢٥) ما كان موضوعاً للوسط فإنه يكون سلوجيسموس غير أنه ليس من القياس (ك) .

(٢٦) خرم في الأصل (م) .

(٢٧) المقدم (ك) .

(٢٨) يعرض (ن ك) .

(٢٩) القياسات (ب) .

(٣٠) إن في (ك) .

(٣١) ثمت (ب) .



– ٢ –

[الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة، في الشكل الأول]

وقد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس(١) أحياناً جميعاً صدقاً(٢) وأحياناً جميعاً كذباً(٣) ، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كذباً(٣) ؛ وأما النتيجة فتكون بالاضطرار إما صدقاً وإما كذباً . أما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون(٤) أن يجتمع صدق . غير أنه ليس لعلة المقدمات(٥) لأنه لا تكون القياسات(٦) لعلة المقدمات إذا كانت كذباً . وسنقول فيما يستأنف لأي علّة يعرض ذلك .

وهو بيّن من هاهنا أنه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعاً أنه إذا كانت آ موجودة فبالاضطرار تكون بَ موجودة . فإنه إذا لم تكن بَ موجودة فبالاضطرار أن تكون آ غير موجودة ؛ وأنه إن كانت آ صدقاً فمن الاضطرار أن تكون بَ صدقاً ؛ وإلا(٧) يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم

(١) يكون منهما السلوجيسموس (ك) .
(٢) صدق (ك) .
(٣) كذب (ك) .
(٤) يمكن (ك) .
(٥) المقدمات : مكرر (ك) .
(٦) لا يكون السلوجيسموس (ك) . (٧) وألا (ب) .



أن[٨] آ حد واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ؛ لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة
20 حدود ومقدمتان ، لأنه إن كان حقاً[٩] أن تكون آ[١٠] مقولة على كل بَ ، و بَ مقولة على كل حَـ ، فبالضرورة تكون آ مقولة على كل حَـ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا[١١] يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن آ كما وضعت هي مقدمتان متصلتان . ـ وكذلك
25 يعرض في القياسات[١٢] السالبة ، لأنه لا يكون أن يتبين[١٣] كذب من مقدمات صادقة .

وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانتا[١٤] جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منهما[١٥] ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدمتين . ـ وبيان
30 ذلك أن تكون[١٦] آ مقولة على كل حَـ وغير مقولة على شيء من بَ ، و بَ غير مقولة على حَـ[١٧] لأن ذلك قد يمكن . مثل أن الحي غير مقول على[١٨] شيء من الحجارة ، والحجر[١٩] غير مقول ولا[٢٠] على واحد من الناس . فإن أخذت آ مقولة على كل[٢١] بَ و بَ مقولة على كل[٢١] حَـ ، فإن آ تكون مقولة على كل حَـ . فإذن قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كلتا[٢٢]

---

(٨) من (ك) .
(٩) حق (ك) .
(١٠) آ (ن ك) .
(١١) ولا (ك) .
(١٢) السلوجيسمات (ك) .
(١٣) يبين (ك) .
(١٤) كانت (ب) .
(١٥) منها (م ، ب) .
(١٦) يكون (ك) .
(١٧) ولا على من حَـ (ك) .
(١٨) كل (ز ب) .
(١٩) فالحجر (ك) .
(٢٠) ولا (ن م ، ب) .
(٢١) كل (ن ك) .
(٢٢) كلتى (ك) .



35 المقدمتين كذباً ، لأن كل إنسان حي . ـ وكذلك يعرض في القياسات[٢٣] السالبة. لأنه قد[٢٤] يجوز أن[٢٥] تكون آ غير مقولة على شيء من حَـ ، و بَ غير مقولة على شيء من حَـ ، و آ مقولة على كل بَ . مثل أنه إن أخذت حدود وصيّر الإنسان الحد الأوسط[٢٦] ، فإن الحي غير مقول على

40 شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان . فإذن إن أخذنا ما هو مقول على كل[٢٧] الشيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه

54 - يكون من هاتين المقدمتين ، وهما[٢٨] كذب ، نتيجة صادقة[٢٩] . ـ وكذلك يتبيّن وإن أخذ[٣٠] كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب .

١ ب) فإن كانت الواحدة كذباً[٣١] واتفق أنها المقدمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدمة آ بَ ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدمة بَ حَ[٣٢] كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً . ـ وأعني بكلها كذباً المقدمة

5 التي يوجد الصدق في ضدها ، مثل أنه إن كان المحمول[٣٣] غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه . ـ وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في كل حَـ . فإن نحن أخذنا مقدمة بَ حَـ صدقاً ومقدمة آ بَ كلها كذباً بأن تؤخذ آ مقولة على كل بَ[٣٤] ، فمحال أن

10 تكون النتيجة صدقاً ، لأن آ[٣٥] كانت غير موجودة في حَـ ، إذ كان ما توجد فيه بَ[٣٦] لا توجد في شيء منه آ . و بَ موجودة في كل حَـ . ـ وكذلك لا

---

(٢٣) السلوجيسمات (ك) .
(٢٤) قد (ن ك) .
(٢٥) «يجوز أن» مكرر (ك) .
(٢٦) حداً وسطاً (ك) .
(٢٧) كل (ن ك) .
(٢٨) وهي (ب) .
(٢٩) صدق (ك) .
(٣٠) أخذت (ك) .
(٣١) كذب (ك) ؛ وهكذا في سائر النص.
(٣٢) حَـ (م ، ب) .
(٣٣) الحيوان (ب) .
(٣٤) حَـ (ب) .
(٣٥) إن آ (ك) .
(٣٦) الـ بَ (ك) .

تكون النتيجة صدقاً إذا كانت آ موجودة في كل بَ ، و بَ في كل حَـ وأخذت مقدمة بَ حَـ صدقاً ومقدمة آ بَ كذباً كلها بأن تؤخذ آ غير مقولة على شيء من بَ ؛ لأن آ تكون[٣٧] موجودة في كل[٣٨] حَـ إذ[٣٩] كان ما
15 توجد فيه بَ ففي كله توجد آ ، و بَ موجودة في كل حَـ . فهو إذن بيّن أنه إذا أخذت المقدمة الأولى كلها كذباً ، موجبة[٤٠] كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقاً ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً .

فإن لم تؤخذ كلها كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً . لأنه إن كانت آ[٤١]
20 موجودة في كل حَـ وفي بعض بَ ، و بَ في كل حَـ ، مثل أن الحي موجود في كل ققنس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي كل ققنس ، فإنه إن أخذت آ موجودة في كل بَ ، و بَ موجودة في كل حَـ تكون آ
25 موجودة في كل حَـ حقاً ، لأن كل ققنس حي . ـ وكذلك يعرض وإن كانت مقدمة آ بَ سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، وتكون بَ موجودة في كل حَـ . مثل أن الحي موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج ، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من حَـ .

فإن أخذت مقدمة آ بَ كلها صدقاً ، ومقدمة بَ حَـ كلها كذباً ، فإن
30 النتيجة تكون صدقاً . لأنه[٤٢] ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحدة[٤٣] من بَ حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ مثل الأنواع التي تحت جنس واحد التي ليس بعضها تحت بعض ، كالفرس والإنسان . لأن الحي موجود في الفرس والإنسان وأما الفرس فغير موجود في الإنسان .

---

(٣٧) غير (ز م، ب) . (٣٩) إذا (ك) .
(٣٨) كل (ن ب) . (٤٠) واجبة (ك) . (٤١) «آ» مكرر (ك).
(٤٢) جملة: «لأنه . . . تكون صدقاً» وصولاً إلى الصفحة التالية السطر الثاني (ن ب).
(٤٣) واحد (ك) .



فإن أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة بَ حَـ كلها كذباً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة ، لأنه يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ حَـ مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحي . فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب[٤٤] ، والموسيقى ليست موجودة في الطب[٤٥] ؛ فإذا أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً .

وإن لم تكن مقدمة بَ جَـ كلها كذباً[٤٦] ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضاً تكون صدقاً . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحد من بَ حَـ وتكون بَ موجودة في بعض حَـ ، مثل الجنس في النوع والفصل . كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء ؛ وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المشاء ، لا في كله . فإذا آ إن كانت[٤٧] موجودة في كل بَ وأخذت بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ تكون موجودة في كل حَـ . وذلك قد كان حقاً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة ، لأنه قد[٤٨] يمكن ألا تكون آ موجودة في شيء من بَ حَـ ، وتكون بَ موجودة في بعض حَـ ؛ مثل الجنس في نوع[٤٩] وفصل من جنس آخر، كالحي فإنه لا يوجد في شيء من العقلي ولا في شيء من الفكري . فأما العقلي فإنه موجود في بعض الفكري . فإذن إن[٥٠] أُخذت آ غير موجودة في شيء من بَ وأُخذت بَ موجودة في كل حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من حَـ . وذلك قد كان حقاً .

وأما[٥١] في القياسات[٥٢] الجزئية فقد يمكن ، إذا كانت المقدمة

---

(٤٤) الطلب (ك) .

(٤٥) جملة : «والموسيقى . . . الطب» (ن ك) .

(٤٦) كذب (ك) .

(٤٧) فإذن إن كانت آ (ك) .

(٤٨) قد (ن ب) .

(٤٩) النوع (ك) .

(٥٠) فإن لا فإذن (ك) .

(٥١) فأما (ك) .

(٥٢) السلوجيسمات (ك) .

الأولى كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، أن تكون النتيجة صدقاً . وقد يمكن أيضاً أن تكون النتيجة صدقاً إذا كان بعض المقدمة الأولى كذباً وبعض
20 الأخرى صدقاً . وقد يعرض أيضاً ذلك إذا كانتا جميعاً كذباً . ـ لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ . مثل الحي : فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض الأبيض . فإن[٥٣] وضع الحد الأوسط ثلجاً ،
25 والطرف الأول حياً[٥٤] ، وأخذت آ موجودة في كل بَ ، و بَ موجودة في بعض حَـ ، فإن مقدمة آ بَ تكون كلها كذباً ومقدمة بَ حَـ صدقاً ؛ وتكون النتيجة حقاً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ وتكون بَ موجودة
30 في بعض حَـ . كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض . وأما الإنسان فموجود[٥٥] في بعض الأبيض . فإذن إن وضع الإنسان حداً أوسط[٥٦] وأخذت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ في بعض حَـ وكانت مقدمة آ بَ كلها كذباً[٥٧] ، فإن النتيجة تكون صدقاً[٥٨] .

(١١٠ ب)

35 وكذلك أيضاً[٥٩] يعرض وإن[٦٠] كانت مقدمة آ بَ بعضها كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ في بعض بَ وفي بعض حَـ ، وتكون بَ موجودة في بعض حَـ . كالحي : فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ، والجيد موجود في بعض الكبير . فإذن إن أخذت آ موجودة في كل بَ ،
- 55a - و بَ موجودة في بعض حَـ ، وكان بعض مقدمة آ بَ كذباً ومقدمة بَ حَـ صدقاً ، فإن النتيجة تكون صدقاً . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ بَ سالبة . لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة[٦١] بعينها وبنحو ما أخذت .

---

(٥٣) وإن (ك) .
(٥٤) حي (ك) .
(٥٥) فهو موجود (ك) .
(٥٦) وسطا (ك) .
(٥٧) كذب (ك) .
(٥٨) صدق (ك) .
(٥٩) أيضاً (ن ي) .
(٦٠) إن (ب) .
(٦١) المقدمة (ك) .

وأيضاً إن كانت[٦٢] مقدمة آ بَ صدقاً[٦٣] ومقدمة بَ حَـ كذباً[٦٤] ،
5 فإن النتيجة تكون صدقاً لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل بَ وموجودة في بعض حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ . كالحي[٦٥] : فإنه موجود في كل قفنس وفي بعض الأسود ، والقفنس غير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ في
10 بعض حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة بَ حَـ كذباً . ـ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة آ بَ سالبة ؛ لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وغير موجودة في بعض حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من[٦٦] حَـ . مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر والعرض الذي لأنواع
15 الجنس . كالحي : فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد فغير موجود في شيء من الأبيض . فإن وضع العدد حداً أوسط[٦٧] وأخذت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ في بعض حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض حَـ ؛ وذلك قد كان حقاً ؛ ومقدمة آ بَ حق ، وبَ حَـ كذب .

وكذلك تكون النتيجة صدقاً وإن كان بعض مقدمة[٦٨] آ بَ كذباً
20 ومقدمة بَ حَـ كذباً في الكل[٦٩] . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في بعض بَ وفي بعض حَـ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ . مثل أنه إن كانت بَ ضد حَـ وكانتا جميعاً عَرضين في جنس واحد . كالحي :
25 فإنه في بعض الأبيض وفي بعض الأسود ؛ وأما الأبيض فغير موجود في

---

(٦٢) إن كانت (ن ك) .
(٦٣) صدق (ك) ؛ وهكذا في سائر النص .
(٦٤) كذب (ك) .
(٦٥) فالحي (ب) .
(٦٦) جملة : «من بَ . . . من» (ن ب) .
(٦٧) وسطا (ك) .
(٦٨) كانت مقدمة (م ، ب) .
(٦٩) في الكل (ن ب) .

شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ موجودة[٧٠] في بعض حَـ ، فإن النتيجة تكون حقاً . ـ وكذلك يعرض .وإن أخذت مقدمة[٧١] آ بَ سالبة . وبيان ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبنحو ما وضعت .

وأيضاً إن كانت[٧٢] كلتا المقدمتين كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، 30 لأنه قد يمكن أن يكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ (١١١ أ) وتكون بَ غير موجودة في شيء من[٧٣] حَـ. مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر وفي العرض الذي لأنواعه. مثل الحي: فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض، والعدد غير موجود في شيء من الأبيض . فإن أخذت آ موجودة في كل بَ و بَ في بعض حَـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً والمقدمتان[٧٤] جميعاً كذب . ـ وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة 35 آ بَ سالبة ؛ لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ ، وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ[٧٥] . كالحي : فإنه موجود في كل قفنس وغير موجود في بعض الأسود ؛ 40 والقفنس غير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في بعض حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض حَـ . فالنتيجة صدق والمقدمات كذب . - 55b -

---

(٧٠) موجودة (ن ك) .

(٧١) مقدمة (ن ك) .

(٧٢) كانتا (ك) .

(٧٣) جملة : «بَ وموجودة. . . من» (ن ب).

(٧٤) المقدمتين (ك) .

(٧٥) من حَـ (ن ك).



ـ ٣ ـ

[الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة، في الشكل الثاني]

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة : كانت كل واحدة من المقدمتين[١] كلها كذباً[٢] أو بعضها أو كانت[٣] الواحدة كلها صدقاً[٤] والأخرى كلها كذباً : أيما[٥] منهما اتفق ؛ أو كانت الواحدة كلها صدقاً[٦] وبعض[٧] الأخرى كذباً أو كانت الواحدة كلها كذباً[٨] وبعض الأخرى صدقاً . وذلك يكون إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ ، فإن بَ تكون غير موجودة في شيء من حَـ[٩] . كالحي : فإنه غير موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس . فإن وُضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من

(١) سواء (ز ب) .
(٢) كذب (ك) ؛ وهكذا في سائر النص.
(٣) وكانت (ك) .
(٤) صدق (ك) .
(٥) أما (ك) .
(٦) صدق (ك) ؛ وهكذا في سائر النص.
(٧) والأخرى (ب) .
(٨) جملة : «وبعض. . . كذباً» (ن ب).
(٩) فإن بَ تكون غير موجودة : مكرر (ك) .

حَـ[١٠] ، فإن النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . ـ وكذلك يعرض
15 وإن[١١] كانت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء مِن حَـ . لأن
القياس[١٢] في ذلك واحد .

وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها
صدق . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحد[١٣] من بَ
و حَـ[١٤] وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ . كالجنس في الأنواع التي
ليس بعضها تحت بعض . مثل الحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي[١٥]
20 كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . فإن أخذ الحي
موجوداً في الواحد ، غير موجود في الآخر ، فإن المقدمة الواحدة تكون
كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً . وتكون النتيجة كلها صدقاً في أي ناحية
(١١١ ب) صيّرت السالبة . ـ وكذلك يعرض إن كان بعض المقدمة الواحدة كذباً وكل
25 الأخرى صدقاً . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بَ وفي كل
حَـ . وأما بَ فغير موجودة في شيء من حَـ . كالحي : فإنه موجود في
بعض الأبيض وفي كل غراب ؛ والأبيض غير موجود في واحد من الغربان .
فإن أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ ، فإن مقدمة
آ بَ يكون بعضها كذباً وكل[١٦] مقدمة آ حَـ صدقاً ، وأما النتيجة فصدق ،
30 في أي ناحية صيّرت السالبة . والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي
تقدمت . ـ وكذلك أيضاً يعرض إن كان بعض المقدمة الموجبة[١٧] كذباً
والسالبة كلها[١٨] صدقاً . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في بعض
بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، وتكون بَ غير موجودة في شيء من

---

(١٠) ءَ (ب) .
(١١) إن (ب) .
(١٢) السلوجيسموس (ك) .
(١٣) واحدة (ك) .
(١٤) ب حَـ (م ، ب) .
(١٥) في (ن ك).
(١٦) وفي كل (ك) .
(١٧) الواجبة (ك) .
(١٨) كلها (ن ب).



حـَ . مثل الحي ، فإنه في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من القير ؛
35 والأبيض غير موجود في شيء من القير . فإذن إن أخذت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حـَ ، فإن بعض مقدمة آ بَ كذب ، وكل مقدمة آ حـَ[١٩] حق ؛ وأما النتيجة فحق .

وكذلك يعرض إن كانت[٢٠] كل واحدة من المقدمتين بعضها كذباً . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بَ وبعض حـَ وتكون بَ غير
40 موجودة في شيء من حـَ . مثل الحي : فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض
56a الأسود ؛ وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حـَ ، فكل واحدة من المقدمتين بعضها كذب[٢١] والنتيجة صدق . وكذلك يعرض وإن حُوِّلت السالبة . وبيان ذلك من تلك الحدود .

5 وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية . لأنه ليس شيء يمنع من أن تكون آ موجودة في كل بَ وفي بعض[٢٢] حـَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حـَ . كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض والإنسان غير موجود في بعض الأبيض[٢٣] . فإن أخذت آ غير موجودة في شيء من
10 بَ وموجودة في بعض حـَ ، فإن المقدمة الكلية تكون كلها كذباً والجزئية كلها صدقاً ، وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إذا صيّرت مقدمة آ بَ موجبة[٢٤] . لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وغير موجودة في بعض حـَ وتكون[٢٥] بَ غير موجودة في بعض حـَ . مثل
15 الحي : فإنه ليس بموجود في غير المتنفس وغير موجود في بعض الأبيض ،

---

(١٩) جملة: «كذب. . . آ حـَ» (ن بَ). .

(٢٠) كان (ك) .

(٢١) كاذبة في بعضها (ك).

(٢٢) وبعض (ب) .

(٢٣) جملة: «غير موجود. . . الأبيض» (ن ب) .

(٢٤) واجبة (ك) .

(٢٥) تكون (ك) .

(١١٢ أ) وغير المتنفس[٢٦] ليس بموجود في بعض الأبيض . فإن وضعت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ فإن مقدمة آ بَ الكلية كلها كذب ، ومقدمة آ حَـ صدق . وأما النتيجة فتكون صدقاً . ـ وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً . لأنه لا شيء يمنع أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ حَـ ، وتكون بَ غير موجودة في بعض حَـ . كالحي : فإنه ليس بموجود في واحد من الأعداد ولا في غير المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ ، فإن النتيجة والمقدمة الكلية تكونان صدقاً ، والمقدمة الجزئية كذباً . ـ وكذلك يعرض إن وضعت المقدمة الكلية واجبة . لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في كل واحدة من بَ حَـ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَـ ؛ كالجنس في النوع والفصل . مثل الحي : فإنه موجود في كل إنسان وكل مشاء ، والإنسان غير موجود في كل مشاء . فإذن إن أخذت آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ ، فإن المقدمة الكلية تكون صدقاً والجزئية كذباً . وأما النتيجة فتكون صدقاً .

وهو بيّن أنه إذا كانت المقدمتان كذباً[٢٧] ، فقد تكون النتيجة صدقاً ، إذ[٢٨] كان يمكن أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، وتكون بَ غير موجودة في بعض حَـ . لأنه إذا أخذت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَـ ، فإن كلتا[٢٩] المقدمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إذا كانت[٣٠] المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة . لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل[٣١] حَـ ، وتكون بَ غير

(٢٦) والغير متنفس (ك) .
(٢٧) كانتا المقدمتين كذب (ك) .
(٢٨) فإذا (ك) .
(٢٩) كلتي (ك) .
(٣٠) كان (م) .
(٣١) كل (ن ك) .

40 موجودة في بعض حـَ . كالحي : فإنه غير موجود في شيء من العلم وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل إنسان . فإن أخذت

56b - آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض[٣٢] حـَ ، فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً[٣٣] ، وأما النتيجة فصدق .

---

(٣٢) كل (ك) .

(٣٣) على المقدمتين تكونان كذب (ك) .

ـ ٤ ـ

[الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة، في الشكل الثالث]

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً[١] إذا كانت المقدمتان كلتاهما كذباً[٢] أو بعضهما[٣] أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذباً، أو كان بعض الواحدة[٤] كذباً والأخرى كلها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغيَّر المقدمات .

لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من آ بَ غير موجودة في شيء من حَـ . وأما آ فتكون موجودة في بعض بَ . مثل الإنسان والمشاء : فإنهما ليسا بموجودين[٥] في[٦] واحد مما هو غير متنفس ؛ وأما الإنسان فموجود في بعض المشاء . فإن أخذت آ و بَ موجودتين في كل حَـ ، فإن كل واحدة من المقدمتين تكون كلها كذباً ، وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك (١٢٢ ب) يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة . لأنه قد يمكن أنه تكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ و آ موجودة في كل حَـ وتكون آ غير موجودة في بعض بَ : مثل أن الأسود غير موجود في شيء من القِقنس ، والحي موجود في كل قِقنس ؛ فالحي[٧] غير موجود في كل شيء[٨] أسود . فإذن

---

(١) صدق (ك) .

(٢) كانتا المقدمتين كلتيهما كذب (ك).

(٣) بعض (ك) .

(٤) كلها (ز م ، ب) .

(٥) موجودتين (ك) .

(٦) كل (زك) .

(٧) والحي (ك) .

(٨) شيء (ن ك) .

إن أخذت بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في شيء من حَـ ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض بَ . والنتيجة[٩] صدق والمقدمتان[١٠] جميعاً كذب .

فإن[١١] كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا[١٢] آ بَ[١٣] موجودتين في بعض حَـ وتكون آ موجودة في بعض حَـ . كالأبيض والجيد ؛ فإنهما موجودان[١٤] في بعض الحي ، والأبيض موجود في بعض الجيد . فإن وضعت كلتا آ بَ موجودتين في كل حَـ فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً والنتيجة صدقاً . ـ وكذلك يعرض إن وضعت مقدمة آ حَـ سالبة . لأنه لا شيء يمنع أن تكون آ غير موجودة في بعض حَـ وتكون بَ موجودة[١٥] في بعض حَـ وتكون آ غير موجودة في كل بَ . كالجيد : فإنه غير موجود في بعض الحي ، والأبيض موجود في بعض الحي[١٦] . وأما الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذن إن أخذت آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ موجودة في كل حَـ فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق .

وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً . لأنه قد يمكن أن تكون كلتا آ بَ موجودتين في كل حَـ وتكون آ غير موجودة في بعض بَ . كالحي والأبيض : فإنهما موجودان في كل ققنس ، والحي غير موجود في كل أبيض . فإذ قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت ب موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في كلها ، فإن مقدمة بَ حَـ تكون كلها صدقاً ومقدمة آ حَـ كلها كذباً . وأما النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة ب حَـ كذباً ومقدمة آ حَـ صدقاً . والحدود التي في ذلك

---

(٩) فالنتيجة (ك) .
(١٠) والمقدمتين (ك) .
(١١) وإن (ك) .
(١٢) كلا (ك) .
(١٣) ا و بَ (ب) .
(١٤) موجودتين (ك) .
(١٥) موضوعة (فوق) .
(١٦) جملة : «والأبيض . . . الحي» (ن ب) .

- 57a - هي : أسود وققنس وغير متنفس . ـ وكذلك أيضاً يعرض إذا أخذنا كلتا المقدمتين موجبتين . لأنه لا شيء يمنع أن تكون بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في شيء من حَـ(١٧) وتكون آ موجودة في بعض بَ . كالحي : فإنه موجود في كل ققنس ، والأسود غير موجود في واحد من القفنس ،

5 والأسود موجود في بعض الحي . فإذن إن أخذت آ و بَ موجودتين في كل حَـ ، فإن مقدمة بَ حَـ تكون كلها صدقاً ومقدمة آ حَـ كلها كذباً . وأما

(١١٣ أ) النتيجة فصدق . ـ وكذلك يعرض إن حوّلت مقدمة آ حَـ صدقاً ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التي تقدمت .

10 وكذلك قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدمة الواحدة كلها صدقاً وبعض الأخرى كذباً . لأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة في كل حَـ وتكون آ موجودة في بعض حَـ ، وأما آ فموجودة في بعض بَ . مثل ذي الرجلين : فإنه موجود في كل إنسان والجيّد غير موجود في كل إنسان ، والجيّد موجود في بعض ذي الرجلين . فإن أخذت آ و بَ موجودتين في كل حَـ ، فإن مقدمة بَ حَـ تكون كلها صدقاً ، وبعض مقدمة آ حَـ كذباً . وأما النتيجة

15 فصدق . ـ وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة آ حَـ صدقاً ومقدمة بَ حَـ كذباً . لأن البيان على ذلك إذا حُوِّلت المقدمات بهذه الحدود التي تقدمت . ـ وكذلك يعرض إذا أخذت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى

20 موجبة . فلأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة في كل حَـ و آ موجودة في بعض حَـ ، فإذا كانت المقدمات هكذا فقد تكون آ غير موجودة في كل بَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في شيء من حَـ ، فإن المقدمة السالبة يكون بعضها كذباً ويكون كل الأخرى صدقاً ، وتكون أيضاً النتيجة صدقاً . فلأنه قد تبيّن أنه إذا كانت آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون آ غير موجودة في بعض

25 بَ . فإنه بيّن أنه ، إذا كانت مقدمة آ حَـ كلها صدقاً ، وبعض مقدمة بَ حَـ

---

(١٧) جملة: «و آ . . . حَـ» (ن ب).



كذباً ، أن[١٨] النتيجة قد تكون صدقاً . لأنه إن أخذت آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ موجودة في كل حَـ ، فإن مقدمة آ حَـ تكون كلها صدقاً ، وبعض مقدمة بَ حَـ كذب .

وهو بيّن في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبيّن بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غير موجود في شيء من الموضوع وأخذ موجوداً في كله ، أو كان موجوداً في بعضه فأخذ موجوداً في كله .

فهو بيِّن أنه إذا كانت النتيجة كذباً فبالضرورة يكون بعض المقدمات كذباً أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقاً ، فليس باضطرار أن تكون المقدمات صدقاً ، لا بعضها ولا كلها ، بل قد تكون النتيجة صدقاً من غير أن تؤخذ في القياسات مقدمة صدق ، ولكن ليس باضطرار . والعلة في ذلك أنه إذا كان إثنان لهما هذه النسبة لبعضهما[١٩] إلى بعض ، أنه[٢٠] إذا كان أحدهما موجوداً فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجوداً فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجوداً . وإذا وضع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحال أن يكون الآخر بعينه موجوداً باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت آ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيماً ، وإذا لم تكن آ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيماً . لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو آ ، فإن شيئاً ما بالضرورة يكون عظيماً وهو بَ . وإذا كانت بَ عظيماً فإن

---

(١٨) فإن (ب) .

(١٩) لبعضها (ب) .

(٢٠) فإنه (ب) .

حَـ لا تكون أبيض . فيلحق باضطرار إذا كانت آ أبيض ألا تكون حَـ أبيض .

10 فإذا كان إثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضطرار ، وإذا لم يكن الآخر فبالضرورة لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن بَ عظيماً ، فليس يمكن أن تكون آ أبيض . فإن كان إذا لم تكن آ أبيض يلحق باضطرار أن تكون بَ

15 عظيماً ، فإنه قد يعرض ضرورة إذا لم تكن بَ عظيماً أن تكون بَ بعينها عظيماً . وذلك محال . لأنه إن لم تكن بَ عظيماً فإن آ لا تكون أبيض بالضرورة ؛ وكان يظن أنه يجب ، إذا لم تكن آ أبيض ، أن تكون بَ عظيماً . فإنه يعرض ، إذا لم تكن بَ عظيماً ، أن تكون بَ بعينها عظيماً ، كما تبيّن بالثلاثة الحروف .



ـ ٥ ـ
[البرهان الدوري في الشكل الأول]

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين فتجمع منهما المقدمة الباقية المأخوذة في القياس الأول . ـ مثل أنه إن احتيج أن يبيَّن[١] أن آ موجودة في كل حـَ ، ثم يتبيّن[٢] ذلك بـ بَ ، فإن أخذت آ موجودة في كل حـَ و حـَ موجودة في كل بَ ، فإن آ تكون موجودة في كل بَ . وأما أولاً فأخذت المقدمة بالعكس أن بَ موجودة في كل حـَ . فإن احتيج أن يبيّن[٣] أن بَ موجودة في كل حـَ فإن ذلك يتبيّن إن[٤] أخذت آ مقولة على كل حـَ التي كانت نتيجة ، وأخذت بَ مقولة على كل آ التي كانت أوّلاً مأخوذة بالعكس أن آ مقولة على كل بَ . ـ وليس يكون أن تبيّن القضايا بعضها من بعض على غير هذه الجهة . لأنه إن أخذ حد آخر وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد على هذه الجهة أشياء بتة يكون كل واحد منها مستعملاً في تبيين الآخر . وإن أخذ من المقدمات شيء فبالضرورة يكون المأخوذ مقدمة واحدة . لأنه إن أخذنا جميعاً رجعت النتيجة الأولى . ولكن ينبغي أن تكون مخالفة لها . ـ أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدمة القياس الواحدة تكون غير مبرهنة[٥] ، لأنه لا يكون أن يبيّن[٦] بهذه الحدود أن الثالث في الأوسط والأوسط في

---

(١) يتبين (ب) .
(٢) تبيَّن (ب) .
(٣) تتبين (ب) .
(٤) إذا (ب) .
(٥) متبرهنة (ب) .
(٦) تبيّن (ب) .

الأول . وأما في المنعكسة فقد تبيّن كل قضايا القياس بعضها من بعض . مثل ما إذا كانت حدود آ بَ حَـ منعكسة بعضها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية آ حَـ مبرهنة بتوسط بَ ، وأيضاً قضية آ بَ بالنتيجة وعكس
40 مقدمة بَ حَـ . وكذلك تتبيّن قضية بَ حَـ بالنتيجة وعكس مقدمة آ بَ .
- 58a - وينبغي أن تبيّن مقدمتا حَـ بَ و بَ آ[7] ، لأن هذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَـ و حَـ في كل آ ، يكون قياس
5 لـ بَ إلى آ . وأيضاً إن أخذت حَـ موجودة في كل آ و آ موجودة في كل بَ ، فإن حَـ بالضرورة تكون موجودة في كل بَ . ففي كلا هذين[8] القياسين أخذت مقدمة حَـ آ غير مبرهنة ، لأن المقدمات الأُخَر مبرهنة . فإذن إن نحن برهنّا هذه القضية يكون جميع القضايا مبرهنة بعضها ببعض . فإن أخذت حَـ
10 موجودة في كل بَ ، و بَ في كل آ ، فإن كلتا المقدمتين تؤخذ مبرهنتين ، وتكون حَـ بالضرورة موجودة في كل آ . فهو إذن بيّن أن في الحدود الراجعة
15 بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما[9] في الأخر فلا تكون كما قلنا أوّلاً . ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل
20 الشيء المبرهن مقدمة في تبيين ما كان يبرهنه .

وأما في القياسات السالبة فهكذا تتبيّن القضايا بعضها من بعض . ولتكن بَ موجودة في كل حَـ ، و آ غير موجودة في شيء من بَ . فالنتيجة أن آ غير موجودة في شيء من حَـ . فإن كان أيضاً ينبغي أن يتبيّن أن آ غير
25 موجودة في شيء من بَ التي كانت أولاً مقدمة ، فلتكن آ غير موجودة في شيء من حَـ و حَـ موجودة في كل بَ ، لأن على هذه الجهة تكون المقدمة بالعكس . فإن كان ينبغي أن نبرهن أن بَ موجودة في كل حَـ فليس ينبغي أن تعكس مقدمة آ بَ كمثل الآخر . لأن القول إن «بَ غير موجودة في شيء من

(٧) حَـ بَ، بَ آ (ب) .
(٨) هذه (ب) .
(٩) مُصلَح من السرياني (مخطوطة) .



آ» و «آ غير موجودة في شيء من بَ» مقدمة واحدة لا فرق بينهما . ولكن ينبغي أن يقال «إن ما لا توجد آ في شيء منه بَ موجودة في كله» . فلتكن آ غير موجودة في شيء من حَـ التي كانت نتيجة ، ولتكن بَ موجودة في كل ما لا توجد آ في شيء منه . فإذن بَ موجودة في كل حَـ بالضرورة . فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين بالعكس فتنتج منهما المقدمة الباقية .

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تُبرهَن المقدمة الكلية من المقدمات الأُخَر ؛ وأما الجزئية فقد تكون . ـ فهو بيّن أنه لا يمكن أن تبرهن الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبيّن من المقدمات الكلية ، والنتيجة ليست كلية ؛ والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدمتين . ومن بعد ، فإنه لا يكون قياس البتة إذا أخذت المقدمة الصغرى منعكسة ، لأن كلتا المقدمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدمة الصغرى فقد تبرهن . فلتبرهن آ أنها مقولة على بعض حَـ بتوسط بَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل آ وبقيت النتيجة على حالها ، فإن بَ تكون موجودة في بعض حَـ ويكون الشكل الأول ، والحد الأوسط آ . ـ وإذا كان القياس سالباً فليس يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا أوّلاً . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدمة آ بَ كمثل ما في القياسات الكلية . كقولنا : كل ما ليس يوجد آ في بعضه ، فإن بَ توجد في بعضه . لأنه لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدمة الصغرى سالبة .



— ٦ —

[البرهان الدوري في الشكل الثاني]

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا المقدمتين موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن بموجبتين . ـ وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ . فالنتيجة أن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإن أخذت بَ موجودة في كل آ فبالضرورة تكون آ غير موجودة في شيء من حَـ[1] . ويكون الشكل الثاني والحد الأوسط بَ . ـ فإن أخذت مقدمة آ بَ سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأول . لأن حَـ موجودة في كل آ و بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإذن بَ غير موجودة في شيء من آ ؛ فـ آ غير موجودة في شيء من بَ . وليس يكون قياس من النتيجة وإحدى المقدمتين . فإذا أخذت مقدمة أخرى يكون قياس .

فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعلّة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة . فلتكن آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَـ ؛ فالنتيجة أن بَ غير موجودة في بعض حَـ . (١١٥ أ) فإن أخذت بَ موجودة في كل آ وغير موجودة في كل حَـ ، فإن آ تكون غير

(١) جملة : «فإن أخذت . . . حَـ» (ن ب) .



موجودة في بعض حـ والحد الأوسط ب . ـ فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تتبرهن مقدمة ا حـ إذا انعكست مقدمة ا ب ؛ لأنه يعرض إما أن تكون كلتا المقدمتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذن ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي تكون ب غير موجودة في بعضه ، فإن ا تكون موجودة في بعضه .



ـ ٧ ـ

[البرهان الدوري في الشكل الثالث]

40 وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا المقدمتين كليتين ، فليس يمكن أن نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدمات الكلية ، والنتيجة التي في هذا الشكل أبداً هي جزئية . فإذن هو بيّن في الجملة أنه لا يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية في هذا الشكل . ـ فإن كانت المقدمة الواحدة كلية والأخرى جزئية ، فأحياناً[1] يكون برهان ، وأحياناً لا يكون . فإذا كانت كلتا
- 59a -
5 المقدمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياس . وأما إذا كانت الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياس . وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل حَـ ، و بَ في بعض حَـ والنتيجة آ بَ . فإن أخذت حَـ موجودة في كل آ ، فقد تبيّن أن حَـ موجودة في بعض بَ ؛ وأما أن بَ في بعض حَـ فلم يتبيّن ؛
10 وإن كان لازماً بالضرورة ، إذا كان حَـ في بَ ، أن تكوْن بَ في بعض حَـ . ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن شيئاً موجوداً في آخر وآخر في شيء بعكس القول . ولكن ينبغي أن يزاد في القول أنه كل شيء موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في الشيء . فإذا زيد ذلك ، ليس يكون القياس من النتيجة
15 وإحدى المقدمتين فقط . ـ فإن كانت بَ موجودة في كل حَـ ، و آ في بعض حَـ ، فإن نتيجة آ حَـ تكون بيّنة إذا أخذت حَـ موجودة في كل بَ و آ في بعض بَ ؛ لأنه يلزم ضرورة أن تكون آ في بعض حَـ ، إذ كان الحد الأوسط

---

(١) أحياناً (ب) .

بَ والحدود آ بَ جَـ . وإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة
20 وكانت الموجبة كلية ، فالمقدمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون بَ
موجودة في كل حَـ و آ غير موجودة في كل حَـ ، فالنتيجة أن آ غير موجودة
في كل بَ . فإن أخذ مع النتيجة أن حَـ موجودة في كل بَ ، فإنه يلزم
ب) ضرورة أن تكون كل آ غير موجودة في بعض حَـ إذا كانت بَ واسطة . ـ
25 وأما إذا كانت السالبة كلية ، فإن المقدمة الأخرى لا تنتج إلا على نحو ما
قيل قبل وإن أخذ «كل ما لم يوجد في بعضه[٢] هذا فإن الآخر موجود فيه» .
مثل ما أن تكون آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ في بعض حَـ ؛ والنتيجة
أن آ غير موجودة في بعض بَ . فإن أخذ أن «كل ما لم توجد آ في بعضه
30 و حَـ موجودة في بعضه» ، فإنه فيجب أن تكون حَـ موجودة في بعض بَ .
وليس يمكن على نحو آخر أن تعكس المقدمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبيّن أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأول يكون بالشكل
35 الأول والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأول .
وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث ؛ لأنه يؤخذ «أن ما لا يوجد في شيء
منه هذا ، فالآخر في كله» . وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن
البيان يكون به وبالشكل الأول والثالث . وأما في الشكل الثالث فإن البيان
40 يكون به في المقاييس كلها . ـ وهو أيضاً بيّن أن في الشكل الثاني والثالث
المقاييس التي لا تتبيّن بهما[٣] إما ألا[٤] تكون على الدور وإما أن تكون
ناقصة .

---

(٢) بعض (ب) .
(٣) بها (ب).
(٤) أن (ب).

ـ ٨ ـ
[انعكاس القياس في الشكل الأول]

- 59b - وأما انعكاس القياس فهو أن نبيّن بانعكاس نتيجة القياس إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة ، إذا عكست النتيجة وأخذ معها إحدى
5 المقدمتين أن تبطل الأخرى ؛ لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد يكون بكلا الانعكاسين ؛ وذلك يتبيّن فيما يتلو من القول . ـ والمتناقضات هي «كل» و «لا كل» و «بعض» و «لا واحد» ، والمتضادات هي «كل»
10 و «لا واحد» ، و «بعض» و «لا بعض» . ـ فليكن بيّناً أن آ مقولةً على كل حـَ بتوسط بَ ؛ فإن أخذ أن آ غير مقولة على شيء من حـَ ومقولة على كل بَ ، فإن بَ[١] تكون غير مقولة على شيء من حـَ . فإن كانت آ غير مقولة على شيء من حـَ و بَ مقولة على كل حـَ ، فإن آ غير مقولة على بعض بَ وليس
15 غير مقولة على شيء منه . لأنه لا يمكن تبيين العامي بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدمة الكبرى نقضاً عامياً بانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تنقض بالشكل الثالث . وذلك أن بناء كلتي[٢] المقدمتين
20 لا محالة يكون[٣] على الطرف الأصغر . ـ وكذلك يعرض في المقاييس

---

(١) فإن بَ (ن ب) .

(٢) أنا بيّنّا «أن» كلتا (ب) . (٣) تكون (ب) .



السالبة . فليكن بيّن[٤] أن آ غير موجودة في شيء من حَـ بتوسط بَ . فإن
أخذت آ موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء من بَ ، فإن بَ غير
موجودة في شيء من حَـ . وإن كانت آ و بَ في كل حَـ ، فإن آ في بعض
بَ ، ولكن لم تكن في شيء منها .

فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست
بعاميّة ، لأن إحدى المقدمتين تكون جزئية . فإذن فالنتيجة تكون جزئية .
فليكن قياس موجب ، وليرتجع هكذا . فإذن إن كانت آ غير موجودة في كل
حَـ وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في كل حَـ . وإن كانت آ غير
موجودة في كل حَـ و بَ موجودة في كل حَـ[٥] ، فإن آ غير موجودة في كل
بَ . ـ وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت آ موجودة في بعض
حَـ وغير موجودة في شيء من بَ فإن بَ غير موجودة في بعض حَـ ، ليس
ولا في شيء منها . وأيضاً إن كانت آ في بعض حَـ و بَ في كل حَـ كما
أخذت في القياس الأول ، فإن آ تكون في بعض بَ .

وأما في المقاييس الجزئية إذا ارتجعت النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا
المقدمتين تبطلان . وأما إذا ارتجعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ،
لأنه ليس يعرض فيها كنحو ما يعرض في المقاييس العامية من إبطال
المقدمات بانعكاس النتيجة . ـ فليكن مُنْتِجاً أن آ مقولة على بعض حَـ . فإن
أخذ أن آ غير موجودة في شيء من حَـ و بَ في بعض حَـ ، فإن آ غير
موجودة في بعض بَ . وإن كانت آ غير موجودة في شيء من حَـ ،
وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإذن كلتا
المقدمتين تبطلان . ـ فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة
من المقدمتين ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حَـ وموجودة في كل
بَ ، فإن بَ غير موجودة في بعض حَـ . ولكن ليس تبطل المقدمة الأولى ،

(٤) بيِّنًا (ب) .
(٥) جملة : و بَ موجودة في كل حَـ (ن ب) .

لأنه يمكن أن تكون بَ في بعض حَـ ، ويمكن ألا تكون . وأما على مقدمة
10 آ بَ فليس يكون قياس بتة ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حَـ ،
و بَ موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدمات تبطل . ـ وكذلك
إن كان القياس سالباً . لأنه إن أخذت آ موجودة في كل حَـ تبطل كلتا
المقدمتين . فإن كانت آ موجودة في بعض حَـ ، فإنه ولا واحدة منهما
تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدم .



ـ ٩ ـ

[انعكاس القياس في الشكل الثاني]

ب)

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال المقدمة الكبرى بالتضاد كيف ما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياس عامي . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة . أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد كان إبطال المقدمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدمة بالتناقض . ـ وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، والنتيجة «بَ ولا على شيء من حَـ» . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَـ وأضيف إليها مقدمة آ بَ ، فإن آ تكون موجودة في كل حَـ ، لأن القياس يكون في الشكل الأول . فإن كانت بَ موجودة في كل حَـ ، و آ غير موجودة في شيء[1] من حَـ ، فإن آ ليست موجودة في كل بَ ، والقياس في الشكل الثالث . ـ فإن انعكست نتيجة بَ حَـ بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت بَ موجودة في بعض حَـ و آ ليست بموجودة في شيء من حَـ ، فإن آ ليست بموجودة في بعض بَ . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَـ ، و آ في كل بَ ، فإن آ في بعض حَـ . فهو بيّن أن المقاييس مناقضة . ـ وكذلك يمكننا أن نبيّن في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

---

(١) كل (ب).

فإن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكل الأول . فإن كان انعكاس النتيجة

35 بالتناقض ، فكلتا المقدمتين تبطلان[٢] . وبيان ذلك أن توضع آ ليست بموجودة في شيء من بَ ، وموجودة في بعض حَـ ، والنتيجة بَ حَـ . فإن وضع[٣] أن بَ في بعض حَـ ، وأضيف إلى ذلك مقدمة آ بَ ، تكون النتيجة أن آ ليست بموجودة في بعض حَـ . ولكن ليست تناقض المقدمة الأولى لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض حَـ[٤] وغير موجودة في بعضها .

40 وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَـ ، وآ في بعض حَـ ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت كلية . فإذن ليس تبطل

- 60b - مقدمة آ بَ . ـ فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا المقدمتين تبطلان[٥] ، لأنه إن وضعت بَ موجودة في كل حَـ ، وآ ليس في شيء من بَ ، فإن آ ليست في شيء من حَـ ؛ وقد كانت في بعض حَـ . وأيضاً إن كانت بَ في كل حَـ ، وآ في بعض حَـ ، فإن آ تكون في بعض بَ . ـ

5 وكذلك يمكننا أن نبيّن في القياس الذي كليته موجبة .

---

(٢) تبطل (ب).

(٣) وضعت (ب).

(٤) جملة : «ولكن . . . حَـ» (ن ب).

(٥) تبطل (ب).



ـ ١٠ ـ

[انعكاس القياس في الشكل الثالث]

١١٧ أ)

وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تنتقض ، وذلك في كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدمتين في كل المقاييس . ـ فليبيّن[١] أن آ في بعض بَ موجودة ، ولتؤخذ حَـ واسطة ، ولتكن المقدمات كلية . فإن أخذت آ غير موجودة في بعض بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شيء على آ و حَـ . ولا أيضاً إن أخذت آ غير موجودة في بعض بَ ، وموجودة في كل حَـ يكون قياس على بَ و حَـ . ـ وكذلك يتبيّن في المقدمات التي ليست كلية لأنه ، في حال عكس النتيجة[٢] إما أن تكون كلتا المقدمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدمة التي عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل الأول ولا في[٣] الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل واحدة من المقدمتين تبطل ، لأنه إن لم تكن آ موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في كل كل حَـ ، فإن آ لا تكون موجودة في شيء من حَـ . وأيضاً إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء

1

2

---

(١) فلتبيّن (ب).

(٢) «في القياس المعكوس» النتيجة (ب).

(٣) الشكل (ز ب).

من حَـ . ـ وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في بعض حَـ ، فإن آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة
25 في كل حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ .

وكذلك يعرض في القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن آ أنها غير موجودة في بعض بَ ، وأن تكون مقدمة بَ حَـ موجبة ، ومقدمة آ حَـ سالبة . لأن على هذه الجهة يكون قياس . ـ فإذا أخذ ضد النتيجة ليس
30 يكون قياس ، لأنه إن كانت آ في بعض بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإنه لا يكون قياس على آ و حَـ ؛ ولا إذا كانت آ في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَـ يكون قياس على بَ و حَـ . فإذن ليس تبطل المقدمات بعكس النتيجة على الضد . ـ وأما إذا عكست على التناقض فإن المقدمات تبطل . لأنه إن
35 كانت آ موجودة في كل بَ و بَ في كل حَـ ، فإن آ موجودة في كل حَـ ، ولكنه[٤] كانت غير موجودة في شيء من حَـ . وأيضاً إن كانت آ موجودة في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من
(١١٧ ب) حَـ ؛ ولكنها كانت موجودة في كل حَـ . ـ وكذلك يتبيّن في المقدمات التي ليست كلية ، لأن مقدمة آ حَـ تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة .
40 فإنه إن كانت آ موجودة في كل بَ و بَ في بعض حَـ ، فإن آ تكون في بعض
- 61a - حَـ ؛ ولكنها كانت غير موجودة في شيء من حَـ . وأيضاً إن كانت آ موجودة في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَـ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . فإن كانت آ موجودة في بعض بَ و بَ في بعض حَـ ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَـ يكون قياس . ـ فهو بيّن أن على الجهة الأولى تنقض المقدمات[٥] . وأما على هذه الجهة فإنها لا تنقض .

---

(٤) ولكنها (ب).

(٥) (المقدمات) (ز ب).



فقد تبيّن مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل[٦] ، إذا انعكست النتيجة ، ومتى يكون مضاداً للمقدمة ، ومتى يكون مناقضاً ، وأن في الشكل الأول تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني[٧] ؛ وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون ، إذا انعكست النتيجة ، بالشكل الأول والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تنقض بالشكل الأول . وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تنقض بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأول والثاني ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر منه تنقض أبداً بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تنقض .

فقد تبيّن الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون قياس ، وأيّها في كل واحد من الأشكال .

---

(٦) في السرياني : في واحد (ب)، واحد من الأشكال (مخطوط) .
(٧) والثالث (ز ب) .

ــ ١١ ــ
[الرفع إلى المحال في الشكل الأول]

20 وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدمة أخرى . ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ؛ غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياس قبله وإحدى كلتا المقدمتين . وأما القياس الذي يكون بالخلف ، فإنه ليس

25 يكون بعد قياس قبله ولا بعد إقرار بنقيضة ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بيان الصدق . وأما الحدود في كلا القياسين فعلى نحو واحد

(١١٨ أ) تجري ؛ والمقدمات فيهما غير مختلفة . ـ مثل أن تكون آ موجودة في كل بَ بتوسط حَـ . فإن وضعت آ إما غير موجودة في كل بَ وإما ولا في شيء من بَ ، وكانت آ موجودة في كل حَـ بالحقيقة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون حَـ إما غير موجودة في شيء من بَ وإما غير موجودة في كل بَ ؛ وذلك

30 محال . فإذن الموضوع كذب ؛ فنقيضة الموضوع إذن صدق . ـ وكذلك يكون في سائر الأشكال ، لأن كل ما قبل من الأشكال الانعكاس ، فإنه قابل للقياس الذي بالخلف .

35 فكل المسائل تبيّن بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها تبيّن في الشكل الثاني والثالث فقط ؛ فأما في الأول ، فلا . وبيان ذلك أن توضع آ غير موجودة في كل بَ أو غير موجودة في شيء من



بَ ، وأن[١] تضاف إليها مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق : إما بأن تكون حَـ موجودة في كل آ ، وإما بأن تكون بَ موجودة في كل حَـ ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأول . فإن كان موضوعنا أن آ ليست بموجودة في كل بَ ، ثم أضيف مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق ، فإنه لا يكون قياس . ـ فإن كان الموضوع أن آ ليست موجودة في شيء من بَ ، ثم أضيف إلى ذلك مقدمة بَ حَـ ، فإنه يكون قياس على الكذب ؛ وأما على الموضوع ، فلا . لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، وذلك محال . فإذن القول بأن آ ليست في شيء من بَ كذب . ولكن[٢] ليس متى كان هذا القول كذباً فضده صدق . ـ فإن أضيف إلى الموضوع مقدمة حَـ آ ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضاً إذا كان الموضوع أن آ ليست في كل بَ . فإذن هو بيّن أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف في الشكل الأول .

وأما الجزئية الموجبة والسالبة ، الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأول . وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، وأن تؤخذ[٣] بَ موجودة في كل حَـ أو في بعضها . فإذن يلزم ضرورة أن تكون آ إما غير موجودة في شيء من حَـ وإما غير موجودة في كل حَـ ؛ وذلك محال ؛ لأن وجود آ[٤] في كل حَـ من الصدق . فإذ[٥] كان ذلك كذباً ، فإن آ موجودة في بعض بَ . ـ فإن أخذت المقدمة الأخرى عند آ ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضاً إذا وضع ضد النتيجة يكون أيضاً قياس . فهو إذن بيّن أنه ينبغي أن توضع نقيضة ما نريد تبيينه .

وليكن أيضاً موضوعنا أن تكون آ موجودة في بعض بَ ، ولتؤخذ حَـ

---

(١) فإن (ب) .
(٢) ولكنه (ب) .
(٣) توجد (ب) .
(٤) آ بَ (ب) .
(٥) فإن (ب) .

موجودة في كل آ . فإذن حَـ موجودة في بعض بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب . إذا كان ذلك هكذا ، فإن آ غير موجودة في شيء من بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت[٦] مقدمة آ حَـ سالبة . ـ فأما إذا أضيف إلى الموضوع المقدمة عند بَ[٧] فإنه لا يكون قياس . ـ فإن وضع الضد ، فإنه 25 يكون قياس ويعرض المحال . وأما الموضوع فلا يتبرهن . وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ ، وأن تكون مقدمة حَـ آ كلية موجبة . فإذن يلزم ضرورة أن تكون حَـ موجودة في كل بَ ، وذلك محال . فإذن هو محال أن يقال إن آ موجودة في كل بَ ، ولكن ليس متى كان ذلك كذباً وجب ضرورة أن يكون ضده صدقاً ؛ أعني بالضد أن تكون آ غير موجودة في شيء من 30 بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند بَ ، لأنه يكون قياس[٨] وينتج المحال ؛ وأما الموضوع فإنه لا يصح . فإذن ينبغي أن توضع النقيضة .

فإذا أردنا أن نبيّن الجزئية السالبة فإنه ينبغي أن[٩] يكون موضوعنا كلية 35 موجبة . لأنه إن كانت آ في كل بَ ، وكانت حَـ موجودة في كل آ ، فإن حَـ موجودة في كل بَ . فإن كان ذلك محالاً فإن موضوعنا محال . ـ وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند بَ . ـ وأيضاً كمثل ذلك يعرض إن أخذت مقدمة حَـ آ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . ـ فإن كانت 40 المقدمة السالبة عند بَ ، فإنه ليس ينتج شيء بتة . ـ فإن كان موضوعنا (١١٩ أ) جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئية سالبة ، ولكن كلية سالبة . لأنه إن كانت آ موجودة في بعض بَ ، و حَـ موجودة في كل آ ، فإن حَـ - 62a - موجودة في بعض بَ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض بَ . فهو إذن صدق أن يقال إن آ غير موجودة في شيء

(٦) أن تحدث (ب) .

(٧) مقدمة بَ (ب) .

(٨) نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس ، وينتج المحال (مخطوطة) .

(٩) جملة : «أن توضع . . . أن» (ن ب).



من بَ . فإذا تبيّن أن آ غير موجودة في شيء من بَ فإنه ينقض مع الكذب الصدق : لأن آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في بعضها . وأيضاً ليس من قِبَل الموضوع عرض المحال ، لأن الموضوع صدق ، ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأن آ موجودة في بعض بَ بالحقيقة . فإذن لا ينبغي أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .

فهو إذن بيّن أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد إثباته(١٠) ، ولكن نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يلزم القول الاضطرار ويكون محموداً . لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ، وتبين(١١) أن السالبة ليست صدقاً فالموجبة لا محالة صدق . وأيضاً إن لم تكفِ الموجبة صدقاً ، فالسالبة لا محالة صدق . وأما المقدمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزم ضرورة إذا كانت الكلية السالبة كذباً ، أن تكون الكلية الموجبة صدقاً ؛ ولا هو أيضاً من الرأي المحمود إذا كانت إحداهما كذباً أن تكون الأخرى صدقاً .

---

(١٠) وضعه (خرم في الأصل) (ب) .

(١١) فإنه إذا تبرهن أن (ب) .

– ١٢ –

[الرفع إلى المحال في الشكل الثاني]

20 فقد تبيّن أن كل المسائل تتبيّن في الشكل الأول بالخلف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبيّن في هذا الشكل بالخلف ، ولكنها تتبيّن في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك ألا تكون آ موجودة في كل بَ ، وأن تكون آ
25 موجودة في كل حَـ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حَـ غير موجودة في كل بَ . وذلك محال ، لأنه تبيّن أن حَـ موجودة في كل بَ . فإذن الموضوع كذب ؛ فإذن نقيضه صدق : وهو أن آ موجودة في كل بَ . ـ فإذن إن كان الموضوع ضد ما نريد أن ننتج[١] ، فإنه يكون قياس
30 وينتج المحال . غير أنه لا يتبيّن[٢] لنا ما نريد بيانه . لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَـ ، فإن حَـ غير موجودة في شيء من بَ . وذلك محال . فإذن هو كذب أن تكون آ غير موجودة في شيء من بَ . ولكن ليس إذا كان ذلك كذباً كان ضده صدقاً . أعني بذلك أن تكون آ موجودة في كل بَ .

فإذا أردنا أن نبيّن أن آ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، ثم تأخذ أنها موجودة في كل

---

(١) ضدها يريد أن ينتج (ب) .

(٢) «يتبيّن» بدل «لا يتبيّن» (ب) .



35 حَـ . لأنه إذا أخذت هذه المقدمات يجب أن تكون حَـ غير موجودة في شيء
ب) من بَ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه يجب لا محالة أن تكون آ موجودة في بعض بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ غير موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض ما عرض في الشكل الأول .

وأيضاً ليوضع أن آ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ، فيلزم ضرورة أن تكون حَـ غير موجودة في بعض بَ . ولكنها كانت
40 موجودة في كلها . فإذن موضوعنا كذب . فإذن آ غير موجودة في شيء من بَ .

فإذا أردنا أن نبيّن أن آ غير موجودة في كل بَ ، فليكن موضوعنا أن آ
6- في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَـ . فيلزم ضرورة أن تكون حَـ غير موجودة في شيء من بَ . وذلك محال . فهو إذن صدق أن يقال إن آ غير موجودة في كل بَ . ـ فقد تبيّن أن جميع المقاييس التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .



ـ ١٣ ـ

[الرفع إلى المحال في الشكل الثالث]

5 وكذلك يعرض[١] في الشكل الثالث . ـ وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في بعض بَ ، و حَـ موجودة في كل بَ . فإذن آ غير[٢] موجودة في بعض حَـ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذب أن يقال إن آ غير موجودة في بعض بَ ، وصدق أن يقال إن آ موجودة في كل بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، فإنه يكون قياس ويعرض المحال ، 10 ولكن ليس يتبيّن لنا ما نريد بيانه . لأنه إن كان موضوعنا ضدّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثل ما عرض فيما تقدم من الأشكال .

فإذا أردنا أن نبيّن أن آ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، و جَـ موجودة في بعض بَ . فإذن آ غير موجودة في بعض حَـ . فإن كان ذلك كذباً ، فإنه صدق أن تكون آ موجودة في بعض بَ .

15 فإذا أردنا أن نبيّن أن آ غير موجودة في شيء من بَ ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض بَ . ولتؤخذ حَـ موجودة في كل بَ . فإذن يلزم ضرورة أن تكون آ موجودة في بعض حَـ . ولكن لم تكن في شيء منها . فإذن كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ

(١) تعرض (ب) .

(٢) «موجودة» بدل «غير موجودة» (ب) .



موجودة في كل بَ ، فإنه لا يتبيّن لنا ما نريد بيانه .

ولكن ينبغي أن يكون هذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نبين(٣) أن آ غير موجودة في كل بَ . لأنه إن كانت آ موجودة في كل بَ ، و حَـ موجودة في كل(٤) بَ ، فإن حَـ تكون موجودة في بعض آ ، و(٥) ذلك مما ليس هو . فإذن كذب أن يقال إن آ موجودة في كل بَ ، وصدق أن يقال إنها ليست في كل بَ . ـ فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض مثل الذي عرض فيما تقدم .

فهو بيّن في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً نقيضة ما نريد بيانه . وهو بيّن أيضاً أن في الشكل الثاني قد تبيّن الموجبة من جهة ، وفي الشكل الثالث قد تبيّن الكلية .

---

(٣) نتبين (ب) .

(٤) بعض (ب) .

(٥) فإن آ تكون موجودة في حَـ «ولكنا سلمنا أن». . . (ب) .

ـ ١٤ ـ

[الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم]

30 والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرٍّ به ؛ وأما المستقيم فإنه يبتدىء من مقدمات مُقَرّ بها صدق[١] . وكلا البرهانين من مقدمات مُقَرٍ بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس ؛ وأما الذي بالخلف فإحدى
35 مقدمتيه من مقدمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة النتيجة . ـ وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس . وأما الذي بالخلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها . ـ ولا فرق في ذلك بأن[٢] تكون النتيجة موجبة أو سالبة .

وكل الذي يتبيّن باستقامة القياس فقد يبيّن بالخلف ؛ وكل الذي يتبين
40 بالخلف ، فقد يبيّن باستقامة وبحدود واحدة . وإذا كان القياس الذي
- 63a - بالخلف في الشكل الأول ، فإن قياسه[٣] المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل الثاني ؛ وأما الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني ، يكون قياسه المستقيم
5 بالشكل الأول في كل المسائل . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل

---

(١) صدقاً (ب) .

(٢) بين أن (ب) .

(٣) القياس (ب) .



الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول والثاني : أما الموجبات ففي الأول ، وأما السالبات ففي الثاني .

وبيان ذلك أن نبيّن في الشكل الأول بالخلف أن آ ليست موجودة في
10 شيء من بَ ، أو ليست موجودة في كل بَ[٤] . فوضعنا أن آ في بعض بَ . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ[٥] حَـ موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من بَ ؛ فإذن هو بيّن أن آ غير موجودة في شيء من بَ . ـ وكذلك
ب) يعرض إن تبيّن في الشكل الأول بالخلف أن آ غير موجودة في كل بَ بوضعنا
15 أنها موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حَـ موجودة في كل آ وغير موجودة في كل بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة حَـ آ[٦] سالبة . ـ وأيضاً ليكن منتجاً في الشكل
20 الأول بالخلف أن آ موجودة في بعض بَ بوضعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤخذ بَ موجودة في كل حَـ و آ في كل حَـ أو في بعضها . فإذن آ موجودة في بعض بَ . ـ وكذلك يعرض إن أخذت بَ أو آ موجودة في بعض حَـ .

25 وأيضاً لنبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن آ موجودة في كل بَ بوضعنا أن آ ليست في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن تؤخذ آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في كل بَ ؛ فإذن آ في كل بَ . ـ وكذلك يعرض إن برهن في الشكل الثاني بالخلف أن آ في بعض
30 بَ بوضعنا أن آ ليست في شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل[٧] الأول ، وهو أن آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في بعض بَ . ـ

---

(٤) نسخة : في بعض بَ (مخطوط) ؛ (ب) .
(٥) توجد (ب) .
(٦) حَـ (ب) .
(٧) الشكل (ن ب) .

فإن كان القياس الذي بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن آ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ غير
35 موجودة في شيء من حَـ ، و حَـ في كل بَ . ـ وكذلك يعرض أيضاً وإن لم يكن القياس كلياً ، مثل أن يبرهن أن آ غير موجودة في بعض بَ بوضعنا أن آ موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، و حَـ في بعض بَ .

40 وأيضاً لِيُتَبَيَّن بالخلف في الشكل الثالث أن آ موجودة في كل بَ بوضعنا أن آ ليست في كل بَ ؛ فعلى هذه الجهة يعرض المحال . وقياس
- 63b - ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في كل بَ . ـ وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن آ غير موجودة في شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في
5 الشكل الأول ، وهو أن آ موجودة في كل حَـ ، و حَـ في بعض بَ . ـ فإن
(١٢١ أ) كان القياس الذي بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن آ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حَـ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في كل بَ . ـ وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كلياً ؛ فالموضوع هو أن آ موجودة في كل بَ . وقياس ذلك
10 المستقيم هو أن حَـ غير موجودة في شيء من آ وموجودة(٨) في بعض بَ ؛ وذلك الشكل الثاني .

فقد تبيّن أن كل المسائل التي تتبرهن(٩) بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تبرهن(١٠) بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة(١١) ؛ وأن في كل الحدود

---

(٨) جملة : «في شيء من آ وموجودة» (ن ب) .
(٩) معناه نتبين (مخطوط) (ب) .
(١٠) يعني : أن توجب (مخطوط) (ب) .
(١١) واحد (م) .



15 التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يقاس بالخلف إذا وضعت نقيضة النتيجة . لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها . فإذن المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل واحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبيّن أيضاً أن كل مسألة على
20 كلتا الجهتين تتبرهن بالخلف وبالاستقامة ، ولا يمكن أن تفترقا .



ـ ١٥ ـ

[النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة]

وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ، وفي أي شكل لا يمكن ، فإنه يبيّن[١] على نحو ما نحن واصفوه .
25 والمتقابلات ، أما في اللفظ فأربعة : مثل كل ، ولا واحد ؛ كل ، لا كل ؛ بعض ولا واحد ؛ بعض لا بعض . وأما بالحقيقة فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد ، مثل كل ولا واحد ؛ كقولنا «كل علم فاضل» يضاد قولنا «ولا واحد من العلوم
30 فاضل» . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض .

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياس بتة ، لا موجب ولا سالب . أما موجب فلا يمكن من قِبَل أنه ينبغي أن تكون مقدمات القياس الموجب موجبة ، وأما المتقابلات فموجبة وسالبة . وأما
35 قياس سالب ، فلا يمكن من قِبَل أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه لشيء واحد بعينه[٢] وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأول ليست تحمل على كلا الحدين ، ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر موضوع لها . وهذه المقدمات ليست متقابلة .

40 وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة

---

(١) يتبين (ب) .
(٢) واحد بعينه (ن ب) .

64 - ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون آ فاضلاً ، و بَ و حَـ علماً . فإن قيل «إن كل علم فاضل» وأيضاً «إن ولا[٣] واحد من العلوم فاضل» ، فإن آ تكون
١ ب) موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ . فإذن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . أي «ولا واحد من العلوم هو علم» . ـ وكذلك إن قيل «إن
5 كل علم فإنه فاضل» ثم قيل بعد ذلك «إن صناعة الطب ليست فاضلة» ، لأن آ تكون موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَـ ؛ فإذن بعض العلوم ليس بعلم . ـ فإن كانت آ موجودة في كل حَـ وغير موجودة في
10 شيء من بَ ، وكانت بَ علماً ، و حَـ صناعة الطب ، وكانت آ ظناً ، فإنه قد قيل أن «لا واحد من العلوم ظن» ، «وأن بعض العلوم ظن» . وقد تختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسلب والوجوب[٤] . لأن الوجوب يكون مرة عند بَ ومرة عند حَـ[٤] . وكذلك إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية . لأن الحد الأوسط أبداً مسلوب عن أحد الطرفين ، وموجب على الآخر . ـ
15 فإذن يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً وإما أحدهما جزء[٥] للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهة من الجهات لا أضداداً ولا متقابلة .

20 وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن ، إذا كان القياس موجباً ، أن تكون المقدمات متقابلة للعلة التي قيلت في الشكل الأول . وأما إذا كان القياس سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلية . فلتكن بَ و حَـ علماً ، ولتكن آ طباً . فإن قيل «إن كل طب علم»
25 وأيضاً «إن ولا شيء من الطب علم» ، فإن بَ تكون في كل آ و حَـ غير موجودة في شيء من آ . فإذن يجب من هذا أن يكون بعض العلوم لا

---

(٣) وأيضاً «قيل» : ولا (ب) .
(٤) والوجود، وفوقها: الوجوب (ب): مرة عند بَ ومرة عند حَـ ـ (المخطوط) (ب) .
(٥) جزءاً (ب) .

علماً . ـ وكذلك يعرض أيضاً إن[٦] لم تؤخذ مقدمة بَ آ كلية ، لأنه «إن كان بعض الطب علماً»[٧] «وكان أيضاً ولا شيء من الطب علماً» يلزم ضرورة أن يكون بعض العلوم لا علماً . فإذا كانت حدود القياس[٨] كلية ، تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات حينئذ متناقضة . 30

وينبغي أن يُستقصى النظر في أنه يمكن أن تؤخذ[٩] المتقابلات على نحو ما قلنا «إن كل علم فإنه فاضل» ؛ وأيضاً إن «ولا واحد من العلوم فاضل» ، أو أن «ليس كل علم فاضل» . وذلك لا تخفى معرفته . ـ فلأن للموجبات ثلاث مقابلات يلزم أن يكون التقابل على ست جهات : كل ، ولا واحدة كل لا كل[١٠] ؛ بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاث مقابلات . فإذا ارتجعت في حدودها صارت ستة . مثل إن آ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من حَـ ، أو موجودة في كل حَـ وغير موجودة في شيء من بَ ، أو موجودة في كل ب وغير موجودة في كل[١١] حَـ ، أو بالعكس . ـ . وكذلك يعرض في الشكل الثالث . ـ. فإذن هو بيّن في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة . 35 (١٢٢ أ) 40 - 64b - 5

وهو أيضاً بيّن[١٢] أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة صدق ، كما قد[١٣] قيل فيما تقدم . وأما من المقدمات[١٤] المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول «إن الخير ليس بخير» ، أو «إن الحي ليس بحي» . وذلك من 10

---

(٦) فإن (م) .
(٧) جملة : «وكذلك . . . علماً» (ن ب).
(٨) المقاييس (فوق) (ب) .
(٩) توجد (ب) .
(١٠) كل ، ولا كل (ب) .
(١١) بعض (ب) .
(١٢) وهو بيّن أيضاً (ك) .
(١٣) قد (ن ك) .
(١٤) وأما في المقاييس «من المقدمات» (ب) ؛ وأما في المقاييس (م) .

قِبَل[١٥] أن القياس يكون من مقدمتين متناقضين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر . ـ وقد تبيّن أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن تكون للموضوع فيها نقيضة[١٦] . مثل أنه

15 إن كان الموضوع «أن بعض الأعداد فرد» ، تكون المقدمة «أنه ليس بفرد» . لأنه قد تبين أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون . فإن أخذ في القياس أشياء متقابلة فإنه تكون[١٧] للموضوع نقيضة . ـ وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير

20 أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون ملازمة[١٨] القياس كقول القائل : «إن الحي الأبيض ليس بأبيض ، والإنسان حي . . .» . فيتبقى أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد إلى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ،

25 وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ؛ وكنحو ما تكون المقاييس المبكتة المركّبة من قياسين .

---

(١٥) نسخة : من قبل (مخطوط) (ب) .

(١٦) أن يكون الموضوع فيها نقيضة (ب) .

(١٧) يكون (ب) .

(١٨) مقدمة (م ، ب) .

— ١٦ —
[وضع المطلوب الأول]

وأما وضع المطلوب الأول فهو من[١] جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات ؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات . لأنه إما ألا[٢] ينتج بتة مما قيل[٣] ، وإما أن ينتج مما هو أخفى[٤] منه أو من المجهولات[٥] مثله أو مما هو بعده[٦] . لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ؛ وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره . لأن الأوائل من نفسها تُعرَف ؛ وأما ما تحت الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى

30 (١٢٢ ب)

---

(١) في (فوق) ؛ في (ك) .

(٢) لا (ك) .

(٣) تعليق بخط الفاضل يحيى رحمه الله : ليس في السرياني «مما قيل» . وذكر أبو بشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها وتفسد المعنى .

(٤) أي من المعلول على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة .

(٥) أو من شيء على آخر هما معاً بالطبع ، وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة ؛ مجهولات (ك) .

(٦) وقوله «مما هو بعده» يعني أنه أن نبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين هذا النحو والنحو الذي قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذاك ، وإن كان يبين العلة بالمعلول ، فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده ، فإنه وإن كان بتبيين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا .



أحد أن يبيّن الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبيّن إلا من غيره ، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

ويكون ذلك[٧] إما بأن يستعمل في المقدمة المطلوب الذي يقصد بالبرهان[٨] عليه[٩] ، وإما أن ينتقل إلى أشياء بيانها[١٠] بالمطلوب ، فيتعاطى تبيين المطلوب منها . مثل أن يوضع بيان آ بـ بَ وبيان بَ بـ حَـ وبيان حَـ بـ آ . لأنه يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبيّنوا آ بنفسه، كفعل الذين يظنون أنهم يبرهنون الخطوط المتوازية ؛ لأنه يغبا[١١] عن هؤلاء في تبيين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا[١٢] بالخطوط المتوازية . فإذن يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجود[١٣] إن كان كل واحد منها موجوداً[١٤] . وعلى[١٥] هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها، وذلك محال .

فإن كان غير بيّن أن آ موجودة في حَـ وفي بَ ، وقيل إن آ موجودة في بَ ، فإنه غير بيّن أن ذلك هو وضع المطلوب ؛ ولكنه بيّن أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول البرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب . فإن كان بَ و حَـ شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجعان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بيّن أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بتلك يتبيّن أن آ في بَ إن كان ارتجاع . والمانع من أن يكون واضعاً للمطلوب الأول هو[١٦] ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون العكس[١٧] في القياس بثلاثة حدود . ـ وكذلك يعرض إن وضع أن بَ موجودة في حَـ

---

(٧) وذلك يكون (ك) .

(٨) البرهان (ب) .

(٩) نسخة : المقصود الذي يطلب بالبرهان .

(١٠) يباينها (ب) .

(١١) يغنى (ب).

(١٢) خرم في الأصل (ب) .

(١٣) موجوداً (م) .

(١٤) موجود (ك) .

(١٥) على (م ، ب) .

(١٦) وهو (ك) .

(١٧) بالعكس ، (م ، ب) .

وأن[١٨] آ في حـ وكانا بالسوية مجهولين ، فإنه ليس يتبيّن أنه[١٩] وضع المطلوب الأول ، بل إنه لم يبرهن[٢٠] . فإن كان آ و بَ شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما باتباعه لـ بَ فإنه واضع المطلوب[٢١] . لأنا قد بيّنا ما معنى
25 وضع المطلوب الأول ، وهو أن يبيّن بنفسه ما ليس بيّنا[٢٢] بنفسه .

فإذ كان وضع المطلوب الأول هو أن يبيّن بنفسه ما ليس بيّنا[٢٤] بنفسه[٢٣] ، وذلك هو ألاّ يبين[٢٤] ، فكانت[٢٥] التي بها يبيَّن[٢٦] المطلوب مجهولة[٢٧] مثله ، إما بأن أشياء هي شيء واحد بالحقيقة[٢٨] تقال[٢٩] على
(١٢٣ أ) شيء واحد ، وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء
30 واحد . فإن في[٣٠] الشكل الثاني والثالث ، وكذلك[٣١] في الأول ، يمكن على كلتا الجهتين وضع المطلوب الأول . وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأول أن تؤخذ[٣٢] أي المقدمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فليس أيهما[٣٣] اتفق . وكذلك في الشكل الثاني لأنه ليس ترتجع الحدود في المقاييس السالبة . ـ فوضع
35 المطلوب الأول ، أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

---

(١٨) فإن (ك) .
(١٩) أن (ب) .
(٢٠) بيّن إن لم يبرهن (ب) .
(٢١) الأول (ز ب) .
(٢٢) يتبين (ك) .
(٢٣) جملة: «فإذ . . . بنفسه» (ن ب) .
(٢٤) الأبين (ب) .
(٢٥) وكانت (ك) .
(٢٦) يتبين (ك) .
(٢٧) مجهولاً (م ، ب) .
(٢٨) بالجملة (ك) .
(٢٩) يقال (ب) .
(٣٠) في (ن ك) .
(٣١) بالأحمر: الحسن (أي ابن الخمار): لم أجده في السرياني بنقل إسحق؛ وكذلك (ن ك).
(٣٢) توجد (ب) .
(٣٣) إنها (ك) .



ـ ١٧ ـ

[وضع برهان : ليس من هذه الجهة وجب الكذب]

وأما أن ينتج الكذب ليس[١] من قِبَل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض في المقاييس التي بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قول . لأنه إن لم يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفاً ، فلا حاجة بنا إلى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قِبَل الموضوع . ولكنا نكتفي بأن نقول : قد وضع فيما تقدم من القول كذب . ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال «ليس من هذه الجهة عرض الكذب» ؛ لأنه ليس يضع أحد في القياس المستقيم شيئاً كمناقض . وأيضاً إذا بطل[٢] شيء[٣] على استقامة بـ آ بَ حَـ ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع وجبت النتيجة ؛ لأنه إنما يجوز لنا أن تقول : ليس من قبل الموضوع عرض ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة ، وضع الموضوع أم رفع . وهذا[٤] ما لا يكون في القياس المستقيم . ـ فهو إذن بيّن أنه إنما يقال «ليس من هذه الجهة ولا من قبل الموضوع» في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال إلى الأصل هكذا . أعني بهكذا أن يجب المحال ، موضوعاً كان الأصل أو مرفوعاً .

---

(١) وأما «الاعتراض الذي» ينتج الكذب «في النتيجة» (ب) .

(٢) اتصل (ب) .

(٣) في الهامش : الحسن : في السرياني، ارتفع : بطل (ب).

(٤) وذلك (ك) .

فأبيَن الأنحاء التي يقال[٥] فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدود الواسطة غير واصلة بين المحال والموضوع بتة كما قيل في صناعة الجدل . لأن وضع غير العلّة[٦] كعلّة هو ألا تكون للمحال العارض إلى الموضوع نسبة . مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس بعدهما مقدار واحد[٧] ، واستعمل في ذلك قياساً[٨] وبيّن[٩] على[١٠] أنه ليس حركة ، ورفع الكلام إلى ذلك من المحال ، فإنه ليس يتناسب بتة هذا[١١] الكذب للموضوع بجهة من الجهات .

(١٢٣ ب)

والنحو الآخر مما[١٢] يقال فيه «ليس من قبل الموضوع عرض المحال» ، هو أن[١٣] تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع . غير أنه لا يكون وجوبه من قبل الموضوع ؛ وذلك يكون إلى فوق وإلى أسفل باتصال . مثل أنه إن وضع أن آ موجودة في بَ ، و بَ في حَـ ، و حَـ في دَ ، وكانت نتيجة بَ دَ كذباً ، ثم رفع آ[١٤] بَ الموضوع ، وبقيت مقدمتا بَ حَـ ، حَـ دَ ؛ فإنه يكون بيناً أن الكذب لم يعرض من قبل الموضوع . وكذلك يعرض إذا[١٥] أخذ اتصال الحدود إلى فوق . مثل أنه إن كانت آ تحت بَ و هَـ تحت آ و زَ تحت هَـ و[١٦] كانت نتيجة آ زَ كذباً . فإن هذا الكذب يعرض وإن رفع الموضوع . ـ ولكن ينبغي ، بعد أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع، أن يكون وجوب المحال إذا وضع الموضوع فقط[١٧] ، إذا رفع ؛ لأن بهذا[١٨] النحو يكون وجوب

---

(٥) أن يقال (م ، ب) .
(٦) الغير علة (ك) .
(٧) ليس بعدهما مقداراً واحداً (ب) .
(٨) قياس (م ، ك) .
(٩) يتبيّن (ك) .
(١٠) على (ن ب) .
(١١) هكذا (ك) .
(١٢) ما (ك) .
(١٣) إنه (ك) .
(١٤) «في السرياني : ثم رفع آ الموضوع» .
(١٥) إن (ك) .
(١٦) و (ن ب) .
(١٧) إلا (ز ب) .
(١٨) هذا (ك) .



المحال من قبل الأصل الموضوع . ومثال ذلك[١٩] أن توضع الحدود الواصلة بينهما من فوق ومن أسفل . أما من أسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد المحمول في الأصل ؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع . فإن كان محالاً أن تكون آ موجودة في دَ ، ثم رفعت آ ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب . وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل . وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون زَ[٢٠] تحت بَ[٢١] ثم رُفعت بَ ، فإنه لا يعرض المحال . ـ وكذلك يعرض في المقاييس السالبة .

فإذن هو بيّن أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع وبين المحال ، فإنه ليس يعرض المحال من قِبَل الموضوع . ولا أيضاً إذا كانت الحدود واصلة بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة يعرض المحال من قِبَل الموضوع . لأنه إن لم تؤخذ آ موجودة في بَ ولكن في قَ[٢٢] و قَ في حَـ و حَـ في دَ فإن على هذه[٢٣] الجهة يبقى المحال . وكذلك[٢٤] يعرض أيضاً وإن[٢٥] كانت الحدود واصلة بينهما من فوق . وإذا[٢٦] كان المحال يعرض بوضع الموضوع ورفعه ، فإنه غير واجب من

---

(١٩) مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس ، والحساس على المتنفس . فالإنسان على المتنفس وأيضاً الحساس على المتنفس على الإنسان ، والإنسان على الأبيض ، فالمتنفس على الأبيض . فوصلت المحال مرة بالحساس ومرة وصلت بالمتنفس .

(٢٠) ءَ (ب) .

(٢١) نسخة : لِب (لا بَ) .

(٢٢) تَ بدل ق (ب).

(٢٣) هذه (ن ك) .

(٢٤) وكذلك يعرض أيضاً . إن كانت الحدود. . . (ب) .

(٢٥) فإن (م ، ك) .

(٢٦) فإذا (ك) .

قبل الموضوع . ومعنى قولنا «برفع الموضوع»[٢٧] ليس هو أن يوضع
10 مكانه[٢٨] آخر غيره . ولكن إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدمات
بعد رفع الموضوع بلا زيادة شيء آخر ، حينئذ يقال إن المحال عرض برفع
الموضوع ، لأنه ليس[٢٩] بمنكر أن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس
مختلفة : مثل أن الخطوط المتوازية تلتقي ، والزاوية الخارجة[٣٠] أعظم من
15 الداخلة ، وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين .

(٢٧) يرفع بالموضوع (ب) .
(٢٨) ليس في السرياني : مكانه (فوق) .
(٢٩) نسخة : لأنه قد يمكن .
(٣٠) الفاضل يحيى : في السرياني «الداخلة أعظم من الخارجة» . (هذا بالأحمر ثم تحته بالأسود «الحسن بنقل إسحق ؛ أما أثالس فوافق ما في العربي ، وكذا ثاوفيل» .



ـ ١٨ ـ

[كذب النتيجة بكذب المقدمات]

فالقياس الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدمتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدمتين فإحداهما لا محالة كذب أو كلتاهما . لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدمات صدق . فإن كان القياس من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه إن كان[١] يبرهن[٢] حَـ بـ آ بَ و آ بَ بـ دَ ، دَ يَ[٣] ، فإن بعض مقدمات[٤] دَ هَـ زَ[٥] يَ تكون كذباً ومن قِبَل ذلك الكذب أنتج كذب[٦] ، لأن مقدمتي آ بَ بتلك المقدمات تنتج . فإذن من قبل بعض مقدمات دَ هَـ، زَ يَ[٧]، عرضت النتيجة والكذب[٨] .

20

---

(١) إن كان (ن ب) .

(٢) بالأحمر : في السرياني بنقل إسحق : مثل أنه إن كان يبرهن حآ ـ بـ آ بآ ، وهذه ب دآ هآ ـ دآ حَـ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة .

(٣) ءَ ىَ (ب) .

(٤) فإن المقدمات (م ، ب) .

(٥) هَـ ءَ (ب) ؛ هَـ زَ (م) .

(٦) «أن» ينتج كذب (ب) ؛ كذباً (ك) .

(٧) د يَ (ب).

(٨) بالأسود ـ نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه إن كان يبرهن حآ ـ بـ آ بآ وهذه بـ دآ هآ ـ دآ ي آ ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق

ـ ١٩ ـ

[القياس المضاد]

25 وأما في منع كون المقاييس[١] ، إذا كانت المسألة بذكر[٢] المقدمات وترك[٣] ذكر النتيجة[٤] ، فإنه ينبغي أن نتحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدمات . لأنا نعلم أن[٥] بلا واسطة لا يكون قياس ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . ـ وأما كيف ينبغي أن نحفظ[٦] الواسطة عند كل

30 نتيجة ، فإنه بيّن[٧] من المعرفة بأيّما[٨] نتيجة يتبيّن في كل واحد من الأشكال . وذلك ليس يخفى علينا[٩] من قبل أنا نعرف إذا تقلدنا[١٠] الجواب كيف نتأتى لحفظ[١١] الأصل الموضوع .

---

(١) «فإنه» (ز ب) .
(٢) تذكر (ب) .
(٣) وتُرِك (ب) .
(٤) في نسخة : النتائج (فوق) .
(٥) أنه (ب) .
(٦) تحفظ (ب) .
(٧) بيّن (ن ك) .
(٨) أيما (ك) .
(٩) عنا (ك) .
(١٠) نقلنا (ب) .
(١١) بحفظ (ك) .



والذي[١٢] نأمر[١٣] متقلدي[١٤] الجواب بحفظه نأمر السائلين باستعماله[١٥] على أخفى ما يكون . وأخفى ذلك يكون أوّلاً بأن[١٦] لا نذكر النتائج بعقب المقدمات ، ولكن نذكر الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير بينة . وبعد ذلك مما يخفي[١٧] النتيجة ألا نسأل عما قرب منها ، ولكن عما بعد جداً . مثل أنه واجب أن نبيّن آ موجودة في زَ[١٨] بتوسط بَ حَـ دَ هَـ . فينبغي أن نسأل إن كانت آ موجودة في بَ ، فلا[١٩] نسأل إن كانت بَ[٢٠] موجودة في حَـ . ولكن إن كانت دَ[٢١] موجودة في هَـ ، وبعد ذلك إن كانت بَ في حَـ . وعلى هذه الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن نبتدىء من الواسطة[٢٢] ، لأن على هذه الجهة تخفى النتيجة جداً .

---

(١٢) وأما الذي (ك) .
(١٣) يأمر (ب) .
(١٤) المتقلدي (ك) .
(١٥) استعماله (ك) .
(١٦) بأنّا (م ، ب) .
(١٧) ما نخفي (ب) .
(١٨) ءَ (ب) .
(١٩) ولا (م ، ب) .
(٢٠) دَ بَ (فوق) .
(٢١) آ (ك) .
(٢٢) يعني من الصغرى (بالأحمر فوق) .

ـ ٢٠ ـ

[التبكيت]

فلأنّا نعرف متى يكون قياس ، وكيف يكون ، فإنه بيّن متى يكون تبكيت[١] ومتى لا يكون . لأنه إذا أقر[٢] بالمسائل ووضعت[٣] الجوابات مختلفة[٤] ـ مثل أن يكون بعضها موجباً وبعضها سالباً ـ فإنه يمكن أن يكون تبكيت . لأنه[٥] قد تبيّن أن القياس يكون إما بأن الحدود[٦] كلها موجبة ، 10 وإما بأن بعضها موجبة وبعضها سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيتاً[٧] ، لأن التبكيت هو قياس ينتج لنقيضة الأصل الموضوع . ـ فإن لم يقر[٨] من المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبيّن أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها ؛ فإذن ولا تبكيت يكون . لأنه إن كان تبكيت فقد كان قياس لا محالة ؛ وأما إذا 15 كان قياس ، فليس لا محالة يكون تبكيت . ـ وكذلك أيضاً لا يكون قياس إذا لم يُقَرّ في الجواب بمقدمة كلية . لأن التحديد في القياس والتبكيت واحد في وجوب النتيجة .

---

(١) فسخ (فوق) .

(٢) بالأحمر : أي إذا أعطى موجبات كلها .

(٣) كلها أو وضعت (ك) .

(٤) بالأحمر : «أي أعطي بعض المقدمات موجبة وبعضها سالبة» .

(٥) لأنه (ن ك) .

(٦) بالحدود (فوق) .

(٧) تبكيت (ك) .

(٨) تفرض (ب) .



ـ ٢١ ـ
[الخطأ]

وكما قد تعرض الخدعة في وضع الحدود ، كذلك أيضاً يعرض في الظن . مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ، وأن يُتوهَّم أن الشيء الواحد غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر . مثل أن آ موجودة[١] في بَ و حَـ بلا توسط ، و بَ و حَـ موجودتان في دَ بلا توسط . فإن علم أحد أن آ موجودة في كل بَ[٢] ، و بَ في كل دَ ، وتوهَّم أن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، و حَـ في كل دَ ، فإنه يعلم ويجهل الشيء الواحد معاً . وأيضاً قد يُختدَع أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض . مثل أنه إن كانت آ موجودة في بَ ، و بَ في حَـ ، و حَـ في دَ ؛ ثم توهم أَحَدٌ أن آ موجودة في كل بَ ؛ وأيضاً أن آ غير موجودة في شيء من حَـ ، فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله . ـ لأنه ليس يقضي مما قيل على أكثر من أن الذي نعلمه ليس نعلمه[٣] . لأنه يعلم من جهة أن آ موجودة في حَـ ، كنحو ما نعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بيّن أنّ[٤] كيفما علم ذلك فهو[٥] بالجملة[٦] يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما

(١) موجود (ب) .

(٢) حَـ (ك) .

(٣) ليس نعلمه (ن ب) .

(٤) أنه (ب) .

(٥) فإنه (ك) .

(٦) في الجملة (ك) .

على نحو ما قيل أوّلاً إن لم تقل(٧) الحدود الوسطى بعضها على بعض ، وكانت الخدعة في مقدمة القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في
35 الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن آ في كل بَ وليست في شيء من حَـ ، وكلا بَ حَـ في كل دَ . فيعرض(٨) أن تكون مقدمتا القياسين الكبيريين إما متضادتين مرسلاً ، وأما من جهة(٩) . لأنه إن ظن أحد أن آ موجودة في
40 كل ما توجد فيه بَ ، وعلم أن بَ في دَ(١٠) فإنه يعلم أن آ في دَ(١١) . وأيضاً
- 67a - إن توهم أن آ غير موجودة في شيء مما توجد فيه حَـ ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه بَ ليس توجد فيه آ ، فقد توهم أن آ موجودة في كل ما فيه بَ ، وأيضاً أن آ ليست في بعض ما فيه بَ . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلاً(١٢) ، وإما من جهة(١٣) .

5 فعلى هذا النحو ليس يمكن أن تكون الخدعة في كلتا مقدمتي القياسين(١٤) الكبريين. وأما في الواحدة منهما فقد يمكن. وأما في قياس واحد فقد تكون الخدعة في كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون آ في كل بَ ،

---

(٧) تقال (ك) .

(٨) بالأحمر يعني فيعرض : أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة آ حَـ سالبة ومقدمة آ بَ موجبة : والمحال هو أن تكون آ موجودة أما في كل حال إن كانت الحدود مساوية . فينتج ذلك الشكل الثالث : وأما موجودة في بعض حَـ إذا كانت غير متساوية . وكذلك أما آ غير موجودة في شيء من بَ إن كانت الحدود متساوية في الشكل الثالث وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود غير متساوية .

(٩) بالأحمر : أي إذا كان نقيضاً .

(١٠) حَـ (ك) .

(١١) أن آدَ (ب) .

(١٢) بالأسود : «نقلي» . ـ بالأحمر : يعني إذا كان صدق الجزئية لا من ذاتها ، لكن من أجل الكلية .

(١٣) بالأسود : «نقلي» . ـ بالأحمر : وإذا كان جزئية صادقة فإنها لا من أجل الكلية ؛ يعني إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة .

(١٤) المقدمين القياس (ك) .



و بَ في كل دَ[١٥] ؛ وأيضاً أن آ غير موجودة في شيء من حَـ . لأن هذه الخدعة شبيهة بالخدعة في الجزئيات . مثل أنه إن كانت آ موجودة في كل

1 بَ ، و بَ في كل حَـ ، فإن آ تكون موجودة في كل حَـ . فإن علم أحد أن آ موجودة في كل ما يوجد فيه بَ ، فإنه يعلم أن آ موجودة في حَـ . ولكن لا شيء[١٦] يمنع أن يجهل وجود حَـ . مثل أنه إن كانت آ زاويتين قائمتين ، و بَ مثلث ، و حَـ مثلث محسوس . فإنه قد يتوهم أحد أن حَـ غير موجودة

15 وهو عالم بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين قائمتين . فإذن شيء واحد يعلم ويجهل معاً . لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مبسوطة ، ولكن[١٧] منها عامية ومنها خاصية . فعلى هنا النحو يكون[١٨] أن

20 نعرف حَـ بمعرفة عامية ؛ وأما بمعرفة[١٩] خاصية فلا نعرفها . فإذن لم

ب) يجمع الأضداد من عرف الشيء وجهله هكذا . ـ وكذلك[٢٠] القول الذي في[٢١] مانـن[٢٢] أن التعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات أن

25 تتقدم المعرفة بالجزئيات[٢٣] ؛ ولكن نعرفها بالحس كأنّا[٢٤] عالمون بها قبل ذلك . لأنّا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين . وكذلك يعرض في سائر الأشياء .

فهو بيّن أنا بالعلم العامي نعرف[٢٥] الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها . فإذن قد يمكن أن نختدع فيها . غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن مختدعون في المعرفة الجزئية . وكذلك القول

3 في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي تكون[٢٦] في الحد الأوسط

---

(١٥) حَـ (ب) .
(١٦) بشيء (ب) .
(١٧) لكن (ك) .
(١٨) قد يكون (ك) .
(١٩) معرفة (ك) .
(٢٠) فكذلك (ك) .
(٢١) في (ن ك) .
(٢٢) ما نون (ب) .
(٢٣) الجزئيات (ب) .
(٢٤) فأنّا (ب) .
(٢٥) أن . . . تُعْرف (ب) .
(٢٦) تكون (ن ب) .

ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخدعة التي في كلا الحدين مضادة أيضاً للعلم القياسي .

فلا شيء يمنع أن نعلم أن آ في كل بَ ، وأن بَ في كل حَـ ثم نظن أن
35 آ غير موجودة في حَـ ـ مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن[٢٧] هذه بغلة ، وأنها تنتج ؛ لأنه لا نعلم أن آ موجودة في حَـ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن في الأمرين جميعاً معاً . فإذن هو بيّن أنه إن علم أحدهما ولم يعلم الآخر فإنه يختدع ، كالذي يعرض في العلم الكلي والجزئي ، لأنه ليس شيء من
- 67b - المحسوسات ، إذا كان خارجاً من الحس ، يعرف . ولا أيضاً إذا حسسناه[٢٨] وعرفناه معرفة عامية وخاصية ، فإنا لا محالة نعرفه معرفة[٢٩] بالفعل . لأن المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامية وإما خاصية ، وإما
5 معرفة بالفعل . فإذن والخدعة[٣٠] أيضاً على ثلاثة أضرب[٣١] . فلا[٣٢] شيء يمنع إذن أن يجهل الشيء الواحد بعينه ويعلم ، لا[٣٣] بالتضاد ، كالذي يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامية والخاصية ، لأنه إذا توهم أن البغلة[٣٤] تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل
10 ليست له ، وليس كذلك[٣٥] من قِبَل ظنه المضاد لعلمه[٣٦] ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامية بقياس تكون .

(١٢٦ أ) والذي يتوهم أن[٣٧] الخير والشر شيء واحد[٣٨] ، فإنه يتوهم أن الخير هو شر . وبيان ذلك أن تكون آ خيراً و بَ شراً[٣٩] ، وأيضاً حَـ خير .

---

(٢٧) فإن (م) .
(٢٨) أحسسناه (ك) .
(٢٩) معرفة (ن ك) .
(٣٠) الخدعة (ك) .
(٣١) ضروب (ك) .
(٣٢) ولا (ك) .
(٣٣) إلاَّ (ك) .
(٣٤) هذه البغلة (ك) .
(٣٥) ذلك (ك) .
(٣٦) لعلمه (ن ك) .
(٣٧) أنه أن (ك) .
(٣٨) أحد (ك) .
(٣٩) خير . . . شر (ك) .

15 فلأنه يظن أن بَ و حَـ شيء واحد يتوهم أن حَـ هو بَ ، وأيضاً أن بَ هو آ ؛ فإذن حَـ هو آ . وكما أنه لو كانت بَ[٤٠] تقال على حَـ بالحقيقة ، وأيضاً[٤١] وكمثل ذلك آ على بَ ، فإنه بالحقيقة كانت تقال آ على حَـ .

20 كذلك يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شيء واحد . لأنه إن كانت حَـ و بَ شيئاً أحداً و بَ و آ شيئاً أحداً ، فإن حَـ و آ شيء أحد . فإذن وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدمة الكبرى . ـ ولكن ذلك[٤٢] كذب . وذلك أن يتوهم أحد أن الخير شر إلاّ

25 بالعرض[٤٣] . وذلك يمكن أن يتوهم على ضروب كثيرة . وليستقصَ[٤٤] ما قلناه بأفضل مما قلناه .

---

(٤٠) د ، (فوق) .

(٤١) بَ (ن ك) .

(٤٢) تلك (م ، ب) .

(٤٣) و «لكن لعلّه أن يكون كذباً أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلاّ أن يكون بالعرض» ؛ لا بالعرض (ب).

(٤٤) وليستقصا (نسخة) .

ـ ٢٢ ـ

[قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو المتجنَّبة ومقارنتها]

فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الواسطة بالضرورة ترجع على الطرفين لأنه إن[١] كانت آ مقولة على حَـ بتوسط بَ ، ثم رجعت حَـ على آ وكانت[٢] في كل آ ، فإن بَ ترجع على آ وتكون موجودة في كلها بتوسط حَـ ، و حَـ أيضاً ترجع على بَ بتوسط . ـ وكذلك[٣] يعرض في القياس بالسالب[٤] . مثل أنه إن كانت بَ في حَـ ، و آ غير موجودة في بَ فإن آ غير موجودة في حَـ . فإن رجعت بَ على آ ، فإن حَـ ترجع على آ . وبيان ذلك أن تكون بَ غير موجودة في آ ؛ فإذن ولا حَـ تكون موجودة في آ ، لأن بَ كانت موجودة في كل حَـ[٥] . فإن كانت حَـ ترجع على بَ فإن آ أيضاً ترجع لأن كل ما تقال عليه بَ[٦] فـ حَـ تقال عليه . وإن كانت حَـ ترجع على آ فإن بَ أيضاً ترجع على آ ، لأن كل ما فيه بَ فـ حَـ موجودة فيه ، وكل ما فيه حَـ فـ آ غير موجودة فيه[٧] . وهذا فقط يتبدّى من النتيجة ، وأما الأُخَر[٨] فليست كما هي في القياس الموجب . ـ وأيضاً إن كانت آ

30 — 35 — 68a

---

(١) إن (ن ب) .

(٢) أو كانت (فوق) .

(٣) فكذلك (م ، ب) .

(٤) في القياس السالب (ك) ؛ بالقياس السالب (ب) .

(٥) بَ (ب) .

(٦) جملة : «فإن . . . بَ» (ن ب) .

(٧) جملة : «لأن . . . فيه» (ن ب) . (٨) الأخرى (ب) .

١ ب) و بَ يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك حَـ و دَ ، وكان[٩] كل
5 الموضوع إما[١٠] أن توجد فيه آ وإما حَـ ، فإن بَ و دَ كذلك تكون
نسبتهما[١١] من الموضوع إما أن توجد فيه بَ وإما دَ . لأنه إذ كان كل ما
توجد فيه آ فـ بَ موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه حَـ فـ دَ موجودة فيه ،
وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه آ وإما حَـ ، لا معاً ، فإنه بيّن[١٢] أن كل
الموضوع إما أن تكون فيه بَ ، وإما[١٣] دَ[١٤] ، لا معاً . مثل أنه إن كان
10 غير المكوّن[١٥] غير فاسد ، وغير[١٦] الفاسد غير مكوّن ، فإنه يلزم ضرورةً
أن يكون المكوّن فاسداً والفاسد مكوّناً . وهذان قياسان مركبان . وأيضاً إن
كان كل الموضوع إما أن توجد فيه آ وإما بَ ، وأيضاً إما حَـ وإما دَ ، لا
معاً ، فإنه إن ارتجع آ و حَـ ، فإن بَ و دَ يرتجعان . لأنه إن كانت بَ غير
15 موجودة في بعض دَ فإن آ موجودة في دَ ؛ فإذن و حَـ أيضاً موجودة في دَ ،
لأن آ و حَـ يرتجعان . فإذن حَـ و دَ توجدان معاً . وذلك محال . ـ فإذا[١٧]
كانت آ موجودة في كل[١٨] بَ وفي كل حَـ ، وكانت لا تقال على آخر
غيرهما ، وكانت بَ موجودة في كل حَـ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجع آ
20 و بَ . وبرهان ذلك أن آ مقولة على بَ و حَـ فقط ، و بَ مقولة على نفسها
وعلى حَـ . فهو بيّن إذن أن كل ما تقال عليه آ فإن بَ تقال عليه لا محالة .
فإذن بَ ترتجع على آ . ـ وأيضاً إذا كانت آ و بَ في كل حَـ، ورجعت حَـ
على بَ فإنه يجب ضرورة أن تكون آ مقولة على كل بَ . لأنه إذا كانت آ في
كل حَـ ، و حَـ في كل بَ لأن حَـ ترتجع على بَ ، فإنه بيّن أن آ تكون في
كل بَ .

---

(٩) كان (ك) .
(١٠) فأما (ك) .
(١١) نسبتها (ك) .
(١٢) تبيين (ب) .
(١٣) فأما (ك) .
(١٤) حَـ (ب) .
(١٥) لغير مكوّن (ك) .
(١٦) والغير فاسد (ك) .
(١٧) إذا (ك) .
(١٨) كل (ن ب) .

25 فإذا كان شيئان متقابلين مثل آ و بَ ، وكانت آ أفضل من بَ ، وكان أيضاً شيئان آخران متقابلين[١٩] مثل دَ و جَـ ، فإنه إن كان كلا آ حَـ أفضل من كلا بَ دَ[٢٠] ، فإن آ أفضل من دَ . لأن مثل ما أن آ مطلوب ، كذلك بَ مهروب منه ، لأنهما متقابلان . وكذلك حَـ و دَ لأنهما متقابلان . فإن كانت
30 آ و دَ بالسوية مطلوبين ، و بَ و[٢١] حَـ بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا
(١٢٧ أ) آ حَـ مساويان لكلا بَ دَ في الطلب لهما والهرب منهما ، ولكنهما كانا أفضل ، أعني آ حَـ أفضل من بَ دَ . فإن كانت دَ أفضل من آ فإن بَ أضعف شراً من حَـ ، لأن الضعيف الشر للضعيف الخير يقابل ، والخير الأكثر والشر
35 الأقل مختار على الشر الأكثر والخير الأقل . فإذن كلا بَ دَ مختار على كلا آ حَـ . ولكن ليس ذلك هكذا[٢٢] . فإذن آ مختارة على دَ[٢٣] و حَـ أقل شراً من بَ ؛ فإذن و حَـ أيضاً مختارة على بَ . فليكن لمن هو مبتلى بمحبة أن[٢٤] أخذت علامة آ «أن يختار أن يؤاتيه محبه[٢٥] على ما يريد» ، وعلامة
40 حَـ «أن لا يؤاتيه على ما يريد» وعلامة دَ «أن يؤاتيه على ما يريد»[٢٦] وعلامة
- 68b - بَ «ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد» . فمن[٢٧] البيّن أنه «إن يرى أن يؤاتيه» أكثر مختار[٢٧] من «أن يؤاتيه» . فالمحبة إذن هي أكثر اختياراً من مؤاتاة الجماع . ففي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك الجنسي ،
5 وكانت هذه أكثر اختياراً ؛ فهذه أيضاً هي الكمال . والاشتراك الجنسي لا يكون له مدخل في المحبة . وأما أن يكون مدخله من أجل أن يكون محبوباً . وكذلك بقية الشهوات والصنائع أيضاً تجري هذا المجرى .

---

(١٩) متفاعلين (ب) .
(٢٠) نَ حَـ (م ، ب) .
(٢١) و (ن ب) .
(٢٢) «واقعاً» بدل «هكذا» (ب) .
(٢٣) ب (ك) .
(٢٤) «فليكن» هو ممثلاً بمحبة : أن (ب) .
(٢٥) محبوبه (فوق) .
(٢٦) جملة : «وعلامة . . . يريد» (ن ب) .
(٢٧) فمن «البين» أن آ ـ أعني الكبرى أن يؤاتيه أكثر ـ يختار (ب) .

ـ ٢٣ ـ
[نظرية الاستقراء]

وأما كيف تكون نسبة الحدود في الانعكاس وفي حال الاختيار وضده ، فهو ظاهر .

10 وينبغي الآن أن نبيّن أنه ليس فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الخطبية والفقهية والمشورية[١] . وفي الجملة[٢] كل إيمان[٣] في كل صناعة فكرية ، فإنه بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما بالاستقراء[٤] .

15 والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود . ومثال ذلك أن تكون واسطة آ حـَ[٥] بَ وأن يبيّن[٦] بـ حـَ[٧] أن آ موجودة في بَ . لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء . ومثال ذلك أن تكون آ «طويل العمر» و بَ «قليل المرارة» ، و حـَ «الجزئيات الطويلة الأعمار» كالإنسان والفرس والبغل . فـ آ موجودة في كل حـَ ، لأن كل قليل

(١) النشورية (ب) .
(٢) وبالجملة (ك) .
(٣) تصديق (فوق) .
(٤) بالأباغوجي الأياغوجي (ك) .
(٥) هي (ز ب) .
(٦) تبين (ب) .
(٧) لج (ك) .

المرارة فهو طويل العمر ، و بَ ، أي القليل المرارة ، موجود في كل حَـ . فإن رجعت حَـ على بَ الواسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون آ موجودة في كل بَ . لأنه قد تبيّن[٨] آنفاً أنه إذا كان إثنان مقولين[٩] على موضوع

25 واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على كل[١٠] الطرف الذي كان عليه[١١] الرجوع . وينبغي أن نفهم حَـ[١٢] جميع جزئيات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع[١٣] جزئيات الشيء العام يبيّن النتيجة .

30 وينبغي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبداً المقدمة الأولى التي لا واسطة لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . وأما[١٤] الأشياء التي لا واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء . ـ والاستقراء من جهة يخالف[١٥] القياس ، لأن القياس بالواسطة يبين وجود الطرف الأكبر في الأصغر . وأما دَ بالاستقراء ، فيبيّن بالطرف الأصغر وجود الأكبر في

35 الأوسط . والقياس أقدم وأبيَن بالطبع ، وأما الاستقراء فأبيَن من القياس عندنا[١٦] .

---

(٨) بيّنا (ب) .
(٩) مقولان (م ، ب) .
(١٠) كل (ن ب) .
(١١) «عليه ، جرى (ب) .
(١٢) من حَـ (ب) .
(١٣) بجميع (ك) .
(١٤) أما (ب) .
(١٥) يعارض (ب) .
(١٦) فأبين «عندنا» (ب).

ـ ٢٤ ـ

[البرهان بالمثال]

وأما[١] المثال ، فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة
يتبيّن بوجود الشبيه في الطرف[٢] الأصغر . فينبغي[٣] أن يكون وجود
الواسطة في الطرف الأصغر ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر أبيَن من
الذي نريد تبيينه . ومثال ذلك أن تكون آ «مذموماً» و بَ «قتال المتاخمين» ، 40
و حَـ «قتال أهل أثينية لأهل ثيبا» ، و دَ «أهل ثيبا لأهل فوقيا» . فإذا أردنا أن - 69
نبيّن أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم ، فإنه ينبغي أن نقدم في القول أن
قتال المتاخمين مذموم . والتصديق بذلك يكون من الأشياء الشبيهة . مثل[٤]
أن قتال أهل ثيبية[٥] لأهل فوقيا مذموم ، فلأن[٦] قتال المتاخمين مذموم ، 5
وقتال أهل أثينية لأهل ثيبا[٧] هو قتال المتاخمين ، فهو[٨] بيّن أن قتال أهل
أثينية لأهل ثيبا مذموم . فهو بيّن أن بَ موجودة في حَـ و دَ ، لأن قتال ١ أ)

---

(١) أما (ب) .

(٢) «عن طريق حدّ شبيه» بالطرف (ب) .

(٣) وينبغي (ك) .

(٤) بمثل (ب) .

(٥) ثيباً (فوق) .

(٦) لأن (ك) .

(٧) ثيبية (فوق) .

(٨) فإنه (ك) .

المتاخمين موجود في كلا حـ دَ ؛ وأيضاً هو بيّن أن آ موجودة في دَ ، لأنه لم
10 يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا بخير لهم[٩] . وأمّا[١٠] وجود آ في بَ فيتبين
بـ دَ . وكذلك يعرض أيضاً وإن[١١] كان التصديق بوجود الطرف الأكبر في
الواسطة بأشباه[١٢] كثيرة .

فهو بيّن أنه ليس[١٣] في المثال شيء هو[١٣] كجزء إلى كل ، ولا ككل
15 إلى جزء ، وكنحو ما يكون في القياس ، ولكن كجزء إلى جزء[١٤] .
والفرق[١٥] بين المثال وبين الاستقراء أن الاستقراء من جميع الجزئيات يبين
أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة. وأما المثال[١٦] فليس من جميع
الجزئيات يبيّن[١٧] وجود الطرف الأكبر في الواسطة.

---

(٩) تخيّرا (ب) .
(١٠) أمّا (ب) .
(١١) إن (ب) .
(١٢) بأشياء (ب) .
(١٣) ليس المثال بجزء (ب) .
(١٤) في السرياني : إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر .
(١٥) و «ذلك حينما تكون الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحداهما معروفة» . فبين المثال وبين الاستقراءات «فرق ، وهو أن الاستقراء بابتدائه» (ب) .
(١٦) جملة: «في المثال وهو يطبق القياس» (ز ب).
(١٧) تبين (ب).

ـ ٢٥ ـ

[نظرية البرهان بالإستقراء]

20 وأما الاستقراء[1] فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة بيّناً ، وكان وجود الواسطة في الأصغر خفياً[2] وكان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها . وأيضاً إن كانت الأوساط قليلة[3] . لأنه يعرض لا محالة ، إذا كانت الأوساط قليلة ، أن يكون وجود الواسطة[4] في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة من[5] النتيجة . ـ ومثال ذلك أن تكون آ متعلم و بَ علم و حَـ
25 عدل . فهو بيّن أن العلم[6] متعَلَّم . أما إن كانت الفضيلة علماً فذلك غير بيّن . فإن[7] كانت مقدمة بَ حَـ مصدّقة مثل نتيجة آ حَـ ، فإن هذا القياس يقال له استقراء . وذلك أن بَ حَـ أقرب إلى المعرفة ، لأنّا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا لـ آ بَ أعرف من حيث لم يكن لنا أوّلاً[8] . ـ وأيضاً إن[9] كانت الأوساط بين بَ و حَـ قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدمة بَ حَـ أقرب

---

(١) الأباغوجي (فوق) .

(٢) «خافياً» (ب) .

(٣) إن كان «عدد الحدود المتوسطة بين الحد الأخير والأوسط قليلاً» (ب) .

(٤) واسطة (ب) .

(٥) «من» (ب) .

(٦) «ان كل» علم (ب) .

(٧) وإن (ك) .

(٨) جملة: «وذلك . . . أولاً» (ن ك) . (٩) إذا (ك) .

30 إلى المعرفة من النتيجة . مثل أن تكون دَ تربيع و هَـ مستقيم الخطوط ، و زَ دائرة . فإن كان لمقدمة[١٠] هَـ[١١] و زَ واسطة واحدة وهي أن الدائرة[١٢] تكون[١٣] مساوية للشكل المستقيم بتوسط الأهلة ، فإن مقدمة هَـ زَ تكون (١٢٨ ب) أقرب إلى المعرفة من النتيجة . ـ فإذا لم يكن التصديق بمقدمة بَ حَـ أكثر
35 منه بنتيجة آ حَـ أو لم تكن الأوساط قليلة ، فإني لست أسمي ذلك استقراءاً . ولا إذا لم يكن لمقدمة بَ حَـ واسطة، لأن ذلك حينئذ يكون علماً .

---

(١٠) المقدمة (ك) .

(١١) وجد بالهامش بالأسود وبعده بالأحمر : «هكذا وجدته بخط الفاضل يحيى محبراً (في النتيجة : محبر) على ما ملأته ، وعدت إلى النقول السريانية فوجدته هَـ . . . زَ» .

(١٢) الدائرة (ن ك) .

(١٣) تكون (ن ك) .



ـ ٢٦ ـ

[المعاندة في المقدمة الجدلية]

وأما الأنسطاسيس[١] ، فهي مقدمة تضاد مقدمة ، والفرق بينها وبين المقدمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدمة فإنها إما ألا تكون البتة جزئية ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . ـ والأنسطاسيس تقال على جهتين وفي[٢] شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ومنها جزئية ؛ وأما في شكلين فلأنها تقال بتقابل المقدمة ، والمقدمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففي الشكل الأول تتبيّن ، وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . ـ لأنه ، إذا كانت المقدمة كلية موجبة فإنا نخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأول تتبين ، والجزئية السالبة[٣] من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون آ علماً واحداً و بَ أضداداً . فإذا كانت المقدمة «أن العلم بالأضداد واحد» ، ثم خالفناها بكلية سالبة وقلنا : «ولا زوج واحد من المتقابلات يقع عليه علم واحد ، والأضداد متقابلة ، فإنه يجب أن يكون[٤] «ولا زوج واحد من الأضداد يقع عليه علم واحد» ؛ وذلك هو الشكل الأول . فإذا خالفنا

69b

5

10

(١) في الهامش بالأحمر : «يعني بالأنسطاسيس المقدمة الجدلية ؛ إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعني «بالمقدمة» ، «المقدمة الكلية» .

(٢) في (ب) .

(٣) بالسالبة (ك) .

(٤) يكون يجب (م) ؛ ويكون يجب (ب) .

المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقولنا «إن المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد» ، والمعلوم والمجهول[٥] أضداد ، فإذن بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

15 وكذلك يعرض أيضاً وإن كانت المقدمة التي نخالفها[٦] كلية سالبة . لأنه إذا كانت المقدمة أنه «ولا زوج واحد من الأضداد يقع عليه علم واحد» ، فإنا نخالف ذلك إما بقولنا «كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه» ؛ وأما «أن بعض الأضداد[٧] علم واحد يقع عليه» . مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علم واحد» . والكلية[٨] من الشكل الأول تتبيّن ؛ والجزئية من الثالث .

(١٢٩ أ) لأن بالجملة في جميع المقدمات إذا خالفناها خلافاً عامياً فإنه ينبغي 20 أن تأتي[٩] نقيضة المقدمة المحيطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه ، إن قدّم في القول أن «ليس العلم بكل زوج من الأضداد واحد» ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : «كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد» . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأول ؛ لأن الواسطة ، وهي المتقابلات ، عامية للأضداد[١٠] .

فإذا خالفنا المقدمة خلافاً جزئياً فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدمة 25 الجزئية المحاطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها . كقولنا «إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد» . وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامية للمعلوم والمجهول . وأما جزءا الأضداد ، وهما[١١] المعلوم والمجهول[١٢] ، فإنهما يكونان[١٣] واسطة . والتي[١٤]

---

(٥) المجهول والمعلوم (ك) .
(٦) تخالفها (ب) .
(٧) الأعداد (ب) .
(٨) فالكلية (ك) .
(٩) يأتي (ك) .
(١٠) الأضداد (ك) .
(١١) وهم (م ، ب) .
(١٢) المجهول والمعلوم (ك) .
(١٣) «فهما يقعان» . (ب) .
(١٤) فالتي (م ، ب) .

منها يمكن أن ننتج[١٥] ضد المقدمة التي نقصد لنقيضها ، من تلك ينبغي أن نتعاطى[١٦] وضع الأنسطاسيس . ولذلك نأتي بها من هذين الشكلين ،
30 لأن[١٧] في هذين الشكلين فقط تكون المقاييس المتقابلة ؛ لأن في الشكل الثاني لم يكن قياس موجب . وأيضاً الأنسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني[١٨] يحتاج إلى عمل كثير . مثل أن ينكر أحد أن تكون آ موجودة في بَ من جهة أن حَـ غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدمات أُخَر[١٩] .
35 وليس ينبغي أن نأتي بالأنسطاسيس دون أن تكون المقدمة الأخرى بيّنة . ولذلك لم يكن[٢٠] في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وينبغي أن ننظر في سائر الأنسطاسيس ، مثل الذي تكون من الضد ، ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود[٢١] . وينبغي أيضاً أن ننظر : هل يمكن
70a - أن توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأول ، والسالبة من الشكل الثاني .

---

(١٥) ينتج (ب) .
(١٦) «هي التي يبدأ منها» المتعاطي (ب) .
(١٧) ولأن (ك) .
(١٨) المعارضة (زك) .
(١٩) أخرى (ب) .
(٢٠) يمكن (ك) .
(٢١) في الهامش بالأحمر :
ـ قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ما جرى ؛ وأما من الشبيه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثاني منها .
ـ وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقاً بالسريانية فنقلته وهو : فالذي من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيراً ، كان الألم (الفم) شراً ، لكن الألم ليس بشر ، فاللذة إذن ليست خيراً . والذي من الشبيه مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحداً ، فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحد . والذي من الآراء المشهورة ، مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطي الصحة أفضل من معطي اليسار.

ـ ٢٧ ـ

[الضمير والعلامة]

وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً[١] ، لأن الأيقوس هي[٢] مقدمة محمودة ؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر والموجود وغير الموجود[٣] هو أيقوس[٤] مثل إن[٥] الحساد يبغضون والمحبوبين[٦] يحبون . وأما العلامة[٧] فهي مقدمة برهانية ، إما اضطرارية وإما محمودة ؛ (١٢٩ ب) لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

وأما أنثوميما فهو قياس مركَّب من مقدمات محمودة ، أو من

---

(١) شيء واحد (م) ؛ شيء أحد (ك) .

(٢) هي (ن ك) .

(٣) الغير كائن . . الغير موجود (ك) .

(٤) الأخرى والأولى (فوق) .

(٥) إن (ن ب) .

(٦) المحبوبون (م ، ب) .

(٧) بالأحمر : وتعليق آخر فنقلته وهو : العلامة إما أن تتقدم ما هي دليلة عليه مثل اختلاج الشفة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على القيء ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ وأما أن يكون مع الشيء الذي هي له علامة مثل الدخان الكائن مع النار ؛ وأما أن تتأخر عما هي له علاقة ، مثل الرماد ، فإنه دال على نار كائنة .



علامات . والعلامة[٨] توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال . لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في
15 الثالث . مثل أن يبيّن أن المرأة قد[٩] ولدت من قِبَل أن لها لبناً . فبيان ذلك يكون في الشكل الأول . لأن الواسطة هي أن لها لبناً . فلتكن آ والدة ، و بَ وجود اللبن لها ، و حَـ امرأة .

وأما أن الحكماء ذوو فضائل ، لأن بيطاقوس[١٠] ذو فضائل ، فإن يكون في الشكل الثالث . فلتكن آ ذوي فضائل ، و بَ حكماء و حَـ بيطاقوس . فهو صدق أن يقال آ و بَ على حَـ . غير أن الواحدة لا تقال
20 لشأنها[١١] ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء فيتبيّن في الشكل الثاني . فلأنه تلحق التي ولدت صفرة ، وهذه المرأة صفراء ، يظنون أنه يبيّن أن هذه المرأة قد ولدت . فلتكن آ صفرة ، و بَ والدة و حَـ امرأة . ـ فإن قيلت الواحدة وأكبتت[١٢] الأخرى ، قيل لذلك
25 علامة ؛ وإن قيلت معها الأخرى[١٣] قيل لذلك قياس . كقولنا بيطاقوس[١٤] سخي لأن محبي الكرامة أسخياء ، وبيطاقوس محب للكرامة[١٥] . وأيضاً إن الحكماء أخيار لأن بيطاقوس خيّر وحكيم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييس . غير أن الذي في الشكل الأول لا
30 ينتقض إذا كان صدقاً لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه ينتقض من قِبَل أن القياس ليس بعامي ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه . لأنه ليس إذا كان أبيطاقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر الحكماء ذوي فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقض ، لأنه
35 ليس يكون في الشكل الثاني قياس من مقدمات موجبة . لأنه ليس إذا كانت

---

(٨) العلامات (ك) .
(٩) قد (ن ب) .
(١٠) بطيقوس (م ، ب) .
(١١) أو لكذبها (زم ، ز ب) .
(١٢) فـ «قط دون» (ب) .
(١٣) فإن قيلت مع الأخرى (م ، ب) .
(١٤) «مثال ذلك» (ب) .
(١٥) الكرامة (ك) .

الوالدة في وقت ما تلد صفراء وكانت هذه المرأة صفراء[١٦] ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا يوجد في جميعها[١٧] ، وهو فصولها ، فقد قيل آنفاً .

- 70b - فعلى[١٨] هذا النحو من القول لنقسم العلامة . فالمسمّى[١٩] من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف[٢٠] . وأما ما كان من الواسطة (١٣٠ أ) فيسمى تقمريون ، وهو الذي يكون[٢١] في[٢٢] الشكل الأول ، وهو أحمد 5 العلامات وأصدقها .

وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلّم[٢٣] أن الآلام[٢٤] الطبيعية تحيل البدن والنفس معاً . لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض 10 التغير ، ولكنها ليست من الآلام الطبيعية لأنها لا تغيّر البدن[٢٥] . فالطبيعة هي[٢٦] كالغضب[٢٧] والشهوة ؛ فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سلّم ذلك أحد وكان واحد لواحد[٢٨] علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألماً خاصاً وعلامة ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع

---

(١٦) جملة : «وكانت هذه المرأة صفراء» (ن ب) .

(١٧) بالأسود : «في السرياني : وأما فصولها فهي التي قد قلناها الآن .

(١٨) على (م ، ب) .

(١٩) بالأسود : وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : «المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فليسمَّ (ص : تقمريون) . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تذاري.

(٢٠) بالأسود : وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطرافاً (ص : أطراف) .

(٢١) يكون (ن ب) .

(٢٢) في (ن ك) .

(٢٣) لنا (زك) .

(٢٤) تأثيرات (فوق) .

(٢٥) لم يوجد ذلك في السرياني .

(٢٦) هي (ن ك) .

(٢٧) التعب (ب) .

(٢٨) أو آخر (ب) .

15 آلام خاصية[٢٩] كالشجاعة في الأسد . فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة في البدن ، لأنه كان موضوعنا أن النفس والبدن يألمان[٣٠] معاً . فلتكن العلامة عظم الأطراف العالية التي قد توجد في أنواع أخر[٣١] غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة هي[٣٢] خاصة لأن الألم خاص للنوع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما اعتدنا أن نقول
20 الخاصة[٣٣] ، لأنه قد توجد في نوع آخر . وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من الحيوان ؛ إلا أن الشجاعة ليست في كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه كان موضوعنا[٣٤] أن واحداً لواحد علامة . ـ فإن كان ذلك هكذا وأمكننا أن نجمع مثل هذه العلامات في الحيوانات[٣٥] التي فيها ألم واحد
25 خاص ، ولكل واحد منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفراسة . فإن كانت له خاصتان ، مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإنا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان . وكذلك إن كانتا جميعاً في نوع آخر ، لا كله . وأيضاً إن لم يكونا كلتاهما في النوع إذا كانت إحداهما فيه والأخرى غير موجودة فيه . لأنه إن
١ ب) كان شجاعاً ولم يكن سخياً فإن علامة الشجاعة فيه هي العلامة الدالة على
30 الشجاعة في الأسد . ـ فالفراسة[٣٦] تكون إذا رجعت الواسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر ، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها . مثال ذلك أن تكون آ شجاعة و بَ عظم الأطراف

---

(٢٩) خاصة (ب) ؛ يوجد . . . ألم خاص (ك) .

(٣٠) «موضوعاً أن البدن والنفس يألمان» (ب) .

(٣١) «وهذا يمكن أن يوجب في بعضها» (ب) .

(٣٢) التي بيّناها نكون خاصة (ب) .

(٣٣) نقول إن الخاصة (م) ؛ نقول عن الخاصة (ب) .

(٣٤) موضوعاً (ب) .

(٣٥) الحيوان (ب) .

(٣٦) والفراسة (ك) .

35 العالية[٣٧] ، و حـَ أسد . فـ بَ موجودة في كل حـَ وفي غيرها ؛ و آ موجودة في كل بَ لا في أكثر منها ؛ ولكن بَ راجعة على آ . فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة .

تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد لله على إنعامه . نُقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار عن نسخة يحيى بن عدي التي بخطه. . . . قوبل به نسخة كُتبت من خط يحيى بن عدي وصُحّحت عليها وقُرئت بحضرته فكان موافقاً لها[٣٨] .

---

(٣٧) وعظم الأطراف العالية ت (ك) .

(٣٨) تمت المقالة الثانية وبتمامها تم الكتاب الثالث من صناعة المنطق لأرسطاطاليس والحمد لله أبداً وعلينا رحمته (ك) .



فهرس المحتويات

الفصل الثاني ـ على اكتساب المقدمات

الفصل الثالث



المقالة الثانية في أنالوطيقا الأولى

خصائص القياس ـ النتائج الكاذبة ـ أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس



المجلّد الرابع

كتاب «أنالوطيقا الثانية»

أو

كتاب «البرهان»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر





المقدمـة

أشرنا غير مرة إلى أن اهتمام المترجمين السريان، ولا سيما قبل الإسلام، كان يقف من «التحليليين» عند حدّ الفصل الثامن من المقالة الأولى من «أنالوطيقا الأولى». ولذلك نكاد لا نجد ترجمة عندهم «لأنالوطيقا الثانية»، إلاّ التي تُذكر هنا لحنين النسطوري، ولرجل اسمه «مرايا» يعود إليه مرّتين ناشر الكتاب في المخطوط الباريسي. ولربما كانت ترجمة «مرايا» هذا هي «النقل القديم» الذي يستخدمه ابن رشد في تفسيره، وجيرار الكريموني في ترجمته اللاتينية.

أما نصّ «الفهرست» ففي تمام الوضوح.

«الكلام على أبوديقطيقا، وهو أنالوطيقا الثاني، مقالتين.

نقل حنين بعضه إلى السرياني. ونقل إسحق الكل إلى السرياني. ونقل متى نقل إسحق إلى العربي.

المفسرون: شرح ثامسطيوس هذا الكتاب شرحاً تاماً. وشرحه الاسكندر ولم يوجد. وشرحه يحيى النحوي. ولأبي يحيى المروزي الذي قرأ عليه متى كلام فيه.

وشرحه أبو بشر متى، والفارابي، والكندي» (انتهى نصّ الفهرست).

أما نقل حنين فلا نعرف عنه شيئاً سوى ما يذكره ابن النديم هنا. والظاهر أنه لم يلبث أن تبيّن أخطاء في الأصل الذي كان يعتمده، ثم عثر على نصّ يوناني أصحّ. ولذلك أسقط ما كان قد نقل، وطلب من ابنه إسحق أن يعيد نقل الكلّ، بدلاً من أن يواصل نقل الباقي غير المترجم. ولقد ورد في «رسالة» حنين أنه كثيراً ما كان يلجأ إلى هذه الطريقة في الترجمة. ويبدو أن نقل إسحق الكامل كان صحيحاً مرضياً، إذ أن ابن سُوار يعود إليه في تحضيره لنشرة الكتاب في المخطوط الباريسي.

ولربما فعل لتأكيد النقل العربي الذي قام به متى، والذي كان النصّ المعتمد في ذلك المخطوط. وقد ورد في خاتمة النشرة ما يدلنا على دقة الناشر في عمله، والرجال الحجج الذين رجع إلى نسخهم في هذا العمل. نقرأ فيها: «تمت المقالة الثانية من «أنولوطيقا الثانية»، وهي آخر كتاب «البرهان». نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائي من السرياني إلى العربي. نُقلت من نسخة الحسن بن سُوار. قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي. فكان أيضاً موافقاً لها». وقد يجدر بالذكر أخيراً أن ترجمة متى هي التي اعتمدها جيرار الكريموني أيضاً في ترجمته العربية اللاتينية لكتابنا، ولكن بعد مقابلتها بنسخ وقراءات أخرى.

أما تفسير ثامسطيوس، الذي يكاد يكون أقرب إلى فنّ «الجوامع» منه إلى التفسير، فإن العرب لم يعرفوا منه في لغتهم إلا المقالات الثلاث، التي كان قد نقلها إلى العربية، ثم ترجمها بعد ذلك جيرار الكريموني إلى اللاتينية. ولعلّ ابن سُوار كان يعود إليها في مخطوط باريس الذي، مع ذلك، لم يرد فيه قطّ اسم ثامسطيوس بالذات.

إلاّ أن ابن سُوار يذكر، مرّة على الأقلّ، الإسكندر وتفسيره، لكن نقلاً عن يحيى النحوي. فيكون ابن النديم على صواب، إذ يقول أن للإسكندر شرحاً «ولم يوجد». ويكون العرب إنما عرفوا تفسير الرجل بوساطة يحيى



النحوي فقط، الذي كثيراً ما يذكره ناشر كتابنا في المخطوط الباريسي. ولعلّه أخذ معلوماته في هذا الصدد من أستاذه يحيى بن عدي. كما أنه يذكر أيضاً، غير مرة، يحيى المروزي الذي لم يصل منه إلى العرب شيء إلا في اللغة السريانية، ومنه ذلك «الكلام» الذي قاله في «أبوديقطيقا» ونقله عنه، فيما يحتمل، تلميذه أبو بشر متى. ومن هذا الأخير يكون الناشر قد أخذ. وأبو بشر هو الذي يُذكر أكثر من غيره مرجعاً في تعليقات النشرة الباريسية. وهذا طبيعيّ، ما دامت ترجمة الرجل هي التي اعتمدها ابن سُوار. لكن الغريب أن ابن النديم، بالرغم من علاقاته بيحيى بن عدي، لا يورد له شرحاً في «أنالوطيقا الثانية». مع أن «الشيخ» كان قد قام بمثل هذا العمل، كما تشهد له تعليقات ابن سُوار في نشرته.

أما الفارابي، الذي يلي اسمه اسم أبي بشر متى، فإن القفطي يذكر له، متعلّقاً «بأنالوطيقا الثانية»، ثلاثة عناوين: «في شرائط البرهان»، و «في البرهان»، و «شرح كتاب البرهان لأرسطو». أما الكتاب الأول فقد طبعته السيدة «تُرْكِرْ» (Türker). ومن المحتمل أن يكون هذا الكتاب هو المخطوط بالحروف العبرية الموجود في مكتبة باريس (عبري ١٠٠٨)، وأن تكون ترجمته إلى العبرية مخطوطاً آخر في المكتبة ذاتها (عبري ٩١٧). وأما العنوانان الثاني والثالث فالمرجّح أنهما يدلان على كتاب واحد هو «كتاب البرهان» الذي ما يزال مخطوطاً في مكتبة مَنْشِسْتِر (Mingana 3743)، ومكتبة طهران (١ : ٧١٥)، مع شرح له من وضع ابن باجة. ويجدر بالذكر أيضاً أن لكتاب البرهان هذا ترجمة لاتينية.

وما دمنا في حلقة الفارابي وأبي بشر متى فيجدر بنا أن نذكر شرحاً لآخر ممثليها، وهو أبو الفرج بن الطيب، الذي توفي بعد ابن النديم، فلم يستطع هذا الأخير أن يورد اسمه. ويؤكد القفطي أن هذا الشرح قد وقع بين يديه «بإجازة» من خطّ أبي الفرج ذاته لتلميذه ابن بطلان (+ ٤٥٦ هـ = ١٠٦٣ م). ولدينا تلخيص لهذا الشرح ما يزال مخطوطاً في «المكتب

الهندي» بالرقم ٣٨٣٢. كما أنّا لا نستطيع أن نغفل أيضاً «مختصر» ابن رشد، و «شرحه الوسيط» لكتابنا واللذان يصحّ أن نردّد في أحوالهما قولنا في ما وضع أبو الوليد عن «الأنالوطيقا الأولى». على أن نضيف هنا أن «للشرح الكبير» المفقود ترجمة عبرية وضعها كَلُونيموس ابن كَلُونيموس، وثلاث ترجمات من العبرية إلى اللاتينية، وضعت في القرن السادس عشر.

وننتهي بعد ذلك إلى آخر مفسّر عربي يذكره ابن النديم لكتابنا، وهو الكندي الذي ورد له في «الفهرست» عنوان يتعلق بالكتاب نفسه: «رسالة بإيجاز واختصار في البرهان المنطقي» (ص ٢٥٧). وقد وضع تلميذه السرخسي «مختصراً لأنالوطيقا الثاني».

د. فريد جبر



ملاحظات حول تحقيق النص

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس

ك: مخطوط تركيا

ب: كتاب بدوي

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش:

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارةً إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارةً إلى ترقيم نص تريكو (Tricot) وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفين [. . .] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثلةً بإشارة (−) والزوائد بإشارة (+).

٥ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق).

٦ ـ نُقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط الباريسي في حواشي نصّنا المحقّق.

٧ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.

(١٩٢أ) بسم الله الرحمٰن الرحيم

كتاب «أنولوطيقا الأواخر»، وهو المعروف بكتاب «البرهان» لأرسطوطالس، نقل أبي بشر متى بن يونس القنّائي إلى العربي من نقل إسحٰق بن حنين إلى السرياني.



المقالة الأولى
[نظرية البرهان]

قال أرسطوطالس:

ـ ١ ـ
[ضرورة المعرفة المتقدِّمة الوجود]

7 كل تعليم وكل تعلّم ذهني إنما يكون من معرفة متقدّمة الوجود. وهذا يكون لنا[١] ظاهراً، إذا ما نحن نظرنا في جميعها: وذلك أن العلوم التعليمية[٢] بهذا النحو تحصل عندنا، وكل واحدة[٣] من تلك الصناعات الأخر. وعلى هذا المثال يجري الأمر في الأقاويل أيضاً، أعني التي تكون بالمقاييس والتي تكون باستقراء[٤]؛ فإن[٥] كلا العلمين إنما يجعلان[٦] التعليم بأشياء متقدّمة المعرفة: فبعضهما[٧] يقتضب اقتضاباً[٨] على أن ذلك من الذين[٩] فهموا، وبعضهما[١٠] يبيّن الكلي من قِبَل ظهور الجزئي.

---

(١) لنا (ـ ك).
(٢) التعاليمية (ك).
(٣) واحد (ك).
(٤) بالاستقراء (ك).
(٥) وإن (ك).
(٦) يحصلان (ك).
(٧) فبعضها (ك، ب).
(٨) ينصب انصباباً (ك).
(٩) على أساس: إما أن الخصوم (ب).
(١٠) بعضها (ك، ب).



ـ وكذلك تُقنع أيضاً الأقاويل[١١] الخطبية، وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة ـ

10 وهذا[١٢] هو الاستقراء، وإما بالإضمار أعني[١٣] القياس. وقد تجب ضرورة أن يكون[١٤] ما يُقَدَّم فيُعرف[١٥] على جهتين: فبعض الأشياء قد تدعو[١٦] الضرورة إلى أن تتقدَّم فَتُتَصوّر[١٧] أنها موجودة، وبعضها الأوْلى أن نفهم فيها على ماذا يدلّ القول. وبعض الأشياء[١٨] قد تدعو[١٩] الضرورة إلى أن يتقدّم فيُعرف من أمرها كِلا الصنفين. مثال[٢٠] ذلك أن في كل شيء قد يصدّق إما الموجبة وإما السالبة، فإنه موجود؛ وأما[٢١] في المثلث فإنه

15 يعرف أنه يدل على هذا[٢٢] الشيء؛ وأما في[٢٣] الوحدة فكِلا[٢٤] الصنفين: أعني على ماذا[٢٥] يدل وأنها موجودة. وذلك[٢٦] أن كل واحد من هذه ليس هو معروفاً لنا على مثال واحد.

(١٩٢ب) وقد يتعرّف الإنسانُ بعضَ الأشياء، وقد كان عرفه قديماً[٢٧]؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تَعَرُّفُها[٢٨] معاً، مثال ذلك جميع الأشياء

---

(١١) الحجج (ب).

(١٢) وهذه (ك).

(١٣) وإما بالأنثوميما أي القياس الإضماري، وهو أيضاً (ب).

(١٤) أن يكون (– ب).

(١٥) تعرف (+ ك).

(١٦) فبعضها تحتاج من (ب).

(١٧) فيتصور (ك)؛ فيأخذ (فوق).

(١٨) أي المجهول (فوق).

(١٩) تدعوا (حاشية ب)؛ المفروض (فوق).

(٢٠) على المقدمات (فوق).

(٢١) مثال على المحمول في المعقول (فوق).

(٢٢) هذه (ك).

(٢٣) مثال على المفروض (فوق).

(٢٤) وكِلاَ (ك).

(٢٥) ما (ك).

(٢٦) فذلك (ك).

(٢٧) من قبل (+ ك) (فوق).

(٢٨) تعرفهما (ك).

الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقْتَنٍ لمعرفتها[٢٩]. فإنه إما أن «كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين» فقد كان تقدّم فعُلم[٣٠][٣١]، وإما أن «هذا[٣٢] المرسوم في نصف الدائرة[٣٣] وهو مثلث» فقد نتعرّفه[٣٤] ونعلمه مع احضاره[٣٥] إيّاه، فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلّمها إنما يكون بهذا[٣٦] النحو، وليس إنما يُعرف الأخير بالمتوسط: وهذه هي جميع ما كان من الأشياء الجزئية وليس[٣٧] يقال على[٣٨] موضوع فقبل أن يحضر ويجابه أو يقبل القياس، فلعلّه قد يجب أن يقول إنّا[٣٩] بنحوٍ[٤٠] ما نعرفه؛ وأما بنحو[٤١] آخر فلا. وذلك أن الذي لم يكن يعلم أن هذا[٤٢] موجود على الإطلاق[٤٣]، فكيف يعلم أن زواياه مساوية لقائمتين على الإطلاق[٤٤]؟ لكن من البيِّن أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلي، وأما على الإطلاق فلا يُعْلم. وإلا فقد تلزم[٤٥] الحيرة المذكورة في كتاب «مانن»[*] وذلك أنه: إما ألاّ يكون الإنسان يعلم شيئاً، وإما أن يكون إنما يتعلّم الأشياء التي يعلمها. وليس ينبغي أن نقول[٤٦] في هذا كما قال القوم الذين راموا أن يحلوها،

---

(٢٩) بمعرفتها (ك).
(٣٠) يقدم يعلم (ك).
(٣١) ذلك (+ ك).
(٣٢) هذه (ك).
(٣٣) و (- ك).
(٣٤) يتعرفه (ك).
(٣٥) احضارنا (ب).
(٣٦) بهذه (ك).
(٣٧) وليست (ك).
(٣٨) شيء (+ ك).
(٣٩) أما (ك).
(٤٠) أي هو حيث هو تحت الكلي (ك).
(٤١) أي من حيث هو مشهور (فوق).
(٤٢) هذه (ك).
(٤٣) بالكلية (فوق).
(٤٤) أي بالحقيقة (فوق).
(٤٥) يلزم (ك).
(*) على الأرجح أنها محاورة مينون (MENON) لأفلاطون
(٤٦) يقول (ك).

فإنهم قالوا[٤٧]: أتُراك[٤٨] تعلم أن كل ثنائية[٤٩] زوج، أم لا؟ فإذا أجاب فقال لعمري[٥٠] إني لأعلم[٥١] ذلك، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يَظن: ولا أنها موجودة وجوداً وكذلك[٥٢] ولا أنها زوج. وذلك أنهم قد يحلّون هذه بأن يقولوا إن[٥٣] ليس كل ثنائية يعلم أنها زوج، لكن إنما يعلم أنها زوج التي[٥٤] يعلم أنها ثنائية هذه[٥٥]. على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه - 71b - وما قد أخذوا برهانه. والبرهان الذي حصّلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد، لكن على الإطلاق[٥٦] في كل عدد وكل مثلث. وذلك أنه ليس يقتضب ولا مقدمة واحدة هذه حالها، أعني: «العدد الذي تعرفه» أو 5 «المستقيم الخطوط الذي أنت عارف به» لكن على الإطلاق[٥٧]. لكن لا شيء فيما أظن يمنع أن يكون الأمر الذي يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة ولا يعلمه من جهة[٥٨]. ذلك أن القبيح الشنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه (١٩٣أ) يعرفه بنحوٍ ما؛ لكن إنما[٥٩] القبيح أن يكون ذلك بهذا[٦٠] النحو الذي به يعلمه[٦١] كما هو[٦٢] الأمر.

---

(٤٧) هذا حل الحيرة على غير الصواب (فوق).

(٤٨) تراك (ك).

(٤٩) ثنا أيّة (ك).

(٥٠) قال (ب).

(٥١) لا أعلم (ك).

(٥٢) وجوداً وكذلك (– ب).

(٥٣) إنه (ب).

(٥٤) من (ب).

(٥٥) هكذا (ب).

(٥٦) أي على الكل (فوق).

(٥٧) الكل (ك).

(٥٨) و (+ ك)؛ حل الحيرة على الصواب (فوق).

(٥٩) من (+ ك).

(٦٠) بهذه (ك).

(٦١) و (+ ك).

(٦٢) ذلك (+ ك).



ـ ٢ ـ

[العلم والبرهان]

وقد يظن بنا أنّا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق[١]، لا بالنحو
10 السوفسطائي[٢] الذي هو بطريق العرض، متى ظُنَّ بنا أنّا قد تَعَرّفنا العلّة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلّة، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى. ومن البيّن أن هذا[٣] هو معنى: «أن يعلم». وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون: أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشيء أن هذه
15 حاله؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا[٤] المعنى[٥] وجوداً[٦]. فإذن ما لنا العلم به[٧] ولم[٨] يمكن أن يكون هذه[٩] على جهة أخرى.

فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإنّا[١٠] نخبر عنه بآخره[١١]. وقد نقول إنه[١٢] قد نعلم علماً يقيناً بالبرهان أيضاً. وأعني بالبرهان القياس المؤتَلفِ اليَقيني[١٣]؛ وأعني بالمؤتَلِف اليقيني الذي نعلمه بما هو

---

(١) أي بالحقيقة (فوق).
(٢) على طريق السوفسطائيين (ب).
(٣) هذه (ك).
(٤) هذه (ك).
(٥) أي المعرفة (فوق).
(٦) وجوداً (– ب).
(٧) وجوداً (+ ب).
(٨) لا (ب).
(٩) هذه (– ب).
(١٠) وأنا (ك).
(١١) بأَخَرَةٍ (ب).
(١٢) إنّا (ب).
(١٣) العلمي (فوق).



موجود[١٤] لنا. ـ وإن[١٥] كان معنى أن يعلم هو على ما وضعناه[١٦] فقد
20 يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة، وأوائل غير ذات وسط، وأن يكون أعْرَفَ من النتيجة، وأن[١٧] يكون[١٨] أكثر تقدماً منها، وأن يكون عللها. وذلك أنه بهذا[١٩] النحو تكون مبادىء مناسبة أيضاً للأمر الذي يتبيّن. فإن[٢٠] القياس[٢١] قد يكون من غير هذه أيضاً[٢٢]. وأما البرهان
25 فلا يكون، إذ لا يحدث علماً[٢٣]. أما أن تكون القضايا صادقة فقد يلزم من قِبَل أنه لا سبيل إلى أن يعلم ما ليس بموجود، مثال ذلك أن القطر مشارك للضلع. وأما أن البرهان يكون[٢٤] من أوائل غير مبرهنة[٢٥]. فمن قِبَل[٢٦] أنه لم يكن يوجد السبيل[٢٧] إلى أن تعلم إذا لم يكن عليها برهان. وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق العَرَض، إنما هو أن يُقْتَنى[٢٨] البرهان عليها[٢٩]. ـ وأن يكون عللاً أيضاً وأن يكون أعرف
30 وأقدم: أما علل فمن قِبَل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلّة. وأما أنها أقدم فإن كانت عللاً؛ وأما أنها اعرف فلا بنحوٍ واحد، أعني بأن تفهمها[٣٠]، لكن بأن تعلم أنها موجودة ـ. وأن يكون أكثر تقدماً وأعرف هو على ضربين: وذلك

---

(١٤) جودا (ك)؛ من طريق ما هو موجود (فوق).
(١٥) فإن (ب).
(١٦) وضعنا (ب).
(١٧) وأن (- ب).
(١٨) يكون (ـ م).
(١٩) بهذه (ك).
(٢٠) على أن (ب).
(٢١) الذي قد مرّ من القياس (ب).
(٢٢) أيضاً (- ك).
(٢٣) لأنه لن يكون محصّلاً لليقين (ب).
(٢٤) يكون (- ب).
(٢٥) لا يحتاج إلى برهان (فوق).
(٢٦) فذلك (ب).
(٢٧) أي أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون البرهان.
(٢٨) تَقْتَني (ب).
(٢٩) ثم (+ ب).
(٣٠) يفهمها (ك، ب).

١ب) أنه ليس أن يكون الشيء متقدماً عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحد[٣١] بعينه؛ ولا أيضاً أن يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون
72 - أعرف عندنا معنى واحد[٣٢] بعينه. وأعني بالتي هي عندنا أقدم وأعرف[٣٣] الأشياء التي هي[٣٤] أقرب إلى الحس. وأما[٣٥] التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق[٣٦] فهي[٣٧] الأشياء التي هي أكثر بعداً منه. والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلية خاصة. والتي هي أقرب ما يكون منه فهي[٣٨] الأشياء الجزئية والوحيدة. فهذان[٣٩] قد يقابل بعضهما بعضاً.

5 ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادىء مناسبة. وذلك أني إنما[٤٠] أعني بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه. ومبدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط. وغير ذات الوسط[٤١] هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها. فأما[٤٢] المقدّمة فهي أحد جزئي[٤٣] الأيوقنسس أي الإيجاب، أعني[٤٤] الحكم
10 واحداً على واحد[٤٥]. وأما الديالقطقية، أعني الجدلية، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة: أيّهما[٤٦] كان. وأما الأبودقطقية، أي البرهانية، فهي أحد جزئي المناقضة، على[٤٧] التحديد، وهو الصادق. وأما الحكم فهو أي جزء كان من المناقضة. وأما المناقضة فهي أنطيثاسس، أعني التقابل الذي لا وسط[٤٨] له بذاته. وجزء المناقضة[٤٩]. أما ما كان على شيء فهو موجبه؛

---

(٣١) واحداً (ب).
(٣٢) واحداً (ب).
(٣٣) أقدم وأعرف عندنا (ب).
(٣٤) تلك التي تكون (ب).
(٣٥) فأما (ك).
(٣٦) أي على الحقيقة (فوق).
(٣٧) فإنها هي (ب).
(٣٨) هي (ب).
(٣٩) وهذان (ك).
(٤٠) إنما (– ك).
(٤١) وسط (ك).
(٤٢) وأما (ك).
(٤٣) بدل: الايوقنسس، ورد: القول (ب).
(٤٤) أي الايجاب (– ب)؛ جعل (+ ب).
(٤٥) واحداً (ك).
(٤٦) إنهما (ك).
(٤٧) مع (ب).
(٤٨) الأوسط (ب).
(٤٩) و (+ ب).

وأما ما كان من شيء فهو سالبه. وأما المبادىء القياسية غير ذات الوسط. أما ما كان لا سبيل إلى أن تبرهن، ولا أيضاً يلزم ضرورة أن يكون حاصلاً أن

15 تتعلم[٥٠] شيئاً ما، وإني[٥١] أسميه وضعاً. وأما ما كان منها لقد[٥٢] يجب ضرورة أن يكون المتعلم[٥٣] معيناً له فأسمّيه[٥٤] أكسيوما[٥٥]، أعني العلم[٥٦] المتعارف: فإنه قد توجد بعض الأشياء هذه حالها[٥٧]، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا[٥٨] الاسم في أمثال هذه خاصة. وأما الوضع وإني[٥٩]

20 أسميّ ما يقتضب أي جزء من جزئي الحكم[٦٠] ـ وهو أن الشيء موجود أو غير موجود ـ أن يوباسيس[٦١] أعني الأصل الموضوع؛ وأما ما كان غير هذا[٦٢] فالتحديد[٦٣]. فإن التحديد هو وضع، وذلك أن صاحب العدد إنما[٦٤] يضع أن الواحدة[٦٥] هي[٦٦] ما لا ينقسم بالكم وضعاً، وليس هو أصلاً موضوعاً. وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو واحد[٦٧] بعينه.

(١٩٤أ)

25 ولما كان قد يجب أن نصدق[٦٨] بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا[٦٩] عليه، مثل هذا[٧٠] القياس الذي نسمّيه[٧١] أبودكسيس، أعني البرهان، وهذا[٧٢] هو موجود بأن هذه موجودة[٧٣]، أعني التي منها يكون

---

(٥٠) لمن يعقل (ب).
(٥١) فإني (ب).
(٥٢) قد (ك).
(٥٣) التعلم (ك).
(٥٤) حاصلاً عليه فهو (ب).
(٥٥) لها (+ ك).
(٥٦) الشيء (ب).
(٥٧) من هذا الجنس (ب).
(٥٨) هذه (ك).
(٥٩) فإني (ب).
(٦٠) كان (+ ب).
(٦١) أيوباثسيس (ب).
(٦٢) هذه (ك).
(٦٣) تحديد (فوق).
(٦٤) قد (ب).
(٦٥) الوحدة (ب).
(٦٦) هي (- ب).
(٦٧) واحد (ك).
(٦٨) يصدق (ك).
(٦٩) منا (ك).
(٧٠) هذه (ك).
(٧١) تسميه (ك).
(٧٢) وهذه (ك).
(٧٣) موجود (ك).

السلوجسموس نفسه، فقد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقط: إما بجميعها، وإما ببعضها ـ لكن أن نكون عارفين بها أكثر. وذلك أن ما من أجله يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً: مثال ذلك محبتنا للذي من أجله يحب أكثر[٧٤].

30 فإن كنا إذن[٧٥] إنما نعلم ونتيقن ونصدّق من أجل الأوائل فتصديقنا بها[٧٦] وتيقننا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو من أجلها[٧٧][٧٨]. و[٧٩]غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها بالأشياء التي يتّفق له لا أن يعلمها[٨٠]، ولا أن يكون حاله في علمها أفضل، ولا[٨١] يكون حاله من أمرها كما[٨٢] لو اتفق له أن يعرفها[٨٣]. وهذا[٨٤] قد يلزم إن لم يتقدم الإنسان فيعرفها[٨٥] من التي إنما 35 يصدّق بها من أجل البرهان. فقد يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا بالمبادىء وعلمنا بها[٨٦] إما بجميعها أو[٨٧] ببعضها أكثر من النتيجة.

فمن كان عازماً على اقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون

---

(٧٤) الذي من أجله نحب إياه نحب أفضل.

(٧٥) إذاً (ك).

(٧٦) بها (- ب).

(٧٧) بدل: من أجلها، ورد: عن طريقها (ب).

(٧٨) إلا أنه (+ ب).

(٧٩) و (- ب).

(٨٠) يعرفها (فوق).

(٨١) أن (+ ك).

(٨٢) في علمها أفضل ولا يكون حاله في معرفته بها (ك).

(٨٣) نقل الفاضل يحيى: فغير ممكن أن يصدّق إنسان بأشياء لم يتقوّله لا أن يعلمها، ولا أيضاً أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها، أكثر من تصديقه بالأمور التي يعلمها.

(٨٤) وهذه (ك).

(٨٥) فيعلمها (فوق).

(٨٦) وعلمنا بها (- ب).

(٨٧) وإما (ك).

تعرفه وتصديقه بالمبادىء[٨٨] فقط أكثر من تعرّفه[٨٩] وتصديقه لما يتبيّن منها[٩٠]، بل ألاّ يكون أيضاً[٩١] عنده شيء آخر من الأشياء المَقابلة[٩٢] للمبادىء. وهذه هي الأشياء التي منها يكون قياس المغالطة المضاد[٩٣] أكثر تصديقاً منها وأعرف، إذ كان قد[٩٤] يجب على من كان عالماً على الإطلاق ألاّ يشوب[٩٥] تصديقَه تغيّر.

- 72b -

(٨٨) فقط (- ك).

(٨٩) تعريفه (ك).

(٩٠) عنها (فوق).

(٩١) أيضاً (- ب).

(٩٢) أي المضادة (+ ك).

(٩٣) المضادة (ك).

(٩٤) قد كان (ك).

(٩٥) يشرب (ك).



ـ ٣ ـ

[نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان]

5 فأما قوم فقد يظنون لأنه(١) ـ لما كان قد يجب أن تعلم الأوائل ـ أنه(٢) ليس(٣) معرفة(٤). وقوم آخرون قد يظنون أنه قد توجد معرفة، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء. وهذان الرأيان ولا واحد منهما صادق، ولا أيضاً ضروري. فإنه(٥): أما أولئك فإنهم لما وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر(٦)، ولا يوجبون التصاعد إلى ما لا نهاية، قالوا بذلك من قِبَل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر تأخراً(٧) من الأشياء التي هي أكثر تقدماً من أمور لا أوائل(٨) لها. وقولهم هذا(٩) مستقيم صواب، 10 وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية(١٠) لها: وإن(١١) كانت متقدمة(١٢)، وقد توجد(١٣) مبادىء، فهذه(١٤) هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا(١٥) هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم.

---

(١) أنه (ب).
(٢) فإنه (ب).
(٣) تمكن أ (+ ب).
(٤) لمعرفة (ب).
(٥) فإنه (– ك).
(٦) أي بغير برهان (فوق).
(٧) أجراً (ك).
(٨) الأوائل (ك).
(٩) هذه (ك).
(١٠) ما لا نهاية له (فوق).
(١١) فإن (ب).
(١٢) كان متقدماً (فوق).
(١٣) يوجد (+ ك).
(١٤) معلوم (ك).
(١٥) وهذه (ك).

وإن[١٦] لم يكن سبيل إلى علم الأوائل، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم[١٧] على الإطلاق الأشياء أيضاً[١٨] التي[١٩] عن هذه. ولا سبيل أيضاً إلى أن تعلم على الحقيقة. اللّهم إلا أن تكون بنحو[٢٠] الأصل الموضوع، وهو إن كانت تلك موجودة.

15 وأما أولئك الآخرون فقد يُقِرّون ويذعنون بوجود العلم. وذلك أنهم[٢١] يقولون[٢٢] إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون[٢٣] إنه[٢٤] لا مانع يمنع أن يكون برهانٌ على كل[٢٥] شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دَوراً ولبعض الأشياء ببعض.

وأما نحن فنقول إن ليس كل علم فهو برهاناً[٢٦]، لكن العلم الذي 20 يكون[٢٧] من غير توسط هو غير مبرهن. فأما أن[٢٨] هذا[٢٩] واجب ضرورة فهو بيّن. وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التي هي أكثر تقدّماً والأشياء التي منها البرهان، وقد تقف المتوسِّطات وقتاً ما: فهذه[٣٠] يجب[٣١] ضرورة أن تكون غير مبرهنة. فهذا[٣٢] القول[٣٣] نقول[٣٤] في هذه على[٣٥] هذا[٣٦] النحو؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط، بل قد نقول إنه[٣٧] يوجد أيضاً مبدأ ما للعلم[٣٨] هو الذي به تُتَعرَّف الحدود.

---

(١٦) فإن (ب).
(١٧) تعلم (ك).
(١٨) أيضاً (- ك).
(١٩) هي (+ ك).
(٢٠) على طريق (فوق).
(٢١) أنهما (ك).
(٢٢) إلا أنهم (فوق).
(٢٣) فإنه (فوق).
(٢٤) إنه (- ك).
(٢٥) كل (- م).
(٢٦) برهانياً (ك).
(٢٧) يكون (- ب).
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) هو (+ ك).
(٣٠) وهذه (ك).
(٣١) قد يجب (ب).
(٣٢) فهذه (ك).
(٣٣) المقول (ك).
(٣٤) تقول (م).
(٣٥) و (+ ك).
(٣٦) هذه (ك).
(٣٧) قد (+ ك).
(٣٨) وهذه (+ ك)؛ المعرفة (فوق).



2 فأما أنه غير ممكن أن يتبيّن شيء على الإطلاق بالدور وهو[٣٩] بيّن عند أشياء بأعيانها أكثر تقدّماً وأكثر تأخّراً اللهم إلا أن تكون على جهة أخرى. مثال ذلك[٤٠] أن تكون أما هذه فعندنا[٤١]، وأما هذه فعلى الإطلاق. وهذه الجهة هي[٤٢] التي يصير بها الشيء معروفاً بالاستقراء. وإن كان هذا[٤٣]

30 هكذا، لا يكون تحديد[٤٤] بالمعنى العلم على الإطلاق جرى على الصواب، لكن يكون مضاعفاً من قِبَل أن البرهان الآخر لا يكون على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف[٤٥].

فقد[٤٦] يلزم الذين يقولون[٤٧] أن[٤٨] البرهان هو[٤٩] بالدور ليس هذا[٥٠] الذي خبّرنا به الآن فقط، لكن ألاّ يكونوا يقولون شيئاً آخر، غير أن هذا[٥١] الشيء[٥٢] موجود من طريق[٥٣] أن[٥٤] هذا الشيء نفسه موجود ـ

35 وعلى هذا القياس[٥٥] قد يسهل أن يتبيّن كل شيء. ومن البيّن أن هذا[٥٦] لازم إذا وُضعت حدود ثلاثة. وذلك أنه لا فرق بين أن يكون[٥٧] التحليل

(١٠أ) بالعكس[٥٨] قد يكون [٥٩]بأشياء كثيرة وبين أن يقال إنه[٦٠] يكون بأشياء

---

(٣٩) فهو (ك).

(٤٠) جملة: «شيء على الإطلاق... مثال ذلك» وردت هكذا: «شيء بالبرهان بالمعنى الأدق فبيِّن، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدّماً وأكثر معرفة، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى أشياء بعينها أكثر تقدّماً وأكثر تأخراً إلا عندما نسأل متى يمكن» (ب).

(٤١) فعندما (م).

(٤٢) أنه بهذه تكون الطريقة (ب).

(٤٣) هذه (ك).

(٤٤) تحديدنا (ب).

(٤٥) من الأشياء التي هي أعرف (– ك).

(٤٦) وقد (ب).

(٤٧) إنه (ب).

(٤٨) يكون (+ ب).

(٤٩) هو (– ب).

(٥٠) هو (ك).

(٥١) هذه (ك).

(٥٢) الشيء (– ب).

(٥٣) من طريق (– ب).

(٥٤) بأن (ب).

(٥٥) النحو (فوق).

(٥٦) هذه (ك).

(٥٧) يقال أن (ب).

(٥٨) يعني القياس (فوق).

(٥٩) قد يكون (– ك).

(٦٠) يقال إنه (– ك).

يسيرة. ولا فرق أيضاً بين أن يقال[٦١] أن[٦٢] يكون بأشياء يسيرة، وبين أن[٦٣] يكون بشيئين. وذلك أنه إن كان إذا[٦٤] ما كانت آ موجودة[٦٥] لـ بَ من الاضطرار موجودة، وإذا[٦٦] كانت هذه موجودة فـ حَـ[٦٧] موجودة، فإنه إذا كانت آ موجودة قد تكون[٦٨] حَـ[٦٩] موجودة. وإذا كانت هذه موجودة[٧٠] فـ آ موجودة فإن هذا[٧١] كان برهان الدور[٧٢]، فلتوضع آ التي - 73a - عليها[٧٣] حَـ. فالقول[٧٤] إنه[٧٥] إذا كانت بَ موجودة تكون[٧٦] آ موجودة[٧٧]، وهذا[٧٨] القول بعينه بأن حَـ موجودة. وهذا[٧٩] هو القول بأنه[٨٠] إذا كانت آ موجودة فحَ[٨١] موجودة، وحَ و آ هما[٨٢] شيء واحد بعينه. فقد يلزم إذن القائلين بأن[٨٣] البرهان يكون دوراً ألاّ يقولوا أشياء[٨٤] أُخَر[٨٥] إلاّ

---

(٦١) أن يقال (– ك).
(٦٢) إنه (ب).
(٦٣) يقال إنه (+ ب).
(٦٤) متى (ب).
(٦٥) كانت (ب)؛ ف ب (فوق).
(٦٦) ومن (فوق).
(٦٧) خ (ك).
(٦٨) قد تكون (– ك).
(٦٩) من الاضطرار (+ ك).
(٧٠) فإن كان متى كانت آ موجودة تكون بَ من الاضطرار موجودة، وإذا كانت بَ موجودة (ب).
(٧١) هذه (ك).
(٧٢) هو البرهان بالدور (ب).
(٧٣) مكان (ب).
(٧٤) وإذن فإن قولنا إن (ب).
(٧٥) بأنه (ك).
(٧٦) في (ك).
(٧٧) هو القول بأنه إذا إذا كانت بَ موجودة فإن (+ ب).
(٧٨) هذه (ك).
(٧٩) وهذه (ك).
(٨٠) أن يقال إنه متى (ب).
(٨١) فإن حَـ (ب).
(٨٢) هي (م).
(٨٣) إن (ب).
(٨٤) شيا (ك).
(٨٥) غير (ب).

أنه[٨٦] كانت آ موجودة[٨٧] فآ تكون[٨٨] موجودة، وعلى[٨٩] هذا[٩٠] القياس
5 قد يسهل أن[٩١] يتبيّن[٩٢] كل شيء.

وأيضاً[٩٣] فإن[٩٤] هذا[٩٥] لا[٩٦] يمكن أن يتم[٩٧] إلا في الأشياء التي يلزم بعضاً بعضها[٩٨] يميّز له الخواص. وقد تبيّن أنه متى وضع شيء واحد لا يلزم ضرورة في وقت من الأوقات وجود شيء آخر. وأعني بقول[٩٩] واحد أنه لا عندما توضع[١٠٠] وضع واحد يلزم شيء آخر، وإن لزومه
10 إنما يكون أقل ما يكون من وضع أولين متى كنا[١٠١] نقيس، وإن[١٠٢] كانت آ لازمة لـ بَ و حَـ، وكان هذان لازمين بعضهما بعضاً ولازمين لـ آ، فعلى هذا[١٠٣] النحو قد يمكن أن يتبيّن البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأول على[١٠٤] ما يبيّن في الأقاويل في القياس.
١٠ب) وقد يبيّن أيضاً أن في الشكلين الآخرين إما ألاّ يكون قياس، وإما **ألاّ** يكون
15 على الأشياء المأخوذة. فأما الأشياء التي لا تنعكس فتحمل[١٠٥]، فلا

---

(٨٦) إذا (+ ب).
(٨٧) فإن (ب).
(٨٨) تكون (− ب).
(٨٩) وبهذا (ب).
(٩٠) هذه (ك).
(٩١) يبين (ك).
(٩٢) على (+ ب).
(٩٣) وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا (+ ب).
(٩٤) في مثل (ب).
(٩٥) هذه (ك).
(٩٦) البرهان (+ ب).
(٩٧) أن يتم (− ب).
(٩٨) بعضها بعضاً (ب).
(٩٩) بقولي (ك).
(١٠٠) جملة «له الخواص... توضع»، وردت هكذا: «مثل الصفات الحقيقية. كذلك قد أثبتنا أننا إذا قنعنا بأن نضع حداً واحداً، إنه لا عندما توضع حدود على نحو خاص ولا أيضاً عندما يوضع» (ب).
(١٠١) جملة: «وإن لزومه... كنا»، وردت هكذا: «وأنه إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أولين متى أردنا أن» (ب).
(١٠٢) فإن (ب).
(١٠٣) هذه (ك).
(١٠٤) عاما (ب).
(١٠٥) التي لا تتكافأ في الحمل. ـ فالسبيل: الصواب أن يقال: فلا سبيل ـ.

سبيل[١٠٦] إلى[١٠٧] أن تتبيّن دوراً[١٠٨]. فلذلك[١٠٩] لمّا كانت أمثال هذه من[١١٠] البراهين يسيرة، فمن البيّن الظاهر أن القول بأن[١١١] البرهان يكون من البعض على بعض[١١٢] - وأن[١١٣] من قِبَل هذا[١١٤] قد يمكن أن
20 يكون برهان على كل شيء - هو قول باطل و[١١٥] غير ممكن.

---

(١٠٦) فالسبيل (ب).
(١٠٧) إلى (- ب).
(١٠٨) بالدور (فوق).
(١٠٩) ولذلك (ب).
(١١٠) في (ب).
(١١١) بأنه (ك).
(١١٢) البعض (ب).
(١١٣) فإن (ب).
(١١٤) هذه (ك).
(١١٥) و (- ك).

ـ ٤ ـ

[تعريف ما هو بالكل وبالذات والكلي]

ولمّا كان الأمر الذي يقع[١] به العلم[٢] على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، ليس[٣] فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الكائن كذلك[٤] بالعلم البرهاني. والعلم هو البرهاني هو الذي نحن معنون له بأن عدنا[٥] برهانه: والبرهان إذن[٦] هو قياس يكون عن مقدّمات ضرورية. فقد ينبغي إذن أن يؤخذ[٧] من ماذا ومن أيّ الأشياء يكون 25 البرهان[٨]. ـ ولنفصّل أوّلاً ونلخّص[٩] لماذا نقول على الكل، ولماذا نقول بذاته، ولماذا نقول كلي[١٠].

فأما[١١] ما نقول فيه إنه على الكل فهو لا متى كان موجوداً على البعض وغير موجود على البعض ولا متى[١٢] كان موجوداً في وقت ما[١٣]

---

(١) يقع (– ب).

(٢) العلم به (ب).

(٣) ليس (– ب).

(٤) الأمر الذي يكون (ب).

(٥) جملة: «والعلم... عدنا»، وردت هكذا: «والعلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا» (ب).

(٦) فالبرهان إذاً (ب).

(٧) يأخذ (ك).

(٨) البراهين (ك).

(٩) ونلخص (– ب).

(١٠) جملة: «لماذا نقول... كلي»، وردت هكذا، لماذا نقول: «محمول على كل الموضوع ولماذا هو بذاته، ولماذا هو يقال بالكلي» (ب).

(١١) أما (ب).

(١٢) جملة: «فهو لا... متى»، وردت هكذا: فهو لا «شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر، أوْ لا (ب).

(١٣) في وقت ما موجوداً (ب).

30 وفي وقت آخر غير موجود. مثال ذلك إن كان الحيوان على كل إنسان، فإنه إن كان القول في[١٤] هذا أنه إنسان صادقاً[١٥]، فالقول فيه أنه حيوان أيضاً صادق؛ وإن كان أحدهما الآن صادقاً، فالآخر[١٦] أيضاً صادق[١٧]. وكذلك[١٨] إن كانت النقطة في كل خط، والدليل على ذلك هو هذا. وذلك أنّا نأتي[١٩] بالمعاندة، فنعاند بها القول بأنه على الكل عندما نسلم متى أرسلنا أنه غير موجود[٢٠] في شيء ما، أو أنه ليس بموجود في وقت ما.

وأما بذاته فهي جميع[٢١] الأشياء الموجودة من طريق ما[٢٢] الشيء:

35 مثال ذلك في المثلث الخطّ، وفي الخط النقطة. وذلك أن جوهرها هي من[٢٣] هذه الأشياء.

والأشياء التي توجد في القول المخبِر ما[٢٤] الشيء، وجميع ما كان

(١٩٦أ) من الأمور توجد لأشياء، تلك الأشياء موجودة[٢٥] في القول المخبِر ما هي.

40 مثال ذلك: الاستقامة والانحناء موجودان للخط؛ والفرد والزوج للعدد؛

- 73b - والأول والمركّب؛ والمتساوي الأضلاع والمختلف الطول؛ وجميع هذه قد توجد في القول المخبِر ما هي: أما هنالك فالخط، وأما ها هنا[٢٦] فالعدد. وكذلك في تلك الأشياء الأُخَر الباقية أيضاً[٢٧]، فإني أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها[٢٨] للجزئيات والآحاد[٢٩]؛ فأما جميع الأشياء التي ليست

---

(١٤) هذه (ك).

(١٥) صادقاً (- ب).

(١٦) كذلك (ب).

(١٧) في نفس الوقت (+ ب).

(١٨) وإذا (ب).

(١٩) جملة: «والدليل... بالمعاندة»، وردت هكذا: «فالأمر على هذا النحو كذلك. ولبرهان على ما قلنا إنما يأتي»(ب).

(٢٠) جملة: «على الكل... موجود»، وردت هكذا: إذا كان الحمل صحيحاً على كل الموضوع، فإنه موجود» (ب).

(٢١) وما هو بذاته هو أوّلاً (ب).

(٢٢) فيها هو (ب).

(٢٣) جوهرهما هو في (ب).

(٢٤) هو (+ ب).

(٢٥) موجود (م).

(٢٦) ما هنا (ك).

(٢٧) وأيضاً (ك).

(٢٨) موجودة الجزئيات للآحاد بذاتها.

(٢٩) الأوحاد (ك).

موجودة على أحد هذين الضربين فهي أعراض، مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان.

5 وأيضاً ما لا يقال على شيء آخر موضوع، مثال ذلك إن الذي يمشي إنما يمشي[٣٠]، وهو شيء آخر. وكذلك الأبيض أيضاً. فأما[٣١] الجوهر وكل ما يُقصد[٣٢] إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر ـ فالأشياء التي لا تقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها، وأما التي هي على موضوع[٣٣] فهي أعراض.

10 وأيضاً على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته، أقول إنه بذاته، وأما ما لم يكن من أجل ذاته فعَرَض. مثال ذلك إن كان عندما يمشي إنسان ما حدث البرق، فذلك عَرَض؛ وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل يمشي ولكن[٣٤] إنما نقول إن هذا[٣٥] عَرَض واتفق. فأما إن كان من أجله[٣٦] فهو بذاته: مثال ذلك إذا مات إنسان ما[٣٧] عندما ينحر في النحر

15 نفسه فإن ذلك من أجل النحر[٣٨] وليس إنما عَرَض واتفق أن يكون ما[٣٩] ينحر يموت.

فالأشياء المقولة[٤٠] والتي تقال[٤١] في المعلومات إنها بذاتها[٤٢] على

---

(٣٠) بالنسبة إلى من يمشي إنما هو الذي يمشي (ب).
(٣١) وأما (ب).
(٣٢) يدل على المقصود (ب).
(٣٣) أي في موضوع (فوق).
(٣٤) أنه يمشي، لكن (ب).
(٣٥) هذه (ك).
(٣٦) نفسه (+ ب).
(٣٧) أن يكون الإنسان (ب).
(٣٨) جملة: «ينحر... النحر»، وردت هكذا: ينحر «يموت فنقول إن ذلك بذاته من قبل أن ذلك كان بسبب الذبح»(ب).
(٣٩) أنه عندما (ب).
(٤٠) فالأشياء المقولة (– ب).
(٤١) والتي تقال (– ك).
(٤٢) إنها بذاتها (– ب).

الإطلاق بهذا النحو[٤٣] على[٤٤] أنها موجودة في المحمولات، وأن[٤٥] هذه موجودة[٤٦] في تلك[٤٧]، فتقول فيها إنها[٤٧] موجودة من أجل ذاتها من[٤٨] الاضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألاّ تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة. مثال ذلك في الخط: إما الاستقامة، وإما الانحناء؛ وفي العدد: إما الفرد وإما الزوج. وذلك أن المضاد إما عدم وإما نقيض في ذلك الجنس نفسه. مثال ذلك: الزوج هو ما لم يكن في العدد فرداً من[٤٩] أنه قد يلزم لزوماً. فلهذا السبب[٥٠] كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة. فمن الاضطرار أن هذه أيضاً[٥١] موجودة بذاتها. أما القول على الكل والقول بذاته، فبهذا النحو يُلخَّص[٥٢].

20

(١٩٦ب)

25

وأما[٥٣] الكلي فأعني به الأمر[٥٤] الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود[٥٥]. فمن البيّن إذن أن جميع[٥٦] التي هي كلية هي موجودة للأمور من الاضطرار. وقولي «بذاته» وقولي «بما هو موجود» هما[٥٧] واحدة بأعيانها. مثال ذلك: أن النقطة موجودة للخط بذاتها[٥٨] والاستقامة أيضاً، وذلك أنهما[٥٩] له بما هو خط. والتساوي[٦٠] أيضاً للزاويتين القائمتين هو معنى[٦١] موجود للمثلث بما هو مثلث، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث

30

---

(٤٣) إما (ب)، بهذه النحو (ك).
(٤٤) على (– ك).
(٤٥) أن (– ب).
(٤٦) موجود (ك).
(٤٧) فهي (ب).
(٤٨) ومن (ك).
(٤٩) قِبَل (+ ب، ك).
(٥٠) إن (+ ك).
(٥١) هي (+ ك).
(٥٢) فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته (ب).
(٥٣) فأما (ك).
(٥٤) الشيء (فوق).
(٥٥) أي أول (فوق).
(٥٦) الأشياء (+ ب).
(٥٧) أشياء (+ ب).
(٥٨) بذاته (فوق).
(٥٩) موجودان (+ ب).
(٦٠) المتساوي (ك)؛ المساواة (فوق).
(٦١) شيء (ب).

مساوية لقائمتين بذاته. وأما[٦٢] الكلي، فحينئذ يكون موجوداً ـ إذا كان[٦٣] في[٦٤] شيء اتفق[٦٥]، ويتبيّن أنه يوجد أن[٦٦] في الأول أيضاً[٦٧]. مثال 35 ذلك أن يكون[٦٨] التساوي للقائمتين، لا للشكل[٦٩] على طريق الكلية. هذا على أنه قد يتبيّن من أمر الشكل أن له المساوية[٧٠] لقائمتين، لكن ليس في أي شكل اتفق، ولا[٧١] يُستعمل[٧٢] هذا المعنى المبرهَن أيضاً[٧٣] في أي شكل اتفق. وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقائمتين، وأما 40 المثلث المتساوي الساقين فأي شيء اتفق منه فزاياه مساوية لقائمتين[٧٤]، لكن ليس ذلك أولاً، لكن إنما ذلك أولاً للمثلث[٧٥]. وأما تلك الأُخَر 74 - فذلك على نحو ما، لا بذاته، موجود[٧٦] ذلك المتساوي الساقين ليس هو على طريق الكلي، لكن قد يفوق ذلك ويفضل[٧٧].

---

(٦٢) والمحمول إن كان هو (ب).
(٦٣) متى وجد (ب).
(٦٤) أي (+ ب، ك).
(٦٥) كان (فوق).
(٦٦) موجود (ب)، يوجد أن لا (ك).
(٦٧) أيضاً (– ك).
(٦٨) أن يكون (– ك).
(٦٩) الشكل (ك).
(٧٠) هذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين مساويتين (ب).
(٧١) أيضاً (+ ب).
(٧٢) هذه (ك).
(٧٣) أيضاً (– ب).
(٧٤) جملة: «وأما المثلث. . . لقائمتين» (ـ ب).
(٧٥) فالأمر الذي أي شيء اتفق منه هو الأول مما يتبيّن أن له زوايا مساوية لقائمتين أو شيئاً آخر، أي شيء كان. فهذا هو موجود أولاً على طريق الكلي. والبرهان بذاته على طريق الكلي هو لهذا (+ ب).
فالأمر الذي أي شيء اتفق منه هو أولاً يتبين أن له زوايا مساوية لقائمتين أو شيء آخر أي شيء كان فهذه أولاً موجود على طريق الكلية والبرهان بذاته على طريق الكلية هو لهذا (+ ك).
(٧٦) لوجود (ب).
(٧٧) ذلك قد يقصد (ب)، أي بأن يوجد لغيره (فوق يقصد).

ـ ٥ ـ

[الأغاليط في كلية البرهان][١]

وقد ينبغي ألا نُختَدَع[٢] ويغني[٣] عنا من الكثيرة وقد[٤] يعرض أن[٥] يبرهن[٦] الأول الكلي برهاناً. وقد نُختَدَع هذه الخدعة ويغني عنا هذا[٧] المعنى: إما بأنه لا يوجد ولا شيء واحد[٨] هو[٩] أعلى غير الأشياء الجزئية والوحيدة، فإما[١٠] أن يوجد إلاّ أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع غير مسمّى؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كل لكل[١١] في الجزء و[١٢] في الأشياء التي يتبيّن فيها. وذلك أن في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجوداً وعلى الكل، غير أنه ليس هو لهذا[١٣] أوّلاً على طريق الكلية. وأعني بقولي لهذا[١٤] أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا[١٥] متى كان له أوّلاً[١٦] على طريق الكلية. فإن بيّن الإنسان أن[١٧] المستقيمة لا

(5) (١٩٧أ) (10)

---

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) نخدع (ك).
(٣) ويغيب (ب).
(٤) عنا أنّا مرات كثيرة قد (ب).
(٥) نقول بأن نظن أنه ليس الأمر الذي يبين أولاً كلي أو عندما نظن أنه قد (+ ب).
(٦) تبرهن (ب).
(٧) هذه (ك).
(٨) واحداً (ب).
(٩) يقتضيه هو (ب).
(١٠) وأما (ك).
(١١) كالكل (ب).
(١٢) و (– ب).
(١٣) لهذه (ك).
(١٤) لهذه (ك).
(١٥) هذه (ك).
(١٦) أول (ب).
(١٧) الخطوط (+ ب).

تلتقي، فقد يُظن أن البرهان هو لهذا الشيء من قِبَل أنه موجود في جميع
15 المستقيمة. وليس الأمر هكذا، إلا أنه[١٨] ليس بسبب أن هذه هي متساوية
على هذه الجهة يكون هذا موجوداً[١٩]؛ لكن من قِبَل أنها متساوية كيفما
اتفق. ـ ولو لم يكن مثلث إلا ما كان متساوي الساقين، لقد كان يُظن[٢٠] أن
البرهان هو له من حيث هو متساوي الساقين،[٢١] ـ وأنه قد كان يمكن
في[٢٢] المتناسب هو أيضاً بالتبديل[٢٣] متناسباً[٢٤] بما هي أعداد وبما
هو[٢٥] خطوط وبما هي[٢٦] مجسّمات وبما هو أزمنة، كما كان يبيّن[٢٧] في
20 وقت ما[٢٨] على كل واحد من هذه على انفراد[٢٩]. أو يكون تبيّن على
جميعها[٣٠] ببرهان واحد، لكن لما[٣١] كان ليس يوجد شيء واحد
تسمّى[٣٢] هو هذه بأجمعها، أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسّمات،
وهي مختلفة بالنوع، وإنما[٣٣] كان يقتضب كل واحد منها على انفراد[٣٤].
والآن يظن أنه يتبيّن الكلي[٣٥]. وذلك أنه لم يكن موجود ذلك[٣٦]

---

(١٨) لأنه (ب).
(١٩) هذه موجود (ك).
(٢٠) ولو لم يكن مثلث إلاّ المثلث المتساوي الساقين لقد كان لظانّ أن يظن (ب).
(٢١) وأن يكون ما هو يتناسب (ب).
(٢٢) أن (+ ك).
(٢٣) متناسب بما هو أعداداً (ك).
(٢٤) أيضاً (+ ب).
(٢٥) هي (ب).
(٢٦) هو (ك).
(٢٧) بيّنا (ب)؛ بين (فوق).
(٢٨) في وقت ما (– ب).
(٢٩) منها على انفراده (ب).
(٣٠) فكان يمكن في كلها أن يتبيّن أمِرها (ب).
(٣١) أما (ب).
(٣٢) مسمّى (ب).
(٣٣) فإنما (ب).
(٣٤) انفراده (ب).
(٣٥) وأما البرهان الآن فيما هو كلي يتبين (ب).
(٣٦) موجود ذلك (– ب).

البرهان[٣٧] بما هي خطوط أو بما هي أعداد، لكن بالأمر[٣٨] الذي[٣٩] من
25 أجله يضعون[٤٠] أنه كلي ولهذا[٤١] السبب. ولا أن يتبيّن[٤٢] إنسان أيضاً في
واحد واحد من المثلثات ببرهان واحد أو ببراهين مختلفة أن كل واحد من
المتساوي الأضلاع على انفراده وغير المتساوي الأضلاع والمتساوي الساقين
زوايا كل واحد منها مساوية لقائمتين، يكون قد يعلم أن[٤٣] المثلث زواياه
(١٩٧ب) الثلاث مساوية لقائمتين إلا أن يكون على ذلك النحو السوفسطائي، ولا أيضاً
على المثلث بأسره، ولا أيضاً يعلم أنه ولا مثلث واحد[٤٤] آخر خارج عن
30 هذه. وذلك أنه ليس يُعلم[٤٥] من طريق أنه مثلث ولا أيضاً أن كل مثلث
كذلك، لكن إنما يُعلم من طريق العدد. وأما بالنوع فليس كل. ولا أيضاً
إن[٤٦] كان لا يوجد ولا واحد لا نعلمه[٤٧].

فمتى إذن لا نعلم على طريق الكلي، ومتى يُعلم على الإطلاق؟ فنقول
إنه من البيّن أنه لو كان معنى[٤٨] الوجود للمثلث وللمتساوي[٤٩] الأضلاع
هو بعينه[٥٠] إما[٥١] لواحد واحد من واحد[٥٢] أو[٥٣] لجميعها. وإن لم
يكن[٥٤] واحداً بعينه[٥٥]، لكن[٥٦] قد يجب أن يكون المثلث[٥٧] معنى
آخر، فإنه لا يُعلم.

---

(٣٧) البرهان (– ك).
(٣٨) من قبل الأمر (ب).
(٣٩) هو (+ ك).
(٤٠) يضعونه (ب).
(٤١) ولهذه (ك).
(٤٢) بيّن (ب).
(٤٣) يعلم بعد إن كل (ك).
(٤٤) واحداً (ب).
(٤٥) ذلك من أمره (+ ب).
(٤٦) وإن (ك).
(٤٧) يعلمه (ك).
(٤٨) أن ذلك إن كان (ب).
(٤٩) والمتساوي (ب).
(٥٠) هو بعينه (– ب) وفي (ك) هو من واحد بعينه.
(٥١) أو (ب).
(٥٢) من واحد (– ب، ك).
(٥٣) وأما (ك).
(٥٤) وإن لم يكن (– ب).
(٥٥) فأما إن لم يكن الوجود لها واحداً بعينه (+ ب).
(٥٦) لكان الوجود (ب).
(٥٧) المثلث (– ب).

3 أوَ ليت[٥٨] شعري[٥٩] بما هو مثلث أو بما هو متساوي الساقين؟ ومتى يكون من أجل هذا[٦٠] موجوداً أوّلاً؟ وبالجملة[٦١] لأي شيء هو البرهان؟ فمن البيّن أن الأمر الذي إذا ارتفعت له يوجد أوّلاً. مثال ذلك أن المثلث المتساوي الساقين المعمول من النحاس قد توجد له زوايا[٦٢] مساوية لقائمتين، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس وأنه متساوي الساقين أيضاً. ـ إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه[٦٣] شكل أنه النهاية[٦٤]، غير أن ذلك ليس من حيث هو أوّل مغترماً فأذى بكون الأول[٦٥]. فإن كان[٦٦] بأن[٦٧] يكون مثلثاً. فمن أجل هذا يوجد أيضاً[٦٨] لتلك الباقية. فالبرهان[٦٩] على طريق الكلي هو لهذا[٧٠]. - 74

---

(٥٨) فليت (ب).

(٥٩) البرهان إنما يوجد أوّلاً وبالكلية (+ ب).

(٦٠) هذه (ك).

(٦١) بالكلية (فوق).

(٦٢) الزوايا (ب) وفي (ك) وعليا ـ هكذا ـ.

(٦٣) إنه (– ك).

(٦٤) أو أنه نهاية (ب).

(٦٥) من حيث هو هذان أول فعند ماذا إذن أوّل(ب).

(٦٦) ثانياً (+ ب).

(٦٧) بأن (– ب).

(٦٨) البرهان بدل «أيضاً» (ب).

(٦٩) والبرهان (ك).

(٧٠) لهذه (ك).

ـ ٦ ـ
[الضرورة أساس في مبادىء البرهان][١]

5 وإن[٢] كان العلم البرهاني من مبادىء ضرورية، وذلك أن ما يعلمه الإنسان علماً لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور (إذا[٣] كان بعضها موجوداً في حدود بعض[٤]، وبعضها ـ وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد في الأمور الأمور أنفسها[٥] ـ موجودة في حدود المحمولات عليها) ـ (١٩٨أ) فمن البيّن أن القياس البرهاني[٦] إنما يكون من أمثال هذه. وذلك أن كل 10 شيء إما أن يكون بموجوداً[٧] بهذا[٨] النحو، وإما أن يكون بالعَرَض والأشياء التي بالعَرَض ليست ضرورية.

فإما أن يكون ينبغي أن نُجري القول على هذا[٩] النحو، وإما أن[١٠] نضع مبدءاً ما. فنقول: إن البرهان هو شيء ضروري، وإن كان شيء ما قد تبيّن[١١] فإن[١٢] لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فقد يجب إذن 15 أن يكون القياس من أشياء ضرورية. وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يقيس

---

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) فإن (ب).
(٣) إذ (ب).
(٤) الأمور (ب).
(٥) للأمور نفسها (ب).
(٦) المقاييس البرهانية (ب).
(٧) موجوداً (ب).
(٨) بهذه (ك).
(٩) هذه (ك).
(١٠) بأن (ك).
(١١) يبين (ب).
(١٢) هذا (+ ب).

من مقدمات صادقة، من غير أن يبرهِن. فأما من الضرورية[١٣] فلا سبيل إلى غير أن يبرهِن[١٤]، وذلك أن هذه هي خاصة البرهان. والدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة[١٥] إنما نأتي بها على الذين يظنون أنهم قد بيّنوا أشياء بهذه النحو، وهو أنه ليس من الاضطرار إن 20 رأينا أن ذلك قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه[١٦] أو أنه بحسب القول فقط.

فظاهر بيّن من[١٧] هذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ المبادىء متى كانت المقدمة صادقة مقبولة[١٨] هم قوم بله[١٩] مثل ما يأتي به السوفسطائيون، من أن معنى أن يعلم هو أن له نفساً العلم[٢٠]. وذلك أنه ليس إنما هي[٢١] مبدءاً من طريق ما هي[٢٢] مقبولة أوّلاً، لكن من طريق أنها 25 أُولى[٢٣] لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان. وليس كل حق هو مناسباً خاصيّاً[٢٤].

وقد يتبيّن من هذه الأشياء أيضاً[٢٥] أنه إن كان الذي ليس له[٢٦] عنده

(١٣) أن يبين (ب).
(١٤) إلاّ من الضرورية (ب).
(١٥) المعاندة (ك).
(١٦) جملة: «بهذه النحو. . . عليه»، وردت هكذا: «بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضرورياً أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى» (ب).
(١٧) من (– ك).
(١٨) مشهورة (ب)؛ مقبولة (فوق).
(١٩) فيهم عته (ب).
(٢٠) وهو أن الذي له علم يعلم ما هو العلم (ب).
(٢١) تكون المقدمة (ب).
(٢٢) بأن تكون (ب).
(٢٣) أول (ك).
(٢٤) خاصّاً (ك).
(٢٥) وذلك (+ ك)، أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية وذلك (+ ب).
(٢٦) له (– ك).

القول[٢٧] على لِمَ الشيء عندما[٢٨] البرهان موجود ليس هو عالماً. وهذا[٢٩] يكون بأن تكون آ موجودة لـ حـ من الضرورة، وأما آ[٣٠] لـ بـ التي هي أوسط وبتوسطه، كان البرهان ليس هو من الضرورة فإنه لا يُعلم لِمَ هو. 30
وذلك أنه[٣١] ليس هو من أجل الأوسط إذ كان هذا[٣٢] قد يمكن ألا يكون[٣٣]، وأما النتيجة فهي ضرورية. ـ وأيضاً متى[٣٤] كان الإنسان لا يعلم من حيث عنده[٣٥] القول الآن وهو باق والأمر الذي كان يعلمه[٣٦] قبل باق ولم يتبعه[٣٧]. والأوسط قد يفسد فساداً من قِبَل أنه ليس هو ضرورياً. فقد يكون القول إذن[٣٨] حاصلاً له[٣٩] باقياً والأمر باق، غير أنه لا يُعلم. فإذن 35
ولا فيما تقدّم كان يُعلم أيضاً. وآخر[٤٠] لم يكن الأوسط قد فسد، لكن[٤١] قد يمكن أن يفسد، فالأمر اللازم هو ممكن، إلا أنه غير ممكن أن يكون حالياً في مثل هذه الأمور[٤٢] التي هذه حالها حال من هو عالم[٤٣].

75a أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط الذي به تثبت ليس[٤٤] ضرورياً. وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على الضروري من أشياء غير ضرورية، كما يكون الصدق من أشياء غير صادقة. وأما متى كان الأوسط ضرورياً، فالنتيجة[٤٥] موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة 5

---

(٢٧) أي المعرفة بالعلة، أي أنه إذا أمكن البرهان، لكي كانت القِلة مجهولة، فإنّ هذا لا يؤدّي إلى معرفة علمية (فوق).
(٢٨) و (ب).
(٢٩) وهذه (ك).
(٣٠) آ (– ب).
(٣١) إن هذا (ب).
(٣٢) هذه (ك).
(٣٣) يوجد (فوق).
(٣٤) إن (ب).
(٣٥) له (ب).
(٣٦) من (+ ب).
(٣٧) ينسه (ك).
(٣٨) إذن القول (ك).
(٣٩) و (+ ب).
(٤٠) فإن (ب).
(٤١) لأن (ك).
(٤٢) أن يكون لنا علم بالأشياء (ب).
(٤٣) حال من هو عالم (– ب).
(٤٤) هو (+ ب).
(٤٥) أيضاً (+ ب).

التي من المقدمات الصادقة هي أيضاً دائماً صادقة. ولكن[٤٦] فلتكن[٤٧] آ على بَ من الاضطرار، وهذه أي بَ[٤٨] على حَـ، فـ آ إذن موجودة أيضاً لـ حَـ من الاضطرار. فأما إذا لم تكن النتيجة ضرورية قولا الأوسط أيضاً يمكن أن يكون ضرورياً. وإلا، فلتكن آ موجودة لـ حَـ ليس من الضرورة، ولـ بَ، وهذه أيضاً لـ حَـ من الاضطرار[٤٩]: فـ آ[٥٠] تكون موجودة لـ حَـ أيضاً[٥١] من الاضطرار، لكن لم يوضع هذا[٥٢]. فلما كان متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الاضطرار، فمن البيّن أنه قد يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصل لنا[٥٣] بأوسط هو أيضاً ضروري. وإلا لم يكن بالذي هو عالم[٥٤]، لا لِمَ الشيء ولا أن ذلك الأمر موجوداً[٥٥] من الاضطرار، لكن إنما يظن ظناً أنه يعلم، وهو لا يعلم إذ[٥٦] كان ظاناً بالأمر الذي ليس هو ضرورياً أنه ضروري أولاً لم يكن بالذي[٥٧] يظن ولا ظناً أيضاً على مثال واحد[٥٨] كان عنده من أمر الشيء أنه قد كان عالماً به موجوداً[٥٩] بالأوساط، أو كان عنده من أمره لِمَ هو بالأوساط أيضاً على مثال واحد. وذلك أن الأعراض التي ليست موجودة بالذات[٦٠] على الجهة التي عليها حُدِّدت ومُيِّزت[٦١] الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني. وذلك أنه لا سبيل من الضرورة[٦٢] إلى أن يبيّن أن[٦٣] النتيجة إنها من الاضطرار[٦٤] ضرورة[٦٥] إذ كان العَرَض قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألاّ[٦٦]

(٤٦) ولكن (– ب).
(٤٧) فلتكن (– ك).
(٤٨) أي بَ (– ب).
(٤٩) جملة: «فأما إذا... من الاضطرار» (– ك).
(٥٠) إذن قد (+ ب، ك).
(٥١) أيضاً (– ب).
(٥٢) هذه (ك).
(٥٣) له (ك).
(٥٤) نعلم (ب).
(٥٥) موجود (ب).
(٥٦) إذ (– ك).
(٥٧) وإلا يكون (ب).
(٥٨) على مثال واحد (– ب).
(٥٩) أنه موجود (ب)؛ بأنه موجود (ك).
(٦٠) الذات (ك).
(٦١) وهي (ك).
(٦٢) من الضرورة (– ب).
(٦٣) أن (– ك).
(٦٤) إنها من الاضطرار (– ب).
(٦٥) ضرورة (– ك)؛ ضرورية (ب).
(٦٦) أن لا (ك).

يؤخذ. وذلك إنما[٦٧] أريد بقولي هذا[٦٨] عَرَضاً هذه حاله. ـ على أنه لعل الإنسان أن يتشكّك فيقول: إنه[٦٩] إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة، فأي سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية؟ وذلك[٧٠] أنه لا فرق في ذلك أن يكون الإنسان عندما يسأل أي شيء اتفق يصرّح بعد[٧١] ذلك بالنتيجة. وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضروري من أجل الذي قيلت[٧٢]، لكن من قِبَل أنه قد يلزم ضرورة أن يحس بها ويتلوها[٧٣] ويصرّح بها الذي يقول الأقاويل، وأن يقولها قولاً حقاً إن كانت هذه موجودة على الحقيقة. 25

ولما كانت الأشياء الموجودة بذاته وبما هو[٧٤] كل واحد واحد[٧٥]، فمن البيّن الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها. ومن أمثال هذه هي موجودة. وذلك أن الأعراض ليست ضرورية. ولهذا[٧٦] السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار، ولا أيضاً لو كانت موجودة دائماً إلا أنها ليست بالذات[٧٧]. مثال ذلك المقاييس التي تكون بالدلائل[٧٨]. وذلك أن ما هو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات، ولا أيضاً لِمَ هو. ومعنى هو هو أن يعلم[٧٩] بالعلة فمن أجل ذاته أدري[٨٠] أن يكون الأوسط موجوداً للثاني أيضاً[٨١]. 30 35

---

(٦٧) أني ما (ب)؛ إنما (ك).
(٦٨) هذه (ك).
(٦٩) أنه (– ب).
(٧٠) إذ (ب).
(٧١) عند (بّ).
(٧٢) القضايا المطلوبة (ب).
(٧٣) يخبر بها (ب).
(٧٤) من الاضطرار في (ب).
(٧٥) من الأجناس إنما هي جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد (+ ب).
(٧٦) ولهذه (ك).
(٧٧) بالضاد (ك).
(٧٨) بالعلامات (ب).
(٧٩) أن نعلم لِمَ هو هو أن نعلم بالعلة (ك).
(٨٠) جملة: ومعنى... أدري» وردت هكذا: «وذلك أن العلم بالشيء: لِمَ هو؟ هو أن نعلمه بالعلة. فقد يجب إذن لهذا السبب» (ب).
(٨١) والأول للأوسط بالذات (+ ب)؛ والأول والأوسط أيضاً (+ ك).

- ٧ -

[عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخرفي البرهان][١]

فلا سبيل لنا إلى[٢] أن نقيم[٣] البرهان من حيث يستعمله العلة[٤] من جنس إلى جنس آخر مثل أن ننقل معاني الهندسة[٥] فنستعملها في صناعة العدد. وذلك أن الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء الذي يتبيّن، وهو[٦] النتيجة، وهذا[٧] هو الموجود[٨] لجنس ما بذاته؛ والثاني العلوم المتعارفة. والعلوم المتعارفة هي التي منها[٩] أي البرهاني؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته. فالتي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها. وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس[١٠] العدد وعلم[١١] الهندسة، فلا سبيل للبرهان العددي[١٢] إلى أن يطابق ويستعمل في[١٣] الأعراض اللازمة للأعظام[١٤]، إذا[١٥] كانت الأعظام ليست

ب)

75

---

(١) العنوان (- م، ك).

(٢) وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس (ب).

(٣) أن ينقل (ب).

(٤) من حيث يستعمله العلة (- ب).

(٥) المعاني الهندسية (فوق).

(٦) وهي (ك).

(٧) وهذه (ك).

(٨) الذي يوجد (فوق).

(٩) هي (+ ب).

(١٠) علم (+ ب).

(١١) وجنس (ك).

(١٢) للبرهان العددي (- ب).

(١٣) يطابق بالبرهان على (ب).

(١٤) البرهان على الأعداد (+ ب).

(١٥) إذ (ب).

أعداد[١٦]. وأما [١٧] كيف يمكن أن يكون هذا[١٨] في بعض الأشياء، فنحن نخبر عنه بآخرة[١٩].

ولما[٢٠] البرهان العددي فهو مقتنٍ[٢١] دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان، وكذلك تلك الأُخَر[٢٢] الباقية، فقد يجب إذن ضرورة متى عزم المبرهِن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنس واحداً بعينه: إما على الإطلاق، وإما على جهة ما. وأما أن هذا[٢٣] لا يمكن أن يكون على جهة أخرى فذلك بيّن. وذلك أن الطرفين والأوساط[٢٤] قد يجب[٢٥] ضرورة أن يكون من جنس واحد بعينه، فإنها إن لم تكن بذاتها فهي أعراض. ولهذا[٢٦] السبب ليس لعلم الهندسة أن يبيّن أن العلم بالأضداد واحداً[٢٧] وأن المكعّبين مكعّب واحد. ولا لعلم آخر[٢٨] اللّهم إلا أن يكون ذلك في الأشياء التي تقال[٢٩] بعضها عند[٣٠] بعض هذه الحال، وهي أن يكون أحد الشيئين تحت الآخر بمنزلة ما المعاني المناظرية[٣١] تحت الهندسة، ومعاني تأليف اللحون تحت علم العدد. ولا أيضاً أن يوجد شيء ما للخطوط لا بما هي خطوط ولا بما هو من مبادىء خاصة، مثل[٣٢] أن نبيّن أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط، أو أنه مقابل الخط[٣٣] المستدير، وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسها الخاص بها معنى لها ولكن[٣٤] من قِبَل أنه شيء عام.

---

(١٦) أعداداً (ب).
(١٧) فأما (ب).
(١٨) هذه (ك).
(١٩) نخبر بذلك فيما بعد (ب).
(٢٠) أما (ب و ك).
(٢١) مبين (ك).
(٢٢) العلوم (ب).
(٢٣) هذه (ك).
(٢٤) والأوسط (ب)؛ الأساط (فوق).
(٢٥) لزم (ب).
(٢٦) ولهذه (ك).
(٢٧) واحد (ب).
(٢٨) أيضاً ما لعلم آخر (+ ب)، ما لعلم آخر (+ ك).
(٢٩) حال (ب).
(٣٠) عن (ب).
(٣١) المناطة به (ك).
(٣٢) مثال ذلك (ك).
(٣٣) للخط (ب).
(٣٤) الخاص مقتن لكن (ب).

ـ ٨ ـ

[تعلّق البرهان بالنتائج الثابتة أبداً][١]

ومن البيّن الظاهر أنه إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية، فمن الاضطرار أن تكون أيضاً نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي دائمة. فليس إذن برهان[٢] على الأشياء الفاسدة، ولا علم أيضاً على الإطلاق، اللّهم إلا أن يكون بطريق العَرَض، من قِبَل أنه[٣] ليس البرهان له بالكلية، لكن في وقت ما، وعلى جهة ما. ومتى كان البرهان موجوداً، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية وتكون فاسدة: أما فاسدة فمن قِبَل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضاً تكون موجودة؛ وأما إنها ليست كلية، فمن قِبَل أن هذا[٤] الشيء من الأشياء التي يكون فيها هو موجود[٥]، وهذا[٦] الآخر لا يكون موجوداً. ولهذا[٧] السبب لا سبيل إلى أن تقاس على طريق[٨] الكلية، لكن أنه الآن ـ وكذلك[٩] حالها في التحديد أيضاً، من قِبَل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن يكون برهاناً متغيراً[١٠] في الوضع، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان ـ وأما

---

(١) العنوان (ـ م، ك).

(٢) ولا برهان إذن (فوق).

(٣) أن (ب).

(٤) هذه (ك).

(٥) هذا موجوداً (ب).

(٦) وهذه (ك).

(٧) ولهذه (ك).

(٨) تحصيل (ب).

(٩) فكذلك (ك).

(١٠) مختلفا (فوق).

البراهين[١١] والعلوم بالأشياء التي تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم بكسوف القمر، فمن البيّن أن البراهين: أما من حيث هي مثل هذا[١٢] هي موجودة دائماً؛ فأما من حيث ليست دائمة[١٣] فهي جزئية[١٤]. 35

(١١) للبراهين (ك).

(١٢) هذه (ك).

(١٣) موجودة دائماً (ب).

(١٤) والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الأخر الباقية (+ ب).

ـ ٩ ـ

[المبادىء الخاصة واللامتبيّنة في البرهان][١]

ولما كان بيّناً ظاهراً أنه لا سبيل إلى أن يتبيّن كل واحد[٢] إلا من المبادىء التي لكل واحد، إذ كان الشيء الذي يتبيّن إنما هو موجود من طريق إنما[٣] أن ذلك[٤] موجود، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبيّن بمقدّمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط. فإنه قد تبيّن على هذا
1 النحو كما رام بروسن[٥] تربيع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عاميّة ليست متجانسة؛ وهذا[٦] هو موجود لشيء آخر أيضاً. ولهذا[٧] السبب قد تطابق هذه الأقاويل أشياء أُخَر أيضاً ليست متناسبة[٨] الجنس. فإذن ليس يعلم من طريق أن ذاك[٩] موجود، لكن بطريق العرض؛ وإلا فما
ب) كان البرهان نفسه يطابق جنساً آخر أيضاً.

وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى تعرّفنا أنه موجود بما
5 وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذاك[١٠] موجود: مثال ذلك أن العلم[١١] أن المثلث زواياه مساوية لقائمتين بأن يكون هذا الذي قيل

---

(١) العنوان (ـ م، ك)؛ وهكذا في سائر الفصول.
(٢) واحداً (م).
(٣) إنما (– ب).
(٤) ذاك (ب).
(٥) بروشن (ك)؛ BRYSON.
(٦) وهذه (ك).
(٧) ولهذه (ك).
(٨) في (+ ك).
(٩) ذلك (ك).
(١٠) إن ذلك (ك).
(١١) أنّا نعلم (ب).

موجود[١٢] له بذاته من مبادئه الخاصة به.

فإن كان إذن[١٣] الأوسط مجانساً مناسباً ومن جنس واحد بعينه[١٤].

10 وإن لم يكن كذلك فكذا تبيّن[١٥] معاني تأليف اللحون[١٦] بعلم[١٧] العدد. وأمثال هذه فقد تتبيّن[١٨] بياناً على مثال واحد، غير أن[١٩] منها فرقاً وذلك[١٩] أن البرهان على أنه موجود هو للعلم[٢٠] الأخير، إذ كان الجنس الموضوع هو آخر[٢١]. وأما لِمَ هو فهو[٢٢] شأن العلم الذي هو أعلى وهو الذي هذه[٢٣] التأثيرات موجودة له بذاته. فإذن بيّن ظاهر من هذه أيضاً أنه لا سبيل إلى أن يبرهَن[٢٤] على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادىء كل

15 واحد لكن من[٢٥] مبادىء هذه وقد يوجد لها شيء عام.

فإن كان هذا بيّناً، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تُبرهن المبادىء الخاصة[٢٦] بكل واحد وإلا فقد تكون تلك مبادىء جميعها، والعلم بتلك هو أحق من جميعها.

وذلك أنه إنما يكون يعلم أكثر من كان يعلم من أسباب هي أعلى[٢٧].

---

(١٢) موجوداً (ب).

(١٣) جملة: «هذا أيضاً موجوداً لما هو موجود بذاته فقد يجب ضرورة أن يكون الحد» (+ ب وهامش ك).

(١٤) نفسه (ك).

(١٥) فكما تتبين (ب).

(١٦) الجوهر (ب).

(١٧) بصناعة (فوق).

(١٨) أي مقدمات أول (فوق)؛ قد تتبيّن (ب).

(١٩) ثمت فرقاً هو (ب).

(٢٠) هو العلم (ك).

(٢١) كان النوع الذي هو موضوع له هو مميّز مختلف (ب).

(٢٢) من (+ ك).

(٢٣) هذه (- ب).

(٢٤) يكون برهان (ب).

(٢٥) من (- ب).

(٢٦) الخاصية (ك، ب).

(٢٧) أي مقدمات أول (فوق).

فإنه إنما يعلم من التي هي أكثر تقدماً متى لم يكن علمه من تلك هي[٢٨] أيضاً هي معلولات. فإن كان إذن يعلم أكثر، فعلمه أيضاً فأجود[٢٩]. وإن كان العلم إنما هو ذاك، فهو في باب العلم أكثر وأجود أيضاً. وأما البرهان فلا يطابق أن يُنقل إلى جنس آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل[٣٠] الهندسية عند المناظريّة وفي المعاني العددية عند تأليف اللحون.

وقد يصعب أن تعلم هل قد علمنا، أو لا. وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علماً يقيناً من مبادىء مناسبة[٣١] أو لا. وهذا هو معنى العلم. وقد نظن أنّا قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أُوَل. وليس هذا هكذا؛ لكن قد يجب أن تكون المعاني مناسبة ومجانسة للأوائل.

---

(٢٨) علل بدل: تلك هي (ب).

(٢٩) أجود (ب) وأجود (ك).

(٣٠) إن للمعاني (+ ب).

(٣١) خاصية به (+ ب).

ـ ١٠ ـ
[المبادىء المختلفة]

وأعني بالأوائل[١] في كل واحد من الأجناس هذه التي نصفها وهي التي لا يمكن المبرِهن أن يبرهن أنها موجودة. فأنا على ماذا تذل المبادىء[٢] والتي من هذه، فذلك يُقتضب اقتضاباً[٣]. فأما أنها موجودة[٤]: أما المبادىء فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذاً[٥]، وأما تلك الأُخَر فأن تبيّن: مثال ذلك أنه ما الوحدة أو ما المستقيم، وما المثلث. وقد تؤخذ[٦] الوحدة أخذاً أو العِظَم أيضاً. وأما تلك الأُخَر فتبيّن. 35

وقد يؤخذ[٧] في[٨] ما تستعمله العلوم البرهانية: أما بعض الأشياء فما تُخْصَى[٩] واحداً واحداً من العلوم، وأما بعضها[١٠] فأمور عامية، والعاميّة هي على طريق التناسب في كلما[١١] هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم ـ فالخاصّ هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا[١٢] والمستقيم مثل 40

---

(١) المبادىء (فوق).
(٢) الأوائل (ك).
(٣) فأما أنها موجودة (- ك).
(٤) و (+ ك).
(٥) فهو يقتضب ذلك في المبادىء اقتضاباً (+ ب).
(٦) توجد (ك).
(٧) يوجد (ك).
(٨) في (- ب).
(٩) تخص (ب)؛ مما تُخصَى (ك).
(١٠) بعضها (- م، ك).
(١١) كل ما (ب).
(١٢) هذه (ك).

هذا[١٣]. وأما الأمور العاميّة فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية. فكل[١٤] واحد من هذه[١٥] وقلّما[١٦] يجري هذا المجرى في[١٧] ذلك الجنس وذلك أن[١٨] فعلاً واحداً بعينه يفعل، وإن لم يوجد في جميعها، لكن في الأعظام فقط والعدد.

والأمور الخاصية هي تلك التي يؤخذ أيضاً أنها موجودة؛ في كل[١٩] ما[٢٠] ينظر فيه[٢١] العلم[٢٢] الأشياء الموجودة بذاتها[٢٣]. مثال ذلك: أما علم العدد للوحدة[٢٤]، وأما علم الهندسة فللنقط[٢٥]. وذلك أنهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنها هذا الشيء؛ وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها. مثال ذلك: أما علم العدد فأخذ[٢٦] ما هو الفرد أو[٢٧] ما هو الزوج، أو[٢٨] ما المربع و[٢٩] المكعب أو الدائرة.

وأما علم الهندسة فأخذ[٣٠] ما هو الأصم والمنكسر أو المنعطف.

وأما أنه موجود فيبيّنون بياناً بالأمور العاميّة ومن الأشياء التي يبيّنون بها؛ وكذلك[٣١] علم النجوم. ـ وذلك أن كل علم برهاني فثلاثة[٣٢]: أحدهما[٣٣] الأشياء[٣٤] التي نضع أنها موجود وهي ذلك الجنس الذي

---

(١٣) هذه (ك).

(١٤) كل (ك).

(١٥) هو كاف بمبلغ ما يستعمل في ذلك الجنس» (ب)، بدل: «وقلّما . . . الجنس.

(١٦) وما (ك).

(١٧) هو كافٍ، بدل: في (ك).

(١٨) أنه يكون (ب).

(١٩) كل (- ك).

(٢٠) وهذا هو الذي (ب).

(٢١) فيه (- ب).

(٢٢) من أمره في (+ ب).

(٢٣) بذاته (ب).

(٢٤) فالوحدة (+ ب).

(٢٥) فللنقطة (ك).

(٢٦) فنأخذ (ب).

(٢٧) و (ب).

(٢٨) و (ك).

(٢٩) أو ما ، بدل: و(ب).

(٣٠) فنأخذ (ب، ك).

(٣١) فكذلك (ك).

(٣٢) هو في ثلاثة أشياء (ب)؛ يؤخذ بثلاثة أشياء (فوق).

(٣٣) أحدها (ب).

(٣٤) الشيء الذي (فوق).

هو[٣٥] نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها والعلوم[٣٦] المتعارفة التي تقال[٣٧] لها عامية، فهذه[٣٨] هي الأوائل التي منها أولاً[٣٩] يبيّنون[٤٠].

15 والثالث التأثيرات وهي تلك التي يأخذون أخذاً على ماذا يدل كل واحد منها. وفي بعض العلوم لا مانع يمنع[٤١] من هذه. ماثل[٤٢] ذلك: أما الجنس، ألاّ يوضع إن كان وجوده ظاهراً. وذلك أنه ليس حال العمد وحال البارد وحال[٤٣] الحار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضاً

20 في أمر التأثيرات ألاّ يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة. كما أنه ولا الأمور العامية أيضاً: وذلك أنه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية[٤٤] تبقى[٤٥] الباقية متساوية[٤٦] من قبل أن ذلك ظاهر و[٤٧] كذلك[٤٨] وجود هذه الثلاثة في تبيّن[٤٩] الطبع[٥٠] بالدون[٥١] ذلك: أعني ما فيه يبرهن، والأشياء التي عليها يبرهن، والأشياء التي منها[٥٢] وليس يوجد أصل[٥٣] موضوع[٥٤] ولا من المصادرة أيضاً ما هو ضروري[٥٥] من

25 أجل ذاته ويُظن أنه ضروري. وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، وأنه ولا القياس أيضاً.

---

(٣٥) هو (– ب).
(٣٦) المعلوم (ك)؛ بذاته (فوق).
(٣٧) يقال (ب).
(٣٨) وهذه (ب).
(٣٩) أولاً (– ب).
(٤٠) يبينون (ك، ب).
(٤١) أن نصدق بشيء شيء (+ ب).
(٤٢) مثال (ك، ب).
(٤٣) وحال (– ب).
(٤٤) متساوية (+ ب).
(٤٥) تبقا (م).
(٤٦) ليس في السرياني بنقل إسحق الألفاظ التالية المعلّم عليها موجودة وهي: تبقي الباقية متساوية.
(٤٧) و (– ك).
(٤٨) ليس (+ ب).
(٤٩) نفس (ب).
(٥٠) ليس هو (+ ك).
(٥١) بدون (ب)؛ أي بدون ما هي في البرهان (فوق).
(٥٢) يبرهن (+ ب).
(٥٣) ولا شيء من الأصل (+ ب).
(٥٤) الموضوع (ب).
(٥٥) ضروري (– ب).

وذلك أن القول الخارج قد يعاند دائماً. لكن القول الباطن ليس يعاند دائماً. ـ فجميع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يبيّنها، إن كان أخذه لما هو مظنون(٥٦) عند المتعلّم، وإنما(٥٧) يضعها وضعاً، وهي أصل موضوع، أعني الوضع لا على الإطلاق(٥٨)، لكنها عند ذلك(٥٩) فقط. فأما

30 إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظنّ واحداً(٦٠)، أو من حيث ظنه على حد(٦١) فإنما يصادر عليه مصادرة(٦٢)؛ وهذا(٦٣) هو الفرق بين

المضادة(٦٤) وبين الأصل الموضوع. وذلك أن المضادة هي ما كان مقابلاً (أ٢) لظن(٦٥) المتعلِّم، وهذا(٦٦) الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن(٦٧) ويستعلمه(٦٨) من حيث لم يبيّنه.

3 وأما الحدود فليست الأصل الموضوع(٦٩)، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بموجود، لكن إنما هي أصول موضوعة(٧٠) في المقدمات. والحدود إنما ينبغي أن تُفهم(٧١) فقط، وهذا(٧٢) ليس هو

---

(٥٦) مظنوناً (ب).
(٥٧) فإنما (ب).
(٥٨) يحتمل أن يفهم منه الكلي وبالحقيقة.
(٥٩) ذاك (ب).
(٦٠) واحد (ب)؛ أي لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب.
(٦١) ضد (ب).
(٦٢) وبهذا المعنى يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة (+ ب).
(٦٣) وهذه (ك).
(٦٤) المصادرة (ب).
(٦٥) لظن (ك، ب).
(٦٦) هذه هو (ك)، هذا هو (ب).
(٦٧) أي يحتاج ال برهان.
(٦٨) ويستعمله ـ (ب).
(٦٩) يريد بالأصل الموضوع هاهنا المقدمات الأوائل.
(٧٠) أي إذا كانت في المقدمة إما محمولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة.
(٧١) نفهمها (ب).
(٧٢) هذه (ك).

أصلاً[٧٣] موضوعاً[٧٤]. لكن[٧٥] جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك[٧٦] موجودة، فولا المهندس أيضاً يصنع أشياء كاذبة، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تُستعمل أشياء كاذبة عندما نقول في ما[٧٧] ليس هو ذراعاً[٧٨] أنه ذراع، أو عندما نقول إن الخط المخطوط مستقيم وليس هو مستقيماً[٧٩]، والمهندس[٨٠] ليس يُنتج ولا نتيجة واحدة من طريق أنه[٨١] هذا[٨٢] الخط كما حرّر[٨٣] عنه؛ لكن الأشياء[٨٤] التي يستدل عليها بهذه.

40

- 77a -

وأيضاً[٨٥] المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود فولا[٨٦] واحد من هذين.

---

(٧٣) إلا أن يقول إنسان إن ما يسمع أصل موضوع.
(٧٤) جملة: «اللهم إلا أن يكون الإنسان يسمى السماع أصلاً موضوعاً ليكن الأصل الموضوع هو أنه حينما» (+ ب).
(٧٥) لكن (− ب).
(٧٦) تكون (ك).
(٧٧) فما (ك).
(٧٨) ذراعاً (ب).
(٧٩) مستقيمان (ك).
(٨٠) أي وذلك المهندس.
(٨١) إن (ب).
(٨٢) هذه (ك).
(٨٣) خُبِّر (ك، ب).
(٨٤) بالأشياء (ب).
(٨٥) فرق آخر بين المصادرة والأصل الموضوع وبين الحدود (فوق).
(٨٦) قولا (ك).



- ١١ -

[المصادرات]

5 فأما وجود[١] الصور أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان البرهان من معاً[٢] أن يكون، فليس هو شيئاً تدعو إليه الضرورة. وأما القول بأن الضرورة قد تدعو[٣] في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق. وإلاّ[٤] لم يكن الأمر الكلي موجوداً إن لم يكن هذا[٥] موجوداً. وإن لم يكن الكلي موجوداً كلاًّ[٦] وليس[٧] يكون الأوسط موجوداً، فإذن ولا البرهان أيضاً. فقد يجب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محمولاً على 10 الكبير، ليس على طريق الاتفاق في الاسم.

٢٠ب) فأما[٨] القول[٩] بأنه غير ممكن أن يحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معاً؛ فإنه ليس يأخذ[١٠] ولا برهان واحد، اللهم[١١] أن يكون ذلك

---

(١) هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكليْ وعلى الكلي، وكأنه شكل.
(٢) مُزْمَعاً (ب).
(٣) تدعوا (م).
(٤) وإن (ب).
(٥) هذه (ك).
(٦) كلاًّ (ب).
(٧) فليس (ك)، أو ليس (ب).
(٨) هذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التي قِوام البرهان منها إذا كانت ظاهرة لا تحتاج الى استثناء.
(٩) القصة (فوق).
(١٠) يأخذها (ب)؛ أي لا يذكرها لشأنها (فوق).
(١١) إلا (+ ك، ب).

عندما[١٢] تدعو الحاجة إلى[١٣] بيان[١٤] النتيجة[١٥] على هذا النحو[١٦].
وقد يتبيّن[١٧] عندما يقتصّون أن الأول قد يصدق على الأوسط بالإيجاب وأما بالسلب فلا يصدق. وأما الأوسط فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود[١٨] وغير[١٩] موجود؛ وكذلك الثالث أيضاً. وذلك[٢٠] أنه إن
15 سُلِّم[٢١] أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق القول عليه بأنه حيوان، وإن كان يصدق[٢٢] القول بذلك[٢٣] على ما هو لا[٢٤] الإنسان، إلا أن الإنسان هو حيوان، وليس هو لا حيوان، فيكون القول إذن صادقاً في قالياس، وإن كان في لاقالياس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو[٢٥] لا حيواناً[٢٦]. والشبيه[٢٧] في هذا[٢٨] هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط، لكن على أشياء[٢٩] أُخَر، من قِبَل أنه قد يقال على أشياء
20 كثيرة. فإذن ولا فرق في أمر النتيجة إن كان الأوسط[٣٠] هو وليس هو.

فأما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة[٣١] فإنه قد يأخذه

---

(١٢) يكون ذلك عندما (– ب).
(١٣) أن (+ ب).
(١٤) يتبين (ب).
(١٥) أن (+ ب).
(١٦) هذه حالها (ب)؛ أي إيجاب شيء ما وسلب سلبه، مثال قولنا الإنسان هو حيوان، وليس هو حيوان.
(١٧) أن النتيجة هذه حالها.
(١٨) موجوداً (م)؛ أي الأصغر.
(١٩) أو غير (ب).
(٢٠) هذا مثال لما ذكره.
(٢١) أعطى (فوق).
(٢٢) أيضاً (+ ب).
(٢٣) أي أنه حيوان (فوق).
(٢٤) لا (– ب).
(٢٥) هو (– ب).
(٢٦) حيوان (ب).
(٢٧) والسبب (ب)؛ أي في أن الأوسط لا يحمل على الأصغر.
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) أشياء (م).
(٣٠) وليس (+ م)؛ للأصغر (فوق).
(٣١) المناقضة (فوق).

البرهان السائق إلى المحال. وليس أخذه لهذا دائماً[٣٢] على طريق الكلية، لكن بمبلغ ما يكون كافياً، وهو كافٍ في جنس جنس[٣٣]، وأعني في الجنس بمنزلة ما هو في الجنس الذي نأتي فيه بالبراهين كما قيل فيما تقدّم أيضاً. 25

وقد يشارك جميع العلوم بعضها بعضاً في الأمور العاميّة، وأعني بالعاميّة التي يستعملونها على أنهم منها يبيّنون[٣٤]، لا لما فيه يبيّنون[٣٥] ولا أيضاً ما إيّاه يبيّنون.

والجدل لجميعها، وإن كان يوجد شيء ما يلتمس بالكلية[٣٦] تتبيّن[٣٧] الأمور العاميّة، مثال ذلك أنه لكل شيء: إما موجبة وإما سالبة، 30 وإن نقص من المتساوية متساوية أو شيء من أمثال هذه. وأما صناعة الجدل فليس حالها حالاً[٣٨] أنها للأشياء المحدودة، ولا أيضاً لجنس[٣٩] ما محدود، وإلا لم يكن بالتي تسأل ولا سؤالاً[٤٠]. وذلك أن الذي يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت أشياء متقابلة لا يتبيّن شيء واحد بعينه[٤١] وقد يتبيّن هذا في[٤٢] الكلام عن «المقاييس». 35

---

(٣٢) أي ليس في كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهندس، فإنه لا يشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة مناقضة لذلك الإيجاب.

(٣٣) جنسه (ك).

(٣٤) أي الموضوع (فوق).

(٣٥) أي المحمول (فوق).

(٣٦) يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا: وبالجملة إن كان يوجد شيء ما.

(٣٧) أي يوضع ما يدل عليه القول.

(٣٨) حال (ك).

(٣٩) الجنس (م).

(٤٠) سؤال (ك).

(٤١) قد (+ ب).

(٤٢) الكلام (– ب).

— ١٢ —

[السؤال العلمي]

إلا أنه إن كان السؤال القياسي[١] والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحد[٢] بعينه، وكانت[٣] المقدّمات[٤] في واحد واحد من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحد واحد منها، فقد يكون سؤال ما علمنا[٥] وهو الذي منه يكون قياس مناسب خاص في واحد واحد من العلوم. فمن البيّن
40 إذاً أنه ليس كل سؤال يوجد هندسياً[٦] ولا طبياً. وكذلك في تلك الأُخَر الباقية. لكن إما أن يكون من تلك التي منها تتبيّن[٧] ما من التي عليها
- 77b - الهندسة، وإما التي منها بأعيانها يتبيّن من المعاني التي منها الهندسة بمنزلة المسائل المُنَاظرية. وكذلك في تلك الأُخَر الباقية. والقول[٨] إنما ينبغي أن
5 يقبل[٩] في هذه من مبادىء ونتائج هندسية. وأما القول[١٠] في المبادىء فلا ينبغي للمهندس أن يوفي السبب بما هو مهندس، وكذلك في العلوم الأخر الباقية أيضاً.

فليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحد من العلماء عن كل شيء؛ ولا

---

(١) أي الجدلي.
(٢) واحداً (ب).
(٣) كانت (– ك).
(٤) أي السؤالات.
(٥) أي محدود وخاص بذلك العلم.
(٦) أي ليس يجب على المهندس أن يأتي بالسؤال (فوق).
(٧) معنى (+ ب).
(٨) والسبب (فوق).
(٩) يوفي (فوق).
(١٠) الكلمة (فوق).



أيضاً ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحد[١١]؛ لكن إنما يجب أن يجيب عن أشياء محدودة منحازة[١٢] في علمه. فإن وجد إنسان يجاري[١٣] المهندس قولاً ما ويناظره[١٤] بما هو مهندس، فمن البيّن أن فعله هذا يكون فعلاً جميلاً[١٥] متى كان يبيّن شيئاً ما من أمثال هذه. وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجميل[١٦]. ومن البيّن أنه ليس يكسف المهندس ولا تكسيفاً أيضاً، اللّهم إلا أن يكون بطريق العرض[١٧]. فإذن لا سبيل إلى الكلام في الهندسة بين قوم غير مهندسين. وذلك أنه قد يضل الذي تجري مناظرته[١٨] مجرى رديئاً. وكذلك في العلوم الأُخَر الباقية أيضاً. ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية، أترى قد توجد أيضاً مسائل ما غير هندسية؟ ـ وفي واحد واحد من العلوم مسائل هي بلا علم هندسية، فأيّما هي؟ وترى الذي هو بلا علم هو قياس[١٩] أم مغالطة؟ وهو في الهندسة؛ أم في صناعة أخرى؟ مثال ذلك السؤال الموسيقي هو غير هندسي في الهندسة. وأما الظن بأن الخطوط (٢٠ب) المتوازية تلتقي فهو هندسيّ على جهة ما، وغير هندسيّ على جهة أخرى.

وذلك أن هذا يكون على ضربين كالحال في: لا وزن، فيقال: لا[٢٠] هندسة ـ أما على نحو واحد فمن قبل أنها ليست موجودة له بمنزلة عدم الوزن، وأما بنحو آخر فمن قِبَل أنه مقتنٍ له اقتناءاً رديئاً. وهذا النحو من لا علم، وهو من أمثال هذه المبادىء، هو مضاد.

---

(١١) به (+ ب).
(١٢) منفردة (فوق).
(١٣) يجازي (م).
(١٤) ويناظر (ب).
(١٥) أي مثل ما فعل بقراط في تربيع الدائرة بأن عمل شكلاً هلالياً.
(١٦) مثل ما فعل أنطيفن وأبرسن في تربيع الدائرة فإن أنطيغن أخذ أن الخط المستقيم يطابق قوساً و أ برسن أخذ أنّ الصغير والكبير مستويان في الجنس.
(١٧) أي يعرض للمهندس ألا يكون معه علم الأمر الذي يسأل عنه مثل الطبيب مثلاً.
(١٨) مخاطبته (فوق).
(١٩) قَيْسُ (ب).
(٢٠) في السرياني: وأما بنحو واحد فغير هندسي من حيث هو غير مُقتنٍ لها بمنزلة غير اللحن، وأما بنحو آخر فبأنه مُقتنٍ لها اقتناءاً رديئاً.

فأما في التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال[٢١] من قِبَل أن الحد الأوسط هو أبداً مضاعف[٢٢]: وذلك أن آخر[٢٣] يُحمل على هذا كله وهذا يقال على الآخر[٢٤] كله[٢٥]، وأما المحمول فلا يقال[٢٦] كل؛ وهذه حالها حال ينظر إليها في الذهن[٢٧]. وأما في الجدلية[٢٨] فقد يضلون: أترى كل دائرة هي شكل؟ فإن رسمه رسماً كان ظاهراً. وما يرى الكلام المسمّى باليونانية آ آ في[٢٩] آ هو دائرة فظاهر أنها ليست دائرة.

30

وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدمة استقرائية. فكما أنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة - إذ[٣٠] كانت ليست على جميعها وكان القياس من المقدمات الكلية -، فمن البيّن الظاهر أنه ولا المعاندة أيضاً. وذلك أن المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة: إما برهانية وإما جدلية.

35

40 وقد يعرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأقاويل غير قياسية من قِبَل أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما، مثال ذلك بمنزلة ما كان يفعل قايس[٣١] في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة. وذلك أن النار تولّدها سريع كما زعم، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولّد سريعاً. فإنه على هذا النحو لا يكون قياس، اللّهم إلا أن تكون كثيرة الأضعاف قابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون، وكان التناسب الذي هو أسرع ما يكون في الحركة تابعاً للنار.

- 78a -

5 فكثيراً ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التي اقتضيت[٣٢] وأحياناً قد

---

(٢١) أي كما يقع في الجدل.
(٢٢) أي ليس هو إسماً مشتركاً (فوق).
(٢٣) أي الأكبر (فوق).
(٢٤) الأصغر (فوق).
(٢٥) بإيجاب كلي (فوق).
(٢٦) أي لا يقرن به سور (فوق).
(٢٧) التوهم (فوق).
(٢٨) الإقناعية (فوق).
(٢٩) كلام موزون.
(٣٠) إن (تحت).
(٣١) قانس (ب)؛ CAENEUS.
(٣٢) اقتضبت (ب و ك).

١٢أ) يمكن ذلك، لكنه ليس هو ممّا يُرى ويُعتقد.

ولو لم يكن يمكن أن يبيّن الحق من الكذب، لقد كان التحليل بالعكس سهلاً، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوي. فلتكن آ مما هو موجود[٣٣]، وإذا كانت هذه موجودة، فلتكن[٣٤] هذه الأشياء التي أعلم أنها موجودة موجودة ـ مثال ذلك الأشياء التي عليها بَ، فمن هذه إذاً أبيّن أن تلك موجودة. والأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر، من قِبَل أنه لا[٣٥] يوجد فيها ولا عرض واحد، لكن حدود. وبهذا المعنى أيضاً قد تخالف الأمور الجدلية. 10

وتزيد وتُنمى[٣٦] لا بالأوساط[٣٧]، لكن بأنهم يستأنفون[٣٨] فيقتضبون. مثال ذلك: آ بـ بَ، وهذه بـ حَـ، وهذه أيضاً بـ دَ، وعلى هذا[٣٩] النحو إلى ما لا نهاية. أو يعدلون إلى الجانب أيضاً بمنزلة آ على بَ وعلى هَـ. مثال ذلك إن كان العدد الكمي أو غير متناه أيضاً المرسوم عليه آ، والعدد الفرد الكمّي الذي عليه دَ، والعدد الفرد الذي عليه حَـ: فـ آ إذن هو على حَـ. ولكن[٤٠] أيضاً العدد الزوج ذو[٤١] كم ما عليه دَ[٤٢]، والعدد الزوج الذي عليه هَـ؛ فـ آ إذن[٤٣] هو على هَـ. 15 20

---

(٣٣) موجودة (ك).
(٣٤) لتكن (ك).
(٣٥) يقتضب (فوق).
(٣٦) وتنسى (م).
(٣٧) بالأوسط (ب)؛ الأساط (فوق).
(٣٨) بأن يقتضب زيادة (فوق).
(٣٩) هذه (ك).
(٤٠) وليكن (ب).
(٤١) الكمي (فوق).
(٤٢) على حَـ أيضاً ولكن العدد الزوج الذي ما عليه حَ (ك).
(٤٣) فإذن (ك).

ـ ١٣ ـ

[العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلّة]

والعلم بأن الشيء موجود[١]، والعلم «بِلِمَ هو»[٢] قد يخالف بعضهما[٣] بعضاً: أما أولاً[٤] ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا[٥] يكون[٦] على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى[٧]، والعلم بلِمَ هُو إنما يكون بالعلة الأولى؛
25 والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلة[٨] نفسها، بل بالتي تنعكس بالتساوي، أو بأشياء هي[٩] أعرف: ذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلة[١٠]. ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان، بمنزلة البرهان على أن[١١] الكواكب
30 المتحيّرة قريبة منا، من قِبَل أنها تلمع[١٢]. ـ ليكن[١٣] الذي عليه حـ

---

(١) إذا عرفناه من معلوله.

(٢) إذا عرفناه من علته.

(٣) بعضها (ك).

(٤) أي أن الفرق بينهما إذا كانا في علم واحد، يكون على ضربين.

(٥) هذه (ك).

(٦) يكون (ـ ك).

(٧) أي العلة القريبة.

(٨) بالعلة (ك).

(٩) يعني المعلول؛ أو بأشياء هي (ـ ك).

(١٠) أي عندنا.

(١١) أن (ـ ك).

(١٢) لا تلمع (ك)؛ لا تلمع (فوق).

(١٣) لكن (ك).

٢ب) المتحيّرة، والذي عليه بَ أنها لا تلمع، والذي عليه آ أنها قريبة منّا؛ فالقول بأن بَ على حَـ حق، وذلك أن المتحيّرة لا تلمع. وكذلك آ على بَ، فإن الذي لا يلمع هو قريب منا. وهذه فلتوجد بالاستقراء[١٤] أو بالحس. فـآ إذن موجودة لـحَـ من الاضطرار[١٥]. فقد تبيّن إذن أن الكواكب المتحيّرة قريبة منا.

فهذا[١٦] القياس ليس هو على «لِمَ الشيء»، لكن على أنه إذ[١٧] كان ليس سبب قربها منّا أنها لا تلمع، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع. وقد يمكن أن يتبيّن هذا بدال الآخر منهما[١٨] فيكون عند ذلك البرهان على «لِمَ هو». مثال ذلك: لتكن[١٩] حَـ المتحيّرة، ولتكن[٢٠] ما عليه بَ قربها منا، وليكن هَـ[٢١] أنها لا تلمع ما عليه آ ـ فـبَ موجودة لِـحَـ، وتكون أيضاً آ لـحَـ و آ أيضاً ـ وهي أنها لا تلمع ـ لـبَ؛ ويكون هذا[٢٢] القياس على «لِمَ هو»، إذ كان قد أخذت فيه[٢٣] العلة القريبة[٢٤] الأولى. وأيضاً كما يبيّنون أن القمر كريّ نيّر[٢٥] بذاته[٢٦]، وذلك أن الذي يقبل التزيّد بهذا الضرب من القبول هو كريّ والقمر يقبل[٢٧] التزيّد؛ فمن البيّن أنه كريّ. فعلى هذا النحو يكون قياس أنّه[٢٨]. وأما إذا وُضعَ القياس[٢٩] بالعكس[٣٠] فيكون القياس

---

(١٤) بالأسفرا (ك).

(١٥) أي لزومها للمقدمات من الاضطرار.

(١٦) فهذه (ك).

(١٧) إذا (ب).

(١٨) منها (ب).

(١٩) لكن (م).

(٢٠) لكن (م).

(٢١) هَـ (- ب).

(٢٢) هذه (ك).

(٢٣) منه (ك).

(٢٤) القريبة (- ب).

(٢٥) بيّن (ك).

(٢٦) جملة: «وذلك أن الذي يقبل التزيد بهذا الضرب من القبول هو كريّ يتزيد أنّه (+ ب).

(٢٧) هذا (+ ب).

(٢٨) أي موجود.

(٢٩) الأوسط (ب).

(٣٠) بعكس هذه الحال (فوق).

على «لِمَ هو»، وذلك أنه ليس إنما هو كريّ بسبب تزيّده[٣١]، لكن من **قِبَل**
10 أنه كريّ يقبل مثل هذه التزيّدات[٣٢]. فليكن القمر الذي عليه حَـ، والكريّ ما عليه بَ؛ ولكن[٣٣] التزيّدات ما عليه آ.

وأما الأشياء[٣٤] التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علة أعرف من العلة؛ أما أنّ[٣٥] الشيء فقد يتبيّن، وأما لِمَ هو فلا. ـ وأيضاً في الأشياء التي توضع الأوساط[٣٦] فيها خارجاً[٣٧] فإن في
(٢٠٥أ) هذه أيضاً إنما يكون البرهان على إنّ الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر
15 بالعلة نفسها ـ مثال ذلك: لِمَ لا يتنفس الحائط؟ فيقال: لأنه ليس بحيوان. فلو كان هذا[٣٨] هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب في التنفس[٣٩] ـ مثال[٤٠] ذلك إن كان السبب[٤١] هو السبب في ألاّ[٤٢] يكون الشيء موجوداً: مثل أنه إن كان وجود الحارّ[٤٣] والنار على

---

(٣١) هذا الضرب من التزيد (+ ب).
(٣٢) التزايدات (ك).
(٣٣) ليكن (ك، ب).
(٣٤) أي إذا كان الأوسط معلولاً، فليس يلزم إذا كانت علته موجودة أن يكون موجوداً، بل إذا كان هو موجوداً أن تكون موجودة، مثل الخشب والباب.
(٣٥) أي موجود.
(٣٦) الأوسط (ك).
(٣٧) أبو يحيى عن الإسكندر قال: يريد نظام الشكل الثاني. ويحيى النحوي يقول: ليس الأمر كذلك، بل إنما يريد به العلة البعيدة. وأبو بشر يظهر من قوله إنه يذهب ال الأمرين جميعاً. وأظن أن ما قاله يحيى النحوي أصحّ الأقاويل، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول: إن كان لا يخبر بالعلة نفسها. قال لي الشيخ الفاضل يحيى بن عدي: الحق ما قاله يحيى النحوي في ذلك.
(٣٨) هذه (ك).
(٣٩) النفس (ك).
(٤٠) أي برهان ذلك.
(٤١) السلب (ك).
(٤٢) أن لا (ك).
(٤٣) والبارد (ب).

20 غير اعتدال هو السبب في ألاّ[٤٤] يكون صحيحاً[٤٥]، فوجودها معتدلة هو السبب في أن يكون صحيحاً. وكذلك أيضاً إن كان الإيجاب سبباً في أن يكون الشيء موجوداً، فالسلب هو السبب[٤٦] في ألاّ[٤٧] يكون الشيء[٤٨] موجوداً.

وأما في الأشياء التي وُفّيت على هذا[٤٩] النحو فليس ما قيل لازماً، وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس. والقياس الكائن بمثل[٥٠] هذه العلة يكون في الشكل الثاني[٥١] ـ مثال ذلك: ليكن آ حيواناً، وما عليه بَ أنه يتنفس، 25 وما عليه حَـ الحائط. فـآ موجود[٥٢] لكل بَ إذ كان كل ما[٥٣] يتنفس هو حيوان؛ وآ ولا على شيء من حَـ؛ فإذن بَ غير موجودة لشيء من حَـ. فالحائط إذن لا يتنفس. وقد يشبه أن تكون أمثال هذه الأسباب يخبر بها[٥٤] على جهة الغنى[٥٥] والغزارة، وهذا هو[٥٦] أن يخبر بالأوسط عندما[٥٧] يبعد 30 بعداً كثيراً. مثال ذلك قول أنَاخَرْسُس[٥٨] أن[٥٩] ليس في بلد[٦٠] الصقالبة الغناء وآلاته، إذ كان ليس قبلهم كروم.

---

(٤٤) أن لا (ك).
(٤٥) هذا عكس ما تقدم.
(٤٦) هو السبب (– ب).
(٤٧) أن لا (ك).
(٤٨) الشيء (– ب).
(٤٩) هذه (ك).
(٥٠) قبل (ك).
(٥١) قال: إنما قال يكون في الشكل الثاني، وليس هذا مقصوراً على أنه لا يكون إلا في الشكل الثاني.
في السرياني: مثال ذلك قول أنـاخرسس إن بلد الصقالبة لا يوجد فيه مغنّيات، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضاً.
(٥٢) موجودة (ك).
(٥٣) كلما (ك).
(٥٤) يحتويها (ب).
(٥٥) الغنا (ك).
(٥٦) وهذه (ك).
(٥٧) بعد أن (ب).
(٥٨) خرسيس (ك)؛ ANACHARSIS.
(٥٩) إنه (ب).
(٦٠) بلاد (ك).

أما الخلافات بين القياس على «إنّ» الشيء، وبين القياس عِلى «لِمَ» الشيء في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات. فأما[٦١] في علمين مختلفين فيكون على نحو آخر، وهو[٦٢] أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما،
35 والعلم الآخر في الآخر منها[٦٣]. وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدها[٦٤] عند الآخر هي هذه الحال التي أنا واصفها، وهي أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة، وعلم الحيل عند علم المجسّمات وعلم تأليف اللحون عند علم العدد، والظاهرات عند
(٢٠٥ب) علم النجوم. وذلك أنه يكاد[٦٥] أن تكون بعض[٦٦] هذه العلوم متواطئة
40 أسماؤها بمنزلة علم النجوم والتعاليمي، والذي تستعمله صناعة الملاحة،
- 79a - وبمنزلة تأليف اللحون، أعني التعاليمي والسماعي. وذلك أن العلم بأنّ الشيء في هذه هو[٦٧] لمن[٦٨] يحسّ بالأمر، فأما[٦٩] العلم بلِمَ هو فهو لأصحاب التعاليم، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب، وكثيراً ما لا يشعرون[٧٠] بأنّه[٧١] كالحال في الذين يبحثون عن الأمر الكلي: فإنهم كثيراً ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلة تأملهم لها. وهؤلاء هم جميع الذين
5 يستعملون الصور، وهي شيء آخر في الجوهر. وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور، وهي لا على شيء[٧٢] موضوع، وذلك فإنّ[٧٣] وإن كانت المساحات[٧٤] على شيء موضوع، غير أنه ليس يستعملها من حيث هي على إنّي في[٧٥] ذلك الأمر الموضوع.

---

(٦١) وأما (ك).
(٦٢) وهذا (ب).
(٦٣) منهما (ب).
(٦٤) أحدهما (ب).
(٦٥) كاد (ب)؛ إنما قال كان على طريق الاستظهار.
(٦٦) بعض (– ب).
(٦٧) هي (ك).
(٦٨) رمان (ك).
(٦٩) وأما (ب).
(٧٠) لا علم لهم.
(٧١) بالوجود (فوق).
(٧٢) يريد في. . . (فوق).
(٧٣) أنّه (ك، ب).
(٧٤) المقادير (ب).
(٧٥) حيث هي على، بدل: إنّي في (ب).

10 وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظر[٧٦] كحال هذه[٧٧] عند علم الهندسة. مثال ذلك أمر القوى[٧٨] الحادثة في السحاب: أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعي، وأما لِمَ هي فالنظر في ذلك إلى صاحب علم المناظر: إما على الإطلاق[٧٩]، وإما للذي هو[٨٠] في التعاليم. ـ وكثير من العلوم التي ليس بعضها تحت بعض هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة،
15 وذلك أن الجرح المستدير: إما أنه عسير[٨١] البرو[٨٢] فعلمه[٨٣] إلى الطبيب، وأما لِمَ ذلك فإلى المهندس.

---

(٧٦) المناظرة (ب).
(٧٧) هذا (ب).
(٧٨) القوس (ب).
(٧٩) أي الذي نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر.
(٨٠) هو (- ك).
(٨١) عسر (ك).
(٨٢) البرء (ب).
(٨٣) بعلمه (ك).

ـ ١٤ ـ

[فضل الشكل الأول على سائر الأشكال]

وأصحّ العلم وأشدّ يقيناً من الأشكال هو الشكل[١] الأول. أما أولاً فمن قِبَل أن العلوم التعاليمية[٢] بهذا[٣] الشكل تأتي براهينها ـ مثال ذلك:
20 علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر. وكادت[٤] أن تكون جميع العلوم التي تبحث عن علم[٥] الشيء هذا[٦] الشكل تستعمل. وذلك أن القياس على «لِمَ» الشيء إنما يكون بهذا[٧] الشكل: إما بالكلية، وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة جداً. فهو بهذا[٨] السبب أيضاً أشد الأشكال يقيناً، والعلم بلِمَ الشيء هو أكثر تحقيقاً. ـ وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل
25 وحده فقط يمكن أن يُتصيَّد[٩]. وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس

---

(١) شكل (ك).
(٢) التعليمية (ب).
(٣) بهذه (ك).
(٤) أبو بشر: إنما قال: كادت لأنه ربما تستعمل برهان الخلف، وربما استعملت الشكل الثاني.
(٥) «لم» (ب).
(٦) هذه (ك).
(٧) بهذه (ك).
(٨) بهذه (ك).
(٩) أبو بشر لم يقل بتصيّد ويستخرج بالشكل الأول فقط، وهي تعني أنه يتصيّد على أنه حد للمحدود، ولكن يتبين جزء جزء من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود، والحد بأسره يتبين بالشكل الأول وحده فقط، لا على أنه هو حد لذلك المحدود، لكن على أنه موجود له وجوداً.

موجب، والعلم بما هو الشيء هو موجب. وأما في الأخير فقد يكون، لكنه ليس هو بكلي؛ وأما والعلم[١٠] بما هو الشيء هو من الأمور الكلية، إذ كان ٢٠أ) الإنسان ليس هو حيواناً ذا رجلين بنحو ما[١١].

وأيضاً فإن هذا[١٢] الشكل ليس هو بمحتاج إلى ذينك، وأما ذلك[١٣] فبهذا[١٤] الشكل يتصل وينْمى إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط.

فمن البيّن إذن[١٥] الشكل الأول أحق الأشكال جداً في باب العلم.

---

(١٠) العلم (ك).
(١١) أي ليس إنما يوجب ذلك لبعض الناس، بل نحكم بأن كل إنسان هذه حاله.
(١٢) هذه (ك).
(١٣) ذانك (ك، ب).
(١٤) فبهذه (ك).
(١٥) أن (+ ب).

ــ ١٥ ــ

[القضايا السالبة غير ذوات الأوساط]

وكما أنه(١) قد يمكن أن تكون آ موجودة لـ بَ بغير انقطاع، كذلك قد يمكن ألاّ يوجد لها أيضاً. وأعني بأن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود بغير انقطاع هو ألاّ يكون بينهما وسط، فإنه على هذا(٢) النحو لا يكون الشيء موجوداً أو غير موجود من أجل شيء آخر(٣). 35

فأما متى كانت آ أو بَ في كل الشيء أو كلاهما(٤)، فغير ممكن أن تكون آ غير(٥) موجودة لـ بَ أوّلاً(٦)؛ وإلا فلتكن آ في كل بَ(٧). فإذن إن كانت بَ ليست في كل حَـ، وذلك أنه قد يمكن أن تكون آ في كل الشيء وتكون بَ غير موجودة لشيء من حَـ(٨)، فـ آ تكون ولا على شيء من بَ. 40

وكذلك(٩) أيضاً إن كانت حَـ(١٠) في كل الشيء(١١) مثل أن تكون في دَ، 79b -

---

(١) هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوالب هذه حالها.

(٢) هذه (ك).

(٣) أي لا يكون أحد حدّي المقدمة موجوداً لآخر بتوسط.

(٤) كليهما (ب).

(٥) غير (– ب).

(٦) بغير توسط (فوق).

(٧) حَـ (ب).

(٨) جملة: «في هذا، فيكون من ذلك قياس على أن آ غير موجودة لـ بَ. فإنه إن كانت حَـ على كل آ وغير موجودة لشيء من بَ» (+ ب).

(٩) ولذلك (ب).

(١٠) بَ (ك)؛ في السرياني بَ. ـ وهو بَ أيضاً في اليوناني.

(١١) أي في جملة شيء (فوق).

وذلك أن آ لـ دَ[١٢] تكون موجودة في كل[١٣] بَ، و آ ولا على شيء من دَ، فـ آ إذن تكون غير موجودة لشيء من بَ بقياس. وبهذا النحو بعينه يتبيّن[١٤] إن كانتا كلتاهما في كل[١٥] الشيء. ـ أما أن بَ قد يمكن ألاّ تكون في الشيء الذي آ في كله أو لا تكون آ أيضاً في ما بَ في كله، فهو بَيِّن ظاهر من الأشياء التي لا تبدل الرتبة بعضها لبعض. وذلك أنه إن كان ولا واحدة من التي في رتبة آ حَـ دَ تُحمل ولا على شيء من التي في رتبة بَ هَـ دَ، وكانت آ في كل الـ طَ التي هي من رتبتها، فظاهر أن بَ لا تكون موجودة في طَ، وإلا قد[١٦] تُبدّل اللتين[١٧] في الرتبتين[١٨].

وكذلك[١٩] إن كانت بَ أيضاً في كل الشيء فإن كانت ولا واحدة من كليهما موجودة في كل الشيء[٢٠]، وكانت آ غير موجودة لـ بَ، فمن البيّن أن لا وجودها لها بغير انقطاع. وذلك أنه إن كان بينها[٢١] أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن تكون أحديهما[٢٢] في كل الشيء ويكون قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني. فإن كان في الشكل الأول فـ بَ هي التي تكون في كل الشيء إذا[٢٣] كانت المقدمة التي هي عند هذه قد يجب أن تكون موجبة. وإن كان في الأوسط[٢٤] فأيّهما[٢٥] اتفق. وذلك أن القياس قد يكون عندما

---

(١٢) الـ دَ (ب).

(١٣) لكل (ك).

(١٤) يتبين (– ك).

(١٥) جملة شيء (فوق).

(١٦) قد (– ب).

(١٧) اللتان (ب).

(١٨) من رتبتين (ك).

(١٩) يعني إذا كانت حَـ ولا على شي من بَ وعلى كل آ، فـ آ ولا على شيء من بَ، فليس وجودها أولاً.

(٢٠) جملة: «فإن كانت ولا واحدة من كليهما موجودة في كل الشيء» (ـ ب).

(٢١) بينهما (ب).

(٢٢) أحدها (ب).

(٢٣) إذ (ب).

(٢٤) أي الشكل = الثاني.

(٢٥) أي المقدمات (فوق).

يوجد سالبة أنهما كانت[٢٦] أيّهما أُخذت سالبة؛ وأما إن كانت[٢٧] كلتاهما سالبتين فلا يكون قياس. 20

فمن البيّن[٢٨] إذاً أنه قد يمكن أن يكون شيء آخر غير موجود[٢٩] لشيء آخر. فأما[٣٠] متى يكون وكيف ذلك فقد خبّرنا به.

---

(٢٦) عندما يوجد سالبة أنهما كانت (– ب).

(٢٧) كانتا (ب).

(٢٨) إذن (ك).

(٢٩) بغير توسط (فوق).

(٣٠) وأما (ك).

ـ ١٦ ـ
[الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط]

وأما الجهل[١] الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة، فهو خدعة وضلالة تكون بقياس[٢]. وهذا[٣] يكون في الأشياء التي هي موجودة أو غير موجودة أولاً[٤] على ضربين: وذلك أنه يكون إما بأن يظن الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق[٥]، أو بأن يكتسب ظنه بقياس.

25

أما الخدعة وضلالة[٦] الظنّ البسيط فهما بسيطان[٧]؛ وأما الضلالة التي تكون بالقياس فهي كثيرة الفنون[٨]. ـ فلتكن آ غير موجودة لشيء من بَ بغير انقطاع. فإن قاس أن آ موجودة لـ بَ عندما تأخذ نقيضه[٩] حَـ الحد الأوسط، فقد يكون مخدعاً[١٠] بقياس[١١]. فقد يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين، وقد يمكن أن تكون أحديهما[١٢] كاذبة فقط. وذلك أنه إن كانت آ غير موجودة[١٣] لشيء من حَـ، وحَـ أيضاً غير موجودة لشيء من

30

(١) مثل جهل الصبيان (فوق).
(٢) إنهم من خارج أو بغير قياس (فوق).
(٣) وهذه (ك).
(٤) بغير توسط (فوق).
(٥) أي ليس هو بقياس.
(٦) ضلال (ك).
(٧) يظنان (ك).
(٨) فأنواعها كثيرة (فوق).
(٩) نقيضه (– ب).
(١٠) جاهلاً (ب)؛ مغفلاً عند علة مصلحاً (فوق).
(١١) أي بتوسط قياس (فوق).
(١٢) إحداهما (ب).
(١٣) موجودة (ك، ب).

بَ، وقد أُخذت كل واحدة منهما بالعكس[١٤]، فقد تكون كلتاهما[١٥]
35 كاذبة[١٦]، وقد يمكن أن تكون حال حَـ عند آ وعند بَ حالاً لا تكون بها
تحت آ ولا تكون لـ بَ بالكلية. فأما بَ فغير ممكن أن تكون في كل الشيء،
إذ كان قد قيل إن آ غير موجودة لها أولاً، وأما آ فليست من الاضطرار
(٢٠٧أ) موجودة لجميع الأشياء[١٧] بالكلية. فإذن[١٨] قد تكون كلتاهما كاذبتين[١٩].
40 وأيضاً قد يمكن أن توجد أحديهما[٢٠] صادقة، غير أنه ليس أيّهما[٢١] اتفق،
- 80a - لكن مقدمة آ حَـ. وذلك أن مقدمة حَـ بَ هي دائماً كاذبة من قبل أن بَ
ليست ولا في شيء واحد. فأما آ حَـ فقد يمكن؛ مثال ذلك إن كانت آ
موجودة لـ حَـ ولـ بَ بغير انقطاع[٢٢]؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن بغير
انقطاع، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة؛ وأما الأخرى
فكاذبة. وذلك يكون متى كان شيء واحد بعينه محمولاً على أكثر من واحد،
5 وكان ولا واحد[٢٣] منهما ولا في واحد منهما.

أما الضلالة والخدعة على أن الشيء موجود فإنما يكون بهذه الأشياء
فقط وعلى هذا[٢٤] النحو. وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء
موجود في شكل آخر. وأما القياس على أنه ليس بموجود، فقد يكون في
الشكل الأول والثاني. فليخبر أولاً على: كم ضرباً يكون في الشكل الأول؟
10 وبأي حال من أحوال المقدمات يكون؟

---

(١٤) بعكس ما هو عليه (فوق).
(١٥) كلتاهما (– ك).
(١٦) كاذبتين (ك).
(١٧) الموجودة لأنها قد تحمل على البعض (فوق).
(١٨) فإذاً (ب).
(١٩) كاذبة (ب).
(٢٠) إحداهما (ب).
(٢١) أنهما (م).
(٢٢) محمولة على حَـ و بَ. أما لـ حَـ فبالإيجاب، وأما لـ بَ فبالسلب (فوق).
(٢٣) أي من حَـ و بَ (فوق).
(٢٤) هذه (ك)؛ يعني الشكل الأول (فوق).

فنقول: إنه قد يمكن أن[٢٥] يكون قياس: والمقدمتان كلتاهما كاذبتان[٢٦]، مثل أنه إن كانت آ موجودة[٢٧] لـ حـَ ولـ بَ أيضاً بغير متوسط[٢٨]، فإنه إن أُخذت آ غير موجودة لشيء من حـَ، وأُخذت حـَ لكل بَ، فالمقدمتان تكونان كاذبتين[٢٩].

وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة، والأخرى صادقة، أيّهما كانت. وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة آحـَ صادقة، وحـَ بَ كاذبة. أما أن آبَ[٣٠] صادقة فمن قِبَل أن آ ليست بموجودة لجميع الأشياء الموجودة؛ وتكون حـَ بَ كاذبة من قِبَل أنه غير ممكن أن تكون حـَ، التي آ غير موجودة لشيء منها، موجودة لـ بَ. وذلك أنه ما كانت تكون مقدمة آحـَ حينئذ صادقة[٣١]. لأن آبَ إذا كانت صادقة وهي سالبة كلية ما أن تكون آ موجودة لبعض حـَ لأن آ و حـَ موجودة بأن لكل بَ[٣٢]. ولو كانت[٣٣] أيضاً مع ذلك كلتاهما صادقتين[٣٤]، لقد كانت تكون أيضاً النتيجة[٣٥] صادقة. وقد يمكن[٣٦] أن تكون حـَ بَ أيضاً صادقة وتلك الأخرى كاذبة ـ مثل أن تكون آ على كل بَ وحـَ على كل بَ موجوداً[٣٧]

(٢٥) يمكن أن (– ك).

(٢٦) كاذبة (ب).

(٢٧) الحدود المأخوذة لتصحيح هذا القول: الجوهر، وذو النفس، وغير ذي النفس؛ فالجوهر ولا على شيء من ذي النفس، وذو النفس على كل غير ذي النفس، فالجوهر ولا على شيء من غير ذي النفس.

(٢٨) توسط (ب).

(٢٩) الحدود لهذا: الجوهر، والكمية، والإنسان.

(٣٠) حـَ (ب).

(٣١) جملة: «لأن آ بَ إذا كانت صادقة وهي سالبة كلية ما أن تكون آ موجودة لبعض حـَ لأن آ وحـَ موجودة بأن لكل بَ» (ـ ب).

(٣٢) حَ (ك).

(٣٣) طريق آخر يبين به أن مقدمة حـَ بَ كاذبة.

(٣٤) صادقة (ب).

(٣٥) النتيجة أيضاً (ب).

(٣٦) الحدود: الجوهر، والحيوان، والإنسان.

(٣٧) فيوجد (ك).

ولا على شيء من حَـ وحَـ على[٣٨] بَ موجودة في حَ وفي آ أيضاً. وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحديهما[٣٩] تحت الأخرى. ولذلك إن أخذنا آ غير موجودة لشيء من حَـ لأن حَـ في كل آ[٤٠]، تكون هذه المقدمة كاذبة. 25

فمن البيّن إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت أحداهما[٤١] كاذبة، وإذا كانت كلتاهما كاذبتين[٤٢]. وأما في الشكل الأوسط فأن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين[٤٣] بكلتيهما فغير ممكن[٤٤]. وذلك أنه إذا كانت آ موجودة لكل بَ فلا سبيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجوداً لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر[٤٥]. وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجوداً لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مزمعاً أن يكون قياس. فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين، فمعلوم أنه إذا 30 أخذت على ضدّ هذه الحال تكون حالها[٤٦] عكس هذه الحال. وهذا غير

(٣٨) جملة: «آ على كل بَ وحَـ على كل بَ موجوداً ولا على شيء من حَـ وحَـ على» (ـ ب).

(٣٩) إحداهما (ب).

(٤٠) لأن حَـ في كل آ (ـ ب).

(٤١) أحدهما (م).

(٤٢) كاذبة (ب).

(٤٣) كاذبة (ب).

(٤٤) الحسن (أي ابن الخمار): قد تبين في المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدمتان كاذبتين في الشكل الثاني، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة؛ ولأن النتيجة التي قصد أن يبيّنها هاهنا كاذبة، لم يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبة بالكلية.

قال لي الفاضل يحيى: إنما لم تنتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كليتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قبل أن نظمهما هو نظم ضديهما، وهما صادقتان، وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نظمهما قياساً.

(٤٥) بيان ذلك إذا كانت آ بالحقيقة موجودة لكل بَ فـ آ إما أن تكون جنساً أو نوعاً أو عرضاً غير مفارق. فظاهر أنه لا يوجد أمر مبايناً للجنس وموافقاً للنوع بالكلية وبالعكس.

(٤٦) حالهما (ب).

ممكن. وأما بالجزء[٤٧] فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة ـ مثال ذلك أنه إن كانت حَـ موجودة لـ آ ولـ بَ أيضاً بالجزء، وأُخذت موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ قد تكون المقدمتان كاذبتين، لكنه ليس بكلتيهما، بل بالجزء. وكذلك يكون، وإن وُضعت السالبة[٤٨] بالعكس[٤٩]. وقد يمكن أن تكون أحديهما[٥٠] كاذبة ـ أيّهما كانت، وذلك أن ما هو[٥١] موجود لكل آ هو موجود[٥٢] لـ بَ أيضاً. فإن أُخذت حَـ

8 - موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ فليس[٥٣] قد[٥٤] يكون موجوداً ولا لـ بَ أيضاً[٥٥]: أما[٥٦] حَـ آ فصادقة، وأما حَـ بَ فكاذبة. وأيضاً[٥٧] ما هو غير موجود لشيء من بَ فإنه ليس هو أيضاً موجوداً لجميع آ. وذلك أنه إن كان موجوداً لـ آ فهو موجود لـ بَ أيضاً، لكنه لم يكن موجود[٥٨]:

أ) فإن[٥٩] أُخذت حَـ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ، تكون مقدمة

(٤٧) الحدود: ذو نفس، الجوهر، الجوهر الجسماني.

(٤٨) أي إن وضعت الكبرى، بدلاً من كونها صغرى.

(٤٩) الحدود: الجوهر، الحيوان، الإنسان.

(٥٠) إحداهما (ب).

(٥١) يعني حَـ (فوق).

(٥٢) الموضوع الذي فرض صادقاً (فوق).

(٥٣) فإنه (ب).

(٥٤) قد (- ك).

(٥٥) موجوداً ولا لـ بَ أيضاً (- ب).

(٥٦) جملة: «أما حَـ آ فصادقة، وأما حَـ بَ فكاذبة. وأيضاً ما هو غير موجود لشيء من بَ فإنه ليس هو أيضاً موجوداً لجميع آ. وذلك أنه إن كان موجوداً لـ آ فهو موجود لـ بَ أيضاً، لكنه لم يكن موجوداً: فإن أخذت حَـ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من بَ، تكون مقدّمة بَ حَـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك تكون وإن بدّلت السالبة: وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس يكون موجوداً ولا لـ بَ أيضاً» (ـ ك).

(٥٧) إذا كانت الكبرى كاذبة.

(٥٨) موجوداً (ب).

(٥٩) الحدود: الجوهر آ، والكمية حَـ، والإنسان بَ.

5 بَ حَـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك تكون وإن بُدّلت[٦٠] السالبة: وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس يكون موجوداً ولا لـ بَ أيضاً. فإن أُخذت إذن حَـ غير موجودة لشيء من آ، وموجودة لكل بَ فإنه تكون مقدمة آحَـ[٦١] صادقة، وأما تلك[٦٢] الأخرى كاذبة[٦٣]. وأيضاً 10 أن يؤخذ[٦٤] ما هو موجود لكل بَ غير موجود لشيء من آ هو كذب، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل بَ فهي[٦٥] موجودة لـ آ ما أيضاً. فإن أُخذت إذن[٦٦] حَـ[٦٧] لكل بَ وغير موجودة لشيء من آ، تكون حَـ بَ صادقة، و حَـ آ كاذبة.

15 فمن البيّن إذن أن قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها[٦٨] بغير متوسط: إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين[٦٩]، وإذا كانت أحديهما[٧٠] فقط كاذبة.

---

(٦٠) يعني إن وضعت الكبرى ـ بدلاً من كونها موجبة كلية ـ سالبة كلية.
(٦١) حَـ آ (ب).
(٦٢) أما تلك (- ب).
(٦٤) وأما أن يوجد (ك).
(٦٣) الحدود: الجوهر حَـ، والحيوان آ، والإنسان بَ.
(٦٥) فهو (م).
(٦٦) أن (+ ب).
(٦٧) موجودة (+ ب).
(٦٨) لها (تحت).
(٦٩) كاذبة (ب).
(٧٠) إحداهما (ب).

ـ ١٧ ـ
[الضلالة والجهل الناشئان عن مقدّمات ذوات أوساط]

فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط[١]، فإنه متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسب[٢]، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبتين[٣]، لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدمة الكبرى فقط، وأعني بالمتوسط المناسب، المتوسط الذي به يكون قياس النقيض[٤].
فلتكن آ موجودة لـ بَ بمتوسط هو حَـ. فلما كانت مقدمة[٥] حَـ بَ، متى كان قياس، قد يلزم أن تكون موجبة، كان من البيّن أن هذه المقدمة تكون دائماً صادقة لأنها مفردة كانت[٦] إذ كانت لا ترتجع[٧]. وتكون مقدمة آ حَـ كاذبة[٨]، وذلك أن هذه هي التي ترجع[٩] فيكون القياس المضادّ[١٠]. ـ فكذلك وإن أُخذ الحدّ الأوسط من رتبة أخرى[١١] ـ مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت دَ في كل آ ومحمولة على كل بَ فإنه قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة دَ بَ ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى. ولذلك تكون هذه المقدمة

---

(١) انفصال (فوق).
(٢) مناسباً (ب).
(٣) كاذبة (ب).
(٤) الحدود: الجوهر آ، إنسان بَ، الحيوان حَـ.
(٥) المقدمة (ك).
(٦) لأنها مفردة كانت (– ب).
(٧) أي لا تكون سالبة (فوق).
(٨) الكبرى (فوق).
(٩) ترتجع (ب)؛ أي تصير سالبة (فوق).
(١٠) أي للحق (فوق).
(١١) أي من مقولة أخرى (فوق).

دائماً صادقة[١٢]، وأما تلك[١٣] الأخرى فدائماً كاذبة. وكاذبة[١٤] أن تكون مثل[١٥] هذه[١٦] الخدعة هي بعينها الخدعة الكائنة بتوسط[١٧] مناسب. فأما[١٨] إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب[١٩]، فمتى كان الوسط[٢٠] تحت آ وغير موجود لشيء من بَ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة[٢١] إذ كان قد يجب أن تؤخذ المقدمتان[٢٢] على الحال التي هي ضد للحال[٢٣] الموجود[٢٤] لها متى كان القياس مزمعاً أن يكون. فإذا أُخذت هكذا تكون كلتاهما كاذبتين[٢٥] ـ مثال ذلك أن تكون آ موجودة لكل دَ، ودَ ولا لشيء[٢٦] من بَ؛ فإنه إذا قُبلت[٢٧] هاتان قد يكون قياس، والمقدمتان كلتاهما كاذبتان[٢٨].

40 وأما متى لم يكن الحدّ الأوسط تحت آ، بمنزلة دَ، فقد يكون: إما مقدمة آدَ فصادقة، وأما مقدمة دَ بَ فكاذبة. فأما[٢٩] كون آ دَ صادقة فمن

35

- 81a -

---

(١٢) جملة: «إذ كانت لا ترتجع. وتكون مقدمة آ حَـ كاذبة، وذلك أن هذه هي التي ترتجع فيكون القياس المضاد. ـ فكذلك وإن أخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى ـ مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت دَ في كل آ ومحمولة على كل بَ فإنه قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة د ب ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى. ولذلك تكون هذه المقدمة دائماً صادقة» (ـ ك).

(١٣) تلك (ـ ك).

(١٤) وكاد (ب)، وكادت (ك).

(١٥) مثل (ـ ك).

(١٦) هذه (فوق).

(١٧) بمتوسط (ب)، متوسط (ك).

(١٨) الحدود: الحيوان آ، الفرس حَـ، الإنسان بَ.

(١٩) أي لا يكون الوسط المأخوذ في قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ في قياس الحق.

(٢٠) الأوسط (ك).

(٢١) كاذبتين (ك).

(٢٢) مقدّمتان (ب).

(٢٣) الحال (ك).

(٢٤) الموجودة (ب).

(٢٥) كاذبة (ب).

(٢٦) شيء (ك).

(٢٧) قلبت (ك).

(٢٨) كاذبة (ب).

(٢٩) وأما (ك).

قِبَل أن دَ لم تكن في آ؛ وأما مقدمة دَ بَ كاذبة فمن قِبَل أنها[٣٠] كانت صادقة، لقد كانت تكون النتيجة صادقة؛ لكن قد وضع أنها كاذبة.

وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبتين[٣١] بكلتيهما. وذلك أنه إذا كانت بَ تحت آ فليس بممكن[٣٢] أن يوجد شيء يكون لأحداهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر، كما قلنا فيما تقدّم. وأما أحديهما[٣٣] فقد يمكن ـ أيّهما كانت ـ؛ وذلك أنه إن كانت حَـ موجودة لـ آ ولـ بَ أيضاً، وأُخذ[٣٤] أيّهما[٣٥] موجودة لـ آ وغير موجودة لـ بَ، تكون مقدمة آ حَـ صادقة، والأخرى كاذبة. وأيضاً إن أُخذت حَـ موجودة لـ بَ وغير موجودة لشيء من آ، تكون مقدمة حَـ بَ صادقة والأخرى كاذبة.

٢٠أ) فقد قيل كيف يكون قياس الخدعة، وبأي مقدّمات يكون وهو سالب.

15 فأما إن كان موجباً، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون[٣٦] كلتا المقدمتين كاذبتين[٣٧]، إذ كان قد يلزم[٣٨] ضرورة أن تكون مقدمة حَـ بَ باقية على حالها، إن كان القياس مزمعاً أن يكون كما قيل فيما تقدّم أيضاً. فمقدمة آحَـ إذن تكون دائماً كاذبة، إذ كانت هذه هي التي تنعكس[٣٩].

20 وكذلك تكون وإن أخذ الحدّ الأوسط من رتبة أخرى، كما قيل في الخدعة السالبة، فإنه[٤٠] قد يلزم ضرورة أن تكون مقدّمة دَ بَ باقية، وأما

---

(٣٠) أنه لو (ب).
(٣١) كاذبة (ب)؛ الحدود: الحيوان آ، الحجر حَـ، الإنسان بَ.
(٣٢) يمكن (ك).
(٣٣) إحداهما (ب).
(٣٤) وأخذت (ب).
(٣٥) أيها (ك).
(٣٦) أن تكون (- ك).
(٣٧) كاذبة (ب).
(٣٨) يجب (فوق).
(٣٩) تعكس (ك).
(٤٠) فإنه يجب (ب).

25 آ دَ منعكسة[٤١]. وهذه[٤٢] هي بعينها الخدعة التي تقدّمتها[٤٣]. ـ فأما متى لم يكن ذلك بتوسط[٤٤] مناسب فإنه إن كانت دَ تحت آ، فهذه المقدمة تكون صادقة، وأما الأخرى تكون[٤٥] كاذبة. وذلك أنه قد يمكن أن تكون آ موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض. وأما إن لم تكن دَ تحت آ فمن البيّن أن هذه المقدمة تكون دائماً كاذبة، إذ كانت إنما توجد موجبة. وأما دَ بَ فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضاً. وذلك أنه

30 لا مانع يمنع أن تكون آ غير موجودة لشيء من دَ[٤٦] وتكون دَ موجودة لكل بَ، مثل أن يكون[٤٧] الحيوان موجوداً للعلم، والعلم موجوداً للموسيقى. وأيضاً ولا إن كانت آ ولا شيء من دَ، ودَ أيضاً ولا شيء من بَ. فمن البيّن إذن أنه إذا لم يكن الحدّ الأوسط تحت آ فقد يمكن أن تكون كلتاهما كاذبتين[٤٨] وقد يمكن أن تكون إحداهما[٤٩] أيّهما اتفق.

35 وبأي[٥٠] مقدمات يمكن أن تكون الخدعة في القياس[٥١] في الأشياء التي لا أوساط لها وفي التي يتبيّن[٥٢] بالبرهان[٥٣] أيضاً، فذلك بيّن ظاهر[٥٤]. (٢٠٩ب)

---

(٤١) فتعكس والخدعة (ب).
(٤٢) وهذه (– ب)؛ الخدعة (+ ك).
(٤٣) تقدّمها (م).
(٤٤) القياس بوسط (ب)، بوسط (ك).
(٤٥) فتكون (ب).
(٤٦) حَ (ك).
(٤٧) يوجد (ك).
(٤٨) كاذبة (ب).
(٤٩) أحديهما (ك).
(٥٠) أما بأي (ب).
(٥١) في القياس (– ب).
(٥٢) تتبيّن (ب).
(٥٣) أي التي بين حدّيها متوسط (فوق).
(٥٤) فذلك بيّن ظاهر (– ك).



ـ ١٨ ـ

[الجهل سلب العلم]

إن[١] فقدنا حِسّاً ما فقد يجب ضرورة أن نفقد علماً ما لا يمكننا أن
40 نتناوله[٢]. إذ كنا إنما نتعلم إما بالاستقراء، وإما بالبرهان. فالبرهان[٣] هو
81b - من المقدمات الكليّة، والاستقراء[٤] من الجزئية. ولا يمكننا أن نعلم الكلي
إلا بالاستقراء. وإلا منها الأشيـاء التي توجد في الذهن على الإطلاق[٥] إن
قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ واحد من
الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء، وإن كانت غير مفارقة أو كانت حال كل
5 واحد منها بهذا[٦] الحال، ولا أيضاً يمكننا أن نستقرىء إذا لم يكن لنا حسّ:
وذلك أن الحسّ[٧] هو للأشياء الجزئية. فإنه لا يمكن أن نتناولِ معرفتها
وذلك أنه لا الكلي يحصل من غير استقراء ولا الاستقراء يحصل من غير
حسّ[٨].

---

(١) وظاهر أيضاً أنه (+ ب)؛ أنه (+ ك).
(٢) نتأوله (فوق).
(٣) والبرهان (ك).
(٤) وبالاستقراء (ك).
(٥) أي وحدها (فوق).
(٦) حالها غير تلك (ب).
(٧) لم يكن ثمّت حسّ لأن الحس (ب).
(٨) جملة: «معرفتها. . حس» وردت هكذا: العلم بالجزئي، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص بالاستقراء بدون الإحساس فالعلم هو بالكلي (ب)؛ الكلية (فوق).

ـ ١٩ ـ

[هل مبادىء البرهان محدودة العدد أو لا محدودة؟]

10 وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه أنه يتبيّن أن آ موجودة لـ حـَ من قِبَل أنها موجودة لـ بَ و بَ موجودة لـ حـَ. وأما السلب فيؤخذ[١] في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجب[٢] موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ فيها[٣] أنه غير موجود له.

فمن البيّن الظاهر[٤] أن المبادىء[٥]، والتي يقال لها الأصول 15 الموضوعة، هي هذه[٦]. وذلك أنه إنما يلزم ضرورة أن يُبرهَن عندما توجد هذه ـ مثال ذلك أن آ موجودة لـ حـَ بتوسط بَ، وكذلك[٧] أيضاً أن بَ

---

(١) فيأخذ (تحت). (٢) موجب (ـ ب).

(٣) في السرياني: وأما الأخرى فغير موجود. قال الفاضل يحيى: يحتمل أن يكون أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول وإلى نظام الشكل الثاني. أما نظام الشكل الأول فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط، وأما الثاني ـ وهو الألين والأحرى ـ فإذا نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين. فأما أنه أحرى فلأن المقدمات السوالب التي لا وسط بينها قد تبين أنها اللواتي حدّاها ليس منها شيء تحت شيء بل هما جنسان عاليان. ولذلك إذا نظر إلى الأوسط كان مسلوباً من أحد الطرفين وموجباً للآخر، وهذا نظام الشكل الثاني.

(٤) إن ظاهر (ك).

(٥) المبادىء أعم من الأصول الموضوعة، وذلك أن مبادىء البرهان منها علوم متعارفة، ومنها أصول موضوعة، ومنها حدود.

(٦) أي المقدمات غير ذوات الأوساط. (٧) أي في أنها موجبة.

موجودة لـ حـَ. والذين[٨] يقيسون على طريق الظن والرأي المشهور وعلى طريق الجدل فقط، فمن البيّن الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا، وهو: هل القياس كان من مقدمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة[٩]؟ تبيّن له[١٠] حتى أنه، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطاً[١١] بين آ و بَ، ويظنّ أن ليس هو، فإن الذي يقيس[١٢] مثل[١٣] هذا[١٤] قد قاس[١٥] على طريق[١٦] الجدل. وأما على طريق الحق، فقد ينبغي أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة. وحال هذا[١٧] المعنى[١٨] على هذا[١٩] الوجه: وهو أنه لما كان قد[٢٠] يوجد شيء ما يُحمل على شيء آخر، لا على طريق العرض[٢١]. وأعني بقولي: على طريق العرض مثل ما نقول أحياناً[٢٢] إن ذلك الأبيض هو إنسان، وليس هذا[٢٣] القول على مثال ذلك[٢٤] قولنا[٢٥]: الإنسان هو أبيض. وذلك[٢٦] أن هذا[٢٧] ليس نقول فيه إنه أبيض من حيث

---

(٨) فالذين (ب).

(٩) مقبولة (– ك).

(١٠) تبيّن له (– ب)؛ فبيّن له (ك).

(١١) متوسطة (ك).

(١٢) يقاس (فوق).

(١٣) بمثل (ب).

(١٤) هذه (ك).

(١٥) قيس (فوق).

(١٦) بحسب (فوق).

(١٧) هذه (ك).

(١٨) المعنى هو (ك).

(١٩) هذه (ك).

(٢٠) قد (– ك).

(٢١) قال: المحمول بطريق العرض يقال على ضربين: أحدهما الذي قد مثل له هاهنا يقوله إنا نقول لذاك الأبيض إنه إنسان. وذلك أنه جعل ما من شأنه أن يكون موضوعاً ـ وهو الإنسان ـ محمولاً على ما من شأنه أن يكون محمولاً ـ وهو الأبيض. والضرب الثاني من المحمولات بطريق العرض حمل الجزئي على كليه، مثل ما يحمل الإنسان على الحيوان، فيقال بعض الحيوان إنسان.

(٢٢) ما نقول في وقت ما (ب).

(٢٣) هذه (ك).

(٢٤) ذلك (– ك).

(٢٥) قولنا أن (ك).

(٢٦) قال الفاضل يحيى: الأشبه أن يكون الفيلسوف عبّر عن هذا المعنى هكذا: وذلك أن هذا ليس هو شيء آخر هو أبيض، وأما الأبيض فمن حيث عرض له إن كان إنساناً.

(٢٧) هذه (ك).

هو شيء آخر. وأما الأبيض فمن قِبَل أنه إنما عرض للإنسان أن يكون
30 أبيض، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء، حتى إنها تُحمل بذاتها. فلتكن حـَ
حال هي أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من الوجوه. ولتوجد هـَ لهذه أولاً،
ولا يكون بينهما متوسط. وكذلك أيضاً فليوجد لـ هـَ ولـ دَ، بَ. فليت
شعري قد يلزم ضرورة أن ينقطع هذا ويقف أمر يمكن أن يمضي[٢٨] إلى ما
لا نهاية؟ وأيضاً إن كانت آ ليس يُحمل عليها شيء بذاته[٢٩] وكانت آ موجودة
35 لـ طَ أوّلاً، ولم يكن بينهما ولا شيء واحداً قد مر، وكانت طَ موجودة لـ حـَ
و حـَ موجودة لـ بَ، أترى هذا[٣٠] أيضاً قد ينقطع ويقف ضرورة؟ أم
هذا[٣١] أيضاً قد أن يمكن أن يمضي[٣٢] إلى ما لا نهاية؟

ومبلغ الفرق بين هذا[٣٣] الطلب وبين الطلب المتقدّم هو بأن الطلب
المتقدّم يُطلب فيه: أترى قد يمكن الذي يبتدىء ومن موضوع ليس يوجد ولا
لشيء واحد آخر، لكن شيئاً[٣٤] آخر موجود[٣٥] له، أن يمضي[٣٦] إلى ما لا
40 نهاية؟ وأما الطلب الثاني فيُطلب فيه ويُبحث: هل يمكن عندما يبتدأ[٣٧]
- 82a - من[٣٨] محمول يُحمل على شيء آخر، ولا يُحمل عليه هو شيء آخر[٣٩]
أصلاً أن يمضي[٤٠] إلى أسفل إلى ما لا نهاية، أم لا؟ وأيضاً قد يُبحث عن
التي بينهما[٤١]، أتراها[٤٢] قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين

(٢٨) بمعنى (فوق).
(٢٩) قال الفاضل يحيى: يريد أن ليس يوجد شيء يحمل على آ يوجد في حدها. أبو بشر: ليس يعني بذاته على أنه يوجد في حد آ، لكن ألا تكون آ نفسها موضوعة له.
(٣٠) هذه (ك).
(٣١) هذه (ك).
(٣٢) أن يمعن (ب).
(٣٣) هذه (ك).
(٣٤) شيء (ك).
(٣٥) أي الحمل (فوق).
(٣٦) أن يمعن (ب).
(٣٧) يبتدىء (ب، ك).
(٣٨) من (– ب).
(٣٩) آخر (– ك).
(٤٠) يمعن (ب).
(٤١) أي التي بين الطرفين المحدودين.
(٤٢) أتراهما (تحت).

ب) محدودان؟ وأعني بقولي هذا مثل أنه إن كانت آ موجودة لـ حـَ، وكانت بـَ متوسطة[٤٣] بينهما، وكان[٤٤] أشياء أُخَر محمولة على بَ، وعلى تلك أشياء أخر ـ أترى هذه أيضاً قد يمكن أن يمضي[٤٥] إلى ما لا نهاية؟ أم[٤٦] ذلك غير ممكن؟

والبحث عن هذا المعنى هو البحث: هل يمكن أن تمضي[٤٧] البراهين بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم ينتهيان[٤٨] بعضهما[٤٩] إلى[٥٠] بعض؟

وكذلك القول في المقاييس والمقدمات السالبة. مثل أنه[٥١]: إن كانت آ غير موجودة لشيء من بَ: فيُبحث أهي غير موجودة لها أو لا؛ أم قد يوجد شيء[٥٢] منهما له أو لا[٥٣] لا يوجد[٥٤] ـ مثال ذلك: إن كانت آ غير موجودة لشيء من حـَ، التي[٥٥] هي موجودة لكل بَ. وأيضاً إن كانت غير موجودة لشيء مثل حـَ. فإن في هذه أيضاً قد يوجد [٥٦] بَ ما هي للأشياء[٥٧] التي هي الأول، مما لا يوجد لـ حـَ، أو هذا [٥٨] أيضاً ينقطع فيقف. ومن الرأيين أيضاً لأخرى التي هي أقدم من هذه فإنه يُبحث في

(٤٣) متوسطاً منهما.

(٤٤) وكان (ك)؛ وكانت (ب).

(٤٥) تمعن (ب).

(٤٦) أو (ب).

(٤٧) أن تمعن (ب).

(٤٨) في السرياني: أم يغني بعضها عن بعض.

(٤٩) يتوانى. . . ويتواقف، يعني الطرفين.

(٥٠) عن (ب)؛ أي أو هل تقف البراهين عند المقدمات البيّنة من غير توسط والحدود الأخيرة.

(٥١) مثال ذلك (ب).

(٥٢) جملة: «فيبحث. . . شيء»، وردت هكذا: «فإما أن تكون غير موجودة لشيء منها أولاً؛ وإما أن يكون بينهما شيء» (ب).

(٥٣) لا (– ب).

(٥٤) لا يوجد آ (ب).

(٥٥) و (ب).

(٥٦) أي هل يوجد (فوق).

(٥٧) يوجد لا تناه للأشياء (ب).

(٥٨) هذه (ك).

هذه[٥٩] غير المتناهي موجود للأشياء التي لها أوّلاً هي غير موجود[٦٠] أم هذه أيضاً تقف[٦١].

15 فأما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض فليس[٦٢] حال الطلب فيها هذه للطلب إذ كان ليس يوجد في[٦٣] الأمر هذا[٦٤] الحال. وذلك أنه ليس في الأشياء[٦٥] ينعكس[٦٦] بعضها على[٦٧] بعض شيء هو أول في الحمل، أو آخر وذلك أن حال جميعها عند جميعها في حال واحد[٦٨]. وإن كانت الأشياء[٦٩] التي تُحمل[٧٠] على هذا[٧١] غير متناهية[٧٢] تكون للشك[٧٣] هي غير متناهية من كلي الجنبين، اللهم إلا أن لا يكون عكس[٧٤] بعضها على بعض على مثال واحد لكن يحمل هذا[٧٥] منها[٧٦] كالعرض،

20 وهذا[٧٧] كالحمل[٧٨].

---

(٥٩) هذه على (ك).

(٦٠) موجودة (ك).

(٦١) جملة: «ومن الرأيين... نقف» (ـ ب).

(٦٢) فليست (ب).

(٦٣) جملة: «الطلب فيها... في» (ـ ب).

(٦٤) هذه (ب).

(٦٥) جملة: «الأمر هذا... الأشياء» (ـ ك).

(٦٦) ينعكس ويحمل (ك)؛ التي ينعكس (ب).

(٦٧) جملة: «على بعض... حال واحداً»، وردت هكذا: «على أمر أوّل هو المحمول الأوّل، أو آخر عليه يكون الحمل، إذ كان جميعها عند جميعها في هذاا المعنى على مثال واحد» (ب).

(٦٨) واحدة (ك).

(٦٩) الأشياء (ـ ك).

(٧٠) المحمولة (ب).

(٧١) الأمر (+ ب).

(٧٢) فالأشياء التي فيها (+ ك).

(٧٣) فالأمور التي فيها النظر والشك (ب).

(٧٤) غير متناهية من الناحيتين، اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها (ب). كلى الجنسين (ك).

(٧٥) هذه (ك).

(٧٦) بل يكون هذا (ب).

(٧٧) هذه (ك).

(٧٨) أبو بشر: يعني بقوله كالحمل الذي يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على الضحّاك، والفرس على الصهّال. قال الشيخ: يريد بقوله الحمل: إما حمل الكلي على الجزئيات، أو حمل العرض على الجوهر.

ـ ٢٠ ـ

[تناهي عدد الأوساط]

أما[١] التي في الوسط لا[٢] ممكن أن تكون غير متناهية إن وقف الحمل[٣] من فوق ومن[٤] أسفل فذلك بيّن[٥]، وأعني بالفوق الإمعان إلى ما هو كلي، وأعني بالأسفل الإعداد إلى ما هو جزئي. وذلك أنه لما كانت آ وهي محمولة على بَ تكون[٦] الأشياء التي بينهما وهي[٧] عليها بَ ـ بلا نهاية[٨] فمن البيّن أنه قد يمكن أن يحمل دائماً من ناحية آ إلى أسفل شيء آخر على شيء[٩] إلى ما لا نهاية ولا يصل إلى بَ[١٠]. وذلك أنه قبل أن يصل[١١] إلى دَ لكون التي بينهما بلا نهاية. والأشياء أيضاً التي من بَ إلى

٢٠ أ] 25

---

(١) فأما (ك).

(٢) أن الأشياء المتوسطة فغير (ب).

(٣) متى وقعت (ب).

(٤) من (ـ ب).

(٥) فذلك بيّن (ـ ب).

(٦) الأخير.

(٧) وهي التي (ك).

(٨) جملة: «إلى ما هو كلي. . . بلا نهاية» وردت هكذا: ناحية الأمر الكلي، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي فإنه إن كان عندما تحمل آ على دَ تكون المتوسطات ـ وهي المرسوم عليها بَ ـ غير متناهية (ب).

(٩) شيء آخر (ك).

(١٠) جملة: «قد يمكن. . . إلى بَ» وردت هكذا: «قد يمكن الإمعان من آ إلى ناحية الأسفل آخر على آخر محمولاً بلا نهاية» (ب).

(١١) الوصول (ب).

فوق قبل أن يصل[١٢] إلى آ هي[١٣] بلا نهاية. فإن كان هذا[١٤] الأشياء[١٥] غير ممكنة[١٦]، فغير ممكن[١٧] أن تكون الأشياء[١٨] التي بين آ و دَ غير متناهية[١٩]. وذلك أنه ولا لو قال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من آ بَ حَـ قد يتبع[٢٠] بعضها بعضها[٢١] حتى لا يكون بينهما متوسط. وبعضها ليس لنا[٢٢] أن يوجد فيها[٢٣] كذلك[٢٤] بلا[٢٥] فرق في هذا[٢٦] المعنى. وذلك أن ما أخذه من بَ[٢٧] نحو آ أو نحو دَ، إن كانت الأشياء التي بينها[٢٨] وبينه بلا نهاية، أو لم يكن[٢٩] كذلك، فإن الأشياء التي من هذا[٣٠] الأول هي بلا نهاية[٣١]، إنه ولا فرق في هذا[٣٢]: كانت كذلك منذ أول الأمر أو لم يكن منذ أول الأمر[٣٣]، وذلك أن الأشياء التي[٣٤] بعد هذا[٣٥] تكون بلا نهاية.

(١٢) جملة: «والأشياء... يصل» وردت هكذا: ومن دَ إلى فوق تكون الأشياء التي بينهما قبل الوصول (ب).
(١٣) هي (- ب).
(١٤) هذه (ك).
(١٥) الأشياء (- ب).
(١٦) ممكن (ب).
(١٧) فلا يمكن أيضاً (ب).
(١٨) الأشياء (- ب).
(١٩) بلا نهاية (ك).
(٢٠) أي أن بعضها يلي ويتصل بالبعض من غير أن تفرق بينهما المتوسطات.
(٢١) بعضاً لبعض (ب).
(٢٢) لا سبيل إلى (ب).
(٢٣) فيها (- ب).
(٢٤) يأخذ فيها ذلك (ك)؛ على النحو الذي ذكر (فوق).
(٢٥) فإنه لا (ب).
(٢٦) هذه (ك).
(٢٧) أخذ الأوسط الذي بين آ و دَ.
(٢٨) جملة: وذلك أن... بينها» وردت هكذا: فإن ما اقتضبه من بَ إما نحو آ وإما نحو دَ. فإما أن يكون الذي بينه (ب).
(٢٩) وإما ألا يكون (ب).
(٣٠) هذه (ك).
(٣١) أعني أن يكون التي بينها أوّلاً بلا نهاية (ب).
(٣٢) فإنه لا فرق في ذلك (ب)؛ ولا فرق في هذه (ك).
(٣٣) كان من أوّل وهلة أو لم يكن كذلك (ب).
(٣٤) التي تأتي (ب).
(٣٥) هذه (ك).

ـ ٢١ ـ

[المتوسطات ليست بلا نهاية في البراهين السالبة]

ومن البيّن الظاهر أن هذا[١] فقد[٢] يقف أيضاً في البراهين السالبة إلى كلى الجنبين[٣]، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة، فليكن غير ممكن أن يمضي[٤] إلى ما لا نهاية، لا إلى فوق من ناحية الأخير الموضوع[٥]. وأعني بالأخير الشيء الذي لا يوجد ولا لشيء من الأشياء، قد[٦] يوجد له ما يُحمل عليه[٧] شيء آخر بمنزلة دَ، ولا أيضاً من الأول إلى ناحية الأخير. وأعني بالأول ما هو محمول على شيء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شيء واحد[٨] آخر: فإن كانا هذان[٩] موجودة في السلب أيضاً، فقد يقف الإمعان فيه. ـ وذلك أن الأنحاء[١٠] التي بها يتبيّن أنه غير موجود[١١] هي ثلاثة: فإنه إن كان ما يوجد له حَـ قد يوجد بَ لجميعه، وما يوجد له بَ لا يوجد آ لشيء منه. فمقدمة بَ حَـ ـ ودائماً المقدمة التي هي أحد البعدين ـ قد يجب ضرورة ضرورة أن تتخطَّى[١٢] إلى ما لا وسط له، إذ كان هذا[١٣] البعد إيجاباً[١٤].

821 - (هامش)، 5، ٢ب) (هامش)

(١) هذه (ك).

(٢) قد (ب).

(٣) كلتا الحيثيتين (ب)؛ كلي الجنسين (ك).

(٤) يمعن (ب).

(٥) الموضوع (− ب).

(٦) وقد (ب، ك).

(٧) ما (− ك)؛ ما يحمل عليه (− ب).

(٨) واحداً (ب).

(٩) فإن كانت هذه (ب).

(١٠) يعني الأحوال (فوق).

(١١) موجودة (ك).

(١٢) تتخطَّ (م)؛ يقطع (فوق).

(١٣) هذه (ك).

(١٤) يعني المقدمة الصغرى (فوق).

وأما[١٥] المقدمة الأخرى فمن البيّن أنه إن كانت[١٦] غير موجودة لشيء آخر هو أقدم بمنزلة دَ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل بَ. فإن[١٧] كانت أيضاً غير موجودة لآخر هو أقدم من دَ، فقد تدعو الحاجة[١٨] أن يكون موجود[١٩] آ لكل دَ. فمن قِبَل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضاً ويؤخذ[٢٠] شيء ما أول هي غير موجودة له. ـ وأيضاً إن كانت بَ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من حَـ، فـ آ غير موجودة لشيء من حَـ. فإن كان يجب أيضاً أن تبيّن هذه، فمن البيّن أنها إما أن تتبيّن بذلك النحو الذي أتى به فوق، وإما أن تتبيّن بهذا[٢١] النحو، وإما أن تتبيّن بالنحو الثالث. فأما[٢٢] النحو الأول فقد قيل، وأما النحو الثالث فنحن[٢٣] مزمعون أن نبيّنه. ذلك[٢٤] أن نتبيّن[٢٥] ذلك على هذا[٢٦] النحو. مثال ذلك: لما كانت آ موجودة لكل بَ وغير موجودة لشيء من حَـ، فإنه إن[٢٧] دعت ضرورة[٢٨] أن يكون شيء ما موجوداً لـ بَ، وأيضاً إن كان هذا[٢٩] غير موجود لـ حَـ، فقد يكون شيء آخر موجوداً لـ آ ويكون هذا[٣٠] غير موجود لـ حَـ. فمن قِبَل أن القول بأنه[٣١] موجود

---

(١٥) تعليق على الفصل: قال الشيخ: يريد بما تضمنه هذا الفصل أنه يبيّن أن بَ غير موجودة لشيء من حَـ بمتوسط سوى آ مثل دَ يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل بَ غير موجودة لشيء من حَـ وعكس ذلك. وإن احتيج إلى أن يبيّن المقدمة السالبة وهي أن آ غير موجود لشيء من دَ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجوداً لكل آ وغير موجود لشيء من حَـ أو عكس ذلك.

(١٦) كان (م).

(١٧) وإن (ك).

(١٨) إلى (ك).

(١٩) موجودة (ك)؛ موجوداً (ب).

(٢٠) ويوجد (ك).

(٢١) بهذه (ك).

(٢٢) وأما (ك).

(٢٣) فنحنا (م).

(٢٤) وذلك (ب).

(٢٥) نتبيّن (ك).

(٢٦) هذه (ك).

(٢٧) فلذلك (ب).

(٢٨) الضرورة (ب).

(٢٩) هذه (ك).

(٣٠) هذه (ك).

(٣١) بأنه غير (ك).

فذلك[٣٢] دائماً في الإمعان إلى فوق[٣٣] لأنه أحد جزئي[٣٤] موجد[٣٥].
فسيقف القول[٣٦] بأنه غير موجود.

والضرب الثالث فقد كان هذا[٣٧] وهو أنه إن كانت آ موجودة لكل بَ، و حَـ غير موجودة لها، تكون حَـ غير موجودة لكل آ تكون آ غير موجودة لكل حَـ[٣٨]. وهذه أيضاً إما أن تبيّن بتلك التي قيلت[٣٩] فوق على مثال واحد، وبحسب تلك[٤٠] فقد ينقطع ويقف؛ وأما إن كان يتبيّن على هذا[٤١] النحو فقد يؤخذ [٤٢] بَ أيضاً أنها موجودة لـ هَـ [٤٣] التي حَـ غير موجودة لكلها[٤٤]. وهذه[٤٥] أيضاً على مثال واحد. فمن قبل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل[٤٦]، فمن البيّن أنها قد تقف أيضاً القائلة إن حَـ[٤٧] غير موجودة أي لـ بَ[٤٨].

25

٢١أ)

ومن البيّن الظاهر أيضاً أنه وإن لم يكن بيانها[٤٩] بطريق واحد، لكن لجميعها أحياناً في الشكل الأول، وأحياناً في الثاني، وأحياناً في الثالث،

30

---

(٣٢) فقد يقف (ب).
(٣٣) إنما صيّر الإمعان إلى فوق من طريق أن الموجبة التي أخذها في هذا الرسم هي الكبرى.
(٣٤) الجزئي (ك).
(٣٥) لأنه أحد جزئي موجد (– ب).
(٣٦) أيضاً القول (ب).
(٣٧) هذه (ك).
(٣٨) تكون آ غير موجودة لكل حَـ (– ب).
(٣٩) بالنحوين اللذين ذكرا (فوق).
(٤٠) وبحسب ذينك النحوين (ب).
(٤١) هذه (ك).
(٤٢) يوجد (ك).
(٤٣) له (م).
(٤٤) موجود لكل هَـ (ب).
(٤٥) أي على مثال ما تبينت في الأول والثاني.
(٤٦) أي الموجبة.
(٤٧) حَـ (– م).
(٤٨) أي لـ بَ (– ب).
(٤٩) البرهان (فوق).

فإنه على هذا(٥٠) النحو أيضاً قد ينقطع ويقف، وذلك أن الطرق هي متناهية، فالتي(٥١) هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية.

فقد تبيّن وظهر أن الإمعان والسلوك فقد(٥٢) ينقطعان ويقفان في السوالب أيضاً كما ينقطع ويقف في الموجبات. 35

(٥٠) هذه (ك).
(٥١) والتي (ك).
(٥٢) قد (ك)؛ قد (فوق).

ـ ٢٢ ـ

[عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة]

فأما[١] أن الأمر[٢] هكذا أيضاً في تلك التي[٣] ينظر على طريق المنطق فينبغي[٤] بهذا[٥] النحو، وهو أنه في الأشياء التي تُحمل من طريق ما الشيء، فالأمر بيّن. وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع[٦] ما لا نهاية له، فقد يلزم ضرورة أن تكون الأشياء التي تُحمل من طريق ما هو[٧] الشيء لها نهاية. ـ وأقول بالجملة هكذا: وهو أنّا قد نقول قولاً حقاً إن هذا[٨] الأبيض يمشي، وذلك الكبير هو خشبة[٩]، وأيضاً إن هذه الخشبة هي كبيرة، وهذا[١٠] الإنسان يمشي. وذلك أن بين القول بهذا[١١] النحو وبين[١٢] القول

83a -

---

(١) غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير.

(٢) هو (+ ب)؛ يعني إما أن الأوساط تتناهى بعد أن يوضع محمول أول وموضوع أخير فذلك قد تبين. وأما أن الأمر هكذا أيضاً في تلك، أي في أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير فقد يتبين للذي ينظر على طريق المنطق، ويريد على طريق المنطق الطريق الذي يبين الشيء بما يعمّه وغيره.

(٣) للذي (ب).

(٤) فيتبين (ب).

(٥) بهذه (ك).

(٦) ينقطع (ك).

(٧) ذاتيات (ب).

(٨) هذه (ك).

(٩) عود (فوق).

(١٠) هذه (ك).

(١١) بهذه (ك).

(١٢) بين (– ك).

5 الآخر خلافاً. فإني إذا ما أنا قلت إن هذا[١٣] الأبيض هو عود، فإنما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي عرض له أن يكون أبيض هو عود، لا على أن الأبيض هو الموضوع للعود[١٤]. وذلك أن العود ليس معناه أنه[١٥] أبيض، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض ما على أن الخشبة هي لهذه[١٦]، لكن على طريق العرض. فأما إذا ما أنا قلت إن العود أبيض فلست أعني بذلك أن الأبيض شيء[١٧] آخر عرض له أن يكون عوداً[١٨] كما إذا قلت إن الموسيقار (٢١٢ب)
10 هو أبيض. وذلك أنه حينئذ إما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً[١٩] هو أبيض، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوعة، وهذا[٢٠] هو الذي كان لا على أنه شيء آخر، لكن على أنه هو[٢١] الشيء الذي هو خشبة. ـ فإن كان يجب أن تضع[٢٢] في أمر التسمية سُنّة فلنُشِر[٢٣]
15 فلنسمِّ[٢٤] القول على هذا[٢٥] النحو[٢٦] هو الحمل. فأما على ذلك النحو الآخر[٢٧]: فإما أن لا[٢٨] يكون معنى الحمل أصلاً، وأما إن كان فلا على الإطلاق[٢٩] لكن الحمل على طريق العرض. فيكون: أما المعنى الذي هو كالأبيض فهو أنه محمول، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه ـ

---

(١٣) هذه (ك).
(١٤) للخشبة (فوق).
(١٥) أنه (- ب).
(١٦) هكذا (ك).
(١٧) عارض لشيء (ب).
(١٨) عود (ك).
(١٩) موسيقار (م).
(٢٠) وهذه (ك)؛ أي لا على أن الخمسة عرضت لشيء آخر وذلك الشيء هو الأبيض.
(٢١) أي أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض.
(٢٢) نضع (ب).
(٢٣) فلنشر (- ك).
(٢٤) فلنسم (فوق)؛ جملة: «في أمر . . . فلنسمّ» وردت هكذا: «في أمر الشهير فليكن» (ب).
(٢٥) هذه (ك).
(٢٦) يعني الطبيعي (فوق).
(٢٧) يعني الحمل العرضي (فوق).
(٢٨) ألا (ب).
(٢٩) الحقيقة (فوق).

فليوضع محمول يُحمل دائماً على ما يُحمل عليه على الإطلاق، لا على طريق العرض. وذلك أن البراهين هكذا تبرهن[٣٠] حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو، وإما كيف هو، وإما كم هو، وإما أنه[٣١] المضاف[٣٢]، وإما أنه يفعل أو ينفعل، أو أين هو، أو متى، متى[٣٣] حُمل واحد على واحد. - وأيضاً جميع الأشياء التي تدل على الجوهر، مما تُحمل على ما عليه تُحمل - إما أن تدل على أنه هو ذلك[٣٤] وإما ذاك يدل[٣٥] على أنه هو الشيء، وأما[٣٦] جميع الأشياء التي ليس تدل على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذلك الشيء الذي هو ذلك[٣٧]، ولا أيضاً ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض - مثل أن يُحمل على الإنسان أنه أبيض، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ما[٣٨]، لكن لعلّه[٣٩] أن يكون حيواناً. فإن الإنسان هو ما هو حيوان. فإما[٤٠] أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائماً إنما تُحمل على شيء موضوع، فهو معلوم، وأنه ليس يوجد شيء أبيض[٤١] هو أبيض من حيث ليس هو شيئاً[٤٢] آخر.

---

(٣٠) أي أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل.

(٣١) أنه (- ب).

(٣٢) مضاف (ك).

(٣٣) متى (- ب).

(٣٤) ذاك (ب).

(٣٥) أن تدل (ب).

(٣٦) أن (+ ب).

(٣٧) ذاك (ب).

(٣٨) ما (- ب).

(٣٩) إنما استعمل لفظة لعل - وهي عبارة تدل على الشك - وإن كان وجود الإنسان حيواناً غير مشكوك فيه لوضوحه - ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصوراً على المعاني المشكوك فيها فقط، وأنه قد يستعملها في معان لا شك عنده في صحتها، غير بيّنة بنفسها، بل هي محتاجة إلى تبيين وإيضاح، إلا أن المواضع التي يجري فيها ذكرها لا تحتمل تبيينها فيها، فيستعمل نقطة الشك لينبه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح، وإن كانت عنده واضحة. ويزيل الظنة بها أنها عنده غير واضحة ولا بينة لاستعماله عبارة التشكك في معان هي ظاهرة بينة.

(٤٠) وأما (ب).

(٤١) أبيض (- ب).

(٤٢) شيء (م).

فأما الصور فعليها العفا[٤٣] السلام إذا كانت فرعاً باطلاً لا محصول لهذه [٤٤] له، فهي كأصوات الخطاطيف[٤٥]. وإن كانت موجودة فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله، وذلك أن البراهين إنما تكون على أمثال
35 هذه[٤٦]. وأيضاً إن لم يكن هذا الشيء عند هذا[٤٧] الشيء كيفية، وذاك لهذا[٤٨]، ولم يكن أيضاً للكيفية كيفية، فليس بممكن أن ينعكس على هذا[٤٨] النحو بعضها على بعضه، لكنه إما أن يقال فبالحق[٤٩] أنه يمكن، وأما أن يُحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق. وذلك أنه إما
- 83b - أن يُحمل كالجوهر، مثال ذلك إما وهو جنس، وإما أن يكون فصل[٥٠] لما يحمل عليه وهذان قد تبيّن من أمرهما أنهما لا يجريان إلى ما لا نهاية، لا إلى فوق ولا إلى أسفل. مثال ذلك: الإنسان ذو رجلين، وهذا حيوان، وهذا شيء آخر؛ ولا أيضاً الحيوان على الإنسان، وهذا[٥١] على قالياس،
5 وهذا[٥١] على شيء آخر من طريق ما هو. وذلك كل جوهر هذه حاله[٥٢] فقد يوجد له التحديد، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تُقطع بالذهن. ولهذا[٥٣] السبب ليست تكون بلا نهاية تحديداً، وإلا فلم يكن ليوجد لما الأشياء التي تُحمل عليه بلا نهاية تحديد.

أما كالجنس فلا يمكن أن يُحمل بعضها على بعض، وذلك أنه يكون
10 ذلك الشيء ما هو[٥٤] الشيء نفسه[٥٥] ـ ولا أيضاً ما كان من الكيف أو من تلك الأُخَر الباقية، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض، وذلك أن هذه

(٤٣) الحق (ك)، العفا (ـ ب)؛ العفا (فوق).

(٤٤) لهذه (ـ ب).

(٤٥) فهي كأصوات الخطاطيف (ـ ب).

(٤٦) أي أن البرهان إنما يكون على محمولات هي موجودات للموضوعات بذاتها، وتكون بمتوسطات تحمل على ما تحمل عليه بالتواطؤ (فوق)؛ البرهان إنما يكون على أمثال هذه (ب).

(٤٧) هذه (ك).

(٤٨) هذه (ك).

(٤٩) فالحق (ب).

(٥٠) فصلاً (ب).

(٥١) هذه (ك).

(٥٢) أي له جنس وفصول.

(٥٣) لهذه (ك).

(٥٤) جملة: «وذلك... ما هو» (ـ ب).

(٥٥) هو موجوداً (+ ب).

بأجمعها إنما تعرض وتُحمل على الجوهر - غير أنها لا تكون بلا نهاية، ولا إلى فوق أيضاً، وذلك أن الذي يُحمل على كل واحد ما كان يدل: إما أن يكون كيفاً ما، أو كمًّا، أو شيئاً من أمثال هذه(٥٦)، أو(٥٧) الأشياء التي في الجوهر: وهذه متناهية، وأجناس القاطيغورياس هي أيضاً متناهية؛ وذلك أن كل واحد: إما ما يدل(٥٨) و(٥٩)إما أن تكون كيفاً، أو كمًّا، وإما المضاف، وإما يفعل، وإما ينفعل، وإما أين، وإما متى.

وقد وُضع أن المحمول واحد على واحد وأما أنها هي على أنفسها(٦٠) جميع الأشياء التي ليس هي معنى ما هي لا تحمل(٦١) معلوم(٦٢)، إذا كانت بأجمعها أعراضاً، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر. وجميع هذه(٦٣) إنما نقول: إنها محمولة على شيء موضوع، وإن العرض ليس هو شيئاً موضوعاً؛ وذلك أنّا لسنا نضع ولا واحداً(٦٤) من أمثال هذه(٦٥) بنعت، ويقال مَهما يقال، وينعت من حيث ليس هو شيئاً آخر، لكن إنما يقال(٦٦): إنه لآخر(٦٧) وآخر على شيء آخر، فليس يقال: إنه موجود واحد على واحد(٦٨)، إذن أن شيئاً آخر موجود شيء آخر(٦٩) لا إلى فوق ولا إلى أسفل. وذلك أن الأشياء التي تقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي

---

(٥٦) هذه (ـ م).

(٥٧) أو (- ب).

(٥٨) جملة: «وذلك أن كل واحد إما ما يدل» وردت هكذا: وذلك أنها (ب).

(٥٩) و (- ك، ب).

(٦٠) نفسها (ب)؛ تلك التي عليها (فوق).

(٦١) فذلك (+ ب).

(٦٢) فمعلوم (ك، ب)؛ ليس في السرياني: فذلك معلوم.

(٦٣) أي الأعراض (فوق).

(٦٤) واحد (ب).

(٦٥) هذا (ك).

(٦٦) نقول (ب).

(٦٧) إنه محمول على شيء آخر (ب).

(٦٨) جملة: «إنه... واحد» (- ك).

(٦٩) جملة: «إذن... آخر» (- ب).

هي في جوهر كل[٧٠] واحد، وهذه ليست بلا نهاية[٧١]. فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يُحمل عليه الشيء أولاً[٧٢] هذا[٧٣] آخر، وينقطع هذا ويقف، 30 وأن يوجد شيء لا يُحمل على[٧٤] آخر أقدم ولا أيضاً عليه هو[٧٥] يُحمل شيء آخر أقدم.

فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق. وأما الآخر فهو هذا[٧٦]. أقول: إنه إن كان قد يكون عليها برهان[٧٧] لا يمكن[٧٨] أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بنحو آخر أفضل، ولا أن نعلمها بلا برهان. فإنه 35 إن كان هذا[٧٦] الشيء إنما يُعلم بهذه الأشياء، وكانت هذه[٧٩] الأشياء غير معلومة عندنا، ولا أيضاً لنا إليها طريق علم هو أفضل، فإنه سوف لا يُعلم ولا الشيء الذي بهذه يُعلم، فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من أشياء ولا أيضاً من أصول موضوعة، فقد يلزم ضرورة أن - 84a - تنقطع وتقف الحمول التي في الوسط. فإنه إن لم تنقطع ولم تقف، لكن كان قد توجد دائماً للأمور التي وجد[٨٠] هو أعلى، فإنه على جميعها يكون البرهان؛ فلذلك إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي لا نهاية لها بالتي[٨١] يكون عليها البرهان، فسيؤول بنا الأمر إلى ألاّ نعلم هذه بالبرهان.

---

(٧٠) الجوهر لكل (ب)؛ جوهر كل (فوق).
(٧١) أما إلى فوق فهذه، والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية (+ ب).
(٧٢) جملة: «فقد يلزم . . . أولاً» (– ب).
(٧٣) وعلى هذه (ك)، وعلى هذا (ب).
(٧٤) شيء (+ ك).
(٧٥) هو (– ب).
(٧٦) هذه (ك).
(٧٧) بدل: عليها برهان، ورد: البرهان (ب).
(٧٨) على الأمور التي تحمل عليها أشياء أكثر تقدماً والأشياء التي يكون عليها برهان (+ ب).
(٧٩) هذا (ك).
(٨٠) بدل: للأمور التي وجد، ورد: للأمر الذي يوجد شيء (ب).
(٨١) التي (ب).

فإن كان ليس لنا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل، فإنه ليس نعلم ولا
5 شيء واحد[٨٢] بالبرهان على الإطلاق، اللهم إلاّ أن يكون ذلك عن أصل
موضوع[٨٣].

أما على طريق المنطق[٨٤] فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل
إلى التصديق بما قلنا. وأما على جهة التحليل، بالعكس[٨٥]، فبهذه الأشياء
يتبيّن بإيجاز من القول أنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون
10 المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي عنها[٨٦] هذا[٨٧] البحث. وذلك
أن البرهان إنما هو جميع الأشياء[٨٨] الموجودة بذاتها للأمور. والأشياء
الموجودة بذاتها[٨٩] على ضربين: وذلك أن جميع[٩٠] التي توجد في
تلك[٩١] من طريق ما الشيء، وجميع الأشياء[٩٢] التي هذه هي موجودة فيها
من طريق ما هو: مثال ذلك أن الفرد موجود في العدد. والعدد مأخوذ في
15 قوله. وأيضاً فالكثرة[٩٣][٩٤] متصل[٩٥]، هو موجود[٩٦] في قول

(٨٢) واحداً (ب).

(٨٣) قال أبو بشر: يعني: إلا أن يقول قائل إنه قد يعلم الشيء بالبرهان. وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة، فتلك التي تعلم بهذه موجودة وليس هذا كافياً في علم البرهان.

(٨٤) أي من مقدمات عامية.

(٨٥) يعني أن الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس - وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء - فإن التحليل بالعكس يكون، وهذه هي أجزاء حد الشيء. فإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلاً من قوله: فأما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية.

(٨٦) عليها (ب)؛ عنها (فوق).

(٨٧) هذه (ك).

(٨٨) أي أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها.

(٨٩) هي (+ ب).

(٩٠) الأشياء (+ ب).

(٩١) أي في الموضوعات (فوق).

(٩٢) أي المحمولات (فوق).

(٩٣) فالكثير (ك).

(٩٤) من قِبَل أنه (+ ب).

(٩٥) منفصل (ك).

(٩٦) مأخوذ (ب).

الحدود[٩٧]. ولا واحد من هذين الجنسين يمكن أن يكون بلا نِهاية، لا كالفرد للعدد. وذلك أنه قد يوجد للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وُجد.
20 وهذا إن كان موجوداً فقد يكون أولاً العدد موجوداً في الأشياء التي توجد فيه. فإن كان لا يمكن أن توجد أمثال هذه[٩٨] بلا نهاية للواحد، فإنه لا يمكن أيضاً[٩٩] أن تكون بلا نهاية إلى فوق، لكن قد يجب ضرورة أن تكون بأجمعها للأول مثل العدد، وأن[١٠٠] يكون الأول موجوداً لتلك، فإذن إنما
25 يؤخذ أنها تنعكس فترجع، لا أنها تمعن وتمتد إلى فوق. وأيضاً ولا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق ما هو، فإنه ولا هذه أيضاً تمر بلا نهاية، وذلك أنه لما كان يكون[١٠١] إلى وجود[١٠٢] التحديد سبيل. فإن كانت الأشياء المحمولة[١٠٣] كلها تقال بذاتها، وهذه ليست بلا نهاية، فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق؛ فإذاً والأشياء التي إلى أسفل. (٢١٤ب)

30 وإن كان هذا[١٠٤] هكذا فالأشياء التي هي بين حدّين هي أيضاً دائماً متناهية، وإن كان هذا[١٠٥]، فمن البيّن أنه قد يلزم أن يكون البرهان من[١٠٦] مبادىء، وأنه ليس لكل شيء برهان، وهو ما قلناه في أول الأمر إن قوماً يقولون. وذلك أنه إن كان قد توجد مبادىء فليس كل شيء هو[١٠٧] مبرهناً، ولا أيضاً يمكن أن يمعن إلى ما لا نهاية، فإن وجود أحد هذين[١٠٨]، أيهما اتفق، ليس هو شيئاً آخر غير أنه[١٠٩] ليس ولا بعد واحد ليس له وسط ولا

---

(٩٧) العدد (ك)؛ في السرياني منفصل. وهكذا نقل مرايا: منفصل، وكذا في تفسير يحيى النحوي.

(٩٨) أي الموجودة بذاتها (فوق).

(٩٩) فإنه أيضاً لا يمكن (ب).

(١٠٠) فإن (ك).

(١٠١) يكون (– ب).

(١٠٢) لوجود (ب).

(١٠٣) يعني المستعملة في البرهان (فوق).

(١٠٤) هذا (– ك).

(١٠٥) هذه (ك).

(١٠٦) من (– م).

(١٠٧) هو (– ك).

(١٠٨) أي إن كان على كل شيء برهان وأمكن أن يمعن ال غير نهاية (فوق).

(١٠٩) أن (ك).

منقسم، بل كلها منقسمة. وذلك أنه إنما يتبيّن ما يتبيّن بأن يدخل الحد ويوضع داخلاً، لا بأن يزيد ويقتضب.

فهذا[١١٠] السبب، إن كان هذا يمكن أن يمعن إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية. لكن هذا[١١١] غير ممكن إن كان قد[١١٢] ينقطع ويقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل. وقد تبيّن أنها تنقطع وتقف: إما على طريق المنطق ففيما تقدم، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن.

---

(١١٠) فلهذه (ك)، فلهذا (ب).

(١١١) هذه (ك).

(١١٢) قد (ـ ك).

ـ ٢٣ ـ
[لـوازم][١]

قد[٢] تبيّنت هذه الأشياء فمن البيّن الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشيئين بمنزلة وجود آ لـ حَـ ولـ دَ، ولم يُحمل أحدهما على الآخر إما
5 بَتَّه[٣] وإما لا على كل، فليس[٤] وجوده لهما بشيء عام ـ مثال ذلك أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين[٥] هو معنى موجود للمتساوي الساقين وللمختلف الأضلاع لشيء[٦] عام. وذلك أن هذا[٧] موجود لهما بما هما[٨] شكل ما، لا بما هو كل واحد منهما. وهذا[٧] ليس هو دائماً على هذا الحال. وإلا،
10 فليكن بَ وسط[٩] الشيء الذي به يوجد آ لـ حَـ ولـ دَ. فمن البيّن إذن أن بَ إما موجودة لـ حَـ ولـ دَ بشيء آخر عام، وذلك لشيء آخر، فإذن قد يقع بين حدّين[١٠] حدود من بلا نهاية. لكن ذلك غير ممكن. فبأمر عام ليس يلزم دائماً أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد توجد
15 أبعاد[١١] ما ليس بينهما أوساط. فأما أن تكون في جنس واحد بعينه ومن غير

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) وإذ (+ ب).
(٣) بتاتاً (ب).
(٤) دائماً (+ ك)؛ في السرياني: فليس أبداً وجوده.
(٥) يقول يحيى النحوي إنه قد يوجد في بعض النسخ أن الزوايا الثلاث متساوية لأربع قوائم. ويقول إنه كان هذا حقاً، فإن الإشارة إنما هي واقعة على الزوايا الخارجة. وأما كيف ذلك، فإنّا نقوله بعد قليل في موضعه.
(٦) بشيء (ب).
(٧) هذه (ك).
(٨) هو (ك).
(٩) وسط (– ب).
(١٠) أي من ب والشيء الآخر (فوق).
(١١) أي مقدمات (فوق).

متجزئة بأعيانها. فقد يلزم إن كان الأمر العام مزمعاً[١٢] أن يكون من الأشياء الموجودة بذاتها، وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبيّن تتنقل من جنس إلى جنس آخر. ومن البيّن إذا ما وجدت آ لـ بَ إن وجد شيء ما متوسطاً فقد يتبيّن أن آ موجودة لـ بَ؛ واسطقسات هذا هي هذه وأمثالها، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط. وذلك أن المقدّمات غير ذوات أوساط هي اسطقسات: إما كلها وإما الكلية[١٣] منها. وإن لم يكن أوسطاً[١٤]، فلا يكون برهان. لكن هذا[١٥] إنما هو طريق إلى المبادىء[١٦]. وكذلك[١٧] أيضاً إن كانت آ غير موجودة لـ بَ إن كان يوجد شيء ما متوسط أو ما هو أقدم آ غير موجودة له، فقد يوجد برهان، وإن لم يكن فليس يوجد، لكن مبلغ المبادىء والاسطقسات بمبلغ الحدود. وذلك أن المقدّمات التي عن هذه هي مبادىء البرهان. فكما أنه قد توجد مبادىء ما غير مبرهنة يتبيّن بها أن هذا[١٨] الشيء موجود[١٩] أمراً ما ويتبيّن بها أن هذا[٢٠] الشيء لهذا[٢١] الشيء، كذلك قد توجد مبادىء يبيّن بها أن هذا[٢٢] الشيء ليس هو موجوداً أمراً ما، ولا أيضاً هذا[٢٢] الشيء موجود لهذا[٢٣] الشيء. فتكون إذن

---

(١٢) أي الوسط الذي به يتبين وجود الأخير... هو من الأشياء (فوق).

(١٣) أي الكبرى (فوق).

(١٤) أوساط (ب)؛ يعني فبأوساط (فوق).

(١٥) هذه (ك).

(١٦) أي علم الاستقراء.

(١٧) أبو يحيى المروزي فسّر هذا، قال: يعني أن أسطقسات ومبادىء البرهان ليست فقط المقدمات غير ذوات الأوساط، بل وتلك الحدود التي الأوساط بينها. وذلك أنه إن كانت المقدمات التي فيها مبادىء فتلك أكبر جداً، كما أن في الطبيعيات ليس فقط الأربعة الأسطقسات هي المبادىء، بل الهيولى والصورة اللتان فيهما الأسطقسات مركبة.

(١٨) هذه (ك).

(١٩) أي الشيء المقدم لذات الشيء (فوق).

(٢٠) هذه (ك)؛ أي عن المقوّم لذات الشيء (فوق).

(٢١) لهذه (ك).

(٢٢) هذه (ك).

(٢٣) لهذه (ك).

مبادىء: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده. ـ فمتى دعتِ الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يُحمل على بَ أو وليكن حَـ وتحمل على هذا ـ على ذلك المثال ـ آ. فإذا سلكنا دائماً هذا المسلك، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة ولا في وقت من الأوقات، ولا أنه موجود أيضاً ما هو أكثر خروجاً(٢٤) من آ في باب البرهان، لكن يكون دائماً الأوسط متصلاً متكاثفاً

35 حتى ينتهي الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحداً. وهو واحد متى لم يكن ذا وسط، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها. وكما أن في سائر الأمور الأُخَر المبدأ فيها هو شيء بسيط، وهذا ليس هو واحداً بعينه في جميع المواضع(٢٥) لكنه في الثقل هو منا، وفي اللحن هو ربع الطنينة، وهو في أشياء مختلفة مختلف، كذلك في القياس يكون ذلك

- 85a - الواحد هو المقدمة غير ذات وسط، وفي البرهان والعلم العقل. فأما في المقاييس التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجاً ولا واحد(٢٦).

(٢١٥ب) وأما في السالبة(٢٧) فحيث يكون موجود لشيء ما فولا واحد من هذا يقع خارجاً ـ مثال ذلك إن كانت آ لـ بَ بتوسط حَـ فإنه إن كانت حَـ موجودة لكل بَ، و آ ولا على شيء من حَـ، إن دعتك ضرورة الحاجة أيضاً(٢٨) إلى

5 أن يكون(٢٩) يوجد(٣٠) آ ولا على شيء من حَـ، فقد يجب أن يوجد حدّ أوساط بين آ و حَـ؛ وهذا(٣١) المأخذ نسلكه دائماً. وَإن(٣٢) دعت الضرورة

(٢٤) خارج عن (فوق).
(٢٥) الأشياء (فوق).
(٢٦) واحداً (ب).
(٢٧) أي المقدمة الصغرى، إذ هي موجبة (فوق).
(٢٨) الحاجة أيضاً (– ب).
(٢٩) تكون (ب)؛ يعني أن يبيّن في الشكل الأول.
(٣٠) يوجد (– ب).
(٣١) هذه (ك).
(٣٢) فإن (ب)؛ قد انتقل إلى السوالب الكائنة في الشكل الثاني، ويضع للمثال الضرب بَ دَ من الشكل الثاني (فوق).

إلى أن يبيّن أن دَ ليست موجودة لـ هَـ بأن[٣٣] حَـ موجودة لكل دَ وغير موجودة لشيء من هَـ أو ليست لكلها، فإن هَـ خارج من هَـ لا يقع[٣٤] ولا في وقت من الأوقات. وهذا[٣١] هو الذي لا يجب أن يكون موجوداً له.

10 وأما[٣٥] الضرب[٣٦] الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذي تسلبه[٣٧].

---

(٣٣) فإن (ك).

(٣٤) أي الوسط (فوق)؛ ينبغي أن نفهم هاهنا أنه لا يقع الوسط تحت هَـ.

(٣٥) في (+ ك).

(٣٦) أي الشكل (فوق).

(٣٧) . . . في الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجاً من الموجبة، ولا أيضاً خارجاً من ذلك الذي تسلبه (فوق).

ـ ٢٤ ـ
[فضل البرهان الكلي][١]

ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه حملي[٢] ومنه سالب ـ ففي ذلك مواضع للشك: وهو أي البرهانين ليت شعري أفضل! وكذلك قد
15 نتشكّك في البرهان الذي يقال إنه برهاني، وفي الذي يسوق الكلام إلى ما لا يمكن[٣]. ولعلّ قوماً يظنون[٤] أن البرهان الجزئي هو أفضل عندما يجعلون
20 بحثهم لهذه الطريق. قالوا: إن كان البرهان الذي به نعلم أكثر[٥] هو برهاناً[٦] أفضل ـ وذلك أن هذا[٧] هو فضيلة البرهان ـ وقد يعلم كل واحد[٨] متى علمناه بذاته أكثر[٩] من علمنا به عند نظرنا إليه بشيء آخر، مثال ذلك:
25 علمنا بأن قورسقوس هو موسيقار، متى كان[١٠] قورسقوس موسيقاراً أكثر من علمنا به مما هو[١١] إنسان[١٢]. وكذلك في تلك الأُخَر الباقية.

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) أي موجب (فوق).
(٣) جملة: «فلنبحث أولاً عن البرهان الكلي والجزئي، فإذا ما نحن كشفنا أمر هذين ففي عزمنا أن نتكلم في البرهان المستقيم، وفي السائق إلى ما لا يمكن» (+ ب).
(٤) وقوم يظنون (فوق).
(٥) أوكد . . أفضل (فوق).
(٦) برهان (ك).
(٧) هذه (ك).
(٨) أي كل شيء (فوق).
(٩) أوكد (فوق).
(١٠) بأن يكون (فوق).
(١١) فهو (ك).
(١٢) سرياني: مما هو إنسان موسيقار.

وأما[١٣] البرهان الكلي فإنه إنما يبيّن ما هو ذلك الآخر، وليس ما[١٤] ذلك الشيء[١٥] الذي اتفق[١٦] أن يكون هو يبيّن ـ مثال ذلك: البرهان على المثلث المتساوي[١٧] الساقين لا بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث[١٨].

وأما البرهان الجزئي فإنما يبيّن ذلك الشيء الذي هو، فإن كان البرهان الذي يبيّن ذاته[١٩] هو أفضل، وهذا[٢٠] هو البرهان الجزئي أكثر من الكلي، فالبرهان الجزئي أفضل من الكلي. ـ وأيضاً إن كان الكلي ليس هو شيئاً خارجاً عن الأوحاد والجزئية، والبرهان يوهمنا أن هذا[٢٠] هو شيء غير الذي يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة ـ مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا[٢١] المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد؛ وكان البرهان على ما هو موجود أفضل من البرهان على ما ليس هو موجوداً؛ وكان البرهان الذي[٢٢] لا يكون سبباً للخدعة والضلالة أكثر من الذي يكون سبباً لذلك، وكان البرهان الكلي هذه حاله[٢٣]، وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أصنعوا[٢٤] إلى بين أيديهم مثل البرهان على التناسب ـ مثال ذلك: أن أي شيء كان[٢٥] أبيَن[٢٦] كان مثل هذا هو

---

(١٣) أي أنه إذا برهن أن زيداً ضحّاك، إنما الضحاك لشيء آخر هو الإنسان.

(١٤) ما (– ب).

(١٥) الشيء (+ ب).

(١٦) أي زيد.

(١٧) أو أن الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين.

(١٨) أي لم يلزم المساوي الساقين هذا من نفس ذاته، بل من شيء آخر، أعني المثلث.

(١٩) بذاته (ب).

(٢٠) هذه (ك).

(٢١) هذه (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(٢٢) الذي (– ب).

(٢٣) أي أنه سبب للضلالة.

(٢٤) أمعنوا (ب).

(٢٥) كان (– ك، ب).

(٢٦) أبين (– ب).

متناسب، وهذا[٢٧] هو لا خط ولا عدد أيضاً ولا مجسّم ولا سطح، لكن شيء آخر غير هذه، خارجاً[٢٨] عن هذه. فإن كان البرهان الكلي هو في هذا المعنى[٢٩] أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي، وقد يركّز فينا ظنًّا كاذباً فيكون البرهان الكلي أخسّ من الجزئي. فنقول في هذا: أمّا أوّلاً فليس[٣٠] أحد القولين في الكلي أكثر[٣١] مما هو في الجزئي. وذلك أنه إن كان القول بأن الزوايا مساوية لقائمتين ليس هو بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث، فالذي يعلم أنه متساوي الساقين علمه به أقل من الذي يعلم أنه مثلث[٣٢] إن كان إنما يبيّن[٣٣] بعد أن يأخذ[٣٤] ما ليس هو له[٣٥] بما هو[٣٦] مثلث[٣٧]، فليس يكون برهان. فإن كان يبيّن لما هو موجود له[٣٨]، فالذي يعلم كل واحد بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر. فإن كان إذن المثلث هو أكثر[٣٩]، وكان القول[٤٠] واحداً بعينه، وليس معنى المثلث[٤١] على طريق الاتفاق في الاسم. وقد يوجد معنى ما لكل مثلث، وليس وجود مثل هذه[٤٢] الزوايا له بما هو متساوي الساقين، لكن ذلك المتساوي الساقين

85b - ، 5 ، 10 ، (٢١٦ب)

(٢٧) أي الكلي (فوق).
(٢٨) خارج (ب).
(٢٩) أي أنه يأخذ ما ليس هو موجوداً على أنه موجود.
(٣٠) أي إحدى الحجتين وهي الحجة الثانية من حجج الخصوم في أن البرهان الجزئي أفضل من الكلي (فوق).
(٣١) أقل (ب).
(٣٢) وبالكلية (+ ب).
(٣٣) وبالجملة. . . أي الذي يبرهن (فوق).
(٣٤) أي محمول (فوق).
(٣٥) أي للمثلث (فوق).
(٣٦) بما هو (− ب).
(٣٧) أي كل أنه موجود له (فوق).
(٣٨) أي المبرهن (فوق).
(٣٩) أي أنه إذا كان المثلث أطلق في أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر من المتساوي الساقين.
(٤٠) الحد (ب).
(٤١) أي المطلق.
(٤٢) أي أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين (فوق).

إنما هو[٤٣] مثلث. فالذي يُعلم إذن كلياً هو بما هو به[٤٤] موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئي. فالبرهان الكلي إذاً أفضل من الجزئي[٤٥].

15 وأيضاً[٤٦] إن كان الأمر الكلي هو قولٌ[٤٧] ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق في الاسم، فليس[٤٨] بوجوده بأقل الأوحاد من الجزئية[٤٩]، لكن أكثر أيضاً بمبلغ ما هي فيه غير فاسدة، والجزئية خاصة هي فاسدة. وأيضاً ليس يدعو أوّلاً ضرورة واحدة من طريق أنه يدل على[٥٠] أنْ يظنّ أنَّ 20 هذا[٥١] هو شيء خارج عن هذه. وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأُخَر التي هي جميع الأشياء التي ليس تدل على شيء إلاّ: إما كيفية، وإما مضاف، وإما يفعل، وسائر ذلك. فإن كان الظن بهذا ضرورياً، فليس اللوم راجعاً على البرهان، لكن على الذي يُنْصِت.

وأيضاً[٥٢] إن كان البرهان قياساً[٥٣] على العلة وعلى لِمَ هو[٥٤]، وكان الكلي في باب العلة أكثر ـ وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا[٥٥] 25 هو العلة له؛ وكأن[٥٦] الكلي هو الأول ـ والكلي[٥٧] إذن هو علة. فإذن هذا[٥٥] البرهان أيضاً أفضل، إذ كان بيانه عن العلة وعن لِمَ الشيء.

---

(٤٣) بما هو بما هو (ك).
(٤٤) به (– ك).
(٤٥) من الجزئي (– ب).
(٤٦) حل الشك الثاني (فوق).
(٤٧) قولاً (ب).
(٤٨) وليس (ك).
(٤٩) فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية (ب).
(٥٠) واحد (+ ب).
(٥١) هذه (ك).
(٥٢) قد أخذ يبيّن أن البرهان الكلي أفضل (فوق).
(٥٣) أي هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة.
(٥٤) إنما زاد: وعلى لِمَ هو، لأن هذه العلة ـ وهي الكمالية ـ هي أشرف العلل.
(٥٥) هذه (ك).
(٥٦) كأنّ (ب).
(٥٧) فالكلي (ك).

وأيضاً[٥٨] نطلب لِمَ الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا، وحينئذٍ نظن ونرى[٥٩] أنّا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر من أجله خارجاً عن هذه[٦٠] إما أن يكون كائناً أو يوجد وجوداً، وذلك أنه بهذا[٦١] النحو هو آخر
30 ونهاية ـ مثال ذلك[٦٢] نحو: ماذا جاء[٦٣] فيقال: لكيما يأخذ المال؛ وهذا[٦٤] ليقضي غريمه الدَّيْن؛ وهذا[٦٤] لكيما لا يظلم.

فإذا[٦٥] أمعنّا على هذا النحو متى لم يكنِ من أجل شيء آخر، ولّا على أنه[٦٦] لشيء آخر، فقد هوّل أن مجيئه كان من أجلِ هذا كالأخير لما يكون ولمَا هو موجود. وأنّا حينئذٍ نعلم خاصة لماذا جاء[٦٧]. ـ
35 فإذا[٦٨] كان الأمر في سائر العلل وفي لِمَ[٦٩] الشيء يجري على هذا المثال[٧٠]، وكان في جميع[٧١] العلل التي هي على هذا النحو علل، على
(٢١٧أ) أنها نحو ماذا هكذا لعلم[٧٢] خاصة، فإذن[٧٣] في تلك الأُخَر أيضاً الباقية[٧٤] حينئذٍ يعلم أكثر[٧٥] متى لم[٧٦] يوجد هذا من أجل شيء آخر. فمتى[٧٧] علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم من قِبَل أنه متساوي

---

(٥٨) فإنما (+ ك).
(٥٩) ويرى (ك).
(٦٠) خارجاً عن هذا من أجله (ب).
(٦١) بهذه (ك).
(٦٢) ذلك (– م).
(٦٣) (به)؟ (+ ب).
(٦٤) وهذه (ك).
(٦٥) وإذا (ك).
(٦٦) على أنه (– ب).
(٦٧) والحمد للّه الواحد الحق. بسم الله الرحمٰن الرحيم. الثالث من الغير الحقيقية (+ ك).
(٦٨) فإن (ب).
(٦٩) لِمَ (ـ ك).
(٧٠) أي على مثل ما جرى في العلة الكمالية (فوق).
(٧١) اللحة (+ ك).
(٧٢) تعلم (ب).
(٧٣) فإذاً (ب).
(٧٤) أي العلة الصورية والمادية والفاعلة (فوق).
(٧٥) خاصة (فوق).
(٧٦) منى (ك).
(٧٧) يريد أن يبين من العلة التي هي الصورة والفاعل.

الساقين[٧٨]، فذلك ناقص. ولماذا هو بما هو متساوي الساقين، فيقال: إنه من أجل أنه مثلث؛ وهذا من أجل أنه شكل مستقيم الخطوط. وإن كان هذا[٧٩] ولا يوجد حينئذٍ شيء آخر هو من أجله، فحينئذ نعلم أكثر؛ والكلي أيضاً فحينئذ[٨٠] نعلمه. فالكلي إذاً[٨١] أفضل.

وأيضاً كل ما كان جزئياً فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية. والأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة. فهي إذاً من طريق الكلية أكثر معلومة مما هي كذلك من طريق الجزئية. فالأشياء الكلية إذاً هي في باب ما هي مبرهنة أكثر. والأشياء التي هي مبرهنة أكثر برهانها[٨٢] أكثر، إذ كانت المضافات معاً تكون أكثر. فالكلي إذن[٨٣] أكثر من قِبَل أنها[٨٤] برهان هو أكثر.

وأيضاً إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو آثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي أيضاً، وأما هذا فلا يعلم الكلي. فالكلي إذن على هذا القياس آثر.

وأيضاً فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يُبرهَن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ[٨٥] غير ذي وسط وهذا[٨٦] هو المبدأ. فإن كان إذن البرهان الذي هو من المبدأ[٨٧] أكثر[٨٨] استقصاءً ويقيناً من الذي ليس هو من المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر من الذي هو منه أقل، وكان هذا[٨٩] هو الذي أكثر كلياً، فالكلي[٩٠] إذن هو أفضل.

---

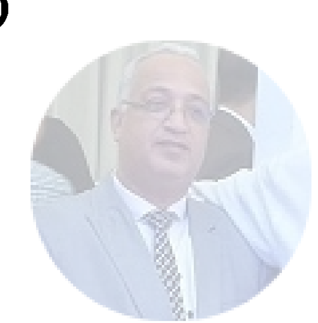
(٧٨) للساقين (ك).
(٧٩) هذه (ك).
(٨٠) حينئذٍ (ك).
(٨١) إذن (ك)؛ وهكذا في سائر النص.
(٨٢) برهاناً (ب).
(٨٣) فالكلية إذاً (ب).
(٨٤) أنه (ك).
(٨٥) هو (+ ك، ب).
(٨٦) وهذه (ك).
(٨٧) جملة: «غير ذي وسط... من المبدأ» (ـ ب).
(٨٨) هو أكثر (ك).
(٨٩) هذه (ك).
(٩٠) والكلي (ك).

مثال ذلك: إن كان يجب أن نبيّن أن آ على دَ، والأوساط هي التي عليها
20 بَ حَـ التي قُبلت[٩١]، وكانت بَ أعلى؛ فالبرهان إذن[٩٢] الذيَ يكون
بهذا[٩٣] هو أكثر كلية.

إلا أن بعض الأقاويل[٩٤] في هذا هي منطقية[٩٥]. وأما ما منه يُعلم
(٢١٧ب) خاصة أن الكلي أكثر وأحق، ففي المقدمات. وذلك أنه إذا ما كانت لنا
الأولى فقد نعلم ـ بنحو ما الأخيرة[٩٦] ـ أيضاً، ونحن مقتنون لها بالقوة.
25 مثال ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين، فهو
يعلم بنحو ما أن زوايا المتساوي الساقين أيضاً مساوية لقائمتين. فهو يعلم
بالقوة ـ وإن لم تكن له خبرة ـ بأن المتساوي الساقين هو مثلث. وأما الذي
له هذه المقدّمة فليس عنده علم بالكلية بتة، لا بالقوة ولا بالفعل أيضاً.
30 و[٩٧] الكلي هو[٩٨] معقول[٩٩]. وأما الجزئي فيؤول[١٠٠] أمره إلى الحس.

---

(٩١) التي قبلت (- ك)؛ قيلت (ب).
(٩٢) إذاً (ب).
(٩٣) بهذه (ك).
(٩٤) التي قبلت (+ ك).
(٩٥) أي عامية (فوق).
(٩٦) الأخيرة (- ب).
(٩٧) و (- ك).
(٩٨) فهو (ك).
(٩٩) مقبول (ك).
(١٠٠) قبول (ك).



ـ ٢٥ ـ

[فضل البرهان الموجب][1]

فهذا[2] مبلغ ما يقوله[3] في أن البرهان الكلي أفضل من الجزئي.

فأما أن البرهان[4] أفضل من السالب. فمن هاهنا نعلم ذلك: لكن[5] البرهان الأفضل هو الذي يكون بعد أن يكون تلك الأشياء الأُخَر الباقية وهي المصادرة والأصول[6] الموضوعة، هو الكائن[7] من مقدّمات[8] أقل. وذلك أنه إن كنّا نعلم على مثال واحد فأن نعلم على جهة هي أوجز وأقرب بهذه[9] تكون، وهذا[10] آثر. وقول هذه المقدمة ـ وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل بالجملة هو[11] هذا، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد، وكانت التي هي أقدم هي أعرف؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط هي: بَ، حَـ، دَ ـ على أن آ موجودة لـ هَـ. وليكن برهان آخر بأوساط[12] زَ حَ ـ على أن آ موجودة لـ هَـ ـ فوجود آ لـ دَ وآ لـ هَـ هو على مثال[13] واحد. ووجود آ لـ دَ أقدم وأعرف من وجود آ لـ هَـ،

35

86b

(١) العنوان (– ك، م).

(٢) فهذه (ك).

(٣) نقوله (ب).

(٤) البرهاني (ب)؛ أي الموجب.

(٥) ليكن (ب).

(٦) جملة: «هو الذي... الأصول»، وردت هكذا: «هو الذي هو من المصادرات، أو من الأصول» (ب).

(٧) أو (ب).

(٨) هي (+ ب).

(٩) لهذه (ب).

(١٠) هذه (ك)؛ وهكذا في سائر النص.

(١١) بالجملة: وهو بالكلية(ب).

(١٢) هي (+ ك).

(١٣) أي موجبتين.

وذلك أن هذا بذاك يتبيّن. وما بتوسطه يتبيّن الشيء هو أكثر تصديقاً.
5 فالبرهان إذن الكائن[١٤] بأشياء هي أقل وتلك الأُخَر[١٥] الباقية هي موجودة بأعيانها، هو أفضل.

فكلا البرهانين[١٦] يتمّان[١٧] بثلاثة حدود ومقدّمتين، لكن ذلك[١٨] البرهان يأخذ أن الشيء موجود. وأما هذا[١٩] فيأخذ أنه موجود[٢٠] وغير موجود؛ فإذن[٢١] بأشياء كثيرة، فهو إذن أخسّ.

10 وأيضاً فمن قِبَل أنه قد يتبيّن[٢٢] أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلا[٢٣] (٢١٨أ) المقدّمتين سالبتين[٢٤]، بل قد[٢٥] يجب أن تكون حال إحدى المقدّمتين هذه[٢٦] الحال، وتكون الأخرى أنه موجود[٢٧].

وأيضاً مع هذا فقد[٢٨] يجب أن يوجد هذا[٢٩] المعنى: وهو أن القضايا الموجبة، إذا زائد[٣٠] البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة. وأما
15 السوالب فلا يمكن أن تكون في كل قياس أكثر من مقدّمة واحدة ـ: فلتكن آ غير موجودة لشيء مما عليه بَ؛ ولتكن بَ لكل حَـ؛ فإن احتيج إلى أن تنمّى وتزيد المقدّمتين[٣١] كلتيهما[٣٢]، فقد يجب أن نجعل بين آ بَ حدًّا أوسط، وليكن هذا دَ؛ وبين بَ حَـ، هَـ ـ فمن البيّن إذن[٣٣] أن هَـ هي موجبة؛ وأما

(١٤) إذن الكائن، مكرّر (م).
(١٥) أي شروط المقدمات (فوق).
(١٦) أي الموجب والسالب.
(١٧) يتمّ (ب).
(١٨) أي الموجَب (فوق).
(١٩) هذه (ك)؛ أي السالب (فوق).
(٢٠) أي مقدمة موجبة (فوق).
(٢١) فإذاً (ب).
(٢٢) في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس.
(٢٣) وكلتا (ب).
(٢٤) سالبة (ب).
(٢٥) قد (– ب).
(٢٦) أي سالبة (فوق).
(٢٧) أي موجبة (فوق).
(٢٨) قد (فوق).
(٢٩) هذه (ك).
(٣٠) تريد (ب).
(٣١) المقدّمتان (ب).
(٣٢) كلتاهما (ب).
(٣٣) إذاً (ب).

20 دَ فهي على بَ موجبة؛ وأما عند آ فهي سالبة. وذلك أن دَ على كل بَ، وآ قد يجب أن تكون ولا على شيء من دَ. فتكون إذن[٣٤] المقدمة السالبة واحدة وهي آ دَ. ـ وعلى هذه الجهة بعينها يكون في المقاييس الأُخَر[٣٥] أيضاً. وذلك أن الأوسط[٣٦] الذي بين الحدين الموجبين دائماً قد يلزم أن
25 يكون موجباً من كلى الجنبين[٣٧]. وأما الذي بين السالب فهو سالب من إحدى الجهتين. ولهذا السبب هذه[٣٨] المقدّمة[٣٩] تكون هكذا[٤٠]. وأما المقدّمات الأُخَر الباقية فهي موجبات. فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف وأصدق، وكان[٤١] السالبة تتبيّن بالموجبة، وكانت هذه لا تتبين بتلك ـ إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق ـ فهي إذن أفضل.

30 وأيضاً لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدّمة الكلية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه ـ إذ كانت السالبة إنما
3 تُعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من
٢ب) غير الموجود ـ فإذن[٤٢] مبدأ الموجبة[٤٣] البرهانية[٤٤] أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادىء أفضل هي أفضل.

وأيضاً هي أشرف. وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن الموجب[٤٦].

---

(٣٤) إذن (– ك).
(٣٥) أي التي في الشكل الثاني والثالث (فوق).
(٣٦) الأوساط (ك).
(٣٧) كلتا الحيثيتين (ب).
(٣٨) ولهذه (ك).
(٣٩) أي السالبة (فوق).
(٤٠) أي واحدة (فوق).
(٤١) وكانت (ك، ب).
(٤٢) فإذاً (ب).
(٤٣) الموجبة (– ب).
(٤٤) الموجبة (فوق).
(٤٥) الإيجاب (فوق).
(٤٦) الموجب (– ب).

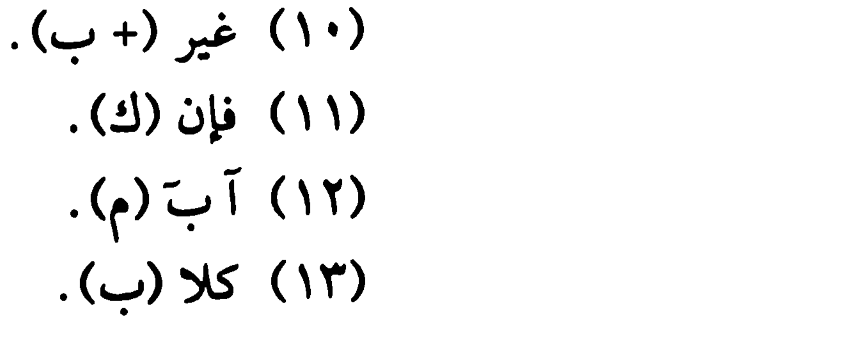
— ٢٦ —

[فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال][١]

- 87a - ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البيّن أنه أفضل من البرهان السايق[٢] إلى المحال، وقد يجب أن تنظر[٣] ما الفرق بينهما. فلتكن آ غير موجودة لشيء مما[٤] توجد له بَ؛ ولتكن بَ موجودة لكل حَـ؛ فقد يلزم أن تكون آ غير موجودة لشيء من حَـ[٥]. فإذا أخذت الحدود بهذا[٦] النحو يكون سالباً برهانياً وهو أن آ غير موجودة لـ حَـ، وأما السايق[٧] إلى المحال فهذا[٨] حالته[٩]: إن احتيج أن يبيّن أن آ غير موجودة لـ بَ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة؛ وبَ لـ حَـ، فقد يلزم إذن أن تكون آ[١٠] موجودة لـ حَـ. وليكن هذا معلوماً مقرًّا أنه غير ممكن. فليس يمكن إذن أن توجد آ لـ بَ. وإن[١١] كان مقرًّا بأن بَ موجودة لـ حَـ فإن آ لا يمكن أن توجد لـ بَ[١٢]، فترتيب الحدود في كلى[١٣] البرهانين على مثال واحد.

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) السائق (ب).
(٣) ننظر (ب).
(٤) من ما (ك).
(٥) دَ (ب).
(٦) بهذه (ك).
(٧) السائق (ب).



(٨) فهذه (ب).
(٩) حاله (ك، ب).
(١٠) غير (+ ب).
(١١) فإن (ك).
(١٢) آ بَ (م).
(١٣) كلا (ب).

والفرق بينهما هو في هذا[١٤] المعنى وهو: أيّ القضيتين[١٥] أعرف من السالبتين؟ أترى أن آ غير موجودة لـ بَ، أو أن آ غير موجودة لـ حَـ؟ فمتى كانت النتيجة أعرف بأنها ليست موجودة، فقد يكون البرهان السايق[٧] إلى المحال. وأما متى كانت القضية التي في القياس، فبرهانياً. وأنّ آ غير موجودة لـ بَ هي أقدم عند الطبيعة من آ حَـ، إذ كانت التي عنها تكون النتيجة أقدم منها، والقضية القائلة أن آ غير موجودة لـ حَـ فهي[١٦] نتيجة. وأما آ بَ، فالتي عنها تكون النتيجة.

وليس يلزم، إن ارتفع شيء ما، أن يكون هذا[١٧] نتيجة وتلك هي التي منها؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما كانت حاله هذه الحال، وهي أن يوجد إما كالكل عند الجزء، أو كالجزء عند الكل. ومقدّمتا آ حَـ و آ بَ ليس حالهما بعضها[١٨] عند بعض هذه الحال.

فإن كان البرهان الذي يكون بمقدّمات هي أعرف وأقدم هو أفضل، وكان كلا البرهانين مصدّقين[١٩] بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم، وتلك الأخرى[٢٠] بما هو أشدّ تأخراً، فالبرهان السالب أفضل من السايق[٢١] إلى المحال. فما هو إذن[٢٢] أفضل من هذا، وهو الإيجاب، من الظاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السايق إلى المحال.

(١٤) هذه (ك).

(١٥) أي المقدمة والنتيجة التي في القياس المستقيم (فوق).

(١٦) هي (ك).

(١٧) هذه (ك).

(١٨) بعضهما (ب).

(١٩) مصدقاً (ب).

(٢٠) (الأخر) (ب).

(٢١) السائق (ب).

(٢٢) (يكون) (ب).

- ٢٧ -

[شروط العلم الفاضل][١]

وقد يكون العلم أكثر استقصاءاً ويقيناً من علم، وافر[٢] العلم[٣] بأن الشيء موجود، والعلم بلِمَ الشيء الذي هو هو بعينه، لا العلم بأنّ الشيء الذي هو خلو من العلم بلِمَ الشيء. والعلم أيضاً الذي ليس هو على شيء موضوع[٤]: مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءاً[٥] لمن[٦] علم تأليف[٧] اللحون. والعلم أيضاً الذي يكون من أشياء هي أقل، أكثر استقصاءاً ويقيناً من الذي يكون بالزيادة: مثل إن علم العدد أكثر استقصاءاً وتبيّناً[٨] من علم الهندسة. وأعني بقولي «بالزيادة» مثل أن الوحدة هي ذاتٌ لا وضع لها؛ وأما النقطة فهي ذات[٩] قد قبلت وضعاً[١٠]: وهذا[١١] على طريق الزيادة.

35

---

(١) العنوان (- ك، م).

(٢) وأقدم (ب).

(٣) العلم (العلم) (ب).

(٤) أي ليس هو في شيء محسوس هيولاني.

(٥) ويقيناً (+ ب).

(٦) من (ب، ك).

(٧) لأن العددي ينظر في الأعداد بذاتها، والموسيقي ينظر فيها من حيث هي ملابسة لأنها الصور مثلاً والنغم.

(٨) ويقيناً (ب).

(٩) جوهر (فوق).

(١٠) قولنا في النقطة إنها ذات وضع هو كما كالزيادة على الذات، فيحصل لها من هذا كالتركيب، وتكون الوحدة أبسط منها، لأنها ذات لا وضع لها، وإنما سمّي الوحدة والنقطة جوهراً على رأي الفيثاغوريين.

(١١) هذه (ك).



ـ ٢٨ ـ

[وحدة العلوم وتنوّعها](١)

وأما العلم الواحد فهو الذي يبيّن في جنس واحد جميع الأشياء المركّبة من مبادىء أُوَل وهي أجزاء لهذه، أو(٢) الأشياء(٣) اللازمة لها بذاتها.

40 وأما العلم الذي هو مخالف لعلم آخر فجميع العلوم التي مبادئها ليس منها بأعيانها، ولا تلك الأُخَر أيضاً من تلك الأُخَر(٤). وعلامة هذا(٥) إذا 87 - أمعنّا إلى مبادىء غير مبرهنة، وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه في(٦) الجنس بعينه الذي توجد فيه الأشياء التي تُبرهَن. ودليل هذا أيضاً إذا كانت الأشياء التي بها تتبيّن هي في الجنس بعينه ومتناسبة.

---

(١) العنوان (ـ ك، م).

(٢) و (ك).

(٣) يعني أن العلم الواحد هو الذي براهينه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادىء واحدة بأعيانها.

(٤) أيضاً من تلك الأُخَر (– ب).

(٥) هذه (ك).

(٦) هي (ب).

ـ ٢٩ ـ

[تعدد البراهين][١]

5 وقد يمكن أن تكون على شيء واحد براهين كثيرة، وليس إنما يكون ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة بعينها فقط. مثل[٢] ذلك أن توجد[٣] الأوسُط[٤] بين آ و بَ: حَـ و دَ و زَ[٥]، لكن بأن يؤخذ من رتبتين (٢١٩ب) مختلفتين. مثال ذلك: لتكن آ المتغيّر والذي عليه حَـ[٦] المتحرّك، والذي عليه بَ القابل للذة؛ وأيضاً لتكن جَ القابل للسكون؛ فحق أن يقال حَـ[٦] 10 على بَ، و آ أيضاً على دَ، وذلك أن قابل اللذة هو متحرّك؛ والمتحرّك هو متغيّر. وأيضاً حق أن يُحمل[٧] آ على حَـ و حَـ على بَ. وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون، والقابل للسكون قد يتغيّر. فيكون القياس إذاً بأوساط مختلفة ليست[٨] من رتبة واحدة. غير أنه ليس يكون ذلك بألاّ يكون ولا واحد من الوسطين محمولاً[٩] على الآخر، إذ كان قد يلزم أن يوجد 15 كلاهما لشيء واحدٍ بعينه.

وقد يجب أن نبحث في الشكلين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه.

---

(١) العنوان (- ك، م).
(٢) مثال (ك).
(٣) يوجد (ب).
(٤) الأوسط (ك)؛ الأوساط (فوق).
(٥) و زَ (- ك).
(٦) دَ (ب).
(٧) (أن يقال) (ب).
(٨) ليس (ك).
(٩) محمول (ب).

ـ ٣٠ ـ

[الأشياء التي بالإتفاق لا تكون موضوع برهان][1]

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذي
20 بالاتفاق ليس هو ضرورياً ولا على أكثر الأمر، لكن ما يكون[2] خارجاً عن
هذين. وأما البرهان فهو على أحد هذين: وذلك أن كل قياس إنما يكون إما
بمقدمات ضرورية، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر. فإن كانت المقدمات
ضرورية فالنتيجة هي أيضاً[3] ضرورية؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة
25 أيضاً هذه حالها. ولذلك إن كان ما يكون بالإتفاق ليس هو على أكثر الأمر
ولا هو ضرورياً[4] أيضاً، فليس يكون عليه برهان.

---

(١) العنوان (- ك، م).
(٢) هو (+ ك).
(٣) أيضاً هي (ك).
(٤) ضروري (ب).

ـ ٣١ ـ

[امتناع البرهان بطريق الحسّ][(١)]

وأيضاً لا سبيل إلى قبول العلم بالحسّ. وذلك أنه إن كان الشيء بشيء[(٢)] مثل هذا وليس[(٣)] بهذا[(٤)]، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا[(٤)] 30 الشيء وأين والآن، وأما الكلي والذي هو في كل شيء، فليس بد من[(٥)] أن يقع فيه الإحساس[(٦)]، إذ كان ليس هو لهذا[(٧)]، ولا هو الآن أيضاً؛ والأمر[(٨)] ما كان يكون كلياً. وذلك أنّا إنما نقول إنه كلي[(٩)] إلا من الذي هو دائماً[(١٠)] وفي كل موضع[(١١)]. فلما كانت البراهين من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البيّن أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، 35 بل معلوماً[(١٢)] أنه لو كان يوجد[(١٣)] السبيل أن[(١٤)] الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين[(١٥)]، كنا نطالب بالبرهان على هذه[(١٦)]، وليس كما يقول قومٌ إنّا قد كنا نكون عالمين به. وذلك أنّ الحسّ قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإنما هو العلم لشيء كلي.

---

(١) العنوان (– ك، م).
(٢) (الحس) لشيء هو (ب).
(٣) هو (+ ب).
(٤) بهذه (ك).
(٥) يمكن (ب).
(٦) بالإحساس (ب).
(٧) لهذه (ك).
(٨) وإلا (ب).
(٩) كل الأمر (ب) إنه (فوق).
(١٠) دائم (ب).
(١١) أي شيء (فوق).
(١٢) معلوم (ب).
(١٣) وجد (ب).
(١٤) إلى (ب، ك).
(١٥) لقد (+ ب).
(١٦) هذا (ب).

ولهذا[١٧] السبب فإنّا ولو كنا حاصلين فوق القمر وكنا نعاين أن الأرض
40 يستره[١٨]، لما كنا نعلم علة الكسوف. وذلك أنّا إنما نحس حينئذٍ أنه قد
88a - أظلم الآن؛ وما كنا بالذين نعلم بالكلية لِمَ، إذ كان الحس ليس هو للأمر
الكلي. لكن[١٩] من المشاهدة بأن هذا[٢٠] الشيء قد عرض مرات كثيرة إذا
تصيدنا الكلي كنا نقتني برهاناً؛ إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

5 والكلي[٢١] أشرف، من قِبَل أنه يُنبىء ويُعرّف السبب. فإذن الكلي
على أمثال هذه[٢٢] هو أشرف من الحسّ ومن التصوّر أيضاً بالعقل[٢٣] في
الأشياء التي الواحد منها سببها. فأما الأوائل بالكلام[٢٤] فيها كلام آخر.

فمن البيّن إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم
شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللّهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّي العلم
10 بالبرهان الإحساس. ـ إلا أنه قد توجد أشياء ترقى في المطالب إلى فَقْد
الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها لما كنا نبحث؛ وليس ذلك من
قِبَل أنّا كنا نحصّل علماً بالمعاينة والإبصار؛ لكن من قِبَل أنّا كنا نحصّل
الكلي من المعاينة والإبصار؛ مثال ذلك أنّا لو كنا نعاين[٢٥] الزجاج أن فيه
15 مساماً[٢٦]، وكنّا نرى الضوء يخرقها[٢٧]، لقد كان يتبيّن لنا لأي سبب يخرق
فمن[٢٨] قِبَلِ[٢٩] البصر في كل واحد واحد[٣٠] على الانفراد يتصوّر معاً[٣١]
أن الحال في كلها هذه الحال.

---

(١٧) ولهذه (ك).
(١٨) تستره (ب).
(١٩) وأيضاً (ب، ك).
(٢٠) هذه (ك).
(٢١) هو (+ ب، ك).
(٢٢) هذا (ك).
(٢٣) أي أن الكلي أشرف (فوق).
(٢٤) فالكلام (ب).
(٢٥) نبصر (ب).
(٢٦) مسامّ(ب).
(٢٧) يخزقها (ك).
(٢٨) من (ب).
(٢٩) أن (+ ب).
(٣٠) وواحد (ك).
(٣١) كذلك (+ ك).

ـ ٣٢ ـ

[تعدّد المبادىء][١]

فإما أن تكون مبادىء[٢] جميع المقاييس[٣] واحدة بأعيانها فيتبيّن أن (٢٢٠ب) ذلك غير ممكن: أما أولاً إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق[٤]. ـ وذلك أن 20 بعض المقاييس هي صادقة، وبعضها كاذبة. فإنه وإن[٥] كان قد تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة، فإن ذلك إنما يكون مرة[٦] واحدة، مثل أن تكون آ على حَـ حقاً، ويكون الأوسط ـ وهو بَ ـ كذباً. وذلك أنه لا آ موجودة لـ بَ، ولا بَ موجودة لـ حَـ. إلا أنه إن أخذ بين هاتين المقدمتين أوساط، 25 كانت المقدمات كاذبة من قِبَل أن كل نتيجة كاذبة إنما تنتج عن مقدمات كاذبة. والصادقة من الصادقة، والصدق والكذب هما مختلفان. وأيضاً ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها[٧]. وذلك أن الكاذبة قد يكون مضاداً بعضها لبعض وغير ممكن[٨] أن تؤخذ لشيء واحدة[٩]، مَثَل القول بأن العدل هو جور[١٠] أو جبن، وأن الإنسان هو فرس أو ثور[١١]، أو المساوي هو أكبر أو[١٢] أصغر.

---

(١) العنوان (ـ ك، م).
(٢) أي مقدمات (فوق).
(٣) مقاييس (ب).
(٤) أي كل العموم (فوق).
(٥) فإنه إن (ك).
(٦) دفعة (ب)؛ مرة (فوق).
(٧) أي تكون مبادؤها واحدة بأعيانها (فوق).
(٨) وغير ممكنة (ب).
(٩) واحد (ب، ك).
(١٠) جوز (م).
(١١) ثور (– ك).
(١٢) و (ك).

30 وأما من الأشياء الموضوعة فعلى هذا[١٣] النحو، وذلك أنه ولا مبادىء المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها. وذلك أن مبادىء أشياء كثيرة هي مختلفة في الحس[١٤] حتى[١٥] أنها[١٦] لا يطابق بعضها بعضاً، مثل أن الواحدات[١٧] غير مطابقة للنقط، وذلك أنه: أما تلك فليس لها وضع، وأما
35 هذه فلها. وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة إما في الأوساط[١٨] وإما من فوق[١٩] وإما من أسفل[٢٠]، وإما أن يكون لبعضها من داخل[٢١] الحدود[٢٢]، ولبعضها من خارج[٢٣] . ـ وأيضاً ولا من المبادىء العامية يمكن أن يكون البعض، وهي التي من شأنها أن يبيّن منها كل شيء. وأعني
88 - بالعامية مثل أن القول على كل شيء إما موجبة وإما سالبة: وذلك[٢٤] أن أجناس الموجودات هي مختلفة، وبعضها هي موجودة للكميات فقط، وبعضها[٢٥] للكيفيات فقط. وهذه هي التي معها يكون البرهان بالمبادىء العامية.

٢٠أ) وأيضاً المبادىء ليست أقل من النتائج بالكثير، فإن المبادىء هي
5 المقدمات؛ والمقدمات تكون إما بزيادة حد يُقتضَب، وإما بأن يُدْخَل. وأيضاً النتائج تمعن إلى ما لا نهاية، والحدود متناهية من قِبَل أن المبادىء بعضها ضرورية، وبعضها ممكنة.

أما الذي يجعل بحثه على هذا[٢٦] النحو، فإنه لا يمكن أن تكون

---

(١٣) هذه (ك).
(١٤) الجنس (ك)؛ كالطب والهندسة (فوق).
(١٥) أي غير ممكن (فوق).
(١٦) إنه (ب).
(١٧) الوحدات (ب).
(١٨) أي في الشكل آ (فوق).
(١٩) بَ (فوق).
(٢٠) حَـ (فوق).
(٢١) أجل (ك).
(٢٢) آ (فوق).
(٢٣) بَ حَ (فوق).
(٢٤) أي والدليل على أن الموجودات ليست واحدة (فوق).
(٢٥) أي وبعض المبادىء (فوق).
(٢٦) هذه (ك)؛ أي كل طريق المنطق والخاص (فوق).

10 المبادىء واحدة بعينها أو محدودة والنتائج بلا نهاية.

فأما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن تقول إن هذه[٢٧] للهندسة، وهذه للحساب، وهذه للطب ـ فما الذي يقال غير أن للعلوم مبادىء؟ فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قِبَل أن هذه هي واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهزأ به، إذ كان على هذا[٢٨] القياس تكون كلها واحدة 15 بأعيانها. وأيضاً ولا القول بأنه قد يبيّن[٢٩] كل ما اتفق من جميعها حق[٣٠]. وهذا[٣١] هو أن يُطلب أن مبادىء جميعها هي واحدة بأعيانها. وذلك أن القول بهذا كثير البله، إذ[٣٢] كان لا يكون هذا إلاّ[٣٣] في التعاليم التي هي بيّنة ظاهرة.

ولا أيضاً يمكن أن يكون في التحليل بالعكس[٣٤]، وذلك[٣٥] أن المبادىء هي مقدمات غير ذوات أوساط. وقد تكون، عندما يزاد فيقتضب 20 مقدّمات غير ذوات أوساط مختلفة، نتائج مختلفة. فإن قال قائل أن[٣٦] المقدمات[٣٧] غير ذوات الأوساط هي المبادىء[٣٨]، إلا أنها واحدة في كل واحد من كل واحد[٣٩] من الأجناس.

---

(٢٧) أي المقدمات غير ذات الأوساط (فوق).
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) أن (+ ب).
(٣٠) أي المبادىء (فوق).
(٣١) وهذه (ك).
(٣٢) إن (ك).
(٣٣) لا (ك).
(٣٤) أي ولا في البرهان (فوق).
(٣٥) أي والسبب في أن مبادىء المطالب المختلفة مختلفة.
(٣٦) هذه (+ ك).
(٣٧) الأُوَل (+ ب).
(٣٨) أي المبادىء الأول (فوق).
(٣٩) في كل واحد (ـ ك، ب).

فإن كان ليس[٤٠] جميعها[٤١] يبيّن كل ما اتفق بطريق الواجب، ولا أيضاً هي مختلفة على هذا[٤٢] الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادىء مختلفة، فلعلّه أن يكون الباقي هو أن تكون مبادىء جميعها متناسبة في الجنس، لكن من هذه هذه، ومن هذه هذه. ومن البيّن الظاهر أنه ولا هذا[٤٣] أيضاً ممكن. وذلك أنه قد تبيّن أن مبادىء الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضاً مختلفة في الجنس؛ وذلك أن المبادىء تقال على ضربين: التي[٤٤] منها؛ والتي[٤٥] فيه[٤٦]. فأما[٤٧] التي منها فهي عامية؛ وأما[٤٨] التي فيه فهو[٤٩] خاص[٥٠] بمنزلة العدد من العِظَم[٥١].

(٤٠) من (+ ك، ب).
(٤١) أي المبادىء (فوق).
(٤٢) هذه (ك).
(٤٣) هذه (ك)؛ بهذا (ب).
(٤٤) أي عامية (فوق).
(٤٥) الذي (تحت).
(٤٦) أي الخاصية (فوق).
(٤٧) أما (ك).
(٤٨) أما (– ك).
(٤٩) فهو (تحت).
(٥٠) فهي خاصة (ب)؛ خاص (تحت).
(٥١) أبو بشر: أي كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة، وموافق من جهة، إذ هما في جنس الكم ـ كذلك لكل واحد منهما مبادىء تخصه وإن كانت مشتركة في الجنس العالي. وعند هذا ختم الكلام في أمر المبادىء.

ـ ٣٣ ـ

[العلم والظن][١]

30 والعلم[٢] والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون، بأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه[٣]. وقد توجد[٤] أشياء هي صادقة وموجودة[٥]، غير أنها قد يمكن أن تكون[٦] على خلاف ما هي عليه.

فمن البيّن إذن[٧] أن في هذه لا يكون علم[٨]، وإلاّ تكون أشياء[٩]

---

(١) العنوان (– ك، م).

(٢) يجب أن تعلم أنه **يفرّق** بين الظن والعلم بشيئين: أحدهما من الموضوع، والآخر من الاعتقاد، وهو أولاً يورد الفرق بينهما الذي من جهة الموضوع.

(٣) أي ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره.

(٤) الموضوع للظن (فوق).

(٥) وقد يطلب لِمَ زاد على قوله: صادقة، قوله، موجودة، إذ كانت الأشياء التي يقال إنها صادقة هي موجودة لا محالة. فالإسكندر يقول إنه إنما زاد موجودة، لأن الصدق أيضاً قد يوجد في الأشياء التي هي غير موجودة، مثل قولنا إن عنزائيل غير موجود. ويحيى النحوي يقول إن الاسكندر لم يُصبْ في هذا. فإن هذا ليس هو ظناً، بل علم. وذلك أن القول في ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق، ولا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه. والذي ينبغي أن يقال في ذلك إنه أشار بقوله موجودة إلى الأشياء الممكنة، وكأنه استعمل القول المضاعف، أي المؤكد.

(٦) يكون (ك).

(٧) إذاً (ب).

(٨) أي برهان (فوق).

(٩) خلاف ما علم منه.

3 يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه[١٠]. وأيضاً[١١] ولا العقل ـ وأعني بالعقل مبدأ العلم ـ ولا أيضاً علم غير مبرهن، وهذا[١٢] هو اعتقاد مقدمات غير ذوات أوساط[١٣]. والصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه.

89 - فقد بقي إذاً[١٤] أن يكون الظن بالصدق أو الكذب[١٥]، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه؛ وهذا[١٦] هو الاعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضرورياً. وهذه[١٧] موافق على هذه الجهة[١٨] للأشياء

5 المشاهدة. وذلك أن الظن هو شيء غير ثابت؛ وطبعه هو مثل هذا[١٩].

ومع[٢٠] هذه ليس إنسان يعتقد في ما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن، لكن يرى أنه يعلم علماً. لكن إذا كان الأمر على هذا[٢١]، ويمكن أيضاً أن يكون على خلاف ما هو عليه، فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظناً. فإذن[٢٢] مثل هذا[٢٣] الأمر قد يكون عليه ظن، وأما

10 على الأمر الضروري فعلم.

كيف[٢٤] يمكن إذن[٢٥] أن يُعلم ويُظن شيء واحد بعينه؟ ولأي سبب

---

(١٠) لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه (+ ك).

(١١) أي ولا العقل أيضاً يحصل الأشياء الممكنة.

(١٢) وهذه (ك).

(١٣) أفهم: من خارج التي هي مبادىء البرهان تكون على الأشياء الممكنة.

(١٤) إذن (ك).

(١٥) بالكذب (ك، ب).

(١٦) وهذه (ك)؛ وإن هذا (فوق).

(١٧) وهذا هو هكذا (ب)، فهذه (ك).

(١٨) على هذه الجهة (– ب).

(١٩) هذه (ك).

(٢٠) ومن (ك).

(٢١) هذه (ك)؛ أي أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطرار، بل هو على ما هو ممكن.

(٢٢) فإذاً (ب).

(٢٣) هذه (ك).

(٢٤) فكيف (ب)، من هذا الموضع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد.

(٢٥) إذاً (ب).

لا يكون الظن علماً؟ إن وضع إنسان أن كل ما يعلمه فهذا[٢٦] قد يظنه ظناً بالمتوسطات حتى تصير إلى غير ذوات الأوساط حتى يكون بما ذاك هو عالم يكون هذا[٢٧] أيضاً يعلم، وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود، كذلك بلِمَ هو؛ وهذا[٢٨] هو الوسط. 15

فنقول[٢٩] إنه إن كان اعتقاد[٣٠] على هذا من الحال[٣١]، وهو[٣٢] أن يعتقد في الأشياء على أنه[٣٣] لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه كما توجد للحدود[٣٤] التي بها تكون البراهين، فليس إنما يظن ظناً، لكنه يعلم علماً. وإن كان يعتقد أنها صادقة، غير أنها ليست[٣٥] موجودة في الجوهر (٢٢٢أ) والضرورة[٣٦] فإنما يظن ظناً وليس يعلم علماً بالحقيقة أنه موجود ولِمَ هو 20 موجود أيضاً، إن كان بالمتوسطات فيظن لم هو موجود؛ وإن كان بغير متوسطات فيظن أنه موجود فقط.

فأما أن يكون الظن والعلم[٣٧] ظناً وعلماً لشيء واحد بعينه[٣٨]، فلذلك ليس يوجد لا محالة[٣٩]. لكن كما أنه قد يكون ظن صادق وكاذب في شيء واحد بعينه على جهة ما، كذلك أيضاً قد يكون العلم والظن علماً 25 وظناً لشيء واحد بعينه. فأن يكون الظن الصادق والكاذب ظناً صادقاً وكاذباً لشيء واحد[٤٠] فقد يلزم الاختيار لذلك شناعة، وهي أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظناً كاذباً أن لا يظنه. ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة:

---

(٢٦) فهذه (ك).
(٢٧) هذه (ك).
(٢٨) وهذه (ك).
(٢٩) حل قول المتشكك.
(٣٠) اعتقاده (ك).
(٣١) المحال (ك).
(٣٢) وهو (ـ ك).
(٣٣) أنها (ب).
(٣٤) الحدود (ب).
(٣٥) جوهرية وأبدية (فوق).
(٣٦) والصورة (ب).
(٣٧) العلم والظن (ب).
(٣٨) شيئاً واحداً (ب).
(٣٩) لا محالة يوجد (ب).
(٤٠) جملة: «فأن يكون الظن. . . لشيء واحد» (ـ ب).

فمنها ما هو كالممكن، ومنها كغير[٤١] ممكن، فإن ظن[٤٢] ظناً حقاً أن القطر مشارك للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر[٤٣] وهو الذي[٤٤] كان[٤٥] الظن شيئاً واحداً بعينه[٤٦] فهكذا يكون لشيء واحداً[٤٧]؛ فأما الماهية لكل واحد منهما بالقول ليست[٤٨] واحدة بعينها.

كذلك العلم والظن أيضاً يكونان لشيء واحد بعينه. أما العلم فبأن نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن أن لا[٤٩] يكون[٥٠] حيواناً؛ وأما الظن فعلى أنه يمكن[٥٠]. مثال ذلك إن كان ذاك[٥١] ما هو موجود للإنسان؛ وهذا[٥٢] أنه إنسان؛ لكنه ليس هو موجوداً[٥٣] للإنسان. وذلك أنه شيء واحد بعينه[٥٤] وهو أنه إنسان، وعلى هذا[٥٥] النحو[٥٦]، على أنه[٥٧] ليس هو[٥٨] واحداً[٥٩] بعينه.

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه ظن وعلم معاً. وإلا، قد كان يحصل شيء[٦٠] واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن، وهذا[٦١] غير ممكن. وأما في موضوعين[٦٢] مختلفين فقد يمكن أن يكون كل واحد منهما. فأما أن يكون

---

(٤١) كالغير (ك).
(٤٢) فأن يظن (ك، ب).
(٤٣) الذي ينطبق عليه القولان (+ ب).
(٤٤) الذي ينطبق عليه القولان (+ ب).
(٤٥) عليه (+ ك).
(٤٦) أي أن يكون الموضوع لهما واحداً بعينه.
(٤٧) واحد بعينه (ب).
(٤٨) فليست (ب).
(٤٩) لا (− ب)، ألاّ (ك).
(٥٠) أي يمكن ألا يكون حيواناً.
(٥١) ذلك (ك).
(٥٢) وهذه (ك).
(٥٣) ما هو موجود (ك).
(٥٤) أي الموضوع (فوق).
(٥٥) هذه (ك).
(٥٦) الذي ذكره (فوق).
(٥٧) كأنه ليس هو واحداً بعينه (فوق).
(٥٨) أي الاعتقادات (فوق).
(٥٩) واحد (ك).
(٦٠) بشيء (ب).
(٦١) وهذه (ك).
(٦٢) موضوعين (ـ ب).

لشيء واحد بعينه كما قلنا شيء[٦٣] واحد بعينه فلا يمكن أيضاً على هذا[٦٤] الوجه[٦٥]، وإلا قد يكون له اعتقاد معاً ـ مثلاً فيما[٦٦] هو إنسان أنه حيوان، وهذا[٦٧] هو أنه[٦٨] يمكن أن يكون غير حيوان وأنه ليس هو حيواناً، وذلك أن هذا[٦٩] هو أنه قد يمكن أن يكون غير حيوان وأنه ليس هو حيواناً، وذلك أن هذا هو أن قد يمكن، وأما كيف يجب أن تقسم الباقية[٧٠] في الذهن والعقل والعلم[٧١] والصناعة والفهم والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي، وبعضها[٧٢] من علم الأخلاق خاصة.

5

(٢٢٢ب)

---

(٦٣) بشيء (ب).

(٦٤) هذه (ك).

(٦٥) النحو (فوق).

(٦٦) في ما (ك).

(٦٧) وهذه (ك).

(٦٨) لا (+ ك).

(٦٩) هذه (ك).

(٧٠) أي في قوى النفس (فوق).

(٧١) والعلم والعقل (ب).

(٧٢) يريد الجزء النظري بأسره (فوق).

- ٣٤ -
[حدّة الذكاء][١]

10 وأما الذكاء فهو حُسْنُ حدس ما يكون في وقت لا يؤاتي للبحث عن الأوسط[٢]، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي للشمس[٣] من القمر هو دائماً مضيء، يفهم بسرعة أي سببٍ هو هذا[٤]، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير، أو إذا رأى إنساناً خاطب[٥] غنياً[٦] يعلم أن ذلك لكيما يقترض؛ أو أنهما إصّادقا من أجل أنهما[٧] أعداء واحد بعينه. وذلك أن
15 الذي يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب التي هي أوساط[٨]. ـ فليكن النير ما ينظر إلى الشمس الذي عليه آ وأنه ينير من الشمس الذي[٩] عليه بَ، والقمر الذي عليه حَـ. فـ بَ موجودة لـ حَـ، أعني القمر؛ وأعني بالـ بَ أنه ينير من الشمس؛ و آ موجودة لـ بَ، أعني أن النير ينتظر إلى[١٠] هذا[١١] أعني إلى
20 ناحية ما فيه ينير. فـ آ إذن موجودة لـ حَـ بتوسط بَ.

تمت[١٢] المقالة الأولى من كتاب أرسطوطالس في البرهان، نقل أبي

---

(١) العنوان (- ك، م).
(٢) الأوساط (ب).
(٣) الشمس (ب).
(٤) هذه (ك).
(٥) يخاطب (ب)، غاظ (ك).
(٦) صيرفيا (فوق).
(٧) أنهم (ك).
(٨) المتوسطة (ب).
(٩) ينير هو ما (ب).
(١٠) هو أن يكون (ب).
(١١) هذه (ك).
(١٢) والحمد لله رب العالمين (ك).

بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي. نُقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار، وقوبل به نسخة كُتبت من نسخة عيسى بن إسحاق بن زرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي، فكان موافقاً لها[١٣].

(١٣) جملة: «تمت... موافقاً لها» (ـ ك).

(٢٢٣أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الثانية[١] من كتاب «البرهان»[٢]
نقل أبي بشر متى بن يونس، من السرياني

[نظرية الحد والعلة]

ـ ١ ـ

[أنواع المطالب]

قال أرسطوطالس[٣]:

الأشياء[٤] التي تطلب[٥] جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية[٦].

---

(١) عنايته في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد، وما هو الشيء، وبأي طريق يستخرج، وكيف الترقي إلى ما هو الشيء في نفس جوهره، وإلى الكلام في الأسباب والعلل أيضاً.

(٢) بسم الله . . . البرهان (– ك).

(٣) أرسطوطاليس (– ك).

(٤) الأشياء المطلوبة منها مفردة، ومنها مؤلفة: فالمفردة مثل سقراط، وهذا الحمار. والمؤلفة مثل قولنا: الشمس تنكسف. فالمفردة يطلب من أمرها: هل هي؟ ثم ما هي؟ والمؤلفة يطلب من أمرها: هل هذا موجود لهذا؟ ثم: لِمَ صار هذا موجوداً لهذا؟ فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة: هل هو، وما هو، وهل هذا موجود لهذا، ولِمَ هذا لهذا.

(٥) هي و (+ ب)؛ كلامه إنما هو في المطالب البرهانية لا الجدلية.

(٦) أي أن المعاني المطلوبة هي مساوية للمستخرجة عن الطلب.

والأشياء[٧] التي نطلبها هي أربعة: أحدها[٨] أنه يوجد؛ والآخر لماذا، إن
25 كان موجوداً إنه ما هو[٩]، وما هو. وذلك أنّا متى طلبنا أي الشيئين[١٠]:
هذا[١١]، أو هذا[١٢]؟ من حيث قد وضعنا بالعدد ـ مثال ذلك: أي الأمرين
ليت شعري: أتقبل الشمس كسوفاً أم لا؟ فإنّا نطلب أنه[١٣] يوجد والدليل
على ذلك[١٤]. ذلك[١٥] أنّا إذا وجدنا أنه تقبل[١٦]، كففنا عن الطلب. وإن
30 علمنا منذ أول[١٧] الأمر أنها تقبل الكسوف، ليس نطلب أيّ الأمرين[١٨] يرى
هو، وإذا علمنا أنه قد يوجد، طلبنا حينئذ لِمَ هو. مثال ذلك أنّا إذا علمنا أنه
يقبل الكسوف[١٩] أو[٢٠] لأي[٢١] سبب[٢٢] يقبل الكسوف، ولأي سبب
تتحرك الأرض[٢٣].

---

(٧) أي الأشياء الحقية.

(٨) إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب، وصيّر بين الوسطين واحداً مركباً، لئلا يظن أن البسيطين هما بسيطان لهذين المركّبين.

(٩) وما هو (+ ب).

(١٠) أي المتناقضين (فوق).

(١١) هذه (ك) أهذا (ب).

(١٢) هذه (ك).

(١٣) هل (ب)؛ قال الشيخ: لأنه يشير بهذا القول ـ وهو قوله: «من حيث قد وضعنا بالعدد» ـ إلى الطلب المركب، وهو المتضمن موضوعاً ومحمولاً. وأول الأعداد إثنان، لذلك أوجب له العدد، فرقاً بينه وبين المطلوب الذي إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط؛ أي السبب (فوق).

(١٤) هو هذا (+ ب).

(١٥) وذلك (ب)؛ ذلك (– ك).

(١٦) أنها تقبل قد (ب).

(١٧) أول (ـ م).

(١٨) يعني المتناقضين (فوق).

(١٩) جملة: «لِمَ هو مثال. . . يقبل الكسوف» (ـ ب).

(٢٠) أو (– ب).

(٢١) لأي سبب يقبل الكسوف و (– ك)؛ أي ما (فوق).

(٢٢) لماذا (فوق).

(٢٣) إنما أورد ذلك على طريق الشاكّ، لا لأن الأرض تتحرك (فوق).

فهذه[٢٤] هكذا نطلبها. وبعض[٢٥] الأشياء[٢٦] يكون[٢٧] طلبنا لها على جهة أخرى ـ مثال ذلك[٢٨] إن كان الإنسان أو الإله موجوداً[٢٩] أو غير موجود ـ وأعني بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق[٣٠]، لا أنه أبيض أو غير أبيض.

وإذا[٣١] علمنا أنه موجود نطلب ما هو ـ مثال ذلك ما هو[٣٢] الإله، أو ما هو الإنسان. 35

---

(٢٤) أي المطالب المؤلفة (فوق).
(٢٥) أي المطالب المفردة.
(٢٦) الأشياء (– ب).
(٢٧) يكون (– ك).
(٢٨) أن نطلب (+ ب).
(٢٩) أي: آ هو في الموجودات، أم ليس هو في الموجودات، أم هو مثل غير أيّل.
(٣٠) أي فقط (فوق).
(٣١) فإذا (ك).
(٣٢) إذاً (+ ب).

— ٢ —

[دوران كل طلب حول الحد الأوسط][١]

فالأشياء التي نطلبها، للأشياء[٢] التي إذا وجدنا[٣] علمناها علماً (٢٢٣ب) يقيناً[٤] هي هذا وهذه[٥] عددها[٦]. فإذا[٧] طلبنا أنه يوجد أو أنه موجود على الإطلاق، فإنما نطلب: أتُرى قد يوجد له شيء أوسط[٨]، أم لا؟ ومتى علمنا إما أنه يوجد أو أنه موجود، إما بالجزء[٩] وإما على الإطلاق، وطلبنا من الرأس: لِمَ هو؟ أو: ما هو؟ فطلبنا حينئذٍ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط. وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء[١٠] على الإطلاق: إما بالجزء فأن يطلب: أتُرى يقبل القمر الكسوف[١١]؟ أعني عدم النور، أو يتزيّد تزيّداً. وذلك إن طلبنا في أمثال هذه إما[١٢] أن النور[١٣] موجود أو غير موجود؛ أما

- 90a -

---

(١) العنوان (– ك، م).

(٢) والأشياء (ب)، وللأشياء (ك).

(٣) وجدناها (ك، ب).

(٤) أي برهانياً. وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية (فوق).

(٥) هذه وهذا (ب)؛ أي التي قد ذكرها (فوق).

(٦) أي أربعة (فوق).

(٧) وإذا (ك).

(٨) أبو بشر: ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للموضوع، أو لوجود الشيء نفسه.

(٩) يعني به وجود المحمول للموضوع (فوق).

(١٠) و (+ ك و ب).

(١١) كسوفاً (ب).

(١٢) هو إما (ك).

(١٣) الشيء (ب).



على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود القمر الليل[١٤].

فقد يلزم إذن في جميع المطالب[١٥] أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسط[١٦]. وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة. وفي[١٧] جميعها إنما يطلب هذا[١٨]: ليت شعري قد يقبل الكسوف؟ والطلب في هذا[١٩] إنما هو: أترى يوجد شيء هو علة، أم لا؟ ومن بعد هذا[٢٠]، عندما يعلم أنه يوجد، يطلب ما هو إذن هذا[٢١]؟ وذلك[٢٢] أن علة الوجود ليست[٢٣] لهذا[٢٤] الشيء أو لهذا[٢٥] الشيء، لكن[٢٦] على الإطلاق[٢٧] للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن[٢٨] هو شيء من الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العرض هو الأوسط؛ وأعني بقولي ما هو على الإطلاق الشيء الموضوع ـ مثال ذلك: القمر أو الأرض أو الشمس أو المثلث؛ أو[٢٩] شيء[٣٠] ما للكسوف[٣١] وللتساوي واللاتساوي. أو إن كان[٣٢] في الوسط أولاً[٣٣]. وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب

---

(١٤) والليل (ب).

(١٥) المطلاب (ك).

(١٦) وسطاً (ب)؛ أي يوجد شيء متوسط (فوق).

(١٧) و (- ك).

(١٨) هذه (ك).

(١٩) هذه (ك).

(٢٠) هذه (ك).

(٢١) هذه (ك).

(٢٢) أي: لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون طلباً لعلة موجبة لهذا الأمر بعينه؛ لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية.

(٢٣) ليست (ـ ك)؛ لا (فوق).

(٢٤) لهذه (ك).

(٢٥) لهذه (ك).

(٢٦) لكنها (ب).

(٢٧) أي بالكلية (فوق).

(٢٨) بما (+ ب).

(٢٩) وأما (ب).

(٣٠) أي وأعني بقولي: شيء ما ـ وهو أي شيء هو المحمول الذي يوجد لهذا الموضوع.

(٣١) فللكسوف (ب).

(٣٢) أي إن كانت الأرض في الوسط.

(٣٣) أي في الموضوع (فوق).

15 لما هو ولِلِمَ هو، هو واحد[٣٤] بعينه، ما هو الكسوف؟ ـ عدم ضوء القمر لستر الأرض إياه. لِمَ هو الكسوف، أو لِمَ يقبل القمر الكسوف؟ لأنه يفقد نوره عندما تستره الأرض. ما هو اتفاق الصوت؟ ـ نسبة للأعداد في الحدّة
20 والثقل. لِمَ يوافق الحادُّ الثقيلَ؟ ـ لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد، أتُرى نسبتها[٣٥] موجودة في الأعداد؟ وإذا أخذنا أنها موجودة، طلبْنا إنما هي لنسبتها[٣٦].

(٢٢٤أ) وأما[٣٧] أن الطلب هو للأوسط[٣٨]، فذلك قد تدل عليه الأشياء التي
25 الأوسط فيها محسوس. ذلك[٣٩] أنّا قد نطلب ونحن لا نحسّ بالكسوف مثلاً إن كان[٤٠] موجوداً أم لا، ولو كنا على القمر لما كنا نبحث لا هل يكون الكسوف، ولا[٤١] لِمَ يكون. لكن قد كان يظهر لنا الأمران جميعاً معاً، إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم[٤٢] بالكلية. فإن الحس إنما هو آ
30 بَ[٤٣] الآن يستر، وذلك أنه بيّن أن الآن[٤٤] أيضاً يقبل الكسوف. ومن هذا[٤٥] قد[٤٦] يكون لنا الكلي.

فالعلم ـ كما نقول ـ بما هو، وبِلِمَ هو[٤٧] واحد بعينه، وهذا[٤٨] إما على الإطلاق: لا لشيء[٤٩] من الأشياء الموجودة[٥٠]، وإما لشيء من الأشياء الموجودة[٥١] ـ مثال ذلك العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو[٥٢] أصغر.

---

(٣٤) ينقطع (فوق).
(٣٥) نسبتهما (ك).
(٣٦) ما هي نسبتها (ب).
(٣٧) فأمّا (ب).
(٣٨) الأوسط (ب).
(٣٩) وذلك (ب و ك).
(٤٠) أن كل (م)؛ أي هل هو موجود، أم لا؟.
(٤١) وإلا (ك).
(٤٢) نعمل (ك).
(٤٣) أنه، بدل: آ بَ (ب).
(٤٤) كان (+ ك).
(٤٥) هذه (ك)؛ أي من مشاهدتنا للكسوف مرات كثيرة أنه ينكسف لستر الأرض إيّاه نعلم علماً كلياً أن كل ما ينكسف إنما هو بستر الأرض له.
(٤٦) كان (+ ب).
(٤٧) هو (+ ك).
(٤٨) وهذه (ك).
(٤٩) شيء (ب).
(٥٠) أي المفردة (فوق).
(٥١) أي المركبة فوق.
(٥٢) و (+ ك)؛ أو (ـ م).

ـ ٣ ـ

[الفرق بين الحد والبرهان][١]

أما أن في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك بيّن ظاهر. فأما كيف يظهر[٢] معنى ما هو الشيء، وأيّما هو طريق ترقا[٣]، وما هو الحدّ، ولأي الأشياء هو ـ فلنخبر بذلك من حيث يبيّن[٤] أوّلاً على هذه المعاني شكاً. وليكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو الأمر الأقاويل التابعة.

٩ ـ فقد يتشكك الإنسان فيقول: أتُرى قد يُعلم شيء واحد على جهة واحدة[٥] بالحد والبرهان؟ أو ذلك مما لا يمكن؟ وذلك أن الحدّ قد نظن[٦] أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء بأسره هو كلي وموجب.

والمقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية ـ مثال ذلك المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة، والتي في الشكل الثالث غير كلية. وبعد ذلك ولا بجميع[٧] الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حدّ ـ مثال ذلك

---

(١) العنوان (– ك، م)؛ وهكذا في سائر الفصول.

(٢) من هاهنا يبدأ الكلام في الحد، وفي أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد.

(٣) يوافى به (ب).

(٤) سيَّر (ب).

(٥) إنما قال من جهة واحدة لأنّا قد نعلم المثلث مثلاً بحده ما هو، وأنه: شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط. وقد نعلم أيضاً ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه. لكن الأمر الأول من طريق ما هو، والأمر الثاني من طريق أنه لزمه شيء آخر.

(٦) حقيقي (فوق).

(٧) جميع (ب).

(٢٢٤ب) أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين. وهذا[٨] عليه برهان وليس له
10 حدّ من قِبَل أن العلم على طريق البرهان هو أن نقتني البرهان.

فإذن[٩] إن كان في أمثال هذه قد يوجد برهان، فمن البيّن أنه ليس يوجد لها حدّ أيضاً. وإلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحدّ أيضاً من غير أن يكون عنده برهان. وذلك أنه لا مانع يمنع ألاّ[١٠] يوجد له معاً من جهة واحدة[١١]. والتصديق الكافي بهذا[١٢] من[١٣] الاستقراء أيضاً، وذلك أنه ولا شيء واحد[١٤] عندما حددناه نكون قد علمناه[١٥]، لا[١٦] من الأشياء
15 الموجودة بذاتها، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العرض. وأيضاً من[١٧] قِبَل أن الحد مبني ومعرّف كجوهر الشيء. ومن البيّن الظاهر أن أمثال هذه ليست جوهراً[١٨].

أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حدّ، فذلك بيّن. فإذا[١٩] يقول: ألِكُلٍّ ما يوجد له حد، أترى يوجد عليه برهان أم لا؟ ففي
20 هذا أيضاً قول[٢٠] واحد، وهو هو بعينه[٢١]. وذلك أن العلم بشيء[٢٢] واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد. فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتني البرهان عليه، فقد يلزم شيء غير ممكن. وذلك أن الذي عنده

---

(٨) وهذه (ك).
(٩) فإذاً (ب).
(١٠) أن لا (ك).
(١١) من جهة واحدة (– ب).
(١٢) بهذه (ك).
(١٣) هو (ب).
(١٤) واحداً (ب).
(١٥) علمنا (ك).
(١٦) لأن (م).
(١٧) فمن (ك).
(١٨) جواهر (ب)؛ أي ليست جوهر المحدود (فوق).
(١٩) فماذا (ك).
(٢٠) قول (– ب).
(٢١) أي أن هذا أيضاً على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون.
(٢٢) لشيء (ك).



حده، فقد يعلمه علماً من غير أن يكون[٢٣] عليه برهان. ـ وأيضاً مبادىء[٢٤] البرهان هي حدود؛ وهذه فقد تبيّن فيما تقدّم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البراهين[٢٥]. وإلا إما أن تكون المبادىء مبرهنة، وأيضاً مبادىء لمبادىء، ويمر هذا بلا نهاية[٢٦]، وتكون[٢٧] الأوائل غير متناهية[٢٨]. ـ إلا أنه يقال: أترى إن لم يكن للكل وهو هو بعينه؟ لقد[٢٩] يكون لشيء واحد بعينه حدّ وبرهان؟ لكن ذلك غير ممكن، وذلك أنه لا برهان لما له حد، من قِبَل أن الحد هو حد[٣٠] لما هو للشيء والجوهر[٣١].

وأما البراهين[٣٢] فيُرى كلها[٣٣] أنها تضَعُ ما الشيء وضعاً[٣٤]، وتقتضبه اقتضاباً ـ مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هي الوحدة، وما هو التعدّ[٣٥] وكذلك تلك الأُخَر[٣٦]. ـ وأيضاً[٣٧] كل برهان إنما يبيّن شيئاً على شيء ـ مثال ذلك: إما أنه يوجد، وإما أنه لا يوجد.

وأما في الحدّ فلا شيء يُحمل على شيء آخر، لا الحيوان على ذي رجلين، ولا هذا[٣٨] على الحيوان، ولا البسيط على الشكل، ولا الشكل على البسيط. وأيضاً معنى ما الشيء وأن يتبرهن أنه يوجد، هما مختلفان. فالحد يعرف ما هو الشيء؛ وأما البرهان فيبيّن إما أنه يوجد هذا على هذا،

(٢٣) له (+ ك).
(٢٤) مبادىء البرهان هي مقدمات غير ذات وسط، والمحمول فيها إما حد، وإما جزء وحدّ.
(٢٥) البرهان (ب)؛ البراهين (فوق).
(٢٦) إن (+ ك).
(٢٧) في السرياني: أو تكون تلك الأوائل حدوداً غير مبرهنة.
(٢٨) مبرهنة (ك)؛ مرتقية (فوق).
(٢٩) أوقد (ب).
(٣٠) هو حد (– ب).
(٣١) الشيء وللجوهر (ب).
(٣٢) فظاهر من أمرها بأجمعها (+ ب).
(٣٣) فيرى كلها (– ب).
(٣٤) ومعاً (م).
(٣٥) التعدد (ب)؛ الفرد (ك).
(٣٦) أي الهندسة والنجوم والموسيقى.
(٣٧) هذا فرق آخر بين الحد والبرهان.
(٣٨) هذه (ك).

وإما ألاّ[٣٩] يوجد. والبرهان[٤٠] على شيء آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان كجزء ما من جميعه. وأقول هذا[٣٨] من قِبَل أنه قد تبرهن برَهاناً على أن المتساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين إن كان قد بيّن كل مثلث. وذلك أن ذاك[٤١] جزءٌ، وهذا[٤٢] كل، وهذا أُنّ، أعني أنه يوجد وما هو ليس حالهما بعضهما عند بعض هذا الحال. وذلك أنه ليس ولا واحد[٤٣] منهما جزء لواحد منهما. وظاهر إذن أنه لا لكل ما له حدّ له برهان، ولا أيضاً لكل ما له برهان يوجد له حدّ. فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشيء واحد بعينه بوجه من الوجوه[٤٤].

فمن البيّن أنه لا الحد ولا[٤٥] البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضاً أحدهما أيهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما، المرتّبة تحتهما، حالها هذه[٤٦] الحال. فإلى هذا[٤٢] المقدار يكون ما يأتي به من الشك في هذه.

(٣٩) أن لا (ك).

(٤٠) أي أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس مائتة.

(٤١) هذا (ب).

(٤٢) هذه (ك).

(٤٣) واحدة (ب).

(٤٤) من جهة واحدة (فوق).

(٤٥) لا (– م).

(٤٦) أي واحدة بأعيانها (فوق).



ـ ٤ ـ

[لا برهان على الماهية]

وأما[١] معنى[٢] ما هو الشيء[٣]، أترى قد يوجد عليه قياس و[٤] برهان، أم لا يوجد، كما وضع الآن[٥] القول؟ وذلك أن[٦] القياس قد يبيّن شيئاً على شيء بالمتوسط، فأما[٧] معنى[٨] ما هو، هو خاصة[٩] ومحمول (٢ب) من طريق ما هو. وهذه[١٠] قد تلزم ضرورة أن تنعكس بالتساوي: فإنه إن 15 كانت[١١] آ خاصة لـ حـَ[١٢] فمعلوم أنها[١٣] خاصة لـ[١٤] بَ و بَ خاصة لـ حَـ، فجميعها[١٥] إذن خواص بعضها[١٦] لبعض. فإن كانت آ أيضاً موجودة لجميع بَ من طريق ما هو؛ وكانت بَ أيضاً بالجملة تقال على كل حَـ من طريق ما هو، فقد يلزم ضرورة أن تكون آ أيضاً[١٧] مقولة على دَ من 2

---

(١) هل يمكن أن يقام البرهان على الحد أنه لهذا الشيء.

(٢) القول (ب)؛ معنى (فوق).

(٣) الشيء (ـ م).

(٤) أو (ب).

(٥) من أنه ليس كل ما له حد عليه برهان.

(٦) أن (– م).

(٧) وأما (ك).

(٨) أي الحد (فوق).

(٩) أي هو خاصة لذلك المحدود (فوق).

(١٠) أي الخاص والحد.

(١١) الحد (فوق).

(١٢) المحدود (فوق).

(١٣) أي آ (فوق).

(١٤) الوسط (فوق).

(١٥) فجميعاً (ك).

(١٦) أي لا يكون بعضها أعم من بعض (فوق).

(١٧) آ (– ب).

طريق[١٨] ما هو. فإن لم يأخذ الإنسان بَأن يكون[١٩] بهذا[٢٠] النحو[٢١]، فليس تكون آ محمولة على حَـ من طريق ما هو إن كانت آ موجودة لـ بَ من طريق ما هو، ولم يكن على جميع ما يقال عليه بَ من طريق ما هو، ومعنى ما هو قد يوجد لكلتيهما؛ فتكون إذاً[٢٢] بَ أيضاً على حَـ من طريق ما هو. فإن[٢٣] كان معنى ما هو ومعنى الوجود له موجوداً لكليهما، فيكون معنى ما هو والوجود له موجوداً أولاً في الوسط[٢٤]. 25

وبالجملة، إن وُجد البرهان على ما هو الإنسان: فليكن حَـ الإنسان؛ ولتكن آ[٢٥] ـ معنى ما هو ـ حيواناً ذا رجلين كأن[٢٦] أو[٢٧] شيئاً آخر. فإن انقاس هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون آ محمولة على كل بَ ويكون هذا[٢٨] قولاً آخر متوسطاً[٢٩]. فيكون إذن هذا[٣٠] أيضاً معنى ما هو الإنسان. فإذن إنما يأخذ ما يجب أن يبيّنه أخذاً. وذلك أن بَ أيضاً هي معنى ما هو الإنسان. 30

وقد يجب أن نتأمل في المقدمتين جميعاً الحدود الأُوَل الغير ذات أوساط[٣١]، إذ كان بهذا خاصة يتبيّن ويظهر ما يقوله. فالذين يثبتون ما هي النفس أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر ـ أي شيء كان من الأشياء الموجودة بما[٣٢] يرجع بالتساوي ـ فقد يصادرون على المطلوب الأول ـ 35

---

(١٨) [ما طريق] (+ ب).
(١٩) يكرر (ب).
(٢٠) بهذه (ك).
(٢١) أي بأن يقول إن الأكبر حد للأوسط، والأوسط حد للأصغر.
(٢٢) إذن (ك).
(٢٣) إذ (ب).
(٢٤) الأوسط (ب).
(٢٥) وهي (+ ب).
(٢٦) كان ذلك (ب).
(٢٧) كان (+ ب).
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) متوسط (م).
(٣٠) هذه (ك).
(٣١) غير ذوات الوسط (ب)؛ أوساط (فوق).
(٣٢) ربما (ب).

مثل أن يوجب الإنسان أن النفس هي ما هو علة الحياة لذاته، وهذا[٣٣] هو
٢٢١أ) عدد[٣٤] محرّك لذاته؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن نصادر على أن النفس هي عدد محرّك لذاته. وتكون مصادرته لهذا على أنه هو هو[٣٥] بعينه.

9 - وذلك أن ليس إن كانت آ لازمة لـ بَ، وهذه لـ حَـ، تكون آ لـ دَ معنى ما هو والوجود له. لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط؛ ولا إن كانت آ هي[٣٦] ذلك[٣٧] الشيء ومحمولة[٣٨] أيضاً على كل بَ. وذلك أن ما هو[٣٩] موجود حيواناً فقد[٤٠] يُحمل على ما هو موجود إنساناً فإنه حق أن يقال إن كل ما هو موجود إنساناً هو موجود حيواناً، كما أنه كل إنسان أيضاً هو حيوان[٤١] لكن ليس بهذا[٤٢] النحو[٤٣] على أنهما شيء واحد. فإذن إن لم تأخذ هكذا لم يُقَس على[٤٤] أن آ[٤٥] لـ حَـ هي[٤٦] ما هي والوجود لها أوّلاً فليس إنما في[٤٧] نفس[٤٨] الجوهر. فإن أخذ ذلك فيكون[٤٩] قد أخذ
10 معنى ما هو[٥٠] حَـ والوجود لها أوّلاً. فليس إنما يتبيّن إذن بياناً إذ كان ما[٥١] يصادر على المطلوب الأول.

---

(٣٣) هذه (ك).
(٣٤) أي جوهر (فوق).
(٣٥) معنى واحد (+ ب).
(٣٦) في (ب).
(٣٧) أي جوهرية (فوق).
(٣٨) ومحيّر له (ك).
(٣٩) أي معنى الحيوان (فوق).
(٤٠) قد (ب).
(٤١) و (+ ب).
(٤٢) بهذه (ك).
(٤٣) الذي نذكره.
(٤٤) عليه (ب).
(٤٥) موجودة (+ ب).
(٤٦) هي (- ب).
(٤٧) أولاً فليس إنما في (- ب).
(٤٨) ونفس (ب).
(٤٩) يكون (ك).
(٥٠) هي (ب، ك).
(٥١) إنما (ك).

ـ ٥ ـ
[الماهية لا يمكن البرهنة عليها بالقسمة]

وأيضاً ولا بالطريق[١] التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال بالعكس نقيس[٢]، إذ كان[٣] يلزم ضرورة في موضع[٤] من المواضع أن يكون ذلك الأمر[٥] موجوداً بوجود أشياء[٦] ما. كما[٧] أنه ولا الذي يُستقرى يبيّن بياناً[٨]، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلّم أنها موجودة، لكن إنما يلزم ضرورة إذا كانت تلك موجودة، وإن[٩] لم يصرّح بها ذاك الذي يجيب[١٠]: أترى الإنسان هو حيوان أو[١١] غير متنفس، ثم يأخذ أنه حيوان أخذاً وليس يقيس ذلك قياساً. وأيضاً كل حيوان إما أن يكون ماشياً أو سابحاً؛ ويأخذ أنه ماش. ـ والقبول[١٢] بأن الإنسان هو هذه[١٣] الجملة ليس

---

(١) الطريق (ك).
(٢) أي لا يكون منها قياس (فوق).
(٣) ليس (+ ك).
(٤) وضع (ب).
(٥) المبين (فوق).
(٦) أي الأشياء الموضوعة (فوق).
(٧) لكن كما (ب)؛ يجب أن تحذف (فوق).
(٨) كذلك ولا الذي يقيس (+ ب)؛ المعلَّم عليه ليس هو في السرياني، وهو مع ذاك لا يحتاج إليه، وأظن أبا بشر بيّنها في نقله.
(٩) فإن (ب).
(١٠) فيسأل مثلاً (+ ب).
(١١) أم (ك).
(١٢) القول (ب و ك).
(١٣) أي حيوان مشاء ذو رجلين.

هو لأن ما من الاضطرار التي[١٤] قبلت[١٥]، لكن إنما يأخذ هذا أخذاً. ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا[١٦] بأشياء كثيرة[١٧] أو بأشياء يسيرة، إذ كان المعنى واحداً[١٨] بعينه. وهذا ليس هو قياساً. ٢٢ب)

وقد ينتفع[١٩] به أيضاً الذين يستعملون هذا المآخذ من الأشياء أيضاً التي يمكن أن تنقاس. فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه بالجملة[٢٠] على الإنسان، إلا أنها ليست بمعنى[٢١] ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته؟ وأيضاً ما المانع من أن يراد شيء[٢٢] ما أن[٢٣] يترك[٢٤] شيء أو يتجاوز[٢٥] الجوهر؟ ـ فهذه قد تترك وتنقص. غير أنه قد يمكن أن تحل[٢٦] بأن يؤخذ الأشياء المحمولة بما هو كلها ويفعل ما هو لازم في القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك وينقص ولا[٢٧] واحد، وهذا[٢٨] قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا[٢٩] ينقص ولا واحد[٣٠]. وهذا يلزم ضرورة، إذ

(١٤) للتي (ب).
(١٥) قيلت (ب).
(١٦) الذي ذكره (فوق).
(١٧) أي بأن يبتدىء من الجوهر ويتحدّد إلى المائت.
(١٨) واحد (ك).
(١٩) أي بالقسمة (فوق).
(٢٠) الجملة (ب).
(٢١) معنى (ك).
(٢٢) أي أن يزيد المقسِّم ما لا يحتاج إليه.
(٢٣) أو (ب).
(٢٤) أي لا يحتاج إليه (فوق).
(٢٥) أي لا بقسمة الفصول الذاتية (فوق).
(٢٦) تصلح (ب)؛ أي أنه قد يمكن أن هذه الأغلوطات الثلاثة التي قد ذكرها في القسمة.
(٢٧) أي (ب).
(٢٨) هذه (ك).
(٢٩) لم (ك).
(٣٠) شيء (ب).

كان قد يجب أن يكون حينئذٍ[٣١] غير متحرك[٣٢]. ـ غير أنه ليس هو ولا قياساً واحداً[٣٣]، لكن لعله أن يكون يكسب[٣٤] علماً بنحو آخرَ. وهذا غير[٣٥] منكر بوجه من الوجوه[٣٦] ممكن، فإنه[٣٧] ولا الذي يستقري لعلّه أن يبيّن بياناً، غير أنه قد يعرّف الشيء تعريفاً. وأما قياساً[٣٨] فليس[٣٩] سلواً[٤٠] الذي يقول الحد[٤١] من[٤٢] القسمة. فكما[٤٣] أن[٤٤] في

35

---

(٣١) أي إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الإنسان ناطق، وقسم الناطق إلى المائت وغير المائت، وأخذ أن الإنسان مائت. فإنه إذا بلغ في قسمته إلى المائت بعد أن يضيف إلى المائت الحي الناطق، فإنه لا يتجزأ المائت المضاف إليه حي ناطق.

(٣٢) متجزىء (ب).

(٣٣) قياس واحد (ب).

(٣٤) أي تعريفاً ما (+ ك).

(٣٥) هذه (ك).

(٣٦) ليس هذا في السرياني.

(٣٧) وذلك أنه (ب).

(٣٨) قياس (ب).

(٣٩) يأتي به (+ ب).

(٤٠) سلواً (ـ ب)؛ يتلوا (تحت).

(٤١) من (فوق).

(٤٢) في (ب).

(٤٣) وكما (ك).

(٤٤) قال الشيخ، رضوان الله عليه: غرضه في هذا الفصل أن يبيّن أنه كما إذا أورد إنسان من الناس نتيجةً المحمولُ فيها موجود لأوّل الموضوعات له يسأل: لمَ ذلك؟ فيعطى السبب، كذلك أيضاً في كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل: لمَ ذلك؟ فيعطي السبب. وإعطاؤه السبب ليس هو في أن يزيد حدّاً أوسط يتم به قياس على أن الأكبر موجود للأصغر، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا سئل في المثل: لمَ أخذت أن الإنسان حيوان؟ فيقول: لأنه ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان. ولا يجب أن نغلط فنظنّ أن هذا هو وسط قياسٍ هذه حكايته: الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان؛ وكل ما ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان، فالإنسان إذن حيوان. وذلك أن ليس المقدّمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت الحيوان. والشيء ليس يتبيّن بما هو مثله في الظهور. ـ فهذا هو الغرض في هذا الفصل.



النتائج[٤٥] التي بلا أوساط[٤٦] إن قال إنسان قد يلزم ضرورة إذ[٤٧] كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء قد يمكن أن يسأل لِمَ ذلك، كذلك أيضاً في الحدود التي تكون بطريق القسمة: ما هو الإنسان؟ - حيوان، مائت، مشّاء، ذو رجلين، بلا أجنحة. لِمَ ذلك؟ في واحدة واحدة من الزيادات[٤٨]. وذلك أنه يخبر ويبيّن بالقسمة على ما يظن ويقول[٤٩] من أجل أن الكل إما أن يكون مائتاً، وإما غير مائت. وكل قول هذه حاله ليس[٥٠] هو حدًّا[٥١] إلا أنه وإن كان يبيّن بالقسمة غير أن الحدّ لا يكون قياساً.

92a - (٢٢١أ) 5

---

(٤٥) التانج (ب).

(٤٦) قال: يريد بذلك المحمولات التي توجد لأوّل الموضوعات لها، مثل مساواة الزوايا الثلاث من المثلث لقائمتين.

(٤٧) إذا (ب).

(٤٨) أي الفصول (فوق).

(٤٩) فيقول (ب)؛ يعني كل حيوان (فوق).

(٥٠) ليس (- ب).

(٥١) حد (ب)؛ في السرياني: وكل قول كهذا ليس هو حدًّا (فوق).

ـ ٦ ـ

[الماهية لا يمكن البرهنة عليها بالقياس الشرطي]

أفترى قد يوجد البرهان على ما هو في[١] الجوهر عندما يأخذ من الأصول الموضوعة أن معنى ما هو الشيء فالوجود[٢] له في ذاته هو الذي من خواص تحمل من طريق ما هو، وهذه الأشياء مثلاً هي وحدها فقط من طريق ما هو، والكل[٣] خاصة؟ فهذه إذاً هي معنى الوجود لذاك. ـ فنقول: إن في[٤] هذا القول أيضاً قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته، إذ كان قد يلزم ضرورة أن يبيّن بالمتوسط[٥]. 10

وأيضاً كما أنه ولا في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس إذ كانت المقدّمات التي منها يكون القياس هي دائماً[٦] كلاً وجزءًا، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له في ذاته يجب أن يكون في القياس، لكن يكون موجوداً[٧]، إذ[٨] كانت هذه موضوعة ناحية[٩]. بهذا[١٠] من تشكّك وافترى 15

---

(١) في (– ب).
(٢) والوجود (ب، ك).
(٣) هو (+ ب).
(٤) في (– ب).
(٥) أي أن القياس إنما يكون بحد أوسط، والحد الأوسط المأخوذ في هذا القياس هو حد للشيء مقرّ به.
(٦) أي: كما أنه إذا أردنا أن نعمل قياساً أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين، لا نأخذ معنى القياس، أي حده، ونصيّره مقدمة في القياس، كذلك ولا معنى الوجود في ذاته.
(٧) أي القياس (فوق).
(٨) إذا (ب).
(٩) ويعاند (+ ب)؛ أي بحد القياس (فوق).
(١٠) بهذه (ك).

أن الذي أتى به[١١] قياس أو لا[١٢]؛ ويقال إنه قد كان القياس هذا[١٣]، فيناقض بذلك القائل بأنه لم نَقِسْ على ما هو الشيء وما الوجود له في ذاته. ويقال: بلى لعمري! وذلك أن هذا[١٤] هو الذي كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه. فإذن قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن

20 يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه. ـ لكن لعلّه أن يبيّن بالشريطة ـ[١٥] والأصل[١٦] الموضوع، مثال ذلك: إن كان معنى الوجود[١٧] ليس[١٨] هو أنه[١٩] للمنقسم[٢٠] والمختلف[٢١]، فالمعنى لضدّه هو أنه لضدّه. وهذا[٢٢] في جميع الأشياء التي يوجد لها شيء مضاد. والخير[٢٣] مضاد للشر، والمنقسم للامنقسم. فالوجود إذن للخير هو أنه لغير المنقسم.

25 فإن هاهنا أيضاً إنما يبيّن الأمر عندما يأخذ معنى ما هو[٢٤] والوجود له في نفسه وأن يقتضب شيئاً آخر في البرهان على ما هو الشيء والوجود له في نفسه[٢٥]. ليكن[٢٦] ليس[٢٧]، إذ كان في البرهان[٢٨] أيضاً قد يؤخذ أن

---

(١١) هو (+ ب)؛ من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية لقائمتين.

(١٢) أم لا (فوق).

(١٣) أي: قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد وبأي الحد.

(١٤) هذه (ك).

(١٥) أعني (+ ب).

(١٦) بالأصل (ب).

(١٧) للشيء (+ ب).

(١٨) ليس (− ب).

(١٩) للنفس (+ ب).

(٢٠) للمنقسم (− ب).

(٢١) ليس هذا في السرياني، ولا يحتاج إليه هنا. (فوق).

(٢٢) هذه (ك).

(٢٣) فالخير (ب).

(٢٤) أي عندما يؤخذ حدّ شيء آخَر مسلّم.

(٢٥) جملة: «وأن يقتضب... في نفسه» (ـ ك)؛ أي هو مطلق أن يأخذ أن شيئاً على شيء، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك الأمر الذي يقصد إلى تبيينه يأخذه بعينه مقدمة.

(٢٦) ليسلم (فوق).

(٢٧) ليس (− ب)، ليسا (ك).

(٢٨) البراهين (ك).

هذا[٢٩] على هذا[٣٠]. غير أنه ليس هو[٣١] هو بعينه، ولا أيضاً ذلك الأمر بعينه الذي القول عليه ومنعكس بالتساوي والشك نحو كليهما. (٢٢٧ب)

أعني الذي يبيّن بطريق القسمة، والذي يقيس بهذا النحو[٣٢] هو شك واحد بعينه، وهو أن يقال: لِمَ يكون[٣٣] الإنسان حيواناً مشاءاً ذا رجلين، لا حيواناً ومشاءاً؟ وذلك أنه ليس ولا شيء واحد[٣٤] من الأشياء المأخوذة يلزم ضرورة أن يكون فيه ذلك المحمول[٣٥]، لكن كما[٣٦] الإنسان ـ وهو واحد بعينه ـ هو موسيقسوس[٣٧] ونحو ما طريقُ هو[٣٨]. 30

(٢٩) هذه (ك).

(٣٠) هذه (ك).

(٣١) هو (– ك).

(٣٢) أي بالقياس من الشرطي (فوق).

(٣٣) يكن (ب).

(٣٤) واحداً (ب). يضطر (+ ك).

(٣٥) أي الجملة (فوق).

(٣٦) أن (+ ب).

(٣٧) غرماطيقوس (+ ب).

(٣٨) نحو ما طريق هو (– ب)؛ نحوي (فوق).

ـ ٧ ـ
[الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية]

فعلى أي جهة يبيّن الجوهر، عندما يفصل ويحدّد، أو[١] معنى ما هو
35 موجود؟ وذلك أن ليس فعله[٢] كفعل الذي يبيّن من الأشياء المُقَرّ بها إنها ظاهرة، أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شيء آخر موجوداً، إذ كان هذا[٣] هو برهاناً، ولا أيضاً فعله كفعل من يستقرىء الأشياء الجزئية من قِبَل أنها ظاهرة، على أن جميعها هي على هذه الحال من قبل أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف[٤] ذلك؛ وذلك أنه ليس إنما
92b - يبيّن[٥] ما هو، لكن إما أنه موجود، وإما أنه غير موجود. فأي وجه آخر يبقى؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبيّن بالحس أو بالاصبع.

وأيضاً فكيف يبيّن معنى ما هو؟ فإنه قد يلزم الذي يعلم ما هو الإنسان
5 أو شيئاً آخر ـ أي شيء كان ـ أن يعلم أيضاً أنه موجود. وذلك أن ما ليس هو موجوداً فليس إنسان من الناس يعلم ما هو[٦]. لكن إذا قلت: عنزائيل ـ قد يعلم على ماذا تدل الكلمة[٧] والاسم. فأما ما[٨] هو عنزائيل فلا يمكن أن يعلم.

---

(١) أو (ـ ب).
(٢) فعله ليس (ك).
(٣) هذه (ك).
(٤) أي ولا واحد من الجزئيات يوجد (فوق).
(٥) أي المستقرىء (فوق).
(٦) إنه (فوق).
(٧) أو (ك).
(٨) ما (ـ م).

فإن كان إذن يبيّن ما هو فهو يبيّن أيضاً بقول واحد بعينه أنه موجود، وكيف هو[٩]، وذلك أن[١٠] الحد والبرهان يدلان على شيء واحد. ومعنى

10 ما هو موجود[١١]، ومعنى أنه موجود، مختلفان. وأيضاً إنما يقول إنه يلزم أن يبيّن الموجود[١٢] كل[١٣] ما هو موجود له[١٤] بالبرهان متى لم يكن[١٥] جوهراً[١٦]. وقولنا الموجود ليس هو جوهراً لشيء من الأشياء، إذ كان

(٢٢٨أ) الموجود ليس هو جنساً. فالبرهان إذن يكون على أنه موجود. وهذا هو

15 الذي تجري عليه الآن العلوم. وذلك أن المهندس إنما يقتضب اقتضاباً على ماذا يدل المثلث، وأما أنه موجود فيبرهن برهاناً. فما الذي يبيّن إذن الذي بحد ما هو، لا المثلث. فإذا علم الإنسان بالحد ما هو ليس يعلم أنه موجود، لكن ذلك غير ممكن.

وظاهر أيضاً في ضروب الحدود التي[١٧] يبيّن بها من يحدّ أنه موجود.

20 وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئاً[١٨] متساوياً من وسطه، إلا أنه ليس يخبر لِمَ هو[١٩] كذلك هذا المحدود ولِمَ صارت الدائرة هذا المعنى. وذلك أنه لقائل أن يقول إن هذا[٢٠] المعنى هو بجبل[٢١] من نحاس أيضاً؛ فإنه ليس تعرّف الحدود أنه قد يمكن أن يوجد ما خبر[٢٢] به. ولا أيضاً أن الحدود هي لذلك

---

(٩) إذ كان (+ ب).

(١٠) ذلك أن (– ب).

(١١) الإنسان (ب).

(١٢) أنه موجود (ب).

(١٣) لكل (ب).

(١٤) له (– ب).

(١٥) الموجود (+ ب).

(١٦) جوهر (م).

(١٧) لا (+ ب)؛ أي الحدود التي تورد لأشياء ما فلا يتبين بإيرادها أن الشيء موجود.

(١٨) أي شكل مسطح في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها إلى الخط المحيط متساوية.

(١٩) أي أن هذا الحد ليس أن الدائرة موجودة، ولا فيه حجة تضطر أن تكون حد الدائرة.

(٢٠) أي حد الدائرة.

(٢١) لجبل (ب).

(٢٢) أي المحدود (فوق).

25 الشيء[٢٣] الذي عبّروا عنه، لكنه مطلق دائماً[٢٤] أن يقال لِمَ هو[٢٥]. فإن كان إذن[٢٦] الذي يحد يبيّن بياناً إما ما هو، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلاً[٢٧] لما هو[٢٨]، قد يكون الحد قولاً دلالته لأشياء دلالة الاسم بعينها. لكن هذا شنيع[٢٩]: أما أولاً فمن قِبَل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر[٣٠] ولأشياء ليست موجودة أيضاً. وذلك أنه لنا أن تدل على أشياء ليست 30 موجودة. وأيضاً يكون جميع الكلام حدوداً، إذ كان قد يوضع إسم لأي كلمة كانت، فيؤخذ إذن بأجمعها[٣١] إما[٣٢] نلفظ ونتكلم بالحدود، ويكون إيلياس حدًّا. وأيضاً ولا برهاناً[٣٣] واحداً يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء. فإذن[٣٤] ولا الحدود أيضاً تعرف هذا[٣٥].

35 فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه، ولا أيضاً القياس والحد لشيء واحد بعينه[٣٦]. ومع هذه إن الحد لا يبيّن بياناً ولا شيئاً من الأشياء. ولا سبيل أيضاً إلى أن[٣٧] يعلم[٣٨] معنى ما هو، لا بالحد ولا بالبرهان أيضاً.

(٢٣) ألشيء (م).
(٢٤) أي المتشكك (فوق).
(٢٥) أي هذا الحد لهذا المحدود (فوق).
(٢٦) إذاً (ب)؛ وهكذا في سائر النص.
(٢٧) البتة (فوق).
(٢٨) لا يحتاج إلى قد (فوق).
(٢٩) شنع (ب، ك).
(٣٠) ذوات، وفوقها: أي ليست ذوات قائمة (فوق).
(٣١) أباجغيا (ب)؛ وفي الأصل اليوناني: كل ما نقوله سيكون حداً (حاشية ب).
(٣٢) إنّا (ب).
(٣٣) برهان (ب).
(٣٤) فإذاً (ب).
(٣٥) هذه (ك).
(٣٦) قال الشيخ: لا سبيل إلى أن يكون قياس إلا بحد متوسط بين الطرفين، والحد ـ إذ هو دال على ماهية المحدود ـ لا يمكن أن يكون بينهما وسط. فلذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس.
(٣٧) أن (- ك).
(٣٨) أي بالبرهان (فوق).

— ٨ —
[الصلة بين الحد والبرهان]

- 93a - وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذي قيل من[١] هذه الأقاويل قولاً
(٢٢٨ب) أجبته[٢] قولاً حسناً[٣]، وما الذي لم يحسن[٤] في القول فيه؛ وما هو الحدّ؟
ونبحث: أترى كيف حال ما هو الشيء؟ أيوجد[٥] البرهان أو الحد، أو ليس
يوجد له[٦] البتة؟ فنقول: إنه لما كان العلم بما هو والعلم[٧] بعلة[٨] ما هو
5 هما كما قلنا شيئاً واحداً[٩] بعينه، والحجة في هذا[١٠] هي أنه يوجد سبب
ما؛ وهذا[١١] إما أن يكون هي[١٢] هو بعينه[١٣]، أو مختلفاً، أو مبرهناً، أو
غير مبرهن؛ فإن كان إذن السبب[١٤] أشياء[١٥] أُخَر[١٦] ومختلفاً ويمكن أن
يبيّن، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبيّن في الشكل الأول، إذ كان

---

(١) من (ب، ك).
(٢) أجبته (– ب)؛ أصبته (ك).
(٣) أهيب فيه (فوق).
(٤) يصب فيه (فوق).
(٥) له (+ ب).
(٦) له (– ك).
(٧) أبو بشر: يعني أنه قد بيّنا أن العلم بما هو الشيء هو العلم بما هي العلة الموجبة لماهية الشيء.
(٨) لعلة (ك).
(٩) شيء واحد (ك).
(١٠) هذه (ك).
(١١) وهذه (ك).
(١٢) هو (ب).
(١٣) أي: إما أن يكون السبب وماهية الشيء واحداً بعينه.
(١٤) السبب (– ب).
(١٥) أشياء (– ب)، أشيا (ك).
(١٦) أي: سوى ما هو سببه (فوق).

الأمر الذي تبيّن[١٧] هو كلياً وإيجابياً. فالضرب الواحد هو هذا الذي اعتبر الآن[١٨]: وهو أن يبيّن معنى ما هو بتوسط شيء آخر. وذلك[١٩] أن الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواص خاصة. فإذا[٢٠] أما إحداهما[٢١] فيتبيّن؛ وأما الآخر[٢٢] من الأشياء[٢٣] التي هي[٢٤] معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تتبيّن لأمر واحد بعينه.

أما أن هذا[٢٥] الضرب ليس هو برهاناً ـ فقد خبرنا به فيما تقدم، غير أنه قياس[٢٦] منطقي. وأما على أي وجه يمكن، فنحو مخصوص، ذلك[٢٧][٢٨] بأن نعود من الرأس إلى أول الأمر، نقول[٢٩]: فكما[٣٠] أنّا[٣١] نطلب لِمَ هو عندنا[٣٢] لنا[٣٣] نعرفه[٣٤] أنه[٣٥] موجود[٣٦]، لكن[٣٧] و[٣٨]كثيراً[٣٩] ما يظهر أن لنا[٤٠] جميعاً معاً. إلا أنه لا يمكن أن نتعرّف أولاً

---

(١٧) الذي قد ذكره في الفصل الذي قبل هذا.

(١٨) أي والسبب في أنه لا يكون على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حدّاً.

(١٩) أي الأكبر للأصغر (فوق).

(٢٠) فإذن (ك).

(٢١) أحدهما (ك)؛ أي الأصغر إذا كان الوسط موجوداً له. ـ وفي تعليق قارىء: الذي مر.

(٢٢) قال في هذا إنه بحسب وضع الواضع، لا أنه بالحقيقة قياس.

(٢٣) الأشياء (ك).

(٢٤) هي (– ك).

(٢٥) هذه (ك).

(٢٦) أي في أن يتصحّح الحد من البرهان.

(٢٧) فنحو مخصوص، ذلك (– ب).

(٢٨) فنحن مخبرون بذلك (+ ب).

(٢٩) تقول (م).

(٣٠) كما (ب).

(٣١) أنا (م).

(٣٢) عندما (ك، ب).

(٣٣) لنا (– ب).

(٣٤) نعرفه (– ك).

(٣٥) إنه (– ب).

(٣٦) موجود (– ب).

(٣٧) لكن (– ك).

(٣٨) و (– ب).

(٣٩) إنما قال كثيراً لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولِمَ هو موجود إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف.

(٤٠) لنا (– ب).

لِمَ هو، قبل أن نتعرّف أنه موجود؛ فكذلك[٤١] لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء والوجود[٤٢]، والوجود له في نفسه[٤٣] غير أن نعلم أنه موجود. وذلك أنه غير ممكن أن نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود.

20 ومعنى[٤٤] أنه موجود قد يحصل لنا أحياناً بطريق[٤٥] العرض، وأحياناً من حيث يوجد معنا شيء من الأمر ـ مثال ذلك أن الرعد صوت في السحاب، وأن الكسوف فَقْدُ ما للنور، وأن الإنسان حيوان ما[٤٦]، وأن (٢٢٩أ) النفس الشيء المحرِّك ذاته. فجميع الأشياء التي تعلم أنها موجودة[٤٧] بطريق 25 العرض[٤٨] قد يلزم ألاّ تكون موجودة عندنا في[٤٩] ما هو، إذ كنا ليس[٥٠] نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجوداً، وأن نطلب ما هو ـ فيما[٥١] ليس هو حاصلاً عندنا أنه موجود ـ ليس هو ولا طلباً. فأما في الأمور التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل. فإذن[٥٢] كما أن لنا أن الشيء موجود، كذلك لنا في باب ما هو موجود. ـ فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما هو موجود، 30 ليكن أولاً هكذا: ليكن الكسوف ما عليه آ؛ وليكن القمر ما عليه حَـ؛ وليكن ستره الأرض ما عليه بَ. فالطلب[٥٣]: أترى يقبل الكسوف أو لا، هو الطلب من[٥٤] أمرِ بَ: أموجودة هي أم غير موجودة؟ والطلب لهذا[٥٥] لا فرق بينه وبين الطلب: هل توجد له علة؟ وإن كان هذا موجوداً فنقول إن

---

(٤١) وكذلك (ب).
(٤٢) والوجود (– ب).
(٤٣) من (+ ب).
(٤٤) فمعنى (ب).
(٤٥) مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر، بأن يكون القياس، لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز، مثل غيم.
(٤٦) ما (– ب).
(٤٧) أنها موجودة (ـ ب).
(٤٨) العرض (– م).
(٤٩) باب (+ ب).
(٥٠) لسنا (ب).
(٥١) في ما (ك).
(٥٢) فإذاً (ب).
(٥٣) فالطالب (ك).
(٥٤) في (ك).
(٥٥) لهذه (ك).

ذاك[٥٦] أيضاً موجود أو[٥٧] أي جزء من جزئي[٥٨] النقيض توجد علة. أترى العلة في أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له؟ فإذا وقفنا على أنه موجود، فإنّا نعلم معاً لِمَ هو إن كان وجوده بالحدّ الأوسط. وإن لم يكن، فإنما نعلم أنه موجود، وأما لِمَ هو، فلا. فليكن القمر حَـ[٥٩]، وليكن الكسوف آ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شيء، ما عليه بَ. فإن كانت بَ موجودة لـ حَـ أعني أنه لا يمكن أن يحدث ظلاً من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط، و آ لهذه أعني أنه ينكسف. أما أنه ينكسف فهو معلوم؛ وأما لم ينكسف فلم يعلم بعد، وأن الكسوف موجود يعلم، وأما ما هو لا يعلم هذا[٦٠]. ووجود آ لـ حَـ[٦١] معلوم، لكن[٦٢] الطلب: لِمَ هو موجود؟ هو أن يطلب: ما هي بَ؟ أترى هي استتار[٦٣] أم انقلاب[٦٤] القمر، أم الانطفاء؟ وهذا[٦٥] هو قول أحد الطرفين[٦٦]. وذلك أن الكسوف هو الاستتار[٦٧] عن الأرض. ما هو الرعد؟ ـ انطفاء النار التي[٦٨] في السحاب. لِمَ ترعد؟ ـ لأن النار تنطفىء في السحاب. فليكن السحاب حَـ؛ وليكن الرعد آ؛ وليكن انطفاء النار بَ، فـ بَ[٦٩] موجودة لـ حَـ[٧٠]، أي للسحاب[٧١]. وذلك أنه قد تنطفىء النار فيه[٧٢]. و آ ـ وهي الصوت ـ موجودة لهذه[٧٣]، و بَ هي قول[٧٤] آ، وهو

---

(٥٦) ذلك (ك).

(٥٧) إن (+ ك).

(٥٨) أجزا (ك).

(٥٩) بَ (ب).

(٦٠) هذا (− ب).

(٦١) لحَ (ك).

(٦٢) لأن (ك).

(٦٣) الاستتار (ك).

(٦٤) قال الشيخ: قد يجوز أن يكون ذهب في ذلك إلى ما كان يراه أرقليطس من أن غروب الكواكب فسادها.

(٦٥) وهذه (ك).

(٦٦) مثال ذلك في هذه لـ آ (+ ب).

(٦٧) الكائن (+ ب).

(٦٨) هي (+ ب).

(٦٩) فبَ (ك).

(٧٠) لحَ (ك).

(٧١) السحاب (ك)؛ السحابة (فوق).

(٧٢) فيها (فوق).

(٧٣) لهذا (ك).

(٧٤) قولك (ك).

الطرف الأول الأول[٧٥]. فإن كان يوجد لهذا[٧٦] أيضاً وسط آخر، فقد يكون ذاك[٧٧] من الأقاويل الباقية[٧٨].

15 أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوماً، فقد خبّرنا به؛ فإذن[٧٩] القياس على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضاً، غير أنه قد يكون ظاهراً بالقياس والبرهان. فلذلك[٨٠] لا سبيل إلى أن نعقل[٨١] معنى[٨٢] الشيء في[٨٣] الأشياء التي توجد لها علة أخرى بلا برهان. ولا أيضاً يوجد 20 البرهان له نفسه، كما خبّرنا في شكوكنا.

(٧٥) الأول (- ب، ك).
(٧٦) لهذه (ك).
(٧٧) ذلك (ك).
(٧٨) التي هي باقية (ب)؛ الباقية (فوق).
(٧٩) فإذاً (ب).
(٨٠) ولذلك (ب).
(٨١) نعلم (ب).
(٨٢) ما (+ ب).
(٨٣) من (ب).

ـ ٩ ـ
[لا برهان على وجود المبادىء وماهيتها][١]

وقد يوجد لبعض الأشياء علة هي شيء آخر، ولبعضها لا يوجد. فمن البيّن أن الأشياء أيضاً التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادىء، وهذه قد يجب أن يوضع وضعاً أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضع ذلك بنحوٍ آخر، وهذا ما يعمله[٢] صاحب العدد. وذلك أنه يضع وضعاً أن 25 الوحدة موجودة، وما هي. وأما الأشياء التي لها أوسط والتي قد يوجد فيها للجوهر[٣] علة ما هي شيء آخر، فقد تعرف وتظهر بالبرهان كما قلنا، لا بأنّا نبيّن معنى ما[٤] هو.

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) جملة: «يوضع . . . يعمله» (ـ م).
(٣) للوجود (فوق).
(٤) ما (– ك).

ـ ١٠ ـ

[أنواع الحد][١]

والحد بما يقال أنه قول ما هو، فمن البيّن أن أخذ ذلك هو أن يقال
30 على ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم ـ مثال ذلك:
على ماذا يدل ما هو المثلث؟ هذا الذي إذا[٢] كان لنا أنه موجود بطلب[٣] لِمَ
هو، وذلك أنه قد يصعب[٤] أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة،
وسبب الصعوبة[٥] قد خبّرنا به فيما تقدم من قِبَل أنّا لا نعلم ولا أنه موجود
35 أو لا، اللّهم إلا بطريق العرض. والقول يقال إنه واحد على ضربين:
أحدهما بالرباط، بمنزلة إيلياس، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء
(٢٣٠أ) واحد، لا بطريق العرض. ـ فأحد الحدود هو هذا الذي قبل الآن. وقد
- 94a - يوجد حدّ[٦] آخر وهو قول يعرّف: لِمَ هو الشيء؟ وذلك المتقدّم قد يدل
دلالة، فأما بياناً فلا يبيّن. وهذا الآخر فمن البيّن أنه كالبرهان على ما هو،
وإنما يخالف البرهان بالوضع، وذلك أن بين أن يقال: لِمَ يرعد؟ وبين أن
يقال: ما هو الرعد؟ ـ فرقاً. وذلك أنه قد يجيب إما في ذلك[٧]، فلأن النار
5 التي في السحاب تنطفىء؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء

---

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) إذ (ب).
(٣) يطلب (ب).
(٤) تصعب (ك).
(٥) للصعوبة (ك).
(٦) حداً (ك).
(٧) ذاك (ب).



النار في السحاب. فإذن قول واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين. آما في تلك الجهة فبرهان متصل؛ وأما في هذا فتحديد. ـ وأيضاً حدّ الرعد أنه صوت في السحاب. وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحدّ الأشياء
10 التي لا وسط لها[٨] هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن.

وأحد أقسَام الحدّ إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو.

فقد ظهر مما قيل[٩] كيف يوجد البرهان على معنى ما هو، وكيف لا يكون، ولأي الأشياء يوجد البرهان، ولأيّها[١٠] لا يوجد؛ وأيضاً على كم
15 ضرب يقال الحدّ؛ وكيف يبيّن معنى ما هو وكيف لا يبيّن ولأي الأشياء هو، ولأي الأشياء لا؛ وأيضاً كيف حال الحدّ عند البرهان، وكيف يمكن أن يكون موجوداً لأمر واحد بعينه، وكيف لا يمكن.

---

(٨) بها (ب).

(٩) من قبل (ك).

(١٠) ولأنها (م).

ــ ١١ ــ

[العلل المختلفة المأخوذة أوساطاً][١]

20 ولما كنا إنما نظن أنّا قد علمنا متى[٢] علمنا العلة، فكانت[٣] العلل أربعاً: أحديها[٤]: ما معنى الوجود للشيء في نفسه؟ والأخرى[٥]: عندما[٦] يكون: أيّ الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة: العلة التي يقال فيها: ما الأول الذي حرّك؟ والرابعة: هي التي يقال فيها: نحو ماذا؟ ـ فإن جميع هذه تُرى في المتوسط. ـ وذلك أن العلة التي يقال فيها إن عند وجود هذا (٢٣٠ب) الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء فإنها ليست عند أخذ مقدمة واحدة، لكن 25 عند ماهي، أقل ما تكون، اثنتان. وهذه هي[٧] شيء كان لهما وسط واحد. فإنه عندما يوجد هذا واحداً، فالنتيجة موجودة من الاضطرار. وهذا معلوم هكذا أيضاً: لِمَ صارت الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة؟ والقائمة هي شيء ما. فلتكن القائمة التي عليها آ. وليكن نصف القائمتين التي عليها بَ. 30 ولتكن الزاوية التي في نصف الدائرة التي عليها حَـ[٨]. فالعلة في أن آ القائمة موجودة لـ حَـ[٨]، وهي التي في نصف الدائرة، هي بَ. وذلك أن هذه مساوية لـ آ و حَـ[٩]، و حَـ لـ بَ نصف القائمتين. فإذا كانت بَ ـ وهي

---

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) معنى (م).
(٣) وكانت (ب).
(٤) إحداها (ب).
(٥) إذ إن (+ ك).
(٦) أن (فوق).
(٧) وهاتان هما (ب).
(٨) حَ (ك).
(٩) حَ (ك)؛ (ـ ب).

نصف القائمتين ـ موجودة لـ حـَ، فـ آ موجودة لـ حـَ، وهذه هي القول بأن الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة؛ لهذا والوجود لها وما هو في نفس جوهرها هو[١٠] واحد بعينه من قِبَل إنه على هذا يدل القول. فقد ظهر الأوسط أيضاً أنه هو العلة لمعنى الوجود للشيء[١١] بذاته. 35

فأما القول: لِمَ حارب أهل أثينة الذين حاربوهم؟ فهو أن يقال: ما العلة في[١٢] حروب[١٣] أهل أثينة؟ وهذه من قِبَل أنهم كبسوا أهل ساردس[١٤] مع اراثريا[١٥]، وذلك أن هذا هو الذي ثار[١٦] هرقل أولاً. فلتكن الحرب ما عليه آ؛ ولتكن بَ الكبس الذي تقدم، وليكن أهل أثينة حـَ ـ فـ بَ موجودة لـ حـَ، أعني أنه[١٧] كبسوا[١٨] أولاً أهل أثينة. و آ موجودة لـ بَ، وذلك أنهم قد يحاربون الذين بدأوهم[١٩] بالجور. و آ[٢٠] إذن موجودة لـ بَ، أعني محاربة الذين بدأوا[٢١] أولاً؛ وهذه، وهي بَ، موجودة لأهل أثينة، وذلك أنهم هم الذين بدأوا[٢١] أولاً. فالحد الأوسط هاهنا أيضاً هو علته في الأشياء التي العلة فيها المحرك الأول. 9 -

وأما جميع الأشياء التي العلة لها هي معنى: نحو ماذا؟ ـ فمثل أن يقال: لِمَ يمشي؟ فيقال: لكيما يصحّ. لِمَ البيت موجود؟ لكيما يحفظ الأثاث. فتلك نحو الصحة، وهذه نحو الحفظ. ولا فرق لوجه من الوجوه ٢أ 1

---

(١٠) جملة: «لهذا... هو»، وردت هكذا: «وهذه، وهي معنى ما الوجود للشيء بذاته، هي هي» (ب).

(١١) وجود الشيء (ب).

(١٢) أن (+ ك).

(١٣) أن حورب: أراطمعا. التصحيح عن اليوناني (فوق).

(١٤) سادرس (ك).

(١٥) هرطريقيا (ك)؛ اراثريا (ب).

(١٦) ثار (– ب) تحرك (ب)؛ ثار (تحت).

(١٧) إنهم (ك).

(١٨) كبس (ب)؛ إنهم كبسوا (تحت).

(٢٠) فـ آ (ب).

(١٩) بدوهم (ك).

(٢١) بدوا (ك).

بين أن يقال: لِمَ يجب المشي بعد العشاء وبين[٢٢] أن يقال: نحو ماذا فليكن المشي بعد العشاء الذي عليه حَـ؛ وليكن: ألاّ تطفو الأطعمة الذي علَيه بَ؛
15 والصحة التي عليها آ. فليوضع أن معنى ألاّ تطفو الأطعمة في فم المعدة موجوداً[٢٣] للمشي بعد العشاء، وأن هذا هو حي[٢٤]، فإن[٢٥] هذا هو مظنون[٢٦]؛ وألا تطفو[٢٧] الأطعمة ـ وهو بَ ـ موجود للمشي، وهو حَـ؛ وآ ـ وهو أن يصح ـ موجود لهذه، فالعلة في أن توجد آ لـ حَـ[٢٨]، وهي التي من أجله، هي بَ وهي ألاّ تطفو الأطعمة؛ وهذه كأنها قول[٢٩] لتلك. وذلك
20 أن آ هكذا تُوَفّي القول[٣٠]، ووجودها لـ حَـ من أجل بَ من قِبَل أن هذه هي معنى أن يصح، أعني أن تكون بهذه الحال، وقد ينبغي أن تبدل[٣١] الكلام؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة هاهنا[٣٢] وذلك أن هنالك ينبغي أن
25 يكون الأوسط أولاً[٣٣]. وأما هاهنا فالأول هو الثالث الأخير، وآخر ذلك الشيء الذي نحوه.

وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا[٣٤] ومن الاضطرار[٣٥] ـ مثال ذلك نفوذ الضوء في المصباح[٣٦]، وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط منافذ هي أكبر هو[٣٧] الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ،
30 وهو نحو ماذا[٣٨]، أي كيما لا يتغير. فليت شعري إن كان وجودها ممكناً

---

(٢٢) أو بين (ب).
(٢٣) موجود (ب).
(٢٤) صحي (ب).
(٢٥) وإن (ك).
(٢٦) فألا (ك).
(٢٧) تطفوا (كّ).
(٢٨) لحَ (ك).
(٢٩) حد (فوق).
(٣٠) في القول (فوق).
(٣١) نبدل (ب).
(٣٢) والأكوان هاهنا حالها عكس حالها في العلل التي على طريق الحركات (+ ب)؛ الأشياء الكائنة بعد أن لم تكن، وهي الممكنات. أي الضروريات الحركات (فوق).
(٣٣) أي علة (فوق).
(٣٤) أي من أجل شيء (فوق).
(٣٥) أي وهي هيولى (فوق).
(٣٦) من (فوق).
(٣٧) من (+ ب، ك).
(٣٨) أي من أجل شيء (فوق).

فقد يمكن أن يكون أيضاً ـ مثل أنه إن أرعد عندما تنطفى النار تنشىء[٣٩] من الاضطرار[٤٠]، ويكون لها صوت؛ وإن كان كما تقول شيعة فوثاغورس[٤١] أن ذلك يكون لتهديد الذين في طرطاروس[٤٢] كيما يفزعوا. وأمثال هذه
٢٣ب) كثيرة جداً، وخاصة هي معاً في الأشياء التي قوامها ووجودها بالطبيعة.
35 وذلك[٤٣] أن الطبيعة تفعل من أجل شيء، وهذا من الاضطرار. ـ فإن الضرورة تقال[٤٤] على ضربين[٤٥]: إحداهما[٤٦] الطبيعة[٤٧] والقوة،
95a - والأخرى قسراً[٤٨] وخارج[٤٩] عن القوة ـ بمنزلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً، لكن ليس له[٥٠] ذلك بضروب واحدة.

فأما الأشياء التي تكون بالرويّة والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء[٥١] نفسه أصلاً[٥٢] ـ مثال ذلك البيت أو التمثال، ولا أيضاً من الاضطرار[٥٣]، لكن من أجل شيء[٥٤]؛ وبعضها يكون بالاتفاق ـ مثال ذلك الصحة[٥٥]

---

(٣٩) انتشّ (ب)؛ بمعنى نَشّ: صوت. (٤١) فونوغارس (ك).
(٤٠) اضطرار (ب). (٤٢) الجحيم (فوق).
(٤٣) أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطرار ومن أجل شيء معاً ـ فهو ظاهر، من ذلك أن الأسنان في مقدمة الفم صُيّرت عريضة وقليلة الثخن بسبب الهيولى، وذلك أن منشأها من عظم رقيق، وحادثة من أجل شيء: لكيما تقطع الطعام بحدّيها.
(٤٤) أي أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضربان.
(٤٥) مرتين (ب).
(٤٦) أحدهما (ك). (٤٧) بالطبيعة (ك).
(٤٨) أي على طريق الهيولى والضرورة، أي أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً.
(٤٩) أو خارجاً (ب). (٥١) الاتفاق (فوق).
(٥٠) وذلك (ك). (٥٢) أي بل يكون بفكر وروية (فوق).
(٥٣) أي أن ليس حدوث البيت عن البنّاء من الضرورة، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسراً ولا بالطبع.
(٥٤) أي ليستر ويحفظ المتاع.
(٥٥) مثل أن يأكل الإنسان لا ليصحّ، بل لأنه يشتهي، فيوافق ذلك الغذاء بذاته فَيَصِحُّه.

والسلامة، وخاصة في جميع الأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا، وعلى جهة أخرى أيضاً متى لم يكن كونها عن البخت[٥٦]. فالكمال[٥٧] كحد[٥٨] إذن[٥٩] و[٦٠] الخير[٦١] يكون على أنه لشيء من أجل شيء[٦٢] إما بالطبيعة وإما بالصناعة. فأما عن البخت والاتفاق[٦٣] ولا[٦٤] شيء يكون من أجل[٦٥] شيء.

---

(٥٦) مهملة النقطة تماماً.

(٥٧) والكمال (ك).

(٥٨) الحد (ك)؛ كحد (ـ ب).

(٥٩) إذاً (ب).

(٦٠) أو (ب).

(٦١) الجيد (فوق).

(٦٢) من أجل شيء (ـ ب).

(٦٣) فأما عن البخت والاتفاق (هامش ك).

(٦٤) فولا (ب).

(٦٥) أي بالذات (فوق).



ـ ١٢ ـ

[تلازم العلة والمعلول][١]

10 والعلة[٢] للأشياء التي تكون[٣] والتي هي مزمعة بالكون هي واحدة بعينها وهي التي للأشياء الموجودة. وذلك أن المتوسط هو العلة غير أنها للأشياء الموجودة[٤] هي موجودة، والتي تكون أنها تكون، والتي قد كانت، قد كانت والتي هي مزمعة بالكون أنها مزمعة بالكون[٥] ـ مثال ذلك[٦]: لِمَ
15 كان الكسوف؟ ـ من قِبَل أنه[٧] كانت الأرض في الوسط؛ ولِمَ هو مزمع بأن يكون؟ ـ من قِبَل أنها مزمعة أن تكون في الوسط، وهو موجود من قِبَل أنها موجودة؛ ما الجليد؟ وليؤخذ[٨] أنه ما[٩] جامد؛ ـ فليكن[١٠] الماء[١١] الذي

---

(١) العنوان (ـ ك، م).

(٢) الشيخ: هذا إنما يصحح في الثلاث العلل التي في الطبيعيات، وهي الصورية والغائية والفاعل، لأنها في الطبيعيات واحد.

(٣) أي المتكوّنة في الوقت الحاضر.

(٤) جملة: «هي واحدة... الموجودة» (ـ ب).

(٥) جملة: «هي موجودة... بالكون» (ـ ب).

(٦) هذا مثال على أن العلة الصورية ـ فوقها: الضرورية ـ ومعلولها هما معاً، وكذلك المثال الذي بعده.

(٧) قد (+ ب).

(٨) إنما قال يؤخذ، أي يسلم أن هذا هو حد الثلج.

(٩) هو (+ ب).

(١٠) وليكن (ك).

(١١) ألما (ك).

عليه حـَ، وأنه جليد ما عليه آ؛ ولتكن العلة ـ وهي الأوسط ـ وهي ما عليه
بَ فقد الحرارة التام، فـ بَ موجودة لـ حَـ ولهذا معنى الجمود وهي التي
20 عليها آ؛ فيكون الجليد عند[١٢] تكون بَ؛ وقد كان عند[١٣] قد كانت، وهو
مزمع بأن يكون عندما تكون مزمعة؛ فالعلة التي على هذا النحو[١٤] والشيء
الذي العلة عليه يتكوّن عندما يتكوّن معاً، وهو[١٥] موجود متى كانت
(٢٣٢أ) موجودة. وكذلك في باب ما أنه قد كان ومزمع أن يكون.

فأما في الأشياء التي ليست[١٦] معاً أترى هي موجودة في الزمان
25 المتصل، كما يظن أن أشياء أُخَر هي علل أشياء[١٧]، وهذه هي العلة لأن قد
كان الشيء عندما[١٨] قد كان شيء آخر، وأنها علة لمزمع أن يكون عندما
يكون[١٩] شيء آخر مزمعاً، وهي أيضاً لمعنى أنه يتكوّن إن كان شيء قد
يتكوّن[٢٠] من قبل؟ فالقياس[٢١] هو موجود من الأخير[٢٢] متى كان، ومبدأ
هذه أيضاً هي الأشياء التي قد كانت ولهذا السبب هي في الأشياء التي تتكوّن
على هذا المثال.

30 وأما من الذي هو أكثر تقدماً فليس يكون، مثال ذلك أن هذا الأخير
يتكوّن من قبل أن هذا قد كان، وكذلك فيما هو مزمع أن يكون: وذلك أنه
ليس هو مزمعاً أن[٢٣] يكون، لأن[٢٤] لا بأن يكون الزمان محدوداً، ولا بأن

---

(١٢) ما (+ ب).
(١٣) ما (+ ب).
(١٤) أي الضرورة (فوق).
(١٥) هو (+ ك).
(١٦) أي الأشياء التي ليس العلة والمعلول فيها معاً، بل العلة يتقدم وجودها وكونها المعلول في الزمان.
(١٧) لأشياء (ك)؛ لأشياء أُخَر (ب).
(١٨) بأن (ب).
(١٩) عندما يكون (– ب).
(٢٠) إن كان شيء قد يتكون (– ب).
(٢١) أي العلة (فوق).
(٢٢) المعقول (فوق).
(٢٣) بأن (ب).
(٢٤) لأن (– ب).

يكون غير محدود مزمعاً أن يكون، حتى يكون من أجل أن القول تابع(٢٥) قد كان هذا هو صادق(٢٦) يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقاً: وذلك أن في الزمان الذي في الوسط يكون القول بأن هذا قد كان وفرغ، عندما قد كان
35 ذاك الآخر، كذباً. وهذا القول بعينه فيما(٢٧) هو مزمع أن يكون: فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مزمعاً بأن يكون، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساوياً في الكون: أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء التي هي مزمعة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون، والتي(٢٨) تكون أنه(٢٩) يكون، وللأشياء التي هي موجودة أنه موجود(٣٠). فأما ما يكون كوناً وما هو مزمع بأن يكون، فلا يمكن أن يوجد متساوياً في الكون. وأيضاً
40 الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدوداً ولا غير محدود.
95b - وذلك أن القول بأن الوسط(٣١) موجود، كذب. ـ فقد يجب أن نبحث(٣٢) الذي يربط ويصل حتى يكون معنى أنه يكون موجوداً في الأمور، بعد معنى
٢٣ب) أنه(٣٣) قد كان فإنه(٣٤) إنه من البيّن أنه ليس معنى أنه يكون مضامًّا تابعاً للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضاً مضامًّا يأتي بمعنى(٣٥) قد
5 كان، إذ كانا طرفين وغير متجزئين: فكما أنه ولا النقط أيضاً يتلو(٣٦) بعضها(٣٧) بعضاً، فولا التي قد كانت أيضاً(٣٨)، إذ كان كلا(٣٩) الأمرين غير

---

(٢٥) بأنه (ب).
(٢٦) صادقاً (ب).
(٢٧) في ما (ك).
(٢٨) وللتي (ب، ك).
(٢٩) أن (ب).
(٣٠) أنها موجودة (ب).
(٣١) بأن الوسط (– ك).
(٣٢) ما (+ ب، ك).
(٣٣) أنه (– ب).
(٣٤) فنقول (ب).
(٣٥) تالياً لمعنى (ب).
(٣٦) يتلوا (ك).
(٣٧) لأن بين كل نقطتين خطاً (فوق).
(٣٨) أي كما أن النقط لا تتوالى، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان. فالآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكوّن لا يتلو بعضها بعضاً.
(٣٩) يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان، والآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكوّن.

متجزئين[٤٠]. ولا أيضاً الذي يكون تالٍ[٤١] للذي قد كان، لهذا السبب بعينه، وذلك أن الذي يكون هو متجزىء، وأما معنى قد كان فغير متجزىء[٤٢]. فكما للخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك أنه قد يوجد فيما[٤٣] يكون[٤٤] معاني أنها قد كانت بلا نهاية.

10 فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاماً أوضح في أقاويلنا التي نأتي بها بالكلية في الحركة.

أما كيف يكون حال الأوسط الذي هو علة إذا كان الكون على التتالي، فهذا مبلغ ما نقتضب فيه. وذلك أنه قد يجب في هذه أيضاً أن يكون الأوسط

15 والأول غير ذوات أوساط ـ مثال ذلك: آ[٤٥] قد كانت من قِبَل أن حـ[٤٦] قد كانت؛ وأخيراً كانت حـ، وأما أولاً فـ آ؛ و حـ هي مبدأ[٤٧] من قِبَل أنها أقرب من الآن الذي هو مبدأ الزمان. و حـ[٤٨] كانت، إن كانت د[٤٩]. فعندما قد كانت د، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت آ. والكلمة[٥٠] هي

---

(٤٠) متجزىء (ب). (٤١) تالياً (ب).

(٤٢) منجز (ك)؛ أي الأمر الذي يكون هو متجزئاً، إذ كان يبين في السماع الطبي أن المتكون والمتحرك منقسم.

(٤٣) في ما (ك).

(٤٤) المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون ـ وهو السلوك إلى الوجود ـ ليس يكون في أزمن الزمان، وإنما يتكوّن في الزمان أولاً فأولاً وجزءاً جزءاً. قلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية لتكوّنه، وهو المعنى المفهوم من قولنا قد كان، فإنه سيتبين في السماع أن المتغير منقسم.

(٤٥) العلة (فوق).

(٤٦) المعتلة (فوق). (٤٧) أي مبدأ للاتصال.

(٤٨) يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط، هو للعلة الأول معلول ولما بعده علة، ويلزم أيضاً أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى.

(٤٩) كانت (+ ب). (٥٠) أي العلة (فوق).

حَـ، وذلك أنه عندما قد كانت[٥١] دَ يلزم أن يكون قد كانت حَـ؛ وعندما قد
20 كانت حَـ، يلزم أن تكون آ قد كانت أولاً. ـ فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهي ويقف في موضع عندما الأوسط[٥٢] له، وإلا فقد[٥٣] يقع دائماً[٥٤] في الوسط من قِبَل لا نهاية. وذلك أنه لا شيء وقد كان متصلاً[٥٥] بما قد كان كما[٥٦] قلنا، غير أنه قد يلزم أن يبتدىء من الوسط ومن الذي هو أول[٥٧]
25 الآن. ـ وكذلك فيما هو المزمع[٥٨] أن يكون. وذلك أنه إن كان القول بأن دَ مزمعة بأن تكون حقاً، فقد يلزم أن يكون القول بأن آ مزمعة بأن تكون أولاً
٢٣٣أ حقاً، وعلة هذه[٥٩] هي حَـ؛ فإنه إن كانت دَ مزمعة بأن تكون فـ حَـ[٦٠] أولاً وإن[٦١] كانت حَـ مزمعة بأن تكون[٦٢] فتكون آ هي المزمعة بأن تكون أولاً ـ
30 وعلى[٦٣] هذا المثال القطع في هذه أيضاً بلا نهاية، وذلك أنه لا شيء من الأشياء التي هي مزمعة بأن تكون تتلو أيضاً من بعضها[٦٤]. والمبدأ في هذه[٦٥] أيضاً ينبغي أنه يؤخذ[٦٦] بلا وسط. ومعنى هذا[٦٧] في الأعمال والأفعال أنفسها هو هكذا: إن كان البيت قد كان، فيلزم ضرورة أن يكون قد

---

(٥١) كان (ب).
(٥٢) لا وسط (ك).
(٥٣) قد (ب).
(٥٤) دايماً (ك).
(٥٥) لا شيء كان متصلاً (ب).
(٥٦) فما (ب).
(٥٧) الأول (ك).
(٥٨) مزمع (ب).
(٥٩) هذا (ك).
(٦٠) مزمعة بأن تكون (+ ب).
(٦١) فإن (ب).
(٦٢) يكون (م).
(٦٣) على (ك).
(٦٤) تتلو أو تضام بعضها بعضاً (ب)؛ أي أنه ليس آخر كون الأول والعلة الذي وقوعه في الأزمن الزمان هو ابتداء كون الأخير والمعلول حتى يكون كلاهما في آن واحد. لكن أحد كون الأول في آن، وآخر كون المعلول والآخر في آن آخر، فهما آنان، وبين كل آنين زمان، فلعمري إنه كما قال: لا يتلو أو يضام أحدهما الآخر.
(٦٥) أي هذه التي مزمعة بأن تكون ينبغي أن تؤخذ المبدأ الذي هو إما مبدأ الكون فالعلة، وإما مبدأ القياس والاتصال الأخير. فالمعلول قد يجب أن يؤخذ أيّهما كان، ليس بينه وبين ما قرب منه وسط، وإلا تمادى الأمر إلى ما لا نهاية.
(٦٦) يوجد (ك).
(٦٧) أي الذي قد ذكره آنفاً.

نحتت الحجارة. وقد كان هذا من أجل ماذا؟ تقول[٦٨] إنه من أجل إنه يلزم
35 أن يكون الأساس قد كان أولاً إن كان البيت قد كان. وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون الحجارة قد كانت أولاً[٦٩] ومن الرأس[٧٠]، إن كان البيت مزمعاً بأن يكون. كذلك قد تكون الحجارة هي أولاً مزمعة بأن تكون. وقد نرى ونتبيّن في الأوسط[٧١] على مثال واحد، وذلك أن الأساس قد يكون مزمعاً بأن يكون أولاً.

ولما كنا[٧٢] قد نرى في الأشياء[٧٣] التي تكون، قد يوجد كون ما
40 دوراً، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضها بعضاً، وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوي. فقد تبيّن هذا في تلك الأُوَل،
- 96a - أعني أن النتائج قد ترجع بالتساوي؛ فإن معنى الدور هو هذا[٧٤]. فأما في الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا[٧٥]: يقول إنه: إذا كانت الأرض ندية، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب، وإذا تولد هذا أن يتولد الماء؛ وإذا
5 تولد الماء أن تندى[٧٦] الأرض؛ وهذا هو الذي كان أولاً. فإذن[٧٧] قد دار دوراً، فذلك[٧٨] أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجوداً ـ أيّها[٧٩]

---

(٦٨) نقول (ب).

(٦٩) ينتظم معنى ما في هذا الفصل ويتضح هكذا: إن كان البيت قد كان، فالأساس قد كان؛ وإن كان الأساس قد كان، فالحجارة قد كانت. فإذن أركان البيت قد كانت، فالحجارة قد كانت.

(٧٠) أي كما لزم ذلك في الزمان الماضي، كذلك يلزمه في الزمان المستقبل (فوق).

(٧١) بالأوسط (فوق).

(٧٢) المثال: الإنسان والضحاك والقابل للعلم.

(٧٣) الأشياء (ك).

(٧٤) أي أنه قد تبين في «أنولوطيقا الأولى» أن معنى الدور هو أن نبين النتيجة بإحدى المقدمتين وعكس الأخرى، وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدمتان بالتساوي.

(٧٥) هكذى (ك).

(٧٦) تندا (ك).

(٧٧) فإذاً (ب).

(٧٨) وذلك (ب).

(٧٩) إنها (ك).

كان ـ يكون الآخر موجوداً؛ وعندما يكون ذلك، يكون[٨٠] الآخر؛ وعندما يكون هذا[٨١]، يكون الأول موجوداً.

(٢٣٣ب) وقد يوجد[٨٢] بعض الأشياء كونها على طريق[٨٣] الكلي[٨٤]. وذلك أنه دائماً[٨٥] وعلى الكلي[٨٦] إما أن تكون موجودة هكذا، وإما أن تتكوّن؛ وقد توجد أشياء ليست دائماً غير أنها في أكثر الأمور[٨٧] ـ مثال ذلك: ليس كل ذَكَر من الناس ينبت الشعر في ذقنه، لكن في الأكثر. فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر. وذلك أنه إن كانت آ محمولة على بَ على طريقه الكلية، وهذه على حَـ على طريق الكلية فقد يلزم أن تكون آ محمولة على حَـ دائماً وعلى الكلي[٨٨]، إذ كان هذا[٨٩] هو القول على طريق الكلي، وهو أن يكون على الكلي[٩٠] ودائماً؛ لكن قد وضع أنه[٩١] في أكثر الأمر. فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط ـ وهو الذي عليه بَ ـ في أكثر الأمر. فتكون إذن[٩٢] المبادىء غير ذوات أوساط للأشياء التي في أكثر الأمر: جميع الأشياء التي هي في أكثر الأمر إما موجودة هكذا، وإما متكوّنة.

---

(٨٠) تكون (ك). (٨١) هذه (ك).

(٨٢) قد أخذ في أن يتكلم في اختلاف الأشياء المتكوّنة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائماً، وبعضها ليس دائماً، بل في أكثر الأمر. وهذا المعنى يجب أن يكون تالياً لما قدّمه، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعاً للأول لا محالة.

(٨٣) هذا هو المحمول الذي يحمل على الموضوع على الكل دائماً وبذاته.

(٨٤) الكلية (ب)؛ أي دائمة (فوق).

(٨٥) دائم (ب). (٨٦) الكل (ب).

(٨٧) الأمر (ب)؛ قد أخذ أن يبيّن أن الأوسط لمثل هذه الكائنة على أكثر الأمر وهو أيضاً على أكثر الأمر ببرهان الخلف: بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر.

(٨٨) الكل (ب).

(٨٩) هذه (ك). (٩١) أنه (ـ ك).

(٩٠) الكل (ب). (٩٢) إذاً (ب).

- ١٣ -

[حد الجوهر بطريق التركيب - كيفية استعمال القسمة][(١)]

20 أما كيف نعطي في الحدود(٢) معنى(٣) ما هو، وعلى أي نحو يوجد(٤) له برهان أو حد، وليس(٥) يوجد(٤) له؟ فذلك قد قلناه فيما تقدم. فلنقل الآن كيف يجب أن نتصيد(٦) الأشياء المحمولة من طريق ما هو. فنقول(٧): إن الأشياء الموجودة(٨) لكل واحد منها ما يفضل عليه وهي أكثر منه

25 جميع(٩)، غير أنها لا تخرج عن جنسه - وأعني بقولي: «إنها تفضل عليه وهي أكثر منه» جميع الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل وهي موجودة أيضاً لآخر غيره -. مثال(١٠) ذلك: قد يوجد شيء موجود لكل ثلاثية، إلا أنه موجود أيضاً لما ليس هو ثلاثية بمنزلة معنى الموجود فإنه قد

(٢٣٤أ) يوجد الثلاثية(١١)، إلا أنه قد يوجد أيضاً لما ليس هو عدداً، ومعنى العدد(١٢)

30 أيضاً موجود لكل ثلاثية، ووجوده أكثر وذلك أنه موجود للخماسية أيضاً، غير أنه ليس يخرج عن جنسها. فإن الخماسية هي عدد، فليس يخرج معنى الفرد عن العدد. فينبغي أن نتخيّر أمثال هذه إلى أن تنتهي في تخيّرها إلى

---

(١) العنوان (- ك، م).
(٢) أما كيف يُوفّى (ب).
(٣) الحدود (فوق).
(٤) نجد (ك).
(٥) أو (ب).
(٦) نلتقط (فوق).
(٧) نقول (ك).
(٨) دائماً (+ ب).
(٩) جميع (- ب).
(١٠) مثل (ك).
(١١) للثلاثية (ب).
(١٢) الفرد (ب).

مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست[١٣] بأكثر، وذلك أن هذا[١٤] قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر ـ مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد. ومعنى الأول على ضربين[١٥] الأول موجود لكل ثلاثية. وأعني بضربين الأول أنه لا يعده عدد، وأنه ليس هو مركّباً من الأعداد. فالثلاثية إذاً[١٦] هي هذا[١٧] الشيء: أعني عدداً فرداً أول، وبهذه الحال أول. وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجودان[١٨] لجميع الأفراد، وهذا[١٩] الأخير[٢٠] موجود للثنائية أيضاً. فأما جميعها[٢١] فليست موجودة لا لواحد[٢٢]. فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضرورية، وكانت الضرورية هي كلية، وكانت الأشياء المقتضبة[٢٣] بهذه الحال هي موجودة للثلاثية[٢٤] ولشيء[٢٥] آخر من طريق ما هو، فمن الاضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه ـ فأما[٢٦] أنها جوهر[٢٧] فمعلوم من هذا[٢٨] المعنى، وهو أنه قد يلزم ضرورة إن لم

3

96 -

---

(١٣) ليس (ك).

(١٤) هذه (ك).

(١٥) ضربي (ب).

(١٦) إذن (ك).

(١٧) هذه (ك).

(١٨) موجدان (حاشية ب).

(١٩) هذه (ك).

(٢٠) أي قولنا الأول على ضربي الأول، فإن الاثنين لا يعدّه عدد، وليس هو مركباً من الأعداد.

(٢١) هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هي عدد فرد أول على ضربي الأول.

(٢٢) أي لشيء من الإعداد سوى الثلاثة (فوق).

(٢٣) المقتضبة أي المأخوذة في حد الثلاثة بهذه الحال، أي: إن كان كل واحد منها موجوداً لثلاثة على الكل وبذاته ودائماً، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشيء آخر. وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط.

(٢٤) لثلاثية (ك).

(٢٥) بشيء (ب).

(٢٦) يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحد الذي أورده للثلاثة هو حد لها.

(٢٧) أي أن جوهر الثلاثة هو هذا الذي قد ذكرنا.

(٢٨) هذه (ك).

يكن[٢٩] هذه معنى الوجود للثلاثية، فتكون كجنس ما: إما مسمى[٣٠]، وإما غير مسمى[٣١]. فيكون إذاً[٣٢] موجود الأكثر من الثلاثية فليوضح[٣٣] أن الجنس هو هذا[٣٤]، أعني أنه موجود بالقوة[٣٥] لأكثر؛ فإن كان هذا[٣٦] ليس[٣٧] موجوداً ولا لشيء آخر إلا للثلاثيات الغير متجزئة[٣٨]، فقد يكون هذا[٣٩] هو معنى الوجود للثلاثية. وذلك أنّا نضع[٤٠] أيضاً أن جوهر كل واحد هو المقولة الأخيرة[٤١] التي بعد الغير[٤٢] المتجزئة التي هي بهذه الحال. وكذلك إذن[٤٣] تكون الأشياء التي تبيّن من أمرها أنها هكذا لشيء آخر ـ أيّ شيء كان ـ هي الوجود له وما هو[٤٤].

10 (٢٣٤ب)

وقد ينبغي، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكّل، أن يقسم الجنس إلى غير المتجزئة الأول بالنوع[٤٥] ـ مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية والثنائية؛ ثم يلتمس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما[٤٦] ـ مثال ذلك[٤٧] حد الخط المستقيم، وحد الدائرة، وحد الزاوية القائمة[٤٨]، ثم

15

(٢٩) تكن (ب).

(٣٠) أي مثل الشكل الذي هو جنس وله اسم.

(٣١) أي مثل جنس الضعف الذي يوصف بأنه كثير الأضعاف، فإن هذا إنما يوصف بالقول.

(٣٢) إذن (ك).

(٣٣) فليوضع (ك).

(٣٤) هذه (ك).

(٣٥) مرايا: أي بالطبع وطبيعي.

(٣٦) هذه (ك)؛ أي حد الثلاثية الذي أورده.

(٣٧) هو (+ ك).

(٣٨) غير المتجزئة (ب).

(٣٩) هذه (ك).

(٤٠) أي نسلم في هذا الموضع.

(٤١) أي نوع الأنواع مثلاً (فوق).

(٤٢) غير (ب).

(٤٣) إذاً (ب).

(٤٤) في تصيّد الحدود لما هو جنس ونوع.

(٤٥) يعني أن أنواع الأنواع لا يتجزأ كل واحد منها إلى أنواع.

(٤٦) أي إذا ردّنا بأن يتصيّد حد جنس آخر ليس هو واحداً في العدد.

(٤٧) أي إذا أردنا أن نستخرج حد الخط الكلي الذي هو جنس للخط المستقيم والمستدير.

(٤٨) أي إذا أردنا أن نستخرج حد لزاوية الكلية (فوق).

من[٤٩] بعد ذلك إذا ما أخذ أيّما هو جنسه ـ مثال ذلك: آترى هو من الكميات أو من الكيفيات؟ فلننظر إلى أعراضه[٥٠] الخاصية بتلك الأمور العامية أولاً. وذلك أن التي هي لازمة[٥١] للأشياء المركّبة من غير المتجزئة تكون معلومة من الحدود[٥٢] من قِبَل أن الحد والبسيط هو مبدأ الكل[٥٣]؛ والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبسائط[٥٤] وحدها فقط، وأما وجودها لتلك[٥٥] الأُخَر فإنما هو من أجل[٥٧] هذه.

وأما[٥٨] القسمة بالفصول فقد يُنتفع بها في الإمعان[٥٩] على هذا[٦٠] النحو[٦١]. وأما كيف يبيّنون، فقد قيل فيما تقدم[٦٢]. وقد تكون نافعة[٦٣] أي القسمة[٦٤] بهذا[٦٥] الوجه فقط: أعني في أن تقاس[٦٦] على ما هو. على أنه[٦٧] قد يظن أن ليس هذا[٦٨] شيء غير[٦٩] الاقتضاب دفعة، كما أنه

---

(٤٩) من (– ب).

(٥٠) لوازمه (ب).

(٥١) يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوّم الأجناس، ويريد بالأشياء المركبة من غير المتجزئة أنواع الأنواع. فكأنه يقول: الأشياء التي هي غير متجزئة بالنوع المركبة.

(٥٢) أي من حدود أنواع الأنواع (فوق).

(٥٣) أي هو مبدأ للأنواع (فوق).

(٥٤) يريد الأجناس، وإنما سمّاها بسائط بإضافتها إلى الأنواع.

(٥٥) لذلك (ك).

(٥٦) أي الأنواع والأشخاص (فوق).

(٥٧) أي بسبب (فوق).

(٥٨) بسم الله الرحمٰن الرحيم الرابع من غير الحقيقة (+ ك).

(٥٩) أي عندما يمعن المقسم وينحط من الجنس العالي إلى الجنس القريب من المحدود ويقسمه بالفصول الذاتية.

(٦٠) هذه (ك).

(٦١) أي النحو الذي نصفه (فوق).

(٦٢) أي في أنالوطيقا الأولى (فوق).

(٦٣) نابعة (ك).

(٦٤) أي القسمة (– ب).

(٦٥) بهذه (ك).

(٦٦) يقاس (ك).

(٦٧) أي ظاهر (فوق).

(٦٨) هذه (ك).

(٦٩) شيئاً (ب).

لو كان الإنسان يقتضب من أول وهلة من غير قسمة.

30 وفي أنه أيّما ينبغي[٧٠] أن يحمل أولاً، وأيّما أخيراً من الأشياء المحمولة ـ خلاف وفرق. مثال ذلك بين أن يقال: حيوان آنس ذو رجلين، وأن يقال: ذو رجلين[٧١] حيوان آنس ـ فوق. وذلك أنه إن كان الكل[٧٢] من شيئين[٧٣]، وكان معنى الحيوان الآنس واحداً[٧٤]، وأيضاً من هذا[٧٥] ومن[٧٦] الفصل[٧٧] الإنسان أو أي شيء كان إذا صار واحداً، فقد يلزم (٢٣٥أ) ضرورة أن يكون عندما ينقسم يصادر[٧٨]. ـ وأيضاً في أن لا[٧٩] ينزل ولا 35 ينقص ولا واحد[٨٠] من طريق ما هو، فهكذا[٨١] فقط عكسه. وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن

---

(٧٠) أي أيّما من الفصول ينبغي أن نضعه أولاً بعد الجنس، وأيما ثانياً.

(٧١) أيّما ينبغي أن يورد الأعم فالأعم، ولا يورد الأخص والأعم بعده. لأنه إذا أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شيء، وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله مما هو مشارك له في العام. فإذا أورد الحيوان بعد ذي الرجلين لم يفصل ذي الرجلين من شيء يشاركه.

(٧٢) هو (+ ب)؛ أي جملة الحد وجملة المحدود (فوق).

(٧٣) أي من الجنس ومن الفصل الأخير الذي إذا أضيف إلى ما قبله صار مساوياً للإنسان.

(٧٤) أي يؤخذ على أنه جنس (فوق).

(٧٥) هذه (ك).

(٧٦) من (- ك).

(٧٧) أي من الفصل الآخر (فوق).

(٧٨) يسأل (فوق).

(٧٩) ألاّ (ب).

(٨٠) واحداً (ك).

(٨١) أي إنما لا يتم له ألا ينقص ولا يترك شيئاً من الفصول التي منها ومن الجنس يلتئم الحد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول ثم يتدرج في ذلك على الترتيب. ولما خبر بهذا، أي بالعلة في أنه إن يخطىء هذا الفعل ولم يمتثله، لم يلتئم له ما يقصد إليه، فقال: وذلك أنه وما يتلوه.

القسمة السفلى فإنه لا يقع الكل[٨٢] في هذه ـ مثال ذلك: ليس كل حيوان إما أن يكون متصل[٨٣] الأجنحة أو متفرق الأجنحة، لكن[٨٤] كل[٨٥] حيوان طائر، وذلك أن هذا الفصل إنما هو لهذا[٨٦]. وأما فصل الجنس الأول[٨٧] هو[٨٨] الذي يقع للجنس كله. ولذلك[٨٩] فصل[٩٠] كل واحد[٩١] من تلك الأُخَر[٩٢]، وفصول[٩٣] الأجناس التي من خارج والتي تحتها[٩٤] ـ مثال ذلك: فصول[٩٥] الطائر: ما كل طائر له، وفصول[٩٦] السمك: ما كل سمك له. فإنه[٩٧] إذا سلكت[٩٨] هذا[٩٩] المسلك وكذلك فصول الطائر وفصول المشاء[١٠٠] فلك أن تعلم أنك تُبِن[١٠١] ولم تُنقِص شيئاً. وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن ينزل فينقص وألاّ يعلم.

---

(٨٢) يعني أنه لا يقع الجنس بأسره في الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهي السفلى. ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال مثال ذلك...

(٨٣) ملتئم (فوق).

(٨٤) لكل (ك).

(٨٥) أي لكن ما ذكره لكل حيوان طائر.

(٨٦) لهذه (ك).

(٨٧) أي الأعم والقريب من الجنس.

(٨٨) فهو (ب).

(٨٩) وكذلك (ب).

(٩٠) أي الأول (فوق).

(٩١) أحد (ب).

(٩٢) أي الأجناس الأخر (فوق).

(٩٣) أي وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر.

(٩٤) أي وكذلك الفصول الأول، التي هي لأجناس تحت أجناس هي أعلى منها، هي الفصول التي تقع لذلك الجنس الذي هو أسفل. ولما قال هذا أوضحه بالمثال.

(٩٥) أي فصول الطائر الأول تلزم كل طائر.

(٩٦) أي والفصول الأول للسمك هي التي تلزم كل سمك.

(٩٧) فإنك (ب).

(٩٨) أي إذا سلكت هذه الطريق، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسمه إلى جميع أقسامه التي لا يخرج من شيء منها، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض، أي لم تنزل بعض الأقسام، ولم تقسم بالفصول السفلى.

(٩٩) هذه (ك).

(١٠٠) وكذلك وصول الطائر والمشاء (ـ ب).

(١٠١) لم تُبقِ (ب).

وليس تدعو الحاجة[١٠٢] بوجه من الوجوه المقسِّم والمحدِّد[١٠٣] إلى أن يعلم جميع الموجودات. هذا[١٠٤] على أنه قد يقول بعض الناس أنه غير ممكن أن يُعلم الفصل[١٠٥] الذي لكل واحد إن لم يعلم كل واحد، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد. وذلك أن ما ليس هو

10 مخالفاً له هو واحد بعينه[١٠٦] عند هذا[١٠٧]، وما بينه وبينه خلاف هو آخر غير هذا[١٠٨]. فنقول: أما أولاً فهذا[١٠٩] كذب، وذلك[١١٠] أنه ليس هو لـكل[١١١] فصل آخر مخالفاً، إذ كان قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع، لكن ليس في الجوهر[١١٢] ولا بالذات. وأما

15 بعد[١١٣]، فإنه عندما يأخذ[١١٤] في الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا

(٢٣٥ب) أو هاهنا، ويأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما[١١٥] ويكون عالماً بهذا[١١٦]. ولا[١١٧] فرق في أن يعلم أوْ لا يعلم الأشياء التي تُحمل عليها

---

(١٠٢) هذا شك في أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التي تفصل بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات.

(١٠٣) المحدود (م).

(١٠٤) هذه (ك).

(١٠٥) العقل (م).

(١٠٦) بعينه (– ب).

(١٠٧) هذه (ك).

(١٠٨) هذه (ك).

(١٠٩) فهذه (ك).

(١١٠) أي والسبب في ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمراً بشيء ما يجب أن يكونا مختلفين بالنوع.

(١١١) شكل (م).

(١١٢) بالجوهر (فوق).

(١١٣) هذا حل قول المتشكك، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جميعه فيهما وجعل المحدود تحت أحدهما، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التي تحت الفصل الآخر، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التي بين الأشياء التي تحت ذلك الفصل.

(١١٤) أي المقسّم (فوق).

(١١٥) أي في بعض تلك الفصول المتقابلة (فوق).

(١١٦) بهذه (ك)؛ أي يكون عالماً تحت أي الفصول يوجد المطلوب الذي يقصد إلى تحديده.

(١١٧) فلها (ك).

فصول أشياء أخر. وذلك أنه من البيّن الظاهر أنه إن كان[١١٨] يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضاً فصل، قد يكون مقتنياً لقول الجوهر.

فأما القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس بينها[١١٩] متوسط، فليس هو مصادرة، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يكون موجوداً في أحدهما[١٢٠] إن كان فصلاً لذاك.

فأما في إثبات الحد بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيّما هو الأول والثاني وأن جميعها هي هذه. ـ فالأولى من هذه[١٢١] من قِبَل أنه قد يمكن كما يقاس في العرض أنه موجود إذا[١٢٢] يثبت بالجنس[١٢٣]. ـ وأما الترتيب على ما ينبغي فقد يكون إن أخذ الأول. وهذا[١٢٤] يكون إن اقتضب ما هو لازم بجميعها[١٢٥]. وأما لهذا[١٢٦] فليس كلها[١٢٧]، وذلك أنه قد يوجد من الاضطرار شيء مثل هذا[١٢٨]. فإذا أخذ هذا[١٢٩] ففي الأشياء[١٣٠] التي

---

(١١٨) عندما يأخذ هذا المأخذ (+ ب).

(١١٩) فيها (ب).

(١٢٠) أحدها (ب).

(١٢١) لما كانت الأشياء العامية الموجودة في أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها وبين العرض، إذ كان هو القول بما هو دون العرض، لذلك وصى بهذا، وإنما قال في العرض إنه يقاس، وفي الجنس إنه يثبت، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المعروض، ولذلك إنما يوجب بقياس، وأما الجنس فلأنه ذات للنوع فإنه يوجب آكد من العلم بالقياس.

(١٢٢) أو أن (ب).

(١٢٣) الجنس (ب).

(١٢٤) فهذه (ك).

(١٢٥) لجميعها (ب).

(١٢٦) لهذه (ك).

(١٢٧) أي لا تلزمه جميع الفصول المقدّمة لأنواعه المختلفة (فوق).

(١٢٨) هذه (ك).

(١٢٩) هذه (ك).

(١٣٠) فبالأشياء (ب).

تحت، يكون هذا[١٣١] النحو بعينه. وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي هو للأشياء الأُخَر الباقية أولاً، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع. وذلك أنه إذا ارتفع ذلك الذي فوق، فالأمر الذي يتلوه يكون أولاً للباقية، وكذلك في تلك الأُخَر الباقية. - فأما أن جميعها هي هذه فيتبيّن من أخذ الشيء الأول بالقسمة منه أن كل حيوان[١٣٢] إما أن يكون حيواناً فلانياً أو حيواناً فلانيا[١٣٣]، والحيواني[١٣٤] الفلاني موجود[١٣٥]؛ وأن الفصل أيضاً هو لهذا[١٣٦] كله، فإنه[١٣٧] ليس يوجد لذلك الآخر[١٣٨] فصل، أو أنه أيضاً مع الفصل الأخير لا فرق بينه وبين الفصل الآخر[١٣٩] جملة الكل[١٤٠] في النوع. وذلك أنه ظاهر[١٤١] لم يرد فيوضع شيء فصل، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو ولم ينقص ويحلل بشيء[١٤٢] من هذه ولا واحد[١٤٣]. وذلك[١٤٤] أنه إما أن يكون جنس، وإما أن يكون فصل. فالجنس هو الأول، وهو المأخوذ مع الفصول معاً، والفصول هي جميعها[١٤٥] لازمة، فلا يكون حينئذ شيء[١٤٦] هو أشد تأخراً، وإلا فقد

(٢٣٦أ) 35 - 97b - 5

---

(١٣١) هذه (ك).

(١٣٢) من القسمة وأن الكل (ب)؛ بالقسمة من أن (فوق)؛ أي للجنس (فوق).

(١٣٣) آخر (+ ب). (١٣٤) والحيوان (ب).

(١٣٥) أي موجود للذي يقصد إلى تحديده.

(١٣٦) لهذه (ك)؛ أي للجنس (فوق).

(١٣٧) وأنه (ب).

(١٣٨) أي أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل.

(١٣٩) الفصل الآخر (- ب).

(١٤٠) أي ما يدل عليه الجنس مع الفصول المقدمة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل وهو المحدود في النوع، أي ليس هما نوعين مختلفين، بل هما نوع واحد بعينه.

(١٤١) إنه (+ ب).

(١٤٢) لشيء (ب). (١٤٣) واحدة (ك).

(١٤٤) أي إن كان قد نقص شيئاً فإن المنقوص إما أن يكون جنساً وإما أن يكون فصلاً.

(١٤٥) جميعاً (ب). (١٤٦) أي تصل (فوق).

كان يكون شيء آخر مخالفاً بالنوع. وهذا(١٤٧) قد قيل: إنه غير مخالف.

وقد يجب(١٤٨) أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة(١٤٩)، أما أولاً: فما الشيء الذي هو موجود بجميعها(١٥٠) واحداً بعينها(١٥١)؟ ثم تطلب من الرأس في(١٥٢) الأشياء(١٥٣) الأُخَر التي هي، وتلك(١٥٤) في جنس واحد بعينه(١٥٥)، وتلك هي(١٥٦) بعضها عند بعض واحدة بعينها(١٥٧) في النوع وهي أشياء أُخَر غير تلك(١٥٨). فإذا أخذ في هذه ما هو موجود في جميعها واحد(١٥٩) بعينه، وفي أشياء أُخَر على هذا المثال(١٦٠)، فقد ينبغي أن يُبحث من الرأس في الأشياء المأخوذة إن كان واحداً بعينه(١٦١)، ويكون البحث إلى أن ينتهي إلى قول واحد(١٦٢)، وذلك أن هذا(١٦٠) هو حد الأمر. فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة، فمن البيّن أنه لا يمكن أن يكون المطلب واحداً، لكن أكثر من واحد، وأعني بهذا(١٦٣) ما أنا واصفه: وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كِبَر النفس فقد يجب أن نتأمل وننظر في الأنواع التي هي كبيرة الأنفس التي نحن عارفون بها: ما المعنى الواحد الموجود لكلها من طريق ما هي

---

(١٤٧) وهذه (ك).

(١٤٨) يعني أنك إذا وجدت أشياء تنعت بما تكون به متشابهة، أول ما تطلب من أمرها: ما هو ذلك الشيء الذي يوجد لجميعها: هل هو واحد بعينه في المعنى، أو اسم مشترك؟.

(١٤٩) المتشابهة الغير مختلفة (– ك).

(١٥٠) لجميعها (ب).

(١٥١) بعينه (ب).

(١٥٢) من (ك).

(١٥٣) إحدى جماعتين (فوق).

(١٥٤) أي الجماعة الأخرى (فوق).

(١٥٥) أي الواحد المشترك (فوق).

(١٥٦) وهي (ك).

(١٥٧) أي في كبر النفس مثلاً (فوق).

(١٥٨) أي الجماعة الأخرى (فوق).

(١٥٩) واحداً (ب).

(١٦٠) هذه (ك).

(١٦١) أي كبير النفس (فوق).

(١٦٢) أي حد واحد (فوق).

(١٦٣) بهذه (ك).

بهذه الصفة(*). مثال ذلك إن كان القيبيادس كبير النفس أو أخيلوس أو أليس(١٦٤) أن يبحث ما الأمر الموجود الذي هو واحد لجميعهم، فهم أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب والآخر حقد، والآخر قتل نفسه. ثم يبيّن هذا من الرأس في قدم(١٦٥) آخر ـ مثال ذلك في لوساندروس أو في سقراط، فنجد معناه أنهم لم يتغيّروا عندما ينجح بحثهم أو يُكَدِي. فإذا أخذت هذين المعنيين فأثبت ما الذي يوجد واحداً بعينه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتهان. فإن لم يوجد ولا واحد فيكون لكبر النفس نوعان(١٦٦) قائمان. وكل حد هو أبداً كلي؛ وذلك أن الطبيب ليس يخبر بشفاء هذه العين، لكن للكل، أو عندما يفصل بالنوع.

20 — (٢٣٦ب) — 25

وتحديد(١٦٧) الأوحاد أسهل من تحديد الكلي. ولهذا السبب فإنما ينبغي أن ننتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية. وذلك(١٦٨) إن اشترك الاسم يضلل في الأشياء الكلية أكثر مما يضلل في الأشياء الغير مختلفة(١٦٩). وكما أن في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجوداً، كذلك يجب أن يكون في الحدود الظهور(١٧٠) أيضاً. وهذا يكون متى حدد في واحد واحد من الأجناس على انفراده(١٧١) بالأشياء التي في

30

(*) من هنا يبدأ النقص في المخطوطة التركية.

(١٦٤) آيس (ب).

(١٦٥) قوم (ب).

(١٦٦) أي معنيان لاسم مشترك (فوق).

(١٦٧) أبو بشر يعني أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ في واحد واحد من قرب، يعني من الأشخاص والأوحاد، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذي عبر عنه بالكلي.

(١٦٨) أي أن البحث في هل الجنس اسم مشترك أو طبيعة، هو أصعب من البحث عن هذا المعنى: أنواع الأنواع، التي سماها غير مختلفة.

(١٦٩) يريد أنواع الأنواع، وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس.

(١٧٠) الوضوح (فوق).

(١٧١) على انفراده (ـ ب).

الجزئية التي خبر بها ـ مثال ذلك[١٧٢] أن يرى لا لكل شبيه[١٧٣]، لكن الذي[١٧٤] في الألوان أو في الشكل، وللحاد الذي في الصوت ـ، وبهذا المأخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس ألاّ يتلقانا اشتراك الاسم فنقع فيه. 35

فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام، فمن البيّن أنه ليس يجب[١٧٥] أن يستعمل في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه، ولا أيضاً ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الاستعارة والتشبيه. وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة.

---

(١٧٢) أي المثال على أنه إنما ينبغي أن يبتدىء من حدود أنواع الأنواع، ثم ينتقل إلى استخراج حد الكلي، وهو جنس.

(١٧٣) شبيهاً (ب)؛ قد أعطى أرسطوطاليس في كتاب المقولات أن الخاصة الحقيقية للكيفية هي أن بها يقال في الشيء إنه شبيه أو غير شبيه. وإذا تأمل معنى الشبيه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد. وذلك أن معنى الشبيه في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والانفعالات. وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة الأنواع الباقية، فذلك يضطر أن ينظر في أي شيء تتفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبيه، فبعد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به.

(١٧٤) للذي (ب).

(١٧٥) ينبغي (فوق).

ـ ١٤ ـ

[القول في تحديد الأجناس]

- 98a - وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب[١] أن يكون عندنا[٢] أمر التشريح[٣] والقسمة وتجري[٤] فيها هذا المجرى؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها ـ مثال[٥] إن كانت الأشياء التي النظر فيها حيوانات، فقد يجب أن (٢٣٧أ) ننظر أي الأشياء موجودة لجميع الحيوانات. فإذا أخذت هذه ننظر من الرأس: أي الأشياء هي اللازمة للأول كله من الباقية ـ مثال ذلك إن كان هذا 5 طيراً فيجب أن نطلب الأشياء التي هي لازمة لجميع الطير. وهكذا دائماً نأخذ الأقرب جداً، فإنه من البيّن أن يحصل لنا حينئذ أن[٦] نخبر لأي سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التي تحت ذلك العام ـ مثال ذلك لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس[٧]. فليكن الحيوان الذي عليه آ، ولتكن بَ الأشياء[٨] اللازمة لجميع الحيوان، وليكن الذي عليه حَـ الحيوانات الجزئية. 10 فهو بيّن إذا لم يوجد دَ لـ[٩] حَـ، فإنها توجد من أجل آ، وكذلك لتلك الأشياء الأُخَر.

---

(١) أي المسائل التي يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع (فوق).
(٢) أي نكون عارفين (فوق).
(٣) أي تشريح الحيوانات (فوق).
(٤) ونجري (ب).
(٥) ذلك (+ ب).
(٦) أنّا (ب).
(٧) أي لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس.
(٨) أي الحساس (فوق).
(٩) أي لأجلها (فوق).



وهذا القول بعينه في الأشياء المرتّبة يجب دائماً. أما الآن فإنما مخاطبتنا وكلامنا بحسب الأشياء العامية التي تأدت إلينا. وقد يجب[١٠] أن نبحث لا في هذه فقط، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن

15 نأخذ هذا والأشياء التي يتبعها هذا[١١] والأشياء التي هي لازمة لهذا[١٢] ـ مثال ذلك أن الأشياء اللازمة للحيوانات ذوات القروية هي أن لها كرشاً وأنه ليس لها الأسنان من فوقه[١٣]. ثم نأخذ من الرأس لأي الأشياء تلزم القرون، وذلك أنه يبيّن لأي سبب وجد لتلك الأمر الموصوف، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قروناً.

20 ـ وأيضاً قد يوجد نحو آخر من التخيّر والالتفاظ[١٤]، وهو على ما يقال على طريق التناسب. وذلك أنه إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صدفة وشوكاً وعظماً، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه أيضاً كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة.

---

(١٠) أبو بشر: قد أخذ في أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشيء شيء من الموضوعات له مما ليس السبب في وجوده له جنسه، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل ما يوجد له ذلك المعنى، فيحصل السبب فيه هذا اللازم، فقال:

(١١) أي الأشياء الجزئية التي يوجد هذا بوجودها (فوق).

(١٢) أي للأمر العام (فوق).

(١٣) الأسنان العليا (ب)؛ من فوق (تحت).

(١٤) والالتقاط (ب).

ـ ١٥ ـ

[اتحاد الأوسط في مسائل عديدة]

(٢٣٧ب) وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل. ـ وبعض هذه هي 25 واحدة بعينها في الجنس وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أُخَر أو على جهات مختلفة[١]. مثال ذلك: لِمَ يحدث الصدى؟ ولأي السبب يرى فيها؟ ولأي سبب تكون في السحاب قوس؟ وذلك أن جميع هذه هي مسئلة واحدة بعينها في الجنس، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانكسار[٢] أو هي في النوع مختلفة.

30 وبعض المسائل قد يختلف من قِبَل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط ـ مثال ذلك لِمَ صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر[٣]؟ ـ لأن الشهر عند المحاق أدخل في باب الشتاء. ولِمَ صار أدخل في باب الشتاء؟ ـ لأن القمر ينقص نوره. فأما هذه فحالها بعضها عند بعض هذه الحال.

---

(١) أي: أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة (فوق).
(٢) الانعكاس (فوق).
(٣) أشد (فوق).



ـ ١٦ ـ

[الصلة بين العلة والمعلول]

35 وأما[١] في العلة[٢]، والشيء الذي العلة علته[٣]، والشيء الذي العلة له[٤]، فقد يتشكك الإنسان فيقول: أترى متى وجد المعلول[٥] فالعلة أيضاً موجودة ـ مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكشف[٦]، فقد توجد ليت شعري علة الكسوف أو علة انتشار الورق ـ مثال ذلك إن كانت هذه العلة هي أن 98b - يكون ورقه عريضاً، وكانت علة الكسوف هي أن الأرض في الوسط. ـ فإنه إن لم يوجد، فقد تكون علتها شيئاً آخر، وإن كانت العلة والمعلول موجودين معاً، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف، أو إن كان ورقه عريضاً فينثر ورقه ـ فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة[٧]

---

(١) أبو بشر: قد أخذ ينظر في العلة وهي الحد الأوسط، وفي الشيء الذي العلة علته وهي والحد الأكبر، وهو المحمول في نتيجة البرهان وهو المعلوم، وفي الشيء الذي العلة علة في وجود المعلول له، وهو الأمر الموضوع في نتيجة البرهان وهو الحد الأصغر. كيف حال بعضها عند بعض في باب الوجود والفقد، وهل العلة والمعلول موجودان معاً، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة؟ كذلك ينظر في أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة هل هي منعكسة بالتساوي حتى إنه إذا وجد أحدهما وجد الباقي، أو ليس الأمر كذلك؟

(٢) أي الأوسط (فوق).

(٣) أي الحد الأخير (فوق).

(٤) أي لحد الأصغر (فوق).

(٥) أي الحد الأكبر (فوق).

(٦) ينكسف (ب).

(٧) أي العلة والمعلول (فوق).

5 معاً، ويوجد[٨] السبيل إلى أن يتبيّن بعضها ببعض[٩]. فليكن انتشار الورق الذي عليه آ؛ وليكن عريض الورق الذي عليه بَ؛ وليكن الكروم الذي عليه حَـ. فإن كانت آ موجودة لـ بَ (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه) و بَ موجودة لـ حَـ (إذ كان كل كرم عريض الورق)؛ فـ آ موجودة لـ حَـ؛ ويكون (٢٣٨أ) كل كرم ينثر ورقه. والعلة التي هي الأوسط هي بَ، وهو أن الكرم عريض الورق. وقد يبيّن أن الكرم[١٠] عريض الورق بأنه ينثر ورقه فليكن دَ عريض 10 الورق؛ ولتكن هَـ انتشار الورق، والكرم الذي عليه دَ؛ فـ هَـ موجودة لـ زَ؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه، و دَ موجودة لـ هَـ، إذ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق؛ والعلة هي هَـ، وهي أن ينثر ورقه. ـ فإن لم يمكن أن تكونا 15 علتين بعضهما لبعض ـ إذ كانت العلة أقدم مما هي علته[١١]، وكان وجود الأرض في الوسط هي العلة في أن تنكسف، ولم يكن الكسوف العلة في وجود الأرض في الوسط ـ، فإن كان البرهان الكائن بالعلة هو برهان[١٢] على لِمَ هو، وأما ما لم يكن بالعلة فهو برهان على أنّه، فإنه إذا علم[١٣] أنها 20 في الوسط فقد علم أنّها ولم يعلم لِمَ هي. فأما أن ليس كسوفه علة وجود الأرض في الوسط، بل وجود الأرض في الوسط هي العلة في الكسوف،

---

(٨) القياس هو هذا: كل كرم عريض الورق، وكل عريض الورق ينثر ورقه، فالنتيجة عن ذلك أن: كل كرم ينثر ورقه.

(٩) من بعض (ب).

(١٠) القياس في ذلك هو هنا: كل كرم ينثر ورقه، وكل ما ينثر ورقه هو عريض الورق، فكل كرم إذن عريض الورق.

(١١) يلزم وضع شيئين أحدهما علة للآخر: أن يكون كل واحد منها متقدماً ومتأخراً، وظاهراً وخفياً.

(١٢) برهاناً (ب)؛ برهان (فوق).

(١٣) أي إذا علم أن الأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان مَنكسفاً والأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس، فالأرض إذا موجودة في الوسط هي هذا الوقت. فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة في الوسط، لا على لِمَ هي موجودة.



فذلك بيّن ظاهر، إذ كان وجود الأرض في الوسط، مأخوذاً[١٤] في قول[١٥] الكسوف. فهو إذاً بيّن أن بهذا يعلم ذلك[١٦]، لا هذا بذاك.

25 أوَ يمكن أن يكون الشيء واحداً بعينه وله[١٧] علل كثيرة؟ وذلك أنه وإن كان قد يحمل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولاً: فليكن آ[١٨] أنها موجود أوّلاً[١٩] لـ بَ[٢٠] ولـ حَـ[٢١]، وليكونا[٢٢] هذان موجودين لـ دَ (للإنسان) و هَـ (الغراب)[٢٣]. فـ آ إذاً[٢٤] موجودة لـ دَ هَـ. والعلة أما لـ دَ فـ بَ؛ وأما لـ هَـ فـ حَـ. فلذلك عندما تكون العلة[٢٥] موجودة قد يلزم أن

30 يكون الأمر[٢٦] موجوداً. وإذا كان الأمر[٢٧] موجوداً[٢٨]، فليس من

٢٢ب) الاضطرار أن يكون كل ما هو علة أي شيء كان، لكن أن تكون علة، غير أنه ليس كُلاًّ. فنقول[٢٩]: إن المسئلة[٣٠] دائماً هي كلية، والعلة هي كل ما، والأمر الذي العلة علته[٣١] هو كلي ـ مثال ذلك أن انتشار الورق هو موجود على الانفراد لكل ما[٣٢]، وإن كان له أنواع[٣٣]. وهو موجود لهذه على

---

(١٤) لأنّا نحد الكسوف بأن نقول: إن كسوف القمر هو إظلامه، لقيام الأرض في الوسط بينه وبين الشمس.

(١٥) أي حد (فوق).

(١٦) ذاك (ب).

(١٧) وله (ـ م).

(١٨) الحيوان (+ ب).

(١٩) (أي بلا توسط) (+ ب).

(٢٠) الناطق (+ ب).

(٢١) غير الناطق (+ ب).

(٢٢) وليكن (ب).

(٢٣) الغراب (ـ م).

(٢٤) إذن (ب).

(٢٥) أي الحد الأوسط.

(٢٦) الآخر، أي الحد الأكبر (فوق).

(٢٧) أي الحد الأكبر (فوق).

(٢٨) أي لشيء آخر (فوق).

(٢٩) أي فنقول من جواب ذلك (فوق).

(٣٠) أي المسألة البرهانية، أعني المطلوب البرهاني هو أبداً كلي لأخرى (فوق).

(٣١) أي الحد الأكبر وهو المعلول (فوق).

(٣٢) أي لكل شجر عريض الورق (فوق).

(٣٣) أي وإن كان الشجر العريض الورق أنواعاً (فوق).

35 طريق الكلية: إما للنبات[٣٤]، وإما لهذا النبات. فالأوسط إذاً[٣٥]. والأمر الذي العلة علته[٣٦] في هذه قد يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوي - مثال ذلك: لِمَ صار الشجر ينثر ورقه؟ - إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة، فقد يجب إن نثرت الشجرة ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة؛ وإن وجد الانعقاد لا لكل ما اتفق، لكن للشجر الذي ينثر ورقه.

(٣٤) أي للشجر (فوق).

(٣٥) إذن (ب).

(٣٦) أي الحد الأكبر (فوق).

ـ ١٧ ـ

[هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولاً واحداً؟]

99a - فليت شعري[١]: قد يمكن أن تكون لشيء واحد بعينه في الكل لا علة واحدة بعينها، لكن علل مختلفة، أم لا يمكن؟ فنقول في جواب ذلك أنه إن كان قد تبيّن من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن، وذلك أن الأوسط هو قول[٢] الطرف؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن.

وقد[٣] يجوز أن نبحث عن الأمر الذي العلة علته، وعن الأمر الذي العلة له على طريق العرض؛ وليس يظن بهذه أنها مسائل[٤]. وإلا كان يوجد 5 لها الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسماؤها، فالأوسط لها اسم مشترك؛ وإن كان على طريق الجنس، فهو لها على مثال واحد. مثال ذلك: لِمَ صارت إذا بدلت[٥] هي أيضاً متناسبة؟ وذلك أن العلل في ذلك في

---

(١) قد أخذ في آن يفحص هل إن وجدت العلة لا لأي شيء اتفق، لكن للشجر الذي ينثر ورقه، هل يمكن أن يوجد للشجر المنتشر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة؟.

(٢) حد (فوق).

(٣) قد (– ب).

(٤) أي ليست مسائل برهانية (فوق).

(٥) يعني أنه إذا سئل: لِمَ صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضاً تكون أيضاً متناسبة؟ يعني: ما العلة في أنها إذا بدلت تكون متناسبة؟.

الخطوط والأعداد هي مختلفة وهي واحدة بعينها: وذلك أن بما هي خطوط هي مختلفة. وأما من طريق ما يتزيّد هذا الضرب من التزيّد فهي علَى هذا النحو واحدة بعينها في جميعها.

10

وأما العلة في أن يكون اللون يشبه اللون هو[٦] غير العلة في أن يكون الشكل يشبه الشكل[٧]؛ وذلك أن الشبيه في هذه هو إسم مشترك، فإن الشبيه: أما في الأشكال فلعلة هو أن تكون أضلاعه[٨] متناسبة وزواياه متساوية، وأما في الألوان فبأن يكون الجنس[٩] واحداً أو في شيء[١٠] آخر مثل هذا.

(٢٣٩أ)

15

والأشياء التي هي بالتناسب واحدة بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضاً على طريق التناسب. فأما في العلة والأمر الذي العلة علته، والأمر الذي العلة له هي لازمة بعضها بعضاً، فالحال فيها هذه الحال، وهي أنك إن أنت أخذت الشيء الذي العلة علّته في الجزئية[١١] فهو أكثر. مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد[١٢] مما المثلث والمربع، فأما إذا أخذت جميعها[١٣] فهي بالتساوي ـ وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد[١٤] ـ.

20

---

(٦) فهي (ب).

(٧) الشبيه في الشكل هو أن تكون زواياه متساوية وأضلاعه متناسبة.

(٨) أضلاع (ب).

(٩) إنما قال: أو شيء واحد لأن الكلام في هذه المعاني إنما هو من صناعة غير هذه.

(١٠) شيئاً (ب).

(١١) أي في الأشياء التي يحصرها الأصغر (فوق).

(١٢) أي زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم. وليس كل ما زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلثاً، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم، وليس هذا المعنى أيضاً للمربع وحده. فهو إذن أزيد من المثلث والمربع.

(١٣) أي إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساوياً، فإن جملة المثلث والمربع زواياهما مساوية لأربع قوائم. وكل الذي زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع.

(١٤) أي مساو لهذه الجملة وللحد الأكبر.

والأوسط الأول هو قول الطرف الأول، من قِبَل أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود ـ مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم ويفضل عليه وهو أيضاً لازم للبنية ويفضل عليها، لكن ليس يفضل على جميعها، لكنه مساوٍ لها إن أخذ 25 الإنسان أن الأوسط الأول هو قول: انتشار الورق. وذلك أنه يكون الأوسط الأول(١٥) الذي على أحدها جميعاً، وأيضاً الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شيء آخر من أشياء هذه. ما هو انتشار الورق؟ ـ هو انعقاد اللبن(١٦) المتصل بالبذر.

30 وأما في الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال(١٧) العلة والأمر، الذي(١٨) العلة علته. فلتكن آ(١٩) موجودة لكل بَ(٢٠). ولتكن بَ لكل واحد من دَ(٢١) وتفضل علته(٢٢) فـ آ لـ بَ(٢٣) تكون كلية لـ دَ. وذلك أني إنما أسمّي كلياً لما لم يرجع بالتساوي، وأما الكلي الأول فأسمي ما لم

---

(١٥) أبو بشر: قوله الأوسط الأول يوجب أوسط أخيراً بالحقيقة هو كذلك، لأنا إذا أخذنا من جملة الحد الأصغر نوعاً جزئياً يجب أن تكون أربعة حدود: النوع الجزئي، والجملة الحاصرة لكل واحد من الأنواع الجزئية، والأوسط، والحد الأكبر. وهذه على طريق المثال، الكرم، وجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة، والمنتثر الورق. فجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة هما وسطان. فالأوسط الأول يعني به القريب من النوع الجزئي، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية. وهذا يوجبه كلامه وهو قوله: فإن الأوسط الأول الذي على أحدهما جميعاً. .

(١٦) اللين (م).

(١٧) أي في أنهما متساويان منعكِسان.

(١٨) أي ما (ب).

(١٩) (أي الحيوان) (+ ب).

(٢٠) (الحساس) (+ ب).

(٢١) (المتحرك بإرادة) (+ ب).

(٢٢) ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو الثور.

(٢٣) أي الحساب يكون كلياً للإنسان ولواحد واحد من الأنواع الجزئية.

(٢٣٩ب)

35 ينعكس عليه كل واحد[٢٤] بالتساوي، وجملتها منعكسة عليه مساوغة له. فـ بَ هي العلة في أن تكون آ موجودة لـ دَ. فقد يجب إذاً[٢٥] أن تكوَن آ لا تفضل[٢٦] في وجودها لـ دَ وامتدادها معها على بَ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصة، أعني علة الموضوع. فإن كانت آ موجودة لجميع الهاءات، فتكون تلك كلها شيئاً واحداً هو شيء آخر غير بَ، وإلا فكيف يوجد السبيل[*] إلى القول بأن كل ما يوجد له حَـ يوجد له آ؟ وليس كل ما يوجد آ يوجد له هَـ، فلِمَ لا توجد علة ما كما آ لـ دَ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات؛ فهاءات[٢٧] إذن تكون معاً شيئاً واحداً. فقد يجب أن نبحث عن هذا[٢٨]؛ وليكن هذا حَـ. - 99b -

فقد يمكن إذن أن تكون علل[٢٩] كثيرة هي علل شيء واحد بعينه؛ إلا

5 أنه ليس على أنها علل أشياء هي واحدة بأعيانها في النوع - مثال ذلك في أنها طويلة العمر[٣٠]: أما لذي أربع فألاّ تكون لها مرارة، وأما للطيور فهو أن تكون يابسة أو شيئاً آخر.

---

(٢٤) أي من الأنواع الجزئية (فوق).

(٢٥) إذن (ب).

(٢٦) أي لا يفضل آ على بَ وألا يكون وجودها لـ دَ بالزيادة على بَ وإلا لماذا يكون.

(*) إلى هنا ينتهي النقص في المخطوطة التركية.

(٢٧) فهات (م).

(٢٨) هذه (ك).

(٢٩) على (م).

(٣٠) الأعمار (ب).



ـ ١٨ ـ

[العلة القريبة هي العلة الحقيقية][١]

فإن لم يكن[٢] يصر دفعة وينتهي[٣] إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحداً فقط، بل كثيرة، فالعلل أيضاً هي كثيرة. فأيما من هذه الأوساط ليت شعري هو العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشيء الذي هو عند[٤] الكلي الأول، أو الذي هو[٥] عند الأشياء الجزئية؟ فمن البيّن أنه 10 الأشياء القريبة جداً لكل واحد الذي له العلة، وذلك[٦] أن العلة في أن يكون الأول الذي تحت الكلي موجوداً هو هذا[٧]. مثال ذلك: العلة في أن تكون آ موجودة لـ حـَ هي بـَ، والعلة في أن تكون آ موجودة لـ دَ هي حـَ، و لـ حـَ[٨] بـَ، ولهذه تلك نفسها.

---

(١) العنوان (ـ م، ك).

(٢) يكن (– ب).

(٣) ينتهِ (ب).

(٤) القريب من (ب)؛ الذي عند (فوق).

(٥) هو (– ب).

(٦) إذ (ب).

(٧) هذه (ك).

(٨) هي (+ ب).

ـ ١٩ ـ

[إدراك المبادىء][١]

15 أما ما القياس، وما البرهان[٢] فكيف يكون كل واحد منهما ـ فذلك ما قد تبيّن. وقد تبيّن مع ذلك أيضاً ما العلم البرهاني، فكيف[٣] يكون؛ وذلك أنهما شيء واحد بعينه. فأما في المبادىء: كيف تكون معلومة، وأي ملكة[٤] هي عارفة بها، فليكن ذلك ظاهراً من هاهنا، بأن نتقدم أولاً فنأتي (٢٤٠أ) في[٥] أمرها بشكوك. فأما أنه لا يمكن أن يعلم أي شيئاً[٦] بالبرهان من لم يكن عالماً بالمبادىء الأُوَل التي هي غير ذات وسط[٧]، فذلك قد تقدّمنا 20 فأخبرنا به. وأما أن العلم الذي بغير ذات[٨] وسط[٩] أترى هو واحد بعينه أم ليس هو كذلك ـ فللإنسان أن يتشكك في ذلك. وقد يتشكك ويقول: أترى أخذ كل واحد من الأمرين[١٠] هو معرفة[١١] علم، أم لا؟ أم بأحدهما يقع علم، وبالآخر هو[١٢] جنس ما آخر[١٣]؟ وليت شعري أهذه الملكات تحدث

---

(١) العنوان (ـ م، ك).
(٢) وكيف (ب).
(٣) وكيف (ب).
(٤) ملك (ك).
(٥) من (ب).
(٦) أي شيئاً (– ب).
(٧) ذوات أوساط (ب).
(٨) ذوات (ب).
(٩) جملة: «فذلك قد تقدمنا فأخبرنا به. وأما أن العلم الذي بغير ذات وسط» (ـ ك).
(١٠) يريد النتائج والمقدمات الأول (فوق).
(١١) معرفة (– ب).
(١٢) هو (– ب).
(١٣) أي من المعارف (فوق).

25 فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ ـ فإن كنا مقتنين لها فيكون شنعاً. ذلك[١٤] أنه غير منكر كما كنا نقول في البرهان أيضاً[١٥] قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشد استقصاءاً من البرهان ونكون ناسين لها. وإن كنا إنما نتناولها بعد أن لم نكن مقتنين لها فيما تقدّم، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلمها من حيث ليس

30 عندنا معرفة متقدمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن، كما كنا[١٦] نقول في البرهان أيضاً. فمن البيّن إذاً[١٧] أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها؛ وإلا فما كنا بالذين[١٨] ننساها. ولا أيضاً أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قنية واحدة تكون فينا. فيلزم إذن[١٩] ضرورة أن نكون مقتنين لقوة ما، وليس حالنا في اقتناء[٢٠] لها حالاً[٢١] تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من

35 هذه ـ وهذه هي موجودة في جميع الحيوانات[٢٢]. وذلك أن لها قوة غريزية مختبِرة[٢٣] وهي التي نسميها الحس. وإذ الحس موجود فيها، ففي بعضها قد يكون ما نحسّ به ثابتاً، وفي بعضها لا يكون. فالذي لا يكون فيه ثابتاً إما من جميع الوجوه، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه، فإن هذا[٢٤] لا علم له

٢٤ب) خارج عن[٢٥] حسّه. وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه، فقد يبقى عندما

10 - يحس شيء ما في أنفسها. وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل، حتى أن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول[٢٦]، وبعضها لا. فمن الحس يكون حفظ[٢٧] كما قلنا؛ ومن تكرير

---

(١٤) وذلك (ب، ك).
(١٥) جملة: «غير منكر كما نقول في البرهان أيضاً» (ـ ب).
(١٦) كنا (– ب).
(١٧) إذن (ك).
(١٨) بالذي (ك).
(١٩) إذاً (ب).
(٢٠) اقتنائنا (ب)؛ امتثالها (ك).
(٢١) لا (+ ك).
(٢٢) الحيوان (ب).
(٢٣) مختبر (ك).
(٢٤) هذه (ك).
(٢٥) خارجاً عما (ب).
(٢٦) حلم (فوق).
(٢٧) ذكره (فوق).

5 الذكر[٢٨] مرات كثيرة تكون تجربة، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة. ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس الذي هو واحد في الكثير، و[٢٩] ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم. وذلك أنه إن كان لما في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما[٣٠] هو موجود فهو مبدأ للعلم.

10 فليس إذن هذه القنيات موجودة فينا متفردة[٣١]؛ ولا أيضاً إنما تكون فينا من ملكات أخر هي أكثر في باب ما هي عالمة، لكن من الحسّ ـ مثال ذلك في الجهاد، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادىء: والنفس هي الموجودة بهذه الحال[٣٢] على أنها يمكن أن تنفعل[٣٣] هذا[٣٤] الانفعال.

وما قلناه منذ أول الأمر ولم نفصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس.

15 فنقول: إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قباله الكلي: وذلك أنها تحس بالجزئي إحساساً، وأما الحس فهو بالكلي: مثال ذلك بالإنسان، لا بإنسان هو قالياس. ثم نقف في هذه من الرأس إلى أن - 100b - تثبت فيها معاني[٣٥] لا تتجزأ وتلك الكلية؛ مثال ذلك من هذا[٣٦] الحيوان إلى الحيوان، وهذا[٣٧] هو واحد على مثال واحد.

فمن البيّن إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو.

---

(٢٨) الحفظ (فوق).

(٢٩) و (– ب).

(٣٠) في ما (ك).

(٣١) منفردة (ب)، متفرد (ك)؛ قائمة (فوق).

(٣٢) أي (+ ب).

(٣٣) ينفعل (ك).

(٣٤) هذه (ك).

(٣٥) معانٍ (ب).

(٣٦) هذه (ك).

(٣٧) وهذه (ك).

5 والملكات التي في الذهن التي نصدّق بها، منها ما هي صادقة دائماً ومنها ما تقبل الكذب ـ بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي العلم[٣٨] والعقل[٣٩]. وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءاً وأتقن من العلم إلا العقل. والمبادىء أعرف من البراهين. وكل علم هو مع قول.

10 والمبادىء: أما للعلم[٤٠] فلا سبيل إلى أن يقع بها. ولما كان ليس[٤١] يوجد شيء يمكن أن يكون أكثر صدقاً من العلم غير العقل، فيكون العقل[٤٢] إذاً ما نحن بحثنا من هذه الوجوه و[٤٣] من قِبَلِ أن مبدأ البرهان ليس هو برهاناً[٤٤]. فإذاً[٤٥] ولا مبدأ العلم أيضاً هو علم، ولذلك إن[٤٦] لم يكن لنا

15 جنس آخر صادق غير العلم. فيكون العقل هو مبدأ العلم. ويكون هو مبدءاً للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد[٤٧]. تمّ كتاب أرسطو[٤٨] المسمى «البرهان» نقل إسحاق ابن حنين[٤٩][٥٠].

(٢٤١أ)

---

(٣٨) أي البرهان.

(٣٩) أي الذي يعرف الحدود ومبادىء البراهين.

(٤٠) العلم (ب).

(٤١) ليس (– ب).

(٤٢) فيكون العقل (– ب).

(٤٣) و (– ب).

(٤٤) هو للمبادىء (+ ب)؛ هو محصل المبادىء (فوق).

(٤٥) فإذن (ك).

(٤٦) إن (– ب).

(٤٧) والحمد لله الواحد الحق (+ ك).

(٤٨) أرسطوطاليس (ك).

(٤٩) جملة: «تمّ كتاب أرسطو المسمى البرهان نقل إسحٰق ابن حنين» (ـ ب).

(٥٠) بعون الله وحسن توفيقه رحِم الله من قرأ ودعا لكاتبها ولوالديه بالمغفرة وبالله المعين.

ولـــي فلـــم أرق مـــن الحســـام — وأمضـــي فـــي النفـــوس مـــن الحمـــام

كتبـــت بـــه علـــى الأوراق خطـــا — ينـــوّر كـــأنـــه بـــدر التمـــام

ومـــا مـــن كـــاتـــب إلا سيبلـــي — ويُبقـــي الـــدهـــر مـــا كتبـــت يـــداه

وحسبنا الله ونعم الوكيل (+ ك).

تمت المقالة الثانية من «أنولوطيقا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهانِ».

نقل أبي بشر متّى بن يونس القنّائي، من السرياني إلى العربي.

نقلت من نسخة الحسن بن سوار.

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحٰق بن زرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عديّ، فكان أيضاً موافقاً لها[٥١].

---

(٥١) جملة: «تمت المقالة الثانية من أنولوطيقا الثانية فكان أيضاً موافقاً لها» (ـ ك).

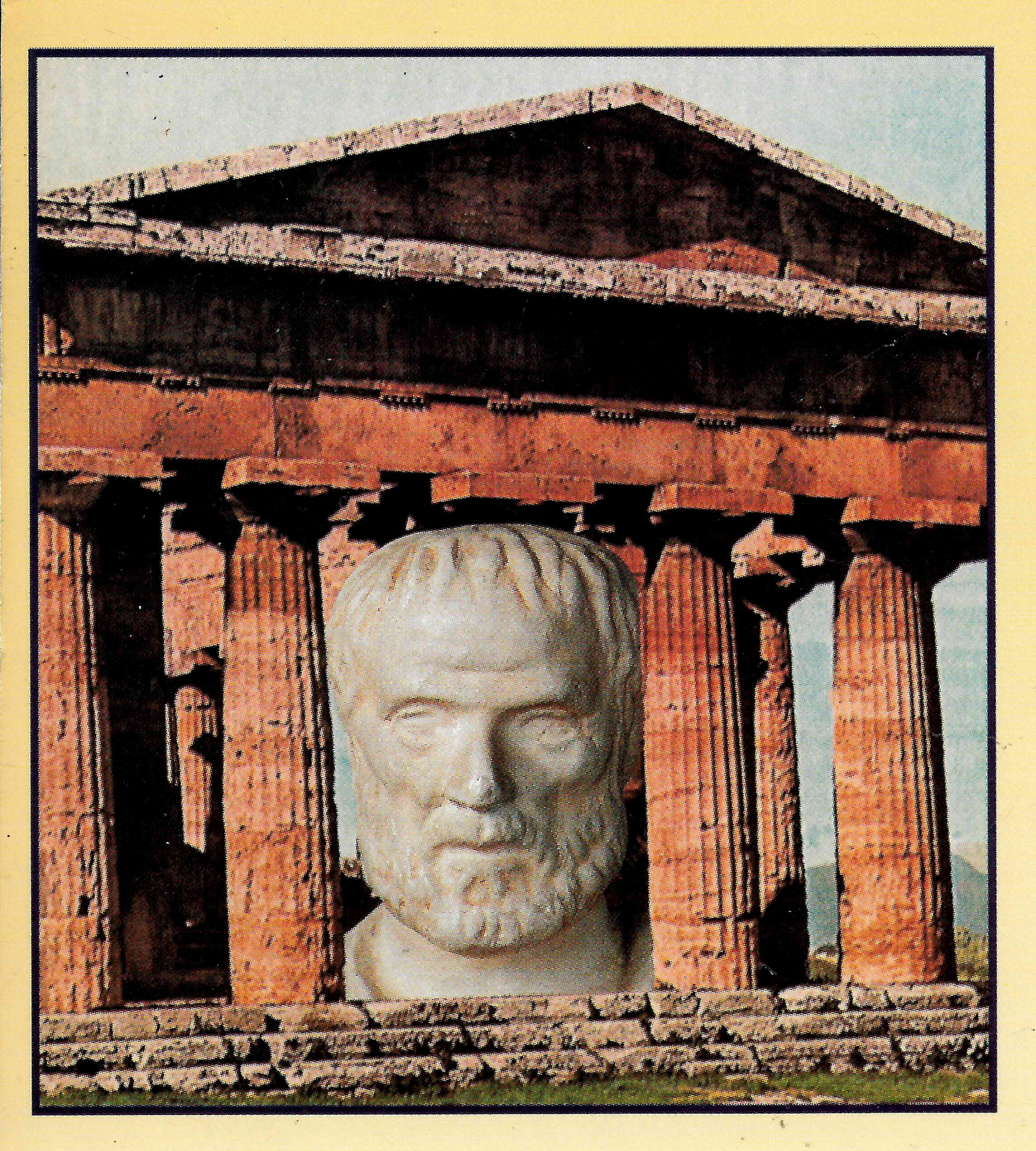
الفهرس



سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق ارسطو

2



ـ كتاب: «الجدل»

ـ كتاب: «المغالطة»

تحقيق وتقديم

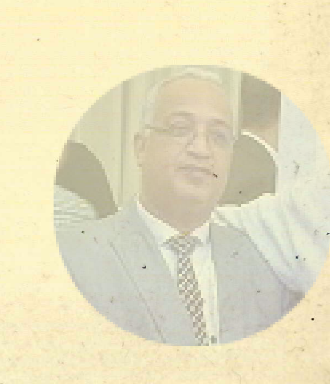
د. فريد جبر

مراجعة

د. جيرار جهامي

د. رفيق العجم





المجلّد الخامس
كتاب «الطوبيقا»

أو

كتاب «الجدل»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

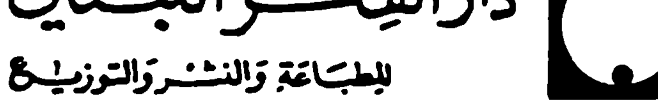
مراجعة

د. جيرار جهامي　　　د. رفيق العجم

١٩٩٩

دار الفكر اللبناني
بيروت





كورنيش بشارة الخوري - بناية تمارا
ص. ب : ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلفون : ٦٤٤٤١٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠
فاكس: ٦٣٠٧٥٧ - بيروت، لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩٩



مقدمـة

ينبغي أن نستهلّ بياننا عن وصول هذا الكتاب إلى العرب بإيراد نصّ «الفهرست» موزّعاً إلى جزئياته المنطقية، وفي ضوء التصحيحات التي يقترحها اشتينشنيـدر (ص ٤٣ ـ ٥٩)، وتشمل المقطع مع ما يليه حتى آخر كلام ابن النديم على «كتاب الآثار العلوية».

يقول ابن النديم:

١ ـ «نقل إسحق هذا الكتاب إلى السرياني. ونقل يحيى بن عدي الذي نقله إسحق إلى العربي. ونقل الدمشقي منه سبع مقالات. ونقل ابن إبراهيم بن عبد الله الثامنة، وقد توجد بنقل قديم».

٢ ـ أما «الشارحون» فيجب توضيح ما ورد عنهم في «الفهرست»، حيث يصرّح ابن النديم بأنه يعود إلى مرجعين: قول يحيى بن عدي (أ)، وقول آخر (ب) لا يذكر مصدره، بل يكتفي بالإشارة إليه على أنه «من غير كلام يحيى»:

أ ـ «قال يحيى بن عدي في أول تفسير هذا الكتاب: «إني لم أجد لهذا الكتاب تفسيراً لمن تقدم إلاّ تفسير الاسكندر لبعض المقالة الأولى، وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة. وتفسير أمونيوس للمقالة الأولى والثانية والثالثة والرابعة. فعوّلت على ما قصدت في تفسيري هذا



على ما فهمته من تفسير الاسكندر وأمونيوس، وأصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين». والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة».

ب ـ «ومن غير كلام يحيى: شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأول، والاسكندر للأربع الأواخر، إلى الاثني عشر موضعاً من المقالة الثامنة. وفسّر ثامسطيوس المواضع (الأخرى) منه. والذي فسره أمونيوس والاسكندر من هذا الكتاب نقله إسحق. وللفارابي تفسير هذا الكتاب، وله مختصر فيه. وفسّر متّى للمقالة الأولى». (انتهى نصّ الفهرست).

فإن رجع القارىء إلى نص «الفهرست» بالذات تبيّن التعديلات الخفيفة التي أوردناها عليه. لقد تقيّدنا باقتراح «ڤِنْريش» (Wenrich) فأضفنا لفظة (الأُخرى) بعد «المواضع»، لتعيين تلك التي «فسرها ثامسطيوس». كما أنا تقيّدنا باقتراحات اشتينشنيدر، فقدّمنا ذكر تفسير أمونيوس والاسكندر، وأردفناه بذكر تفسير الفارابي ومتّى. ثم حذفنا الجملة الأخيرة من المقطع وهي: «وقد ترجم هذا الكتاب أبو عثمان الدمشقي»، إذ إنها تتعلّق بكتاب الاسكندر في «الماليخوليا» الوارد ذكره في الصفحة ٢٥٣ من «الفهرست».

على أن ما ورد في المصدر الثاني الصعب فهمه، والذي يقول فيه إبن النديم، بدون أن يعينه، أن إسحق «نقل الذي فسّره أمونيوس والاسكندر»، لا يعني أن إسحق نقل التفسير بالذات، بل النصّ الأرسطي الذي شرحه الرجلان. فيكون هذا من إبن النديم عودة إلى ما أثبته في مستهلّ مقطعه من أن «إسحق نقل هذا الكتاب (طوبيقا) إلى السرياني».

ولعلّه فعل ذلك متقيداً بتقليد مدرسة أبيه حيث كان من المألوف أن ينقل أحد الرجلَين النصّ المقصود من اليونانية إلى السريانية، ثم يدفعه إلى أحد أفراد المدرسة لنقله إلى العربية. وأياً كان الحال، فإن إسحق كان بذلك مكملاً لتقليد عريق في نقل «الطوبيقا» إلى اللغة السريانية. وخير شاهد على هذا ما نجده من إحالات عديدة من قبل ناشر المخطوط



الباريسي على الترجمات السريانية. فإن ابن سُوار يحيل عليها في حواشيه تارةً بقوله: «في السرياني»، وأخرى بذكر ترجمة «أثناسيوس البلذي الراهب»، وطوراً آخر بإيراد هذه الترجمة إلى جانب ترجمة إسحق ذاته. على أنّا لا نوافق على اقتراح بيترز أن يكون اثناسيوس ذلك هو صاحب «النقل القديم» إلى العربية، الذي يذكره إبن النديم بعد نقلَي ابن عديّ والدمشقي. فإن لدينا ما يغنينا عن هذا الافتراض، وهو نقل أبي نوح وصاحبه الجاثليق النسطوري طيموثاوس الأول، صديق المهدي وهارون الرشيد. إن «النقل القديم» ينتهي مع بداية المأمون. ولقد ترجم الرجلان «كتاب طوبيقا لأرسطو الفيلسوف من السريانية إلى العربية» (الفهرست). فلماذا لا تكون ترجمتهما هي المقصودة «بالنقل القديم» الذي يشير إليه إبن النديم نصاً عربياً «للطوبيقا»، موجوداً في أيامه إلى جانب نقلَي ابن عديّ والدمشقي؟

لكن هذا «النقل القديم» لا يحيل عليه إبن سُوار أبداً في النشرة الباريسية لكتابنا. وإنما اعتمد، في هذه النشرة، **ترجمة أبي عثمان صاعد ابن يعقوب الدمشقي، وإبراهيم ابن عبد الله** معاصر يحيى ابن عديّ. وذلك بالنحو الذي يذكرهما عليه «الفهرست»: أي أن ترجمة الدمشقي تشتمل على المقالات السبع الأولى من الكتاب، وتنسب ترجمة المقالة الثامنة إلى إبراهيم ابن عبد الله.

أما إبراهيم ابن عبد الله فإن إبن سُوار يصرّح بأن الرجل وضع ترجمته «من النقل السرياني بنقل إسحق».

وأما الدمشقي فالظاهر أنه كان يجيد اللغة اليونانية بالذات، إن رجعنا إلى ما ورد، أخذاً عن ابن عديّ فيما يبدو، خاتمة للمقالة الثانية من نشرة كتابنا في المخطوط الباريسي؛ حيث نقرأ: «قوبل بالمقالة الأولى. وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ٢٩٨ هـ. (٩١٠) من الدستور الأصلي المصحّح الذي نُقل من اليوناني، وقابل بهما عليه؛ وأنه قوبل بهما أيضاً اليوناني، وصحّحتا بحسب ذلك، فكان أيضاً

موافقاً». ويجدر بالذكر ما ورد في مستهلّ تلك الخاتمة أيضاً، أخذاً عن الدمشقي ذاته، في ما يبدو: «في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها، لم يصحّ لنا معناها. ونحن نراجع النظر فيها؛ فما صحّ لنا معناه نبّهنا عليه إن شاء الله». فإن قولاً مثل هذا لا يخطر، لعمري، على بال إلا من كان على يقين مما يعنيه، فيظلّ متيقظاً قلقاً بالنسبة إلى ما يسعى إلى تحقيقه.

هذا، وإنه يلي ذلك المستهلّ قولٌ آخر من نفس الحاشية والخاتمة. وها هوذا: «نقلت من نسخة الحسن بن سُوار التي صحّحهامن نُسخ نُظر فيها على أبي بشر، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبته النسخ السريانية». ولقد استنتج پيترز من هذا القول أن ابن النديم كان مخطئاً في تصريحه بأن متّى لم «يفسّر» إلا «المقالة الأولـى» بمعنى أن ابن سُوار رجع في «إصلاحه» إلى تفسير من متّى يشمل المقالات الثماني كلها من الطوبيقا. على أن ملاحظة الناسخ هنا إنما تشير إلى أن ابن سُوار (+ ٩٤٢) إنما عرض نسخته، مرفوقةً بنسخ أخرى، على أبي بشر متّى (+ ٩٤٠). ليعيد النظر فيها، وليس أكثر. وكون هذا الأخير قد رجع إلى «النسخ السريانية» فقط ليصلح ما كان يجب إصلاحه، لا يكفي وحده للدلالة على أن الرجل كان يجهل اللغة اليونانية، كما يرى ڤلزر، ويتبعه في ذلك پيترز. لكن الواقع أنّا نعرف من مصادر أخرى أن متّى لم يكن مطلعاً على لغة اليونان.

أما فيما يتعلّق بشرحَي الاسكندر وأمونيوس، فإنا نعلم عن شرح الأول أنه مستخدم في «كتاب البحث» من مجموعة جابر بن حيان. كما أن ناشر «الطوبيقا» في المخطوط الباريسي يحيل عليه، ولكن بالرجوع إلى المقالة الثالثة التي كان، فيما يبدو، يجهل وجودها ابنُ النديم أو يحيى بن عديّ، ما دام أن ذكرها لم يرد في ما ينسبه «الفهرست» من تفسير للاسكندر في مقالات «الطوبيقا».



هذا وإن القفطي يذكر للفارابي أربعة مؤلفات تتعلق بكتابنا: تلخيصان: كبير وصغير، و «كتاب المواضع المنتزعة من الجدل»، و «كتاب في أدب الجدل»، وهو بحث عامّ في الموضوع. على أنه لدينا للتلخيص الصغير ترجمة بالعبرية صاحبها مجهول.

ونضيف إلى ما سبق ذكره «تعقب الموضع الجدلي» لابن سينا، الذي يبدو أقرب إلى أن يكون مختصراً للمقالة الأولى من «الطوبيقا» منه إلى أن يشمل كتابنا كله.

كما أن هناك «تلخيصاً» لابن رشد مدوَّناً في المجموعة من المخطوطات التي ذكرناها لدى بياننا عما وضع أبو الوليد في كتاب «التحليلي الأول». أما شرحه الأوسط للكتاب فهو محفوظ بنصّه العربي، مخطوطاً في .Med. Laur شرقي ١٨٠، ٥٤؛ وفي ليدن بالرقم ٢٠٧٣؛ كما أن له ترجمة عبرية وضعها كَلونيموس بن كَلونيموس.

د. فريد جبر



ـ ملاحظات حول تحقيق النص* ـ

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس

ك: مخطوط تركيا

ب: كتاب بدوي

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارةً إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارةً إلى ترقيم نص تريكو (Tricot)، وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفين [. . .] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثّلة بإشارة (–) والزوائد بإشارة (+).

٥ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق).

---

* لقد قمنا بتحقيق كتابيْ الجدل والمغالطة بعدما توفّى الله أستاذنا الجليل الأب فريد جبر الذي تركهما مخطوطين. وذلك وفقاً لمخطوط باريس الذي قابلناه مع نص بدوي ودوّنا فروقاتهما. فعسانا نكون قد أدّينا المهمة على أتمّ وجه. والكمال للّه وحده.

د. جيرار جهامي　　　　د. رفيق العجم



٦ ـ نقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط الباريسي في حواشي نصنا المحقّق.

٧ ـ وردت بعض العلامات والأرقام في هوامش بعض صفحات المخطوط الباريسي وقد أسقطناها نظراً إلى عدم أهميتها إذ ترتبط بتقسيمات خاصة بالناسخ.

٨ ـ أوردنا بعض الألفاظ مصحّحة لمزيد من الدقة والإيضاح في المعنى، لذا أسقطنا اللفظ الأصل وأشرنا إليه في الحاشية.

٩ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.



٦ ـ تعلق الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط البيروني في حواشي النص المحقق.

٧ ـ وردت بعض العلامات والأرقام في حواشي بعض صفحات المخطوط [illegible] البيروني، وقد أسقطناها كلها [illegible] بالناسخ.

٨ ـ أوردنا بعض [illegible] في المتن [illegible] في العبارة.

٩ ـ وضعنا الأرقام (من كذا وكذا) [illegible].

بسم الله الرحمٰن الرحيم

(٢٤١/ب) المقالة الأولى من كتاب طوپيقا، نقل أبي عثمان الدمشقي

[الجدل وموضوعه ـ الحجج]

ـ ١ ـ

[غرض هذا الكتاب]

18- 100a - قال:

إن قصدنا[١] في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً[٢] يتهيأ لنا به أن نعمل
20 من مقدّمات ذائعة قياساً في كل مسئلة تُقْصَد، وأن نكون ـ إذا أجبنا
جواباً ـ لم نأتِ فيه بشيء مضادّ[٣]. فينبغي أن نقول أوّلاً ما هو القياس،
وما هي أصنافه حتى يحصل لنا القياسُ الجَدَليّ إذ كنا هذا القياسَ نلتمسُ
في هذا الكتاب. فنقول:

25 إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياءُ لزم من تلك الأشياء الموضوعة
شيءٌ آخر غيرها من الاضطرار ـ فالبرهان هو القياس الذي يكون من
مقدّمات صادقة أوّلية، أو من مقدّمات يكون مبدأُ المعرفة بها قد حَصَلَ من
مقدّمات ما أوّليةٍ صادقة.

30 والقياس الجدلي[٤] هو الذي ينتج من مقدّمات ذائعة.

---

(١) غرض (نا) (فوق).

(٢) صناعة (فوق).

(٣) أي لم نقل فيه قولاً متناقضاً.

(٤) المحاوري (فوق).



-100b -18 والمقدّمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها، لا بغيرها؛ وذلك أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس(٥) في مبادىء العلوم اليقينيّة «لِمَ الشيء»(٦)، لكن ينبغي أن يكون كلُّ واحدٍ من مبادىء العلوم اليقينية 20 صادقاً بنفسه. والمقدّمات الذائعة هي التي يعلمها(٧) جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة.

والقياس المُمارِي هو الذي يكون من مقدّماتٍ(٨) ذائعة في الظاهر، وليست ذائعةً على الحقيقة؛ أو الذي يكون في الظاهر من مقدّمات ذائعة (٢٤٢/أ) 25 أو من ذائعة في الظاهر، لأنه ليس كل ما كان ذائعاً في الظاهر فهو أيضاً ذائعاً. وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة يكون تصوُّره(٩) في جميع حالاته مموّهاً كما يعرض في مبادىء أقاويل 30 المُمارين، لأن طبيعة الكذب تتبيّن فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى فِطْنة، فضلاً عن غيره. فالأوّل من القياسين المماريين اللذين -101a - وصفنا ينبغي أن يُسمى قياساً. وأما الثاني فينبغي أن يُسمى ممارياً، فأما أن يسمى(١٠) قياساً، فلا؛ لأنه في الظاهر قياس، إلا أنه ليس يُنْتِج.

5 وهاهنا أيضاً غير هذه القياسات المذكورة كلها، وهي المغالطات(١١) التي تكون من الأشياء التي تخص بعضَ العلوم، بمنزلة ما يعرض في الهندسة وما جانسها من العلوم. فإنه قد يشبه(١٢) أن يكون هذا

---

(٥) نطلب (فوق).
(٦) أي لا نطلب لها مبادىء.
(٧) يراها (فوق)؛ يظنها (ب).
(٨) في السرياني: من مقدّمات يظنّ بها أنها مشهورة، وليست كذلك؛ أو الذي يظن به أنه من المقدّمات الذائعة في الظاهر، أو من التي يظنّ أنها مشهورة.
(٩) في السرياني: إنما نخيل خيالاً برانياً.
(١٠) أن يسمى (ـ م).
(١١) يعني القياسات الرديئة التي تجري مجرى الخطأ.
(١٢) ويحتمل أن يكون بدل «يشبه» ـ «يتبين».



الصنف يخالف القياسات التي وصفنا، لأن الذي يرسم شكلاً باطلاً ليس يعمل قياساً من مقدّمات صادقة أوّلية، ولا من مقدّمات ذائعة: إذ كان ليس 10 يدخل في الحدّ، وذلك أنه ليس يقتضب ما يظنه[١٣] جميع الناس ولا ما يراه[١٤] أكثرهم، ولا ما يظنه[١٣] الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدًّا منهم، لكنه[١٥] يعمل القياس من المقدّمات[١٦] التي تخص الصناعة[١٧]، 15 إلا أنها ليست صادقة. لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغي، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها، استعمل المغالطة[١٨].

فلينزل أن أنواع القياسات، إذا حصّلناها على طريق الرسم، هي هذه 20 التي وصفنا. وبالجملة، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله في جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد، لأنه ليس قصدنا في شيء منها استيفاء القول المستقصى. ولكن[١٩] الذي نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغَناء والكفاية في هذا الطريق الذي نَحَوْنا نحوه، وهو[٢٠] أن /٢٤٢ب) يكون يتهيأ لنا أن نتعرّف كل واحد منها كيفما كان.

---

(١٣) يراه (فوق).

(١٤) يظنه (فوق).

(١٥) لكن (فوق).

(١٦) القضايا، الاقتضابات.

(١٧) ذلك العلم (فوق).

(١٨) سوء القياس (فوق).

(١٩) وليكن (فوق).

(٢٠) هو (فوق).



ـ ٢ ـ

[منافع الجدل]

25 ويتبع ما وصفنا[١] أن نذكر الأشياء التي ينتفع فيها بهذا الكتاب: كم هي؟ وما هي؟

فنقول إنه ينتفع به في ثلاثة أشياء: في الرياضة[٢]، وفي المناظرة[٣]، وفي علوم الفلسفة. والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهرٌ بَيّن من هذا، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا 30 بأسهل مأخذ أن نحتجّ فيما نقصد للحجة فيه. ـ فأما منفعته في المناظرة[٣] فمِنْ قِبَل أنّا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التي تخصُّهم، لا من الأشياء الغريبة، لننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه. ـ فأما منفعته في علوم الفلسفة فلأنّا إذا قَدَرْنا أن نتشكك في الأمرين 35 جميعاً، سَهُلَ علينا في كل واحد من الأمور[٤] أن ندرك[٥] الحقَّ والباطل.

وقد ننتفع به أيضاً في أوائل كل واحدٍ من العلومِ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئاً من الأشياء من المبادىء التي تخص العلم الذي ننحو نحوه، لأنها مبادٍ[٦] أولى الجميع. فأما من الأشياء الذائعة في كل - 101b - واحد فواجبٌ ضرورة أن نتكلم فيها. فإن هذا المعنى أخصُّ الأشياء وأليقها بصناعة المنطق[٧]، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتنقير طريق إلى مبادىء جميع الصناعات.

---

(١) وهو (فوق).
(٢) الارتياض (فوق).
(٣) الجدل (فوق).
(٤) الأمرين (فوق).
(٥) يبين، يتبين.
(٦) مبادىء (ب).
(٧) الجدل (صح)، البحث والنظر.



ـ ٣ ـ

[المهارة في الجدل]

5 وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة[١] على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا في الخطابة والطب وفي أمثالها من القوى[٢]، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد[٣] أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن نفعل. فإن الخطيب ليس يُقْنِـع من كل وجه، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه، لكن متى لم يغفلا شيئاً مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصّلا 10 الصناعة على الكفاية.

(١) يريد صناعة الجدل.

(٢) الصنائع (فوق).

(٣) يشاء (فوق).



ـ ٤ ـ
[عناصر البرهان الجدلي العامة]

فأوّلاً ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوّم هذه الصناعة. فإنّا إذا حصلنا كم
(٢٤٣/أ) هي، وما حالها، وأي الأقاويل هي، وكيف نستنبطها، كنّا قد حصلنا ما
قصدنا له على الكفاية. فنقول: إن الأشياء التي منها الأقاويل و[١]فيها
15 القياسات متساوية في العدد وواحدة بعينها. وذلك أن الأقاويل تحدث عن
المقدّمات، والأشياء التي فيها[٢] تكون القياسات هي المسائل[٣]. وكل
مسئلة[٤]، فإما أن تكون خاصة أو جنساً أو عرضاً. وذلك أن الفصل لما
كان جنسياً، وجب أن يرتبه مع الجنس؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما
20 الشيء، ومنها ما لا يدل على ذلك، فلنقسمها إلى[٥] الجزئين الموصوفين
كليهما، ولنُسَمِّ الدالَّ على ما هو الشيء «حدًّا» ونسمي الجزء الثاني بالاسم
العام لهما، أعني خاصة. فبيِّنٌ مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على
حسب هذه القسمة أربعة: إما حدًّا، وإما خاصة، وإما جنساً، وإما عرضاً.
25 وليس ينبغي أن يظن بنا أحدٌ أنّا نقول إن كل واحدٍ من هذه إذا قيل على
حِدَته فهو إما مسئلة وإما مقدمة، لكنّا نقول إن من هذه تحدث المقدمات

(١) زيادة بالأحمر في الهامش، لعلها تصحيح، الأشياء التي (+ حاشية ب).
(٢) عليها (فوق).
(٣) وكل مقدمة (+ ب).
(٤) قال: وجدنا في نسخة أخرى: كل مسئلة تدل إما على خاصة، وإما على جنس.
(٥) على (فوق).

والمسائل. ـ والمسئلة إنما تخالف المقدمة بالجهة. وذلك أن هذا القول
30 إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي ـ مشّاء ـ ذو رجلين حدّ[٦]
للإنسان؟ ـ تكون مقدمة. وكذلك إذا قيل: أليس الحيّ جنساً للإنسان؟ ـ
كان مقدمة. فإن قيل: هل قولنا: حي ـ منشّاء ـ ذو رجلين، ـ حدٌّ
للإنسان؟ وهل قولنا: «الحي» جنس للإنسان أم لا؟ ـ كان مسئلة. وعلى
ذلك المثال يجري الأمر في سائر الأشياء الأُخَر. فبالواجب صارت
35 المسائل والمقدمات متساويةً في العدد، وذلك أنّك قد تعمل من كل
مقدمة مسئلة إذا نقلتها عن جهتها.

(٦) حداً (+ ب).

ـ ٥ ـ

[عناصر البرهان الجدلي الخاصة]

وينبغي أن نقول: ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العَرَض؟

(٢٤٣/ب) فالحد هو القول الدالّ على ماهية[١] الشيء. وقد يوصف أيضاً بأنه قولٌ

- 102a - مكانَ اسم، أو قول مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء التي يُستدَل عليها بقول. فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البيّن أنهم ليس يوفّون تحديد المعنى، لأن كل تحديد فهو قول ما. إلا أنه ينبغي

5 أن نجعل ما يجري هذا المجرى داخلاً في باب الحد، مثل قولنا: اللائق[٢] جميل. وكذلك قولنا: هل الحسُّ والعلم شيء واحد بعينه؟ أم أحدهما غير الآخر؟ فإن أكثر البحث[٣] أيضاً إنما يكون في الحدود عن:

10 هل الشيء واحد بعينه، أو هو غير[٤]؟ وبالجملة، فينبغي أن نسمّي جميع الأشياء التي هي والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب الحدود.

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بَيِّنٌ من ذاته. فإنّا إذا قدرنا أن نقول[٥] الشيء[٦] بعينه والغير، أمكننا الاحتجاج في الحدود

---

(١) في السرياني: في نفس جوهره (فوق).

(٢) الواجب (فوق)؛ في السرياني: اللائق هو ما هو جميل.

(٣) الفحص، المدارسة (فوق).

(٤) يريد: هل هو متفق أو مختلف؟

(٥) تدارس في (ب)؛ عارض في (فوق).

(٦) للشيء (فوق).

15 أيضاً بهذا الوجه بعينه. وذلك أنّا إذا بيّنا أنه ليس فيها الشيء بعينه، نكون قد أبطلنا التحديد. غير أن المعنى الذي وصفنا الآن لا ينعكس، لأنه ليس يكفي في تثبيت[٧] الحد أن نبيّن[٨] أن الشيء بعينه فيه موجود. فأما في إبطاله[٩] فقد يكفي أن نبيّن أنه ليس فيه الشيء بعينه.

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجوداً للأمر وحده 20 وراجعاً عليه في الحمل. مثال ذلك: قبول علم النحو[١٠] للإنسان: فإنه مهما كان الإنسان موجوداً، فالقابل لعلم النحو موجود. ومهما كان القابل لعلم النحو موجوداً، فالإنسان موجود. وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن (٢٤٤/أ) الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة، بمنزلة النوم للإنسان، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات. فإن قيل لما يجري[١١] 25 هذا المجرى خاصة، فليس يقال له خاصة على الإطلاق، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء. فإن وجود الشيء يَمْنَةً إنما يقال إنه خاصة له في بعض[١٢] الأوقات؛ وذو الرجلين فإنما[١٣] يقال إنه خاصة بالإضافة إلى شيء ـ بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس وإلى الكلب. والأمر بيّن في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل. وذلك أنه ليس يجب ضرورةً متى وجد 30 شيء ينام أن يكون الإنسان موجوداً.

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو. وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو ـ وهي التي يليق بنا أن نأتي بها إذا سئلنا[١٤] عن الشيء الموضوع: ما هو؟ كما يليق بنا إذا 35 سَئَلنا[١٤] عن الإنسان ما هو أن نقول إنه حيوان. فأما ما يسأل عنها هل

---

(٧) تصحيح (فوق).
(٨) نتبين (فوق).
(٩) نقضه (فوق).
(١٠) الكتابة (فوق).
(١١) لشيء ما. . . (فوق).
(١٢) في وقت من. . . (فوق).
(١٣) يقال (بدلاً من: فإنما يقال) (فوق).
(١٤) أي إذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو.

هي في جنس واحدٍ بعينه وهي مختلفة، أم في جنسين مختلفين، فإنما هي في مذهب الجنس، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحدٍ بعينه. وذلك أنّه[١٥] إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان، - 102b - وكذلك للثور، نكون قد قلنا إن هذين داخلان في جنس واحدٍ بعينه. فإن نحن بيّنا أنه جنسٌ لأحدهما، غيرُ جنسٍ للآخر، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنسٍ واحدٍ بعينه.

والعَرَضُ هو ما لم يوجد واحداً من هذه: لا حدًّا، ولا خاصةً، ولا 5 جنساً، وهو موجود في الشيء، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحدٍ بعينه كائناً ما كان، وألاّ يوجد ـ بمنزلة الجلوس، فإنه يمكن أن يوجد لواحدٍ (٢٤٤/ب) بعينه كائناً ما كان وألاّ يوجد؛ وكذلك الأبيض، فإنه ليس مانعٌ يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرةً أبيض، ومرة غير أبيض. والثاني من حدّي العَرَض أجودُ[١٦] من الأوّل، لأن الأوّل إذا قيل احتاج من يريد أن يفهمه 10 أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة. فأما الثاني فكاملٌ بنفسه، يُسْتغنَىٰ به على حِدَته في معرفة الموصوف ما هو. وينبغي أن نضيف إلى العَرَض مقايسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من 15 العرض، مثال ذلك قولنا: أيّهما آثر؟: الجميل، أو النافع؟ وأي المذهبين[١٧] ألذُّ: الذي[١٨] تستعمل فيه[١٩] الفضيلة، أو الذي يُنْهَمَك فيه[٢٠] الشهوات؟ وغير ذلك مما يقال على هذا المثال. فإن البحث[٢١] في أمثال هذه كلها إنما هو عن: أي الاثنين يكون لزوم المحمول به 20 أَحْرَى[٢٢]؟

وبَيّن من هذه أنه ليس يمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى

---

(١٥) أنّا (فوق).
(١٦) أفضل (فوق).
(١٧) السيرتين.
(١٨) التي (فوق)، (– ب).
(١٩) فيها (فوق)، (– ب).
(٢٠) في (– ب).
(٢١) الطلب (فوق).
(٢٢) أولى (فوق).



شيء أن يكون العرض خاصة: بمنزلة الجلوس الذي هو عَرَض. فمتى أُلْفِي إنسانٌ جالساً وحده، صار الجلوس له في ذلك الوقت حينئذٍ خاصة. وإذا لم يكن جالساً هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالساً. فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات 25 وبالإضافة إلى شيء، خاصة. فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون.



ـ ٦ ـ
[القول في الألفاظ المحمولة]

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق[١] به أن يقال في الحدود. وذلك أنّا إذا بيّنا أن الحد ليس 30 هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنساً[٢]، أو أن شيئاً ما قد وصف في القول لا يوجد له، كالذي يقال في العرض، نكون قد أبطلنا التحديد. فيجب ـ بحسب القول (٢٤٥/أ) الموصوف آنفاً ـ أن يكون جميع ما عددنا داخلاً في مذهب الحدود بضرب من الضروب.

35 ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتمس في جميعها طريقاً[٣] واحداً كلياً، لأن هذا أمرٌ ليس يسهُل وجودُه. وإن وجد، كان في غاية الإغماض ولم يُنتفع به في هذا الكتاب. وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي - 103a - تخص واحداً واحداً ـ فينبغي أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل. فأما الباقية فيجب أن نضم كلَّ واحد منها إلى أخصّ الأشياء به ونسميها الداخلة في باب الحدّ والداخلة في باب الجنس[٤]. ونكاد أن نكون قد 5 أضفنا ما وصفناه إلى كل واحدٍ منها.

---

(١) يصلح (فوق).
(٢) أي الذي وصف على أنه جنس (فوق).
(٣) قانوناً (فوق).
(٤) مذهب (فوق).

ـ ٧ ـ
[معاني إسم الشيء بعينه]

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحوٍ يقال فنقول: إنه يظنّ بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء. وذلك أنّا قد اعتدنا أن نقول في الشيء بعينه إنه كذلك: إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس. أما في العدد فمتى كانت 10 الأسماء له كثيرة والمعنى واحداً بعينه، بمنزلة الثوب والرداء. وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع ـ بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس. وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحدٍ يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع. وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحدٍ يقال فيها إنها شيء واحدٍ بعينه في الجنس ـ بمنزلة 15 الإنسان والفرس: فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس. وقد يُظنّ بالماء الذي[1] خارج من عينٍ واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحدٌ بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت فرقاً ما[2]؛ وليس الأمر كذلك، لا بل ينبغي أن ٢٤/ب) يُرَتَّب هذا الصنف أيضاً في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع كيفما كان[3] ذلك، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون 20 متجانسة ويشبه بعضُها بعضاً. وذلك أن كل ما قد يقال إنه، وكل ماءٍ،

(١) هو (+ ب).
(٢) فرقاً ما (فوق)؛ (ـ حاشية ب).
(٣) قيلت (فوق).

شيءٌ واحدٌ بعينه في النوع لما بينها من المشابهة، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشيء آخر إلا بشدّة المشابهة. ولذلك ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك.

25 والشيء بعينه في العدد قد يُظَنُّ بالإجماع عند الناس كلهم أنه أَوْلَىٰ ما يوصف بذلك. وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاءٍ كثيرة، أحقُّها وأَوْلاها بالتقديم ما وصف واحداً بعينه بالاسم أو بالحدّ، كالحال في الثوب والرداء، وفي قولنا للإنسان: حيٌّ مشّاء ذو رجلين. والنحو الثاني ما كان كذلك بالخاصة، كالحال في قولنا: قابل للعلم - في الإنسان، وفي قولنا: سامٍ إلى فوق بالطبع - في النار. والنحو الثالث ما 30 وُصف بذلك من العرض كقولنا: جالس، أو موسيقار - في سقراط. فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد.

ومِنْ أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ما قيل في هذا الموضع تغيير الألقاب. وذلك أنّا مراراً كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يُدْعَىٰ إلينا بإنسان من قومٍ جلوس باسمه، غيَّرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره 35 كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعو لنا بالجالس أو المناظر لظننا بأن الأمر بَيّن في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدةٌ بعينها.



ـ ٨ ـ

[أنحاء براهين الألفاظ المحمولة]

- 103b - فالشيء بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء: فأوّل التصديق ـ بأن الأقاويل إنما هي مما[١] وصفنا أوّلاً وبما وصفنا وفيما[٢] وصفنا ـ هو الذي يكون بالاستقراء. وذلك[٣] أن باحثاً إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ من 5 المقدّمات والمسائل تبيّن له أنها تحدث: إما عن الحدّ، وإما عن الخاصة، وإما عن الجنس، وإما عن العَرَض.

والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً (٢٤٦/أ) أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل، وإما ألاّ يرجع عليه. فإن كان يرجع عليه فهو إما حد، وإما خاصة. وذلك أنه إن كان 10 يدل على ماهية الشيء فهو حد؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة، إذ كانت الخاصة ما رجع على الشيء بالحمل من غير أن يدل على ماهيته. وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التي تقال في حد الموضوع، أو ليس منها. فإن كان مما يقال في الحدّ فهو إما جنس وإما فصل، لأن الحدّ مأخوذ من جنس وفصول. وإن لم يكن مما يقال في 15 الحدّ فمن البيِّن أنه عرض، لأنّا قد قلنا إن العرض هو ما ليس بحدّ ولا خاصة ولا جنس، وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض.

---

(١) يعني من المقدّمات ثم من التي ذكرها التي منها تحدث المقدّمات.
(٢) يعني في المسائل في الأربعة التي منها تحدث المسائل.
(٣) وهو (فوق).



ـ ٩ ـ
[علاقة المقولات بالألفاظ المحمولة]

20 وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدَّ[١] أجناس المقولات التي فيها توجد هذه الأربعة التي وصفنا. فنقول: إن عدّتها عشرة: ما هو الشيء[٢]؛ والكم؛ والكيف؛ والمضاف؛ وأين؛ ومتى؛ والنِّصْبة؛ وله؛ ويفعل؛ وينفعل. وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبداً في واحد من هذه 25 العشر مقولات يوجد. فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشيء، أو على كيف، أو على كم، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر. وبيِّن من هذه أن الإنسان إذا دلّ على: «ما الشيء» فمرةً (٢٤٦/ب) يدل على جوهر، ومرةً على كم، ومرةً على كيف، ومرة على واحدة من المقولات الأُخَر. وذلك أن واضعاً لو وضع إنساناً ثم قال: إن هذا 30 الموضوع إنسان هو أو حَيٌّ، فإنما يقول ما هو، وإنما يدل على جوهر. وإذا وضع لوناً أبيض وقال: إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون، فإنما يقول ما هو، وإنما يدل على كيف. وإذا وضع عِظَماً مقدَارَ ذراعٍ فقال: إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظَم، فإنما يقول ما هو، وإنما يدلُ على كم. 35 وكذلك يخرج[٣] الأمر في الأُخَر: وذلك أن كل واحدٍ من أمثال هذه إن[٤] كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه، فإنما يدل على ما هو؛ وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو، لكن على كم وكيف أو واحدة - 104a - من المقولات الأُخَر. ـ فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الأقاويل، وهذه عِدّتها.

---

(١) نفصل، نميز (فوق).
(٢) يريد الجوهر (فوق).
(٣) يجري (فوق).
(٤) إنما (ب).

ـ ١٠ ـ

[طبيعة القضايا الجدلية]

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف نقتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج. ولنحدّد أوّلاً المقدّمة المنطقية[١] ما هي، والمسئلة المنطقية ما هي. وليس يجب أن نضع كل مقدّمة منطقية[٢]، ولا كل مسئلة منطقية.
5 وذلك أنه ليس أحدٌ ممن له عقلٌ يقدّم ما لا يراه أحد، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم أو لأكثرهم، لأن هذا ليس فيه شكٌّ، وذاك لا يضعه أحد من الناس.

والمقدّمة المنطقية هي مسئلة ذائعة[٣] إما عند جميع الناس، أو عند أكثرهم، أو عند جماعة الفلاسفة، أو عند أكثرهم، أو عند أهل النباهة
10 منهم، من غير أن تكون مُبْدِعة. وذلك أن للإنسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضاداً لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة[٤]، والمضادّة أيضاً التي يظنّ بها أنها ذائعة إذا قدمت على جهة التناقض. ٢٤١/أ]

وجميع الآراء أيضاً الموجودة في الصناعات المستخرجة[٥] قد تكون
15 مقدّمات منطقية، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه ذائعاً[٦]، فقولنا إن الحس بالمتضادّات واحد بعينه يُرَى أنه ذائع. وإن كان قولنا إن كان يوجد نحوٌ واحِدٌ بالعدد ذائعاً، فقولنا يوجد غناء واحد[٧]، بالعدد ذائع. وإن كان قولنا: يوجد نحو أكثر من واحد ذائعاً، فقولنا:

---

(١) الفاحصة الجدلية (فوق).
(٢) جدلية (فوق).
(٣) مقبولة (فوق).
(٤) بالمقبولة (فوق).
(٥) المستنبطة (فوق).
(٦) مقبولاً (فوق).
(٧) في (العدد) (فوق).

يوجد غناء أكثر من واحد، ذائعٌ. وذلك أن هذه كلها يشبه أنِ تكون
20 متشابهة متجانسة. وكذلك الأشياء المضادّة للذائعة[٨] إذا قدمت على جهة
التناقض ظهرت ذائعة[٩]، لأن قولنا: ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن
كان ذائعاً[١٠]، فإن قولنا أيضاً: لا ينبغي أن نسيء إليهم[١١]، ذائعٌ. فأما
ضد هذا القول فهو قولنا: ينبغي أن نسيء بالأصدقاء. فأما المناقض له
25 فقولنا: ليس ينبغي أن نسيء بهم. وكذلك قولنا: إن كان ينبغي أن نحسن
إلى الأصدقاء فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء. وكذلك يجري الأمر في
الأشياء الأُخَر. وقد يظهر[١٢] بالمقايسة أن الضدّ في[١٣] الضدّ أيضاً ذائع،
مثال ذلك: إن كان ينبغي أن نُحْسِنَ إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسِيء
30 بالأعداء. وقد يظهر أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء.
وسننظر في هذا الأمر هل هو على الحقيقة هكذا، أم لا - فيما نقوله في
المتضادّات.

ومن البيّن أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون[١٤] مقدّمات
منطقية[١٥]، لأنّ لواضعٍ أن يضع الأشياء التي يعتقدها الحُذَّاق بهذه
35 الصنائع: مثل الطبيب فيما يوجد في صناعة الطب، والمهندس فيما يوجد
في صناعة الهندسة؛ وكذلك يجري[١٦] الأمر في الصنائع الأُخَر.

---

(٨) المقبولة (فوق).
(٩) مقبولة (فوق).
(١٠) مقبولاً (فوق).
(١١) بهم (فوق).
(١٢) يظنّ (فوق).
(١٣) على (فوق).
(١٤) تؤخذ (مهملة النقط) (فوق).
(١٥) محاورية، جدلية (فوق).
(١٦) يجري (- ب).

ـ ١١ ـ

[المسألة الجدلية والوضع الجدلي]

- 104b - والمسئلة المنطقية[١] هي طلب معنى ينتفع به في الإيثار للشيء
٢٤٧/ب) والهرب منه، أو في الحق والمعرفة ـ إما هو بنفسه وإما من قِبَل أنه مُعينٌ
على شيء آخر من أمثال هذه، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضاً فيه لا كذا
ولا كذا[٢]، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور، وإما ما
يكون كل واحدٍ من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه. وذلك أن بعض
5 المسائل يُنْتَفَع بمعرفته في الإيثار[٣] للشيء أو في الهرب منه ـ مثال ذلك
قولنا: هل اللذة مُؤْثَرَة، أم لا. وبعضها يُنْتَفَع به في العلم به فقط، مثل
قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وبعضها لا يُنتفع بها أنفسِها[٤] في شيء من
10 هذين المعنيين، بل هي مُعِينة على بعض هذه. وذلك أن كثيراً من الأشياء
ليس نريد أن نعلمها هي في أنفسها، بل إنما نريدها لغيرها، أعني لنعلم بها
أشياء أُخَر. وهاهنا أيضاً مسائل لها قياسات متضادّة، وذلك أنه قد يقع فيها
شك: هل هي كذا، أم ليس هي كذا؟ من قِبَل أن في كلى[٥] المعنيين أقاويل
15 مقنعة[٦]، والتي ليس لنا أيضاً فيها حُجَّة[٧] إذ هي عظيمة لظنّنا بأن قولنا

(١) المحاورية، الجدلية (فوق).
(٢) أي: ومسئلة جدلية أيضاً مما لا يكون الفلاسفة.
(٣) الاختيار (فوق).
(٤) لنفسها (فوق).
(٥) كلا (ب).
(٦) مقعنة (ب).
(٧) قول (فوق).

فيها: لِمَ ذلك؟ عَسِرٌ ـ مثال ذلك: هل العالم أزلي، أم لا؟ فإنّ لمُطَالِبٍ أن يطالب بأمثال هذه. فقد حصلت المسائل والمقدّمات كما قلنا.

والوضع هو رَأْيٌ[٨] مُبْدَع لبعض المشهورين بالفلسفة ـ مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض[٩]، وما قاله ايراقليطس من أن كل 20 شيء يتحرّك، وما قاله مالِسُّس من أن الكل واحد. وذلك أن من الحذق[١٠] أن يهتم[١١] الإنسان[١٢] بقول شاذ يحكم بضدّ الآراء، أو يهتم بالأشياء التي 25 فيها قول مضادّ للآراء ـ مثال ذلك القول بأن ليس كل موجوداً إما مكوّناً وإما أزلياً، كما تقول السوفسطائية إن الذي هو موسيقار ويصيرُ نحوياً ليس هو متكوّناً ولا أزلياً. وذلك أن هذا، وإن كان لا يراه أحد، فقد يظنّ به أنه شيء لأن فيه قولاً.

(٢٤٨/أ) 30 فالوضع أيضاً مسئلة، وليس كل مسئلة وضعاً، لأن بعض المسائل يجري مَجْرى ما لا يُعْتَقَد فيها أن الأمر كذا أو كذا، والأمر في أن الوضع مسألةٌ ما، بَيّنٌ، وذلك أنه واجبٌ ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك[١٣] الجمهور في الوضع على الفلاسفة، وإما أن يتشكك أحد الفريقين: أيهما كان، على أنفسهم، مِنْ قِبَلِ أن الوضعَ رَأْيٌ[١٤] ما مُبْدَع.

35 وتكاد أن تكون جميع[١٥] المسائل الجدلية في هذا الموضع تُسمى أوضاعاً؛ وليس في ذلك خلافٌ كيفما قيل، لأنّا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع - 105a - لها اسماً، لكن الذي نريد[١٦] ألاّ يذهب علينا فصولها[١٧] أيما هي.

وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسئلة، ولا عن كل وضع؛ لكن

---

(٨) ظن (فوق).
(٩) يضاد (فوق).
(١٠) الحزن (ب).
(١١) يكترث (فوق).
(١٢) لقول (فوق).
(١٣) يضاد (فوق).
(١٤) ظن (فوق).
(١٥) جميع (– ب).
(١٦) هو (+ ب).
(١٧) أصنافها (فوق).

يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٌّ مما يُحتاج فيه إلى قول، لا إلى
5 عُقُوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكُّون فيقولون: هل ينبغي أن يُعْبَد الله، أم
لا؟ وأن يجب أن يُكْرَم الوالدين[١٨] أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة. والذين
يشكّون فيقولون[١٩]: هل الثلج أبيض، أم لا؟ ـ يحتاجون إلى حسّ. ولا
يجب أن يُتَشَكَّك أيضاً فيما كان البرهان عليه قريباً جداً، ولا فيما كان
البرهان عليه بعيداً جداً، فإن ذاك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيراً من أن
يكون[٢٠] مقدّمة يُرْتاض بها.

(١٨) الوالدان (ب).

(١٩) فيقولو (م).

(٢٠) ويجوز أن يقال: أبعد كثيراً من مقدار صناعة رياضية.

ـ ١٢ ـ
[أنواع الأقاويل الجدلية]

وإذ قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميّز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية[١]. فنقول: إن أنواعها نوعان: أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس. وقد قلنا ما القياس فيما تقدّم. و[٢] الاستقراء فهو الطريق الأخذ[٣] من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي ـ مثال ذلك أنه إن كان الربّان الحاذق هو 15 الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل. والاستقراء هو أكثر إقناعاً وأبيَن وأعرَف في الحس، وهو مشترك للجمهور. فأما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين.

(١) المحاورية، الجدلية (فوق).
(٢) أما (+ ب).
(٣) الأخذ (− ب).



ـ ١٣ ـ

[الآلات التي بها يُستخرج القياس]

20 فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفاً.

(٢٤٨/ب) فأما الآلات التي بها يُستخرج القياس، فأربع: إحداهنّ اقتضاب[١] المقدّمات؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحوٍ 25 يقال؛ والثالثة استخراجِ[٢] الفصول؛ والرابعة البحث[٣] عن الشبيه. وقد توجد ثلاثٌ من هذه بضَرْب من الضروب مقدّمات، لأنه قد يمكننا أن نعمل في كل واحدة منها مقدّمة ـ مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع مأثور، وإن الحسَّ يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح[٤] أن يوجد[٥]، 30 وذاك لا يمكن هذا[٦] فيه؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خِصْب البدن عند خصب البدن. فالمقدّمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاءٍ كثيرة؛ والثانية من الفصول؛ والثالثة من الأشباه.

---

(١) أخذ (فوق).

(٢) وجود (فوق).

(٣) الفحص (فوق).

(٤) فارق (فوق).

(٥) يرجع (فوق).

(٦) ذلك (فوق).



ـ ١٤ ـ

[كيفية اختيار المقدمات]

فينبغي أن نتخيّر[١] المقدّمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها
35 المقدّمة بأن نتصفح: إما آراء الجمهور، أو آراء أكثر الناس، أو آراء جميع
- 105b - الفلاسفة، أو أكثرهم، أو أهل النباهة منهم، أو الآراء المضادّة للظاهرة،
وجميع الآراء التي في الصنائع. وينبغي أن نقدّم الآراء المضادّة التي هي في
الظاهر ذائعة[٢] على جهة التناقض كما قلنا قبل. وليس إنما ننتفع عند
الاختيار باستعمال[٣] الذائعة[٤] منها فقط، لكن والشبيهة بهذه أيضاً ـ مثال
5 ذلك قولنا إن العلم بالمتضادّات واحد، لأن الحسّ بها كذلك، أو قولنا إن
الحسّ بالمتضادّات واحدٌ بعينه، لأن العلم بها كذلك، وأنّا إنما ننظر بأن
نقبل شيئاً فينا، لا بأن ندفع شيئاً منا، لأن الأمر على هذا المثال يجري في
الحواس الباقية. وذلك أنّا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئاً، لا بأن نُخْرِج؛
وعلى ذلك المثال نشم ونذوق؛ وكذلك الحال في سائر الحواسّ الأُخَر.
10 وأيضاً ينبغي أن نأخذ[٥] ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل
ومبدأ ووضع مظنون. وذلك أنه قد يضعها الذين[٦] لا يفهمون في أي شيء
(٢٤٩/أ) من الأشياء ليس هي كذلك. وينبغي أن نتخيّر[٧] أيضاً من الأقاويل المثبتة في

---

(١) نتصيد (فوق).
(٢) مقبولة (فوق).
(٣) بإعداد (فوق).
(٤) المقبولة (فوق).
(٥) نقتضب (فوق).
(٦) اللذين (م).
(٧) نلتقط (فوق).



15 الكتب ونثبت ما في جنسٍ جنسٍ ونضعه ناحيةً ـ مثال ذلك أنك إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه آراءَ واحدٍ واحد ـ بمنزلة ما تقوله[8] إن أنبادوقليس[9] يرى أن اسطقسات الأجسام أربعة؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين.

وقد توجد أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصّلناها على طريق الرسم 20 ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدّمات خُلُقية، ومنها مقدّمات طبيعية، ومنها مقدّمات منطقية. فالخُلُقية مثل قولنا: لِمن أولى[10] أن نطيع: لآبائنا[11]، أو للنواميس، متى اختلفتا؟ والمنطقية مثل قولنا: هل العلم بالمتضادّات 25 واحدٌ بعينه، أم لا؟ والطبيعية[12] مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في المسائل. وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة من هذه التي تقدّم ذكرها، إنما هي بتحديد يُوَفّيها إياه. لكن ينبغي أن نلتمس تعرُّف كل واحدة منها بالارتياض[13] في الاستقراء بعد تفقّدنا إيّاها بحسب المثالات[14] التي تقدّم وصفها. ـ فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على جهة الحقيقة، وعند الظن على جهة الجدل. وينبغي أن نأخذ[15] جميع المقدّمات أخذاً[16] كليًّا بأكثر ما يمكن، وأن نجعل المقدّمة الواحدة مقدّمات كثيرة. مثال ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه، ثم نقول إن العلم بالمتضادّات واحد بعينه، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بعينه. وعلى هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضاً من الرأس ما دامت القسمة 35 فيها ممكنة ـ مثال ذلك أن نقول: العلم بالخير والشر واحدٌ بعينه، والعلم ٢٤/ب) بالأبيض والأسود، والعلم بالبارد والحارّ، وكذلك في سائر الأشياء الأُخَر.

---

(٨) نقول (فوق).
(٩) أبنادقليس (ب).
(١٠) ينبغي (فوق).
(١١) للوالدين (فوق).
(١٢) الطبيعة (م).
(١٣) بالاعتياد (فوق).
(١٤) بحسب المثالات (مكرر م)، ضرب عليها.
(١٥) تقتضب (فوق).
(١٦) اقتضاباً (فوق).

ـ ١٥ ـ

[البحث عن الألفاظ المشتركة]

- 106a - فما وصفناه كافٍ في أمر المقدّمات. وينبغي أن نبحث عما يقال على أنحاءٍ كثيرة. وليس يجب أن نلتمس وصف الأشياء التي تقال على جهات[١] مختلفة فقط، بل يجب أن نصف أيضاً أقاويلها ـ مثال ذلك أن العدل 5 والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال بها إن المُصِحَّ والمُخْصِبَ خيرٌ فقط، لكن وبأن تلك كيفيات ما، وهذه فاعلات شيء ما، لا أنها كيفيات ما. وكذلك يجري الأمر في سائر الأخر.

وينبغي أن ننظر لهذه الأشياء: هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة 10 بالنوع، أم على نحو واحد؟ فنبحث أوّلاً عن الضدّ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفاً في النوع أو في الاسم. وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أوّل أمرها، بمنزلة «الحادّ» فإن ضدّه في الصوت 15 «الثقيل»، وفي العِظَم الكالُّ. فمن البيّن أن ضد الحادّ يقال على أنحاء كثيرة. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فالحادُّ أيضاً يقال كذلك، لأن في كل واحدٍ منهما يوجد الضد. وذلك أنه لا يوجد[٢] المضادّ للثقيل والكالّ واحداً بعينه. والمضادُّ لكلّ واحدٍ منهما هو الحاد. وأيضاً ضدّ الثقيل في الصوت الحادُّ، وفي العِظَم الخفيف؛ فالثقيل إذاً يقال على أنحاءٍ كثيرة، لأن ضده 20 يقال على أنحاءٍ كثيرة. وكذلك النظيف، فإن ضدّه في الحيّ السَّمْج، وفي

(١) وجوه (فوق).

(٢) يكون (فوق).



الثوب[٣] الوَسِخ: فالنظيف إذاً إسم مشترك. وفي بعض الأشياء المشترك لا تختلف الأسماء أصلاً، لكن الاختلاف فيها بَيّن لا محالة بالنوع، كالحال في
25 الأبيض والأسود فإنه قد يقال صوت أبيض[٤] وصوت أسود، وكذلك لون
(٢٥٠/أ) أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء. فأما بالنوع فاختلافهما بيِّن جداً؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون على مثال واحد؛ وذلك بَيِّن من الحسّ، لأن الحسَّ بالأشياء التي هي واحدةٌ بعينها في
30 النوع واحدٌ بعينه. والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر بالسمع. وكذلك الحادّ الذي يقال في الطعوم والذي يقال في الأَعْظام: أحدهما يُحْكم[٥] عليه باللمس والآخر بالذوق. وذلك أن هذين ليس يختلفان
35 بالأسماء، لا في أنفسهما ولا في أضدادها، لأن ضد[٦] كلَّ واحدٍ منهما هو الكالُّ.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضدٌّ ما، والآخر ليس له ضدٌّ من الأضداد على الإطلاق ـ مثال ذلك أن اللذة التي تكون مِنْ قِبَلِ الشرب ضدها الأذى الذي يكون مِنْ قِبَلِ العطش، واللذة التي تكون مِنْ قِبَلِ
- 106b - العلم بأن القطر مُباينٌ[٧] للضلع ليس لها ضِدٌّ. فاللذة إذاً مما يقال على أنحاءٍ كثيرة. والمحبة التي تكون بالفكر ضدّها البِغْضة. فأما المحبة التي تكون في فعل[٨] الجسم فلا ضدّ لها؛ فمن البيّن أن المحبة اسم مشترك.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في المتضادّات التي بينها وسط، إذا كان صنف
5 منها يوجد فيه وسيط، والصنف الآخر: إما ألاّ يوجد فيه وسيطاً[٩]، أو إن

---

(٣) البيت (فوق).
(٤) من عادة اليونانيين أن يسمُّوا الصوت الصافي أبيض.
(٥) يدركه (فوق).
(٦) ضد (- ب).
(٧) مباين (ب).
(٨) يريد القبلة، فإن اليونانيين يسمون القبلة باسم المحبة. ـ يقصد الجماع.
(٩) وسيط (ب).

كان يوجد في الصنفين وسيط إلاّ أنه ليس هو واحداً بعينه، بمنزلة الأبيض والأسود: فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأدكن، وليس بينهما في الصوت وسيط، اللّهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل كما يزعم قوم أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود. فالأبيض إذاً إسم مشترك؛ (٢٥٠/ب) وكذلك الأسود.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة، وصنف آخر فيه وسيط واحد، كالحال في الأسود والأبيض. فإن الوسائط بينهما في 10 الألوان كثيرة، وفي الصوت واحد وهو المتخلخل.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض: هل يقال على أنحاءٍ كثيرة. وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة، مثال ذلك: الذي لا يُبْصِر؛ فإنه يقال على أنحاء 15 كثيرة: أحدها على الذي ليس له بَصَر، والآخر على الذي لا يستعمل البصر. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذي يُبْصِر يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن كل واحدٍ من صنفي قولنا: «لا يبصر» يقابله شيء ما، أعني أن الذي ليس له بصر يقابله الذي له بصر، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر. 20

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العَدَم والمَلَـكَة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاءٍ كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن. والأمر في أن الأشياء 25 التي ذكرناها في هذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكة بيّن، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحدٍ من الحسّين، أعني حس النفس وحس البدن.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التصاريف[١٠]. وذلك أنه إن كان العدل

(١٠) يريد بالتصاريف الاشتقاقات (فوق).



30 يقال على أنحاء كثيرة، فالعدالةَ تقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن في كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عَدالةٌ ما ـ مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رأيه وللذي يحكم بما يجب، إنهما قد حكما (٢٥١/أ) حكماً بالعدل؛ وعلى ذلك المثال يجري الأمر في العدالة. وكذلك أيضاً إن كان المُصِحُّ يقال على أنحاء كثيرة، فإن الصحيح أيضاً يقال على أنحاء 35 كثيرة ـ مثال ذلك أن الذي يفعل الصحة يقال له مُصِـحّ، وكذلك الذي يحفظ الصحة والذي يدل عليها. والصحيح أيضاً قد يقال على الذي يفعل ويحفظ ويَدُلّ على الصحة[١١]. وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر الأُخَر، أعني أنه إذا كان شيء يقال على أنحاءٍ كثيرة، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال 107a - أيضاً على أنحاءٍ كثيرة. وإن كان التصريف يقال على أنحاءٍ كثيرة، فإنه هو أيضاً يقال على أنحاء كثيرة.

وينبغي أن نبحث عن أجناس الحَمْل الذي بحسب الاسم: هل هي واحدة بعينها في الجميع؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها، فمن البيّن أن 5 الموصوف إسم مشترك ـ مثال ذلك المحمود، فإنه في الأطعمة ما يُحْدِث اللذة، وفي الطب ما يُحدِث الصحة، وفي النفس ما تكون به بحالٍ ما، أعني عفيفة أو شُجاعة أو عادلة. وكذلك في الإنسان أيضاً. ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات، مثل الكائن في وقته. وذلك أنه قد يقال محمود 10 للكائن في وقته؛ ويقال مراراً كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل، فإنه قد يقال للمعتدل[١٢] أيضاً محمود. فالمحمود إذاً إسم مشترك. وكذلك الأبيض: فإنه في الجسمِ اللونُ، وفي الصوتِ الحسنُ المسموع؛ وكذلك الحادّ، إذ ليس يقال واحداً بَعينه على جميع[١٣] الأشياء ـ مثال ذلك قولنا: 15 صوت حاد، للسريع، كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد؛ وقولنا الزاوية الحادّة، للتي هي أصغر من قائمة؛ وقولنا: سكين حاد، للحادة الزاوية.

---

(١١) على الصحة (+ ب)؛ (− م).

(١٢) يريد المعتدل في مقداره.

(١٣) في كل (فوق).

وينبغي أن نبحث عن أجناس[١٤] الأشياء التي تحت إسمٍ واحدٍ بعينه: هل هي مختلفة وليس بعضها مرتّباً تحت بعض، كقولنا للآلة[١٥] حمار
20 وللحيوان حمار. وذلك أن الحدّ الذي بحسب اسمها مختلف، لأن الحيوان
(٢٥١/ب) يقال بحالٍ ما، والآلة تقال بحالٍ أخرى. وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل[١٦] مختلفة ـ مثال ذلك الغراب: فإن الحيّ وذا الريش جنسٌ له. فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذو ريش وَحيٌّ،
25 فقد قلنا إنه بحالٍ ما. فالجنسان إذاً كليهما[١٧] محمولاتٌ[١٨] عليه. وكذلك إذا قلنا في الغراب إنه حي طائر ذو رجلين، فقد قلنا إنه ذو ريش. وبهذا الوجه يحمل الجنسان كليهما وقولاهما على الغراب.

فأما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك. وذلك أنّا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حي[١٩]، ولا إذا قلنا حيّ فقد قلنا آلة. وينبغي أن تعلم أنه ليس إنما يقال[٢٠] أجناسٌ مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع[٢١] فقط، بل قد يقال أيضاً في الضدّ. وذلك أنه إن كان
35 الضدّ يقال على أنحاء كثيرة، فمن البيّن أن الموضوع أيضاً يقال على أنحاءٍ كثيرة.

وقد يُنْتَفَع أيضاً بالنظر في الحدّ الذي يكون عن المركّب، مثل الجسم الأبيض والصوت الأبيض. وذلك أن خاصة كل واحدٍ منهما إذا رُفعت، فينبغي أن يبقى القول واحداً بعينه. وهذا أمر ليس[٢٢] يلزم في المتفقة
- 107b - أسماؤها كالحال في اللذَيْن وصفناهما الآن، وذلك أن أَحَدَهما يصير جسماً له لون بحال كذا، والآخر صوتٌ حَسَن المسموع. فإذا ارتفع منهما الجسم

---

(١٤) أخبار (ب).
(١٥) آلة يستعملها النجارون (فوق).
(١٦) يعني حدودها (فوق).
(١٧) كلاهما (ب).
(١٨) محمول (ب)؛ يحملان (فوق).
(١٩) في نسخة أخرى: بهيمة.
(٢٠) نقول (فوق).
(٢١) المقصود (فوق)؛ يريد بالموضوع الشيء الذي يقصد للكلام فيه.
(٢٢) يعرض (فوق).

والصوت لم يكن الباقي منهما شيئاً واحداً بعينه، وقد كان يجب أن يكون
5 كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كليهما إسماً متواطئاً.

وقد يخفى علينا فهم[٢٣] الاتفاق في الإسم في الأقاويل أنفسها[٢٤] أيضاً مراراً كثيرة. ولذلك أيضاً ينبغي أن نبحث عن الأقاويل، مثال ذلك إن (٢٥٢/أ) قال قائل إن الدالّ على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند الصحة
10 حالُ اعتدالٍ، لم يجب أن يُدْفَع، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال اعتدال ما هو في كل واحدٍ منهما فنقول: إن هذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيّة ما.

وأيضاً ينبغي أن ننظر ألاّ تكون متفقة في الشَّبَه أو في الأكثر، بمنزلة قولنا: صوت أبيض وثوب أبيض، وطعم حادّ وصوت حادّ؛ فإن هذه ليست
15 تقال بِيضاً وحادّة على مثال واحد في الشَّبَه؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر. فالأبيض إذاً والحادّ من المتفقة في الأسماء. وذلك أن المتواطئة كلها متفقة، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر، وأما أنهما على مثال واحد في الشبه. ـ ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض ففصولها
20 أيضاً مختلفة بالنوع بمنزلة الحيّ والعلم فإن فصولهما مختلفة، فينبغي أن ننظر هل الأشياء التي تحت إسم واحدٍ واحد[٢٥] بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض ـ مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللحجم[٢٦]: فإن صوتاً يخالف صوتاً بأنه حادّ، وكذلك حجم[٢٧] يخالف حجماً[٢٨].
25 فالحادُّ إذاً اسم مشترك، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض.

وأيضاً ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء، التي هي بعينها تحت اسم

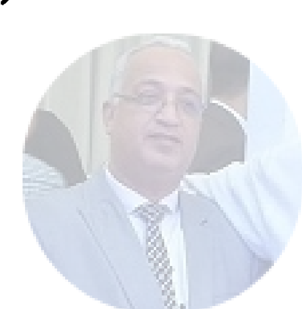
(٢٣) لزوم (فوق).
(٢٤) نفسها (ب).
(٢٥) واحد (- ب).
(٢٦) وللمقدار (فوق).
(٢٧) مقدار (فوق).
(٢٨) مقدارا (فوق).

واحد بعينه، مختلفةٌ ـ بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجِسام[٢٩]
والذي في الأغاني[٣٠]. فإن الذي في الأجسام فصوله الذي يجمع البصر
30 ويفرقه، والذي في الأغاني ليس فصوله هذه بعينها. فاللون إذاً من المتفقة
في الاسم، لأن الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولُها واحدةٌ بعينها.

وأيضاً لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلاً. فينبغي أن ننظر في
(٢٥٢/ب) الشيئين اللذين تحت إسم واحد: هل أحدهما نوع والآخر فصل ـ مثال ذلك
35 «الأبيض»، فإن الذي في الجسم نوع لِلّون، والذي في الصوت فصل. وذلك
أن صوتاً يخالف صوتاً بأنه أبيض.

فينبغي أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فهذه[٣١] الأشياء
وأمثالها.

(٢٩) والذي في الأجسام (– م).
(٣٠) بعض أنواع الموسيقى يسمى اللوني.
(٣١) في هذه (ب).



ـ ١٦ ـ
[البحث عن الاختلافات]

ويجب أن ينظر في حال الفصول بعضِها عند بعض في الأجناس
108a - أنفسها، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدلُ الشجاعةَ، والحلمُ للعفة؛ فإن
جميع هذه من جنسٍ واحد بعينه هو الفضيلة، ونأخذ الفصول التي من جنس
واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل، فإن كل واحد من هذه فضيلة.
وننظر أيضاً في التي من جنس بالقياس إلى التي من جنس آخر غيره من غير
أن يكون بعضها من بعض متباعداً بُعْداً كثيراً، كقولنا: بماذا يخالف الحسُّ
5 العلمَ، لأن الفصول ـ في الأشياء المتباعدة بعداً كثيراً ـ بيّنةٌ جداً.



ـ ١٧ ـ
[البحث عن المتشابهات]

وينبغي أن نبحث عن التشابه في الأشياء التي توجد في أجناس مختلفة إن كان حال هذا الشيء عند غيره كحال آخر عند آخر، مثال ذلك أن حال 10 العلم عند المعلوم كحال الحسّ عند المحسوس. وإن كان حال شيء عند[١] غيره كحال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين كحال العقل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون.

وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتباعدة جدّاً خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

وينبغي أن ننظر أيضاً في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد 15 لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهته متشابهة.

(١) في (فوق).



ـ ١٨ ـ
[منفعة آلات الجدل الثلاث الأخيرة]

وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة[١] يقال، في الإيضاح
20 والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أحرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبيّن له على
٢٥/أ) كم نحوٍ يقال. وقد ينتفع به أيضاً في أن تكون القياسات في المعنى نفسه، لا
بحسب الإسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن
ألاّ يجتمع فيه رأي السائل والمجيب على شيء واحدٍ بعينه. فإذا تبيّن[٢] على
25 كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم
يَنْحُ بالقول نحوه. ـ وقد ينتفع به أيضاً في أن يُغالِطَ وألا يُغَالطَ. وذلك أنّا
إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان
السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى
30 اتفق أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء. وليس هذا ممكننا
في الجميع، لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أنحاءٍ كثيرة منها ما هي
صادقة، ومنها ما هي كاذبة. وليس هذا الفن خاصاً بالجدل؛ ولذلك ينبغي
لأصحاب الجدل أن يَتَوَقَّوْا هذا المعنى أصلاً، أعني أن تكون مجادلتهم في
35 الاسم، إلا أن يُحس الواحد بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة في
الشيء الموضوع[٣].

(١) نحو (فوق).
(٢) تنبه (ب).
(٣) المقصود (فوق).



ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير،
- 108b- وفي تعرّف كلٍّ واحد من الأشياء ما هو. والأمر بيّن في أنه نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير. وذلك أنّا إذا وجدنا فصلاً للأشياء التي نقصد نحوها ـ أيّ فصلٍ كان ـ، نكون قد قلنا[٤] أن ليس هو واحداً بعينه. فأما منفعته في تعرُّف كل واحد من الأشياء ما هو، فلأنه من عادتنا أن نفرق
5 القول الذي يخص جوهر كل واحد بالفصول التي تخص واحداً واحداً من الأشياء.

(٢٥٣/ب) فأما النظر في الشبيه فنافعٌ في أقاويل الاستقراء وفي قياسات الوضع وفي أداء الحدود. فأما في أقاويل الاستقراء فلأنّا إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء، وذلك أنه ليس يسهل علينا أن
10 نستقرىء النظائر ونحن لا نعلم الأشباه. وأما في قياسات الوضع[٥] فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء كالحال في واحد منها، حتى أنه إذا تهيأ لنا أن نناظر في أي شيء منها كان، كان[٦] إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه، لأنّا إذا بيّنا ذلك نكون قد
15 بيّنا الشيء الذي قصدنا له من الوضع. لأنّا إذا وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان[٧]. وأما في أداء الحدود، فلأنّا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد لم يذهب علينا إذا حدّدنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن نضعه[٨]، وذلك أن أَوْلىٰ
20 الأشياء العامية بالعموم هو جِنْسٌ يحمل معنى ما هو[٨]. وكذلك أيضاً النظر

---

(٤) بينا (فوق).
(٥) يعني الشرطية (فوق).
(٦) كان (– ب).
(٧) في نسخة أخرى: الوضع.
(٨) ويحتمل أن يعبّر عن هذا المعنى بعبارة أخرى وهي: والأولى من الأمور العامية بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس.

في الأشباه قد يُنتَفَع به عند التحديد في الأشياء الكبيرة التباعد كقولنا: سكون الريح في البحر، وركود الهواء شيءٌ واحد بعينه، لأن كل واحد منهما هدوء، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد، لأن كل واحد منهما مبدأ. 25

فلذلك متى وفينا الجنس العام في الجميع لم يظنّ بنا أحدٌ أنّا قد حدّدنا حدًّا غريباً. ويكاد أن يكون الذين يحدُّون على هذا الوجه إعتادوا أن يعرفوا الحدود، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد، والنقطة مبدأ الخط. فمن البيّن أنهم يضعونهما في الجنس العام لكليهما. 30

فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات. فأما المواضع التي ينتفع فيها بما وصفنا فهي ما نَصِفُ.

تمت المقالة الأولى من كتاب «طوپيقا» لأرسطوطاليس

قوبل به.



(٢٥٤/أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

المقالة الثانية منه

[مواضع العَرَض المشتركة]

ـ ١ ـ

[تقديمات عامة]

قال:

إن من المسائل[١] ما هي كلية، ومنها ما هي جزئية. فالكلية مثل قولنا إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير. والجزئية مثل قولنا: قد توجد لذة واحدة خير، أو قد[٢] توجد لذة واحدة ليست خيراً. والتي تثبت وتبطل بالكلية مشتركة لجنسي المسائل كليهما. وذلك أنّا إذا بيّنا أن الشيء يوجد للكل، نكون قد بيّنا أنه موجود للبعض[٣]. وكذلك إذا بيّنا أنه ليس يوجد ولا لواحد، نكون قد بيّنا أنه ليس يوجد للبعض. فينبغي أوّلاً أن نتكلم في التي تبطل إبطالاً كلياً من قِبَل أنها مشتركة للكلية والجزئية، ومن قِبَل[٤] أنها أحرى بأن تستعمل الأوضاع[٥] فيما يوجد أو ما لا يوجد، ولأن الجدليين

109a (5)

---

(١) المطالب (فوق).

(٢) قد (ـ ب).

(٣) لِواحد (فوق).

(٤) في السرياني: ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل في أنه موجود أو غير موجود.

(٥) يعني المسائل (فوق).

10 إنما من شأنهم أن يُبْطِلوا الأقاويل. ومن أصعب الأمور أن تنعكس التسمية المشاكلة المأخوذة من العرض، وذلك أن الذي يكون بجهةٍ من الجهات وليس بكل، فإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها. وذلك أنه واجبٌ، ضرورةً، أن يكون الانعكاس من الحدود[٦] ومن الخاصة ومن الجنس ـ مثال 15 ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشَّاءٌ ذو رِجْلين، كان الذي يعكسه فيقول: إنه حي مَشَّاء ذو رجلين ـ صادقاً. وكذلك أيضاً من الجنس: فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حَيٌّ فهو حَيٌّ. ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصّة أيضاً. وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه قابل للنحو، فهو قابلٌ (٢٥٤/ب) للنحو، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه أن يكون إنما يوجد في بعض[٧] 20 الشيء[٨]، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد. فأما في الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون في بعض الشيء بمنزلة البياض والعدالة. فإنه ليس يُكتفى في التبيين على أن الإنسان أبيض أو عادل بأن يتبيّن أن البياض أو العدالة يوجدان له. وذلك أنه قد يقع الشك في أنه أبيض أو عادل في شيء 25 منه. فليس الانعكاس إذاً بواجبٍ في الأعراض.

وينبغي أن نلخِّص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان: إما بأن يُكْذب فيها، وإما بأن يُتَجاوز[٩] اللفظُ الموضوع فيها، وذلك أن الذين 30 يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنه موجود له. وكذلك الذين يلقّبون الأشياء بأسماء غريبة، فيُسمّون مثلاً الدُّلْبة إنساناً ـ يتجاوزون التسمية الموضوعة.

---

(٦) الحد (فوق).

(٧) يوجه لشيء ما (فوق).

(٨) في بعض النسخ: أو لا يوجد.

(٩) يتعدّى (فوق).



ـ ٢ ـ

[مواضع]

فأحد المواضع أنه ينبغي أن ننظر إن كان الموجود بحالٍ من الأحوال
35 أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض. وهذا الخطأ يقع خاصّة في
الأجناس ـ بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض(١) أن يكون لوناً، وذلك
أنه لم يعرض له أن يكون لوناً، لكن اللون جنسه. فقد يمكن الواضع أن
109b - يلخّص في التسمية أيضاً، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون فضيلة.
وقد يتبيّن للإنسان مراراً كثيرة ـ وإن لم يلخّص ذلك ـ أنه قد وصف الجنس
على أنه عرض، بمنزلة ما لو قال قائل إن البياض تلوُّن، وإن المشي تحرُّك.
وذلك أنه لا يقال إن حَمْلَ جنس من الأجناس على النوع يكون على طريق
5 الاشتقاق، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ،
لأن الأنواع تقبل إسم الأجناس وقولها. وذلك أنه من قال إن الأبيض متلوّن
(٢٥٥/أ) لم يصفه على أنه جنس، لأنه إنما وصفه على طريق الاشتقاق، ولا وصفه
على أنه خاصة، ولا على أنه حدّ. وذلك أن الخاصّة والحدّ لا يوجدان لشيء
10 آخر غير ما هما له. وقد توجد أشياءُ أُخَرُ كثيرةٌ متلوّنة، مثل خشبة وحجر
وإنسان وفرس. فمن البيّن أنه قد وصفه على أنه عرض.

وموضع آخر أنه قد ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها
يوجد: إما لكلها وإما ولا(٢) لواحد منها. وينبغي أن يكون نظرنا في
الأنواع(٣)، لا في التي هي بلا نهاية. وذلك أن الأَوْلىٰ بالبحث أن يكون في

---

(١) للبياض (فوق).
(٢) ولا (ـ ب).
(٣) نسخة أخرى: أنواع الأنواع (فوق).

15 طريق من الطرق وفي الأقلّ من الأمور.

وينبغي أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل؛ ثم نجري على ذلك النَّسَق حتى نصير إلى الأشخاص[٤] مثال ذلك أنه إن كان القائل قال: إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه، فينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادّة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على 20 جهة الإيجاب[٥] والسلب ـ واحدٌ بعينه. فإن لم يكن الأمر ظاهراً في واحد من هذه بعد، فينبغي أيضاً أن نقسم كل واحدٍ من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص، مثال ذلك أن ننظر: هل العلم بالعدل والجور، أو العلم بالضِّعْف والنصف، أو العلم بالعمىٰ والبصر، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو موجوداً ـ واحداً بعينه؟ وذلك أنه إن تبيّن في شيء من هذه أنه ليس واحداً بعينه، نكون قد أبطلنا المسألة. وكذلك إن تبيّن أنه لا يوجد لشيء 25 منها. وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال[٦]. وذلك أنه إن ظهر لمن يُقَسِّم أنه على الجميع أو على كثيرين، فله أن يحكم بوضعه كليًّا، أو يعاند في واحد. فنقول إنه ليس كذلك. فإنه إن لم يفعل واحداً من هذين سُخِر منه[٧]، إذ[٨] لم يضع شيئاً. (٢٥٥/ب)

30 وموضع آخر وهو أن يعمل حدّي[٩] العَرَض والشيء الذي يعرض فيه العَرَضُ جميعاً، أو حدّ أحدهما، ثم ينظر إن كان قد أُخِذَ في الأقاويل شيء ليس يحق على أنه حق ـ مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحد[١٠] أن يظلم اللّهُ، فما الظلم؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعاً، فمن البيّن أن الله 35 ليس يَظْلِمُ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر. وإن كان الفاضل حسودًا[١١]، فما

---

(٤) أنواع الأنواع (فوق).
(٥) التناقض (فوق).
(٦) والنفي (فوق).
(٧) كان أهل؛ أن يضحك منه (فوق).
(٨) إن (فوق).
(٩) قولي (فوق).
(١٠) أحداً (ب).
(١١) حسود (م).

الحسود؟ وما الحسد؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذي[١٢] بما يظهر من حسن حال خيِّر من الأخيار، فمن البيّن أن الفاضل ليس بحسود، لأنه لو كان كذلك لكان رديئاً. فإن كان المنافس[١٣] حسوداً، فما كل واحد منهما؟

110a - وذلك أنه بهذا الوجه يتبيّن هل ما قيل حقٌّ أم باطل - مثال ذلك أنه إن كان الحسود هو المتأذّي[١٤] بحسن حال الأخيار، والمنافس هو المتأذى بحسن حال الأشرار، فمن البيّن أن المنافس ليس حسوداً.

5 وينبغي أن نأخذ أقاويل بدل الأسماء التي في الأقاويل ولا نفارقها إلى أن نصير إلى الشيء المعروف. وذلك أنه مراراً كثيرة قد يُوَفَّى القول بأسره فلا يكون المطلوب بيّناً. وإذا قيل قولٌ مكان[١٥] إسم من الأسماء التي في القول، صار المطلوب بيّناً.

10 وأيضاً يصيِّر الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة، ثم يقاومها، لأن المقاومة تصير له حجة بحذاء الوضع. ويكاد أن يكون هذا الموضع والموضعُ الذي يقال فيه إنه ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما لكلّها، وإما ولا لواحد منها واحداً بعينه، إلا أنه يخالفه في الجهة.

(٢٥٦/أ) وأيضاً ينبغي أن نلخص أي الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها 15 الجمهور[١٦]، وأيّها لا؛ وهذا نافع في الإثبات والإبطال[١٧]، مثال ذلك أنه ينبغي أن تُلَقَّب الأعيان[١٨] بالتسمية كما يلقبها الجمهور[١٦]. فأما عند تحصيلنا أيّما من الأعيان[١٨] هو بحال كذا، وأيّما ليس هو بحال كذا، فلا ينبغي أن نصغي إلى قول الجمهور فيه، مثال ذلك أنه ينبغي أن نقول في 20 المُصِحِّ إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور. فأما عند تحصيلنا الموضوع: هل هو فاعل للصحة أم لا؟ فليس ينبغي أن نسميه كما يسميه الجمهور، لكن كما يسميه الطبيب.

---

(١٢) الغم (فوق).
(١٣) الغيور (فوق).
(١٤) المغتم (فوق).
(١٥) موضع (فوق).
(١٦) العامة (فوق).
(١٧) النفي، الفسخ (فوق).
(١٨) الأمور (فوق).

ـ ٣ ـ
[مواضع أخرى]

وأيضاً إن كان الشيء يقال على أنحاء كثيرة، وكان موضوعاً إما على أنه موجود، وإما على أنه غير موجود، فينبغي أن نتبيّن[١] ذلك في أحد ما
25 يقال على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك في جميعها. وينبغي أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب. وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذي يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه، وإنما أراد الآخر. ـ وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشيء وعلى فسخه[٢].
30 وذلك أنه إذا أردنا أن نثبت[٣]، بيّنا أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبيّنها جميعاً. وإذا أردنا أن نفسخ، بَيَّنا أن أحدهما غير موجود إن لم يمكنّا أن نبين ذلك في جميعها. غير أن[٥] الذي يفسخ ليس يحتاج أن يقِرَّ[٦] بشيء، لا إن كان قيل فيه إنه موجود لجميع الشيء، ولا أنه موجود ولا لشيء منه. وذلك
35 أنّا إذا بينّا في شيء منه ـ أيَّ شيء كان ـ أنه لا يوجد، كنا قد أبطلنا أنه يوجد لجميعه. وكذلك إن بيّنا أنه يوجد لشيء منه، أبطلنا أنه لا يوجد ولا لشيء منه.

فأما المثبِتُ فينبغي له أن يتقدّم فيعترف بأنه إن وجد لشيء ما منه ـ أي

---

(١) تعتبر (فوق).
(٢) نفيه (فوق).
(٣) نصحح (فوق).
(٤) نبطل، ننفي (فوق).
(٥) يعترف (فوق).
(٦) يعترف (فوق)؛ (– ب).

110b - شيء كان ـ فهو يوجد للجميع متى كانت المقدّمة مُقْنِعة[٧]. وذلك أنه ليس
٢٥/ب يكفي في البيان على أنه يوجد للجميع القولُ بأنه يوجد لواحد، بمنزلة ما
نقول إن كانت نفسُ الإنسان غير مائتة فكل نفس غير مائتة؛ فينبغي أن نتقدّم
فنُقِرّ بأنه إن كانت أيّ نفس وجدت غير مائتة، فكل نفس غير مائتة. وليس
ينبغي أن نفعل هذا في كل وقت، بل إنما ينبغي أن نفعله إذا لم نجد قولاً
5 واحداً عامًّا بقوله على الجميع، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث
مساوياتٌ لقائمتين. فإن لم يذهب عليك[٨] أن الشيء على أنحاء كثيرة
ففَصِّله وانظر على كم نحوٍ يقال، ثم حينئذ تثبت وتبطل[٩]. مثال ذلك أن
الواجب[١٠] إن كان هو النافع أو الجميل[١١]، فينبغي أن نلتمس في
10 الموضوع إما تثبيت الأمرين جميعاً أو إبطالهما[١٢]، أعني أنه جميل ونافع،
أو أنه لا جميل ولا نافع. وإن لم يمكن أن تبيّن كليهما، فينبغي أن تبيّن
أحدهما، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما، وهذا غير الموجود.
والقياس[١٣] يكون[١٤] واحداً بعينه، إذ كانت الأشياء التي ينقسم إليها أكثر
15 من اثنين.

وأيضاً ينبغي أن نميّز كل ما لم يكن يقال على أنحاء كثيرة باتفاق
الاسم، لكن بجهة أخرى ـ بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة، إما كالغاية، وإما
كالأشياء المؤدّية إلى الغاية، مثل صناعة الطب فإنها عِلْمٌ بردّ الصحة
٢٥٧/أ وبالتدبير، إما على أن كليهما غايتان كما يقال إن العلم بالمتضادات واحدٌ
20 بعينه، فإن أحد المتضادّين ليس بأن يكون غاية أَوْلىٰ من الآخر، وإما على
أنهما بالذات أو بالعَرَض: أما بالذات، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث
مساويةٌ لقائمتين، وأما بالعَرَض فمثل قولنا إنه متساوي الأضلاع. وذلك أن

---

(٧) القضية (فوق).
(٨) عليه (فوق)؛ (– ب).
(٩) وتنفي (فوق).
(١٠) اللائق (فوق).
(١١) و (ب).
(١٢) نفيهما (فوق).
(١٣) والقول (فوق).
(١٤) يكون (+ ب؛ – م).



الذي به عرض للمتساوي الأضلاع أن يكون مثلثاً، به يُعلم أن زواياه الثلاث
25 مساويات لقائمتين. فإن كان ليس يمكن بوجهٍ من الوجوه أن يكون علمٌ واحد بأشياء كثيرة، فمن البيّن أنه ليس يمكن أصلاً. وإن كان يمكن بوجه من الوجوه، فمن البيّن[١٥] أنه يمكن.

30 ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كم نحوٍ يقال[١٦]. مثال ذلك أنّا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء، تقدّمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن، فقسمنا إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعاً في التثبيت. وإن أردنا أن نبطل، وضعنا كل ما لا يمكن، والباقي ينبغي أن نتركه. ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضاً في هذه إذا ذهب عنّا على كم نحوٍ يقال.

وينبغي أن نثبت أن كذا موجودٌ لكذا أو غير موجود من هذه المواضع
35 بعينها. مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له: إما على أنه من الأشياء التي تؤدّي إلى غاية، أو على أنه مما يقال بالعَرَض، أو أنه أيضاً لا يوجد ولا على حالٍ من هذه الأحوال المذكورة. والقول يكون[١٧] واحداً بعينه أيضاً في الشهوة وسائر الأشياء الأُخَر التي تقال على أنحاءٍ كثيرة، وذلك أن الشهوة
111a - لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة، أو على أنه من الأشياء
(٢٥٧/ب) التي تؤدّي إلى الغاية، مثل المداواة، أو على أنه بالعَرَض مثل حالٍ من يحب الحلاوة عند[١٨] الشراب، وذلك أنه يشتهيه من طريق ما هو حُلْو، لا من
5 طريق ما هو شراب، إذ كان يشتهي الحُلْو بذاته، ويشتهي الشراب بالعَرَض؛ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصاً لم يشتهه. فشهوته إذاً للشرب إنما هو بالعَرَض. ـ وهذا الموضع نافع في الأشياء الداخلة في باب المضاف.

---

(١٥) فمن البيّن أنه بالكلية لا يمكن (فوق).

(١٦) يستعمل (فوق).

(١٧) يكون (+ ب؛ − م).

(١٨) في (فوق).



ـ ٤ ـ
[مواضع أخرى]

والنقل أيضاً إلى الاسم الذي هو أعرف، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا في: الظن ـ «البيّن»، ومكان قولنا: كثرة البحث ـ «محبة البحث».
10 وذلك أن الاسم إذا قيل قولاً أعرف صار الموضع أسهل مراماً[١]. وهذا الموضع أيضاً عامٌّ في الأمرين جميعاً في الإثبات والإبطال.

وعند تثبيتنا أن المتضادّات موجودة لشيء واحد بعينه ينبغي أن نبحث
15 عن ذلك في الجِنس، مثال ذلك إن أردنا أن نبيّن أنه قد يوجد في الحسّ صواب وخطأ، قلنا: الإحساس هو تمييز[٢]، والتمييز[٣] يكون بصواب وبغير صواب. ففي الحس يوجد صواب وخطأ. فالبرهان إذاً الآن على النوع من الجنس، وذلك أن التمييز جنس للإحساس، وذلك أن الحسّ يميِّز[٤] بجهة من الجهات. وقد يكون أيضاً البرهان على الجنس من النوع، وذلك
20 أن كلَّ ما يوجد للنوع قد يوجد أيضاً للجنس ـ مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيساً وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال[٥] جِنسٌ للعلم. ـ
25 فالموضع[٦] الأوّل يكذب في التثبيت، والثاني يصدق. وذلك أنه ليس يلزم

---

(١) إدراكاً (فوق).
(٢) حكم (فوق).
(٣) الحكم (فوق).
(٤) الحاسّ يحكم (فوق).
(٥) أحسبه جعل الحال في هذا المكان مكان الملكة.
(٦) في نسخة أخرى: فالصنف الأول.

ضرورةً أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضاً للنوع: فإن الحيوان يوجد طائراً وذا أربع، وليس الإنسان كذلك. وكل ما يوجد للنوع فواجبٌ ضرورة أن يوجد للجنس أيضاً، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً فقد يوجد حيوان فاضلاً. (٢٥٨/أ)

30 فأما في الإبطال فالمكان الأوّل صادق، والثاني كاذب. وذلك أن كل ما لا يوجد للجنس، فليس يوجد أيضاً للنوع. وكل ما كان لا يوجد للنوع فليس يجب ضرورةً ألاّ يوجد للجنس، لأنه من الضرورة أن ما يُحمَل عليه الجنس فقد يُحمل عليه شيء من الأنواع. وكل ما كان له جنس أو كان يقال 35 من الجنس على[٧] طريق اشتقاق الاسم، فواجبٌ ضرورةً أن يكون له شيء من الأنواع، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع. مثال ذلك أنه إن حُمِلَ العلمُ على إنسان من الناس، فقد يُحْمَل على ذلك الإنسان أيضاً النحوُ أو الموسيقى أو علمٌ من العلوم الأُخَر. وإن وجد إنسان له علم[٨]، أو[٩] إسمه مشتقٌ[١٠] من العلم فله: إما نحو، وإما موسيقى، وإما واحد من العلوم الأخر، أو إسمه مشتقٌ من واحد منها، كقولنا: نحوي أو موسيقار. - 111b -

فإن وُضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرّك، فينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرّك بواحد من 5 أنواع الحركة، أعني أن تَنمِيَ أو تَفْسُدَ، أو تتكوّن، أو غير ذلك من أنواع الحركة. وذلك أنها إن لم تكن تتحرّك بواحدٍ منها، فمن البيّن أنها لا تتحرّك. وهذا الموضع عام للأمرين جميعاً للتصحيح والإبطال، لأنها إن كانت تتحرّك بواحدٍ من أنواع الحركة، فمن البيّن أنها تتحرّك؛ وإذا لم تكن 10 تتحرّك بنوع من أنواع الحركة، فمن البيّن أنها لا تتحرّك.

---

(٧) عن (ب).

(٨) علماً (ب).

(٩) إن كان (+ ب).

(١٠) مشتقاً (ب).



وإذا لم نجد حجة تنفع فيَ الوضع، فيجب أن نبحث من الحدود: إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نظنّ أنها له. وإن لم يكن ذلك من واحد، فمن أكثر من واحد. وذلك أن الحجة تسهل من حدّ الشيء، إذ كانت الحجة ٢٥/ب)
15 سهلة في الحدود.

وينبغي أن ننظر في الموضع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورةً أن يوجد الموضوع، أو ما الشيء الذي يوجد من الاضطرار إذا وُجِدَ الموضوع. فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن
20 يثبت الشيء. وذلك أنه إن تبيّن أن ذلك الشيء مـوجود[١١]، صار الموضوع متبيّناً. فأما وجود شيء من الأشياء إذا وُجِدَ الموضوع، فلمن يريد أن يُبْطِل الشيء؛ وذلك أنّا إن بيّنا أن اللازم للموضوع غير موجود، كنا قد أبطلنا الموضوع.

وأيضاً فينبغي[١٢] أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه ـ
25 مثال ذلك إن قال قائل إن المغتذي من الاضطرار أن يَنْمِيَ. وذلك أن الحيوان يغتذي دائماً وُليس ينْمِيَ دائماً. وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكر، وذلك أن هذا[١٣] للزمان الماضي، وذاك[١٤] للزمان الحاضر والمستقبل. فإنه يقال فينا إنّا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلة مثلما نعلم أنه
30 سيكون كسوف الشمس. فأمّا التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى.

---

(١١) موجودًا (م).

(١٢) ينبغي (فوق).

(١٣) يعني التذكر (فوق).

(١٤) يعني التعلم (فوق).

ـ ٥ ـ
[مواضع أخرى]

وأيضاً من طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذي فيه نلتمس وجود حجج. وهذا ربما كان ضرورياً، وربما كان ضرورياً في 35 الظاهر، وربما كان لا ضرورياً، ولا ضرورياً في الظاهر. ويكون ضرورياً إذا ما جَحَدَ المجيبُ شيئاً مما ينتفع به في الوضع، فجعل السائل الأقاويل في ذلك الشيء، ويكون هذا شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي يلتمس الإنسان فيها - 112a - وجود حجج. وكذلك إذا استقرى النظائر في شيء من الأشياء بتوسط (٢٥٩/أ) الموضوع فرام أن يُبْطِله، لأن هذا إذا بَطَلَ بَطَلَ الموضوع أيضاً. ـ ويكون ضرورياً في الظاهر إذا كان نافعاً ومُشاكلاً للوضع، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقاويل، جحده المجيبُ، أو رام أن يبطله من الاستقراء 5 الذائع الذي بالوضع يصير إليه. ـ فأما القسم الباقي، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه تكون[١] الأقاويل لا ضرورياً، ولا ضرورياً في الظاهر، وتُعُرِّضَ بجهة أخرى أن يُفْسَخَ على المجيب.

10 وينبغي أن نتوقّى الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها. وذلك أنه يشبه أن يكون غريباً مبايناً لصناعة[٢] الجدل البتة. ولذلك ينبغي للمجيب ألا يُصَعِّب الأمر، لكن يضع ما ليس بنافع في الوضع بعد أن يبينه على ما ليس يعتقده، غير أنه يضعه وَضْعاً. وذلك أنه أَحرى أن يعرض للسائل في أكثر

(١) تكون (– ب).

(٢) للقوة (فوق).



15 الأمر أن يتشكك[٣] متى وُضعت له هذه الأشياء بأجمعها، فلم يُنتج منها شيئاً.

وأيضاً كل من قال شيئاً من الأشياء ـ أيَّ شيء كان ـ فقد قال بوجهٍ من الوجوه أشياء كثيرة، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطرار له لوازم[٤] كثيرة، مثال ذلك أن من قال إنساناً[٥] موجوداً فقد قال إن حيواناً موجوداً[٦]، وإن متنفساً موجوداً[٦]، وإن قابلاً للعلم موجوداً[٦]، وإن ذا رجلين موجودٌ.
20 فأي شيء من اللوازم إذا ارتفع، ارتفع معه أيضاً الأمر الأوّل. وينبغي أن نتوقّى إبدال الشيء[٧] بالشيء الأصعب، فإنه في[٨] بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء اللازم[٩] أسهل، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه.

---

(٣) في السرياني: أن يضعف وينسلخ.
(٤) توابع (فوق).
(٥) إن إنساناً (فوق).
(٦) موجود (ب).
(٧) في نسخة: إبدال الشيء الأصعب؛ في السرياني: الإبدال بالشيء الأصعب.
(٨) فذ (م).
(٩) التابع (فوق).

ــ ٦ ــ

[مواضع أخرى]

والأشياء التي يجب ضرورةً أن يكون أحد الأمرين فقط موجوداً لها، 25 بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان، فإن تهيّأ لنا أن نقول في أحدها إنه (٢٥٩/ب) موجود أو غير موجود، فإن ذلك يتهيّأ أيضاً في الباقي. وهذا المعنى ينعكس على الأمرين[١] جميعاً. وذلك أنّا إذا بيّنا أن أحدهما موجود، نكون قد بيّنا أن الباقي غير موجود. وإن نحن بيّنا أن أحدهما غير موجود، نكون قد بَيّنّا 30 أن الآخر موجود. فمن البيّن أن هذا الموضع نافع في كليهما.

وأيضاً ينبغي أن نحتجّ بعد أن ننقل الاسم بحسب القول[٢] حتى يكون ما نسميه به أليق من الاسم الموضوع له. مثال ذلك أن الجيد النفس ليس يدل[٣] على الشجاع كما وضع الآن، بل على الذي لِهِ نفس جيدة، مثل 35 الذي[٤] يدل الحَسَنُ الرجاء على الذي يرجو أموراً صالحة، وكذلك الجيد الجَدّ الذي له جَدّ[٥] فاضل كما قال كسانقراطس إن الجيد الجد هو الذي - 112b - نفسه فاضلة، فإن نفس كل واحدٍ من الناس زعم هي جَدّه.

ولأن من الأمور ما هي من الاضطرار، ومنها ما هي على أكثر الأمر،

---

(١) يعني في الإثبات والإبطال.

(٢) المعنِي (فوق).

(٣) ينبغي أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع: الجيدَ النفس.

(٤) ما (فوق).

(٥) سكينة (فوق).



ومنها ما هي على أي الأمرين اتفق. فإنْ وَضَع واضعٌ ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار، إما هو بعينه، وإما المضادّ لما هو على أكثر الأمر - فإنه أبداً يعطي موضعاً للحجة عليه. وذلك 5 أنه إن وضع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر، فمن البيّن أنه قد قال فيما هو موجودٌ للكل إنه ليس موجوداً للكل. فيكون من قِبَل ذلك قد أخطأ. وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من الاضطرار. وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجودٌ[٦] للكل. وكذلك إن قال إن 10 المضادّ لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار، لأن المضادّ لما هو على ٢٦٠/أ أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر. مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردياء، فهم أخيار على أقل الأمر، فيكون الخطأ أيضاً أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار. وكذلك إن قال إن ما هو على أيّ الأمرين اتفق - من 15 الاضطرار أو على الأمر الأكثر، وذلك أن ليس ما هو على أي الأمرين اتفق من الاضطرار ولا على أكثر[٧] الأمر[٨]. وذلك أنه يمكنه - وإن لم يقل ملخِّصًا أي الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار، وكان الأمر على الأكثر - أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار. مثال ذلك إن قال 20 إن المنفيين من الميراث شُرَّار، من غير أن يلخص، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.

وأيضاً إن جعل الشيء عارضاً لنفسه كأنه شيء آخر مِنْ قِبَلِ أن له إسم[٩] آخر، كما قسم فروديقوس[١٠] اللذات إلى الفرح والطرب والسرور. وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور 25 عَرَضٌ للفرح فإنما[١١] قال إن شيئاً عَرَضٌ لنفسه.

---

(٦) موجوداً (م).

(٧) الأمر الأكثر (فوقهما).

(٨) جملة: «وذلك أن . . . أكثر الأمر» (- ب).

(٩) اسماً (ب).

(١٠) اللذة (فوق).

(١١) فإنه إنما (فوق)؛ فهو إنما (فوق) (حاشية ب).

ـ ٧ ـ

[مواضع أخرى]

ولأن الأضداد يتركّب[١] بعضُها مع[٢] بعض على ستة أنحاء، ويحدث عنها إذا تركّبت تضادٌّ على أربعة أنحاء، فينبغي أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك 30 نافعاً للمثبت[٣] والنافي[٤]. ـ والأمر في أنها تتركّب على ستة أنحاء بَيِّن. وذلك أنه إما أن يتركّب كل واحد من الضدين مع[٢] الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك: الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء. وإما أن يكون كليهما[٥] في الواحد؛ وهذا أيضاً على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة 35 إلى الأصدقاء، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء. وإما أن يكون (٢٦٠/ب) الواحد في كليهما؛ وهذا أيضاً على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإحسان إلى الأعداء، أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء.

- 113a - فالتركيبان الأوّلان لا يحدثان تضادًّا، وذلك أن قولنا الإحسان إلى الأصدقاء ليس هو ضدّ قولنا الإساءة إلى الأعداء؛ وذلك أن كليهما مأثوران[٦] ومن شأن خُلُق واحد بعينه. ولا قولنا أيضاً الإحسان إلى الأعداء ضدّ قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يُهْرَب منه، ومن شأن

---

(١) يقترن (فوق).
(٢) على (ب).
(٣) للمصحح (فوق).
(٤) المبطل (فوق).
(٥) كلاهما (ب).
(٦) مأثور (ب).



5 خُلُق واحد، إذا كانا عن الشر. وليس يظنّ بشيء يُهْرَب منه أنه يضادّ شيئاً يهرب منه، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر بالنقصان[٧]. وذلك أن الزيادة يُظنُّ بها أنها من الأشياء التي يُهرب منها، وكذلك النقصان. والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضادّ. وذلك أن قولنا: الإحسان إلى
10 الأصدقاء ضد قولنا: الإساءة إلى الأصدقاء. وذلك أن هذين إنما يكونان من خلق متضادّ، إذ كان أحدهما مأثوراً والآخر يُهرب منه. وكذلك الحال في المعاني الأُخَر: فإن في كل واحد من ازدواجاتها يوجد الواحد مأثوراً والآخر يُهرب منه، والواحد من شأن خلق محمود، والآخر من شأن خلق مذموم. ـ فبيّن إذاً مما قلنا أنه قد يعرض[٨] أن تكون للواحد بعينه مُضادّاتٌ أكثرُ من
15 واحد. وذلك أن ضدَّ قولنا: الإحسان إلى الأصدقاء، قولُنا: الإحسان إلى الأعداء، وقولنا: الإساءة إلى الأصدقاء. وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كلَّ واحدٍ من الآخر ظهر[٩] له تضـادّان[١٠]. فينبغي أن نأخذ من الضدّين أيهما كان نافعاً في الوضع.

20 وأيضاً إن كان يوجد للعرض ضدٌّ ما، فينبغي أن ننظر هل يوجد[١١] للشيء الذي قيل فيه إن له يوجد العَرَض، لأن هذا إن كان موجوداً فذلك غير موجود، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلى[١٢] الضدين لشيء واحد بعينه.

ومرضع آخر إن قال قائل إن شيئاً يعرض لشيء فينبغي أن يُنْظَر هل يوجد للعرض ضد[١٣] ما. فإن كان ضد العَرَض يوجد للشيء الذي قال إنه ٢/أ عَرَض له، ليس يوجد ذلك العَرَض للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عَرَض له، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحدٍ بعينه معاً.

---

(٧) يعني من جهة ما يهرب منه.

(٨) يلزم (فوق).

(٩) تبين (فوق).

(١٠) تضادات (ب).

(١١) في نسخة أخرى: هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد.

(١٢) كلا (ب). (١٣) ضدّ (ب).

أو ينظر إن كان شيء يجري هذا المجرى قد قيل على شِيء من الأشياء: متى وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده. مثال ذلك إن
25 قال قائل إن الصور(١٤) موجودة فينا، فإنه يلزم أن تكون تتحرّك وتسكن وأن تكون أيضاً محسوسة ومعقولة. وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصُّوَر أنها ساكنة وأنها معقولة. وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة، لأنّا إذا تحركنا فلا بدّ ضرورةً من أن يتحرّك بحركتنا جميعُ ما هو موجودٌ فينا. ومن
30 البيّن أنها أيضاً محسوسة متى كانت فينا، إذ كنا إنما نعرف صورة(١٥) كل واحد بحاسة البصر.

وأيضاً إن وُضِـعَ عَرَضٌ يوجد له ضدٌّ ما، فينبغي أن ننظر هل قابل الضد هو قابل العرض أيضاً، وذلك أن الذي يقبل الضدين شيء واحد بعينه.
35 مثال ذلك أنّه إن قال قائل(١٦) إن البِغضة تتبع الغيظ والبغضة إذاً موجودة(١٧) في الجزء الغضبي من النفس لأن فيه(١٨) يكون(١٩) الغيظ، فينبغي(٢٠) أن
113b - نظر هل ضده أيضاً الذي هو المحبة في الجزء الغضبي. وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه، لكن كانت في الجزء الشهواني من النفس فليس يتبع البغضةَ الغيظُ. وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهواني يجهل، وذلك أنه إن كان
5 قابلاً للجهل فهو قابلٌ أيضاً للعلم. وليس يُظنّ أن الجزء الشهواني قابل للعلم، بل الذي يقبله الجزء الناطق(٢١). فقد ينبغي كما قلنا، للذي يريد أن

---

(١٤) الصورة (فوق).

(١٥) خلقة (فوق).

(١٦) وردت جملة: القابل للعرض قابل لضد هذا العرض لأن الشيء الواحد يقبل الأضداد. فلو قيل مثلاً (ب)، بدلاً من جملة: «قابل الضد هو... إن قال قائل».

(١٧) فإن البغضة ستكون (ب)، بدلاً من: والبغضة إذاً موجودة.

(١٨) فيها (ب).

(١٩) يكون (– ب).

(٢٠) ولهذا ينبغي (ب)؛ ناقص وأضفناه عن الأصل اليوناني (+ حاشية ب).

(٢١) الفكري: (فوق).



يبطل، أن يستعمل هذا الموضع. فأما الذي يريد أن يثبت، فليس ينتفع به في أن يتبيّن أن العرض يوجد. فأما أن نبيّن أنه يمكن أن يوجد، فينتفع به، وذلك أنّا إذا بَيَّنا أنه ليس تقابل للضدّ، نكون قد بيّنا أن العرض ليس يوجد، ٢/ب) ولا يمكن أن يوجد. وإن نحن بيّنا أن الضد موجود، أو أن القابل للضد 10 موجود، لم يكن بيّناً بعدُ أن العَرَض أيضاً موجود، لكنه إنما يكون قد تبيّن فقط أنه يمكن أن يوجد.



ـ ٨ ـ
[مواضع أخرى]

15 ولأن المتقابلات أربع، ينبغي للمثبت والمبطل أن ينظر: أما من التناقض فبالعكس من اللزوم، وينبغي أن يأخذه من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه إن كان الإنسان حياً، فما ليس بحي ليس بإنسان. وكذلك يجري الأمر في الآخر. وذلك أن اللزوم في هذا الموضع بالعكس، لأن الحي يلزم
20 الإنسان، وما ليس بحي ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذي يلزم عكس ذلك، أعني أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحي[١]. ففي جميع ما يجري هذا المجرى هكذا ينبغي أن نسأل: مثال ذلك أن الحَسَن[٢] إن كان لذيذ[٣] فما ليس بلذيذ ليس بالحسن[٤]؛ فإن لم يكن هذا، ولا ذاك يكون. وكذلك أيضاً: إن كان ما ليس بلذيذ ليس بحسن، فالحسن لذيذ. فمن البيّن أن
25 اللزوم في التناقض إذا رجع[٥] على العكس رجع بالتكافؤ في كليهما.

وينبغي للمُثْبِت وللمُبطِل أن ينظرا في المتضادات: هل يتبع[٦] الضدُّ للضدّ في أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك. وينبغي أن نأخذ ذلك من استقراء
30 النظائر بمقدار ما يُنْتَفَع به. فاللزوم إنما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو في الشجاعة والجبن. وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها من الأشياء المأثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهْرَب منها. فلزوم هذه أيضاً قد يوجد في أشياء بأعيانها، فإن المأثور ضدّ

(١) ما ليس بحي (ـ ب).
(٢) الجميل (فوق).
(٣) لذيذ (ـ ب).
(٤) بالجميل (فوق).
(٥) جرى (فوق).
(٦) يلزم (فوق).



الذي يُهْرَب منه. وكذلك الأمر في الآخر. واللزوم يكون بالعكس. مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية، والمرض لا يلزم رداءة البنية، لكن رداءة
35 البنية تلزم المرض. فمن البيّن أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس.

114a - فأما في المتضادّات فقلَّ ما يعرض من العكس. إلا أن اللزوم لأكثرها يكون في أشياء بعينها. فإن كان الضدّ لا يلزم الضدّ في أشياء بأعيانها ولا
(٢٦٦/أ) بالعكس، فمن البيّن أنه ولا فيما وصفنا أيضاً يلزم أحدهما للآخر. وإن كان
5 ذلك في المتضادّات فواجبٌ ضرورةً وفيما وصفنا أيضاً أن يلزم أحدهما الآخر.

وينبغي[٧] أن ننظر أيضاً[٨] في المَلَكات والعَدَم على مِثْل ما نَظَرْنا في المتضادّات، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في العَدَم، ولكن يجب
10 ضرورةً أن يكون اللزومُ دائماً في أشياء بأعيانها، كما يلزم في الحسّ للبصر، وعدم الحسّ للعَمَىٰ. وذلك أن الحسّ أيضاً يقابل عدمَ الحسّ كتقابل الملكة للعدم: فإن ذاك مَلَكة وهذا عَدَم.

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المضاف مثل ما استعملنا في العدم. فإن اللزوم لهذا أيضاً في أشياء بأعيانها، مثال ذلك أنه
15 إن كان ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف، فذو الثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء. فإن ذا الثلاثة الأضعاف إنما يقال[٩] عند ذي الثلاثة الأجزاء، والكثير الأضعاف عند الكثير الأجزاء. وأيضاً إن كان العلم ظنًّا فالمعلوم
20 مظنون، وإن كان البصر حسًّا فالمُبْصَر محسوس. والمعاندة فيه أنه ليس واجباً ضرورةً في الأشياء الداخلة في باب المُضاف أن يكون اللزوم كما قيل، وذلك أن المحسوس معلوم، والحس ليس يعلم. إلا أن هذه المعاندة ليس يُظنّ بها أنها صادقة، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علمٌ بالمحسوسات. وأيضاً فإن ما وصفنا نافعٌ في التضاد ليس بدون غيره، مثال ذلك أن
25 المحسوس ليس بمعلوم، وذلك أن الحس ليس بعلم.

(٧) أيضاً (+ ب).
(٨) أيضاً (– ب). (٩) يقاس (فوق).

ـ ٩ ـ

[مواضع أخرى]

وأيضاً فقد ينبغي في التثبيت والإبطال البحثُ عن النظائر وعن التصاريف. ونسمي نظائر ما كان يجري هذا المجرى: أعني أن العادل[١] نظيرُ العدالة، والشجاعَ نظيرُ الشجاعة. وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة هي 30 نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة: مثال ذلك أن الأمور (٢٦٢/ب) الصحية نظيرة للصحة، والأمور التي تُخْصِب البدن نظيرة لخصب البدن؛ وكذلك الحال في الأشياء الأخر. فما جرى هذا المجرى قد جرت العادة بأن يسمى نظائر. ـ فأما التصاريف فمثل قولنا: على جهل العدل، وعلى جهة الشجاعة، وعلى جهة الصحة، وعلى جهة الخصب ـ وكل ما يقال على هذا 35 النحو. وقد يُظَنُّ بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر، كما نقول إن قولنا: على جهة العدل نظير العدالة، وقولنا: على جهة الشجاعة نظير للشجاعة[٢]. وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرحٍ[٣] واحد بعينه بمنزلة العدالة والعدل، وقولنا: على جهة العدل. فمن البيّن أنه إذا تبيّن في واحدٍ ـ أيّ واحد كان ـ من التي في شرح[٣] واحدٍ بعينه إنه خير أو محمود، فإن - 114b - الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتاً، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور المحمودة، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضاً من الأمور المحمودة.

---

(١) المعدل (بضم الميم في الأصل) (فوق).

(٢) الشجاعة (ب).

(٣) حيز (فوق).



وقد يقال[٤] في قولنا على جهة اَلعدل وعلى جهة الإحماد إنه في تصريف
5 واحدٍ من المحمود، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة.

وينبغي أن نبحث[٥] في الضد، لا فيما وصفنا فقط، لكن وفي ضدّه ـ
مثال ذلك أن الخير ليس بلذيذ من الاضطرار؛ وذلك أن ولا الشر أيضاً مُؤْذٍ.
وإن كان هذا هكذا، فذاك أيضاً. وإن كان العدل علماً، فإن الجور جهل.
وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل، فما كان على
10 جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة[٦] الحُنْكة. وإن كانت هذه ليست
كذا، فليست تيك أيضاً كذا، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضاً. وذلك أنّا
قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحُنْكة أحرى[٧]
٢٦/أ) منه بأن يكون على جهة قلة الحُنْكة. وهذا الموضع قد وصف أوّلاً في لوازم
15 المتضادّات. وذلك أنّا لسنا نسأل[٨] الآن شيئاً آخر، إلا أن يكون الضد يلزم
الضد.

وأيضاً فإن للمثبت والمبطل حظاً من النظر في الكون والفساد والأمور
الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خير،
وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خير؛ والأمور التي كونها شرّ، فهي أيضاً
20 شر. ـ فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير
فهي من الشر؛ وإن كان فسادُها من الشر فهي من الخير. ـ والمعنى واحدٌ
بعينه في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من
الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدها من الخير فهي من الشر.

---

(٤) في السرياني: وقد يقال في قولنا ما يجري على جهة العدالة إنه يجري على جهة الإحماد، وذلك في التصاريف من المحمودات، كما أن ما يجري على جهة العدل من العدالة.
(٥) ننظر (فوق).
(٦) وعدم (فوق).
(٧) أولى (فوق). (٨) نطلب (فوق).

ـ ١٠ ـ

[مواضع أخرى]

25 وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة ـ مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياءَ كثيرةٍ فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ما له بصرٌ يُبْصِر، فإن ما له سمعٌ يسمَع. وكذلك الحال في الأمور الأُخَر، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضع نافع في الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة 30 فهي حاله في الأشياء الأخر المتشابهة، وإن كان في واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو في المتشابهة الأُخَر كذلك.

وينبغي أن ننظر هل الأمر في واحد وفي كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصوّر[1]، فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر[1] لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقٍ، لأنه قد 35 يمكن أن تُعْلَم أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُتَصَوَّر أشياءُ كثيرة. فإن لم (٢٦٣/ب) يمكن[2] هذا، لم يمكن ذاك، أعني قولنا في واحد إن العلم هو تصوّر ما.

وقد يكون النظر أيضاً من الأمر الأكثر والأقل. ومواضع الأكثر والأقل - 115a - أربعة: ـ أحدها: هل يلزم الأكثر للأكثر، مثال ذلك أنه إن كانت اللذة خيراً فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيراً؛ وإن كان الجَوْر شراً، فما كان أكثرَ جوراً فهو أكثر شراً. وهذا الموضع نافع في الأمرين جميعاً. وذلك أنه إن كان تَزَيُّد

---

(١) الفهم (فوق).

(٢) يكن (فوق).

العَرَض يلزم الموضوع كما قيل، فينبغي أن نضع أنه قد عرض[٣]؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض[٤]. وهذا ينبغي أن يَحْصلَ باستقراء النظائر. ـ والآخر:
5 إذا قيل شيء واحد على شيئين. فإن كان ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد، لا يوجد، فبالحريّ ألاّ يوجد ما الأخلق به أن يكون دونه في الوجود. وإن كان ما الأخلق به أن يكون دوناً في الوجود يوجد، فبالحريّ أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد. ـ وأيضاً إن كان اثنان يقالان على واحد، فإنه إن كان ما يظنّ به أنه أحرىٰ بأن يوجد لا يوجد، فإن الذي هو دونه في ذلك أحرى بألا يوجد. وإن كان ما يظنّ به أنه أحرى بأن
10 يكون وجوده أقل، يوجد، فالذي هو أحرى بأن يوجد، يوجد أيضاً.

وأيضاً إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذي يظنّ به أنه أحرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد، فالأحرى بالباقي أن لا يوجد للباقي؛ أو إن كان الذي يظنّ به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً.

15 وأيضاً الموضع الذي من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل في الثلاثة المواضع التي وصفنا أخيراً أنها للأكبر. ـ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد في شيئين على مثال واحد أو يُظنُّ به أنه يوجد، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد ٢٦٤/أ للآخر، وإن كان يوجد لأحدهما فهو يوجد للآخر. ـ وإن كان شيئان يوجدان لشيءٍ واحد بعينه على مثال واحد، فإنه إن كان أحدهما لا يوجد
20 فليس يوجد الباقي، وإن كان أحدهما يوجد، فالباقي يوجد. ـ وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لِشيئين على مثال واحد: وذلك أنه إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين، فليس يوجد الباقي من الاثنين للباقي من الاثنين الآخرين. وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين الآخرين، فالباقي يوجد للباقي.

---

(٣) لزمه (فوق)؛ في نسخة أخرى: فمعلوم أنه لزمه.
(٤) يلزمه (فوق).

ـ ١١ ـ
[مواضع أخرى]

25 فهذا مبلغ الأنحاء التي يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأكثر والأقل، وما يقال على مثال واحد.

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غيره، فجعله خيراً أو أبيض من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على حسب ما جعل الجملة. وأيضاً إذا زيد شيء على شيء موجود، 30 فجعله أزيد في الحال التي كان عليها، فهو أيضاً يكون على تلك الحال. وكذلك يكون الأمر في الباقي. وهذا الموضع ليس هو نافعاً في كل شيء، لكن في التي يعرض أن تكون فيها زيادة للأكثر. وهذا الموضع أيضاً ليس 35 ينعكس على الإبطال، وذلك أنه إن لم يجعل المزيد خيراً لم يكن بيّناً بعدُ أنه - 115b - ليس بخير، لأن الخير إذا زيد على شر لم يجعل الجملة خيراً من الاضطرار؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء إذا زيد على أسود، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المُرّ.

وأيضاً[١] إذا قيل في شيء من الأشياء للأكثر والأقل، فقد يقال أيضاً على الإطلاق. وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير أو 5 (٢٦٤/ب) أبيض بأكثر أو أقل، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من شيء أو أقل من شيء، لكن يقال فيه إنه شرّ أكثر أو شرّ أقل. وليس ينعكس هذا الموضع

(١) إن (فوق).

على الإبطال[٢]. وذلك أن كثيراً مما ليس يقال بالأكثر والأقل يوجد على الإطلاق. فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر والأقل، وليس هو بهذه[٣]
10 الجهة[٤] ليس بإنسان.

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضاً فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء وفي وقت من الأوقات وفي موضع من المواضع. وذلك أن الشيء الذي هو ممكن في شيء من الأشياء، قد يكون ممكناً على الإطلاق. وكذلك الحال فيما يوجد في وقت من الأوقات وموضع من المواضع. فإن ما هو ممتنع على الإطلاق، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من
15 الأوقات ولا في موضع من المواضع. وعِنادُ هذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أسخياء أو أعفّاء[٥]، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق. وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أديباً[٦] بالطبع[٧]. وكذلك قد يمكن في وقت من الأوقات ألا يفسدَ شيءٌ من الأشياء الفاسدة، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق. وكذلك أيضاً قد ينتفع باستعمال صنفٍ من التدبير في موضع من المواضع الممرضة، أعني في المواضع الوَبِئة[٨]،
20 وليس يُنتفع به على الإطلاق.

وأيضاً قد يمكن أن يكون شيء في موضع من المواضع واحداً[٩] فقط، وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحداً[٩] فقط. وكذلك ذبح الأب حسن في

---

(٢) النقض (فوق).
(٣) لهذه (فوق).
(٤) الجهة (– ب).
(٥) ذوي فهم (فوق).
(٦) الحسن: الأديب من له الفضيلة الفكرية.
(٧) الحسن: لم أجد هذه الأحرف في نقل إسحٰق إلى السرياني؛ ووجدتها في نقل أثانس على هذه الصفة: وذلك أنه ليس يوجد أحد حكيماً بالطبع.
(٨) الممرضة (فوق).
(٩) واحد (م).

25 موضع من المواضع، بمنزلة ما هو في طريبالس[١٠]، وليس هو حسناً على الإطلاق. أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من المواضع، لا بل يدل على أنه عند قوم، لأن هو، لا القوم، حيثما كانوا، فذلك عندهم حسن.

وأيضاً فقد يُنتفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات، أعني في وقت (٢٦٥/أ) المرض، وليس يُنْتَفَع به على الإطلاق؛ أو يكون هذا المعنى لا يدل في[١١] وقت من الأوقات، لكنه يكون نافعاً لمن هو في حال[١٢] علة. وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط، ينتفع به من غير أن يقال أي وقت كان[١٣]. ـ والذي 30 يقال على الإطلاق هو الذي يقال إنه حسن أو ضد ذلك من غير أن يزيد عليه[١٤] شيئاً، مثال ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حَسَن مطلق[١٥]، بل نقول إنه حسن عند قوم؛ فليس هو إذاً حسناً على الإطلاق. وقد تقول: إن عبادة الله حسنة، من غير أن تضيف إلى قولك شيئاً آخر، وذلك أن عبادة الله 35 على الإطلاق حسنة. ـ فيجب متى ظُنَّ بشيء من الأشياء أنه حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزاد فيه[١٦] شيء من الأشياء، فهو كذلك على الإطلاق.

تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا.

وُجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته: في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصحّ لنا معناها؛ ونحن

---

(١٠) إسحٰق: لعله أن يكون اسم الرجل الذي بنى مدينة طرابلس، على واضع سنتهم هذه لعنة الله، وعليهم لقبولهم منه.
(١١) على (فوق).
(١٢) حالة (ب).
(١٣) يقال (في الهامش: يبالي) في أي وقت (فوق).
(١٤) يضيف إليه (فوق).
(١٥) مطلقاً (م).
(١٦) يضاف إليه (فوق).



نراجع النظر فيها، فما صحّ لنا معناه منها نبّهنا عليه إن شاء الله.

نُقلت من نسخة الحسن بن سَوار، التي صحّحها من نسخ نظر فيها على أبي بشر، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبته النسخ السريانية.

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخةٌ عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحَّح الذي نُقل من اليوناني، وقابل بهما عليه؛ وأنه قوبل بهما أيضاً اليوناني، وصُحِّحتا بحسب ذلك، فكان أيضاً موافقاً.





بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الثالثة منه
[تلاوة مواضع العَرَض]

ـ ١ ـ
[مواضـع]

- 116a -

(٢٦٥/ب) قال:

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء أي الأمور آثر أو أفضل، سواء كانت
5 الأمور اثنين أو أكثر من ذلك. ويجب أوّلاً أن نعلم أنّا لسنا نجعل البحث في
الأشياء الكثيرة التباعد التي لبعضها من(١) بعض فرقٌ عظيم، لأنه ليس أحدٌ
يشك فيقول أي الأمرين آثر: السعادة(٢) أم الغنى؟ لكن في الأشياء المتقاربة
10 التي يلحقنا فيها الشك دائماً في(٣) أيّما منها ينبغي أن نضيف(٤) الأكبر، من
قِبَل أنّا لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضل. فمن البيّن في أمثال هذه
أنه إذا تبيّن فضلٌ واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذي يوجد فيه الفضل هو
الآثر.

فأوّل ذلك أن ما هو أطول زماناً وأكثر ثباتاً آثر مما هو دونه في هذه
15 الحال. وما يُفَضِّله(٥) عند الاختيار الرجل الأديب(٦) والصالح(٧) أو الشريعة

---

(١) بين (فوق).
(٢) السعادة غاية الخيرات القصوى وكمالها.
(٣) على (فوق).
(٤) نزيد (فوق).
(٥) يتمسك به (فوق).
(٦) العاقل (فوق).
(٧) الأديب من له الفضيلة الفكرية، والصالح من له الفضيلة الخلقية ـ قاله الإسكندر.

الصحيحة، أو الذي يختاره في واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذوو الفضل بما هم كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل بمنزلة ما يختاره في صناعة الطب والنجارة أكثر المتطببين والنجارين أو كلهم؛ أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس، أو كلهم، وما تختاره جميع الأشياء ـ بمنزلة الحيوان ـ، فإن جميع الأشياء تشتاق الخير.

20 وينبغي أن يكون ما نحن مُزْمِعون أن نصفه يسوق إلى شيء نافع ـ أيّ شيء كان. والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب[٨] العلم الأفضل؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم الذي يخصه؛ وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه مثل أن العدالة أفضل من العادل، وذلك أن تلك في جنس الخير، وهذا لا، 25 وتلك بالذات خير، وهذا لا. وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء إن الجنس ذات له، متى لم يكن موجوداً في الجنس ـ مثال ذلك أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً[٩] له، وكذلك في الأشياء الأُخَر. والمأثور[١٠] من (٢٦٦/أ) أجل نفسه آثر من المأثور من أجل غيره ـ مثال ذلك أن الصحة آثر من 30 الرياضة لأن تلك مأثورةٌ من أجل نفسها، وهذه من أجل غيرها. ـ والمأثور بذاته آثَرُ من الذي هو بالعَرَض، مثال ذلك أن كون الأصدقاء عدولاً آثرُ من كون الأعداء كذلك[١١]، فإن ذاك مأثور بنفسه، وهذا بالعرَض، وذلك أنّا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر. وهذا المعنى والذي 35 قبله شيءٌ واحد، وإنما يختلفان بالجهة. وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحبه بنفسه وإن لم تَرْتَجِ من ذلك شيئاً[١٢] ولو كانوا بالهند، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فإنما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا ينالنا منهم ضرر.

- 116b - وما كان سبباً للخير بذاته آثر مما هو سبب بالعرض، كما أن الفضيلة

---

(٨) في (فوق).
(٩) ذات (م).
(١٠) المؤثر (فوق).
(١١) كذلك (ـ م).
(١٢) شيء (م).

آثر من البخت، لأن تلك سببٌ بذاتها، وهذا سببٌ بالعرض. وكذلك ما جرى هذا المجرى. وعلى هذا المثال الأمرُ في الضد، وذلك أن الذي هو سبب للشر بذاته يُتَجَنَّبُ أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت، فإن تلك بذاتها شر، والبخت بالعرض. وما كان على الإطلاق عند كل إنسانٍ خيراً آثر مما هو خيرٌ عند واحد، بمنزلة ما أن الصحة آثَرُ من البَطّ[١٣]، لأن تلك خير على الإطلاق، وهذا خير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى البَطّ. وما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع، بمنزلة ما أن العدالة آثرُ من العادل، لأن تلك بالطبع، وهذا مكتسب. وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو آثر، مثل أن ما هو موجود لله آثر مما هو موجود للإنسان، وما هو موجود للنفس آثر مما هو للبدن. وما يخص الأفضل أفضلُ مما يخص الأخسّ، مثل: أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان. فإنهما بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان. فأما بالأشياء التي تخصهما فقد يَفْضُلُ أحدُهما صاحبَه. وما كان في الأمور التي هي أفضل أو أقدم أو أكرم، فهو أفضل ـ مثل ما[١٤] أن الصحة أفضل من الشدّة والجمال، لأن تلك في الأشياء الرطبة واليابسة، وبالجملة في الأشياء التي هي أوّل ما منه تركب الحي، وهذان في الأشياء الأخيرة، وذلك أن الشدّة في العصب والعظام، والجمال يظنّ به أنه اعتدال ما للأعضاء. ـ والغاية آثر مما يسوق[١٥] إلى الغاية. وإن كان ما يسوق إليهما اثنين، فأقربهما إليها آثر. وبالجملة، ما يسوق إلى الغاية في المعاش[١٦] آثر من الذي يسوق[١٥] إلى شيء آخر، مثال ذلك أن ما ينتفع به في السعادة آثر مما يُنتفع به في الأدب. ـ وما هو ممكن آثر مما هو غير ممكن. ـ وأيضاً متى كان شيئان فاعلين، فإن الذي غايته أفضل هو آثر. وأيضاً من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها، كان الفاعل آثر من

(٢٦/ب)

---

(١٣) العلاج (فوق).

(١٤) ما (– ب).

(١٥) يؤدّي (فوق).

(١٦) في اليوناني: السيرة (فوق).

الغاية ـ مثال ذلك أنه إن كانت السعادة تفضُل الصحةَ بأكثر من فضلِ الصحة على المُصِحّ، فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة. وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة الصحةَ بفضل فاعل السعادة على فاعل الصحة، والصحة
30 تفضل المُصِحّ بقليل، ففاعل السعادة يفضل المُصِحّ بأكثر مما تفضل الصحةُ المُصِح. فمن البيّن أن فاعل السعادة آثر من الصحة، وذلك أنه يفضل على
35 شيء واحد بعينه بشيء كثير.

وأيضاً فإن الأجود بذاته والأكرم[١٧] والأحمد هو آثر، بمنزلة أن الصحة آثر من الغنى، والعدالة من الشدّة، لأن تلك من الأشياء الكريمة[١٨] المحمودة بذاتها، وهذه ليست بذاتها، لا بل من أجل غيرها. وذلك أنه ليس
- 117a - أحد يُكْرِم الغنى لذاته، لكن لشيء آخر. فأما الصحة فتُكْرَم بنفسها وإن لم يَقْدِر أن ينالنا منها شيء[١٩] آخر.

---

(١٧) الأنفس (فوق).
(١٨) النفيسة (فوق).
(١٩) شيئاً (م).



ـ ٢ ـ

[مواضع أخرى]

5 وأيضاً متى كان شيئان متقاربين جداً، ولم يمكنّا أن نبيّن أن أحدهما يَفْضُلُ الآخر في شيء أصلاً، فينبغي أن ننظر في توابعهما: وذلك أن الذي يتبعه خيرٌ أكثر هو آثر، وإن كانت توابعهما شراً والذي[١] يتبعه شرٌّ أقل هو آثر؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعاً مأثورين، فليس يمنع مانع من أن يكون 10 يتبعهما شيءٌ مكروه. ـ والبحث عن الإتباع يكون على وجهين: وذلك أن ٢٦١/أ) الشيء يتبع الشيء بالتقدّم والتأخر. مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدّم، والتعلم به متأخر؛ والتابع بأَخَرةٍ في 15 أكثر الأمر أفضل. فينبغي أن نأخذ من التوابع أنفعها.

. وأيضاً الخيرات الكثيرة آثر من التي هي أقل: إما على الإطلاق وإما إذا كانت أشياء توجد في غيرها وكان الأقل في الأكثر. والعناد في ذلك هو أن يكون أحدهما من أجل الآخر ينفع وذلك أنه ليس يكون[٢] مجموع الاثنين 20 آثر من الواحد. مثال ذلك قولنا: أن يصح، والصحة آثر من الصحة، لأن قولنا أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة. وليس يمنع مانع أن يكون ما ليس بخير آثر مما هو خير، بمنزلة أن السعادة وغيرها مما ليس هو خيراً آثر من العدالة ومن الشجاعة. وهذه إذا كانت مع لذة، آثر من التي تكون بغير لذة.

---

(١) فالذي (فوق).

(٢) جملة: «أحدهما من. . . ليس يكون» (− ب).

25 وإذا كانت بغير أذى فهي آثر من التي مع أذى.

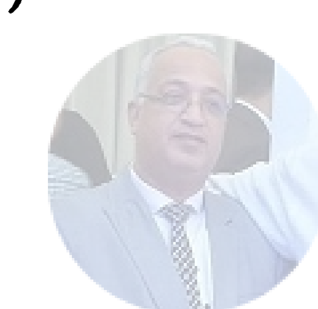
وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوّته أعظم فيه يكون آثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى[٣] في الشيخوخة آثر منها في الشباب، لأن قوّتها في الشيخوخة أعظم، وعلى مثل[٤] ذلك الأدب[٥] في وقت الشيخوخة آثر. وذلك أن ليس أحدٌ يختار الشباب رؤساء[٦]، من قِبَل أنه لا يرى أنهم
30 أدباء[٧]. فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة في الشباب أشد. وكذلك العِفّة، وذلك أن الشباب أشد تأذّياً بالشهوات من الشيوخ.

35 والشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة. وذلك أن تينك نافعتان دائماً، وهذه في بعض الأوقات. ـ والشيء[٨] إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره[٩] أصلاً ـ آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي، كالحال في العدالة
- 117b - والشجاعة. وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا[١٠] عدولاً لم ينتفع بالشجاعة؛ وإذا كانوا كلهم شجعـاً[١١] انتُفِع بالعدالة.

وأيضاً الموضع المأخوذ من الفساد والاطّراح والكون والاتخاذ[١٢]
(٢٦٧/ب) والتضادّ ينبغي أن يُنْظَر فيه، وذلك أن الأمور التي نتجنب فسادها أكثر هي
5 آثر؛ وكذلك الأمر في الاطّراح والتضادّ. وذلك أن ما كان اطّراحه أو ضدّه يُتَجَنَّب أكثر فهو آثر. والأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التي اتخاذها وكونها آثر هي أيضاً آثر.

---

(٣) الغم (فوق)؛ النعم (حاشية ب).
(٤) مثل (فوق).
(٥) الحكم (فوق).
(٦) مدبرين (فوق).
(٧) حكماء (فوق).
(٨) الذي (فوق).
(٩) شيء آخر (فوق).
(١٠) كان (م).
(١١) شجعان (ب).
(١٢) والتمسك (فوق).



10 وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وآثر، والذي هو أكثر شَبَهاً به هو أفضل وآثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضاً بالأفضل آثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آآس أفضل من أدسوس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق.
15 وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آآس يشبه[١٣] بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيراً وليس شبيهاً بآشلوس.

وينبغي أن ننظر لعلّة شبيهٍ فيما هو أولاً[١٤] أن يُضْحَكَ منه ـ بمنزلة ما أن القرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به. فإن القرد ليس بأفضل من
20 الفَرَس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضاً إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس: فإن[١٥] الأشبه بالأفضل أفضل. وقد يعاند هذا القول أيضاً، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شبهاً يسيراً، والآخر يشبه الأخسَّ شبهاً كثيراً ـ مثال ذلك أن يكون
25 آآس يشبه أشلوس شبهاً يسيراً، وأذسوس يشبه نسطر[١٦] شبهاً كثيراً. أو[١٧] أن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخسّ، والآخر يشبه الأخسّ فيما هو أفضل: كشَبَه الفرس بالحمار والقرد بالإنسان.

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر آثر مما هو دونه في هذه الحال؛ والشيء الذي هو أصعب أيضاً آثر. وذلك أنّا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر. ـ وكذلك أيضاً ما هو أكثر خصوصاً، آثرُ مما هو أكثر
30 عموماً. ـ وما هو أيضاً عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو آثر، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه[١٨] آثر مما يلحقه ذلك.

٢٦٨/أ) وأيضاً إن كان على الإطلاق كذا أفضل من كذا، فإن المتقدّم في الفضل مما في هذا، أفضل من المتقدم في الفضل مما في الآخر ـ مثال ذلك

---

(١٣) أشبه (فوق).
(١٤) أولى (ب).
(١٥) وإن (فوق)؛ (– ب).
(١٦) اسم رجل (فوق).
(١٧) و (ب).
(١٨) الصعوبة، النَّصَب (فوق).

أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس، فإن المتقدّم من الناس في الفضل أفضل من المتقدّم في الخيل في الفضل. وإن كان المتقدّم في الفضل أفضل
35 من المتقدّم في الفضل، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا ـ مثال ذلك أنه إن كان المتقدّم من الناس في الفضل أفضل من المتقدّم في الخيل، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس.

- 118a - وأيضاً ما يناله[١٩] الأصدقاء آثر عندنا مما لا ينالونه[٢٠]؛ وما يجب أن نفعله بالصديق أكثر مما يفعله بأَفْناء[٢١] الناس هو آثر عنده ـ أمثال[٢٢] ذلك أن الإنصاف والإحسان أفضل من الظنّ[٢٣]، وذلك أنّا نحب أن نعدل[٢٤] على أصدقائنا، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منّا إليهم بالظنّ.
5 ونحب أن نفعل بأَفْناء الناس عكس ذلك.

والأشياء التي هي من الفضل أفضلُ من الأشياء الضرورية. وربما كانت آثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري. وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست آثر أيضاً.
10 وذلك أنه ليس إن كان[٢٥] الأفضل ضرورياً فهو أيضاً آثر، لأن التفلسف أفضلُ من اقتناء المال، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لا بدّ منه. والذي من[٢٦] الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعدَّ الإنسانُ معها أشياءَ أُخَرَ جيدة. ويكاد أن يكون الأمر الضروريّ آثر؛ والذي من
15 الفضل أفضل.

---

(١٩) يشترك، ننيله، فيه (فوق).
(٢٠) يشتركون فيه بنيلهم.
(٢١) بمن اتفق.
(٢٢) مثال (ب).
(٢٣) أن يظنّ بنا (فوق).
(٢٤) ننصف (فوق).
(٢٥) إذ كان الشيء أفضل، فهو من الضرورة آثر، وذلك أن. . . (فوق).
(٢٦) منه (ب).

وما لم يكن اكتسابه من غيره، آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره ـ كحال العدالة عند الشجاعة. وإن كان هذا الشيء مأثوراً بغير هذا الشيء وهذا ليس هو مأثوراً من غير هذا الشيء ـ مثال ذلك أن القوّة ليست مأثورة 20 بغير فهم، والفهم مأثور بغير قوّة. وإن نحن كتمنا(٢٧) أحد أمرين ليظنّ بنا أن الأمر الباقي موجود لنا، فذلك الذي يجب أن يظنّ بنا أنه لنا، آثر عندنا ـ مثال ذلك أنّا نكتم(٢٨) الحرص، ليظنّ بنا أنّا مطبوعون(٢٩).

وأيضاً الشيء الذي بِفَقْدِه يقل إنكار(٣٠) من يستقله هو آثر، والشيء 25 الذي بفقده(٣١) لا يكثر إنكار(٣٢) من يستقله هو آثر.

---

(٢٧) جحدنا (فوق).

(٢٨) نجحد (فوق).

(٢٩) جيدو (ص: جيدوا) الطبع.

(٣٠) إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده (فوق).

(٣١) في نسخة أخرى: الذي بقربه يكثر.

(٣٢) أخرى: إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده هو آثر.

ـ ٣ ـ

[مواضع أخرى]

(٢٦٨/ب) وأيضاً ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخص النوع، هو آثر مما ليست له تلك الفضيلة؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذي هي[١] له أكثر.

وأيضاً إن كان شيء يفعل خيراً بمن يَحْضُرُه وآخر لا يفعل، فإن الذي 30 يفعل آثر، كما أن المسخِّن أسخن[٢] مما لا يُسخِّن. وإن كانا كليهما[٣] يفعلان ذلك، فأكثرهما فعلاً آثر أو الذي يجعل الشيء الأفضل والأخص[٤] خيراً ـ بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك، والآخر يجعل البدن.

وأيضاً ينبغي أن ننظر فيما كان من التصاريف والاستعمالات والأفعال 35 والأعمال، وننظر في هذه أيضاً من تلك لأن بعضها يتبَع بعضاً ـ مثال ذلك أنه إن كان ما يجري على جهة العدل آثر مما يجري على جهة الشجاعة فإن العدالة آثرُ مِنَ الشجاعة. وإن كانت العدالة آثر من الشجاعة، فإن ما يجري على جهة العدل آثرُ مما يجري على جهة الشجاعة، وكذلك الأمر في الأشياء الأُخَر.

- 118b - وأيضاً إذا كان شيء[٥] واحد بعينه يوجد شيء هو أجود[٦] منه وآخر

---

(١) هي (ـ ب).
(٢) آثر (فوق).
(٣) كلاهما (ب).
(٤) أي الأشرف (فوق).
(٥) لشيء (ب).
(٦) خير (فوق).

دونه في الجودة[٧]، فإن الأجود آثر؛ وإن كان أحد الاثنين أجود[٨] بكثير. ـ وأيضاً ما كانت زيادته[٩] آثر من زيادة[١٠] غيره فهو أيضاً آثر ـ مثال ذلك أن المحبة[١١] آثر من المال، وذلك أن زيادة إفراط[١٢] المحبة آثر من زيادة 5 المال. والشيء الذي هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيه[١٣] لنفسه[١٤] آثر عنده مما يكون شبيه غيره، بمثولة ما[١٥] أن الأصدقاء آثر من الأموال.

(٢٦٩/أ) وأيضاً ما يكون من الزيادة وهو أن ننظر إن كان إذا زيد على شيء 10 واحد بعينه جَعَلَ الجملة آثر. وينبغي أن نتوقّى أن نقدّم الأشياء التي أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام، أو هو معين[١٦] له بضرب من الضروب، والآخر لا يستعمله ولا هو له[١٧] معين، بمنزلة المنشار والمنجل 15 مع النجارة، وذلك أن المنشار إذا قُرِنَ بالنجارة كان آثر؛ فأما على الإطلاق فليس هو آثر. وأيضاً إذا زيد على الأقل فجعل الجملة أعظم. ـ وكذلك من النقصان، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد بعينه فجعل الباقي أقل، هو أعظم.

20 وينبغي أن ننظر إن كان الواحد مأثوراً من أجل نفسه، والآخر من أجل الظن[١٨]، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال. وحَدُّ الشيء الذي هو عند

---

(٧) الخير (فوق).

(٨) أخير (فوق).

(٩) إفراطه (فوق).

(١٠) إفراط (فوق).

(١١) الصداقة (فوق).

(١٢) ضرب على «إفراط» بالأحمر، ووضع فوق «زيادة» بالأحمر (+ حاشية ب).

(١٣) شبيهاً (ب).

(١٤) بنفسه (فوق).

(١٥) مثل ما (فوق) (حاشية ب).

(١٦) يعين (ب).

(١٧) له (– ب).

(١٨) الرأي (فوق).

الظنّ هو ما إذا لم يكن أحدٌ يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون لهِ. ـ وإن كان أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظنّ مأثوراً، والآخر من أجل أحدهما
25 فقط، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر. والذي هو أكرم بذاته هو الذي يؤثره من أجل نفسه أكثر، من غير أن نكون مُزْمِعين على أن نستفيد منه شيئاً آخر.

وينبغي أيضاً أن نُمَيِّز[١٩] على كم جهة يقال المأثور، ومن أجل أي الأشياء: بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيذ. وذلك أن الذي هو نافع[٢٠] عند
30 جميع الأشياء أو عند أكثرها هو الآثر متى كان يجري أمره على المشابهة. وإذا كانت أشياء بأعيانها موجودة لكليْها، فينبغي أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ أو[٢١] أجمل أو أنفع[٢٢]. وأيضاً ما كان من أجل الأفضل هو آثر بمنزلة أن ما هو من أجل الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة. ـ وكذلك الأمر في الأشياء التي تُتَجنَّب، وذلك أن الذي يعوق عن الأمور المأثورة أكثر
35 هو يَتَجَنَّبُ أكثر، بمنزلة ما يُتَجَنَّب المرض أكثر من القبح، إذ كان المرض
(٢٦٩/ب) مانعاً من اللذة ومن أن يكون الإنسان فاضلاً. ـ وأيضاً الموضع المأخوذ من التبيّن بأن الموضع[٢٣] مُتَجَنَّبٌ ومأثور على مثالٍ واحد. وذلك أن ما يختاره الإنسان ويتجنبه على مثالٍ واحد يُؤْثَر أقلَّ من المأثور فقط.

---

(١٩) نلخص، نفصل (فوق).
(٢٠) موافق (فوق).
(٢١) و (ب).
(٢٢) أوفق (فوق).
(٢٣) الموضوع (فوق).

ـ ٤ ـ

[تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة]

- 119a - فينبغي أن نجعل مقايسة بعضها إلى بعض كما وصفنا. ـ وهذه المواضع بعينها نافعة في التبيين بأن شيئاً من الأشياء ـ أيَّ شيء كان ـ متجنَّبٌ أو مأثور. وذلك أنه ينبغي أن ننتزع فصل أحدهما عن[1] الآخر فقط، لأنه إن 5 كان الإكرام[2] آثر، فالكريم مأثور، وإن كان الأنفع آثر، فإن النافع مأثور. وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأُخَر له هذه المقايسة. وفي بعض الأشياء نقول بحسب مقايسة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأثور، أو 10 أحدهما ـ مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع، وآخر ليس بالطبع، لأنه من البيّن أن الخير بالطبع مأثور.

---

(١) على (فوق).

(٢) الأكرم (ب).

ـ ٥ ـ

[تعميم المواضع السالفة]

(٢٧٠/أ) وينبغي أن نأخذ هذه المواضع ـ ما أمكن ـ أخذاً كلياً في الأكثر والأعظم، وذلك أنها إذا أخِذَت على هذا الوجه كانت نافعة في أشياء كثيرة.

15 وقد يمكن[١] أن نجعل بعض هذه المواضع التي وصفنا أكثر عموماً[٢] متى غَيّرنا تسميتها قليلاً ـ مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحالٍ ما، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع بها. ـ وإن كان واحد[٣] يفعل وآخر لا يفعل، فإن الذي له ذلك الشيء الذي يخص هو بهذه الحال في وقت ما إذا كان يفعل، أكثر من الذي لا يفعل[٤]. فإن كانا كليهما يفعلان[٥]، فإن الذي يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر. ـ وأيضاً إن كان شيء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر

20 منه، وهذا بهذه[٦] أقل منه، وإن كان هذا من الذي هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال وكان هذا بهذه الحال ليس بأكثر من الذي هو بهذه الحال، فمن البيّن أن الأوّل بهذه الحال أكثر.

---

(١) ينبغي (فوق).

(٢) كلية (فوق).

(٣) هذا (فوق).

(٤) في السرياني: الذي هو مقتني لغوٍ مثل هذا، فإن الذي يصير به الذي يوجد له مثل هذا هو أكثر في باب مثل هذا.

(٥) كان كلاهما يفعل (ب).

(٦) بها (فوق).



وأيضاً من الزيادة إن كان ما زيد على شيء واحد بعينه يجعل الجملة أكثر بهذه الحال، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل، يجعل 25 الجملة بهذه الحال أكثر. وعلى هذا المثال أيضاً من النقصان، وذلك أن الشيء الذي إذا نَقَصَ صار الباقي منه بهذه الحال أقل، هو بهذه الحال أكثر. والأشياء التي هي أقل مخالطة للأضداد هي بهذه الحال أكثر ـ مثال ذلك أن الشيء يكون أشدَّ بياضاً إذا كان أقلَّ مخالطةً للأسود.

وأيضاً مما هو غير ما[٧] وصفنا أوّلاً ما كان يقبل القول الذي يخص الموضوع أكثر، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرِّق للبصر، 30 والذي هو أشدّ بياضاً هو اللون الذي يفرّق البصر أكثر.

(٧) خارجاً عما (فوق).

ـ ٦ ـ

[تطبيق المواضع السالفة على العرض المحمول الخاص]

وإن وضعت المسألة جزئية، لا كلية، فإن أُوْلَى المواضع التي وصفناها كلية، مثبتة أو مبطلة، نافعةٌ كلها. وذلك أنّا إذا أثبتنا إثباتاً كلياً أو 35 أبطلنا، نكونُ قد[1] بَيَّنا أيضاً تبييناً جزئياً. وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل، فقد يوجد لواحدٍ أيضاً. وإن كان لا يوجد ولا لواحدٍ، فليس يوجد لواحد. ـ إلا أن أشرف المواضع وأعمَّها التي من المتقابلات ومن النظائر ومن التصاريف. وذلك أن قولنا: إن كانت كل لذةٍ خيراً، فكل أذى شر، - 119b - قول شبيهٌ في الشهرة بقولنا: إن كانت لذةٌ ما خيراً، فأذى ما شرٌّ. وأيضاً إن كانت حاسّة ما ليست قوّة، فعدم حاسّة ما ليس هو لا قوّة. وإن كان مظنونٌ ما معلوماً، فظنٌّ ما علمٌ. وأيضاً إن كان شيء مما[2] يجري على جهة 5 الجور[3] خيراً، فجورٌ[4] ما خير. وأيضاً إن كان شيء من الجور شراً، فشيء من العَدل خير. وإن كان شيء مما يلتذ متَجنَّباً، فلذةٌ ما متجنَّبة. وعلى ذلك (٢٧٠/ب) المثال، إن كان شيء مما يلتذ به نافعاً، فلذة ما خير[5]. وكذلك يجري الأمر في الأشياء المفسدة، وفي الكون والفساد؛ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء، وهو مفسد للذة أو لعلم[6]، خيراً، فلذةٌ ما أو علم ما يكون من 10 السرور. وكذلك إن كان فسادٌ ما لعلم من الخير، وكونه من الشر، فعلمٌ ما

---

(١) قد (– ب).

(٢) ما (فوق).

(٣) لا عدالة (فوق).

(٤) فلا عدالة ما (فوق).

(٥) نافعة (فوق).

(٦) العلم (ب).

يكون من الشرور. مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من[٧] الناس الشر[٨] خيراً أو تذكره شراً، فلا علم[٩] بما يفعله إنسان من الناس من الشر 15 شر. وكذلك يجري الأمر في الباقية: وذلك أن الشهوة[١٠] في جميعها تجري مجرى واحداً.

وأيضاً الموضع الذي من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد. وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضاً يكون بتلك الحال ـ مثال ذلك أنه إن كان علمَ ما خيراً أكثر من اللذة، ولم يكن 20 علم من العلوم خيراً، فليس لذةٌ ما أيضاً تكون خيراً. وكذلك أيضاً ما يوجد من الأقل وما[١١] يجري على مثالٍ واحد. وذلك أنه قد يمكن أن نُثْبِتَ بها وأن نُبْطِل. غير أن الأمرين جميعاً ممكنان من الذي يجري على مثال واحد. فأما من الأقل فليثبتَ فقط[١٢]، لا للابطال. وذلك أنه إن كانت قوّةٌ ما خيراً 25 على مثال ما عليه علم ما، وكانت توجد قوّة ما خيراً، فعلم ما يوجد كذلك. وإن كان[١٣] لم يوجد ولا قوّة واحدة خيراً، فليس يوجد ولا علم واحد خيراً. وإن وجدت قوّة واحدة خيراً أقل من علم، وكانت توجد قوّة ما خيراً، فقد يوجد علم ما إذاً خيراً. وإن لم توجد ولا قوّة واحدة خيراً، فليس يجب ضرورةً أن يكون ولا علم واحدٌ أيضاً خيراً. فمن البيّن أن الإثبات فقط إنما 30 يكون من الأقل.

فأما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من ٢٠/أ واحدٍ بعينه. وأيضاً إذا أخذنا الشيء الذي هو أَوْلىٰ بتلك الحال ـ مثال ذلك 35 أنه: إن أنزلنا أن علما ما خيرٌ، أو تبيّن أن الحلم[١٤] ليس بخير، ـ لم يكن

(٧) من (– ب).
(٨) القبيح (فوق).
(٩) فالعلم (فوق).
(١٠) الشهرة (ب).
(١١) ومما (فوق).
(١٢) فقط (– ب).
(١٣) كان (– ب).
(١٤) الفهم (فوق).

ولا علم واحد خيراً، لأنه ولا الذي هو أَوْلَىٰ بأنْ يظنّ به ذلك ـ كذلك.

وأيضاً يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أو لا يوجد ـ مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائتة، فسائر النفوس كذلك؛ وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائتة، فليس سائر الأنفس غير مائتة. فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغي أن نتبيّن أنه ليس موجوداً لواحد. وذلك أنه يلزم من قِبَل الوضع أنه ولا لواحد يوجد. وإن - 120a - أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغي أن يتبيّن أنه يوجد لواحد، وذلك أنه بهذا الوجه أيضاً يلزم أنه يوجد للجميع. ومن البيّن أن الذي يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يُقِرُّ بالجزئي أن يقرّ بالكلي، لأنه يسأل 5 أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد.

فإذا كانت المسئلة غير محصّلة[١٥]، فقد يمكن الإنسان أن يبطل على نحو واحد ـ مثال ذلك أنه إن قال قائل: إن اللذة خير أو ليست[١٦] بخير، من غير أن يُستثنى بشيء آخر. وذلك أنه إن قال إن لذة ما خيرٌ، فقد ينبغي أن يبيّن بياناً كلياً أن ولا لذة واحدة خيراً[١٧]، إن هو أراد[١٨] أن يرفع 10 الموضوع. وكذلك إن قال إن لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبيّن بياناً كليّا أن كل لذة خيرٌ. فأما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع. وذلك أنّا إن بيّنا أن لذة ما خيرٌ لم نكن رفعنا بعدُ الموضوعَ. ـ فمن البيّن أنه إنما 15 يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة. فأما أن يصحح فعلى (٢٧١/ب) وجهين[١٩]: وذلك أنّا إن بيّنا بياناً كلياً أن كل لذة خير[١٧]، أو أن لذة ما خيرٌ، صار الموضوع مبيّناً. وكذلك إن احتيج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير، فإنّا إن بيّنا أن ولا لذة واحدة خيراً، أو أن لذة واحدة ليست خيراً، كنّا قد أقررنا[٢٠] بالأمرين جميعاً على الكلي والجزئي أن لذة ما ليست

---

(١٥) أي ليس فيها استثناء.

(١٦) ليس (م).

(١٧) خيراً (م)؛ وهكذا في سائر المقطع.

(١٨) كان مزمعاً بأن (فوق).

(١٩) جهتين (فوق).

(٢٠) قلنا (فوق).

20 خيراً. ـ وإذا لخص[٢١] الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال ـ مثال ذلك إن وضع أن خيراً يوجد للذة ما، وللذة ما ليس يوجد، وذلك أنه إن تبيّن أن كل لذة خيراً أو أنه ولا لذة واحدة خيرٌ، صار الموضوع مرتفعاً. ـ فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيراً، أمكن أن نرفع الموضوع على 25 ثلاثة أوجه. لأنّا إذا تبينا[٢٢] أن كل لذة خيراً، أو أنه ولا لذةَ واحدةً خيراً، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير، نكون قد رفعنا الموضوع. وذلك أن الوضع إذا لخّص تلخيصاً أكثر ـ مثل أن نقول: الحلم[٢٣] وحده من الفضائل علم ـ فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه: وذلك أنه إذا تبيّن أن كل 30 فضيلة علم، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم، أو أنه ولا الحلم نفسه علم، ارتفع الموضوع.

وقد يُنتفع بالنظر في الجزئيات التي[٢٤] يمكن أن يوجد فيها شيء، أو لا يوجد، كما هو في المسائل الكلية.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأجناس بأن نقسمها بالأنواع إلى أن نبلغ إلى 35 الأشخاص، كما قلنا آنفاً. وذلك أنه إن تبيّن أنه موجود للجميع، أو أنه ولا لواحد، فينبغي إذا أثبت[٢٥] بأشياءَ كثيرةٍ أن تسأله الإقرار بالشيء الكلي، أو تأتي بعنادٍ في شيء واحد أنه ليس كذلك.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي يمكن فيها تلخيص العَرَض إما بالنوع وإما بالعدد، إن كان ليس يوجد ولا لواحد[٢٦] من هذه ـ مثال ذلك 120b أن تقول: إن الزمان ليس يتحرَّك، ولا هو حركة، بعد أن تُحصى أنواع الحركة: كم هي؟ وذلك أنه إذا لم يكن واحد[٢٧] منها موجوداً للزمان، فمن البيّن أنه ليس يتحرك، ولا هو أيضاً حركة. وكذلك نرى أن النفس

---

(٢١) فُصِّل (فوق).
(٢٢) بينا (فوق).
(٢٣) الفهم (فوق).
(٢٤) الذي (فوق).
(٢٥) أتيت (ب).
(٢٦) واحد (فوق).
(٢٧) واحداً (م).

ليست عدداً، بأن نقسّم العدد ونقول: إن كل عدد إما زوج، وإما فرد. فإن
5 كانت النفس ليس بزوج ولا فرد، فمن البيّن أنها ليست عدداً.

فعلى هذا الطريق، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن نحتج في العرض.

تمت المقالة الثالثة من كتاب طوپيقا.

قوبل به فكان مطابقاً[٢٨].

(٢٨) موافقاً (ب).



بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الرابعة منه
[المواضع المشتركة للجنس]

ـ ١ ـ
[مواضـع]

(٢٧٢/أ) قال:

وبعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأشياء النافعة في الجنس والخاصة. وهذه الأشياء اسطقسات[١] للأشياء النافعة في الحدود. والبحث عن هذه 15 بعينها فقَلَّما يستعمله الجدليون. فإن وضع جنس شيء من الأشياء، فينبغي أوّلاً أن ننظر في جميع الأشياء المجانسة للشيء الموصوف[٢]: هل يوجد شيء منها لا يُحمل عليه ذلك الجنس، كالحال في العَرَض؟ ـ مثال ذلك: إن وضع الخير جنساً للذة، فينبغي أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير. وذلك أن الأمر إن كان كذا، فمن البيّن أن الخير ليس بجنس للذة، لأن الجنس 20 يُحمل على جميع الأشياء التي تحت نوْعٍ واحد بعينه. ـ وأيضاً ينبغي أن /ب) ننظر إن كان لا يُحمل من طريق ما هو، لكن يُحْمَل بمنزلة العرَض، كما يُحمَل الأبيض على الثلج، والمتحرّك من ذاته على النفس[٣]، وذلك أنه ليس

---

(١) أصول (فوق).

(٢) الموضوع (فوق).

(٣) في نسخة أخرى: فلذلك ليس الأبيض جنساً للثلج.

الأبيض ذاتاً للثلج، ولا المتحرّك من ذاته[٤] ذاتاً[٥] للنفس؛ وإنما يعرض
25 للنفس أن تتحرّك كما يعرض للحيّ مراراً أن يمشي وأن يكون شيئاً ماشياً.
وأيضاً فإن المتحرّك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل
والمفعول[٦]؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ما هو الثلج، لكن يدلّ على
أي شيء[٧] هو. فليس يُحمل واحدٌ منهما[٨] إذن من طريق ما الشيء،
والجنس يحمل من طريق ما الشيء.

30 وينبغي أن ننظر خاصةً في تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس
الموصوف ـ مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضاً. وذلك أنه قد يمكن
أن يكون شيء يُحَرّك نفسه وأن لا يحرّكها؛ وكذلك يمكن أن يكون شيء
أبيض وألا يكون. فليس واحدٌ منهما إذاً جنساً، لكن عرضاً. لأنّا قد كنا قلنا
35 إن العَرَض هو الذي يمكن أن يوجد لشيء وألا يوجد.

وأيضاً[٩] ينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع في قسمة واحدة
بعينها، لكن يكون هذا جوهراً وهذا كيفاً، أو يكون هذا مضافاً وهذا كيفاً ـ
مثال ذلك أن الثلج واللَّقْلَق[١٠] جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف،
- 121a - فليس الأبيض إذاً جنساً للثلج ولا لِلَّقْلَق. وأيضاً فإن العلم من الأشياء
المضافة[١١]، والخير والجميل كيف ما، فليس إذاً الخير والجميل جنساً
للعلم، لأن الأشياء التي هي أجناسٌ للمضافات ينبغي أن تكون هي أيضاً من
المضافات، كالحال في الضِّعف، لأن الكثير الأضعاف ـ إذ هو جنس
5 للضِّعْف ـ هو من المضافات أيضاً. وبالجملة، أقول إنه ينبغي أن يكون
الجنس والنوع تحت قسمة واحدة أبداً. وذلك أنه إن كان النوع جوهراً،
فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضاً. وإن كان النوع كيفاً، فينبغي أن يكون

(٤) يريد الحركة من الذات (فوق).
(٥) ما هو (فوق).
(٦) والمنفعل (فوق).
(٧) حال (فوق).
(٨) منها (ب).
(٩) وأيضاً (– ب).
(١٠) ققنس (فوق).
(١١) المضافة (فوق).



(٢٧٠/أ) الجنس مِثْلَه كيفاً ـ مثال ذلك: إنْ كان الأبيض كيفاً فاللون كيفٌ. وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأُخَر.

10 وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكن[١٢] أن يشارك الجنسُ الشيءَ الموضوع في الجنس. وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدَّ مشاركةٍ. فمن البيّن أن الأنواع تشارك الأجناسَ، والأجناس لا تشارك الأنواع. وذلك أن النوع يقبل حدَّ الجنس، والجنس لا يقبل حدّ النوع. 15 فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه ـ مثال ذلك إن وصف إنسانَ من الناس شيئاً بأنه جنسٌ للموجود أو للواحد، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنسُ النوعَ. وذلك أن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء: فقولهما إذاً يحمل على جميع الأشياء.

20 وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يَصْدُقُ على شيء من الأشياء، والجنس لا[١٣] ـ مثال ذلك: إن وضع الموجود أو المعلوم جنساً للمظنون، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود، لأن كثيراً مما ليس بموجود مظنونٌ. فأما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس 25 بموجود. فليس إذاً الموجود ولا المعلوم جنساً للمظنون، لأن الأشياء التي يُحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يُحمل عليها الجنس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان يمكن ألاّ يشارك الموضوع في الجنس لشيء من الأنواع. فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس، وهو غير مشاركٍ لشيء من الأنواع، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التي في القسمة 30 الأولى. فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده. فإن وُضعت الحركةُ جنساً للذة، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست نُقْلَة ولا استحالة ولا واحدة من سائر الحركات الأُخَر؛ فإنه من البيّن أنهما[١٤] متى لم تكن واحدة منها لم

---

(١٢) ممكناً (ب).

(١٣) يصدق (+ ب).

(١٤) أنها (فوق).

تشارك واحدة من أنواعها، فليس تشارك إذاً جنسها، لأنه من الاضطرار أن
(٢٧٣/ب) يكون المشارك للجنس مشاركاً لشيء من الأنواع. فليس إذاً اللذة نوعاً
35 للحركة، ولا شخصاً من أشخاصها، ولا مما تحت نوعٍ من أنواع الحركة.
وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع ـ مثال ذلكَ: «إنسانٌ ما»، فإنه
يشارك الإنسان ويشارك الحي.

- 121b - وإن ذلك(١٥) أيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يقال
على أكثر مما يقال عليه الجنس ـ مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما
يقال عليه الموجود، لأن الموجود وما ليس بموجود مظنونٌ. فليس إذاً
المظنون نوعاً للموجود، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه
النوع.

5 وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع والجنس(١٦) يقالان بالسواء ـ مثال
ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شيء جنساً، وآخر نوعاً بمنزلة
الموجود والواحد، فإن كل الموجود واحد، وكل الواحد موجود. فليس
أحدهما إذاً جنساً للآخر، لأنهما يقالان بالتساوي.

10 وكذلك ينبغي أن ننظر إن وضع الأوّل والمبدأ أحدهما في الآخر.
وذلك أن المبدأ أوّل، والأوّل مبدأ: فهما إما أن يكونا شيئاً أحداً، أو لا
يكون أحدُهما جنساً للآخر. والأصل في أمثال هذه كلها أن الجنس يقال
على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما
يقال عليه الجنس.

15 وينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من
الأشياء التي لا تختلف بالنوع. وإن لم يظنّ به ذلك، فلينظر المثبت إن كان
جنساً لشيء منها. وذلك أن جنس جميع الأشياء ـ التي لا تختلف بالنوع ـ

---

(١٥) وإن ذلك (– ب).
(١٦) الجنس والنوع (فوق).

واحدٌ بعينه. فإن تبيّن أنه جنس لواحدٍ منها، فمن البيّن أنه جنسٌ لجميعها.
وإن تبيّن أنه ليس هو جنساً لواحد منها، فمن البيّن أنه ولا لواحد منها ـ مثال
20 ذلك إن وضع واضع خطوطاً لا تتجزأ وقال: إن ما لا ينقسم جنسٌ لها.
وذلك أن الجنس الموصوف[١٧] ليس هو جنساً للخطوط المنقسمة، إذ كانت
(٢١/أ) غير مخالفة في النوع، لأن جميع الخطوط المنقسمة[١٨] غير مختلفة في
النوع.

(١٧) الموصوف (فوق).

(١٨) المستقيمة (فوق).

ـ ٢ ـ
[مواضع أخرى]

25 وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنسٌ ما آخر لا يحصر[١] الجنس الموصوف ولا هو تحته ـ مثال ذلك إن وضع العلم جنساً للعدل، والفضيلة هي جنس للعدل، وليس واحد من الجنسين يحصر الآخر، فليس العلم إذاً جنساً للعدل. وذلك أنه يُظنّ بالشيء أنه نوع واحد، إذا كان
30 تحت جنسين أحدُهما يحوي الآخر. وقد يُتشكك مثل هذا الشك في بعض الأشياء، لأن قوماً يظنون أن الفهم[٢] فضيلة وعلم. وليس أحدُ الجنسين محصوراً في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسلّمون أن الفهم علم. فإن سلّم أحد أن هذا القول حقٌّ، إلا أن كون أحد جنس الشيء الواحد بعينه تحت
35 الآخر أو كونهما جميعاً تحت جنس واحد بعينه يظنّ به أنه من الأشياء الضرورية، كما يعرض في الفضيلة والعلم، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد، لأن كل واحد منهما مَلَكَةٌ وحال. فينبغي أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد منهما للجنس الموصوف. وذلك أن الجنسين إن لم يكن أحدهما
- 122a - تحت الآخر، ولم يكونا جميعاً تحت جنس واحدٍ بعينه، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنساً.

وينبغي أن ننظر في جنس الموصوف، وكذلك ننظر دائماً في الجنس

---

(١) يحوي (فوق).
(٢) الحكمة (فوق).



الأعلى إن كانت كلها تُحمل على النوع، وإن كانت تُحمل عليه من طريق ما
5 هو. وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغي أن تُحمل على النوع من طريق ما
هو. فإن اختلفت بوجه من الوجوه، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع: أما هو بنفسه، أو
٢/ب) بعض الأجناس التي فوقه. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون الجنس العالي
يشارك واحداً من التي تحته. فينبغي إذاً للمناقض أن يستعمل هذا كما قلناه.
10 فأما المثبت فمتى أُقِرَّ له بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع، إلا أنه يشك فيه
أنه له بمنزلة جنس، إكتفى بأن يبيّن أن جنساً من الأجناس العالية يُحْمَل على
النوع من طريق ما هو. وذلك أنه إذا كان واحدٌ يحمل عليه من طريق ما هو،
فإن جميع التي فوقه والتي تحته إن كانت محمولةً حملاً صواباً فحمل عليه
15 من طريق ما هو، فيجب أن يكون الجنس الموصوف أيضاً يُحْمَل عليه من
طريق ما هو. والأمر في[٣] أن واحداً إذا حُمل من طريق ما هو كانت الباقية
كلها ـ إن كان حملها حملاً صواباً ـ يُحمل من طريق ما هو، ينبغي أن يأخذه
من الاستقراء. فإن كان الجنس الموصوف يشك فيه على الإطلاق أنه موجود
20 له، فليس يكتفي بأن يتبيّن أن واحداً من الأجناس العالية يُحمل على النوع
من طريق ما هو ـ مثال ذلك أنه إن وضع أحدٌ أن النُّقْلَة جِنْسٌ للمشي لم
يَكْتَفِ بأن يتبيّن أن المشي حركة في أن يتبيّن أنها نقلة، لأن هاهنا حركات
أخَر. لكن ينبغي أن يُبَيَّن مع ذلك أن المشي ليس يشارك شيئاً مما هو مع
25 النُّقْلة تحت قسمةٍ واحدة بعينها. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون المشارك
للجنس مشاركاً لبعض الأنواع التي في القسمة الأولى. فإن كان المشي لا
يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة من سائر الحركات، فمن البيّن أنه
30 يشارك النقلة. فالنقلة إذاً جنسٌ للمشي.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي في النوع[٣] الموضوع محمول
فيها، كالجنس، إن كان الجنس الموضوع أيضاً يحمل من طريق ما هو على

(٣) في (- ب).

تلك الأشياء بعينها التي يُحمل عليها النوع أيضاً. وعلى ذلك المثالِ إن كانت
(٢٧٥/أ) الأشياء التي فوق الجنس كلها كذلك. وذلك أن هذا إن كان يختلف في جهةٍ
35 من الجهات، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس. لأنه لو كان جنساً
لكانت جميعُ الأجناس التي فوقه وهو نفسه يحمل، من طريق ما هو، على
الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو. أما المناقِض فقد ينتفع متى
لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التي يحمل عليها النوع
- 122b - من طريق ما هو. فأما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو.
وذلك أنه قد يعرض[٤] أن يكون الجنس والنوع يحملان على شيء واحدٍ
بعينه من طريق ما هو. فقد يكون إذاً شيءٌ واحد بعينه تحت جنسين. فواجبٌ
ضرورةً أن يكون هذان الجنسان أحدهما تحت الآخر. فإن تبيّن أن الشيء
5 الذي أردنا أن نثبت أنه جِنسٌ ليس هو تحت النوع، فمن البيّن أن النوع يكون
تحت[٥]. فبيِّن إذن أن هذا جنسٌ.

وينبغي أن ننظر في حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع
الموصوف وعلى الأشياء المشارِكة للنوع. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن تكون
أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع. فإن
10 اختلفت في جهة من الجهات فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس. وأيضاً
إن وصف الفصل على أنه جنس، مثال ذلك إن وصف غَيْر المائت بأنه جنس
للمَلَك. وذلك أن غير المائت فَصْلٌ للحي، لأن الحيوان[٦] منه ما هو مائت
ومنه ما هو غير مائت. فمن البيّن أن الذي يفعل ذلك قد غلط. وذلك أن
15 ـ ليس يكون فصلٌ شيء من الأشياء جنساً. والأمر في أن هذا حقٌّ ـ بيِّنٌ، إذ
كان ولا واحدَ من الفصول يدل على ما الشيء، لكن على أي الأشياء[٧]
بمنزلة المشّاء و[٨] ذي الرِّجْلين.

---

(٤) يلزم (فوق).
(٥) تحته (ب).
(٦) الحي (فوق).
(٧) شيء (ب).
(٨) و (– ب).

٢٧٥/ب وينبغي أن ننظر إن كان وضعَ الفصل في الجنس بمنزلة الفرد الذي هو عدد، فإن الفرد فصلٌ للعدد، لا نوع. وليس يُظَنُّ بالفصل أنه يشارك

20 الجنس، وذلك أن كلّ ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً، وإما شخصاً؛ والفصل لا نوع، ولا شخص؛ فمن البيّن أن الفصل لا يشارك الجنس. فالفرد إذاً ليس هو نوعاً، لكن فصل، لأنه ليس يشارك الجنس.

25 وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وضع الجنس في النوع ـ مثال ذلك المماسّة التي هي الاتصال، والاختلاط الذي هو المزاج، أو كما يحد فلاطُن النُّقْلَة بأنها الحركة في المكان. وذلك أنه ليس واجباً[٩] ضرورةً أن تكون المماسّة اتصالاً، لكن بالعكس الاتصال مماسّة، لأنه ليس كل مماسٍّ متصلاً، لكن كل متصل مماسٌّ. وكذلك الأمر في الأشياء الأخَر؛ وذلك أن

30 ليس كل اختلاطٍ مزاجاً، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجاً. ولا كل تغيير في المكان هو نقلة، لأن المشي ليس يظنّ به أنه نقلة، إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تقال في الأشياء التي تغير الأماكن كرهاً[١٠]، كما يعرض[١١] في الأشياء غير المتنفسة. ومن البيّن أنه لما كان الجنس يقال

35 على أكثر مما يقال عليه النوع، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي وصفناها بالعكس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وُضع الفصل في النوع، بمنزلة غير المائت الذي هو المَلَك؛ وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال: إما على التساوي، وإما على الأكثر. فإن الفصل أبداً يقال على النوع: إما على التساوي، وإما على الأكثر.

123 - وينبغي أن ننظر أيضاً إن كان وُضع الجنس في الفصل بمنزلة اللون الذي هو الجامع للبصر، أو العدد الذي هو الفرد. ـ وإن كان وضع الجنس على أنه فصل، وذلك أنه قد يمكن الإنسانَ أن يأتي بمثل هذا الوضع في

---

(٩) واجب (ب).

(١٠) بغير إرادة (فوق). (١١) يلزم (فوق).

(٢٧٦/أ) أشياء، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للمزاج(١٢)، والتغيّر في المكان
5 فصلٌ للنقلة ـ وينبغي أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها. وذلك أن
هذه المواضع تشترك، لأن الجنس ينبغي أن يقال على أكثر مما يقال عليه
10 الفصل، وألاّ يكون يشارك الفصل. وإذا وُصفْتَ هذا الوصف لم يمكن أن
يعرض واحدٌ مما ذكرنا، لأن الجنس يكون يقال على أقل مما يقال عليه
الفصل ويكون يشارك الفصل ـ وأيضاً إن لم يكن فصل من فصول الجنس
يُحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضاً يُحمل عليه ـ مثال
ذلك أن النفس إن لم تكن يُحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضاً ولا
العدد يُحمل عليها.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع متقدّماً بالطبع ويَرْفَعُ الجنس
15 بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك(١٣). وأيضاً إن كان يمكن أن ينقص
الجنس الموصوف أو الفصل، مثل أن(١٤) تنقص(١٥) النفس بالتحرّك(١٦)، أو
ينقص الظنّ بالصدق(١٧) والكذب، فليس يكون واحدٌ مما وُصِف جنساً أو
فصلاً؛ وذلك أنه يُظنّ بالجنس والفصل أنهما لازمان ما دام النوع موجوداً.

---

(١٢) للمزاج (ـ م).
(١٣) إسحٰق: فإنه من الظاهر أن الأمر بضدّ ذلك.
(١٤) يحل (فوق).
(١٥) مقص (م).
(١٦) بالنفس المتحرّك (فوق).
(١٧) بالظنّ الصدقُ (فوق).



ـ ٣ ـ

[مواضع أخرى]

20 وينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يَشْرَك شيئاً هو ضد للجنس أو يمكن أن يَشْرَكَه: فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركاً للضدّين معاً، من قِبَل أن الجنس ليس يحل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضاً ضدّه، أو يمكن أن يَشْرَكَه. وأيضاً إن كان النوع يَشْرَك شيئاً لا يمكن فيه 25 أصلاً أن يوجد للتي تحت الجنس ـ مثال[١] ذلك أن النفس إن كانت تَشْرَك الحياة، ولم يمكن أن يكون عددٌ من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعاً للعدد.

وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركاً للجنس في الاسم[٢] بعد أن نستعمل الحروف[٣] التي وُصفت في الاتفاق في الاسم؛ وذلك أن الجنس 30 والنوع متواطئان. وأيضاً لما كان كل جنس له أنواع كثيرة، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوعٌ آخر. وذلك أنه إن لم يكن له، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنسٍ أصلاً.

(٢٧٦/ب) وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي يَنْقُلُ للّفظ[٤] قد وضعه على أنه

---

(١) مثل (ب).

(٢) من المتفقة أسماءها (فوق).

(٣) الأصول (فوق).

(٤) أي الاستعارة (فوق).



جنس، بمنزلة ما يوصف الفقه[٥] بالاتفاق[٦]. وذلك أن كل جنسٍ يُحمل على الأنواع حملاً حقيقياً، والاتفاق ليس يحمل على الفقه[٥] حملاً حقيقياً، لكنه يحمل عليها على جهة النقل، لأن كل اتفاق إنما يكون في النغم. 35

- 123b - وأيضاً ننظر إن كان النوعُ ضدّ الشيء. وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة. أما أوّلاً: فهل الضد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضدٌّ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنسٍ واحدٍ بعينه إن لم يكن للجنس ضدٌّ أصلاً. وإن كان للجنس ضدٌّ، فلننظر إن كان الضدّ في الجنس المضاد. 5 وذلك أنه يجب ضرورةً أن يكون الضدّ في الجنس المضاد إن كان للجنس ضدّ. وكل واحد من هذه الأشياء ظاهرٌ بالاستقراء. وأيضاً ينظر إن كان 10 بالجملة ضدّ النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس، لكنه هو نفسه جنس، بمنزلة الخير. فإن هذا إن لم يكن موضوعاً في جنس، لم يكنِ ولا ضدّه في جنس، لكنه يكون هو نفسه جنساً، كما يعرض[٧] في الخير والشر. وذلك أنه ولا واحد منهما في جنس، لكن كل واحد منهما جنس. ـ وننظر أيضاً إن كان الجنسُ والنوعُ ضدّين لشيء، وكان بعضها بينهما[٨] متوسط، وبعضها ليس بينهما متوسط. وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متسوط ما، ففيما بين الأنواع أيضاً متوسط. وإن كان فيما بين الأنواع متوسط، ففيما 15 بين الأجناس أيضاً متوسط: كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجَوْر: فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئاً متوسطاً. وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس بينهما متوسط[٩] والخير والشر بينهما متوسط ـ فنقول إنه إن كان[١٠] فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع متوسط، إلا أن ذلك ليس

---

(٥) الفهم (فوق)؛ نقل أثانس: العفة. إسحٰق نقل: الفهم.

(٦) بالوفاء (فوق).

(٧) يلزم (فوق).

(٨) بينها (ب).

(٩) والخير والشر بينهما متوسط (– ب).

(١٠) أو إذ (إن: ب) كان (فوق)؛ المخبر موافق لنقل أثانس.



٢٧/أ على مثال واحد، لكن المتوسط بين ذينيك[١١] على جهة السلب، والمتوسط
20 بين ذين بمنزلة الموضوع. وذلك أن كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد ـ مشهورٌ في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب.

وننظر أيضاً إذا كان للجنس ضدٌّ ما، ليس فقط إن كان الضدّ في جنس واحد بعينه، لكن والمتوسط أيضاً. وذلك أن الشيء الذي فيه يكون الطرفان
25 فيه تكون المتوسطات، كالحال في الأبيض والأسود، لأن اللون هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما. وعناد هذا القول أن النقصان والزيادة في جنس واحد بعينه، إذ كان كليهما[١٢] في الشر، والمتوسط بينهما ـ وهو المعتدل ـ ليس هو في هذا الجنس بعينه، لكنه في الخير.

30 وننظر أيضاً إن كان الجنس ضدّ الشيء، ولم يكن النوع ضدًّا لشيءٍ من الأشياء. وذلك أن الجنس إن كان ضدّ الشيء، فالنوع أيضاً كذلك، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعَدْل والجور. ونظنّ أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد في الأشياء الأُخَر لمن يتفقده. وعناد هذا يوجد في الصحة والمرض:
35 فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق؛ ومرضٌ ما ـ وهو نوعٌ ـ ليس هو ضدًّا
124 - لشيءٍ أصلاً، بمنزلة الحُمَّى والرَّمَد وكلِّ واحدٍ من الأُخَر.

وينبغي: أمّا لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء، وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا، فمن البيّن أنه ليس الموصوف بجنس؛ وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات: أما أوّلاً فإن كان الضدّ في الجنس
5 المذكور من غير أن يكون للجنس ضدٌّ، لأن الضدّ إن كان في هذا فمن البيّن أن الذي قُدِّم ووُضِع، أيضاً فيه. وأيضاً إن كان المتوسط في الجنس المذكور، فإن[١٣] الشيء الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف. وأيضاً

---

(١١) ذينك (ب).

(١٢) كلاهما (ب).

(١٣) لأن (فوق).

إن كان للجنس ضدٌّ ما، فينبغي أن ننظر إن كان الضدّ في الضدّ: فإنه إن كان، فمن البيّن أن الذي قُدِّم ووضع[١٤] في الذي قدّم ووضع.

(٢٧٧/ب) وننظر أيضاً في التصاريف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد 10 للمبطل والمُصَحِّح، وذلك أنهما معاً يوجد ولا يوجد للواحد والجميع[١٥]. مثال ذلك أن العدالة إن كانت علماً فالعادل عالم، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم؛ وإن لم يكن من هذه شيء، لم يكن من الباقية شيء أصلاً.

---

(١٤) ووضع (– ب).

(١٥) وللجميع (فوق).



ـ ٤ ـ
[مواضع أخرى]

15 ونظر أيضاً في الأشياء التي حال[١] بعضُها عند بعض حالٌ متشابهة ـ مثال ذلك أن حال اللذيذ عند اللذةِ مشابهةٌ لحال النافع عند الخير. وذلك أن كلَّ واحدٍ من ذينك مُحْدَثٌ لكل واحد من هذين. فإن اللذة إن كانت الذي هو الخير، فإن اللذيذ يكون هو النافع، إن كان من البيّن أنه يكون محدثاً
20 للخير، لأن اللذة خير. وكذلك يجري الأمر في الكون والفساد ـ مثال ذلك أنه إن كان «أن يبني» الإنسان هو أن يفعل، فإن «قد بَنَى» هو أن قد فعل؛ وإن كان «أن يتعلم» الإنسان هو أن يتذكر، فإن «قد تعلم» هو أن قد تذكر؛ وإن كان «أن ينحلّ» الإنسان هو أن يفسد، فإن «قد انحلّ» هو أن قد فسد،
25 فإن الانحلال هو فساد ما. ـ وكذلك يجري الأمر في المكوِّنة والمفسِدة والقوى والاستعمالات. وبالجملة، فينبغي للمُبْطِلِ والمُصَحِّح أن يبحثا في أيّ تشابه كان على مثال ما قلنا في الكون والفساد. وذلك أنه إن كان المفسِد محلِّلاً، فالإفساد تحليل. وإن كان المكوّن محدثاً، فالتكوّن إحداث،
30 والتكوّن حدث. وكذلك يجري الأمر في القوى والاستعمالات. وذلك أن القوّة إن كانت حالاً فإن الشيء إذا كان يقوى فهو بحالٍ ما. وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلاً، فالذي يستعمِل يفعل، والذي قد استعمل قد فعل.

وإن كان المقابل للنوع عدماً، فالإبطال يكون على وجهين: الأوّل

---
(١) حالها (ب).

35 منهما إن كان المقابل في الجنس الموصوف؛ وذلك أنه بالجملة إما ألاّ يكون العدم في جنسٍ واحد بعينه أصلاً، أو لا يكون في الأخير ـ مثال ذلك أن البصر إن كان في الجنس الأخير ـ أعني في الحس ـ فالعمى ليس هو حسًّا.

(٢٧٨/أ) 124b- والثاني أن العدم إن كان يقابل الجنس والنوع[٢]، ولم يكن المقابل في المقابل، فليس الموصوف في الموصوف. ـ فالمُبْطِلُ ينبغي له أن يستعملها على ما وصفنا؛ فأما المصحِّح فعلى جهة واحدةٍ فقط. وذلك أن المقابل إن

5 كان في المقابل، فإن الذي قدّم ووضع يكون في الذي قدّم ووضع ـ مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حسٍّ ما، فإن البصر حسٌّ ما.

وينبغي أيضاً أن ننظر في السوالب بالعكس، كما فعلنا في العَرَض، بمنزلة ما إن كان اللذيذ هو الخير، فالذي ليس بخير ليس بلذيذ[٣]، لأنه

10 ليس يمكن، إن كان الخير جنساً للذيذ، أن يكون شيءٌ ما لذيذاً[٤] ليس بخير. وذلك أن الأشياء التي لا يحمل عليها الجنس ليس يُحمل عليها شيء من الأنواع. وكذلك ينبغي للمُصَحِّح أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيذٍ، فاللذيذ خير؛ فيجب من ذلك أن يكون الخير جنساً للذيذ.

15 وإن كان النوع مضافاً، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضاً مضافاً. وذلك أنه إن كان النوع أيضاً من المضاف، فإن الجنس من المضاف، كالحال في الضِّعْف والكثير الأَضْعاف: فإن كلَّ واحد منهما من المضاف. وإن كان الجنس من المضاف، فليس واجباً ضرورةً أن يكون النوع أيضاً من

20 المضاف؛ وذلك أن العلم من المضاف، والنحو ليس هو من المضاف[٥]، أو[٦] يكون ما قيل قبلُ ليس يُظَنُّ به أنه حق، لأن الفضيلة هي الجميل وهي الخير. والفضيلة من المضاف، والخير والجميل ليسا من المضاف، لكنهما[٧] كيفيتان.

---

(٢) النوع (فوق).

(٣) نسخة أخرى: فإنه إن لم يكن هكذا صار هاهنا شيء لذيذ ليس بخير.

(٤) لذيذ (ب).

(٥) له (+ ب).

(٦) و (ب).

(٧) كأنهما (ب).

وأيضاً ننظر إن لم يكن النوعَ يقال بالقياس إلى شيء واحدٍ بعينه بذاته
٢٠/ب) وبالجنس ـ مثال ذلك أنه إن كان الضِّعْف يقال له ضعفٌ للنصف، فينبغي أن
25 يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف[٨] للنصف. فإن لم يكن كذلك، فليس
الكثير الأضعاف جنساً للضِّعف.

وأيضاً ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بالجنس وبجميع
30 أجناس الجنس. وذلك أن الضِّعف إن كان كثير الأضعاف للنصف، فإن
الفاضل يقال فاضلاً[٩] للنصف. وبالجملة، يقال بالقياس إلى النصف جميعُ
الأجناس التي فوق. والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورةً أن يقال
بالقياس إلى واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس، لأن العلم إنما يقال عِلْمٌ بالمعلوم،
والمَلَكة والحال ليسا[١٠] تقالان للمعلوم، لكن للنفس.

35 وأيضاً ننظر إن كان الجنس والنوع يقالان على مثالٍ واحد في
التصاريف ـ مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بجهة من الجهات غير هاتين.
وذلك أن الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأنّا
نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا. وكذلك العلم يقال لكذا،
125a - وأجناسه مثله، أعني الحال والملكة. والعناد في هذا أن الأمر في بعض
المواضع ليس يجري هذا المجرى. وذلك أن المخالف والمضادّ يقالان
لكذا، والغير جنسٌ لهما. وليس يقال «غير لكذا»، بل: «غير كذا».

5 وأيضاً ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثالٍ واحدٍ في التصريف
ليس ينعكس على مثال واحد، كالحال في الضِّعف والكثير الأضعاف. وذلك
أن كل واحدٍ منها[١١] يقال لكذا؛ وكذلك يقالان في الانعكاس، لأن النصف
والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا. وكذلك يجري الأمر في العلم وفي الظنّ:
10 فإن هذين يقالان لكذا. والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال. فإن

---

(٨) الأضعاف (فوق).
(٩) فاضل (م).
(١٠) ليستا (ب).
(١١) منهما (فوق).

كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثالٍ واحدٍ، فمن البيّن أن أحدهما ليس هو جنساً للآخر.

وأيضاً ننظر إن كان الجنس والنوع ليس يقالان بالمساواة في
15 التصريف. وذلك أنه قد يظنّ أن كل واحد منهما يقال على مثال واحد وبأنحاء متساوية، كالحال في الهبة والعطيّة. وذلك أنه قد يقال «هِبَتُه» و «هبة له»، و «عَطِيَّته» و «عَطِيّةٌ له» ـ والعطيّة جنسٌ للهبة، وذلك أن الهبة عطيّة لا يكافأ عليها. وفي بعضها يلزم[١٢] ألا تقال المساواة في التصريف.
20 وذلك أن الضعف ضعف لشيء؛ والزائد زائدٌ على شيء وفي شيء؛ والأعظم أعظم من شيء ولشيء[١٣]. فليس ما وصفنا أجناساً للضعف، لأنهما[١٤] ليست تقال مساويةً للنوع وفي التصريف، أو لا[١٥] يكون بالجملة القول بأن الجنس والنوع يقالان بالمساواة في التصريف حقاً.

25 وينبغي أن ننظر إن كان المقابل جنساً للمقابل ـ مثال ذلك أن يكون كثير الأضعاف جنساً للضعف، وأن يكون الكثير الأجزاء جنساً للنصف. وذلك أنه واجبٌ أن يكون المقابلُ جنساً للمقابل. فإن وضع واضعٌ العلمَ: الشيء الذي هو الحسّ، فيحتاج أن يضع أيضاً المعلومَ: الشيء الذي هو
30 المحسوس. وليس الأمر كذلك، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس. وذلك أن بعض المعقولات معلومة. فليس المحسوس[١٦] إذاً جنساً للمعلوم. وإن لم يكن هذا هكذا، فليس الحسّ جنساً للعلم.

والتي تقال على طريق الإضافة[١٧] منها ما هي ضرورة في تلك الأشياء

---

(١٢) بعض (فوق)؛ يعرض (م).
(١٣) وبشيء (فوق).
(١٤) لأنها (فوق).
(١٥) في السرياني: أو لعله (فوق).
(١٦) وليست محسوسة (فوق).
(١٧) ولما كانت المضافات (فوق).



٢١/أ) التي بالقياس إليها يقال أو لديها[١٨]، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال.
35 وذلك أنه ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التي ذكرنا في شيء من الأشياء، إلاّ فيما يقال بالقياس[١٩] إليها ـ ومنها ما ليس يجب ضرورةً أن يكون في الأشياء التي بالقياس إليها يقال؛ إلا أن ذلك ممكن فيها ـ مثال ذلك إن كانت ٢١/ب) النفس معلومة، فإنه ليس يمنع مانع أن يكون للنفس عِلْمُها. إلا أن ذلك
40 ليس بالضروري، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه في شيء آخر ـ
125 - ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون في تلك الأشياء التي بالقياس إليها يقال، مثل الضد في الضد ولا المعلم في المعلوم إن لم يتفق أن يكون المعلوم نفساً أو إنساناً. فلما كان هذا كذا، ينبغي أن ننظر إن وضع واضعٌ
5 الجنس الذي هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة ـ مثال ذلك إن قال إن الذكر بقاء العلم. وذلك أن كل بقاء إنما هو في الباقي ولدى الباقي. فبقاء العلم إذن إنما هو في العلم. فالذكر إذن في العلم، لأنه بقاء العلم. وذلك غير ممكن، لأن كل ذكر[٢٠] إنما يوجد في النفس.

10 وهذا الموضع الموصوف عامٌّ للعرض أيضاً، لأنه لا فرق بين قولنا إن البقاء جنس[٢١] للذكر، وبين قولنا إنه عرض يعرض له. وذلك أنه إن كان الذكر كيفما كان بقاء[٢٢] العلم، فقد يليق به هذا القول بعينه.

---

(١٨) حواليها (فوق).

(١٩) بالإضافة (فوق).

(٢٠) ذلك (ب).

(٢١) جنساً (م).

(٢٢) بقى (ب).

ـ ٥ ـ
[مواضع أخرى]

15 وأيضاً إن وضع واضعٌ الملكةَ في الفعل أو الفعلَ في الملكة ـ مثل أن يضع للحسّ[١] حركة بالجسم. وذلك أن الحسّ ملكة، والحركة فعل. وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظنّ، لأنه ليس شيء من الذكر ملكة، بل الأوْلَى به أن يكون فعلاً.

20 وقد يُخطىء الذين يصفون الملكة في القوّة اللازمة لها، مثلما يضعون الدَّعَة[٢] إمساك[٣] الغيظ، والشجاعة والعدالة إمساك[٣] الخوف والأرباح، وذلك أن الشجاع والوادع[٤] يقال لكل واحدٍ منهما[٥] البريء من العوارض، والضابط هو الذي تناله العوارض ولا ينقاد لها. وخليق أن تكون مثل هذه 25 القوّة تلزم كلَّ واحدٍ منهما، حتى إنه إن ناله عارض لم يَنْقَدْ له، بل ضبط نفسه عنه. إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد[٦] للشجاع والوادع، لكنه عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلاً.

(٢٨٠/أ) وربما يضعون اللوازم ـ بوجه من الوجوه ـ بمنزلة الجنس كما يضعون الغَمّ جنساً للغيظ، والظنّ جنساً للتصديق. فإن هذين الموصوفيْن يلزمان

(١) الحس (فوق) في السرياني بنقل إسحٰق وأثانس: للحس.
(٢) يعني التواضع (فوق).
(٣) ضبط (فوق).
(٤) العادل (فوق).
(٥) منها (ب).
(٦) هو معنى الوجود (فوق).

30 ـ بجهة من الجهات ـ الأنواع المَوصوفة. وليس واحدٌ منهما جنساً. وذلك أن الذي يغتاظ قد يغتم أولاً بحدوث الغم فيه، إذ كان الغيظ ليس هو سبب الغم، لكن الغم سبب الغيظ. فليس الغيظ إذاً على الإطلاق غمّاً. وعلى ذلك المثال أيضاً ولا التصديقُ ظن[٧]: لأنه قد يمكن أن يكون الظنّ الواحد

35 بعينه أيضاً لمن لا يصدق به. وما كان ذلك ليمكن لو كان التصديق نوعاً للظنّ. وذلك أنه ليس يمكن في الواحد بعينه أن يبقى على حاله إذا تغيّر بالكلية عن النوع، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد بعينه على

40 حاله إذا كان مرة إنساناً ومرة لا. فإن[٨] قال قائل إنه من الاضطرار أن يصدق

126a - الظانّ، صار التصديق والظنّ يقالان بالسَّوِيَّة، فلا يكون على هذه الجهة جنساً، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع.

ويُنْظَر أيضاً إن كان من شأن كليهما أن يكونا في شيء واحد بعينه. وذلك أن الشيء الذي يوجد فيه النوعُ قد يوجد فيه الجنس أيضاً ـ مثال ذلك

5 أن الذي يوجد فيه الأبيضُ يوجد فيه اللون أيضاً، والذي يوجد فيه النحو يوجد فيه العلم أيضاً. فإن قال قائل إن الاستحياء خوف[٩]، وإن الغيظ غم، لم يلزم أن يكون النوعُ والجنسُ في شيءٍ واحدٍ بعينه. وذلك أن الاستحياء في الجزء الفكري، والخوف في «الجزء»[١٠] الغضبي، والغم[١١] في الشهواني، وذلك أن اللذة إنما هي في هذا الجزء، والغيظ في الغضبيّ.

10 فليس الأشياء التي وصفناها أجناساً لأنها ليست في الشيء الذي فيه الأنواع. كذلك إن كانت المحبة في الشهواني فليست مشيئة[١٢] ما. وذلك أن كل مشيئة إنما هي في الجزء الفكري. وهذا الموضوع نافع في العرَض أيضاً؛

٢/ب) وذلك أن العرض والشيء الذي يوجد[١٣] له العرض يوجدان في شيءٍ واحدٍ

15 بعينه. فإن لم يوجد معه في شيء واحد بعينه فمن البيّن أنه ليس يعرض له.

---

(٧) ظناً (ب).

(٨) وإن (فوق).

(٩) أذى (فوق).

(١٠) الجزء (ـد ـم).

(١١) الأذى (فوق).

(١٢) اختيار، إرادة (فوق).

(١٣) يعرض (فوق).

وينظر أيضاً إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة[١٤]، لأنه ليس يظنّ أن النوع يشارك الجنس من جهة[١٤]. وذلك أن الإنسان ليس هو
20 من جهةٍ حيوان[١٥]، ولا النحوُ من جهةٍ علم[١٦]. وكذلك يجري الأمر في الباقي. فننظر إن كان في بعض الأشياء يشرك[١٧] النوعُ الجنسَ ـ مثال ذلك أنه قد قيل إن الحيّ هو الذي هو المحسوس أو المرئي، لأن الحيّ مرئيٌّ ومحسوس من جهة، إذ كان مرئياً[١٨] ومحسوساً من جهة الجسم[١٩] لا من
25 جهة النفس[٢٠]. فليس المرئي إذن ولا المحسوس جنساً للحي. ـ وربما وضعوا الكل في الجزء وهم لا يشعرون ـ مثل أن يقولوا إن الحيّ جسم يتنفس، وذلك أنه ليس يُحمل الجزء على الكل أصلاً، فليس الجسم إذن جنساً للحي لأنه جزء.

30 ويُنْظَر أيضاً إن كان قد وضع شيئاً من المذمومات أو المهروب منها في القوّة أو في القوى ـ مثل أن يجعل المغالط أو الساعي أو السارق الذي يقوى على أن يسرق[٢١] شيئاً ما ليس له. وذلك أنه ليس أحدٌ ممن وصفنا يوصَفُ بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك. وذلك أن المَلَك والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يفعلا الشر[٢٢] وليسا شرّيرين[٢٣]، لأن
35 جميع الشرار[٢٤] يوصفون بذلك بحسب الاختيار. وأيضاً وكل قوّة إنما هي من الأشياء المختارة[٢٥]. وقوى الأشياء الرديئة مختارة[٢٦]، ولذلك نقول إنها موجودة للملَك وللفاضل إذ كان كل واحدٍ منهما قادراً على أن يفعل الرديء. فليست إذن القوّة جنساً لشيء مذموم أصلاً. وإن لم يكن هذا

---

(١٤) في شيء (فوق).
(١٥) حيواناً (ب).
(١٦) علماً (ب).
(١٧) يشارك (فوق).
(١٨) مربياً (ب).
(١٩) بالجسم (فوق).
(٢٠) بالنفس (فوق).
(٢١) يأخذ (فوق).
(٢٢) الردى (فوق).
(٢٣) رديئين (فوق).
(٢٤) الأردياء (فوق).
(٢٥) المأثورة (فوق).
(٢٦) مأثورة (فوق).

126b - هكذا، فقد يلزم أن يكون شيءٌ من المذمومات مختاراً؛ فتكون قوةٌ من القوى مذمومة.

٢٨١/أ) وينظر أيضاً إن كان وَضع شيئاً من الأشياء الجليلة بنفسها أو من
5 المختارة[٢٧] في القوّة أو في القَوِيّ أو في الفاعل. وذلك أن كل قوّة وكل قَوِيّ أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره، أو إن كان وَضع شيئاً من الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما، فإن بعض الأشياء ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد، بمنزلة الخَدَّاع والسَّاعي، وذلك أنه لا
10 المختار إذا كان لا يقدر، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خَدَّاعٌ أو ساعٍ، بل إنما يكون كذلك من اجتمع له الأمران. فليس ينبغي إذن أن نجعل ولا واحدٍ منهما في جنسٍ واحد، لكن في الجنسين الموصوفين.

وأيضاً ربما كان الأمر في العكس، أعني أنهم يضعون الجنس على أنه
15 فصل، والفصل على أنه جنس، بمنزلة ما يضعون الحيرة بإفراط التعجب، والتصديق قوّة[٢٨] الظنّ. وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحكام جنساً، لكنهما فصلان، لأنه يظنّ بالحيرة أنها تعجُّب مفرط، والتصديق ظنّ مستحكم. والعَجَبُ والظنّ جنسان، والإفراط والاستحكام فصلان. وأيضاً
20 إن وصفٌ واصف الإفراطَ والاستحكام بأنهما جنسان، صار ما لا نفس له يصدّق ويتحير. وذلك أن استحكام كل واحد وإفراطه موجودان[٢٩] لذلك الشيء الذي هما له استحكام وإفراط. فإن كان التحيّر إفراط التعجب، فالتحيّر يوجد للتعجب. فالعجب إذاً تحيّر[٣٠]. وكذلك التصديق يوجد
25 للظنّ، إن[٣١] كان استحكام الظنّ؛ فالظنّ إذن يُصَدّق. ـ وأيضاً يلزم من يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحكام مستحكم، والإفراط مفرط.

---

(٢٧) المأثورة (فوق).
(٢٨) استحكام (فوق).
(٢٩) موجود (فوق).
(٣٠) يتحير (فوق).
(٣١) إذ (فوق).

وذلك أن التصديق مستحكم. فإن كان التصديق استحكاماً، فالاستحكام إذن
30 مستحكم. وكذلك أيضاً التحيّر مفرط؛ فإن كان التحيّر إفراطاً فالإفراط
مفرط. وليس يُظَنُّ بهما ذلك أنه كذلك، كما لا يظن بالعلم أنه عالم، ولا
(٢٨١/ب) بالحركة أنها متحركة. ـ وربما أخطأوا أيضاً بوضعهم الانفعال في المنفعل
35 على أنه جنس، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياةٌ أزلية. وذلك أنه
قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالاً أو عَرَضاً للحياة. والأمر في أن ما قلناه
حقٌّ يتبين من أن يسلّم أحدٌ أن شيئاً يصير غير مائت بعد أن كان مائتاً. وذلك
أنه ليس لأحدٍ أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التي كانت له، بل
- 127a - يقول إن انفعالاً أو عَرَضاً حدث لها. فليس الحياة إذاً جنساً لعدم الموت.

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذي هو
له انفعال: بمنزلة ما يقولون إن الريح هواءٌ متحرك. وذلك أن الأَوْلَى أن
5 تكون الريح حركة الهواء. وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بقي واحداً
بعينه. فليس الهواء ريحاً أصْلاً، لأنه لو كان ريحاً لكان يكون ريحاً وهو
ساكنٌ أيضاً، إذ كان يبقى(٣٢) هواءً بحاله، كما كان هو ريحاً. وكذلك يجري
الأمر في سائر ما أشبه ذلك. وإن كان ينبغي أن يسلّم في هذا الفصل(٣٣)
10 أن الريح هواء متحرّك، إلاّ لأنه ليس ينبغي أن يقبل ذلك في جميع الأشياء
التي يصدق(٣٤) عليها الجنس، لكن في الأشياء التي يحْمل عليها بالحقيقة
الجنسُ الموصوف. وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يُظنّ به أنه يصدق
كالحال في الثلج والطين، فإنهم يقولون في الثلج إنه ماء جامد، وفي الطين
15 إنه تراب معجون بشيء رطب، أو ليس الثلج ماءًا ولا الطين ترابًا(٣٥).
فليس واحدٌ مما ذكرنا جنساً، لأنه ينبغي أن يكون الجنس يَصْدُقُ أبداً على
الأنواع. وكذلك ليس الشرابُ ماءًا عَفِناً، كما يقول أنبادوقليس إنه ماءٌ متعفِّن
في العود. وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق.

---

(٣٢) يبقى (فوق). (٣٣) أيضاً (فوق)؛ (+ ب).
(٣٤) كانت: «لا يصدق»، ثم ضرب على «لا»؛ (+حاشية ب).
(٣٥) تراب (م).

ـ ٦ ـ

[مواضع أخرى]

20 وينظر أيضاً إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء. فمن البيّن أنه ولا الذي ذكرنا[١].

ويُنْظَر إن كانت الأشياء التي تشترك في الجنس الموصوف لا تختلف أصلاً بالنوع، بمنزلة الأشياء البيض، فإنها ليست تختلف بالنوع؛ وكل جنس ٢/أ
25 فإنّ أنواعه مختلفة، فليس الأبيض إذاً جنساً، ولا لواحد.

ويُنظَر إن كان قال في اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة، بمنزلة الموجود والواحد: فإنهما من اللوازم[٢] لجميع الأشياء. فإن وصف الموجود بأنه جنسٌ، فمن البين أنه جنسٌ لجميع
30 الأشياء لأنه كان يحمل عليها، إذ كان الجنس لا يحمل على شيءٍ سوى الأنواع. فيصير الواحدُ أيضاً نوعاً للموجود. فيلزم أن يكون النوع أيضاً يحمل على جميع الأشياء التي يُحمل عليها الجنس، لأن الموجود والواحد يُحمل[٣] على جميع الأشياء حملاً مطلقاً. ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس. فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء
35 فصل، فمن البيّن أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس، أو على أكثر. وذلك أنه إن كان الجنس أيضاً مما يلزم جميع الأشياء، فهو يقال على مثل ما يقال عليه.

---

(١) ذكرناه (ب).
(٢) اللازم (ب).
(٣) يحملان (فوق).

وإن لم يكن مما يلزم جميع الأشياء فالفصل يقال على أكثر مما يقال عليه[٤].

- 127b - ويُنظَر أيضاً إن كان الجنس الموصوف يقال في الموضوع للنوع، بمنزلة الأبيض في[٥] الثلج: فمن البيّن أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع.

5 ويُنظَر أيضاً إن كان الجنس ليس بمواطىء للنوع؛ إذ كان الجنس يحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ.

ويُنظَر أيضاً إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة في الجنس الأخسّ، فإنه يلزم أن يكون الباقي في الباقي، لأن الأضداد في 10 الأجناس الأضداد توجد، فيصير الأفضل في الأخسّ، والأخسُّ في الأفضل. وقد يظنّ أن جنس الأفضل أفضل.

(٢٨٢/ب) ويُنظَر إن كان شيء واحد بعينه حاله عندهما حالاً[٦] متشابهة. فوضعه في الجنس الأخس لا في الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس: الشيء 15 الذي له[٧] الحركة أو المتحرّك. وذلك أنه قد يظنّ بها بعينها أنها واقفة ومتحركة على مثال واحد. فإن كان الوقوف أفضل، ففي هذا[٨] كان ينبغي أن نضع الجنس[٩].

وأيضاً من الأكثر والأقل: أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة، والنوع لا يقبلها، لا هو ولا الذي يقال عليه. وذلك أن الجنس إن

---

(٤) جملة: «وإن لم يكن. . . يقال عليه» (– ب).
(٥) على (فوق).
(٦) حال (ب).
(٧) هو (فوق).
(٨) هد (م).
(٩) لم نجد في نقل إسحٰق إلى السرياني: «الجنس»، بل هكذا: في هذا كان ينبغي أن نضع، أي في النفس. ـ ووجدنا في نقل أثانس: «الجنس».



كان يقبل الأكثر[١٠]، فالنوع أيضاً. والذي يقال عليه النوع يقبله ـ مثال ذلك
20 أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر، لأنه قد
يقال: عدل أكثر من عدل. فإن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثر، والنوع
25 لا يقبل: لا هو، والذي يقال عليه، لم يكن الموصوف جنساً.

وأيضاً إن كان الذي نظّن به أنه أكثر أو مما مماثل ليس بجنس، فمن البيّن أنه ولا الموصوف أيضاً جنس[١١]. وهذا الموضع نافع خاصة في أمثال التي تظهر فيها أشياءُ كثيرةٌ تحمل على النوع من طريق ما هو، ولم يُحَصَّل
30 ولا يمكنّا[١٢] أن نقول أيّما منها هو الجنس ـ مثال ذلك أن الغيظ يظنّ بالغم، والظنّ أنهما يحملان عليه من طريق ما هو. وذلك أن الذي يغتاظ يغتم ويظنّ أنه أخفق[١٣].

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضاً من قياسه[١٤] إلى نوع[١٥] آخر غيره. وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذي يظنّ به أنه مماثل في الجنس
35 الموصوف ليس هو في الجنس، فمن البيّن أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلاً.

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا. فأما المصحح فإن كان
128 - الجنس الموصوف والنوع يقبلان الأكثر، فليس ينتفع بهذا الموضع. وذلك أنه ليس يمنع مانعٌ من أن يكون كليهما يقبلان[١٦] الأكثر ولا يكون أحدهما
/٢٢أ) جنساً للآخر: فإن الجنس والأبيض يقبلان الأكثر، وليس واحدٌ[١٧] منهما[١٨] جنساً للآخر.

5 وإضافة[١٩] الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعةٌ. مثال ذلك أن

(١٠) الزيادة (فوق).
(١١) جنساً (ب).
(١٢) يمكننا (ب).
(١٣) احتقر (فوق).
(١٤) قياس (ب).
(١٥) شيء (فوق).
(١٦) كلاهما يقبل (ب).
(١٧) الواحد (فوق).
(١٨) منها (ب).
(١٩) مقايسة (فوق).

ننظر إن كان هذا وذاك جنساً على مثال واحد. فإن أحدهما إن كانَ جنساً، فالآخر أيضاً جنسٌ وكذلك ننظر إن كان الأقل جنساً فالأكثر جنساً ـ مثال ذلك إن كانت القوّة جنساً لضبط النفس أكثر من الفضيلة، وكانت الفضيلة 10 جنساً، فالقوّة أيضاً جنسٌ. وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن تقال في النوع أيضاً. وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعاً للمقصود نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعاً له فالآخر نوعٌ له. فإن كان الذي يظنّ به أنه أقل، نوعاً له، فالذي يظنّ به أنه أكثر، نوعاً له[٢٠] أيضاً.

وأيضاً ينبغي أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه الجنس من طريق ما هو حُمِل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحداً، 15 لكن كثيرين مختلفين. وذلك أنه بيِّن أنه يكون جنساً. وإن كان النوع الموصوف واحداً، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على أنواع أُخَر من طريق ما هو فإنه أيضاً يلزم أن تكون يحمل على[٢١] كثيرين مختلفين وأن يُعترف بأنه جنس.

20 ولأن قوماً يظنون أن الفصل أيضاً يُحمل على الأنواع من طريق ما هو، واجبٌ أن يفرّق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول[٢٢] التي وصفنا. أمّا أوّلاً فإن الجنس يُحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل. وبعد ذلك فإن الصفة بما هو، أوْلَى بالجنس منها بالفصل. وذلك أن الذي يقول إن الإنسان 25 حيٌّ ـ أَوْلَى بأن يكون دالاً على ما هو الإنسان من الذي يقول إنه مَشَّاء، ولأن[٢٣] الفصل يدلُّ أبداً على كيفية الجنسُ، والجنس لا يدل على كيفية الفصل. وذلك أن من يقول مَشَّاء فإنما يقول حيوان مُكَيِّف، والذي يقول (٢٨٣/ب) حيوان فليس يقول: مَشَّاء مُكَيِّف.

---

(٢٠) نوع (ب).

(٢١) جملة: «أنواع أُخَر . . . يحمل على» (– ب).

(٢٢) الحروف (فوق).

(٢٣) و (– ب).



30 فبهذا الوجه ينبغي أن يُفرَّق بين الجنس والفصل. ـ ولما كان يظن الموسيقوس إن كان[٢٤] بما هو موسيقوس عالماً، فالموسيقى علمٌ ما. وإن كان الماشي ـ إن كان بالمشي[٢٥] يتحرّك ـ فالمشي حركة ما. فينبغي أن ننظر في الجنس الذي فيه نريد أن نصحِّح شيئاً بالحال التي وصفنا؛ مثال ذلك إن
35 أراد أن يصحَّح أن العلم هو التصديق؛ وإن كان الذي يعلم شيئاً قد يصدّق به من حيث يعلمه، فمن البيّن أن العلم تصديق. وكذلك يجري الأمر فيما أشبه ذلك.

وأيضاً لما كان ما لزم شيئاً دائماً ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه من أن لا يكون جنساً إن كان هذا يلزم جميع هذا[٢٦] وهذا لا يلزم جميع
128- هذا[٢٧]، بمنزلة ما يلزم الهدوء والسكون الريح، والمنقسم[٢٨] للعدد من غير أن ينعكس ذلك، فإنه ليس كل منقسم عدداً، ولا الهدوء سكون الريح ـ وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائماً جنس إذا لم ينعكس الآخر،
5 وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع. والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكوّن، وذلك أن المتكوّن غير موجود، وليس ينعكس. وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكوّن، إلا أن غير الموجود على حالٍ[٢٩] ليس هو جنساً للمتكوّن. وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له
10 أنواع. فينبغي أن يُستعمل الجنس على حسب ما وصفنا.

تمت المقالة الرابعة من كتاب «طوپيقا»

قوبل به.

---

(٢٤) إن كان (– ب).
(٢٥) بما هو ماشي (فوق).
(٢٦) ذا (فوق).
(٢٧) وهذا لا يلزم جميع هذا (– ب).
(٢٨) والمنفصل (فوق).
(٢٩) ذاك (فوق).

[illegible]

(٢٣) [illegible]

(٢٥) [illegible]

(٢٦) [illegible]

(٢٧) [illegible]

(٢٨) [illegible]

(٢٩) [illegible]

(٢٨٤/أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

المقالة الخامسة منه

[المواضع المشتركة للخاصة]

ـ ١ ـ

[القول في الخاصة وأنواعها]

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء: هل ما قيل خاصة، أم ليس بخاصة؟ والخاصة توصف إما بذاتها ودائماً، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات؛ مثال ذلك إن قولنا حيوان آنِس بالطبع خاصةٌ للإنسان بذاتها. فأما 15
الخاصة بالقياس إلى آخر، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه 128-
آمرة، وذاك خادم[١]. والخاصة دائماً بمنزلة أن خاصية الله أنه حي لا
يموت[٢]. والخاصة في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشي في 20
الميدان.

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وُضعت فهي إما مسئلتان، وإما أربع. وذلك أنه إن أُعْطي الواحد، ومُنع الآخر، صار هذا بعينه وحده
مسئلتين ـ مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين. 25
فلِمُحْتَجٍّ أن يحتجَّ أن الإنسان ليس بذي رجلين، وأن الفرس ذو رجلين ـ وبالوجهين تنفسح الخاصة. فإن هو أعطي كلَّ واحد منهما، ومنع كل واحد

(١) مطيع (فوق).
(٢) غير مائت (فوق).

منهما، حدث أربع مسائل ـ مثال ذلك أن خاصّة الإنسان بالقياس إلى الفرس
30 أن الإنسان ذو رجلين، والفَرَس ذو أربعة أرجل ـ وذلك أنه قد يتهيأ له أن يحتجَّ أن الإنسان ليس بذي رجلين، لأنه ذو أربعة أرجل. وقد يتهيأ له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين وأنه ليس بذي أربع. وكيفما تبيّن ذلك، بَطَل المقصود له[٣].

والخاصة[٤] بذاتها قد[٥] توصف بالقياس إلى كل شيء، وتفرّق
35 المخصوص من كل شيء ـ بمنزلة قولنا: حيٌّ ناطق مائت قابل للعلم،
(٢٨٤/ب) للإنسان. فأما التي بالقياس إلى آخر فليس تفصل المخصوص من كل شيء، بل من شيء معلوم، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم. فإن الفضيلة توجد في كثير، والعلم في الجزء الفكري فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكري. ـ والخاصة دائماً هي التي تصدق في كل زمان ولا تخلو[٦]
- 129a - في وقت من الأوقات، كقولنا: خاصة الحي أنه مركب من نَفْسٍ وبدن. فأما الخاصة التي في بعض الأوقات فهي التي تَصْدُقُ في وقت من الأوقات ولا
5 تلزم ضرورةً، كالمشي في السوق خاصة لإنسان من الناس.

وقد يمكن أن توصف الخاصة التي بالقياس إلى شيء بأن يقال إنها فصل: إما في الجميع دائماً على مثال واحد، وإما على أكثر الأمور وفي الأكثر ـ مثال ذلك: أمّا في الجميع ودائماً فبمنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفَرس أنه ذو رِجْلين. وذلك أن الإنسان وكلَّ إنسان ودائماً ذو رجلين،
10 وليس شيء من الأفراس ولا في وقت من الأوقات ذا رجلين.

والخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصةٌ بالقياس إلى الشهواني والغضبي: أن ذلك يأمر، وهذان يأتمران.

---

(٣) إليه (فوق).

(٤) فالخاصة (فوق).

(٥) هي التي (فوق).

(٦) ولا تخلُ (م).



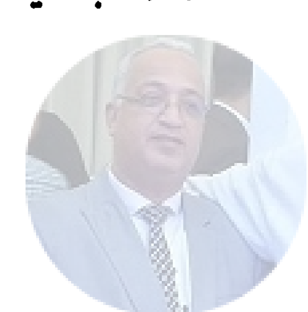
وذلك أنه ليس أبداً يأمر الجزء الفكري، لكنه في بعض الأوقات يأتمر؛ ولا الجزء الغضبي والجزء الشهواني أبداً يأتمران، لكنهما في بعض الأوقات
15 يأمران، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة.

والمنطقية[٧] من الخواص هي الخاصة التي بذاتها ودائماً والتي بالقياس إلى آخر. وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما
20 قلنا آنفاً، لأن المسائل تكون عنها ضرورةً: إما اثنتين وإما أربعاً. فالأقاويل
٢/أ) إذاً أيضاً تكون بحسبها كثيرة. فأما الخاصة بذاتها ودائماً فله أن يحتج بها بحسب[٨] أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة. فالخاصة بذاتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة، لأن هذه الخاصة ينبغي أن تكون له بالقياس إلى
25 كل واحد من الموجودات، لأنها إن لم تفرّق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن خاصة صحيحة.

فأما التي هي خاصة دائماً فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة. وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون، لم تكن خاصة. ـ فأما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان
30 الحاضر؛ فليس الأقاويل إذاً بحسبها كثيرة. والمسئلة المنطقية هي التي تكون الأقاويل بحسبها كثيرة صحيحة.

فالخاصة التي وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغي أن يبحث عنها من المواضع التي في العَرَض متى كان يعرض لهذا، ولا يعرض لهذا. فأما
35 الخواص دائماً وبذاتها فينبغي أن ننظر فيها من هذه الأشياء.

(٧) الجدلية (فوق).
(٨) بالقياس إلى (فوق).



ـ ٢ ـ
[مواضع]

- 129b - أما أوّلاً فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيداً أو لم توصف جيداً. والدليل على أنها وصفت جيداً أو لم توصف، أن تكون الخاصة قد وصفت لشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف: أما الذي يُبْطِل فإن وصفها 5 بأشياء ليست أعرف، وأما المصحِّح فإن وصفها بأشياء أعرف. ـ وإذا كانت بأشياء ليست أعرف، فمنها أن ينظر إن كان الذي وصف[١] به الخاصة أشدّ إغماضاً من الشيء الذي وصفت خاصّته. فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة وضعاً جيداً، لأنا إنما نستعمل الخاصة لنعلم، كما نستعمل الحدّ. فينبغي أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هي أعرف. فإنّا بهذا الوجه أحرى أن (٢٨٥/ب) 10 نفهمها فهماً كافياً ـ مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار، أعني النفس. فإن معرفتنا بالنار: ما هي؟ أكثر من معرفتنا بالنفس ـ لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً، أعني أنها أشبه الأشياء بالنفس.

ومنها أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجوداً أعرف. وذلك 15 أنه ليس إنما[٢] ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذي يوصف به، لكن يكون وجودها له أيضاً أعرف، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود، لم يعلم ولا أنه

(١) به يوصف (فوق).
(٢) إنما (– ب).



لهذا وحده موجود. فأي شيء من هذين إنْ عَرَض، كانت الخاصّة غير بيّنة ـ مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع أن خاصة النار أنها الشيء الذي فيه أوّلاً من شأن النفس أن يوجد، قد استعمل ما هو أغمض من النار، وهو إن كانت 20 النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أوّلاً، لم يكن وضع هذه الخاصَّة للنار وضعاً جيداً، أعني الشيء الذي فيه أوّلاً من شأن النفس أن توجد. ـ وأما المصحِّح فينظر إن كانت الخاصة تكون[٣] بما هو أعرف. وإن كانت بما هو أعرف في كل واحدٍ من الصنفين فإن بهذا يكون وضعُ الخاصّة وضعاً جيداً. وذلك أن المواضع المصحِّحة لما يوضع وضعاً جيداً: منها ما يكون 25 بهذا النحو وحده، ومنها ما يُرى[٤] على الإطلاق أَن وضعَه وضعٌ جيدٌ ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحيّ أن له حسًّا قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين، صار قولُنا أن له حسّاً خاصةٌ للحيّ موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً.

30 وبعد ذلك فينبغي للمبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف في الخاصة تقال على أنحاءٍ كثيرة، أو إن كان القول بأسره يدل على ٢٨/أ) معاني كثيرة؛ فإن الأمور[٥] إذا كان كذلك، لم تكن الخاصّة وضعت وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «يحس» قد يدل على معنيين على أن 35 الموصوف بذلك حسّاً، وعلى أنه[٦] يستعمل الحس، لم يكن قولنا في الحيّ 130 - إن من شأنه أن يحسّ خاصة موضوعة وضعاً جيداً. ولذلك ليس ينبغي أن نستعمل: لا أسماءَ تقال على أنحاء كثيرة، ولا قولاً يدل على الخاصة؛ لأن ما يقال على أنحاءٍ كثيرة يجعل الموصوف غامضاً، فيتحيَّر فيه المحتجُّ فلا 5 يعلم أي المعاني يريد من التي يقال عليها ذلك الاسم والقول، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشيء. ومع هذا أيضاً فواجبٌ ضرورة أن نكشف أمر الذين

---

(٣) وصفت (فوق).
(٤) يبين (فوق).
(٥) الأمر (فوق).
(٦) لم (+ ب).



يصفون الخاصة بهذا الوصف المنكر إذا[٧] جعل جاعلٌ القياس شيئاً يختلف فيه، أعني على ما يقال فيه بأنحاء كثيرة[٧]. ـ فأما المصحِّح فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معاني كثيرة. فإن الخاصة 10 على هذا تكون موضوعة وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «جسم»، لا يدل على معاني كثيرة، ولا قولنا أسهل ما يتحرّك إلى المكان الأعلى، ولا مجموع القول المركّب من هذه الألفاظ، كان القول في النار أنها الجسم الذي هو أسفل ما يتحرّك إلى المكان الأعلى، خاصة موضوعةً على هذا وضعاً جيداً.

15 وبعد ذلك فينظر[٨] المبطل إن كان الشيء الذي يوصف، خاصته تقال على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذي له نضع الخاصة، فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغي. والأسباب التي لها وجب ذلك ليس تخفى معرفتها من الأشياء التي تقدّم ذكرها، إذ كان من الواجب ضرورة أن تعرض تلك الأشياء بعينها ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا هذا (٢٨٦/ب) 20 «يعلم»[٩] يدل على شيئين: على أن له علماً، وعلى أنه يستعمل العلم صار قولنا: «هذا يعلم» ليس هو خاصة «موضوعة» على ما ينبغي إذا لم يكن المعنى منهما الذي تقال له الخاصة ملخصاً أيّما هو. ـ فأما المصحِّح 25 فيبطل[١٠] ألاّ يكون الشيء الذي توصف خاصته يقال على أنحاءٍ كثيرة، بل يكون واحداً بسيطاً[١١]: فإن بهذا الوجه توضع الخاصة عليه وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولاً مطلقاً وعلى نحو واحد، صار قولنا

---

(٧) في السرياني: متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق، أعني على ما يقال على أنحاء.

(٨) وبعد هذا فلينظر (ب).

(٩) في السرياني: «أن تعلم هذا» يدل على أشياء كثيرة: أحدها (أحدهما: ب) أن يُقْتَنى علمٌ على ما هو عليه، والثاني: أن يستعمل علمه، والثالث: أن يكون معلوماً صار.

(١٠) فينظر (فوق).

(١١) مطلقاً (فوق).



فيه: إنه حي آنس بالطبع، خاصةً موضوعة عليه على ما يجب.

وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان الشيء[١٢] الواحد بعينه قد كرر في
30 الخاصة، فإنهم كثيراً ما يفعلون ذلك في الخواص وهم لا يشعرون، كما
يفعلونه في الحدود، فليس الخاصة إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على
ما ينبغي، إذ كان ما تكرر قد يغلط السامع، فواجبٌ إذن ضرورة أن يكون
القول غامضاً وأن يظنّ بمن يقوله مع ذلك أنه يَهْمُرُ هَمْراً. وتكرير المعنى
35 الواحد في القول يكون على وجهين: أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه،
بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام ـ فإن قائل هذا
القول قد كرر اسم الجسم مرتين؛ والثاني متى استعمل الإنسان الأقاويل
مكان الأسماء، بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من
1 - الأجسام ينتقل بالطبع إلى المكان الأسفل، ثم يستعمل مكان «الأجسام»
«جواهر بصفة كذا»؛ وذلك أن قولنا: «جسم» و«جوهر بصفة كذا» شيء
أحد[١٣]. فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر. فليس إذن واحدةٌ من
5 هاتين الخاصتين موضوعةً على ما يجب.

(٢/أ) فأما المصحِّح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه مكرراً، فإن
بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من
قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل إسماً واحداً مكرراً، صار ذلك
10 خاصةً للإنسان موضوعة على ما يجب. ـ وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان قد
وصف في الخاصة إسماً يوجد لكل شيء. فإن مما[١٤] لا يفصل من أشياء
ليس ينتفع به. والشيء الذي يقال في الخواص ليس يُنتفع به. والشيء الذي
يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشيء الذي يقال في الحدود. فإن
15 وُضِعَتْ الخاصة هكذا لم يكن وضعُها على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان

---

(١٢) الشيء (– ب).
(١٣) آخر (فوق)؛ (– ب).
(١٤) ما (ب).

الذي يضع أن(١٥) خاصة العلم أنه ظن لا يزول(١٦) التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل في الخاصة ما يوجد لكل شيء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصة العلم وضعاً كما يجب. ـ فأما المصحّح فينظر ألاّ يستعمل أمراً عاميّاً أصلاً، لكن يستعمل ما كان مفصَّلاً من شيء، فإن
20 الخاصة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أن الذي يضع أن خاصة الحيّ أن له نفساً لم يستعمل شيئاً مشتركاً أصلاً؛ فخاصة الحيّ موضوعة بهذا وضعاً جيداً، أعني أن له نفساً.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواصًّا(١٧) كثيرة لشيء واحد بعينه من غير أن يميّز أنه قد وضع خواصًّا كثيرة(١٨)، فإنه إذا فعل هذا
25 لم تكن الخاصة موضوعة، على ما يجب. فكما أنه في الحدود لا ينبغي أن يزاد شيء سوى القول الذي يدل على الجوهر، كذلك أيضاً وفي الخواصّ ليس ينبغي أن يوصف شيء أصلاً سوى القول الذي يجعل ما قيل خاصة.
فإن ما يجري هذا المجرى ليس ينتفع به ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن (٢٨٧/ب)
30 خاصة النار هي أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف أكثر من خاصة واحدة، وذلك أن كل واحدٍ من هذين قد يصدق على النار وحدها. فليس وضع خاصة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفُّها، وضعاً جيداً. فأما المصحِّح فينظر ألاّ يصف خواصًّا(١٩) كثيرة لشيء واحدٍ بعينه، بَل واحدة؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أن الذي يقول إن
35 خاصة الرطب هو أن يواتي أن كل شكل قد وصف خاصة واحدة، لا خواصًّا(١٩) كثيرة، فخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعاً جيداً.

---

(١٥) أن (– ب).
(١٦) يتغير (فوق).
(١٧) خواصّ (ب).
(١٨) جملة: «لشيء واحد... خواصًّا كثيرة» (ـ ب).
(١٩) خواصّ (ب).



ـ ٣ ـ
[مواضع أخرى]

وبعد ذلك فإن المبطل ينبغي له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشيء بعينه الذي له توصف الخاصة، أو شيئاً مما هو له. فإن الأمر إذا جرى هذا 13 - المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعاً جيداً، لأن الخاصة إنما تُراد لمكان العلم، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان. والشيء الذي هو مما يوجد له متأخّر عنه فليس هو أعرفَ منه، فليس يزداد تعرُّفه من هذه الأشياء ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحي أنه الجوهر الذي نوعه 5 الإنسان، فإنما استعمل شيئاً من الحي؛ فليس هذه الخاصة موضوعةً وضعاً على ما ينبغي.

فأما المصحِّح فينظر أن لا يستعمل الشيء نفسه ولا شيئاً مما له أصلاً؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب ـ مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحي أنه مركَّب من نَفْس وبدن، لم يستعمل لا هو ولا شيئاً مما له أصلاً. فخاصة الحيّ بهذا موضوعة على ما يجب. ولهذا النحو أيضاً ينبغي 10 أن ننظر في سائر الأشياء الأخَرى التي تجعل الشيء أعرف، أو لا تجعله كذلك.

أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئاً إما مقابلاً أو بالجملة شيئاً معاً في الطبع أو شيئاً متأخراً، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب. 15 وذلك أن المقابل معاً في الطبع، والمعاً في الطبع والمتأخر لا يجعلان الشيء

أعرف ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابلِ لا محالة للشر فقد استعمل المقابل للخير، فلم يضع خاصّة الخير على ما يجب. ـ
20 فأما المصحِّح فينظر ألا يستعمل متقابلاً أصلاً[١]، أو بالجملة، ما هو معاً بالطبع ولا متأخر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضع أن خاصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل مقابلاً أصلاً ولا ما هو معاً في الطبع ولا متأخراً[٢]،
25 صارت خاصة العلم بهذا الوجه موضوعةً على ما يجب.

(٢٨٨/أ) وبعد ذلك فإن المُبْطِل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائماً خاصة، لكن ما يوجد[٣] للشيء في بعض الأوقات ليس بخاصة: فإن الخاصة عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب. وذلك أنه لا الشيء الذي ندركه[٤]
30 موجوداً فيه يصدق عليه الاسم[٥] من الاضطرار، ولا[٦] لا الذي يصدق عليه اسمه الخاصةُ موجودةٌ فيه الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجوداً لا يقال عليه الاسم من الاضطرار. ومع هذه الأشياء أيضاً فليس إذا وُصِفَتْ الخاصة يكون بيّناً أنها موجودة إن كانت مما يتهيأ فيه أن يحلّ بالشيء[٧]، فليس
35 تكون الخاصة إذن بيّنة ـ مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرّك في الأوقات أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون في بعض الأوقات، فليست خاصة موضوعة على ما يجب. فأمّا المصحِّح فينظر إن كان وصف الخاصة التي هي دائماً من الاضطرار؛ فإن بهذا الوجه تكون
- 131b - الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَع خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلاً[٨] قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائماً، فِنعْم ما وصفت[٩] بهذا خاصة الفضيلة.

(١) مقابلاً ولا نافلة (فوق).
(٢) متأخر (م).
(٣) وكون (فوق).
(٤) يدرك أن الخاصة موجودة (فوق).
(٥) اسمه (فوق).
(٦) وأيضاً (فوق).
(٧) الشيء (ب).
(٨) مجتهداً (فوق).
(٩) وضعت (فوق).

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر، فإن الخاصة إذا وصفت[٩] هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب: أما أوّلاً فلأن[١٠] كل ما كان على خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة. وقد جرت عادة الجميع في أكثر الأمر أن يضعوا الخاصة اللازمة دائماً. وثانياً فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر. فليس ينبغي إذن أن يبحث بحثاً يستحق العَتْب ـ مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصةَ إنسانٍ ما أنه جالس مع إنسانٍ ما فإنما وضع خاصةً في الزمان الحاضر، لم يصف الخاصة على ما يجب عندما لم يشترط الزمان الحاضر في قوله. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسانٍ ما إنه يمشي في موضع كذا، فاشترط ما وضعه، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحسّ، فإنها ليست تكون موضوعة على ما يجب. وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجاً عن الحس صار غامضاً ولا يتبين إن كان موجوداً بعد، مِنْ قِبَلِ أنه إنما يعرف بالحاسة التي تخصه فقط. وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطرار دائماً ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خاصة الشمس أنها الكوكب الذي يتحرّك فوق الأرض وهو أضوأ الكواكب، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض التي إنما تعرف بالحس، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب، لأنه ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرّك فوق الأرض لقصور حِسِّنا عنها في ذلك الوقت.

---

(١٠) فلأن (فوق).

30 فأما المصحِّح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهِرة للحسّ أو التي وإن كانت محسوسة يكون وجودُها يبين من الاضطرار[١١]، فإن الخاصة على هذا الوجه تكون موضوعةً على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضع خاصة البسيط أنه المُلَوَّن أوّلاً قد استعمل شيئاً محسوساً، أعني
35 قوله: مُلوَّن؛ ووجوده ظاهر أبداً[١٢]، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدّ وُصِف على أنه خاصة، فإن الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يجب، وذلك أن الخاصة ليست
- 132a - تدل على ماهية الشيء ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الإنسان أنه حيوان مَشّاء ذو رجلين، إنما جعل[١٣] ما يدل على الماهية خاصة للإنسان، لم يكن وضع الخاصة على ما يحب.

فأما المصحّح فينظر إن كان ما يرجع[١٤] بالتكافؤ في الحلم خاصة من
5 غير أن يكون يدلّ على الماهية، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان، ليس بالطبع قد وصف ما يرجع بالتكافؤ في الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية الشيء، فنعم ما وُضِعتْ هذه الخاصة للإنسان.

10 وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن[١٥] الواضع للخاصة وضعها في: «ما الشيء» ـ وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس الأوّل موصوفاً فيها، ثم بعد ذلك يصل ويفرّق سائر الأشياء الباقية. فالخاصة

---

(١١) نسخة: أبداً؛ (ـ حاشية ب).
(١٢) نسخة: أبداً (+ حاشية ب).
(١٣) جعل (فوق)؛ (+ حاشية ب).
(١٤) جعل (فوق)؛ (ـ حاشية ب).
(١٥) لا يكون (فوق).



إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعاً على ما يجب ـ
15 مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الحيوان أن يكون له نفس، لم يجعل الحيوان في «ما هو»، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب.

فأما المصحِّح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذي وصف خاصّته في (٢/أ) «ما هو» الشيء ووصل به سائر الأشياء الباقية، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من[١٦] وضع خاصة الإنسان
20 أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص فيما هو، صار بهذا الوجه وَضْعُ الخاصة للإنسان جيداً.

---

(١٦) من (– ب).

ـ ٤ ـ

[مواضع أخرى]

فالأمر في أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت، أو تتبيّن مما وضعت بهذه الأشياء ينبغي أن ينظر. ـ فأما الأمر فإن[١] ما قيل خاصة أو ليس بخاصة، فمن هذه الأشياء ينبغي أن ننظر فيه. والمواضع التي على الإطلاق 25 تُصِحُّ الخاصة وتُوجِب أنها وضعت وضعاً جيداً هي والمواضع التي تُحْدِث الخاصة تصير واحدة بعينها فستوصف[٢] في تيك.

وينبغي أوّلاً للمبطل أن ينظر في كل واحدٍ وصفت خاصته إن كان لا توجد ولا لواحد، أو إن كانت لا تصدق في هذا، أو إن لم تكن خاصة كل واحدٍ منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته: فإن الخاصة التي توضع 30 هذا الوضع ليست بخاصة. مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُغْلِطه القول، فإن المهندس قد ينخدع[٣] في الرسوم الكاذبة، لم تكن خاصة العلم ألا يغلطه القول. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان 35 يصدق[٤] على كلٍّ فقد يصدق على هذا. فإن ما يوضع على أنه خاصة هو - 132b - خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «حي قابل للعلم» يصدق على كل إنسان وبما هو إنسان، صار قولنا: «حي قابل للعلم» خاصةً للإنسان.

---

(١) في أن (ب).

(٢) فلذلك ستوصف (فوق).

(٣) يغلط (فوق).

(٤) قد يصدق على الكل وفيه (فوق). يعني فيه وحده.



وهذا الموضع: أما للمبطل فلينظر به[٥]: إن لم يكن ما يصدق عليه الاسم يصدق عليه القولُ أيضاً؛ وإن لم يكن ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضاً.

5 فأما المصحِّح فينظر إن كان ما يُحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضاً، وإن كان ما يحمل عليه القول قد يُحمل عليه الاسم أيضاً.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه القول أيضاً، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضاً. فإنه ما
10 وُضِعَ أنه خاصةٌ بهذا الوجه لا يكون خاصةً ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «حيوان قابل للعلم» يصدق على المَلَك ولم يكن يحمل على الإنسان لم يكن قولنا: «حي قابل للعلم» خاصة للإنسان.

فأما المصحِّح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه أيضاً القول، وإن كان ما يحمل عليه القول يحمل عليه أيضاً الاسم. وذلك أنه
15 يُصَيِّر خاصة ما وضع أنه ليس بخاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن
/ب) له نفساً يصدق عليه أنه حي، وما يقال عليه إنه حي يصدق عليه أن له نفساً، صار قولنا: «له نفس»، خاصةً للحي.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة
20 للذي يقال في الموضوع، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ جعلَ النار خاصةً ألطف الأجسام[٦] أجزاءاً، قد جعلَ الموضوع خاصة للمحمول، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاءاً، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما في الموضوع، لأن شيئاً واحداً
25 بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع. وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحدٍ بعينه مقولة عليه وحده، يصير الموضوع خاصة لها كلها إن وضع الحاجةَ أحدٌ على هذا الوجه.

---

(٥) به (– ب).　　　(٦) الأجسام (– ب).

وأما المصحِّح فينظر إن كان جعل خاصة الموضوع ما في الموضوع.

30 فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب.

35 وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة، فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة. وذلك أن الذي يوجد على جهة المشاركة ينتفع به في الآنية. وما جرى هذا المجرى

- 133a - فهو فصلٌ ما محمولٌ على نوع واحد ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين، جعل الخاصة على جهة المشاركة، لم تكن خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين.

5 فأما المصحِّح فينظر ألاّ يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة، وألاّ يكون يدل على الآنية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر. وذلك أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة. ومثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الحي أن من شأنه أن يحسّ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة، ولا دالّة

10 على الآنية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر، صار قولنا من شأنه أن يحسّ خاصة للحي.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألاّ تكون الخاصة معاً، لكن تكون إما متأخرة أو متقدّمة للاسم، فإن الموضوع ليكون خاصة لا يكون خاصة، لأنها بعينها: إما أوّلاً في وقتٍ من الأوقات؛ وإما ليس دائماً ـ مثال (٢٩٠/أ)

15 ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشي في السوق يوجد لإنسان ما متقدّماً ومتأخراً عن الإنسان، لم يكن قولنا يمشي في السوق خاصة للإنسان: إما ولا في وقت من الأوقات، وإما ليس دائماً.

فأما المصحِّح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معاً من الاضطرار دائماً من غير أن يكون حدًّا أو فصلاً، لأنه يصير ما وضع ألاّ يكون خاصة خاصة



20 ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «حيّ قابل للعلم»، وقولنا: «الإنسان» يوجدان معاً من الاضطرار دائماً من غير أن يكونا حدّاً أو فصلاً صار قولنا: «حي، قابل للعلم» خاصة للإنسان.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألاّ يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء 25 واحدة بعينها بما هي واحدة بعينها، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة، لا يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «ما يظهر لبعض الناس أنه خير» ليس خاصّة للشيء المطلوب، لم يكن أيضاً[٧] قولنا: «ما يظهر لبعض الناس أنه خير» خاصة للمأثور[٨]، وذلك أن المطلوب والمأثور[٨] شيء واحد.

فأما المصحّح فينظر إن كان شيءٌ واحدٌ بعينه لشيء واحد بعينه بما هو واحدٌ بعينه، خاصة. فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصّة 30 خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء، صارت خاصة المرء[٩] بما هو مرء[١٠] أن نقسمه ثلاثة أجزاء. وهذا الموضع نافعٌ أيضاً في العرض، لأن أشياء بعينها بما هي واحدةٌ بعينها توجد لأشياء هي واحدة بعينها.

35 وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألاّ تكون الخاصة واحدة بعينها أبداً: واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع، لأن الموضوع ليكون خاصة لا 133 يكون خاصة الشيء الموصوف. مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً واحداً بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه، لم تكن خاصة الإنسان دائماً أن يتحرّك من تلقاء نفسه، لأن الوقوف والحركة من 5 تلقاء النفس شيء واحدٌ بالنوع؛ وذلك أن كل واحدٍ منهما[١١] عَرَض للحي.

---

(٧) أيضاً (– ب).
(٨) للمؤثر (فوق).
(٩) البشر (فوق).
(١٠) بشر (فوق).
(١١) منها (فوق).

وأما المصحِّح فينظر إن كانت الخاصة[١٢] الواحدة بعينها في النوع
(٢٩٠/ب) لأشياء واحدة بعينها في النوع، فإن بهذا الوجه يكون خاصةً ما وُضِع ألا
يكون خاصةً ـ مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشَّاء ذو رجلين،
صارت خاصة الطائر أنه طائر ذو رجلين، لأن كل واحدٍ منهما[١٣] واحد[١٤]
10 بعينه في النوع، أو يكون[١٥] بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو
الحي، وبعضها بمنزلة فصول جنس الحي. وهذا الموضع يكذب إذا كان
أحد الشيئين الموصوفين يوجد في نوعٍ واحدٍ فقط، والآخر في أنواع كثيرة،
بمنزلة ما أن المَشّاء ذو أربع.

15 ولما كان الواحد بعينه والغير يقالان على أنحاءٍ كثيرة، صار المغالط
يجعل الخاصة لشيء واحد فقط. وذلك أن الذي يوجد لشيء فقد يوجد
للذي يعرض له، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عرض ـ مثال ذلك أن
20 الخاصة التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض؛
والذي يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان. وقد يمكن الإنسان أن
يصحِّح أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً، ويجعله
مع[١٦] العرض شيئاً آخر ـ مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء، وإن الإنسان
25 الأبيض شيء آخر غيره، وأيضاً إذا جعل الملكة شيئاً آخر. وقد يتهيأ أن
يزيف مزيّفٌ أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة،
وذلك أن الذي يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضاً، والذي يوجد
لما يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضاً ـ مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال

(١٢) الخاصية (ب).

(١٣) منها (ب).

(١٤) واحد (ـ ب).

(١٥) في السرياني: أما ذانك على أنهما (أنها: ب) **نوعان** تحت جنس واحد؛ وأما هذان فعلى أنهما فصلان لجنس واحد هو الحيوان.

(١٦) على (ب).



بالعلم إن له حالاً ما لم تكن خاصة العلم[١٧] أن التصديق به لا يتغيّر[١٨]
30 تركيبها[١٩]، لأن العلم يصير لا يزول التصديق به من القول.

فأما المصحّح فينبغي له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذي يعرض له واحداً بعينه إذا أخذ مع الذي يعرض له، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آنيتهما مختلفة. وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنساناً، وأن يكون إنساناً
35 أبيض ـ شيئاً واحداً بعينه.

وينبغي أيضاً أن ننظر في التصاريف، لأن العلم ليس هو ما لا يزول تصديقه من القول، لكنه[٢٠] الإنسان الذي لا يزول عنه التصديق من القول؛
-13 ولا العلم أيضاً ما لا يزول تصديقه من القول، لكن الذي لا يزول تصديقه من القول[٢١]. لأن المقاومة لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب مَن هو لا محالة معاند.

---

(١٧) العالم (فوق).

(١٨) يزول (فوق).

(١٩) تركيبها (– ب).

(٢٠) لكن (ب).

(٢١) في السرياني: وذلك أن المعاند في جميع الوجوه ينبغي أن توضح له جميع تلك الوجوه.

ـ ٥ ـ

[مواضع أخرى]

5 وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أنْ يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه (٢٩١/أ) يصفه باللفظ وصفاً يدل على أنه موجود دائماً؛ وذلك أنه يظنّ أن الذي وضع أن يكون خاصة ينفسخ ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة، إلا أنه يدل باللفظ على 10 الموجود دائماً، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان.

فأما المصحِّح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة ـ 15 مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه «حي قابل للعلم» يريد أن يدلّ باللفظ أيضاً على أن الموجود بالطبع خاصة، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان: «حي قابل للعلم».

وأيضاً ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول، فقد يمكن[1] أن يجعلها خاصة. وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على 20 الأوّل أيضاً؛ وإن أنت جعلتها الأوّل كانت تحمل على ما هو بغيره ـ مثال ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلوُّن، فقد يصدق التلون على الجسم أيضاً؛ وإن جعله للجسم، حُمِل على السطح أيضاً. فيجب من ذلك ألا

---

(١) سرياني: تعسر أمثال هذه خاصة (فوق).



25 يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضاً.

وقد يَعْرِضُ في بعض الخواص على أكثر الأمر خطأٌ ما مِنْ قِبَلِ أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع. وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة: إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذي الرجلين للإنسان، أو ما
30 يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا: ألطف الأجسام أجزاءاً ـ للنار؛ أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا: «يحيا» للحيّ، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أوّل بمنزلة الفهم الجيد للجزء الفكري من النفس، أو ما يوجد على
35 أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول. وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتني شيئاً، أو
1٢ - ما يوجد على أنه يُقتنى بمنزلة ما يوجد للعلم ألاّ يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس للحيّ وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأن[٢] ينال[٣] شيئاً أو يوجد بأن ينال[٤]
ب) بمنزلة قولنا: «يحيا» لحيوانٍ ما. ـ فلما كان هذا هكذا، صار متى لم يُضِفْ
5 إلى ذلك بالطبع أخطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذي يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان أن له رجلين. وإذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موجوداً لذلك الشيء في الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان. وأما إذا لم يبيّن أنه إنما يضعه على
10 أنه أوّل أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه القول فقد يصدق عليه الاسم أيضاً، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح أو للجسم. وإذا لم يتقدّم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتني أو بما يُقْتَنَى لأنها ليست تكون خاصة؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يُقتنى، فهي توجد للذي يقتني. فإن

---

(٢) بأنه (ب).

(٣) أي يعطى (فوق).

(٤) شيئاً أو يوجد بأن ينال (- ب).

15 وُضِعَتْ بما يُقْتَنَى فهي توجد للمقتني بمنزلة ما يوضع خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول[٥][٦] القول. وإذا لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال[٧] أو ينال لأن الخاصة توجد لأشياء أُخَر، وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال[٨] كانت توجد لما ينالها[٩]. وإن وصفها بأن تنال، كانت توجد لما ينيله[١٠]
20 بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحي، أو حي ما، أنه يحيا. وإذا لم يميّز ما بالنوع[١١] لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذي يضع خاصته، لأنه ما كان بإفراط فإما يوجد لواحدٍ فقط بمنزلة ما يقال في النار إنها أخفُّ
25 الأشياء. وربما أخطأ الذي يضيف إلى النوع، وذلك أن يحتاج أن يكون نوعاً واحداً من الأشياء إذا أضاف إلى النوع. وفي بعض الأشياء لا يَعْرِضُ هذا كما يعرض في النار، لأن نوع النار ليس هو واحداً، وذلك أن الحمرة والضوء واللهيب مختلفة في النوع، وكل واحد منها نار. ولذلك لا ينبغي إذا
30 أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفاً، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، ولبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا: ألطف الأجسام. وذلك أن الضوء ألطف من الحمرة ومن اللهيب. وهذا فليس
35 ينبغي أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه القول أكثر؛ وإن لم يكن كذلك ما يصدق[١٢] عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم أكثر. ومع هذا أيضاً فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو
- 135a - أكثر، شيئاً واحداً بعينه فيما هو كذلك على الإطلاق: بمنزلة قولنا في النار:
(٢٩٢/أ) ألطف الأجسام. ـ وذلك أن هذه الخاصة تصير واحدة بعينها للنار مطلقاً وللضوء، وذلك أن الضوء ألطف. ـ فإذا وصف آخرٌ الخاصة بهذا الوجه،
5 فينبغي أن يحتج عليه. فأما أنت فلا ينبغي أن تسلّم هذا العناد. ولكن إذا

---

(٥) خرم بمقدار كلمة واحدة (+ حاشية ب).
(٦) من (+ ب).
(٧) ينيل (فوق).
(٨) بأن تنال (فوق).
(٩) ينيله (فوق).
(١٠) يناله (فوق).
(١١) بالصورة (فوق).
(١٢) يضاف إليه (فوق).

وضعت الخاصة، فينبغي على المَكان أن يميز الحال التي وضعت عليها الخاصة.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصةً لنفسه؛ وذلك أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شيء هو لنفسه يدل على إنيّته، والدال على الإنيّة ليس هو بخاصة لأحد ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصة لنفسه ـ إذ كان الجميل واللائق شيئاً أحداً ـ لم يكن اللائق خاصة للجميل.

فأما المصحِّح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان من وضع أنّ خاصة الحي أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعاً بالتكافؤ في الحمل، صارت خاصة الحي أنه جوهر متنفس.

وبعد ذلك فينبغي أن ننظر في المتشابهة الأجزاء. فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألاّ تصدق على الجزء، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة: فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة. وفي بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا: وذلك أن للإنسان أن يجعل الخاصة في الأشياء المتشابهة الأجزاء مرةً إذا نظر إلى الجملة، ومرةً إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء، فيصير لا واحدٌ منهما موصوفاً على الصواب ـ مثال ذلك: أما في الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح، فقد وصف خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على الجزء. وذلك أنه ليس أي جزء[١٣] كان فأكثر مائه مالح. فليس خاصة البحر إذاً أن أكثر مائه مالح. فأما في الجزء فمثاله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق، فقد قال خاصة شيء ما متشابه الأجزاء ووصف خاصةً تصدق على

(١٣) نسخة أخرى: أي جزء من البحر إن كان.

35 الجزء ولا تقال على الجملة ـ وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفّساً[١٤] ـ فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق.

- 135b - فأما المصحِّح فينظر إن كانت تصدق على كل واحد من المتشابهة

(٢٩٢/ب) الأجزاء وهي خاصة لها، من قِبَل أنها في الجملة، فإن بهذا الوجه يقيد خاصة ما وضع ألاّ يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه إن يصدُق[١٥] على كل أرض

5 أنها تتحرّك[١٦] إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل[١٧] إلى السفل بالطبع.

---

(١٤) مستنشقاً (فوق).

(١٥) على مديدٍ رآه (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

(١٦) تميل (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

(١٧) التحرّك (فوق)؛ (ـ حاشية ب).



ـ ٦ ـ
[مواضع أخرى]

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة: أمّا أولاً فمن المتضادّات ـ أما المبطل فينظر ألاّ يكون الضدّ خاصّةً للضدّ، وذلك أن الضدّ لا يكون خاصة للضدّ ـ مثال ذلك أنه لما كان الجور ضدّ العدل، والأخسّ ضدّ الأفضل، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل، لم تكن خاصة الجور أنه الأخسّ. فأما المصحِّح فينظر إن كان الضدّ خاصة للضدّ، وذلك أن الضدّ يكون خاصة للضدّ ـ مثال ذلك أنه لما كان الخير ضدّ الشر، والمهروب منه ضدّ المُؤثَر، وكانت خاصة الخير أنه مُؤثَر، فخاصة الشر أنه مهروب منه.

وأما ثانياً فممّا هو من المضاف. أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف، فإن المضاف لا يكون خاصة المضاف[1]. مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، والفاضل بالقياس إلى المفضول، ولم يكن الفاضل خاصة للضعف، فليس المفضول خاصة للنصف ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف ـ مثال ذلك أنه لما كان الضِّعف يقال بالقياس إلى النصف، والاثنان بالقياس إلى الواحد، وكانت خاصة الضِّعف أنه بمنزلة قياس الاثنين إلى الواحد، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد إلى الاثنين.

---

(١) للمضاف (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

وأما ثالثاً فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم. وإن كان ما يقال بالعدم ليس هو خاصة للعدم، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصَّة للملكة ـ مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحسّ خاصة الصمم لأنه أمرٌ عامٌ للحواس الأُخَر، لم يكن الحسُّ خاصة للسمع. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم؛ وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم فإن ما يقال بالملكة يكون خاصة للملكة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة ما لنا بصر، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر، إذ كان من شأننا أن يكون لنا.

30 ‏(٢٩٣/أ) 35 ‏- 136a -

وبعد ذلك فننظر في الموجبات والسالبات: أما أوّلاً فننظر من المحمولات أنفسها. وهذا الموضع نافع للمبطل فقط ـ مثال ذلك أنه إن كانت الموجبة أو الذي تقال بالإيجاب خاصة لشيء، فإنه لا تكون سالبته ولا الذي يقال بالسلب خاصة له. وإن كانت السالبة أو الذي تقال بالسلب خاصة له، لم تكن الموجبة ولا الذي تقال بالإيجاب خاصة له ـ مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الحيّ أنه متنفس، لم تكن خاصة الحيّ أنه لا متنفس.

5 10

وثانياً ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يُحمل أو لا يُحمل. أما المبطل فينظر: إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة، لم تكن الموجبة أيضاً خاصة للموجبة. مثال ذلك أنه لما كان الحيّ ليس هو خاصة للإنسان، لم يكن قولنا: «لا حي» خاصة لقولنا: «الإنسان». وإن ظهر أن قولنا: «لا حي» ليس بخاصة لقولنا: «لا إنسان»، لم يكن «الحي» أيضاً خاصة «للإنسان». فأما المصحِّح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة. وإن كانت السالبة خاصة للسالبة، فإن الموجبة أيضاً خاصة للموجبة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما

15 20 25

ليس بحيٍّ ألاّ يحيا، صارت خاصة الحي أن يحيا. وإن ظهر أن خاصة الحي أن يحيا، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحيٍّ ألا يحيا.

وثالثاً أن ينظر من الموضوعات: أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للموجبة، فإنه لا تكون هي بعينها خاصة للسالبة أيضاً.
30 وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس، لم تكن خاصة ما ليس بحي أنه متنفس. فأما المصحِّح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة
35 للموجبة، فهي للسالبة. وهذا الموضع كاذب. وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة، ولا السالبة للموجبة، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلاً.
13 ـ وأما السالبة فقد توجد للموجبة، إلا أنها لا توجد لها كالخاصة.

/ب) وبعد ذلك ننظر في القسمة: أما المبطل فينظر إن كان ليس شيء من القسيمة خاصة[٢] ليس من قسيمتها، فإنه لا يكون الموضوع خاصة للشيء
5 الذي وضع ليكون له خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان الحيّ المحسوس ليس بخاصة لشيء من الحيوانات الباقية، لم يكن الحيوان المعقول خاصة للملك. ـ وأما المصحِّح فينظر إن كان أي شيء ما مأخوذٍ من القسيمة الباقية خاصة لكل واحدة[٣] من هذه القسمة، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذي
10 له وضع أن يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذي من شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكري، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء إذا أخذت على هذه الجهة[٤]، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون بذاته فضيلة الجزء الشهواني.

---

(٢) خاصة (– ب).

(٣) واحد (ب).

(٤) هذا الوجه (فوق).

ـ ٧ ـ

[مواضع أخرى]

15 وبعد ذلك ننظر من[1] التصاريف: أما المبطل فينظر إن كان التصريف ليس بخاصة للتصريف، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصةً ـ مثال ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل، فليس خاصةَ العدالة الجميلُ. فأما المصحِّح فينظر إن كان
20 التصريف خاصة للتصريف، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف ـ مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَّاءٌ ذو رجلين، كانت خاصةً للإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين.

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيما وصف بالتصاريف نفسه فقط، بل وفي المتقابلات أيضاً كما وصفنا في المواضع التي تقدّمت. أما المبطل فينظر إن
25 كان تصريف المقابل ليس بخاصة لتصريف المقابل، فليس يكون تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل ـ مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان تصريف
30 المقابل خاصة لتصريف المقابل، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصريف المقابل ـ مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة الخير، صار الأخسُّ خاصة الشر.

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة. فأما المبطل

(١) في (فوق).



فينظر إن كان[٢] الذي حاله حالٌ متشابهة ليس بخاصةٍ لما حاله متشابهة،
35 فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة ـ مثال ذلك أنه لما كانت حال
٢/أ) البنَّاء عند إحداث البيت وحال الطبيب عند إحداث الصحة متشابهة، ولم
تكن خاصة الطبيب إحداث الصحة، لم تكن خاصة البنَّاء إحداثَ البيت. ـ
137 - فأما المصحِّح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة،
فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ـ مثال ذلك أنه لما كان
حال الطبيب عند أن يكون محدثاً للصحة شبيهة بحال الرائض عند أن يكون
5 محدثاً لخصب البدن، وكانت خاصة الرائض أن يكون محدثاً لخصب البدن،
صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثاً للصحة.

وبعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحالٍ واحدة. أما المبطل فينظر
إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحال واحدة. فإن ما هو
بحالٍ واحدة لا يكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة. وإن كان ما هو بحالٍ
10 واحدةٍ خاصة لما هو بحالٍ واحدة، فليس يكون هذا خاصة للذي وضع أن
يكون له خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقبيح
حالاً واحدة مِنْ قِبَلِ أنه علم بكل واحدٍ منهما، ولم تكن خاصة الفهم أن
يكون علماً بالقبيح، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل. وإن
15 كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل، فليس خاصته أن يكون علماً
بالقبيح. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه[٣] خاصة لأشياء
كثيرة. فأما المصحِّح فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء؛ لأن الواحد إذا
20 كانت حاله عند كثيرين حالاً[٤] واحدة فليس ينقاس.

وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما
يقال بالوجود: فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد؛ ولا ما

(٢) كان (– ب).
(٣) كان ينبغي أن يقول: ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشيء واحدٍ بعينه.
(٤) حال (م).

يقال بالتكوّن يكون خاصة لما يقال بالتكوّن ـ مثال ذلك أنه لما كان ليس
25 بخاصة الإنسان أن يوجد حي، لم يكن خاصة تَكَوُّن الإنسان أيضاً أن يتكوّن
حي، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حي. وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن
نعتبر بالتكوّن على الوجود وعلى الفساد، ومن الفساد على الوجود وعلى
30 التكوّن كما وصفنا الآن في الوجود بالقياس إلى التكوّن والفساد. وأما
المصحِّح[٥] فينظر إن كان الموضوع في الوجود خاصة للموضوع في
الوجود، فإن الصفة[٦] بالتكوّن تكون خاصة للموصوف بالتكوّن،
والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد ـ مثال ذلك أنه لما كانت
(٢٩٤/ب) 35 خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ، صار[٧] تكون الإنسان أن يتكوّن امرؤ،
وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ. وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نعتبر
- 137b - بالتكوّن والفساد على الولي[٨]، وبها على أنفسها، كما قيل فيما يلزم
المبطل.

وبعد هذا فينظر في صورة الموضوع: أما النافي[٩] فينظر إن كانت لا
توجد الصورة، أو إن كانت لا توجد من الجهة التي يقال إنها خاصة للشيء
5 الذي وُصفت[١٠] خاصته، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصة[١١] ـ مثال
ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان، لكن
من جهة ما هو صورة، لم يكن السكون خاصة للإنسان. فأما المصحِّح فينظر
إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشيء الذي قصد إلى
10 أن يكون له خاصة[١١]. فإن للذي[١٢] قصد إلى أن تكون له خاصة تصير
خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحيّ نفسه أمر مركَّب من نفس وبدن،
وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حي، صارت خاصة الحيّ أنه
مركَّب من نفس وبدن.

---

(٥) المثبت (فوق).
(٦) الموصوف (فوق).
(٧) صارت (م).
(٨) الوجوه (فوق)؛ الولاء (ب).
(٩) المبطل (فوق).
(١٠) وضعت (فوق).
(١١) خاصته (ب).
(١٢) الذي (ب).



ـ ٨ ـ

[مواضع أخرى]

وينظر بعد ذلك في الأكثر والأقل. أما **أوّلاً**: فالنافي[١] ينظر إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكبر، فليس ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، ولا ما يقال بأيسر يسيراً خاصة لما يقال بأيسر يسيراً، ولا ما يقال بأكثر كثيراً خاصة لما يقال بأكثر كثيراً، ولا ما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق ـ مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا: «أكثر تلوّناً» خاصة لـ «أكبر جسمية» لم يكن أيضاً قولنا: «أقل تلوّناً» خاصة لما هو «أقل جسمية»، ولا «التلوّن» خاصة «الجسم» أصلاً. فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر، فإن ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل، وما يقال بأكثر كثيراً لما يقال بأكثر كثيراً، وما يقال بأيسر يسيراً لما يقال بأيسر يسيراً، وما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «أكثر حسًا» خاصة لما هو «أكثر حياة»، فإن قولنا: «أقل حسًا» خاصة لما هو «أقل حياة». وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيراً لما هو أكثر كثيراً، وفيما هو أيسر يسيراً لما هو أيسر يسيراً، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق.

وينبغي أن ننظر في هذه أيضاً مما يقال على الإطلاق. وأما النافي فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر، ولا ما يقال بالأقل لما يقال

(١) المبطل (فوق).

بالأقل، ولا ما يقال بأكثر كثيراً لما يقال بأكثر كثيراً، ولا ما يقال بأيسر يسيراً لما يقال بأيسر يسيراً ـ مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد، لم يكن قولنا أكثر اجتهاداً خاصةً لأكثر إنسانية. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق، فما يقال بالأكثر خاصة

35 لما يقال بالأكثر، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، وما يقال أكثر كثيراً لما يقال أكثر كثيراً، وما يقال أيسر يسيراً لما يقال أيسر يسيراً ـ مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع، فخاصة ما هو أكثر

- 138a - نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع. وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأُخَر.

وثانياً: فينظر النافي: فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال

5 بالأكثر، فإنّ ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل ـ مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلّم خاصة للإنسان، ولم يكن حسًّا[٢] من خاصة للحي، فليس التعلّم العلم[٣] للإنسان. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، فإن ما يقال بالأكثر

10 خاصة لما يقال بالأكثر ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا «آنس بالطبع» خاصة للإنسان أقل من أن قولنا: «يحيا» خاصة للحي، وكان قولنا في الإنسان إنه «آنس بالطبع» خاصة له، فقولنا في الحي إنه «يحيا» خاصّةٌ له.

وثالثاً: فينظر النافي إن كان الشيء الذي الخاصة أحرى بأن تكون له ليس الخاصة له؛ فالذي الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له. وإن كانت

15 خاصة لذلك فليست خاصة لهذا ـ مثال ذلك أنه لما كان التلوّن خاصةً للسطح أحرى منه بأن يكون للجسم، وليس التلوّن خاصة للسطح، فليس هو خاصة للجسم؛ وإن كانت[٤] خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم ـ وأما

(٢) الإحساس (فوق)؛ (ب).
(٣) خاصة (فوق)؛ (ب).
(٤) كان (ب).



٢٩/ب) المثبت فلن ينتفع بهذا المَوضع في شيء. وذلك أنه ليس يمكن
20 أن يكون شيء واحد خاصة لأشياء كثيرة.

ورابعاً: فإنّ النافي ينظر إن كان ما هو أَحرى بأن يكون لشيء خاصة ليس بخاصة له، فما ليس هو حريًا بأن يكون لشيء خاصة ليس هو خاصة له ـ مثال ذلك أنه لما كان المحسوس[٥] أحرى بأن يكون خاصة للحي من المتجزىء، ولم يكن المحسوس خاصة للحي، ولم يكن المتجزىء خاصة
25 له. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حَرِيًا بأن يكون لشيء خاصة هو خاصة له، فما هو حريّ بأن يكون له خاصة للحي[٦] هو له خاصة. مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «يحس» ليس هو أحرى بأن يكون خاصة للحي من قولنا «يحيا»؛ وكان قولنا «يحس» خاصة للحيوان، يصير قولنا «يحيا» خاصة للحيوان.

30 وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد. أما **أوّلاً**: فإن النافي ينظر إنْ كان ما هو خاصة على مثال واحدٍ ليس هو بخاصة لذلك الذي هو له خاصة على مثال واحد، فليس ما هو خاصة على مثال واحد خاصة هذا خاصة لهذا[٧] الذي هو[٨] له خاصة على مثال واحد ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الشهواني أن يشتهي على مثال ما لخاصة الجزء المفكر أن يفكر، ولم تكن خاصة الشهواني أن يشتهي، لم تكن خاصة المفكر أن
35 يُفكِّر. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشيء الذي يكون[٩] هو له خاصة، فإن الذي هو لشيء خاصة على مثال
13- واحد هو له خاصة على مثال واحد. مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكري أنه أوّل من يأتي على مثال ما خاصة الجزء الشهواني أنه أوّل عفيف،
5 وكانت خاصة الفكري أنه أوّل من يأتي، فخاصة الشهواني أنه أوّل عفيف.

(٥) أن يحس (فوق).
(٦) للحي (– ب).
(٧) خاصة لهذا (– ب).
(٨) هي (فوق).
(٩) يكون (– ب).

وثانياً: ينظر النافي إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له، ليس هو خاصة له، فإن الذي هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو خاصة على مثال واحد ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع. ـ فأما (٢٩٦/أ) 10 المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له وكان أحدهما خاصة له، فالآخر خاصة له ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة النفس على مثال واحدٍ أن منها جزءاً شهوانياً على القصد الأوّل، ومنها جزءاً فكرياً على القصد الأوّل؛ وكان خاصة النفس أن منها جزءاً شهوانياً على القصد 15 الأوّل، فخاصة النفس أن لها[١٠] جزءاً فكرياً على القصد الأوّل.

وثالثاً: أن المبطل ينظر[١١] إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للآخر خاصة. وإن كان لذلك خاصة، لم يكن للآخر خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان على مثال واحد الإحراق خاصة اللهيب والحمرة، ولم يكن الإحراق أيضاً[١٢] خاصة 20 اللهيب، لم يكن الإحراق أيضاً خاصة للحمرة. وإن كان الإحراق خاصة للهيب، فليس خاصة الحمرة الإحراق. فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء.

والفرق بين المعنى الذي يكون من الأشياء التي بحال[١٣] متشابهة وبين المعنى الذي يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذاك يوجد 25 بالمقايسة من غير أن ينظر في أنه موجود شيئاً من الأشياء، وهذا من أنه موجود شيئاً من الأشياء يحكم عليه بالمقايسة.

---

(١٠) منها (فوق).

(١١) ينظر (– م).

(١٢) أيضاً (– ب).

(١٣) التي هي بحال متشابهة وبين المعنى الذي يكون.



ـ ٩ ـ

[مواضع أخرى]

وبعد هذا ينظر النافي إن كان إذا وصف الخاصة بالقوّة وضعها[١] بالقوّة خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوّة أن تكون
30 موجودة للاموجود. وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق، فقد وصف الخاصة بالقوّة، لأن هذه الخاصة ـ أعني أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها ووضعها[٢] أيضاً بالقياس إلى لا موجود. وذلك أنه إذا لم يوجد الحي، وهو الذي من شأنه أن يتنفس[٣]، فقد يمكن أن يوجد الهواء. إلا أنه إذا لم يكن
35 الحي موجوداً، فليس يمكن أن يتنفس. فليس يكون إذن الهواء موجوداً بالحال التي هو بها مستنشق في الوقت الذي لا يكون الحيّ فيه بحالٍ يتنفس
13 - فيها. فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقاً. ـ فأما المثبت فينظر إن كان إذا وصف الخاصة بالقوّة يصفها[٤] بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود، إذ[٥] كان يمكن في القوّة أن يوجد اللاموجود ـ فقد يكون خاصة ما يوضع ألاّ يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه
5 الممكن فيه أن يفعل أو ينفعل، فقد وصف الخاصة بالقوّة وصفها بالقياس إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن أن ينفعل شيئاً ويفعل.

---

(١) وصفها (ب).
(٢) ووصفها (فوق).
(٣) يستنشق (فوق).
(٤) يضعها (فوق).
(٥) إذا (ب).

فخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن ينفعل شيئاً أو يفعل.

وبعد هذا فللنافي[٦] أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب، فليس بخاصةٍ ما وضع ليكون خاصةً، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه الصفة ألاّ يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول. وذلك أن الأمر إذا فسد بقي القول بحاله، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء - مثال ذلك أنه إن وصف واصفٌ خاصةَ النار بأنها أخف الأجسام، وذلك أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفّها، فليس خاصة النار إذاً أنها أخف الأجسام. - فأما المثبت فينظر إن كان لم يضع الخاصة بالأغلب، فنِعْمَ ما وضعت الخاصة في هذا المعنى - مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آنِسٌ بالطبع، لم يضع الخاصة بالأغلب، فنِعْمَ ما وضع الخاصة في هذا المعنى.

تمت المقالة الخامسة من كتاب طوپيقا

وقوبل به.

(٦) فللمبطل (فوق).



المقالة السادسة منه
[المواضع المشتركة للحد]

ـ ١ ـ
[تقسيم عام للشروط اللازمة في صحة الحدود]

٢٠/ب) قال:

أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة: وذلك أنه إما ألاّ يصدق القول
25 أصلاً على ما يقال عليه الاسم، فإنه ينبغي أن يكون حدّ الإنسان يصدق على
كل إنسان. وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس، أو لم
يضعه في الجنس الذي يخصه، فإنه يجب على من يَحُدّ أن يجعل الشيء في
30 جنسه ويضيف إليه الفصول؛ وذلك أنه أَوْلى بالدلالة على جوهر المحدود
من كل[1] ما في الحدّ. وإما ألاّ يكون القول خاصاً بالشيء فإنه ينبغي أن
يكون حدّ الشيء خاصاً به، كما قلنا أيضاً. وإما أن يكون إذا عمل جميع ما
وصفنا لم يحدّ ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن
35 كان قد وجد ولم يُصِبْ في التحديد.

٢/أ) فأما إن كان القول[2] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم، فينبغي أن
ننظر فيه من المواضع التي قيلت في العرض. وذلك أن النظر بأسره هناك هو
13 - أن: هل الشيء حق أو[3] غير حق؟ لأنّا إذا قلنا إن العرض يوجد فإنما نقول

---

(١) جميع (فوق).

(٢) القول (- ب).

(٣) أم (فوق).

إنه حق. وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق. فأما إن كان لم يضعه في الجنس الخاصّ به، أو إن كان القول الموفي غير خاص به، فإنما 5 ينبغي أن نبحث عنه من المواضع التي قيلت في الجنس وفي الخاص. فأما إن كان لم يحدّ، أو إن كان لم يصب في تحديده بأي جهة كانت فينبغي أن يلتمس القول فيه. فينبغي أولاً أن ينظر إن كان لم يصب في تحديده[٤]، فإنّ عمل أي شيء كان أسهل من الإصابة في عمله. فمن البيّن أن الخطأ في هذا 10 المعنى أكثر، لأنه أصعب. فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذاك.

وأجزاء ما يجري على غير الصواب[٥] جزءان: الواحد استعمال العبارة الغامضة: وذلك أنه ينبغي للذي يحدّ شيئاً أن يستعمل ـ ما أمكن ـ العبارةَ 15 التي في غاية البيان، لأن الحد إنما يوفّى ليُعرف به الشيء. والثاني أن يكون قد تجاوز بالقول ما يجب. وذلك أن كل ما يزاد على الحدّ فإنما هو فضل. وأيضاً فإن كل واحدٍ من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة.

(٤) جملة: «بأي جهة كانت... في تحديده» (– ب).
(٥) صواب (ب).



ـ ٢ ـ
[غموض الحد]

فأحد مواضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشيء الموصوف من
20 المتفقة أسماؤها. مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر، وأن الصحة
اعتدال الأشياء الحارّة والباردة. وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة
أسماؤها. فليس يتبيّن أيما يريد أن يقول من المعاني[1] التي يدل عليها ما
يقال على أنحاءٍ كثيرة. وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة
25 فذَكَرَه قبل أن يُفصِّل على[2] جهاته، لأنه لا يبيّن حد أيّما منها وفّى. وقد
يمكن أن يعدل على أن القول لن يطابق جميع الأشياء التي وفّى حدها.
ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة إذا لم يشعر باتفاق الاسم. وقد يمكن أيضاً
إذا لُخِّص ما يقال في الحدّ على كم جهة يقال أن يعمل قياساً: وذلك أنه إن
30 كان لم يقل على شيء من هذه الجهات قولاً كافياً، فمن البيّن أنه لم يحدّ
على ما ينبغي.

وموضع آخر وهو إن كان قال الشيء على جهة الاستعارة ـ مثال ذلك
ب) إن كان سَمَّى العلم الذي لا ينتقل، أو سمّى الهيولى خاصة أو سمّى العفة
35 اتفاقاً: وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض غير بَيّن. وقد
يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على
الحقيقة، فإن الحدّ الموصوف لا يطابقه كالحال في العفة؛ وذلك أن كل

---

(١) المعنى (ب).
(٢) على (- ب).

اتفاق إنما يكون في النغم. وأيضاً إن كان الاتفاق جنساً للعفة لكان شيء
واحدٌ بعينه يكون في جنسين لا يحوي أحدهما الآخر، وذلك أنه لا الاتفاق - 140a -
يحوي الفضيلة، ولا الفضيلة تحوي الاتفاق.

وأيضاً إن كان يستعمل أسماءً غير موضوعة كما فعل أفلاطن عند
تسميته «العين»: «المظلّلة بالحاجب»، ويسمي «الرتيلاء»: «متعفنة اللسعة»،
وتسميته «المخ»: «المتولّد في العظام». وذلك أن كل ما لم تَجرِ فيه العادةُ
5 فهو غير بيِّن.

وبعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبارة[٣] ـ مثال ذلك القول
بأن الناموس[٤] مقدار ومثال الأشياء العادلة بالطبع. وما جرى هذا المجرى
أشر[٥] من الاستعارة، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوماً[٦]
10 بضرب من الضروب لمكان التشابه، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما
يستعملها لمكان تشابه ما؛ فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء
معلوماً[٧]. وذلك أنه ليس يوجد التشابه الذي به الناموس قَدْرٌ ومِثالٌ، ولا
جرت العادة بأن يقال. فلذلك متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال، أن
15 يكون قد كذب. وذلك أن المثال هو الذي كونه بتشبيه[٨]، وهذا شيء ليس
هو موجوداً للناموس. ومتى قال إنه كذلك ليس على الحقيقة، فمن البيِّن أنه
قال ذلك قولاً غامضاً وأردأ من أي شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة.

وأيضاً إن لم يكن حد الضد بَيّناً أصلاً من الذي قد وصف. وذلك أن
20 التي توصف على ما يجب قد تدل ـ مع ما تدل عليه ـ على أضدادها، أو إن
كان الموصوف في نفسه لا يبيّن من أمره تحديد لأي شيء هو، لكن بمنزلة
أحوال الصُّوَر العتيقة إن لم يرسم أحدٌ عليها دلالتها لم يعلم ما كل واحد
منها.

(٣) بالاستعارة (فوق).
(٤) الشريعة (فوق).
(٥) شر (ب).
(٦) معروفاً (فوق).
(٧) باقتداء، بحكاية.



ـ ٣ ـ

[إسهاب الحد]

فمن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولاً غامضاً.

وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أوّلاً إن كان استعمل شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التي هي والمحدود تحت نوع خاص، فإنه واجبٌ ضرورةً أن يكون هذا يقال على /أ) أكثر مما يقال[١] ذاك. وذلك أنه واجبٌ أن يكون الجنس يَفْصِل من الأشياء 25 الأُخَر، والفصل يَفْصِل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد. فإن الموجود لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها، فأما الموجود لجميع التي هي تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنسٍ واحدٍ 30 بعينه. فزيادة ما يجري هذا المجرى إذن باطلة. أو إن كان الذي يزاد خاصّاً، وإذا رفع كان القول[٢] الباقي خاصاً ويدل على الجوهر ـ مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان: «قابل للعلم» كان ذلك باطلاً[٣]، لأن هذا إذا رفع منه كان 35 القول الباقي خاصاً له ويدل على جوهره. وبالجملة أقول: كل ما كان إذا رفع كان الباقي يدل على المحدود ما هو، فهو باطل[٤]. وكذلك يجري أمر 14 - تحديد النفس إذا[٥] كان عدداً يحرّك ذاته، وذلك أن الذي يحرّك ذاته هو

---

(١) قال (ب).

(٢) القول (– ب).

(٣) فضلاً (فوق).

(٤) فضل (فوق).

(٥) إن (فوق).

نفس كما حدّه أَفْلاطُن. إلا أنّا نقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع العدد. وبأي جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه.
5 وقد ينبغي أن نستعمل في جميع ما يجري هذا المجرى بحسب ما يليق به.
وأيضاً فإنّ حدّ البلغم أنه أوّل رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة. وذلك أن قولنا: «أوّل»، واحدٌ وليس بكثير. فزيادتنا إذن «منهضمة» باطل[٦]، لأن هذا
10 إذا رفع كان القول الباقي خاصة، إلا أنّا نقول: لا. وذلك أنه يمكن أن يكون هذا وشيء آخر غيره من الغذاء. فليس البلغم إذاً على الإطلاق أوّل رطوبة من الغذاء، لكن أوّل مما لم ينهضم، فيجب كذلك أن يزاد في الحد: «غير منهضمة»، لأنه إذا قيل على جهة العموم[٧] لم يكن القول صدقاً، إذ كان
15 ليس هو أوّل جميعها.

وأيضاً إن كان شيء مما في القول لا يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد، فإن تحديد[٨] مثل هذا قد حدّ[٩] من الذين يستعملون ما يوجَد[١٠] بكل الموجودات. وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصًا، فإن القول كلّه يكون خاصًا، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها
20 شيء ـ أيّ شيء كان ـ صادقاً، فإن القول بأسره يكون خاصًا. وإن كان شيء مما في القول ليس يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد، فليس يمكن أن يكون القول بأسره خاصًا، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ في الحمل ـ مثال ذلك قولنا: حَيّ، مشّاء، ذو رجلين، ذو أربع أذرع ـ فإن هذا القول لا يرجع
25 بالتكافؤ في الحمل على الأمر، من قِبَل أنه ليس يوجد ذو أربعة أذرع لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد.

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مراراً كثيرة ـ مثال ذلك إذا قال إن
(٢٩٨/ب) الشهوة التوقانُ إلى اللذيذ، فإن كل شهوة إنما هي للذيذ، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيذ، فيكون التوقان إذن للذيذ، لأنه

(٧) أحرى (فوق).
(٨) خطأ (فوق).
(٩) أكثر من خطأ (فوق).
(١٠) موجود لجميع (فوق)

30 لا فرق بين قولنا: «شهوة» وبين قولنا: «توقان للذيذ»[١١]، فكل واحدٍ منهما إذن يوجد للذيذ. ونقول إن هذا ليس بالمنكر لأن الإنسان ذو رجلين. فالذي[١٢] هو واحد بعينه للإنسان يصير ذا رجلين؛ وقولنا: حي مشاء ذو رجلين شيء واحدٌ بعينه للإنسان، فيصير الحي المشّاء ذو الرجلين
35 ذا رجلين[١٣]. ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمرٌ منكرٌ، لأنّا لم نحمل[١٤] ذا الرجلين على حيّ مشاء ذي الرجلين، وذلك أن بهذا الوجه يكون ذو الرجلين قد حُمِل على شيء واحد بعينه مرّتين، لكنّ ذا الرجلين يقال على
14 - الحيّ المشّاء ذي الرجلين. فذو الرجلين إذن إنما حُمل مرةً واحدةً فقط. وكذلك يجري الأمر في الشهوة، لأن قولنا للذيذ لم يحمل على التوقان، وإنما حمل على القول كله، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرةً واحدة. وليس اللفظ بإسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة؛ لكن
5 المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء مُلَّ مراراً كثيرة، بمنزلة ما عمل كسانوقراطس بالفهم حيث قال إنه مُحَدّد[١٥] للموجودات وعالمٌ بها. وذلك أن المحدّد[١٦] عالم ما. فقد ذكرنا شيئاً واحداً بعينه مرتين بزيادتنا[١٧]
10 في القول: «عالم». وكذلك الذين يقولون إن البرد إنما[١٨] هو عدم الحرارة بالطبع. وذلك أن كل عدم فإنما هو لما يوجد بالطبع. فالزيادة في هذا القول: «ما يوجد في الطبع» باطل، لأنه قد كان يكتفي بأن يقول: عدم الحرارة، لأن العدم نفسه يدل على أنه لشيء بالطبع يقال.

---

(١١) اللذيذ (فوق).

(١٢) في السرياني: والإنسان والحي المشّاء ذو الرجلين هو واحدٌ بعينه؛ (– ب).

(١٣) في السرياني: والإنسان الحي المشاء ذو الرجلين هو واحد بعينه؛ (+ ب).

(١٤) قال أبو بشر: يعني أن ذا الرجلين لم يحمل على كل واحدٍ من الحي أو ذي الرجلين أو المشّاء على انفراده، بل على الجملة، أعني على قولنا: حي، مشاء، ذو الرجلين.

(١٥) المُجَرَّد (فوق).

(١٦) المجرد (فوق)؛ (– ب).

(١٧) بزيادنا (م).

(١٨) إنما (– ب).

15 وأيضاً إن كان الشيء قيل[١٩] كلياً فزيد عليه جزئي، بمنزلة ما نقول إن الدّعة انتفاض الأشياء الموافقة والواجبة، وذلك أن الواجب موافقَ ما، فهو إذن محصور في الموافق، فذكر الواجب هاهنا فَضْل. وذلك أنه ذكر كليًّا ثم أضاف إليه جزئياً. أو إن قال قائل إن الطبَّ العلم بالأمور المصححة للحي،
20 وللإنسان[٢٠]، أو قال إن الناموس[٢١] صورة[٢٢] الأشياء الجميلة بالطبع والعادلة ـ وذلك أن العدل جميلٌ ما ـ فقد ذكر قائل هذا القول شيئاً واحداً مراراً كثيرة.

---

(١٩) قيد (ب).
(٢٠) والإنسان (ب).
(٢١) الشريعة (فوق).
(٢٢) مثال (فوق).



ـ ٤ ـ

[مواضع أخرى]

فبهذه[١] الأشياء وما يجري مجراها ينبغي لنا[٢] أن نبطل هل حدّ الشيء على ما يجب أو على غير ما يجب. ـ فأما النظر في أنه هل حدّ وقيل 25 فيه ما هو، أم لا ـ فمن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يكون.

أمّا أوّلاً فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عَمِل التحديد من أشياء هي أقدم 30 وأعرف. وذلك أنه لما كان الحدّ إنما يوفّى لمكان المعرفة بالأمر المحدود، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أي شيء اتفق، لكن من أشياء هي أقدم وأعرف، كما هو في البراهين، لأن بهذا الوجه يجري أمر كل تعليم وتعلّم، ٢/أ) كان من الظاهر أن ما لم يَحُدَّ بما يجري هذا المجرى لم يَحُدّ. وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء واحد بعينه. فإنه من البيّن أن الذي يكون من أشياء هي أقدم وأعرف قد حُدّ أيضاً بأفضل ما يكون، فيصير لذلك الحدّان كليهما[٣] لشيء واحد بعينه. وهذا شيء لا يظن. وذلك أن كل واحد 35 من الأشياء إنما إنيّته وذاته شيء واحد. فيجب من ذلك إن كان لشيء واحدٍ بعينه حدودٌ كثيرة أن تكون آنية المحدود التي يستدل عليها من كل واحدٍ من الحدّين واحدة بعينها؛ وهاتان فليستا شيئاً واحداً بعينه، لأن الحدّين 14 ـ مختلفان. فبيّن إذن أن الذي لم يحدّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحدّ.

---

(١) فهذه (ب).

(٢) لنا (– ب).

(٣) كلاهما (ب).



فأما أن الحدَّ لم يُقَلْ من أشياء هي أعرف فنفهمه على ضربين: إما إذا كانت من أشياء ليست أعرف على الإطلاق. وإما من أشياء ليست أعرف عندنا، 5 فإنه قد يمكن أن يكون بالضربين كليهما. فبالجملة، المتقدّم أعرفُ من المتأخر بمنزلة ما النقطة أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المُصْمَت؛ وبمنزلة ما أن الوحدة أيضاً أعرف[٤] من العدد، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له. وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من 10 المنقطع[٥]. فأما نحن فقد يَعْرِضُ لنا مراراً عكسُ ذلك. وذلك أن المصمت أحقُّ بالوقوع تحت الحس من البسيط؛ والسطح أوقع تحت الحس من الخط؛ والخط أوقع من النقطة. ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر. وذلك أن هذه يقف عليها الفهمُ اليسير، وتيك تحتاج إلى فهم صحيح بارع. فبالجملة الأفضل أن يلتمس تعرُّف ما هو متأخّر بما هو 15 متقدّم، فإن هذا المذهب أشبه بطريق العلم. والذين أيضاً لا يمكنهم التعرّف بأمثال هذه، فلعله يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم. ومما يجري هذا المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط 20 وتحديد البسيط، فإن جميعها[٦] يدل على المتقدّم فالأخير، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط، وهذا طرف البسيط، وهذا طرف المصمت.

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يجرون في الحدود هذا المجرى لا يمكّنهم أن يدلّوا في المحدود على الماهية ـ إن لم يتفق أن يكون الشيء 25 الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق إذ كان يجب على الذي يحدّ على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول. وهذه هي من الأشياء التي هي أعرف وأقدم من النوع؛ وذلك أن الجنس والفصل يرفعان النوع بارتفاعهما، فالجنس والفصل إذا أقدم من النوع[٧] وأعرف منه أيضاً. وذلك أن النوع إذا

(٤) أقدم (فوق).

(٥) المقطع (ب).

(٦) جميع من يفعل هذا إنما...

(٧) جملة: «وذلك أن الجنس... أقدم من النوع» (- ب).



30 عُرِف فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل، لأن من عرف الإنسان فقد عرف الحيَّ والمشَّاء؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً أن يعرف النوع أيضاً. فالنوع إذن لا يعرف أكثر منهما. وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التي تجري هذا المجرى تحديدات: أعني التي توجد من
35 الأشياء المعروفة عند كل واحد ـ أن يقولوا إن تحديدات كثيرة تلزم شيئاً واحداً بعينه. وذلك أن الأشياء التي هي أعرف مختلفةٌ عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم. فالحدّ لذلك عند كل واحدٍ موصوفٌ بخلاف ما
142 - هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يعمل الحدّ من الأشياء التي هي أعرف عند كل واحد. وأيضاً تكون أشياء مختلفة في أوقات مختلفة عند قوم بأعيانهم أعرف. وذلك أن في أوّل الأمر تكون المحسوسات كذلك. فإذا صاروا
5 متحرّكين صار الأمر بالعكس، فيجب أن لا يكون حدٌّ واحدٌ بعينه أبداً موصوفاً لواحدٍ بعينه عند الذين يقولون إن الحدّ ينبغي أن يكون موصوفاً بالأشياء التي هي أعرف عند كل واحدٍ. فمن البيّن أنه ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الأشياء، لكن من الأشياء التي هي أعرف على الإطلاق.
10 فإن بهذا الوجه وحده يكون الحدّ واحداً بعينه أبداً. ولعل الشيء المعروف على الإطلاق ليس هو الذي لا يعرف عند أحد، لكن المعروف عند الحَسَني الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحيّ على الإطلاق عند الحَسَني الحال في أجسامهم. فينبغي أن نستقصي البحث عن كل واحدٍ من أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلّمنا فيما ينفع. وقد يمكنّا[٨] بإجماعٍ أن نرفع التحديد متى لم
15 نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي[٩] هي أعرف عندنا.

وأحد مواضع ما لا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء المتقدّمة بالمتأخرة كما قلنا آنفاً. وموضعٌ آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو في السكون وما هو محدود وصف لنا، يعني محدود وما هو في

(٨) يمكننا (ب).

(٩) التي (ـ م).



20 السكون[١٠]. وذلك أن الثابت والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود ومما[١١] هو في الحركة.

وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثةٌ: أما أوّلاً فإن كان المقابل قد حُدَّ بمقابله، مثال ذلك إن كان الخير حُدَّ بالشر. وذلك أن المتقابلين معاً في الطبع. وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحدٌ بعينه؛
25 ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه. وليس ينبغي أن يذهب علينا أن بعضها لعله ألا يمكن فيها أن يُحَدَّ بجهة أخرى، مثال ذلك أن الضِّعف لا يمكن أن يحدَّ إلا بالنصف. وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء. وذلك أن جميع ما يجري هذا المجرى فإن ماهيته إنما هي بالقياس إلى شيء
30 كيفما كان ـ فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه. وبهذا السبب وجب ضرورةً أن نحصر أحدهما في قول الآخر، فيجب أن نعلم جميع ما (٣٠٠/أ) يجري هذا المجرى وأن نستعملها في هذه كما يُظن بها أنها توافق.

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه[١٢]، وإنما يخفى ذلك إذا
35 لم يستعمل اسم المحدود بعينه، مثلما يحدّ الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً.
-142b- وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس. وينبغي إذا أردنا كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول ـ مثال ذلك: إن كان النهار هو حركة الشمس فوق الأرض، فمن البيّن أن من قال: حركة الشمس فوق الأرض،
5 فقد قال: الشمس. فمن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار[١٣].

وأيضاً إذا كان حدُّ القسيم بقسيمه، مثل ما تقول في الفرد إنه أعظم من الزوج بواحد، وذلك أن الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس
10 واحدٍ بعينه معاً في الطبع؛ والزوج والفرد قسيمان لأنهما جميعاً فصلا العدد.

---

(١٠) الحركة (فوق).

(١١) مما (بدلاً من: ومما) (فوق).

(١٢) بعينه (فوق).

(١٣) في نسخة، وفي نقل أثانس: النهار فقد استعمل الشمس.



وكذلك إن حُدّ ما فوق بما أسفل: مثل قولنا إن العدد الزوج هو ما انقسم بنصفين، أو أن الخير ملكة للفضيلة. وذلك أن قولنا بنصفين إنما[١٤] أحد من الاثنين اللذين هما زوج؛ والخير فضيلة[١٥] ما. فهذه إذن تحت
15 تلك. وأيضاً تحت ضرورةً على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضاً. وذلك أن الذي يستعمل «الفضيلة» قد يستعمل «الخير»، لأن الفضيلة خيرٌ ما. وكذلك من استعمل «بنصفين» فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم[١٦] باثنين، والاثنان زوج.

(١٤) هما (ب).

(١٥) والفضيلة خير (فوق).

(١٦) انقسم (بدلاً من: قد انقسم) (فوق).

ـ ٥ ـ
[مواضع أخرى]

20 فبالجملة نقول إن كان موضعاً[1] يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاؤه ما وصفنا.

وموضع ثانٍ[2]: أن ينظر إن كان الأمر موجوداً في جنس ولم يوضع في جنس. وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي فيها لا يُتَقَدَّم فيوضع: ما الشيء. مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذي يُحْسِن أن يَحْسِب، وذلك أنه لم يصدف الشيء الذي إذا
25 وُجد كانت له ثلاثة أبعاد أو الذي إذا وُجد كان يحسن أن يحسب[3]. والجنس من شأنه أن يدل على: ما هو الشيء، ويوضع أوّل الأشياء التي تقال في التحديد.

30 وأيضاً إن كان المحدود يقال في[4] أشياء كثيرة فلم يضعه[5] فيها كلها ـ مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلمُ بالخط. وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال: وبالقراءة أيضاً، لأن الواصف[6] لهذا[7] الحدّ لم يحدّ، بذكره الخطَّ،

---

(١) موضعاً واحداً (فوق)؛ (ـ حاشية ب).
(٢) ثاني (م).
(٣) جملة: «وذلك أنه لم . . . أن يحسب» (ـ ب).
(٤) يحسب (فوق).
(٥) يصفه (فوق).
(٦) الواصف (ـ ب).
(٧) بهذا (ب).



أكثرَ مما كان يحدّ[٨] بذكره[٩] القراءة. فليس واحدٌ منهما حدًّا، لكن ما[١٠]
قال هذين كليهما فقد حدّ، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء
35 واحدٍ بعينه. وفي بعض الأشياء يكون ذلك حقاً كما قلنا، وفي بعضها لا ـ
14 ـ مثال ذلك في الأشياء التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعاً، بمنزلة
/ب) ما يقال في الطب إنه يحدث الصحة والمرض. وذلك أنه يحدث تيك بذاته،
ويحدث هذا بالعرض، لأن بالجملة[١١]: إحداث المرض غريب من
5 الطبيب. فالذي يصف الحدّ بسبب كليهما ليس هو أوّلي بالتحديد من الذي
يصفه بحسب أحدهما، لكن أخلق به أن يكون دونه، لا[١٢] من أراد من
سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضاً.

وينظر أيضاً إن كان لم يصف[١٣] الشيء لا[١٤] بحسب الأمر الأفضل،
10 لكن بحسب الأدنى، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة،
وذلك أن كل علم وكل قوة فإنما يظن بها أنها للشيء الأفضل.

وأيضاً ينبغي أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذي
يخصُّه من الاسطقسات التي في الجنس كما تقدّم من قولنا.

1 وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء يتجاوز الأجناس ـ مثال ذلك إن
قال العدل هو ملكة فعّالة المساواة أو موزِّعة الحق بالسواء، فإن الذي حدّ
هذا الحدّ يجاوز الفضيلة. لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ماهيته، وذلك
أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه، وهذا هو وألاّ يوضع الشيء في
20 أقرب الأجناس منه سؤالاً. ومن وضع أقرب الأجناس فقد ذكر جميع
الأجناس التي فوق، لأن جميع الأجناس التي فوق تُحمل على التي تحت.
فيجب إذاً: إما أن يوضع الشيء في جنسه الأقرب، وإما أن يضم جميع

(٨) تحديده (ب).
(٩) بذكر (ب).
(١٠) مَنْ (ب).
(١١) الجملة (ب).
(١٢) لأن (ب).
(١٣) في صفة (ب).
(١٤) لا (ـ م).

الفصول التي بها يُحدّ الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى، فإن بهذا الوجه لا 25 يكون أغفل شيئاً، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل بقولٍ مكان إسم؛ وإما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل، وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة.



ـ ٦ ـ

[مواضع أخرى]

ـ وفي الفصول أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك، أعني إن كان ذكر فصول الجنس فإنه إن كان لم يحدّ الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً 30 يجري مجرى ما لا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء، بمنزلة الحيّ أو الجوهر، فمن البيّن أنه لم يحدّ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء.

وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيءٌ قسيماً للفصل المذكور. وذلك أنه 35 إن لم يكن كذلك فبيّنٌ أن الفصل المذكور ليس هو للجنس، لأن كل جنس إنما ينقسم بالفصول التي يوازي في القسمة بعضُها بعضاً، بمنزلة ما ينقسم 14 - الحيّ بالمشاء والطائر وذي الرجلين، أو إن كان الفصل قسيماً، إلا أنه لا يصدق على الجنس، وذلك أنه بيّن أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن جميع (٢/أ) الفصول التي يوازي بعضُها بعْضاً في القسمة يصدق على الجنس الذي 5 يخصُّها. وكذلك إن كان يصدق عليه، إلا أنه إذا أضيف إلى الجنس لم يحدث نوعاً، فإنه من البيّن أن هذا ليس بفصلٍ للجنس مُحْدِث نَوْعٍ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً. وإذا كان هذا ليس بفصلٍ فليس 10 الموصوف أيضاً فصلاً، لأنه قسيم لهذا. ـ وأيضاً إن كان يقسّم الجنس بالسلب تميّز له قول[1] الذين يحدّون الخط، بأنه طول بلا عَرَض، فإن هذا ليس

---

(١) قول (ـ م).



يدلٌّ على شيء آخر غير أن ليس له عَرْض؛ فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع. وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عَرْض، وإما أن يكون
15 ذا عَرْض. فإنه قد يصدق على كل شيء: إما الموجبة، وإمّا السالبة، فيصير لذلك جنس الخط الذي هو الطول إما بلا عَرْض، وإما ذا عَرْض. وقولنا: طول بلا عَرْض، قولٌ للنوع؛ وكذلك قولنا: طول له عَرْض؛ وذلك أن قولنا: «بلا عَرْض»، و «له عَرْض» فصلان. وقول النوع إنما هو من الفصل
20 والجنس. فالجنس إذاً يقبل قول النوع. وعلى ذلك المثال أيضاً يقبل قول الفصل، لأن أحد الفصلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس. وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجودَ الصور. وذلك أنه إن لم يكن
25 الطول بعينه موجوداً، فكيف يكون يُحمل على الجنس أن له عَرْضاً أوْ لا عَرْض له! وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس. وهذا شيء ليس بعَرْض، لأنه قد توجد أطوالٌ بلا عَرْض، وأطوال لها عَرْض. فهذا الموضع إذاً إنما يُنتفع به أولئك فقط
30 الذين يقولون إن الجنس واحدٌ في العدد. وإنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجودَ الصور وحدهم؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول[٢] بعينه والحيّ بعينه جنسٌ.

وخليق أن يكون يجب ضرورةً على الذي يحدّ أنْ يستعمل في بعض الأمورِ السلبَ، كالحال في العدم. وذلك أن الأعمى هو الذي ليس له بصرٌ
35 في الوقت الذي من شأنه أن يكون له، لأنه لا فرق أصلاً بين أن يقسم الجنس
- 144a - بسلبٍ أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه في القَسْم سلب، مثل أن يكون قد حُدَّ طولٌ له عرض؛ وذلك أن الذي لا عَرْض له يوازي في القسمة ما له عرض، وليس يوازيه شيءٌ آخر غيره، فقد يقسم الجنس بالسلب أيضاً.

5 وينظر أيضاً إن كان وصف النوع على أنه فصل، بمنزلة الذين يحدُّون

---

(٢) يريد صورة الطول وصورة الحي.



التعيير بأنه شتم[٣]، وذلك أن الاستخفاف شتم ما، فالاستخفاف إذن نوعٌ لا فصل.

وينظر أيضاً إن كان ذكر الجنس على أنه فصل، مثل إن قال إن الفضيلة ملكة محمودة[٤] أو صالحة، لأن المحمود جنس للفضيلة، لا فصل؛ أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة، بل فصلاً، إذ[٥] كان حقاً أنه لا يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه في جنسين لا يحوي أحدهما الآخر، وذلك أنه لا المحمود يحوي الملكة، ولا الملكة تحوي المحمود، إذ كان ليس كل ملكة أمراً محموداً، ولا كل أمرٍ محمودٍ ملكةً؛ فليس كليهما[٦] إذن جنسين. ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البيّن أن المحمود ليس بجنس، لكنه فصل. وأيضاً فإن الملكة تدل على ما هي الفضيلة، والمحمود لا يدل على ما هي، بل على أيّ شيء هي. وقد يظن بالفصل أنه يدل على أي شيء.

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أي شيء، لكن على شيء مشارٍ إليه، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أي شيء.

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشيء المحدود بالعرض؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التي توجد بالعرض، كما أن ذلك لا يكون في الجنس، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشيء ولا يوجد.

وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شيء من الأشياء التي تحت النوع تحمل على الجنس، فليس هو محدوداً، لأن ليس يمكن أن يحمل شيءٌ من هذه على الجنس، لأن الجنس يقال على أكبر مما تقال عليه هذه.

وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل، لأن الجنس يُظن به أنه

---

(٣) في السرياني: استخفاف مع هدو (هزء: ب).

(٤) جيدة (فوق).

(٥) إن (ب).

(٦) كلاهما (ب)؛ وهكذا في سائر الفصل.

ليس يحمل على الفصل، لكن على التي يحمل عليها الفصل ـ مثالِ ذلك أن
35 الحيَّ تُحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء، لا على
الفصل المقول على النوع. وذلك أنه لو كان الحي يحمل على كل واحدٍ من
- 144b - الفصول، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع، لأن الفصول على
النوع تحمل.

وأيضاً تصير الفصول كلُّها إما نوعاً[٧] وإما شخصاً[٨] إن كانت
حيوانات، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص. وعلى ذلك
5 المثال ينبغي أن ننظر إن كان النوع أو شيء مما تحت النوع يحمل على
الفصل، فإن ذلك غير ممكن، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه
النوع. ثم يلزم أن يكون الفصل نوعاً، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه،
وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه فمن البيّن أن الإنسان فصل[٩].

10 وينظر أيضاً ألاّ يكون[١٠] الفصل أقدم من النوع، لأن الفصل ينبغي أن
يكون بعد الجنس وقبل النوع.

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لجنسٍ آخر لا يَحْوِي ولا يُحْوَى،
لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لا يحوي أحدهما
15 الآخر، وإلاّ لزم أن يكون نوعٌ واحد بعينه في جنسَيْن لا يحوي أحدُهما
الآخرَ، وذلك أن كل واحدٍ من الفصول يردف بالجنس الذي يخصه، كما أن
المَشّاء وذا[١١] الرجلين يردف بالحيّ. فما يحمل عليه إذاً الفصل حُمِل عليه
(٣٠٢/أ) كل واحدٍ من الجنسين. فمن البيّن أن النوع يصير في جنسين لا يحوي
20 أحدهما الآخر؛ أو نقول إنه ليس ممتنعاً أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين
لا يحوي أحدهما الآخر، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما
يوجدان[١٢] تحت جنس واحد، لأن الحيّ المشاء والحيّ الطائر جنسان،

---

(٧) أنواعاً (فوق).
(٨) أشخاصاً (فوق).
(٩) ذلك الفصل يكون هو الإنسان (فوق).
(١٠) هل ليس (فوق).
(١١) ذو (م).
(١٢) يوجد (ب).

وليس يحوي أحدهما الآخر. وذو الرجلين فصل لكليهما، فينبغي أن يضيف
25 إلى ذلك ألاّ[١٣] يكون كلاهما تحت جنسٍ واحد؛ فإن هذين كليهما تحت الحيّ.

وبيّن أيضاً أنه ليس يجب ضرورةً أن يكون الفصل يردف بالجنس الذي يخصُّه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصلٌ واحدٌ بعينه لجنسين لا يحوي أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورةً هو أن يردف بأحدهما فقط وبجميع
30 الأجناس التي فوقه، كما يردف ذو الرجلين بالحيّ المشاء أو الطائر.

وينظر أيضاً إن كان وصف فصل الجوهر بما يكون في شيء لأنه ليس يظن أن جوهراً يخالف جوهراً بأنه بحيث ما. وكذلك يعذلون من يحدّ الحي بالمائي والبرّي، إذ كانا[١٤] يدلان على حيث ما. إلاّ أنّا نقول إن عذلهم في
35 هذا المعنى ليس على الصواب، لأن قولنا: «بَرِّيٌّ» ليس يدل على شيء في شيء، ولا على أين، لكن على أي شيء. لأنه، وإن كان في الماء، فهو برّي على مثال واحد، فليس يصير مائياً؛ إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل في
14 - وقت من الأوقات على أن شيئاً في شيء، فبيّن أن من استعمله يكون مخطئاً.

وينظر أيضاً إن كان وصف الانفعال فصلاً. وذلك أن كل انفعال إذا يزيد أخرج[١٥] الشيء من الجوهر. والفصل ليس كذلك، إذ كان الفصل يظن به أنه إن[١٦] يحفظ الشيء الذي هو له فصل. وبالجملة، فغير ممكن أن
5 يوجد كل واحد خِلْواً من الفصل الذي يخصّه، وذلك أنه متى لم يوجد المشّاء لم يوجد الإنسان. وبالجملة أقول إن كل الأشياء التي يستحيل بها الشيء الذي يوجد له، ولا شيء منها يكون فصلاً لذلك الشيء، لأن هذه كلها إذا تزيّدت باعدت من الجوهر. فيجب من ذلك أن يكون متى وصف
10 شيئاً مثل هذا فصلاً قد أخطأ. وذلك أنّا بالجملة لسنا نستحيل[١٧] بالفصول.

---

(١٣) أن (ب).
(١٤) كان (م).
(١٥) باعد (فوق).
(١٦) إن (– ب).
(١٧) نستحيل لسنا (م).

وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى آخر، لأن الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف، كالحال في
15 العلم، فإنه يقال: نظري وعملي وفعلي. فإن كل واحدٍ من هذه يدل[١٨] على مضاف. وذلك أن النظري نظري لشيء، والعملي عمليٌّ لشيء، والفعلي فعليٌّ لشيء.

وينظر أيضاً إن كان لمّا حَدَّ الشيء وصف كلَّ واحدٍ من المضافات
(٣٠٢/ب) 20 بالقياس إلى الذي من شأنه أن يضاف إليه. فإن بعضها إنما يمكن أن يستعمل الذي يضاف إليه فقط، كما يستعمل البصر في أن ينظر[١٩]؛ وفي بعضها يستعمل آخرٌ ما غيره، كما يستعمل الطر جهارةَ إذا أراد مُرِيدٌ أن يغرف ماء، ولكن على حال إن حَدَّ الإنسانُ الطر جهارة بأنها آلة يُغرف بها الماء ـ أخطأ،
25 لأنها[٢٠] ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف. وحدُّ الذي من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذي نحوه ينحو في الاستعمال الفهم والعلم بكل واحدٍ من الأشياء.

وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول، إن كان يقال[٢١] بالقياس إلى أشياء كثيرة، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للإنسان أو للنفس،
30 لا[٢٢] للجزء الفكري، وذلك أن الفهم إنما هو للجزء الفكري أولاً؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان.

وينظر أيضاً إن لم يكن المحدود قبل[٢٣] الشيء الذي له قبل الانفعال أو الحال أو أي شيء آخر كان ـ فقد أخطأ. وذلك أن كل حال وكل انفعال
35 فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو انفعال، بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حالٌ للنفس. وربما يخطئون في أمثال هذه

---

(١٨) قول (ب).
(١٩) يبصر (فوق).
(٢٠) لأن (فوق).
(٢١) مقال (فوق).
(٢٢) في السرياني بنقل إسحق وأثانس: «لا» أيضاً.
(٢٣) قابلاً للتأثير (فوق).



145 - الأشياء مثل الذين يقولون إن النومَ هو ضعف الحس، والشك هو مساواة الأفكار المتضادة، والوجع تفرُّق الأجزاء المتحدة بعنفٍ؛ وذلك أن النوم ليس يوجد للحس، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضَعْف الحسّ.

5 وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار، ولا الوجع للأجزاء المتحدة، لأن ما لا نَفْسَ له قد يتوجع[٢٤]، إذ كان الوجع يحضره. وكذلك يجري الأمر في حدّ الصحة إن كان اعتدال الحارة والباردة، لأنه واجدٌ ضرورةً أن تصحَّ الحارة

10 والباردة، لأن اعتدال كل واحدٍ إنما يوجد في تلك الأشياء التي هو لها اعتدال، فالصحة إذن قد توجد لها. وقد يلزم أيضاً الذين يحدُّون بهذا الوجه أن يجعلوا المفعول في الفاعل، أو بعكس ذلك، لأن تفرُّقَ الأجزاء ليس هو الوجع، لكنه مُحْدِثُ الوجع، ولا ضعف الحسّ هو النوم، لكن أحدهما

15 مُحْدِث الآخر. وذلك أنّا إما بسبب الضعف ننام، وإما بسبب النوم نضعفُ. وعلى هذا المثال أيضاً يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك، لأنّا إذا فكّرنا في الشيئين، فظهر لنا في كل واحدٍ منهما أن سببه يصاحبه في

20 جميع الأحوال شككنا ولم ندر أيهما نعملٍ.

وينبغي أن ننظر أيضاً في جميع الأزمان ألاّ يكون يختلف فيهما[٢٥] - مثال ذلك إن كان حدّ ما لا يموت[٢٦] بأنه حيوان غير فاسد الآن. وذلك أن الحيوان الذي هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن، إلاّ أن نقول إنه

٣٠/أ) في هذا لا يلزم، لأن قولنا: «غير فاسد» الآن، مشكوك فيه، إذ كان يدل:

25 إما على ما لم يفسد الآن، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن، وإمّا على الآن الذي يجري مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات. فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن، فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ[٢٧] ليس يفسد بها في وقت من الأوقات. فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسدٍ الآن فليس إنما نقول إنه

---

(٢٤) ينجع (م)؛ يتألم (فوق)؛ في السرياني: وإلا لزم أن يكون ما لا نفس له يتألم.

(٢٥) فيها (فوق).

(٢٦) غير المائت (فوق). (٢٧) بحتال (م).

الآن بحالٍ ليس يفسد بها في وقت من الأوقات، لأن هذا، وقولِنا: «غير مائت» ـ سواءٌ؛ فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن. ولكن على حال 30
إنْ عرض في موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن أو قبل ذلك، والذي بالاسم غير موجود لم يكونا شيئاً واحداً. ـ فقد ينبغي أن نستعمل هذا الموضع كما وصفنا(٢٨).

---

(٢٨) ذكرنا (ب).



ـ ٧ ـ

[مواضع أخرى]

وينبغي أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول
3 الموصوف ـ مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوّة مقَسِّمة بالسواء، فإن الذي
يؤثر أن يقسِّم بالسواء عادلٌ أكثر من الذي يقدّر على ذلك. فيجب من ذلك
- ألا تكون العدالة قوّةً مقسِّمة بالسواء، وإلا صار الذي يقدّر أن يقسّم بالسواء
عَدْلاً[١] أكثر.

وينظر أيضاً إن كان الأمر يقبل الأكثر، والذي وصف بالقول لا يقبل،
أو بعكس ذلك: أعني أن يكون الذي وصف بالقول يقبل، والأمر لا يقبل،
5 لأنه يجب: إما أن لا يكون كليهما[٢] يقبلان[٣]، وإما ألا يكون واحدٌ منهما
يقبل، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحداً.

وينظر أيضاً إن كانا جميعاً يقبلان الأكثر، ولم يكونا جميعاً يقبلان
الزيادة معاً ـ مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع. وذلك أن
10 من اشتدّ عشقه ليس تشتدّ شهوته للجماع، فليس يقبلان جميعاً الزيادة معاً،
وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحداً.

وأيضاً ينظر إذا قُدِّم شيئان فوضعا: إن كان[٤] الشيء الذي يقال عليه
الأمر أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل ـ مثال ذلك أن ينظر إن كانت

---

(١) عادلاً (فوق).
(٢) كلاهما (ب).
(٣) يقبل (ب).
(٤) كان (- ب).

15 النار ألطفَ الأجسام أجزاء، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نارٌ أكثر من الضياء، واللهيب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء. وقد كان يجبَ أن يكون كلاهما[٥] يوجد [٦] لشيء واحدٍ بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً.

وينظر أيضاً إن كان هذا الشيء يوجد لكلي[٧] الأمرين المقدَّمين على
20 مثال واحد، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحدٍ، لكن يوجد لأحدهما أكثر.

وينظر أيضاً إنِ كان وصف الحد في كل واحدٍ منهما بحسب شيئين: مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ عند السمع، ووصف الموجود بأنه القوي على أن ينفعل[٨] أو يفعل[٩]، فإنه (٣٠٣/ب) يصير شيء واحدٌ بعينه حسناً ولا حسناً معاً، وكذلك موجوداً ولا موجوداً.
25 وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحسّ شيئاً واحداً: فما هو غيرهما ليس هو لذيذاً عند السمع، وما ليس هو حسناً شيءٌ واحد، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يقابلها أيضاً شيء واحد بعينه، والحسن يقابله: لا حسن، واللذيذ في السمع يقابله: لا لذيذ في السمع. فمن البيّن أن قولنا: «لا لذيذ في السمع»، وقولنا: «لا حَسَن» شيءٌ واحد. فإن وجد شيءٌ في
30 البصر حسناً وفي السمع لا، صار حسناً ولا حسناً. وكذلك تَبَيَّن أن قولنا: «موجود»، و «لا موجود» شيء واحد.

وأيضاً إذا وُصِفَتْ الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأُخَر التي في
35 الحدود فينبغي أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف.

---

(٥) كليهما (م).
(٦) يوجدان (م).
(٧) لكلا (ب).
(٨) يفعل (فوق).
(٩) ينفعل (فوق).



ـ ٨ ـ
[مواضع أخرى]

وإن كان المحدود مضافاً إلى شيء إما بنفسه وإما بالجنس، فينبغي أن ننظر إن كان لم يُقَلْ في الحدّ مضافاً إلى ذلك الشيء الذي يضاف إليه: إما بنفسه وإما بالجنس ـ مثال ذلك إن حُدَّ العلم بأنه ظن لا يختلف، وحدّ الإرادة بأنها توقان لا حزن[١] معه. وذلك أن ذات كل مضاف إنما هي بالقياس إلى آخر، لأن ماهية كل واحدٍ من المضاف واحدةٌ بعينها، وإنما يقال كل واحدٍ منها بالقياس إلى شيء بضربٍ من الضروب. وكان يجب أن يقول إن العلم ظن بالمعلوم، وإن الإرادة توقان إلى الخير. وكذلك إن حدّ الكتابة بأنها العلم بالكتاب، و[٢]ذلك أنه كان يجب أن يصف في[٣] الحدّ: إما الشيء الذي يضاف هو إليه أو الذي يضاف[٤] إليه جنسه، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شيء ولم يوصف بالإضافة إلى الغاية، والغاية في كل واحدٍ من الأشياء هو الأفضل، أو هو الذي سائر الأشياء من أجله. فينبغي أن نقول: إما الأفضل وإما الأَخيْرَ ـ مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست للشيء اللذيذ، لكن للذة، لأنّا إنما نؤثِر اللذيذ لمكان اللذة.

(١) كلمة غير مقروءة كذا: اللي (حاشية ب)؛ حزن (ـ م).
(٢) و (ـ ب).
(٣) نضيف إلى (فوق).
(٤) جملة: «هو إليه . . . يضاف» (ـ ب).

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً، لأنه ليس
15 شيء من أمثال هذين غايةً. وذلك أن قولنا: فَعَلَ أو تَكَوَّنَ ـ أوْلَى بأن يكون غاية من قولنا: يتكوّن أو يفعل. إلا أنا نقول إن ما يجري هذا المجرى ليس هو حقاً في كل شيء، وذلك أن أكثر الناس يحبون أن[٥] يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا. فيجب أن يكونوا يجعلون[٦] قولنا: «يفعل» غاية أكثر من قولنا: «قد فعل»[٧].

(٣٠٤/أ)

20 وأيضاً ينظر إن كان في بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء، وأي الأشياء هو، وأين هو، أو سائر الفصول الأُخَر ـ مثال ذلك قولنا: مُحبُّ الكرامة هو الذي يشتهي كرامة كذا، ومقدار كذا منها. وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة. فليس يكتفى بأن يقول إن محب الكرامة هو الذي يشتهي
25 الكرامة، لكن ينبغي أن يضيف إلى ذلك الفصول التي ذكرناها. وعلى هذا[٨] المثال قولنا: مُحِبُّ المال هو الذي يشتهي من المال مقدار كذا؛ والمنهمك
30 في اللذات هو الذي يشتهي من اللذات كذا، لأنه ليس مَنْ غَلَبَتْ عليه أي لذةٍ كانت يقال له: منهمك في اللذات، لكن الذي يغلب عليه لذات ما. أو كما يحدّون أيضاً الليل بأنه مُظِلُّ الأرض، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض، أو الغمام بأنه مُتكاثِفُ[٩] الهواء، أو الريح بأنها حركة الهواء ـ فإنه ينبغي أن يزاد في هذه الحدود بمقدار كذا، وحال كذا، ومكان كذا، وعن كذا. وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى. لأنه إذا أغفل فصلاً من هذه الفصول ـ أيّ فصل كان ـ لم يصف ماهية ذلك الشيء. وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بحدّ[١٠] الشيء الناقص، لأنه ليس كيفما تحرّكت الأرض أو أي مقدار منها كان يتحرّك، تكون زلزلة. وكذلك أيضاً الهواء
35 ليس كيفما تحرّك، أو أيّ مقدار منه كان تحرّك، فهو رياح.

---

(٥) أن (– م).
(٦) يجعلوا (م).
(٧) يفعل (فوق).
(٨) ذلك (فوق).
(٩) تكاثف (فوق).
(١٠) قبالة (فوق).

وأيضاً في التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر[(١١)] وجميع الأسماء[(١٢)] الأُخَر التي ينطبق عليها ـ مثال ذلك قولنا: إن الإرادة والتوقان إلى الخير، والشهوة التوقان إلى اللذيذ، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر، أو اللذيذ على ظاهر الأمر. وذلك أنه قد يخفى مراراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أو لذيذ، فليس من الاضطرار أن يكون خيراً أو لذيذاً، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط. فقد كان يجب أن نجعل صفته كذلك. فإن وصفت[(١٣)] المذكور فينبغي للمعتقد للصُّور أن يسوقه إلى الأنواع؛ ولذلك ليس توجد صورةٌ لشيء ظاهر أصلاً. فأمّا النوع فقد يظنُّ به أنه يقال بحسب نوع ـ مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيذ نفسه، والإرادة نفسها للخير نفسه. فأما الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر، ولا للذيذ على الظاهر، لأنه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذيذ نفسه على ظاهر الأمر.

14 - 5 - ٣/ب - 10

(١١) الأمور (فوق).

(١٢) الأشياء (فوق).

(١٣) وصف (فوق).

ـ ٩ ـ
[مواضع أخرى]

وأيضاً إن كان التحديد للملكة فينبغي أن ينظر فيما له الملكة؛ وإن كان لما له الملكة فينبغي أن ينظر في الملكة. وكذلك في سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى. مثال ذلك أنه إن كان اللذيذ هو ما هو نافع، فالملتذ هو
15 ما هو منتفع. وبالجملة أقول فيما يجري هذا المجرى من التحديدات إن الذي يحدُّ يلزمه بضربٍ من الضروب أن يحدّ أشياءَ أكثر من واحد. وذلك أن الذي يحدّ العلم قد يحدُّ أيضاً ـ بضربٍ من الضروب ـ الجهل. وكذلك الذي يحدُّ العالم قد يحدُّ غيرَ العالم، لأن الأوّل إذا صار بيِّناً، فإن الباقية ـ بضربٍ
20 من الضروب ـ تكون بيّنة. فينبغي أن ننظر في جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من المواضع إذا أنت استعملت أصول[1] الأشياء التي مّن المتضادّات ومن النظائر.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس، فشيء ما من ذاك يوصف بالقياس إلى شيءٍ ما من
25 هذا ـ مثال ذلك أنه إن كان الظنّ بالقياس إلى المظنون، فظنّ ما بالقياس إلى مظنون ما. وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير الأجزاء، فشيء ما كثير الأضعاف بالقياس إلى شيء ما كثير الأجزاء. وذلك أنه إن لم يوصف بهذا الوجه، فمن البيّن أنه قد غلط فيه.

(١) أصولاً في (فوق).



وينظر إن كان القول المقابل للشيء المقابل ـ مثال ذلك أن يكون قول
30 النصف مقابل الضعف. وذلك أن الضعف إن كان هو الفاضل بمساوٍ،
فالنصف هو المفضول بمساوٍ. وعلى هذا المثال يجري الأمر في المتضادّة.
١/٣) وذلك أن القول المقابل للمقابل بائتلاف ما بين المتضادّات. مثال ذلك أنه
35 إن كان الفاعل للخير نافعاً، فالفاعل للشر ضاراً[٢] والمفسد للخير. وذلك
أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون أحدُ هذين ضدًّا لما قيل منذ أوّل الأمر. فإنه إن
14 - لم يكن ولا واحدٌ منهما ضدًّا لما قيل منذ أوّل الأمر، فمن البيّن أنه ولا
واحد من هذين اللذين قيلا بِأخرةٍ قول الضدّ[٣]؛ فيجب من ذلك ألا يكون
الذي وُصِف من أوّل الأمر وُصِف على الصحة. ـ ولأن بعض المتضادّات
5 إنما يقال أحدُ الاثنين بعدم الآخر ـ مثال ذلك أن غير التساوي يُظَنُّ به أنه
عدم التساوي إذ كانت الأنصاف[٤] يقال لها متساوية، فبيّنٌ أن الذي يقال
بالعدم يجب ضرورةً أن يحدّ بالآخر. فأما الآخر فليس يجب أن يحدَّ بالذي
يقال بالعدم، إذ ليس يمكن أن يعرف كلٌّ واحدٍ منهما بصاحبه. فينبغي أن
10 ينظر في المتضادّات في مثل هذا الخطأ، مثال ذلك إن حَدَّ إنسان[٥] التساويَ
بأنه ضدُّ غير التساوي، إذ كان إنما يحدُّ بما يقال بالعدم. وأيضاً فيجب
ضرورةً على من يحدّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه. ويبيّن هذا إن
هو استعمل القول مكان الاسم. وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا: «غير
15 التساوي»، وقولنا: «عدم التساوي»، صار قولنا: «تساوي» ضدّ قولنا: «عدم
التساوي»، فقد استعمل الشيء إذن نفسه، اللهم إلا أن يقول قائل إني لم
أحدّ «غير التساوي» بأنه «ضدّ التساوي»، لكن بأنه غير[٦] اعتدال الأجسام أو
غير[٦] اعتدال الكم. ـ وإن كان ولا واحد من الضدّين يقال بالعدم، وكان

---

(٢) في السرياني: إن كان النافع هو الفاعل للخير، فالضارّ هو الفاعل للشر.
(٣) للضدّ (فوق).
(٤) في السرياني: غير المتساوية يقال لها إنها غير متساوية.
(٥) الإنسان (ب).
(٦) لا (فوق).



القول قد وصف على مثال واحد، مثل أن ضدّ[٧] الشر الخيرُ، إذِ كان ضدّ الخير[٧] شرًا[٨]، وذلك أن قول ما يجري هذا المجرى من المتضادّات
20 موصوف على مثال واحد، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه؛ وذلك أن الخير موجود في قول الشر. فإن كان الخير هو ضدّ الشر، وقولنا: «شر» لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا: «ضدّ الخير»، فيجب أن يكون
25 الخير ضدَّ ضدِّ الخير. فبيِّن أنه استعمل الشيء نفسه.

(٣٠٥/ب) وينظر أيضاً إن كان لما وصف الذي يقال بالعدم لم يصف الذي له العدم، مثل الملكة أو ضدّها، إن كان لهذين عدم. وإن لم يكن، أضاف إليه الشيء الذي من شأنه أن يكون فيه: إما على الإطلاق، أو الشيء الذي فيه، أوْ لا من شأنه أن يكون فيه: مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم، فلم
30 يقل إنه عدم العلم. وإن كان لم يضف إليه الشيء الذي فيه أوْ لا من شأنه أن يكون، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذي فيه، أو لا من شأنه أن يكون ـ مثل أن يقول إن النفس[٩] ليست في الجزء الفكري، لكن في الإنسان. وذلك أنه إن لم يفعل واحداً من هذه ـ أيّها كان ـ فقد أخطأ.
35 وكذلك إن هو وصف العمىٰ فلم يقل إنه عدم البصر في العين. وذلك أنه
- 148a - يجب على من وصف «ما الشيء» كما ينبغي ـ أن يصف «عدم ما هو» أيضاً، وما المعدوم[١٠].

وينبغي أن ينظر إن كان لم يحدّ ما يقال على جهة العدم بالعدم ـ مثال

---

(٧) في السرياني: الخير هو ما هو المضادُّ للشر؛ فمن البيّن أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير.

(٨) شر (م).

(٩) هذا الموضع قبيح، وكذلك هو في السرياني. ومعناه أنه إن وضع الشيء الذي يوجه فيه العلم كالإنسان. ولم يقل: في النفس، وقال إنه في النفس، ولم يذكر أنه في جزئها الفكري.

(١٠) العادم (فوق).



ذلك أن في الجهل أيضاً يظنّ أنّ هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون[١١]
5 الجهل على جهة السلب. وذلك أن من ليس له علم لا يظنّ به أنه يجهل، بل
إنما يظنّ به أنه غلط[١٢]. ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم
يجهلون، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم[١٣].

---

(١١) يضعون (فوق).

(١٢) أخطأ، نسي (فوق).

(١٣) على طريق عدم العلم؛ لعدم (فوق).

ـ ١٠ ـ

[مواضع أخرى]

10 وينظر أيضاً إن كانت تصاريف القول المتشابهة مطابقة لتصاريف الاسم المتشابهة، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث[١] للصحة، فالذي قد يقع[٢] هو الذي قد أحدث الصحة[٣].

وينظر أيضاً في الصورة[٤] إن كان الحدّ الموصوف يطابقها: فإنه في 15 بعض الأشياء لا يلزم ذلك ـ مثل ما حدّ فلاطن عندما وصل المائت وزاده في تحديد الحيوانات. وذلك أن الصورة[٥] لا تكون مائتة بمنزلة ذات الإنسان. فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة. وبالجملة، فإن الأشياء التي يزاد فيها الفاعل أو المنفعل فواجب ضرورة أن يكون الحدّ فيها مختلفاً في الصورة، 20 وذلك أن الصورة يُظن بها من يعتقدها أنها غير منفعلة ولا متحرّكة. ومع هذه الأشياء أيضاً، فإن ما يجري هذا المجرى من الأقاويل نافع.

وينظر أيضاً إن كان وصف قولاً واحداً عامًّا لجميع ما يقال باتفاق الاسم، وذلك أن المتواطئة هي التي القول بحسب الاسم لها واحد، فلذلك (٣٠٦/أ)

(١) الفاعل (فوق).
(٢) على طريق المنفعة (فوق).
(٣) على طريق الإحداث للصحة (فوق).
(٤) يعني الصورة المفارقة (فوق).
(٥) يعني الصورة التي من شأن فلاطن وأرسطوطالس أن يعبّرا عنها أنها هي هي الشيء الذي هي صورة له.



25 لا يكون القول الموصوف حدًّا لشيءٍ مما تحت الاسم، لأنه على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم. وهذا شيء قد عرض لديونوسس عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذي[٦] لازمة بالغريزة[٧] ـ فإن هذا شيء ليس هو بأن يوجد للحيوانات أَوْلىٰ منه بأن يوجد للنبات. وذلك أن الحياة ليس يظن بها
30 أنها تقال في نوعٍ واحد، لكن قد توجد للحيوانات حياة، وللنبات أخرى غيرها. وقد يمكنَ الإنسانَ أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو في نوع واحد. وليس يمنع مانع
35 إذا تعقّد اشتراك الاسم وأراد أن يصف حدَّ أحد الأمرين من أن يصف وهو لا يشعر قولاً عامًّا الأمرين كليهما، لا خاصاً. إلا أنه أي الأمرين فعل فخطؤه في أحدهما ليس بدونه في الآخر. ـ ولما كان بعض المتفقة أسماؤها قد يخفى حتى لا يشعر به، وجب عليك، إذا أنت سألت، أن تستعمل
1 - المتواطئة، وذلك أن حدّ أحدهما لا يطابق الآخر، فيظن به لذلك أنه[٨] لم يحدَّ على ما يجب، إذ كان ينبغي أن يكون الحدُّ يطابق كل متفق الاسم. فأمّا إذا أنت أجبت، فينبغي أن تفسِّر. ـ ولأن قوماً ممن تجيب يقولون إن المتواطىء متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن
5 المتفق في الاسم مواطىء إذا كان يطابق كليهما، فينبغي أن يُتقدّم ويُعترف[٩] في أمثال هذه، أو يتقدّم فينتج أفي أيهما كان منهما لهو[١٠] متفق في الاسم أو مواطىء، فإنهم حَرِيُّون بأن يسلّموا ذلك إذا لم يتفقدوا ما يلزم من ذلك. فإن قال قائل[١١] من قِبَل أن يقع الإقرار[١٢] بذلك إن المواطىء متفق في
10 الاسم من قِبَل أنه[١٣] ليس ينطبق على هذا القول[١٤] الموصوف[١٥]، فينبغي أن ينظر إن كان قول هذا الشيء ينطبق على الأشياء الباقية. وذلك أنه بَيّنٌ أنه

---

(٦) متغذٍ (ب). إسحٰق: مغذى.
(٧) لزوماً غريزياً (فوق).
(٨) أن (فوق).
(٩) فيقر (فوق).
(١٠) هو (مكررة: م).
(١١) إذا لم (فوق).
(١٢) الإجماع (فوق).
(١٣) لا أنه (فوق).
(١٤) الشيء (فوق).
(١٥) الموفى، المُعْطى (فوق).

15 يكون مواطئاً للباقية، وإلا صارت حدود الباقية كثيرة، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبقان[١٦] عليها[١٧] القول الذي وُصف[١٨] أوّلاً والأخير[١٩].

وأيضاً إن حدّ إنسان شيئاً من التي تقال على أنحاءٍ[٢٠] شتى بالقول الذي لا ينطبق على جميعها فلم يقل[٢١] إنه موافق[٢٢] في الاسم ولم يقل[٢٣] إن الاسم ينطبق على جميعها[٢٤] لأن القول أيضاً لا ينطبق، فينبغي (٣٠٦/ب)

20 أن يقول له إنه ينبغي أن يستعمل التسمية التي تأدّت إلينا[٢٥] ولا يحرّك أمثال هذه الأشياء.

---

(١٦) ينطبق (ب).

(١٧) عليهما (فوق)؛ وذلك أن (هنا ناقص: ويتم بأن يضاف إليه منطبقان عليها؛ ـ حاشية ب).

(١٨) المعطى (فوق).

(١٩) وهذا القول الذي بأَخَرَةٍ (فوق).

(٢٠) كثيرة (فوق).

(٢١) لا يقول (فوق).

(٢٢) متفق (فوق).

(٢٣) يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضاً ينطبق.

(٢٤) في مقابلة مثل هذا (فوق).

(٢٥) على (+ ب).



ـ ١١ ـ

[مواضع أخرى]

وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام[١] الناس؛ فإن وَصَفَ حدّ شيء من المؤتلفة، فينبغي أن ينظر إذا أنت رفعت قول أحد
25 المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البيّن أن ولا الكل أيضاً يوجد للكل ـ مثال ذلك أن أحداً إن حَدَّ الخطَّ المستقيم المتناهي بأنه نهاية البسيط، لها نهايتان وسطها يسير نهايتيها. فإن كان قول الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان، فينبغي أن يكون قول
30 المستقيم هو الباقي أعني الذي وسطه يسير طرفيه. ولكنّ الخط غير المتناهي ليس له وسط ولا طرفان، إلاّ[٢] أنه مستقيم. فليُسَمَّ الباقي إذاً قولاً للباقي.

وأيضاً يُنظر إن كان المحدود إذا كان مركّباً يكون القول قد وفي متساوي الأجزاء للحدود. ويقال إن القول متساوي[٣] الأجزاء إذا كان مقدار
35 الأسماء والكَلِم التي في القول بمقدار الأشياء المركّبة، فإنه[٤] واجبٌ ضرورةً في أمثال هذه الأشياء أن يكون للأسماء[٥] نفسها تغيير[٦]: إما كلها وإما بعضها، لأن الأسماء لم تقل أصلاً في هذا الوقت أكثر منها قبل[٧].
14 - ويجب على من يحدّ أن يصف القول مكان الأسماء، وخاصة مكان جميعها، وإلاّ مكان أكثرها. وذلك أن على هذا الوجه يجري الأمرُ في البسائط أيضاً

---

(١) أكثر الناس (فوق).
(٢) على (فوق).
(٣) متساوِ (م).
(٤) وذلك أنه (فوق).
(٥) في الأسماء (ب).
(٦) تبديل (فوق).
(٧) شيء شيء منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قيل قبل (فوق).

أن الذي يغيّر[٨] الاسم قد حدّ الشيء ـ مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب»:
5 «رداء». ـ وأيضاً فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف ـ
مثال ذلك أن يجعل مكان حجر أبيض: جندل بلجي[٩]، إذا كان ما قيل بهذا
الطريق لم يحدّ وهو أقل بياناً.

وينظر أيضاً إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء
10 مثل الذي يقول[١٠] إن العلم النظري ظنٌّ نظري. وذلك أن الظن والعلم ليسا
شيئاً واحداً. ولو كان ذلك يكون، لوجب أن يكون الكل شيئاً واحداً بعينه.
وذلك أن النظري عامٌّ في القولين جميعاً، والشيء الباقي مختلف.

وينظر أيضاً إن كان بَدَّل أحد الاسمين فلم يبدِّل الفصل بالجنس
(٣٠٧/أ) 15 كالحال فيما ذكرناه قبلُ، وذلك أن قولنا نظري أقرب إلى أن يعرف من
العلم، لأن هذا جنس وذاك فصل. والجنس أعرف من كل شيء. فلذلك
كان ينبغي أن يكون قد جعل التبديل للفصل، لا للجنس، لأنه أقرب إلى أن
20 لا يعرف. إلاّ أنّا نقول إن هذا الإنكار[١١] يسخر منه، إذ كان ليس يمنع مانع
أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف فأما ما[١٢]، الجنس فلا. وإذا كانت
الحال فيها على هذا، فمن البيّن أنه ينبغي أن يجعل التبديل في الاسم للجنس
لا للفصل. وإن لم يجعل اسماً مكان اسم، بل جعل قولاً مكان اسم[١٣]،
25 فمن البيّن[١٤] أن الأولى أن نجعل للفصل جزءاً[١٥]، لا للجنس، لأن الحدّ
إنما يراد لمكان المعرفة والفصل[١٦]: والفصل دون الجنس في المعرفة.

---

(٨) يكون الذي يدل (فوق).
(٩) بَلْجاء (ب).
(١٠) في تبديل الأسماء إنما يدل على شيء واحد بعينه، مثال ذلك (فوق).
(١١) التوبيخ (فوق).
(١٢) ما (ـ م). (١٣) قول (فوق).
(١٤) يعني أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحداً بعينه، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً بعينه.
(١٥) حدّاً (فوق). (١٦) والفصل (- ب).

ــ ١٢ ــ
[مواضع أخرى]

وإن كان وصف حدّ الفصل فينبغي أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف
30 عامًّا لشيء آخر، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدد له متوسط[١]. وذلك
أن قوله: «عدد»، عام في القولين جميعاً، وإنما بدل قول الفرد[٢]. والخط
35 والجسم أيضاً لهما متوسط، وليسا فردين. فليس هذا إذاً تحديد الفرد. وإن
كان قوله: «ما له متوسط» يقال على أنحاء شتى، فينبغي أن يلخص بأي نحو
له متوسط[١]، فيصير الأمر في أنه لا يحدّ إما إنكاراً وإما قياساً.

وينظر أيضاً إن كان الشيء الذي وصف قوله من الموجودات، والشيء
الذي تحت القول ليس من الموجودات. مثال ذلك: إن حدّ الأبيض بأنه لون
14 - مخلط للنار فإنه من[٣] المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسماً. فليس هو
إذن لونًا مخالطًا[٤] للنار، وهو أبيض[٥].

وأيضاً الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذي
5 بحسبه يقال، لكنهم يذكرونه وقد حصروه في أشياء كثيرة: إما بالكلية، وإما

---

(١) وسط (فوق).
(٢) الزوج (فوق).
(٣) وذلك منه (من: ب) غير الممكن (فوق).
(٤) لون مخالط (م).
(٥) فإذن ليس لون مخالطاً ناراً، والأبيض هو موجود (فوق).

أن يكذبوا في شيء ـ مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بموجود، فإن الطب إن لم يكن علماً بشيء من الموجودات فمن البيّن أن من قال هذا القول قد كَذَب بالكلية. وإن كان الطب علم بعض الموجودات، وبعض لا، فقد
10 كذب في شيء. وذلك أنه ينبغي في كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذي بالقياس إليه وصف، كالحال في سائر الأشياء الأُخَر الداخلة في باب المضاف، فإن كل معلوم إنما يقال بالقياس (٣٠٧/ب) إلى العلم. وكذلك يجري الأمر في الباقي، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف يرجع بالتكافؤ.

وأيضاً إن كان الواصف للشيء لا بالذات، لكن بالعَرَض، وصفه وصفاً صحيحاً، فإن كل واحدٍ من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد،
15 بل بالقياس إلى كثيرين. وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيءٌ واحدٌ بعينه موجوداً وأبيض وخبزاً. فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس إلى أيّ واحد من هذه على الصحة وصفه، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف ـ وأيضاً فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصاً للشيء
20 الموصوف، وذلك أنه ليس الطب فقط، بل كثير من العلوم الباقية، يقال بالقياس إلى موجود، فيصير كل واحدٍ منها علماً لموجود(٦). فمن البيّن أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً، لأن التحديد يجب أن يكون خاصًّا، لا عاماً.-

وربما لم يحدّوا الأمر، لكن الذي له الأمر، على ما ينبغي، أو الذي له
25 الأمر كامل بمنزلة حدّ الخطيب وحدّ السارق، إذ كان الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحدٍ أن يعلم الإقناع ولا ينقصه في ذلك شيء، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سرًّا. وذلك أنه بَيِّن أن كل واحدٍ من هذين إذا كان بهذه الحال، فإن الواحد يكون خطيباً حاذقاً، والآخر سارقاً حاذقاً. وذلك أنه
30 ليس من يأخذ الشيء سرًّا هو السارق، لكن الذي يريد أن يأخذه سرًّا.

(٦) علم بموجود (فوق).



وينظر أيضاً إن كان وصف مَا هو مأثور[٧] لنفسه على أنه محدِث أو فاعلٍ أو بأي حالٍ كان مؤثراً[٨] من أجل غيره، بمنزلة ما يصف العَدْلَ بأنه حافِظُ النواميس، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة. وذلك أن الحافظ والفاعل إنما هو مأثوران من أجل غيرهما. إلا أنّا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون 35 المأثور[٩] من أجل نفسه مأثوراً أيضاً من أجل غيره. إلا أن مَنْ حَدَّ المأثور من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطؤه بالدون. وذلك أن الأفضل لكل واحدٍ إنما هو في جوهره خاصة. والمأثور من أجل نفسه أفضل من المأثور من أجل غيره. فعلى هذا كان يجب أن يدل الحدّ أكثر.

(٧) مؤثر (فوق)؛ (ـ حاشية ب).
(٨) مؤثر (فوق) (+ حاشية ب).
(٩) المؤثر (فوق).



ـ ١٣ ـ

[مواضع أخرى]

(٣٠٨/أ)

- 150a - وينظر[١] أيضاً إن كان عندما وصف حدَّ شيء من الأشياء حَدَّد هذه أو الشيء الذي رُكِّب منها، أو حُدِّد هذا بعد هذا. وذلك أنه إن كان حدّد هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما ـ مثل ما لو أن إنساناً حدَّ العدل بأنه عفة وشجاعة، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبه
5 صارا كليهما عادلين[٢] ولا يكون واحد منهما عادلاً، لأن كليهما لهما عدل، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل. وإن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحاً جدًّا مِنْ قِبَلِ أن مثل هذا قد يعرض في أشياء أُخَر إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما، إلا أن وجود الضدين لهما يظن
10 به أنه قبيح جداً. وهذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن، والآخر له شجاعة وقَطْم، لأن لكليهما يصير عدل وجور. وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة، فالجور جبن وقَطْم ـ وبالجملة فكل ما[٣] يمكن أن يحتج به في أن
15 الأجزاء والكل ليست شيئاً[٤] واحداً، فهو نافع فيما وصفناه الآن. وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكلَّ شيءٌ واحد. والأقاويل تكون خاصية[٥] في الأشياء التي تركيب الأجزاء منها ظاهر، كالحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء، لأنه بيِّن أن الأجزاء قد تكون
20 موجودة، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود. فيجب لذلك ألا

---

(١) فينظر (ب).
(٢) كلاهما عادلاً (ب).
(٣) ما (– م).
(٤) شيئاً (– ب).
(٥) لائقة (فوق).

يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً.ـ فإن لم يقل إن المحدود هو هذه، لكن الذي منـهـا[٦]، فينبغي الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة. فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً
25 يكون يحدث منهما[٧] شيء واحد، مثل الخطّ والعدد.

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون في واحدٍ أَوّلاً. والأشياء التي قال إنه يكون منها، ليس من شأنها أن تكون في واحد أوّلاً، لكن كل واحدٍ منهما يكون في كل واحد منهما. وذلك أنه من البيّن أن الذي
(٣/ب) من هذين ليس هو ذاك. فإن الأشياء التي فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً
30 يجب أن يوجد الكل أيضاً. فيجب ألاّ يكون الكل في واحد أوّلاً، لكن في كثيرين. ـ وإن كانت الأجزاء والكل في شيء واحد أوّلاً فينبغي أن ينظر إن لم تكن في شيء واحدٍ بعينه، لكن يكون الكل في شيء، والأجزاء في شيء غيره.

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل. فإن الذي ينبغي أن
35 يلزم عكس ذلك، أعني أن تكون الأجزاء إذا فسدَتْ فسدَ الكل؛ وإذا فسد الكلُّ فليس واجباً ضرورةً أن تفسد الأجزاء. ـ أو إن كان الكل خيراً[٨] أو رديئاً، والأجزاء ولا واحد من هذين، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل ولا واحد من هذين. وذلك أنه ليس يمكن أن
150 يكون شيء جيد أو رديء من أشياء ليست واحداً من هذين. ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ما ليس هو واحداً من هذين. ـ أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً، والذي من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً ـ مثال ذلك أن القِحَةَ إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب، فإن الشجاعة أَوْلَى بأن تكون شيئاً جيداً
5 من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً. فقد كان يجب أن يكون الذي منهما يلزم الأوّل حتى يكون إما على الإطلاق جيداً أو بأن يكون جيداً أَوْلَى منه بأن

(٦) منهما (ب).
(٧) منها (فوق).
(٨) جيداً (فوق).

يكون رديئاً. إلا أنّا نقول إن هذا ليس هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته. وذلك أن كثيراً من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد[٩]، فإذا اختلطت صارت شيئاً جيداً، أو بعكس ذلك: أعني أن كل واحدٍ منهما شيء جيد، وإذا اختلطت صارت شيئاً رديئاً أو 10 صارت ولا واحد من هذين. وما قلناه في هذا الموضع يبينُ خاصةً في الأمور الفاعلة للصحة والفاعلة للمرض. فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد من اثنين منها على حدّته جيداً، فإذا خُلطا وتبودلا كانا شيئاً رديئاً.

وينظر أيضاً إن كان من شيء أجود وشيء أردأ، ولم يكن الكل أردأ 15 من الأجود، وأجود من الأردأ. إلا أنّا نقول: ولا هذا أيضاً من الاضطرار إن لم تكن الأشياء التي منها رُكِّب جيدةً بذاتها، لأن الأشياء التي ليست جيدة بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيداً، كالحال فيما قلناه قُبَيْل. (٣٠٩/أ)

وينظر أيضاً إن كان الكل موطناً لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب، 20 كما لا يجب في المقاطع: فإن المقطع ليس موطناً لشيء من الحروف التي منها ركّب.

وينظر أيضاً إن كان لم يذكر حال[١٠] التركيب. إذ ليس يكتفى في التعريف[١١] بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحدٍ من الأشياء المركّبة ليس إنما هو من التي رُكِّب بل إنما هو[١٢] منها على جهة كذا، كالحال في 25 البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو منها كيفما رُكِّبت.

وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فينبغي أن يقول أوّلاً إن قوله هذا مع هذا هو قوله: إما هذا وهذا، أو: هذا من هذه. لأن من قال: عَسل مع ماء، فقد قال: إما عسلاً مع ماء، أو المركَّب من[١٣] العسل

---

(٩) يحمد (فوق).

(١٠) جهة (فوق).

(١١) التعريف (فوق).

(١٢) جملة: من التي... إنما هو (– ب).

(١٣) مع (ب).

30 والماء. فإن اعترف بأن قوله: هذا مع هذا، موافق لأحد القولين: أيّهما كان ـ فيليق به أن يقول إن الأشياء التي قيلت أوّلاً في كل واحدٍ من هذين متفقة. وأيضاً إذا فصَّلتَ قولك واحداً مع آخر على كم جهة يقال، فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً، مثل أن يقال واحد مع آخر: إما على

35 أنه قابل واحدٍ بعينه كالعدالة والشجاعة في النفس، أو في مكان واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلاً، فمن البيّن أن التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هذا مع هذا أصلاً. وإن كان وجود

1- كل واحدٍ من اللذين فصل منهما على كم جهة يقال واحد مع آخر في زمان واحدٍ بعينه حقاً، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألاّ يقال كل واحدٍ منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه ـ مثال ذلك إن هو حدّ الشجاعة بأنها جرأة مع فكر صحيح. وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن يحتفظ، وفكر صحيح في الأمور الفاعلة للصحة. إلا أن الذي له هذا مع هذا في زمان

5 واحد ليس هو بعض[١٤] شجاعاً. ـ وأيضاً إن كانا جميعاً يقالان بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية، فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء الطبية، إلا أنه

ب) على حاله لا هذا شجاعاً أعني[١٥] الذي له هذا مع هذا. وذلك أن كل

10 واحدٍ منهما ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر، ولا أي واحدٍ استقبلك منهما إلى واحدٍ بعينه، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة، أعني إلى مجاهدة الحروب، أو إن كانت غاية هي أكبر من هذه. ـ وبعض ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت، مثل أن يكون الغيز[١٦]

15 غمًّا[١٧] مع توهم استخفاف. وذلك أنه إنما يريد أن يبيّن أن الغمّ إنما يكون بسبب هذا الوهم.

فأما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا في صنف من الأصناف[١٨] المذكورة.

---

(١٤) بعد (ب).
(١٥) أعني (– ب).
(١٦) الغيظ (فوق)؛ (ب).
(١٧) غمٌّ (م).
(١٨) من الأصناف (– ب).

ـ ١٤ ـ

[مواضع أخرى]

20 وأيضاً إن كان قال إن الكلَّ هو تركيب هذه مثل أن الحيوان تركيب النفس والبدن، فينبغي أوّلاً أن ينظر إن كان لم يقل أي تركيب، بمنزلة ما لو حدَّ لحماً أو عظماً فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء؛ إذ كان
25 ليس يكتفي بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أي تركيب هو، لأن اللحم ليس يتكوّن عندما تتركّب هذه كيفما كان، بل إنما يتكوّن اللحم عندما تتركّب بجهة من الجهات، ويتكوّن العظم عندما تتركّب بجهة ما أخرى محدودة. ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلاً هو والتركيب سواء. وذلك أن التركيب ضد التحليل. فأما هذان[١] اللذان وصفنا فليس لواحدٍ منهما[٢] ضدٌّ أصلاً.

30 وأيضاً مما يُقْنَع به على مثال واحدٍ أن كل مركب فهو تركيب، أو ولا واحد من المركّبات تركيب. وكل واحد من الحيوانات هو مركّب، وليس هو تركيب[٣]، ولا واحد من سائر الأشياء المركّبة هو تركيب.

وينظر أيضاً إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء واحد[٤] على مثال واحد، وكان قد حُدَّ بواحد منهما، فمن البيّن أنه لم يحدّ إلا ولزم[٥] أن

---

(١) هذين (م).
(٢) منها (ب).
(٣) تركيباً (ب).
(٤) بواحد (ب).
(٥) وإلا لزم (فوق).



35 يكون لشيء واحدٍ بعينه حدودٌ أكثر من واحد: وذلك أن تحديده بهذا ليس هو أَوْلىٰ به من تحديده بذاك، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

1 - واحد. وما يجري هذا المجرى حد النفس إن كان جوهراً قابلاً للعلم فإنه

/أ) أيضاً قابل للجهل على مثال قبوله للعلم. ومتى لم يتهيّأ للإنسان أن يحتج على الحد كله من قِبَل أن ليس كله معروفاً، فيجب أن يحتج على شيء من

5 أجزائه إذا كان معروفاً ولم يكن يبيّن أنه موصوف على ما ينبغي. وذلك أن جزء الحدّ إذا ارتفع، إرتفع الحدُّ بأسره.

فأما ما كان من الحدود غامضاً فينبغي أن يبحث عنها بأن نصلحها أو نشكّلها تشكيلاً[٦] يَدُلُّك منها على شيء ويكسبك حجة. وذلك أنه واجبٌ[٧]

10 ضرورةً على المجيب: إما أن يقبل ما يأخذه عن السائل؛ وإما أن يبيّن المعنى الذي يستدل عليه من القول ما هو.

وأيضاً فكما أن من عادة الناس في المحافل التي تجتمع فيها لوضع الشرائع أن يأتوا بشريعة: فإن كانت الشريعة التي أُتِي بها أفضل من المتقدمة، رفضوا المتقدمة ـ كذلك ينبغي أن يُفْعَل في الحدود أيضاً، أعني

15 أن يؤتى بحدٍّ آخر؛ فإن تبيّن[٨] أنه أجوَدَ من الأوّل وأدلّ على المحدود، فبيّنٌ أن الأوّل يصير مرفوضاً، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدوداً[٩] كثيرة.

وفي جميع الحدود، ليس إصابتك في تحديد الشيء الذي قصد لتحديده من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل على[١٠] ما ينبغي بأصل حقير.

20 فإنه واجبٌ عليك ضرورةً أن تجعل هذه الأشياء نُصْبَ عينيك[١١]

---

(٦) تشكيل (م).
(٧) يجب (فوق).
(٨) بُيِّن (ب).
(٩) حدود (ب).
(١٠) على (– ب).
(١١) عنيك (ب).

وتنظر إليها كالمثال، فتتفقّد باستقصاءٍ نقصانَ ما كان يجب أن يكوِن في الحد وما زيد فيه فضلاً، حتى يمكنك أن تستخرج الحجج استخراجاً سهلاً.

فليكن هذا مبلغَ ما نقوله في الحدود.

تمت المقالة السادسة من كتاب «طوپيقا»

قوبل به.



بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة السابعة منه
[مواضع الأشياء الواحدة ـ بقية مواضع التحديد]

ـ ١ ـ
[مواضع الأشياء الواحدة]

151b-2- ينبغي أن ننظر من التصاريف ومن النظائر ومن المتقابلات: هل الشيء واحد بعينه، أو مختلف بأحق الأصناف التي قيلت في الشيء بعينه إذ كان قد 30 قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه ـ الواحد بالعدد. وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئاً واحداً، فالعادل والشجاع شيء واحد بعينه، وما يجري على جهة العدل وما يجري على جهة الشجاعة شيء واحد. وكذلك يجري الأمر في المتقابلات، لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة بعينها فمتقابلاتها 35 شيء واحد ـ بأيّ تقابل كان مما يوصف بالتقابل. وذلك أنه لا فرق أصلاً بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا[١]، لأنهما[٢] شيء واحد.

وننظر أيضاً من الأسباب الفاعلة والمفسدة، ومن الكون والفساد، وبالجملة من الأشياء التي الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد: وذلك 152 - أن الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة شيء واحد.

---

(١) ذاك (ب).

(٢) لأنه (فوق).

5 وينبغي أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقال إنه أحق بأن يكون شيئاً من الأشياء ـ أيَّ شيء كان ـ، إن كان الشيء الآخر منهما يقال إنه أحق بأن يكون ذلك الشيء، كما يبين كسانوقراطيس أن العُمْر الناسك[٣] والعمر الفاضل شيء واحد، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل آثَرُ من كل عُمْر، وذلك أن
10 الآثَرَ والأعظم واحد. وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر ما أشبه هذا. ـ وينبغي أن يكون كل واحدٍ من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحداً بالعدد، وإلا لم يكن الأمر بَيّناً في أنهما شيء واحد، وذلك أنه ليس من الاضطرار إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا أشجع من اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئاً واحداً، لأن فالوفونيسس ولاقادامونيا
15 ليس[٤] هما واحداً بالعدد، لكن يجب ضرورةً أن يكون أحدهما يحوي
(١٣١١/أ) الآخر، كما يحوي أهل فالوفونيسس لأهل لاقادامونيا، وإلا لزم أن يكون بعضهم أفضل من بعض، إذا لم يكن أحد الفريقين يحوي الآخر. وذلك أنه
20 ليس من الواجب ضرورةً أن يكون أهل فالوفونيسس أفضل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوي فريق منهم الآخر، لأنهم أفضل من الباقين كلهم. وعلى ذلك المثال يجب ضرورةً أن يكون أهل لاقادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم، فيصير إذن بعضهم
25 أفضل من بعض. فمن البيِّن أنه ينبغي أن يكون ما يوصف بأنه أفضل وأعظم واحداً بالعدد إن عزم على أن يبيّن في شيء أنه واحد بعينه. فلذلك لم يبيّن قسانقراطيس ما أراد أن يبيّنه، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا[٤] هما واحداً بالعدد. فليس من الاضطرار أن يكونا واحداً بعينه، لأن كليهما
30 يُؤْثَران[٥] حَدًّا، ولكن أحدهما يحوي الآخر.

وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان الشيء الذي هو، وَأَحَدُهما واحد بعينه،

---

(٣) في السرياني بنقل إسحق: التدبير السعيد والتدبير الفاضل.

(٤) ليسا (ب).

(٥) يؤثر (ب).



هو الآخر منها أيضاً واحداً بعينه. وذلك أنه إن لم يكن كليهما مع واحد بعينه(٦) شيءٌ واحد، فمن البيّن أن ولا واحدَ منهما مع الآخر شيء واحد.

وأيضاً أن ينظر من الأعراض التي تلزم هذه، والأشياء التي إياها تلزم هذه. وذلك أن جميع الأشياء التي تلزم واحداً منهما، فقد ينبغي أن يكون 35 يلزم الآخر منهما. فإن اختلف شيء من هذه، فمن البيّن أنها ليست شيئاً واحداً.

وينظر إن كان ليس كليهما(٧) في جنسٍ واحدٍ من المقولات، لكن هذا دالٌّ على جوهر، وهذا على كيف، وهذا على كم، أو مضاف. ـ وينظر أيضاً إن كان جنس كل واحدٍ منهما ليس واحداً بعينه، لكن هذا خير وهذا شر، 152ا - وهذا فضيلة وهذا علم؛ أو إن كان الجنس واحداً بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحدٍ منهما، لكن يكون هذا يحمل عليه العلم النظري، وهذا يحمل عليه العلم العملي. وكذلك يجري الأمر في 5 الأُخر.

(٣١١/ب) وأيضاً يُنظر من الأمر أكثر(٨) إن كان هذا الشيء يقبل الأكثر وذاك لا يقبل، أو إن كان كليهما(٧) يقبلان(٩)، إلا أنهما لا يقبلان ذلك معاً، بمنزلة مّا أن من تعشق أكثر ليس يشتهي الجماع أكثر، فليس إذن العشق وشهوة الجماع شيئاً(١٠) واحداً.

10 وينظر أيضاً من الزيادة، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئاً واحداً؛ أو يكون شيء واحد بعينه إذا نقص من كل واحد منهما جعل الباقي مختلفاً، بمنزلة ما لو قال قائل إن ضِعْفَ

---

(٦) جملة: «هو الآخر... مع واحد بعينه» (– ب).
(٧) كلاهما (ب).
(٨) الأكثر (فوق)؛ في السرياني: من التي هي أكثر.
(٩) يقبل (ب).
(١٠) شيء (م).

النصف وأضعاف النصف شيء واحد. وذلك لو كان، لوجب أن يكون النصف إذا نَقَصَ من كل واحد[١١] منهما دلّ الباقيان على شيء واحد؛ وليس
15 يدلان على شيء واحد، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد.

وليس إنما ينبغي لنا أن نتفقد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا ما نضع، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع[١٢]، مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواءً شيء واحد، لأنه من
20 البيّن أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجوداً ليس بدون ما كان، لكن أكثر، والمملوء هواءً لا يكون موجوداً. فيجب إذن وضع شيء ـ كذباً كان أو صدقاً فإنه لا فرق بين ذلك ـ: أن يكون أحدهما يرتفع والآخر لا؛ فليس هما إذن شيئاً واحداً.

25 وبالجملة أقول أنه ينبغي أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما، كيفما كان الحمل، والأشياء التي تحمل هذه عليها إن كانت تختلف في موضع من المواضع: وذلك أن كل ما حمل على أحدهما فينبغي أن يُحمل على الآخر، والأشياء التي أحدهما يحمل عليها فينبغي أن يُحمل عليها الآخر.

30 وأيضاً إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاءٍ شتى، فينبغي أن ننظر إن كانا بنحوٍ ما آخر شيئاً واحداً بعينه. وذلك أن الأشياء التي هي بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد[١٣]. فينظر الآن: هل هي واحدة بعينها على هذا الوجه، أو ليس هي على هذا الوجه؟

(٣١٢/أ) وينظر أيضاً إن كان يمكن أن يكون أحدهما خلواً من الآخر. فإن ذلك
35 إن كان يمكن، فليس هما شيئاً واحداً.

---

(١١) واحد (– ب).

(١٢) يوجد ما وضع في ذلك الأصل (فوق).

(١٣) في العدد (فوق).

ـ ٢ ـ

[في استخدام مواضع الأشياء الواحدة في التحديد]

فالمواضع التي في الواحد بعينه بهذا المقدار تقال.

فبيِّن مما قلنا أن المواضع الباقية التي في الواحد بعينه قد تنفع أيضاً[1]
في الحدّ كما قلنا: فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئاً واحداً،
153 - فبيِّن أن القول الموصوف ليس هو تحديداً. ـ فأما المواضع المثبتة فليس منها
شيء ينفع في الحدّ: إذ كان ليس يكتفى في تثبيت القول أنه تحديد بتبيّن ما
يدل عليه الاسم والقول أنه شيء واحد، لكنه ينبغي أن يكون الحدّ أيضاً
5 جميع الأشياء الأخر التي اشترطناها.

---

(١) أيضاً (- ب).

ـ ٣ ـ

[تلاوة مواضع الحدّ]

فينبغي أن نلتمس دائماً فسخ الحدّ على هذا الوجه وبهذه الأشياء. ـ وإن أردنا أن نصححه فأولاً ينبغي لنا أن نعلم أن[١] ولا واحد من الجدليين أو الأقل منهم استخرج الحدّ بقياس، لكن جميعهم يأخذه كالمبدأ كما يفعل 10 المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجري هذا المجرى.

وبعد ذلك أيضاً ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحدّ على الاستقصاء: ما هو؟ وكيف ينبغي أن يحدّ؟ ـ إنما هو من صناعة غير هذه. فأما في هذا الموضع فإنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط، وهو أنه يمكن 15 أن يكون للحدّ وللماهية قياس. وذلك أنه إن كان التحديد هو القولَ الدالَّ على ماهية الأمر، وكانت الأشياء التي تُحمل في الحدّ ينبغي أن تُحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو، وكانت الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو ـ فظاهر أنّ إنساناً إن أخذ هذه فقط التي تُحمل على 20 الأمر من طريق ما هو فإن القول ـ الذي تكون هذه فيه ـ حدٌّ لا محالة، إذ كان ليس يمكن أن يكون حد الأمر غير هذا، لأنهم[٢] ليس شيء آخر غير هذا يحمل على الأمر من طريق ما هو.

فالأمر ظاهر في أنه يمكن أن يكون للحدّ قياس. وقد لخّصنا في

(١) أنه (ب).

(٢) لأنه (ب).



٢/ب) مواضع أُخَر تلخيصاً شافياً مما[٣] ينبغي أن يصحَّح ذلك. فأما هذه الصناعة
25 التي نحن بسببها فأمثال هذه المواضع تنفع فيها. وذلك أنه ينبغي لك أن تنظر من المتضادات ومن المتقابلات الأخر من بعد تفقُّد أقاويلها كلها والأمور الجزئية منها. وذلك أنه إن كان المقابل يوجد للمقابل، فالموصوف يوجد
30 للموصوف[٤] ضرورة. ولأن بالتضاد[٥] المتضادّات كثيرةٌ، ينبغي أن نأخذ من المتضادّات كلَّ ما كان التحديد المضادّ فيه على أظهر ما يكون.

وينبغي أن نبحث عن جميع الأقاويل كما قلنا، ونجعل ذلك على التفصيل هكذا: أمّا أوّلاً فإن الجنس الموفّى قد وَفَّى على الصواب. وذلك أن الضد إن كان في الضد، ولم يكن الموضوع في واحد بعينه، فمن البيِّن
35 أنه يكون في ضده لأنه يجب ضرورة أن يكون الضدان[٦] في جنس واحدٍ بعينه أو في جنسين متضادّين. والفصول المتضادّة أيضاً[٧] بحق تُرى أن تُحمَل على المتضادات: بمنزلة الأبيض والأسود، فإن هذا جامع للبصر وذاك مفرّق للبصر. فيجب، إن كانت الفصول المتضادة تحمل على الضدّ،
153ا - أن تكون الفصول الموصوفة أيضاً[٨] تحمل على الموضوع. فلأن الجنس والفصول قد وفّيت على الصواب، فمن البيّن أن القول الموفّي يكون تحديداً. إلا أنّا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان
5 يُحملان على الضدّين ما لم يكن الضدّان في جنس واحد بعينه. والشيئان اللذان جنساهما متضادان[٩] فليس مانع أن يمنع من أن يكون يقال على كليهما فصلٌ واحد بعينه، مثل ما يقال على العدل والجور: وذلك أن ذاك

---

(٣) من ماذا (ب).
(٤) للموضوع (فوق).
(٥) بالتضاد (– ب).
(٦) جملة: «سيكون في الجنس المضاد، لأن المتضادين هما بالضرورة إما» (ب)، وردت بدلاً من جملة: «يكون. . . الضدان».
(٧) أيضاً (– ب).
(٨) أن (+ ب).
(٩) متضادان (ب).

فضيلة للنفس، وهذا رذيلة للنفس. فالنصف[١٠] فصل يقال في كليهما، لأن
10 البدن أيضاً له فضيلة ورذيلة. إلاّ[١١] أن هذا حق، لأن[١٢] المتضادّين إما أن
(٣١٣/أ) يكون فصلاهما متضادين أو يكونا شيئاً واحداً[١٢]. فإنه[١٣] إن كان الفصل
المضاد يحمل على الضدّ وعلى هذا لا يُحْمَل، فمن البيّن أن الفصل المذكور
يكون يحمل على هذا. وبالجملة أقول: إنه لما كان التحديد من جنس
وفصول، فإن تحديد الضدان كان بيّناً فإن تحديد[١٤] الموضوع يكون بيّناً.
15 وذلك أنه لما كان الضدّ في جنس واحد بعينه أو في ضدّه، كانت الفصول
مثل ذلك: إما متضادّة تحمل على متضادّة، أو واحدة بعينها. فمن البيّن أن
الموضوع: إما أن يكون يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضدّه[١٥]،
وتكون الفصول متضادّة: إما كلها، وإما أن يكون بعضها كذلك والباقية
20 واحدة بعينها أو بعكس ذلك، أعني أن تكون الفصول[١٦] واحدة بعينها
والأجناس متضادّة؛ ـ أو تكون الأجناس والفصول جميعاً متضادّة، وذلك أنه
ليس يمكن أن تكون جميعاً واحدة بعينها، وإلا صار تحديدُ المتضادات
واحداً بعينه.

25 وننظر أيضاً من التصاريف والنظائر لأنه واجبٌ ضرورةً أن تتبع
الأجناس للأجناس والحدود للحدود. ـ مثال ذلك أن النسيان إن كان تَلَفُ

---

(١٠) فللنفس (فوق).

نقل إسحق: فإذن إنه للنفس فصل يقال في كليهما. ـ نقل أثانس: فإذن فصل النفس يرى في كليهما.

(١١) غير (فوق).

(١٢) إسحق: وهو أن فصول المتضادة إما أن تكون متضادة، وإما أن تكون واحدة بأعيانها (فوق). نسخة: لأن (لأنه: ب) ليس المتضادات. ـ رجعت إلى نقل أثانس فوجدت حرف السلب ثابت (ثابتاً: ب).

(١٣) فأما إذا (فوق).

(١٤) جملة: «الضدان. . . تحديد» (– ب).

(١٥) ضدّ (ب).

(١٦) الفصول (– ب).

العلم، فأن ينسى الإنسان هو أن يُتلِف العلم؛ وأن قد نسي الإنسان هو أن قد أَتْلَفَ العلم. فواحد من هذه التي وصفت أي شيء منها إذا اعترف به فواجبٌ
30 ضرورةً أن يعترف بالباقية. وعلى ذلك المثال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر، فَأَنْ يَفْسُدَ هو أن ينحلّ الجوهر؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهة انحلال الجوهر، إن كان المفسد هو المحلّل للجوهر، والفساد انحلال الجوهر. وكذلك يجري الأمر في باقي[١٧]. فيجب أن يكون
35 إذا أُخذ واحد[١٨] منها ـ أيَّ واحدٍ كان ـ أن يعترف بالباقية كلها.

وينبغي أن يُنظر أيضاً من الأشياء التي حال بعضها عند بعض حال متشابهة. وذلك أن المصحِّح إن كان فاعلاً للصحة فالذي يُخْصِب البدن هو الفاعل للخصب، والنافع هو الفاعل للخير. فإن كان[١٩] كل واحد مما
15 - وصفنا، حاله عند غايته التي تخصه حالٌ متشابهة. فإن كان تحديد واحد منها أنه فاعل لغايته، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحداً بعينه.

وينبغي أن تنظر أيضاً من الأكثر ومن الذي يكون على مثال واحد على
/ب) كم جهة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين ـ مثال ذلك إن كان
5 هذا القول تحديداً لهذا الشيء أكثر من أن هذا القول تحديد[٢٠] لهذا الشيء، وظن بالأقل أنه تحديد، فالأكثر أيضاً تحديد. وإن كان هذا القول[٢١] تحديداً لهذا الشيء على مثال ما هذا القول تحديد[٢٢] لهذا القول، فإن كان أحدهما تحديداً للآخر، فإن الباقي يكون تحديداً للباقي. وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين، أو تحديدان إلى واحد. فليس ينتفع أصلاً بالنظر من جهة
10 الأكثر، وكذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين، ولا اثنان لواحد بعينه.

---

(١٧) الباقي (ب).
(١٨) واحداً (ب).
(١٩) كان (ـ ب).
(٢٠) تحديداً (م).
(٢١) الأمر (ب).
(٢٢) تحديداً (م).

ــ ٤ ــ

[المواضع الأشرف]

وأشرف المواضع هي التي وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريف ومن النظائر. ولذلك ينبغي أن يكون تمسُّكُنا بها أكثر وأن تكون لنا معدّة ميسّرة، فإنها من أنفع الأشياء لنا في أمور كثيرة. فأما الباقية فيُستعمل منها أعمها. فإن هذه أبلغ فعلاً من الباقية ـ مثال ذلك أن يُنظر في الأمور الجزئية ويتفقد في الأنواع إن كان القول مطابقاً[١] إذا كان النوع يُعطى اسمه وحده. وهذا الموضع ينتفع به في مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفاً. 15

ونظر أيضاً إن كان قال الاسم على جهة نقله إلى اسم آخر، وإن كان حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئاً آخر، وإن كان يوجد موضع آخر من المواضع عاماً بالغ الفعل. 20

(١) مطابق (م).



ـ ٥ ـ

[سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح مختلف المسائل]

وظاهرٌ مما سنقوله بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن نصحِّح أو نفسخ حدّاً[١]. وذلك أن بيّنة واحدةٍ من الذين يسألون عن أمثال هذه المقدّمات
25 ليس بالسهل: مثل أن الأشياء التي في القول الموفّى منها ما[٢] هو جنس، ومنها ما[٢] هو فصل؛ وأن الجنس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو. ومن دون هذه الأشياء لا يمكن أن يكون للحدّ قياسٌ. وذلك أنه إن كانت أشياء أُخَر غير هذه تُحمل مع الأمر من طريق ما هو، فمن الغامض: هل
30 القول الموصوف هو التحديد، أم غيره؟ إن كان الحدّ هو القول الدالّ على ماهية الشيء. وذلك بَيِّنٌ من هذه الأشياء. وذلك أن تنتّج شيء واحد أسهل من تنتّج أشياء كثيرة. فالذي يريد أن يفسخ ويبطل قد يكفيه أن يقاوم في شيء واحد ـ أيَّ شيء كان. وذلك أنه إذا ردّدنا شيئاً واحداً ـ أي شيء كان ـ
35 نكون قد أبطلنا الحدّ، فأما الذي يريد أن يصحح ويثبت فيجب عليه ضرورةً أن يرشد إلى أن جميع ما في الحدّ يوجد له[٣] ـ وأيضاً فإن الذي يريد أن يثبت ينبغي له أن يأتي بقياس كلّي؛ وذلك أنه يجب أن يُحمل الحدّ على كل ما يُحمل عليه الاسم. ومع هذه الأشياء أيضاً عكس ذلك، وهو أن يكون
-15 الاسم يُحمل على ما يُحمل عليه الحدّ، إذ كان من شأن الحدّ الموفّى أن

---

(١) نقل إسحاق إلى السرياني: وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن تصحيح الحد هو أصعب من فسخ الحد. ـ أثانس موافق للدمشقي.

(٢) ما (– ب). (٣) أيضاً (+ ب).

(٣١٤/أ) يكون خاصياً للشيء المحدود. فأما من يريد أن يفسخ ويبطل فليس يجب
5 ضرورةً أن يبيّن بياناً كلياً، لأنه قد يكتفى بأن يبيّن أن القول ليس يصدُق في
شيء مما تحت الاسم. وأيضاً قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كلياً. إلا
أنه ليس يجب ضرورةً في الفسخ ما وجب في الإثبات من العكس[٤]. وذلك
أنه قد يكتفي من يريد أن يفسخ أن يبيّن بياناً كلياً أن القول ولا على واحد مما
10 يحمل عليه الاسم ـ يحمل. فأما عكس ذلك فليس يجب عليه في السير.
على أن ما لا يحمل عليه القول لا يحمل عليه أيضاً الاسم. ـ وأيضاً إن كان
ما تحت الحد[٥] يوجد لكل الشيء وليس يوجد له وحده، ارتفع الحد.

وعلى هذا المثال[٦] الحال في الجنس وفي الخاصة، فإن في كليهما
15 الفسخ والإبطال أسهل من التصحيح والإثبات: أما في الخاصة فإن ذلك
ظاهر مما قلنا. فإن الخاصة في أكثر الأمر إنما تُوَفى بتأليف حتى إنها تفسخ
برفع شيء واحد، ويلزم من يريد إثباتها تنتيج كل ما فيها. وجميع الأشياء
الباقية التي يجوز أن تقال في الحدّ، إلا اليسير، قد يجوز أن تقال في
20 الخاصة أيضاً، لأنه يجب على المصحِّح أن يبيّن أنها توجد لكل ما تحت
الاسم. فأما المبطل فيكفيه أن يبيّن أنها لا توجد لواحد؛ وأنها إن كانت
توجد لكله فإنها ليست توجد له وحده؛ فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا في
الحدّ. فأما الجنس، فإن المصحِّح له يجب عليه ضرورةً أن يبيّن أنه موجود
25 لكل الشيء على جهة واحدة. فأما المُبْطِلُ فعلى جهتين: وذلك أنه إن تبيّن
أنه ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رجع الأمر إلى الأوّل. وأيضاً فإن من
يصحّحه ليس يكتفى بأن يبيّن أنه يوجد، لكنه ينبغي له أن يبيّن أنه موجود
كالجنس. فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبيّن أنه لا يوجد
30 لواحد ولا يوجد للكل. ـ ويشبه أن يكون كما أن الإفساد، في الأمور

---

(٤) مع الكلي (ب).
(٥) نقل إسحق وأثانس: الاسم.
(٦) أمثال (ب).



الأخَر، أسهل من الفعل، كذلك وفي هذه الأشياء الإبطال أسهل من التثبيت.

فأما العرض فإن الكلي منه إبطالُه أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبيّن أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبيّن
35 أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهل من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبيّن أنه يوجد لواحد.
15 - ومن أراد إبطاله احتاج أن يبيّن أنه لا يوجد ولا لواحد[٧].

وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها. وذلك أن الأشياء التي توفّى
/ب) فيه كثيرة، إذ كانت تقال فيه أشياء كثيرة. والقياس يكون أسهل وأسرع من
5 الأشياء الكثيرة. وذلك أن الخطأ أخلق به أن يكون في الأشياء الكثيرة أكثر منه في القليلة. وأيضاً فإن الحدّ قد يمكنا[٨] أن نحتج فيما يبطل به من الأشياء الأخر. وذلك أن القول إن لم يكن خاصيًّا أو لم يكن الموصوف جنساً، ولم يكن شيء مما في القول موجوداً، ارتفع الحدّ. فأما الأشياء
10 الأُخَر فليس يمكنـا[٨] أن نحتج في ردّها من الحدود ولا من الأشياء الأُخَر كلها: وذلك أن الأشياء التي يُحتج بها في رد العَرَض هي وحدها عامية لجميع ما ذكرنا.

لأن كل واحد مما ذكرنا ينبغي أن يوجد. وإن لم يكن الجنس يوجد كالخاصة[٩] فلم يرتفع بعد. وكذلك الخاصة أيضاً ليس يجب ضرورة أن
15 توجد كالجنس[١٠]، ولا العرض مثل الجنس أو الخاصة: بل إنما ينبغي أن يوجد، لا غير. فليس يمكن إذنِ أن يُحتج في رد أشياء من أشياء أخر غيرها إلا في الحدّ. فمن البيّن إذن أن إبطال الحدّ أسهل منها كلها؛ وتصحيحه من

(٧) إسحق: ولا لواحد يوجد.
(٨) يمكننا (ب).
(٩) مثل الخاصة (فوق).
(١٠) مثل (الجنس) (فوق).

أصعب الأشياء، لأن تلك كلها ينبغي أن تنتج بقياس أعني: كلٍ ما وصفنا
20 يوجد، وأن الموفّي جنس، وأن القول خاص، ومما هو خارج عن هذه أيضاً أن القول يدل على ماهية الشيء؛ فينبغي أن يكون قد فعل هذا على الصواب.

ومن تلك الأشياء الأُخَر الخاصة أحرى بأن تكون تجري هذا المجرى: وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون، منْ قِبَل أنها في أكثر الأمر من أشياء كثيرة.
25 وتصحيحها من أصعب الأمور، لأنه ينبغي أن يجمع فيها أشياء كثيرة، ومع هذا أنها توجد لشيء واحد، وأنها ترجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر الذي هي له خاصة.

وتصحيح العرض أسهلها كلها، لأن في تلك الأُخَر ليس إنما يقتصر على أن يبيّن في الشيء أنه موجود فقط، لكن يحتاج أن يبيّن أنه موجودٌ
30 بحال كذا. فأما العَرَض فيُكتفي بأن يبيّن أنه موجود فقط. ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض، لأن ما يوفّى فيه أقل ما يكون، لأنه ليس يحتاج أن يدل في العرض، مع ما يدل، على أي جهة يوجد. فقد وجب أن يكون الإبطال في تلك الأُخَر على وجهين: إما أن يبيّن أنها ليست موجودة، أو أنها
35 موجودة ليست على هذه الجهة. فأما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبيّن أنه لا يوجد.

فقد عَدّدْنا المواضعَ التي يمكنّا[11] أن نحتجّ بها في ردّ كلٍّ واحدٍ من المسائل تعديداً كافياً.

تمت المقالة السابعة من كتاب «طوبيقا» نقل أبي عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقي. وهي آخر ما وجدتُ من نقله لهذا الكتاب.

قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلي المصحَّحة عليه.

---

(١١) يمكننا (ب).



(٣١٥/أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الثامنة من كتاب «طوپيقا»
بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب، من السرياني بنقل إسحٰق

- 155b -

[كيفية ممارسة صناعة الجدل]

ـ ١ ـ
[قواعد السؤال]

وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلّم في الترتيب، وكيف يجب أن يكون السؤال. ـ فيجب أولاً: إذا كنت معتزماً على السؤال أن تستنبط الموضع 5 الجدلي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة؛ وثانياً: أن تُعِدّ السؤال وتُرتِّب كل شيء بحسب الموضع الجدلي؛ وثالثاً: ـ وهو الباقي ـ أن تخاطب بذلك غيزك.

والفيلسوف(١) والجدلي مشتركان في الفحص إلى أن يتهيأ استنباط الموضع الجدلي. فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان(٢) الجدلي من قِبَلِ أن 10 جميع ما يجري هذا المجرى إنما يستعمل في حال المحاورة(٣).

وأما الفيلسوف ومن يتفرّد بالفحص لنفسه فليس يبالي، إذا كانت المقدّمات التي عنها يحدث القياس صادقة معروفة، ألاّ يقبلها المجيب إن

---

(١) المبرهن (فوق).

(٢) من خاصة (فوق).

(٣) مع المخاطب (فوق).

كانت في غاية القرب من المطلوب الأوّل وكان قد تقدّم فلحظ ما يتبعها ويلزم عنها. وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها
15 أشدّ قرباً وأعرف، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال هذه المقدّمات.

وقد وصفنا آنفاً المواضع الجدلية ومن أين ينبغي أن تؤخذ. وينبغي الآن أن نتكلّم في الترتيب والسؤال بأن نقسم المقدّمات التي يجب أخذها، وهي المقدّمات الخارجة عن المقدّمات الضرورية؛ وأعني بقولي: ضرورية،
20 المقدماتِ التي عنها يحدث القياس. فأما المقدّمات الخارجة عنها فهي أربع: وذاك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكي تسلم المقدّمة الكلية، أو في الاستكثار من الكلام[٤] والاتساع فيه، أو في إخفاء النتيجة، أو في أن يكون الكلام أوضح وأظهر. وما سوى ذلك من المقدّمات فليس ينبغي أن يستعمل شيء منه، ولكن بتلك المقدّمات التي وصفناها ينبغي أن نروم
25 السؤال والاستكثار من القول.

وهاهنا مقدّمات تستعمل في إخفاء النتيجة وينتفع بها في المجاهدة[٥]. ولما كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها
(٣١٥/ب) الإنسان مع غيره، وجب ضرورةً أن يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء.

فأما المقدّمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغي أن تأتي
30 بها في أوّل وهلة، بل ينبغي أن ترتقي ما استطعت إلى ما هو أعلى منها ـ مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد، فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أوّلاً، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات. فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج[٦] أن العلم بالأضداد واحد، إذ كانت الأضداد هي أيضاً
35 متقابلات. فإن لم تضع[٧] الكلية فقد ينبغي أن تؤخذ من الاستقراء، بأن

(٤) الأقاويل (فوق).
(٥) المحاورة (فوق).
(٦) نتج (ب).
(٧) تسلم (فوق).



تتعاطى[٨] إحضارها من المتضادات الجزئية لأن تلك المقدمات الضرورية إما أن تؤخذ بالقياس أو بالاستقراء أو تؤخذ بعضها بالاستقراء وبعضها بالقياس. وقد ينبغي أيضاً أن تتعاطى[٨)(٩] إحضار جميع المقدّمات التي في غاية الظهور، مِن قِبَلِ أن الأمر الذي يلزم ويتبع يكون أشد موضع[١٠]
156 - غموضاً بالارتقاء إلى ما هو أعلى وأبعد وبالاستقراء، وأن تتكلّف مع ذلك إحضار المقدّمات النافعة[١١] متى لم يمكنك استعمال المقدّمات على الجهة الأخرى.

وما كان خارجاً عما ذكرناه فإنما ينبغي أن يُقْتَضَب[١٢] من أجل ما
5 وصفناه، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو. ـ أما في حال استعمالك الاستقراء فإنك تتدرّج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية، ومن الأشياء المعروفة إلى التي هي غير معروفة. والأشياء التي هي أعرف هي المُدرَكة بالحس: إما على الإطلاق، وإما عند الجمهور.

فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة، فقد ينبغي أن تتقدم فتحصِّل بالقياس المقدّمات التي بها يتهيأ أن يعمل[١٣] قياس على المطلوب الأوّل، وأن يكون بحسب ما يمكن في غاية الكِبَر؛ وذلك يكون ليس بأن تحصِّل[١٤] المقدّمات
10 الضرورية فقط، بل تحصِّل بالقياس أيضاً غيرها مما يصلح[١٥] استعماله معها. وقد ينبغي أيضاً ألاّ يصرَّح بالنتائج، بل يأتي بها على طريق الإجمال جملةً في آخر الأمر، فإن بهذا الوجه يتهيأ لك أن تتباعد في الغاية من المطلوب الأوّل. وفي الجملة من القول، فعلى هذا الوجه ينبغي أن يكون

---

(٨) تتكلف (فوق).
(٩) جملة: «إحضارها. . . تتعاطى» (– ب).
(١٠) موضع (– ب).
(١١) أي الضرورية، وإعدادها (فوق).
(١٢) يستعمل (فوق).
(١٣) يؤلف (فوق).
(١٤) تعد (فوق).
(١٥) يصح (ب).



سؤال من يقصد في سؤاله إلى الإغماض، حتى يكون إذا استوفى السؤال إلى
15 آخره وذُكرت النتيجة كانت المطالبة بـ «لِمَ» تُعدُّ واقعة. وهذا فإنما[١٦] يكون
(٣١٦/أ) خاصةً بالوجه الذي تقدّم ذكره. وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها
فقط بل[١٧] يصحّ كيفَ لَزِمَتْ، إذ كان المجيب لم يتقدّم فيعلم الأشياء التي
عنها لزمت، لأنه لم يتقدّم فيحصل[١٨] القياسات التي هي أقدم. وقد يكون
20 القياس على النتيجة أقل تحصيلاً متى لم نأتِ بالمقدّمات التي عنها يحدث،
وأتينا بالمقدّمات التي ينتج عنها القياس.

وقد يُنتفع أيضاً في ذلك بألا تُستعمل القضايا الواجب قبولها التي عنها
تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال، بل يبدَّل ترتيبها لتَجِب عنها نتائج
25 مختلفة. وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب، كان الأمر
الذي يلزم عنها أشدَّ ظهوراً.

وقد ينبغي أن نلتمس[١٩] الحدّ أيضاً في الأشياء التي يمكن فيها أخذُ
المقدّمة الكلية، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانها، بل في نظائرها،
فإن الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أحدٌ الحدَّ من النظائر، ولا يشعرون بأنهم
30 قد سلموا المقدّمات الكلية ـ مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن
الغضبان هو الذي يتشوّق إلى الانتقام، فقد ينبغي أن تأخذ أن الغضب هو
الشوق إلى الانتقام لما يقع[٢٠] في الوهم من الامتهان. فإنّا متى فعلنا هذا،
حصل لنا لا محالة ما أردناه. فأما الذين يلتمسون ذلك في الأمور بأعيانها
35 فقد يعرض أحياناً بأن يأبى المجيب قبولَ ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعاً
للمناقضة[٢١]، إذ كان له أن يقول: ليس كل من يغضب يتشوّق إلى الانتقام
لا محالة. وذلك أنّا إذا نغضب على أصدقائنا[٢٢] إلا أنّا لا نتشوّق إلى

---

(١٦) إنما (ب).
(١٧) لم (فوق).
(١٨) فيميز (فوق).
(١٩) نستعمل (فوق).
(٢٠) يسبق إلى (الوهم. . .) (فوق).
(٢١) للمعاندة (فوق).
(٢٢) أقاربنا (فوق).

الانتقام منهم. وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة، إذ كان قد
150 - يجري أن ينتقم من بعض الناس بأن يُغَمُّوا ويُجعلوا نادمين على ما فعلوا: إلاّ
أن في تلك المناقضة إقناعاً ما، يبقى عنها ما يتوهّم من أن دفع ما احتج به
في هذا المعنى كان بغير واجب. وأما في تحديد الغضب، فليس يسهل
وجود المناقضة على ذلك المثال.

وأيضاً فقد ينبغي أن يؤتى بالحجة من حيث لا يوقف على أنها من أجل
الشيء المطلوب بعينه، لكن على أنها تكلّفت من أجل غيره. وذلك أنهم
5 يتهيّبون الأشياء التي يصلح استعمالها في الأمر الموضوع.

/٣١٠ب) وفي الجملة من القول، فقد ينبغي أن تجتهد ما أمكنك في أن يكون ما
تأتي به غير بَيّن حتى لا تدري هل قصدت بأخذك إياه نحو الشيء الذي تريده
أو نحو الأمر المقابل له: وذلك أنه إذا كان الأمر المنتفع به في القول[٢٣]
غير واضح ولا بَيّن، كانوا أشدّ انقياداً لوضع الأمر الذي يرونه.

10 وقد ينبغي أن يكون سؤالك أيضاً من الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن فيها
إقناعاً ويخفى معها الأمر الكلي خفاءاً شديداً ولا يشعر به ـ مثال ذلك أن
العلم بالأضداد وغير العلم بها هي شيء واحد بعينه؛ وكذلك أيضاً الحسّ
بالأضداد واحد بعينه؛ وبعكس ذلك منْ قِبَل أن الحسّ بالأضداد واحد بعينه،
15 فالعلم بها أيضاً كذلك. وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء، غير أنه ليس هو
بعينه، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلي من الجزئيات. فأما في المتشابهة
فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلي الذي تحته جميع المتشابه.

وقد ينبغي لك أن تعارض[٢٤] نفسك أحياناً، وذلك أن المجيبين قد
يجرون عندهم مجرى من لا يستفاد به، لا سيّما متى ظهر لهم من أمرهم
أنهم قد تحَرَّوا الإنصاف في القول.

---

(٢٣) القياس (فوق).

(٢٤) تناقض (فوق).



20 ومن الأشياء المنتفع بها أيضاً أن تقول في احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأمثاله، وإنه من الأشياء المقبولة، وذاك أنهم قد يتثاقلون عن دفع ما قد جرت به العادة، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له. ومع ذلك، فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء، صاروا يتوقون دفعها.

وأيضاً، فلا ينبغي أن يظهر منك حرص على شيءٍ ما بعينه، وإن كان الانتفاع به كثيراً، فتشتدّ مقاومتهم لما يرونك حريصاً عليه ومعاندتهم إياه.

25 وقد ينبغي أيضاً أن تأتي بالشيء الذي يقال على طريق المثل(٢٥)، لأنهم أشدّ قبولاً ووضعاً لما يؤتىٰ به من أجل غيره، منهم لما ينتفع(٢٦) به من أجل ذاته.

وأيضاً فلا ينبغي أن تأتي بالشيء الذي تريد أخذه بعينه؛ بل تأتي بما ذلك الشيء تابع له ضرورةً: فإنك إذا فعلت ذلك كانوا أشدّ موافقة(٢٧) لك، من قِبَل أن ذكرك الشيء الذي ما تحاول أخذه تابع له ليس يجري في الظهور مجراه. وإذا أخذ هذا، فقد أخذ أيضاً ذاك.

30 وقد ينبغي أيضاً(٢٨) أن يؤخذ السؤال عن الشيء الذي يريد أخذه (٣١٧/أ) خاصةً، إذ كان من عادتهم أن تشتدّ مقاومتهم ومعاندتهم للأشياء التي يتقدّم السؤال عنها، مِن قِبَل أن أكثر من يسأل إنما يقدّم ذكر الأشياء التي هو شديد العناية بها.

وقد ينبغي في محاورة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أوّل ما يتكلّف إحضاره، وذلك أن المعتاضين من الناس يوافقون خاصةً على
35 الأشياء المتقدّمة متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، في غاية الظهور والبيان، غير أنهم في آخر الأمر يعتاصون(٢٩). وكذلك يجري أمر القوم

---

(٢٥) اللغز (فوق).
(٢٦) يؤتى (فوق).
(٢٧) مساعدة (فوق).
(٢٨) أيضاً (– ب).
(٢٩) يتنكرون (فوق).

الذين يظنون أنهم يسرعون في الجواب، إن كنا في حال الجواب. وذاك أنهم إذا وضعوا[٣٠] أكثر الأشياء التي[٣١] يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيراً، من قِبَلِ أنه لا يلزم عندهم من الأشياء الموضوعة[٣٢]. وإما يضعون[٣٣] ما يضعون اعتماداً على اقتدارهم وظناً بأنه لا يتهيأ أن[٣٤] تثبت[٣٥] حجة عليهم.

157a - وأيضاً، فليُعتمد الإسهاب في القول وأن يُخشى بالأشياء التي لا ينتفع بها أصلاً في القول المقصود[٣٦]، كما يفعل الذين يرسمون رسوماً كاذبة. فإنه إذا كثرت هذه الأشياء، كان الكذب أخفى وأغمض. ولذلك صار الذين يسألون[٣٧] يغالطون أحياناً بإدخالهم في أضعاف القول الأشياءَ التي لو أتى بها مفردةً مجرّدة لم تقبل ولم توضع.

5 فهذه الأشياء وما جانسها يجب أن تُستعمل في إخفاء ما يحاول إخفاؤه. فأما في تنميق القول وتحسينه، فقد ينبغي أن نستعمل الاستقراء وقسمة الأشياء المتجانسة. وقد تقدّم العلم بالاستقراء: ما هو؟ وأي الأشياء هو؟ فأما التقسيم فهو على ما أَصِف: قد يقال إن علماً أفضل من علم: إما 10 لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضل. وإن العلوم[٣٨] منها نظرية، ومنها فعلية، ومنها عملية. فإن هذه الأشياء وما يجري مجراها إنما تحسِّن القول وتنمِّقه فقط، وليس فيها شيء يحتاج إليه ضرورةً في إظهار النتيجة. وأما في باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يؤتى بمثالاتٍ وألغازٍ، وأن تكون 15 المثالات خاصية، وما نستفيد به علماً بمنزلة ما هو منها سائر في شعر أوميروس دون شعر خوريلس: وذلك أن ما يوفى به على هذه الجهة يكون أشدّ وضوحاً.

---

(٣٠) سلموا (فوق).
(٣١) التي (– ب).
(٣٢) المسلمة (فوق).
(٣٣) يسلمون (فوق).
(٣٤) أن (+ ب).
(٣٥) إقناعهم (فوق).
(٣٦) الأمر المطلوب (فوق).
(٣٧) يغالطون (فوق).
(٣٨) المعارف (فوق).

ـ ٢ ـ

[تتمة قواعد السؤال]

(٣١٧/ب) وقد ينبغي أن نستعمل في الجدل: أمّا مع[١] الجدليين فنستعمل القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوامّ من الناس. ويجري الأمر في 20 الاستقراء بالعكس: بأن نستعمله في أكثر الأحوال مع العوامّ. وقد تقدّم القول في هذه الأشياء[٢] فيما سلف. ـ وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن تأتي بالقضية الكلية وفي بعضها لا يسهل[٣] ذاك، من قِبَل أنه لم يوضع لجميع المتشابهات إسمٌ عامٌّ يضمها. إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكلي قالوا: «وكذلك يجري الأمر في جميع ما هذه سبيله». ومن الأمور 25 التي في غاية الصعوبة تمييز[٤] هذا الأمر ـ أعني أي هذه الأشياء موصوفة[٥] التي أتى بها هو بهذه الحال، وأيّها ليس كذلك. ولذلك صار بعضهم يغالط[٦] بعضاً في الأقاويل[٧]، حتى إنّ منهم من يجعل ما ليس متشابهاً ما ليس كذلك، ومنهم من يتشكك في الأشياء المتشابهة ويرى أنها ليست 30 متشابهة. وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسمٍ لجميع ما هذه حاله، لكيلا[٨] يعرض للمجيب الشك في أن الأمر الذي أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك. ويلحق السائلَ أيضاً العتبُ من قِبَل إيجابه إياه على

---

(١) على (ب).
(٢) ذلك (فوق).
(٣) يمكن (فوق).
(٤) تبيين (حاشية ب).
(٥) الموصوفة (ب).
(٦) يناقض (فوق).
(٧) القياسات (فوق).
(٨) لئلا (فوق).

طريق التشابه، إذ كان كثير من الأشياء التي ليست أحوالها واحدةً قد يظن بها أن أحوالها واحدة.

ومتى ما وقع التسليم[٩] لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء، إلا أنه لم يسلَّم أن ذلك كلي، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة. ومتى لم يقل إن الأمر 35 كذلك في بعض الأشياء، فليس يجب أن يطالب في أي الأشياء ليس[١٠] كذلك. وذاك أنه إنما يجب أن نطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد انقاد أوّلاً للاستقراء. والأوْلى ألاّ يطالب بأن يجعل مناقضته للحجة التي كان أتى بها بعينها، اللهم إلا أن يكون ما هذه حاله هو واحد[١١] فقط، كما أن الاثنين من بين سائر الأعداد الزوجية هي فقط عدد أوّل. وذلك أنه ينبغي 15 - للمعاند[١٢] أن يجعل معاندته في عدد آخر، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله. فأما الذين يعاندون الأمر الكلي ولا يجعلون عنادهم في الحجة بعينها، بل فيما هو مشارك لها في الاسم ـ كقول القائل: إنه قد يكون للإنسان لونٌ ليس هو له، أو يد أو رجل، وذاك أنه قد يكون للمصوِّر لون 5 ليس هو له، وللطباخ رِجْلٌ ليست له ـ فقد ينبغي أن يكون سؤالك إياهم عن أمثال هذه الأشياء بعد استعمالك القسمة: وذاك أنه إذا وقعت الخدْعة بسبب الاشتراك في الاسم ولم يشعر به، ظنّ أن المقدّمة قد عوندت. ـ فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك في الاسم، بل بمعاندته[١٣] الأمر بعينه، فقد ينبغي لك إذا أنت أبطلت[١٤] ذلك الأمرَ الذي فيه العناد بعينه أن 10 تأتي بالأمر الباقي وتجعله كلياً ليتقرّر على الواجب كالحال في الغَلَط والنِّسيان. وذاك أنهم لا يوافقون ولا يسلّمون أن المفارق[١٥] للعلم ناسٍ، مِنْ قِبَلِ أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة[١٦]. ولا يقال فيه إنه

(٩) الاتفاق في كثير (فوق).
(١٠) ليس (– ب).
(١١) واحداً (ب).
(١٢) للمناقض (فوق).
(١٣) بمعاندة (ب).
(١٤) دفعت (فوق).
(١٥) المنسلخ من العلم (فوق).
(١٦) فارق معرفته (فوق).



نَسِيَها. فقد ينبغي إذا أنت أبطلت الأمر الذي فيه العناد أن تأتي بالأمر الباقي ـ
15 مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتاً باقياً بحاله، إلا أنه قد فارق[١٧] المعرفة، يقال فيه إنه ناس. وكذلك ينبغي أن تحتج على من يعاند أن المقابل للخير الأعظم هو الشر الأعظم. وذاك[١٨] أنهم يحتجون أن الصحة لما كانت في الجودة أقل كثيراً من جودة[١٩] الهيئة، كان المضادّ لها هو الشر الذي في غاية
20 العظم، إذ كان المرض أردأ كثيراً من رداءة الهيئة. ولذلك قد ينبغي أن نفعل في ذلك كما فعلنا في غيره، وهو أن نرفع الأمر الذي وقعت فيه المعاندة. فإنا برفعنا[٢٠] إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة. مثال ذلك أن الخير الأعظم مقابِلُه الشرُّ الأعظم، إن لم يحز معاً أحد هذين لذلك الشيء الآخر، بمنزلة جودة الهيئة للصحة. ـ وليس إنما ينبغي أن يفعل ذلك عند
25 معاندة الخصم فقط، بل قد ينبغي أن يفعله في حال جحوده وإن لم يعاند، مِنْ قِبَلِ أنه قد تقدّم فروًى في بعض هذه الأشياء. وذلك أنه إذا ارتفع[٢١] الأمر الذي فيه المعاندة اضطرّ إلى أن يضع ما يريده، إذ كان لم يتقدّم فيتأمل[٢٢] الأمر الباقي لِمَ صارت[٢٣] ليست هذه حالَه. فأما متى لم يضع
(٣١٨/ب) المراد، فإنه إذا طولب بالمعاندة لم يأتِ[٢٤] في ذلك بشيء. والمقدّمات التي هذه حالها هي الكاذبة في بعض الأشياء، الصادقة في بعضها الآخر[٢٥]. وذلك أنه قد يتهيأ لك في أمثال هذه المقدّمات، إذا رفعتَ منها ما يجب
30 رفعه، وجدتَ السبيل إلى أن تجعل ما يحصل[٢٦] بعد ذلك صادقاً. ـ وإن كنت إذا أتيت بالحجة في أشياء كثيرة لم تأتِ لها بنقض، فقد وجب عليك[٢٧] أن تعترف[٢٨] بالمواد؛ وذلك أن المقدّمة الجدلية هي التي متى

---

(١٧) انسلخ من (فوق).
(١٨) وذلك (فوق).
(١٩) حسن (فوق).
(٢٠) بإبطالنا (فوق).
(٢١) أبطل (فوق).
(٢٢) فيرى (فوق).
(٢٣) صار (ب).
(٢٤) يأتي (م)؛ يتهيأ له (فوق).
(٢٥) الآخر (+ ب).
(٢٦) يبقى (فوق).
(٢٧) عليه (م).
(٢٨) تضع (فوق).



كانت حالها في أكثر الأمر حالاً واحدَة، لم يوجد لها مقابل يعاندها.

وإذا أمكن أن يُنتج شيء واحد بعينه أشياء ممكنةً وغير ممكنة، فإنك
35 إذا سلكت في تبيينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك؛ وإذا
كان القول جارياً على طريق الجدل، فإنك إذ[٢٩] أنتجت شيئاً على طريق
الخُلف فلا وجه للتشكك. وإذا جعلته على طريق الخُلف، فإنه إن لم يكن
15 - الكذب فيه في غاية الظهور كان لهم أن يقولوا إن ذلك ليس محالاً[٣٠]، فلا
يحصل للسائل الأمر الذي يقصده[٣١].

وقد ينبغي أن نأتي من الحجج بجميع ما كانت حاله في كثير من
الأشياء حالاً واحدة. والمناقضة فيه إما أن تكون معدومةً البتة، أو تكون غير
5 ظاهرة، لأنه[٣٢] إذا لم يمكنهم أن يتأملوا[٣٣] الأشياء التي ليست بهذه الحال
وضعوا المطلوب على أنه صادق.

وليس ينبغي أن تجعل النتيجة سؤالاً. فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عاندك
الخصم وقاومك، لم يتهيأ أن يحدث قياس. على أنهم أحياناً قد يدفعون[٣٤]
10 النتيجة وإن لم تأتِ بها على طريق السؤال، بل أتيت بها على أنها قد لزمت
عن غيرها، وإذا فعلوا ذلك ظنّ من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة
أنه ليس يلحقهم توبيخ. ولذلك وجب ـ وإن لم تقل[٣٥] إنها تلزم على طريق
النتيجة، بل جعلتها سؤالاً فجُحِدَتْ ـ ألاّ يحدث قياسٌ أصلاً[٣٦].

---

(٢٩) إذا (ب).

(٣٠) هو غير ممكن (فوق).

(٣١) يريده (فوق).

(٣٢) لأنهم وإن لم (فوق).

(٣٣) يتفقدوا (فوق).

(٣٤) يجحدون (فوق).

(٣٥) تصرح (فوق).

(٣٦) بتة (فوق).

وليس يرون أن كل ما كان كلياً فهو[٣٧] مقدّمة جدلية ـ مثال ذلك
15 قولنا: ما هو الإنسان؟ أو على كم نحوٍ يقال الخير؟ فإن المقدّمة الجدلية هي التي للمجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا. فأما الأشياء التي تقدّم ذكرها فليس الأمر فيها كذلك. ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية، اللّهم إلا أن يكون السائل يأتي بها إما عند تحديده، أو تقسيمه ـ مثال ذلك: أترى
(٣١٩/أ) 20 الخير كذا يقال، أم كذا؟ وذلك أن الجواب عن أمثال هذه المسائل يسهل، إذ لا بُدَّ في الجواب عنها إما بـ «نعم» أو بـ «لا». ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتي به من أمثال هذه المقدّمات على هذه السبيل. ومع ذلك فلعله من الإنصاف أن يطالب المجيب بأن يخبر بكم نحوٍ يقال الخير، متى كنت أنت إذا قسَّمت وأتيت بالحجة لم تساعد ولم يسلّم لك.

25 والذي يسأل عن شيء واحد سؤالاً دائماً فهو غير مصيب، من قِبَل أن المجيب إن أجاب السائل عما يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سأل مسائل كثيرة، أو كرّر السؤال عن شيء واحد بعينه مراراً كثيرة. ولذلك إما أن يكون يهذُر في القول، أو ليس يتأتّى له قياس. وذلك أن كل قياس إنما يتألّف من مقدّمات[٣٨] يسيرة. فإن لم يُجِبْه عما يسأل عنه، فذلك إما لأنه
30 لا[٣٩] يتهيأ له توبيخ، وإما لأنه يروغ.

(٣٧) فهي (ب).
(٣٨) أسماء (فوق).
(٣٩) لم (فوق).



ـ ٣ ـ
[صعوبة الحجج الجدلية]

وقد يتهيأ في أصول بأعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقض[١]. والأشياء التي هذه حالها هي الأشياء المتقدّمة في الطبيعة والأشياء المتأخرة؛ وذلك أن المتقدّمة محتاجة إلى التحديد، فأما المتأخّرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاويل على ترتيب واتصال. فإن الأمر إن لم 35 يكن كذلك ظهر أن الحجج مُرائية؛ وذلك أنه لا يتهيأ لمن لم يبتدىء من المبادىء الذاتية وينتهي منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء. فأما التحديد فإن المجيب لا يطلقه ولا يأذن فيه. ولا إن فعل السائل ذلك نصتوا له وقبلوه. وإذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو، 158l- لم يسهل أن يؤتى بالحجج فيه. وأكثر ما يعرض ذلك في الأوائل[٢] خاصة؛ وذلك أن الأشياء الأواخر إنما يتبيّن بها. وأما تلك، فغير ممكن أن نتبيّن لغيرها[٣]، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعْلَم كلُّ واحد منها بالتحديد.

5 ومما يصعب اختباره أيضاً الأشياء القريبة من المبدأ. وذلك أنه لا يتهيأ أن نجد في تبيينها أقاويل كثيرة، لقلة الأشياء التي بينها وبين المبدأ التي بها ضرورةً يتبيّن ما بعدها.

---

(١) في نسخة: وأن يؤتى بسهولة. والذي نقله إسحق: يفسخ. وأثانس: وأن ينظر ويجيب بسهولة.

(٢) المبادي (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

(٣) بالأواخر (فوق)؛ المبادىء (فوق) (+ حاشية ب).

ومما يصعب اختياره من[٤] الحدود ما استعمل فيه ما هذه حاله من الأسماء: إما ما كان منها أولاً لا يظهر من أمره هل هو مما يقال على (٣١٩/ب)
10 الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لا يعلم مع ذلك هل هو مما يقال على التحقيق، أو مما أتى به المحدد على طريق الاستعارة. وذاك أنها لما كانت غير بيّنة لم يكن فيها احتجاج؛ ولما كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه
15 الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة، لم يكن فيها توبيخ[٥].

وبالجملة، فإن كل مسئلة يستصعب اختبارها فقد ينبغي أن ينظر من أمرها في إحدى هذه الجهات؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة، أو مما يقال على طريق الاستعارة، أو تكون غير بعيدة من المبادىء[٦]. ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغي أولاً أن ننظر
20 مِنْ قِبَلِ أي نحو من هذه الأنحاء التي ذكرت اعترض هذا الشك. فإنه إذا ظهر لنا ذلك، كان ذلك معلوماً مع[٧] أن الحاجة تكون إما إلى التحديد، وإما إلى التقسيم، وإما إلى أن يؤتى بالمقدّمة التي في الوسط ـ وذلك أن بهذه الأشياء تتبيّن الأواخر.

وفي كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب، فإن المحاورة والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا مُيَسَّرَيْن، بمنزلة
25 قول القائل: أترى للضد ضدّ واحد، أم أضدادٌ كثيرة؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن ننتج: هل يمكن أن يكون لشيء واحد بعينه أضداد[٨] كثيرة، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في غير هذا من الأمور التي تحتاج إلى التحديد.

ويشبه أن يكون قد توجد في التعاليم أيضاً أشياء لا يسهل أن ترسم

---

(٤) بالأواخر (فوق)، (حاشية ب).
(٥) تبكيت (فوق).
(٦) الأوائل (فوق).
(٧) مع (– ب).
(٨) أضداد (ب).



30 لنقصان التحديد، بمنزلة الخط الذي يقسم السطح على موازاة الضلع[٩]، فإنه يقسم الخطُّ الخطَّ والمكانَ على مثال واحد: وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان[١٠] الأمرُ الموصوف. وذلك أن الأماكن والخطوط يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ. وهذا التحديد بعينه هو لهذا المعنى
35 بعينه. وفي الجملة من القول، فإنه إذا وضعت للاسطقسات الأول الحدود مثل أن يوضع ما هو الخط وما هي الدائرة، كان التبيين في غاية السهولة. إلا
٣٢/أ) أنه ليس يتهيأ أن يأتي في تبيين كل واحد منها[١١] بأشياء كثيرة من قِبَلِ أن[١٢] الوسائط[١٣] ليست كثيرة. وإن لم يوضع للمبادىء حدود، صعب الأمر في
159 - التبيين. ولعل ذلك أن يكون غير ممكن. وهذه نفسها حال ما في الأقاويل الجدلية.

وليس ينبغي أن يذهب عليك متى كان[١٤] الأمر الموضوع مما يتعذر اختباره أنه قد شابَهُ شيء من الأشياء التي قلت آنفاً. فأما متى كان صرف القول نحو القضية والمقدّمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع، فقد
5 يجد الإنسان السبيل إلى المشكك[١٥][١٦]: هل ينبغي أن توضع أمثال هذه الأشياء، أم لا؟ وذلك أنه إن لم يضع، لكن أوجب أن يتكلم في هذه الأشياء، فقد رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع في بدء الأمر. وإن هو وضع وضعاً، فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هي أقل صدقاً. فأما إن كان ينبغي ألاّ يجعل المسئلة مستصعبة جداً، فقد يجب أن
10 يوضع وضعاً. وأما إن كان الأَوْلى أن يأتي بالقياس من أشياء هي أعرف، فليس ينبغي أن يوضع، لكنا نقول إن من كان يقصد للتعلم فليس ينبغي أن يضع، اللّهم إلاّ أن يكون ما يضعه أشدّ ظهوراً. وأما من كان قصده للتخرج

---

(٩) في متوازي الأضلاع (+ ب).
(١٠) في أول وهلة (فوق).
(١١) منهما (ب).
(١٢) أن (+ ب).
(١٣) الأشياء التي في الوسائط (فوق).
(١٤) دار (ب).
(١٥) التشكك (ب).
(١٦) أترى (فوق).

والارتياض فقد ينبغي أن يضع ما يظهر من أمره أنه مصدّق فقط. فقد[١٧] بان إذاً أنه ليس ينبغي أن يكون حال من يسلّم[١٨] أو يعلم الإيجاب[١٩] للوضع حالاً واحدة.

---

(١٧) في نقل آخر: فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد ويضع الذي يسأل سؤالاً والذي يعلم تعليماً.

(١٨) يسأل (فوق).

(١٩) الإيجاد (فوق)؛ (ـ حاشية ب).



ـ ٤ ـ

[دور السائل ودور المجيب]

15 أما كيف ينبغي أن يكون السؤال والترتيب، فعسى أن يكون ما قيل في ذلك كافياً. فأما القول في الجواب، فقد ينبغي أن يلخص ما فعل الحاذق[١] بالجواب، كما يلخّص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه. فأما ما يفعله المجيد للسؤال فهو أن يهيِّيء الكلام تهيئةً يقود بها المجيب إلى القول بالأشياء التي ليست محمودة أصلاً من الأشياء التي هي ضرورية للأمر[٢]

20 الموضوع؛ وأما ما يفعله الذي يجيد الجواب، فأن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال والشناعة لم يأتِ من جهته في نفسه، وإنما من قِبَلِ الوضع. وذاك أن الخطأ في أن يوضع أولاً ما لا ينبغي أن يوضع هو غير الخطأ في أن يضع واضعٌ شيئاً ما ولا يحفظه كما ينبغي.

---

(١) المجيد للجواب (فوق).

(٢) فالأمر (م).

ـ ٥ ـ

[نظرية جديدة في الارتياض الجدلي ـ دور المجيب]

25 ولما كان[١] ذاك عند الذين يُريغون القول نحو التخرّج والارتياض غير مميز ولا محصَّل. وذاك أن أغراض الذين يعلمون ويتعلّمون، والذين (٣٢٠/ب) يقصدون للمحاورة،[٢] والذين يصرفون[٣] النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق الفحص ـ لما كانت ليست واحدة بأعيانها، لأن الذي يتعلم قد 30 ينبغي أن يضع الأشياء التي يظهر من أمرها أنها مقبولة، إذ ليس أحدٌ من الناس يقصد لتعليم الكذب. وأما من كان من[٤] شأنه المحاورة[٥] فإن السائل من جماعتهم[٦] قد[٧] ينبغي أن يظهر من أمره أنه يفعل شيئاً؛ والمجيب قد ينبغي أن يظهر من أمره أنه لم ينفعل شيئاً. وأما في المفاوضات الجدلية التي ليست على طريق المجاهدة وإنما يقصد بها اختبار المعاني 35 والفحّص عنها، ولم يلخص بعد، فيعلم ما ينبغي للمجيب أن يقصد نحوه، وما يجب أن يسلّمه من الأمور أو يمنعه ليكون حافظاً للأصل الموضوع، وكان ليس عندنا في ذلك شيء استفدناه من غيرنا، وجب أن نتكلّف القول فيه.

---

(١) نقل آخر: ولأنها غير مميزة (مفصلة: فوق) للذين يأتون بالأقاويل نحو التخرج والدربة.

(٢) للمجاهدة (فوق).

(٣) يقلبون (مرتين) (فوق).

(٤) من (– ب).

(٥) المجاهدة (فوق).

(٦) بينهم (فوق).

(٧) فقد (فوق).



فنقول إنه قد يضطر المجيب إلى أن يقبل من الأوضاع: إما ما هو
159 - مشهور[٨] أو غير مشهور، وما كان محموداً ـ بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه
أوله في ذاته أو لغيره. فإنه على أي الجهات كان مشهوراً فلا فرق في ذلك؛
لأن المذهب في جودة الجواب، وأن يعطي ما سئل عنه أو يمنعه، هو
مذهب واحدٌ بعينه. ـ وإذا كان الوضع غير مشهور، فقد يجب ضرورةً أن
5 تكون النتيجة غيرَ مشهورة، لأن السائل إنما ينتج دائماً ما هو مقابل للوضع.
ومتى كان الأمر الموضوع لا مشهوراً[٩] أو لا غير مشهور، فإن حال النتيجة
أيضاً يكون كذلك. ـ ولما كان الذي يجيد القياس إنما يبيِّن الأمر
المطلوب[١٠] من مقدّمات هي أعرف وأشهر، فمن البيّن أنه إذا لم يكن
10 الموضوع مشهوراً على الإطلاق فليس ينبغي للمجيب أن يعطي لا ما[١١] هو
مشهور على الإطلاق، ولا ما هو مشهور وإن كان دون النتيجة في ذلك. فإنه
إذا كان الوضع غير مشهور، فإن النتيجة تكون مشهورة، ولذلك قد ينبغي أن
تكون الأشياء التي تقتضب بأسرها مشهورة، وتكون أكثر شهرة من الموضوع
15 إن كان القصد أن ينتج من أشياء هي أعرف مما دونها في العرفان. فيجب
إذن، متى كان شيء من الأشياء التي وقعت عليها المصادرة[١٢] ليست هذه
٣٠/أ) حالها، ألاّ يضعه المجيب. وإن كان الوضع مشهوراً على الإطلاق، فظاهر
أن النتيجة تكون غير مشهورة: فينبغي أن نعطي جميع الأشياء المشهورة
ونعطي ما[١٣] ليس مشهوراً ما كان دون النتيجة في ذلك؛ وقد يظهر من أمر
الفاعل لذلك أنه قد وفى الجدل حقه.

---

(٨) محمود (فوق).
(٩) مشهور (م).
(١٠) المسؤول عنه (فوق).
(١١) في نقل آخر: لا ذلك الذي لا يظن مرسلاً ولا ذلك الذي يظن (فوق).
(١٢) يسأل عنها (فوق).
(١٣) مما (ب).

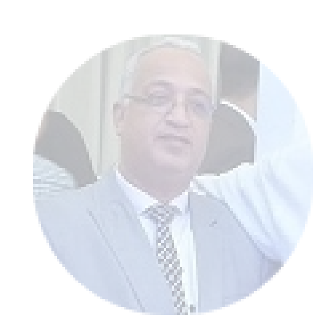
20 وكذلك أيضاً إن لم يكن الوضع مشهوراً ولا غير مشهور، فإنه قد[١٤] يجب أيضاً على هذا الوجه أن نعطي جميع الأشياء المشهورة ونعطي مما ليس مشهوراً جميع الأشياء التي هي في الشهرة أكثر من النتيجة، فإنه يلزم على هذا الوجه أن تكون الأقاويل أشهر. ـ فأما إن كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق أو غير مشهور، فقد ينبغي أن نجعل الجواب بحسب الأشياء
25 المشهورة على الإطلاق. وأما إن لم يكن الموضوع مشهوراً على الإطلاق أو غير مشهور، بل إنما هو كذلك عند المجيب، فقد ينبغي أن يكون ما يوضع أو لا يوضع بحسب ما يراه ويعتقده في الأمر المشهور. ـ وإن كان المجيب إنما يعتقد في ذلك رأي غيره، فمن البيّن أنه ينبغي أن يكون وضعه لجميع ما يضعه أو نفيه لما ينفيه بحسب ما يعتقده من ذلك الرأي. ولذلك صار الذين
30 يعتقدون الآراء البديعة، بمنزلة رأي ايرقليطس في أن الخير والشر[١٥] هما شيء واحدٌ بعينه، لا يسلّمون أن الأضداد لا تجتمع في شيء واحد[١٦] بعينه، ليس على أنهم لا يرون ذلك، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه، كانوا يقولون به. وقد يفعل أيضاً مثل ذلك القوم الذين يقبلون الأوضاع من
35 غيرهم. وذلك أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع.

---

(١٤) قد (- ب).

(١٥) الشر والخير (ب).

(١٦) واحد (- ب).



ـ ٦ ـ

[دور المجيب يتوقف على طريقة السؤال]

فقد ظهر ما الأشياء التي ينبغي للمجيب أن يقصد قصدها[(١)]: سواء[(٢)] كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق، أو كان مشهوراً عند بعض الناس.

ولما كان كل ما يسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهوراً، أو غير مشهور، أو لا واحداً[(٣)] منهما، أو مما ينتفع به في القول، أو مما لا ينتفع به ـ فيه[(٤)] إن كان مشهوراً وليس مما ينتفع به في القول فقد ينبغي لك أن تعطيه وتعترف أنه مشهور. وإن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به في القول

160 فقد ينبغي أن تعطيه بعد أن تنبّه على أنه غير مشهور لتحترس بذلك مما يسبق إلى الظن السارح. وإن كان مما ينتفع به في القول وكان مع[(٥)] ذلك

/ب) مشهوراً، فقد ينبغي أن نقول إنه مشهور، إلا أنه في غاية القرب من الأمر المطلوب في البدء، وأنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع. وإن كان مما ينتفع

5 به في القول وكانت القضية في غاية البعد من الشهرة، فقد ينبغي أن يترك[(٦)] أنه متى وضع لزمت عنه النتيجة؛ إلا أن الحجة التي أتى بها في غاية الخساسة. وإن لم تكن غير مشهورة ولا هي أيضاً مشهورة، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به في القول ألبتةَ، فقد ينبغي أن نعطيها من غير أن نلخص[(٧)]

---

(١) نحوها (فوق).

(٢) سواء (+ سم).

(٣) واحد (ب).

(٤) فإنه (فوق).

(٥) مع (- ب).

(٦) نقول (فوق).

(٧) نفصل (فوق).

10 شيئاً. وإن كانت مما ينتفع به في القول، فقد ينبغي أن يُنبه على أن الوضع يرتفع[^٨] إذا وضع المطلوب الأوّل. ـ وبهذا الوجه يكون المجيب في حال من لا يتوهم عليه أنه قد لزمه شيء هو كان سكته، متى كان وضعه لواحدٍ واحدٍ من الأشياء التي يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمّل له، ويكون السائل قد استتب له القياس، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر في الشهرة من 15 النتيجة. وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هي أقل في الشهرة من النتيجة، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين في تأليف القياس.

ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال، فليس ينبغي له أن يوضع[^٩].

(٨) يبطل (فوق).

(٩) أي: يسلّم له (حاشية ب).



ـ ٧ ـ

[طريقة السؤال]

وكذلك فقد ينبغي له أن يعاند ويقاوم بالأشياء التي ليست واضحة، وهي مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة. ولما كان مطلقاً للمجيب أن يقول فيما 20 لا يعلمه أنه لا يعلمه، وفيما يقال على وجوهٍ شتى ألاّ يعترف به ضرورةً أو يجحده، فمن البيّن أنه إن كان أوّلاً الشيء الذي قيل غير واضح فقد ينبغي له ألاّ يتثاقل عن أن يقول: إني لا أفهم؛ وذاك أن تكلّف مناقضة ما يرد عليه أحياناً من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة. وإن كان واضحاً، إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى[1]، فإنه إن كان في جميع الأحوال 25 صادقاً أو كاذباً فقد ينبغي إما أن يُقِرَّ به على الإطلاق، أو يجحده؛ فإن كان كاذباً في حال، وصادقاً في أخرى، فقد ينبغي أن ينبّه على أنه مما يقال على أنحاءٍ كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذب[2] وهذا صادق[3]: وذلك أنه إن ٣/أ) قسمه بأَخَرَةٍ لم يعلم أنه قد كان منذ أوّل الأمر يعلم أن الشيء يميل إلى الجهتين. وإنْ كان لم يتقدّم له العلم بميله[4] إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعطِ ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه 30 بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر. وذلك أنه إذا كانت المعاني التي تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرةً، كان التشكك سهلاً. ـ وإن كان ما يسأل عنه واضحاً وكان أيضاً مما يقال على الإطلاق، فقد ينبغي أن يكون الجواب عنه إما «نعم» أو «لا».

---

(١) كثيرة (فوق).
(٢) كاذباً (ب).
(٣) صادقاً (ب).
(٤) بميله (– ب).

ـ ٨ ـ

[من الجواب إلى الاستقراء]

ولما كان كل مقدّمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدّمات التي
35 يكون عنها القياس، أو تكون من المقدّمات التي تُستعمل في تبيين واحدة منها كان بَيّناً أنها إذا أخذت من أجلِ مقدّمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة في غاية الكثرة: وذاك أن الكلي إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه، فقد ينبغي أن نضع جميع الجزئيات إن
160b - كانت صادقة مشهورة. ونتكلّف ردّ[١] الأمر الكلي: فإنّ ملقي القول بالردّ من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب من التعسف. فإنه إن كان المعنى ظاهراً في أشياء كثيرة ولم يسلِّم الكلي، ظهر من أمره أنه يَمْحَكُ.
5 وأيضاً فإن لم يجد مساغاً إلى أن يخالف ويأتي بالحجة على طريق المناقضة في أن ذلك ليس بحق، توهم عليه أنه أشدّ مماحكة وعلى أن ما يفعله من ذلك أيضاً غير كافٍ: وذاك أنا قد نجد أقاويل كثيرة تضاد الآراء العاميّة يصعب حلها، بمنزلة قول زينُن إنه لا يمكن أن يتحرّك ولا أن يقطع أيضاً مسافة مقدارها اسطاديون. إلا أنه ليس يجب لذلك ألاّ نضع الأشياء المقابلة[٢] له. ـ فإن كان لا فلم يتهيأ له أن يخالف ويأتي بحجة هي ضدّ
10 حجة الخصم، ولا أن يعانده ولا ينقاد للوضع، فقد بان من أمره أنه مَحَكَ. والمَحْك في الأقاويل هو جوابٌ مُفْسِدٌ للقياس من[٣] خارج عن الأنحاء التي قيلت آنفاً.

---

(١) مناقضة (فوق).

(٢) المناقضة (فوق).

(٣) من (+ ب).



ـ ٩ ـ
[الارتياض والموضوعات غير المشهورة]

٣٢٢/ب) وقد ينبغي أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدّمت من 15 أولئك[١] إياه وارتياضك فيه. ومن البيّن أن الأشياء التي يبطل بها أصحاب السؤال الأمرَ الموضوعَ في[٢] التي ينبغي أن تُعانَد.

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين: أما أحدهما فما يلزم عنه القول بأشياء شنعة، بمنزلة قول القائل إن كل شيء يتحرّك؛ والآخر اختيار الأشياء التي من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهي 20 مضادة للاعتقادات[٣] ـ بمنزلة قولنا إن اللذة خير، وأن يجور الإنسان أفضل من أن يجار عليه. وذلك أنهم[٤] ليس إنما يَشْنَأُ القائل بهذه الأشياء من أجل أن القول قاده إليها، لكن من قِبَلِ أنه يراها ويعتقدها.

---

(١) أولئك (ب).

(٢) هي (فوق).

(٣) للآراء (فوق).

(٤) أنه (ب).

— ١٠ —

[حل الحجج الفاسدة]

وما كان من الأقاويل منتجاً للكذب، فقد ينبغي أن ننقضه بإبطال ما عنه ينتج[١] الكذب. وذلك أنه ليس بإبطالك أي شيء اتفق تكون قد نقضت 25 ما يجب نقضه، ولا إن كان مما تبطله[٢] كذباً، لأنه قد يمكن أن يكون في القول أشياء كثيرة كاذبة ـ مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب، وسقراط جالس، فإنه يلزم من هذا أن: سقراط يكتب. وإذا رفع أن: سقراط جالس، لم ينتفع بذلك في نقض القول؛ وإن كانت القضية كاذبة، إلاّ أنه 30 ليس من أجل ذلك جاء الكذب في القول: فإنه إن اتفق لإنسانٍ ما أن يكون جالساً إلا أنه لا يكتب، لم يكن هذا الحدّ بعينه ملائماً في هذا الوضع. فليس يجب إذن أن نقصد لإبطال هذا، لكن لإبطال القول بأن الجالس يكتب، لأنه ليس كل جالسٍ يكتب. وذلك أن الناقض لا محالة إنما هو المبطل للشيء الذي عنه لزم الكذب. والعالم بالنقض هو الذي معه خبرة 35 بالشيء الذي من أجله كذب القول، كالأشياء التي ترسم على خلاف ما ينبغي. وذاك[٣] وذلك أنه ليس يكتفى فيها أن يناقض، ولا أن يكون الشيء الذي يبطل أيضاً كاذباً، بل قد ينبغي أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه، إن كان بهذا النحو يتبين هل أتى بالمعاندة[٤] بعد التأمل وتقدمة النظر، أم لا.

---

(١) يلزم (فوق).
(٢) تنقضه (فوق).
(٣) وذاك (– ب).
(٤) بالمناقضة (فوق).



1618 - وقد يتهيأ أن يمنع من التنتيجَ من وجوه أربعة: إما بأن يُبطل ذلك الشيء الذي عنه يحدث الكذب. - وإما بأن يقصد لمقاومة السائل. - فإنك، وإن لم تأتِ في كثير من الأوقات[٥] في النقض بطائل، إلا أن السائل لا (٣/أ) يمكنه الإمعان في القول والاتساع فيه[٦]. - والثالث أن يوجِّه المقاومة[٧]
5 نحو الأمر الذي كان السؤال عنه. وذلك أنه قد يعرض ألا يحصل له ما يريده من الأشياء المسؤول عنها، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب[٨]. ومتى زِيد أدنى زيادة، حَدَثت النتيجة. فإن كان السائل غير ممكن له الإمعان إلى ما بين يديه، فالمناقضة يجب أن تكون موجَّهةً نحوه. وإن كان الإمعان
10 ممكناً له، فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسؤول عنها. - والنحو الرابع من المناقضة - وهو أخسّ الأنحاء وأدونها - هو الذي يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هذه الأشياء التي تجري المحاورة فيها قد يحتاجون في ذلك إلى زمانٍ أطول من زمان المفاوضة الحاضرة.

فالمعاندات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء. والحل[٩] إنما يكون
15 بالنحو الأوّل فقط. وأما الأنحاء الباقية فإنما هي موانع وعوائق عن النتائج.

(٥) الأوقت (ب).
(٦) والتباعد (فوق).
(٧) المعاندة (فوق).
(٨) فاسداً (فوق).
(٩) والنقض (فوق).

ـ ١١ ـ
[تبكيت الحجة وتبكيت الخصم]

فأما تبكيت القول في نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هو واحداً بعينه. وذلك أن كثيراً ما يكون سبب فساد القول من قِبل السائل لتركه التسليم والانقياد للأشياء التي عنها تقع[١] الإصابة فيه تلقاء الوضع.
20 وذلك أن العمل المشترك[٢] لا يكمل أفضل كماله من قِبَلِ أحد الاثنين[٣] فقط. ولذلك قد تدعو الحاجة في بعض الأوقات إلى أن يجعل الحجة موجَّهة نحو القائل[٤] دون الوضع متى[٥] كان المجيب مستعداً[٦] لما يأتي به السائل من المتضادات التي تقدر أن تقوده إليها قَسْراً. وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة[٧] فإنهما يجعلان الجدل أحياناً مجاهدة لا مجادلة. ـ
25 ولما كان ما يجري هذا المجرى من الأقاويل إنما يُنتفع به في الارتياض والتدرّب دون التعليم، كان من البيّن أنه ليس إنما ينبغي أن تُنتج الأشياء الصادقة فقط، بل قد ينبغي أن تُنتج الأشياء الكاذبة أيضاً. وذاك أن السائل قد يضع أحياناً أشياء هي حق فيضطرّ الذي يكون القول معه إلى فسخه. ولذلك

---

(١) تقع (– ب).
(٢) العام (فوق).
(٣) الشريكين (فوق).
(٤) المتكلم (فوق).
(٥) حتى كان المجيب حافظاً لما يأتي به السائل من المتضادات.
(٦) راصداً (فوق)؛ ورد على الهامش الأيمن متوقفاً؛ وعلى الهامش الأيسر: ينتظر، يتوقع، يحتال، يروم.
(٧) المناكدة (فوق).



قد ينبغي أن يتقدّم فيضع الأشياء الكَاذبة. وربما وُضِع شيء كاذب، وكان 30 الوجه أن[٨] يُفْسَخُ بكذبٍ مثله، لأنه لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة[٩] تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة[١٠] حتى يكون القول متى أُلِّف من تلك الأشياء التي يظنها كان أشدّ إقناعاً وأدنى بالقبول. وقد ينبغي لمن أحب أن يكون مصيباً في الانتقال[١١] أن يجعل انتقاله[١٢] على طريق الجدل، لا على طريق المرائي، بمنزلة المنتقل على طريق الهندسة، كان ما ينتج كاذباً أو صادقاً. فأما أي القياسات هي القياسات الجدلية، فقد 35 قصصنا ذلك فيما سلف.

ولما كان الوضيع[١٣] من الشركاء هو الذي يقصد للعَوْق عن العمل المشترك[١٤]، كان معلوماً أن الأمر في الأقاويل يجري هذا المجرى. وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشيء المشترك، إلا فيما كان يجري من المجادلة على طريق المجاهدة؛ فإنه غير ممكن أن يقبل كلٌّ واحد من الفريقين شيئاً 40 واحداً بعينه، لأنه غير ممكن أن تكون الغلبة لأكثر من واحد. ولا فرق أصلاً 16 - في أن يفعل ذلك في حال الجواب أو في حال السؤال. وذاك أن الذي يسأل على طريق المراء طريقتُه في الجدل طريقة خسيسة[١٥]، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب، فإنه لا يعطي الشيء الذي يظهر[١٦]، ولا يأتي ليعلم ما 5 الشيء الذي يريد السائل أن يعلمه.

فقد علم إذن من الأشياء التي قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبكيت للقول في نفسه على الانفراد، وللسائل على مثالٍ واحد. وذاك أنه لا شيء يمنع أن يكون القول خسيساً[١٧] وأن يكون السائل يخاطب المجيب بأفضل

---

(٨) أن (– ب).
(٩) التي لا وجود لها (فوق).
(١٠) التي لها وجود (فوق).
(١١) النقلة (فوق).
(١٢) نقلته (فوق).
(١٣) الخسيس (فوق).
(١٤) العام (فوق).
(١٥) رذلة (فوق).
(١٦) المستحسن (فوق).
(١٧) رذلا (فوق).

ما يتهيأ له مخاطبته به. فأما في محاورة الذين يعتاصون[١٨] فخليقٌ ألا يمكن الإنسان في أوّل وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريده ويختار، وإنما 10 يؤلّفها بحسب ما يمكن ويتهيأ.

ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات في حال، والأشياء التي في بدء الأمر في أخرى، استعمالاً غير محصّل ولا مميّز، ولما كانوا إذا انفردوا بالقول مع أنفسهم أحياناً قالوا أشياء متضادة، وإذا أنكروا أوّلاً أوجبوا أخيراً، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة والتي في 15 بدء الأمر، وجبَ ضرورةً أن تكون هذه الأقاويل رذلة خسيسة. والسبب في ذلك هو المجيب، لأنه لم يعطِ هذه الأشياء وأعطى ما يجري من الأمور هذا المجرى. ـ فقد استبان إذن أنه ليس ينبغي أن يكون التبكيت للسائل وللأقاويل على مثال واحد.

والتبكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه:

(٣٢٤/أ) 20 **فالأوّل** منها إذا كان لا تلزم من الأشياء المسؤول عنها نتيجةٌ: لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شيء من الأشياء أصلاً، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبةً أو غير محمودة: إما جميعها أو جمهورها. ولا إن زيدت أشياء أو نقصت، ولا إن حذف بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجةٌ؛

25 **والثاني** ألاّ يكون القياس، المؤلَّف من أمثال هذه الأشياء ومما[١٩] هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سَلَف، موجّهاً[٢٠] نحو الأمر الموضوع؛

والثالث متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزاد أو تنقص، إلاّ أنها

---

(١٨) يعترضون (فوق) (حاشية ب)؛ إسحق: يقاومون مقاومة، مأخوذة من: يقاوم، يعاند ـ نقله الفاضل يحيى بن عدي: يتعسرون تعسراً. ونقله ناقل آخر: المتصعبين تصعباً.

(١٩) ومن (ب). (٢٠) مقصوداً به (فوق).

تكون أخسَّ من الأشياء التي يسألَ عنها ودون النتيجة في الإحماد[٢١]. ـ وذاك أنهم أحياناً يستعملون[٢٢] في القياس أشياءَ تزيد على ما يحتاج إليه فيه
30 لئلا يحدث عن وجودها قياس. ـ **وأيضاً** فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحماداً وصدقاً من النتيجة، **أو كان** من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبيينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب.

35 وليس ينبغي أن يُلتمس في جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التي يؤتى بها في تبيينها حالاً واحدة في الإحماد والإقناع. وذاك أنّا قد نجد في الطبع في أوّل وهلة أن من الأشياء المطلوبة ما هو سهل جداً، ومنها ما هو صعبٌ جداً. ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء التي هي أحمد، كان قوله أفضل وأصوب.

فقد وضح إذاً وبان التبكيتُ للقول في نفسه. والتبكيت له من حيث هو
40 سؤال ليس واحداً بعينه، إذ كان لا شيء يمنع أن يكون القول في نفسه وعلى
162 - انفراده مذموماً؛ وإذا جعل سؤالاً كان محموداً[٢٣] أو يكون محموداً، فإذا جعل سؤالاً كان مذموماً، لا سيما متى كان تنتجه من أشياء كثيرة محمودة صادقة تنتجا سهلاً. وقد يكون القول المنتج في حالٍ أحسنَ كثيراً من القول غير المنتج متى كان المنتج قد ينتج من أشياء هي[٢٤] أخسّ وكان المطلوب
5 ليست هذه حاله، وكان غير المنتج محتاجاً إلى أن يزاد عليه من الأشياء ما كان محموداً صادقاً، وإن كان القول غير موجود[٢٥] في الأشياء المزيدة. وما كان من المقاييس ينتج الصدق مما[٢٦] من مقدّمات كاذبة، فمن العدل أن يبكت. وذاك أن الكذب إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة. فأما
10 الصدق فربما ينتج من الأشياء الكاذبة، وهذا يتبيّن من كتاب «أنالوطيقا». فأما إن كان القول برهاناً على شيء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة في

---

(٢١) القبول (فوق).
(٢٢) يأخذون (فوق).
(٢٣) ممدوحاً (فوق).
(٢٤) هي (– ب).
(٢٥) مؤتلف من (فوق).
(٢٦) مما (– ب).

حالٍ من الأحوال، فذلك القول ليس قياساً على تلك النتيجة. وإن كان
(٣٢٤/ب) 15 يخيل[٢٧] أنه بهذه الحال فإنما ذلك تضليل، لا برهان. ـ فأما الفلسفي[٢٨]
فهو قياسٌ مبرهن. فأما الاحتجاجي فهو قياسٌ جدلي. وأما المغالط[٢٩] فهو
قياسٌ مِرائيّ. وأما المشكّك فهو قياس جدلي بالنقيض.

فإن برهن شيء من شيئين هما جميعاً مظنونات[٣٠]، إلا أنه ليست
20 حالهما في ذلك حالاً واحدة، فلا شيء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليه
مظنوناً أكثر من كل واحدٍ من ذَيْنكِ الشيئين. وإن كان أحدهما مظنوناً، وكان
الآخر لا يجري مجراه في ذلك المعنى، أو كان أحدهما مظنوناً والآخر غير
مظنون، فإن الأمر أيضاً في النتيجة يكون في أنه موجود أو غير موجود بتلك
الحال. وإن كان أحدهما أكبر من الآخر في ذلك، فإن النتيجة تتبع الأمر
الأكثر.

وقد نجد في القياسات أيضاً هذا الضرب من الغلط: وهو أن يبيّن
25 بأشياء أكثر[٣١] ما يتهيأ تبيينه بأشياء أقل[٣٢]، وهي مع ذلك موجودة في
القول: بمنزلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن، فإنه متى سأل سائل
فقال إن كل واحد من الأمور هو أفضل في الوجود من غيره، لأنه مظنون
على الحقيقة، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء، إذ
30 كان إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه، وقد يوجد ظن ما
صادقاً، وهو الذي يكون أصح من غيره من الظنون. وقد كنا أعطينا أنه قد
يكون ظن ما صادقاً، وأنه قد يوجد في كل واحد من الأمور ما هو أفضل،
فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشدّ تحقيقاً. فأما من أين أتى
الفساد، فإنه أتى من قِبَلِ أنه جعل الشيء الذي منه صدر القول سبباً لأن
تَخْفَى العلة ولا يُشعر بها.

---

(٢٧) يظهر (فوق)؛ تطهير (فوق) (حاشية/ب).
(٢٨) العلمي (فوق).
(٢٩) المضلل (فوق).
(٣٠) مظنون (ب).
(٣١) أطول (فوق).
(٣٢) أقصر (فوق).



ـ ١٢ ـ
[وضوح الحجة ـ فساد الحجة]

35 والقول الصادق إنما هو في نحوٍ واحد، وهو الذي في غاية العموم، متى كان قد تَنتج تنتّجاً لا يحتاج معه إلى زيادة في السؤال. ـ وأيضاً فأن يكون قد قيل على أفضل ما يتهيأ بأن يوجد في تبيينه الأشياء التي يحصل عنها ضرورةً، وأن يكون أيضاً منتجاً من النتائج. ـ وأن يكون مع ذلك عادماً
16 - للشيء الذي هو محمود في الغاية.

فأما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب: فأحد الضروب أن
5 يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك ـ ويدعى قياساً مِرائياً. ـ والضرب الثاني متى كان منتجاً إلاّ أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءاً، بمنزلة ما يعرض للذين يبيّنون الشيء بطريق الخُلف. ـ أو يكون منتجاً للأمر الموضوع بدءاً إلاّ أنه
10 بغير الطريق الصناعي، وأعني بذلك متى كانت الطريق غير طِبية فتوهم[١] أنها طِبية أو هندسية أو جدلية ـ كان الأمر التابع[٢] صادقاً أو كاذباً. ـ
٢/أ) والضرب الثالث متى كان منتجاً من أشياء كاذبة، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقتٍ كاذبة، وفي وقتٍ صادقة، لأن الكذب ينتج دائماً من الأشياء
15 الكاذبة؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف.

---

(١) فظن (فوق).
(٢) اللازم (فوق).



فأما القول الكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول في نفسه، إلا أنه ليس لاحقاً بالقائل له دائماً، وإنما هو لاحق في حال غلطه وسهوه. فقد نجد ما يتقبّل القول[٣] بذاته أكثر من تقبّلنا كثيراً من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التي يظن بها أنها محمودة في الغاية 20 بحسب الإمكان شيئاً من الأشياء الصادقة. وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخر صادقة، لأنه ينبغي أن تكون بعض الأشياء الموضوعة غير موجودٍ ألبتةَ ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض. فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفي غاية الخساسة، كانت النتيجة أخس كثيراً من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة. وهذه 25 أيضاً بعينها حال القول الذي ينتج نتيجة كاذبة. ـ فمعلوم إذن أن الفحص الأوّل عن القول: هل هو بذاته منتج؟ والفحص الثاني: هل هو صادق أم هو كاذب؟ والفحص الثالث: من أي الأشياء يأتلف؟ ـ وذاك أنه إن كان من أشياء كاذبة، إلا أنها محمودة، فهو منطقي. وإن كان من الأشياء التي هي موجودة[٤]، إلا أنها غير محمودة، فهو خسيس. وإن كان من أشياء كاذبة، وكانت مع ذلك غير محمودة أصلاً، فمعلوم أنه خسيس[٥] إما على الإطلاق 30 وإما من نفس الأمر.

(٣) القول (– ب).
(٤) الموجودة (ب).
(٥) رذل (فوق).



ـ ١٣ ـ

[المصادرة على المطلوب الأوّل ـ المصادرة على المتضادات]

فأما كيف يُصادر عما يُسئل عنه في بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة، فقد قيل ذلك على التحقيق في «أنالوطيقا». وأما على طريق[١] الظن فقد ينبغي الآن أن نتكلم فيه:

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون في بدء الأمر على خَمْس جهات:

35 **أولها** ـ وهو أوضحها ـ متى صادر عن ذلك الذي ينبغي أن يتبيّن[٢]. وهذا فليس يسهل أن تُوقَع المغالطة به في نفسه، وإنما يمكن أن توقع المغالطة به في المتواطئة أسماؤها خاصة، وفي جميع الأشياء التي الاسمُ لها والقولُ يدلاّن على شيء واحدٍ بعينه؛

- 163a - **والجهة الثانية** متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء جزئياً فصادر على الكلّي ـ مثال ذلك متى أراد أن يبيّن أن علم المتضادات واحد، فأوجب إيجاباً كلياً أن علم المتقابلات واحد. وذاك أنه يتوهَّم أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبيّن مفرداً بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره؛ (٣/ب)

5 **والجهة الثالثة** متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء في بدء الأمر كليًّا فصودر على الجزئي ـ مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأحرى[٣] أن يتبيّن بعضها. فإنه قد يتوهّم **أيضاً** في هذا أن الشيء الذي كان

---

(١) حسب (فوق).

(٢) يبرهن (فوق).

(٣) فأوجب (فوق).

ينبغي أن يبيّن مع أشياء أُخَر كثيرة قد صودر عنه مفرداً. **وأيضاً** فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء في حال قسمته إياه ـ مثال ذلك متى كانَ ينبغي أن
10 يبيّنَ أن الطب هو علم المصح والممرض، فأوجب تبيين كل واحدٍ منهما على حدته. ـ أو متى قصد إلى أشياء يلزم[٤] بعضها بعضاً[٥] فصادر عن أحدها ـ مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر، وكان يجب أن يبيّن أن القطر غير مشارك للضلع.

وأنحاء المصادرة فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التي يسألَ عنها في بدء الأمر: **فأول** هذه الأنحاء أن يصادر عن
15 المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة. **والثاني** أن يصادر عن المتضادات التي على طريق التقابل، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه. **والثالث** متى كان قد أوجب الشيء كلياً فأتى به في الجزء على طريق التناقض؛ مثال ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد، ثم أوجب للمصح والممرض ما يخالف ذلك، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئياً، ثم رام أن يأتي
20 بالنقيض في الأمر الكلي. ـ وأيضاً فمتى صادر عن ضد ما يلزم ضرورةً عن الأشياء الموضوعة. وأيضاً فمتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشيئين أعني اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل.

والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة، وبين أن يصادر على الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة.
25 وذاك أنّا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه في أوّل الأمر؛ والخطأ في المتضادّات إنما هو في المقدّمات مِنْ قِبَلِ أن بين هذه الأشياء تناسباً.

---

(٤) يفصل (فوق).
(٥) بعض (فوق).



ـ ١٤ ـ

[الارتياض في الجدل]

فأما ما يُحتاج إليه في التخرج والارتياض والمعاناة للأقاويل التي
30 تجري هذا المجرى فقد ينبغي أولاً أن نتعوّد عكس[١] الأقاويل، لأنّا نكون
بذلك أشدّ استعداداً واتساعاً في مناقضة الأمر المقول، ويتهيأ لنا أن نأتي في
الأشياء اليسيرة بأقاويل كثيرة. وذلك أن النقض إنما هو تبديل النتيجة مع
٣/أ) المقدّمات الباقية. وإذا فعلنا ذلك نقضنا واحداً من الأشياء المعطاة، لأنه
35 يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدّمات،
إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة.

وينبغي في كل موضع أن نبحث عن الأمر المطلوب: هل هو بهذه
16 - الخال، أم لا؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمست له النقض في أوّل
وهلة[٢]؛ فإنك بهذا الوجه تكون مرتاضاً متخرجاً في أن تسأل وتجيب. وإن
لم يكن ذلك مع غيرك، فمع نفسك.

فأما الاحتجاجات فقد ينبغي أن يُختار منها في الأمر الموضوع ما كان
5 مقابلاً بعضُه لبعض، فإن ذلك يَسهل لك السبيل ـ إلى أن تلزم الشيء قسراً ـ
غاية التسهيل، ويُعين أكبرَ معونةٍ على التبكيت والنقض متى تسهل للإنسان
السبيلُ إلى أن يعلم أن هذا الشيء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك.

---

(١) نقض (فوق).

(٢) على المكان (فوق).

وهذه الصناعة ليست بصغيرة. وذلك أنها تعلّم الإنسان التحفظ من التناقض عند المحاورة، وأن يكون مقتدراً في العلم والفهم الفلسفي على أن
10 يتأمل الأشياء التي تلزم عن كل واحد من الأصلين الموضوعين، بل على أن يكون قد تأمله وفرغ منه. والذي يبقى في الأمر أن يصيب في اختيار أحدهما. ويحتاج في ذلك إلى أن يكون جيد الطبع. وجودة الطبع بالحقيقة فليست شيئاً غير أن يكون قادراً على حسن الاختيار لما يختار والهرب من
15 الكذب. وإنما يقدر على فعل ذلك على سَدادٍ مَنْ قد[٣] طُبِع طبعاً فاضلاً. وذاك أن الذين[٤] يحبون ما بدا[٥] منهم محبة فاضلة هم الذين يتهيأ لهم اختيار الأمر الأفضل.

وقد ينبغي أن تكون عندنا أقاويل عتيدة مهيأة للمسائل الجدلية التي كثيراً ما تعرض، لا سيما الأوضاع المتقدّمة. فإن المسؤول عن أمثال هذه الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحياناً عنها وينكر ما يدل عليه منها.

20 وأيضاً فقد ينبغي أن نُعِدَّ حدود الأشياء المحمودة والتي هي[٦] مبادىء لتكون مهيأة لنا، فإن القياسات بها تكون.

وقد ينبغي أن نتكلّف حفظ الأشياء التي كثيراً ما تعرض[٧] المجادلة فيها. وكما أنه قد يتقدم تعلّم كتاب «الاسطقسات» والارتياض فيه[٨] التصرف في علم الهندسة والعلم بها؛ وفي علم الأعداد أن يكون الإنسان
(٣٢٦/ب) 25 أولاً عالماً بتضعيف الأعداد الأُوَل، متمهّراً فيها إذا كان ذلك من أكبر الأعوان في أن يُحْكِم تضعيف سائر العدد، كذلك ينبغي أن يكون الأمر جارياً عليه في الأقاويل والمقدّمات حتى يكون الإنسان[٩] حافظاً لها على طرف

---

(٣) قد (– ب).
(٤) اللذين (فوق).
(٥) يقرت (فوق).
(٦) أوائل (فوق).
(٧) تقع (فوق).
(٨) به (فوق).
(٩) حتى يحضره سائرها في وقت الحاجة إليه.



لسانه. وكما أنه قد يعني في كتبَ التذاكير أن يثبت فيها المواضع فقط، فيكون ذلك مذكراً بما يحتاج إلى ذكره في أول وهلة، ـ كذلك يثمر لنا حفظ
30 هذه الأشياء، فإنه قد يجعلنا حُذّاقاً بالطريق القياسي، مِنْ قِبَل أن هذه الأشياء إنما تنحو[١٠] نحو الأشياء المحدودة والمحصّلة. وقد ينبغي أن يستعمل في التحديد والمقدّمات أيضاً الموضع العاميّ خاصةً، فإن ذلك عون على القول أو الذكر. وذاك أن وجود الأمر المحيط تجميعها والمبدأ العام بها[١١] بحال اعتدال مما يصعب ويتعذر.

وأيضاً فقد ينبغي أن تتعوّد تفريع[١٢] القول الواحد أقاويل كثيرة ليتهيأ
35 لك بحسب الإمكان أن تخفي الشيء حتى لا يعرف. وهذا فإنما يتهيأ متى تباعد الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التي يجري القول فيها. وقد يكون من الأقاويل ما هو في غاية الصعوبة[١٣]، وهي الأقاويل التي يمكن أن
164 - يعرض ذلك في كلياتها خاصة ـ مثال ذلك أن علم الأشياء التي في غاية الكثرة ليس واحداً، لأنك تجد ذلك في الأشياء المضافة وفي المتضادة وفي الأشياء المتوالية على نظام[١٤].

وقد ينبغي أن نجعل تذاكير الأقاويل كلياً، وإن كان القول في الأمر
5 الجزئي، لأنك بهذا الوجه تكون قادراً على أن تجعل الكثير واحداً. وكذلك ينبغي أن يجري الأمر في القياسات بإضمار من القياسات البلاغية. وأما أنت، فقد ينبغي لك أن تجتهد ـ بحسب طاقتك ـ أن تهرب من أن تأتي من القياسات بما هو كلي، وأن تُنقّر دائماً عن الأقاويل لتعلم هل هي مقولة على طريق العموم، أم لا. وذاك أن جميع الأشياء الجزئية قد يتهيأ أن تبيّن بياناً كلياً. وقد يوجد في الأشياء الجزئية برهان كلي، مِنْ قِبَل أنه ليس يمكن أن

---

(١٠) تنحوا (ب).
(١١) لها (ب).
(١٢) تصيير (فوق).
(١٣) الشدة (فوق).
(١٤) النظائر (فوق).

10 ينتج شيء على طريق القياس خِلْواً من الأشياء الكلية.

وقد ينبغي أن يستعمل في الجدل: أما مع ذوي السلامة[١٥] من الناس، فالأقاويل الاستقرائية؛ وأما مع المرتاضين[١٦]، فالأقاويل القياسية. وقد ينبغي أن نلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس، وأخذ الأمثال من (٣٢٧/أ) 15 أصحاب الاستقراء، إذ كان كل واحد منهما مرتاضاً فيما يناسب مذهبه.

وفي الجملة، إنّا بالارتياض في الجدل يتهيأ لنا أن نأتي في الشيء[١٧] إما بقياس، أو بنَقْضٍ، أو بحجة[١٨]؛ وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم: إما الذي يصدر عنا، وإما الذي يصدر عن غيرنا؛ وما[١٩] السبب في كل واحدٍ منهما، لأن القوة في الجدل إنما تصير لنا من هذه الأشياء، - 164b - والارتياض إنما يراد لاقتناء هذه القوة وليُنتفع به خاصةً في الاستكثار من الحجج وفي المقاومات[٢٠]. وذاك أن الجدليّ على الإطلاق هو الذي يأتي[٢١] بالحجج ويقاوم. وتَـكَـلُّفُ الحجج ليس هو غير أن يجعل الشيء الواحد كثيراً في الغاية. وذاك أنه ينبغي للذي يكون القول متوجهاً نحوه أن 5 يجعل الجزئي كلياً، وللمقاوم أن يجعل الواحد كثيراً[٢٢]، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسمة أو على طريق النقض[٢٣]، فيُسَلّم بعضَ ما يقع السؤال عنه، ويمنع بعضاً.

---

(١٥) الاعتناء (فوق).
(١٦) المتدربين (فوق).
(١٧) على (فوق).
(١٨) بمقاومة (ب).
(١٩) ما (- ب).
(٢٠) المنازعات (فوق).
(٢١) يتكلف (فوق).
(٢٢) كثير (م).
(٢٣) الإبطال (فوق).



وليس ينبغي أن يجادل في كل شيء، ولا يجادل أيضاً من اتفق من الناس. وذاك أن الضرورة تدعو[٢٤] في مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون الأقاويل خسيسة[٢٥]. فأما في مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد 10
فلح، فمن العدل[٢٦] أن يروم استعمال القياس لا محالة. إلاّ أن ذلك غير لائق. ولذلك قلنا إنه لا ينبغي لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق، لأنه يلزم من ذلك ضرورةً قولٌ[٢٧] رديءٌ. وذاك أن المرتاضين في الجدل لا يقدرون على الامتناع من نزل الكلام على المجاهدة[٢٨]. 15

وقد ينبغي أن يكون عتيداً لنا من الأقاويل ما يصلح[٢٩] استعماله في الجواب عن أمثال هذه الأشياء، لا اليقينية[٣٠] بل الجدلية، وفي أشياء كثيرة غيرها، وأعني بذلك الأقاويل التي يتعذر وجودها بسرعة.

تمت المقالة الثامنة من كتاب «طوپيقا»
بنقل إبراهيم بن عبد الله. وهي آخر الكتاب.
قوبل به وصَحَّ.

---

(٢٤) تدعوا (م).
(٢٥) رذلة (فوق).
(٢٦) الصواب (فوق).
(٢٧) مذموم (فوق).
(٢٨) الجدل (فوق).
(٢٩) يصحّ (ب).
(٣٠) لا اليقينية (ـ م).

فهرس المحتويات

المقالة الثانية: مواضع العرض المشتركة

المقالة الثالثة: تلاوة مواضع العرض

المقالة الرابعة: المواضع المشتركة للجنس



المقالة الخامسة: المواضع المشتركة للخاصة

المقالة السادسة: المواضع المشتركة للحد



المقالة السابعة: مواضع الأشياء الواحدة - بقية مواضع التحديد

المقالة الثامنة: كيفية ممارسة صناعة الجدل



سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق أرسطو
المجلد السادس
كتاب «سوفسطيقا»
أو
كتاب «المغالطة»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر



سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق أرسطو

المجلد الثاني

كتاب «سوفسطيقا»

أو

كتاب «المغالطة»

تحقيق وتقديم
د. فريد جبر



مقدمة

يذكر ابن النديم الكتاب بعنوانه اليوناني ثم يردف هذا العنوان بمعناه في العربية وهو «الحكمة المموّهة». ويورد بعد ذلك أسماء ناقلي الكتاب إلى العربي فيقول:

«نقله ابن ناعمة، وأبو بشر متى إلى السرياني. ونقله يحيى بن عدي، من ثيوفيلي، إلى العربي».

ثم ينتقل إلى ذكر «المفسّرين»:

«فسَّر القويري هذا الكتاب. ونقل إبراهيم بن بكوش العشاري ما نقله ابن ناعمة إلى العربي على طريق الإصلاح»، أي على طريق التفسير، فيما يرى اشتينشنيدر. ثم: «وللكندي تفسير هذا الكتاب. وقد حكي أنه أصيب بالموصل تفسير الإسكندر لهذا الكتاب».

لكن نشرة «السوفسطيقا» في المخطوط تطلعنا بحواشيها على تفاصيل في نقل الكتاب تكاد تتنافى، فيما يبدو، مع ما ورد في «الفهرست» من هذا القبيل. وأول ما نفاجأ به هنا هو أن شيوخ مشّائي بغداد في أواخر القرن العاشر، وأوائل القرن الحادي عشر، لم يتّفقوا على نصّ واحد للسوفسطيقا يتخذونه مرجعاً للقراءة الفلسفية، مثلما فعلوا في كتب الأرغانون الأخرى. ولذلك يورد الناشر ابن سُوار ثلاثة نقول مختلفة: نقل يحيى بن عدّي. ونقل أبي علي عيسى بن إسحاق بن زُرْعة. ونقلاً قديماً منسوباً إلى الناعمي،

أي ابن ناعمة. على أن ترجمة كل من ابن عدي وابن زُرعة كانت «من السرياني الذي بنقل أثانس» أيأثناسيوس البلدي «من اليوناني»، في حين أن يحيى بن عدي نقل من ثيوفيلي فيما يؤكد ابن النديم. فضلاً عن أنه يصرّح بأن نقل ابن ناعمة كان إلى السرياني، على حين أن ناشر المخطوط الباريسي يورد نقل الرجل بالعربية. ثم يقول: «ولست أعلم من أي لغة نقله». والذي يزيد الأمر غموضاً هو أَن ابن سُوار، إذ يورد نصّ ابن زُرْعة، يحيل على قراءة ثيوفيلي، ومرة واحدة فقط على قراءة لمتى، عندما يقع خلاف بين القراءة المنشورة والقراءتين الأخريين. على أَنه يحيل، في المناسبة ذاتها، على «نقل آخر» أو «نسخة» أخرى بنقل آخر، إذ يورد نصّ ابن ناعمة. مع أَنَّا لا نجد مانعاً من قبول ما يفترضه من علاقة بين نقل ابن عدي ونقل ابن زُرعة تلميذه، بمعنى أَن ابن زُرعة قد وضع ترجمته من السرياني بوساطة ثيوفيلي. ثم عاد يحيى بن عدي فوضع ترجمة أخرى اعتمد فيها عدداً أوفر من الأصول. ويرجّح هذا الافتراض أَن ابن النديم، إن لم يورد هنا نقلاً لابن زُرعة، فإنه في الفقرة التي يعقدها على الرجل، يذكر له علناً «كتاب سوفسطيقا النصّ لارسطاطاليس» الذي نقله من السرياني». (فهرست ٢٦٤).

وأيًّا كان الحال، فإن ناشر المخطوط الباريسي، علاوة على يحيى بن عدي الوارد ذكره في «الفهرست»، يذكر من بين الناقلين بالعربية، أبا بشر متى، وإبراهيم بن بكوش العشاري. أما أبو بشر، فلقد ورد عنه في خاتمة النشرة ما هو نصّه: «وقيل إن أبا بشر أصلح النقل الأول، أو نقله نقلاً آخر، ولم يقع إليّ».

وأما إبراهيم بن بكُوش فنقرأ في الخاتمة ذاتها ما يلي: «واتصل بي أن أبا إسحاق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربية، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القس اليوناني المهندس، المعروف بابن فتيلة، على اصلاح منه من اليوناني، ولم يقع إليّ». فهل يكون هذا «الكتاب المنقول من السرياني»، والمقابل بالنصّ اليوناني بمساعدة ابن فتيلة، ذلك الذي ورد



ذكره في «الفهرست» على أنه نقلَ «إلى العربي» لما «نقله ابن ناعمة إلى السرياني»؟ فيجب حينئذٍ أن يكون هذا النقل قد تمّ «على طريق الاصلاح» الذي يؤوّله اشيتنشنيدر بمعنى التفسير. ولربما كان هذا، في الواقع، ما يقصده ابن النديم أيضاً؛ إذ أنه، في هذا الصدد، يذكر إبراهيم بن بكوش العشاري في بيانه عن المفسّرين، وذلك بعد القويري.

أما فيما يتعلّق بهذا الأخير فالاتفاق يكاد يكون كاملاًبين «الفهرست» والمخطوط الباريسي، إذ أن كلا المصدرين يذكر تفسيراً من عمل الرجل لكتابنا. لكنا نفهم من ابن النديم أن القويري وضع تفسيراً شاملاً للسوفسيطقيا على حين أنّا، في المخطوط الباريسي، لدى انتهائنا إلى ١٧٢ أ ٣٨ من النصّ، نقرأ ما يلي: «إلى هذا الموضع وجد من تفسير قويراً (= قويري) لهذا الكتاب». على أن الفعل «وجد» ربما عنى أن الرجل قد وضع تفسيراً كاملاً للكتاب، ثم ضاع بعضه بعد ذلك.

لكن لدينا الآخر على الأقل. وهو قول لا يصدق على «تفسير» الكندي الذي لم يأتِ إلينا منه إلاّ ما يمكن أن يُسمّى عنواناً، وهو «الرسالة في الاحتراس من خدع السوفسطائيين». والظاهر أن هذا المؤلَّف كان أقرب إلى أخذ المعاني مجملة، وصوغها ببعض التصرف والتوسع، منه إلى التفسير بالذات. على أنه يجب التنبيه إلى أن فن التفسير، كما كان مألوفاً منذ الفارابي حتى ابن رشد، وكان يطيب لأفراد مدرسة بغداد المشّائية أن يتقيّدوا به، إنما كان من وضع وإحداث أبي بشر متى، بل ربما كان من القويري. أما في زمان الكندي فكانت المحاوِلة في استيعاب الأصل هي الأخذ بهذه المعاني أخذاً مجملاً، وصوغها عن طريق التصرف والتوسع، كما ذكرنا. ولعلنا كنا قد عثرنا تفسير ابن عدي لكتابنا. لكنه، لسوء الحظّ، لم يلبث أن فُقد، حتى في حياة ابن سُوار. فإن ناشر مخطوط باريس يروي في هذا الصدد ما نصّه: «وقد كان الفاضل يحيى بن عديّ فسَّر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقدرته نحواً من ثلثيه بالسريانية والعربية. وأظن أنه تمّمه.

ولم يوجد في كتبه بعد وفاته. وتصرّفت بي الظنون في أمره. فتارة أظنّ أنه ابطله لأنه لم يرتضه، وتارة أظن أنه سُرق، وهذا أقوى في نفسي. ونقل هذا الكتاب النقلَ المذكور قبل تفسيره إياه. فلذلك لحق نقله اعتياص ما، لأنه لم يشارف المعنى، واتبع السرياني في النقل».

ولربما كان هذا الفقدان هو السبب لصمت ابن النديم عن تفسير ابن عدي في «فهرست». كما أنه لا يورد شيئاً من الفارابي عن كتابنا، مع أنّا نقرأ في المخطوط الباريسي ما يلي من الناسخ: «ونسخت هذ النقل من نسخة خُيِّل إليّ أنها بخط أبي نصر الفارابي، كان النصف الأول منها مصحَّحاً والنصف الثاني مسقاماً». وهذا إن دلّ على شيء، فعلى أن الفارابي اهتّم بالسوفسطيقا على الأقل، شأنه في ذلك شأنه في كتب الأرغانون التي مرّ ذكرها. بل الواقع أن «الفهرست» يورد للرجل «جامعاً»، والقفطي «تفسيراً» لكتابنا. وقد يكون الأول هو المعنيّ في الثبت التقليدي العبري لجوامع الفارابي في كتب المنطق. وأيًّا كان الحال، فمن اليقين أن أبا نصر كان يعرف «السوفسطيقا»، إذ أنه يحيل عليه غيره مرة في مؤلَّفه في أحكام «صناعة الشعر».

هذا، ولابن سينا مختصر في السوفسطيقا كان قد أعدّه جزءاً من موسوعته في «الحكمة العروضية». كما أن لدينا أيضاً مخطوطاً في مكتبة أكسفورد، تفسيراً لمعاصر ابن سينا وخصمه أبي الفرج بن الطيب.

أما ابن رشد فإن «تلخيصه» و «تفسيره الوسيط» لكتابنا ما يزالان محفوظَين. ويصحّ عليهما ما قلناه عما وضع أبو الوليد في الانالوطيقا الأولى. فنضيف فقط أن «للتفسير الوسيط» مخطوطات ثلاثاً أخرى وصفها الأب بوييج (MFO,VIII,1922). وهي محفوظة في المكاتب الأوروبية؛ كما أن له ترجمة عبرية من وضع كَلونيموس بن كَلونيموس.

ونتهي أخيراً إلى ما يورده ابن النديم في آخر «كلامه على السوفسطيقا»



من أنه قد «حكي أنه أصيب بالموصل تفسير الإسكندر لهذا الكتاب». ولعلّ هذا التفسير هو الذي يشير إليه ناشر المخطوط الباريسي، إذ يقول: «وقد وُجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسي له باليونانية، تعجز (= تقص) من أوله كراسة. ولم يخرج منه إلاّ اليسير».

فريد جبر



ملاحظات حول تحقيق النص

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس.

ب: كتاب بدوي.

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش:

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارة إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارة إلى ترقيم نص تريكو (Tricot) وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفتين [. . .] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثلّة بإشارة (ـ) والزوائد بإشارة (+).

٤ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق).

٦ ـ نُقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط الباريسي في حواشي نصّنا المحقّق.

٧ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.



(٣٢٧/ب)

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدي ونقل عيسى بن زرعة ونقل قديم منسوب إلى الناعمي

بسم الله الرحمن الرحيم

«سوفسطيقا» بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي ـ أعلى الله منزلته ـ ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحاق بن زُرْعة، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمي، مثبت في كل صفح ما نقله كل واحد، وغيره، عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح.

نقل أبي زكريا يحيى بن عدي من السرياني بنقل أثانس.

من اليوناني

كتاب تبكيت(*) السوفسطائيين لأرسطوطالس

(*) توبيخ (فوق).



بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ -

[القياس والمغالطة السوفسطائية]

-164a- فأما في التبكيتات[١] السوفسطائية[٢]، وهذه التي بزي[٣] تبكيتات[٤]، 20 وهي تضليلات لا تبكيتات، فنقول مبتدئين[٥] من الأوائل كالطبيعة[٦].

أما أن هذه هي موجودة قياسات وهذه[٧] تظن إذ[٨] ليست - فذلك ظاهر. وذلك أنه كما أنه قد يكون في هذه الأخر انبهام[٩] مِنْ قِبَل اشتباه ما، 25 كذلك في الكَلِم. وذلك أنه ها هذه النية، أما هؤلاء فموجودة لهم التي هي حسنة. وأما هؤلاء فيحيون[١٠] حسني النية من حيث ينتهون حُبيّا نيةً ويحرقون أنفسهم. وفي الحق[١١] أما هؤلاء فمن قِبَل الحسن، أما هؤلاء -164b فيرون أنهم زيّنوا أنفسهم. وكذلك في غير المتنفسة، وذلك أنها[١٢] ومن[١٣] 20 هذه أيضاً: أما هذه ففضة، وأما هذه فذهب بالحقيقة، وأما هذه فليست، إلا أنها ترى بالحسن[١٤] - مثال ذلك[١٥] إما هذه الحجرية ففضة[١٦] والرصاصية

---

(١) من أجل التوبيخات (فوق).
(٢) السوفسطائي (ب).
(٣) تحسب (فوق).
(٤) توبيخات (فوق).
(٥) أو بأن تبتدىء (فوق).
(٦) يحسب الطبيعة (فوق).
(٧) وهذه (- ب).
(٨) أو (فوق).
(٩) أن بهم (م).
(١٠) فيرون (فوق).
(١١) الحسن (م).
(١٢) أنه ها (ب).
(١٣) وفي (فوق) (م)؛ وهي (فوق) (ب).
(١٤) للحسن (فوق).
(١٥) أما (فوق).
(١٦) هذه الفضة ففضة (فوق).

25 فضة، وأما هذه المصبوغة بالمرار فذهبية. فعلى هذا[١٧] النحو بعينه والمقاييس أيضاً والتوبيخات[١٨]: أما ذاك فموجود، وأما ذاك[١٩] فليس بموجود إلا أنه يرى من قِبَل عدم الدربة، وذلك أن هؤلاء غير الدربين من -165a- حيث لا دربة لهم، إنما يرون[٢٠] من بُعْد ـ. والقياس هو من أشياء توضع لكي يقال إن شيئاً ما آخر من الاضطرار من اللاتي وُضعت: فأما التبكيت[٢١] فهو[٢٢] قياس مع مناقضة النتيجة. وهؤلاء أما هذا فيفعلون، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو حاد قوي[٢٣] جداً وهو الذي من الأسماء، وذلك أنه لأنّا لا يمكننا أنا نحصر الأمور إذا تكلّمنا خلواً

نقل أبي علي عيسى بن إسحاق بن زرعة من السرياني بنقل أثانس من اليوناني

كتاب «سوفسطيقا»، أي التظاهر بالحكمة، لأرسطوطالس:

-164a- وأما في التبكيت الذي يظهر[٢٤] السوفسطائيون[٢٥] فعله، وليس 20 تبكيتاً[٢٦]، بل تضليلاً[٢٧]، فنبدأ ـ ونحن للطبيعة مقتدون ـ بالكلام في المبادىء[٢٨] ونقول: إنه من البيّن أن القياس منه موجود، ومنه ما يظن موجوداً وليس كذلك. وذلك أن الشبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد[٢٩] 25 في الأمور[٣٠] الأُخَر التي يُضِلُّنا فيها ما لها من المشابهة، وذلك أن بعض

---

(١٧) وبهذا (فوق).
(١٨) التبكيتات (فوق).
(١٩) هذا (فوق).
(٢٠) يرو (فوق).
(٢١) التوبيخ (فوق).
(٢٢) هو (فوق).
(٢٣) مشهور (فوق).
(٢٤) يوهم (فوق).
(٢٥) السوفسطائيين (م).
(٢٦) تبكيت (م).
(٢٧) تضليل (م).
(٢٨) الأمور: الأسباب الأول (فوق) (ب)؛ الأصول، الأنباء الأول (فوق) (م).
(٢٩) تقع (فوق).
(٣٠) الأمر (م).

الناس جميل الاعتقاد[٣١]، وبعضهم يظن ذلك به للعجب[٣٢] بما يجري مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم، والذين ينسبون[٣٣] إلى الجمال: أما بعضهم فلما له من ذلك، وأما بعضهم فيظن ذلك به لما تكلّفه من الزينة، -164
20 ومثل ذلك أيضاً يوجد فيما لا نفس له، وذلك أن منه ما هو فضة، ومنه ذهب بالحقيقة، ومنه[٣٤] ما ليس كذلك، بل البصر[٣٥] يتخيّله. مثال ذلك أن الحجارة الفضية والتي[٣٦] تتخذ من الرصاص القلعي منسوبة إلى الفضة،
25 والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة[٣٧] إلى الذهب؛ فعلى هذا النحو أيضاً يكون القياس والتبكيت: أما ذاك فموجود، وأما هذا فغير موجود، بل يظن به لعدم الدربة، وذلك أن الذين[٣٨] لا دربة لهم لعدمهم لها كالناظرين من بُعْد. فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة[٣٩] ليلزم عنها شيء آخر من -165
الاضطرار، والتبكيت هو قياس يتضمن[٤٠] مناقضة النتيجة، السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يُشعَر بهم، لأسباب كثيرة أحدها قوي[٤١] مشهور جداً، وهو الذي يكون عن[٤٢] الأسماء، ومن[٤٣] قبيل أنّا عندما[٤٤] نتكلم إنما نأتي بالأسماء، لا الأمور،

---

(٣١) في نسخة أخرى: له ملكة محمودة (حسنة: فوق).

(٣٢) للزهو (للمجب: فوق) على جهة الصبيانية واحراقهم ذواتهم.

(٣٣) يوصفون بالجمال (فوق).

(٣٤) نسخة أخرى: فأما هذه فموجودة، وليست مما يسهل (اتخيل: فوق) له الحسي.

(٣٥) الحسي (فوق) (ب)؛ الحس (فوق) (م).

(٣٦) وما (فوق).

(٣٧) تنسب (فوق).

(٣٨) وكأنهم اعمعنون في البعد عن الشيء فتجور أبصارهم.

(٣٩) إذا وصفت لزم (فوق) (ب)؛ إذا وضعت ألزم (فوق) (م).

(٤٠) نتيجته مناقضة (فوق).

(٤١) هاوٍ (فوق) (ب)؛ حاد (فوق) (م).

(٤٢) في (فوق).

(٤٣) فمن (فوق).

(٤٤) لأنا عند (فوق) (م)؛ لأنا عندهم (فوق) (ب).

نقل قديم منسوب إلى الناعمي، ولست أعلم من أي لغة نقله

كتاب أرسطوطالس في «التبصير بمغالطة السوفسطائية»:

-164a- الذي ينحوه في هذا الكتاب تبكيت[٤٥] السوفسطائيين الذي يظنّ أنه
20 نقض للقياس وليس هو في الحقيقة كذاك، بل هو مغالطة لا حقيقة لها وغير
مبطلة للقياس. ونبتدىء من أوّل[٤٦]، إذ النقائض بالطبع، فنقول: إنه قد
يكون قياس صحيحاً، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح ـ وهذا معروف
25 من[٤٧] العوام. فكما أنه قد جاز التشبيه[٤٨] في سائر الأشياء، كذلك
(٣٢٨/أ) يجوز[٤٩] في الكلام، من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيدةٌ أخلاقهم[٥٠] بالحقيقة
وآخرون متشبهين بهم، فيجبههم القليل من الأمر فيشغلهم[٥١]، وكذلك
الصحاء[٥٢] فإن منهم صحيحاً[٥٣] في نفس محاسن الجمال، ومنهم من
-164b- يتخيّل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة. وكذلك نجد في الأشياء التي لا نفس
20 لها مثل الدنانير والدراهم: فإن منها ذهباً صحيحاً وفضة صحيحة بالحقيقة،
ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيَّل للحسِّ فيشبه الصحيح من الذهب
والفضة وهو في نفسه[٥٤] مدخول: إما رصاص قلعيّ، وإما مموّه
25 بالمرداسنج أو ذهب مصبوغ، وكذلك حال القياس[٥٥]. والتبكيت[٥٦]

---

(٤٥) وصف، عناد (فوق)؛ التبكيت توقيف الإنسان (المبكت: فوق) على أنه مخطىء ـ
ـ بحق قال ذلك التوقيف أم بباطل (بمخايلة: فوق) وتبكيت السوفسطائيين إنما هو بمخايلة (تخيل: فوق) ومغالطة.

(٤٦) وليس هو كذلك، بل هو محال من القول وغير ناقضة للقياس، ونحن نجعل ابتداءنا من أوّل. . . (تحت).

(٤٧) عند (فوق).

(٤٨) لأنه كما أمكن الاشتباه لكثير (فوق).

(٤٩) أمكن تهيأ (فوق).

(٥٠) أخلاقهم فاضلة (فوق).

(٥١) فيعرض لهم أدنى عارض فيشغلهم (فوق)؛ أي فيلتاثون ويخرجون إلى غير الطريق.

(٥٢) الحسان (فوق).

(٥٣) صحيح (م).

(٥٤) حقيقة أمره (فوق).

(٥٥) الحال في القياس (فوق).

(٥٦) نقل ثانٍ: والمباكتة فإن منها صحيح بالحقيقة، ومنها ما لا حقيقة له (فوق).



الناقض على القياس، وهو الذي يسمّى النكس، فإن أحدها موجود بصحة، والآخر ليس بالصحة وجوده، إلا أنه يتخيل لمن(٥٧) لا خبرة له به ولا تجربة
165- للأشياء، فكأنه ينظر إليها من بُعْد، فمن أجل ذلك يشتبه عليه. وإنما القياس بالحقيقة شيء(٥٨) تتقدّمه أشياء يتولّد منها غيرها باضطرار. فأما التبكيت(٥٩) فإنه قياس(٦٠) مناقض للنتيجة. وقد يفعل السوفسطائيون ذلك وهم لا يظنون
5 أنهم فعلوه لعلل(٦١) كثيرة أحدها لحال(٦٢) الأسماء، وإن كانت لطيفة المأخذ مشهورة في العوام؛ لأنه لما لم يمكنّا عند لفظنا أن نباشر الأشياء بل إنما نستعمل الأسماء

كتاب أرسطوطالس على «مباكتة السوفسطائيين»

ترجمة أخرى:

164- إنّا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي تُرى أنها مباكتات، وإنما
20 هي مِضلّات وليس بمباكتات؛ ومبتدئون كالطبيعة من المقّدمات الأولى. ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود، ومنها ما ليس بموجود، لكن
25 يُظنّ أنه صحيح. وكما أنه قد يكون في سائر الأشياء الاشتباهُ، وأن يلحق الظن فيها من قِبَلِ الاشتباه، كذلك يكون في الكلام أيضاً. وقياس ذلك أن
16- من ذوي النيّات من له النية الحسنة، ومنهم من يتراءى بحسن النية ويفخر بها
20 ويموّه بإظهار التصاون.

---

(٥٧) ليس معه خبرة بالأمور ولا تجربة لها، فكأنه ينظر إليها من بعد، فلذلك ما... (فوق).

(٥٨) قول تقدّم فيه أشياء تجب عنها أخر غيرها (فوق).

(٥٩) المباكتة (فوق).

(٦٠) قول (فوق).

(٦١) لأسباب بعضها (فوق).

(٦٢) من أجل (فوق).

نقل أبي زكريا يحيى بن عدي

(٣٢٨/ب)

من الأسماء بل[٦٣]، إنما نستعمل الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب
5 ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأمور بمنزلة ما في الحسابات التي يحسبن[٦٤]، وهذا غير شبيه[٦٥]. وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكَلِم
10 فمحدودة، فأما الأمور فهي غير محدودة في العدد، فيجب ضرورة[٦٦] أن تكون الكلمة بعينها والاسم يدل على كثيرين. فبنحو ما أن هناك أيضاً هؤلاء الذين ليسوا حُذَّاقاً باختصار الحسابات يتبلّهون هم منهم ومن العلماء، فبهذا
15 النحو بعينه وفي الأقاويل[٦٧] هؤلاء الذين ليسوا دربين[٦٨] بقوة الأسماء يضلّلون إذا هم تكلموا وإذا أسمعوا آخرين أيضاً. فمن قِبل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتركيب الذي يرى وليس بموجود هو موجود. ولأن[٦٩] قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا (والسوفسطائية
20 حكمة ترى لا[٧٠] التي هي موجودة والسوفسطائي هو الملقّب من الحكمة التي ترى، لا التي هي موجودة)، فمعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا[٧١] أنهم يفعلون أفعال[٧٢] الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا. وعمل الحكيم هو
25 أنه إذا قال واحداً على واحد لنرى كل واحدٍ يعرفه إما بسبب[٧٣] التي يعرف فألا يكذب وأن يمكنه أن يبيِّن الذي يكذب. وهاتان[٧٤] هما: أما تلك فبأن يمكنه أن يعطي القول؛ وأما تلك فبأن يأخذ. فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفسطة جنس الكَلِم التي قيلت، وذلك أنه هو

---

(٦٣) كلنا (فوق) (ب)؛ لكنّا (فوق) (م).
(٦٤) تحسبون (فوق).
(٦٥) ليس بشبه (فوق).
(٦٦) بالعدد فمن الاضطرار (فوق).
(٦٧) الكلم (فوق).
(٦٨) متدربين (فوق).
(٦٩) ولما كان أناس يقصدون (أن: + حاشية ب) يخاطبوا حكماء (فوق).
(٧٠) لا (ـ م).
(٧١) أن يظن بهؤلاء (فوق).
(٧٢) أعمال (فوق).
(٧٣) من أجل، في (فوق).
(٧٤) وهذان (فوق).



30 القصد. وذلك أن مثل هذه القوّة هي التي تجعلهم يبدون[٧٥] حكماء، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة.

فأما جنس لكَلِم كهذه[٧٦] موجودة، ولهذا يشتاق الذين يدعونهم[٧٧] سوفسطائيين إلى قوّة كهذه، فمعلوم. وأما كم أنواع هذه الكَلِم السوفسطائية

35 ومن كم عدد[٧٨] تقوّمت هذه القوّة، وكم هي أجزاء الصناعة[٧٩] وفي هذه الأجزاء المكملة لهذه الصناعة، فها نحن نقول الآن

---

(٧٥) يحسبون (فوق).

(٧٦) مثل هذه (فوق).

(٧٧) يدعوهم (م).

(٧٨) عدداً (م).

(٧٩) العلم (فوق).

ـ ٢ ـ

[أنواع الحجج المختلفة في المناقشة]

بموجود[١] في أن نتكلّم أربعة أجناس من الكَلِم: تعليمية، وجدلية، وممتحنية، ومرائية.

نقل عيسى بن زرعة

5 ونقيم الأسماء مقامها في أقاويلنا كالدلائل عليها. وقد يُظَنّ أن الذي يعرض للأسماء يعرض مثله للأمور كما يُخلّق الحساب في الحسابات، غير أن هذا ليس بشبه، ولأن الأسماء وأكثر الكَلِم[٢] محدودة، والمسمّيات غير

10 متناهية العدة[٣]، فمن الاضطرار[٤] أن تكون الكلمة والاسم الواحد[٥] بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين[٦]. وكما أن هناك أيضاً من لم يكن بعمل الحساب ماهراً قد يغلط ويغالطه العارفون بذلك، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض في الألفاظ للذين لا خبرة لهم بما تدل عليه الأسماء: متكلمين كانوا

15 أو مستمعين[٧]. فلهذا السبب ولأسباب أُخَر سنذكرها يكون القياس

---

(١) موجود (ب).

(٢) متناهية (فوق). (٣) محدودة (فوق).

(٤) يحتمل أن ينقل ما بين الكلمتين (محدودة... الإضطرار) على هذه الحكاية: والكلم على كثرتها متناهية محدودة (+ حاشية ب).

(٥) ينبغي أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة (فوق).

(٦) الأكثر (فوق). (٧) سامعين (فوق).



موجوداً. وأما ما يُظَنّ تبكيتاً فغير مَوجود. ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم[٨] أن يظن حكيماً أكثر من إيثاره أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه ـ ما تكـون المغـالطـة[٩] حكمـة مظنـونـة، لكنهـا غيـر مـوجـودة[١٠]،
20 والسوفسطائي[١١] وهو[١٢] الذي له لقب من حكمة تُظَنّ موجودة وليست كذلك. ومن البيِّن أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إيثارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم. وفعل الحكيم
25 هو[١٣] أنه إذا حملَ شيئاً[١٤] على شيء نحو: كل مخاطب[١٥] أن يكون بما له من المعرفة يعلم أنه لم يكذب، ويمكنه إظهار كذب الكاذب. وهذان الأمران يكون أحدهما بالاقتدار[١٦] على بادئة القول والآخر في استماعه. فيجب إذن على الذين يريدون فعل[١٧] المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ
30 المذكورة؛ وذلك أن هذا متقدم للفعل، لأن بمثل هذه القوة يصيرون متى
٣/أ) شاؤا إلى أن يُظَنّ بهم أنهم حكماء وليس هم كذلك. فأما هل يوجد جنس ما للألفاظ يجري هذا المجرى وينسبه نسباً و[١٨] إلى مثل هذه القوة القومُ الذين نسميهم المغالطين، فذلك ظاهر. ونحن منذ الآن آخذون في أن نبيِّن كم
35 أنواع الألفاظ السوفسطائية، وكم مبلغ عدد الأشياء التي عنها تقوّمت هذه القوة، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة، ونبيِّن مع ذلك أشياء أُخَر بها كمال هذه الصناعة.

---

(٨) العمل (فوق).
(٩) السوقسطائية (فوق).
(١٠) حقيقية (فوق).
(١١) والمغالط (فوق).
(١٢) هو (ـ م).
(١٣) الملّقب (فوق).
(١٤) حكم بشيء (فوق).
(١٥) في كل مفاوضة (فوق).
(١٦) بالقوة، بالإمكان (فوق).
(١٧) استعمال (فوق).
(١٨) و (ـ ب).

ـ ٢ ـ

[أنواع الحجج المختلفة في المناقشة]

وأجناس الألفاظ التي تجري في المفاوضة أربعة: البرهانية، والجدلية، والإمتحانية، والمرائية.

نقل قديم

5 مكان الأشياء كانت أسماء الأشياء[١٩] دليلة عليها وعلامات لها. فظننا أنه يعرض للأشياء ما يعرض في الأسماء كالذي[٢٠] يعرض للمتفكرين[٢١] في الحساب[٢٢]؛ إلاّ أن ذلك ليس شبيهاً بهذا، لأن الأسماء ذوات نهاية[٢٣]، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية. فأما الأشياء فلا نهاية لعددها. وقد 10 تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين[٢٤] على أشياء كثيرة باضطرار. وكما أن هناك من لم يكن ماهراً بمطارحة الحساب يصير إلى الحيرة في الكلام مع أهل البصر بالحساب، كذلك يصير في الكلام من لا خبرة له بقوة الأسماء، 15 فيضل فكره: كان متكلماً أو مستمعاً. فلهذه العلة وللتي سنقولها يكون القياس والتبكيت[٢٥] المتحايل أنه، وليس بالحقيقة تبكيتاً. فلما كان أقوام

---

(١٩) الأمور (فوق).

(٢٠) كما (ب).

(٢١) بين الحساب (فوق).

(٢٢) للحساب (فوق).

(٢٣) وكثير من الكلم محدود (فوق).

(٢٤) دليل (فوق).

(٢٥) والمباكتة (فوق).

يُظَنّ أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهم لو كانوا كذلك لم يُظَنّ بهم أكثر من ذلك ـ كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وليست حكمة.
20 والسوفسطائي بعينه معناه أنه مُتَراءٍ[٢٦] بالحكمة بتحيّله الحكمة[٢٧] وليست حكمة بالحقيقة، ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائي أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهو لم يفعلها[٢٨] ولا يظن
25 به أنه يفعلها. وقد يجوز أن نقول بقول مختصر في كل علم أنه لا يكذب فيما علم، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه، وإنما يكون ذلك بشيئين: أحدهما القدرة[٢٩] على الجواب، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول. فمن
30 أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذي ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل. وبهذه القوة أمكنهم التصنع بِزِي الحكمة، لا عن نية منهم لطلبها[٣٠]. وقد تبيّن أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام. وإنما سمينا[٣١] «سوفسطائي» لمن اشتهى[٣٢] مثل هذه القوة،
35 ونحن قائلون كم نوع يكون كلام السوفسطائيين، وكم العدد الذي منه قوام قوتها[٣٣]، وكم أجزاء صناعتهم. ونقول[٣٤] أيضاً فيما[٣٥] كان متمِّماً لصناعتهم فيكون ذلك كاملاً.

---

(٢٦) متراي (فوق).

(٢٧) بانتحاله الحكمة (فوق).

(٢٨) يعمل عمل الحكمة من غير أن يعملها (فوق).

(٢٩) جملة: «يجوز أن... القدرة»، وردت أيضاً في نقل ثانٍ: والعمل في قول الشيء على الشيء عند كل من يعلم ألا يكذب فيما يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه. وهاتان الخصلتان إحداهما تكون بالقدرة».

(٣٠) أن يروا أنهم حكماء وليسوا كذلك، لكن يهوون أن يظن بهم ذلك، وقد...

(٣١) فتسمى (فوق).

(٣٢) أحب (فوق).

(٣٣) قوتهم (فوق).

(٣٤) تذكر (فوق).

(٣٥) ما (فوق).

ـ ٢ ـ

[أنواع الحجج المختلفة في المناقشة]

إن أجناس الكلام في كل فن منه أربعة: منها جنس تعليمي، وجنس جدل، وجنس إمتحان، وجنس مماحكة.

(٣٢٩/ب)

نقل يحيى بن عدي

- 165b - أما التعليمية فهي التي هي قياسية من مبادىء خاصة بكل[٣٦] علم، لا من اعتقادات المجيبين (وذلك أنه ينبغي[٣٧] أن يصدق المتعلم أيضاً)؛ فأما الجدلية فهي الموجودة قياسات من المشهورات؛ وأما الممتحنية[٣٨] فهي 5 التي يظنها المجيب ويجب ضرورة أن يعلمها الذي يعمل الشكل الذي له العلم بالنحو الذي حدث في تلك الأُخَر. وأما المرائيّة فهي التي من هؤلاء اللواتي يرين مسكورات بزي قياسية. ففي هذه التعليمية والبرهانية قد قيل في 10 «أنالوطيقا»؛ فأما في الجدلية والممتحنية ففي أُخَر. وأما في المجاهدية والمرائية فنقول[٣٩] الآن.

(٣٦) بكلم (م).

(٣٧) يجب (فوق).

(٣٨) الممتحنة (ب).

(٣٩) فإنا نقول (فوق).



ـ ٣ ـ

[الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي]

فليؤخذ أولاً من كم يظن هؤلاء الذين يجاهدون ويمارون في الكَلِم. وهذه هي خمسة في العدد: التبكيت[١]؛ والكذب؛ وضعف الاعتقاد[٢]؛

---

(١) التوبيخ (فوق).

(٢) قال الحسن بن سوار إن الشيخ أبا زكريا رحمه الله أجرى في هذا الموضع السولوقسموس مجرى العجمة. وقد يسبق إلى الظن أنه لم يصب في ذلك، لأن السولوقسموس غير العجمة في لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتاً لمشهوريهم باليونانية. وهذا قوله: قال: العجمة هي الخطأ في لفظ حرف من جملة حروف، أو في مخرج النغم، مثل قولنا: «بيظة» مكان «بيضة»، أو مثل قولنا «بِيضة» بكسر الباء مكان قولنا «بَيضة».

والفرق بين العجمة وبين السولوقسموس ـ وهو اللحن ـ أن العجمة كائنة في الحرف، وأما اللحن فهو في القول. فالعجمة التي تكون في حرف من جملة حروف: إما أن تكون من نقصانه، مثل أن نقول: «بية» مكان قولنا: «بيضة»؛ أو عن تبديله مثل قولنا: «بيظة» مكان قولنا «بيضة»؛ أو عن المرات مثل. . . (بياض) أو عن زمان مثل . . . (بياض) أو عن أزواج مثل. . . والعجمة تقال أيضاً إذا وقع اسم على معنى مخالف لما قد استعمل في اللغة، مثل أن يستعمل اسم المسورة على المخدة، فنقول في المخدة، وهي المرفقة، مردعة، وهي المسورة، أو نسمي المسورة وسادة.

السولوقسموس وهو اللحن: اللحن هو خطأ يكون في نظم الحروف وينفصل من الأشكال التي تكون في الاسماء والكلم أن الشكل له علة واجبة وضعت لتكون =

15 والسولوقسموس[٣]؛ والخامس أن يصير الذي يكلمه أن يهذي ويهمز: وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مراراً كثيرة، أو ألا يكون موجوداً

نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

(٣٣٠/أ)

-165b- فأما البرهانية[٤] فهي التي تجب على المتعلِّم التصديق، لأنها تقيس من المبادىء الخاصة بكل علم، لا من اعتقادات المجيبين. والجدلية[٥] هي التي تقيس مراراً مشْهورة[٦]. والإمتحانية[٧] هي التي تقيس من الأمور التي 5 بحسب ظن المجيب. ومن الاضطرار أن يكون القائس عالماً بذلك لوجود العلم على نحو ما حدد في مواضع أُخَر. والمرائية[٨] هي التي تقيس من الأمور التي تظن مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يُتوهم أنها قياسية[٩].

10 فأما التعليمية والبرهانية فقد تكلمنا فيها في «أنالوطيقا»؛ وقد تكلمنا في الجدلية والإمتحانية في مواضع أُخَر؛ وسنتكلم[١٠] الآن في قياسات المجاهدة[١١] والمراء.

= العبارة عن ذلك القول الذي هو الاسم الذي قيل قبل الشكل جملة: وأما اللحن فليس له علة، بل ينطق به الناطق جزافاً مثل. . . (بياض). واللحن يكون في القول إما عن زيادة حرف أو عن نقصان حرف أو عن تبديل حرف في نوع أو جنس أو في ظرف أو في تصريف أو في وجه أو في زمان أو في حال أو في اقتران؛ إلا أن هذا الرجل أيضاً قد قال فيما يتلو ما خططناه (خطيناه: م) عنه أن القدماء سموا اللحن والعجمة باسم العجمة، وكأن السولوقسموس الآن يسمى عجمة، إذ كانت العجمة تقال عليه وعلى العجمة الخاصة.

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيباً في نقله، إذ كان كل سولوقسموس عجمة، وليس كل عجمة سولوقسموس.

(٣) والعجمة (فوق).

(٤) فالمبرهنون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون (فوق).

(٥) والجدليون هم الذين يقيسون مراراً ذائعة (فوق).

(٦) مشهورة (ـ ب).

(٧) والممتحنون هم الذين يقيسون (فوق).

(٨) والمحاربون هم الذين يقيسون (فوق).

(٩) أنهم قائسون (فوق).

(١٠) ونحن الآن متكلمون (فوق).

(١١) المعاندة، المقاومة (فوق).

- ٣ -

[الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي]

فلنضع أولاً، كم الأسباب التي من قِبَلها يُظن بهؤلاء أنهم منازعون ممارون[١٢] ـ وهذه خمسة، وهي: التبكيت؛ والكذب؛ وضعف[١٣] الرأي؛ 15 والعجمة؛ والخامس أن تصير مخاطبة إلى الهذر والهتار، وهذا هو أن يضطره اضطراراً شديداً إلى تكرير القول الواحد بعينه.

نقل قديم

165b- فجنس الكلام الذي من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلاّ من خاصة أوائل ذلك العلم المستفاد، لا من[١٤] حاصل جواب المجيب فيه؛ ولذلك يجب[١٥] التقليد[١٦] على المتعلم، وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر[١٧] محمود مناقضٍ للقول[١٨]، وجنس كلام الإمتحان

---

(١٢) مجاهدون (فوق).

(١٣) وخلاف (وملاو: ب) الرأي المشهور والتعجب (فوق).

(١٤) ومن (فوق).

(١٥) يجب على طالب البرهان أن يقرّ بأوائل الأشياء التي كان منها البرهان لأنها مقر بها ضرورية.

(١٦) التصديق (فوق).

(١٧) رأي (فوق).

(١٨) أوائل الجدل من الآراء المحمودة المناقضة لقول المجادل (الخصم فوق).

5 والاختبار لا يكون إلا من الأشياء المظنونة عند المجيب واللاتي يضطر إلى علمها من أراد إيجاد الحكمة كالذي فصلنا وجرّبنا في غير هذا الكتاب، وجنس كلام المماحكة لا يكون إلا من أشياء محمودة في ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر[١٩] من أنها كذلك فيما ظهر منها. وقد
10 تكلمنا في كتاب «أنالوطيقا»، ـ وهو الكتاب الثالث من كتبنا ـ في جنس كلام التعليم البرهاني، وتكلمنا أيضاً في جنس كلام الجدل والإمتحان قبل هذا الكتاب، وهو الكتاب الرابع: «أفودقطيقي»، فأما جنس كلام المماحكة[٢٠] والمنازعة فنحن متكلمون فيه في كتابنا هذا، وهو الخامس.

(١٩) إلا أنها كذلك في ظاهر الأمر (فوق).
(٢٠) المشاغبة (فوق).



- ٣ -

[الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي]

فلنضع أوّلاً الجهات التي يستعملها هؤلاء الذين يشغبون[٢١] ويماحكون بكلامهم وهي خمسةٌ عدداً: أوّلها التبكيت[٢٢]، والثانية الكذب، والثالثة ضعف الفهم[٢٣] لما يدخله من شكوك[٢٤]، والرابعة العجومة[٢٥]، 15 والخامسة الهذر والهتار ـ وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشُّبَه والتمويه لا بالحقيقة. فغايتهم أوّلاً أن يكونوا[٢٦] مبكِّتين في ظاهر أمرهم؛ وثانياً أن يروا أن المتكلِّم كاذب وأن يروا الكذب؛ وثالثاً أن يضعفوا الفهم ويقودوا[٢٧] إلى الشك وقلة اليقين؛ ورابعاً أن يضطرّوا 20 المتكلِّم إلى العجمة بحرفٍ يأتون به فيبقى المجيب فيه مستعجماً عنه؛ وخامساً تكرير الكلام بالهذر والهتار.

---

(٢١) ويمحى (+ م).

(٢٢) المباكتة (فوق).

(٢٣) يعني أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتعلم من الشكوك.

(٢٤) يدخل عليه من الشكوك (فوق).

(٢٥) الإستعجام: (فوق).

(٢٦) أن يروا أنهم قد بكتوا.

(٢٧) ويسوقوا (فوق).



ـ ٤ ـ

[التبكيتات في القول وخارج القول]

[التبكيتات التي في القول]

وأنواع التبكيت[١] على جهتين: منها ما يكون بالكلمة، ومنها ما يكون خارجاً من الكلمة، فاللاتي

(٣٣٠/ب)

نقل يحيى بن عدي

بل[٢] يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا[٣] أنهم يبكتون. وأما الثانية فأن يثبتوا شيئاً كاذباً. وأما الثالثة فأن يسوقوا إلى 20 ضعف اليقين. وأما الرابعة فأن يعملوا[٤] سولوقيسا، والسولوقسموس هو أن يصير بالمجيب بالكلمة[٥] إلى أن يُلفَظ بلفظٍ مجهول. وأما الأخيرة فأن يقول واحداً بعينه مرات كثيرة.

(١) نقل ثانٍ: وأنواع المباكتة نوعان: منها من الكلمة، ومنها من خارج الكلمة؛ والأشياء التي. . .

(٢) لكن (فوق).

(٣) يحسبوا (فوق).

(٤) يفعلوا (فوق).

(٥) بالقول (فوق).



ـ ٤ ـ

[التبكيتات في القول وخارج القول]

[التبكيتات التي في القول]

25 وأنحاء التبكيت نحوان: أما هذا فمن القول، فأما هذا فخارج عن القول. وهذه التي تحدث الوهم من القول واللفظ هي في العدد ستة ـ وهذه هي: اتفاق الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم، وشكل اللفظة، ومصداق هذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شيء آخر في الأسماء والكَلِم والذي هو هكذا يدل على واحد بعينه.

30 أما الأقاويل اللواتي من اتفاق الاسم فهي كهذه: مثال ذلك الذين يتعلّمون هؤلاء الذين يعلّمون. وذلك أن النحويين يتعلّمون اللواتي يتحدّث بهنّ من الأفواه. وذلك أن «يتعلّموا» هي اتفاق اسم، لأن: يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم، ولأن يقيس العلم. وأيضاً أن الشرور خيرات هذه اللواتي 35 تجب خيرات، والشرور تجب. وذلك أن التي تجب مُثناة: الضرورية التي تعرض كثيراً في الشرور (فإنه موجود شرٌ ما ضروري)، والخيرات نقول إنها 166- واجبة. وأيضاً أنه بعينه قاعدٌ وقائمٌ معاً، ومريض وصحيح. وذلك أن الذي كان قائماً قام، والذي كان صحيحاً صح، وكان قائماً الذي هو قاعد، وكان صحيحاً الذي هو مريض. وذلك أن المريض أي شيء[٦] كان أن يفعل أو أن ينفعل ليس يدل على واحد، لكن حيناً على الذي هو مريض، وحيناً على

---

(٦) منهما (فوق).



الذي مرض قبلُ لكن كان صحيحاً الذي هو مريض، والذي كان مريضاً أيضاً
5 هو صحيح ليس هو مريضاً[٧]، لكن الذي كان مريضاً، لا[٨] الآن، لكن قبلُ.

نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

فإما أن يفعلوا هذه الأشياء، أو إن لم يفعلوها يُظَنّ بهم[٩] أنهم قد فعلوا واحداً منها. وذلك أن أكثر ما يؤثرون[١٠] أن يُظَنّ بهم أنهم قد بكّتوا، وثانياً[١١] أن يظهروا كذبَ قولٍ ما. وثالثاً[١٢] أن يصيروا بالمخاطب إلى
20 خلاف الرأي[١٣] المشهور. ورابعاً[١٤] أن يستعجموا[١٥]؛ والعجمة هي أن يجعل المجيب من قِبَل اللغة أعجميّ اللفظ. والآخر هو أن يكون القول الواحد بعينه مراراً كثيرة. وأنحاء التبكيت هما نحوان: أحدهما من القول[١٦]،
25 والآخر خارجاً عن القول[١٧]. وأقسام النحو الكائن عن القول[١٦] التي عنها تكون الشبهة[١٨] عددها ستة، وهي هذه: أحدها الإتفاق في الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم[١٩]، وشكل القول. وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس. وهذا يكون إذا أخذ شيئاً ما أخذاً مختلفاً وواحداً[٢٠] بعينه في الأسماء والكَلِم فلم تكن دلالته واحدة بعينها ـ.

---

(٧) مريض (م).
(٨) ليس (فوق) (ـ ب).
(٩) بهم (ـ ب).
(١٠) أوّل قصدهم (فوق).
(١١) والثاني (فوق).
(١٢) والثالث (فوق).
(١٣) ضعف الرأي (فوق).
(١٤) والرابع (فوق).
(١٥) أي أنهم يثبتون أن مكلّمهم هو ذا تجري أقاويله على خلاف ما استعملت اللغة تلك الأقاويل (فوق).
(١٦) في اللفظ (فوق).
(١٧) اللفظ (فوق).
(١٨) الاشتباه (فوق).
(١٩) من «التعجيم» ـ الذي هو الشكل والنقط؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكلة الواحدة أو بشكلات مختلفة.
(٢٠) وواحدٌ (م).



30 والمثال على الألفاظ التي هي أسماء متفقة[٢١] هو كقولنا: «هؤلاء[٢٢] يتعلّمون»، «هؤلاء يعلّمون»[٢٣]. وذلك أن التي يلفظ بها هي التي يتعلمها النحويون، فإن لفظة «يتعلّمون» اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عند استعمال[٢٤] العلم ويدل على اقتباس العلم. وأيضاً أن الشرور خيرات،

35 والأمور الواجبة[٢٥] خيرات. والشرور تكون واجبة. وذلك أن الواجب يقال على جهتين: أحدهما الضروري الذي يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، ٣/أ لأن بعض الشرور ضروري. وقد نقول في الخيرات إنها واجبة[٢٦]. وأيضاً الشيء الواحد بعينه معاً: قاعداً وقائماً، ومريضاً وصحيحاً. وذلك أن الذي كان قائماً يقوم[٢٧] والذي كان صحيحاً هو صحيح، والقائم[٢٧] هو الذي

166- كان قاعداً، والصحيح هو الذي كان مريضاً، وذلك أن قولنا: «مريض»: فاعلاً كان أو منفعلاً، ليس يدل على شيء واحد، لكنه يدل أحياناً على الذي هو مريض، وأحياناً على الذي كان فيما مضى[٢٨] مريضاً، لكن المريض

5 والذي كان مريضاً هو الآن صحيح، والصحيح[٢٩] ليس هو المريض، بل الذي كان مريضاً، لا[٣٠] في هذا الوقت، لكن فيما سلف.

---

(٢١) مشتركة (فوق).

(٢٢) مثل هذا بعينه يعرض في لفظة «ماشي»، فإنه يقال على من هو ذا يمشي وعلى من شأنه أن يمشي. فأما لفظة «يتعلّمون» فإنما تكون حالها على «مازكن» في اليوناني.

(٢٣) ويعرفون (فوق).

(٢٤) إذا استعملت المعرفة.

(٢٥) الواجبات (فوق).

(٢٦) لفظة «واجب» مشتركة تدل على ما يوجبه الاصطلاح وعلى ما توجبه الطباع. وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة، وقد تكون عن الاصطلاح مثل عقوبات المجرمين.

(٢٧) قام قائم، والذي يقوم هو القاعد، والذي كان صحيحاً هو المريض.

(٢٨) أوّلاً.

(٢٩) وقد يصح، لا الذي هو مريض (فوق).

(٣٠) ليس الآن (فوق).

نقل قديم

25 مدخل الشبه[٣١] على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ[٣٢] بها ستةٌ عدداً: أولها اشتراك الأسماء[٣٣]؛ والثاني الشك[٣٤] في الكلام؛ والثالث تركيبه؛ والرابع تجزئته وقسمته؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط؛ والسادس صورة[٣٥] الكلام وشكله. وتحقيق ذلك أنّا نكرر الكلام والأسماء مراراً

30 بأعيانها فلا ندل بها على شيء واحد. فالكلام الذي من اشتراك الأسماء مثل قولك[٣٦] إن[٣٧] العلماء بالنحو يعلمون[٣٨] وإن الذي أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون[٣٨]. فالتعليم اسم مشترك يقع على الذي يتفهم هو ونفسه[٣٩] ويستنبط، وعلى الذي يستفيد ويتعلم من غيره. فأما فهمه والمعرفة به فذاك

35 استعمال العلم واتخاذه. وكقولك إن الضرر خير، والخير[٤٠] قد ينبغي أن يكون، فالضرر إذاً ينبغي أن يكون. وقولك «ينبغي» على جهتين: إحداهما[٤١] الواجب الذي يعرض كثيراً من فنون الضرر والشرور، فقد يكون شر باضطرار، والجهة الأخرى أن الخير ينبغي أن يكون غير مدافع. ونقول

---

(٣١) مداخل الشبهة (ب).

(٣٢) الألفاظ (فوق) (ـ ب).

(٣٣) مثال (وتحقيق: فوق) ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة، والأخرى في اشتراك اسم، مثال ذلك أن يقول: القتل واجب، والذي يجب ينبغي أن يفعل، فالقتل ينبغي أن يفعل. فالمقدمة القائلة: «القتل واجب» هي باشتراك الاسم، لأن الذي يجب فيه القتل إنما هو قتل القاتل، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب. أما المقدمة القائلة: «فالواجب ينبغي أن يفعل» فصادقة لا شك فيها.

(٣٤) المشاغبة في الكلام (فوق).

(٣٥) هيئة (فوق).

(٣٦) نقل ثانٍ: مثل قولك يتعلم للعلم، متعلمو النحو يتعلمون ما يتلى بالأفواه. وقولك: «يعملون» اسم مشترك يقع على الذي يفهم، ويدل إذا استعمل العلم، وعلى الذي يستفيد العلم.

(٣٧) إنما (ب).

(٣٨) يتعلمون (فوق).

(٣٩) من نفسه (فوق).

(٤٠) والذي ينبغي خير.

(٤١) أحديهما (م).



أيضاً في الشيء الذي بعينه إنه كان قاعداً وقائماً، وصحيحاً ومريضاً، والذي
16- كان قائماً(٤٢) «قام»، والذي كان صحيحاً(٤٣) «صحّ»؛ ولم يقم إلا القاعد،
ولم يصحّ إلا المريض. فأي شيء فعل المريض أو فعل به فليس يدل على
شيء واحد إلا أن يلحق بذلك شيء كان فعله إذا كان مريضاً أو إذا كان
صحيحاً أو إذا كان قائماً أو إذا كان قاعداً(٤٤). فالفعل من المريض يدل
أحياناً على فعل المريض اليوم، وأحياناً على فعل مريض كان مريضاً قبل
5 اليوم؛ ويسمّى صحيحاً متى(٤٥) نقه من مرضه، ويسمّى صحيحاً من ليس له
عهد بمرض. فهذا ومثله(٤٦) من اشتراك الأسماء.

نقل يحيـى بن عدي

٣١/ ب)

فأما من المراء فأمثال هذه ألا(٤٧) يريدون أن يأخذوا للمحارب،
وأترى الذي يعرف الإنسان يعرف. وذاك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على
الذي يعلم والذي يُعَلّم يَعْلم؛ وأترى الذي يبصر إنسان(٤٨) هذا يبصر وهو
10 يبصر عموداً، والعمود إذاً يبصر. وأترى الذي أنت قلت إنه موجود هذا هو
أنت، وقلت إن الحجر موجود؛ أنت إذن قلت إنك حجر. وأيضاً يوجد
الذي هو ساكت يتكلّم، وذلك أنها مثناة وهي أن الذي هو(٤٩) ساكت يتكلّم
وأنّ الذي هو قائل يسكت واللواتي يقلن.

15 والأنحاء التي من اتفاق الاسم ومن المِراء هي ثلاثة: أحدها متى دلّت
الكلمة أو الاسم بالحقيقة على كثيرين ـ مثال ذلك: نسر، كلب. والآخر متى

---

(٤٢) قائم: (م). (٤٣) صحيح (م).
(٤٤) يقال: «صحيح» للذي كان مريضاً (مريض: م)، وصح، وللذي لم يمرض قط؛ ويقال قاعد للذي كان قائماً (قائم: م)، وللذي هو مقعد منذ أول عمره.
(٤٥) من (فوق).
(٤٦) وأمثاله (فوق). (٤٨) أتاه (فوق).
(٤٧) إلى (م). (٤٩) و (ب).

كنا معتادين أن نقول هكذا. والثالث متى كان إذا رُكِّب يدل على كثيرين؛ فإذا فصل على الاطلاق ـ مثال ذلك أن يعرف[٥٠] المكتوبات، وذلك أن كل
20 واحدٍ إن عرض يدل على واحد الذي يعرف، والمكتوبات. فأما إنباؤهما[٥١] فعلى كثيرين: إما أن المكتوبات لها علم[٥٢] وأما[٥٣] المكتوبات هن لآخر.

أما المراء واتفاق الاسم فهما من الأنحاء التي كهذه. فأما من التركيب فأمثال هذه ـ مثال ذلك أن يمكن الجالس[٥٤] أن يمشي، والذي لا يكتب أن يكتب. وذلك أنه ليس يدل على معنى واحدٍ بعينه إن قال إنسان إذا قسم[٥٥]
25 وإذا ركِّب[٥٦] إنه يمكن الجالس أن يمشي والذي لا يكتب أن يكتب. وهذا هكذا إن ركِّب إنسان الذي لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وإن لم يركَّب التي له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلَّم الآن المكتوبات إن كان يتعلَّم اللواتي[٥٧] تعلَّم،
30 وأيضاً[٥٨] الذي يمكنه أن يأتي بواحدة فقط يمكنه أن يأتي بكثيرة.

فأما من القسمة فالخمسة هي أثنان وثلاثة، أفراد وأزواج، والأكثر
35 مساوٍ ـ ومثل هذا. وأيضاً إن في القول إذا قسِّم وركِّب مش[٥٩] في كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه ـ مثال ذلك لِمَ[٦٠] أنا لك جُعِلت[٦١] عبداً وأنت حر،

نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

فأما التي من المراء فتكون على هذا النحو: «يريدون للمقاوم لي

---

(٥٠) يعلم (فوق).
(٥١) كلامهما (فوق)؛ أنبأهما (+ هامش ب).
(٥٢) معرفة (فوق).
(٥٣) أن(فوق).
(٥٤) الذي هو جالس (فوق).
(٥٥) فصل (فوق).
(٥٦) فصل (فوق) (ـ ب).
(٥٧) تعرف (فوق).
(٥٨) فأيضاً (ب).
(٥٩) كلام عاميّ، صوابه: ليس (هامش ب).
(٦٠) لِم (م).
(٦١) صرت (فوق).

يأخذون». و: «أترى الذي يعلمه الإنسان فذاك يعلم» ـ وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دألا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم. و: «أترى الذي يبصره[٦٢] الإنسان فذاك يبصر»[٦٣]؟ و«هو يبصر[٦٤] العمود»؛ «فالعمودُ إذن يبصر». و: «أترى الذي قلت إنه موجود أنت هو الموجود[٦٥]؛ وأنت قلت إن الحجر موجود؛ فأنت إذن قلت إنك حجر». وأيضاً القول بأن «الساكت يتكلم»، يفهم منه معنيان: أحدهما أن الساكت يتكلم، والآخر[٦٦] أن المتكلم يسكت. وهذه[٦٧] هي الأشياء التي يتكلم بها. 10

فالأنحاء التي تكون من اتفاق[٦٨] الاسم والمراء ثلاثة: أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معانٍ كثيرة ـ مثال ذلك: النسر والكلب. والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة. والثالث عندما يكون القول إذا رُكّب دل على كثير[٦٩]، وإذا فُصِّل دل على واحد، مثال ذلك قولنا: معرفة[٧٠] الكتابة. وذلك أن كل واحدة من لفظتي الكتابة والمعرفة[٧١] قد عرض أنها تدل على واحد. فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر من واحد، لأنه يدلّ إما على أن الكتابة معرفة، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر. 15 20

٣٣٢/أ والمراء واشتراك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء. ـ وأما المواضع التي من التركيب فتكون على هذا النحو: مثال ذلك: قد يمكن الجالس أن يمشي، والذي لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب وإذا رُكِّب فقيل: الجالس يمكن أن يمشي، والذي لا يكتب أن 25

---

(٦٢) يراه (فوق).

(٦٣) فهو يرى (فوق).

(٦٤) يرى (فوق).

(٦٥) الذي يوجد (فوق).

(٦٦) يعني أن التي يسكت المتكلم عنها هي التي من شأنه أن يتكلم بها.

(٦٧) نسخة: وإنما يمسك عن الأشياء التى تقال.

(٦٨) اشتراك (فوق).

(٦٩) كثرة (فوق).

(٧٠) علم (فوق).

(٧١) العلم (فوق).

يكتب ـ واحدة بعينها. وكذلك يجري الأمر إذا رُكِّبت، مع أن الذي ليس يكتب يكتب. وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن
30 يكتب وإن لم يُركَّب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون[٧٢] يتعلم ما يعلم. وأيضاً الذي يمكنه أن يأتي بشيء واحد فقط يمكنه أن يأتي بأشياء كثيرة.

وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان[٧٣] وثلاثة، وأزواج وأفراد، وأن
35 الأكبر مساوٍ[٧٤]، وما يجري هذا المجرى. وأيضاً فإن القول إذا قُصِد به شيء فليس يُظَنّ به دائماً إذا فصّل وركّب أنه يدل على معنى واحدٍ بعينه، مثال ذلك أنا جاعل لك عبداً وأنت حر.

نقل قديم

والشك في الكلام كقولك: الشيء الذي يعرفه[٧٥] الإنسان هو يعرف، والإنسان يعرف الحجر، والحجر إذاً يعرف. فإن قولك: «يعرف» قد يقع على العارف وعلى المعروف. وأيضاً الشيء الذي يراه[٧٦] الإنسان هو يرى[٧٧]، والإنسان قد يَرى الأسطوانةُ فالأسطوانة إذن تَرَى[٧٨]. وأيضاً ما
10 قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك؛ والإنسان قال حجر؛ فهو إذن حجر. وأيضاً ما قلت فيه إنه قد نقول في نفسك إنك بمثل ما قلت فيه فقد تقول في

---

(٧٢) كان المفهوم أولاً مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شيء من الأشياء. وإن لم يكن له؛ فلما حذف من جملة القول معنى «يمكن» كان المفهوم بعد ذلك أن الذي لا يكتب يكتب والذي لا يعلم يعلم، فيلزم من المفهوم الأوّل والثاني أن يكون يتعلم ما يعلم، وهذا محال، بين به اختلاف المفهومين بإضافة: «يمكن» وحذفه، لأن الأوّل كان أنه يحسن الكتابة إلا أنه ليس يكتب الآن؛ والثاني أنه هو ذا يتعلم. فإن أخذا جميعاً شيئاً واحداً لزم أنه يتعلم ما يعلم.

(٧٣) اثنين (م).

(٧٤) مساوي (م).

(٧٥) يعرف (ب).

(٧٦) يبصره (فوق).

(٧٧) فذلك يبصر (فوق).

(٧٨) تبصر (فوق) (ـ ب).

الحجر إنه، فأنت حجر لا محالة. وأيضاً كقولك: هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم؟ - كان ذلك على جهتين: أحدهما على صمت المتكلم؛ والآخر على انقطاع[٧٩] الكلام.

15 وقد يكون أيضاً من اشتراك الأسماء والتشكيك[٨٠] ثلاثة[٨١] أنحاء: منها إذا كان الاسم والكلمة يدلان على الكثير بالحقيقة[٨٢] كقولك: عُقاب[٨٣]، كلب. فمنها[٨٤] إذا قلنا ما جرت عليه عادتنا. ومنها ما إذا كان مركَّباً مؤلفاً دل على الكثير، وإذا كان مفترقاً[٨٥] على غير تأليف دل على

20 مبسوط[٨٦] من الأمر مرسلٍ كقولك: علم الكتابة. فكل واحد من هذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت: «علم»، وإن قلت: «كتابة». فإذا اجتمعا دلا على الكثير، إما أن يكتب[٨٧] للكتابة علم، وإما أن الكتابة[٨٨] للكاتب. - فالتشكيل والاشتراك في الاسم إنما يكون من هذه

25 الأنحاء. وقد يكون من التركيب والتأليف أنحاء غيرها[٨٩] كقولك: قد يستطيع الجالس[٩٠] أن يمشي، ومن لا يكتب أن يكتب، فلا تكون دلالة

---

(٧٩) امتناع (فوق).

(٨٠) المشاغبة (فوق).

(٨١) ثلاث (م).

(٨٢) بالكثير على الحقيقة (ب).

(٨٣) شاهين (فوق).

(٨٤) ومنها (ب)؛ والتصحيح بجوارها بالأحمر (هامش ب).

(٨٥) منفرداً (فوق).

(٨٦) واحد (فوق).

(٨٧) يثبت (ب).

(٨٨) إذا قلنا أن للإنسان علم الكتابة فقد يجوز أن يكون معناه (معناك: م) أن للكتابة علماً (علم: م) أضفته إليها كقولك: الإنسان مال، فأوجبت ذلك العلم للإنسان أو تكون قلت أن للإنسان علم الكتابة، تعني أنه عالم بالكتابة.

(٨٩) غير هذه (فوق).

(٩٠) مثل قولك: قد يستطيع الجالس أن يمشي، فيجوز أن يقول: إنما عنينا أنه يمشي وهو قاعد؛ ويجوز أن يقول إن له أن يمشي بالقوّة. فكذلك في الكتابة، إلا أن الكلام في الكتابة أكثر تقسيماً (تقسيم: م)، لأنك تقول إنه يستطيع الذي لا يكتب أن يكتب، فيعني أن الذي لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب، أو يقول وهو قد يعلم =

هذين القولين بحالٍ واحدة إذا كان القول مؤلّفاً أو مفترقاً. وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دَلَلْتَ على أن له قوّة على الكتابة في الوقت الذي لا يكتب، وعلى تعليم الكتابة واستفادتها في الوقت الذي لا يعلم. ومما يشبه ذلك أن نقول: إن الذي يستطيع أن يأتي بشيء واحد قد يستطيع أن يأتي بالكثير. فهذه الأنحاء التي تكون من تأليف الكلام وتركيبه. 30

ونقول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة، أزواج وأفراد؛ ويقال الأكثر مساوٍ[٧٤] لمثل هذا العدد ولأكثر منه قليلاً. وليس ما فصِّل من الكلام ثم ألف كانت دلالته[٩١] واحدة وإن ظن به ذلك. وتقول: أنا صيَّرتُ الأحرار عبيداً. 35

نقل يحيى بن عدي

(٣٣٢/ب)

وأن من رجالٍ خمسين مائةً قتل الممدوحُ[٩٢] أَخيلوسُ.

-166b فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعل القول[٩٣] في الأقاويل دون[٩٤] الكتابة وما كتبوا من المكتوبات وفي الأشعار، مثال ذلك أن أفراداً قد يقوّمون لأوميروس لدى الذين يوبخونه على أنه قد[٩٥] قال شناعة أنها لا تقتل بالمطر فيحلونه بالتعجيم بأن يقولوا لا بالتثقيل؛ وفي رؤيا أغاممنن أن ليس زاوس نفسه قال: إنا نعطيه أن يأخذ المجد[٩٦]، لكنه إنما أمر الرؤيا أن تُعطِيَ. فهذه اللواتي كهذه هي من التعجيم. 5

= الكتابة، إلا أنه في ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه مستطيع إذا أراد أن يكتب؛ ونقول يستطيع الكتابة الذي لا يكتب أن يكتب ـ يعني الذي لا يحسن الكتابة أن يتعلمها فيكتب إذا تعلم.

(٧٤) مساوي (م).

(٩١) في كل حين دلالة.

(٩٢) المحمود، الماجد (فوق).

(٩٣) الكلمة (فوق).

(٩٤) ذوي الكتابة وكتبوا (م).

(٩٥) قد (ـ ب).

(٩٦) الحمد، المدح (فوق).

10 فأما اللواتي تعرض من شكل القول فمتى لم يفسر هو بعينه على هذا النحو ـ مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكراً والمتوسطات الأخَر من هذين، أو أيضاً الكيفيّ كمياً والكميّ كيفياً أو الفاعل(٩٧) المنفعل(٩٨) أو الموضوع الذي يفعل(٩٩) وهذه الأخر كما قسمت(١٠٠) أوّلاً(١٠١). وذلك أن 15 مثل هذا الشيء هو الذي ليس هو من اللواتي يفعلن، يدل بالقول(١٠٢) على أنه من اللواتي(١٠٣) تفعل شيئاً ـ مثال ذلك الذي هو صحيح(١٠٤) والذي يقطع(١٠٥) والذي ينقض(١٠٦) يبني تقال على مثل واحدٍ بعينه في شكل القول على أن ذاك يدل على كيفما وكيف هو موضوعاً. فأما هذا فعلى أنه يفعل شيئاً. وعلى هذا النحو بعينه في الآخر.

20 فالتبكيتات من القول هي أمثال هذه المواضع. ـ فأما التضليلات الخارجة عن(١٠٧) القول فأنواعها سبعة: أما الأوّل فمن الأعراض. وأما الثاني فأن يقال على الإطلاق(١٠٨) أولا على الإطلاق(١٠٩) ولكن في شيء، أو أين، أو متى، أو بالإضافة إلى شيء. والثالث(١١٠) الذي من الجهل 25 بالتبكيتات. والرابع الذي من التي تلزم. والخامس فأن يأخذ الذي من البدء. والسادس أن يضع لا كعِلّة كعلّة. والسابع أن يجعل(١١١) مسائل كثيرة مسألة واحدة.

---

(٩٧) الذي يفعل (فوق).
(٩٨) الذي ينفعل (فوق).
(٩٩) الفاعل (فوق).
(١٠٠) فصلت (فوق).
(١٠١) قبل (فوق) (ـ ب).
(١٠٢) قبل (فوق) (+ ب).
(١٠٣) الفاعلات (فوق).
(١٠٤) هو ذا يصح (فوق).
(١٠٥) وأن يقطع (فوق).
(١٠٦) وأن تنقض (فوق).
(١٠٧) من (فوق).
(١٠٨) مطلقاً (فوق).
(١٠٩) مطلقاً (فوق) (+ ب).
(١١٠) فالثالث (م).
(١١١) يصير (فوق).

- ٥ -

[التبكيتات التي خارج القول]

فأما التضليلات التي من العَرَض فهي متى أهل للأمر نفسه ما هو موجود للعَرَض على مثال واحد. وذلك أنه من قِبل

نقل عيسى بن زرعة

-166b- وأما من الخمسين[1] الرجل فقتل المحمودُ أخيلوس مائةً.

وأما الموضع الذي من التعجيم[2] فليس يسهل على المتكلِّم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة، بل هو فيما يكتب وفي الشعر خاصة[3]. مثال ذلك أن قوماً يسدّدون أوميروس عند اللائمين له كأنه قد قال منكراً عند

5 قوله: «ليس يعفن بالمطر»، ويحلون ذلك بالتعجيم بأن يجعلوا لفظة «ليس»

---

(١) نقل ثاوفيلا: والذي بقي من الخمسين رجلاً أخيلوس الخير.

(٢) من نقل ثاوفيلا: وأما في التعجيم فإن الذي يكون خارجاً عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدلي هيناً، بل في الكتب والمكتوبات ـ بمنزلة ما يعذره قوم لأميروس عند اللائمين له كأنه قال قولاً شنعاً أن إما تلك وليس يواتي للانحلال بالمطر، وذلك أنهم يحلّون هذه الشبهة بالتعجيم بأن يبدلوا لفظة «ليس لا» بلفظة حيث، أعني: «بحيث يواتي الانحلال بالمطر» ـ بإبدالهم التعجيم، إذا يكون أجود، أو وقدّموا به التعجيم الذي يكفله ولفظه مكتوب فلأن. . . (وردت هنا كلمتان غير واضحتين) ليس يحصل أيضاً شكلة مخففة لا وأما التي تكون عن التعجيم فهي أمثال هذه.

(٣) على أكثر الأمر (فوق).



10 مثقلة جداً. وكذلك ما في رؤيا أغا مَمنن من أن ليس زاوس هو الذي قال إنا نمنحه الحمد(٤) ليحصل له، بل إما(٥) أنه أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك.

فأمثال هذه الأشياء هي التي تكون عن التعجيم. والأشياء التي تعرض من شكل القول هي التي الواحد بعينه منها ليس يعبَّر(٦) عنه على جهة واحدة، مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث، أو بالذي ليس بمذكر ولا مؤنث، وبأن يوصف(٧) أيضاً ما من الكيفية(٨) بالكمية(٩) أو من الكمية(١٠) بالكيفية(١٠) أو الفاعل بأنه منفعل أو الموضوع(١٢) بأنه فاعل. وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها(١٣) بدءاً. وذلك أن ما يجري هذا المجرى يكون عندما
15 يوجد شيء ليس من الأشياء التي تفعل فيجعل القول الدالّ عليه كالدالّ على شيء من الأشياء الفاعلة بمنزلة(١٤) القول القائل الصحيح فإنه سببه في شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الداني، وإن كان ذلك إنما يدل على كيفٍ ما وكيف يضع الذي يفعل شيئاً ما. وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأُخَر.

20 فهذه هي التبكيتات التي في القول؛ ووجودها يكون من أمثال هذه المواضع. ـ وأنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة: فالأول المأخوذ من الأعراض. والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق، أو ليس على الإطلاق، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة. والثالث يكون من
٣٠/أ عدم(١٥) العلم بالتبكيت. والرابع الذي يكون من اللوازم. والخامس من
25 الأمور المأخوذة بدءاً. والسادس من وضع ما ليس بعلة على أنه علة، والسابع أن يجعل(١٦) السؤالات الكثيرة سؤالاً واحداً.

---

(٤) المجد (فوق).
(٥) إلا (فوق)؛ إلا (ب).
(٦) يفسر (فوق).
(٧) يجعل (فوق).
(٨) الكيفي (فوق).
(٩) كمياً (فوق).
(١٠) الكمي (فوق).
(١١) كيفياً (فوق).
(١٢) القابل (فوق).
(١٣) ما قسمها أوّلاً (فوق).
(١٤) مثال ذلك (فوق).
(١٥) الجمهل (فوق).
(١٦) يصير (فوق).

ـ ٥ ـ

[التبكيتات التي خارج القول]

فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأي شيء اتفق أمراً ما وعرضاً من الأعراض على مثالٍ واحد ومن قِبَلِ أنه

نقل قديم

ونقول إن الماجد أشلوس[١٧] من خمسين رجلاً مائة.

-166b- فأما النوع الذي يكون من جهة الإعراب وتعجيم النقط والعلامات فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس[١٨] بكتاب مقدّمات أهل المجادلة ولكنا سنبيّن منه شيئاً بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من أعاب أوميروس وخطّأه في قوله إن كذا وكذا ليس شانياً للمطر، فأجاب عنه

(١٧) إذا قلت على التفصيل إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً وقتل أيضاً مائة أن تجمع ذلك وتقول إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً مائة، فإنك إذا ألفت ذلك لم يمكن، وكذلك إذا قلت أنت عبد، أعني عبد الرقبة فإنك (وأنت: فوق) حر الأخلاق، فلا يجوز أن أقول إنك عبد حر.

(١٨) بنقل آخر: دون الكتاب، ولكنا قد نبينه بالكتاب والأشعار.

(١٩) أما الرؤيا فإنما عنى أن زوس أمر (بأن: + ب) يعطيه كذا وكذا، أي: هل أمر بهذا؟ أو يعني أن زوس أمر بهذا، أي أنه حتم، وهذا يجيء من طريق الاستفهام. فأما الذي من قبل التعجيم فنحو قولك: لا يعبث ولا يغيث (ولا: مكررة)، فإنه إنما يفرق بين هذين بالنقط والأوّل بالشكل.



5 أقوام فقالوا بوضع علامة في التعجيم على لفظة «ليس» فينقلها فتصير على جهة الاستفهام فيصح معناها. ويقولون في منام أغاممنن: ليس زوس[١٩] القائل يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول ـ ومثله يدخل التشبيه[٢٠] بسبب التعجيم والإعراب وهو منصرف غير ثابت[٢١].

10 فأما الأنحاء التي تكون من شكل الكلام فإنها أنحاء ثلاثة، لا مثل الكلمة إذ كانت بحالٍ واحدة ولم تتقسمها تلك الحال. فأصل الكلمة التي تصير المذكر مؤنثاً والمؤنث مذكراً أو تكون ما بين هذين فيوضع مكان واحد منهما، أو توضع[٢٢] الكمية مكان الكيفية أو الكيفية مكان الكمية، أو الفاعل مكان المفعول، أو المفعول مكان الفاعل، وسائر ذلك على[٢٣] مثل ما 15 قَسَّمنا وجزأنا أوّلاً. فكثيراً ما تكون الكلمة دليلاً على مفعول، ومخرجها يدل على فاعل ـ من ذلك أن القوى قد[٢٤] تدل على كيفيته[٢٥] ووصفه[٢٦]. وقولك: «يقطع»، «يبني» قد يدل على كيفية فعله ذلك. وكذلك يجري هذا القول في سائر الأشياء المشاكلة له.

20 والمباكتات التي تكون من الكلام فبهذه الجهات تكون، فأما أنواع

---

(٢٠) وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن الكلمة بعينها فتفسر على نحو واحدٍ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث، والمؤنث بالمذكر، والواسط يبين الذي ليس هو مذكراً ولا مؤنثاً (مذكر ولا مؤنث: م) بواحد منهما، يعني بواحد من المؤنث أو المذكر، أو بوضع الكمية مكان الكيفية.

(٢١) أما الذي في الكمية والكيفية فكقولك: كيف يباع كذا وكذا؟ فيقال: خمسة أرطال بدرهم ـ فقد أقام الكيفية مقام الكمية؛ وإنما أراد: كم يباع كذا وكذا؟ ـ فأما المفعول مقام الفاعل فمثل قولك: فلان يعشق فلان، فكأنه فاعل، وإنما العاشق مفعول فيه.

(٢٢) يضع (فوق) (ـ ب).

(٢٣) مع (ب).

(٢٤) قد (ـ ب).

(٢٥) كيفية (فوق).

(٢٦) وصفة (فوق).

المُضِلاَّت[٢٧] التي تكون خارجة من الكلام فهي سبعةٌ عدداً: الأوّل منها يكون بالعَرَض[٢٨]: والثاني ـ مرسلاً[٢٩] كان أو غير مرسل ـ، يكَون إما في شيء، وإما في مكان، وإما في زمان، وإما مضافاً إلى شيء. والثالث يكون من قلة العلم بالتبكيت[٣٠]. والرابع يكون من لواحق الكلام ومن وضع المقدّمات. والخامس يكون مستخرجاً[٣١] من أوّل المسألة. والسادس يكون بإثبات علة لا كعلة[٣٢]. والسابع أن يجعل المسائل الكثيرة مسألة واحدة

25

---

(٢٧) الأغاليط، المغالطات (فوق).

(٢٨) بالأعراض (فوق).

(٢٩) مرسل (م).

(٣٠) بالمباكتة (فوق).

(٣١) مستخرجاً (ـ ب).

(٣٢) الذي يضع ما ليس بسبب كأنه سبب (فوق).



ـ ٥ ـ

[التبكيتات التي خارج القول]

فالمضلاّت التي تكون من الأعراض هكذا تكون: أن تضع[٣٣] فيثبت معنى واحد

٣٣٢/ب) **نقل يحيى بن عدي**

30 إنه قد يعرض لواحدٍ بعينه أشياء كثيرة يجب ضرورةً أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات ـ مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسه، وذلك أنه إنسان؛ أو إن كان غير سقراط، وسقراط إنسان،
35 يقولون فليقرّ[٣٤] أنه غير إنسان، من قِبَلِ أنه يعرض للذي يقول إنه غيرٌ ـ أن يكون إنساناً.

وأما أن التي على الإطلاق أو في شيء تقال متكثرة لا بالحقيقة متى
167- كان يقال[٣٥] بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق ـ مثال ذلك إن كان الذي ليس بموجودٍ موجوداً مظنوناً[٣٦] فالذي ليس بموجود هو موجود. وذلك أنه ليس أن يكون شيئاً هو بعينه وأن يكون على الإطلاق. وأيضاً إن الذي هو موجود هو غير موجود و[٣٧] إن كان ليس موجوداً شيئاً من الموجودات

---

(٣٣) توضع (فوق).

(٣٤) فليعترف (فوق).

(٣٥) إذا قيل (فوق).

(٣٦) معتقداً (فوق).

(٣٧) و (ـ م).

5 ـ مثال ذلك إن كان ليس بإنسان، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئاً ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق، ويرى من قِبَلِ تقارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئاً وبين أن يكون على الإطلاق. وعلى هذا المثال بعينه من الذي في شيء وعلى الإطلاق أيضاً ـ مثال ذلك إن كان إذا كان[٣٨] كله أسود هو أبيض في أسنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثنيهما[٣٩]، أو أن هذه
10 المتضادات موجودة معاً، فهذه هكذا. وفي الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى، مثال ذلك أن كان[٤٠] إذا أخذ أن الزنجي أسود وأبيض في أسنانه يسأل هو أبيض. ففي هذه إذن هو أبيض، مِنْ قِبَلِ أنه يظن إذا تمم القائسُ السؤالَ أنه قال إنه أسود ولا أسود، فأما في الأفراد فيضلل كثيراً في جميع اللواتي
15 متى قيلت في شيء يظن أنه يلزم الذي[٤١] على الإطلاق أيضاً وفي جميع اللواتي لا يسهل أن ترى أيما منها يعطي بالحقيقة. وهذا يكون هكذا في هؤلاء اللواتي المتقابلات فيها على مثال واحد بعينه، وذلك أنه يظن إما أنهما اثنيهما[٤٢]، أو ولا الآخر أيضاً يعطي أن يكون محمولاً على الإطلاق
20 ـ مثال ذلك إن كان نصفه ذاك أسود وأما نصفه هذا فأبيض فأيّ هذين هو أبيض أم أسود ـ. وهؤلاء اللواتي من قِبَل أنه لم يحدِّد[٤٣]

نقل عيسى بن زرعة

30 قد يعرض للشيء الواحد بعينه أعراضٌ كثيرة، فليس[٤٤] من الاضطرار أن توجد جميع هذه لسائر المحمولات[٤٥] ـ مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فإنه يكون غير نفسه لأنه إنسان، أو إن قيل إن سقراط غير مخاطب، وسقراط إنسان، فيلزم الاعتراف بأنه غير الإنسان، لأنه قد عَرَضَ
35 أن يكون الذي يقال فيه إنه غيره هو إنسان. فأما التي تكون من قبل الحمل

---

(٣٨) إذا كان (ـ ب).
(٣٩) اثناهما (ب)؛ كليهما (فوق).
(٤٠) كان (ـ ب).
(٤١) معنى (فوق).
(٤٢) كليهما (فوق).
(٤٣) يحصل (فوق).
(٤٤) إلا أنه (فوق).
(٤٥) أو لما عليه يحمل (فوق).

على الإطلاق أو من جهة لا على التحقيق فهي أن يكون محمولاً على جزء
167- ما، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق ـ ومثال ذلك: ليكن[٤٦] ما ليس
بموجود يوجد مظنوناً[٤٧]، فيكون غير الموجود موجوداً، وذلك أن ليس
معنى أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحداً بعينه، أو يلزم
أيضاً أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئاً من هذه
الموجودات ـ مثل أن يكون ليس بإنسان. وذلك أنه ليس أن يكون الشيء غير
موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئاً واحداً بعينه؛ وقد يُظَنّ
5 ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشيء غير[٤٨]
موجود وأن يكون موجوداً على الإطلاق. وعلى هذا المثال أيضاً إذا كان
موجوداً في جزء فحمل على الإطلاق، مثل أنه إذا كان جميع الشيء أسود
وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وغير أبيض معاً، أو يكون هذان
10 الضدان موجودين[٤٩] معاً. وما جري[٥٠] هذا المجرى من النظر في بعض
الجزئيات يسهل على كل أحد، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن النوبيّ أسود وأنه
أبيض من قِبَل أسنانه يسأل عنه: هل هو أبيض؟ فهو إذاً من هذه الجهة
أبيض، ولهذه العلة يكون كالموهم عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قال بأنه
15 أسود ولا أسود. وكثيراً ما يضلّ بعض الناس في جميع الأمور التي إذا قيل
فيها إنها موجودة في شيء ما يظن أنه قد يلزم أن تكون موجودةً على
الإطلاق؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلّم[٥١] على الحقيقة. وذلك أنِ
هذه إنما توجد بهذه الحال في الأمور[٥٢] المتضادة التي على مثال واحد،
٣/أ) لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعاً محمولين على الشيء أو ألا يسلم أن
20 غيرهما محمولٌ عليه ـ مثال ذلك أنه إن كان شيء أحد نصفيه أبيض

---

(٤٦) أن يكون (فوق).
(٤٧) يرى أنه موجود (فوق).
(٤٨) غير (ـ م).
(٤٩) موجودات (م).
(٥٠) يحتمل أن ينقل هذا هكذا: وما جرى هذا المجرى من النظر يسهل على بعض الناس في كل الشيء.
(٥١) تعطي (فوق).
(٥٢) الأشياء (فوق).

والنصف[٥٣] الآخر منه أسود، فأي الاثنين هو: أسود أم أبيض؟ فأما المواضع الكائنة منْ قِبَلِ أن القياس لم يحدد ما هو حسن[٥٤]

نقل قديم

30 للشيء الذي فيها وللعارض لها وليس هي بالاضطرار[٥٥] لما تثبت له وحده، بل هي لآخرين[٥٦] معه ـ ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس سوى الإنسان فهو إذن سوى[٥٧] نفسه لأنه إنسان، وإن[٥٨] كان آخر غير سقراطيس. وسقراطيس إنسان، فالإنسان إذن غير الإنسان[٥٩]، لأنه عندما

35 قال: سقراطيس إنسان، عرض من ذلك ما أضلَّ معنى الإنسان. فهذه الطرائق المُضِلَّات مما يعرض من المقدّمات والمضلات التي تكون بقولٍ مرسل قد تكون مرة على غير تحقيق، فإنها مستفاض على الكثير؛ وهكذا إذا

-167a- كان الذي يقال بالجزء مُتأَوَّلاً على الكثير بقولٍ مُرْسل كقولك إن كان ما ليس بموجودٍ متوهماً كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجوداً[٦٠] كأنه موجود، وليس يستوي[٦١] أن يكون[٦٢] الشيء بالحقيقة وألا يكون، إلا[٦٣] بقول مرسل[٦٤]. ومن ذلك[٦٥] أن تقول أيضاً إن الذي هو موجود ليس بموجود،

---

(٥٣) النصف (ـ ب).

(٥٤) حسناً (م).

(٥٥) يجب (فوق).

(٥٦) لأشياء كثيرة (فوق).

(٥٧) وإن كان سقراطيس آخر (آخراً: م) غير.

(٥٨) أو إن (فوق).

(٥٩) في نسخة لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان.

(٦٠) موجود (م).

(٦١) لانه ليس يستوي (فوق).

(٦٢) نقل ثانٍ: أن يكون الشيء وأن يكون مرسلاً (مرسل: م) أظنه: وألا يكون مرسلاً (مرسل: م).

(٦٣) إلا (ـ ب).

(٦٤) أظنه بقول مرسل (فوق).

(٦٥) وبنقل آخر: وأيضاً إن الذي هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشيء وألا يكون مرسلاً (مرسل: م) =

إذ من الأشياء شيء ليس كذلك: كقولك ليس إنسان. وليس يستوي(٦٦) أن يكون الشيء موجوداً بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول، فقد يرى ما
5 كان مثل هذا القول في مقاربة الكلام أن الاختلاف فيه قليل، وكذلك فيما يثبت وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول. وعلى هذا النحو يكون الضرب الثاني من المضلات خارجاً من الكلام ـ مرسلاً كان أو غير مرسل ـ إما في شيء، وإما في مكان، وإما في زمان، وإما مضافاً(٦٧) إلى شيء ـ كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض في أسنانه فقد يكون
10 إذن أبيض وغير أبيض، وهذا يكون في الأمرين من جهة المكان ومن أجل أن الأضداد فيه معاً. وما كان بهذا النحو فمعرفته يسيرة على كل أحد في طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشياً أبيض الأسنان؛ فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فترى أنك قد صِرت(٦٨) إلى حملنا(٦٩) بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسود وغير أسود بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسألتك إياه. فأما طائفة من
15 الناس فقد نَعَتْ(٧٠) هذا المذهب عليهم كثيراً، وذلك إذا قيل منه في شيء إنه سواء بأنه لم يلحقه ما قيل فيه بالقول المرسل(٧١): وكذلك ليس كل ما ليس بيسير المعرفة لا يعلم من الأشياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت، وإنما يكون هذا النحو في الأشياء التي يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن التئاماً كليهما ألا يكون حقاً ولا في واحد منهما كقولك: إن كان نصف
20 الشيء أبيض ونصفه أسود فبأيهما تنعته: بالأبيض أو بالأسود؟ فأما الذين يضللون وهم لا يحدون ما القياس(٧٢).

= ـ ومرسل في معنى مطلق ـ ولكنه يرى لمقاربة الكلام وقلة الاختلاف ما بين أن يكون الشيء وأن يكون مرسلاً (مرسل: م).

(٦٦) بسواء (فوق).

(٦٧) مضاف (م).

(٦٨) قد صرت (ـ م).

(٦٩) خذ لنا (فوق).

(٧٠) نعيا (م).

(٧١) مرسلاً (فوق).

(٧٢) المقياس (فوق).

ما هو القياس؟ أو ما التبكيت؟فإنهن يكنّ من عدم العلة. وذلك أن التبكيت هو مناقضة شيء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم، ولا
25 للمقرون في الاسم بل له بعينه من هؤلاء اللواتي أعطين من الاضطرار من حيث لا يلقب مع الذي في الابتداء وفيه بعينه وهو[٧٣] وكذلك بعينه وفي زمن واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب في شيء. وأفراد قد يظنون أنهم يبكتون إذا أخلّوا[٧٤] بشيء[٧٥] من هؤلاء اللواتي وصفن ـ مثال ذلك أنه
30 بعينه ضعف وليس بضعف، وذلك أن الاثنين إما للواحد فهما ضعف، فأما للثلاثة فليسا بضعف؛ فإن كان هو بعينه لشيء بعينه ضعفاً ولا ضعفاً، إلا أنه ليس في شيء بعينه، لكنه أما في الطول فضعف، فأما في العرْض فليس بضعف. أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي شيء واحد بعينه وكذلك بعينه إلا
35 أنه ليس معاً، فلا تبكيت يرى[٧٦] قد يوقع[٧٧] إنسان[٧٨] هذا إلى هؤلاء اللواتي من الكلمة.

فأما هؤلاء اللواتي من أخذ[٧٩] التي في البدء، فإنها تكون بحسب[٨٠] ما يمكن أن يصادر على التي في البدء، ويرون[٨١] أنهم يبكتون[٨٢] مِنْ قِبَلِ أنهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير.

-167b- فأما التبكيت من التي تلزم فمن قِبَل أنه يظن أن اللزوم ينعكس، وذلك أنه إذا كان هذا موجوداً يجب ضرورة أن يكون هذا، وإذا كان موجوداً يظن أن الآخر يكون من الاضطرار. ومن هنالك تكون الضلالة[٨٣]، فالرأي من

---

(٧٣) وعنده (فوق).
(٧٤) نقضوا (فوق).
(٧٥) شيئاً (فوق).
(٧٦) يظن (فوق) (ـ ب).
(٧٧) يدفع (ب)؛ شبها (فوق) (ـ ب)؛ يظن (فوق) (+ ب).
(٧٨) شبها (فوق) (+ ب).
(٧٩) إن حد (فوق).
(٨٠) بقدر (فوق).
(٨١) يظنون (فوق).
(٨٢) يوبخون (فوق).
(٨٣) الخدعة (فوق).

5 الحسّ في كل حين، وذلك أن مراراً كثيرة يظن المرار عسلاً من قِبَلِ أن اللون الأحمر لازم للعسل؛ ويعرض للأرض أن تكون نَدِيّة إذا مطرت، فيظن إذا كانت نديّة أنها[٨٤] مطرت. وهذا ليس هو واجباً ضرورة. ففي البلاغة البراهين التي هي كالعلامات إنما هي من اللواتي يلزمن، وذلك أنهم إذا

10 أرادوا أن يبرهنوا أنه زانٍ إنما يأخذون الذي يلزم وهو أنه متزين أو أنه يطوف بالليل. وكثيرون أما هؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

ولا ما هو التبكيت، فإن الكذب[٨٥] يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص. فأما التبكيت فهو مناقضة شيء واحدٍ بعينه لا في الاسم، بل في المعنى والاسم؛ ولا يكون ذلك في شيء مما أسبق منه، بل في الاسم

25 نفسه[٨٦] ومن الموضوع بعينه من الاضطرار من غير أن يكون، سيما[٨٧] للذي قيل أوّلاً وفي شيء واحد بعينه وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمانٍ واحد بعينه. والكذب يكون في الشيء على هذا النحو بعينه. ولإغفال بعض الناس شيئاً من هذه المعاني المذكورة قد يظن أنهم قد[٨٨] بكتوا ـ مثال ذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يكون ضِعْفاً وليس

30 بضعف، وذلك أن الاثنين: أما بالإضافة إلى الواحد فهما ضِعْف، وأما بالإضافة إلى الثلاثة فليسا بضعف، أو أن يكون الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه ضعفاً وليس بضعف، إلا أن ذلك ليس من جهةٍ واحدة بعينها، وذلك أنه يكون أما من جهة الطول فضعف، وأما بحسب العَرْض فليس بضعف، أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي واحد بعينه معنى ومن جهة

35 واحدة، إلا أن ذلك ليس في زمانٍ واحد بعينه، ولذلك يكون التبكيت

---

(٨٤) أندية نها (ب).

(٨٥) نسخة: فإنها تكون عن نقصان علة ما يدخلها (فوق).

(٨٦) بعينه (فوق).

(٨٧) سما (م). (٨٨) قد (ـ ب).

(٣٣٥/أ) مظنوناً. وللإنسان أن يدفع هذا الموضع إلى التي من القول.

فأما المواضع التي تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهي على هذا النحو، وذاك بأن يسأل ما أمكن عن التي في أول الأمر؛ وإنما يظن[٨٩] أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذي هو واحد بعينه والمخالف[٩٠].

-167b- وأما التبكيت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس، حتى إنه إذا كان هذا موجوداً فمن الاضطرار أن يوجد ذاك. وإذا كان ذاك موجوداً، يظن أن الآخر يكون موجوداً من الاضطرار. ومن هذا الموضع تقع الضلالة في الاعتقاد[٩١] دائماً من قِبَل الحس، وذلك أنّا كثيراً ما
5 نظن بالمرار أنه عسل للزوم اللون الأحمر للعسل. وقد يعرض للأرض أن تندي إذا مطرت، فإن كانت ندّية توهمنا أنها قد مطرت، وهذا ليس واجباً ضرورةً. والبراهين الخُطْبية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم؛ وذلك
10 أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلاناً زانٍ أخذوا الشيء اللازم وهو أنه متزين، أو أنه يطوف بالليل. وقد توجد لكثيرين، والمحمول

نقل قديم

وأما[٩٢] المباكتة فإنما يكون ذلك منهم لمكان[٩٣] النقص في الكلام، وذلك أن نفس التضليل إنما هو انطيفاسيس، أي مناقضة الشيء بعينه المفرد
25 الذي ليس باسم، بل هو غير مسمى باسم، بمواطأة مقرون إلى اسم شيء غيره فيتناقض ذلك الشيء بعينه بالأشياء التي يؤتى بها بالاضطرار، ولا يعد معه ما كان في الابتداء، بل يكون بحال واحدة وإلى شيء واحد، كالذي كان

---

(٨٩) يظنون (فوق).
(٩٠) والذي ليس كذلك (فوق).
(٩١) فيما يعتقد (فوق).
(٩٢) فأما (فوق).
(٩٣) لعدم المعرفة بالسبب والمباكتة (فوق).

في زمان واحدٍ. وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشيء. فبعض[٩٤] الناس إذا نقضوا شيئاً من هذه التي ذكرنا كانوا كالمبطلين، كقولك: إن الشيء بعينه ضعف وغير ضعف، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما
30 بضعف الثلاثة، وكقولك إن الشيء نفسه ضعف نفسه وغير ضعف، لا من جهة واحدة: فيكون[٩٥] من جهة الطول ضعفاً، وليس ضعفاً من جهة العَرْض، أو يكون ضعفاً من جهة واحدة ونحو واحد، لأن[٩٦] ذلك ليس
35 معاً[٩٧]، من أجل ذلك يتخيّل أنه من الكلام تضليل[٩٨]. وقد يجوز أن نضع هذا النحو مع الأنحاء التي قلنا إنها تكون من نقض الكلام.

فأما[٩٩] الضروب التي تكون من المأخوذ في بدء الكلام فقد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيها افتتاح المسألة. وبذلك القدر من الكلام يرى أنها مضلّلة مبكتة للذي لا[١٠٠] يجد سبيلاً إلى مقدمة للفصل[١٠١] بين الشيء من غيره.

167b- فأما[١٠٢] التبكيت الذي يكون من لواحق الكلام فإنما يكون للذي يظن

---

(٩٤) بنقل آخر: وبعض الناس إذا نقضوا شيئاً مما قيل هم يرون أنهم قد بكتوا مثل قولك: للشيء بعينه ضعف وغير ضعف، ولكن على جهة واحدة.

(٩٥) ولكنه (فوق). (٩٦) أظن: إلا أن (فوق).

(٩٧) بنقل آخر: ولكن ليس معاً (فوق).

(٩٨) مغالطة (فوق).

(٩٩) بنقل آخر: فأما الذي يكون مما أخذ في ابتداء الكلام فقد يكون في الأنحاء التي تستطاع أن تسأل.

(١٠٠) بالهامش: لم (حاشية ب).

(١٠١) للفرق (فوق).

(١٠٢) فأما المباكتة التي يكون منها مما يلحق من الظن فإنما يكون من أن الذي يلحق قد يرجع، مثل قولك إن متى كان هذا فمن الاضطرار أن يكون هذا؛ وإذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطرار. ومن هناك الضلالات التي تكون من قِبَل الوهم إنما تكون في كل حين من الحس. فقد يظن بالمرة مراراً أنها عسل للذي في العسل من الصفرة.

المتكلِّم أنه قد أقلب لاحقة الكلام، كقولك إنه متى كان هذا باضطرار فقد يظن بغيره أنه[١٠٣] يكون كذلك باضطرار من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قِبَل الحس، فقد يظن[١٠٤] بالمِرَّة أنها عَسَل لمكان الصُّفْرة التي في لونها. وقد يعرض للأرض أن تبتل بعد المطر، فمتى كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر، وليس ذلك باضطرار. وكذلك برهان أصحاب الهذر[١٠٥] إنما يثبتونه من قبل العلامات التوابع، لأنهم إذا أرادوا أن يثبتوا على إنسان أنه زانٍ أخذوا برهان ذلك مما يلحق بذلك الإنسان، فيقولون إنه متصنّع بالزينة، أو أنه لا يزال يرى بالليل متردّداً، وقد يكون هذا في الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت

نقل يحيى بن عدي

(٣٣٥/ب)

فموجودة لهم، وأما التي تحمل فليست موجودة. ـ وعلى هذا المثال بعينه وفي هذه القياسات ـ مثال ذلك القول الذي لماليسوس أن الكل لا ابتداء له، لما أخذ أن الكل ليس بمكوّن (وذلك أنه لا يتكوّن شيء مما ليس بموجود)، فإن الذي يتكوّن إنما يتكوّن من ابتداء. فإن كان كل ما لا يتكوّن لا مبدأ له، فإذن هو[١٠٦] غير متناهٍ. وليس يجب ضرورة أن يعرض هذا: وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكوّن له مبدأ، فكل ما له مبدأ يتكوّن؛ كما أنه ليس إن كان المحموم حاراً، فالحارّ من الاضطرار محموم.

فأما اللواتي من لا علة[١٠٧] كعلة فهو متى استزيد فأخذ غير العلة بمنزلة ذاك إذا كان التوبيخ، وإنما يعرض مثل هذا في القياسات المؤدّية إلى ما لا يمكن. وذلك أنا في هذه يجب ضرورةً أن نرفع شيئاً من الموضوعات إن عدّ في السؤالات الضرورية، لذا الذي[١٠٨] يعرض للذي لا يمكن يظن

---

(١٠٣) أنه (ـ ب).

(١٠٤) ظن (ب).

(١٠٥) الريطوريقي (فوق).

(١٠٦) فهو إذن (فوق).

(١٠٧) غير علة (فوق).

(١٠٨) يعرض (فوق).

مراراً كثيرة أن التبكيت من هذا يكون ـ مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا واحداً بعينه. وذلك أنه إن كان ضدّ الكون هو الفساد، يكون ضدَّ فسادٍ ما
30 كونٌ ما؛ والموت وفسادٌ ما ضدّان للحياة، فالحياة إذن كون وإنعاش هو أن يكون. وهذا غير ممكن. فليس إذاً النفس والحياة[١٠٩] شيئاً واحداً بعينه فإنها ليست مقترنة[١١٠] وذلك أنه يعرض للذي لا يمكن[١١١] وإن لم يقل إنسان أن النفس والحياة واحد بعينه[١١٢]، بل [١١٣] إن الحياة ضدّ الموت الذي هو فساد فقط، والفساد للكون. أما أمثال هؤلاء الأقاويل[١١٤] فليست غير مقترنة[١١٥]. فأما نحو[١١٦] الذي[١١٧] قدم فوضع، فهي غير مقترنة[١١٨]
35 وإنما تضلل أمثالُ هذه السائلين مراراً كثيرة ليس باليسير.

فالأقاويل[١١٩] التي من التي تلزم ومن التي لا علة هي أمثال هذه. وأما التي[١٢٠] من أن تجعل مسألتين مسألة واحدة فمتى ذهل عن أنها كثيرة وأعطى الجواب على أنه واحد أما في أوحاد[١٢١].

نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة، وكذلك تكون الحال في الأمور القياسية ـ مثال[١٢٢]

---

(١٠٩) هي والحياة بعينها (نفسها: ب) (فوق).

(١١٠) مؤلفة (فوق) (ـ ب). (١١١) المحال (فوق) (ـ ب).

(١١٢) جملة: «فإنها ليست... بعينه» (ـ ب).

(١١٣) لكن (فوق).

(١١٤) الكليات فليس (فليست: ب) (فوق).

(١١٥) مؤلفات (فوق).

(١١٦) لدى (فوق). (١١٧) لدى (فوق) (+ ب).

(١١٨) مؤلفة (ـ ب) (فوق)؛ مؤلفات (م) (فوق).

(١١٩) فالكليات اللواتي (فوق).

(١٢٠) اللواتي (فوق). (١٢١) أفراد (فوق).

(١٢٢) نقل ثاوفيلا: قول مالسس فإنه قال إن الكل غير متناه، لأن الكل ليس بذي بدء وليس يتكوّن شيء عما ليس بموجود، والذي يتكوّن يكون عن ابتداء؛ فإن كان =

ذلك قول مالِسُّس إن الكل لا مبدأ له، عند أخذه أن الكل غير مكوّن، 15 والكائن يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكوّن شيء مما ليس بموجود)، والكائن إنما يكون عن مبدأ. فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له، فإذن ولا نهاية له. وليس يلزم هذا من الاضطرار. وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائنٌ. كما لا يلزم إن كان كل محموم يكون 20 حاراً، أن يكون كل حارّ من الاضطرار محموماً.

فأما المواضع التي تكون من وضع(١٢٣) العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة ـ وقد يعرض مثل ذلك في القياسات(١٢٤) السائقة إلى المحال. وذلك(١٢٥) أنّا قد نضطر في هذه إلى رفع شيء من التي 25 وضعت؛ فإن كان واحداً وعدد في جملة ما يسأل عنه من الاضطرار في لزوم ما يعرض. وكثيراً ما لا يمكن أن يظن التبكيت يكون من هذا ـ مثال(١٢٦)

= الكل غير مكوّن لما كان له مبدأ، فهو إذن بغير نهاية (جملة: غير واضحة في المخطوط (م) وقد أثبتها بدوي).

(١٢٣) من وضع (ـ ب).

(١٢٤) المقاييس (فوق).

(١٢٥) من نقل ثاوفيلا: وذلك أنّا نضطر في هذه إلى إبطال شيء من الأمور الموضوعة إن كان معدوداً في المسائل الاضطرارية، فالتبكيت يكون مراراً كثيرة خارجاً من هذه الأمور نحو أن يعرض محال أو يظن ذلك.

نقل متى: وفي هذه المقاييس السائقة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يوقع شيئاً من هذه القضايا الموضوعة المعطاة، وذلك الشيء الذي ليس متبعاً له معدوداً منه وعلة.

(١٢٦) نقل ثاوفيلا: مثال ذلك أن النفس غير موجودة وإن كان الحي موجوداً من قِبَل أن الفساد هو كون المضادّات، ولذلك فكوّن الإنسان كون ما، والموت فساد ما مضادّ للحياة، فإذن الحياة كون، والذي يحيا أيضاً يتكوّن، وهذا غير ممكن، فليس النفس إذن والحياة شيئاً واحداً. ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضاً، وذلك أنه ليس يعرض للإنسان أن يقول إن النفس والحياة شيء واحد بعينه، لأن ذلك غير ممكن، بل هي مضاد فقط: أما الحياة فتضادّ الموت، والفساد يضادّ =



ذلك أن النفس والحياة ليستا شيئاً واحداً بعينه، وذلك أن الكون إن كان مضاداً للفساد ففسادُ ما يضادّه كون ما، والموت هو فساد ما، وهو مضادّ
30 للحياة، فالحياة إذن كون، والذي يحيا يتكوّن، وذلك غير ممكن، فليس
٣/أ) النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه، ولا يكون عن ذلك قياس. وقد يعرض أيضاً محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شيء واحد بعينه، بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذي هو فساد فقط، وأن الكون مضادّ للفساد. فأما هذه المقدّمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق، لكن تأليفها ليس
35 هو نحو الأمر(١٢٧) الذي تقدّم وضعه، ولذلك تُضِلُّ السائلين هذه الأشياءُ مراراً كثيراً ضلالة ليست(١٢٨) باليسيرة.

فالأقاويل التي تكون من اللوازم ومن التي توضع فيها علة ما ليس بعلة هي أمثال هذه. ـ فأما التي تكون من تصيير السؤالين سؤالاً واحداً فإنما تُضِلُّ متى(١٢٩) كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد.

نقل قديم

الرأي، فكذلك يكون في الأشياء المتسلجسة، أي المحمولة على القياس، كقول مالسس الحكيم إن الكل لا نهاية له، وذلك أنه جعل مقدّمته أن الكل من شيء ليس بمكوّن (ومن غير(١٣٠) شيء لا يكون شيء)، وأن
15 الكائن إنما كان بأولية. فإن كان الكل من شيء ليس بحادث فليس للكل

= الكون. فأما الأقاويل الجارية هذا المجرى فليست قياسية على الإطلاق، بل هي نحو الأمور الموضوعة قياسية. وكثيراً ما يضلل الذين يسألون مثل هذه المسائل ضلالة ليست يسيرة. فالأقاويل الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة علة هي مثل هذا (على هذا النحو: فوق).

(١٢٧) المطلوب (فوق).

(١٢٨) يحتمل أن ينقل هكذا: ليست بدون ضلالة المسؤولين.

(١٢٩) إذا (ب). (١٣٠) ومما ليس (فوق).

أوّلية[١٣١]. من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهاية. وليس يثبت هذا المعنى باضطرار، لأنه وإن كانت أوّلية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له
20 أولية أن يكون حادثا[١٣٢]، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إن المحموم حارّ أن نجعل كل حار محموماً باضطرار.

فأما النوع السادس الذي يكون بإثبات ما ليس[١٣٣] بعلة كعلة فإنما يكون بأخذنا[١٣٤] العلة في غير موضعها، فيكون التبكيت من أجلها. وقد يعرض مثل هذا في السولوجسموسات[١٣٥] التي تكون على غير مثال، وذلك
25 أنه لا بد من رفع شيء من الموضوع فيها. فإذا عددت مع المسائل اللازمة ظُنَّ بها مع الذي هي عليه من غير الإمكان أنها ممكنة. ومثال ذلك أن القول: ليست النفس والحياة شيئاً واحداً ـ أنه إن كان الكون ضدّ الفساد، فقد يجوز أن يكون كل[١٣٦] جزئي ضدّ فساد جزئي، والموت ضرب من
30 ضروب الفساد، وهو مضاد للحياة، فيجب بذلك أن تكون الحياة كوناً وأن الحياة تتكوّن، وذلك ما لا يمكن، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة[١٣٧]. ولا ضائع[١٣٨] لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات،

---

(١٣١) هنا تعليق لم يشر إلى موضعه وهو: إن كان ما ليس فليس بمكوّن، ومن الذي ليس لا يكون شيء، وإن الكائن كائن من أوّلية، فالكل ليس له أوّلة كان منها، وهو غير، والغير كان، وهو موجود، فلن يزل، فالكل لم يزل ـ (واضح أن هذا التعليق يختص بترجمة رأي ملسوس) (+ حاشية ب).

(١٣٢) ليس يجب على من قال إن كل ما له أوّلية فموجود أن يكون كل موجود فله أوّلية، كما أنه وإن كان كل محموم حاراً أن يكون كل حار محموماً (محموم: م).

(١٣٣) ما ليس بسبب كأنه سبب، فإنما يكون إذا زيد ذلك الذي ليس بسبب واحد كأنه سبب.

(١٣٤) ناحيتا (م).

(١٣٥) القياسات (فوق).

(١٣٦) كون (فوق).

(١٣٧) شيئاً واحد(فوق).

(١٣٨) تعليق: لأنها ليس مؤلفة، وقد يكون وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شيء واحد، وهذا مما ليس ممكنناً (ممكن: م) ولكنه يقول إن الحياة ضد الموت الذي هو فساد، واللكون ضد للفساد، فمثل هذا الكلام.



35 فإن القائل لم يقل[١٣٩] إن النفس والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان، ولكن سيعرض أقل ما فيه التضادّ. وذلك أن الحياة ضدّ الموت الذي هو فساد، والكون ضدّ الفساد، فهذا[١٤٠] ومثله من الكلام ليس هو مؤلفاً[١٤١] منه على ما يكون عليه تأليف السولوجسموس. وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسألة بأعيانهم فيجهلونه مراراً كثيرة.

فهذا ومثله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات[١٤٢] ما ليس بعلة كعلة[١٤٣]، فيظن أن ذلك تبكيت. وقد يكون ضروب غير هذه في تهجين الكلام إذا جعلت المسألتين مسألة واحدة أو إن كان[١٤٤] كثير الجهل لشيء[١٤٥] معهن فأجاب بجواب مسألة واحدة.

نقل يحيى بن عدي

٢/ب)

168- فليس يسهل أن يتبيّن أنها كثيرة وألا يعطي أفوفونسيس[١٤٦] على أنه

= تعليق آخر: إذا اعتل المعتل في إثبات الشيء ونفيه بوضعه ما ليس بعلة كالعلة فإن ذلك تبكيت. وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة، فيسأله السائل عن العلة التي لها قال إن النفس ليست الحياة، فيقول إن الكون ضد الفساد. فللفساد الجزئي كون جزئي، والموت فساد، والحياة ضدّه، فالحياة ضدّ الموت. وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت النفس هي الحياة، والحياة ضدّ الموت، فالنفس ضدّ الموت، والنفس جوهر، والموت عرض، فيكون الجوهر ضدّ العرض، والعرض إنما هو في الكيفية، فيصير الجوهر كيفية، وهذا شنع من القول؛ فإذن ليست النفس هي الحياة.

(١٣٩) أن يقال (م).

(١٤٠) فمثل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون موصلاً فأعيد المقدمة الموضوعة، فهو غير مؤلف. ومن أجل ذلك يضللهم كثيراً الذين يسألون مراراً كثيرة عن مثل هذه. فالكلام الذي يكون من الذي يلحق، والذي مما ليس بسبب فهو على مثل هذا النحو.

(١٤١) مؤلف (م). (١٤٣) فهذا ومثله من الكلام كعلّة.

(١٤٢) و (من إثبات. . .) (فوق). (١٤٤) كان (ـ م).

(١٤٥) كن كثيراً فجهل ذلك الشيء (فوق). (١٤٦) الجواب (فوق).



واحد ـ مثال ذلك الأرض، أي هذين: أبحر أم سماء؟ فأما في أوحاد[١٤٧]
قليلة فلكنما هو واحد أن يُقروا إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم
5 يوبخون ـ مثال ذلك: أترى هذا وهذا هو إنسان؟ فإذاً إن ضرب إنسان هذا
وهذا فإنما يضرب إنساناً، لا أناساً. وأيضاً: من هؤلاء؟ أما هؤلاء فهن
خيرات، فأما هؤلاء فهن لا خيرات، فكلهن أي هذين هو: أخيرات أم لا
خيرات؟ وذلك أنّا أي هذين قلنا يظن أنه قد عمل توبيخاً وكذباً يرى؛ وذلك
10 أنه كذب أن يقول في شيء من هؤلاء اللواتي ليس خيراً إنه خير، أو من
اللواتي هن خير إنه خير ليس بخير. فأما إذا ما نريد على ما أخذ[١٤٨] شيء،
فإنه يتكون تبكيت صادق ـ مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد والكثيرين
يقالان على مثال واحدٍ بيضاً وعُراة وعُمْياناً. وذلك أنه إن كان الأعمى هو
15 الذي ليس له بصر إذا كان ممكناً أن يكون له، فيكون العُمْيان هم الذين ليس
لهم بصر إذا كان ممكناً أن يكون لهم. فإذا كانوا: أما ذاك فلهم، وأما هذا
فلا فيكون اثناهما، أو أن يبصروا أو عمياناً ما لا يمكن.

(١٤٧) أفراد (فوق).

(١٤٨) اقتضب (فوق).



ـ ٦ ـ

[ردّ الأغاليط إلى الجهل بالتبكيت]

فإما أن نقسم[١] بالقياسات التي ترى. والتبكيتات هكذا: فإما أن نأخذها كلها في الجهل بالتبكيت من حيث نجعل المبدأ هذا، وذلك أنه 20 يمكن أن تحلّل جميع هذه الأنحاء التي قيلت من حدّ التبكيت ـ أمّا أولاً فإن لم تكن مقترنة[٢]. وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وُضعت كيما تكون، أي أنها من الاضطرار، لا أنها ترى. وأما بعد فبحسب أجزاء الحدّ، وذلك أن هؤلاء اللواتي التي في الكلمة؛ أما هؤلاء فهن من أنها 25 مثناة، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة، فاشتراك الشكل، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي للكل كأنه يدل على هذا الشيء. فأما التركيب والقسمة

نقل عيسى بن زرعة

-168a- فأما[٣] في بعض الأمور[٤] فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة، ويمتنع من الإجابة عنها. مثال ذلك: هل الأرض هي البحر أم السماء؟ وهذا

---

(١) نفصل (فوق). (٢) مؤلفة (فوق).

(٣) من نقل ثاوفيلا: فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير، وأنه لا ينبغي أن يجاب عنه ـ مثال ذلك: أي هذين هو الأرض: البحر أم السموات؟ وعند بعض الناس هو وإن كان يقال على نحوين فيعرّف فيه بأنه واحد فلا يجاب عما عنه كانت المسؤلة أو يظهر أنهم قد يظنوا.

(٤) الناس (فوق).

في بعض الأشياء أقل وكأنها أمر واحد[٥]، فإما اعترفوا بأنهم لا يجيبون عما
5 عنه كانت المسألة، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا ـ مثال ذلك: أترى هذا وهذا هماإنسان ـ فإذاً إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه لم يضرب الناس. وأيضاً بعض هذه الأشياء هي خيرات وبعضها ليست خيرات، فما حال جميعها[٦]: أخيرات هي أم ليست خيرات؟ فبأي شيء أجاب من هذين فإنه يكون أحياناً كالمبكت وكالذي يظن أنه قد أظهر كذباً. وذلك أنا
10 إن قلنا في شيء من هذه التي ليست خيرات إنه خير، أو في شيء من الخيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن[٧] كان قد أخذ زيادة ما، فإن التبكيت يكون صحيحاً ـ مثال ذلك أنه إن سلّم الإنسان أن القول في الواحد وفي الكثيرين إنهم بيض فإنهم عراة، وإنهم عمى يكون على مثال واحد بعينه. فإن كان الأعمى هو الذي لا بصر له في الوقت الذي من شأنه أن
15 يوجد له، فإن العُمْيَ يكونون الذين لا بصر لهم في الوقت الذي من شأنه أن يوجد لهم. فإن كان موجوداً لبعضهم وغير موجود لبعض، فإن القسمين جميعاً يلزم أن يكونا مبصرين أو عُمْياً[٨]، وهذا غير ممكن.

(٥) يعني المسائل الكثيرة التي قد جعلت مسألة واحدة (فوق).
(٦) الجملة (فوق).
(٧) من نقل ثاوفيلا: فإن كانت الأمور هي المأخوذة، فإن التبكيت يكون صحيحاً.
(٨) عمى (م).



ـ ٦ ـ

[ردّ الأغاليط إلى الجهل بالتبكيت]

وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكيت إمّا أن يكون على هذا النحو، أو بأن ترفع جميعاً إلى[٩] الجهل[١٠] بالتبكيت، ويجعل هذا مبدءاً لذلك. ولنا أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت في حد التبكيت. ـ أما أوّلاً 20
فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدّمات الموضوعة ٢/أ) حتى نقول إنها موجودة من الاضطرار، لا أنها[١١] مظنونة. وينظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد، فأما التي توجد في القول فهي التي توجد له من حيث تقال على نحوين ـ مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة والاشتراك في الشكل، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدالّ على مثل هذا[١٢]. والتركيب 25
والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة[١٣] الكلمة أو الاسم واحدة بعينها أو كانا[١٤] مختلفين.

نقل قديم

168- ومثال هذا كأنّ سائلاً سأل فقال: خبّرني عن الأرض: بحرٌ هي أم سماء؟ فبعض الناس قد تقصر معرفته عن ذلك قليلاً: فإما أقرّ أنه لا جواب

---

(٩) عدم العلم (فوق) (+ ب).
(١٠) عدم العلم (فوق).
(١١) تصير مرئية (فوق).
(١٢) ذلك (فوق).
(١٣) عن اشتراك (فوق).
(١٤) أو إذا كانا مختلفين (فوق).

عنده فيما يسأل وأن المسألة واحدة، وإما أن يبكّت، فكأن الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة[١٥] ـ ومثال ذلك أن يقول: يا ليت شعري هل هذا وهذا هما 5 إنسان! والضارب لهذا وهذا إنما ضرب إنساناً، لم يضرب إنسانين. ومن ذلك أن تقول أيضاً: من الأشياء ما هو خير، ومنها ما ليس بخير، فمجموعهما أخير هو أم غير خير؟ فأي هاتين قلت فقد هجّنت القول وجعلته كالتبكيت أو جعلته كذباً ظاهراً، لأن من أثبت الخير فيما لا خير فيه أو نفاه 10 عما يثبت فيه فقد قال كذباً. وإن أنت زدت على ذلك القول شيئاً فقد يصح، وإن كان تبكيتاً وتهجيناً كقولك إن الواحد والكثير قد يقال بنحو واحد أنها بيض وأنها عراة وأنها عُميان[١٦]. فإن كان الأعمى هو من لا بصر له وقد 15 يمكن أن يكون له بصر، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار. فإن[١٧] كان أحد هذين له مرةً بصرٌ ومرةً لا بصرَ له، فقد يكونان جميعاً إما مبصرين وإما أعميين؛ وذلك ما لا يمكن. فإما أن نقسم السولوجسموسات والتبكيت[١٨] المتخيلة على هذا النحو، وإما أن نرفعها جميعاً[١٩] إلى الجهل بالتبكيت فيصير ذلك لنا ابتداءاً. وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأنحاء التي 20 قيلت إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبكيت. ـ فأول ذلك إن كانت هذه الأنحاء على تأليف السولوجسموس[٢٠]، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع قبلها، فيكون القول باضطرارٍ غيرَ متخيَّل. وبعد ذلك أن يكون

---

(١٥) أتقول: إن هذا وهذا إنسان؟ فإذا أجابه بنعم فقال: الضارب لهذا وهذا لم يضرب إنسانين. وأيضاً إذا كان هذا وهذا إنساناً (إنسان: م) فضرب أحدهما، فلم يضرب إنساناً (إنسان: م) لأن هذا وهذا إنسان. فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب إنساناً (إنسان: م).

(١٦) كما يقول بيض وعراة وعميان (فوق) (ـ ب).

(١٧) نقل آخر: فمتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كليهما عمياناً (عميان: م) ومبصرين؛ وهذا ما لا يمكن.

(١٨) والتبكيتات، المباكتة (فوق).

(١٩) كلها (فوق).

(٢٠) القياس (فوق).

بقدر أجزاء القياس، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنياً[٢١] على جهتين
25 كقولك: اشتراك الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم وهو الشكل، فإنه من
العادة إذا قلت: كُلاً ـ فكأنك تدل على شيء[٢٢] مشار إليه. فأما التأليف
والقسمة والتعجيم فإن[٢٣] الاسم فيها ليس تبديلاً[٢٤]، والمعنى في ذلك
على غير حال واحدة، وقد كان يجب أن يكون المعنى واحداً.

نقل يحيى بن عدي

٣١/ب)

والتعجيم فمن قِبل أن الكلمة[٢٥] والاسم المغيّر ليس هو واحداً بعينه.
وقد كان ينبغي أن يكون هذا بمنزلة الأمر واحداً بعينه إن كان التبكيت أو
30 القياس مزمعاً أن يكون ـ مثال ذلك، إن كان رداؤه لا يؤلف الثوب بل
الرداء؛ وذلك أن ذاك أيضاً صادق إلا أنه غير مؤلَّف: وهو محتاج أيضاً إلى
السؤال عن هل يدل على شيء واحد بعينه لدى من يطلب: من قِبل[٢٦] ماذا.

فأما هؤلاء اللواتي من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس.
وذلك أنه ينبغي أن يكون الحدُّ واحداً بعينه بالتبكيت أيضاً، إلا أنه يزاد
35 التناقض[٢٧]، وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض، فليس إذن قياس العرض
هو الذي يكون بالتبكيت: وذلك أنه ليس إن كانت هذه موجودة يجب
ضرورةً أن يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قِبل
40 القياس. ولا إن كان المثلث ذا زوايا[٢٨] مساوية لقائمتين وعَرَض له أن
16- يكون شكلاً ما أو أن يكون في الشكل أولاً ففي الأول أو في المبدأ، من قِبَل

---

(٢١) مبنى (م).
(٢٢) شيء (م)؛ الزياة بالأحمر فوقها (+ حاشية ب).
(٢٣) نقل آخر: وبالتعجيم فبأن لا تكون الثلاثة هي بعينها والاسم بدل، فإنه قد كان ينبغي لهذا أن يكون كما أن الشيء هو بعينه.
(٢٤) تبديل (م).
(٢٥) القول (فوق).
(٢٦) أخذ (فوق).
(٢٧) المناقضة (فوق).
(٢٨) زوايا (ـ م).

أن البدء شكل أو الأول الذي هو هكذا: وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثال بعينه وفي هؤلاء الأُخَر. فإذن إن كان التبكيت قياساً ما، لا يكون التبكيت الذي
5 كالعرض. لكن من هذا الصُّنّاع أيضاً، وبالجملة، العلماء يُبَكِّتون(٢٩) مِنْ غيرِ العلماء: وذلك أنهم يعملون القياسات كما في العرض عند الذين يعلمون؛ وأما هؤلاء الذين لا يمكنهم أن يقسموا: إما أن يعطوا إذا سألوا، وإما أن
10 يظنوا ـ إذا لم يعطوا ـ أنهم يعطون(٣٠).

وأما هؤلاء اللواتي من معنى في شيء و(٣١) على الإطلاق(٣٢) فمن قِبَل أن الإيجاب(٣٣) والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التي للأبيض في شيء هي(٣٤) التي في شيء ليس أبيض، فأما التي للأبيض على الإطلاق فالتي على الإطلاق ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

نقل عيسى بن زرعة

والذي يجب في هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد ـ مثال ذلك، إن كان الذي قيل ثوباً فلا يقول
30 عند التأليف قميصاً، بل «ثوب» ـ على أن القول الآخر حق، إلا أنه ليس يكون عنه(٣٥) تأليف: بل يحتاج أيضاً الذي يبحث عن السبب إلى المسألة: هل الذي يدلان عليه واحد بعينه؟.

فأما التي من العَرَض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس، وذلك أن

---

(٢٩) يوبخون ببكتهم (فوق).
(٣٠) ينبغي أن يقول: إنهم قد يعطون (فوق).
(٣١) أو (ب).
(٣٢) فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو (فوق) (حاشية ب).
(٣٣) فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو (فوق) (م).
(٣٤) هي (ـ م).   (٣٥) منه (ب).



35 حدّ القياس بعينه يجب أن يكون حدّ التبكيت، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قِبَلِ أن التبكيت هو قياسٌ على النقيض. فليس قياس بالعرض إذن هو الذي عنه يكون التبكيت، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن
40 الاضطرار أن يكون ذاك موجوداً؛ وهذا هو أبيض، فمن الاضطرار أن يكون
168- أبيض على طريق القياس، ولا[٣٦] أيضاً إن كان المثلث هو الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وقد عرض له أن يكون[٣٧] شكلاً ما، وأن يكون أولاً في معنى الشكل أو في الأول أو في الابتداء، من قِبَل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذي هذه حاله، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما هو أول: بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب. وعلى هذا المثال في الأمور الأُخَر. فإذاً إن كان التبكيت قياساً ما، فليس يكون التبكيت الذي على جهة العرض. إلاّ
5 أن من هذا النحو أصحابُ الصنائع، وبالجملة، العلماء إنما يبكتهم[٣٨] من لا علم له: لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور العَرَضية، وهؤلاء هم[٣٩] الذين لا يمكنهم أن يقسموا[٤٠]، إما[٤١] الذين يجيبون عندما يسألون، أو
10 الذين يُظن بهم ـ وما سلّموا ـ أنهم قد سلّموا.

فأما التي تكون من الحمل من جهة أو على الإطلاق فإنما تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه. وذلك أن الذي يناقض قولنا: «إنه أبيض من جهة» إنما هو أنه «غير أبيض من جهة»؛ وسالبةَ ـ قولنا «أبيض على الإطلاق»: «ليس بأبيض على الإطلاق». فإن أعطى أنه أبيض من جهة، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

---

(٣٦) نقل ثاوفيلا: وليس أن يكونَ المثلث متساوي الساقين لأن هذا يعرض في هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ، من قبل أن الشكل مما أو يكون الأول الذي يجري هذا المجرى، وذلك أنه ليس يكون شكلاً لعرض، فما تقدم كذلك.

(٣٧) كان (فوق).

(٣٨) يوبخهم (فوق).

(٣٩) هم (ـ م).

(٤٠) يفصلوا (فوق).

(٤١) أو (م).

كما[٤٢] أن الشيء واحد[٤٣] إن كان مشرفاً على أن يكون تبكيتاً أو سولوجسموس[٤٤] ـ ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس
30 على أنه ربطه، بل إنه أراد بقوله[٤٥] ربطه هو حق[٤٦] إلا أنه غير مؤلّف: وهو بعد محتاج إلى مسألة: لِمَ كانا جميعاً عند طالبهما[٤٧] بدلالة واحدة؟ فأما الأنحاء التي تكون من العرض[٤٨] عند تحديد القياس فتلك بيّنة
35 واضحة، وذلك أن حدّ القياس وحدّ التبكيت حدّ واحد، إلا أن حدّ التبكيت على معنى مناقضة القياس، لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة. فما[٤٩] لم يكن القياس عرضياً لم يكن تبكيتاً، لأنه ليس من الاضطرار إذا كانت هذه
40 المشار إليها أن يكون هذا كذلك: فإن كان هذا أبيض فلم يكن باضطرارٍ
-168b- أبيض لمكان القياس. وكذلك الأطريغنون وهي المثلث[٥٠]، لما كان زواياه مساوية لزاويتين قائمتين لم يجب أن يكون الاسكيم[٥١] عارضاً[٥٢] له، فتكون لمكان الاسكيم أوليةٌ أو ابتداء، وذلك أن البرهان عليه لم يكن

---

(٤٢) نقل آخر: كما أن الشيء هو بعينه إن كان مستعداً على أن يكون مباكتة أو سولوجسموس. وذلك أنه إن كان قال: رابطة فلا يقولن بالثوب، ولكن رابطة، وقوله: ثوب ـ حق، ولكن ليس بمؤلف.

(٤٣) الواحد (ب). (٤٤) قياس (فوق).

(٤٥) وقوله (م)؛ بقوله (فوق) (م).

(٤٦) حق (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوقها (+ حاشية ب).

(٤٧) طالبها (م).

(٤٨) نقل آخر: فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة. وينبغي أن يكون ذلك الحدّ بعينه للمثلث، إلا أنه يزاد عليه المناقضة، فإن المباكتة سولوجسموس المناقضة؛ فليس إذن مقياس العرض للذي يكن بينه المباكتة.

(٤٩) فلما (ب).

(٥٠) إنه وإن كان ثلاث زوايا كل مثلث مساوية لزاويتين قائمتين، فلم يكن كذلك من أجل أنه شكل، ولا هذا الشكل أولي ولا أبدي، ولا هو للمثلث أولى، ولكن الذي هو أولى لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط، فإن هذا أولى وأبدى لكل مثلث.

(٥١) الشكل (فوق). (٥٢) عارض (م).

لأنه اسكيم[٥٣] أو لأنه أولية، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث؛ وكذلك في سائر الإشياء، من أجل ذلك إن كان التبكيت قياساً مناقضاً[٥٤] لا يكون إلا
5 من العارض في القياس، لذلك لا يصح معنى التبكيت؛ إذ لا يكون إلا بالعرض. ولذلك ما يتحيّر مهرة[٥٥] الصنّاع[٥٦] والعلماء عند تبكيت الجاهل إياهم: لأنهم يجمعون القياس من العارض فيلقون به العلماء وهم لا يقدرون على القسمة: فإما سئِلوا فأجابوا، وإما لم يجيبوا فظنوا أنهم قد أجابوا.

فأما ضروب التبكيت التي تكون مما في الشيء أو من المرسَل من القول، فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشيء واحدٍ بعينه
10 بحالٍ واحدة. لأن الذي هو أبيض في شيء فسالبته أن يكون في شيء ليس بأبيض؛ وكذلك ما كانت موجبته بأنه أبيض بالمرسَل[٥٧]، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك القول من المرسل. فإن أعطاك[٥٨] القائل أن الأبيض[٥٩] أبيض في شيء وتأويله[٦٠] أبيض بالقول المرسل.

نقل يحيى بن عدي

15 أبيض في شيء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيتاً؛ ويُرَى من قِبَل الجهل[٦١] بما هو التبكيت من قِبَل نقصان يسير.

وهؤلاء اللواتي وُصفن أوّلاً أَعْرَفُ من جميعها من حد التبكيت الذي
20 من قِبَله لُقّبت هكذا. وذلك أن التخيّل يكون من قِبَل نقصان الكلمة، فإذا قسّمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

---

(٥٣) شكل (فوق).
(٥٤) قياس مناقض (م).
(٥٥) مهرة (فوق) (ـ ب).
(٥٦) مهرة الطباع (م).
(٥٧) بمرسل (فوق).
(٥٨) نقل آخر: لأنه حيث أعطى أنه في شيء أبيض أخذه كأنه قيل مرسلاً لا يصنع المباكتة.
(٥٩) أن الأبيض (ـ م).
(٦٠) فتأوّلته (فوق).
(٦١) لا علم (فوق).

وأما اللواتي من أن يأخذ التي في البدء وأن يضع الذي ليس بعلة كعلة فيُعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض بأن[٦٢] هؤلاء
25 هذا[٦٣] الذي لم يكن موجوداً في اللواتي ليس علة. وأيضاً لا أن يعد مع التي من البدء هذا الذي لا يوجد اللواتي من مسألة التي في البدء.

وأما هؤلاء اللواتي من التي تلزم فهي جزء للعرض. وذلك أن التي تلزم عرضت وتخالف العرض من قِبل أن العرض يوجد إن يوجد في واحد
30 فقط أيضاً. مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلاً، وأبيض وقُقنُس. وأما الذي يلزم ففي كل حين في كثيرة: وذلك أنّا نؤهل اللواتي لواحدٍ بعينه بعضهنّ لبعض هنّ فيهنّ. ومن قِبَل هذا يكون التبكيت من الذي يلزم. وهو ليس صادقاً لا محالة إن كانت تكون كالعرض، وذلك أن هاهو الثلج وققنس
35 هما للأبيض واحد بعينه. وأيضاً ككلمة «مالسّس» الذي أخذ أن الذي يتكوّن والذي له مبدأ بأنه يتكوّن، وذلك أن من قِبَل أن الذي يتكوّن له مبدأ يؤهل الذي له مبدأ أنه يتكوّن كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لهما مبدءاً، والذي يتكوّن والمتناهي. وعلى هذا المثال وفي اللواتي تكون متساوية إن كانت
40 اللواتي عظماً واحداً تكون متساوية تأخذ عظماً واحداً؛ فإذن يأخذ الذي
-169a- يلزم، فإن التبكيت الذي من العرض والذي من الذي يلزم هو من قِبَل الجهل بالتبكيت هو ظاهر. وليفعل هذا على نحو آخر أيضاً.

وأما هؤلاء اللواتي من أنّا نجعل سؤالات كثيرة واحداً فبأنّا لا نقوم
5 كلمة المقدّمة. وذلك أن المقدّمة هي واحد

نقل عيسى بن زرعة

15 فإنه لم يبكت، بل يظن ذلك لعدم[٦٤] المعرفة بماهية التبكيت لأنه ينقص نقصاناً يسيراً[٦٥].

---

(٦٢) من أن (فوق).
(٦٣) لكن (فوق).
(٦٤) للجهل (فوق).
(٦٥) من قبل أنه يعجز شيئاً (فوق).



ويصير[٦٦] عندنا أظهر من جميع الأشياء التي تقدّم ذكرها من حد التبكيت الذي منه لقّبوا. وذلك أن الشبهة تدخل على القول لما فيه من 20 النقص. وإذا جرت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاماً لجميع هذه الأشياء.

وهذه التي تكون من المأخوذة في أوّل الأمر، وعن التي تضع علة ما ليس بعلةٍ فمن الحدّ[٦٧] يوقف عليها. وذلك أن النتيجة يجب أن تكون 25 عارضة عن هذه؛ وهذا ليس بموجود فيما لا علة له؛ وألاّ يكون ذلك أيضاً عندما تعد في جملة الأشياء المأخوذة أوّلاً، وهذا ما لا يوجد لهذه التي إنما تكون عن التي يسأل عنها في أوّل الأمر.

فأما التي من اللوازم فهي جزء للتي من العرض، وذلك أن التي من اللوازم عارضة. والفرق بينها وبين التي من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضاً في شيء واحدٍ فقط. مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئاً واحداً 30 بعينه، وكذلك الأبيض وقُقْنس. فأمّا اللازم فيُحمل أبداً على كثيرين: وذلك أن المحمولات التي تؤخذ لشيء واحد ليس يحملها عليه وحده، فإنا نحمل تلك بأعيانها بعضها على بعض. ولهذا السبب يكون التبكيت عن اللوازم. وليس هو لا محالة صادقاً إن كان مما وجوده على جهة العرض، وذلك أن 35 الثلج وقِقنس هما في البياض شيء واحد بعينه. وبحسب قول مالُسس أيضاً الذي أخذ أن المتكوّن والذي له مبدأ هما شيء واحد بعينه في أن لهما كونا[٦٨] فلأن الذي يتكوّن له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكوّناً وكأنهما جميعاً شيء واحد[٦٩] بعينه في أن لهما جميعاً مبدءاً، وكذلك الذي

---

(٦٦) نقل ثاوفيلا: ويصير ما خرج عن حد التبكيت أظهر من جميع المذكورة أوّلاً. ولهذا السبب أيضاً لقبت بهذا اللقب، فإن الوهم يدخل على القول من جهة نقصانه.

(٦٧) معرفتها تكون من الحد (فوق).

(٦٨) كون: (م). (٦٩) شيئاً واحداً(م).

10 يتكوّن وما له نهاية. وعلى هذا النحو يجري الأمر في المتساوية؛ فإن كانت
-169a- الأشياء التي عظمها واحد متساوية، فإن التي تكون متساوية عظمها واحد،
فيكون إذن قد أخذ اللازم(٧٠) . ـ فلأن التبكيت الذي من العرض يكون من
(٣٣٩/أ) قِبل الجهل بالتبكيت فظاهر أن كذلك أيضاً ما يكون عن اللوازم. فلتعمل
هذه على جهة أخرى.

5 فأما التي تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسألة واحدة، فكونها من **قِبَل** أن ألفاظ(٧١) المقدّمة تكون غير مستقيمة، وذلك أن المقدمة هي حَمْلٌ واحد

نقل قديم

15 أي ليس في شيء، بل مُشاع(٧٢) مستفاض، فمثل هذا الفهم لا يعمل تبكيتاً وإن ذلك يخيّل(٧٣) عند سامع(٧٤) الجوابَ لجهله بحال التبكيت، وما هو.وأَبْيَنُ هذه كلها تلك التي قيلت أوّلاً من حد التبكيت، ومن أجل ذلك
20 سُمّيت بمثل ما ذكرنا. فقد(٧٥) يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص(٧٦) الكلام، لا سيما عند الذين يريدون القسمة، فنقصان(٧٧) الكلام يعمُّ هذه كلها.

وكذلك الضروب التي تكون من الموجود(٧٨) في ابتداء المسألة

---

(٧٠) العكس (فوق).
(٧١) من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدّمة (فوق) (م)؛ عام (فوق) (+ ب).
(٧٢) عام (فوق) (م)؛ (ـ ب).
(٧٣) يخيل ذلك (فوق)؛ من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدّمة (فوق) (+ ب في غير موضعها).
(٧٤) السامع (ب).
(٧٥) وقد (فوق).
(٧٦) نقصان (فوق).
(٧٧) فيسمى ما يعم كلها نقصان الكلمة.
(٧٨) من تلك التي يأخذها (فوق).



ووضع[٧٩] ما ليس بعلة كعلة، وذلك بيّن من الحدّ لأنه[٨٠] يجب للنتيجة أن
25 تكون مضاهية[٨١] لمعاني مقدّماتها، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة[٨٢].
وأيضاً يجب أن لا يعتد[٨٣] بما كان في ابتداء المسألة، وليس كذلك يفعل
السوفسطائيون[٨٤] في مسائلهم.

فأما ضروب تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العَرَض
لأن[٨٥] اللاحق أبداً بالكلام عارض. وفرق ما بين العارض في الكلام
واللاحق ـ وإن كان عرضاً ـ أن العرض يمكن أن يوجد في واحد فقط،
30 كقولك إن الأشقر والعسل بحالٍ واحدةٍ، لأن العسل بعينه هو عسل
وأشقر[٨٦]، وأبيض والثلج هو ثلج وهو أبيض، فأما اللاحق أبداً فإنما يكون
من الأكثر. ومن أجل ذلك يتولّد التبكيت من اللاحق بالكلام، إلاّ أنه ليس
بصادق من كل جهة إن هو كان كالعرض، لأن الثلج والاسفيداج إنما صارا
35 بحالٍ واحدة ببياضهما، أو كالذي قال مالسس[٨٧] الحكيم أيضاً فإنه تأوّل

---

(٧٩) ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب.

(٨٠) لأنه ينبغي أن تكون النتيجة من أجل المقدّمات.

(٨١) مظاهية (م). (٨٣) أظنه يعتد ما (فوق).

(٨٢) بسبب (فوق). (٨٤) السوفسطائين (م).

(٨٥) لا (م)؛ والتصحيح بالأحمر (+ حاشية ب).

(٨٦) وأشقر (ـ م).

(٨٧) نقل آخر: إن مالسس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بعينه، لأن الذي كان له بدء والذي له بدء فكلاهما شيء واحد. وكان يرى ذلك لقوله إن لهما بدءاً والذي كان والمحدود وفي هذا النحو وعلى ما تكون مستوية، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التي لها قدر واحد بعينه مستوية، والتي تكون مستوية يكون لها قدر واحد.

تعليق: ليس يجب إذا كان: كل إنسان ضحاك، وكل ضحاك إنسان، وكل إنسان حي ناطق مائت، وكل حي ناطق مائت إنسان، أن إذا كان: كل إنسان حي، أن يكون: كل حي إنسان. وقد تبين ذلك في الآراء المنطقية: أن الموجبة الكلية إنما تنعكس موجبة جزئية، ومالسس إنما عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال =

الآنية والكون بحالٍ واحدة فزعم أن لهما ابتداءاً، كقولك إن المساوِي بحالٍ واحدة من قدر أجسامهما. وذلك أن مالسس أثبت أن ما قد كان كانت له أوّلية؛ وما كانت له أولية فقد كان، وكلاهما[٨٨] بحالٍ واحدة، لأن لهما

40 أولية ونهاية. وكذلك ما كان مساوياً فقدر[٨٩] جسمه بحال واحدة، وما كان

-169a- جسمه بحالٍ واحدة فذاك مساوٍ[٩٠]. من أجل ذلك عَمَد مالسس إلى أخذ اللاحق بالكلام فَصَيَّره مُقَدِّمته[٩١] ـ فلما[٩٢] كان التهجين الكائن من العارض في الكلام لا يتكوّن إلا من قلة المعرفة بالتهجين، وكان اللاحق في الكلام من باب العَرَض، وجب أن تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها. وسنتقصى النظر في ذلك من جهة أخرى.

5 فأمّا أنحاء التهجين في الكلام الذي يكون من قِبَل أنّا نجعل المسائل الكثيرة مسألة واحدة، فإنما يكون من أجل أنا لا نلخّص ولا نوضح معنى المقدّمة وحدها. لأن البروطاسيسة[٩٣]، وهي المقدّمة، إنما هي شيء واحد بحالٍ واحدة.

نقل يحيى بن عدي

(٣٣٩/ب)

على واحدٍ، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحد فقط وعلى الإطلاق

10 والأمر مثال ذلك للإنسان ولا إنسان واحد فقط؛ وعلى هذا المثال في آخر[٩٤] أيضاً. فإذاً إن كانت المقدّمة الواحدة فقط هي التي تؤهّل[٩٥] واحداً

= إن: كل ما له كون فله مبدأ؛ فكل ما له مبدأ فله كون ـ وليس ذلك بواجب، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها.

(٨٨) كليهما (م).

(٨٩) بقدر (م)؛ والتصحيح فوقها بالأحمر (حاشية ب).

(٩٠) مساوي (م). (٩١) مقدمة (ب).

(٩٢) فأما من أجل المباكتة التي من العرض بقلة العلم بالمباكتة فقد يثبت في تلك التي تكون مما يلحق.

(٩٣) البروطاسسة (ب).

(٩٤) الآخر (فوق). (٩٥) تعطي (فوق).

لواحدٍ، يكون السؤال أيضاً على الإطلاق كهذا مقدّمة. ومن قِبَل أن القياس من مقدّمة، والتبكيت قياس، يكون التبكيت من مقدّمة، فإن كانت المقدّمة واحداً على واحد. فهو ظاهر أن هذا أيضاً بالجهل بالتبكيت: وذلك أنه يرى كيما تكون التي ليست بمقدّمة مقدّمة. فإنه إما أن أعطى مقدّمة كقيد سؤال واحد، فيكون تبكيت؛ وإما إن لم يعطِ، إلا أنه يرى، فتبكيت يُرى. 15

فإذن جميع الأنحاء تقع من الجهل بالتبكيت: وأما هؤلاء اللواتي من اللفظ فمن تناقض[٩٦] يرى الذي كان خاصة التبكيت، وأما هؤلاء الأُخَر فمن حدّ القياس 20

---

(٩٦) مناقضة (فوق).

- ٧ -

[أسباب الأغاليط]

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتي من اتفاق الاسم والكلمة فبأن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتي تقال على إنحاءٍ كثيرة وفي أفرادٍ ما ليس 25 بسهل أن يقسم. مثال ذلك معنى الواحد، ومعنى الموجود، ومعنى هو هو بعينه، وأما اللواتي من التركيب والقسمة فبأن لا **يُظَنّ** أن الكلمة تختلف بشيء إذا رُكِّبت أو إذا قسّمت كما في كثيرة. ـ وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتي من التعجيم، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شيء آخر[١] إذا كانت مقصورة وممدودة، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضاً ـ. وأما اللواتي 30 من الشكل فمن قِبَل مشابهة اللفظة، وذلك أنه صعبٌ أن يقسم أية تقال بحالٍ واحدة، وأية على اختلاف: وذلك أن الذي يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحقَّ إلا قليلاً ويبادر كثيراً إلى أن يرمز على[٢] أن كل ما يحمل على 35 شيء[٣] يظن أنه شيء[٤] والموجود بسمعه هذا الشيء وواحداً: وذلك أنه **يُظَنّ** أن هذا الشيء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصة[٥]. من قِبَل هذا يوضع[٦] هذا النحو لهؤلاء اللواتي من اللفظة[٧]: أما أولاً فمن قِبَل أن الضلالة تكون

---

(١) مختلف (فوق).

(٢) يشير إلى (فوق).

(٣) الشيء (فوق) (ب)؛ (ـ م).

(٤) الشيء (فوق) (م)؛ (ـ ب).

(٥) أكثر (فوق).

(٦) لموضع (م).

على واحد. وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد
10 فقط على الإطلاق. ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسانٍ واحد فقط؛ وكذلك في الأشياء الأُخَر. فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هي التي تجمع[٨] شيئاً مقولاً على شيء؛ وبالجملة ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة، ولأن القياس يكون من المقدّمات، والتبكيت قياس، فالتبكيت يكون من المقدّمات. فإن كانت المقدّمة هي التي يحمل فيها واحد على واحد،
15 فظاهر أن هذا أيضاً يكون من قِبَل عدم المعرفة بالتبكيت: لأنه مظنون[٩] كما يُظَنّ[١٠] بما ليس مقدّمة أنه مقدّمة، فأما إن أجاب كأنه مجيبٌ عن سؤال واحد، فإن التبكيت يكون وإن لم يُعْطِ[١١]، بل ظن به أنه قد سَلّم[١٢]، فإن التبكيت يكون مظنوناً. فجميع الأنحاء إذن ترتقي إلى عدم المعرفة[١٣] بالتبكيت، فالتي تكون عن القول[١٤] هي الكائنة عن المناقضة المظنونة التي
20 هي خاصة التبكيت؛ وهذه الأُخر تكون من حدّ القياس.

---

(٧) الصوت (فوق).
(٨) تضم (فوق).
(٩) متوهم (فوق).
(١٠) يتوهم فيما (فوق).
(١١) يسلم (فوق).
(١٢) أعطى (فوق).
(١٣) الجهل (فوق).
(١٤) اللفظ (فوق).



ـ ٧ ـ

[أسباب الأغاليط]

والضلالة الكائنة إما في اشتراك الاسم والكلمة[١٥] فيكون للعجز عن
25 قسمة[١٦] ما يقال منها على أنحاء كثيرة. وقد تعسر قسمة[١٧] أفراد منها
ومثال ذلك الواحد والموجود والذي هو هو بعينه، فأما التي من التركيب
والقسمة فلأنّا نتوهّم أن القول غير مختلف البتةَ عند تركيبه وتفصيله كما
يعرض في أمور كثيرة. ـ وهلى هذا النحو يجري أمر ما يكون عن التعجيم،
وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلاً أو مسدّداً، ولا إن
30 كان حملها على واحد أو على كثير ـ. فأما التي من شكل القول فيصعب[١٨]
تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أُخَر لتشابه اللفظ[١٩]
(٣٤٠/أ) بها: لأن الذي يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق وكثيراً[٢٠] ما
يتسوع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شيء يظن أنه أمر موجود[٢١].
35 ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد: وذلك أنه

---

(١٥) تفصيل (فوق). (١٦) فصل (فوق) (ـ ب).

(١٧) في نقل ثاوفيلا: وبعضها لا ينبغي أن يقسم ـ مثال ذلك الواحد والموجود هو هو.

(١٨) فيعسر (فوق). (١٩) نسبة تشابه (فوق).

(٢٠) نقل ثاوفيلا: وكثيراً ما ينجذب إلى الظن بأن كل ما يحمل على شيء فإنما يسمع منه ما يدل على ما الشيء، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة يتبعهما ما الشيء، وهما شيء واحد بعينه.

(٢١) أمر موجود (فوق) (ب)؛ ذلك الشيء (فوق) (م).



قد **يُظَنّ** أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود. ولهذه العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتي يلفظ بها: أما أولاً فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم

نقل قديم

والحد واحد للشيء المفرد وللشيء المرسل الكلي المشاع، كقولك على الإنسان الكلي والإنسان الواحد[٢٢] المفرد؛ وكذلك يجوز هذا القول
10 في سائر الأشياء. فإذا كانت المقدّمة الواحدة أيما هي التي تثبت شيئاً واحداً على واحد فقد تكون مثل هذه المسألة مقدّمة مرسلة[٤٣] مشاعة[٢٤]. فلما كان القياس من مقدّمة جاز التهجين[٢٥] والتبكيت من مقدّمة. وكما أن المقدّمة إنما هي شيء واحد على واحد، فكذلك هو بيِّن أن التهجين لا
15 يكون إلا من قلة المعرفة بالتبكيت: وذلك أن المقدّمة تخيّل من كلامهم كأنها مقدّمة حق وليست كذلك. فإن كان المسؤول قد جعل جوابه جواباً[٢٦] عن مسألة واحدة، وإنما سئل عن كثير، فعند ذلك ما يكون جوابه جواباً مهجَّناً؛ وإن لم يكن أعطى الجواب، بالحقيقة فقد يخيَّل فصار شبيهاً بالهجنة. ومن أجل ذلك وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكيت. وأنواع التهجين التي من كلمة[٢٧] فهي في ظاهر
20 أمرها كقول مناقض بالأنطافاسيس[٢٨]؛ وذلك خاص للتبكيت، فأما الضروب الباقية فإنما تكون من أجل الخطأ في حدّ القياس.

---

(٢٢) الجزئي (فوق).

(٢٣) كلية (فوق).

(٢٤) عامية (فوق).

(٢٥) أن يكون التهجين (فوق).

(٢٦) جواب (م).

(٢٧) التي تكون من الكلمة (فوق).

(٢٨) بالسالبة (فوق).

ـ ٧ ـ

[أسباب الأغاليط]

وقد يكون[٢٩] الغلط في بعض الناس[٣٠] من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد أنهم لا يجدون سبيلاً إلى تفصيل ما يقال بوجوه كثيرة. وكذلك نجد أشياء ليست تجزئتها بيسيرة: مثل قولك: واحد، وأنَّه[٣١] والذي هو 25 بحالٍ واحدة هذه[٣٢] ليست قسمتها بيسيرة. ومن الناس من يدخل عليه الغلط من قِبَل التأليف والتركيب ومن قِبَل القسمة والتجزئة لأنهم[٣٣] لا يظنون فرقاً بين التأليف[٣٤] والقسمة. وكذلك الأكثرون من العوام. وقد يدخل الغلط أيضاً على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات، وذلك أنهم لا يرون أن[٣٥] الحرف إذا ثُقِّل أو خُفِّف تصرَّفَتْ معانيه لا في الواحد ولا في الكثير. فأما الغلط الذي يدخل على الناس من شكل الكلمة 30 وصورتها فذلك لا يكون إلا لمكان[٣٦] الاشتباه فيها. وقد يصعب الفرق في ذلك حتى يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة، وما إذا قيل

(٢٩) وقد يلحق الغلط ببعض (فوق).

(٣٠) نقل آخر: وقد تكون الضلالة من الاشتراك في الاسم وفي الكلمة.

(٣١) والموجود (فوق). (٣٢) بهذه (فوق).

(٣٣) لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقاً (فوق).

(٣٤) التركيب (فوق).

(٣٥) أن (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوقها (حاشية ب).

(٣٦) من أجل (فوق).



كان غيريا. فبالحري أن من قدر علىَ فرق ما بين هذين كان قريباً من الوقوع
على الصدق والحق، ولا سيما أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئاً
كان مشاراً[٣٧] إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشيء واحد. وذلك أنه لا يشبه أن
35 يشار إلى شيء فيقال «هذا» أو «إنه» إلا ما كان مفرداً أو جوهراً من الجواهر.
من أجل ذلك قلنا إن هذا الضرب من التهجين لا يكون إلا في الضرب من
الكلمة. وقد يجب أن تعلم أوّلاً أن الضلالة والغلط قد تكون أكثر عند[٣٨]
مناظرتنا غيرنا أحرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا. وعلة ذلك أن
المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسط مُتَرَدد[٣٩] فينا؛ وأن الفكر من
40 الإنسان إذا كان بذاته لا مع غيره، فأكثر ذلك لا يكون إلا من نفس الشيء
16- **معبّرة** عنه بلا واسطة من الكلام.

نقل يحيـى بن عدي

٣٤/ب)

أكثر، إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم[٤٠]. وذلك أن
40 التفكر مع آخرين تَكَلُّم. وأما التي على حيالها[٤١] فبالأمر بعينه ليس بأقل.
16- وأيضاً قد يعرض أيضاً أن يضل على انفراده إذا تفكر في الكلمة. وأيضاً
الضلالة من قبل المشابهة[٤٢]، والمشابهة[٤٢] من اللفظة[٤٣]. ـ وأما هؤلاء
اللوٰاتي من العرض[٤٤] فمن قِبل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى هو فهو[٤٥]
هو[٤٦] والآخر، والواحد والكثير، ولا أي اللواتي من الحمول عرض
5 جميعها للأمور أيضاً ـ. وعلى هذا المثال ولهؤلاء اللواتي من التي تلزم،
وذلك أن التي[٤٧] تلزم جزء ما من العرض من قِبَل أنها ترى في كثيرة أيضاً

---

(٣٧) مشار (م).
(٣٨) عند أكثر (م).
(٣٩) مُتَرَوٍّ (ب).
(٤٠) على انفرادهم (فوق).
(٤١) الانفراد (فوق).
(٤٢) الاشتباه (فوق).
(٤٣) الصوت (فوق).
(٤٤) العرب (م).
(٤٥) هو (ـ ب).
(٤٦) هو (ـ م).
(٤٧) اللتي (م).

ويؤهل[٤٨] هكذا: إن لم ينفصل هذا من هذا فلن ينفصل آخر من آخِر أيضاً.
ـ وأما اللواتي من نقصان الكلمة واللواتي من التي في شيء وعلى الإطلاق
10 فالضلالة من قلة النقصان تُنَزَّل؛ وذلك أنّا ننزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف
أو معنى الآن كأنه لا يريد فيدل على شيء ـ. وعلى هذا المثال وفي هؤلاء
اللواتي تأخذ التي في البدء، وفي اللواتي تصبح[٤٩] علة وفي جميع اللواتي
15 يجعلن سؤالات كثيرة واحداً؛ وذلك أن الضلالة في جميعها من قِبَل قلة
النقصان، وذلك أنّا لا نبحث على استقصاءٍ لأخذ المقدّمة ولا القياس أيضاً
من قِبَل العلة[٥٠] التي قيلت[٥١].

---

(٤٨) ويوجب (فوق).
(٤٩) تُصَيِّرُ (ب).
(٥٠) السبب (فوق).
(٥١) الذي قيل؛ وصف (فوق).



ـ ٨ ـ

[المباكتات السوفسطائية في الأعيان]

20 ومن قِبَل أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التي تُرى يوجد لنا أيضاً من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات، وأعني تبكيتاً سوفسطائياً وقياساً لا الذي يرى قياساً وتبكيتاً وليس هو فقط، بل[١] الذي هو موجود؛ ولا يرى أيضاً من قِبَل قابل الأمر النسيب. وهؤلاء هم الذين لا

25 يبكتون ويثبتون[٢] للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذي كان صناعة الجدل، وذلك أن صناعة الجدل أذا أخذت تجزئةً تؤلّف كذباً. والممتحنة[٣] هي جزء صناعة الجدل: وذلك أن هذه[٤] يمكنها أن[٥] تؤلّف كذباً من قِبل جهل الذي يعطي الكلمة. والتبكيتات السوفسطائية، وإن ألّفت التناقض، فلن تحدثنّ علماً إن كان لا يعلم وذلك أنها تعوق

نقل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا

40 بالألفاظ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك، لأنها تكون من ذلك الأمر

-169 نفسه. فقد يعرض للإنسان أيضاً أن يضلَّ بنفسه إذا كان مفكراً[٦] في القول.

(١) لكن (فوق).

(٢) ويبرهنون (فوق).

(٣) والإمتحان هو (فوق).

(٤) وهذه (فوق).

(٥) أن (ـ م).

(٦) ناظراً (فوق).

والضلالة أيضاً تكون من قبل التشابه[٧]، والتشابه إنما يقع في اللفظ. فأما
التي تكون من العَرَض فلأنّا لا نقدر على تمييز[٨] ما هو واحد بعينه وما
يختلف، وما هو واحد وكثير، ولا على تمييز أصناف الحمل. وجميع هذه
5 أعراض للأمور. ـ وعلى هذا المثال أيضاً تكون هذه التي من اللوازم. وذلك
أن اللزوم جزءٌ ما للتي من العَرَض؛ من قِبَل أنه أيضاً مما يظن مَقولاً على
كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق
لذاك؛ ونحن نلغي بالكلية ذكر التي تكون عما به القول من النقص، وهي
التي تكون عن وجود الشيء من جهة وعلى الإطلاق، من قِبَل أنها مما تكاد
10 أن تكون ضلالة، لأن القول لم يُسْتثنَ فيه بما يدل على ما الشيء أو كيف هو
أو متى وكذلك أيضاً يضرب عن التي يؤخذ فيها المطلوب وعن التي لغير علة
وعن جميع التي المسائل الكثيرة فيها واحدة. وذلك أن الضلالة في جميعها
15 تكون لأنّا لا نكاد نبحث بحثاً مُسْتقصًى: لا من حدود المقدّمات، ولا عن
القياس، للسبب المذكور.

---

(٧) الإشتباه (فوق).
(٨) تفصيل (فوق).



ـ ٨ ـ

[المباكتات السوفسطائية في الأعيان]

فإذا[٩] قد حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات[١٠] المظنونة، فإنّا نكون قد وجدنا أيضاً: كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات. وأعني بالتبكيت والقياس السوفسطائي ليس الذي 20 يُظَنّ قياساً وتبكيتاً، وليس كذلك، فقط، بل والموجود كذلك، فليس بمظنون من قِبَل الموضوع الخاص بالأمر. وهؤلاء هم الذين ليس يبكتون ويثبتون للذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر، فإن هذا هو 25 فعل الجدلي. وذلك أن صناعة الجدل تنتج الكذب عن تجزئة. والمجزّأة ٣/أ هي جزء من الجدلية: وهذه فإنما يمكنها إنتاج الكذب لأن المجيب[١١] ليس بعالم. والتبكيتات السوفسطائية، وإن كانت تنتج النقيضين[١٢] فليس إنما تفيد من ليس بعالمٍ علماً؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالماً.

نقل قديم

وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكّر في نفسه، سيما إذا كان فكره في الكلام الذي يقع في[١٣] الاشتباه في[١٤] **المعبّرة** عن الشيء. وأيضاً إن

(٩) ولأنا قد وجدنا عدد (فوق)؛ فإذا (ب).
(١٠) المقاييس (فوق).
(١١) يجهل المجيب (فوق).
(١٢) النقيض (ب).
(١٣) فيه (ب)؛ فيه (فوق) (م).
(١٤) في (ـ م).

الضلالة والغلط إنما يكونان من الاشتباه، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة والصوت واللفظ. فأما أنحاء الغلط التي من العَرَض فإنما تكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل[١٥] بين نفس الشيء وغيره، وبين
5 الواحد والكثير ولأية[١٦] الأشياء المعروضة[١٧] تعرض هذه كلها. ـ وكذلك تكون ضروب الغلط مما يلحق بالكلام لأن لاحق[١٨] الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتخيل كأنه على الكثير، وهذا مذهبه يقول إن كان هذا لا يفارق فإذن إنما لا يفارق غيره ـ. فأما الغلط الذي يكون من نقص[١٩]
10 الكلمة وما يقال في الشيء أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير، ولذلك ما ضربنا عنه ألبتة، لأن قولك: الآن، وفي، وكيف لا تربح[٢٠] المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط الكائن من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة أو من تصير المسائل الكثيرة مسألة واحدة؛ فإن الغلط في هذه كلها لا يكون إلا القليل من الأمر، وذلك أنا لا نستقصي[٢١]
15 حد المقدّمة[٢٢] ولا حد القياس لمكان العلة[٢٣] التي ذكرنا.

(١٥) يفرق (فوق).
(١٦) لأي؛ (فوق).
(١٧) نقل آخر: ولا أي شيء مما هو للمقوّلات كله قد يعرض للشيء.
(١٨) لاحقه (م).
(١٩) انتقاص (فوق).
(٢٠) تعبر (فوق).
(٢١) يعني أنّا لا نستقصي العلم في صحة المقدّمة ولا تأليف القياس؛ نستقصي (فوق).
(٢٢) يعني أنّا لا نعني بهذه لقلة ما يعرض فيها، فندع الفحص عنها.
(٢٣) للسبب الذي قلنا (فوق).



ـ ٨ ـ

[المباكتات السوفسطائية في الأعيان]

فإذا قد حصل من قولنا بكم جهة تكون المقاييس المتخيلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك، فقد حصل من كم جهة[٢٤] تكون مقاييس السوفسطائيين ونقائض، ليست أريد بها المقاييس فقط والنقائض التي هي متخيّلة في ظاهر أمرها كالمقاييس وللنقائض، وليست كذلك، بل 20 أريد بها أيضاً التي هي بالحقيقة مقاييس ونقائض، إلا أنها في ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجادلين الذين لا يتناقضون من نفس الشيء ليبينّوا الجهل عن[٢٥] من كلّمهم وذلك أن طريق المجادلين امتحان ما يريد المتكلّم أن 25 يتكلّم به، فيجمعون[٢٦] عليه من فكرهم قياساً كاذباً لقلة معرفة المتكلم لهم بحد الشيء الذي يتطالبان به جميعاً: السائل والمسؤول. فأما[٢٧] السوفسطائيون[٢٨] في تهجينهم الكلام إذا ألّفوا قولاً مناقضاً فليسوا يجعلون ذلك القول واضحاً بيناً. فالجاهل به لا يعطي جواباً، والبصير قد يبطىء عن الجواب.

(٢٤) إن سألنا من كم وجه ترى أنحاء معه أنها حقيقة وليست كذلك لم نقرّر أن (أن: + ب) نقول أيها، إلا السوفسطائية ووجوهها.

(٢٥) على (فوق).

(٢٦) فيجمعوا (م).

(٢٧) وأما (ب).

(٢٨) السوفسطائيين (م).

(٣٤١/ب) أيضاً الذي يعلم بهذه الكلمات.

30 وأما[٢٩] أن الصناعة موجودةٌ لنا بهذا[٣٠] بعينه فمعلوم: وأما عند هؤلاء اللواتي يرين للذين[٣١] يسمعون كأنهم يسألون فمؤلّفة من هؤلاء وإن ظنها[٣٢] المجيب أيضاً؛ فإذن تكون القياسات الكاذبة بهذه: إما كلها وإما أفراد[٣٣]: وذلك أن الذي إن لم يسأل يُظن به أنه أعطى إن يسأل أيضاً يُعْطِ. ولكن في أفراد يعرض معاً أن يزيد فيسأل التي ينقض وأن يبرهن التي 35 للكذب[٣٤]، مثال ذلك في التي من اللفظ ومن العجومية[٣٥]. فإن كانت ضلالات التناقض هن من تبكيت يُرَى، فمعلوم أن قياسات الكذب هي من جميع هؤلاء اللواتي للتبكيت الذي يرى أيضاً. والتبكيت الذي يرى من 40 أجزاء الصادق. وذلك أن التبكيت يرى لكل واحد ناقض[٣٦] مثل ذلك التي -170a- من العرض من قِبَل الكلمة التي في غير الممكن؛ وللذي يصير سؤالين واحداً من المقدمة، وإن كان شيء منفرداً[٣٧] فمن العرض؛ وجزء هذا من الذي يلزم؛ وأيضاً التي تعرض لا للأمر لكن للكلمة. وأيضاً إن كان شيء للكلي 5 للتناقض على انفراده وإضافة إلى واحد بعينه وبنحو واحد من التي على الشيء أو من كل واحد من هذه. وأيضاً إذا لم يعد أنه يأخذ الذي من البدء. 10 ـ قلنا ـ إذن من كم تكون الضلالات، وذلك أنهن لا تَكُنَّ من زوائد ومن هذه اللاتي قيلت[٣٨] يكن كلهن.

والتبكيت السوفسطائي هو ليس تبكيتاً على الإطلاق، ولكن بالإضافة

(٢٩) فأما أنها موجودة لنا في هذه الصناعة بعينها (فوق).
(٣٠) في هذه بعينها (فوق).
(٣١) لهؤلاء الذين (فوق).
(٣٢) وإن كان يظنها (فوق).
(٣٣) أنهم أفراد منها (فوق).
(٣٤) مع الكذب (فوق).
(٣٥) العفوطة (فوق).
(٣٦) ناقضاً (فوق).
(٣٧) على انفراده (فوق).
(٣٨) وصفن (فوق).



إلى شيء؛ وكذلك القياس. فإما إن لم نأخذ أن الذي من اشتراك الاسم يدل
15 على واحد، والذي من اتفاق الشكل أنه هذا الشيء وحده؛ وكذلك هذه
الأخر لا تكون تبكيتات ولا قياسات على الإطلاق، ولا لدى التي سئلت.
وإما إن أخذوا: أما عند الذي يسأل فيكون، وأما على الإطلاق فلا يكون:
وذلك أنهم يأخذون لا ما يدل(٣٩) على واحد، لكن الذي يُرى، ومن هؤلاء
الباقية.

(٣٩) يؤخذوا ويدل (م) بدلاً من: «يأخذون لا ما يدل»؛ يأخذوا ويدل (حاشية ب).

ـ ٩ ـ

[إستحالة معرفة كل التضليلات]

20 وأما كم تبكيت هؤلاء يبكتون، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من دون علم جميع الموجودات، وهذا لا يوجد

نقل عيسى بن زرعة

30 وقد يُعلم أن الموجود لنا في هذه الصناعة نفسها إنما يُنْحى به نحو الأمور المظنونة، وهي عند السامعين مثلها عند المجيبين؛ وإنما يقاس على ذلك إذا كان المجيب هو الذي يظن. فالمقاييس الكاذبة إذن تكون: إما بجميع هذه الأشياء، أو بالمفردات منها. والذي يعتقد الإجابة[١] قبل السؤال فإنه لو سئل لأعطى[٢]؛ بل قد يعرض في بعض الأشياء الأمران جميعاً معاً،

35 أعني أن يسأل سؤالاً ناقضاً وأن يبيِّن كذباً، ومثال ذلك المواضع التي من القول، ومن السولوقسموس[٣]. فإن كانت التضليلات الكائنة عن التناقض إنما تكون من التبكيت المظنون، فمعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه، أعني من جميع الأشياء التي عنها يكون التبكيت المظنون. والتبكيت

40 المظنون يكون من أجزاء التبكيت الصحيح، وذلك أن النقض في التبكيت

-170a- يظهر لكل أحد مثال ذلك: أما في التي تعرض من قِبَل القول فلأنّه يؤدي إلى

(١) التسليم، وإن لم يسأل (فوق).

(٢) لسلّم (فوق). (٣) التعجيم (فوق).



المحال[٤]. والذي يجعل السؤالينَ سؤالاً واحداً في المقدمات وإن كان الشيء بذاته من العرض، والتي من اللوازم هو جزء من هذا. وأيضاً إن كان الذي يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول؛ وأيضاً إن كان الشيء في[٥]
5 التناقض[٦] كلياً وبذاته وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأُخذ محمول على شيء[٧]، أو من كل واحد من هذه. وأيضاً إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن يعدد.

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون التضليلات، وأنها لا تكون من
10 أمور زائدة، وأنها بأسرها إنما تكون من الأمور التي ذكرت، وأن التبكيت السوفسطائي ليس تبكيتاً[٨] على الإطلاق بل نحو شيء. وكذلك أيضاً القياس. فإما لم يأخذ الذي من الاسم المشترك دالاً على واحد، والذي من اشتراك الشكل دالٌّ على هذا الشيء فقط، وكذلك في تلك الأُخَر، فليس
15 تكون تبكيتات ولا قياسات: لا على الإطلاق، ولا نحو الأمر الذي عنه كانت المسألة. فإن أُخِذَتْ فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال، ولا تكون موجودة على الإطلاق. وذلك أن الذي أخذوه لم يأخذوه دالاً على واحد، بل ما يُظن كذلك؛ وعلى هذا يجري الأمر في الباقية.

---

(٤) يؤدي إلى المحال: في الممكن (فوق: م)؛ المحال: ما لا يمكن (فوق).
(٥) الشيء في (ـ ب).
(٦) المناقضة (فوق).
(٧) واحد (فوق).
(٨) تبكيت (م).

- ٩ -

[إستحالة معرفة كل التضليلات]

20 وليس يجب أن يروم[٩] تحصيل عدد الوجوه التي منها يكون توبيخ الذين يبكتون قبل المعرفة بجميع الموجودات، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحدة.

(٣٤٢/أ)

نقل قديم

30 وهذا معروف لصناعتهم وكلامهم فبقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه قد وجبت المسألة من تأليف الكلام، وبقدر ذلك يدخل الغلط على المجيب فيما يحتاج إليه من الجواب. من أجل ذلك وجب ألاّ تكون المقاييس الكاذبة إلا: إما لكل[١٠] هذه، وإما لبعضها، لأن من لم يسأل[١١] يظن أنه قد سأل، والمسؤول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْطِ. إلا أنه قد يعرض لبعضهم اجتماعُ هذين: مضاعف[١ق] المسألة وإظهار الكذب فيها. وإنما 35 يكون ذلك إما لبعض كلمة، وإما لعجومة السائل. فلما كانت المضلاّت من النقائض لا تكون إلا من تخيّل أو تهجين في الكلام، استبان أن غلط المسؤول وظنه قد أنه[١٣] أجاب ولم يجب لم يكن إلا لما تخيل له من التهجين والتبكيت في الكلام. والتهجين التخيل[١٤] في الكلام لا يكون إلا

---

(٩) يتعاطى (فوق). (١٠) بكل هذه أو ببعضها.

(١١) في نسخة أخرى: فإن الذي يسأل ويظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى.

(١٢) معاً ضعف (فوق). (١٣) أنه (ـ ب).

40 لنقص أجزاء الكلام الصدق، وذلك أن كل كلام ناقص يتخيل أنه تبكيت
170 - وتهجين كالذي يجعل المسألتين مسألة واحدة، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص مقدمة، وكالذي يُدْخِل[١٥] العرض مكان الذاتي[١٦]، وذلك لنقص جزء من الكلام وبأن ألحق[١٧] الكلام الكل مكان الجزء: وأيضاً أن يظن أن
5 العرض إنما عرض لكلام المبين عن الشيء[١٨] لا لنفس الشيء، وأرى أن القول الناقض في الكل مشاعاً[١٩] بحال واحدة وأنه موجود إما في شيء منها، وإما في كل واحد منها، وأيضاً من الإعتداد بالموجود في ابتداء
10 المسألة وتصيّره منها. فقد استبان من كم تكون المِضلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه، بل إنها[٢٠] تكون من الأنواع التي قيلت.

فتبكيت السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع[٢١] يعم الكثير، بل إنما يلاقي به واحد؛ وكذلك قياسهم. غير ما لم يأخذ شيئاً مفرداً لدلالة خارجاً من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئاً واحداً[٢٢] مشاراً
15 إليه[٢٣] غير مشابه به بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك، لم يفعلوا تبكيتاً ولا قياساً لا مشاعاً[٢٤] ولا مفرداً عدد الواحد المسؤول. وإن هم جعلوا كلامهم كلياً جاز أن يكون قياسهم وتبكيتهم موافقاً للواحد المسؤول، لا
20 للكثير، لأنهم[٢٥] يأخذون شيئاً دلالته مفردة بالتخيّل لا بالحقيقة[٢٥].

---

(١٤) التخيل (ـ ب).

(١٥) يعني أنه يقيم العرض في الشيء مقام الأمر الذاتي له.

(١٦) الذات (فوق).

(١٧) يلحق (فوق).

(١٨) يعني أن ما يعرض من الفساد إنما هو في الكلام، لا في ذوات الأشياء.

(١٩) عاماً (فوق).

(٢٠) إنما (فوق).

(٢١) عام (فوق).

(٢٢) مشار (م).

(٢٣) نقل آخر: والذي هي اشتراك شكل الشيء وحده.

(٢٤) عاماً (فوق).

(٢٥) لأنهم لا . . . (بالتخيل) إلا (بالحقيقة) (فوق).



ـ ٩ ـ

[إستحالة معرفة كل التضليلات]

فأما[٢٦] سائر وجوه التبكيت والتهجين في الكلام فليس ينبغي لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء، وذلك لا يكون لصناعة واحدة.

(٣٤٢/ب)

نقل يحيـى بن عدي

ولا لواحدة من الصناعات، وذلك أن الصناعات كثيرة وبغير نهاية. فإذن[٢٧] هو معلوم أن البراهين أيضاً هي تبكيتات وصادقة، وذلك أن بمبلغ ما يوجد أن يبيّن، يوجد أن يبكت الذي يصنع نقيض الصادقة ـ مثال ذلك إن 25 كان وضع القطر مساوياً[٢٨] للضلع يبكته إنسان ببرهان أنه غير مشارك. فإذن نحتاج أن نكون عارفين بجميعها. وذلك أن[٢٩]: أما هذه فتكون من هذه المباديء التي في الهندسة ونتائج هذه، وأما هذه فمن هذه التي في الطب، وأما هذه فمن هذه العلوم الأخر. لكن والتبكيتات الكاذبة أيضاً على هذا المثال تكون بغير نهاية، وذلك أن في كل صناعة يوجد قياس كاذب، مثال ذلك في الهندسة الهندسي وفي الطب الطبيب. وأعني الذي في كل

---

(٢٦) نقل آخر: فأما من كم وجه يكون التبكيت فليس ينبغي أن تتعاطى معرفة جميع ذلك، لأن ذلك ليس للصناعة الواحدة، لأن العلوم كثيرة وليس لها غاية؛ فقد تبين أن المبصرات أيضاً كذلك.

(٢٧) فإن كان (ب).

(٢٨) مشاركاً (فوق).

(٢٩) أنه (فوق).



30 صناعته[٣٠] التي كمبادىء تلك. فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيتات، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء اللواتي من صناعة الجدل: وذلك أن هؤلاء عاميّات عند كل صناعة وقوة. وأن يرى التبكيت في كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو، وإن كان موجوداً من قِبَل ماذا هو. وأما التي من
35 العامّية والتي ليست تحت صناعة واحدة فمن هؤلاء الجدليات. وإن كان[٣١] يوجد لنا من أي هؤلاء القياسات المشهورة بسبب أي شيء كان، فموجود لنا من هؤلاء التبكيتات أيضاً: وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض. فإذن إما
40 قياس واحد، وإما قياسان[٣٢]: التناقض. فإذا[٣٣] القياس الذي بهذه[٣٤] إما
170-قياس يُرى، وإما جدلي. فإما جدلي[٣٥] ـ فهو[٣٦] تبكيت التناقض.

فموجود لنا إذن من كم توجد جميع التي كهذه[٣٧]، وإن كان موجوداً لنا هذا؛ والحلول أيضاً موجودة لنا، وذلك أن معاندات هؤلاء هي حلول.
5 وموجود لنا أن من كم تكون هذه[٣٨] اللاتي ترين وهؤلاء اللواتي ترين، لا في أيّ كان، لكن في هؤلاء اللواتي كهذه، وذلك أنها غير محدودات إن فكر إنسان في أن من كم يرين هؤلاء يعرض. فإذن هو ظاهر أن للجدلي يوجد أن
10 يجد أن يأخذ بهؤلاء العاميات إن كم تكون أو هذه[٣٩] اللواتي

نقل عيسى بن زرعة

من الصَنائِع، وذلك أن المعلومات[٤٠] كثيرة غير متناهية. فمعلوم إذن

---

(٣٠) جملة: «يوجد قياس... صناعته» (ـ ب).
(٣١) وذلك أنه إن كان (فوق).
(٣٢) قياسان التناقض (فوق)؛ قياساً (م).
(٣٣) فإذاً (ـ ب).
(٣٤) بهؤلاء (فوق).
(٣٥) فإما جدلي (ـ ب).
(٣٦) هو (م).
(٣٧) كهؤلاء (فوق).
(٣٨) هؤلاء (فوق).
(٣٩) هؤلاء (فوق).
(٤٠) ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية (فوق).

أن البراهين أيضاً كذلك. والتبكيتات قد تكون صادقة، لأنه كما لنا أن نبيّن
25 فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق ـ مثال ذلك الوضعُ بأن للقطر والضلع مقداراً[٤١] مشتركاً: فإنا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار مشترك. فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادىء الهندسية ونتائجها، وهذه من الأمور التي في الطب، وهذه من العلوم الأُخَر. وكذلك التبكيتات الكاذبة قد
30 تكون غير متناهية، وذلك أن في كل صناعة يوجد قياس كاذب ـ مثال ذلك: أما في الهندسة فقياس هندسي، وأما في الطب فطبي، أعنى أن في كل صناعة ما هو بحسب مبادىء تلك الصناعة. فمعلوم إذن أنَّا ليس إنما نأخذ المواضع من جميع التبكيتات، بل من المأخوذة من الجدلي؛ وذلك أن هذه
35 هي[٤٢] التي تَعُمُّ كل صناعة وقوّة. فأما النظر في التبكيت الذي يكون في جميع العلوم، وهل هو مظنون لا حقيقة له، وإن كان موجوداً، فمن قِبل ماذا وجوده ـ فهو من شأن العالِم. فالذي يكون من الأمور العامية التي ليست تحت واحدة من الصنائع هو من المقدّمات الجدلية. فإذا كان عندنا مماذا
40 تكون القياسات المشهورة نحو أي شيء أردنا، فإن لنا أن نعمل من هذه
-170b- تبكيتات، وذلك أن التبكيت هو قياس تناقض[٤٣]. فقياس التناقض إذن إما أن يكون واحداً، وإما أن يكون اثنين. فالقياس إذن الكائن بهذه الأشياء: كان قياساً مظنوناً أو قياساً جدلياً مظنوناً، فهو تبكيت بالتناقض.

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون أمثال هذه الأشياء كلها. وإذا كانت هذه حاصلة لنا فإن حلها[٤٤] موجود عندنا، وذلك أن بوجود هذه
5 توجد الحلول. وقد حصل لنا عن كم شيء تكون القياسات المظنونة. والمظنونات ليست **موجودة**[٤٥] في ما اتفق، بل في التي وجودها على هذا

---

(٤١) مقدار (م).
(٤٢) هي (ـ ب).
(٤٣) تناقض (ـ ب).
(٤٤) نقضها (فوق).
(٤٥) أي شيء (فوق).

النحو، وذلك أن الإنسان لو فكر في عدد الأشياء التي من أجلها يظن أن هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة. فقد ظهر إذن أن الجدلي هو الذي يمكنه أن يأخذ من الأمور العامية كم الأسباب التي عنها تكون: إما أسباب التبكيت، أو التي لما تُظَنّ تبكيتاً،

نقل قديم

(٣٤٣/أ)

فعسى أن العلوم لا نهاية لها، ومعروف أن براهينها كذلك. وقد تكون تبكيتاً محقاً صادقاً لأن كل ما جاز لأحد أن يثبت فيه برهاناً قد يجوز تبكيت
25 لمن وضع نقيضه[٤٦] الحق ـ كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدّر، فقد يجوز للمبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدّر فقد يجوز للمبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدّر[٤٧]. من أجل ذلك نحتاج إلى أن نكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها[٤٨] مهرة علماء[٤٩]، لأن هذه الأقاويل إنما تثبت من أوائل صناعاتها[٥٠]: فما كان منها للمساحة فإنما يقوم بقدر أوائلها ونتائجها. وكذلك ما قيل في الطب وسائر الصناعات. وأيضاً فإن النقائض
30 الكاذبة لا غاية لها بمثل ما قلنا في العلوم إنها لا نهاية لها، لأن في كل علم من العلوم مقاييس كاذبة كقولك: قياس مساحي في المساحة وقياس طبي في مذهب الطب[٥١]. وقولي: «قياس في الصناعة» إنما أريد به الذي وضع في أوائل الصناعة. ولسنا نتفقد[٥٢] ولا نأخذ في كتابنا هذا جميع أنحاء التبكيت
35 والتهجين من الكلام ما خلا الذي يذهب فيه المجادلون، لأن الأنحاء التي يأخذون[٥٣] فيها أهل التهجين هي عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام. فأما

---

(٤٦) نقيض (ب)؛ (فوق).

(٤٧) جملة: «فقد يجوز للمبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدراً» (ـ ب).

(٤٨) وأشباهها (فوق).

(٤٩) فهماء (فوق).

(٥٠) صناعتها (ب).

(٥١) وقياس طبي في مذهب الطب (ـ م).

(٥٢) نبين (فوق).

(٥٣) يأخذ (فوق).

التهجين والتبكيت[٥٤] الذي يكون في ضرب من ضروب[٥٥] العلم على حدته فليست معرفته إلا للحاذق الماهر به: كان متخيلاً بالتهجين، أو كان حقاً، أو لم يكن[٥٦]. فأما معرفة التهجين والتبكيت[٥٧] الذي يكون من كل مشاغب[٥٨] وليس بجهة واحدة من الصناعات[٥٩] فتلك واجبة على أهل الجدل، وهم الدياليقطيقيون[٦٠]، لأنا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس 40 المحمودة عن أي الأسماء[٦١] كانت، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيت، -170b- لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة، وإن كان مقياسان متناقضان[٦٢] فهما[٦٣] إذن تبكيت.

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثله[٦٤] من التبكيت، وإذا قد وجدنا ذلك فقد أصبنا النقض عليه لأن في منازعتها نقضاً.

وفي خلال ذلك قد استبان[٦٥] لنا المتخيل منها من كم جهة يكون... وقولي: «مخيل» لست أريد به ما كان متشبهاً بشيء مشارٍ إليه، بل ما كان 5 شبيهاً بكذا وكذا، وهو شيء غير محدود، فكذلك هي أنواع التبكيت المخيلة إن أحدٌ استقصى النظر فيها فعلم من كم جهة تكون. فقد استبان أن المجادل

---

(٥٤) في نسخة أخرى: والتبكيت والمباكتة التي لكل علم إنما يتضرهما العالم الحاذق.

(٥٥) (في) كل (ضرب...) (فوق).

(٥٦) إنه وإن كانت أجناس العلوم متناهية، فإن جزئياتها لا نهاية لها؛ كذلك لا نهاية لجزئيات المباكتة؛ ولها ولكل صناعة أوائل. فليس أوائل صناعة الرياضات أوائل للطبيعيات.

(٥٧) نقل آخر: والتبكيت (والمباكتة: فوق) العامي الذي ليس تحت صناعة واحدة فما حدّ من صناعة الجدل.

(٥٨) في (كل) مشاعاً (وليس) تحت (واحدة من الصناعات...) (فوق).

(٥٩) جملة: «وليس... الصناعات» (ـ ب).

(٦٠) الديالقطيقمون (م).

(٦١) الأشياء (فوق).

(٦٢) كانا مقياسين متناقضين (م).

(٦٣) فهما (فوق).

(٦٤) وأمثاله (فوق).

(٦٥) تبين (فوق).

يجد السبيل لوجد[٦٦] هذه الضروب وأخذها مما منه تكون وأخذه إياها
بمعنى مشترك، فإما: تبكيتاً محقاً وإما مخيلاً. والمجادل لا يعدو

(٣٤٢/ب)

نقل يحيى بن عدي

10 للتبكيتات أو التبكيت الذي يرى أو الجدلية التي ترى أو الممتحنية.

(٦٦) إلى وجود (فوق).

- ١٠ -

[الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات]

وليس يوجد فصل الكلمات الذي يقول ناس بأن يكون: أما هؤلاء فعند[1] الاسم، وأما هؤلاء فلدى الاعتقاد. ذلك أنه شنِع أن يُظنّ أن كلمات 15 ما يكنّ لدى[2] الاسم وأُخَريات لدى الاعتقاد، لا هن هن بأعيانهن. وذلك أن ماذا هي التي لدى الاعتقاد إلا التي متى لم تستعمل الاسم الذي إذا ظن الذي يسأل الذي سئل يعطي، وهذا هو هو بعينه لدى الاسم أيضاً ـ. وأما 20 التي لدى الاعتقاد فمتى فهم الذي يعطي وأن الاسم يدل على كثيرة، يظن إنسان (أي الذي يَسْأل والذي يُسْأَل) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل معاً وكثيرين، لكن والذي بحيث والذي يسأل كزينُن إذ يظن أن الموجود واحد، والكلمة هي أن الكل واحد ـ هذا يكون نحو يتكلم لدى الاسمّ ولدى اعتقاد[3] الذي يسأل. وإن ظن إنسان أنه يدل على كثيرة فمعلوم 25 أنه ليس لدى الاعتقاد. أما أوّلاً فهي لدى الكلمات التي كهذه: أترى هي هي[4] التي لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التي تدل على كثيرة؟ وبعد ذلك لدى أيما[5] كان، وذلك أن الذي هو لدى الاعتقاد ليس هو في الكلمة، لكن[6] بأنه ليس للذي بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتي تطلب ـ. وأيضاً

---

(١) فلدى (فوق). وهكذا في سائر النص.

(٢) نحو (فوق).

(٣) الاعتقاد (ب).

(٤) هي المكرّرة (ـ م).

(٥) إنما (م).

(٦) نسخة أخرى: لكن بأنه للذي بحيث.



30 ممكن أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم: وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أُخَر، لا لدى الاسم ولا لدى الاعتقاد أيضاً. وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم[٧] أما لدى الاعتقاد جميعاً[٨] وأما أُخَر فلا. ـ لكن جميع القياسات هي من
35 معنى على طريق الكثرة[٩] هي من هذه أفراد هؤلاء التي من الاسم، وذلك أنه شَنِعاً قيل إنه يقال إن جميع هؤلاء اللواتي من اللفظ[١٠] هي من الاسم، لكن هن ضلالات ما، لا بما يوجد لديها[١١] للذي بحيث، لكن بما يوجد له
40 سؤال كهذا، أي الذي يدل على كثيرة.

171- وبالجملة، هو شنع أن[١٢] يتكلم في التبكيت.

نقل عيسى بن زرعة

10 أو أسباب التي تُظن جدلية أو الممتحنة[١٣]

---

(٧) ويقسمون (فوق).
(٨) جميعها (فوق) (ـ ب).
(٩) التكثير (فوق).
(١٠) الصوت هو (فوق).
(١١) نحوها (فوق).
(١٢) أنه (ب).
(١٣) الإمتحانية (فوق).

- ١٠ -

[الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات]

وليس الذي يقوله بعض الناس في الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب[١٤] الاسم، وبعضها بحسب[١٥] الاعتقاد فصلاً لها. وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التي يُنْحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التي يُنْحى 15 بها نحو الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها، وذلك أنه[١٦] ليس يعني بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يُستعمل الاسم على النحو الذي ظن السائل أن المسؤول أعطاه إياه. وهذه الحال بعينها موجودة في التي[١٥] نحو الاسم. 20 فأما التي نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما[١٦] يعطيه. فإن ظنّ ظانٌّ، إذا كان الاسم دالاً على كثير، أنه يدلّ على واحد: سائلاً كان أو مسؤولاً، فإنه يكون دالاً على واحدٍ وكثير معاً؛ إلا أن المجيب والسائل ـ شبيهاً بزينن في مسألته[١٧] ـ وهو يظن[١٨] أن الموجود واحد؛ وقوله هو هذا: «إن الكل واحد». فهذا الكلام متوجه نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل. فإن ظنّ 25 أنه يدل على كثيرين فمعلوم أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد[١٩]. فأما النظر

---

(١٤) نحو (فوق).

(١٥) ينحى بها نحو (فوق).

(١٦) أنّا (م).

(١٦) يجيب به (فوق).

(١٧) عند (فوق).

(١٨) عند ظنه (فوق).

(١٩) بدل جملة: «فإن ظن. . . الاعتقاد»، ورد في نقل ثاوفيلا ما هذه حكايته: فإن ظن ظان إذا كان الاسم دالاً على كثير أنه يدل على واحد، فإن ذلك أيضاً يكون في السائل والمسؤول ـ مثال ذلك: أترى الموجود يدل على واحد أو على كثير؟ إلا =



في هذه الأقاويل أولاً فيكون[٢٠] على هذا النحو: أترى الأقاويل التي ينحى[٢١] بها نحو[٢٢] الاسم ونحو[٢٢] الاعتقاد وهي[٢٣] جميع التي تدل على كثيرين؟ ثم ينظر بعد ذلك: أي هذه يرتقي[٢٤]؟ وذلك أن الذي يقصد به قصد الاعتقاد و[٢٥] ليس بموجود في اللفظ، بل هو فيما للمجيب أن يذكره

30 من حال القول عند الأمور المطلوبة[٢٦]. ـ وقد يمكن أيضاً أن تكون هذه كلها مما ينحى به نحو الاسم، و[٢٧] ذلك أن معنى أن يقصد بها قصد الاسم

١/أ هو في هذا الموضع، ألا يقصد بها قصد الاعتقاد. وذلك أنها إن لم تكن كذلك فجميعها أن[٢٨] تكون شيئاً آخر ليس هو الذي نحو الاسم ولا[٢٩]

35 الذي نحو الاعتقاد. وقد قال هؤلاء إنها بأسرها موجودة، وإن جميعها تنقسم إما إلى التي نحو الاسم أو نحو الاعتقاد؛ وقال آخرون ليس الأمر كذلك. ـ بل جميع القياسات التي تكون مما يقال على أنحاء كثيرة إنما توجد من هذه. واليسير من هذه هي التي من الاسم. والقول بأن جميع التي تكون من

40 اللفظ هي من الاسم، فقد قيل على جهة شَنِعة، بل القول بأنها تضليلات ما وأنها ليست بحسب ما يراه المجيب فيها، لكن بأن يكون السؤال الذي على هذا النحو هو الدال على كثير.

نقل قديم

10 أن يكون إما محيلاً في مجادلته وإما ممتحناً[٣٠].

= أنه كذلك في المجيب والسائل. وذلك أن زينن إنما سأل وهو يظن أن الموجود واحد. والقول هو: «هذا الواحد هو كل شيء». فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم وبحسب اعتقاد المسؤول.

(٢٠) ليكون (م).

(٢١) يقصد (فوق).

(٢٢) قصد (فوق).

(٢٣) و (+ ب).

(٢٤) يتبقى (ب).

(٢٥) و (+ ب).

(٢٦) التي يسأل عنها (فوق).

(٢٧) و (ـ ب).

(٢٨) أن (ـ م).

(٢٩) وإلا (م).

(٣٠) ممتنحاً (ب).

ـ ١٠ ـ

[الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات]

وليس هناك فصل كالذي قال بعض الناس في دلالة الاسم وفي المعنى الثابت[٣١] في الفكر عن [٣٢] دلالة الاسم، فيكون المعنى في الاسم غير
15 المعنى الراكد في الضمير. فإنه من القبيح أن يُظن بأن[٣٣] دلالة الاسم غير ما يثبت عليه المعنى في النفس. ومن[٣٤] تأول الاسم على غير ما يثبت في الفكر لا يزال[٣٥] الاستعمال للاسم تحت[٣٦] الجواب من المسؤول فيه[٣٧]، وكذلك صرف المعنى عن دلالة الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم[٣٨]
20 وأجابك المسؤول. فإن أحد ظن ـ سائلاً كان أو مسؤولاً ـ أن الاسم[٣٩] الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك في الواحد وفي الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه، وليس منها شيء إلا دليل على كثير، فالسائل والمسؤول قد يلتبسّ عليهما الكلام كالذي فعل زينن، فإنه ظن بالواحد أن دلالته مفردة فَضَلَّ، وكان ما أثبت من مسألته أن الكل واحد، فصار التضليل في هذا الموضع إنما يكون من قبل الاسم وليس من التي في الضمير أو في فهم

---

(٣١) المتصور (فوق).
(٣٢) من (ب).
(٣٣) أن (ب).
(٣٤) ما (م).
(٣٥) لا يزل (ب).
(٣٦) بحيث (م).
(٣٧) عنه (فوق).
(٣٨) فهما (فوق) (حاشية ب).
(٣٩) فإن كان الاسم الذي يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد.



25 المسؤول. ـ فإنْ أحدٌ[٤٠] ظن بالكَثير الدلائل من قِبل الاسم المشترك أن دلالته كثيرة، فقد استبان أن التضليل فيه ليس[٤١] من قِبَل كلمة[٤٢] الضمير. فلا محالة أن أوّل التضليل يكون في مثل هذه الكلمات التي نرفعها إلى لفظ الاسم وإلى معنى الضمير فندل على الكثير في أي الأشياء قيلت: وليس
30 يستبين[٤٣] في الكلمة ما في الضمير، ولكنه يستبين ذلك بجهة من الجواب من المسؤول على مايخرج من الكلام. ـ فأما من قِبَل اللفظ بالاسم فقد يمكن أن تكون كلها: وأما ها هنا فما لم يكن فصلاً[٤٤] من قِبَل المعنى فهو بالاسم يتضلل[٤٥]. فإن لم تكن كلها كذلك فسيكون غيرها، لا من قبل
35 الاسم ولا من قبل الضمير. ومن الناس من قال إنها كلها: إما من قِبل الاسم، وإما من قبل المعنى، وعلى مثل[٤٦] ذلك يقسمونها ولا يزعمون أنه يكون غيرها. ـ ألا أنها تكون منا[٤٧] بيسير من الأكثر، فمنها ما هو فصل من جهة الاسم: وقبيح أن يقال إن كل ما كان مضلّلاً من جهة اللفظ فذلك من قِبَل الاسم: فقد تكون مِضلّات لا من قِبَل جواب المجيب عليها، ولكن من
40 قِبَل الكلمة في المسألة وما يدل عليه من الكثير.

171a- وقبيح النية أن نتكلّم في شيء من التبكيت والتضليل قبل أن نتكلّم في

---

(٤٠) أحداً (م).

(٤١) في نسخة أخرى: ليس عند الضمير، وأوّل ذلك عند الكلام الذي بهذا النحو، فهي إذن تلك التي عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التي تدل على كثير. ثم بعد ذلك عند أي الأشياء كان، فإنه ليس في الكلام ذاك الذي عند الضمير.

(٤٢) ما في (فوق). (٤٤) يكون (م).

(٤٣) يتبين (فوق) (ـ م). (٤٤) يكن متصلاً (فوق).

(٤٥) يتصل (فوق) (م)؛ يكن متصلاً (فوق) (+ ب في غير موضعها).

(٤٦) حسب (فوق).

(٤٧) مقاييس (فوق). نقل آخر: ولكن جميع السولوجسمومات إنما من المكثر (الكلي: فوق) والمفردات منها هذه التي من الأشياء.

المقياس، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس. ومن أجل ذلك يجب أن نتكلّم أولاً على المقاييس،

(٣٤٤/ب)

نقل يحيى بن عدي

لا في القياس أولاً، وذلك أن التبكيت هو قياس ما: فإذن ينفع[٤٨] في القياس القياسُ الذي قبل القياس، وفي التبكيت الكاذب والذي كهذا هو
5 تبكيت يرى. وقياس التناقض بسببه[٤٩] تكون العلة، وفي التناقض[٥٠]، وذلك[٥١] أنه يجب أنْ يزاد التناقض متى كان فيهما[٥٢] كليهما التبكيت الذي يرى. ويوجد «أما أن الساكت يتكلم» ففي التبكيت[٥٣] أو في القياس[٥٤]؛ وأما أن «ما ليس للإنسان يعطي» ففيهما[٥٥] كليهما؛ وأما التي بـ«شعر
10 أوميروس الشكل الذي بالدائرة» ففي القياس[٥٦]؛ وأما الذي ولا في واحد منهما فقياس صادق.

ولكن من حيث جاءت[٥٧] الكلمة: أولاً الكلمات اللواتي في التعاليم لدى الاعتقاد هِن أوْ .لا؟ وإن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة،
15 ليست كهذا الشكل الذي منه كان يجتمع[٥٨] معنى القائمتين: أية الذي اعتقد هذا بعينه يتكلم، أم لا؟

وأيضاً إن دل الاسمُ على كثيرة، وذاك لا يفهم ولا يظن، كيف لا يتكلمْ هذا لدى الاعتقاد؟ أو كيف يجب أن يتكلم[٥٩] إذ يعطي القسمة أو
20 يسأل إنسان إن كان موجوداً أن الساكت يتكلم أولاً أو يوجد كأنه لا، ويوجد

---

(٤٨) أي ينفع أن يتكلم في القياس الذي قبل القياس (فوق).
(٤٩) من قبله (فوق).
(٥٠) أكثر من (فوق).
(٥١) ويجب (فوق).
(٥٢) بهما (فوق).
(٥٣) فالتبكيت (فوق).
(٥٤) أو بالقياس (فوق).
(٥٥) فيهما (فوق).
(٥٦) فبالقياس (فوق).
(٥٧) حاب (م).
(٥٨) أي: يتنتج (فوق).
(٥٩) يسأل (فوق).

كأنه نعم؟ وإن أعطى إنسان بغير نهاية فالذي يتكلم ليت شعري أليس لدى الاعتقاد يتكلم؟ وهذا على أن الكلمة يُظن أنها للتي من الاسم. فليس إذن يوجد جنس ما للكلمات لدّى الاعتقاد. لكن أما هؤلاء فهن لدى الاسم،
25 وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيتات، لكن ولا هؤلاء اللواتي يرين، وموجودة التي لأمر اللفظ(٦٠) تبكيتات ترى أيضاً ـ مثال ذلك من العرض وأُخَر.

وإن أهَّل إنسان أن يقسِّم، «أعني أن الساكت يتكلّم»: أما هؤلاء فهكذا، وأما هؤلاء فهكذا: إلا أن هذا هو أما أولاً فإنه شَنِعٌ أن يؤهل وذلك
30 أنه يوجد حيناً ألا يظن الذي يسأل(٦١) أنه على طريق الكثرة؛ وليس ممكناً أن يقسم التي لا يظن. وأما بعد ذلك فأن يعلم بكون شيء آخر، وذلك أنه يجعل الذي يداوم(٦٢) كماله ظاهراً ولا يعلم ولا يظن أنه(٦٣) يقال

نقل عيسى بن زرعة

-17 وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلّم في التبكيت قبل أن نبدأ بالكلام في القياس: وذلك أن التبكيت هو قياسٌ ما؛ فالأول إذن أن نقدّم الكلام في القياس(٦٤) الذي له يقدّم(٦٥) على الكلام في التبكيت(٦٦) الكاذب؛ وذلك أن
5 ما جرى هذا المجرى هو تبكيت مظنون. وقياس المناقضة(٦٧) هو الذي يكون عليها(٦٨) موجودة إما في القياس أو في المناقضة(٦٧) (وينبغي أن يضاف إلى القول لفظة التناقض)، إذا كان التبكيت المظنون موجوداً فيهما جميعاً(٦٩). فأما القول إن «الساكت يتكلم» فيوجد في التناقض لا في
10 القياس. فأما أن «الإنسان يعطي ما ليس له» فيوجد فيهما جميعاً. وأما القول بأن «شعر أوميروس له شكل الدائرة» فإن ذلك يكون في القياس. والقياس

---

(٦٠) الصوت (فوق).
(٦١) التي سئلت أنها (فوق).
(٦٢) يواظب (فوق).
(٦٣) أنها (فوق).
(٦٤) نسخة: سوء القياس (فوق).
(٦٥) يستحق التقدم (فوق).
(٦٦) ثاوفيلا: في كذب الكاذب (فوق).
(٦٧) التناقض (فوق).
(٦٨) سببه (فوق).
(٦٩) يعني المقدّمات والنظم (فوق).

الذي قد عدم كل واحدٍ من هذه فهو قياس مصحح[٧٠].

وليس ذلك من مصدر القول[٧١]، ونبدأ أولاً بالكلام في الألفاظ[٧٢] التي في التعاليم[٧٣] و: هل هي مما ينحى به نحو الاعتقاد أم لا؟ وإن 15 استجاد قائلٌ القول في المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة، وسلّم أنه ليس هو هذا الشكل الذي يتحصل[٧٤] منه أن زواياه مساوية لقائمتين: أترى هذا يتكلّم بحسب اعتقاد ذاك، أم لا؟.

فأما إن كان الاسم أيضاً يدل على كثيرين، فإن ذاك[٧٥] لا يفهم هذا ولا يظن[٧٦]، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن 20 يتكلم: أبأن يقسِّم، أو بأن يسأل: هل الساكت يتكلم، أم لا؟ أو قد يجوز أن يسلب ذلك بجهة، ويوجبه بجهة؟ فإن أعطى[٧٧] إنسان أن لا نهاية موجودة: أفليس كلام الذي يتكلم نحو الاعتقاد؟ وإن كان القول يوهم أنه من التي من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنساً للألفاظ[٧٨]. لكن أما 25 هذه فهي التي نحو الاسم، وهذه فليس جميعها تبكيتات ولا من التي تظن كذلك أيضاً، وقد تكون اللواتي ليست من القول[٧٩] تبكيتات مظنونة ـ ومثال ذلك من العرض ومن المعاني الأُخَر.

فإن أوجب بعض الناس للقول بأن «الساكت يتكلّم» أن يقسّم حتى 30 يكونٍ منه كذا ومنه كذا: فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولاً شَنِعٌ، وذلك أنه (٣٤٥/أ) ربما لم يظن بالأمر الذي سئل عنه أنه مما يقال على أنحاء كثيرة وليس يمكن أن يقسم ما لا يظن ذلك به. وأيضاً ليكن أن يعلم شيئاً آخر هو أن يجعله

---

(٧٠) صحيح (ب).
(٧١) مخرج اللفظ (فوق).
(٧٢) الأقاويل (فوق).
(٧٣) العلوم (فوق).
(٧٤) يجتمع (فوق).
(٧٥) أي المجيب (فوق).
(٧٦) يتوهم (فوق).
(٧٧) سلم (فوق).
(٧٨) للأقاويل؛ بل (فوق).
(٧٩) اللفظ تبكيت مظنون (فوق).

ظاهراً عند من لا دربة له كدربته، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قِبل أن في

نقل قديم

قبل أن نتكلّم على التضليل الكاذب، فإنه ما كان كذلك فإنما هو
5 تضليل مخيل ومقياس مناقضة. ولذلك يجب أن تكون العلة إما في المقياس، وإما في الإنطافاسيس وهي المناقضة (وقد ينبغي أن يزيد فيقول: ربما كان التضليل المخيل في الأمرين جميعاً). فقولك[٨٠]: «الساكت يتكلم» ـ وهو تضليل وهو من الأنطافاسيس[٨١] لا في المقياس. وإذا «أعطى
10 الإنسان من كلامه ما ليس له» كان المضلل في الأمرين. وقولك إن «شعر أوميروس إنما هو شكل بدائرة» فهذا القول[٨٢] مُضِلٌّ بالمقياس. وما لم يكن واحداً من هذه فهو مقياس صادق.

فلنعد إلى ما جرى عليه الكلام؛ ولننظر: من أين يكون التضليل في
15 كلام العلوم: من الفهم أو من غير الفهم؟ وإنْ أحد[٨٣] ظن أن المثلث كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثل الشكل الذي يجتمع فيه خطان متساويان، فما نحنِ قائلون: هل قائل هذا القول عند نفسه فهم، أو لا؟

وأيضاً إن كان الاسم دليلاً على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يظن ذلك، فكيف تكون ضلالة ذلك عند نفسه أو كيف ينبغي أن يسأل إلا أن

---

(٨٠) كقولك (فوق).

(٨١) المناقضة (فوق). (٨٢) بقول (ب).

(٨٣) إن القائل إن كان عنى مثلث متساوي الساقين فثلاث زواياه مساوية لزاويتين قائمتين قد صدق، ولكن إن كان عنى أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث فثلاث زواياه مساوية لقائمتين فقد أصاب. وإن كان إنما عنى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوي الساقين فليس ذلك كذلك، وإنما هي كذلك من أجل أنّ هذا أولى لكل مثلث.

20 يعطى أوْ لا. فإنْ أحدٌ سأل فقال: يجوز للساكت أن يتكلّم أو لا يجوز، أو ذلك جائز مرة، ومرة ليس بجائز. فإن أجاب مجيب فقال إنه ليس بجائزٍ ألبتة، ثم تكلم الساكت، أفما[٨٤] أن يكون[٨٥] المجيب مبكتاً عند نفسه؟ وقد يظن أن التضليل في هذا القول من قِبَل الاسم. ولا محالة أنه ليس لهذا الكلام الذي يسند إلى الفكر جنس جامع له، بل إنما يكون بعضها من قِبَل 25 الاسم. وليست كلها مُضِلات، ولا المخيلة كلها بمضِلات، فقد تُتخيل مُضِلات من غير اللفظ كالذي يكون من العارض في الكلام.

فإنْ أحدٌ حمل نفسه على القسمة فقال: إن «للساكت أن يتكلم» إما هكذا وإما هكذا ـ فلُيعلم أوّلاً أن ذلك قبيح به، لأنه ربما لم يكن المسؤول 30 متصرفاً لأوجه كثيرة فِهما بالقسمة[٨٧] وما لم يكن مظنوناً[٨٨] لم تمكن قسمته. وأيضاً[٨٩] إن إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المتفكر وعلى خلاف الجاهل و[٩٠] الظانّ له، وإلا فما المانع له من أن يفعل ذلك[٩١] فيما ليس بمضاعف.

نقل يحيى بن عدي

(٣٤٥/ب)

على وجه آخر من قبل أن هي هؤلاء غير المضاعفات أيضاً ما الذي

---

(٨٤) فإما (م).

(٨٥) فيكون (م)؛ يكون (فوق) (ـ م).

(٨٦) و (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر (+ حاشية ب).

(٨٧) متهيئاً للقسمة (فوق). (٨٨) لا (فوق).

(٨٩) نقل آخر: ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شيء آخر، فيجعلها ظاهرة لمن ليس له فهم إلا بعلم، ولا يظن أنها تقال بنحو آخر، وفي هذه التي ليست بمضاعفة ما الذي يمنع أن يضيع هذا، مثل قولك: أرأيت يا هذا مساويات هي المتوجهات للمثنيات في أربعة.

(٩٠) و (ـ ب).

(٩١) ذلك (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوقها (+ حاشية ب).



35 يمنع من أن يفعل[٩٢] هذا: أترى[٩٣] الوحدات التي في الرباعيات هن مساويات للثنايات والثنايات هنّ: أما هؤلاء فمتحدات هكذا، وأما هؤلاء فهكذا؟ وأترى لهؤلاء الأضداد علم واحد، أم لا؟ وموجود أضداد أما هؤلاء فمعلومات؛ وأما هؤلاء فغير معلومات. وبالجملة، فالذي يؤهّل هذا لا يعلم
-17 أن الذي يعلم هو آخر غير الذي يفحص بأن[٩٤] الذي يجب أن لا يسأل بل أن يجعل معلوماً، وأما ذاك فأن يسأل.

(٩٢) يعمل (فوق).
(٩٣) ليت شعري (فوق).
(٩٤) فبأن (فوق).



- ١١ -

[مختلف أنواع تجاهل المطلوب]

وأيضاً فأن يؤهلّ أن يضع أو أن يرفع ليس هو للذي يبرهن، لكن للذي يأخذ تجربة. والتجربة هي جدلية ما، ومن قِبَل هذا يفكر في هؤلاء، وذلك
5 أنها ليس تبصر[١] الذي يعلم، لكن الذي لا يعلم ويظن. - فأما ذاك الذي يبصر بالأمر[٢] هؤلاء العاميات فجدلي. وأما الذي يفعل[٣] هذا مخيلاً[٤] فسوفسطائي. - والقياس المرائي والسوفسطائي هو: أما واحد فالذي يرى
10 قياساً من قبله[٥] الجدلية هي ممتحنة، فأنْ كانت النتيجة صادقة: وذلك أنه مطالب من قِبَل[٦] ماذا. وثانياً[٧] جميع التضليلات اللواتي لسن بحسب صناعات كل واحد ويظن أنهن مجودات بحسب الصناعات. وأما هؤلاء الرسوم الكاذبة فليست غير مرائية، ولكن هؤلاء اللواتي تحت الصناعة، هنّ فارلوجسموس[٨]. فليس إن كان موجوداً رسمٌ ما كاذب عند الصادق - مثال
15 ذلك الذي لبقراط، أي[٩] التربيع الذي بالمنسقس[١٠]، أي الأشكال الهلالية. لكن كما ربَّع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُرَبَّع؛ إلا أنه ليس

---

(١) ترى (فوق).
(٢) في (الأمر) (فوق).
(٣) يعمل (فوق).
(٤) على طريق التخييل (فوق).
(٥) أجله (فوق).
(٦) أجل (فوق).
(٧) ثانياً (- م).
(٨) فارلوجسمو (م).
(٩) أو (م).
(١٠) بالمنسقوس (م).



بحسب الأمر. ومن قِبل هذا هو سوفسطائي[١١]. وأما متى كان يرى من قِبَل
20 هؤلاء اللواتي كهذا قياساً، فكلمة مرائية، والذي يرى قياساً كالأمر[١٢] وإن
كان قياساً هو كلمة مرائية، وذلك أنه إنما يرى بحسب

نقل عيسى بن زرعة

هذه التي ليست مضاعفة أيضاً ما الذي[١٣] يمنع من أن يفعل هذا
35 الفعل: أترى الوحدات في الأربعة مساوية للثنايات، وثنايات هذه فوجودها
متحدةً يكون على هذا الوجه، وهذه على هذا النحو[١٤]. وليت شعري:
هذه[١٥] الأضداد علمها واحد أم لا؟ وقد يكون: أما بعض المتضادّات
فمعلومة، وبعضها غير معلومة. ويظن، بالجملة، أن الذي يسوّي بين هذه
ليس يعلم أن المعلم[١٦] غير الذي يبحث عما[١٧] ينبغي؛ فأما الذي يعلم
17- فألاّ يسأل، بل يجعل الأمور معلومة، وأما ذاك فأن يسأل.

---

(١١) مرائي (فوق).
(١٢) بحسب الأمر (فوق).
(١٣) لا مانع (فوق).
(١٤) على هذه الجهة (فوق).
(١٥) هل (ب).
(١٦) الذي يعلم (فوق).
(١٧) عن الواجب (فوق).

- ١١ -

[مختلف أنواع تجاهل المطلوب]

وأيضاً[١٨] فإن المبرهن ليس له إما أن يضع[١٩] أو أن يرفع بالسوية، بل ذلك للذي يمتحن. وذلك أن الإمتحان جزءٌ من صناعة الجدل، ولهذه

5 العلة يكون نظرها في هذه المعاني، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم، بل مع الذي لا يعلم ويظن ذلك به. ـ فأما الذي ينظر في الأمر من قِبَل الأشياء العامّية فهو جدلي. والذي يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائي. ـ وأما القياس المرائي والسوفسطائي فهما واحد يظن أنه قياسي ـ ومن أجلهما تكون الجدلية[٢٠] هي الممتحنة[٢١]. فإن كانت النتيجة

10 صادقة والقياس الذي يكون على «لِم الشيء» هو الطالب[٢٢] وثانياً جميع التضليلات هي التي ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع، ويظن أنها بحسب الصناعة. وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية إلا أن سوء القياس إنما يكون[٢٣] من الأمور المرتبة تحت الصناعة، فإن الرسم

15 الكاذب ليس يؤدّي إلى الحق ـ ومثال ذلك تربيع الدائرة، لا الذي عمله

---

(١٨) في نقل ثاوفيلا: وأيضاً فإن المبرهن ليس له أن يأتي بالإيجاب والسلب، لكن عندما يريد الإمتحان، لأن الصناعة الممتحنية هي جدلية ما.

(١٩) يوجد (فوق).

(٢٠) الإمتحانية (فوق).

(٢١) جدلية (فوق).

(٢٢) الباحث (فوق).

(٢٣) يوجد (فوق).

بقراط بالأشكال الهلالية؛ بل كما ربع بروسن الدائرة بالمربعات، إن كانت الدائرة مما يربع، إلا أنه ليس بحسب الصناعة(٢٤). ولهذه العلة يكون قياسه سوفسطائياً. فإذا كان القياس إنما يظن موجوداً من أمثال هذه الأشياء، فإن
20 القول يكون مرائياً فأما الذي يُظَنُّ أنه قياس بحسب الأمر، وإن كان ذلك القياس قولاً مرائياً(٢٥)

نقل قديم

35 كقولك: ليت شعري أي الآحاد مساوية للأزواج في الترابيع؟! فمن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا؛ ومنها ما هو بحال غيرها، أو كقولك(٢٥): هل العلم علم واحد حاصر للأضداد، أم ليس كذلك؟ فمن الأضداد ما كان
٢/أ) معروفاً، ومنها ما ليس بمعروف فمن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن
17- حال المفيد للعلم غيرُ حال المتكلم، وأن الواجب على مفيد العلم ألا يكون سائلاً. بل يكون مبيِّناً(٢٧) عما علم وأن المسألة لغيرة.

(٢٤) الأمر (فوق).

(٢٥) قول مرائي (م).

(٢٦) ومثل قولك: هل العلم بالأضداد واحد، أم لا؟ (فوق).

(٢٧) مظهراً لما علم ومفيده (فوق).

- ١١ -

[مختلف أنواع تجاهل المطلوب]

وأيضاً[٢٨] إن الإثبات والنفي ليسا لمن[٢٩] أراد أن يُبَصِّر بالطريق،
5 وإنما هو للمجرّب المتبحّر، لأن من شأن المجادل الإمتحان والاختبار. من
أجل ذلك كان بسطه[٣٠] في كل لون، فيمتحن البصير، ويمتحن الجاهل،
ويمتحن المتزيّي بزي أهل العلم. ـ والناظر في الحقائق من جمل الأشياء
فذاك مجادل بصحةٍ؛ والذي يفعل ذلك بالتخييل فذاك سوفسطائي ـ.
10 فالمقايس المشاغب[٣١] والسوفسطائي فهما[٣٢] واحد مخيل بالمقياس
الصحيح الذي عليه يدين أهل الجدل بالإمتحان. فإن صدقت[٣٣] النتيجة من
كلامهم لأن الشيء الذي «من أجله» كان مقياسهم معطى[٣٤]. وكل ما

---

(٢٨) في نسخة أخرى: وأيضاً الوضع والرفع ليسا لمن تبصر، ولكن للذي يأخذ التجربة، لأن التجربة إنما هي نحو من الديالاقطيقية (صناعة الجدل: فوق). ومن أجل ذلك على هذه نقض، لأنها لا ترى الذي يعلم، ولكن الذي لا يعلم ويظن؛ وذاك الذي يرى بالفعل هذه العامية هو الديالقطيقي؛ والذي يفعل هذه بالتخييل سوفسطائي.

(٢٩) لم (+ ب).

(٣٠) بطشه (فوق).

(٣١) المماري (فوق).

(٣٢) إنما هما (فوق).

(٣٣) حالة (فوق) (م)؛ بطشه (فوق) (ب).

(٣٤) نقل آخر: وإن كانت نتيجة صادقة ولتلك التي من أجل أي شيء هو مطالب؛ وجميع المضلات تلك التي ليست كصناعة بحمل واحد، ويظن أنها كالصناعة. =



كان[٣٥] مثله مما ليس هو على طريق الصناعة فجميعها من المضلات في الصناعة، لأن الكتب التي يجاب فيها على أسماء قومٍ ليست من طريق المماراة والشغب من أجل أن المُضِلَّات إنما تقصد لنقض الصناعة، وليست الكتب المنحولة كذلك، وإن كان مذهبها الصدق، كالذي افْتُعِل[٣٦] باسم[٣٧] بقراطيس وافتعال التربيع الذي يكون بالمنسقس وهو من نصف الدائرة[٣٨] ولكن كتربيع الدائرة الذي فعله ابروسن[٣٩] الحكيم، إن كان يمكن تربيع الدائرة إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة؛ ولذلك وجب أن يكون من طريق السوفسطائية. فالقول يحير إذا لم يكن من[٤٠] نفس صنعة[٤١] الشيء؛ فذلك مقياس مما يرى مُخَيِّلٌ؛ وإن كان من نفس[٤٢] الشيء فذاك مقياس بعيد من قول المماراة[٤٣] والشغب، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء فذاك لغير[٤٤] تخيل، لذلك وجب أن يكون وجب مطيعاً[٤٥] عالماً. فكما[٤٦] أن الظلم

نقل يحيى بن عدي

(٣٤/ب)

الأمر، فإذن هو مطالب[٤٧] وجائر. وذلك أنه بمنزلة[٤٨] ما أن في

= فأما هذه المسميات الكاذبة فليست غير ممارية، ولكن تلك التي تحت الصناعة.

(٣٥) كان (ـ ب).

(٣٦) مطغى (فوق)؛ فعل (فوق).

(٣٧) ياسين (م)؛ فعل (فوق) (ب).

(٣٨) للدائرة (ب).

(٣٩) تحتها ياسين وهو تحريف ظاهر (+ حاشية ب).

(٤٠) من (ـ ب).

(٤١) نقل ثانٍ: كما ربع بروسن الدائرة، إن كانت الدائرة تربع.

(٤٢) ذات (فوق).

(٤٣) الممازة (م).

(٤٤) بعد (فوق).

(٤٥) وكما أن الظلم المضادّ في الصراع.

(٤٦) فكما (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية (+ حاشية ب).

(٤٧) مخترع (فوق).

(٤٨) وبمنزلة (فوق).

الجهاد يوجد للجور صورة[٤٩] ما وهو جور جهاد ما، هكذا جور الخصومة
25 هو في مضادة الكلمة المرائية: وذلك أن ها هنا الذين يشتهون أنَ يغلبوا لا
محالة كأنهم يلقون جميهن، وها هنا هؤلاء الممارون. فأما هؤلاء الذين هم
هكذا[٥٠] من أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبي الصغر[٥١]، وأما هؤلاء
الذين فمن أجل المديح الذي على[٥٢] اللقب المِرائي: وذلك أن المراء كما
قلنا ملقب من حكمة ترى. ومن قِبل هذا يشتاقون إلى البرهان الذي يرى.
30 وهؤلاء المحبون للشغب والممارون هم للكلمات هن[٥٣] فهن[٥٤]، لكن
ليس من أجلهن بأعيانهن، وكلمة هي[٥٥]، فهي تكون مرائية وشَغَبية، لكن
ليس لها بعينها، لكن: أما من حيث الغلبة التي ترى فشَغَبِية، وأما من حيث
الحكمة فمرائية، وذلك أن السوفسطائية[٥٦] هي حكمة ما ترى، إذ ليست.
35 والذي هو مرائي في مكانٍ يوجد له عند الجدلي كما للكاتب الكاذب عند
المهندس: وذلك أن الجدلي والكاتب الكاذب يقرن[٥٧] منها بأعيانها[٥٨]
الهندسيات. لكن أما ذاك فليس مرائياً من قِبل أنه من المبادىء والنتائج
-172a اللواتي تحت الصناعة فكتب[٥٩] على طريق الكذب، وأما ذاك فتحت صناعة
الجدل، وأما أنه عند هؤلاء الأُخر مرائي فمعلوم[٦٠] ـ مثال ذلك التربيع
الذي بالأهلة ليس مرائياً، وأما الذي لبروسن فمرائي: وأما ذاك فليس لنا أن
5 نقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قِبل أنه من مبادِىء خاصة؛ وأما ذاك
فإلى كثيرين، أي جميع الذين لا يعلمون الممكن[٦١] في كل واحد وما ليس
بممكّن ويلائم. إما كما رَبّع أنطيفون أو أن يقول[٦٢] إنسان أن يمشي من

---

(٤٩) نوع (فوق).
(٥٠) كهذا (م).
(٥١) الخصومة (فوق).
(٥٢) في (فوق).
(٥٣) بأعيانهن (فوق).
(٥٤) فهن (ـ ب).
(٥٥) بعينها (فوق).
(٥٦) المراء هو (فوق).
(٥٧) يؤلف (فوق).
(٥٨) منهن بأعيانهن (فوق).
(٥٩) تكتب (م).
(٦٠) فهو معلوم (فوق).
(٦١) يعلمون ما هو ممكن (فوق).
(٦٢) قال (فوق).



10 العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون: لا الطبية، وذلك أنه عامي. فأما إن كان للمرائي إلى الجدلي[٦٣] لا محالة، كما للكاتب الكاذب عند الجدلي على مثال واحد ـ فلا يكون

نقل عيسى بن زرعة

فقد يظهر أنه موجود بحسب الأمر، فهو إذن مطالب وجائر. وكما أن للجور في الجهاد صورة ما وهي الجور في مخاصمة ما، فكذلك يكون الجور في المخاصمة التي تكون في مضادّة القول هو المراء: وذلك أن الذين 25 يحبون الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا[٦٤] كل شيء؛ فكذلك الممارون ها هنا. فهؤلاء[٦٥] الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب، وهؤلاء من أجل المديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية: وذلك أن السوفسطائية هي ـ كما قلنا ـ أمْرٌ ما له لقبٌ من الحكمة المظنونة؛ ولهذه العلة يشتاقون ما يظن برهاناً. وأقاويل[٦٦] 30 الممارين والمغالطين واحدة بعينها[٦٧]؛ إلا أنها ليست لأسباب واحدة بأعيانها؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائياً ومرائياً، لكن لا من جهة واحدة بعينها: لكنه إذا قصد به لأن يظن غالباً فهو مرائي؛ وإذا قصد لأن يظن حكيماً فهو سوفسطائي، وذلك أن معنى السوفسطائية هي حكمة ما 35 مظنونة من غير أن تكون كذلك. وحال المرائي في بعض المواضع عند الجدلي كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف الحق[٦٨] عند المهندس، وذلك أن الجدلي يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه فقياسها فاسد، وهذه

---

(٦٣) المجادل (فوق). (٦٤) يلقون (م).

(٦٥) قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا: فبعض هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب، وبعضهم هم الذين يفعلون ذلك للمديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية.

(٦٦) وألفاظ (فوق). (٦٧) بأعيانها (فوق).

(٦٨) الكذب (فوق). الحق: (الواجب: فوق).

هي حال الذي يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند المهندس. إلا أن ذاك ليس ممارياً، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب[٦٩] من مبادىء ونتائج مرتّبة تحت الصناعة. وهذا المرتّب تحت صناعة الجدل فمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأُخَر يكون مرائياً ـ مثال ذلك تربيع الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية[٧٠] غير مرائي، والمِرائي هو الذي عمله بروسن. فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط، لأنه من مبادئها الخاصية؛ والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة القومُ الذين لا يعرفون الممكن والممتنع[٧١] في كل واحد من الأمور. وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفن أوفق من قول القائل إن المشي بعد العشاء فضل[٧٢]، بسبب قول زينن، الذي لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم. فإن كانت حال المرائي عند الجدلي كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف الحق بعينها

-172a- 5 10

نقل قديم

في المضاف أو الصراع إنما هو[٧٣] نوع من أنواع الجور في القتال، كذلك المضاد[٧٤] في الكلام هو ضرب من الجور في قتال الكلام: فكلٌّ يتناول كلاًّ. وكذلك يفعل ها هنا أهلُ المراء: فأحد الفريقين حريصٌ على نفس الغلبة، يبطشون بكلٍّ، ولذلك يقال إنهم مشاغبونَ محبون للقتال. فأما السوفسطائيون[٧٥] فإنهم يمارون في الكلام طلباً للفخر، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس من حكمة مخايلة ببرهان مخايل. فالمشاغبون

25

(٦٩) الكذب (فوق).

(٧٠) إنما صار غير مرائي لاستعماله أصولاً هندسية وإن كانت على خلاف الحق، فصار الآخر مرائياً لأنه بني على غير الأصول الهندسية.

(٧١) وغير الممكن (فوق).

(٧٢) فاضل (فوق).

(٧٣) هو (ـ ب).

(٧٤) التضاد (فوق).

(٧٥) السوفسطائيين (م).

30 والسوفسطائيون كلامهم كلام واحد، إلا أنه[٧٦] ليس من أجل شيء واحد، بل عماد[٧٧] المشاغب الاستظهارُ[٧٨] بالغلبة، وعماد السوفسطائي المراءاة بالحكمة، لأن السوفسطائية إنما هي حكمة مخيلة غير موجودة على الصحة.

35 فأما المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل من يفتعل الخطوط بالكذب عند الماسح، لأن المشاغب إنما يضع قياساً[٧٩] من الذي يقتاس به الديالقطيقوس وهو المجادل، كمثل ما يفتعل المضِلات صاحب الخطوط

1- الكاذبة على الماسح، إلا أن أحدهما ليس بمشاغبٍ من أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن[٨٠] إلاّ من أوائل الصناعة ونتائجها. فأما الذي يقتاس بقياس المجادل فمعروف بأنه مشاغب مماحك من قوله إن التربيع من نصف الدائرة ليس كاذباً[٨١]، وإن قول بروسن الحكيم باطل. فأحد هذين يجوز أن يصرفه إلى المساحة وحدها، لأنه جعل كل كلامه من أوائلها

5 الخاصة بها، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة، لأن من قال إنه لم يعرف الممكن في كل واحدٍ من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصلح ذلك، فإنما يصلح كالتربيع الذي جعل أنطيفون، أو كقول من قال إن المشي بعد العشاء

10 ليس بنافع، ذلك[٨٢] زينون[٨٣] واحد من العوام ليس بطبيب، فلو كانت[٨٤] حال المشاغبات[٨٥] عند المجادل بمثل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان البتة مشاغباً ولا ممارياً[٨٦].

---

(٧٦) أي ليس غايتهم واحدة.

(٧٧) عتاد (فوق).

(٧٨) للإستظهار (م).

(٧٩) قياساً (ب).

(٨٠) أظن: التي لم تكن من أوائل الصناعة.

(٨١) كاذب (م).

(٨٢) كأنه يقول: وإن صلح ذلك فإنما يصلح كالتربيع.

(٨٣) يقول: زينون الذي ليس بطبي، فإنه عامي؛ زينون (فوق) (ـ ب).

(٨٤) نقل آخر: فإن كان على كل حال للمشاعب عند الديالقطيقي، وهو المجادل في سنة واحدة كالذي للكاتب الكاذب عند الحق.

(٨٥) المشاغب (فوق).

(٨٦) مشاغب ولا مماري (م).

مِن قِبَل هذا مرائياً[٨٧]؛ والآن[٨٨] ليس الجدلي عند جنس ما محدود وغير مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذاك[٨٩] الكلي: وذلك أنه ليس
15 الموجودات ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يحتملن أن تكون[٩٠] تحت مبادىء هي[٩١] فهي. فإذاً ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتي تبرهن شيئاً هي سائلة: وذلك أنها ليست مسلطة على أن يعطي أياً كان من الأجزاء؛ وذلك أن القياس لا يكون من كليهما. وأما الجدل[٩٢]: مسائله وإن[٩٣] كانت تبرهن، فليس جميعهن؛ ولكن هؤلاء الأوائل والمبادىء النسبية لم
20 تكن تسأل. وذلك أنه إذا لم يعطِ لم يكن لها أيضاً من أين تقول نحو المقاومة. ـ وهذه ممتحنة أيضاً، وذلك أنه ليست الممتحنة موجودة كهذه، أي كالهندسة، لكن التي[٩٤] توجد للذي لا يعلم وذلك أن الذي لا يعلم الأمر متسلط أن يأخذ الإمتحان من الذي لا يعلم[٩٥]؛ إن أعطى لأمر هؤلاء
25 اللواتي يعلم، ولا من هؤلاء الخاصات، لكن هؤلاء اللواتي يتبعن[٩٦] من جميع اللواتي كهؤلاء. وأما هؤلاء للذي يعلم فَوَلا شيء يمنع ألا يعلم الصناعة؛ وأما الذي لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم. فإذن هو ظاهر أن العلم الممتحني[٩٧] ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها؛ وذلك أن
30 جميع الصناعات يستعملنِ شيئاً عاماً أيضاً. ومن قِبَلِ هذا جميع الأُمِّيين يستعملون بنحو ما الجدل والممتحنية: وذلك أن جميعهم[٩٨] يرومون إلى مبلغ ما أن يختبروا[٩٩] هؤلاء الذين يَقْوَوْن. وهؤلاء هن عاميات، وذلك أن

---

(٨٧) ممارياً (فوق).
(٨٨) أما الآن فليس (فوق).
(٨٩) كالكلي (فوق).
(٩٠) تكنّ (ب)؛ يكنّ (فوق).
(٩١) بأعيانها (فوقهما).
(٩٢) أي صناعة الجدل (فوق).
(٩٣) ولو (فوق).
(٩٤) يوجد لها الذي (فوق).
(٩٥) جملة: «وذلك أن الذي. . . من الذي لا يعلم» (ـ ب).
(٩٦) يلزمن (فوق).
(٩٧) الممتحن (ب).
(٩٨) وبجميعهم: (فوق)
(٩٩) يقصوا (فوق).



هؤلاء ليس يعلمون أقل من[١٠٠] أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم يقولون شيئاً خارجاً كثيراً، يبكتون. فإذن ليس جميعهم مشتركين[١٠١] دائماً، وذلك

35 أن هذه الصناعة الجدل؛ والذي هو ممتحن لصناعة قياسية هو جدلي. ومن قِبَل أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجميعهم، وليست بجميع هؤلاء، كيما تكون طبيعة ما وجنساً، لكن كسلب، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء

ـ إلى هذا الموضع وُجِد من تفسير قويري لهذا الكتاب ـ(*)

نقل عيسى بن زرعة

لا محالة فإنه لا يكون لهذا[١٠٢] السبب ممارياً. فأما الآن فالجدلي ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبَرْهِنٍ لشيء أصلاً؛ وليس يجري مجرى

15 الكلي في هذه الحال: وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة في مبادىء واحدة بأعيانها. فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتي تبرهن شيئاً ما تستعمل السؤال، وذلك لأن ليس لها أن تعطي أي جزء اتفق: من قبل أن القياس لا يكون منهما. فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت[١٠٣] فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء، بل في الأمور

20 المتقدمة، وليس تسأل عن المبادىء الخاصية: فليس لها أيضاً أن تأتي بقول فيهِ مقاومة، ما[١٠٤] لم يسلَّم لها. ـ وهذه هي حال الصناعة المجربة[١٠٥]؛

---

(١٠٠) من (+ ب). (١٠١) مشتركون (م).

(*) قويراً (ويكتب أيضاً قويري كما في «الفهرست» لابن النديم ص ٢٦٢، وابن القفطي ص ٣٧): هو أبو إسحاق إبراهيم. كان أستاذاً لأبي بشر متى بن يونس. وله من الكتب: «تفسير سوفسطيقا»، «تفسير قاطيغورياس» (مشجر)، وكتاب «باريرمينياس» (مشجر)، وكتاب «أنالوطيقا الأولى» (مشجر)، وكتاب «أنالوطيقا الثاني» (مشجر).
ـ راجع كتابنا: «التراث اليوناني» ص ٧٥ (+ حاشية ب).

(١٠٢) في نقل ثاوفيلا: فإنه لا يكون عند ذلك ممارياً.

(١٠٣) برهنت (فوق).

(١٠٤) إذا (فوق). (١٠٥) الممتحنة (فوق).

25 وليس إنما للصناعة الممتحنة هي بهذه[١٠٦] الحال كالهندسة، بلِ هي التي لها أن تختبر ومن لا يعلم. وذلك أن للذي لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه؛ وله مع ذلك أن يجيب[١٠٧] لا من الأشياء التي قد عرفها، ولا من الأمور الخاصية، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم. فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارفٍ بالصناعة؛ والذي لا يعلم[١٠٨] فليس من الاضطرار ألا يعلم. فظاهر إذن أن الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء محدود؛ فإنها من أجل جميع الأشياء: وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامية. ولهذه العلة يستعملِ من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الإمتحان بجهة ما، لأن
30 جميعهم يروم الحكم على الضامنين[١٠٩] إلى حد ما. وهذه هي أمور مشتركة[١١٠]؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء[١١١] بتلك الأشياء ـ وإن كانوا يظنون أنهم يقولون قولاً خارجاً عن الأمر جداً ـ دون معرفة غيرهم. فليس[١١٢] جميعهم[١١٣] إذن يبكتون، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة؛ وذلك أن هذه الحيلة[١١٤] جدلية؛ والمجرِّب الذي يستعمل
35 الصناعة القياسية[١١٥] هو جدلي. ولأن هذه المعاني الموجودة للكل كثيرة،
(٣٤٨/أ) وليس جميعها موجودة كأنها طبيعة ما أوجنس، بل على جهة السلب؛ وهذا ليس في جميع هذه

---

(١٠٦) في هذه (فوق).   (١٠٧) يعطي (فوق).
(١٠٨) في العربي بنقل الناعمي: إن لم يحسنها كان مضطراً (مضطر: م) إلى الجهل بالصناعة.
(١٠٩) اختبار المذعنين (فوق).
(١١٠) عامية (فوق).   (١١١) هؤلئك (فوق).
(١١٢) يحتمل أن ينقل أيضاً هكذا: وليس يبكتون جميع الأشياء لأنهم دائماً مشتركون.
(١١٣) في نقل ثاوفيلا: وجميعهم يبكتون، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة؛ والذي يذهب مذهب الصناعة هو الجدل.
(١١٤) الصناعة (فوق).   (١١٥) الجدلية (فوق).



إلا أنّا نرى[١١٦] المجادل ليس يقصد قَصْدَ جنس من الكلام محدود، ولا يثبت البرهان على شيء البتة، لا مفرد ولا غير مفرد، ولا مذهبه مثل 15 مذهب من تكلم بالجهل لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنسٍ واحد. ولو أنه أمكن ذلك، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة، فلا تكون أوائل غيرها. من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة[١١٧] مُسائلة ما كانت منسوبة إلى طباع يبيّنه[١١٨] لها، لأنها لا تدري بأي الحرفين[١١٩] تتقوّم. والمقياس لا يكون البتة من كليهما. ومذهب الديالقطيقس، وهم المجادلون، كذلك المذهب سواء. فلو كان المجادل أن[١٢٠] يثبت البرهان 20 أو يبصِّر ببعض ما عليه أوائل صناعته[١٢١]. وإن لم يكن ذلك في كلها وفي جملتها، لما كان يسأل فيما لا يمكنه أن يعطي في ذلك شيئاً، ولا يثبت في ذلك أقاويل لم تكن له شيئاً يجعل منه مجادلة من ردّ عليه. ـ فإن زعم أيضاً أن مذهب المشاغب هو مذهب إمتحان: وليس الإمتحان والتجربة كمثل المساحة، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئاً. فقد يجوز لمن يحسن شيئاً أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئاً وإن أخذ[١٢٢] من لا يحسن فعال 25 شيء فلم يقله من أشياء تقدّمت معرفته[١٢٣] بها، أو أنها خواص الشيء المطلوب، بل إنما قال من اللواحق وما[١٢٤] أشبهها فتلك من أحسنها، ليس يمنعه شيء إلا أن يكون عالماً بالصناعة؛ وإن لم يحسنها كان مضطراً إلى الجهل بالصناعة. فقد تَبَيّن أن التجربة والإمتحان ليس هو بعلم لشيء 30 محدود. ومن أجل ذلك صار جائزاً في جميع الأشياء. وذلك أن الصناعات

---

(١١٦) أن (+ ب).

(١١٧) الصاعة (م)؛ أظنه الصناعة، صح (فوق).

(١١٨) بيّنة (ب).

(١١٩) الجزئين (فوق).

(١٢٠) أن (ـ ب).

(١٢١) صناعة (ب).

(١٢٢) أخذت (م)؛ أجاب (فوق).

(١٢٣) معرفتها عنده (فوق).

(١٢٤) لم (+ ب).

قد تستعمل أشياء مشتركة مُشاعة[١٢٥] في الجميع. لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلي[١٢٦] والإمتحان. فقد نرى الكثير يناظرون مُدَّعي العلم إلى قدر من الأقدار. ولهذا[١٢٧] عنيت أنه مشترك مشاع في الكثير، لأنه يمكن كل[١٢٨] أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك، وإن ظنوا أنهم يضللون أحداً فيما يكون من تبكيتهم. فلما كانوا جميعاً يذهبون هذا المذهب على غير اتفاقٍ ولا تثبُّت ـ وهذه صناعة الديالقطيقس وهم
35 المجادلون المشاغبون ـ صار الإمتحان في طريق من استعمال صناعة القياس. فمن أجل أن هذا كثير في جميع الأشياء، وليست حاله كحال شيء، قائم بطباعة[١٢٩] أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية، وبعضه ليس كذلك، بل حال خاصة.

(٣٤٨/ب)

نقل يحيى بن عدي

لكن خاصيات: وموجودة هؤلاء اللواتي يُؤْخَذُ الإمتحان بسببهنّ كلّهن
-172b- وتكون صناعة ما ليس التي كهؤلاء اللواتي تبرهن: ومن قِبَل هذا التمازي أيضاً ليس هو الذي يوجد له لا محالة كما للكاتب الكاذب: وذلك أنه لا يكون مُضِلاً من جنس مبادىء ما محدودٍ، لكنه يكون ممارياً عند كل جنس.

فأما المواضع للتبكيتات المرائية فهي هذه. ومن قِبَل أن[١٣٠] ننظر في
5 هؤلاء هو للجدلي، فليس يصعب[١٣١] أن ينظر. وذلك أن الصناعة التي نحو المقدّمات[١٣٢] يوجد لها جميع هذا النظر.

---

(١٢٥) عامية (فوق).
(١٢٦) الجدال (فوق).
(١٢٧) وبهذا (ب).
(١٢٨) كلا (ب).
(١٢٩) بطبعه (فوق).
(١٣٠) أن مكررة (+ ب).
(١٣١) يعسر (فوق).
(١٣٢) المقدمة (فوق).

- ١٢ -

[الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور]

10 أما في[١] التبكيتات اللواتي يرين فقد قيل. ـ فأما في أن يروا شيئاً[٢] كاذباً وأن يؤدّوا الكلمة إلى غير الإمكان[٣]، وذلك أن هذا كان ثاني الإرادة المرائية: أما أوّلاً فمن أن يسأل كيفما كان وبالسؤال خاصة يعرض[٤]. وذلك أنه إن يحدّد ويسأل إلى شيء غير موضوع فهو صيد هؤلاء: وذلك

15 أنهم إذا قالوا باطلاً يخطئون أكثر ويقولون باطلاً متى كان يسأل[٥] كثيرات؛ إذ ليس شيء موضوع، وإن كان محدوداً عند الذي يتكلّم. وإذ يقول هؤلاء اللواتي تظن تؤهل بِوُسعٍ تُوَسّعه ما يحق أن يؤدّي إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب؛ وإنما كان إذا يسأل يضع أو يرفع فإنه يؤدّي شيئاً من هؤلاء أن يوسع

20 لمن يسرع. وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه رديئاً أقل منه أوّلاً، وذلك أنه يطالبون بأن ما هذه عتد التي من البدء؟ وذلك أن أسطكس أن[٦] يعرض إما الكذب، وإما شيء غير مِرائي هو أن لا[٧] يسأل ولا وضعاً واحداً يعقب

---

(١) هذه (فوق).
(٢) شيء (م).
(٣) أي: إلى المحال (فوق).
(٤) يعرض أكثر ذلك (فوق).
(٥) يستعلم (فوق) (+ ب).
(٦) بأن (ب).
(٧) لا (ـ ب).

ذلك، لكن إذ يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم[٨]: وذلك أن موضع الجرأة[٩] يعمل التفكر.

والموضع الخاص السوفسطائي نحو أن يبيّن الكذب، أن يؤدّي هؤلاء 25 إلى هؤلاء اللواتي تتوسع في الكَلِم، وموجود أن يفعل[١٠] هذا جيداً وغير جيد[١١]، كما قيل أوّلاً.

وأيضاً نحو هؤلاء ضعف اليقين[١٢] بفكر الذي يتكلّم إن من أي جنس. وبعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتي لا يراها الكثيرون، وذلك أنه 30 يوجد لكل واحدٍ

نقل عيسى بن زرعة

بل في أشياء خاصة: فلنا أن نستعمل التجربة في جميع هذه الأشياء، -172b- ونُصَيِّر صناعة ما ليست كصناعة المبرهنين. ولهذه العلة لا يكون المماري هو الذي حاله لا محالة كحال الذي يرسم الخطوط على الكذب[١٣]؛ وذلك أن التضليل ليس يكون من جنس ما للمبادىء محدود، بل المراء موجود في كل جنس.

5 فهذه هي المواضع التي منها تؤخذ التبكيتات السوفسطائية. ولأن صناعة الجدل هي التي تستعمل النظر، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسرٍ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد قصد[١٤] المقدّمات.

---

(٨) يستعلم (فوق) (م) (ـ ب)؛ التسرع (فوق) (+ ب).
(٩) التسرع (فوق) (م) (ـ ب)؛ صواباً وعلى غير صواب (فوق) (ب).
(١٠) يعمل (فوق) (ـ ب).
(١١) صواباً وعلى غير صواب (فوق) (م)؛ أي التشكيك (فوق) (ب).
(١٢) أي التشكيك (فوق) (ـ ب).
(١٣) خلاف ما يجب (فوق).
(١٤) نحو (فوق).



ـ ١٢ ـ

[الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور]

10 فهذا مبلغ ما نقوله في التبكيتات المظنونة. ـ وأما في المعنى الثاني الذي يقصد[١٥] المغالطون فعله، وهو أن يبيّنوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخالف الرأي المشهور، فإنه يكون: أمّا أولاً فمن المسألة عن الشيء كيفما اتفق، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر[١٦]، وذلك أن تَصَيُّدَ هذه 15 الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعاً محدوداً. فإذا أجابوا جواباً باطلاً يخطئون على الأكثر؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولاً باطلاً إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شيء ما موضوع. فإن كان عند المتكلم محدوداً، وإذا استحاز أن يقول الأشياء المظنونة، كثرت الطرق التي تؤدي إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب. فإن كان عندما يسأل يضع أو يرفع، فإن أخذ هذين يؤدي إلى ما تتسع فيه الشكوك. وقد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفي أول 20 الأمر أقل شراً بهذه الأشياء؛ وذلك أنه قد يلتمس منهم: كيف حال هذه عند التي أخذت في المبدأ؟ لأن الأصول[١٧] التي عنها يعرض إما الكذب أو

---

(١٥) يؤثر (فوق). (١٦) هذا خاصة (فوق).

(١٧) في نقل ثاوفيلا: وأصول إمكان تبين الكذب أو ما يخالف الرأي المشهور هو ألا نسأل عن الأوضاع أو شيء فيه، بل يكون كلامنا فيه ومسألتنا عنه مسألة المتعلم. وهذا الموضع إنما يوجد بتأمل. وتبيين الكذب أيضاً يكون بموضع خاص، وهو أن يصير بهـؤلاء على جهة المغالطة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأقاويل.

شيء غير مشهور هي ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع، بل نسأل
25 إذا أردنا أن نرفع، كما يسأل المتعلم؛ وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه
(٣٤٩/أ) الفكر. فالموضع السوفسطائي خاصةً الذي يؤدي إلى تبيين الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التي يتسع فيها القول. وقد يكون فعلنا ذلك على جهة محمودة[١٨] وعلى جهة غير محمودة كما قلنا فيما تقدم.

30 ولْيُجِلْ أيضاً المتكلِّم فكَره في الأشياء التي ليست مشهورة ومن أي جنس هي، ويسأل بعد ذلك عما لا يحمد القولَ به كثيرٌ من الناس، وذلك أن عند كل واحد[١٩]

نقل قديم

جاز أن يجد الإمتحان منها والعبارة على جميع الأشياء، وأن يكون ذلك هو[٢٠] الصناعة، وليس كالصناعة التي ترى شيئاً أو تثبت برهاناً. من
-172b- أجل ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة مثل حال مفتعل الخطوط، لأن هذا ليس بمضلّل[٢١]، وذلك أنه يضع[٢٢] أوائل كلامه من أصل جنسٍ محدود. فأما المشاغب فإنه يبطش بكل ضرب ويتناول كل جنس.

5 فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين: وليس يعَسْر أن ترى للمجادل سبيلاً إلى أن ينظر في هذه كلها، لأن صناعة المقدّمات قد تحصر جميع هذه المذاهب.

---

(١٨) صالحة (فوق).
(١٩) شيء مثل هذا (ـ ب)؛ (+ م).
(٢٠) من (ب)؛ (فوق) (م).
(٢١) بمغالط (فوق).
(٢٢) يأخذ (فوق).



- ١٢ -

[الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور]

10 وقد قيل في المِضلاّت المخيّلة ما قد قيل[٢٣]. - فأما التبصير بالكذب وانسياق[٢٤] القول إلى شيء غير محدود[٢٥]، وهو الضرب الثاني من بغية المشاغبين: فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حال تكون المسألة، إذ[٢٦] لم تكن عن موضع محدود[٢٧] كانت داعية إلى هذه 15 ومثلها[٢٨]، من أجل أنهم إذا قالوا شيئاً باطلاً إذا لم يكن على شيء موضوع محدوداً و[٢٩] الجواب كثيراً بعد أن يكون المقول عليه محدوداً والجواب مظنوناً، فذلك يجعل سبيلاً لانسياق الكلام إلى الكذب وإلى غير محمود[٣٠] من الجواب. أو سئل أحد فأثبت أو نفى، فقد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع[٣١]؛ إلا أنه بعد إثباته أو نفيه أقل مقدرة على 20 التضليل[٣٢] والفكر في القول منه أولاً. فقد يطالب من فعل هذا الفعل

---

(٢٣) يكتفي به (فوق). (٢٥) محمود (فوق).

(٢٤) وسياقه (فوق). (٢٦) إذا (ب).

(٢٧) محمود (م)؛ موضوع محدود (فوق).

(٢٨) وأمثالها (فوق).

(٢٩) محدود أو (ب) - فالسؤال إذا كان (فوق).

(٣٠) محدود (ب)؛ (فوق) (م). (٣١) الاتساع (فوق).

(٣٢) أو (فوق بالأحمر)؛ (+ حاشية ب).



فيسأل عما صار إليه أخيراً وما زال عنه[٣٣] ما كان من ابتداء به. فالأصل[٣٤] الذي يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى غير المحمود[٣٥] من القول ألاّ نجعل مسألته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً[٣٦] عن مسألته وهو محتاج إلى التعليم: وفي الفكر ما يظهر به كذب الكاذب.

25 ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب السوفسطائيين لأنه يسوق إلى المتسع في الكلام. وقد يكون في مثل هذا الفعل صواب وغير صواب كالذي قيل[٣٧] أولاً.

30 وإن أراد[٣٨] أحد أيضاً أن يقول بقولٍ غير محمود[٣٩] فقد يوجد مثل هذا في كل فنٍ من الفنون.

نقل يحيى بن عدي

(٣٤٩/ب)

شيء كهذا. واسطكس هؤلاء هو أن يأخذ في المقدّمة أوضاع كل واحدٍ منهم. وحلّ هذه أيضاً الجميل[٤٠] الذي يؤتى به هو الذي يدلل[٤١] أنه ليس من قِبَل الكلمة يعرض ما لا يرى: وفي كل حين هذا هو الذي يريد 35 المجاهد.

وبعد ذلك: من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة، وذلك أنهم ليس

---

(٣٣) عند (فوق).

(٣٤) نقل ثانٍ: لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شيء غير حدود إنما هو ألا يسأل من ساعته.

(٣٥) المحدود (ب)؛ (فوق) (م).

(٣٦) نافياً (م).

(٣٧) بينّا (فوق).

(٣٨) نقل آخر: وأيضاً عند هذه المنتقضة بالإقرار بها ليتفكر الذي يتكلم من أي جنس هي، ثم يسأل بعد ذلك عن تلك التي يزعم الكثير أنها غير محمودة؛ فإن يكن واحد فهي شيء كهذا (هكذا: فوق).

(٣٩) محدود (فوق).

(٤٠) اللائق (فوق).

(٤١) يبرهن (فوق).

يعتقدون هي فهي بأعيانها، لكن يقولون في كل حين من الكلم هؤلاء اللواتي
173- هن أحسن في الشكل، ويعتقدون هؤلاء اللواتي يرين نافعات ـ مثال ذلك أنه يجب أن يمات جيداً أكثر من أن يعاش رديئاً، وأن يفتقر عدلاً أكثر من أن يثري قبيحاً[٤٢] ـ ويطلبون[٤٣] هؤلاء المضادّات. فأما الذي يقول كالاعتقادات فيؤدّيه إلى الآراء الظاهرة، فأما الذي يقول هؤلاء، فإلى هؤلاء المُخَبَّآت: وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأي على نحوين[٤٤]، وذلك
5 أنهم يقولون: الأضداد إما نحو الآراء الظاهرة، وإما نحو هؤلاء غير الظاهرات.

والموضع الكثير هو أن نعمل أن نقول غير المرئية كما كتب أيضاً قليقليس في «غورغياس[٤٥]»، إذ يقول: وذلك أن القدماء كلهم[٤٦] ظنوا أنه يعرض الذي هو أقل من الطبيعة والذي كالسُّنّة. وذلك أن الطبيعة والسُّنَّة
10 متضادّتان، والعدل: أما بحسب السُّنَّة فهو خير، وأما بحسب الطبيعة فليس بخير. فيجب إذن أن نلقي: أما نحو الذي يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة، وأما نحو الذي كالسُّنَّة فأن يؤدّيه إلى الطبيعة. وذلك أنه يكون أن يقال نقصان الرأي على ضربين؛ ويوجد لهم: أما الذي بحسب الطبيعة فصادق،
15 وأما الذي بحسب السُّنَّة فالذي يظنه كثيرون. ـ فإذن هو معلوم أن أولئك أيضاً كما هؤلاء الذين الآن أيضاً يتسرعون إلى أن يبكتوا أو إلى أن يقول المجيب نقصان الرأي.

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئي على ضربين؛ مثال ذلك: أي هذين هو أوجب[٤٧]: أن نطيع

---

(٤٢) شنعا (فوق).
(٤٣) ويريدون (فوق).
(٤٤) نحويين (م).
(٤٥) غورغيا (م).
(٤٦) كلهم (ـ ب).
(٤٧) واجب (م).

شيء مثل هذا. فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم في المقدّمات. وأحسن ما أُتي به في حَلّ هذه هو أن يبيّن أن لزوم خلاف
35 المشهور لم يعرض عن القول. وهذا المعنى هو الذي يطلبه المجاهد في كل وقت[٤٨].

وذلك، من بعد، الاعتقاداتُ والآراء الظاهرة. وذلك أن ما يعتقدون وما يقولون ليس هو شيئاً واحداً بعينه، بل يقولون من الأقاويل دائماً ما كان شكله أحسن. ويعتقدون[٤٩] أن المظنونة هي التي تنفع ـ مثال ذلك: هل
-173a- الواجب إيثارنا أن نموت على جهة محمودة، أو أن نحيا على جهة مذمومة[٥٠]؟ وهل أن يفتقر على جهة العدالة آثر، أو أن يستغني على جهة قبيحة؟ وهم يطلبون[٥١] هذه المتضادّات: فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جرينا به إلى الآراء المشهورة[٥٢]، ومن تكلّم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية، لأن اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون
5 على جهتين: وذلك أنهم يقولون للمتضادّات[٥٣] إما نحو الآراء الظاهرة، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة.

والموضع[٥٤] الذي يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع[٥٥] بحسبّ ما يثبت أيضاً عن قيلقليس في «جورغياس[٥٦]» إذ قال: وقد[٥٧] ظن

(٤٨) دائماً (فوق).
(٤٩) في نقل ثاوفيلا: ويؤثرن أن ينفعن بهذه الأشياء المظنونة.
(٥٠) رديئة (فوق).
(٥١) يلتمسون (فوق).
(٥٢) الظاهرة (فوق).
(٥٣) المتضادات (ب).
(٥٤) والمواضع (فوق).
(٥٥) كثيرة (فوق).
(٥٦) جورغيا (م)؛ في نقل ثاوفيلا: بحسب ما ببيان قالقليس قاله على جهة الكفر.
(٥٧) في نقل قديم عربي: إن الأوّلين كلهم ظنوا أن ما يعرض تلك التي هي أنقص من الطبيعة فهي تلك التي كالسنة.



القدماء بجميع الأشياء العَرَضية أنها دون التي بالطبيعة، حتى التي بحسب
10 السُنّة. وذلك أن الطبيعة والسُنّة ضِدّان؛ فإن العدالة: أما بحسب السُنّة فهي
خير، وأما بحسب الطبيعة فليست خيراً. فيجب إذن أن يدل قول من يقول
بحسب الطبيعة بالتي بحسب السُنّة. وأما قول من يتكلم بحسب السُنّة فبأن
يصير به إلى التي بحسب الطبيعة. وذلك أن القول بخلاف الرأي المشهور
15 يكون على الجهتين جميعاً؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح[٥٨]، وأن
١٧٣/أ) ما بحسب السُنّة مما يظنه الكثيرون. ـ فمعلوم إذن أن أولئك مثل الموجودين
لآن جميعاً يرومون إما تبكيت المجيب، أو أن يقول ما يخالف الرأي
المشهور. والسؤالات[٥٩] التي من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمراً غير
مشهور يسيرة، مثال ذلك: أيما أوجب طاعةً:

نقل قديم

والأصل[٦٠] المقتدر لذلك من المعرفة بما توضع عليه المقدّمات.
ونقضية التي يليق فيه بشرحها أن الذي ليس بمحمود[٦١] لم يعرض لمكان
35 لفظة الكلمة: والمجادل قد يحتاج إلى هذا ويريده[٦٢].

وأيضاً قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفظ به ظاهراً. وذلك أنه
ليس ما يريدون في أنفسهم[٦٣] ويلفظون به شيء واحد، وكأنهم[٦٤] يقولون

---

(٥٨) صدق (فوق). (٥٩) المسائل (فوق)؛ (ـ ب).

(٦٠) نقل آخر: فأصل هذه أيضاً أن يأخذ أصل ما وضع كل واحدة منهن في الأفروطاسيس والنقض الملازم لهذه ذاك الذي يبصر أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التي لا يقربها، لأن الذي يجادل إنما يريد في كل حين هذه؛ ثم بعد ذلك من الفكرة وهي المحمودات الظاهرة، لأنه ليس ما يضمرون ويقولون واحد.

وفي نسخة أخرى جاء: مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقيصة ورداءة.

(٦١) بمحمول (م)؛ (بمحمود) (فوق). (٦٣) وما (يلفظون. . .) (فوق).

(٦٢) ويديره (م). (٦٤) ولكنهم (م).

من الكلام ما يحسن مخرجه ويريدون ما يتخيل أنه خير وأفضلِ، كقول
-173a- القائل: ينبغي أن نموت كراماً دون أن نحيا حياة دنيئة، والمسكنة مع العدل
خير من الغنى مع الجور والظلم، ـ فقد يلفظون بما يحسن مخرجه ويريدون
في أنفسهم ضدّ ذلك. فمن كان كلامه على الضمير الخفي في النفس
فلينقد[٦٥] إلى الظاهر في القول من محمود اللفظ، ومن كان كلامه على
5 المحمود مما ظهر فليأتِ إلى الخفيّ من الضمير: فالشنعة في القول[٦٦]
والذم قد يلزم باضطرار. وقد يلزم في[٦٧] الأمرين جميعاً لأنهم أبداً يقولون
خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفي. وفي مثل هذا الموضع فُسحة
للمتكلم بالمعجبات[٦٨]، كالذي يخبر به في كتاب فلاطن إلى
«غرجياس»[٦٩] من كلام قاليقلس: وجميع القدماء قد ظنوا أنه يعرض
المضاد[٧٠] فيما بين الطباع والناموس. ويقولون إن[٧١] الطبع[٧٢] والناموس
10 ضِدّان، فالعدل من الطريق الناموس خير، وليس هو من طريق الطباع[٧٣]
بخير، فالواجب لمن[٧٤] أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلاً
يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع[٧٥]، وإذا آثر أن يقول بالطبع إذ يجره
إلى الناموس فكلاهما[٧٦] معجب، وإن كان القول صادقاً من جهة الطباع[٧٣]
15 والقول بالناموس المظنون عند الكثير. ـ فقد تبيّن[٧٧] أن هؤلاء القدماء إما

---

(٦٥) فلينقاد (م).
(٦٦) أظنه: فالسعة من القول (فوق).
(٦٧) في (ـ ب).
(٦٨) في نقل آخر: كالذي كتب قالقاقلس (كذا!) في «غروغوريا» حيث قال إن الأوائل كلهم ظنوا.
(٦٩) غرجيا (م).
(٧٠) التضاد (فوق).
(٧١) في (فوق).
(٧٢) الطباع، الطبيعة (فوق).
(٧٣) الطبع (فوق).
(٧٤) على من (فوق).
(٧٥) بالطبع (فوق).
(٧٦) فكليهما (م).
(٧٧) يتبيّن (م).

متحوا[٧٨] قول المجيب، وإما أنحوه إلى القول بالشنعة والأعجوبة في الجواب وأن نقض السائل غير محمود على الجهتين ـ ومثال ذلك أن تقول: لأيما ينبغي أن نطيع: أللحكماء؟

٣/ب)

نقل يحيى بن عدي

20 الحكماء أم البلد[٧٩]؟ وأن يفعل العادلات، أم اللواتي ينفعن؟ وأن يجار علينا أشهى أو أن نَضُرَّ؟ ويجب أن يؤدّي إلى هاتين المتضادتين من التي للكثيرين وللحكماء: أما إن قال إنسان فهؤلاء اللواتي عند الكلم فباللواتي للكثيرين؛ وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فبهؤلاء اللواتي في الكلمة. وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من الاضطرار يكون عادلاً. وأما
25 الكثيرون فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح، والتي على هؤلاء اللواتي تجمع[٨٠] هكذا عن المركبات هي[٨١] فهي التي تؤدّي إلى المتضادتين التي بحسب الطبيعة وبحسب السنة: وذلك أن السُّنَّة آراء الكثيرين، والحكماء يقولون بحسب الطبيعة وبحسب الحق.

---

(٧٨) هجنوا (فوق)؛ متح (بالتاء المثناة الفوقية): صرع، قطع (+ حاشية ب).
(٧٩) نقل آخر: أم الآباء؟ (فوق).
(٨٠) تنتج (فوق).
(٨١) فهي (م).

- ١٣ -

[غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية]

30 وأما هؤلاء اللواتي من نقصان الرأي فيجب أن نطلبها من هذه المواضع. ـ وأما مِنْ قِبَل أن نجعل أن يهجر[١]، وأما هؤلاء الذي يقول إنه يهجر فقد قلنا وفرغنا. وجميع هؤلاء الكلمات اللواتي هن هكذا هذا يريد أن يعمل أنه لا يختلف بشيء أن يقول اسماً أو كلمة، والضعف أو ضعف النصف هو هو بعينه؛ فإن كان إذاً موجوداً ضعفاً للنصف، يكون ضعفاً 35 للنصف، وأيضاً إن كان شيء ضعفاً للنصف، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف، وثلاثاً ضعفاً للنصف للنصف للنصف ضعف. وأترى توجد شهوة للذيذ ـ يوجد شوق إلى اللذيذ؟ ويوجد شوق إلى اللّذيذ، فموجودة إذن 40 شهوة للذيذ، شوق إلى اللذيذ.

-173b- وجميع ما كان من الكلمات كهذه هن في هؤلاء المضافات جميع اللواتي ليس موجودات في جنس واحد، لكن أولئك أيضاً يُقَلْن أيضاً بالإضافة ويعطين إلى واحدٍ بعينه أيضاً. مثال ذلك: الشوق شوق إلى شيء، والشهوة شهوة لشيء؛ والضعف لشيء: مثال ذلك الضعف للنصف؛ وجوهر 5 جميع اللواتي لَسْن موجودات في المضاف بالكلية اللواتي لهن توجد الكلمات أو الانفعالات أو شيء كهذا في

---

(١) يهذي (فوق).



20 الحكماء أو الآباء[٢]؟ فإن يفعل الأصلح، أو الأفعال العادلة؟ وأي هـذين أشهى: أن يُظْلَم أو أن يَظْلِم؟ وقد ينبغي أن نحمل على هذه المتضادات أمر الكثيرين والحكماء. فإن قال القائل مثل ما يقوله الكلاميون[٣] حملناه على ما يقوله الكثيرون[٤]. فإن قال ما تقوله الكثرة 25 حملنا على التي من القول. وهؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلاً. والكثيرون يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحاً. وإنتاجنا في[٥] هذه الأشياء الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول في التي هي بحسب الطبيعة والتي بحسب 30 السنة إلى المتضادات بعينه: وذلك أن السُّنَّة هي ما يراه الكثيرون، والحكماء هم المبتغون في قولهم الطبيعة والحق.

---

(٢) سنة البلد (فوق).

(٣) أي الحكماء (فوق).

(٤) الجمهور (فوق).

(٥) عن (فوق).

- ١٣ -

[غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية]

فالأشياء التي تخالف الآراء المشهورة ينبغي أن تُطْلَب من هذه المواضع. ـ فأما في[٦] أن نجعل المجيب مكرراً فقد تقدّم قولنا ما الذي نعني بقولنا: تكرر[٧]. وجميع أمثال هذه الأقاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى، وهو ألاّ يفرّقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة، وأن[٨] الضِّعْف أو
35 ضعف النصف هما[٩] شيء واحد بعينه. فإن كان إذن الضعف للنصف، فإن النصف للضعف يكون موجوداً. فأما إن كان أيضاً شيء ما ضعفاً، وقد وُضِعَ أنه ضِعْف للنصف، فإن «للنصف» يكون قد قيل ثلاث مرات: للنصف للنصف للنصِف ضِعْفٌ. فأترى إذا كانت شهوة اللذيذ مَوجودة، فالشوق إلى اللذيذ موجود؛ وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ؛ فقد تكون[١٠] إذن الشهوة
40 للذيذ هي الشوق إلى اللذيذ.

---

(٦) في (ـ ب).　　　　(٧) تهذر (فوق).

(٨) فإن (م) قول ثاوفيلا: وذلك أن الضعف وضعف النصف هي شيء واحد بعينه. فالقول فيه بأنه نصف هو القول بأنه ضعف للنصف. فإن النصف إنما هو للضعف. فإن أخذ بدلاً من قولنا: «ضعف» ـ القول بأنه: ضعف النصف، فإن النصف يكون قد قيل ثلاث مرات: للنصف للنصف للنصف ضعف.

(٩) هي (ب).

(١٠) فتكون إذن الشهوة شوقاً (شوق: م) إلى اللذيذ.　=



-1 وكل ما كان من الألفاظ يجري هذا المجرى فهي داخلة في المضاف[١١]، وهي التي ليست بأَسْرها داخلةً تحت جنسٍ واحد، لكنها تقال على جهة المضاف وتُجْعَلُ محمولةً على شيء واحدٍ بعينه. مثال ذلك الشوق: يقال إنه شوق إلى شيء، والشهوة: شهوة لشيء، فالضِّعَف[١٢]: ضِعفٌ لشيء ـ مثال ذلك: الضعف للنصف؛ وجواهر جميع الأشياء، التي
5 ليست داخلة في المضافات بالكلية، التي للملكات[١٣] والانفعالات أو ما جرى هذا.

نقل قديم

/أ)

2(أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح[١٤]، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون مظلوماً، أو ظالماً[١٥]؟ فالواجب أن يسوق[١٦] إلى ما يضاد الكثير والحكماء. فإن قال قائل مما يقول به أهل الكلام فانسياق[١٧] إلى المحمود عند الكثير؛ وإن قال بما يقول به الكثير فانسياقٌ إلى ما يقول الحكماء؛ فإن
2 بعضهم يزعم أنه من الواجب باضطرارٍ للسعيد أن يكون عدلاً، فأما الذي عند الكثير فليس بجائز أن لا يكون سعيداً مَنْ أوتي مُلْكاً. فجميع أمثال[١٨] هذه ليست بمستحسنة، والقول بها يضاد الناموس والطباع[١٩] ـ هو شيء واحد: وذلك أن الناموس إنما هو رأي استحسنه الكثير؛ فأما الحكماء فإنما قالوا
3 بالطباع[٢٠] وبالصدق.

= وفي نسخة أخرى سريانية: فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيذ اللذيذ (مكرّرة مرتين).

(١١) وفي نسخة أخرى: وليس هذا موجوداً في جميع التي هي أجناس فقط.

(١٢) والضعف (ب).

(١٣) و (ب).

(١٤) بالأصلاح (م).

(١٥) مظلوم أو ظالم (م).

(١٦) يوجه (ب).

(١٧) فالنسياق (م).

(١٨) مثل (م)؛ (تحت: ب).

(١٩) والطبع (فوق).

(٢٠) بالطبع (فوق).

ـ ١٣ ـ

[غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية]

فمما كان مستشنعاً غير محمود فمن مثل هذه الأماكن يجب طلبه. ـ فأما افتعال الهتار والهذر وما هو فقد قدّمنا في[٢١] ذلك وقلنا بدءاً. وغاية جميع ما كان من نحو هذا الكلام أن يفعل الهتار، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة، كقولك إن الضعف وضعف النصف شيء واحد، لأنه إن كان
35 ضعف النصف فجائز أن يكون الضعف ضعف النصف ونصف. وأيضاً إن جعل الذاكر الضعف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف، فيقول: نصف وضعف، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف، والضعف الجامع للنصف. ومن ذلك أن يقول يا ليت شعري أن تكون الشهوة لِمُلِذٍّ من الأشياء؛ وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذٍّ؛ فلا محالة أن الشهوة شَوْقٌ
40 مُلِذٌّ.ـ

-173b- وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو فإنما[٢٢] هو محصور في فن[٢٣] المضاف الذي[٢٤] ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط، بل وهذه بأعيانها تقال إنها منه لأنها ترجع إلى شيء واحد، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها كقولك[٢٥] إن الشوق لا يكون شوقاً إلا لشيء، والشهوة لا

---

(٢١) في (ـ ب).
(٢٢) إنما (ب).
(٢٣) باب (فوق).
(٢٤) التي (م).
(٢٥) كذلك (م).



5 تكون شهوة إلا لشيء، والضعف لا يكون ضعفاً إلا لشيء؛ وكل ما كان معنى جوهره[٢٦] بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة، والآخر[٢٧]، أو ما شاكل ذلك يُستدَلّ عليه بما فيه من نعته وصفته.

نقل يحيى بن عدي

ب)

كلمة هؤلاء اللواتي يحملن بأعيانهن ويرون فيدللن على هؤلاء ـ مثال
10 ذلك أن «الفَرْد» هو «عدد يوجد له وسط»؛ ويوجد عدد فرد: فإذن هو «عدد[٢٨] يوجد له وسط». والفَطَسة انقعار الأنف، ويوجد أنف أفطس فموجودٌ أنف[٢٩] متقعر.

ويرون أنهم يعملون إذ لا يعملون. أما حينا فمن قبل أنه لا يريد فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده، أو ولا على شيء. فإن دل على
15 شيء فأيٌّ هو: هل على واحد[٣٠] بعينه، أو على آخر، لكن بأن يقول النتيجة على المكان[٣١]. لكن يرى من قَبل أن الاسم يكون واحداً بعينه ويدل على واحد بعينه.

(٢٦) ذاته (فوق).

(٢٧) أو الأمر (فوق بالأحمر) (+ ب).

(٢٨) عدد (مكررة ب).

(٢٩) أنف (مكررة ب).

(٣٠) هو فهو (فوق)؛ وهكذا في السطرين التاليين.

(٣١) بعض ذلك (فوق).

ـ ١٤ ـ

[غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام]

وأما ما العجومية فقد قيل أوّلاً، وموجودٌ أن يعمل هو أيضاً وأن يرى إذ لا يعمل، وإذ يعمل لا يظن. كما قال فروطاغورس إن كان السخط
20 والفعل ذكراً[١]: أما الذي يقول «يهلك» أما بحسب ذلك فعجومية، وليس يُرَىٰ لآخرين؛ وأما «أن يهلك» فيرى إلا أنه ليس عجومية. فهو معلوم إذن أنه يمكن إنساناً أن يفعل هذا بصناعةٍ أيضاً. ومن قِبَل هذا كثيرٌ هنّ
25 الكلمات، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما في التبكيتات.

وجميع اللواتي ترين عجوميات إلا قليلاً هنّ من التي هي هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى، لكن على المتوسط. وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر، وأما هذه فعلى أنثى، وأما «طوطو» فيريد أن يدل: على المتوسط. وكثيراً ما يدل على كل واحدٍ من ذينك أيضاً ـ مثال
30 ذلك: ما هذا؟ قاليوب، نَغَم أو عود[٢]، قوريسقوس. فأما تصاريف الذكر والأنثى فجميعها مختلفة. وأما للمتوسط فأما هؤلاء فنعم، وأما هؤلاء فلا. وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيل هكذا. وعلى هذا المثال تصريف آخر بدل آخر أيضاً. والضلالة تكون من قِبل أن[٣] «هذا» هو عام
35 لتصاريف كثيرة، وذلك أن

---

(١) مذكراً (فوق).

(٢) خشبة (فوق). (٣) أن (ـ م).

المجرى إنما يوجد لها، فإنها توجد في حدود هذه المحمولات بأعيانها، وتدل ـ مع ما تدل عليه ـ عينها[٤] مثال ذلك أن «الفرد» هو عدد له وسط، وذلك العدد هو الفرد، فيكون إذن العدد[٥] عدداً له وسط؛
10 والأفطس[٦] هو تقعير في الأنف، وقد يوجد أنف أفطس، فقد يوجد إذاً أنف هو أنف أفطس.

فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا. وربما كان ذلك من قِبَل أنّا لا نسأل ـ مع ما نسأل عنه ـ: هل الضِّعْف يدل على شيء إذا قيل مفرداً على حياله، أو ليس يدل على شيء؟ وإن كان دالاً على شيء، فهل ذلك الشيء
15 واحد بعينه أو مختلف؟ بل نأتي بالنتيجة للوقت. إلا أن هذا إنما يكون من قِبَل الظن بأنَّ الاسم إذا كان واحداً بعينه فإن دلالته تكون واحدة بعينها.

(٤) عليها (ـ ب).
(٥) الفردهو (+ ب).
(٦) قول ثاوفيلا: وإن كانت الفطسة موجودة فتسطيح الأنف موجود.



ـ ١٤ ـ

[غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام]

فأما السولوقسموس فقد قلنا أوّلاً أي الأشياء هو. ولنا أن نفعل ذلك وأن يظن ذلك بنا وإن لم نفعل، وإن نفعل ولا يظن ذلك بنا، كما قال فروطاغورس إن كان السخط والعمل مُذَكَّرِيْن[٧]، فالذي يقول فيها إنها قد 20 هلكت فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس[٨]، إلا أنها غير مظنونة عند آخرين. فأما إن قال هلك، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس[٩]. فمعلوم إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصناعة. ولهذا السبب كثير من الألفاظ التي لم يأتلف منها سولوقسموس يُظَنُّ أنه قد تُؤَلَّف مثل ما في التبكيتات.

25 فجميع التي يظن بها أنها عجمة إلا اليسير[١٠] إنما تكون من التي تجري هذا المجرى. وعندما تنحرف دلالتها فلا تدل على مذكر ولا مؤنث، لكن على المتوسط. وذلك أن لفظة «هذا» تدل على الذكر، ولفظة «هذه» تدل على الأنثى، ولفظة «طوطو» تروم[١١] أن تكون دالة على المتوسط، وكثيراً ما تدل وعلى كل واحدٍ من ذينك: مثال ذلك: ما هذا؟ قاليوب

---

(٧) مذكران (م).

(٨) بسولوقيري (م).

(٩) سولوقيرس (م).

(١٠) الشاذ (فوق).

(١١) يرام بها (فوق).



30 ـ ويكون: الطرف أو[١٢] خشبة، ـَ قوريسقوس ـ. فأما تصاريف المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة. فأما المتوسط فهو في بعضها موافق، وفي بعضها غير موافق. وكثيراً ما إذا سُلِّم لهم هذه يجعلون التأليف كأنّ الذي سُلِّم لهم هذا. وكذلك يبدّلون تصريفاً بتصريفٍ غيره. والضلالة إنما تكون

35 من قبل أن لفظة «هذا» تكون عامة لتصاريف كثيرة. وذلك أن

نقل قديم

١٣٥/أ

من ذلك أن يقول إن العدد[١٣] المفـرد واسط؛ وقد يكون عدداً

10 فرداً[١٤]، فلا محالة أنه قد يكون عدداً وهو عدد واسط. وكذلك إن كانت الفطوسة عيباً في الأنف، وهو قد يوجد أنف عائب، فلا محالة أنه يكون أنفاً عائباً.

فقد يُتَخَيَّل بها ولا يفعلون شيئاً وهم غير فاعلين، من أجل أنهم لم يقدموا المسألة في أن كان الضعف يدل بذاته على شيء، أو لا يدل على

15 شيء. فإن كان يدل على شيء: فعلى نفسه، أو على غيره؟ وإن كانت النتيجة توضح ذلك من ساعته، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة.

---

(١٢) الطرف أن (م).

(١٣) و (+ م).

(١٤) فرد (م).

ـ ١٤ ـ

[غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام]

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولاً. وقد يجوز[١٥] أن تكون العجمة فاعلها ولا يُظَنُّ به أنه فعلها، كالذي قال بروطاغورس[١٦]: إن[١٧] كان الغضب والعمل من مذكَّرين فالفاعل «تهلك»، بالتأنيث، «تهلك» الضعف معاً استعجاماً، وليس ذلك ظاهراً لغيره. وإن كان قال بالذكورة: يهلك الغضب، والغضب باليونانية مؤنث، فقد تخيّل لكثير أنه أَعجم، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك. وقد يمكن الصناعةَ من الصناعات أن تفعل ذلك؛ من أجل أن[١٨] كثيراً[١٩] من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة، كالتي ترى في مقياس التضليل.

فجميع الاستعجام إلا يسيراً منها[٢٠] لا يكون إلا بهذا النحو؛ فإذا كان التصريف[٢١] غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطاً فيما بينهما، فإن قولك «هذا» هو دليل على مذكر من الاسم، وقولك «هذه» هو دليل على مؤنث من

(١٥) يجول (م)؛ أظنه يجوز (فوق).

(١٦) بروفسطاغووس (م).

(١٧) في نقل آخر: إنه إن كان الغضب والعمل مذكراً، فالذي يقول تهلك فقد صنع بهذه سولوقسموس، ولكنه لم ير (يرى: م) عند آخرين. وقولك «يهلك» ترى، ولكن ليس سولوقسموس (سولوفلسفي: م).

(١٨) أن (+ ب)؛ (ـ م).

(١٩) كثيراً (ب).

(٢٠) منه (ب)؛ (فوق).

(٢١) المنصرف (فوق).



الاسم. فأما قولك «طوطو» فهو اسم دليل على هاتين[٢٢]، وكثيراً ما دل[٢٣] على أحدهما، كقول القائل إذا أشار فقال: «طوطو» ما هو؟ فإن يكن المشار
30 إليه أنثى قال إنها أنثى؛ وإن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية أجاب فقال إنه كسولن[٢٤]. وإن كان مذكراً أجاب فقال إنه فلان. فجميع تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بيِّن. فأما تصريف الأسماء الواسطة: فمنها ما له فرق، ومنها ما لا فرق له. فأكثر ذلك إذا أعطى أحدٌ الاسمَ الواسط، كان القياس فيه تضليلاً على ما ذكرنا. وكذلك[٢٥] يكون إذا جعل المتكلمُ تصريفاً مكان تصريف، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن
35 هذا الفعل مشترك لتصاريف كثيرة. وذلك أن

نقل يحيى بن عدي

٢/ب)

«طاطو»[٢٦] يدل: أما حيناً فعلى هذا[٢٧]، وأما حيناً فعلى هذا. ويجب أن تدل بالتبديل أما مع «الموجود» فعلى «هذا»، وأما مع «يكون» فعلى «هذا»[٢٨] ـ مثال ذلك: «قوريسقوس[٢٩] موجود»، «يكون
40 قوريسقورس». ومع[٣٠] الأسماء المؤنثة أيضاً كذلك، وفي هؤلاء اللواتي

---

(٢٢) ما بين هذين (فوق بالأحمر) (+ حاشية ب).

(٢٣) يدل (فوق).

(٢٤) كسوار (م).

(٢٥) ولذلك (م).

(٢٦) «طوطو» (فوق).

(٢٧) لهذا (فوق).

(٢٨) لهذا (م).

(٢٩) قوريسقون (م).

(٣٠) وكذلك في الأسماء المؤنثة، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك، وفي هؤلاء اللواتي يقلن إنهن يوجد لهن فلسيس، أي تصريف الأنثى والذكر، وذلك أن جميعها التي من «طو»، أي من المقدمة الوضع تبتدىء هي أسماء للأواني ـ مثال ذلك طوكسلون، أي عود (خشبة: فوق)، طواسكوينيون (كسون: م) أي حبل. وأما اللواتي ليس لها تصريف ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتي على الآناء ـ مثال ذلك: أسكوس (أوسوقيس: م) أي الرق الذي للذكر ويصرف مؤنثاً.

يُقَلْنَ على[٣١] أواني الاستفراغ[٣٢] ويوجد لهن تصريف الأنثى أو الذكر، وذلك أن جميعهن ينقضين[٣٣] من وعلى[٣٤] وهؤلاء[٣٥] يوجد لهم تصريف الأواني أيضاً، مثال ذلك: عود[٣٦]، حَبْل، وهؤلاء اللواتي لسن هكذا التي للذكر وللأنثى وأفراد منهن يأتي بهن على التفريعات[٣٧] ـ مثال ذلك أما «الزِّق» فاسم الذكر[٣٨]، وأما التصريف فالذي للأنثى. ولهذا[٣٩] في هؤلاء اللواتي كهؤلاء، كذلك أن يوجد وأن يكون مختلفاً. فالعجومية بنحوٍ ما هو سببه بالتبكيتات اللواتي تقال من هؤلاء اللواتي لا يشبهن على هذا المثال، وذلك أنه بمنزلة ما يقع في[٤٠] أولئك على الأمور في هؤلاء على الأسماء أن يعملوا[٤١] عجومية: وذلك أن الإنسان والأبيض هما أمر واسم أيضاً.

-174a- ... 5

فهو ظاهر أنه[٤٢] يروم أن يؤلف عجومية من هذه التصاريف التي قيلت[٤٣].

10

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع[٤٤] والمواضع فهي[٤٥] هؤلاء اللواتي قيلت[٤٦]. فإن ترتيب اللواتي كهؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

«طوطو»[٤٧] تدل أحياناً على «هذا»، وأحياناً على: «لهذا». وينبغي إذا

---

(٣١) في (فوق).

(٣٢) التفريغ (فوق).

(٣٣) يبتدئن (فوق).

(٣٤) بـ«أو» و«أون» (ب).

(٣٥) على أو على أو لو هؤلاء (فوق) (ب)؛ على أو على أون وهؤلاء (فوق) (م).

(٣٦) خشبة (فوق).

(٣٧) التصريفات (فوق).

(٣٨) ذكر (فوق).

(٣٩) ومن قبل هذا (فوق).

(٤٠) على (فوق).

(٤١) يعملون (م).

(٤٢) أن أن (م)؛ أنه (فوق).

(٤٣) وصفت (فوق).

(٤٤) الصور (فوق).

(٤٥) فهي (ـ م).

(٤٦) وصفت (فوق).

(٤٧) في نقل ثاوفيلا: وذلك أن هذا يدل أحياناً على مؤنث، وأحياناً على مذكر.

بدلت أن تدل أما مع «موجود» فعلى: «هذا»، وأما مع «يكون»: فعلى: «لهذا» ـ ومثال ذلك: «يوجد» قوريسقوس، «يكون» قوريسقوس، وكذلك
40 يجري الأمر في الأسماء المؤنثة وفي الأشياء التي يقال إنها آنية التفريغ، فإن لها ميلاً إلى التذكير والتأنيث. وذلك أن جميع ما[٤٩] في آخره «أو» أو «أون»
-174 فله مثل الانحراف الذي يوجد لأسماء الأواني، مثال ذلك الخشب[٥٠]، الحَبْل[٥١]. وما لم تكن كذلك فهي إما مذكرة، وإما مؤنثة. وقد نأتي بأفراد منها على انحراف[٥٢] ـ ومثال ذلك: أما الزِّق فهو اسم مذكر، وهو مائل إلى التأنيث؛ فلهذه العلة يكون الموجود والمتكوّن، في الأشياء التي تجري هذا
5 المجرى، مختلفين[٥٣] كاختلاف هذه. وقد تشبه العجمة بجهةٍ ما التبكيتات التي تكون من غير المتشابهات[٥٤] إذا قيل إنها على مثالٍ واحد، وذلك أن مثل ما يعرض لأولئك في الأمور يقع لهؤلاء في الأسماء أن يفعلوا[٥٥] عُجْمة، وذلك أن قولنا: الإنسان، وقولنا: أبيض، هو[٥٦] أمرٌ واسمٌ.

10 فقد ظهر أنّا إنما نروم تأليف السولوقسموس من هذه التصاريف المذكورة.

وقد تختلف أنواع الأقاويل الجهادية وأجزاء أنواعها؛ وهذه المواضع المذكورة إن رُتِّبت في أن تضل على نحو ما فعل

---

(٤٨) مثل (م).

(٤٩) قول ثاوفيلا: ومتى كانت تبتدىء من «طو» فهي أسماء الأواني. في نسخة أخرى: وذلك أن كل ما يبتدىء من عل وعلى.

(٥٠) طوكسيلون (فوق).

(٥١) طوسخوينيون (فوق) (ب)؛ طوسخرون (م).

(٥٢) التفريع (فوق).

(٥٣) مختلفان (فوق).

(٥٤) المتشابه (ب).

(٥٥) يعملوا (فوق).

(٥٦) وهو (ب).

(٣٥٣/أ)

نقل قديم

«طوطو» إذا كان في موضع المذكر دل مرة على هذا، ومرة على هذا. فما جمعت إليه: «هو»، دلّ على «هذا»، كقولك: هو هذا. وإذا جمعت إليه: «أنه كان»د «لهذا»: كقولك: هو فلان وإنه فلان. وكذلك يجوز في
40 هذا النحو في الأسماء المؤنثة وفي الآنية التي لأسمائها تصاريف: إما مذكرة
-174a- وإما مؤنثة: «فالسرير» مؤنث باليونانية، وهو عود، وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر؛ والرّق[٥٧] اسم مذكر، وهو جلد، واسمه لا مذكر ولا مؤنث. فكذلك يكون الفرق في الأسماء إذا ضم إليها: إما «كان»، وإما
5 «هو». فبنحوٍ من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للمضلات التي إذا قيلت يشبه بعضها بعضاً بنحو واحد، فكما أن المقاييس المضللة في الأسماء، كذلك حال الاستعجام في الأسماء، لأن الإنسان هو شيء وهو أبيض وهو اسم.

10 فقد تبيّن أن الاستعجام إما يتألف من مثل هذه التصاريف التي قيلت.

وهذه ضروب كلام المشاغبة وأجزاؤها وأنواعها. وليس الفرق بينها يسيَّراً للسائق[٥٨] إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة من الجهة[٥٩] المسألة، كالذي يكون.

(٣٥٣/ب)

نقل يحيى بن عدي

لدى[٦٠] السؤال لأن يضللن مختلف[٦١] غير قليل كما هو في هؤلاء
15 الجدليات فبعد هذا[٦٢] إذن فلنقل[٦٣] أوّلاً في هؤلاء اللواتي قيلت[٦٣].

(٥٧) والرو (م).
(٥٨) السائق (م).
(٥٩) من الجهة (ـ ب).
(٦٠) نحو (فوق).
(٦١) أي اختلافاً ليس باليسير (فوق).
(٦٢) ذلك (فوق).
(٦٣) فلنقل (ب).
(٦٤) وصفت (فوق).



- ١٥ -

[ترتيب الحجج]

فأولاً[١] وموجود نحو[٢] أن يبكت إما واحد فالطول: وذلك أنه صعب أن تبصر[٣] كثيرة معاً؛ ولنستعمل في الطول هذه الاسطقسات[٤] التي قدمت فقلبت[٥] - وإما واحد فالمبادرة[٦]؛ وإذا أبطأوا[٧] فقليلاً ما يتقدّمون فيبصرون -. وأيضاً السخط والمراء؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا[٨] فقليلاً ما يمكنهم أن يحفظوا: وجميع اسطكسات[٩] السخط إن يعمل إذا أراد[١٠] أن يجور ظاهراً وإن لم يعط ألبتة. - وأيضاً أن يضع هؤلاء اللواتي يسألن بالتبديل، وإن كان للإنسان نحو الواحد بعينه كَلِمٌ كثيرة وإن كان إنه هكذا وإنه ليس هكذا: وذلك أنه يعرض معاً أن يجعل الحفظ إما نحو كثيرة، وإما نحو هؤلاء المتضادّات. - وبالجملة جميع هؤلاء اللواتي وُصِفْن أوّلاً نحو الإخفاء هنّ نافعات نحو[١١] الكلمات الجهادية: وذلك أن الإخفاء هو لسبب أن يضلّل؛ وأن يضلّل بضلاله.

---

(١) هؤلاء (م).
(٢) لدى (فوق).
(٣) ترى (فوق).
(٤) أي الأصول (فوق).
(٥) فلقبت (ب)؛ فوصفت (فوق).
(٦) فالعجلة (فوق).
(٧) وذلك أنهم إذا أبطأوا (فوق).
(٨) نسخة: اشتغلوا (فوق).
(٩) أصول (فوق).
(١٠) طلب (فوق).
(١١) في (فوق).

30 ونحو هؤلاء الذين يسيرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلِمة تسأل من السالبة، كأنه[١٢] يريد التي هي مضادّة؛ أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذي يريد أن يأخذ فقليلاً ما يتصعبون[١٣]؛ وحين يعطي في الأجزاء أن لكل[١٤] واحد إذ يأتي بالكلية لا
35 يسأل كثيراً، لكن يستعمل كما في التي قد أعطيت: وذلك أنه قد يوجد حيناً أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا؛ ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل بذكر[١٥] الاستقراء كأنه ليس يسألون[١٦] باطلاً ـ ولنستعمل هؤلاء اللواتي لا تدل على الكلي بالأسماء، لكن بالشَّبَه نحو ما ينفع، وذلك أن الشَّبَه يضلّل.

نقل عيسى بن زرعة

15 في الأقاويل الجدلية اختلافاً ليس باليسير.

(١٢) كمن (فوق).
(١٣) يتعسرون (فوق).
(١٤) على كل (فوق).
(١٥) ذكر (فوق).
(١٦) يسألون (فوق).



- ١٥ -

[ترتيب الحجج]

فليكن كلامنا إذن أوّلاً بعدما تكلمنا فيه في هذه المعاني. فأحد ما يعين على التبكيت هو الإطالة: وذلك أن تحصيل[١٧] أشياء كثيرة معاً يعسر؛ 20 والإطالة تستعمل في هذه الأصول التي تقدّم ذكرها. ـ وموضع ثانٍ من المبادرة، وذلك أنهم إذا لم يلحقوا نَقَصَ[١٨] ما يسبقون إلى تأمله ـ والغضب[١٩] أيضاً والمِراء، وذلك أنهم إذا أسخطوا[٢٠] قصروا عن ضبط[٢١] جميع ما يُحتاج إليه. وأصول السخط هي أن يُظْهِر فعل الجور إذا أراد أن يجور وألا يخجل ألبتةَ. وأيضاً بأن[٢٢] يبدّل وضع الأشياء التي يسأل عنها. وإن كان للإنسان أن يأتي في بيان الشيء الواحد بعينه بأقاويل كثيرة، 25 وكان له أن يبيِّن أنه كذا وأنه ليس كذا، فيعرض مع ذلك أن يحترس إمّا من الأقاويل الكثيرة أو من المتضادّة. ـ وبالجملة فجميع الأشياء التي قصد بها فيما تقدّم قصد الستر[٢٣] نافعةٌ في الأقاويل الجهادية. وذلك أن الستر[٢٣] إنما يراد من أجل أن يضل، ولأن يضل تضليلاً.

---

(١٧) نحط (فوق).

(١٨) قل (قد: م). مقدار (فوق).

(١٩) قول ثاوفيلا: وأيضاً إذا كدروا بالسخط والمراء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يجور بالواحدة.

(٢٠) كدروا (فوق).


(٢١) حفظ (فوق).

(٢٢) أن (ب).

(٢٣) الإخفاء (فوق).



30 وأما السؤال إذا كان نحو الذين يومئون[٢٤] إلى فوق، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما، فيكون على جهة السلب ـ كأنه إنما طلب المضاد ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية: وذلك أن الذي يريد أخذه إذا كان غير معروف كان تعسرهم أقل. وإذا سلّم في مفردات الأجزاء من
35 حيث هي أجزاء للكلي، فلا يكثر السؤال، بل يستعمله كالشيء المُقَرِّ به. وقد[٢٥] ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة؛ ففي هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلي بالاسم، بل إنما يستعمل التشبيه[٢٦] نحو الشيء الأوّل، وذلك أن
40 التشبيه[٢٦] كثير التضليل.

نقل قديم

(٣٥٤/أ)

15 في كلام المجادلين، فلنقل هنا أوّلاً بعدما قيل.

(٢٤) يسيرون (فوق).

(٢٥) وذلك أنه (فوق).

(٢٦) المشبه (فوق).



ـ ١٥ ـ

[ترتيب الحجج]

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضليل؛ وذلك أنه يصعب فهم الكلام الكثير ليكون فهماً معاً. واستعمال هذه الأحرف والتصاريف التي ذكرنا معين[٢٧] في طول الكلام. ـ وضرب ثانٍ[٢٨] من التضليل الاستعجال في الكلام، فإنهم إذا أبطأوا في لفظهم قلما يبرمون مما يقدمون عليه
20 بعمادهم. ـ وأيضاً الغضب والمماراة نحوٌ آخر من التضليل، لأنهم إذا اضطربوا قلما يمكن التحفظ عليهم: وأصول[٢٩] الغضب فيهم شيئان: أنهم يريدون بذلك[٣٠] إظهار جور الجائر، ومكابرة. ـ وفيما بين ذلك يضعون المسائل بالتبديل: كان عند آخر منهم فيها كلام كثير، أو لم يكن؛ فإنه
25 يعرض للمجيب عند ذلك أن يكون محتفظاً معاً من الكثرة والتضاد. ـ و في الجملة كل ما قيل أوّلاً بالخفاء فذاك نافع في كلام المجادلين، لأن السيرة في الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل، وذاك من الخديعة.

30 أما الذين يتصنّعون[٣١] في كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى الحجة فليسألوا مسألة أنتافاسيس[٣٢]، كأنّ سائلها يريد المضادّة أو يجعلها

---

(٢٧) معنى (م)؛ معين (فوق).
(٢٨) ثاني (م).
(٢٩) أظنه: الصولة (فوق).
(٣٠) ذلك (م).
(٣١) يتصعبون (فوق).
(٣٢) نافاسيس (م).



مساوية لمسألتهم، لأن السوفسطائي إذا لم يعلم ما الذي يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له، كان أقل شغباً[٣٣]. وأما إذا أعطى أحد جواباً في

35 الأجزاء، والجواب كلي، فربما لم يسأله، ولكنّا نبني على كلامه كم قد أعطي الجواب. وكثيراً ما يظن مثلهم أنه قد أعطى الجواب، ويتخيّل ذلك للسامعين لمكان ما يذكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا باطلاً. وأما الكلام الذي لا يدل بالاسم، بل دلالته عليه بالشِّبَه، فتلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها، لأن الشِّبَه يُدخِل الدهش على السامع

نقل يحيى بن عدي

(٣٥٤/ب)

-174b- كثيراً[٣٤]. وأما نحو أن يأخذ المقدّمة فيقابل الشيء الذي يصلح أن يسأل. مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيع الأب في كل، أي هو: أيجب أن نطيع الآباء في كل شيء، أو في كل شيء لا نطيع؟ وهؤلاء اللواتي كثيراً كثيرة[٣٥]، أيٌّ هو: أن ندع[٣٦] كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إن كانوا يظنون[٣٧] أنها كثيرة: وذلك أنهن إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات

5 ترين كبيرات وقليلات[٣٨]، وشُنَعاً وفاضلات للبشر[٣٩].

وكثيراً وعلى طريق الكثرة يجعل أن يظن أنه قد بكت، خاصة[٤٠] البكت المرائي من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا[٤١] شيئاً،

10 ويجعلون ذلك الآخر ألاّ يسكت، لكن يقولون على طريق الجمع[٤٢] كأنهم[٤٣] قد ألفوا: فإذن لا تلك وتلك.

---

(٣٣) أو (ب).

(٣٤) كثيراً (ـ ب)، ألحقت الكلمة في النص السابق.

(٣٥) على طريق الكثرة (فوق).

(٣٦) يترك (فوق).

(٣٧) كانت تظن (فوق).

(٣٨) وخاسئات (فوق).

(٣٩) للناس (فوق).

(٤٠) أكثر (فوق).

(٤١) يقيسوا (فوق).

(٤٢) النتج (فوق).

(٤٣) كمن (فوق).

وأما المرائية والتي وُضعت[٤٤] من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فأن يجيب بالتي يرى، أما إذا ما تقدّمت موضوعة التي يظن من الابتداء[٤٥] فيعملون سؤالات هذه التي كهذه هكذا إنما يظن. وذلك أنه من الاضطرار إن كان 15 السؤال يكون من هؤلاء اللواتي منهن القياسات[٤٦] أو التبكيتات أو ضعف[٤٧] الاعتقاد، إما إذا أعطى فيبكت، وإما إذا لم يعطِ ولا يظن أنه قال[٤٨] بغير ممكن[٤٩]، وإما إذا لم يعطِ ويظن أنه يُقِرّ فشِبْهُ مبكت.

20 وأيضاً كما في هؤلاء الخطبيات وفي هؤلاء المباكتات على هذا المثال يبصر هؤلاء المتضادات. وأما نحو اللواتي يقولهن أو هؤلاء اللواتي يُقرّ أنه يقول أو يفعل جيّد فأيضاً نحو[٥٠] هؤلاء[٥١] الذين يظنون كهؤلاء أو نحو هؤلاء الشبيهات أو نحو كثيرة أو نحو جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيراً هؤلاء الذين يجيبون إذا بَكّتوا على ضربين: إن ظنوا أنهم لم يبكتوا، وإذا سألوا يستعمل حيناً.

نقل عيسى بن زرعة

40 وقد ينتفع في أخذ المقدّمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد. ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدّمة: «أن في كل شيء ينبغي أن يطاع الآباء»، فبأن نقول: أفي كل شيء ينبغي أن يُطاع الآباء، أو ألاّ يطاعوا[٥٢] في كل شيء؟ والأشياء التي هي على أكثر الأمر كثيرة ما الذي نفعل فيها؟ أنطرح الكثيرة أم اليسيرة؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من -174

---

(٤٤) الموضوعة (فوق).

(٤٥) البدء (فوق).

(٤٦) قياس وتبكيت (فوق).

(٤٧) نقصان (فوق).

(٤٨) يقول (فوق).

(٤٩) مشهور (فوق).

(٥٠) عند (فوق).

(٥١) جملة: «على هذا... نحو هؤلاء» (ـ ب).

(٥٢) يطاعون (م).

الاضطرار. وذلك أن هذه إذا قُرِنَتْ بالمضادات عظمت وخفت في ظن الناس: الرذائل والفضائل.

وأكثر ما يوهم به السائلون إيهاماً قوياً أن الغشم السوفسطائي خاصة قد بكت أنهم من غير أن يقيسوا أو يؤلّفوا أو أن يصيروا بالتكلّم لهم إلى 10 الإمساك يقولون قولاً كالنتج، كأنهم قد ألّفوا، ولا أحسبهم يذكرون المقدّمات.

والمغالطة، التي تكون من خلاف الرأي المشهور، تضع أن الواجب أن يجاب بالمظنون، فإذا قدّمت وضع الشيء المظنون في ابتداء الأمر، وكان إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو ما المظنون عندك، فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطرار إما 15 تبكيت أو ما يخالف الرأي المشهور. أما إن أسلم فيبكت(٥٣)؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلّم فشبيه بالتبكيت.

وأيضاً فمثل ما يفعل في الأشياء الخُطْبية فليفعل في الأمور التبكيتية(٥٤) من النظر في الأضداد وفيما يقوله الذي يبكت أو فيما يعترف 20 بأنه محمود من قولٍ أو فعل، وكذلك أيضاً في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه، أو نحو التي تشبهها، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم. ـ بمنزلة(٥٥) ما يفعل المجيبون ذلك كثيراً على نحوين إذا بكتوا، إن كانوا يظنون أنهم لم يبكتوا، أو يفعل هذا الفعل أحياناً(٥٦)

---

(٥٣) فتبكيت (م).

(٥٤) المغالطة (فوق).

(٥٥) بحسب (فوق).

(٥٦) قول ثاوفيلا: فهم يتوهمون أنهم لا يبكتون لسببين: لأنهم سائلون، ولأنهم قائسون. وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يثبتون أن هذا يعرض هاهنا ولم يوجد هاهنا من هذه الجهة بمنزلة ما فعل قلو يوفن في مجلس المشاورة.



4 حتى لا يَدْرِي[٥٧] كيف يأخذ الأفروطاسيسه، وإن كانتا اثنتين لم ندر أيهما نختار، وعن أيتهما نسأل. ومثال ذلك: ينبغي أن يطاع الآباء في كل شيء، أو يُعْصَوا[٥٨] في كل شيء، ويطاعون مراراً في الكثير، أو يعصون قليلاً في القليل؟ وأي ذلك أوفق: القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك محمولاً على الاضطرار، لأنا إذا جمعنا بين الأضداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشرّ.

وأكثر ما يصير من التضليل ضيم السائل من السوفسطائيين وقَرْفُهم من كلموا، لأنهم لا يؤلّفون مقياساً، ولا يجعلون آخر كلامهم على مسألة، ولكنهم يجعلونه بالنتيجة كمن قد ألف المقياس فيقولون: لا محالة إنه ليس كذا وكذا.

ومن فعلهم أن يكون سبب الكلام غير محدود[٥٩]، فيجيبوا على ما يظهر منه ويُضْرِبوا عن الأصل الذي هو غير محمود[٦٠] ومن الاضطرار أن المسألة التي لو يُستمع منها المقياس لا بد من أن يكون قولاً إما[٦١] مضّللاً وإما قول غير محمود[٦٢]، فإن أعطى الجواب أعطى جواباً مضلّلاً، وإن لم يعِط و[٦٣] لم يَر أن يعطي، فذلك غير محمود. وإن هو لم يجب ورأى أن الجواب واجب، فذاك منه شبيه بالتضليل.

20 وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقيين (وهم الخطباء)، وجلّ كلام المبكتين المضلّلين[٦٤] فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حيثية ما قال قائل، أو فعل أو ظنّ به أنه متشبه بهم أو مثلهم في أكثر ذلك،

---

(٥٧) يُدرا (م).

(٥٨) يعصون (م).

(٥٩) أظنه: محمود ـ صح (فوق).

(٦٠) محدود (فوق).

(٦١) إما (فوق).

(٦٢) جملة: «ومن الاضطرار... غير محمود» (ـ ب).

(٦٣) و (ـ ب).

(٦٤) المغالطين (فوق).

25 أو كله. ـ كالذي يفعل المجيبون[٦٥] إذا تجبروا فظنوا[٦٦] أنهم لم يضلّوا، ويسألون فيجعلون مسألتهم أحياناً بينهم وبين من يضادّهم؛ فيثبت أنها كذلك أو ليس كذلك لتأوّله أنها بجهة ما من الجهات[٦٧] ـ كالذي فعل

(٣٥٥/ب)

نقل يحيى بن عدي

هذا[٦٨] نحو الذين يثبتون[٦٩] أن أما هكذا فَيَعْرِضُ، وأما هكذا فلا؛ من قِبل أنه هكذا يأخذه[٧٠]، مثل[٧١] تلك التي فعل قلاوفون في «مندروبولس»[٧٢]. ـ ويجب إذا كنا بعداء عن الكلمة أن تقطع باقي الجسارات[٧٣]، وإن تقدّم الذي يجيب فشعر[٧٤] أن يتقدّم ويقيم ويتقدّم
30 فيقول ـ. وأن يتسرّع حيناً إلى أخريات أيضاً أن يضعوا من التي قيلت إذا أخذوا[٧٥] إن كان لا[٧٦] يوجد الإنسان لدى تلك المتقدّمة الموضوعة بمنزلة ما فعل لوقوفرون، إذ أعطى ألحاناً تمدح القيثارة[٧٧] وعند[٧٨] هؤلاء الذين يطلبون نحو[٥٠] ماذا يتسرّع، من قِبَل أنه يظن واجباً أن يعطي علة[٧٩]. وإذا
35 قيلت أفراد يعرض أن يحفظ الكلي في التبكيت أن يقال التناقض أسهل أن: أما الذي وضِع فيرفع، وأما الذي رفع فيضع: لكن ليس من قِبل أن لهؤلاء **الأضداد**[٨٠] علماً واحداً بعينه، أو أن ليس واحداً بعينه. ـ وليس يجب أن

---

(٦٥) المحبون (فوق).
(٦٦) وفطنوا (م).
(٦٧) أنّا ما بجهة من الجهات (م).
(٦٨) عند، لدى (فوق).
(٦٩) الثابتين (فوق).
(٧٠) يظن (فوق).
(٧١) مثل (ـ م).
(٧٢) «مندربولس» (م)؛ أي مجلس المشاورة (فوق).
(٧٣) التسرعات (فوق).
(٧٤) فأحس (فوق).
(٧٥) أخذ ما (فوق).
(٧٦) ليس (فوق).
(٧٧) القيثارة (ـ م).
(٧٨) نحو (فوق).
(٧٩) شيئاً (فوق).
(٨٠) المتضادّات (فوق). علم واحد (م).



40 يسأل[٨١] النتيجة على طريق الامتدادَ (وقد يوجد حيناً أن لا يسأل أيضاً)، :
لكن[٨٢] تُستعمل كأنها مُقَرٌّ بها.

(٨١) يعطى (فوق).

(٨٢) بل (فوق).

ـ ١٦ ـ

[حل التضليلات]

-175a- فأمّا من أي السؤالات، وكيف يسأل في المحاورات والمفاوضات الجهلاء به، فقد قيل. وأما في الجواب وكيف يصلح أن يبتدىء[١]، ونحو أيّ استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتي بهذه الحال، فلنقل من بعد هؤلاء.

5 فإنهنّ نافعات[٢] في الفلسفة بسبب اثنتين، وذلك أنه: أما أوّلاً فإنه إذ الألفاظ اللواتي يفعلنها على طريق الأفضل، لكن على الأكثر[٣]، نحو أن على كم نحوٍ يقال كل واحد، وأيه على مثال واحد، وأيه على غير ذلك؛

10 ويعرض في الأمور وفي الأسماء. ـ وأما ثانياً ففي[٤] الطلب على حياله[٥]، وذلك أنه ليس يضل من آخرين بسهولة؛ وهذا إذن لا يحِس وإن كان ينفعل هو منه كثيراً ـ وأما ثالثاً والذي يبقى فهو نحو الاعتقاد[٦] وذلك إذ أن تعدّل

15 كلماتِ الذي يشارك في الكلمات، إذ ليس له أن يجد شيئاً في الشناعة

---

(١) ينص (فوق).

(٢) صالحات (فوق).

(٣) كثرة (فوق).

(٤) نحو (فوق).

(٥) انفراده (فوق).

(٦) الرأي (فوق)؛ وفيه نقص وتمامه: «إن المرء خبير في كل شيء وليس غير مدرّب في أي شيء، إذ. . .» (+ حاشية ب).

عندما يكون السؤال متوجهاً نحو من يريد أن يثبت أن هذا إن كان يعرض على هذا النحو فليس هو على هذه الجهة، من قبل أنه يوهم مثل ذلك. وقد فعل قلاوفون هذا الفعل أيضاً في «مندروبولس»(٧)، أي مجلس المشاورة.
ـ وينبغي إذا كانت بيننا وبين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح(٨) باقي المناحب(٩).
فإن سارع المجيب إلى الإحساس بذلك بادرنا إلى مقاومته وعاجلناه
30 بالقول. ـ وربما عدلنا أحياناً إلى معاني أُخَر غير التي كنا نقصدها عندما كنا نأخذ المقدّمات إن لم نصل إلى أن نتكلم في الأمور التي كانت أوّلاً موضوعة لنا، بمنزلة ما فعل لوقوفرون عندما مدح الألحان. فأما إذا(١٠) كان الذين يخاطبون يبحثون عما كان قصد له أوّلاً فلأنا نظن أن ذلك واجب، فينبغي أن نأتي في ذلك بعلة. وإذا قد عددنا الجزئيات، فالكلي أيسر حفظاً.
35 فقد يعرض في التبكيت أن نأتي بنقيض الوضع: فإن وضع رفعنا، وإن رفع وضعنا. إلا أن ليس من قبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها، أو ليست واحدة بعينه. ـ وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة فقد ربما تركنا أحياناً المسألة أصلاً: بل قد نستعمل النتيجة كالشيء المُقَرّ به.

---

(٧) مندرفو (م).

(٨) نقطع (فوق).

(٩) الحجج (فوق).

(١٠) قول ثاوفيلا: وينبغي أن نأتي بعلة إن آثرنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه (غير واضحة في المخطوط وقد أثبتها بدوي).



- ١٦ -

[حل التضليلات]

-175a- فقد قلنا من أي المسائل، وكيف نسأل في مجالس الجدل[١١] والمفاوضات التي على جهة المقاومة[١٢]. ولنتكلم - بعدما تكلمنا فيه - في الجواب، وكيف يُستعمل الحل، وما المنافع المقصودة في أمثال هذه الأقاويل.

5 فأما في الفلسفة فهي نافعة لشيئين: أما أوّلاً فإذا كانت الألفاظ تدل على معاني كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو تقال كل واحدة منها، وأيها على مثال واحدٍ، وأيها مختلفة. وقد 10 يعرض ذلك في الأمور[١٣] والأسماء. - والثاني عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضِلّه آخرون كما يلحقه ذلك كثيراً من نفسه، وهو لا يشعر. - وقد بقي نحوٌ ثالث هو الذي القصد فيه المدح، فذلك[١٤] أنّا إذا وبخنا أقاويل من يشاركنا في المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل 15 به من الشناعة.

(٣٥٦/أ) **نقل قديم**

قلاوفون الحكيم في «مجلس المشاورة». - والواجب إن أحال عن

---

(١١) عند مراعاة النظر (فوق).

(١٢) المعاندة (فوق).

(١٣) المعاني (فوق).

(١٤) وذلك (ب).



كلامه إلى مسألة أخرى فشغب بذلك المجيب، أن يوجز في جوابه وأن يتقدّم
30 فيسبق ويضع. ـ وأحياناً ربما قلنا[١٥] بغير ما وضع، فجعلناه كموضوع
الكلام. وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذي كان فيه الكلام، كالذي فعل
لوقفون عند ابتداء مدح القيثار[١٦]. فأما من استقصى المسألة فقال في بادىء
نطسها فأولئك لما كان يجب أن يعطوا[١٧] الجواب، وقد قيل بعض ذلك،
35 فجوابهم بما يعرض في جملة التضليل أشدّ حرزاً وتحفظاً، وهو
الانطيفاسيس، أي القول المناقض، فيرفع الذي وضع ويضع الذي نفى
وسلب. وليس العلم لما كان علماً لأشياء متضادّة بغير مفرد، وليس بعلم
واحد، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل ما يسأل إلا بروطاسيسه، وبعضها لا
40 يسأل عنها: بل يُستعمل كَمُقَرٍّ بها.

---

(١٥) ربما قلنا (ـ م).

(١٦) مادح الإيجاز (م).

(١٧) يعطون (م).

ـ ١٦ ـ

[حل التضليلات]

-175a- وقد قيل[١٨] في مواطن الشغب والمحاورة، وماذا[١٩] تكون المسائل، وكيف تكون. فأما عن الجواب، وما ينبغي أن يكون، وكيف، وفي أي الأشياء الضرب من هذا الكلام نافع، فنحن قائلون في موضعنا هذا.

5 إن هذا الكلام نافع في الفلسفة لأمرين: أوّلهما أنه إذا كان الشيء مشتركاً في دلالته فُصِّلَتْ جهاته فاستبان كل واحدٍ منها: أي شيء حاله، وأيها مشابه، وأيها غير مشابه. وذلك يعرض في الأشياء وفي الأسماء؛ فهذا أحد الأمرين الذي تُعرف به منفعة هذا الكلام في فن الفلسفة[٢٠]. ـ وقد ينفع 10 أيضاً فيما يتكلّم به الإنسان ويطالبه عند نفسه، لأنّ من كان سريع الانقياد يسيرِ الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسّه[٢١] من اتصال نفسه، أخلق به أن يصاب بذلك من نفسه فلا يُحَسّ[٢٢] به ـ. والضرب الثالث من منافع هذا الكلام التضرّي[٢٣] في جميع الفنون لئلا يكون الناظر فيه لا خبرة له: لأن 15 من كان صاحب كلام فذمَّ الكلام ولم يكن عنده فصل بمن ذَمَّه، فقد جعل

---

(١٨) قلنا (فوق).
(١٩) فماذا (حاشية ب)؛ مماذا (م).
(٢٠) علم (فوق).
(٢١) حسن يحسنه (فوق) (م).
(٢٢) يحسن (م)؛ يحس، يشعر صح (فوق).
(٢٣) الارتباض (فوق).



السبيل ليظنّ به أن ذَمَّه إياه إنما[٢٤] كان للجهل[٢٥] به وقلة الخبرة بالكلام، لا لطلب الصدق والحق.

٣/ب)

نقل يحيى بن عدي

يعطي ظناً لأن يظن به أنه يتصعب[٢٦]، لا من قِبَل[٢٧] التي هي صادقة، لكن من قِبَل عدم الحركة.

وأما إذا كنا بحيب أن كيف نفسر عند هؤلاء اللواتي كهؤلاء، فهو ظاهر إن كنا قلنا أوّلاً صواباً من أية هنّ التضليلات، وقسّمنا القسوم[٢٨] التي في أن يسأل على الكيفية. وليس هو واحداً بعينه أن يبصر[٢٩] ويحل[٣٠] 20 الشناعة إذا أخذنا الكلمة، وأن إذا سئلنا يمكنّا أن نقسم سريعاً[٣١]، وذلك أن نعلم[٣٢] مراراً عندما يوضع، فالقلب لا يعلم[٣٣]. وأيضاً بمنزلة ما أن في الأُخَر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرّج ويعتاص فهكذا يوجد في الكلم. فإذن إن كانت لنا معرفة أن نعطي إذ يسرع كثيراً ما يبطىء من 25 الزمان. وحيناً يعرض كما في الكتابات والخطوط، وذلك أنه هناك إذا حللنا[٣٤] يوجد حيناً لا يمكننا أن نُرَكِّب. فهكذا في التبكيتات إذا علمنا التي تعرض منها الكلمة نضطرّ إلى أن نَحُلَّ الكلمة. 30

---

(٢٤) لم (م).

(٢٥) الجهل (م).

(٢٦) يتعسر (فوق).

(٢٧) بسبب، في (فوق).

(٢٨) العصوب (فوق).

(٢٩) يرى (فوق).

(٣٠) وينقض (فوق).

(٣١) بسرعة (فوق).

(٣٢) التي نعلمها (فوق).

(٣٣) يعلم بها (فوق).

(٣٤) نقضنا (فوق).

- ١٧ -

[الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية]

فأما أوّلاً فإنه بمنزلة ما يجب أن نشتهي أن نؤلِّف حيناً على طريق الرأي أكثر[١] من طريق الصدق هكذا. وننقض[٢] حيناً على طريق الرأي أكثر من التي كالصادقة؛ وبالجملة، نخاصم الممارين لا كأنا نبكت، لكن كأنّا

35 نماري. وذلك أنّا لا نقول إنّا نؤلّف لهم، فإذن ليسدّد نحو ألا يظن. وذلك أنه إن كان التبكيت تناقضاً ما، لا اتفاق اسم، فليس يحتاج في شيء أن يقسم نحو المراء واتفاق الاسم وذلك أنه ليس يعمل قياساً؛ ولا لواحد ألا لِلذي

40 من قبله يريد، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبكيت. فإذن لا إن

-175b- بُكِّت، لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الأُخَر وهؤلاء اللواتي من اتفاق الاسم وجميع التضليلات الأُخَر اللواتي كهؤلاء يفسْدن التبكيت الصادق ويجعلن الذي يبكت غير معروف. وذلك أنه مِن قِبل أنه مسلّط على أن يقول إذا جمع[٣] في الانقضاء[٤] أنه ليس الذي وضع يرفع، لكن على اتفاق

5 الاسم: وإن أتى بالتي عرضت خاصة عليه[٥] بعينه

---

(١) الظن خاصة (فوق).

(٢) ويحل (فوق).

(٣) أي نتج (فوق).

(٤) الآخر (فوق).

(٥) فيه (فوق).



فإن هذا يوهم أن ما ظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق، بل من قلة الدربة[٦].

فأما كيف يقاوم أمثال هذه عندما يجيب فهو بيِّن إن كان ما قلناه أوّلاً ـ في أن من أي الأشياء تكون التضليلات، وفي قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة[٧] ـ كافياً. وليس أن يأخذ القول وينظر فيه ويحل الشناعة وأن يسأل فيمكننا المقاومة[٨] بسرعة ـ شيئاً واحداً؛ وذلك أن الشيء الذي نحن عارفون به كثيراً إذا وضع معكوساً لم نعرفه. وأيضاً فكما أن السرعة والإبطاء في الأشياء الأُخَر إنما تكونان من التخرّج والدربة خاصة، كذلك الحال في الأقاويل: فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدّة طويلة. فقد يعرض أحياناً مثل الذي يوجد في الكتابات والخطوط؛ وذلك أنا هناك قد ربما حللنا فلا يمكننا أن نعود فنركب: وكذلك في التبكيتات إذا علمنا الشيء الذي عنه يعرض القول، فنحن إلى حل[٩] القول مضطرّون.

(٦) الموربة (حاشية ب)؛ ضعف الحنكة (فوق).
(٧) بالسؤال (فوق).
(٨) القسمة (فوق).
(٩) نقض (فوق).

- ١٧ -

[الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية]

فأما أوّلاً فكما أنه يجب أحياناً أن نؤثِرَ أن نقيس على الأكثر[١٠] مراراً مشهورة أو صادقة، فكذلك وأن نحل[١١] أحياناً يكون إنما على جهة الرأي المشهور خاصة، أو على جهة الحق. وذلك أنّا إنما نقصد بالجملة

35 مقاومة[١٢] الممارين، لا على أنّا نبكت، بل على أن نماري، وذلك أنّا ليس نقول إنّا نقيس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى ألاّ يُظنّ ذلك بنا. فإن كان التبكيت هو مناقضة ما، وليس هو الاشتراك في الاسم، فإنك ليس بمحتاج البتة إلى التشكك فيما بين المراء واشتراك الاسم؛ وذلك أنه ليس يقيس نحو شيء من الأشياء، سوى الشيء الذي كان مؤثراً له، إلا أن النتيجة يظن أنها

40 شبيهة بالتبكيت[١٣]. فليس إذن التبكيت هو الذي يُضِلُّ، بل ما يظن كذلك، من قِبَل أن المسألة عن الأشياء المرائية[١٤]، والتي من الاسم المشترك في

-175b- جميع الضلالات الأُخر الجارية هذا المجرى تفسد التبكيت الصحيح وتجعل الشيء المبكت غير معروف. وذلك من قِبَل أن له عندما يجمع اجتراء أن يقول إنه رفع، لا الذي وضع، بل على جهة الاشتراك في الاسم، وإن أتى

5 في ذلك الشيء بعينه بما يعرض على الأكثر، فليس يعلم أنه بكت.

---

(١٠) خاصة (فوق).

(١١) نقض (فوق).

(١٢) مخاصمة (فوق).

(١٣) بالتبكيت (م).

(١٤) الأخر(فوق).



وجواب مثل هذا الكلام وكيف التعبئة لِلِقاء من يكلمه بمثله ظاهر واضح، لا سيما إن كنا قد قلنا أوّلاً قولاً مستقيماً مبنياً مما تكون المضلات
20 وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة في المسائل. فليس من وردت عليه كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساوٍ[١٥] لمن سُئِل فاستطاع أن يجيب سريعاً: لأن ما علمناه فبقيناه[١٦] عاماً، ربما جهلناه إذا غُيِّر عن حاله. كما أن في سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضرّي[١٧] فيها
25 كثيراً من أجل ذلك، وإن نحن علمنا الشيء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطأنا في وقته. وقد يعرض في ذلك أحياناً ما يعرض في الكتاب والخطوط؛ لأنا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف: كذلك تكون الحال في التضليل.
30 وإن عرفنا القول الذي منه عرضَ التضليل، إلا أنه يضيق بنا تأليفه.

---

(١٥) بمساوي (م).

(١٦) فبقيناه (م)؛ فيبقناه (حاشية ب).

(١٧) يعني: الدربة (فوق).

- ١٧ -

[الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية]

وكما أنّا نؤلّف المقياس أحياناً بالظن لا بالحقيقة، فكذلك ربما نقضنا التأليف بالظن لا بالحقيقة، وفي الجملة، إنّا ننازع الممارين[١٨] ليس 35 كالمبكتين أو المضلّين[١٩] لهم، أو[٢٠] نكون نشبه أولئك في كلامنا لهم، لأنّا لا نزعم[٢١] أنهم يؤلفون مقياساً ولا يقسمون سولوجسموس. فينبغي لنا أن نصلح من ظنونهم. لأنه إن كان التضليل قولاً متناقضاً ليس بمؤلف من أشياء مشتركة، فليس هناك فرق بينه وبين المشكوك فيه والمشتركة (لأنها لا تفعل مقياساً)؛ ولكنا إذا فعلنا فرقاً لم نفعله إلا لما كان أن نتيجته تتخيل 40 كمضللة. فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال[٢٢]؛ فأما المسألة فالتشكك والاشتراك من الأسماء، وكلما اشتدّ ذلك من التعنيت، فذلك -175b- يجعل التعنيت الصحيح غير بيّن، ولا يعلم به ما بين الضالّ وغير الضالّ. فلما كان جائزاً في آخر كلام السوفسطائين أن ينتج، فلا يبقى ما أوجب ولا يوجب ما أبقى، ولكن باشتراكٍ من الأسماء والتشكيك: ولو صار إلى ذلك 5 بالبحث لما كان تضليله بظاهرٍ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقاً. ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه، لما كان التضليل يعباً[٢٣] إذا

---

(١٨) المبارين (ب).
(١٩) المضللين (ب).
(٢٠) بل (ب).
(٢١) نقول (فوق).
(٢٢) الإتصال (م)؛ الإضلال (فوق).
(٢٣) يبقى (ب).



طلب الممارون الجواب من المسؤول بـ «لا»، أو «نعم»؛ ولكن لأن
1 السائلين لا يجيدون[٢٤] المسألة، من أجل ذلك يضطر المجيب إلى إصلاح
ما في المقدّمة من الفساد. فأما إن كان قد فصَّل مسألته بالكفاية، فالمجيب
عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ «لا» أو بـ «نعم»،

/ب)

نقل يحيى بن عديّ

فليس بمعلوم أن يبكّت[٢٥]، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن
صدقاً[٢٦]. وإما سأل أن يقسم اتفاقاً في الاسم أو مرائياً، فليس الذي يبكت
غير معروف حين يطلبون؛ أما الآن فقليلاً، وأما أوّلاً فأكثر[٢٧] هؤلاء
10 المرائية، وحينئذٍ فكان يكون ألا يجيب أيضاً الذي يسأل: وأما الآن فمن قِبَل
أن هؤلاء الذين يسألون إذا لم يشأ لواجبٌ[٢٨] من الاضطرار أن يزيد فيجيب
بشيء إذ يقوم شيئاً عنه[٢٩] السؤال من قبل أنه إذا قسم على الكفاية من
الاضطرار أن يقول الذي يجيب[٣٠] نحو[٣١] أولاً وأن ظن أشياء إن الذي
كاللواتي الأسماء تكون تبكيتاً لا يكون بنحو ما أن يهرب من أن يبكت الذي
يجيب[٣٢].

1 وفي هؤلاء اللواتي يرين مضطرٌ إلى أن يرفع الاسم[٣٣] الذي وضع وأن
يضع الذي[٣٤] رفع. فكما[٣٥] يقوم أناس فليس ينفع شيئاً: وذلك أنهم
لا[٣٦] يقولون إن قوريسقوس مُغَنٍّ، ولا مُغَنٍّ، لكن لقوريسقوس هذا:

---

(٢٤) يجيدوا (م).
(٢٥) يكتب (م).
(٢٦) حقاً (فوق).
(٢٧) فكثيراً (فوق).
(٢٨) حبذ (فوق).
(٢٩) فتأخيذ (فوق).
(٣٠) المجيب (فوق).
(٣١) عند (فوق).
(٣٢) جملة: «نحو أولاً... الذي يجيب» (ـ ب).
(٣٣) ذاك الاسم (فوق).
(٣٤) ذاك الذي (فوق).
(٣٥) فأما كما يقوم (فوق).
(٣٦) لا (ـ م).

مغنّ، ولقوريسقوس هذا: لا مُغَنٍّ. ولا تنحلّ الصعوبة بهذا[٣٧]، وذلك أن
20 الكلمة تكون واحدة بعينها[٣٨] التي لقوريسقوس هذا، والتي لقوريسقوس
هذا؛ إن يرفع أو يضع معاً. لكن عسى أن تُحَلّ المغالطة بقولنا إنها[٣٩]
ليست تدل على واحدٍ بعينه[٤٠]، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضاً؛ فإذن هي
25 مختلفة بشيء. وإن كان يعطي أن يقول إن أما لذاك فعلى الإطلاق، وأما
لذاك فيريد أن في شيء أو لهذا، فشنع: وذلك أنه ولا شيء أكثر لذاك
الآخر، وذلك أنه بأيمّا[٤١] كان، ليس مختلفاً بشيء.

لكن، من قِبَل أنه غير معروف من الذي لم يحدد[٤٢] المرائية إن أيما
يبكت[٤٣] أو لم يبكت، فأعطى في الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذاً أن
30 يعطي السؤال إذا لم يحدّد، لكن على الإطلاق، هو ذنب[٤٤]، فإذن وإن كان
ليس هو، لكن الكلمة بعينها هي شبيهة بالتي قد تكتب. فيعرض[٤٥]، إذا
سألنا كثير[٤٦]، المراءُ أن يتكاسل عن أن يقسم، من قِبَل[٤٧] اتصال اللواتي
لهؤلاء اللواتي يتقدّمون فيمدّون هكذا كيلا يظنوا أنهم يتصعبون[٤٨] في
35 جميعهن: وأيضاً وإن لم يظنوا أن الكلمة.

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أنه ليس يعلم أن الذي قاله الآن حق. فإن كانت مسألته مع
قسمتنه للاسم المشترك أو المرائي فليس[٤٩] تتعذر معرفة الشيء أن يبكت في

---

(٣٧) ولا تخل الصعوبة بهذا (ـ م).
(٣٨) هي فهي (فوق).
(٣٩) أن تحل المغالطة بقولنا إنها (ـ م).
(٤٠) هو فهو (فوق).
(٤١) في ايما (فوق).
(٤٢) حدّ (فوق).
(٤٣) يكتب (م).
(٤٤) جرم، خطأ (فوق).
(٤٥) فإنه يعرض (فوق).
(٤٦) كثير (ب).
(٤٧) بسبب (فوق).
(٤٨) يتعسرون (فوق).
(٤٩) فليس (ـ ب).



وقت من الأوقات فتكون المرائية يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة؛ فعند ذلك
10 كان المسؤول لا يجيب: فأما الآن فمن قِبَل أن الذين سألوا لما لم يحرسوا لهم على الصواب، وجب من الاضطرار أن نضيف إلى جوابنا شيئاً ينصلح به فسادُ السؤال من قِبَل أن قسمته إن[٥٠] كانت كافية، فقول المجيب من الاضطرار يكون إما: «نعم»، أو «لا».

15 فإن ظنّ ظانٌّ أن التي تكون بحسب الاسم المشترك هي بجهة ما تبكيت، فإن المجيب ليس يخلص من التبكيت. وقد يضطر في الأمور المحسوسة إلى أن يرفع الاسم الذي وضع، ويضع الذي رفع. فليس ينتفع بتقويم بعض الناس لهذا المعنى: وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس
20 موسيقار وليس بموسيقار، لكن أن قوريسقوس هذا: موسيقار، وقوريسقوس هذا: ليس بموسيقار. ولا تنحلّ الصعوبة بهذا[٥١]، وذلك أن قوريسقوس هذا وقوريسقوس هذا هما جميعاً في الحدّ شيء واحد بعينه الذي دفعنا والذي وضعنا معاً، بل لعله ليس يدل على شيء واحد بعينه فولا الاسم هناك أيضاً فهو إذن يختلف بشيء ما. فأما إن كان[٥٢] ما[٥٣] نحمله على ذاك
25 يكون على الإطلاق، فشنع أن نزيد فيما نحمل على الآخر أنه في شيء أو أنه لشيء، فإنه ليس يوجد للآخر شيء زائد؛ وذلك أنهما ليس يختلفان بشيء البتة[٥٤].

ولكن من قِبَل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبكت، لأن المراء لم
30 يحدد، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ، فظاهرٌ أن الذي يجيب من غير أن

---

(٥٠) إذن (م).
(٥١) جملة: «ولا... بهذا» (ـ م).
(٥٢) جملة: «الذي دفعنا... إن كان» (ـ ب).
(٥٣) وما (ب).
(٥٤) في نسخة: ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبكت، ما الذي حد المراء.

يحدد، بل على الإطلاق، فقد أخطأ، فإذن وإن لم يكن هو[٥٥]؛ بل القول نفسه، يكون شبيهاً بالذي قد بكت. وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة
35 المراء لإيصال ما يورد علينا مما يجري هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يعترض في جميعها، فيظن بنا التعسّر في التسليم ومراراً كثيرة؛ وهم لا يشعرون أيضاً أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأي المشهور.

(٣٥٨/أ)

نقل قديم

15 وإن سبق إلى ظن أحد بضربٍ من الضروب أن الاشتراك في الأسماء مضلِّل فلا سبيل له إلى أن ينجو[٥٦] من التضليل إن كان مجيباً، وأما في الذي يرى، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذي وضع وإلى وضع ما رفع. وقد قال أقوام إنه ليست في ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلاناً مُلَةٌ[٥٧]، وذلك
20 الفلان غير مُلَةٍ، ولكن فلان مُلَةٌ وفلان الآخر غير مُلَةٌ وإلا وجب القولان[٥٨] لواحدٍ، فيكون الإيجاب والنفي معاً، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحالٍ واحدة، ومن أجل ذلك يوجَب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا أحد القولين جواباً[٥٩] مرسلاً[٦٠] وكان في القول الآخر زيادة من التحديد بفلانٍ هذا.
25 ولو لم يكن ذلك كذلك، لما كان هناك فصل بينهما.

فلما كان من لم يجعل فرقاً في المشكوك من كلامه مجهولاً بأن[٦١] كان ضلّ أو لم يضلّ، ومن مذاهب السوفسطائيين في[٦٢] الكلام السبيل في
30 تفصيله، فبذلك[٦٣] قد يستبين أن من لم يفصّل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه خطأ، وإن لم يكن عند نفسه بضالِّ الفكر، إلا أن قوله ضال.

---

(٥٥) أي القول المبكت (مكررّة).
(٥٦) ينحوا (م).
(٥٧) ملهّي، وهكذا في سائر الصفح (م).
(٥٨) القولين (م).
(٥٩) جواباً (فوق)؛ (ـ ب).
(٦٠) جواب مرسل (م).
(٦١) إن (ب).
(٦٢) في (ـ م).
(٦٣) فبذلك صح (فوق).

وقد يعرض أحياناً بعد المعرفة بما في الكلام من التشكك الكسل عن تجربته
35 لدهاء من استعدّ لمثل هذه المسائل لئلا يكثر شغبهم من كل جهة. فإذا كان السبيل لتجربة الكلام وتفصيله، فلا يكسل عن فعل ذلك، كما قيل أوّلاً.

ولو أنهم لم يجعلوا المسألتين مسألة واحدة لما كان[٦٤] تضليلاً من الاشتراك في الأسماء أو من التشكيك، ولكن إما كان يكون تهجيناً من القول أو غير تهجين. فما الفصل في فلان وفلان:

(٣٥٨/ب)

نقل يحيى بن عدي

يكون من هذه يصادف مراراً نقصان الاعتقاد من قِبَل أنه يعطي أن يقسم لا يتكاسلن، عما[٦٥] قيل أوّلاً[٦٦].

وأما إذا لم يجعل إنسان سؤالين سؤالاً واحداً، فليس يكون التضليل
40 من اتفاق الاسم ومن المراء، ولكن إنما كان يكون تبكيت، وإما لا. وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل: هل قَلَيْس وثماسطوقلس هما مغنيان، وبين أن
-176a- يكون لكليهما اسم واحد، إذ هما غيران، وذلك أنه إن دل على كثيرين فقد سأل بواحدٍ عن كثيرين. فإن كان ليس مستقيماً[٦٧] إن تأهل أن يؤخذ على الإطلاق نحو سؤالين جوابٌ واحد، فهو ظاهر أنه ليس بجميل أن يجيب على الإطلاق ولا عن واحدٍ من هؤلاء المتفقة في الاسم، ولا إن كان صدقاً
5 في جميعها كما يؤهل[٦٨] أناس. وذلك أنه لا فرق بشيء بين هذا وبينه لو سأل أي هذين هو: قوريسقوس وقَلْيس هما في البيت أو ليسا في البيت، إذ هما كلاهما[٦٩] قريبان[٧٠] أو إذ ليسا قريبين؛ وذلك أن المقدمة كثيرة على ضربين، وذلك أنه ليس، وإن كان صدقاً، أن يقال في هذا إنه[٧١] سؤال

---

(٦٤) يكون (فوق).
(٦٥) كما (ب).
(٦٦) قبل (فوق).
(٦٧) صواباً (فوق).
(٦٨) تأهل (فوق).
(٦٩) كليهما (م).
(٧٠) حاصران (فوق).
(٧١) إنه (ـ م).



10 **واحد**، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئِل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها: «نعم» أو «لا»، صدقاً: لكن لا يُجاب بجوابٍ واحدٍ، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم(٧٢). وهذا على هذا المثال وإن(٧٣) وضع اسم واحد لآخر. فإن كان إذن لا يجب أن يعطي في سؤالين حواباً واحداً، فهو ظاهر أنه ولا في المتفقة الاسم أيضاً يجب أن يقبل: «نعم» أو «لا»: ولا 15 الذي قال أجاب على التحقيق، لكن قال؛ لكن قد يؤهل في موضع ما في هؤلاء اللواتي يتكلم بهنّ، من قِبَل أنه يذهب عن الذي تعرض.

فكما قلنا من قبل(٧٤): إنه غير تبكيتات ما أيضاً إذ هن يحسبن أنهن، وعلى هذا النحو بعينه غير حلولات(٧٥) ما أيضاً يظنّ أنهن موجودات إذ 20 ليست حلولاً(٧٦). وهؤلاء اللواتي نقول توجد حيناً أنه يجب أن يأتي بهن أكثر من هؤلاء الصادقات هؤلاء اللواتي في الكلمات الجهادية إما نحو الملاقاة التي على تضعيف التضعيف.

نقل عيسى بن زرعة

فلأن القسمة إذن قد أُطلقت لنا، فليس يجب أن نتكاسل كما قلنا فيما سلف.

فإن لم يجمع(٧٧) الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالاً واحداً، فإن 40 الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء، بل عسى أن تكون تبكيتاً أو لا تكون. وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل عن قلياس وثامسطوقولوس: هل هما موسيقاران؟ ـ وبين أن يجعل لهما اسماً واحداً -176a- وهما مختلفان. فإن كان دالاً على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسألة

---

(٧٢) ينكل (م).

(٧٣) وإلى (ب).

(٧٤) من قبل (ـ ب).

(٧٥) نقوض (فوق).

(٧٦) نقوضاً (فوق).

(٧٧) نسخة أخرى: فإن جمع جامع بين سؤالين وجعلهما سؤالاً واحداً.



واحدة. فإن لم يكن صواباً أن يَجيب عن مسألتين جواباً واحداً على
5 الإطلاق، فظاهرٌ أن ليس جوابنا في الواحد أيضاً من هذه المتفقة أسماؤها
بصواب، وبالجملة ولا لو صدق فيها كلها، بمنزلة ما يوجب ذلك بعضُ
الناس. وذلك أنه لا فرق بين المسألة عن هذه وبين المسألة عن قوريسقوس
وقالياس هل هما في البيت أو ليس هما في البيت: كانا جميعاً حاضرين[(٧٨)]
أم لم يكونا، لأن المقدّمات المثناة كثيرة، فليس من أجل أن القول الذي هذه
10 حاله صدق في مسألة واحدة[(٧٩)] يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤالٍ آخر
أن يجيب عن جميعها إما بـ «نعم» أو «لا»، ويكون قولنا صادقاً، بل يجب
ألا يجيب بجوابٍ واحدٍ، لأن الكلام يُعْدَم[(٨٠)]. وعلى هذا المثال بعينه وإن
وضع اسم واحد بعينه[(٨١)] لكثيرين. فإن كان ليس يجب إذن أن يجيب عن
15 مسألتين جواباً واحداً، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغي أن يجيب
بـ «نعم» أو «لا»: ولا المجيب يخلص من تبعة جوابه[(٨٢)]، بل إنما قال
قولاً؛ إلا أن هذا يجري في بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض.

ومن قِبَل أن التي ليست تبكيتات يظن أنها موجودة شيئاً ما، كما قلنا،
فعلى هذا المثال بعينه توجد أيضاً[(٨٣)] أشياء ليست حلولاً[(٨٤)] يُظنّ أنها شيء
20 ما من غير أن تكون حلولاً. فينبغي أحياناً أن نأتي بهذه التي قلنا خاصة إما
نحو الأقاويل الصحيحة التي تكون في الأقاويل الجهادية، أو نحو المقاومة
التي تكون مضعفة.

---

(٧٨) حاضران (م).

(٧٩) الترجمة هنا خطأ، وصوابها: فإن كون الجواب البسيط صادقاً ليس معناه أن المسألة واحدة (+ حاشية ب).

(٨٠) يرتفع (فوق).

(٨١) وإن وضع اسم واحد بعينه (ـ ب).

(٨٢) يخلص بهذا من تبعة في جوابه (ب).

(٨٣) أيضاً (ـ ب).

(٨٤) حلول (م).

-176a- مُلْهِيَيْن أو هما مُلْهِيان باسمٍ جامع لمعنيهما وهما في غير اسمٍ واحد.

وإن كان من الصواب ألا يعطي أحدٌ جواباً واحداً عن مسألتين فيكون الجواب منهما، فقد استبان أنه لا يحسن أن يكون الجواب ساذجاً مرسلاً عن معنى
5 فيه اشتراك، ولا لو كان ذلك حقاً في كلها، كالذي رأى أقوام، وذلك أنه لا فصل في السؤال فقال[٨٥]: فلان وفلان كلاهما أقارب، أم ليس بأقارب؟ وحضور أم ليس بحضور؟ لأن المقدّمات في الأمرين كثيرة، وليس من الحق
10 أن يظن بهذا القول أنه مسألة واحدة. فقد يمكن ألوف[٨٦] المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إمّا بـ «لا» وإما بـ «نعم» وأن يكون ذلك حقاً: ألا أنه ليس الجواب فيها بجواب واحدٍ، وإلا بَطَلَ الكلام. وقد يكون أن نضع ذلك
15 الاسم بعينه لشيء آخر. فإن كان ينبغي ألاّ يجيب أحد بجواب مفرد عن مسألتين، فقد استبان أنه لا ينبغي أن يعطي أحدٌ عن المشتركات جواباً بـ «لا» أو بـ «نعم»: وأنه إن أعطى لم يجب، ولكنه قال[٨٧] قولاً جائزاً في مواضع من الكلام من أجل يَغْبى[٨٨] العارض في كلامه.

كالذي قلنا أوّلاً، فإن من تهجين السوفسطائية للكلام ما يظن به أنه مضلّل وليس هو بالحقيقة كذاك، وقد يكون كذاك نقائض مظنوناً[٨٩] بها أنها
20 نقائض وليست بالحقيقة كذلك. وبمثلها ينبغي أن نجيب في الأخبار لا بالصادّقة، لا سيما عند كلامنا الممارين وجوابنا لمسألتهم المضعفة. ـ فَلْيَكُ جوابنا إما في المظنون بها بأن نقول: قد تكون، فإنه إذا كان كذلك أخلق به
25 ألا يكون قولاً مضلّلاً. فإن اضطرّ القائل إلى أن يقول شيئاً ناقضاً للمحمود فهناك[٩٠] بالحرّي يزيد: «تلك المظنونة بها». فإذا كان القول ـ

---

(٨٥) يقال (ب)؛ فقال صح (فوق) (حاشية ب)؛ يقال صح (فوق) (م).

(٨٦) أنوار (م)؛ الواو (حاشية ب).

(٨٧) وإن كان قوله (+ ب).

(٨٨) عن (+ ب).

(٨٩) نقائضاً مظنون (م).

(٩٠) فقال (فوق).

ويجب أن يجيب في هؤلاء اللواتي يظنهنّ فيقول: «التي تكون»، وذلك أن هكذا إما تبكيت فلم يكن ليكون البتة، وإما لُزّ إلى أن يقول شيئاً
25 ناقض الاعتقاد، فهاهنا خاصة يكون «التي تظن»: وذلك أن هكذا لا تبكيت[٩١] ولا نقصان اعتقاد[٩٢] يظن أنهما[٩٣] يكونان. ـ وفي أن كيف يسأل الذي في البدء فهو معلوم، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريباً يرفع ولا يدع أن يكون أفراداً إذا كان كأنه قد سأل ما في البدء، وأما
30 متى أهل إنسان التي كهذه أي إما تلك للتي يضطر أن يعرض من الموضوعة ويكون كذب أو كان لا يرى، فليقل هي فهي: وذلك أن هؤلاء اللواتي يعرض من الاضطرار يظن أنهن للتي هي موضوعة بعينها ـ. وأيضاً متى لم يوجد الكلي باسم معيّن[٩٤]، لكن بالمقايسة، فليقل إنه ليس يمدّ فيأخذ كما أعطى ولا كما في شيء، وذلك أن من هذا يكون كثيراً تبكيتٌ.

35 وإذا سكّتنا عن هؤلاء فعلينا أن نتوجّه[٩٥] على التي لم تبيّن جيداً ليمكن أن تلقى كالحدّ الذي قيل[٩٦].

فأما في[٩٧] الأسماء اللواتي تقال على الحقيقة فباضطرارٍ أن يجيب أو على الإطلاق، أو[٩٨] إذ يقسّم ويضع هؤلاء اللواتي يفكر فيهن ـ مثال ذلك
40 جميع اللواتي يسألن، لا ظاهراً: لكن على التقصير؛ ومن هذا يكون تبكيت.
-176b- مثال ذلك: أترى ما هو الآثنيين هو مِلْكٌ للآثنيين؟ ـ نعم. ـ وعلى هذا المثال وفي أُخَر. لكن: أما الإنسان فهو للحيوان؟ ـ نعم، فالإنسان إذن ملك للحيوان[٩٩]، وذلك أنّا نقول: الإنسان للحيوانات من قِبل أنه حيوان،

---

(٩١) يبكت (ب).
(٩٢) الاعتقاد (ب).
(٩٣) أنه يكون (فوق).
(٩٤) معيّن (ـ م).
(٩٥) فعلينا أن نتوجه (ـ م).
(٩٦) وصف (فوق).
(٩٧) هؤلاء (فوق).
(٩٨) وانتظر (فوق).
(٩٩) ولكن هذه سفسطة (+ ب).



5 ولوسندروس للاقون[١٠٠] من قِبل أنه [١٠١] لاقوني[١٠٢]. فهو معلوم أن في اللواتي ليست التي تتقدّم فتمتدّ ظاهرة لن تدع على الإطلاق.

ومتى كان اثنان إذا كان الواحد موجوداً يُظن أن الآخر يكون من الاضطرار، وهذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل، فيجب أوّلاً أن
10 يعطي التي هي أقل: وذلك إذ أن يؤلّف من كثير هو أصعب[١٠٣]. وإن كان يتسرّع إلى الذي أما في تلك فهو ضد،

نقل عيسى بن زرعة

ويجب أن يجيب عن التي يظن أنه قالها على جهة الإيجاب: وذلك أنه
25 أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتاً البتة. فإن اضطر إلى القول بخلاف الرأي المشهور ففي هذا الموضع خاصة يزيد في قوله: «فيما أظن»، و[١٠٤] ذلك أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتاً ولا ما يخالف الرأي المشهور. ـ ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التي في[١٠٥] أوّل الأمر، وذلك أنهم يظنون أنه، وإن كان قرّيباً، فإنه يرفع لا محالة، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التي يسأل عنها في أوّلاً[١٠٦] الأمر، فإذا
30 أوجب الإنسان مثل هذا، فإن الذي يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذباً كان أو خلاف الرأي المشهور، فإن الذي يقال هو ذلك الشيء بعينه، وذلك أن التي تعرض من الاضطرار إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه. ـ وأيضاً إذا لم يصرّح بذكر الكلي، بل أخذ بالمقايسة، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم، ولا فُرِّع على ما أُصّل، فإن التبكيت كثيراً ما يكون عن مثل هذا.

---

(١٠٠) للصولون (+ حاشية ب)؛ للقويون (م).
(١٠١) أنه (ـ م).
(١٠٢) للقولون (م).
(١٠٣) أعسر (فوق).
(١٠٤) و (ـ ب).
(١٠٥) في (ـ ب).
(١٠٦) أول (فوق).



35 فإذا أمسكنا عن هذه على أنها[١٠٧] ليست مبنية على ما يجب، فليكن السعي في المقاومة بحسب الحدّ المذكور.

فأما في الأسماء الحقيقية فمن الاضطرار أن يجيب إما على الإطلاق، أو بأن يقسّم: ويكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجري في جميع
40 الأشياء التي لم يفصح بالمسألة عنها، بل سئل عنها على جهة الإيجاز، فإن
176b- التبكيت قد يكون من هذه. ومثال ذلك: أترى ما هو للآثنيِّين فهو ملْكٌ للآثنيِّين؟ ـ فيقال: «نعم»! ـ وكذلك في أشياء أُخَر: ألا إن الإنسان للحيوان؟ فيقال: نعم! ـ أترى الإنسان ملك للحيوان؟ ـ ولكن هذه سفسطة[٩٩]، وذلك
5 أنا إنما نقول إن الإنسان للحيوان من قِبل أنه حيوان، ونقول إن لوسندروس للاقون[١٠٨] من أجل أنه لاقوني[١٠٩]. فمعلوم إذن أن في هذه الأشياء التي يظهر كيف يتفرع فيها ما أصل يجب ألا نتركها مطلقة.

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار، وليس هذه حال الآخر عند المسألة عنه من الاضطرار، فيجب
10 أن يجيب أوّلاً بالذي هو أنقص[١١٠]، وذلك أنه عِسرٌ جداً أن يؤلف من أشياء كثيرة. فأما إن رام الكلام في شيء هو مضاد بجهة وغير مضاد

نقل قديم

(٣٦٠/أ)

هكذا لم يكن مضلاً ولا ناقضاً للمحمود ـ فأما كيف المسألة في
30 الابتداء فذلك معروف[١١١] ـ فإذا كان القائل شيئاً يعرف باضطرار وذلك من موضع الكلام فذلك إما كذب وإما غير محمود[١١٢]، لأن ما عرض من[١١١] الكلام باضطرار فذاك من موضع واحدٍ ـ. وأيضاً إذا صار الإنسان

---

(١٠٧) لأنها (فوق). (١٠٨) للاقوسن (م).
(١٠٩) لاقونون (م). لاقون (+ حاشية ب).
(١١٠) أقل (فوق).
(١١١) صح: قد سقط شيء من الكلام. (١١٢) محدود (فوق).

إلى أحد معنيي(١١٤) الكل لا بالاسم، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك
35 أعطيتنا وليس أخذك له كالذي قدّمت: فقد يكون التضليل من مثل هذا كثيراً(١١٥).

فإذا مُنِعْنا(١١٦) من ذلك فلنَصِرْ إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسناً، بأن نلقاهم بالحد الذي قيل.

فالأسماء ما كانت مشهورة، فالمجيب عنها مضطر إلى أن يجيب إما بالحقيقة وإما بالجزم(١١٧)، وإما بالقسمة؛ فأما ما كان يدخل فيه معنى غيره
40 كالقول إذا لم يكن واضحاً أو كانت المسألة ناقصة قصيرة ففي مثل هذا يعرف
-176b- التضليل. كقول القائل: هل ما كان لأهل آثينس هو قُنْية لهم؟ فيجاب بنعم. وكذلك يجري هذا القول فيما خلف ذلك: فالإنسان من الحيوان، وهو قنية
5 للحيوان، فلا محالة أن الإنسان للحيوان، لأنه من الحيوان؛ وفلان آثينائي لأنه منهم. فقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن واضحاً لم يُنَزِّلْ ولم يجب فيه بجواب مرسل.

فاثنان: إذا كان أحدهما ثابتاً، بالاضطرار والآخر قد يجوز فيه الظن، وليس نسأل عن ذلك الآخر بالاضطرار، وينبغي أن نعطي أوّلاً الأقل: لأنه
10 يعسر تأليف السولوجسموس من الكثير. وإن فعل ذلك أحدٌ صار بعضُ ما يقول مضادًّا وبعضهُ ليس به، إن كان القول صادقاً أن التضليل قد يكون في شيئين، أحدهما

---

(١١٣) في (فوق).
(١١٤) إحدى معنيين (حاشية ب)؛ إحدى معنيـين (م).
(١١٥) كثير (م).
(١١٦) منعناهم (م).
(١١٧) بالحق (م).



وأما في تلك فليس هو، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر.

15 ومن قِبَل أن أفراداً ما منها يقول الكثيرون للذي لا يدع أن يكذب أن يقولوا، وأما أفراد فلأمثال ذلك جميع اللواتي يُرَين[١١٨] على ضربين أي هذين هو: نفس الحيوانات هي فاسدة، أم غير مائتة؟ ليست محدودة عند الكثيرين، ففي هؤلاء اللواتي ليس بمعلوم في أيما هي معتادة أن يقال التي تمد أَوْ لا أيما: أكالاعتقادات؟ وذلك أنهم يدّعون اعتقادات الآراء الصادقة
20 بالكلية والسالبة أيضاً، مثال ذلك القطر غير مُقادِرٍ. ـ أما إذا يعتقد على ضربين، كما[١١٩] في التي هي صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان فيأتي ينسى[١٢٠] الأسماء، وذلك أنه من قِبل أنه يكون غير معلوم أن أيما يوجد لها الصادقة لا يظن حيلة، ومن قِبَل أنها[١٢١] تعتقد على ضربين لا يظن أنها تكذب، وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكّتة.

وأيضاً في جميع السؤالات إن تقدّم إنسان فأحس[١٢٢] فليتقدّم وليقم
25 وليسبِق وليقُلْ: وذلك أن هكذا يمنع أكثر[١٢٣] الذي يسأل،

(١١٨) يعتقدون (فوق).
(١١٩) فكما (فوق).
(١٢٠) يذهل (فوق).
(١٢١) ترى (فوق).
(١٢٢) فاقشعر فليسبق (فوق).
(١٢٣) خاصة (فوق).



ـ ١٨ ـ

[الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية]

من قِبَل أن الحل المستقيم[١] يبيّن[٢] القياس الكاذب من[٣] عند أي
30 السؤالات الكاذبة يعرِض الكذب ـ وذلك أن القياس الكاذب يقال على
ضربين (وذلك أنه إما أن يؤلف كذباً، وإما إذ ليس هو قياساً يظن أنه يكون
قياساً)، فليكن الحل[٤] الذي قيل[٥] الآن، وتقويم القياس الذي يرى بأن
35 يُبَيِّن[٦] الذي يرى عند[٧] شيء من السؤالات. فإذن يعرض من الكلمات إما
القياس فإن كان يوجد له شيء، وأما الهؤلاء اللواتي يُرين فأن يحل[٨] إذ
يقسم. ـ وأيضاً في الكلمات المؤلفات: أما هؤلاء فلهن نتيجة صادقة، وأما
40 هؤلاء فلهن كذب، أما هؤلاء اللواتي بحسب التي في النتائج الكواذب
-177a- فمحتمل إذاً أن ينقض على ضربين، وذلك أنه بأن يرفع

نقل عيسى بن زرعة

بجهة أخرى، وكان قوله صادقاً، فجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد

---

(١) الصواب (فوق). الكاذب إن عند (+ حاشية ب).
(٢) يتبين (م).
(٣) إن (م).
(٤) النقض (فوق).
(٥) وصل (فوق).
(٦) بأن يبين (ـ م).
(٧) نحو (فوق).
(٨) ينقض (فوق).

بجهة أخرى وكان قوله صادقاً فجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد، فالجهة الأخرى لا اسم لها.

من قِبَل أن بعض هذه يقوله كثير من الناس، فلا يتطرّق على قولهم الكذب، وبعضها ليست كذلك، والمثال في ذلك جميع الأشياء التي الرأي 15 المشهور موجود فيها على جهتين[٩] وذلك أن القول بأن: هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائتة؟ هو عند كثيرين غير محدود، ففي هذه الأشياء التي ليس يعلم ما من شأنه أن يقال في التي يتقدّم وضعها: أتُرانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمّون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة، 20 ومثال ذلك القطر غير مشاركٍ للضلع. ـ أو عسى، لأن الآراء الصادقة تقال على جهتين: فإنه إذا تنقل غفل عن الأسماء: ولأن الحق ليس يُعلم في أي شيء هو، ليس يُظن أن في هذه الأشياء حكمة[١٠]، وذلك إنها لما كان الرأي فيها على ضربين لم يظن أنها تكذب، من قِبَل أنها تجعل ما ينتهي إليه القول غير مُبَكَّت.

25 وأيضاً فإن الإنسان إذا تقدّمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام في مقاومتها، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل،

(٩) بنحوين (فوق).

(١٠) حيلة (فوق).



ـ ١٨ ـ
[الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية]

ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس، وعلى الكذب ونحو
30 أيّ سؤال يعرض. وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين[١١]: إما عند تأليفه من الكذب، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس، فيكون الحل المذكور الآن وتهذيب[١٢] القياس الذي يظن موجوداً إنما يكون في بعض المسائل.
35 فيعرض إذن في مقدّمات القياس إن كان فيها شيء من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندما نقسم. ـ وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة، وبعضها يلزمها الكذب، والتي لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تُحَلَّ على
40 جهتين: إما برفع شيء مما سئل عنه، وإما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك.

(٣٦١/أ) **نقل قديم**

ليس له إسم موضوع.

لأن طائفة منهم تقول فتكذب، وطائفة لا تكذب من ذلك ما قيل فكان
15 مشكوكاً فيه، كقولك: نفس الحيوان فاسدة هي أو غير مائتة؟ فإن الأكثريين لم يجعلوا في ذلك فصلاً، فكذلك حالُ كلٍّ ما لم يَكُ بيِّنا، فيعلم بأي جهة يقال كالآراء التي عن الفكر، فقد يسمون الظنون الصادقة آراءاً، ولكل قول

(١١) نحوين (فوق).
(١٢) وتقويم (فوق).



20 سالب كقولك: القطر ليس بمقادِر[١٣] الضلع. ـ وقد يكون الحق أيضاً على جهتين، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها: فالحق إذا كان غير بين فكيف ينبغِي أن يقال، وبأي جهة ـ من أجل ذلك لا يظن به أن فيه حيلة، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب، ولا نَقْلُ الأسماء عن مواضعها 25 يجعل القول غير مدفوع.

ففي جميع المسائل إذا شعر الإنسان فليسبق وليتقدم فيقول، فإنه إذا فعل هذا أَخْلِق به أن يمنع السائل عن سؤاله.

---

(١٣) بمقدر (فوق)؛ بقادر (فوق بالأحمر) (حاشية ب).

ـ ١٨ ـ

[الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية]

فلما كان النقض الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسألة
30 عرض ذلك الكذب، وكذلك تأليف المقياس فقد يقال على جهتين: إما مؤلّف فكان كذباً، وإما لم يتألّف فظن به أنه مقياس مؤلَّف، فالنقض الذي ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيّل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه
35 المسألة. فبعض ما يؤلّف[(١٤)] من الكلام إنما يكون برفع شيءٍ منه وإبطاله، ونقض ما تخيل منه أنه مؤلَّف إنما يكون بتجربته وقسمته. ـ وما تألّف أيضاً واقترن من الكلام فمنه نتيجة صادقة، ومنه ما نتيجته[(١٥)] كذب وما هو
40 كذب[(١٦)]. في نتيجته قد ننقضه على جهتين: بأن نبطل شيئاً من المسؤول
-177a- عنه، وبأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذي قيلت. فأما الكلام الذي كذبه في -

(٣٦١/ب)

نقل يحيى بن عدي

شيئاً من هؤلاء اللواتي سُئلن، وبأن يبيِّن أن النتيجة ليست بهذه الحال. وأما هؤلاء اللواتي كما في المقدّمات فبأن يرفع شيئاً فقط، وذلك أن

---

(١٤) يألف (م)؛ يأتلف (فوق).

(١٥) كاذبة (فوق).

(١٦) وما هو كذب (ـ م).



النتيجة صادقة. فإذن ليفكر هؤلاء الذين يريدون أن يحلوا[١٧] كلمة، أما أولاً: أهي مؤلفة أم ليست مؤلفة؟ وبعد ذلك النتيجة: صادقة هي، أم كاذبة؟

5 كيما يحل[١٨]: إما إذ يقسم، وإما إذ يرفع، وإما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيل أولاً. ـ والفرق بين أن لا ينقض الكلمة إذ يسأل، وبين إذ هي معلومة ـ كثيرٌ: وذلك أنَّ أنْ يتقدم فيبصر هو صعب[١٩]، وأما أن يبصر في الفراغ فهو سهل.

---

(١٧) ينقضوا (فوق).

(١٨) ينقض (فوق).

(١٩) عسر (فوق).



- ١٩ -

[حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء]

فأما من التبكيتات اللواتي من اتفاق الاسم ومن المراء: أما هؤلاء فهو
10 شيء من سؤالات تدل على كثيرة؛ وأما هؤلاء فإن النتيجة تقال على أنحاء
كثيرة ـ مثال ذلك أما في أن «الذي هو ساكت ويتكلم»[١] فنتيجة ثنائية[٢]
وإما في أن «لا يعلم الذي يعلم»، أما سؤال واحد فمراء. والثنائي[٣] أما
حيناً فموجود، وأما حيناً فليس بموجود. ولكن يدل على ثنائي: أما ذاك
15 فموجود وأما ذا فليس بموجود.

فأما في هؤلاء اللواتي في الأنقضاء تعني[٤] على وجوه كثيرة، إن لم
يزل فيأخذ النقيض فلن يكون تبكيت ـ مثال ذلك بأن: أنّ «الأعمى يبصر»،
وذلك إن حلُّوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبكيت. ـ وَفي السؤالات كلها
ليس ضرورةً إلى أن يتقدم فيرفع الثنائي[٥]، وذلك أنه ليست الكلمة نحو[٦]
20 هذا، لكن من قِبَل[٧] هذا. فأما في المبدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين،
فهكذا فَلْيُجِبْ أنه موجود هكذا، وأما موجود هكذا فلا ـ بمنزلة «الذي هو

---

(١) يتكلم (فوق).
(٢) ثانية (م)؛ ثابتة وقد صححناه كما في اليوناني (حاشية ب).
(٣) والثاني (م).
(٤) معني (م).
(٥) الثاني (م).
(٦) في، عند (فوق).
(٧) بسبب، من أجل (فوق).



ساكت يتكلم» أنه موجود هكذا؛ وأما موجود هكذا فلا؛ وهؤلاء الواجبات يفعل هن هؤلاء، وأما هن هؤلاء فلا، وهؤلاء الواجبات يقلن على وجوه 25 كثيرة. وإن ظن في الانقضاء فليقوم إذ يزيد على السؤال: أترى يوجد الساكت يتكلم؟ لا! لكن هذا الساكت ـ وعلى هذا المثال

نقل عيسى بن زرعة

فأما التي من قبل المقدّمات فبأن يرفع الشيء فقط؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة. فلينظر الذين يريدون نقض القول أوّلاً: هل هو مركب أو غير مركب؟ وينظرون بعد ذلك: هل نتيجته صادقة، أم كاذبة؟ حتى يكون نقضُنا إما عندما(٨) نقسم أو عندما(٩) نرفع، ورفعنا يكون إما على هذا النحو أو 5 على هذا النحو كما قلنا فيما تقدّم. ـ وبين أن يسأل عن الشيء، وبين أن يكون الشيء معلوماً فلا ينقض القول ـ فرقٌ كبير. وذلك أن المسارعة في النظر صعبة؛ وأما التملي(١٠) للنظر فسهل.

---

(٨) بأن (فوق).

(٩) نقسم أو عندما (بأن: فوق) (ـ ب).

(١٠) التحلي (م).



ـ ١٩ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء]

فأما التبكيتات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهي شيء
10 من السؤالات التي: تدل على أشياء كثيرة وهي التي نتائجها تقال على
جهات[١١] كثيرة ـ ومثال ذلك: أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون
على نحوين، والقائلة إن الذي يعلم ليس يعلم، فإن أحد السؤالين يكون
مرائياً. وأما الثنائي فيكون أحياناً موجوداً وأحياناً غير موجود، لكنه يدل
15 بجهتين: أما أحدهما فعلى أنه موجود، والأخرى على أنه ليس بموجود.

فأما[١٢] في المسائل التي تدل على كثير فإن لم يضف إلى ما يأخذه
التناقض فإنه لا يكون تبكيت: والمثال في ذلك القول بأن «الأعمى يبصر»،
وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض ـ. وليس في جميع المسائل يضطر
إلى أن يتقدّم فيرفع ما يدل على نحوين: وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا،
20 بل من أجل هذا. فأما في أوّل الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر
من معنى واحد، فليكن جوابنا هكذا: وهو أنه موجود على هذا النحو، وغير
موجود على نحوٍ آخر، بمنزلة القول: إن الساكت يتكلم، فإنه يكون

(١١) انحاء (فوق) (ـ ب).

(١٢) نسخة أخرى: وأقول بالجملة إن في هذه الأشياء التي تقال على جهات كثيرة وليس يكون تبكيت ما لم نضف التناقض إلى ما أخذ.



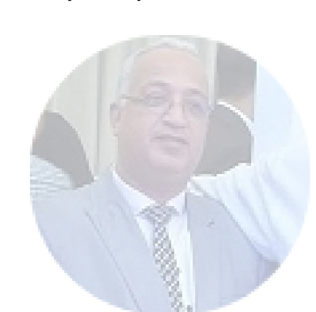
موجوداً[١٣] بجهةٍ وغير موجود[١٤] بجهة. فأما الأشياء التي يجب أن يفعلها فهي هذه بجهةٍ، وبجهةٍ ليست هذه؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاءٍ كثيرة.
25 فإن لحقه غلط فإنه يتلافى غلطه في آخر الأمر بزيادةٍ في السؤال: «أترى يكون للساكت أن يتكلم»؟. ـ فيقال: لا، بل لهذا الساكت. وكذلك يجري الأمر في هذه التي يوجد في مقدّماتها ما يقال ـ على أنحاء كثيرة.

نقل قديم

(٣٦٢/أ)

-177a- مقدّماته فإنما ننقضه بأن ننزع منه شيئاً فقط، لأن نتيجته صادقة. فالذين يريدون نقض القول، الواجب عليهم أوّلاً أن يتفقدوا القول إن كان اقترن[١٥] أو ائتلف أو لم يقترن[١٦]؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة؟ لكنما إذا رفعنا شيئاً[١٧] من القول فنقضناه إما قسمناه فجزأناه فصرنا إلى نقضه بذلك،
5 وإن نحن نزعنا منه شيئاً نزعناه إما بجهة كذا، وإما بجهة كذا، كالذي قيل أوّلاً. ـ والفصل عظيم في نقض قولٍ بَيّن وقولٍ مسؤولٍ عنه غير بيِّن، لأن تقدّم المعرفة بالشيء قد يصعب، فأما استعمال الفكر كثيراً فذاك أسهل.

(١٣) صادقاً (فوق).
(١٤) صادق (فوق).
(١٥) اقتران (م).
(١٦) يتقرّر (حاشية ب)؛ يتفرد (م).
(١٧) شيء (فوق).



ـ ١٩ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء]

10 فالتضليل الذي يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك بعض مسائله قد تدل أكثر، ونتائج بعضها قد تقال بوجوهٍ كثيرة: من ذلك أنك[١٨] إذا قلت إن الساكت يتكلم، صارت النتيجة مشتركة على جهتين، وإذا أنت قلت إن الذي لا يعلم أحد المسألتين فذاك مشكوك فيه. و[١٩] الذي على جهتين:
15 مرةً يكون، ومرةً لا يكون، إلا أنه يدل على الجهتين، وإحداهما[٢٠] ثابتة والأخرى ليس بها.

فالأقاويل التي عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع إليها الأنطافاسيس ـ وهو القول المتناقض ـ فليس تكون تضليلاً: كقولك «إن[٢١] الأعمى يبصر»، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس ـ أي القول المتناقض ـ. والذين ليس لهم في مسائلهم اشتراك، فليس هو مضطر إلى
20 إثبات جهتين: لأن القول ليس لهذا، ولكن من أجل هذا. فإذا كان في افتتاح الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين، فليجب أنها تكون بجهة كذا وكذا، ولا تكون بجهة كذا وكذا ـ كمثل قولك إن «الساكت يتكلم»، فإن ذلك يكون بجهةٍ ولا يكون بتلك الأخرى[٢٢]، وكقولك: ينبغي فعل ما ينبغي: فإن منها

(١٨) أنك (+ ب)؛ الإضافة بالأحمر فوق الكلمة (حاشية ب).
(١٩) و (ـ م).
(٢٠) إحديهما (م).
(٢١) الآن (م).
(٢٢) بأخرى (م).

ما ينبغي بجهةٍ، ومنها ما لا ينبغي بتلك الجهة، لأن الذي ينبغي من الأشياء
25 له وجوه كثيرة. وإن جُهِلَ ذلك فلَيزدِ في آخر جواب المسألة ما[٢٣] يصلح
كقولك: هل الساكت ألبتة متكلم؟ - فيقال: لا، ولكن الساكت بجهةٍ كذا
وكذا يتكلم. وكذلك حال القول الذي بمقدّماته أوجه[٢٤] كثيرة -.

٣٦/ب)

نقل يحيى بن عدي

بعينه في هؤلاء اللواتي يوجد لهنّ معنى على وجوه كثيرة في
المقدّمات: أترى لا نعلم[٢٥] ما نعلمه؟ نعم! - لكن ليس هؤلاء التي نعلمها
هكذا؛ وذلك أنه ليس هو واحداً بعينه معنى «لا يوجد أن يعلموا»، ومعنى أن
30 «هؤلاء اللواتي يعلمون هكذا ليست موجودة». وبالجملة فإن على المجيب
أن [٢٦] يخاصمه حتى[٢٧] إن أَلّف[٢٨] على الإطلاق، وأيضاً من قِبل أنه لم
يرفع إلا من الذي وضع، بل[٢٩] الاسم؛ فإذن ليس تبكيت.

---

(٢٣) فإن (م).
(٢٤) وجوه (فوق).
(٢٥) فليس إذن لا نعلم (فوق).
(٢٦) فإن على المجيب أن (+ ب)، (- م).
(٢٧) حتى (+ ب).
(٢٨) قاس (فوق).
(٢٩) ثانية (+ حاشية ب)؛ لكن (فوق).

ـ ٢٠ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

وظاهر أن كيف يحل[١] هؤلاء اللواتي من القسمة والتركيب أيضاً: وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قُسمت فرُكّبت تدل على[٢] غير[٣]، فإنه[٤] إذا
35 نَتَج الضدّ، لِنَقُلْ. وجميع الكلمات اللواتي بهذه الحال من التركيب أو من القسمة: أترى بأن تعرف هذا بضربٍ هذا كان يضرب هذا[٥]، وبأن كان يضرب بهذا علمت أيَّهُ فإنه يوجد فيها شيء من هؤلاء السؤالات المِرائية،
-177b- لكنه من التركيب. وليس الذي من القسمة ثنائياً[٦]، وذلك أنه ليس تكون الكلمة[٧] واحدة بعينها إذا قُسمت إن كان، ولا الجبل والحدّ، إذا قيل التعجيم، يقال هكذا يدل على غير. لكن أما بهؤلاء المكتوبات فالاسم واحد
5 بعينه متى كان مكتوباً من اسطقسات بأعيانها، وكذاك بعينه، ـ وأما هناك فيجعلون هؤلاء منفية مفروغاً منها، ـ وأما هؤلاء اللواتي يترجمن فليس هنّ فهنّ. فإذاً ليس الذي من القسمة ثنائياً. وهو ظاهر أنه ليس جميع التبكيتات من أنه ثنائي كما يقول ناس.

10 فليقسِّم المجيب، وذلك أنه ليس «أن يبصر بالأعين الذي يضرب» وأن

---

(١) ينقض (فوق).
(٢) على (ـ ب).
(٣) آخر (فوق).
(٤) فإنه (ـ م).
(٥) كان يضرب هذا (ـ ب).
(٦) ثانية (م)؛ أي على وجهين (فوق).
(٧) كلمة (فوق).

يقول «أن يبصر بالأعين الذي يضربَ» ـ واحداً بعينه. وكلمة أوتوديموس: أترى تعرف الآن أن بفيراطريرس[٨] إذ أنت[٩] بسقيليا[١٠]؟ أترى يوجد[١١]
15 الجيد إذ هو قد باع رديئاً[١٢]؟ فإذن يكون جيداً سفوسطوس رديئاً: أترى لهؤلاء العلوم المعينة تعاليم معيّنة[١٣]، وللشرير تعليم معيّن[١٤]؟ فالمعنى إذن تعليم رديء، لكن للرديء تعليم رديء أيضاً. فإذن

نقل عيسى بن زرعة

أتُرانا ليس نعلم الذي نعلم: بلى! قد نعلم، إلا أنَّا ليس نعلم الأمور التي هي بهذه الحال؛ وذلك أن ليس القول «بأنهم لا يعلمون» والقول «بأنهم
30 لا يعلمون التي هي هكذا[١٥]» يدلان على شيء واحد بعينه. من قِبل أنهما لا[١٦] يتقابلان بالكلية. ويجب على المجيب أن يعارض، حتى[١٧] إن كان قياساً على الإطلاق من قِبَل أنه لم يرفع الأمر الذي وضع، بل الاسم؛ فليس هو إذن تبكيتاً.

---

(٨) امفيراطريرس (م).
(٩) أنت (ـ م)؛ (+ ب).
(١٠) سفيليا (م).
(١١) موجود (فوق) اليوناني: هل الرجل الطيب الذي هو إسكافي يمكن أن يكون شريراً (+ حاشية ب).
(١٢) رديء (م).
(١٣) للرديء (فوق).
(١٤) معنى (م).
(١٥) بهذه الحال (فوق).
(١٦) لا (ـ م).
(١٧) جملة: «ويجب... حتى» (ـ م).

- ٢٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

وهو بَيّنٌ كيف يكون نقضاً للمسائل التي في القسمة والتركيب: وذلك
35 أن القول إن[١٨] كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة: فإن الذي
يقال عند الجميع هو الضدّ. وجميع أمثال هذه الأقاويل هي إما من التركيب
أو من القسمة: «أترى بالذي علمت، أن هذا كان يضرب»؟ فيقال: «كان
-177b- يضرب، وبالذي كان يضرب علمت»؛ وقد يوجد في هذه شيء من المسائل
المرائية، إلا أنه من التركيب. لأن الذي من القسمة ليس نفهم منه مَعْنيين:
وذلك أن القول ليس يبقى واحداً بعينه عندما نقسم إن كان ما يدل عليه
قولنا: تواورس[١٩] وهو[٢٠] أوروس[٢١] ـ إذا قيلا معربين هكذا أوّلاً على
معاني مختلفة. إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوباً فهو واحد بعينه إذا كان إنما
5 يُكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد ـ وقد يجعلون هذه الأشياء
مُطَّرَحة بالواحد ـ فأما إذا عُبِّر عنها فليست واحدة بأعيانها. فليست تكون
التي من القسمة إذن مما يقال على نحوين. ومن البيِّن[٢٢] أيضاً أن ليس

---

(١٨) إن (ـ ب). (٢٠) هو (ـ م).
(١٩) أي الجبل (فوق)؛ كواورس (م). (٢١) أي الحد (فوق).
(٢٢) وفي نقل ثاوفيلا: ومعلوم أن جميع التبكيتات أيضاً تكون من التي دلالتها مضاعفة بحسب قول بعض الناس: فإنه ينبغي للمجيب أن يقسمها؛ وذلك أن ليس مشاهدتنا للذي ضربناه وأن نقول إنّا نشاهده إذا ضرب ـ شيئاً واحداً بعينه. أتعلم الآن، يعني السفن الثلاثية السكان في صقلية موجودة؟.



جميع التبكيتات مما تقال على جهتين، كما قال بعض الناس.

10 فليكن المجيب هو الذي يقسمها، وذلك أن ليس «نشاهد المضروب بأبصارنا» وأن نقول «إنّا نشاهد المضروب بأبصارنا» ـ شيئاً واحداً[٢٣] بعينه. وقول أوتادوموس[٢٤]: أتزال تعلم الآن أن السفن التي لها ثلاثة سكنات موجودة في سقلِّية؟ وأتراه يكون جيداً وهو مع ذاك يُرسى رديئاً؟ فيكون 15 الإنسان إذن[٢٥] مع أنه جيد يُرسى رديئاً؟ فيكون إذن سقراط جيداً ورديئاً. وأتُرى المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل، والشر فالعلم به فاضل، فالعلم الرديء إذن فاضل؟ إلا أن الشر في العلم به شر، فالشر إذن العلم به شر، إلا 20 أن العلم الذي ليس برديء هو فاضل.

نقل قديم

(٣٦٣/أ)

وكقولك: «أليس يعلمون أنهم يعلمون»؟ فيقال: نعم! «إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا»، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئاً 30 بجهة من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها. وعلى كل حال لا بد من أن تكون هناك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلاً، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصر تضليلاً.

---

(٢٣) واحد (م).

(٢٤) أوثودوموس (م). (٢٥) إذن (ـ ب).

- ٢٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

فأما التضليل الذي يكون من[٢٦] القسمة والتأليف فبعض ذلك بيِّن،
35 لأن القول إذا جُزِّىء أو أُلِّف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولاً، فنتيجته متضادة. فكل هذه الأقاويل إنما تكون من القسمة والتأليف كقولك: «هل الذي رأيته أنت مضروب»، بدل: «كان هذا الضرب وما به» وكان يضرب هذا إياه أنت رأيت. فإن في مثل هذا القول تشكيكاً[٢٧] من المسائل، إلا أن
-177b- ذلك من التأليف. فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى فيه بمضعف لأن القول لا يبقى على حاله إذا جُزِّىء وقُسِّم، لا سيما إذا كان «ورس» و«ورس» بكتاب واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائلها مختلفة بالتعليم الذي يجب
5 لها، لأن «ورس»: جبل، و«ورس»[٢٨]: حد من الحدود. ولكن الاسم في الكتاب بحال واحدة، إذ[٢٩] كانت الأحرف لا اختلاف فيها، فأما الملفوظ به فليس بواحد. ومن أجل ذلك لم يكن التضليل من قسمة الكلام بمضعف بجهتين. ومن هذا بان لنا أنه ليس جميع المضلّات مما[٣٠] احتمل الجهتين، كالذي قال أقوام.

---

(٢٦) من (ـ م).
(٢٧) تشكيك (م).
(٢٨) هورس (ب).
(٢٩) إذا (م).
(٣٠) يحتمل (فوق).



10 فالمجيب أولى بالقسمة بأن يَقول ليس: «النظر بالأعين للمضروب»، والقول عن «الأعين إنها ترى المضروب» ـ بحالٍ واحدة. وكذلك قول أوتوديمس: هل تعلم أنت في هذا الوقت كائناً بفيرا أن في سِقِلية سفناً[٣١] ذوات ثلاثة سكانات؟ وهل يجوز للخيّر إذا كان إسكافاً أن يكون شريراً؟
15 فإذن الإسكاف الصالح إسكاف سوء؛ فيكون الصالح شراً. ومن ذلك أن نقول أيضاً: هل ما كان علمه محروصاً عليه فذاك علم فاضل؛ والشر محروص عليه؛ فالعلم به إذن فاضل، ولكن الشر وعِلمه شر. ومن ذلك أن
20 نقول أيضاً

نقل يحيى بن عدي

٣٦٢/ب)

20 الرديء هو تعليم رديء، لكن التعليم المعني هو غير رديء: أترى حق[٣٢] أن يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذاً الآن، أو تدل على آخر إذا قسمت، وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت، لكن ليس الآن: أترى كما تحد هؤلاء اللواتي يحدّها هكذا. وهؤلاء اللواتي تعمل، وإذ لا يضرب
25 بالعود يمكنك أن تضرب، وإذا كنت تضرب إذن ليس تضرب، أو ليس لهذا هذه القوّة أن تضرب إذ لا يضرب، لكن إذ لا يعمل أن يعمل[٣٣].

ويحل[٣٤] ناس هذا على وجهٍ آخر. إن يُعْطَ أن كما يمكن أن يعمل، فليس إذن يعرض أن يضرب إذ لا يضرب، وذلك أنه ليس لا محالة يعطي أنه
30 يعمل كما يمكنه أن يعمل، وليس يكون واحداً بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه. ـ لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون[٣٥] جيداً، وذلك أن حلّ[٣٦] الكَلِم اللواتي من الواحد بعينه حلها[٣٧] واحد بعينه، وأما

---

(٣١) وردت جملة: «كل ما بقي أي في سقلية» (م)؛ بدلاً من جملة: «كائناً بفيرا في سقلية سفناً».
(٣٢) صدق (فوق).
(٣٣) أن يعمل (ـ ب).
(٣٤) ينقض (فوق).
(٣٥) ينقضون (فوق).
(٣٦) نقض (فوق).
(٣٧) نقضها (فوق).

هذا فليس يلائم جميعها ولا في هؤلاء اللواتي يسألون لا محالة، لكنه نحو الذي يسأل، لا نحو الكلمة(*).

(*) تداخل الفصلان (٢١ ـ ٢٢) حيث وردا في المخطوط متتاليين ثلاث مرات. وهذا ما اضطرنا إلى فصل حواشي كل منهما على حدة.



- ٢١ -

[حل التبكيتات الناشئة عن النبرة]

35 وأما من التعجيم فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتي يكتبن، ولا من هؤلاء اللواتي يتكلّم بهنّ، لكن وإن كان بعضهن يكن قليلات ـ مثال ذلك هذه الكلمة: أترى موجوداً لا ينقض بيتاً؟ نعم! فإذن أن «لا ينقض» هو
178a- سالبة «أن ينقض». ومتى كان لا ينقض بيتاً، فالبيت إذن سالبة. وأما كيف نحل[1] فهو معلوم: وذلك أنه ليس يدل على واحدٍ بعينه إذا قيل، أما ذاك فأكبر حدة وعلى طريق انتهارٍ، وأما ذاك فأكثر تثقيلاً.

---

(١) تنقض (فوق).



ـ ٢٢ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول]

وهو معلوم في هؤلاء اللواتي ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت
5 لنا أجناس المقوّلات، وذلك أنه إما[١] هو فلما سئِل أعطى أنه ليس شيء من
هذه جميع اللواتي يدللن على ما هو. وأمّا ذاك فبيِّن أنه لشيء من هؤلاء
المضافات أو الكمية، ويظن

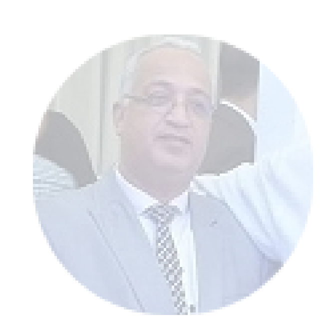
نقل عيسى بن زرعة

وأتُرى صِدقٌ أن يقال إنك كنت، فأنت إذن كنت الآن، أو تكون ـ هذا
القول إذا قسم دل على معنى آخر، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك كنت،
لكن ليس الآن. وأترى بحسب إمكان ما هو لك بالإمكان، وكذلك تكون
أفعالك، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب؟ فأنت إذن ضارب
عندما لست ضارباً. وإما أن تكون القوّة التي على هذا ليس هي على أنه إذا
25 كان غير ضارب أن يضرب، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل.

وقد حَلَّ ذلك قوم على جهة أخرى، وهي أنه إذا سلّم أنه يفعل بحسب
ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون، وهو غير ضارب، ضارباً؛
30 وذلك أنه لم يُسَلِّم أنه يفعل كلَّ ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس أن[٢] يفعل

---

(١) ذاك (فوق).
(٢) أن (ـ ب).



بحسب ما يمكنه، وأن يفعل بحسبَ ما يمكنه لا محالة شيئاً واحداً بعينه.
ـ إلا أنه بيِّنٌ أنهم لم يحلّوا حلاًّ جيداً، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه حلُّها واحدٌ بعينه، وهذا فليس بموافق في جميع الأمور، ولا هو موجود لا محالة في التي يسأل عنها، لكنه نحو السائل، لا نحو الكلمة[٣].

(٣) القول (فوق).



- ٢١ -

[حل التبكيتات الناشئة عن النبرة]

35 والمواضع التي من الشكل ليست ألفاظا[١] ولا مما يكتب ولا من التي يتكلّم بها: بل إنْ كان ذلك في شيء منها فهو في اليسير - ومثال ذلك هذا القول: أتُراك في الحقيقة لا تنقض البيت؟ فيقال: نعم. «فأَنْ لا ينقض[٢] البيت» إذاً هي سالبة: «أن ينقضه»[٣]. فإذا[٤] كان الحق هو أنك لا تنقض[٥] البيت، فالبيت إذن سالبة. فأما كيف يكون نقضنا فهو معلوم: وذلك أن -178a- القول ليس يدل إذا قيل بحدّةٍ وضجرٍ شديد، وإذا قيل بتمهّل تام بدلالة واحدة بعينها.

---

(١) أقاويل (فوق).

(٢) يأوى (فوق).

(٣) يأويه (فوق).

(٤) وأنت قلت إن الحق الذي يوجد هو أنك لا تأوي البيت؛ فقد سلبت إذن البيت.

(٥) تأوي (فوق).



- ٢٢ -

[حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول]

وقد يُعلم من الأقاويل التي تقال على مثال واحدٍ للتي ليست واحدة بأعيانها كيف تُقسم[١] إن كانت عندنا للمقوّلات أجناس. وذلك أن: أما ذاك فيسلِّم إذا سُئِل عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئاً منها. وهذا بيِّن مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية، وقد يُظن

5

(٣٦٤/أ)

نقل قديم

هل من قال إنك كنت أنت[٢] الآن كان حقاً، فلا محالة أنك قد كنت. إلا أن أوّلاً دلالة هذا القول تجلب هذه إذا صار إلى القسمة، لأن مَنْ قال إنك قد كنت الآن قال حقاً، إلا أن ذلك ليس يدل[٣] على نفس الآن. ومن ذلك أيضاً هل الذي قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله، فأنت في الحال التي لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن لم تضرب. إذ[٤] ليست القوة في أن تكون حاله إذا يضرب غير ضارب في الحال التي لا تفعل به قوة لِيفعل.

25

وقد ينقض هذا القول أقوامٌ بغير هذه الجهة، إذ يقولون: إن كان أعطى من قوله كالذي يستطيع أن يفعل، فليس يعرض أن يكون ضارباً في

---

(١) تقاوم (فوق).

(٢) أنت (ـ ب).

(٣) يدل (ـ ب).

(٤) أو (م).

الحال التي لا يضرب، لأنه لم يُعْطِ أنه ألبتة فاعلٌ كالذي يستطيع ِأن يفعل.

30 وليست الحالُ واحدةً في أن يعلم كما يستطيع، ويفعل البتة كما يستطيع.
ـ وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب[٥] جيداً، لأن الكلام إذا كانت حاله حالاً واحدةً كان نقضه واحداً. وليس يجوز ذلك النقض في كل كلام، وليس هو لازماً[٦] على حالٍ للمسؤول، ولكن قد يكون أن يلزم السائل لا للقول.

(٥) القول (فوق).

(٦) لازم (م).



- ٢١ -

[حل التبكيتات الناشئة عن النبرة]

35 فأما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال، ما خلا قليلاً كقولك: هل يمكن ألا يخرب بيت؟ فقولك: إذاً «لا يخرب البيت» قول نافٍ[١] وهو أنتافسيس[٢]، فلا محالة أن البيت أنتافسيس، وهذا بيِّنٌ أن 178a- كيف ينقض، لأن دلالته ليست بواحدةٍ إذا قيل مخفَّفاً، وإذا قيل مثقلاً.

(١) نافي (م).

(٢) أنافسيس (م).

- ٢٢ -

[حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول]

5 وبهذه يتبيّن كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من مخارجهم، لا سيما إذا كان لنا في الحاصل أجناس النعوت، لأن أحد الاثنين أعطى عندما سئل ألاّ يكون شيء من هذه التي تدل على شيء، والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكمية مظنون أنه دليل على شيء من أجل اللفظ به، كقولك: هل يمكنك أن تكون فاعلاً

(٣٦٤/ب) **نقل يحيى بن عدي**

أنهن يدلّلن على شيء من قِبَل اللفظة - مثال ذلك وفي هذه الكلمة:
10 أترى محتمل أن يفعل وينفعل واحد بعينه معاً؟ - لا -! لكن أن يُبْصِرَ وأن يبصر - هو فهو[١]، وفيه بعينه معاً هو محتمل، فإذن موجود شيء من هؤلاء اللواتي ينفعلن ففعل. فإذن أن يقطع وينفعل بحسٍ يقلن على مثال واحدٍ بعينه. وجميع هؤلاء شيء ينفعل. وأيضاً أن يقول: يحضر، يبصر - يقالان
15 على مثال واحد. أما أن يبصر فهو أن يحس شيئاً، فإذن: ينفعل شيء معاً ويفعل. وإذا أعطى إنسان مثال واحد بعينه يفعل واحد بعينه وينفعل معاً ويقول أنه يحتمل أن يبصر ويبصر فلم يبكت، بعد أن كان يقول إذا أن يبصر ليس أن يفعل شيئاً بل أن ينفعل[٢]، وذلك أنه يحتاج إلى هذا السؤال؛ إلا أن

---

(١) واحد بعينه (فوق).

(٢) جملة: «وإذا اعطى... ينفعل» (- ب).



الذي يسمع يظن أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل[٣]، وأن يقطع أن ينفعل أعطى؛
وجميع الباقيات اللواتي يقلن على هذا المثال وتلك الباقية الذي يسمع
20 يريدها كأنها تقال على هذا المثال بعينه. وأما تلك فتقال لا على مثالٍ واحدٍ،
ولكن ترى من قِبَل اللفظة. ويعرض هذا بعينه الذي في اتفاق الأسماء،
ويظن الجهاد الذي للكلم أنه رفع الأمر الموضوع[٤]، ولا الاسم؛ وبهذا[٥]
أيضاً يحتاج إلى سؤالات إن كان إذ يلحظ واحداً[٦] يقول ذاك المتفق في
25 الاسم، وذلك أن هكذا يكون قد أعطى تبكيتاً.

وهؤلاء يشبهن هكذا، فالكلمات لهؤلاء إن كان إنسان إذ يوجد[٧]
شيء يطرح[٨] بآخر من الذي لا يوجد له. وذلك أن الذي طرح قدماً واحدةً
30 فقط لا يكون موجوداً[٩] له عشرة أقدام، أو الذي ليس يوجد له أَوْ لا إذ
يوجد له طرح[١٠]. وليس من الاضطرار أن يلغي كَمًّا ليس له أو جميعها.
فإذا سأل للذي يوجد له ينتج أن جميعهن، وذلك أن العشرة كميات. فإذن
35 إن كان سأل من الابتداء إذ كان جميع اللواتي ليس للإنسان إذ كن له أوّلاً:
أترى اطرح لقاء[١١] جميع هؤلاء، لم يكن يعطي إنسان إلا جميع هؤلاء أو
شيئاً من هؤلاء. ـ وأن يعطي إنسان ما هو له، وليس له قدم واحدة فقط. إذ
ألاّ يعطي الذي لم يكن له، لكن كمن لم يكن له واحد فقط. وقوله فقط[١٢]
لا يدل

نقل عيسى بن زرعة

10 بهم أنهم يدلّون على شيء من أجل الصوت[١٣]. وفي هذا القول مثال

---

(٣) يعمل (فوق).
(٤) الذي وضع (فوق).
(٥) و به هنا (فوق).
(٦) ينظر الى واحد (فوق).
(٧) له (فوق).
(٨) يلغى (فوق).
(٩) له (فوق).
(١٠) ألغى (فوق).
(١١) لقى (م).
(١٢) وقوله فقط (ـ م).
(١٣) اللفظ (فوق).

لذلك[١٤]: أترى يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معاً؟ فقال: لا[١٥]! إلا أنه ممكن في الشيء الواحد بعينه أن يبصِر ويبصَر معاً، فقد وجِد إذن شيء من هذه: ينفعل، ويفعل. فإذاً والقول بأن الذي ينقطع وينفعل[١٦] بحسٍّ مما يقال على مثال واحد. وجميع هذه هي من التي ينفعل. وأيضاً فإذا 15 قلنا: يُحْضِر، يبصر فإنهما يقالان[١٧] على مثال واحد؛ ولكن «أن يبصر» هو «أن يحس بشيء»، فقد ينفعل إذن الشيء ويفعل معاً. فإن أعطى[١٨] هناك معطٍ[١٩] ـ مع أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معاً ـ أنه قد يمكن أن يُبصَر الشيءُ ويُبْصَر، فلم ينله[٢٠] التبكيت بعد متى قال إن «أن يبصِر» ليس هو «أن يفعل شيئاً»، بل «أن ينفعل». وذلك أن هذا السؤال 20 محتاج إلى هذا المعنى، إلا أن السامع[٢١]، كائناً من كان، يظن به أنه يسلم[٢٣]، إذ أن يقطع هو أن يفعل، ويعطي أن الذي ينقطع ينفعل، وسائر الأشياء الأُخَر التي تجري في القول هذا المجرى. فأما باقي الأقاويل فالسامع يلحقها إلى تلك، من قِبل أنها جارية في القول مجراها، وتلك ليست كذلك، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت[٢٣]. وقد يعرض في هذا بعينه مثلُ ما يعرض في الأسماء المشتركة: وذلك أن الجهاد الذي يكون في 25 الأقاويل يوهم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم، وهو في هذا أيضاً محتاج إلى سؤالات، إن كان وهو ينظر في شيء واحدٍ يكون الذي يقوله: اسماً مشتركاً، وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلّم التبكيت.

وقد تشبه أمثال هذه الأمور والأقاويل هذه الأشياء في أن كان[٢٤]

---

(١٤) على ذلك (فوق).
(١٥) فجاب بلا (فوق).
(١٦) يألم (فوق).
(١٧) يحملان (فوق).
(١٨) سلم (فوق).
(١٩) مسلم (فوق).
(٢٠) يلحقه (فوق)، يناله (م).
(٢١) المسؤول (فوق).
(٢٢) يعطي (فوق).
(٢٣) تشابه لفظ (فوق).
(٢٤) ثاوفيلا: فإن وجد إنسان بأخرة، وقد فقد الأشياء التي كانت له، فإن الذي فقد رجلاً واحدة، لا يكون مما له عشرة أرجل.

30 الإنسان الذي يوجد له شيء ما لمَ يُلْقِ ما يوجد له بِأَخَرَةٍ، فإن الذي ألقى كعباً واحداً فقط لا توجد له عشرة كعاب، أو الذي ألقى ما لم يكن له أوّلاً في الوقت الذي وجِد له؛ فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى ـ فليس ذلك من الاضطرار. فإذاً كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه في جميعها، والعشرة هي ذوات كمية. فإن سأل إذن في أوّل الأمر: هل جميع 35 ما لا يوجد للإنسان مما قد كان موجوداً له أوّلاً هو الذي ألقى، لما كان من أحد يسلّم، إلا إما جميع هذه أو بعضها. ـ أو أن الإنسان

(٣٦٥/أ)

نقل قديم

لشيء وقد فعلت فعالاً، ولكن قد يمكن في حال نظرك إلى الشيء قد نظرت إليه معاً، فلا محالة أنه يكون شيئاً منفعلاً فاعلاً معاً. وكذلك يقال إن فلاناً[٢٥] حس، فإن ذلك دليل على مفعول وفاعل. ومن ذلك أيضاً إذا قيل: قد تكلم، أو أحضر[٢٦]، أو نظر، فجميعها يشابه[٢٧] بعضها بعضاً: 15 فالنظر من العين إنما هو أن يحس شيئاً، وبذلك وجب أن يكون فاعلاً مفعولاً معاً. فمن أعطى أنه لا يمكن الشيء أن يكون فاعلاً وقد فعل، ثم زعم أن ذلك ممكن في النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت، فقائل هذا القول لم يضل بعد، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل، فإنه 20 محتاج إلى هذه المسألة. وإن كان مظنوناً به عند السامع أنه قد أعطى وأنه فعل شيئاً فقوله: «يقطع»، أو «قد قطع»، وكذلك حال ما كان من هذا النحو: لأن ما ينقض من الكلام فالسامع يزيده وينجمه لمكان أشباهها، أو أنها تقال بنحوٍ واحدٍ؛ وغير هذه قد تقال، إلا أنها ليست مشابهة، وإن كانت 25 تُتَخَيَّل أنها مشابهة لمكان اللفظ. فذلك الذي يعرض من اشتراك الأسماء هو بعينه يعرض لهذه: لأن الجاهل بالضلال[٢٨] يظن أن الذي أثبت في

---

(٢٥) فلان (م).

(٢٦) حضر (م).

(٢٧) يشبه (فوق).

(٢٨) بالكلام: صح (فوق).

المشتركة من الأسماء إياه يقال[٢٩] للاسم؛ وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسألة عنه إن كان عَنَىٰ بالمشتركة[٣٠] من الأسماء شيئاً واحداً: وإن كان لم يُعْطِ ذلك فعند ذلك ما يكون في قوله التضليل.

ومما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحدٍ شيء وأخبر[٣١] أنه 30 لم يكن له، فهل طرحه وألقاه؟ فالذي ألقى كعباً واحداً فقط لا يكون أن تكون له عشرة كعاب، أو ما ليس هو الآن لأحد وقد كان له أوّلاً إياه ألقى، وليس بمضطر أن يلقي ما لم يكن له أو كل ما كان له. ولكن السائل لما سأل فقال ما هو له ألحقها بالجميع، لأن العشرة كمية. فلو كان هذا[٣٢] أوّل ما 35 سئل قال: هل مالم يكن لأحدٍ الآن وقد كانت له أوّلاً، جميعاً ألقى؟ لما أجابه المجيب إلا إما بجميعها وإما بشيء منها. ـ ولو لم يُعْطِ الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطي أو لم يعطِ ما ليس له،

(٣٦٥/ب)

نقل يحيى بن عدي

-178b- على هذا ولا كهذا أيضاً، ولا على كم ما، لكن على أن له إضافة ـ مثال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل: أترى يعطي إنسان ما ليس هو له؟ وإذا قال: لا! كان يسأل إن كان يعطي إنسان سريعاً إذ له سريعاً كان؟ يقول: نعم! كان يؤلّف أنه يعطي إنسان ما ليس له، وهو ظاهر أنه 5 مؤلّف وسريعاً[٣٣] ليس هو لهذا، أي لأنه يعطي؛ فإذن الذي ليس للإنسان يعطي ـ مثال ذلك إذ هو له لذيذ[٣٤] يعطي مغموماً[٣٥].

ويشبهن هؤلاء اللواتي هكذا أيضاً جميعها: أترى يضرب بيدٍ ليست له، 10 أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائماً. فأما ناسٌ

(٢٩) يقالا (م).
(٣٠) بالمشترك (م).
(٣١) فأخبر (ب).
(٣٢) منذ (فوق).
(٣٣) وذلك أن سريعاً (فوق).
(٣٤) على طريق اللذة (فوق).
(٣٥) كريهاً (فوق).



فيحلون[٣٦] إذ يقولون: وكما يوجد له واحدة فقط العين وشيء آخر أيضاً كان أيضاً الذي توجد له كثيرة. وأحد هؤلاء كالذي له وكان هذا يعطي فوسيقون واحداً فقط، وهذا يقولون إن له فوسيقون واحداً[٣٧] فقط، وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه ـ مثال ذلك أخذ شراباً لذيذاً، وإذا فسدَ بالأخذ يوجد له خلٌّ.

15 ـ لكن التي قيلت قبل إن هؤلاء كلهن ليس يحلون[٣٨] نحو الكلمة، لكن نحو الإنسان. وذلك أنه لو كان هذا حلاً إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل[٣٩]، كما أن في أخر أيضاً ـ مثال ذلك: إما إن كان موجوداً ذاك[٤٠]، لكن التي

20 قيلت، لكن نحو الإنسان إذ أعطى المقابل ـ مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطي أنه يقال بالأخذ ويحلون[٤١] أولاً لا يمكنه، وأما تلك فينتج إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس نحو الكلمة. وذلك أنه إن كان هذا موجوداً حلاً[٤٢] أن يحل كأنه الأهم أيضاً إلا حلاً وإن كان لا يتنتج لا يكون حلاً[٤٣]، وذلك أن في هؤلاء اللواتي قدم أنه يكون[٤٤] حل إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه يتنتج. وإن كان لا يتنتج لا يكون حل.

وفي هؤلاء اللواتي

نقل عيسى بن زرعة

يعطي ما هو موجود له، وليس إنما يوجد له كعباً واحداً[٤٥] فقط. وأنه ليس يعطي ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له. وذلك أن

---

(٣٦) فينقضون (فوق).
(٣٧) واحد (م).
(٣٨) ينقضون (فوق).
(٣٩) ينقض (فوق).
(٤٠) تلك (فوق).
(٤١) وينقضون (فوق).
(٤٢) نقضاً (فوق)؛ ينقض (فوق) (ـ ب).
(٤٣) جملة: «أن يحل . . . لايكون حلاً» (ـ ب)؛
(٤٤) نقض (فوق).
(٤٥) رجلاً واحدة (فوق).



الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كميةٍ ما، بل يوجد على أنه مضاف إلى شيء، مثل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل: أترى الإنسان يعطي ما ليس بموجودٍ له؟ فإذا قال: لا! سأله: فهل يعطي الإنسان على جهة السرعة عندما يوجد له على جهة السرعة؟ فيقول: نعم! فيؤلّف أن الإنسان يعطي ما لا يوجد له. ومن البيِّن أنه لم[٤٦] يأتلف: وذلك أن الذي يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطي ما يوجد له، فهو إذن يعطي ما ليس له ـ مثال ذلك إذا كان الشيء موجوداً له على جهة اللذة يُسَلَّم أنه على جهة الأذى.

وجميع الأمور الجارية هذا المجرى متشابهة. أتراه يضرب باليد وهي غير موجودة له، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له؟ وذلك أنه ليس توجد له واحدة فقط[٤٧]. فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذي توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط: عيناً[٤٨] كان ذلك أو شيئاً[٤٩] آخر: أي شيء كان، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة[٥٠] له. وقد يسلِّم هذا حساباً واحداً فقط، ويقولون إن لهذا حساباً واحداً[٥١] فقط، لأنه أخذه من هذا. وقد يرفع[٥٢] هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ: ومثال ذلك إن[٥٣] كان أخذ شراباً لذيذاً، وفي أخذه له

(٤٦) ثمّ (ـ م).
(٤٧) دائماً (فوق).
(٤٨) عين (م).
(٤٩) شيء (م).
(٥٠) مسلمة (فوق).
(٥١) حساب واحد (م).
(٥٢) بدل ما بين هاتين العلامتين في نقل ثاوفيلا ما هذه حكايته: وبعضهم يقول للوقت إن النقض يكون من الأشياء الموضوعة في السؤال: أتراه يعطى ما ليس بموجود له، أو يكون مالا يوجد له غير موجود له على جهات: بمنزلة ما قيل من أن رجلا (رجل: م) واحدة فقط، وأترى الذي يعلمونه إنما علموه بالتعليم أو بالإدراك؟ وإن كان الذي يمشي بطيئاً، لكن ليس متى يكون ذلك. وعلى هذا المثال في هذه الأشياء الأخر، وليس حلول الأشياء التي من المضاف بأسرها حلاً واحداً بعينه.
(٥٣) في نسخة أخرى: إن أخذ خمراً لذيذاً وعند تغيره في حال أخذه له صار خلاً، إلا =

صار خَلاًّ[٥٤] لَمّا فَسَدَ. ـ إلا أن جميع هذه التي قيلت الآن وفيما تقدّم ليس إنما هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان. وذلك أن هذا لو كان حلاً لكان إذا سلم الضد لا يمكنه أن ينقضه[٥٥]، مثلما يكون في الأمور الأُخَر أيضاً ـ مثال ذلك إن كان هذا موجوداً[٥٦] هذا الشيء: فإن قولنا فيه إنه هذا الشيء ليس 20 ينقض، وإن سلّم في شيء أنه يجتمع على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع: وذلك أنّا عند تسليم جميع الأشياء التي تقدّم ذكرها، ليس نقول إنه يكون قياس.

(٣٦٦/أ)

نقل قديم

-178b- ولكن كمن لم يكن له واحد. فأما قوله: «فقط»، فليس يدل على مشار إليه، ولا يدل على صفة، أو مثل كم، ولكن كمضافٍ إليه، إلا أنه ليس مع آخر، كما أنه لوسأل فقال: هل يعطي أحد ما ليس في يده[٥٧]، فلم يجب، لم يسأل: أيعطي سريعاً، أو ليست له سرعة؟ فأجاب: بـ«ـنعم»، 5 لكن[٥٨] قد أثبت أنه يعطي ما ليس له. وهذا بيِّن أن[٥٩] ليس فيه تأليف مقياس، لأن قوله: «يعطي سريعاً» ليس على شيء مشارٍ إليه، ولكن على

= أن هذا قيل، بل هو نحو (عند: فوق) الانسان إذا سلم الضد ـ مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال: موجود على الاطلاق، وأنهم يحلون ذلك أولاً بقولهم في حال الأخذ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (يتنتج: فوق) إذا فسد فصار خلاً. ـ فهذه كلها ليست نحو القول. وذلك أن هذا الحل لو كان حلاً لكان مثله يوجد في أشياء أخر أيضاً: هل هذا موجود؟ فيقال: لا! والنقض إذا لم يجتمع فليس ينقض، وذلك أن في هذه الأشياء التي تقدّمت تلك إنما كان النقض يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق، فإن لم يجتمع فليس ينقض. وفي هذه التي تقدّم ذكرها، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس.

(٥٤) خل (م).

(٥٥) يحله (فوق).

(٥٦) موجود (م).

(٥٧) ذلك (ب).

(٥٨) لكان (فوق بالاحمر) (+ حاشية ب).

(٥٩) (ليس) له (فيه. . .) (فوق بالاحمر) (+ حاشية ب).



الكيف[٦٠] والمثل، كقولك: قد يعطي المعطي الشيء لا كما كان له، أي قد كان له سرور وأعطاه[٦١] بغم.

وهذا أيضاً يشبه هذه الأقاويل إذا أنت قلت: هل يضرب ضاربٌ بيدٍ ليست له؟ أو يرى بعينٍ ليست له، وليس عيناه عيناً واحدة؟ وقد أجاب أقوام في ذلك، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كمن له عين واحدة. وقال بعضهم إن الذي له أعين كثيرة يرى كمن له عين واحدة؛ ومعنى الكثير داخل في الواحد. وآخرون يبطلون المسألة ويزعمون أنه يمكن أن يكون في يد الإنسان ما لم يأخذ ـ كقولك: أخذ الإنسانُ شراباً لذيذاً، ففسد بعد الأخذ، فصار حامضاً. ـ ولكن كل هذا الكلام كالذي قيل أوّلاً إنما ينقضون به على القائل له، لا على القول. فلو كان هذا نقضاً، لما كان ـ إذا أعطى ما يضاد قوله ـ قادراً على نقضه كالذي يراه في غير هذا النحو ـ مثل قولك: يمكن أن يكون شيء، ويكون ألاّ يكون ينقض ذلك في أن كان أعطى القول في الجملة مرسلاً، فله جماع ونتيجة. وإن لم تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض، فأما التي قيلت كلها، وإن أعطاناها قائلها، فلسنا نزعم أنها تأليف مقياس.

(٣٦٦/ب)

نقل يحيى بن عدي

قدمت فقيلت إذا أعطين كلهن لا نقول إنه يكون قياس.

وأيضاً وهؤلاء هن من هؤلاء الكلمات: أترى التي هي مكتوبة يكتب إنسان، ومكتوب الآن المكتتب كلمة كاذبة وكانت صادقة عندما كانت تكتب، فمعاً إذا كانت تكتب كاذبة وصادقة، والكاذبة تكون إما كلمة صادقة وإما اعتقاداً لا يدل على هذا، لكن كهذا، والكلمة فمن الاعتقاد أيضاً واحدة بعينها. ـ وأترى ما يتعلم هو هذا الذي يتعلّم ويتكلّم[٦٢] إنسان ثقيلاً وخفيفاً. وذلك أنه ليس يقول الذي يتعلم، لكن كما يتعلم. وأترى الذي

---

(٦٠) كيف (م)؛ الـ(ـكيف) (فوق).

(٦١) كأنه (م). (٦٢) ويتعلم (ب).

يمشي إنسان يَطَأ ويمشي اليوم[٦٣] كله، أو ليس يقول الذي يمشي، لكن إذ يمشي. وليس الذي يشرب الكأس يشرب، بل من ذاك. وأترى الذي يعلم
35 إنسان إذ يتعلّم[٦٤] أو إذ وجد علم. ومن هؤلاء أما ذاك فوجد، وأما ذاك فتعلم كلاهما لا آخر منهما[٦٥]، وأما ذاك لا لهذين ـ وأن الإنسان هو شيء ثالث هو عنده وعند هؤلاء الذين لكل واحدٍ. ولكن هذه مغالطة[٦٦]، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا الشيء، لكن كهذا الشيء، أو إضافة في مكان، أو شيء[٦٧] مما هو كهؤلاء. وعلى هذا المثال، وفي معنى
-179a- قوريسقوس، وقوريسقوس مُغَنٍّ، قوريسقوس وقوريسقوس: أي هذين هو: أهو واحد بعينه، أم آخر؟ وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشيء، وأما ذاك فكهذا الشيء. فإذن ليس يوجد أن يضع هو فهو؛ ولا أيضاً أن يضع يجعل إنساناً ثالثاً، لكن يُنَزّل أنه هو ما هو هذا الشيء، وذلك أنه لا يكون أن هذا الشيء هو ما هو قَلْياس، وما هو الإنسان. ولا إن قال إنسان للذي يوضع أنه
5 ليس هو ما هذا الشيء، لكن ما هو كيف، فليس يخالف بشيء؛ وذلك أنه يكون الذي عند الكثيرين واحداً أي إنساناً. فهو ظاهر أنه لا يُعطى أن هذا الشيء هو الذي يحمله على العموم على الكل، لكن إما على[٦٨] كيف، وإما على إضافة، وإما على كم، وإما على شيء من هؤلاء اللواتي كهذا،
10 وبالجملة فإن[٦٩] في هؤلاء الكلمات التي من الألفاظ

نقل عيسى بن زرعة

وقد تكون هذه أيضاً من هذه الألفاظ[٧٠]: أترى الإنسان يكتب ما هو
25 مكتوب، وقد كتب الآن أنك كتبت، قولاً كاذباً، وقد كان المكتوب[٧١] عندما كتب[٧٢] صادقاً، فيكون الذي يكتب إذن كاذباً وصادقاً معاً. وذلك أن

---

(٦٣) يوماً (فوق).
(٦٤) يعلم (فوق).
(٦٥) غيرهما (فوق).
(٦٦) ولكن هذه مغالطة (ـ م).
(٦٧) في (فوق) (ـ ب).
(٦٨) على (ـ م).
(٦٩) فإنه (ب).
(٧٠) الأقاويل (فوق).
(٧١) المظنون (ب).
(٧٢) كنت (ب).

الكاذب إما أن يكون قولاً صادقاً، أو يكون رأياً، أو ليس هو هذا، لكنه يدل على مثل هذا. وهذا المعنى بعينه هو الذي يقال في الرأي. وأترى ما يتعلمه المتعلّم هو هذا؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل، فليس هو إذاً الذي

30 يتعلّم، بل إنما يقال إنه كالشيء الذي يتعلّم. وأتُرى الذي يمشي الإنسان فيه يتوطأوه[٧٣] وهو يمشيء النهار كله، أو لا يكون قال الذي يمشي، بل قال إذا مشى؛ ولا أن الذي يشرب يشرب القدح، لكن من القدح. وأتُرى ما

30 يعلمه الإنسان إنما يعلمه إذا تعلّمه، أو إذا وجده؟ ومن هذين أما ذاك فوجده؛ وأما هذا فتعلّمه. فإما أن يكون المجتمع ليس غيرهما، أو يكون ذاك غير هذين. ـ وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً[٧٤] ثالثاً[٧٥] إذاً فليس بنفسه وبكل واحدٍ من الأمرين. وذلك أن الإنسان وكل أمرٍ عامٍ ليس هو هذا الشيء، بل هو كهذا، أو يكون مضافاً أو ذاك على شيء من أمثال هذه.

-179a- وكذلك يجري الأمر في قوريسقوس، وقوريسقوس الموسيقار: هل هما يدلان على شيء واحدٍ بعينه، أو أحدهما مخالف للآخر، حتى يكون: أما ذاك فيدل على هذا الشيء، وهذا على مثل هذا الشيء. فليس يجب إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه. وليس إنما يصير الإنسان ثلاثياً بوضعنا إياه كذلك. فلينزل ما يدل عليه على[٧٦] أنه هذا الشيء. وذلك أنه ليس يدل أنه

5 هذا الشيء على ما هو قالياس وعلى ما هو الإنسان. ولا خلاف بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء، بل هو المكيّف[٧٧] البتة. فليكن الذي ينسب إلى الكثيرين وهو واحد، أعني الإنسان. فظاهر أنه ليس يُسَلَّم في الشيء الذي يحمل على العموم على الكل أنه هذا الشيء،

10 لكن إما كيفية أو مضاف أو كمية أو شيء مما يدل على أمثال هذه.

---

(٧٣) يتوطأه (م).

(٧٤) شيء موجود (م).

(٧٥) ثلاثي (م)؛ ثلاثياً (فوق)؛ ثلاثياً (تحتها: حاشية ب).

(٧٦) على (ـ ب).

(٧٧) كيف (فوق).



ـ ٢٣ ـ

[القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول]

وبالجملة فنقض هذه الكلم[١] التي تكون من الصوت[٢]

(٣٦٧/أ) **نقل قديم**

وهذا أيضاً من هذا الكلام نقول: هل من كتب أخذ كتابة، والمكتوب الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد، وقد كان هذا القول حقاً عندما كتب، فلا محالة أنه حين كتب فقد كان فيه معاً صدق وكذب. فالقول، صدقاً كان أو كذباً، أو ظناً، فليس يدلُّ على شيء مشار إليه فيقال: هذا، بل هذا أنّ[٣] الكيف. ـ والمثل وأيضاً يقول هل الشيء الذي يتعلمه المتعلم إياه يتعلم
30 بعينه، فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم، ولكن كالذي يعلم قال. ـ ويقول أيضاً: هل ما مشى فيه الإنسان إياه ومشيه في كل النهار. ولكن ليس ما فيه مشا بقائل[٤] عما فيه مَشَى؛ قال وأشياء يقولها إن شارب
35 الكأس إنما شرب الكأس، ولكنه شرب منه أو به. ـ وكذلك إذا قلنا هل ما[٥] علمه أحد إنما علمه بأن وجده واستفاده، فهو إذا وجده فلم يستفده لم يعلمه وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه. ـ ومن ذلك أن يقول القائل: هل

---

(١) الأقاويل (فوق). (٢) اللفظ (فوق).
(٣) هكذا، أم (ب)؛ هكذا أمر (فوق) (م).
(٤) بطائل (م). (٥) ما (ـ م).

يكون ثالثٌ ـ غير القائل وغير كل واحدٍ من المفردين ـ إنسانٌ؟ وقولك: الإنسان الجامع للكل ليسا يدلاّن على[٦] كل شيء مشار إليه فيقال: هذا؛
-179a- ولكن يدلان على قول القائل كهذا من المثل، أو المضاف، وأيما[٧] كان شبيهاً بهذا النحو. وكذلك إذا قلت: فلان! فأمسكت، كان فلان ذلك غير فلان المُلْهي، لأن أحدهما يدل على مشارٍ إليه والآخر يدل على الشبه، أي: كهذا. وكذلك لا يجوز أن يوضع، لأن الوضع لا يفعل الإنسان الثالث، بل
5 إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته في الوضع بأن يقال فلان أم إنسان، أو أن يلحق بمعنى الكيف، وإلا لم يكن فرق بينه وبين غيره، بل سيكون واحد من الكثير. ومن المعروف أنا لا نعطي نعتاً جارياً على الكل بشيء مشارٍ إليه، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شيء
10 من هذا النحو.

(٦) لأن (+ ب).
(٧) أو ما (فوق).



ـ ٢٣ ـ

[القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول]

وفي الجملة كلما كان التضليل فيه من قِبَل الكلمة، فنقضه أبداً مما يضاده أو مما كان خارجاً عن معنى الكلمة.



- ٢٣ -

[القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول]

نقل يحيى بن عدي

يكون الحل[٨] في كل حين كما في المقابل[٩] أو من الذي هو الكلمة. - مثال ذلك إذ هي من التركيب يكون الحل بالقسمة، وإن كانت من القسمة فبالذي هو مركب. - وأيضاً إن كان من تعجيم حادٌ فالنقص[١٠] تعجيم ثقيل؛ وإن كان من الثقيل فالحادُّ. - وإن كان من اتفاق الاسم المنحلّ إذ نقول اسماً مقابلاً - مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفساني يرفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفساني؛ وإن كان يقول لا نفساني وذلك ألف أنه يقول ما هو غير نفساني. - وعلى هذا المثال، وفي المِراء. - وإن كان مِن تشابه اللفظ فليكن الحل المقابل: أترى ما ليس له يعطي، وليس ما ليس له، لكن كالذي ليس له، أي قَدَم واحدة فقط كما قيل: أتُرى الذي يعرف إذ يعلم، أو إذ وجد يتعلم، لكن لا هؤلاء اللواتي يعلم. وإن كان الذي يمشي يطأ، لكن لا إذ يطأ، وعلى هذا المثال وفي هؤلاء الأُخَر.

(٨) النقض (فوق)؛ وهكذا في سائر النص.

(٩) بالمقابل (فوق).

(١٠) فالحل (فوق).



ـ ٢٤ ـ

[حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض]

وأما في هؤلاء اللواتي من العرض فهذا الحل[١] الواحد في جميعها؛ وذلك أنه من قِبَل أنه غير محدود إن متى يقال[٢] في الأمر حين هي في 30 العرض وفي كثيرة يظن ويقولون، وأما في أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة؛ فلنقل إذن إذ ينهج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة. ويجب أن يتقدّم فيأتي بالتي له مثال ذلك. ـ وجميع الكلمات اللواتي كهؤلاء هي[٣] من العرض: أتُرى تعلم ما أنا مُزْمِعٌ أن أسألك؟ أتُرى تعلم[٤] الذي يدخل أو 35 المستور؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك أب[٥]، أو هؤلاء اللواتي على طريق القلّة قلائل، وذلك أنه ظاهر أن في جميع هؤلاء ليس من الاضطرار أن يصدق الذيْ كالعرض في الأمر أيضاً. ولكن إنما اللواتي هن غير مختلفات في الجوهر، وواحد فقط يظن أنهن جميع هؤلاء؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذي هو مزمع أن يسأل شيئاً ولا -179b- للذي هو حاضر

(٣٦٧/ب)

نقل عيسى بن زرعة

هي دائماً مثل التي تكون من الضد، لا مما عنه كانت الكلمة ـ مثال

---

(١) النقض (فوق).

(٢) على (فوق).

(٣) هي (ـ م).

(٤) تعرف (فوق).

(٥) أب (ـ م).

ذلك أنه إذا كان من التركيب يكن النقض بالقسمة، وإذا كان بالقسمة كان ذاك بالتركيب؛ وأيضاً إن كان عن الشكلة المسماة الحادّة، فالنقض يكون
15 بالشكلة التي تُسمّى الثقيلة؛ وإن كان بالثقيلة فبالحادَّة. ـ وإن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقض إنما يكون عندما يأتي باسم مضاد ـ ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال في الشيء إنه ذو نفس، فَرَفْعُنا لذلك يكون بألا يكون القول دالاً على ما هو غير ذي نفس، وإن قال إنه غير ذي نفسٍ وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذي نفس. ـ فكذلك يجري الأمر في
20 المراء ـ فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقض يكون بالضد[٦]: أتراه يعطي ما ليس بموجود له، وليس يعطي ما لا يوجد له، بل ما هو كالذي لا يوجد له، أي كعباً[٧] واحدة فقط كما قيل. وأترى الذي تَعَلَّمه إنما علمه بالتعلم[٨] أو بالاستنباط؟ ـ إلا أن هذه ليست التي تعلمها. وإن كان إذا مشى يتوطأ[٩]، إلا أنه ليس يتوطأ إذا[١٠] مشى. وعلى هذا المثال يجري الأمر في الأشياء
25 الأُخَر.

(٦) بما يضاد (فوق).
(٧) رجلاً (فوق).
(٨) بالتعليم (ب).
(٩) يدوس (فوق).
(١٠) إذا (ـ م).

- ٢٤ -

[حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض]

فأما نقض التي تكون بنحو العرض[(١١)] فهو واحد فقط في جميعها. فلأن الوقت الذي يحمل فيه الشيء على الأمر إذا كان الشيء محمولاً على العرض غير محدود، فإنه يُظن أنه يكون مقولاً على أمور كثيرة وغير محمول في جزئيات من الأمور حملاً ضرورياً، فيفعل الحمل إذن في جميعها على أنه ليس من الاضطرار. وينبغي أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة. ـ وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض: أتراك تعلم ما أريد أن أسألك عنه؟ فأنت تعلم إذن الذي يدخل، أو المَخْفِيّ؟ أتُرى التمثال لك[(١٢)] عبد أو الكلب الذي لك أب، أو هذه الأشياء التي على جهة التصغير صغار. فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق في الأمور على جهة العرض لا من الاضطرار. والأشياء الداخلة في باب الجوهر فقط هي التي يظن بجميعها أنها واحدة غير مختلفة. وليس أن يكون الخير موجوداً[(١٣)] خيراً وأن يكون من شأنه أن يسأل عن مسألة شيء واحدٍ بعينه، وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة[(١٤)]؛ ولست[(١٥)]،

30 35 -179b-

---

(١١) المضاف (فوق).

(١٢) فعل (فوق).

(١٣) موجود (م).

(١٤) وصلة (فوق).

(١٥) نسخة: ولست وإن كنت عارفاً بقوريسقوس وغير عارف بالذي يدخل أكون عارفاً وغير عارف بالشيء بعينه.

وإن كنت عارفاً بالذي يدخل، أكون بقوريسقوس

(٣٦٨/أ)

نقل قديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقسمة؛ وإن كان من القسمة، فنقضه من التأليف. ـ وإن كان من التعجيم الذي يدل على تثقيل
15 اللفظ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ. ـ وإن كان باشتراك الأسماء فنقضه باسم مخالف لمعنى ذلك الاسم؛ أي إن قال القائل قولاً مثبتاً[١٦] عن شيء إنه ليس[١٧] بذي نفسٍ[١٨] فنقض قوله برفع ذلك، وألا نفس لما أثبت[١٩] له التعيين[٢٠] ـ وكذلك يجوز النقض في التضليل الكائن
20 من التشكيك. ـ وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها، فإن النقض فيه مما يضادّه، كقولك لا محالة إنه قد يعطي أحد ما ليس له. فيقال لكِ: لا ما ليس له، بل ماله ـ كمن ليس له، بل الكعب الواحد فقط. ومن ذلك أن يقول: لا محالة أن من علم شيئاً إذا وجده أو تعلمه: إياه علم، ومن مشى في شيء:
25 إياه[٢١] وطِيء، وسائر ذلك من[٢٢] هذا النحو.

(١٦) مثبتاً (ـ ب).
(١٧) عن شيء إنه ليس (ـ م).
(١٨) بذات النفس (م).
(١٩) يثبت (ب).
(٢٠) النفس (ب)؛ التعيين (تحتها: حاشية ب).
(٢١) إياء (ب).
(٢٢) على (فوق).



ـ ٢٤ ـ
[حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض]

فأما التضليل الذي يكون من العارض في الكلام فنقضه واحد في جميع الأنحاء، لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس الشيء المقول؛ وذلك أنه في البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون؛ وفي
30 البعض زعم[٢٣] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار، لأنه لا ينبغي إثبات الكيف. ـ والكلام الذي يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك، وأنك تعلم من الداخل علينا والمختفى منا، وأن الصَّنَم عملك، وأن لك كلباً هو أَبٌ. فلا محالة أن الذي
35 يكون مراراً كثيرة قليلاً أنه قليل. ففي كل هذا الكلام قد بان بأن العارض فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر. وإنما يرى ذلك جائزاً فيما كان له قوام على حياله بفصل جوهري. فأما الجواد في نفسه فليست حاله في أنه جواد وأنه مسؤول، حالاً[٢٤] واحدة، وليس الداخل أو المختفي حاله واحدة[٢٥] في أن يكون داخلاً وهو فلان ذلك، لم يجب أن أكون عارفاً
-179b- بفلان وأنا جاهل بالداخل، فأكون به عارفاً[٢٦] غير عارف.

---

(٢٣) أن (+ ب).
(٢٤) حال (م).
(٢٥) جملة: «وليس. . . واحدة» (ـ ب).
(٢٦) عارف (م).



أو مستور للذي يدخل وقريب يكون شيئاً، ولقوريسقوس ليس عن كثب[٢٧] أعرف قوريسقوس ولا أعرف الذي يدخل، أعرف ولا أعرف واحداً
5 بعينه، ولا إن كان هذا عملاً هو عملٌ لي: لكن إما مِلْك وإما أمر وإما شيء آخر، وبهذا النحو وفي الأُخَر.

ويحل ناس ويرفعون[٢٨] السؤال، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف أمراً واحداً بعينه أو لا يعرف، لكن ليس به[٢٩] بعينه: فإنه إما إذا عرفنا الذي يدخل إذ لا يعرف قوريسقوس يقول يعرف ولا يعرف، لكن ليس به
10 بعينه[٣٠]. هذا[٣١] على أنه أما أوّلاً كما قلنا وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتي من واحدٍ بعينه تقويمٌ واحدٌ بعينه. وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان في الذي يعلم[٣٢]، لكن في الموجود وكيف حاله للشكل بعينه ـ مثال ذلك
15 إن كان هذا أباً وهو لك: وذلك أنه إن كان هذا صادقاً في أفراد ومحتمل أن يعرف أو لا يعرف واحداً بعينه، لكن ها هنا ليست التي قيلت مشاركة ولا في شيء. ـ وليس يمنع شيئاً[٣٣] أن تكون لكلمةٍ واحدة بعينها شناعاتٌ كثيرة، لكن[٣٤] ليس كل برهان الخطأ هو حل[٣٥]، وذلك أنه محتمل أن يبيّن شيئاً
20 إذ يؤلّف كذباً، ومن ذلك لا يبّين[٣٦] ـ مثال ذلك كلمة زيْنون أنه ليس يوجد أن يتحرّك. فإذا[٣٧] وإن تسرّع إنسان إلى أن ينتج أنه غير مشهور[٣٨] إذ ينتج أنه غير مشهور يخطىء وإن كان مؤلّفاً عشرة ألف مرة، وذلك أنه ليس هذا

---

(٢٧) إن كتب (م).
(٢٨) ويبطلون (فوق).
(٢٩) بها (فوق).
(٣٠) بها بعينها (فوق).
(٣١) هذا (ـ ب).
(٣٢) يعرف (فوق).
(٣٣) شيء (م).
(٣٤) إلا أنه (فوق).
(٣٥) نقض (فوق).
(٣٦) يبرهن (فوق).
(٣٧) و (ـ ب).
(٣٨) معتقد (فوق).

حلاً[٣٩]: لكن يتبيّن قياس كاذب من ذاك الكاذب. فإذن ليس بمؤلّف[٤٠]
25 يتسرع إلى أن ينتج كذباً أو صدقاً[٤١] ما[٤٢] هو دلالة على ذلك الحل.
ـ ولعل هذا أيضاً ليس يمنع شيء أن يعرض في أفراد، لكن في هؤلاء لا يظن
هذا أيضاً؛ وذلك أن قوريسقوس أيضاً يعرف أنه قوريسقوس، والذي يدخل
أنه يدخل. ومحتمل أن يظن أنه يعلم واحداً بعينه ولأمثال ذلك أما أنه أبيض
30 فيعرف، وأما أنه مُغَنٍّ فلا يستدل به. وهكذا

نقل عيسى بن زرعة

بعينه عارف وغير عارف؛ ولا إذا كان هذا عبداً فإن هذا العبد هو عبدٌ
5 لي، لكن أيما ملكوا[٤٣] أو أمر من الأمور أو شيء آخر، وعلى هذا النحو
يجري الأمر في الأشياء الأُخَر.

وقد ينقض[٤٤] بعض الناس بإفسادهم السؤال، وذلك أنهم يقولون إنه
مممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا[٤٥] يعرفه، إلا أن ذلك ليس من
جهة واحدة. فإنّا إذا كنا بالذي يدخل عارفين وبقوريسقوس غير عارفين[٤٦]
10 فقد نقول في الشيء الواحد بعينه إنا نعرفه ولا نعرفه. إلا أن ذلك ليس بجهة
واحدة. ـ على أنه يجب كما قلنا فيما سلف أن يكون إصلاح[٤٧] الأقاويل
المأخوذة من شيء واحد بعينه واحداً بعينه، وهذا ليس يكون إن كان الإنسان
ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة[٤٨]، بل على أنه موجود كيفما اتفق ـ مثال
15 ذلك إن كان هذا[٤٩] أب وهو لك فإن كان هذا صادقاً[٥٠] وكان ممكناً في
أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا، إلا أن ليس للتي ذكرت شركة فيما قيل ها

---

(٣٩) نقضاً (فوق).
(٤٠) يؤلف (فوق).
(٤١) أو صدقاً (ـ م).
(٤٢) و إما (م).
(٤٣) قنية (فوق).
(٤٤) يحل (فوق).
(٤٥) أولا (فوق).
(٤٦) عارفون (م).
(٤٧) تقويم (فوق).
(٤٨) يقصد (فوق).
(٤٩) بهذا (م).
(٥٠) صادق (م).

هنا. ـ وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شناعات كثيرة، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يبرهن الخطأ: وقد يمكن، إذا كان الذي ألّف
20 كاذباً، أن يبيِّن شيئاً أكثر من أن لا يبيِّن ـ ومثال ذلك قول زينُن إنه ليس يوجد متحرك. فإن رام إنسان[٥١] أن يقيس على خلاف الرأي المشهور، وكان إذا قاس على خلاف الرأي المشهور يخطىء، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لما كان هذا الذي يأتي به نقض لكنه برهان على قياس كاذب من قول كاذب فهو إذا قياس لأنه إما أن يروم إنتاج الكذب[٥٢] أو يكون النقض ما يدل ذلك
25 عليه. ـ ولكل هذا لا مانع يمنع من أن يعرض في أفراد[٥٣]، إلا أن هذا ليس يظن أنه موجود في هذه؛ وذلك أناإنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس، ونعرف الذي يدخل بأنه يدخل. وقد يمكن أن يتوهم في الشيء الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه ـ مثال ذلك: أما الأبيض فإنا نعرفه، فأما
30 الموسيقار فليس نعلم، فعلى هذا النحو

نقل قديم

(٣٦٩/أ)

5 وأيضاً إذا كان هذا عملاً معمولاً[٥٤]، وهو لي، لم يجب لذلك أن يكون عملي، بل إنما هو مباع لي أو أمر من سائر أموري.

وقد ينقض أقوام هذه المسألة بالرفع، فيزعمون أنه يكن[٥٥] الصبيّ أن يعرف وأن يجهل، إلا أن ذلك لا يكون معاً، لأنك إذا عرفت فلاناً أو علمت أن داخلاً دخل، وقد كان الداخل فلاناً ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه، فقد
10 علِمته وجهلته، فإن[٥٦] كان كل واحدٍ منهما في حالٍ غير حالِ الآخر. ـ وقد قيل أوّلاً إنه ينبغي لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من

(٥١) رائم (فوق).
(٥٢) جملة: «هذا الذي... الكذب» (ـ ب).
(٥٣) جزئيات (فوق).
(٥٤) عمل معمول (م).
(٥٥) يمكن (فوق)؛ يكون (تحتها + حاشية ب).
(٥٦) و إن (ب).



نفس[٥٧] ذلك الكلام؛ وليس يكونَ ذلك إلا أن تصير المقدّمة مُخْبِرةً عن آنية
15 الشيء، لا عن[٥٨] العلم به، كقولك: هذا أب، فهو أب لك. ولكن، وإن كان هذا حقاً في بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشيء وأن يجهل لأنه في هذا الموضع لا يشرك لما قيل. ـ وليس يمتنع القول من أن يكون فيه خطأ كثير. وليس إظهار الخطأ نقضاً[٥٩] له: فقد يمكن الإنسان أن يبصر
20 كذب تأليف القياس، ويجوز ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة. من أجل ذلك وإن رام أحد تأليف القياس لبدا أن ذلك مخطىء وأنه لا إمكان فيه، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرةٍ على هذا النحو، لما كان ذلك
25 ناقضاً لذلك القول، لأن بعض القول إنما هو إظهار كذب المقياس من الجهة التي هو فيها كذب. ـ وعسى ألا يمتنع هذا من أن يكون عارضاً في طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به، لأن فلاناً والداخل قد يمكن أن يعرف كل واحدٍ منهما وألا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف
30 أنه رقاص: فبهذه الجهة.

نقل يحيى بن عدي

٣٦٩/ب)

إياه بعينه يعرف ولا يعرف، لكن ليس به بعينه[٦٠] أن هذا الداخل وقوريسقوس والذي يدخل والذي لقوريسقوس يعلم.

35 وعلى هذا المثال يخطىء أيضاً الذين يحلون أن: «كل عدد قليل» ـ بمنزلة الذين يقولون[٦١] ـ وذلك أنه إذا لم ينتج[٦٢] هذا، نقض الذين[٦٣] يقولون إن التي تنتج صادق: وذلك أن جميعها كثيرة وقليل ـ يخطئون.

---

(٥٧) غير (فوق بالأحمر) (+ حاشية ب).

(٥٨) (الشيء) لأن (العلم به...) (فوق بالأحمر) (+ حاشية ب).

(٥٩) نقض (م).

(٦٠) بها بعينها (فوق).

(٦١) قلنا (فوق).

(٦٢) بجميع (فوق).

(٦٣) الذين (ـ م).

-180a- وأفراد يحلون[٦٤] هؤلاء التي تؤلّف: أيّهم هو لك أب أو ابن أو عبد
ـ بأنها مضاعفة. هذا على أنّه ظاهر أنه إما إنْ قيلت من أنها على طريق الكثرة
ترى تبكيتاً أيضاً، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثيرة بالحقيقة، وأن هذا
يكون ابناً لهذا. فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سيداً للابن، لكن[٦٥]
5 التركيب هو من العرض. أترى هذا هو لك؟ نعم. ـ وهذا هو ابن، من قِبَل
أنه عرض أن يكون ابناً، فهذا إذن هو لك ابن؛ لكن ليس لك ابناً.

وأن يكون شيء من الأردياء جيداً، وذلك أن الحكمة هي علم
الشرور. وهذا لا يقال على الطريق الكثرة، لكن على سبيل أن هذا[٦٦] ملك
10 لتلك[٦٧]. فإذا[٦٨] وإن كان على طريق الكثرة، وذلك أنّا نقول إن الإنسان
للحيوان وليس لشيء آخر؛ وإن قيل شيء عند الشر ليس من قبل هذا هو
للشرور، لكن هذا الشرور، فمن الذي في شيء أو على الإطلاق.
ولكن[٦٩]، تُرى هذا على أنه محتمل، عسى أن يكون شيء للشرور على
15 نحوين. ـ لكن لا في هذه الكلمة، لكن إن كان شيء عملاً جيداً إذ هو
رديء، وكثير[٧٠] أو لا هكذا؛ وذلك أنه ليس إن كان جيداً ولهذا ـ جيد لهذا
ومعاً. أن يقول أيضاً إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثيرة[٧١]:
20 وذلك أنه ليس إن دللنا حيناً على شيء وقلنا ليس يدل على «إيلياذ»[٧٢]
ابتداؤها[٧٢].

---

(٦٤) ينقضون (فوق).
(٦٥) إلا أن (فوق).
(٦٦) على سبيل أن هذا (ـ م).
(٦٧) لتلك (ـ م).
(٦٨) فإذا (ـ ب).
(٦٩) ولكن (ـ م).
(٧٠) وخاصة (فوق).
(٧١) شيء (+ حاشية ب)؛ أي على انحاء كثيرة (فوق).
(٧٢) ليلياذا منيا ابدفانا أو (م).



- ٢٥ -

[حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية]

أما وهؤلاء[١] اللواتي من أن يقال هذا على الحقيقة لأين أو في متى[٢] أو كيف أو بالإضافة، ليس ينقض على الإطلاق للذي يفكر بنتيجة نحو النقيض إن كان محتملاً أن ينفعل شيء من هؤلاء. وهؤلاء أضداد ومتقابلة، وأن يضع وأن يرفع: أما على الإطلاق فليس ممكناً أن 25

نقل عيسى بن زرعة

نكون عارفين[٣] بالشيء الواحد بعينه[٤] وغير عارفيه. إلا أنّا ليس من جهة الذي يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذي يدخل وما لقوريسقوس.

35 وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن «كل عدد قليل» بمنزلة ما يكون في التي ذكرنا. فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذي قد انتتج صادق، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر.

وقد يحل[٥] بعضُ الناسَ قولَ الذين يؤلفون[٦] على أنه أب لك أو ابن

---

(١) أو هؤلاء (م).
(٢) شيء (م)؛ بشيء (فوق).
(٣) عارفون (فوق).
(٤) بعينه (ـ ب).
(٥) ينقض (فوق).
(٦) يقيسون (فوق).

أو عبد من طريق ما يدل على التي من معنى واحد وعلى أنهم[٧] أنه ظاهر أن
-180a التبكيت إن كان إنما يظن موجوداً من أجل ما يقال على أنحاء كثيرة. فينبغي
أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة تقال على معانٍ[٨] كثيرة؛ إلا أنه
ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابناً لهذا إن كان الابن ملكاً له،
لكن التركيب إنما هو من العَرَض. أترى هذا هو لك؟ فيقال: نعم! وهذا ه
5 ابن من قِبَل أنه عرَضَ له أن كان ابناً. فهذا إذن هو لك، وهو ابن، إلا أنه
ليس بابن لك.

وكذلك يجري الأمر في أن بعض الشرور خير، وذلك أن الحكمة هي
معرفة الشرور، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة، بل هو مِلْك، فإن كان
10 يقال على أنحاء كثيرة، فإنّا قد نقول في الإنسان إنه للحيوان[٩]، وليس هو
لشيء آخر؛ وإن نُسب شيء إلى الشرور كان لذلك موجوداً في الشرور، إلا
أن هذا الموجود في الشرور يظن أنه مما يوجد في شيء وعلى الإطلاق.
ـ على أنه عسى أن يمكن في الشيء أن يكون خيراً وفي الشرور بجهتين.
15 ـ إلا أن ذلك ليس يكون في هذا القول، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله
وهو رديء، ولعله على الأكثر ليس كذلك؛ وذلك أنه إن كان جيداً وكان
لهذا فإنه يكون جيداً لهذا. ومع ذلك فالقول في الإنسان إنه للحيوان ليس
يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أنّا ليس نقول في الوقت ٱلّذي نشير إلى شيء
20 إن هذا يقال على أنحاء كثيرة. فأما إذا قُلْنا نصف سطر[١٠] من شعر
أوميروس فإننا[١١] ندل على «إيلياذا» ـ ومثال ذلك: «أذكري لي أيتها الآلهة
السخط المهلك[١٢] لآخيلوس...».

---

(٧) أنهم (ـ ب).
(٨) أنحاء (فوق)؛ معاني (م).
(٩) حيوان (فوق).
(١٠) صطل (م).
(١١) فلم (م).
(١٢) لمهلك (م).

ـ ٢٥ ـ
[حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية]

وأما هذه التي يقال إنها هذا الشيء على التحقيق، فليس يكون بعضها
25 عند من يفكر في أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنها في مكان أو في
متى[١٣] أو كيف أو مضاف على الإطلاق، إذ أمكن أن ينفعل شيء من هذه؛
وليس يمكن أن نوجب الأضداد والمتقابلات لشيء واحد بعينه ونسلبها على
الإطلاق.

نقل قديم

(٣٧٠/أ)

. نعرف الشيء ولا نعرف، فهما جهتان. فأما فلان، وهو الداخل،
فمعرفة ذلك قد تمكن من جهة واحدة.

35 وقد أعطى أولئك الذين ينقضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد
التي قلنا، فهم يخطئون، وإن قالوا إن كل عدد قلة[١٤] وكثرة.

ومن الناس من ينقض الكَلام بالتأليف كقولك إن لك أباً وابناً أو عبداً.
180a- ومعروف أنه، وإن كان التضليل مما إذا قيل كانت له أوجه[١٥] كثيرة لأنه

---

(١٣) شيء (م).
(١٤) قلة (ـ م).
(١٥) وجوه (فوق).



يجب للاسم والكلمة أن تحصر معاني كثيرة: فأما أن يكون هذا ابناً لهذا ومولى لعبد، فهو ترتيب[١٦] من العَرَض في الكلام، لا مما يقال على النحو
5 بأوجه[١٧] كثيرة. ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ«نعم». ثم يقال لك[١٨] هو[١٩] وهو له؟ فيقول: نعم[٢٠]! فلا محالة أنه. ولذلك لأنه[٢٠] عرض في الكلام أن يكون[٢٢] كذلك وألاّ يكون[٢٣].

ومن ذلك أن نقول: قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف
10 بالشرور. ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد[٢٤] حدة له، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه إذ نزعم أنه حيوان؛ إلا أنه ليس للأشياء شيء؛ فالشيء، وإن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا
15 رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل المخيل. ـ مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشيء من الشيء كخير ـ. لا في مثل هذا القول بل فيما كان عبداً وهو صالح، فإن الأكبر أبداً إنما هو ثم اسم الشر، وعسى ألا يكون هكذا، لأنه إن كان صالحاً لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحاً لذلك. ولسنا إذا قلنا إن الإنسان للحيوان كان ذلك مما يقال بجهات كثيرة[٢٥]، فقد نقول قولاً وندل به على شيء. وإن بقينا منه شيئاً لم يجب بذلك أن يكون مقولاً
20 على جهات كثيرة[٢٥] كقولنا: نصف بيت من الشعر، فإنّا ندل به[٢٦] على[٢٧] كذا وكذا، وذاك أن المعنى مرسل على غير تحقيق.

---

(١٦) تركيب (فوق).
(١٧) بوجوه (فوق).
(١٨) لك (ـ م).
(١٩) هو (ـ ب)؛ لك (فوق) (ـ ب).
(٢٠) يفرق لا غير.
(٢١) لأنه (ـ ب).
(٢٢) يكون (ـ ب).
(٢٣) يكون (+ ب).
(٢٤) هو (فوق).
(٢٥) كثرة (ب).
(٢٦) به (+ ب).
(٢٧) به (فوق) (ـ ب).

يكون له بعينه؛ وإما حيناً لكل واحدٍ أو إضافة أو كيف؛ أو إما له حيناً على الإطلاق فلا شيء يمنع. فإذا كان: أما هذا فعلى الإطلاق، وأما هذا 30 فحيناً، فليس يعد تبكيتاً. وهذا يرى في النتيجة نحو النقيض.

وجميع الكلمات التي هي هكذا التي هي بهذه الحال: أترى محتمل أن يكون الذي ليس هو[٢٨] لكن يوجد شيء ليس هو، وعلى هذا المثال: والذي هو موجود لا يكون، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء 35 الموجودات. ـ أترى محتمل أن يحلف ويحلف واحد بعينه حسناً؟ أترى محتمل أن يطيع ولا يطيع واحد بعينه معاً؟ ـ أو لا أن يكون شيء ويكون واحداً بعينه يعطي؟ وذلك أنه ليس هو واحداً بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق؛ ولا أن يحلف حسناً هذا، أو حيناً يحلف حسناً من الاضطرار، 180b- وأن الذي يحلف يحلف أو أن يحلف حسناً إذ يحلف هذا فقط. وأما أن يحلف حسناً فلا. ولا إذ لا يطيع لكن إذا كان يطيع[٢٩] في شيء، وعلى هذا المثال. ـ وكلمة بعينها له بعينه أن يصدّق وأن يكذب معاً، لكن من قِبل أنه لا يكون يرى حسناً إذ أنت تعطي معنى على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى 5 بصعوبة[٣٠]، وليس شيء يمنعها أن تكون أما على الإطلاق فكاذبة، وأما في شيء فكاذبة أو صادقة في شيء؛ و[٣١] أما صادقة فلا. ـ وعلى هذا المثال في هؤلاء المضافات أيضاً، وأين، ومتى، وذلك أن جميع هذه الكلمات اللواتي هكذا من هذه تعرض: أترى الصحة خير أم اليسار؟ ـ لكن للجاهل والذي لا يستعمل على استقامة ليس بخير، فإذاً خير ولا خير ـ. أترى أنه صحيح إذ أن 10 يمدح بالتدبيرات الخيّرة[٣٢]، لكن موجود حيناً ليس بفاضل. فإذن هو بعينه

---

(٢٨) بموجود (فوق).
(٢٩) لكن إذا كان يطيع (ـ ب).
(٣٠) بعسر (فوق).
(٣١) و (ـ ب).
(٣٢) الجيدة (فوق).

له بعينه خير ولا خيراً[٣٣]، وألا يمنع شيء إذ هو خير على الإطلاق، وفي هذا لا يكون خيراً أو في هذا خير، لكن لا الآن، لكن لا هاهنا خيرَ. أترى
15 الذي لا يريده الحكيم شر أن يلقى الخير لا يريد. فالخير إذن هو شر؛ وليس هو واحداً بعينه

نقل عيسى بن زرعة

فأما أحياناً فقد يوجد لكل[٣٤] واحدٍ أن يكون إما مضافاً أو كيفاً أو أن يوجد أحياناً على الإطلاق، فلا يمنع مانع من ذلك. فإن كان هذا إذن
30 موجوداً[٣٥] على الإطلاق، وهذا الآخر موجوداً[٣٦] في بعض الأوقات، فليس هو بَعدُ تبكيتاً. لأن هذا إنما يظهر في النتيجة عند المناقضة.

وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هي التي هذه حالها. أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود؛ فعلى هذا المثال يكون الموجود غير موجود، وذلك أنه يكون غير موجود شيئاً من هذه
35 الموجودات. أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسناً مصيباً[٣٧] في أن حلف واستحلف؟ وليت شعري يمكن في الواحد بعينه أن يطيع واحداً بعينه ولا يطيعه معاً؟ أو ليس لنا أن نسلّم في الشيء الواحد أن يكون ولا يكون؛ وذلك أن ليس أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق شيء واحد بعينه ولا إن كان محسناً في أيمانه هذه، أو أحياناً، فمن الاضطرار أن يكون محسناً[٣٨] في أيمانه. والذي يحلف ويستحلف إما أن يكون محسناً في
-180b- استحلافه هذه اليمين فقط. فأما أن يكون محسناً في الاستحلاف، فلا. وليس يكون، وهو غير مطيع مطيعاً[٣٩]، إلا إذا أطاع في شيء. ـ وعلى هذا

---

(٣٣) خير (ب).
(٣٤) كل (ب). (٣٥) موجود (م).
(٣٦) جملة: «وهذا الآخر موجوداً» (ـ م).
(٣٧) محسن مصيب (م).
(٣٨) مصيباً (فوق). (٣٩) مطيعاً (ـ ب).

المثال يكون القول الواحد يصدق في الواحد بعينه ويكذب معاً. إلا أن ذلك من قِبَل أنه لم يكن قد أنعم النظر في أيها يجب أن يسلم، وهل هو أنه يصدق على الإطلاق أو يكذب، لأن الوقوف على هذا مما يعسر. ولا مانع يمنع من أن يكون القول يكذب على الإطلاق ويكون كاذباً في شيء، أو يكون صادقاً في شيء وغير صادق. ـ وكذلك يجري الأمر وفي التي من المضاف والتي من أين ومتى؛ وذلك أن[٤٠] جميع أمثال هذه الأقاويل تعرض من هذه: أترى الصحة[٤١] أبرّ أم اليسار؟ إلا أنها للجاهل ولمن[٤٢] يستعملها[٢٤] على خلاف[٤٣] ما ينبغي ليسا أبرّ[٤٤]، فهما إذن خير ولا خير. وأترى الصحيح أو المحمود السيرة[٤٥] خير؟ إلا أن هذا ربما كان غير فاضل، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيراً[٤٦] وليس بخير؛ أو يكون لا مانع يمنع من أنه إذا كان خيراً على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون في هذا الشيء خيراً[٤٧]. إلا أنه ليس في هذا الوقت، أو ليس هو في هذا الموضع خيراً. أترى ما ليس يطلبه الحكيم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر. وليس القول بأن الخير شر، والقول بأنا نطرح الخير ـ شيئاً واحد بعينه.

نقل قديم

(٣٧١/أ)

---

(٤٠) في (+ ب).

(٤١) خير (فوق) (م)؛ مصيباً (فوق) (+ حاشية ب).

(٤٢) ولم (م).

(٤٣) غير (فوق) (م)؛ خير (فوق) (+ حاشية ب).

(٤٤) خيراً (فوق).

(٤٥) السيمة (ب).

(٤٦) خير (فوق).

(٤٧) خير (م).



ـ ٢٥ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية]

فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف، وبعضه ليس بمرسل. ويجب تفقد نتيجته كيف حالها في التناقض إن كان يمكن عرض شيء من 25 هذه لها، لأن المتضادة والمختلفة في الإثبات والنفي لا يمكنها أن توافى في[٤٨] شيء واحد. ولا يمتنع في الجملة من أن يكون فيها بعض هذه: إما كيف وإما أين وإما متى، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى. فلم 30 يكن في ذلك بعدُ تضليلٌ. وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها في التناقض.

وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بموجود. فعلى هذا النحو: الموجود ليس بموجود، لأنه ليس يصير شيئاً[٤٩] من الأشياء. فمن ذلك أن نقول أيضاً 35 إنه يمكن الإنسان أن يصدق في أيمانه وأن يخفر معاً، وأن يعطي[٥٠] وأن يعصي. ـ وليس يستوي[٥١] أن يكون الشيء محصوراً وأن يكون مرسلاً، ولا إن حلف حالف صادقاً كان مضطراً أن يكون في وقت من الأوقات أو ضرب من الضروب صادقاً، لأن من حلف أن يحنث فقد صدق في حنثه

(٤٨) في (ـ م).　　(٤٩) شيء (م).

(٥٠) يطيع (فوق)؛ يعطي (تحتها حاشية ب).

(٥١) يسوا (م).



180b- فقط، وليس بصادق في غيره. وكذلك القول في الطاعة والعصيان معاً، والكذب والصدق معاً. ـ ولكن من أجل أنه لا يستبين حسناً بأن يرى الأمرين بحيث التكلم[٥٢] بالصدق أو بالكذب، لذلك ما تخيلت فيه الصعوبة. وليس
5 يمتنع من أن يكون مرة صادقاً، ومرة كاذباً، أو شيئاً صادقاً وشيئاً غير صادق. ـ وكذلك نقول فيما كان مضافاً إلى متى وأين. فكل ما كان شبيهاً بهذا الكلام إما يعرض فيه التضليل من هذه الجهة. ومن ذلك أن نقول[٥٣] لا محالة إن الصحة والغنى خير، إلا[٥٤] أنهما عند الأحمق الذي لا
10 يستعملهما[٥٥] كالذي ينبغي ليسا بخيرٍ؛ فهما ليسا بخيرٍ ومن ذلك أن نقول: الجاه في الهذر خير، وربما لم يكن بخير. فقد صار الشيء خيراً أو غير خيرٍ معاً. وليس يمتنع[٥٦] من أن يكون الشيء بجهةٍ خيراً، وبجهةٍ غير خير، أو في وقت من الأوقات إلا في الآن، أو في مكان ما، لا في غيره. ومن ذلك
15 أن يقول إن ما لا يريده الحكيم فذاك شر؛ وليس يريد الحكيم اطراح الخير، فالخير بذلك شر؛ وليس يستوي[٥٧] أن يقول القائل إن الخير شر وإن اطراح الخير شر؛ وعلى هذا النحو يجوز الكلام في السارق.

---

(٥٢) المتكلم (م).

(٥٣) نقل آخر: أرأيت الصحة خيراً أم الغي هو للجاهل ولمن (لم: م) لايستعمله في حقه وكما ينبغي، فليس بخير فهو إذن خير ولا خير. وكقولك: أي هاتين أفضل: أن يكون الإنسان صحيحاً، أو أن ينمو (ينموا: م) بالسيرة؟ فقد يوجد في الأعيان غير فاضلة؛ فهو إذن بعينه ولا بعينه فاضل، وغير فاضل.

(٥٤) آلا (فوق) (ـ ب).

(٥٥) يستعملها (ب).

(٥٦) بنقل آخر: وليس شيء يمنع إذا كان الشيء خيراً مرسلاً (غير مرسل: م) أن يكون على وجه من الوجوه خيراً (خير: م) وعلى وجه آخر لا خيراً (خير: م)، ولكن ليس الآن ولا ها هنا.

(٥٧) يسوا (م).

أن نقول إن الشيء هو خير وأن ننفي الخير. وعلى هذا المثال كلمة «اللص» أيضاً؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريراً وأن الذي يأخذه هو شر؛
20 فإذاً ليس يريد شراً، بل خيراً، وذلك أن «أَنْ يأخذ» خير. والمرض هو شر، لكن لا أن يقبل المرض. أترى التي للعادل أشهى من التي للجائر، والتي على طريق العدالة من التي على طريق الجور؟ لكن أن يموت على طريق الجور أشهى؟ أترى للعادل هو أن لكل[٥٨] إنسان هؤلاء اللواتي له. وهؤلاء
25 إن حكم إنسان بحسب رأيه وإن كن كاذبات أيضاً فهن حقيقيات من السنة، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل. وإن: أيجب أن نحكم على الذي يقول[٥٩] هذه العادلات، أم على الذي يقول هذه الجائرات؟ لكن أما الذي يجار عليه أنه عادل فيكفي أن يقول من قِبَل هذه الأعمال[٦٠] التي انفعل هذه اللواتي هن أجوار، وذلك أنه ليس إن كان أن ينفعل شيئاً على طريق الجور شهياً
30 معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل؛ لكن أما على الإطلاق فمعنى على طريق العدل. فحينئذ ولا شيء يمنع ـ إن على طريق الجور أو على طريق العدل ـ أن يوجد له هؤلاء اللواتي له عدل. وأما هؤلاء الغرائب فغير عدل. وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعادل فلا شيء يمنع ـ مثال
35 ذلك أنه إن كان يكون بحسب رأي الذي يحكم، وليس إن كان هذا أو هذا عدلاً ـ وهكذا على الإطلاق عدل أيضاً. وعلى هذا المثال، وإذ هن جائرات فولا شيء يمنع أن يقول إنهن للعادل، وذلك أنه ليس إن قال للعادل فمن الاضطرار تكنَّ عادلات؛ كما أنه، ولا إن قال نافعات. وعلى هذا المثال في هؤلاء العادلات. فإذن ليس إن كنّ هؤلاء اللواتي يقلن جائرات يغلب الذي يقول هؤلاء الجائرات. وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتي يوجد أن يقال وهؤلاء اللواتي على الإطلاق فأن ينفعل بالجائرات.

---

(٥٨) يوجد (فوق).

(٥٩) هؤلاء (فوق).

(٦٠) الأفعال (فوق).



- ٢٦ -

[حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

-181a- وأما في[١] هؤلاء اللواتي تكون من حد التبكيت فلِنفي كما رُسِم أوّلاً[٢].

نقل عيسى بن زرعة

والقول في السارق ما يجري هذا المجرى؛ وذلك أنه ليس إن كان السارق شريراً فـ «أن يأخذ» هو شر[٣]؛ تطلب إذاً الشر لكن الخير لا أن
20 يأخذ هو خير والمرض هو شر[٤] إلا أن قبول المرض ليس كذلك وأتُرى إذا كانت العادلة آثر من الجائرة، فالتي على جهة العدل آثر من التي على جهة الجور؟ - غير أن الموت على جهة الجور آثر. وأتُرى من صفات العادل أن يكون ماله مبذولاً لكل أحد؟ فإن هذه الأشياء، وإن كانت كاذبة إذا نظر
25 الناظر فيها بحسب اعتقاده، فإنها بحسب السُّنَّة حقيقية، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلاً وغير عادل[٥]. - وأتُرى يجب أن يُحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة، أو على الذي يقول إنها جائرة؟ - فأما الذي لحِقه الجورُ فقد

---

(١) في (- ب).
(٢) قبل (فوق). (٣) شرير (ب).
(٤) جملة: «فليس... هو شر» (- ب).
(٥) عادل (م).

يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهة الجور مُؤْثراً فإن الجور يكون آثر من العدل، 30 بل من الذي على جهة العدل على الإطلاق. فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إمّا على جهة الجور أو على جهة العدل: والعدل هو أن تكون الأشياء التي هي له موجودة له، فأما وجود هذه الأشياء الغريبة له فليس بعدِل. ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم. وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هذا النحو فهي عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة. ـ فلا مانع يمنع إذا كانت جائرة 35 من أن نقول فيها إنها عادلة. وذلك أنَّا ليس إذا قلنا إنها عادلة تكون عادلة من الاضطرار. وكما أنَّا ليس إذا قلنا إنها نافعة تكون نافعة، فكذلك يجري الأمر في الأشياء العادلة. فإذن ليس إن كانت هذه التي تقال جائرة فإن الذي يقول الجائرة يكون غالباً؛ وذلك أنه يقول في هذه الأشياء التي يجوز أن يقال فيها إنها عادلة، وفي الأشياء التي على الإطلاق إنها جائرة لما من شأنها أن تقبله من الانفعال.



ـ ٢٦ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

-181a فأما نقض التي تكون من حدّ التبكيت بحسب ما رسم،

(٣٧٢/أ) **نقل قديم**

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء شراً[٦]، لأن ليس
20 كل أحد يريد الشر؛ ولأخذ في نفسه خير. ومن ذلك أن المرض شر، وليس
استدفاع المرض بِشَرّ، ونقول أيضاً لا محالة أن العدل وما كان بالعدل مقدّم
على الجور وما كان من الجور، إلا أن مَنِيَّة الإنسان بأن يكون مظلوماً مقدّمة
على المنية بعدل. ـ ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدّماً على العدل؛ ولكن
إذا كانت المنيّة على جهة ظلم أصلح للمبتلي بها من المنيّة بعدل، لم[٧]
يجب لذلك أن يكون الجور مقدّماً على العدل، بل العدل في الجملة مقدّم.
وليس يمتنع أحد من أن يكون ميتاً بظلم الله، والظلم عنده خير من العدل.
25 ومن هذا النحو أيضاً يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلاً بظنه والحكومة
في نفسها باطل، فذاك يجب ثباته في البيّنة. فأن يوجب ذلك فلا محالة أن
الشيء في نفسه جور وباطل وعدل وجور، إلا أنه لا تمتنع تلك الحكومة من
أن تكون بجهة من الجهات عدلاً في جملة الحكومات. وكذلك قد تكون
30 أشياء جائرة في نفسها ويقال أنها عادلةٌ لمكان ما قيلت عادلة كمثل

---

(٦) أنه (فوق).
(٧) لم (ـ م).



المتناقضين. فالقول لا يجب لذلك أن يكون ناقضه بالفعل. من أجِل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائرة لا يمتنع القول من أن يكون عدلاً وإن لفظ بالجور، لأنه يقول كلام حكايةٍ للظلم ناعت للعدل. 35



ـ ٢٦ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

181a فأما الذين يجعلون التضليل في كلامهم غير حال التي ذكرنا أولاً فلنفحص[٨] عن نتيجتهم فيه كيف حالها في التناقض عند نفسها وفي أن يثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمان واحد. وما قد قيل في ابتداء 5 المسألة فلا يقرَّنَّ. لأنه لا يمكن الشيء ضعفاً وغير ضعف، ولكن يقال قولاً وليس[٩] فيه مقارنة. وجميع هذا[١٠] ينحل فيه فيقال هكذا أي شيء قد صار التضليل فيه مقارنة. وجميع هذا[١١] ولكن يقال قولاً وليس[١٢] الكلام 10 كقولك: أرأيت من عرف كل واحد أنه واحد كان عارفاً بالأشياء؛ والجاهل أيضاً كذلك. فالإنسان إذا عرف عن[١٣] سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه سرمد[١٤] فقد علمه وجهله. ويقول أيضاً إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذي ثلاثة أذرع؛ وقد يكون من ثلاثة أذرع أربعة أذرع بالطول. والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر.

---

(٨) فلنفحصهم (+ حاشية ب).

(٩) جملة: «ولكن... وليس» (ـ ب).

(١٠) فيه مقارنة وجميع هذا (ـ م).

(١١) فيه مقارنة وجميع هذا (ـ ب).

(١٢) ولكن يقال قولاً وليس (ـ م). (١٣) عن (ـ م).

(١٤) ملقٍ (فوق) (ب)؛ سرمد (تحت) (+ حاشية ب).



ـ ٢٧ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل]

نقل قديم

15 فأما التضليل الذي يكون في ابتداء السؤال إن كان ظاهراً عند

(٣٧٢/ب)

نقل يحيى بن عدي

إذ يفكر في نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه، وعند واحد بعينه وعلى حالٍ واحدةٍ بعينها وفي زمان واحدٍ بعينه. وإن سئلت في 5 الابتداء فلا تقرّ، كأنه غير ممكن أن يكون واحدٍ بعينه ضعفاً وليس ضعفاً، لكن ليقل؛ وليس يفكر كأنه قد كان حيناً موجوداً أن يبكت بتوسط التي أقرّ بها. وجميع هؤلاء الكلمات هن من التي كهذه: أترى الذي يعرف كل واحدٍ يعرف لكل واحد والأمور[١٥]، والذي لا يعرف كذلك ويعرف قوريسقوس 10 أنه قوريسقوس ولا يعرف أنه موسيقار. فإذن إياه بعينه يعرف ولا يعرف. أترى الذي ذو أربع أذرع أكبر من ذي ثلاث أذرع؟ وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيراً بحسب الطول والكبير أكبر من الصغير، فإذن هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير[*].

---

(١٥) وأموراً (فوق) (ـ ب).

(*) هنا تتداخل الفصول (٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨) (٢٩ ـ ٣٠) (٣١ ـ ٣٢). وهذا ما اضطرنا إلى فصل حواشي كلٍّ منها على حِدة.

ـ ٢٧ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل]

نقل يحيى بن عدي

15 ولهؤلاء اللواتي من أن يسأل ويأخذ التي في الابتداء: أما إذ يسألون إن كان يكون معلوماً فلا يعطي؛ ولا إن كان يقول التي هي شنعة مشهورة، وأن الشيء غير العلم من قِبَل شناعة كهؤلاء الكلمات يَرُدُّ على الذي يسأل كأنه ما تكلم وبحث، وذلك أن التبكيت كان[1] خلواً من الذي من الابتداء. وبعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا، لكن إذ يؤلّف كنحو هذا الضد
20 أكثر من هؤلاء اللواتي من التبكيت.

ـ ٢٨ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم]

ولهؤلاء اللواتي وليبيّن هؤلاء اللواتي يبسطون على الكلمة بعينها بالتي تتبع. واتباع هؤلاء اللواتي يتبعن[1] هو مَثْنَى. وذلك أنه إما كما للجزء
25 وللكّلي[2]، مثال ذلك للإنسان الحيوان؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا مع هذا، يكون هذا أيضاً مع هذا. وأما كما في تقابل الوضع، وذلك أنه إن كان

---

(١) كان (ـ م).

(١) يلزمن (فوق).
(٢) للجزء الكلي (ب).



هذا يتبع هذا، فللمتقابل المقابل. ومن هذا كلة مالسس أيضاً: وذلك أنه يؤهّل أنه إن كان الذي يتكوّن له مبدأ، فالذي لا يتكوّن فليس له. فإذن إن
30 كانت السماء غير متكوّنة، فغير متناهية أيضاً. وهذا ليس بموجود: وذلك أن الاتباع بالقلب[٣]

نقل عيسى بن زرعة

فينبغي أن نبدأ أوّلاً بالنظر في حال مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها وفي شيء واحدٍ بعينه ونحو شيء واحدٍ بعينه وعلى جهة واحدة وفي
5 زمان واحدٍ بعينه. وإن كانت مما سئل عنه في أوّل الأمر فلا يُذْعَنُ بها، من قِبَل أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغير ضعف ولا يعترف بها. فليس المناقضة هاهنا كما كانت فيما سلف، إنما تكون من الأمور التي يُقَرّ بها. وجميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه: أتُرى الذي
10 يعرف كل واحدٍ يعرف ما لكل واحد، ويعرف الأمور[١]؟ وكذلك الذي لا يعرف، وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم هل[٢] يوجد لقوريسقوس الموسيقارية؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه. وأتُرى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذي الثلاثة الأذرع؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فليكن أعظم من ذي الثلاثة الأذرع بحسب[٣] الطول. والأكبر هو أكبر من الأصغر فيكون إذن الشيء الواحد
15 بعينه أكبر من شيء وأصغر منه.

(٣) وذلك أن الاتباع بالقلب (ـ م).
(١) الأفعال (فوق).
(٢) هل (ـ ب).
(٣) من جهة (فوق).



- ٢٧ -

[حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل]

وأما هذه التي تكون مما يوجد بالمسألة في أوّل الأمر فأنهم إذا سألوا فكان سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسلمها؛ ولا إن كانت التي نقولها مشهورة بسبب الشناعة، فإن غفلنا ـ لعدم العلم ـ عن شناعة أمثال هذه الأقاويل فلنرجع على السائل باللوم من قِبل أنه لم يفحص عما تكلم فيه، وذلك لأن التبكيت كان على غير ما أخذ أوّلاً، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذي يسلم، بل يكون كأنه قاصد نحو هذا وتأليفه نحو الضد أو نحو شيء من التبكيتات. 20



ـ ٢٨ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم]

وينبغي أن نتبيّن الأقاويل التي نعتمد فيها على اللازم من ذلك القول بعينه. وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين: وذلك أنه إما كما يلزم
25 الكليُّ الجزئيَّ ـ ومثال ذلك: الحيوان للإنسان، وذلك أنهم يسوّون بين وجود هذا مع ذاك وبين وجود ذاك مع هذا ـ؛ أو على جهة تقابل الوضع، وذلك أن هذا إنْ[1] كان لازماً لهذا، فإن صدّه يلزمه المضاد لذلك. وقول مالسس من هذا النحو: وذلك لأنه[2] يوجب أنه إن كان ما يتكوّن فله مبدأ. فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبدأ. فإذن إن كانت السماء غير مكوَّنة فهي غير متناهية؛ وليس الأمر كذلك،

نقل قديم

(٣٧٣/أ)

ـ الفحص فلا يُعْطَىٰ جواب؛ لا وإن كان الحق مظنوناً وإن ذهب على السامع ولم يفطن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام، فليرد على السائل
20 كمن لم يضل، لأن الضلال قد يكون بغير ما في الابتداء. ثم من بعد ذلك ما أعطى من شيء، الفكر مؤلّف على التضاد.

---

(١) إنْ (ـ ب).

(٢) لأن (م).



ـ ٢٨ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم]

فأما التضليل الذي اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة[١]، فليشرح ذلك من نفس الكلام، وذلك اللاحق يكون بجهتين: إما كلحاق الكل للجزء، وكقولك: إنسان، فإنه يلحق به الحيوان، وذلك مُسَلَّم لقائله.
25 فيكون شيء يلحق بشيء. وأما كان ذلك في إيجاب، فيلحق الشيء بما ناقضه وخالفه، كقول مالسُّس الحكيم: إنه[٢] إن كانت أولية لما قد كان، فإن ما[٣] لم يكن يجب ألا تكون له أولية؛ من أجل ذلك إن لم يكن كوّنت
30 السماء فهي سرمد[٤]. فليس يكون هذا، لأن اللاحق ها هنا على الخلاف،

نقل يحيى بن عدي

/٣٧٢ ب

(١) بالكلام (م).
(٢) لأنه (م).
(٣) فإن ما (ـ م).
(٤) سرمدية (فوق).



- ٢٩ -

[حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة]

وذاك أن جميع الذين يؤلّفون فيفكرون من التي إذا زيد شيء إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شيء الواحد بعينه. ويبيّن هذا بعد ذلك كمن أعطى، لا كمن يظن، لكن كالذي نحو الكلمة. وأما هؤلاء فولا شيء يستعمل نحو 35 الكلمة.



- ٣٠ -

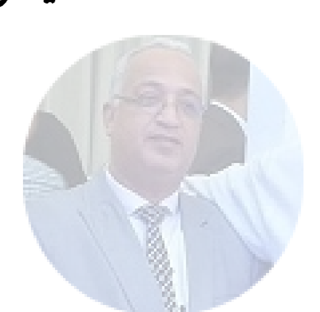
[حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة]

وأما لدى[١] هؤلاء الذين يجعلون سؤالات كثيرة واحداً، فليحدَّد في البدء على المكان. وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جوابٍ واحدٍ، فإذن لا كثيرة نحو واحد؛ ولا واحد نحو كثيرة أيضاً، بل نضع واحداً على واحد، أو 181b- نرفع. وبمنزلة ما في هؤلاء المتفقة الاسم: أما حيناً فعليهما كليهما، وأما حيناً فليس هو لآخر منها أيضاً. فإذن إذ ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبنا على الإطلاق فولا شيء يعرض أن ينفعل[٢]. وعلى هذا المثال في هؤلاء أيضاً أما للذي يعطي على الإطلاق أنه موجود أو أنه ليس بموجود متى كان 5 إما كثيرة لواحد، وإما واحداً لكثيرة، ويخطي كهذا الخطأ، فلن يعرض شيء مضاد. وأما متى كان أما لذاك فهو، وأما لذا فلا، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما موجودان لكليهما، ويوجد كمن يحدّد. مثال ذلك وفي هذه 10 الكلمة إن كان واحد فإذن هو خَيِّرٌ وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحدٌ بعينه، ولآخر آخر مِن قِبَل أن ليس هؤلاء لآخرين، بل لهم، وآخرون لهم، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهنّ. وأيضاً أما أن كان الخير يكون 15 شريراً، وأما ذاك الشرير فخيراً، هذان الموجودان يكونان لاثنين غير

---

(١) نحو (فوق).

(٢) يكون (فوق).



متساويين، إذ كل واحد يساوي هو إياه. فإذن هما لهما مساويان[3] وغير مساويين.

فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك:

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا.

(٣) مساويين (م).



ـ ٢٩ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة]

وجميع الذين يؤلّفون بزيادة شيء ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يعرض أن ينقض، بل يبقى على حاله ـ فإنّا نبين أمرهم فيما بعد، وأنه كالمسلّم لا كَالمظنون، إلا أنه كالمتوجّه إلى قولٍ ما، وهو لم يستعمل شيئاً ألبتة مما يُنْحى به نحو القول.



- ٣٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة]

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة سؤالاً[١] واحداً فيجب أوّلاً أن يحدّد. وذلك أن السؤال الواحد إنما يقتضي جواباً واحداً؛ فليس تكون إذن الكثيرة[٢] نحو واحد، ولا الواحد نحو الكثيرة؛ لكنا إنما نوجب الواحد للواحد ونرفعه[٣]. وكما أن في المتفقة أسماؤها أحياناً يقع الحمل عليهما جميعاً، وأحياناً ليس يوجد لأحدهما، فإذا لم يكن السؤال إذن مطلقاً، وكان -181b- جوابنا على الإطلاق، فليس يعرض من ذلك شيء مؤذٍ[٤]. وكذلك يجري الأمر في هذه. أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحدٍ أو الواحد موجوداً لكثيرة أو غير موجود، فإن الذي يجيب على الإطلاق يجني مثل هذه الجناية، فليس يعرض له شيء مضاد. فأما إذا كان موجوداً[٥] لأحدهما وغير 5 موجودٍ للآخر، أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلاً اثنان موجودين لاثنين، فإنه قد يجد سبيلاً إلى الأخير أبين - والمثال لذلك موجود في هذه الأقاويل: إذا كان شيئان أحدهما خيِّر[٦] والآخر شرير[٧]، فلأنه 10

(١) سؤالاً (- ب).

(٢) نحو واحد ولا الواحد نحو الكثيرة (مكررة م).

(٣) تسلبه (فوق).

(٤) مؤذي (م).

(٥) موجوداً (- ب).

(٦) خيراً (م)؛ جيداً (فوق).

(٧) شريراً (م) رديء (فوق).

صدق أن توصف الجملة بعينها بالخير والشر وبأنها أيضاً لا خير ولا شر. وذلك أن الكلام ليس هو في واحدٍ واحدٍ منها[٨]، فيكون إذن الشيء الواحد بعينه خيراً وشراً، ولا خيراً ولا شراً[٩]. وكل واحدٍ من هذين يوصف بما هو موجود له وبالصفة الأخرى التي للآخر، ولأن هذه الصفات ليست لغيرهما، بل لهما، وتوجد لهما صفات أُخَر؛ وهذه الأخر موجودة لهما، وهما موجودان بحالهما. وأيضاً إن كان الشر موجوداً[١٠] في الخير، وكان الشر خيراً[١١]، فإن هذه تكون موجودة لشيئين مختلفين، وكل واحدٍ منهما موافق لذاته، فيكونا إذا قيسا بنفوسهما متساويين وغير متساويين[١٢]. 15

وقد تقع الأقاويل في قصص أُخَر؛ وذلك:

(٣٧٤/أ)

نقل قديم

وكما ألّف مقياساً؛ فإن زاد فيه فلينظر فيه إن كان يغدو[١٣] معما[١٤] زيد فيه حالة واحدة في ألا يكون ممكناً. ثم بعد ذلك فليشرح وليقل[١٥] كما أعطى، لا كمظنون به، بل بقدر القول. فأما[١٦] ما[١٧] يصير إليه من الاستعارة والتأويل، فذاك ليس على الكلمة أو القول.

---

(٨) منهما (م).
(٩) خير وشر ولا خير ولا شر (م).
(١٠) موجود (م).
(١١) خير (م).
(١٢) وغير متساويين (ـ ب).
(١٣) يغدوا (فوق).
(١٤) على ما (ب).
(١٥) ليقال (م).
(١٦) ما (فوق بالأحمر).
(١٧) لا (م)؛ (فوق).

ـ ٣٠ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة]

35 فأما الذين يجعلون المسائل الكثيرة مسألة واحدة فينبغي من تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة، لأن المسألة الواحدة بجوابٍ واحد ولا جوابات كثيرة لمسألة واحدة، بل واحد على واحد: إما بإثبات وإما بنفي، كالذي كان في الأسماء المشتركة؛ فربما[١٨] كان هذا موجوداً في كليهما،
-181b- وربما لم يوجد إلا في أحدهما؛ من أجل ذلك من أجاب بجواب متوسط[١٩] مرسل لمن لم تكن مسألته مبسوطة، لم يعرض له شيء من التضليل. وكذلك يكون في هذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب واحدٍ أو جوابات
5 كثيرة على مسألة واحدة يعرض فيه[٢٠] تضاد. فأما إذا قيل شيئان فكان لأحدهما شيءٌ وليس للآخر مثله، أو قيلت كثيرة على كثيرة، فجاز مرة أن يوجد شيء لكليهما مرة، ومرة لا، فمن مثل هذا يجب التحفظ ـ ومثال ذلك
10 الكلام أن[٢١] يقول إن كان بعض الشيء جيداً وبعضه رديئاً، فأنت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد ورديء، ولا جيد ولا رديء، لأنه ليس أحدهما للآخر، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيداً ورديئاً، ولا جيداً ولا
15 رديئاً. وأيضاً إن كان الصالح يصير صالحاً ويصير الطالح طالحاً، فهما

---

(١٨) وربما (فوق).

(١٩) مبسوط (ب)؛ (فوق).

(٢٠) فيها (فوق).

(٢١) وأن (م)..

لشيئين غير متساويين، وهما في أنفسهما متساويان، فيجب لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين. وقد يقع هذا الكلام في ـ .

نقل يحيى بن عدي

20 أن معنى كليهما[٢٢] فمعنى جميعها يدل على كثيرين. فإذاً ليس له إياه بعينه يعرض أن يضع وأن يرفع، لكن للاسم: وهذا ما كان تبكيتاً. إلا أنه هو ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا لا يكون غير الممكن.

(٢٢) كليها (ب).

- ٣١ -

[حل التبكيتات المؤدّية إلى الهذر وتحصيل الحاصل]

25 ومن قِبَل هؤلاء الذين يؤدّون إلى أن يقول هو فهو مراراً كثيرة، فهو ظاهر أن لا يعطى من هؤلاء اللواتي يُقَلن بالإضافة أنه يدل على شيء إذا فرّقت[١] المقولات على انفرادها - مثال ذلك الضعف خلواً من ضعف أو نصف، من قِبل أنه يرى واحداً. وذلك أن هاؤمو العشرة هي عشرة إلى الواحد، ومعنى أن يفعل بأنه لا يفعل، وبالجملة بالسلب كلمةً لكن ليس إن

30 قال إنسان إن هذا ليس هو أبيض يقول إن ذاك هو أبيض، والضِّعْف عساه ليس ينافي لا على شيء بمنزلة ما ولا في النصف أيضاً؛ وإن كان إذاً يدلُّ، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع. - وغير علم بالنوع[٢]: مثال ذلك: إن كان

35 الطب علماً الذي هو عام، وهذا كان علماً بمعلوم -. وفي هؤلاء اللواتي يحملن-اللواتي بتوسطها تعلم بقول هذا إن الذي يعلم ليس هو فهو، وفي الكلمة مفارقاً أيضاً. وذلك أن المنقعر: أما على العموم فيدل على الأفطس، وعلى ذوي[٣] تَقَوُّسٍ بعينه. فأما إذا زيد فلا شيء يمنع أن على آخر: أما ذاك

-182a- ففي الأنف، وأما ذاك ففي السيقان. وذلك أنه يدل: أما ها هنا فعلى الأفطس، وأما ها هنا فعلى ذي[٤] قوس، وذلك أنه ليس مختلفاً بشيء أن

---

(١) فصلت (فوق).
(٢) بالصورة (فوق).
(٣) ذوا (م).
(٤) ذو (م).

يقول أنف افطس أو أنف منقعر. وأيضاً لا يعطى اللفظ على الإطلاق، وذلك أنه كذب، وذلك أنه ليس الأفطس أنفاً متقعراً، لكن انفعال لهذا الأنف الذي هكذا. فإذن ليس شنعاً لشيء إن كان أنف موجوداً له انقعار أنف.



ـ ٣٢ ـ

[حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس]

5 وفي السولوقسمواي[١]: فأما أن من ماذا ترى أنهن يعرضن فقد قلنا قبل؛ وأما كيف يحل[٢] فيكون ظاهراً في الكلمات أنفسها.

نقل عيسى بن زرعة

20 إن التثنية والجمع يدلان على كثيرة. فيعرض إذن ألاّ يوجب ويسلب لشيء واحد بعينه، بل للاسم. وهذا لم يكن تبكيتاً، إلا أنه ظاهرٌ أن السؤال الواحد إذا كان محتملاً لهذه المعاني الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحداً على واحد، لم يلزم محال.

(١) أما (+ ب).

(٢) ينقض (فوق).



- ٣١ -

[حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل]

25 فأما في الأشياء التي تلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مراراً كثيرة، فنقول إنه من البيّن أنّا ليس نسلّم في الأشياء التي يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرادها ـ ومثال ذلك: الضِّعْف خلواً من الضعف أو النصف، من قِبَل الظن بأنهما شيء واحد؛ وذلك أن العشرة إنما هي عشرة
30 عن الواحد؛ «وأن يفعل» موجود في «لا يفعل»، وبالجملة في القول السالب. ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض، فقد قال إن ذاك هو أبيض. ولعل الصفة ليس تدل ولا على شيء؛ كما أنه ولا للنصف دلالة. فإن كان دالاً، إلا أنه ليس هو واللازم له شيء واحد بعينه، ولا العلم هو الذي في النوع ـ مثال ذلك: الطب، فإنه إن كان هو العام، وهذا فقد كان
35 علماً بمعلوم، فإنا في هذه المحمولات التي بتوسطها يقع العلم، فالذي: نقوله هو أن المعلوم من هذه ليس هو في القول[1] شيئاً واحداً مفرداً بعينه. وذلك أن الانقعار العام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق. فإذا أضيف إليه شيء آخر فلا مانع يمنع من أن يكون مختلفاً: أما ذاك فيوجد في
-182a الأنف، وهذا في الساق؛ وهو ها هنا يدل على الفطس، وهناك على اعوجاج الساق. ولا فرق بين أن يقول: أنف أفطس، أو أنف منقعر. وليس يجب أن

---

(١) الحد (فوق).



يجعل الجواب مطلقاً؛ وذلك من قبل أنه يكون كذباً. وذلك[٢] أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر، بل الأنف الذي به مثل هذا الانقعار[٣]. فليس بشنعٍ
5 إذاً التبة أن يكون الأنف هو الذي يوجد فيه انقعاد الأنوف[٤].

(٢) نسخة ثاوفيلا: وذلك أن الفطسة ليست الأنف المقعر.
(٣) الانفعال (م).
(٤) نسخة: الأنف الأفطس هو الذي يوجد له انقعار الأنوف.

- ٣٢ -

[حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس]

فأما السولوقسموس[١]، ومما ذا يظن أنه[٢] يعرض، فقد قلنا فيما سلف. وليكن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأقاويل، فإن جميع أمثال هؤلاء إنما توطئتهم لهذا.

(٣٧٥/أ) **نقل قديم**

20 نقائض غير هذه، كقولك باليونانية: اثنان، وقولك جميع. فإن كان

(١) العجمة (فوق)؛ ثاوفيلا: فأما في السولوقسموس وفيما يظهر أنه يعرض، فقد تكلمنا فيما سلف. فأما كيف ينبغي أن يكون نقضنا للأقاويل التي أتينا بها في ذلك ـ فهو معلوم و ذلك أن جميعهم مستعدون لهذا المعنى. أترى الذي قلته أنت هو صدق؟ فأنت قلت قولاً صادقاً إن حجراً ما موجود (موجوداً: م)؛ ويكون الذي قلت إنه حجر ليس يقال إنه شيء آخر، ولا إنه هذا أيضا، لكن هذه. فإن سأل سائل فقال: أترى أنت صادق في قولك إن هذا موجود؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ، كما أنه ولا هكذا أيضاً سأل. وإيضاً: أترى هذا هو عود؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود. فهذا أيضاً قد عمل سولوقيسا من مثل أن الحجر يسمى بإسم مؤنث، والعود بإسم مذكر. ومثل ذلك أن إنساناً لو سأل أن هذا هو قوريسقوس، لكن معلوم أنه قد عمل سولولوقيسا، وذلك أن هذا هو من قبل أنه مذكر، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسوس عنها، إلا أنها مظنونة. فأما من أجل ماذا يظن، وكيف أن يناقضه، فبين من التي قيلت.

(٢) أنها (فوق).



كل واحد من هذين يدل على كثير، وليس هما شيئاً واحداً[٣] ما خلا أسماء تعرف فيه: إما[٤] الاثبات وإما النفي. وهذا فليس بتضليل.

(٣) شيء واحد (م).
(٤) إما (ـ م).



- ٣١ -

[حل التبكيتات المؤدّية إلى الهذر وتحصيل الحاصل]

25 وقد استبان أن ما لم تكن المسألة الواحدة مسائلة[١] كثيرة، بل واحدة، فالجواب واحد: إما بنفي وإما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شيء لا إمكان فيه. فأما الكلام الذي يؤدي بأَخَرَةٍ مراراً إلى شيء واحد، فمعروف أنه لا يعطي فيه شيء من المضاف الدالِّ على شيء إذا فصلت نعوته كقولك: الضِّعْف، فإنه ليس بضعف بغير ضعف أو نصف؛ والعشرة إنما هي عشرة 30 آحاد؛ وعلى الواحد تقال العشرة؛ والذي يفعل داخل في الذي لا يفعل؛ وفي الجملة، الوضع في الرفع. إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض - لا يثبت أنه أبيض. فأما الضعف فلعله لا يدل على شيء، كما أنه ولا في النصف دلالة، وإن دل لم يدلَّ على شيءٍ حالُه واحدة بعد الاجتماع. والعلم ليس في الصورة، كقولك إن الطب علم مشاع جامع، وإنما الطب علم 35 المعلوم. - وذاك لا يوجد إلا في الواحد، فأما التي تنعت نهاية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه ليس منها في الكلام شيء مفرد بدلالته دون ما هو داخل فيه، لأن قول القائل عميق في الحنية، فذاك تجمع دلالته ما في الأنف من الفطوسة، وما في الساق من العجوجة. وليس يمنع ذلك الشبيئين[٢] من أن 182a- يكون أحدهما مضافاً إلى الأنف، ومضافاً إلى الساق. ولا فرق في أن يقال

---

(١) مسائل (م).

(٢) الشيء (م)؛ تحتها: الشيء (حاشية ب).



أنف عميق أو أنف أفطس، ولسنا[٣] نقول هذه الكلمة بقول من شك، وإلا فهي كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفاً عميقاً، بل إنما هي عارضٌ عَرَضَ في الأنف. فإذن ليس بقبيح أن تقول: الأنف الأفطس هو الأنف الذي له عمق.

(٣) ليس (م).



ـ ٣٢ ـ

[حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس]

5 وقد قيل أولاً في التضليل العارض من عجمة الكلام، ونقض ذلك يتبين[١] من شرحنا إياه لأن جميع ما[٢] شبه[٣] هذا الكلام، إنما نريد به مثل قولك: يا هذا

٣٧٥/ ب)

نقل يحيى بن عدي

وجميع هؤلاء الذين هكذا هذا يريدون أن يعتدوا: أترى الذي يقول إن 10 «طوطو» هو على طريق الصدق ويقول إن الشيء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول «أو»، لكن «أون»؛ ولا «طوطو»، لكن «طوطون». فإن كان يسأل إنسان: أترى «أون» على الحقيقة تقول أنت هو[٤] «طوطون» لم يكن يظن أنه يُنَوْين، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضاً: أترى الذي يقول أنت 15 إنه هذا هو «طوطو» وأن يقول هكذا للخشبة أو لجميعهن لا يدلّلن على ذَكَر ولا على أنثى أيضاً. ومن قِبَل هذا يكون سولوقسموس أو أن تقول أنت إنه يكون موجوداً «طوطو» والخشبة[٥] أقول إنه يكون؛ فهو إذن خشبة؛ والحجر 20 ومعنى «هذه» لها فرآه الأنثى. وأما الخشبة[٦] ومعنى «هذا» فيوجد[٧] لها فرآه

---

(١) ذلك يتبين (ـ ب).

(٢) جميع ما (ـ ب).

(٣) إشتباه (ب).

(٤) إنه (فوق).

(٥) والعود (فوق).

(٦) العود (فوق).

(٧) له (فوق).

الذكر. وإن سأل إنسان أترى هذا هو هذه، وأيضاً هذا أيضاً هو قوريسِقوس. ويقول بعد ذلك: أترى هذا هو هذه؟ فليس يؤلف سولوقسموس، ولا إن دلت التي لقوريسقوس على ما لهذه التي لاتعطي الذي يجيب، لكن يجب أن يزاد هذا فيسأل وإن كانت موجودة ولا يعطي فليست مؤلفة، لا للذي هو موجود، ولا لدى[٨] الذي سأل. وعلى هذا المثال بعينه أيضاً، إذاً هناك

25 أيضاً يجب أن يدل الحجر. أو هذا وإن كانت ليست موجودة ولم يعطِ فلا يقبل النتيجة، ويرى من تصريف الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنها تشبه. أتُرى هو صادق أن يقول التي هي هذه ذاك الذي يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة: أتُرى هذه هي كرة، أم لا؟ ومن الاضطرار ليس يدل على أن

30 معنى أن هذه كرة، ولكن أَسفِس[٩]. وأما أن الكرة لهذه فلا يجب. أو أنك قلت أن يكون «طوطون» هو هذا، وذلك أنه ليس هو «قليونا»[١٠]، وذلك أنه قِبَل أن «أون» الذي أقول إنه يكون «طوطون» هو هذا وليس «طوطون»، وذلك أنه لم يكن يتنونن السؤال إذا قيل هكذا: أترى يعلم «طوطو» و«طوطو» موجود حجراً، فتعلم إذاً حجراً أو هو فهو في: أترى تعرف

35 «طوطو»[١١] وفي «طوطو»[١١] حجر، لكن أما في الأول فـ«ـطوطون»؛ وأما في الآخر فهذا. أتُرى الذي لك معرفته يعرف هذا؟ ولك معرفة الحجر فتعرف إذاً حجراً؛ أو إما أن يقول: هذا حجر وأن الذي لطوطون للحجر،

-182b- وأعطى أن الذي له معرفته يعرف ليس لهذا، لكن لطوطا؛ فإذاً ليس للحجر، لكن الحجر. فأما أن هؤلاء اللواتي ـ.

نقل عيسى بن زرعة

10 القول وهو: أتُرى من يقول إن هذا بالحقيقة «طوطو» فقد قال إنه حجر ما، أو أن يقول: حجر ليس هو أن يقول: «أو»، بل «أون»؟ ولا أن يقول

---

(٨) نحو (فوق).
(٩) لسعس (م).
(١٠) قانونا (م).
(١١) طوطوا (م).

«طوطو»، بل «طوطون»؟ فإن سأل سائل فقال: أتراك تقول إن «أون» بالحقيقة هو «طوطون»؟ فليس يظن به أنه يوناني؛ كما أنه ولا إن سأل سائل فقال: أتُرى هذه التي تقول إنها موجودة فهذا هو «طوطو»؟ ولا فرق بين قوله 15 هذا في الخشبة أو في جميع ما يدل على ما ليس بمذكر ولا مؤنث. ولهذه العلة يحدث السولوقسموس. أو إن كنت تقول إن «طوطو» هو الذي يكون، أعني أنه يكون خشبة، فهو إذن خشبة؛ فالحجر وقولنا: «هذه» تقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة. وقولنا: «هذا» مما يسمى بالتذكير. فإن سأل سائل 20 فقال: أترى هذا هو هذه؟ وقال أيضاً: إن قوريسقوس موجود، ثم قال بعد ذلك: أتُرى هذا هو هذه؟ فإنه ليس يؤلّف سولوقسموس. ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا مما لا يسلّمه المجيب، بل ينبغي أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه، لأنه إن كان موجوداً فلم يسلم، لم يؤلّف لا على ما هو موجود، ولا على ما عنه كانت مسألته. فعلى هذا المثال إذن ينبغي أن يكون ما يدل عليه هناك الحجر، لا هذا. فإن لم تكن موجودة ولم 25 يسلّم، فليس يردِف بها النتيجة. وقد يظهر تصريف الاسم فيما ليس يشتبه أنه شبيه. أترى يصدق قولنا إن هذه موجودة؟ فقد قلت في هذه ما يكون؛ وأنت إنما قلت إن الكرة تكون موجودة: أفتُرى هذه الكرة موجودة، أم لا؟ وليس من الاضطرار أن تكون هذه تدل على الكرة، بل على أَسْفِس[١٢]. فإذا كان 30 يقال في الكرة لهذه، فليس ينبغي أن يكون هذا هو، أو الذي قلت إنه يكون «طوطون»، وذلك أن هذا ليس بقليونا[١٣]، لأنه قد قيل إن «أون» الذي أقول إنه يكون «طوطون» هو هذا، لا «طوطون»؛ وذلك أن السؤال إن قيل هكذا لم يكن يونانياً. أتُرى أنت تعرف «طوطو»؟ و «طوطو» هو حجر؛ فأنت إذن 35 تعرف الحجر؛ أو يكون واحداً بعينه في القول: أتُرى أنت تعرف «طوطو»؟ وفي القول إن «طوطو» حجر؛ إلا أنه في ذلك الأول «طوطون»، وهو في الآخر هذا، أتُرى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا عارف؟ والعلم بالحجر

---

(١٢) لسغس (م). (١٣) بقانون (م).

-182b- موجود لك؛ فأنت إذن تعرف الحجر؛ أو تكون تقول فيما لهذا إنه للحجر، وإن التي لـ«ـطوطون» هي للحجر، وقد سلّم أنه عارف بما عنده العلم به، وليس هو لهذا، بل لطوطا. فليس هو إذن للحجر، بل في الحجر. فأما أمثال هذه الألفاظ

نقل قديم

(١/٣٧٦)

10 ليس ما نقول حقاً[١٤] وهو ذاك، وقد قلت: «عود»، فلا محالة أنَّ ذاك عود. فالعجمة في هذا القول أن ذاك مذكّر بكلام اليونانيين، والعود لا مذكر
15 ولا مؤنث، فقيل العود وهذه حاله مع مذكّر من الأسماء، فوجبت بذلك العجمةُ. ومن ذلك أن يقول: ذاك هو هذه، فـ«ذاك» مذكر، و«هذه» مؤنثة.
20_35 فلما لم تكن المسؤلة على إعراب اليونانيين لزمتها العجمة. وتقول أيضاً: أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر، فأنت تعرف حجراً[١٥]. وبذلك[١٦] المعرفة به إن عارفاً به، فلك معرفة الحجر، فأنت لا محالة عارف بالحجر. وكل ما كان مثل هذا الكلام فالعجمة تشوبه، وليس تأليفه استعجاماً. ومما قيل أولاً
-182b 5 فقد تبيّن بتخيّل فيه بالعجمة وكيف ينبغي أن يكون الجواب فيه.

---

(١٤) حق (م).
(١٥) حجر (م).
(١٦) وبتلك (فوق).



ـ ٣٣ ـ
[مراتب الصعوبة في حل التضليلات]

وقد ينبغي أن تعلم أن من الكلام كلاماً[١] تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته. فكثيراً ما يكون الكلام كلاماً واحداً فيضل السامع له في وجوه كثيرة. فمنه ما يكون من اللغة، ومنه ما يكون من العارض. وقد يكون 10 الاتصال من غير هذه الجهة، أي من نقل الأحرف عن مواضعها، فلا تكون حال الكلام بما كانت عليه، ولا كالاتصال الذي يكون من اشتراك الأسماء، فإن ذلك النوع أسخف أنواع الاتصال؛ ومنه ما هو معروف عند كل من 15 سمعه، لا سيما جميع الكلام الذي يضحك منه ما خلا يسيراً، كقولك: رجل كان يؤتى به على سلم بكرسي، وكان متوثباً[٢] على سنان الرمح؛ ومن ذلك أن يقول أي البقرتين تضع من مقدمها، وليست منهما واحدة تضع من مقدمها، بل كلتاهما تضع من خلفها[٣]. ومن ذلك قول القائل: إن ريح[٤] 20 الشمال صافية وأكثر هذا الكلام بهذا النحو معروفةٌ سخافتُه. ومنه ما يَغْبَى على المَهَرة. وعلامة ذلك أنهم ربما ناقض بعضهم بعضاً في الأسماء. من ذلك أنهم يسألون فيقولون.

---

(١) كلام (م).
(٢) متوتباً (م).
(٣) كلتيهما تضعان من خلفهما (م).
(٤) ريح (ـ م)؛ ربح (ب).

(٣٧٦/ب)

نقل يحيى بن عديّ

هن هكذا من الكلمات ليست مؤلّفة سولوقسموسات، لكن يرين، ومن قِبَل ماذا يرين وأن كيف تلقى نحوهما ـ فهو ظاهر من هؤلاء اللواتي قيلت.



- ٣٣ -

[مراتب الصعوبة في حل التضليلات]

5 ويجب أن نتأمل أنّ من جميع الكلمات: أما هؤلاء فهنّ سهل أن يُرَيْنَ، وأما هؤلاء فأصعب. ويضلّلن السامع[٥] بإضافة وبشيء[٦] أيضاً كثيراً، إذ هن بأعيانهن موجودات لتلك؛ وذلك أنه يجب أن يدعا[٧] الكلمة
10 بعينها التي نحوها تقال. فالكلمة بعينها أما لهؤلاء فمن اللفظ، وأما لهؤلاء فمن العرض، وأما لهؤلاء فيظن أنها من أخرى، من قِبل أنه[٨] إذا يغترب وانتقلت كل واحدة لا تكون معلومة على مثالٍ بعينه، فإنه بمنزلة ما أن اللواتي من اتفاق الاسم النحو الذي يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر
15 خطأ. أما هؤلاء ولجميع اللواتي يعرض فهن[٩] معلومات؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز و[١٠] بها أيضاً إلا قليلاً هنّ من اللفظ ـ مثال ذلك: رجل كان ينتقل على سُلَّم كرسي؛ إلى أين؟ ـ إلى السارية[١١] ـ، وأيما من الثورين رأيت إماماً؟ ـ ولا واحد منهما، بل كلاهما[١٢] من خلف؛ هل ريح الشمال

---

(٥) الذي يسمع (فوق).

(٦) وبالشيء (فوق).

(٧) يو (دعا) (فوق).

(٨) أنه (ـ ب).

(٩) هن (م).

(١٠) و (ـ ب).

(١١) فأرسله فاذان الى مكان (المكان: ب) (م) بدلاً من «إلى أين؟ إلى السارية».

(١٢) كليهمائم ضربت وكتب بعدها كلامهما (م).

صافية؟ ـ كلا[١٣]، وذلك أنه قتل المسكين والذي يبيع[١٤]، ـ: أترى
20 أُووَركوس؟ كلا[١٥]، لكن أفولُنيدس. وعلى هذا النحو بعينه ولهؤلاء الأخَر
إلا قليلاً كثيرة، وهؤلاء الذين هم مجرّبون أكثر، يرين أنهنّ مذهول عنهن.
والدليل على هؤلاء من قِبَل أنهم يخاصمون كثيراً بسبب الأسماء، أي إنما
25 أبدل الموجود والواحد على جميعهن، أو على آخر؛ وذلك أنه أما هؤلاء فإن
الموجود والواحد يظن أنه يعرف واحداً بعينه. وأما هؤلاء فيجعلون كلمة
زِنون وفرمانيدس ومن قِبَل أنهم يقولون أن الواحد والموجود يقالان على
أنحاء كثيرة وعلى هذا المثال وفي العرض ومن قِبَل كل واحد من تلك
30 الأجزاء. أما هؤلاء[١٦] الكلمات فتكنّ سهلة أن يُرَيْنَ، وأما هؤلاء فأصعب
إذا أخذ في جنس ما. أتُرى تبكيتاً أم ليس تبكيتاً؟ ليس يسهل[١٧]. وعلى هذا
المثال في جميعهن.

والكلمة الحادّة السديدة هي التي تصير أن يتشكّك أكثر، وذلك أن هذه
تلذع أكثر. والشك هو ثنائي: أما ذاك فيرفع شيئاً من السؤالات في هذه
35 المؤلفات، وأما ذاك ففي هؤلاء المِرائية أن كيف يقول إنسان التي مدت من
قبل هذه الكلمات الحادات يجعلن أن نطلب في القياسات. أما الكلمة
القياسية.

نقل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سولوقسموس، بل هي مظنونة. فأما من أجل ماذا
يظن، وكيف يجب أن يناقضها، فهو ظاهر من التي قيلت.

---

(١٣) والنقاء الشمالي وداكا! (م)، بدلاً من: «هل الريح الشمال صافية؟ ـ كلا».
(١٤) يباع! (م).
(١٥) أروركوكس وداكا (م).
(١٦) جملة: «قبل أنهم . . . أما هؤلاء» (ـ ب).
(١٧) يسهم (م).

- ٣٣ -

[مراتب الصعوبة في حل التضليلات]

وينبغي أن نتأمل جميع الأقاويل: فإن منها ما يسهل الوقوف عليه، ومنها ما يعسر ذلك فيه جداً. وقولنا: «نحو شيء»، و«في شيء» شديدة التضليل للسامع إذا قيلت في أشياء واحدةٍ بأعيانها. وذلك أنّا ينبغي أن نسمّي الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب. وقد تكون الكلمة الواحدة بعينها: أما
10 عند بعض الأمور فمن الصوت، وفي بعضها من العَرَض، ويُظن ببعضها أنها من معنى آخر، من قِبل أن كل واحدٍ من هذه[18] إذا أتي به مختلفاً لم يكن ما يفهم[19] منه على مثال واحد، بمنزلة ما في هذه التي تكون من الاشتراك في الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ. فأما هذه فتكون معلومة في جميع التي من العَرَض. وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة - إلا
15 الشاذ منها - إنما يكون من الصوت[20]: مثال ذلك أن رجلاً كان يصعد[21] على سلم الكرسي: إلى أين؟ - إلى السارية[22]، و: أي الثورين رأيت قدام؟ ولا واحد منهما، بل جميعاً من خلف: و: هل ريح الشمال خالصة[23]؟ -

---

(١٨) إلى (م).

(١٩) يعلم (فوق).

(٢٠) التي في القول (فوق).

(٢١) يرقى (فوق).

(٢٢) وكان فاذان قد أنفذه إلى بعض المواضع (م)، بدلاً من: «إلى أين إلى السارية».

(٢٣) وذلك أن الشمالي الخالص وداكا مما (م)، بدلاً من: «هل ريح الشمال خالصة»، في نقل ثاوفيلا: والريح الشمال صافية؟ - لا، بل ذلك أنها قتلت المسكين والذي كان يشتري، - وأترى أرخوس؟ لا، بل لكنه أفولونيدس.

كلا، وذلك أنه مما يقتل المسكين والذي كان يبيع، و: هل هو
20 أُووَرْخوس[٢٤]؟ـ كلا، بل هو أفولونيدس[٢٥]. وعلى هذا النحو بعينه يكون
في أكثر الأشياء الأُخَر إلا اليسير منها. وقد يضل بهذه الأشياء القومُ الذين
يظن بهم أن لهم دُرْبة. ويدل على هؤلاء أنهم كثيراً[٢٦] ما يختصمون في
الأسماء، أعنى نقل الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة
25 بعينها، أو مختلفة. وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان
على شيء واحدٍ بعينه هم الذين ينقضون قول زينن وبرمانيدس لأن هذين
يقولان إن الواحد والموجود يقالان على معانٍ[٢٧] كثيرة. وعلى هذا المثال
يجري الأمر في التي من العرض ومن كل واحد من تلك الأُخَر. فأما بعض
30 هذه فالنظر فيها يكون من أوائلٍ سهلة، وبعضها[٢٨] من التي هي عسرة جداً،
إذ أخذت في جنسٍ ما؛ وليس أن ينظر في أن هل هذا تبكيت أو ليس بتبكيت
مما يسهل. والنظر في جميعها يكون على هذا المثال.

والكلام الحادّ السديد هو الذي يجعلنا كثيري التشكك، وذلك أن هذا
(٣٧٧/أ) هو خاصة الذي يمس. والتشكيك يكون إما مثنىً وإما مضاعفاً[٢٩]: أما ذاك
35 فبأن يرفع من التي قد ألفت شيئاً من السؤالات؛ وأما هذا ففي هذه الأشياء
الأُخَر. وكيف يقول القائل الأقاويل التي قد امتدت؟ ولهذه العلة تكون
الأقاويل الحادّة في القياسات خاصةً هي التي تبعثنا على البحث. وأما القول
القياسي الحادّ جداً فهو الذي إنما يكون على.

---

(٢٤) يباع هو أرورخوس مادفولينندس (م)؛ يباع هو أرفررخوس مادفولينوس (+ حاشية ب).
(٢٥) جملة: «كلا... أفولونيدس (ـ م).
(٢٦) كثير (فوق).
(٢٧) معاني (م).
(٢٨) ثاوفيلا؛ ويعسر أن يستدرك من القول: في أي شيء قيلت.
(٢٩) مضاعف (فوق).

نقل قديم

إذا قال قائل هو، وقال أيضاً واحد، فهذان دلالتهما واحدة في كل
25 معنى، أو كل واحدٍ له دلالة غير دلالة صاحبه، فقد ظن أقوام أنهما يدلان
على شيء واحد، وظن آخرون ما قال زينون وپرمنيدس أنه بقدر ما صارت
له جهات الواحد فكثيرة(٣٠)، بقَدَر ذلك ينصرف الذي هو لأوجهٍ كثيرة؛
وكذلك سائر الكلام: منه ما سهلت معرفته(٣١) ما يعرض فيه وينصف له،
ومنه ما عسرت معرفته. والمعرفة في أي جنسٍ هي، وهل يجب أن يكون
30 مضللاً أو غير مضلّل؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيه، لأن
ذلك من الكلام وهو عويص، والشك شكان: أحدهما فيما أُلّف من الكلام؛
فإن ذاك إذا رفع منه أحدٌ شيئاً(٣٢) فكان مشكوكاً فيه؛ والشك الآخر يكون
في(٣٣) أهل الشغب عند مماحكة بعضهم بعضاً: كيف ينبغي أن يقول القائل
35 مقدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام في المقاييس يوجب الفحص
جداً(٣٤). والقصّاص في المؤلف من الكلام هو الذي يكون من الذي يظن
كثيراً أن المحمود منهما يرفع

نقل يحيى بن عدي

(٣٧٧/ب)

التي هي أحدٌ فهي إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتي يظن من قِبَل
الأكثر التي ترى(٣٥)؛ وذلك أنه إذ الكلمة هي واحدة وتُغَيَّر وتوضع
-183a- المقدمة(٣٦) تكون موجودات لها على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المؤلفة.
ويجب أن يرفع من اللواتي ترين(٣٧) على هذا المثال بعينه التي هي مشهورة

---

(٣٠) كثيرة (ب).
(٣١) معرفة (م).
(٣٢) كان (فوق).
(٣٣) منَ (فوق).
(٣٤) جداً (ـ م)؛ الزيادة بالاحمر فوق الكلمة التالية (+ حاشية ب).
(٣٥) مشهورة (فوق).
(٣٦) التناقض (فوق).
(٣٧) المشهورات (فوق).



ومن قِبل هذا يضطر أن يشكك. فأما التي هي أحدٌ فهي التي تصير النتيجة في السؤالات من المساوية. ـ وأما الثانية فالتي من جميع اللواتي يشبهن. وذلك
5 أن هذا يصير أن يتشكك على مثالٍ واحد أن أيما من السؤالات يرفع. وذلك أن هذا صعب. وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم. وأما من هؤلاء المرائيات فأما الأحدُ فالتي ليست معلومة من وقته: أمؤلف أم لاَ؟ وبالحل[٣٨] من الكذب هو أم من القسمة؟ وأما الثانية من هؤلاء الأُخر فالتي
10 هي معلومة: هل من القسمة هي أم[٣٩] من الرفع؟ وليست مبصرة أن يتوسط أي السؤالات يوجد أن يحل[٤٠] بالرفع أو بالقسمة. لكن أيما هذا من النتيجة أو من شيء من السؤالات هو.

فإنه موجوداً حيناً الكلمة التي أُلّفت: فإن كانت الموجودات عن المشهورات أو الكاذبات كثيرة، ويوجد حيناً لا يستحق أن يستهان بها.
15 وذلك أنه إذا كان ناقضاً شيئاً من هذه السؤالات اللواتي كهذه نحو الذي للكلمة وللذي هو موجود للكلمة، إذ لم يرد فيأخذ هذا ولم يؤلف، فالقياس خطأ. وأما إذا كان من هؤلاء اللواتي من خارج، فليس يسهل أن يستهان به،
20 لكن الكلمة لينة، وأما الذي سأل فلم يسأل جيداً.

وموجود بمنزلة ما أن يحل موجوداً ما حيناً فنحو الكلمة؛ وأما حيناً فَنحو الذي يسأل ونحو السؤال، وأما حيناً فَوَلا نحوَ آخر من هؤلاء. وعلى هذا المثال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضوعة ونحو الذي
25 يجيب ونحو الزمان أيضاً متى كان زمان كثير أن يتكلم نحو الحل[٤١].

---

(٣٨) النقض (فوق)؛ وأنا الحل (م).
(٣٩) أن (م).
(٤٠) ينقض (فوق).
(٤١) النقض (فوق).



ـ ٣٤ ـ
[خاتمة عامة]

فأما مْن كم ومن أيٍّ تكون الضلالات لهؤلاء الذين يتكلمون، وكيف
30 يبيّن الذي يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضاً؛ وأيضاً أن من ماذا يعرض السولوقسموس وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال؛ وأيضاً: نحو ماذا ينفع جميع هذه الكلمات التي كهذه، وعلى الإطلاق في كل جواب، وأن كيف يحل[1] الكلمات والسولوقسمات ـ فقد قيل في هؤلاء كلهن. ومنذ
35 الآن نقول شيئاً يسيراً فيه الغرض الذي من الابتداء إذ نذكر ونضع لهؤلاء اللواتي قيلت انقضاءً.

فإنّا كنا[2] نشتهي أن نجد قوّة ما قياسية في الذي قدّم فأعطي

نقل عيسى بن زرعة

الأكثر من الأمور المظنونة، لأنه إنما يرفع على الأكثر الرأي المشهور؛
-183a- وذلك أن القول الواحد إذا تغير وَضْعُ المقدّمة فيه كانت جميع التأليفات الكائنة عنه على مثال واحِدٍ، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة. ولهذه العلة نُضْطَرُّ إلى التشكك. فأما الأقاويل الحادّة جداً فهي التي تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية. ـ والثاني

---

(١) ينقض (فوق).

(٢) كذا (ب).



5 هو الذي ينتج من جميع الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن هذه تجعل تشككنا على مثالٍ واحدٍ في أمر السؤالين، وأيهما نرفع؛ وذلك أن هذا صعبٌ، لأنه ليس يعلم أيما منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة. ـ والثاني من تلك الأُخَر فهو الذي عُلِم أنه يكون من القسمة أو من الرفع[٣]،

10 إلا أنه ليس يظهر من أي السؤالات يكون النقض: أبالرفع يكون، أم بالقسمة؟ بل النظر في أن من أي هذين يكون هذا: هل هو من الجمع، أو من بعض المسائل؟.

وربما كان القول الذي لم يؤلّف[٤] ركيكاً إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة جداً، أو كاذبة؛ وربما كان لا يستحق أن يستهان به. فإذا

15 كان القول عادماً لشيء من أمثال هذه المسائل نحو أي شيء كان القول، ولأن المتكلم يأخذه مع[٥] ما أخذ ولا ألف، فإن القياس يكون ركيكاً. وإذا كان من الأشياء التي من خارج، فليس يسهل أن يستهان به، بل يكون القول رقيقاً، فإن الذي سأل لم يسأل حسناً[٦].

20 وهذا مثل أن يجعل النقض: أما أحياناً فمصروف إلى القول، وأحياناً مصروفٌ إلى السائل وإلى السؤال. وليس يكون في وقت من الأوقات مصروفاً إلى غير هذه، وكذلك إذا سألنا، فإذ أن يسأل وأن يؤلف يكون

25 بحسب الموضوع وبحسب المجيب وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذي يتكلم فيه النقض زماناً طويلاً[٧].

---

(٣) النقض (فوق).

(٤) الذي ألف (مصحّحة).

(٥) على (ب).

(٦) جيداً (فوق).

(٧) زمان طويل (م).



ـ ٣٤ ـ
[خاتمة عامة]

فأما كم وأي الأشياء هي التي منها تكون[٨] ضلالات المتكلمين، (٣٧٨/أ) وكيف يعمل في إظهار كذب الكاذب الذي يأتي في قوله بالعجائب، ومماذا 30 أيضاً[٩] يعرض السولوقسموس، وكيف يسأل، وكيف ترتيب المسائل، ونحو ماذا ينتفع أيضاً بهذه الأقاويل كلها التي تجري هذا المجرى، وفي كل جواب على الإطلاق، وكيف ينقض الأقاويل والسولوقسموس: فقد تكلمنا في جميع هذه الأشياء. فلنتكلم الآن بإيجاز في الغرض الذي إياه قصدنا من أوّل الأمر على جهة الإذكار. ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه.

35 وقد كنا نود أن تحصل لنا قوّة قياسية

نقل قديم

-183a- ويوضع، لأن هذا القول، وإن كان قولاً واحداً، إذا بقيت مناقضة مقدّمته، كان تأليفه واحداً، ومن أجل ذلك تجب المسألة والحيرة فيه بالاضطرار. فهذا القول خاصةً وما كان مثله مقياس[١٠] وهو الذي يجعل النتيجة مساوية للمسائل. ـ والقول الذي في مرتبة ثانيةٍ من الصعوبة هو الذي 5 يجعل النتيجة من الكل شبيهة به؛ فإن هذا القول أيضاً يلجئنا إلى أن نسأل في

---

(٨) تكون منها (ب).
(٩) أيضاً (ـ ب).
(١٠) مضاءً (ب).



أي المقدّمتين يبطل. وذلك عَسِرٌ صعب: لأن إبطال أحدهما واجب، فأما أيهما يبطل، فليس بمعروف. ـ فأما الصعب من كلام أهل الشغب ألّا يكون استبان نِصفُ أو كل ما أُلِّف منه المقياس أو لم يؤلَّف؛ وإن كان تأليفاً[١١]:
10 أمِن كذِبِ تأليفِه، أمِ مِن قسمته؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك، أو من أجل المقدّمات؟.

وربما كان القول الذي فيه تأليف جاهلاً أهلاً[١٢] أن يحتقر إذا كانت مقدّماته إما كاذبة وإما غير محمودة؛ وربما لم يستأهل التهاون، لأنه إذا كان
15 ينقض شيء من المسائل التي كهذه إما عند سامع القول، وإمّا من قائله، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفه، فذلك المقياس جاهل[١٣]. وإذا كان ذلك لا بضدّ
20 القول، بل من الذي خارج من القول، فليس القول بأهلٍ أن يحتقر، لأن القول مذهب ليِّن، والسائل قد سأل ولم يجد. فكما أنه يجوز لنا مرة أن ننقض عند القول ومرة عند المسائل أو المسألة؛ وربما لم يجز ذلك ولا عند
25 واحدٍ منهما، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلّف بقدر وضع الكلام والمجيب فيه، وبقدر الزمان، إذا أمكننا النقض فيه.

(١١) تأليف (م).
(١٢) أهل (م).
(١٣) أظنه: مجهول ـ صح (فوق).



ـ ٣٤ ـ
[خاتمة عامة]

هذا ما قلنا في أنواع المِضلّات، وكم من جهة يكون ذلك[١٤] في أهل الكلام، وكيف يرى القائل به كاذباً[١٥] ويُلِجئه إلى أن يصير إلى غير محمود من القول، ومِنْ غَلَبِ أي الأشياء يعرض الاستعجام، وكيف يجب أن يُجْعَل 30 السؤال، وما مراتب المسائل، ولماذا ينتفع بمثل هذا الكلام؛ وفي الجملة، كيف كل جواب، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجام. فإذ قد فرغنا من 35 ذلك كله وذكرنا ما كان من وعدنا في أوّل الكتاب، فلنقل في ذلك شيئاً يسيراً، ثم لنختم الكتاب.

فقد كنا مشتاقين إلى أن نجد قوّة مؤلّفة للكلام

(٣٧٨/ب) **نقل يحيى بن عدي**

من هؤلاء اللواتي هنّ مشهورات أكثر. وهذا هو عمل الجدل[١٦] بذاته -183b- والمحنة. ومن قِبَل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها أخذ التجربة[١٧] علي طريق الجدل فقط، لكن وكالذي يعلم من قبل هذا ليس يضع التي قيلت فقط عمل النجازة، أي أن يمكنها أن تحد كلمة، 5 لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ في اتفاق الاسم الموضوعة كالتي

---

(١٤) من (فوق).
(١٥) كاذب (م).
(١٦) أي صناعة الجدل (فوق).
(١٧) المحنة (فوق).



تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر. وقد قلنا علة هذا من قِبَل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجيب؛ وذلك أنه كان يُقِرُّ أنه لا يعلم. وقد عرّف في هؤلاء المتقدّمات أن نحوكم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر في هذه، وأيضاً أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات، وفي الجواب، ونُقوّض هذه القياسات. وعُرِف أيضاً بسبب هؤلاء الآخَر كلهن اللواتي هنّ لصناعة الكلم بعينها. ومع هؤلاء أن من قِبَل أنّا عملنا سوء قياس بمنزلة ما قلنا أوّلاً.

فأما أنه موجود لهؤلاء تقدّمنا فأسهبناها انقضاءً كافٍ ـ فهو ظاهر. ويجب علينا ألا نذهل عن التي عرضت لهذه النجازة؛ وذلك أن من جميع اللواتي يوجدن إما هؤلاء اللواتي يوجدن كما في الابتداء فمن عادتّهن أن يأخذن أوّلاً امتداداً يسيراً وهو نافع أكثر من التربية التي بآخرةٍ التي من هؤلاء؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال؛ ولهذا هو صعب أكثر. وذلك أنه بحسب[١٨] ما هو أعظم في القوّة فكذلك هو أصغر في العظم، يرى أنه أصعب. وإذا وُجِد هذا فهو سهل أن يزيد وينميّ الباقي الذي يعرض على الأكثر للكلمات الخطبية أيضاً، أو عند جميع الصناعات الأُخَر. وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادىء أتوا بشيء صغير[١٩] على طريق الإتمام وأما الذين يفلحون[٢٠] الآن إذ قبلوا من كثيرين أيّ من السديد أوّلاً فأوّلاً إذ قدّموا فأتوا أتموا هكذا إما طسياس وإما ثاؤدوروس[٢١] ثم تراسوماغوس بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدورس[٢٢]: فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا بأجزاء كثيرة. ومن قِبل هذا ليس هو عجباً أن يكون موجوداً للكثرة صناعة. ـ وأما لهذه النجازة فليس. أما ذاك فكان موجوداً؛ وأما ذاك فلم يكن موجوداً وزيد وفُعِل، لكن ولا شيء كان موجوداً على التمام.

---

(١٨) بمبلغ (فوق).
(١٩) قليل (فوق).
(٢٠) ينجمون (فوق).
(٢١) ثاؤدورووس (م).
(٢٢) جملة: «ثم تراسوماغوس. . . ثاؤدووس». (+ ب).

35 وذلك أن من هؤلاء أيضاً الذين كانوا يتعاطون، نحو الكلمات المرائية، كان لهم تأديبٌ ما شبيهٌ بنجازة غورغيوس.

نقل عيسى بن زرعة

بسبب ما تقدّم وصفنا له من الأشياء المشهورة جداً. وهذا هو من فعل الرجل الجدلي خاصة والإمتحانية. ولأنه قد ينضاف إلى ما يستعد مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما، الصناعة السوفسطائية من قِبل أن الممكن
-183b- عندها ليس إنما هو الإمتحان الجدلي فقط، بل و[٢٣] كما يفعل العالم. فلذلك لم يقتصر على أن يجعل فعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط، وهو ما لها من إمكان أخذ القول، بل وعلى أنّا إذا تخيّرناه حفظنا الموضوع باشتراك
5 الاسم، كما يفعل في الأشياء المشهورة جداً. وقد قلنا ما العلة في ذلك. ولهذا السبب كان سقراط يسأل كلَّ أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن. وقد عُلِم مما ذكرناه فيما تقدّم ما غايات هذه
10 الصناعة، ومن[٢٤] كم شيء تكون، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لنا بها الغزارة في هذه الأشياء. وذكرنا مع ذلك أيضاً كيف نسأل، وكيف رتّب سائر المسائل، وكذلك تكلمنا في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات. وقد يعلم مما ذكرناه سائر الأشياء الأُخر الموجودة للصناعة الكلامية نفسها، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى.

15 فقد ظهر أنّا قد[٢٥] بلغنا فيما قصدنا من أوّل الأمر إلى غاية يكتفي بها. وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة. وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين، وكان
20 التعب فيها قد تقدّم أوّلاً أوّلاً، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها. فأما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فمن شأنها أوّلاً أن تكون حرجة.

---

(٢٣) و (ـ ب).

(٢٤) من (ـ ب).　　(٢٥) قد (ـ ب).

وهذا[٢٦] الابتداء أنفع كثيراً من التزيد الذي يحصل لها بأخرةٍ من هؤلاء. ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جداً، إنما هـو مـن أجل هذا. وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوّة، فبذلك النحـو (٣٧٩/أ)
25 يكون مقداره أصغر[٢٧] ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيراً[٢٨] جداً. فإذا وجد هذا فإن التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلاً. ومثل هذا أيضاً عرض للأقاويل الخطبية ولجميع الصنائع الأُخَر على أكثر الأمر. وذلك أن تلك لما وجِدت مبادؤها إنما احتاجوا أن يأتوا لتكميلها بشيء يسير. وهذه التي قد ظهر فيها في هذا الوقت النجاح[٢٩] فإنما حصل ذلك
30 لها عَمَّن يتداولها أوّلاً فأوّلاً، بأنه أتوا أوّلاً فيها باليسير، ثم زيدوها: أما بعد القدماء فطيسياس[٣٠]، وبعد طيسياس[٣١] تراسوماخوس، وبعد هذا ثاؤدوروس. وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون. ولهذه العلة ليس من العجب أن يكون ما في هذه الصناعة بهذه الكثرة. فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً[٣٢] وبعضها غير موجود، وإنما أضيف إليها
35 الآن، لكن لم يكن منها شيء[٣٣] موجوداً ألبتة. فإن ممن انصرفت عنايته إلى الأقاويل المرائية من حصل له شيء من التأدّب شبيه بالصناعة التي عملها جورجِيسَ.

نقل قديم

مِنْ أجل الذي يضع مقدّماته من الموجود كمن الظنون، لأن هذا فعل الديالقطيقيين وهم المجادلون ـ أي بالبلاغة ـ وكذلك فعل الزابرين للكلام

(٢٦) ثاوفيلا: والزيادة اليسيرة في أوّل الأمر قد جرت العادة بأن يقال لها بأنها أشدّ منفعة وأكثر من الزيادة الأخيرة.
(٢٧) أقل (فوق).
(٢٨) عسير (م).
(٢٩) الفلاح (فوق).
(٣٠) فطيطياس (م).
(٣١) طيطياس (م).
(٣٢) موجود (م).
(٣٣) شيئاً (م).

183b - الممتحنين له. فلما كانت المسألة(٣٤) على من قال بهذا القول لمكان محاورة السوفسطائيين إياه أنَّ استطاعته ليست في أن يأخذ محنة الكلام بالبلاغة فقط، بل حاله فيها كحال من يعلمه. ومن أجل ذلك قلنا إن ليس
5 القول وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه، لكن فعلها، كيفما كان الجواب، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون. وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلة ذلك، وأن سقراطيس لذلك
10 كان يسأل الجميع ولم يكن يجيب، وذلك أنه كان مُقِراً بأنه لا يعلم. وقد قيل أوّلاً من أي الأشياء يكون هذا، ومن كم، ومن أين نصير إلى حدته، وكيف السؤال، ومن أية كل(٣٥) مسألة وجوابها، وبعض تآليف المقاييس، عمن(٣٦) سائر ما كان لهذه الصناعة من الكلام، وأتينا مع ذلك أيضاً على
15 جميع المضِلات، فقد صِرنا إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا.

ويجب ألا يذهب علينا ما عرض، وذلك أن كل ما وجده أحد من الكتب لا يعدو أن يكون إما موجوداً(٣٧) من آخرين قد عنوا به فألفوا أجزاء من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيراً. وما كان من الأصل موجوداً،
20 وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه، وذلك أكثر منفعةً من التي قد زيد فيها أخيراً. والابتداء في كل شيء هو عظيم. ومن أجل ذلك صار عسِراً مستصعباً، لأنه بقدر حاله في القوة وشدتها بقدر ذلك صار صغيراً في قدره
25 فاستصعب وجوده. ومتى ما وجد أحدٌ الابتداءَ، سَهُلَتْ الزيادةُ فيه وتمام ما بقي منه. وقد يعرض هذا في كلام الخطباء، وفي سائر الصناعات الأُخَر. فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا؛ وأما الذين اتبعوا الآثار(٣٨)
30 سمعوا فأحسنوا، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير، فزادوا فيه جزءاً بعد جزء فأتموه بذلك فطسيس(٣٩) أخذ من فعل هذا الفعل بعد من تَقَدَّمه؛ وبعد

---

(٣٤) السنة.
(٣٥) كل (ـ ب).
(٣٦) ومن (ب).
(٣٧) موجود (م).
(٣٨) فقد (+ ب).
(٣٩) فطيسيس (م).



طسيس[٣٩]، تراسوماخوس؛ وبعد تراسوماخوس، ثيادروس، وكثر[٤٠] القول أجزاءاً كثيرة. ومن أجل ذلك ليس بعجبٍ أن تكون للصناعة كمية كبيرة.

فأما صناعتنا هذه فلم يكن منها شيء موجوداً مستعملاً، ومنها شيء موجوداً لا مستعمل، بل لم يكن منها شيءٌ موجوداً ألبتة. فالذين يتأدبون[٤٢] بأن يضعوا أنفسهم للمراء والمحك فأدبهم شبيه بصناعة جُرْجِيسَ. 35

(٣٧٩/ب)

نقل يحيى بن عدي

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات: أما هؤلاء فالخطبيات، وأما هؤلاء فالمَحبُوبات؛ ظنوا أنهم يقعون كثيراً على الكلمات. ومن قِبَل أن التعليم لهؤلاء الذين يتعلمون منهم كان على طريق السرعة ولم يكن صناعياً ـ، وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتي من الصناعة ـ ظنوا أنهم يؤدبون ما إن إنساناً أن يقول إنه يسلم علماً في أن لا يألموا[٤٤] شيئاً في الأرجل إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود، ولا من أين يمكننا أن ينجز هؤلاء اللواتي كهؤلاء تُعْطىٰ أجناس خفاف كثيرة مختلطة ومتصلة، وذلك أن هذا: أما على الاستعمال فيقع، وأما صناعةً فلم يعلم. ـ ومن قِبل أن هؤلاء اللواتي للخطباء قد كُنَّ موجودات، لكن إذ يقلن كثيرات قبل لم يكن موجوداً لنا في أن يعمل قياساً ولا شيء البتة قبل، بل إذ ظلّينا نتعبب[٤٥]، وكددنا زماناً كبيراً. وإن رأينا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتي هكذا وهؤلاء كن مبدءاً موجوداً[٤٦] للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجازات الأُخَر هؤلاء اللواتي نُميِّن عن التسليم.

-184a- 5 -184b- 5

فليكن عمل جميعكم، أيها السامعون: أما لهؤلاء الناقضات من الصناعة فالاعتقاد؛ وأما لهؤلاء اللواتي قيلت فإن لها إنعاماً كبيراً.

---

(٣٩) فطسيس (م).
(٤٠) كثير (م).
(٤٢) يتأدبوا (م).
(٤٣) نصبوا (فوق).
(٤٤) يألمون (م).
(٤٥) نشقي (فوق).
(٤٦) موجود (م).



تمّ كتاب أرسطوطالس «في تبكيت السوفسطائيين»، نقل الفاضل أبي زكريا يحيـى بن عديّ ـ رفع الله درجته، وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل. طبقته ـ من اللغة السريانية إلى اللغة العربية.

وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نُسخت منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيـى بن عديّ التي بخطه.

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأقاويل الخطبية إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة. وكانوا
184a- يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأقاويل، ولأنهم كانوا يعجلون في التعليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة، وذلك أنهم لم يكونوا أخذوا عنهم صناعة؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهمّوا أنهم قد أكسبوا تأديباً ما. وكما أن قائلاً لو قال: إنني أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها
5 ألمٌ إن أنتم قطعتم الجلود، لما كان قد أفادهم ولا أوجدهم السبيل التي يمكن بها تحصيلُ أمثال هذه الأشياء، بل كان قد أعطانا أجناساً كثيرة للخفاف مختلطة غير مفصلة. وذلك أن هذا: أماعلى الوصول إلى المنفعة فقد أعان، إلا أنه لم يفد صناعة. ـ ولأن أشياء خطبية كثيرة قد كانت موجودة في سالف الدهر؛ فأما في عمل القياس فلم يكن عندنا قديماً فيه
184b- شيء؛ إلا أنّا بعد أن كددنا في الطلب زماناً طويلاً فإن كان قد يظهر لنا عند الفحص أن لهذه الصناعة من الأمور التي تجري هذا المجرى في ابتداء أمرها ما يكتفي به وهو زائد على ما للصنائع الأُخَر التي إنما تزيدت بتعاقب
5 الناظرين فيها عليها.

فليتشاغل جميع من سمع قولي إلى الصفح عما وقع فيه تقصيرٌ من هذه الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة.

تمّ كتاب «سوفسطيقا»، أي: التظاهر بالحكمة، لأرسطوطالس الفيلسوف، نقل عيسى بن إسحاق بن زُرْعة ـ من السرياني بنقل أثانس.



وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار؛ وهي منقولة من دستور الناقل.

(٣٨٠/أ)

نقل قديم

لأن صناعة جُرْجِيَس[٤٧] الأدب[٤٨]، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام المراء أو المَحْك. والذي كان يدعوهم إلى المراء[٤٩] أن أكثر
-184a- ما كانوا يظنون أنهم يستعملون من الكلام هذين الضربين. لذلك كان يكون التعليم سريعاً، إلا أنه لا منفعة فيه؛ وذلك أنهم لم يكونوا يعلمون صناعة، لكن كانوا يؤذنون بإفادة شيء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علماً لئلا تَحْفَى
5 الأقدام ثم لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مُكتَسَبُها؛ ولكنه أضرب عن ذلك وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها. فالذي فعل هذا الفعل قد أفاد شيئاً معيناً على الحاجة، ولم يفد صناعةً.

وقد قيل قديماً في كلام الخطب كثيراً. فأما في السلجِسموس وتأليف
-184b- المقدمات فلم يكن لنا قديماً شيء، بل قد أقمنا زمناً مجتهدين في طلب ذلك، بل قد ظهر لكم فيما تَبَحر ثم أن ما وجدت له أوّلية من الصناعات كان
5 أفضل من سائر الصناعات التي تمت وزادت بالتناسخ.

فواجبٌ على جميع من حضر من السامعين أن يعذروا على ما لم يوجد من الصناعة، وأن يشكرونا شكراً عظيماً على الموجود منها.

تمَّ كتاب أرسطوطالس المسمى «سوفسطيقا» في التبصير
بمغالطة السوفسطائية ـ نقل الناعمي
ولله على ذلك الحمد والمِنَّةُ
قوبل به وصُحِّح

---

(٤٧) جرجس (م).

(٤٨) الأدب في (فوق).

(٤٩) إلى المراء: في هذا (فوق).



نسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه. وفي آخرها ما هذه حكايته:

نسختُ هذا النقل من نسخةٍ خُيِّلَ إليَّ أنها بخط أبي نصر الفارابي، كان النصف الأول منها مصحّحاً جيداً، والنصف الثاني مِسقاماً.

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه:

لما كان الناقل يحتاج ـ في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل ـ إلى أن يكون متصوِّراً له كتصوّر قائله، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل، والتي إليها ينقل، وكان أثانس الراهب غير قيِّم بمعاني أرسطوطالس فيه ـ داخل نقله الخللُ لا محالة.

ولما كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثانس ـ إلى العربية، ممن قد ذكر اسمه، لم يقع إليهم تفسير له ـ عوّلوا على أفهامهم في إدراك معانيه: فكلٌّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قصد الفيلسُوف، فغيّروا ما فهموه من نقل أثانس إلى العربية.

فلأنَّا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحدٍ منهم، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا، ليقع التأمل لكل واحدٍ منها ويستعان ببعضها على بعضٍ في إدراك المعنى.

وقد كان الفاضلُ يحيى بن عديّ فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقدّرته نحواً[٥٠] من ثلثيه بالسريانية والعربية، وأظن أنه[٥١] تممه، ولم يوجد في كتبه بعد وفاته، وتصرّفت بي الظنونُ في أمره: فتارة أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه[٥٢]، وتارة أظن أنه سُرِقَ، وهذا أقوى في نفسي. ونقل هذا الكتاب النقلَ المذكور قبل تفسيره إياه، فلذلك لحق نقله اعتياص ما لأنه لم يشارف المعنى، واتبع السرياني في النقل.

---

(٥٠) نحو (م).

(٥١) أنه (+ ب)؛ (ـ م).

(٥٢) يرتضيه (م).



وقد وُجِد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيسي له باليونانية، تعجز من أوله كراسةٌ، ولم يخرج منه إلا اليسير.

واتصل بي أن أبا إسحاق إبراهيم بن بَكُّوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربي، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القَسّ اليوناني المهندس المعروف بابن فتيلة، على إصلاح مواضع منه من اليوناني. ولم يقع إليَّ.

وقيل إن أبا بشر ـ رحمه الله ـ أصلح النقل الأول، أو نقله نقلاً آخر، ولم يقع إليَّ.

وكتبتُ هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتابُ صورةَ أمره والسببَ في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور.

هنا تنتهي المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربي
بالمكتبة الأهلية بباريس



فهرس المحتويات



